مكررات المدرس

شرح السيوطي

للعلّامة الأديب:

الأستاذ الشّيخ محمّد عليّ المدرّس الافغاني

تحقيق: رضا الأميري

الجزء الأوّل

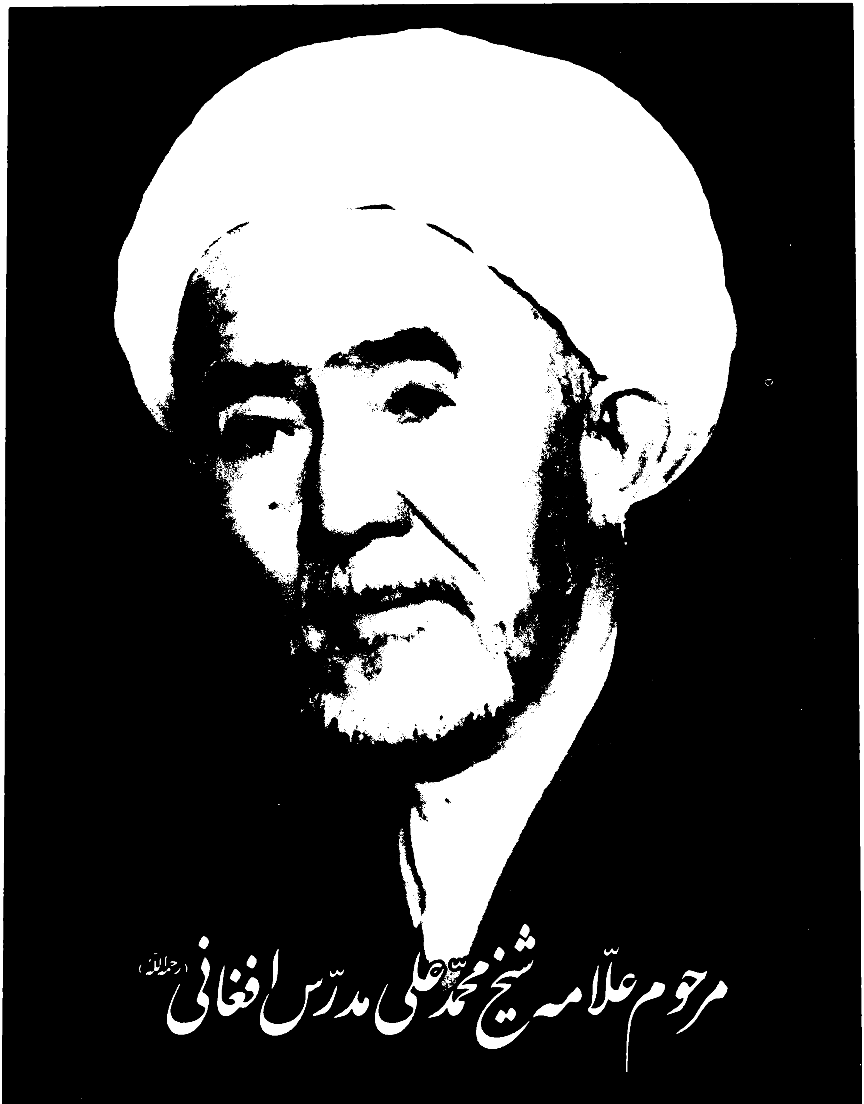
مكررات المدرس

شرح السيوطي

لِلعَلاّمَةِ الأَديب :

الأُستاذُ الشَّيخ مُحَمَّد عَليّ المُدَرِّسُ الافغاني قُدّه

الجُزءُ الأَوّلُ و الجُزءُ الثّاني



تقدیم به روح پرفتوح علّامه محقق شیخ محمّد علی مدرّس افغانی (رحمه الله علیه)

شماره مدرک: ۷۳۳۹. نوع مدرک: کتاب فارسی و عربی .
رده دیویی: ۷۵٤۹۲ فلا ۱۷۱ م، /ش م ۱۳۸۲ شابک: ۲-۵۷۹-۵۱۸-۹۶۴-۹۷۸
سرشناسه: محمد علی، مدرس افغانی عنوان: مکررات المدرس: شرح سیوطی
تکرار نام پدیدآور: محمد علی مدرس افغانی تاریخ انتشار: ۱۳۹٤ ناشر: ذوی القربی
محل نشر: قم صفحه شمار:ج توضیحات: عربی کتابنامه:کتابنامه بصورت زیر نویس
موضوع ها: ابن مالک، محمد ابن عبدالله، ٦٠٠-٦٧٢ ق_نقد و تفسیر/ سیوطی، عبد الرحمن ابن ابی بکر، البهجه المرضیه فی شرح الفیه _ نقد و تفسیر/ زبان عربی-نحو
شناسه ها:ابن مالک، محمد ابن عبدالله، ٦٠٠-٦٧٢ ه.ق الفیه.شرح/ سیوطی، عبدالرحمن ابن ابی‌بکر. البهجه المرضیه فی شرح الالفیه.شرح شناسه افزوده: عنوان :شرح السیوطی

مکررات المدرس

نام کتاب: .... مکررات المدرِّس جلد(۱)
المؤلف: .... الاستاذ محمد علی مدرِّس الافغانی
اعداد و تحقیق: .... الاستاذ رضا الامیری
تدوین ونظارت بر چاپ: .... روح الله گرایی
طبع و نشر: .... ذوی القربی
الطبعه: .... الاولی للناشر (المنقحه)
المطبوع: .... ۲۰۰۰ دوره
التاریخ النشر: .... ۱۳۹٤ هـ.ش
السعر: .... ۷۵۰۰۰ تومان
شابک: ۲-۵۷۹-۵۱۸-۹٦٤-۹۷۸

مرکز التوزیع: کتاب صدوق قم ۰۹۱۲۷٤۸۸٦٤۱

مقدّمة المحقّق

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله ربّ العالمين و صلّى الله على سيّدنا محمّد و آله الطيّبين الطاهرين و اللعن على أعدائهم و مخالفيهم أجمعين

اللغة العربيّة

قال الله عزّوجلّ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْناهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُون﴾ [1] و ﴿وَ هذا لِسانٌ عَرَبِيٌّ مُبين﴾ [2]؛ و روى الشيخ محمّد بن يعقوب الكليني رحمه الله بسند صحيح مشتمل على من أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، عن مولانا و إمامنا جعفر بن محمّد الصادق عليهما السلام قال: "أعربوا حديثنا فإنّا قوم فصحاء"[3].

لا يخفى أنّ للغة العربيّة مكانة في الكتاب و السنّة كما أنزل الله سبحانه و تعالى كتابه و أرسل خاتم رسله صلى الله عليه وآله و أوصيائه عليهم السلام بهذه اللغة، فلزوم تعلّم هذه اللغة لطالب العلوم الإسلاميّة غير خفيّ، لأنّ أساس العلوم الإسلاميّة هو الكتاب و السنّة مضافاً إلى أنّه صارت اللغة العربيّة، لغة للكتب الإسلاميّة؛ هذا.

---

١. يوسف: ٢.

٢. النحل: ١٠٣.

٣. الكافي: ١/ ٥٢.

اللغة العربيّة المعبّر عنها بـ «اللغة الضاد»[١] من اللغات السامية، و هي ما يطلق العلماء اليوم على الشعوب الآراميّة والفينيقيّة والعبريّة والعربيّة واليمنيّة والبابليّة، الآشوريّة[٢].

و اللغة العربيّة اليوم و إن تغيّرت تغييراً في اللغة الدارجة كما تغيّرت سائر اللغات في القرون المتمادية، ولكن حفظ الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام و تلاميذه الشيعة في الأعصار المختلفة من أبي الأسود إلى الخليل، هذه اللغة الفصيحة من التغيير و اللحن. فتعلّم اللغة العربيّة الفصيحة اليوم، للطالب بمكان من الإمكان.

كتاب مكرّرات المدرّس و عملنا في التحقيق

إنّ للغة العربيّة علوماً مختلفة، من أهمّها «علم النحو». و من الكتب التي وصلت إلينا في هذا العلم «الجمل في النحو» للخليل بن أحمد الفراهيديّ رحمه الله من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام، و كذا «الكتاب» لسيبويه تلميذ الخليل و كذا ... و كذا ...

و من الكتب المهمّة في علم النحو، كتاب «البهجة المرضيّة» لجلال الدين السيوطيّ، الذي جعل محور التدريس في الحوزة العلميّة. و قد شرحه العلّامة الأديب آية الله الشيخ محمّد علي المدرّس الأفغانيّ رحمه الله في أربعة أجزاء و سمّى كتابه بـ «مكرّرات المدرّس».

ألّف رحمه الله الجزء الأوّل من كتابه، باللغة الفارسيّة و العربيّة ممزوجاً، و باقي الأجزاء باللغة العربيّة ممزوجاً بالبهجة المرضيّة. و قد طبع في النجف الأشرف و إيران مكرّراً ولكن بلا تحقيق و تصحيح كما هو الديدن في ذلك العصر.

---

١. المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغويّ: ٦٩.

٢. دراسات في فقه اللغة: ٤٧.

و قد طلب منّي أخيراً ولد العلّامة المدرّس ﷺ أن أحقّقه و أصحّحه، فاستخرت الله تعالى و نزلت عند رغبته؛ فإليک بيان بعض عملنا في التحقيق:

- جعل الكتاب في الثوب الجديد كتعليقة لـ «البهجة المرضيّة».
- تصحيح المتن من الأغلاط المطبعيّة. حريّ بالذكر أنّا استفدنا في هذا الأمر من جهاز الكمبيوتر ولعلّ في الكتاب بعض الأغلاط فأرجو العفو من القارئ الكريم.
- مراجعة الآيات و الروايات.
- مراجعة المصادر.
- مراجعة الأشعار و ذكر قائليها.
- ذكر قائلي الأقوال حسب الإمكان.
- إضافة العناوين، مراعيا لمقتضي الأجزاء، فالجزء الأوّل أكثر من باقي الأجزاء عنواناً.
- ترجمة أكثر الأعلام الواردة في متن المؤلّف.

فقد أضفنا في هذا العمل أكثر من ٣٠٠٠ تعليقة و لكن أقول بصريح القول: إنّ هذا التحقيق لا يخلو من الأغلاط، فأرجو العفو من القارئ الكريم. و أرجو من الله عزّوجلّ أن يجعل هذا العمل مرجعا لمن نشر معارف أهل البيت عليهم السلام و دافع عن مذهب أهل البيت عليهم السلام الشيعة الإثني عشريّة المحقّة.

و أهدي هذا العمل القليل إلى منقذ البشريّة و معقد آمالها، إمامنا و سيّدنا، بقيّة الله في الأرضين الحجّة ابن الحسن العسكري عجّل الله تعالى فرجه الشريف، معتذراً إلى مقامه الساميّ بأنّ الهدايا على قدر مهديها.

رضا الأميري

قم المقدّسة

٢٦ ذي الحجّة ١٤٣٥ هـ ق

مقدّمۀ مؤلّف

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله ربّ العالمين و الصلاة و السلام على خير خلقه محمّد و آله الطيّبين الطاهرين

أمّا بعد؛ فيقول العبد المذنب الفاني محمّد علي بن مراد علي، المشتهر بالمدرّس الأفغاني:

إنّ هذا ما استفدته من كلمات الأوائل و التقطته من تحقيقات الأكابر أو سنح ببالي الفاتر، علّقته على الألفية و شرحها البهجة المرضية لعلّه يستفيد منها المبتدي و يستعين بها المنتهي في بيان ما فيهما من المشكلات و المجملات و في حلّ ما فيهما من الرموز و النكات و الإشارات لأنّهما و لاسيما الشرح محتويان على دقائق استعمل فيها الفكر و على إشارات لم يتنبه لها إلّا اولوالألباب و النظر، فربما ذكر فيه تأويل أو تعليل حسبه من لا اطلاع له و لا فهم سهواً و عدولاً عن السبيل و ما درى أنّه فعل ذلک عمداً لأمر مهمّ جليل، و ربما نقص أو زيد فيهما حرف فحسبه الغبي إخلالاً أو توضيحاً وكشفاً و ما درى أنّ ذلک لنكتة مهمّة تدقّ عن نظره و تخفى؛ و كذلک تعليقتنا هذه فالمرجو من أهل الفضل و الفضيلة أن ينظروا إلى التعليقة بعين العطف و الإنصاف لا بعين الردّ و الإعتساف. اين مطلب بر طلّاب مبتدى روشن است كه چون مقصود اصلى در اين تعليقه تقريب و توضيح است از عبارت پردازى احتراز، و با عبارات ساده آورده شده، اميد است كه مقبول عند الإخوان واقع شود. و چون از طرفى هم روى سخن با ايشان است اين تعليقه را «مكرّرات المدرّس» ناميدم، چون:

غرض نقشى است كز ما باز ماند　　　که هستى را نمى بينم بقائى

في السفينة قال أمير المؤمنين عليه السلام : "**العلوم أربعة، الفقه للأديان و الطب للأبدان و النحو للّسان و النّجوم لمعرفة الأزمان**"[٦] و روي أيضاً فيها: "**أعربوا كلامنا فإنّا قوم فصحاء**"[٧] و فيها أيضاً: "**تعلّموا العربيّة فإنّها كلام الله الذي يكلّم به خلقه**"[٨].

و في مجلّة «العدل» الصادرة في النجف الأشرف في الجزء الثامن من السنة الثانية تحت عنوان «النحو قنطرة الأدب» قيل: هذه الأبيات منسوبة لعلي بن الحسين عليهما السلام :

لو يعلم الطير ما في النحو من أدب — حنت إليه و أومت بالمناقير
إنّ الكلام لا نحو ليشبهه — نبح الكلاب و أصوات السنانير

---

٦. بحار الأنوار: ١/ ٢١٨.

٧. بحار الأنوار: ٢/ ١٥١.

٨. بحار الأنوار: ١/ ٢١٢.

خطبة الكتاب

بسم الله الرّحمن الرّحيم ....

الديباجة

مسائل « باء » بسمله

معنای « باء »

مساله: باء در «بسم الله» برای استعانت است یا برای مصاحبت. مراد از باء استعانت بائیست که بر آلت فعل داخل می شود؛ مثل: «نجَرت بالقَدوم» و مثل: «کتبت بالقلم». مراد از باء مصاحبت بائیست که به معنای «مع» باشد، مثل: ﴿اهْبِطْ بِسَلامٍ﴾[1] أي «مع سلام» و مثل: ﴿وَ قَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ﴾[2] أي «مع الكفر». لكن الأولى الأول لأنّ الفعل المبدو بـ«بسم الله» لا يتأتّى على الوجه الأكمل إلّا بها[3]، و بعضهم[4] يرجّحون الثاني لأنّ استعمال الباء في المصاحبة أكثر من الإستعانة و لأنّ في التبرّک باسم الله من التأدّب ما ليس في الإستعانة لأنّ فيها يصير اسم الله كالآلة و الآلة ليست مقصودة بالذات، و هذا سوء أدب بالنسبة إلى الإسم الشريف.

---

۱. هود: ٤٨.

۲. المائدة:٦١.

۳. سیوطی در باب حروف جر، باء را در «بسم الله الرّحمن الرحیم» به عنوان مثال باء استعانت ذکر می کند.

٤. زمخشری معنای مصاحبت را ظاهر تر از معنای استعانت می داند. شرح التصریح علی التوضیح: ٦٤٦/١.

متعلّق « باء »

مساله: متعلّق «باء» یا از افعال عموم است یا ازافعال خصوص، در هر یک از این دو صورت یا اسم است یا فعل، و در هریک از این چهار صورت یا مقدّم و یا مؤخّر است.

مساله: مقتضای قاعده این است که متعلّق مقدّم باشد، چه در صورت ذکر و چه در صورت حذف؛ چون که در تاخیر دو خلاف اصل می شود در صورت حذف، یکی حذف و دیگر تاخیر؛ و در صورت ذکر یک خلاف اصل می شود که عبارت از تاخیر است.

مساله: در خصوص «بسم الله» گفته اند متعلّق باید مؤخّر باشد، چون که مشرکین «باسم اللّات نفعل» می گفتند[1] یعنی متعلّق را که «نفعل» است مؤخّر می کردند برای تعظیم خدایان باطل خود؛ پس خدای بر حق سزاوارتر است به این تعظیم، لذا باید متعلّق از اسم شریف مؤخّر باشد.

مساله: کسی اشکال نکند که چرا در ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ**﴾[2] متعلّق که «اقرأ» است مؤخّر نشد، زیرا در جواب گفته می شود این سورهٔ مبارکه اول سوره ای است که نازل شده پس قرائت مهم تر است.[3]

---

۱. الکشاف عن حقائق غوامض التنزیل: ۱/ ۳ و الدر المصون في علوم الکتاب المکنون: ۱/ ۲۳ و اللباب في علوم الکتاب: ۱/ ۱۳۱.

۲. العلق: ۱.

۳. تفسیر الکشّاف: ۱/ ۳.

بعضی از محقّقین [۱] جواب دیگری داده و آن این است که «باسم ربّک» متعلّق است به «اقرأ» دوم، و «اقرأ» اول متعلّق «بسم الله الرّحمن الرّحیم» است، بنابر این که «بسم الله» در جمیع سوره ها جزء سوره باشد. محقّق تفتازانی [۲] در مطوّل همین قول را صحیح دانسته موافقاً لمذهب الإمامیّة و خلافاً للعامة.

مسائل « اسم » بسمله

حذف الف « اسم »

مساله: در حذف الف «اسم» دو سوال است، اول آن که چرا در لفظ حذف می شود؟ دوم این که چرا در کتابت حذف می شود؟ جواب سوال اول این است که همزۀ وصل در درج کلام حذف می شود؛ و مراد از کلام در اینجا تلفّظ است. جواب سوال دوم این است که برای کثرت استعمال حذف شده و مراد از استعمال کتابت است نه تلفّظ. قال في شرح النظام: "و نقصوا من «بسم الله الرّحمن الرّحیم» الألف لکثرته بخلاف «باسم الله» أو «باسم ربّک»"[۳].

---

۱. مراد از بعض محقّقین «سکاکی» است. بعضی دیگر نیز به این جواب اشکال کرده اند که ابن هشام انصاری در کتاب مغني اللبیب جواب داده است. مغني اللبیب عن کتب الأعاریب: ۸۰۰.

۲. مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدین. در سال ۷۱۲ قمری مطابق با ۱۳۱۲ میلادی در تفتازان از شهر های خراسان به دنیا آمد و در سرخس اقامت گزید. تفتازانی از ائمۀ عربی، بیان و منطق بود. او توسط تیمورلنگ به سمرقند تبعید شد و سر انجام در سال ۷۹۳ قمری مطابق با ۱۳۹۰ میلادی در سمرقند از دنیا رفت و در سرخس دفن شد. از جمله کتاب های او: «تهذیب المنطق»، «المطوّل»، «المختصر»، «مقاصد الطالبین»، «شرح العقائد النسفیة» و «شرح الشمسیة» است. الأعلام: ۷/ ۲۱۹.

۳. شرح النظام: ۳۸۸.

فرق همزه و الف

مساله: الفرق بین الهمزة و الألف بالحركة و السكون فما كانت متحرّكة تسمّى همزة، كما أنّ الساكنة تسمّى ألفاً، هذا هو المشهور ولكن في المغني في حرف اللّام في بحث «لو» أنّ الهمزة قد تسكن[1] و كذا في أواخر الكتاب عند قوله "و مدّاً أبدل ثاني الهمزتين من كلمة ان يسكن" فراجع و سيأتي في بحث ترخيم المنادى نقلاً عن القوشجي[2]: "إنّ إطلاق اسم الألف على الهمزة بالاشتراك اللفظي لأنّها أي الألف لا تكون إلّا ساكنة بخلاف الهمزة فإنّها من الحروف الصامتة و الصامتة قد تكون متحرّكة و قد تكون ساكنة".

کشیدن باء عوض همزه

مساله: قال شارح الصمديّة: "و حذفت الألف لكثرة الاستعمال و طوّلت الباء عوضاً عنها"[3].
قال الچلبي في حاشية المطوّل في بحث لام الاستغراق: "«الدينار» أصله «دننار» بالتضعيف

---

۱. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ۳۵۸ و مغني الأديب: ۲۲۱.

۲. علي بن محمد القَوْشَجي، علاء الدين. (متوفی ۸۷۹ قمری، ۱٤۷٤ میلادی) اصلیتش سمرقندیست و از فقهاء حنفی مذهب است. پدر قوشجی از خادم های «ألغ بک» فرمانروای ما وارء النهر بوده و وظیفهٔ نگه داری از پرنده های باز ألغ بک را به عهده داشته است، از این جهت به او قوشجی می گویند زیرا معنای قوشجی در لغتشان نگهبان و سرپرست باز است. قوشجی در سفری به کرمان شرح تجرید را نوشت، از دیگر کتاب های او می توان به «المحمدیه» در علم حساب، «الفتحیة» در علم هیئت و «عنقود الزواهر» در علم صرف اشاره کرد. الأعلام: ۵/ ۹.

۳. الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة: ۱/ ۱۰۱. تفسير روح المعاني: ۱/ ۵۷ و تفسير الكشّاف: ۱/ ۵.

بدليل جمعه على «دنانير» و كذا «الدياج» أصله «دبّاج» و لذا جمع على «دبابيج» و قد أشار إليه في الصحاح: و من قواعدهم قلب أحد حرفي التضعيف ياء إذا انكسر ما قبلها و وقع في بناء ممتد و بهذا يظهر أنّ «السينات» في قول عمر بن عبد العزيز لكاتبه و قد حكاه صاحب الكشاف: «طوّل الباء و أظهر السينات و دوّر الميم» جمع السنّة لا السين بناء على القاعدة الممهّدة"[١]. انتهى باختصار.

مساله: هذا الحذف و التطويل مختصّ بـ«بسم الله الرّحمن الرّحيم» فلا يجوز في غيره كما أشير إليه[٢].

اضافۀ « اسم » به « الله »

مساله: اضافۀ «اسم» بسوى «الله» بيانيّه است، اگر مراد لفظ «الله» باشد؛ و لاميّه است، اگر مراد معناى آن باشد، و الأول أنسب لقوله تعالى: ﴿**أَيّاً ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى**﴾[٣].

اشتقاق « اسم »

مساله: همزه در «اسم» عوض از فاء الفعل محذوف است اگر بگوييم در اصل «وَسْم» بوده، و عوض از لام الفعل محذوف است اگر بگوييم در اصل «سُمُوّ» بوده[٤].

---

١. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شرح الفلاح لابن كمال باشا:١٤٩.
٢. رجوع شود به صفحۀ ٨.
٣. الإسراء: ١١٠.
٤. مذهب كوفيين اشتقاق «اسم» از «وسم» به معناى علامت است؛ وجه أين انتخاب مناسبت معنايى است. اما مذهب بصريين اشتقاق «اسم» از «سموّ» مى باشد زيرا تصغير اسم، «سُمَيّ» و جمعش «أسماء»

مساله: از زجاج[١] نقل شده که احتمال اول را غلط دانسته، چون در لغت عرب دیده نشده که همزه عوض از فاء الفعل آمده باشد[٢].

« الله » در بسمله

معنای « الله »

مساله: «الله» اسم ذات مقدّس است که جامع جمیع صفات کمال می باشد، یعنی این لفظ بر هر یک از معانی اسم های دیگر خدا دلالت می کند؛ مثلاً لفظ «الله» بر معنای «رحمان» و «رحیم» و «عالم» و «قادر» دلالت می کند و هکذا ولا عکس یعنی مثلاً «رحمان» بر معنای «الله» دلالت نمی کند چون که لفظ «الله» در معنی، اعمّ از «رحمان» است چون که «رحمان» بر ذات متّصف به یک صفت کمال که «رحم» است دلالت می کند و «الله» بر ذاتی که متّصف به جمیع صفات کمال است دلالت می کند؛ لذا بقیّهٔ اسماء خدا اسم برای «الله» است و لفظ «الله» را نمی گویند اسم برای «رحمان» است مثلاً، و إلی ما ذکرنا ینظر قولهم: "الله علم للذّات

است. وجوه دیگری نیز ذکر شده که تفصیل این مساله را می توانید در کتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بین النحویین البصریین و الکوفیین: ١/ ٨ مطالعه کنید.

١. ابراهیم بن السري بن سهل، ابو إسحاق الزجاج. در سال ٢٤١ قمری مطابق با ٨٥٥ میلادی در بغداد متولّد و در همان شهر در سال ٣١١ قمری، ٩٢٣ میلادی از دنیا رفت. علم نحو را نزد مبرّد آموخت؛ زمانی که عبید الله بن سلیمان وزیر معتضد عباسی برای فرزندش قاسم معلّمی را از مبرّد درخواست کرد، او زجاج را معرفی می کند. در زمان وزارت قاسم، زجاج از کاتبانش می شود و در آن ایام ثروت زیادی کسب می کند. از جمله کتاب های او: «الاشتقاق»، «معاني القرآن»، «الأمالي» و «اعراب القرآن» است. الأعلام: ١/ ٤٠.

٢. معاني القرآن و اعرابه للزجاج: ١/ ٤٠.

الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال"[1]؛ فتبصّر فإنّه دقيق و بالتأمّل حقيق.

« الرّحمن و الرّحيم » در بسمله

اقوال در « الرّحمن و الرّحيم »

مساله: «الرحمن» و «الرحيم» صفتان مشبهتان مشتقّتان من «رحم» بكسر العين بعد ضمّ عينه أو بعد تنزيله منزلة اللازم[2] لا صيغتان مبالغتان و إن قال به بعض[3]، لأنّ المراد بالمبالغة إن كان ما هو المصطلح عند البيانيّين فلا يصحّ هنا، لأنّها تجري عندهم في صفات قابلة للزيادة و النقصان، و صفاته تعالى و تقدّس ليست كذلك؛ و إن كان ما هو المصطلح عند النحويّين فلا يصحّ أيضاً لأنّ صيغ المبالغة محصورة في أوزان مخصوصة ليس وزن «فعلان» منها مطلقاً و كذلك «فعيل» إلّا إذا عمل النصب كما يأتي في باب إعمال اسم الفاعل؛ اللهمّ إذا أريد من المبالغة المعنى العرفي و هو أيضاً لا يصحّ إلّا في «رحمان» إن قلنا بأنّ زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى[4].

---

۱. تاج العروس: ۳۶/ ۳۲۰. و جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: ۱/ ٤.

۲. صفت مشبهه از فعل متعدّی ساخته نمی شود و لذا فرمودند: «بعد تنزيله منزلة اللازم».

۳. المجيد في إعراب القرآن المجيد: ۳٤. اعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الانصارى: ۱٦۲. اعراب القرأن و بيانه: ۱/ ۹.

٤. در موارد مختلفی علما به اين قاعده استناد كرده اند، أبو هلال العسكري (م ۳۹۵ ق) در «فروق اللغوية» صفحهٔ ۲۵۲ و ۵۱۲ در فرق بين «الرّحمن» و «الرّحيم» و هم چنين در وجه فرق بين «المُلک» و «الملكوت» به قاعدهٔ «زيادة المباني تدلّ على زيادة المعاني» يعنى: «زيادى حروف و الفاظ بر زيادى معنى دلالت دارد»، استناد كرده است؛ و هم چنين ابن أثير كاتب (م ٦۳۷ ق) در «المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر» صفحهٔ ۱۹۷ و ۲۱۸ و در «الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور» صفحهٔ ۱۹۳ از اين قاعده استفاده كرده است.

قال الشارح في الإتقان: "الأكثر على أنّ «فعلان» أبلغ من «فعيل» ومن ثمّ قيل: «الرّحمن» أبلغ من «الرّحيم»؛ و نصره السهيلي بأنّه ورد على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكأنّ البناء تضاعفت فيه الصفة، وذهب ابن الأنباري إلى أنّ «الرّحيم» أبلغ من «الرّحمن» و رجّحه ابن عسكر بتقديم «الرّحمن» عليه وبأنّه جاء على صيغة الجمع كعبيد وهو أبلغ من صيغة التثنية، وذهب قطرب إلى أنّهما سواء. و ذكر البرهان الرشيدي أنّ صفات الله التي على صيغة المبالغة كلّها مجاز لأنّها موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها لأنّ المبالغة أن تثبت للشيء أكثر ممّا له وصفاته تعالى متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة فيها وأيضاً فالمبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله منزّهة عن ذلك. وقال الزركشي: التحقيق أنّ صيغ المبالغة قسمان أحدهما ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل، و الثاني: بحسب تعدّد المفعولات؛ ولا شكّ أنّ تعدّدها لا يوجب للفعل زيادة إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعدّدين وعلى هذا القسم تنزل صفاته تعالى ويرتفع الإشكال ولهذا قال بعضهم في «حكيم» معنى المبالغة فيه تكرار حكمه في الشرائع. وقال في الكشاف: المبالغة في «التوّاب» للدلالة على كثرة من يتوب عليه من عباده أو لأنّه بليغ في القبول بحيث نزل صاحبها منزلة من لا ذنب له لسعة كرمه كما ورد في الحديث"[1] انتهى.

---

١. الإتقان في علوم القرآن: ٣/ ٣٢٤ . (با اندكى تغيير و تصرّف)

أحمدک اللّهمّ على نعمک و آلائک...............................

مسائل « أحمدک ... »

وجه جمع بين حديث ابتدا به بسمله و حديث ابتدا به حمدله

مساله: بهترين وجهى كه براى جمعِ بين حديث ابتدا به «بسم الله» و حديث ابتداء به «حمد الله» گفته شده اين است كه، مراد از هر يک از دو حديث مطلق ذكر خداوند است نه خصوص لفظ «حمد» و «اسم»؛ پس هر يک از دو حديث شامل ديگرى مى شود. فيصير مفادهما بعد إلغاء الخصوصيّة واحداً فكلّ منهما يؤكّد الآخر فلا تنافي بينهما حتى نحتاج إلى المحتملات التي ارتكبوها في المقام.

مساله: عدم تقديم الحمد لا وجه له إلّا الإقتداء بالكتاب العزيز حيث قدّم التسمية فيه على الحمد دون العكس و إلّا فلا مانع منه أصلاً.

وجه مضارع بودن فعل حمد

مساله: براى دو فائده حمد را فعل مضارع آورد، يكى آن كه دلالت كند بر تجدّد به سبب فعليّت و ديگر اينكه دلالت كند بر استمرار به سبب مضارعيّت؛ كما بيّن ذلک في علم المعاني في قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ﴾[1] فراجع.

بررسى ساختار « اللّهمّ »

مساله: «اللّهمّ» يک جمله است اگر ميم مشدّده عوض ياء محذوفه باشد، و دو جمله است اگر فعل امر باشد و همزهٔ فاء الفعل حذف شده باشد على خلاف القياس، لأنّها همزة قطع

---

۱. الحجرات: ۷.

و أصلّي و أسلّم..

لأنّها على هذا فاء الفعل[1] و هي معترضة على كلا الوجهين إن جوّزنا الاعتراض بين مطلق العامل و المعمول و لم نخصّصه بمواضع مخصوصة ذكروها في المطولات ليس هذا منها.

معنای «صلاة»

مساله: «صلاة» از خداوند به معنای ريزش رحمت است؛ و از انسان و ملائکه به معنای طلب رحمت. و هي مجاز على الأول من باب استعمال اللفظ الموضوع للكل في الجزء و حقيقة على الثاني.

بررسی «سلام»

مساله: «سلام» اسم مصدر باب تفعيل است[2] و بعضی گفته اند خود مصدر است.[3]

فائدۀ سلام و صلوات بر پيامبر صلّى الله عليه و آله

مساله: فائدۀ صلات و سلام فرستادن بر حضرت رسول ﷺ به خود انسان بر می گردد، زيرا خداوند به حضرت رسول اکرم ﷺ آن مقدار درجه و منزلت داده است

---

۱. خليل بن احمد و سيبويه و بصريون می گويند: اصل «اللّهمّ»، «يا الله» بوده و ضمّه در «اللّهمّ» همان ضمّه در اسم منادی مفرد يعنی «الله» است. ميم مشدّد، دو حرف، عوض از دو حرف حذف شده يعنی «يا» می باشد. در مقابل فرّاء امام و اعلم کوفيين می گويد: اصل «اللّهمّ»، «الله أمّنا بخير» به معنای: «خدا ما را به خير قصد کن» است، همزه به دليل کثرت استعمال حذف شده و ميم به هاء متّصل گرديده است. الأصول في النحو: ۱/ ۳۳۸. عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس: ٦٥. الإنصاف في مسائل الخلاف: ۲/ ۲۷۹. شرح الأشموني: ۳/ ۳۱.

۲. الجدول في إعراب القرآن: ۷/ ۱٦۲.

۳. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ۱۱/ ٦٤. اللّباب في علوم الكتاب: ۲۰/ ٤۲۹. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ۸/ ۳۸۳.

على محمّد خاتم أنبيائک..

که سلام و صلات اشخاص تاثیری در زیاد شدن آن ندارد.

وجه جمع بین صلاة و سلام

مساله: غالباً جمع می شود بین صلاة و سلام إقتداً بقوله تعالی: ﴿**صَلُّوا عَلَيْهِ وَ سَلِّمُوا تَسْليماً**﴾[۱] و ما لم يجمع بينهما كقولنا: «**اللهمّ صلّ على محمّد و آل محمّد**» بلا تسليم في الصلاة و غيرها فلأنّه كذلک ورد من الشارع فلا يجوز التصرّف فيه بالزيادة و النقصان.

متعلّق « على محمّد »

مساله: «على محمّد» متعلّق به یکی از دو فعل است على سبيل التنازع، یا به هر دو بنابر قول فرّاء[۲] که در باب تنازع خواهد آمد.

بررسی « خاتم »

مساله: «خاتِم» به کسر التاء اسم فاعل است و به فتح تاء اسم آلت لغوی است به معنای «ما

---

۱. الأحزاب: ٥٦.

۲. يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ، أبو زكريا معروف به فرّاء، در سال ١٤٤ قمری مطابق با سال ٧٦١ میلادی در کوفه به دنیا آمد. او را امام الکوفیین و اعلم آنان به نحو و لغت و فنون ادب می دانند. ثعلب می گوید: اگر فرّاء نبود لغت نیز نبود. فرّاء پس از کوفه به بغداد رفت و مأمون تربیت پسرانش را به او سپرد و بیشتر عمر خود را در بغداد گذراند و پس از آن به کوفه بازگشت. او در سال ٢٠٧ قمری مطابق با ٨٢٢ میلادی در راه مکه از دنیا رفت. بعد از مرگش «کتاب سیبویه» را زیر سرش یافتند گفته می شد او بدنبال خطاهایش می گشت، و به عمد با آن مخالفت می کرد. از جمله تالیفات او می توان به «المقصور و الممدود»، «المعاني»، «المذكّر و المؤنّث»، «الفاخر»، «الأيّام و الليالي»، «الجمع و التثنية في القرآن» و «الحدود» اشاره کرد. الأعلام ٨/ ١٤٥.

و علی آله...

یختم به» مثل «عالم» که به معنای «ما یعلم به» است، یا به معنای انگشتر است. و در این جا در زینت استعمال شده است استعارة یا کنایة. و در صورت اول صفت می باشد چون مشتقّ است و در صورت دوم و سوم بدل است، چون جامد است؛ و در هر سه صورت اضافهٔ «خاتم» به «انبیاء» معنویّه است؛ أمّا في الأوّل فلأن تصحّ الصفتيّة و أمّا في الأخيرين فلعدم الاشتقاق.

معنی و مصداق « آل »

مساله: نزاع امامیّه و عامه در مفهوم «آل»[۱] نیست، زیرا تعیین مفهوم لفظ، راجع به اهل لغت است نه به مذهب و عقیده؛ بلکه نزاع در مصداق «آل» است در مواردی که مراد آل محمّد صلى الله عليه وآله باشد؛ در این صورت عامه می گویند مصداقِ «آل» جمیع اتباع آن بزرگوار است اگر لفظ «اصحاب» ذکر شود، و اقرباء مؤمن آن بزرگوار است یعنی بنی هاشم و مطلب اگر «اصحاب» ذکر نشود؛ چنان که شارح همین قول را اختیار کرده و اقوال دیگری

---

۱. اصل «آل» در یک نظریّه واژه «أهل» بوده، هاء در این واژه بدل به همزه شده و سپس همزه به الف بدل شده است. بر این مطلب یک دلیل و یک مؤیّد اقامه شده؛ دلیل عبارت از این است که تصغیر «آل»، واژه «أُهَیل» است و از آنجا که در تصغیر کلمات به اصل خود رجوع می کنند، اصل در «آل» روشن می گردد. و مؤیّد عبارت از این است که در زمان اضافهٔ «آل» به ضمیر از واژه «أهل» استفاده می شود و می گویند: أهلک، و از جمله قواعد شناخت اصول کلمات این بوده که «ضمیر کلمات را به اصولشان بر می گرداند». البته اضافهٔ «آل» به ضمیر در اشعار عرب نیز موجود است مانند شعر منسوب به عبد المطلب عليه السلام:

و انصُرْ عَلی دِینِ الصَّلِیـ ـبِ و عابِدِیهِ الیَومَ آلَكْ

اما با توجه به اضافهٔ «آل» به ضمیر در احادیث معتبره از اهل البیت عليهم السلام هیچ جایی برای ذکر تایید نیز باقی نمی ماند و به یقین اصل رجوع به ایشان عليهم السلام است.

و أصحابه و التّابعين ....

هم دارند. در نزد امامیّه مصداق «آل» فقط عترت معصومین علیهم السلام آن بزرگوار است. و روي من طرقنا أنّ هؤلاء هم أهل بيته و أمّا آله فهم كلّ من يوالي علياً و أولاده المعصومين عليهم الصلاة و السلام، يعني جميع الشيعة العاملين بأقوالهم و المقتدين بهم في أعمالهم، فتنبّه.

اضافهٔ « آل » به ضمیر

مساله: از کسائی[۱] نقل شده که اضافهٔ «آل» را به ضمیر جائز نمی داند، لکن مساله محتاج است به مراجعه لغت و کلام اهل بیت الوحي علیهم السلام ، چون کلام آنها فوق کلام دیگران است. و قد ذكرنا الحقّ في شرحنا على المطوّل في بحث مخالفة القياس فراجع.

اصحاب و تابعین

مساله: اصحاب کسانی هستند که حضرت رسول الله صلی الله علیه و آله را با ایمان درک کرده باشند و بعضی بلوغ را هم شرط کرده[۲]. تابعین کسانی هستند که یکی از اصحاب را درک کرده باشند مع الشرطين المذكورين أو الأوّل منهما. و تابعِ تابع کسی است که یکی از تابعین را درک کرده باشد، و هكذا إلى يوم القيامة.

---

۱. علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي(به ولاء) ، الكوفي، أبو الحسن الكِسائيّ (متوفی ۱۸۹ قمری مطابق با ۸۰۵ میلادی) کسائی اهل کوفه بوده و در یکی از روستاهای آن بدنیا آمد. نحو را در بزرگسالی آموخت، او ابتدا نزد معاذ الهراء شاگردی کرد و سپس به بصره رفته و در حلقهٔ درس خلیل حاضر شد اما به راهنمایی مردی فصاحت را از عرب اصیل گرفت، لکن هم چنان همّش بصره و خلیل بود. کسائی در بغداد ساکن شد و در ری از دنیا رفت. کتاب هایی را تصنیف کرده مانند: «معاني القرآن»، «المصادر»، «الحروف» و «نوادر». الاعلام ٤/ ٢٨٣. إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٢/ ٢٥٨.

۲. این قول را واقدی حکایت کرده اما نزد آنها شاذ است. شرح التبصرة و التذكرة، ألفية العراقي: ٢/ ١٢٦. تدريب الراوي: ٢/ ٦٦٩.

إلی یوم لقائک. أمّا بعد، ....

بیان متعلّق « إلی لقائک »

مساله: «إلی لقائک» یا متعلّق است به «أصلّي و أسلّم» علی سبیل التنازع یا متعلّق است به «تابعین». بنابر اول مراد از «یوم لقاء» حشر اصغر است که مردن باشد، لأنّه غایة فعل المتکلّم و في الحدیث: "إذا مات ابن آدم قامت قیامته و انقطع عمله"[۱] و بنابر دوم مراد حشر اکبر است لوجود التابعین إلی الحشر الأکبر.

بررسی « أمّا »

مساله: «أمّا» دلالت می کند بر شرط و تاکید و تفصیل، و به سبب دلالته علی الشرط لازم است بعد از او «فاء» جزاء مع فاصل ما، لئلّا یلزم اجتماع أداتي الشرط و الجزاء و به سبب دلالته علی التأکید باید مفاد کلامِ بعد از «أمّا» وجود بگیرد لا محالة در قصد متکلّم، مثلاً اگر متکلّم یقین دارد بذهاب زید، یعنی یقین دارد که زید البته خواهد رفت، در این صورت می گوید: «أمّا زید فذاهب»؛ و همین است مراد کسی که «أمّا زید فذاهب» را تفسیر کرده است به «مهما یکن من شیء فزید ذاهب»[۲]، یعنی هر چه بشود زید رونده خواهد

۱. این حدیث در کتاب های روایی شیعه به این صورت آمده: « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا عن ثلاث ولد صالح یدعو له و علم ینتفع به بعده و صدقة جاریة»؛ جامع الأخبار شعیری: ۱۰۵. البته این حدیث را به سند معتبر نیافتیم. هر چند این حدیث به اسناد «حسن صحیح» طبق اسانید اهل تسنّن از ابو هریرة نقل شده اما به یقین سند آنها به تنهایی نزد شیعه حجت نیست. سنن ترمذي: ۳/ ۵۳.

۲. از آنجا که «أمّا» به معنای «مهما یکن من شیء فـ ...» و جایگزین فعل می باشد ، بر فعل داخل نمی شود؛ مثلاً «أمّا زیداً فاضربه» صحیح است اما «أمّا فاضرب زیداً» صحیح نمی باشد. المقتضب للمبرّد: ۳/ ۲۷.

فهذا شرح ....

شد و رفتنش توقّف به هیچ چیزی ندارد و ابداً مانعی برای رفتن زید نخواهد بود تا محتاج باشد به دفع مانع. و دلالت بر تفصیل دائمی نیست بلکه غالبی است به خلاف شرط و تاکید که دائمی است و در دلالت بر تفصیل محتاج است به تقدّم کلام مجملی بر او، مثل قول خداوند: ﴿**يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ**﴾[1] إلخ و قوله حكاية عن خضر عليه السلام ﴿**أَمَّا السَّفِينَةُ**﴾[2] إلخ.

بررسی « بعد »

مساله: لفظ «بعد» از غایات است و مضاف الیه آن یا مذکور است یا محذوف، و در صورت ثانی یا لفظ و معنی هر دو در نیت است، یا معنی بدون لفظ، یا لفظ بدون معنی، و یا هیچ کدام. در صورت اول و دوم و پنجم معرب است و در صورت سوم مبنیّ؛ و صورت چهارم باطل، زیرا لفظ بدون معنی مهمل است، و موضوع علم نحو لفظ مستعمل است و مستعمل آن است که او را معنی بود.[3]

حمل مصدر بر ذات

مساله: لفظ «شرح» اگر مصدر باشد باید تاویل برده شود به یکی از سه مجاز. اول: مجاز در کلمه، دوم: مجاز در حذف، سوم: مجاز در اسناد از باب مبالغه؛ زیرا حمل مصدر بر ذات بدون یکی از این سه مجاز جائز نیست مثل: «زید عدل» که تاویل برده می شود به «زید عادل»

---

۱. آل عمران: ۱۰۶.

۲. الکهف: ۷۹.

۳. «بعد» در اینجا از قسمی است که مضاف الیه محذوف بوده و معنی در نیت است. این قسم به نظر جمهور مبنیّ بر ضمّ است.

لطیف مزجته بألفیّة ابن مالک، مهذّب المقاصد، واضح المسالک، یبیّن مراد ناظمها

یا «زید ذو عدل»، یا مبالغه که «زید در عدالت کامل است که گویا نفس عدالت است». و اگر اسم باشد لما یشرح به غیره فلا یحتاج إلی شيء من ذلک.

صفات «شرح» در متن شارح

مساله: برای شرح هشت صفت آورده اند. اول: «لطیف»، دوم: «مَزَجْتُه» بتخفیف زای[۱]، سوم: «مُهَذَّب المَقاصد»، چهارم: «واضح المَسالک»، پنجم: «یبیّن»[۲]، ششم: «یهدي»، هفتم: «حاوٍ»، هشتم: «جامع».

بررسی ساختار «مهذّب المقاصد»

مساله: «مهذَّب» بفتح ذال اسم مفعول است و اضافه شده به نائب فاعل خودش، و در اصل «مهذّب مقاصده»[۳] بوده با تنوین و رفع «مقاصد»، پس از آن اسناد را از «مقاصد» سلب نمودیم یعنی نائب فاعل بودن را از او گرفتیم و به ضمیری که مضاف الیه بود دادیم، و ضمیر را در تحت «مهذّب» مستتر کردیم و عوض ضمیر حرف تعریف را بر «مقاصد» داخل کردیم و پس از آن «مهذّب» را اضافه کردیم.

---

۱. «مزّج» به تشدید به معنای زرد شدن پس از سبزی است مانند: «مزّج العنب»، یعنی: «انگور پس از سبزی زرد شد». لسان العرب: ۲ / ۳۶۷

۲. در بعضی از نسخه ها «مبیّن» نوشته شده است.

۳. «مهذّب» را به صیغهٔ اسم فاعل نیز می توان بیان کرد و چه بسا از جهت معنی بهتر از صیغهٔ اسم مفعول باشد. در این صورت «مهذّب مقاصدها» بوده و ضمیر به «ألفیة ابن مالک» رجوع می کند، به خلاف زمانی که «مهذّب» به صیغهٔ اسم مفعول باشد که در این صورت ضمیر به «شرح» رجوع خواهد کرد. البته این نکته نیز قابل ذکر است که در صورت بیان به صیغهٔ اسم مفعول بهتر است بگوییم اصلش «مهذّبة مقاصده» می باشد.

و يهدي الطالب لها إلى معالمها، حاوٍ لأبحاث منها ريح التّحقيق تفوح و جامع لنكت لم يسبقه إليها غيره من الشروح؛ و سمّيته «بالبهجة المرضيّة في شرح الألفيّة» و باللّه أستعين إنّه خير معين.

مساله: نائب فاعل بودن «مقاصد» به اعتبار قبل از اضافه است، زيرا كه در حين اضافه اسناد از او سلب شد و به ضمير داده شد. و «واضح المسالک» مثل «مهذّب المقاصد» است در سلب اسناد و اضافه و بقيّهٔ امورى كه بيان شد الّا اين كه «واضح» صفت مشبهه مى باشد و «مسالک» فاعل آن است.

مساله: «معالم» جمع «مَعْلم» بفتح ميم و سكون عين است به معناى نشانه هايى كه در راهها براى پيدا كردن راه مى گذارند.[1]

مساله: جملهٔ «منها ريح التحقيق تفوح» صفت «أبحاث» است.

مساله: «نكت» جمع «نكتة» به معناى مطالب دقيقه است كه در فهميدن محتاج به فكر و تأمّل است[2].

مساله: «إنّه خير معين» جملهٔ مستأنفهٔ بيانيّه است، و مراد از آن در اصطلاح علماى معانى جمله ايست كه جواب باشد از براى سوالى كه متولّد شود از كلام سابق. و در اين جا چون شارح «باللّه» را بر «أستعين» مقدّم كرده، و تقديمِ ما حقّه التأخير، مفيد حصر مى باشد؛ پس گويا كسى سوال كرده است كه چرا استعانت را منحصر به خداوند كرده؟ لذا جواب داده

---

۱. لسان العرب: ۱۲/ ۴۱۹. النهاية: ۳/ ۲۹۲. المفردات: ۸۵۱.
۲. مصباح المنير: ۲/ ۶۲۴.

قال الناظم: (بسم الله الرّحمن الرّحيم قال محمّد هو) الشيخ الإمام أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله (ابن مالک) الطّائي الأندَلُسيّ الجيّانيّ الشافعيّ ....

است: «إنّه خير معين»[۱]. اما جملهٔ مستأنفه در اصطلاح نحويين عبارت از جمله ايست که سابق بر او کلامی نباشد، يا آن که ربطی به کلام سابق نداشته باشد.

التفات در « قال محمّد »

مساله: «قال محمّد» از باب التفات است علی رأي.[۲]

بررسی نحوی کلمه « ابن مالک »

مساله: گفته اند «ابن مالک» در اصل صفت بوده از برای «محمّد» پس از آن قطع شده از صفت بودن و خبر قرار داده شده از برای «هو» لکن در اين جا دو اشکال وارد می شود: اول آن که قطع بايد معلن باشد، يعنی اعراب قبل القطع و بعد القطع متّحد نباشد، چنانچه بيايد در باب نعت؛ و در اين جا قطع معلن نيست زيرا اعراب در هر دو حالت رفع است. دوم آن که مبتدای نعت مقطوع، واجب الحذف است، چنانچه بيايد در باب مبتدا و خبر؛ در اين جا «هو» که مبتدا است ذکر شده.

---

۱. اين بيان در صورتی است که «إنّه» به کسر همزه خوانده شود و در صورت فتح همزه بايد لام در تقدير باشد.

۲. صبان در حاشيهٔ شرح الأشموني می گويد: "اگر متعلّق بسم الله الرّحمن الرّحيم، أؤلّف يا تأليفي باشد، در قال محمّد از تکلّم به غيبت التفات شده است؛ در غير اين صورت تنها به مذهب سکاکی که مخالفت تعبير با مقتضای ظاهر را کافی می داند، از باب التفات می باشد". حاشية الصبان علی شرح الأشموني: ۱۱/۱.

از اشکال اول جواب داده شده به این که معلن بودن در جایی شرط است که منعوت در توضیح و بیان محتاج بنعت باشد، و در این جا منعوت که مصنّف است معلوم است و محتاج به توضیح نیست. و جواب داده شده از اشکال دوم که حذف مبتدا که نعت مقطوع باشد در جایی واجب است که غرض از نعت، مدح یا ذمّ یا ترحّم باشد و در این جا غرض از نعت، نه مدح است و نه ذمّ.

و لكن لا يخفى عليک التهافت بين الجوابين، إذ لو لم يكن للتوضيح فلا محالة يكون للمدح لبعد احتمال التأكيد و الترحّم، و لو لم يكن للمدح فلا محالة يكن للتوضيح للبعد المذكور. قال في التوضيح[1]: "ووجوب حذف الرافع والناصب أنّهم لما قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحّم جعلوا إضمار العامل أمارة على ذلك كما فعلوا في النداء، إذ لو أظهروا العامل وقالوا: أدعو عبد الله، مثلاً لخفي معنى الإنشاء و توهّم كونه خبرا مستأنفا. و إن كان النعت المقطوع لغير ذلك، أي لغير المدح والذمّ والترحّم، جاز ذكره أي ذكر العامل، وهو المتبدأ أو الفعل"[2] انتهى.

إن قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذمّ أو ترحّم؟ قلنا: إنّ في الافتنان لمخالفة الإعراب و غير المألوف زيادة تنبيه و إيقاظ للسامع و تحريک من رغبته في الاستماع سيما مع التزام الحذف، فإنّه أدلّ دليل على الاهتمام و نظير ذلک ما قالوا في

١. ظاهراً کتاب «أوضح المسالک» تالیف ابن هشام، مشهور به کتاب «التوضیح» است. این متن در کتاب «أوضح المسالک» موجود نیست بلکه از کتاب «شرح التصریح علی التوضیح» تالیف ازهری نقل شده است؛ استاد مدرّس ﷺ در این کتاب، از کتاب «شرح التصریح » بسیار مطلب نقل کرده اند.

٢. شرح التصریح علی التوضیح: ٢/ ١٢٦.

(أحمد ربّي الله خير مالک) أي أصفه بالجميل تعظيماً له و أداءً لبعض ما يجب له ....

باب المنادی في نحو: «يا أيّها الرجل» إنّه التزم رفع «الرجل» و إن كان صفة و حقّها جواز الوجهين الرفع و النصب ليدلّ على الالتزام بأنّ «الرجل» هو المقصود بالنداء؛ فاحفظ ذلک ليفيدک في باب النعت و النداء.

مفعول « قول »

مساله: هر مفعولی باید مفرد باشد یا به تاویل مفرد برود مگر مفعول قول و آنچه به معنای او باشد که باید مفعولش جمله باشد یا به تاویل جمله، و در این جا جملهٔ «أحمد ربي الله» مفعول «قال» می باشد.

توضیح « أداء لبعض ما يجب له »

مساله: قول شارح: «أداء لبعض ما يجب له» اشاره است به عاجز بودن عبد از شکر نعمت های خداوند ، چنانچه سعدی می گوید: "هر نفسی که فرو می رود ممدّ حیات است و چون برمی آید مفرّح ذات. پس در هر نفسی دو نعمت موجود است و بر هر نعمتی شکری واجب؛

از دست و زبان که برآید   کز عهدهٔ شکرش بدر آید"[۱]

۱. دیباچهٔ گلستان سعدی.

و المراد إيجاده، لا الإخبار بأنّه سيوجد (مصلّياً) بعد الحمد أي داعياً بالصّلاة أي الرحمة

تقسیم کلام به اخبار و انشاء

مساله: کلام یا اخبار است یا انشاء. اخبار آن است که مضمون کلام، قبل از کلام وجود گرفته باشد، یا بعد از کلام وجود بگیرد، یا در زمان تکلّم؛ لکن در هر سه صورت خود کلام دخالتی در ایجاد نداشته باشد. انشاء آن است که مضمون کلام به سبب نفس کلام وجود بگیرد مثل: «أنکحت» و «بعت» انشائی که نکاح و بیع به نفس این لفظ وجود می گیرد؛ و همین است مراد شارح که می گوید: "و المراد إيجاده لا الإخبار بأنّه سيوجد" یعنی «أحمد» در قول مصنّف انشاء است، که حمد خداوند را به نفسِ این لفظ وجود می دهد نه این که خبر می دهد که خدا را حمد می کند. حاصل این که مراد مصنّف از «أحمد ربّي الله» انشاء است مثل «بعت» و «زوّجت»، نه اخبار مثل «زید یقوم».

اقسام حال

مساله: بدان حال بر هفت قسم است:

اول: مؤکّده، مثل: «زيد أبوک عطوفاً» چون «عطوفاً» در «أبوک» موجود است، زیرا پدر غالباً عطوف و مهربان است.

دوم: حال منتقله، مثل: «ضربت زيداً قائماً» زیرا «قائماً» اگر حال از فاعل باشد برای فاعل قیام دائمی نیست و هم چنین اگر حال از مفعول باشد.

سوم: حال موطئه، مثل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا﴾[1] که «قرآناً» حال از ضمیر غائب است. و

١. یوسف: ٢.

این را حال «موطئه» می نامند به سبب این که در اصل مقصود متکلّم صفت شدن «عربیّاً» بود برای ضمیر، لکن چون ضمیر لایوصف و لایوصف به پس «قرآناً» را حال قرار دارد از برای ضمیر، و «عربیّاً» را صفت قرار داد برای «قرآناً» که در معنی عین ضمیر غائب است؛ پس کأنّه «عربیّاً» صفت ضمیر واقع شده. حاصل این که حال شدن «قرآناً» برای ضمیر توطئه و مقدّمه شد که در معنی «عربیّاً» صفت ضمیر شود چون لفظاً ممکن نبود. و از همین قسم است «بشراً» در قول خداوند: ﴿**فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيًّا**﴾[1].

چهارم: حال مترادفه، مراد حالی است که معنایش با معنای حال سابق بر او یا متّحد یا قریب آن باشد، مثل: «رأیت زیداً عالماً عارفاً».

پنجم: حال دائمه، مراد حالی است که همیشه برای ذو الحال ثابت باشد، مثل: ﴿**وَ كانَ اللهُ عَليماً حَكيماً**﴾[2] زیرا خداوند همیشه عالم و حکیم است. و هذا بناءً علی أنّ «کان» تامّة و إلّا فلیمثل بقوله تعالی: ﴿**قائِماً بِالْقِسْطِ**﴾[3].

ششم: حال متداخله، مراد از او حالی است که ذوالحال آن معمول حال قبل او باشد، مثل: «راشداً مهدیّاً» زیرا «مهدیّاً» حال است از فاعل «راشداً»، و «راشداً» حال از فاعل فعل مقدّر که «سر» باشد؛ اگر چه بعضی[4] احتمال داده اند که «مهدیّاً» صفت است از برای «راشداً». در جمیع این شش قسم زمان حال با زمان عامل در ذوالحال باید متّحد باشد.

---

۱. مریم: ۱۷.

۲. نساء: ۱۷.

۳. آل عمران: ۱۸.

٤. مراد جامی است در الفوائد الضیائیّة، شرح جامی: ۱۰۲.

هفتم: حال مقدّره، مراد از آن حالی است که زمانش با زمان عامل در ذوالحال متّحد نباشد، مثل: «جائني زيد بيده صقر صائداً به غداً» که زمان صید کردن با زمان آمدن زید متّحد نیست، زیرا که زمان صید کردن، بعد از آمدن می باشد که فردای آمدن است لکن در وقت آمدن نیّت صید فردا را داشته، لذا او را «مقدّره» می گویند. و از همین قسم است «مصلّیاً» در قول مصنّف، زیرا که حمد بر خداوند و صلوات بر نبی ﷺ در آنِ واحد ممکن نیست، لکن در زمان حمد در نیّت داشته که بعد از حمد صلوات را وجود بدهد؛ و قول شارح: "بعد الحمد" اشاره به همین مطلب است، یعنی اشاره است به این که «مصلّیاً» حال مقدّره می باشد؛ و هکذا ما في بعض الأدعية: «**أن تصلّي على محمّد و آله إلّا أن تقضي حاجتي**»[1] ، فتدبّر.

اقسام طلب

مساله: طلب بر سه قسم است: اول طلب عالی از سافل و او را «امر» نامند. دوم عکس اول و او را «دعا» خوانند. سوم طلب مساوی از مساوی و او را «التماس» دانند. و «مصلّیاً» چون حال از فاعل است که مصنّف باشد، لذا شارح او را به «داعیاً» تفسیر کرده، یعنی مصنّف بعد از حمد، از خداوند طلب رحمت می کند.

---

۱. این دعا را به این عبارت و به لفظ «إلّا» نیافتیم. آنچه در ادعیّه وارد شده بود مانند این عبارت است: «أن تصلي على محمد و أهل بيته و أن تقضي حاجتي». من لايحضره الفقيه: ۱/ ۵۵۷.

(على النّبيّ) هو إنسان أوحي إليه بشرع و إن لم يؤمر بتبليغه، فإن أمر بذلك فرسول أيضاً و لفظه بالتّشديد من «النّبوة» أي الرّفعة لرفعة رتبة النّبيّ ﷺ على غيره من الخلق، و بالهمزة من «النّبأ» أي الخبر، لأنّ النّبيّ ﷺ مخبر عن الله تعالى، و المراد به نبيّنا محمّد ﷺ ....

وحی، کشف و الهام

مساله: وحی عبارت است از دانستن اشیاء به واسطه ملک. کشف عبارت است از دانستن اشیاء به واسطهٔ ریاضت. الهام عبارت است از دانستن اشیاء بدون وسائط ظاهریّه. لکن هر یک از این سه در دیگری استعمال می شود مجازاً و مساحمة کقوله تعالى: ﴿وَ أَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذي مِنَ الْجِبالِ بُيُوتاً﴾[1] فتأمّل.

بررسی جواز تشدید و همزه در لفظ « نبي »

مساله: در جواز تشدید و همزه در لفظ «نبي» اشکال کرده اند که اگر مراد از جواز وجهین قبل از اعلال است تشدید ممنوع است، و اگر مراد بعد از اعلال است، همزه ممنوع است؛ زیرا همزه بعد الاعلال قلب به یاء می شود و یاء در یاء ادغام می شود. و از این اشکال جواب داده شده که مراد بعد الاعلال است، لکن بنابر قول کسی که همزه را باقی می گذارد و قلب به یاء نمی کند[2].

---

۱. النحل: ٦٨.

۲. شیخ رضي الدين استرآبادی ﵀ می فرماید: "مذهب سیبویه این است که نبیء مهموز اللّام است و حق نیز همین مذهب است" نبیء به همزه به قرائت نافع جزء قرائات سبع است. شرح شافیة ابن الحاجب للرضي: ۳ / ۳۵ و شرح النظام: ۲۵۲. و اگر «النبي» از «النبوة» باشد در اصل «نبیو» بوده، واو و یاء با هم جمع شده اند، قبل از واو یاء ساکن بوده، قلب به یاء شده و دو یاء در هم ادغام شده اند.

(المصطفى) أي المختار من النّاس كما قال النّبى ﷺ فى حديث رواه التّرمذيّ و صحّحه: «إنّ الله اصطفى من ولد إبراهيم اسمعيل، و اصطفى من ولد إسمعيل بني كِنانة و اصطفى من بني كنانة قريشا و اصطفى من قريش بني هاشم و اصطفاني من بني هاشم»، و قال في حديث رواه الطّبراني: «إنّ الله اختار خلقه فاختار منهم بني آدم ثمّ اختار بني آدم فاختار منهم العرب ثمّ اختار العرب فاختار منهم قريشا ثمّ اختار قريشا فاختار منهم بني هاشم ثم اختار بني هاشم فاختارني منهم فلم أزل خياراً من خيار». (و) على (آله) أي أقاربه المؤمنين من بني هاشم و المطّلب (المستكملين الشّرفا) بفتح الشّين بانتسابهم إليه..

بررسی لفظ « مصطفی »

مساله: لفظ «مصطفی» اسم مفعول است از باب افتعال، و طای مؤلفه بدل است از تای منقوطه باب افتعال[1].

بررسی « مستکملین الشرفا »

مساله: لفظ «شَرف» بفتح شین مفعول است برای «مستکملین» پس الف «شرفا» برای اطلاق است؛ یا آن که بضم شین است و صفت دوم است برای آن، و در اصل «شرفاء» به مد بوده و به جهت ضرورت شعری به قصر آمده، چنانچه خواهد آمد در باب مقصور و ممدود که مصنّف می گوید:

---

۱. زمانی که فاء الفعل در باب افتعال یکی از حروف مطبقه باشد، «تاء» بدل به «طاء» می شود مانند: «اصطبر»؛ زیرا «تاء» دارای همس بوده و اطباق ندارد و حروف: « صاد و ضاد و طاء و ظاء» دارای اطباق می باشند، بنابراین حرف «طاء» که هم دارای اطباق و هم از مخرج «تاء» است را انتخاب کردند. شرح شافیة ابن الحاجب للرضي: ۳ / ۲۲۶.

(و أستعين الله في) نظم أرجوزة (ألفيّة) عدّتها ألف بيت أو ألفان بناء على أنّ كلّ شطر

وَ قَصْرُ ذي المَدِّ اضْطِراراً مُجْمَعُ عَلَيْهِ وَ العَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

و مراد سيوطى[1] از «بانتسابهم إليه» ما أشرنا إليه في شرح المطوّل من أنّ الشرف قد يسري من المضاف إليه إلى المضاف كما قيل بذلك في «بعبده» في قوله تعالى: ﴿**سُبْحانَ الذي أَسْرى بِعَبْدِهِ**﴾[2] و هذا مسلّم عند البيانيّين في بحث فوائد الإضافة.

أرجوزة

«أُرْجُوزَة» بضمّ الهمزة بحر من بحور الشعر و كلّ بحر من بحوره يوزن بوزن من الأوزان المذكورة في كتاب نصاب الصبيان كما قال فيه:

---

١. عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين. در سال ٨٤٩ قمرى مطابق با ١٤٤٥ ميلادى متولّد شد. يتيمى كه در قاهره بزرگ شد در پنج سالگى پدر خود را از دست داده بود.زمانى كه چهل سالش شد به اطراف نيل رفت و از همه عزلت گزيد و بيشتر كتاب هايش را كه حدود ٦٠٠ كتاب است در تنهايى تاليف كرد. او معروف به «ابن الكتب» است، وجه تسميه اش اين بوده كه روزى پدرش به مادر او مى گويد كتابى را برايش بياورد، ناگهان درد زايمان به سراغ مادر مى آيد و اين كودک در بين كتاب ها متولد مى شود!. از جمله تاليف هاى او: «الاتقان في علوم القرآن»، «إتمام الدراية لقراء النقاية»، «ترجمان القرآن»، «بغية الوعاة»، «الألفية في مصطلح الحديث»، «التحبير لعلم التفسير»، «الجامع الصغير»، «جمع الجوامع» معروف به الجامع الكبير، «حسن المحاضرة في أخبار مصر و لقاهرة»، «الدّر المنثور في التفسير بالمأثور»، «متشابه القرآن»، «الأشباه و النظائر»، «الاقتراح»، «تاريخ الخلفاء» و «تدريب الراوي في شرح تقريب النووي» است. الأعلام: ٣/ ٣٠١.

٢. الإسراء: ١.

بيت. و لا يقدح ذلک في النّسبة كما قيل لتساوي النّسب إلى المفرد و المثنّى كما سيأتي. (مقاصد النّحو) أي مهمّاته،...

"به بحر تقارب تقرب نمای بدیـن وزن میزان طبع آزمای
فعولن فعولن فعولن فعول چو گفتی بگو ای مه دل ربای"[۱]

و وزن بحر الرجز أي الأرجوزة على ثلاث مستفعلات فنقول: «قال محم» مستفعل، «مدن هو اب» مستفعلن، «ن مالک» مستفعلن. قال في المفتاح في علم العروض: "أصل الرجز مستفعلن ستا، وهو في الاستعمال يسدس تارة على الأصل ويربع مجزوا أخرى ويثلث مشطورا ثالثة"[۲].

حذف علامت تثنيه و جمع از اسم منسوب

مساله: علامت تثنيه و جمع از اسم منسوب حذف مى شود، مثلاً در نسبت به «زيدان» و «زيدون»، «زيديّ» مى گوييم به شرايطى كه در باب نسبت بيان خواهد شد. در مذكّر در نسبت به «ألفان»، «ألفيّ» مى گوييم، و در مؤنّث «ألفيّة» مى گوييم؛ و همين است مراد شارح كه مى گويد: "لتساوي النسب ... ".

مراد از « مقاصد النحو »

مساله: اشكال شده كه چون «مقاصد» جمع مضاف است و افادهٔ عموم مى كند پس معنى چنين مى شود كه جميع مقاصد نحو، در اين الفيّه ذكر شده و حال اين كه اين معنى باطل است؛ زيرا بسيارى از مطالب نحو در اين الفيّه ذكر نشده، لذا شارح جواب مى دهد كه مراد

---

۱. كلّيّات نصاب الصبيان: ٤.
۲. مفتاح العلوم: ٥٤٣.

و المراد به المرادف لقولنا: «علم العربيّة» المطلق على ما يعرف به أواخر الكلم إعراباً و بناءً و ما يعرف به ذواتها صحّة و اعتلالاً لا ما يقابل التّصريف (بها) أي فيها (محويّة) أي مجموعة.

از «مقاصد» مسائل مهمّه نحو است نه مطلق مسائل، پس معنی صحیح است.

مساله: اشکال شده که چون اضافه افادۀ اختصاص می کند پس معنای اضافۀ «مقاصد» به «نحو» چنین می شود، مقاصدی که مختصّ به علم نحو است در این الفیّه جمع شده و حال این که در این الفیّه بسیاری از مسائل صرف ذکر شده، مثل ابنیّۀ مصادر و صفت مشبهه و اسم فاعل و اسم مفعول و امثال اینها؛ لذا شارح جواب می دهد که نحو بر دو قسم است:

اول: نحو بالمعنى الأخصّ، که او را تعریف می کنند: «النحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً و بناءً».

دوم: نحو بالمعنى الأعمّ، که مرادف با «علم العربيّه» است. او را اطلاق می کنند بر: «ما يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً و بناءً» که نحو به معنای اخص است، و بر: «ما يعرف به ذوات الكلم،صحّة و اعتلالاً» که علم تصریف است.

حاصل آن که مراد از نحو در این جا نحو بالمعنى الأخصّ نیست، تا اشکال وارد شود بلکه مراد از نحو در اینجا نحو بالمعنى الأعمّ است که اطلاق بر هر دو علم می شود، یعنی بر صرف و نحو، پس اشکالی وارد نمی آید. قال بعض المحقّقين: "قد غلب اطلاق علم العربيّة على علمي الصرف و النحو فقط و يرادفه اصطلاحاً النحو فإنّه قد يطلق عليهما و قد

(تقرّب) هذه الألفيّة لافهام الطّالبين (الأقصى) أي الأبعد من غوامض المسائل فيصير واضحاً (بلفظ موجز) قليل الحروف، كثير المعنى. و الباء للسّببيّة و لا بدع في كون الإيجاز سبباً لسرعة الفهم كما في «رأيت عبد الله و أكرمته» دون «أكرمت عبد الله» ....

يطلق على جميع العلوم التي نذكرها عن قريب"[1].

مراد از قرب و بعد

مساله: مراد از قرب و بعد مسائل، قرب و بعد معنوی است نه مکانی.

اضافهٔ « غوامض » به « المسائل »

مساله: اضافهٔ «غوامض» بسوی «مسائل» از قبیل اضافهٔ صفت به سوی موصوف است.

مراد از ایجاز

مساله: ایجاز بر دو قسم است چنانچه در علم معانی بیان شده؛ یکی ایجاز معنوی و دیگری ایجاز لفظی. و مراد از ایجاز، در این جا ایجاز لفظی است لذا شارح می گوید: "قلیل الحروف کثیر المعنی".

ایجاز کلام و سرعت فهم

مساله: در اسم ظاهر مثل: «رأیت عبد الله و أکرمت عبد الله» محتمل است که ثانی غیر اول باشد، و محتمل است که ثانی عین اول باشد؛ و این دو احتمال در صورتی است که بر ثانی الف و لام عهد داخل نشده باشد، و الّا ثانی عین اول است مثل: ﴿كما أَرْسَلْنا إِلى فِرْعَوْنَ

---

١. غلبهٔ استعمال باعث شده «علم العربيّة» به دو علم صرف و نحو اختصاص پیدا کند. هرچند «علم العربيّة» بر دوازده علم اطلاق می شود: لغت، صرف، اشتقاق، نحو، معانی، بیان، عروض، قافیه، قرض شعر، خط، انشاء خطبه ها و نامه ها، و محاضرات. در صفحه ۳۹ این علوم ذکر می شوند. حاشية الصبان على الأشموني ١ / ٢٤.

و يجوز أن تكون بمعنى مع، قاله ابن جماعة (و تبسط البذل) بسكون الذّال المعجمة أي العطاء ....

رَسُولاً فَعَصى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[1] که «رسول» ثانی عین «رسول» اول است. و هم چنین است اگر به جای اسم دوم ضمیر آورده شود مثل: «رأيت عبد الله و أكرمته» که مراد از ضمیر غائب همان «عبدالله» است که قبلاً ذکر شده نه کس دیگری. پس ثابت شد، اگر مراد متکلّم از اسم ثانی عین اول باشد به ضمیر آوردن مقصودش بهتر دانسته می شود با این که یک حرف است، به خلاف این که اسم ظاهر بیاورد که حروفش اکثر است و ذو احتمالین است.

قال ابن هشام[2] في الباب السادس: "إنّ النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأول. و حملوا على ذلك ما روي «لن يغلب عسر يسرين». قال الزجاج: ذكر العسر مع الألف واللام ثمّ ثنّى ذكره فصار المعنى إنّ مع العسر يسرين»[3] [انتهى] و يشهد للصورتين الأولیين أنّك تقول اشتريت فرساً

---

۱. المزّمّل: ۱۵ – ۱٦.

۲. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام. در سال ۷۰۸ قمری مطابق با ۱۳۰۹ میلادی در مصر متولّد شد و در سال ۷٦۱ قمری مطابق با ۱۳٦۰ میلادی در همان کشور از دنیا رفت. ابن خلدون می گوید: "ما پیوسته در مغرب می شنیدیم در مصر عالمی به زعلوم عربی ظهور کرده، نامش ابن هشام بوده و از سیبویه نحوی تر است". از جمله تالیف های او: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، «عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن حاجب»، «شذور الذهب»، «قطر الندى»، «الإعراب عن قواعد الإعراب» است. الأعلام: ٤/ ١٤٦.

۳. جهت فهم کلام ابن هشام و روشن شدن بیان زجاج، ذکر این مطلب ضروری است که «لن يغلب عسر يسرين» اشاره به حدیثی از رسول الله ﷺ دارد که عامه این حدیث را در ذیل آیهٔ شریفه **﴿إنّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً﴾** [الشرح: ٦] نقل کرده اند. در تفسیر عبد الرزّاق (متوفى ۲۱۱ هـ) این چنین آمده: «عن معمر عن الحسن في قوله تعالى: **﴿ إنّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً﴾** قال: خرج النبي صلى الله عليه [و آله] و سلّم مسروراً فرحاً و

ثمّ بعث فرساً فيكون الثاني غير الأوّل و لو قلت ثمّ بعث الفرس لكان الثاني عين الأوّل وللرابع قول الحماسي:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وقُلْنا القَوْمُ إخْوانُ
عَسَى الأيامُ أنْ يَرْجِعْـ نَ قَوْماً كَالذِي كَانُوا "[۱]

ثمّ استشكل بأمور مذكورة هناك فراجع[۲]. والأحسن لتوضيح المقام ما صرّح به الرضي[۳] و هذا نصّه: "اعلم أنّ المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس، فإنّ «أنا» و «أنت» لا

⬅هو يضحك و هو يقول: «لن يغلب عسر يسرين، لن يغلب عسر يسرين إنّ مع العسر يسرا إنّ مع العسر يسرا». [تفسير عبد الرزّاق: ۳/ ٤۳۸] با توجه به اين حديث كلام ابن هشام و توضيح زجاج روشن مى شود.

۱. مغني اللبيب: ۸٦۱. شاعر اين قصيده شهل بن شيبان، ملقّب و مشهور به «الفند الزماني» بوده كه اين قصيده را در جنگ «البسوس» گفته است. الفن و مذاهبه في الشعر العربي: ٥۱.

۲. مغني اللبيب: ۸٦۲.

۳. محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي، نجم الدين. اهل استرآباد يكى از روستاهاى طبرستان بودند. «الوافية في شرح الكافية» در نحو و «الشافية في شرح مقدّمة ابن الحاجب» در صرف دو كتاب معروف و بسيار ارزشمند ايشان است. رضى از شيعيان حضرت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه آلاف التحيّة و الثناء بوده و اين عقيده را حتى در كتاب خود بيان كرده است، آنجا كه در بحث تقدّم مفعول بر فاعل در صورت وجود قرينه اين چنين مثال مى زنند: «استخلف المرتضى المصطفى صلى الله عليه وآله» و يا در باب مركّبات مى فرمايند: «الحسين عليه السلام ثالث الاثني عشر». و به راستى كتاب هاى ايشان علمى و بسيار دقيق در نحو و صرف مى باشند. نجم الدين در سال ٦۸٦ قمرى مطابق با ۱۲۸۷ ميلادى از دنيا رفتند. الاعلام: ٦/ ۸٦ و مقدمة شرح الرضي على الكافية: ۱/ ۸.

(بوعد منجز) أي سريع الوفاء. و الوعد في الخير و الإيعاد في الشرّ إذا لم تكن قرينة

يصلحان إلّا لمعيّنين و كذا ضمير الغائب نصّ في أنّ المراد هو المذكور بعينه في نحو: «جائني زيد و إيّاه ضربت» و في المتّصل يحصل مع رفع الالتباس، الاختصار؛ و ليس كذا الأسماء الظاهرة فإنّه لو سمّي المتكلّم و المخاطب بعلميهما فربما التبس و لو كرّر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهّم أنّه غير الأول"[1] انتهى.

وعد و ايعاد

بدان كه نكته اين كه وعد در شرّ، و ايعاد در خير استعمال مى شود[2] اين است كه، خير آسان است و هر نفس قابل آن است، لذا مناسب است كه لفظ آن أيضاً خفيف باشد؛ به خلاف شرّ كه دشوار است بر نفوس، لذا مناسب است كه لفظ آن ثقيل و زياد باشد كذا في الدسوقي في بحث الالتفات.

---

۱. شرح الرضي على الكافية: ۲/ ۴۰۱.

۲. آنچه در اينجا ذكر شد مطابق با مطبوع در مكرّرات المدرّس است. اما بنظر مى رسد متن مى بايست اين چنين باشد: «وعد در خير و ايعاد در شرّ» و اين با تناسب ذكر شده در كلام ايشان نيز بهتر مطابق است. به صورت كلى «وعد» در خير و «ايعاد» در شرّ استعمال شده، و گاهى «وعد» در شرّ و «ايعاد» در خير نيز استعمال مى شود. اگر عرب بگويد «وعدته» و مفعول دوم را ذكر نكند، مرادش در خير است. و اگر بگويد «أوعدته» و مفعول دوم را ذكر نكند، مرادش در شرّ است و در صورت دخول «باء» بر مفعول «أوعد»، تنها در شرّ است، به خلاف «وعد» كه با «باء» نيز در خير و شرّ استعمال مى شود. معجم الصواب اللغوي: ۷۹۶/۱.

(و تقتضي) بحسن الوَجازة المقتضية لسرعة الفهم (رضاً) من قارئها بأن لا يعترض عليها (بغير سخط) يشوبه (فائقة ألفيّة) الإمام أبي زكريا يحيى (بن معطي) بن عبد النّور الزّواويّ الحنفيّ (و) لكن (هو بسبق) أي بسبب سبقه إلى وضع كتابه و تقدّم عصره (حائز) أي جامع (تفضيلا) لتفضيل السابق شرعاً و عرفاً و هو أيضاً (مستوجب ثنائي الجميلا) عليه لانتفاعي بما ألّفه و اقتدائي به. (و اللّه يقضي بهبات) أي عطايا من فضله (وافرة) أي زائدة. و الجملة خبريّة أريد بها الدّعاء، أي اللّهمّ اقض بذلك (لي) قدّم نفسه لحديث أبي داود:«كان رسول الله ﷺ إذا دعا بدء بنفسه» (و له في ....

مساله: جملهٔ «و الله يقضي» جملهٔ اسميّهٔ خبريّه است، ولى در اين جا استعمال شده به معناى جملهٔ انشائيّهٔ دعائيّه كه «اللّهمّ اقض»[1] باشد.

اشكال بر استناد به حديث أبي داود

مساله: بر قول شارح: "لحديث أبي داود" اشكال شده به مضمون شعر معروف:

كار نيكان را قياس از خود مگير　　　گرچه باشد در نوشتن شير شير

چون كه ابتدا كردنِ آن بزرگوار به نفس شريف خودش، به سبب اين بود كه آن بزرگوار رحمة للعالمين و شفيع المذنبين بود، و در قول مصنّف علّت تقديم موجود نيست.

---

۱. بعض معاصرين گفته اند: "تقدير «اللهمّ اقض بذلک لي» صحيح نيست و بايد «ليقض الله لي و له» باشد، زيرا «يقضي» فعل غائب است و تفسيرش نيز بايد فعل امر غائب باشد نه حاضر". البته مى توان پاسخ داد كه تفسير به «اللهمّ اقض بذلک لي» با ادب عبوديّت در مقام دعا مناسب تر از «ليقض الله لي و له» است، فتأمّل.

درجات الآخرة) أي مراتبها العليّة.

عموم مستفاد از «درجات الآخرة»

مساله: «أي مراتبها العليّة» اشاره به عمومی است که از اضافهٔ «درجات» استفاده می شود، زیرا که گذشت[1] جمع مضاف افادهٔ عموم می کند.

علوم عربی

مساله: بدان که علوم عربیّت دوازده علم است:

اول: علم اللغة، دوم: علم التصريف، سوم: علم الاشتقاق، چهارم: علم النحو، پنجم: علم المعاني، ششم: علم البيان، هفتم: علم العروض، هشتم: علم القافية، نهم: علم الخط، دهم: علم قرض الشعر، يازدهم: علم انشاء الرسائل و الخطب، دوازدهم: علم المحاضرات؛ و بعضی علم بدیع را سیزدهم شمرده اند لکن اظهر آن است که علم بدیع از ملحقات علم معانی و بیان است.

و الفرق بين علمي التصريف و الاشتقاق أنّ الأول يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث صورها و هيئتها و الثاني يبحث فيه عنها من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة و الفرعيّة كذا نقله الچلپي عن شرح المفتاح.

موضوع علم نحو

مساله: در موضوع علم نحو اقوالی است[2]. بعضی گفته اند موضوع این علم فقط کلمه

---

۱. صفحهٔ ۳۲.
۲. الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة: ۱/ ۱۳٤. كشّاف اصطلاحات الفنون و العلوم: ۱/ ۲٤.

است، زيرا كه در اين علم بحث مى شود من الإعراب و البناء و ما يتعلّق بهما و هما من عوارض المفردات و البحث عن غيها كبناء بعض الجمل و إعراب بعض آخر لتنزيله بمنزلته. و بعضى گفته اند: موضوع اين علم فقط كلام است، زيرا كلمه مستقلّ در استعمال نيست، زيرا كه تكلّم به كلمه جائز نيست مگر در ضمن كلام، و لذا قيل: «الكلمة قبل الاستعمال لا معربة و لا مبنيّة». و بعضى گفته اند: موضوع هر دو مى باشد، چون هر يک از كلمه و كلام در استعمال محتاج به ديگرى است، زيرا كه كلمه بدون كلام استعمال نمى شود و كلام مركّب از كلمه است فهو مفتقر إليها افتقار الكل إلى الجزء. و ظاهراً مصنّف قائل به قول دوم است، چون كه ابتداء به تعريف كلام كرده است، و يحتمل كه قائل به قول سوم باشد چون باب را براى شرح هر دو قرار داده است.

باب شرح الكلام

هذا باب شرح (الكلام و) شرح (ما يتألّف) الكلام (منه) و هو الكلم الثلاث، (كلامنا)

اقسام « باب »

مساله: باب بر دو قسم است، حسّی مثل: «باب الدّار» و «باب المدرسة» و نحوهما و معنوی مثل ما نحن فيه. قسم اول حقيقی است و دوم مجازی.

معنای « شرح »

مساله: «شرح» به معنای برداشتن پرده از چيزی است كه پنهان باشد[1]، و مجازاً در بيان مجمل و مبهم استعمال می شود.

مراد از « ما يتألّف منه »

مساله: مراد از تاليف در اين جا تاليف ركنی نيست تا اشكال شود به اين كه كلام مركّب از حرف نمی شود، بلكه مراد تاليف اجزايی است؛ چه اين كه ركن باشد يا غير آن مثل: «هل يقوم زيد» كه مركّب از سه جزء هست كه يكی حرف است.

بررسی « الكلام »

مساله: كلام در نزد لغويّين مطلق ما يتكلّم به است، چه آن كه يک حرف و يا بيشتر باشد، و چه آن كه مهمل يا مستعمل باشد، و چه آن كه متضمّن اسناد يا بدون اسناد باشد، و چه آن كه اسنادش تام و يا ناقص باشد. و بعضی گفته اند چه آن كه از دهن خارج شود يا از دهن خارج نشود به خلاف لفظ كه بايد از دهن خارج شود و معتمد بر مخرج فم باشد، لذا

---

۱. لسان العرب: ۲/ ۴۹۷.

أي معاشر النّحويّين (لفظ) أي صوتٌ معتمد على مقطع، فيخرج ما ليس بلفظ من

می گوييم كلام الله و نمی گوييم لفظ الله[١]. و كلام نزد صرفيين فقط مشتق است لذا گفته اند: بدان كه مصدر اصل كلام است[٢]. و در نزد بعضی از متكلّمين معنايی است كه در ذهن متكلّم است[٣]. و كلام در نزد نحويين همين است كه مصنّف گفته و قول شارح: "أي معاشر النحويين" اشاره به همين مطلب است[٤].

ماهيّت لفظ

و ليعلم أنّ الأقوال في ماهيّة اللفظ ثلاثة. قال القوشجي[٥] في بحث المسموعات في شرح كلام الخواجة[٦] ما هذا نصه: "قد يعرض للصوت كيفيّة بها يتميّز عن صوت آخر يماثله في الحدة و الثقل تميّزاً في المسموع و الحرف هي تلك الكيفيّة العارضة عند الشيخ و ذلك الصوت المعروض عند بعض و مجموع العارض و المعروض عند آخرين و عبارة المتن يحتملها"[٧] انتهى.

---

١. الكليّات: ٧٩٥.

٢. جامع المقدّمات، كتاب شرح الأمثلة: ١٦.

٣. بحوث في الملل و النحل: ٢/ ٢٥١.

٤. شرح ابن عقيل: ١/ ١٤ و التصريح بمضمون التوضيح: ١ / ١٥.

٥. ترجمهٔ قوشجی در صفحهٔ ٩ گذشت.

٦. محمد بن محمد بن الحسن، أبو جعفر، نصير الدين الطوسي ﷺ. در سال ٥٩٧ قمری مطابق با ١٢٠١ ميلادی در طوس متولّد شد و در سال ٦٧٢ قمری مطابق با ١٢٧٤ ميلادی در بغداد از دنيا رفت. در علوم عقليّه سرآمد علماء زمان خود بود و نزد «هلاكو خان» مقام و منزلت والايی يافت. در مراغه رصد خانهٔ بزرگی بنا كرد و كتابخانهٔ عظيمی را گرد آورد. از جمله تاليف های ايشان: «شكل القطاع»، «تربيع الدائرة»، «تحرير أصول أقليدس»، «تجريد الاعتقاد»، «آداب المتعلّمين» و كتاب های بسيار ديگريست. الأعلام: ٧/ ٣٠.

٧. شرح تجريد العقائد: ٢٤٥.

و أنا أقول: كلام السيوطي ظاهراً ناظر إلى القول الثالث إن كان مراده بالاعتماد الكيفيّة؛ فتأمّل.

دوالّ اربعه

مساله: دوالّ اربعهٔ معروفه عبارت است از عقود و نُصُب و خطوط و اشارات. دلالت بر دو قسم است، بالوضع فقط، به خلاف دو قسم اخیر که ممکن است هم به وضع و هم به غیروضع باشد. مراد از عقد، بند انگشتان است که هرکدام دلالت بر عدد مخصوصی می کند چنانچه مرحوم مجلسی[1] در مرآة العقول شرح اصول کافی در باب ایمان حضرت ابوطالب علیه السلام مفصلاً بیان فرموده به آن جا مراجعه شود[2].

---

۱. محمّد باقر بن محمّد تقي المجلسي رحمه الله. در سال ۱۰۳۷ قمری مطابق با ۱۶۲۷ میلادی متولّد و در سال ۱۱۱۱ قمری مطابق با ۱۷۰۰ میلادی از دنیا رفتند. تمام علماء امامیّة بر عظمت و جلالت قدر ایشان اجماع دارند. محقّق اردبیلی در وصف ایشان می نویسد: «استاد ما، شیخ ما، و شیخ اسلام و مسلمین، خاتم مجتهدین، امام، علّامه، محقّق، مدقّق، جلیل القدر، عظیم الشأن، رفیع المنزلة، یگانهٔ زمانش، بی مانند روزگار، ثقه، ثبت، عین، کثیر العلم، جیّد التصانیف. امر ایشان در علوّ قدر و عظمت شأن و بزرگی رتبه و تبحّر در علوم عقلیّه و نقلیّه و دقت نظر و اصابت رای و وثاقت و امانت و عدالتش، مشهور تر از آن است که ذکر شود». ایشان تالیف های بسیاری به زبان های عربی و فارسی دارند که نور درخشانشان کتاب شریف و عزیز «بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار علیهم السلام» است. خداوند متعال مارا با ایشان و خادمان اهل البیت عصمت و طهارت علیهم السلام محشور کند. مقدمهٔ بحار الأنوار جلد ۰ صفحه ۳۷.

۲. مرآة العقول: ۵ / ۲۶۱.

و عبّر به دون القول لإطلاقه على الرأي و الاعتقاد و عكس في الكافية لأنّ القول جنس قريب لعدم اطلاقه على المهمل بخلاف اللّفظ...........................

اشکال بر تعریف و پاسخ به آن

مساله: اگر کسی اشکال کند که تعریف مصنّف جامع افراد نیست، زیرا گاهی بعضی از اجزاء کلام از مقولهٔ لفظ نیستند مثل ضمائر مستتره وجوباً، لأنّها لا تظهر أبداً حتّی یتلفّظ بها؛ در جواب می گوییم مراد از تعریف این نیست که جمیع اجزاء کلام لفظ باشند و بر فرض تسلیم، می گوییم لفظ اعمّ است از لفظ حقیقی و حکمی؛ و ضمائر مستتره وجوباً، لفظ است حکماً چون که بر آنها احکام لفظ حقیقی جاری می شود من الإسناد و العطف و التأکید و الإبدال و ما شاکلها.

فرق بین استتار و تقدیر واجب و جائز

مساله: فرق بین استتار واجب و تقدیر واجب، و بین استتار جائز و تقدیر جائز واضح است، زیرا که در واجب ابداً ظاهر نمی شود تا به او تلفّظ شود به خلاف جائز که گاهی ظاهر می شود و تلفّظ به او می شود. و از همین قبیل است کلمات الله و الملائکة و الجن بنابر قولی، لکن این فرق بنابر قولی است که در صدق ماهیّت وجود خارجی شرط باشد.

فرق بین استتار و تقدیر واجب و بین نیّت گرفتن معنی بدون لفظ

مساله: فرق بین استتار واجب و تقدیر واجب، و بین نیّت گرفتن معنی بدون لفظ که در باب غایات گفته می شود این است که مستتر و مقدّر جزء کلام است و احکام لفظ حقیقی بر او جاری می شود، به خلاف معنای بدون لفظ در غایات که نه جزء کلام است و نه احکام لفظ بر او جاری می شود.

اشکالی بر شارح و پاسخ به آن

مساله: بر قول شارح: "فیخرج ما لیس بلفظ"[1] اشکال شده است که جنس باید مدخِل باشد، نه مخرِج. جواب داده شده از این اشکال که مراد از اخراج منع از دخول است مجازاً؛ و بر فرض تسلیم که مراد اخراج باشد حقیقةً، جواب داده شده که مخرِج نبودنِ جنس در صورتی است که بین جنس و فصل، عموم و خصوص مطلق باشد مثل: «الانسان حیوان ناطق» به خلاف جایی که بین جنس و فصل، عموم و خصوص من وجه باشد، فحینئذ یجوز أن یخرج الجنس من حیث أخصّیّته، ما دخل في الفصل من حیث أعمیّته و بالعکس و ما نحن فیه از همین قبیل است، زیرا بین «لفظ» که جنس است و «مفید» که فصل است عموم و خصوص من وجه است، مادۀ اجتماع هر دو «زید قائم» و مادۀ افتراق «لفظ» از «مفید» الفاظ مفرده و مرکّبات ناقصه و مهملات، و مادۀ افتراق «مفید» از «لفظ» دوالّ اربعه و بقیّۀ علامات غیر لفظیّه، اینها داخل است در «مفید» و «لفظ» آنها را خارج می کند، و أمّا ما یخرج بـ «مفید» فظاهر.

اولویّت استفاده از «لفظ» در تعریف

مساله: بدان که از برای هر یک از «قول» و «لفظ» دو صفت است، صفت اول «قول» مشترک لفظی بودن است، چون بر رأي و اعتقاد اطلاق می شود، و صفت دومش جنس قریب بودن برای کلام است، چون اطلاق بر مهمل نمی شود. صفت اول «لفظ» جنس بعید بودن است برای کلام، چون لفظ اطلاق بر مهمل می شود، و صفت دومش مشترک لفظی

---

۱. صفحه ۴۲.

نبودن است، چون اطلاق بر رأي و اعتقاد نمی شود. قد صرّح في الشمسيّة بأنّ الاشتراك اللفظي و الجنس البعيد من معائب التعريف[1]، پس هر یک از «قول» و «لفظ» نظر به صفت دومش بهتر است از دیگری بالنسبة به صفت اولش.

مصنّف در کافیه[2] نظر به صفت دوم «قول» کرده که جنس قریب بودن است بالنسبة به صفت اول «لفظ» که جنس بعید بودن است، و در این کتاب عکس اش را عمل کرده یعنی نظر به صفت دوم «لفظ» کرده که مشترک لفظی نبودن است؛ پس مختار کافیه ارجح از مختار این کتاب است چون اختیار جنس بعید که «لفظ» است سبب مانع اغیار نبودن تعریف می شود؛ و مختار این کتاب ارجح از مختار کافیه است چون استعمال مشترک لفظی سبب وافی نبودن تعریف به فهمیدن مراد است، پس غرض از تعریف که تحصیل مجهول است حاصل نمی شود.

خلاصه آن که در تعریف کلام اگر «قول مفید» بگوییم مانع اغیار نمی شود، چون رأي و اعتقاد داخل در تعریف شده ولی مهملات خارج می شود؛ اگر «لفظ مفید» بگوییم مانع اغیار شده چون که رأي و اعتقاد خارج می شود اگر چه مهملات داخل می شود ولی او را به قید «مفید» خارج می کنیم. مع ذلک مختار این کتاب، بهتر از مختار کافیه است، زیرا که دفع ضرر دخول اغیار بهتر از جلب منفعت است که وافی بودن تعریف به فهمیدن مراد می باشد. کما قیل: «إنّ دفع الضرر أولى من جلب المنفعة»؛ لذا مصنّف در این کتاب که بعد از کافیه تصنیف کرده «لفظ» را اختیار کرده، لأنّ النظر اللاحق أدقّ من النظر السابق.

---

١. این مطلب را در کتاب الشمسية مطبوع مكتبة الأصلين، نیافتیم.
٢. شرح الكافية الشافية: ١/ ١٥٧.

محصول ما تقدّم اين است كه در مختار كافيه ضررى است كه دخول اغيار است يعنى رأي و اعتقاد، و نفعى است كه وافى بودن تعريف به فهم مراد است؛ و در مختار اين كتاب ضرر دخول اغيار نيست اگرچه نفع وافى بودن هم نيست.

و لا بدّ هنا من ذكر دقيقة ذكرها بعض أرباب الحواشي، قال: قال الرضي[١]: "و اعلم أنّه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد و لا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علماً أو ظنّاً كما تقول: كيف تقول في هذه المسألة أي كيف تعتقد، فيلحق بالظنّ في نصب المفعولين، و ليس بمعنى الظنّ خلافاً لظاهر كلام سيبويه و بعض المتأخرين"[٢].انتهى فليكن هذا على ذكر منك ليفيدك في باب أفعال القلوب ثمّ اعلم أنّ استعمال المجاز أردأ من استعمال الحقيقة لتبادر الذهن من المجاز إلى غير المقصود لولا القرينة و استعمال المشترک أردأ من استعمال الألفاظ الغريبة الوحشية إذ المشترک يتردّد بين المقصود و غيره، فيمكن أن يحمل على غير المقصود و أمّا الألفاظ الغريبة الوحشية فالخلل فيه هو الاحتياج إلى الاستفسار فلا عيب فيه إلّا طول المسافة، كذا قال في الشمسية في بحث التعريف[٣].

---

١. ترجمه ايشان در صفحه ٣٦ گذشت.

٢. شرح الرضي على الكافية: ٤ / ١٧٨.

٣. الشمسية: ١٥.

(مفيد) أي مفهم معنى يحسن السّكوت عليه كما قاله في الكافية، و المراد سكوت المتكلّم و قيل: السامع، و قيل: كليهم، و خرج به ما لا يفيد ک «إن قام» مثلاً. و استثنى منه في شرح التّسهيل نقلاً عن سيبويه و غيره مفيد ما لايجهله أحد نحو «النّار حارّ» فليس بكلام.

مراد از « مفيد »

مساله: غرض از وضع الفاظ، فهماندن متکلّم مقاصد خود را به مخاطب است. در فهماندن به کتابت مشقّت است بلکه ممتنع است، زیرا تعلیم و تعلّم کتابت بدون لفظ محال است. و اشاره وافی به جمیع مقاصد نیست، زیرا که بعضی از مقاصد قابل اشاره نیستند مثل معدومات صرفه و اجتماع نقیضین و أمثالهما. و فهمیدن مخاطب و استفاده کردن او مقاصد متکلّم را از لفظ، غرض از وضع نیست بلکه تابع غرض از وضع الفاظ است؛ پس میزان در مقدار تلفّظ و سکوت از آن غرض متکلّم است لذا شارح سکوت متکلّم را اختیار کرد.

احتراز توسط « مفيد »

مساله: چون شرط بدون جزاء از تعریف به سبب «مفيد» خارج شد با این که قبل از دخول ادات شرط مفید بوده کما صرّح بذلک في التهذيب، پس مفردات و مرکبات ناقصه به طریق اولی خارج است لذا شارح مثال به «إن قام» زده تا خروج دیگران به طریق اولی ثابت شود.

خروج قضایای بدیهیّه

مساله: در خروج ما لا يجهله أحد مانند: «النّار حارة»، و «الأربعة زوج» و أمثالهما اختلاف است. بعضی می گویند کلام نیست و خارج است چون که مراد از «مفيد» بالفعل است. و

و لم يصرّح باشتراط كونه مركّباً كما فعل الجزوليّ كغيره للاستغناء عنه إذ ليس لنا لفظ مفيد و هو غير مركّب ....

بعضى مى گويند خارج نيست[١]، چون كه مراد از «مفيد» بالقوّه است والّا لازم مى آيد كه جميع قضاياى بديهيّه كلام نباشد. و أظنّ أنّ هذا النزاع مبنيّ على ما قاله البيانيّون من أنّه لا بدّ للكلام من فائدة أو لازمها و الفائدة فيما كان المخاطب جاهلاً بمضمون الكلام ففائدته حينئذ حصول العلم للمخاطب بمضمونه و لازمها فيما كان المخاطب عالماً بمضمونه و جاهلاً بكون المتكلّم أيضاً عالماً به فإذا تكلّم المتكلّم يعلم السامع أنّ المتكلّم أيضاً عالم به فلازم فائدته حصول العلم للسامع بأنّ المتكلّم أيضاً عالم به ففيما لا يجهله أحد لا يوجد شيء منهما بالفعل فليس بكلام عند الأولين و منهم المصنّف و سيبويه[٢] و هو كلام عند المتأخرين لأنّهم لم يشترطوا وجود أحدهما بالفعل[٣].

بررسى قيد « تركيب »

مساله: بدان كه نسبت بين لفظ مفيد و مركّب، عموم و خصوص مطلق است يعنى هر لفظ مفيدى مركّب است لكن هر مركّبى مفيد نيست مثل مركّبات ناقصه؛ پس لفظ مفيد دلالت التزامى دارد بر مركّب اگرچه صريحاً و مطابقةً دلالت ندارد، لذا مصنّف احتياجى

١. مانند: أبو حيّان. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/ ٤٩.

٢. عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر، ملقّب به سيبويه. سال ١٤٨ قمرى مطابق با ٧٦٥ ميلادى در يكى از روستاهاى شيراز متولّد شد. به بصره رفت و نزد خليل بن احمد شاگردى كرد. او صاحب كتاب معروف «الكتاب» است كه در فنّ خود كم نظير مى باشد. سيبويه به بغداد رفت و آنجا با كسائى به مناظره پرداخت. و درسال١٨٠ قمرى مطابق با ٧٩٦ ميلادى در اهواز يا شيراز از دنيا رفت. سيبويه در جوانى مرده اما در زمان و مكانش اختلاف است. الأعلام: ٥/ ٨١ .

٣. همع الهوامع: ١/ ٤٨ و حاشية الصبان: ١/ ٣١.

و أشار إلى اشتراط كونه موضوعاً أي مقصوداً ليخرج ما ينطق به النّائم و السّاهي و

بذكر مركّب ندارد إذ الخاص يدلّ على العام اگر چه جزولی[1] تصريح كرده بقيد تركيب. و ضمير «كغيره» راجع به مصنّف است يعنى نه مصنّف تصريح كرده و نه غير مصنّف.

قال الشيخ في دلائل الإيجاز: "اعلم أنّ معاني الكلام كلّها معان لا تتصوّر إلّا فيما بين شيئين. والأصل والأول هو الخبر (أي الجملة الخبريّة). وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع. ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنّه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه لأنّه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مثبتا ومثبتا له، والنفي يقتضي منفيا ومنفيا عنه. فلو حاولت أن يتصور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه حاولت ما لا يصحّ في عقل ولا يقع في وهم. ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى شيء مظهر أو مقدر مضمر. و كان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوت تصوته سواء . و إن أردت أن تستحكم معرفة ذلك في نفسك فانظر إليك إذا قيل لك: «ما فعل زيد» فقلت: «خرج». هل يتصور أن يقع في خلدك من «خرج» معنى من دون أن تنوي فيه ضمير زيد؟ و هل تكون إن أنت زعمت أنّك لم تنو ذلك إلّا مخرجا نفسك إلى الهذيان؟! و كذلك فانظر إذا قيل لك : «كيف زيد» فقلت : «صالح» هل يكون لقولك : «صالح» أثر في نفسك من دون أن تريد «هو صالح» أم هل يعقل السامع منه شيئا إن هو لم يعتقد ذلك فإنّه مما لا يبقى معه لعاقل شك أنّ الخبر معنى لا يتصور إلا بين شيئين يكون أحدهما مثبتا والآخر مثبتا له أو يكون أحدهما منفيا والآخر منفيا عنه وأنّه لا يتصور مثبت من غير مثبت له ومنفي من دون منفي عنه "[2].

---

١. عيسى بن يللبخت الجزوليّ المغربيّ.مذهب مالك و اصول را نزد أبو منصور ظافر المالكي خواند و نحو را نزد أبو محمّد عبد الله بن بريّ نحوى آموخت.جزولی حدود سال ٦٥٠ قمری در مغرب از دنيا رفت. إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢ / ٣٧٨

٢. من وجوه اعجاز القرآن العديدة، دلائل الاعجاز: ١/ ٣٨٢.

دو نزاع در دلالت کلام

مساله: در دلالت کلام دو نزاع است. اول آن که آیا دلالت کلام و مرکّبات به وضع جدید است غیر از وضع مفردات یا به حکم عقل است. جماعتی گفته اند: به حکم عقل است، زیرا پس از ثبوت وضع مفردات دلالت کلام عقلیّه است، زیرا که هرکس عالم باشد که «زید» برای فلان شخص وضع شده و عالم باشد که «قائم» برای کسی که ایستاده باشد وضع شده و بشنود «زید قائم» را می فهمد ثبوت «قیام» را برای «زید»، اگر شنونده دارای شعور و عقل باشد.

آخوند خراسانی[1] در کفایه می فرماید: "السادس لا وجه لتوهّم وضع للمركّبات، غير وضع المفردات، ضرورة عدم الحاجة إليه بعد وضعها بموادّها في مثل: «زيد قائم» و «ضرب عمرو بكرا» شخصيّاً، وبهيئاتها المخصوصة من خصوص إعرابها نوعياً، ومنها خصوص هيئات المركّبات الموضوعة لخصوصيّات النسب والإضافات، بمزاياها الخاصة من تأكيد وحصر وغيرهما نوعياً، بداهة أنّ وضعها كذلك وافٍ بتمام المقصود منها، كما لا يخفى من غير حاجة إلى وضع آخر لها بجملتها، مع استلزامه الدلالة على المعنى تارة بملاحظة وضع نفسها،

---

۱. محمّد كاظم بن الحسين الخراساني، معروف به «آخوند خراسانی» ﷺ. در سال ۱۲۵۵ قمری در مشهد مقدّس متولّد شد. مقداری از علوم عقليّه را در ایران فراگرفت و سپس در نجف اشرف نزد علماء برجسته ای مانند: شیخ مرتضی انصاری ﷺ ، سید علی شوشتری ﷺ، میرزای شیرازی ﷺ و دیگر علماء شاگردی کرد. از مهمترین تالیف های ایشان: كفاية الأصول، حاشیه بر مکاسب شیخ اعظم و حاشیه بر رسائل می باشد. ایشان در سال ۱۳۲۹ قمری از دنیا رفتند و در نجف اشرف دفن شدند.

وأخرى بملاحظة وضع مفرداتها، ولعلّ المراد من العبارات الموهمة لذلك[١]، هو وضع الهيئات على حدة، غير وضع المواد، لا وضعها بجملتها علاوة على وضع كل منهما"[٢].

و جماعتی گفته اند محتاج به وضع جدید است و دلالت عقلیّه نیست، زیرا که مراد از دلالت عقليّه دلالتی است که وضع ابداً دخالتی در او نداشته باشد، مثل: «دیز» مسموع از وراء جدار که دلالت می کند بر وجود لافظ، و الّا لازم می آید که جمیع دلالت ها، عقليّه باشد، زیرا که دخالت عقل در این جا واضح است. این نزاع اول در دلالت بود.

أمّا النزاع الثاني الذي ينظر إليه كلام الشارح حيث يقول: «و أشار إلى اشتراط كونه موضوعاً أي مقصوداً» إلخ، فهو أنّهم اختلفوا في أنّه هل الدلالة تابعة للإرادة أي إرادة المتكلّم معنى الكلام أم لا؟ بمعنى أنّ الوضع كاف في الدلالة. فالأكثر و منهم التفتازاني[٣] و الخراساني[٤] على الثاني و نسب إلى الشيخ الرئيس[٥] الأول[٦]، و استدلّ للثاني بوجوه، منها: أنّ المخاطب العالم بالوضع كلّما سمع الكلام فهم منه المعنى سواء أراده المتكلّم أم لا، فضلاً عن العلم بإرادة

---

١. ابن مالک در شرح مفصل این نظر را به بعضی نسبت داده است.
٢. كفاية الأصول: ١/ ٣٤ – ٣٥.
٣. ترجمۀ تفتازانی در صفحۀ ٨ گذشت.
٤. ترجمۀ آخوند خراسانی ﷺ در صفحۀ ٥١ گذشت.
٥. الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، در سال ٣٧٠ قمری مطابق با ٤٢٨ میلادی متولّد شد و در سال ٩٨٠ قمری مطابق با ١٠٣٧ میلادی از دنیا رفت. او در فلسفه، منطق و طب از شهرت بسیاری برخوردار است. ابو علی قریب به ١٠٠ کتاب نوشت، از مشهورترین آنها در طب «قانون»، «Canonmedicina» است که شش قرن در علم طب کتاب مرجع بوده است. از دیگر کتاب های او: «المعاد»، «الشفاء»، «الإشارات» و «أسرار الحكمة المشرقية» می باشد. الأعلام: ٢/ ٢٤٢.
٦. كفاية الأصول: ٣٣.

....

المتكلّم و عدمه؛ و منها: أنّ الدلالة لو كانت تابعة للإرادة لما كان كلام النائم و الساهي و أمثالهما دالًّا على شيء لعدم تحقّق الإرادة، و التّالي باطل بالضرورة فالمقدّم مثله؛ و منها: أنّ أرباب كلّ لغة و اصطلاح يفهمون معاني ألفاظهم و إن سمعوها عن الجاهل باصطلاحهم الذي لايمكن مع الجهل إرادة معانيها؛ و منها: أنّها يفهم من الألفاظ المعاني الحقيقيّة مع وجود قرينة المجاز المانعة عن إرادتها؛ و منها ما في الكفاية أيضاً حيث قال: "الخامس، لا ريب في كون الألفاظ موضوعة بإزاء معانيها من حيث هي، لا من حيث هي مرادة للافظها لما عرفت بما لا مزيد عليه من أنّ قصد المعنى على أنحائه من مقوّمات الاستعمال فلا يكاد يكون من قيود المستعمل فيه. هذا مضافاً إلى ضرورة صحة الحمل والاسناد في الجمل بلا تصرّف في ألفاظ الأطراف، مع أنّه لو كانت موضوعة لها بما هي مرادة، لما صحّ بدونه، بداهة أنّ المحمول على «زيد» في «زيد قائم» والمسند إليه في «ضرب زيد» مثلاً هو نفس القيام والضرب، لا بما هما مرادان"[١]. انتهى موضع الحاجة من كلامه زاد الله في علوّ مقامه.

و استدلّ للأوّل أيضاً بوجوه، منها: أنّ اللفظ لا يدلّ بالذّات كما بيّن في محلّه، فوجب أن يدلّ بالإرادة، و أجيب عن ذلک بمنع الحصر لوجود الواسطة و هو الوضع. ومنها: أنّ المشترک المجرّد عن القرينة كلفظ «عين» و «جون» و غيرهما لا يفهم منه المعنى و ليس هذا إلّا لعدم ظهور المراد، و أجيب عن ذلک بالمنع من عدم الفهم بل يفهم المعاني جميعاً و إنّما المشتبه و المجهول هو المراد.

هذا لكن لا يخفى عليک أنّ النزاع إن كان في الدلالة التصوريّة فالحقّ هو الثاني و إن كان في الدلالة التصديقيّة التي يسمّيها بعضهم بالدلالة التفهيميّة فالحقّ هو الأول.

---

١. كفاية الأصول: ١ / ٣٢ – ٣٣.

نحوهما بقوله: (كاستقم) إذ من عادته إعطاء الحكم بالمثال و قيّد في التّسهيل بكونه لذاته، ليخرج المقصود لغيره كجملة الصّلة و الجزاء..............................

و المراد من الدلالة التّصوريّة مجرّد فهم المعنى من اللفظ من دون أن يلتزم المتكلّم بمضمونه مثلاً لو قال: «بعت داري» إنشاء أو إخباراً لا يلزم عليه المعنى بأن نجعله إقراراً بالبيع أو إنشاءً له، و المراد من الدلالة التصديقيّة إلزام المتكلّم بمضمونه زائداً على مجرّد فهم المعنى؛ فتدبّر.

و المختار عند المصنّف تابعيّة الدلالة للإرادة فلذا أشار إلى كونه مقصوداً بقوله: «كاستقم» الصادر عن المتكلّم قاصداً لمعناه و هو طلب الاستقامة، و الظاهر أنّه إشارة إلى قوله تعالى مخاطباً لرسوله ﷺ: ﴿فَاسْتَقِمْ كَما أُمِرْتَ﴾[1]. وليعلم أنّه كما خرج بهذا القيد كلام الساهي و النائم و أمثالهما كالمغمى عليه و المجنون و السكران و اللاغي، كذلک من أراد منه نفس لفظها دون معناه كما قال: «زيد قائم جملة اسميّة» أو قال: «اضرب فعل أمر».

نسبت کلام و جمله و رابطه آن با قید « مقصود لذاته »

مساله: کسی که نسبت بین کلام و جمله را تساوی می داند قید «مقصود لذاته» را در تعریف کلام ذکر نمی کند، و کسی که نسبت بین آن دو را عموم و خصوص مطلق می داند قید «مقصود لذاته» را ذکر می کند تا خارج شود از تعریف کلام جمله ای که «مقصود لغیره» باشد مثل جملهٔ صله و جملهٔ خبر و جملهٔ صفت و امثال آنها. رای مصنّف در تسهیل بر تقیید و اخراج است[2] اگر چه در این کتاب رایش معلوم نیست.

١. هود: ١١٢.
٢. شرح التّسهیل: ١/ ٥.

(و اسم و فعل ثمّ حرف) هي (الكلم) التي يتألّف منها الكلام لا غيرها، كما دلّ عليه الاستقراء، و ذكره الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام المبتكر لهذا الفنّ ....

اقسام دلیل

مساله: دلیل یا عقلی و یا نقلی است. دلیل عقلی بر سه قسم است:

اول: برهان، و آن دلیلی است که کلّی سبب علم به جزئی شود مثل: «العالم متغيّر و كلّ متغيّر حادث فالعالم حادث» که از حادث و متغیّر کلّی، علم به حدوث عالم که فرد است حاصل می شود.

دوم: استقراء است، که عکس برهان است یعنی در استقراء از جزئی علم به کلّی حاصل می شود؛ لذا در تعریف استقراء می گویند: «تصفّح الجزئيات». استقراء مفید یقین است اگر همهٔ جزئیات استقراء شده باشد و الّا مفید یقین نیست.

سوم: تشبیه است، و آن دلیلی است که در او بخواهند از جزئی علم به جزئی دیگر حاصل شود.[1]

انحصار کلام در اسم، فعل و حرف

مساله: شارح برای اثبات انحصار ما يتألّف منه الكلام، دو دلیل ذکر کرده، یکی عقلی که استقراء است و دیگری نقلی یعنی روایت ابوالأسود دئلی[2] که منسوب است إلى «الدئل»

---

۱. المنطق: ۲۰۰.

۲. ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني، ایشان از جمله تابعین می باشند. حضرت مولی الموحّدين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام اصول علم نحو را به او آموختند، و این آغاز تدوین علم

قبيلة من العرب لا إلى «الديلم» المراد به سكان جبال دار المرز كما ادعاه بعض المحشّين فإنّه من سقطات القلم لا من زلات القدم الصادرة من التعصّب و العناد كما يفعله بعض العظامين في عصرنا في تراجم بعض المشهورين من الرجال بحيث لا محمل له إلّا التعصّب و العناد، أعاذنا الله منهما و جميع العباد بحقّ محمّد ﷺ و آله الأمجاد ﷺ و الروايات المنقولة عنه مختلفة ذكرنا بعضها في شرحنا على المطوّل، منها ما نقله السكاكي[1] في علم المعاني و هذا نصّه: "يروى عن علي رضي الله عنه [عليه آلاف التّحيّة و الثّناء و السّلام] أنّه كان يشيع جنازة فقال له قائل: «من المتوفي؟» بلفظ اسم الفاعل سائلاً عن المتوفى، فلم يقل فلان بل قال: «الله» ردّاً لكلامه عليه مخطئاً إيّاه منبّهاً له بذلک على أنّه كان يجب أن يقول: «من المتوفى؟» بلفظ اسم المفعول، و يقال: إنّ هذا الواقع كان أحد الأسباب التي دعته إلى استخراج علم النحو فأمر أبا الأسود الدئلي بذلک فهو أوّل أئمّة علم النحو"[2] انتهى.

اسم فعل

مساله: بعضى گفته اند[3] كه اسماء افعال قسم چهارم اند، يعنى نه اسم است نه فعل است و

نحو در تاريخ اسلام شد. ابو الأسود در جنگ صفين در ركاب حضرت أمير المؤمنين ﷺ جنگيد. مشهوراست ايشان اولين شخصى است كه نقطه هاى قرآن كريم را گذاشته است. او در سال ٦٩ قمرى مطابق با ٦٨٨ ميلادى در بصره از دنيا رفت. الأعلام: ٣ / ٢٣٦.

١. يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين. در سال ٥٥٥ قمرى مطابق با١١٦٠ ميلادى در خوارزم متولد شد و در سال ٦٢٦ قمرى مطابق با ١٢٢٩ ميلادى در همانجا از دنيا رفت. شهرت او به علم عربى و كتابش «مفتاح العلوم» است. الأعلام: ٨/ ٢٢٢.

٢. مفتاح العلوم: ٢٢٧.

٣. مراد «أبو جعفر بن صابر» است كه اسم فعل را قسم چهارم دانست و آن را «خالفه» ناميد. حاشية الصبان: ١ / ٣٦. و همع الهوامع: ٣/ ١٠٤.

و عطف النّاظم الحرف بثمّ إشعاراً بتراخي رتبته عمّا قبله لكونه فضلة دونهما، ثمّ الكلم على الصّحيح اسم جنس جمعيّ (واحده كلمة) ....

نه حرف، و آنها را «خالفه» نامیده اند چون جانشین فعل شده اند. لکن مشهور می گویند که اینها اسم هستند. و بعضی گفته اند[1]: اینها فعل می باشند چنانچه بیان خواهد شد در شرح قول مصنّف: "وکنيابة عن الفعل ...".

لفظ «کلّا»

مساله: از فرّاء[2] نقل شده که لفظ «کلّا» که برای ردع است قسم چهارم است[3]، یعنی نه اسم است و نه فعل و نه حرف، لکن مشهور می گویند حرف است.

تراخی حرف از اسم و فعل

مساله: بدان که تراخی بر دو قسم است، یکی زمانی و دیگری رتبی یعنی درجه و رتبه چیزی از چیزی پست تر باشد اگر چه در زمان واحد باشند، به خلاف تراخی زمانی که باید از حیث زمان مؤخّر باشد؛ و تراخی حرف از اسم و فعل رتبی است زیرا حرف رکن کلام واقع نمی شود.

جمع ، اسم جمع و اسم جنس

مساله: جمع آن است که بر آحاد خود دلالت کند مطابقةً مثل «زیدون» که بر «زید» های متعدّد که لفظ آنها با لفظ «زیدون» مطابق است دلالت می کند؛ و اسم جمع آن است که دلالت کند

۱. مراد «کوفیون» هستند. شرح التصريح على التوضيح: ۲/ ۲۸۱.
۲. ترجمهٔ فرّاء در صفحهٔ ۱۶ گذشت.
۳. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۷.

و هي كما قال في التّسهيل لفظ مستقلّ دالّ بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منويّ معه كذلك

بر آحاد تضمّناً مثل «قوم» و «رهط» که بر افراد قوم و افراد جماعت دلالت می کند ولی لفظ مفرد که «زید» و «عمرو» و «خالد» است با لفظ «قوم» و «رهط» مطابق نیست. و اسم جنس بر دو قسم است: اول افرادی که دلالت می کند بر معنی چه قلیل باشد و چه کثیر، کـ «التمر» و «الحنطة» و «الشعیر»؛ دوم جمعی که دلالت می کند بر معنی به شرطی که سه فرد باشد یا بیشتر و صحیح در نزد شارح این است که «کلم» از همین قسم است.

مراد از مستقلّ در تعریف کلمه

مساله: للمستقلّ عندهم إطلاقات قد يطلق و يراد منه ما كان مستقلّاً في الدلالة، و هذا هو المراد في تعريف الاسم و الفعل و الحرف. و قد يطلق و يراد منه ما كان مستقلّاً في تعيين المعنى كما يذكر في الفرق بين العلم و سائر المعارف. و قد يطلق و يراد منه ما كان مستقلّاً في الإفادة كما يقال في وجه وجوب كلام تامّ قبل «ما دام» إنّه بتأويل الظرف و الظرف فضلة غير مستقلّة بالإفادة و قد أوضحنا ذلک في شرحنا على الصّمديّة في باب الأفعال الناقصة[1]. و قد يطلق و يراد منه ما كان مستقلّاً في الوضع و هذا هو المراد ها هنا أي في تعريف الكلمة، و إلّا يخرج منه الحرف إن كان المراد الأول أو الضمير المتّصل إن كان المراد الثاني أو سائر المعارف إن كان المراد الثالث.

بررسی قیود «مستقلّ»، «دالّ» و «بالوضع»

مساله: بدان که به قید «مستقلّ» خارج می شود «الف» فاعل و «واو» مفعول و نحوهما، و به

---

۱. «ما» در «ما دام» مصدریّه است و با مابعدش تاویل به مصدر می رود و جملهٔ قبل را زمان دار می کند؛ بنابراین باید قبل از آن کلامی تام باشد زیرا «ما دام» به همراه اسم و خبرش ظرف است و ظرف نیز فضله بوده و از جهت افادهٔ معنی مستقلّ نیست. الکلام المفید: ۷۷ – ۷۸

قید «دالّ» خارج می شود مهملات که از متکلّم حاضر شنیده شود، و به قید «بالوضع» خارج می شود الفاظی که دلالت آنها بالطبع است مثل «اُح اُح» که دلالت می کند بر وجع صدر، و هم چنین با قید «بالوضع» خارج می شود مهملاتی که از وراء جدار شنیده شود چون که دلالت آنها بر وجود گویندۀ آنها، بحکمِ عقل است، زیرا که عقل حکم می کند که وجود لفظ بدون لافظ محال است.

چهار قسم «کلمه»

مساله: بدان کلمه بر چهار قسم است، اول: کلمه که لفظ است تحقیقاً مثل «اضرب» و «زید» و «في» که مذکور باشد، دوم: کلمه که لفظ باشد تقدیراً مثل «اضرب» و «زید» و «في» که در تقدیر باشد، سوم: کلمه که منویّ باشد با لفظِ تحقیقی مثل ضمیری که مستتر است در «اضرب» مذکور، چهارم: کلمه که منویّ باشد با لفظ تقدیری مثل ضمیر مستتر در «اضرب» مقدّر. قول شارح «تحقیقاً» اشاره به قسم اول است، و «تقدیراً» اشاره به قسم دوم است، «معه» اشاره به قسم سوم و چهارم است، چون ضمیر «معه» راجع است به هر یک از تحقیقی و تقدیری، و لفظ «کذلک» حال است از ضمیر «معه» یعنی در حالی که آن لفظی که قسم سوم و چهارم با او منویّ شده، یا تحقیقی باشد یا تقدیری.[1]

---

۱. کلام استاد مدرّس افغانی ﷺ و بعضی دیگر از شارحان «البهجة المرضية» با توضیحات سیوطی در «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» متفاوت است. سیوطی برای «تقدیراً» یکی از دو جزء عَلَم مضاف را مانند: «عبد الله» مثال می زند که هر یک از این دو جزء، کلمه ای تقدیری هستند زیرا اضافۀ تنها در دو کلمه محقّق می شود؛ هر چند کل کلمۀ «عبد الله» کلمه ای تحقیقی است. و برای «منويّ» ضمیر مستتر وجوباً یا جوازاً را مثال می زند، و ضمیر «معه» را به «لفظ» بر می گرداند تا آن کلمات مفردی را که انسان در ذهن

واضع الفاظ

مساله: اعلم أنّ القائلين بأنّ دلالة الألفاظ بالوضع لا بالذّات، اختلفوا في الواضع فقال بعض[١]: إنّ الواضع هو الله تعالى و علم الإنسان بالوحي أو بطريق آخر لا نعلمه لأنّ الله على كلّ شيء قدير؛ و قال بعض آخر[٢]: هو البشر و هو إمّا واحد أو جماعة و عرفوا غيرهم بالإشارة و القرائن كما في تعليم الأطفال اللغات، و أصحاب هذا القول عيّنوا بعض الواضعين لبعض اللغات فعيّنوا يَعْرُب بن قَحْطان[٣] للغة العرب و غيره لغيرها كما بيّن في محلّه؛ و فصّل بعض آخر[٤] فقال: إنّ واضع القدر المحتاج إليه هو الله تعالى و واضع غيره غيره تعالى[٥].

و استدل للأول بقوله: ﴿وَ عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ كُلَّها﴾[٦] و بأخبار ذكرت في كتب التفسير، و استدلّ للثاني بأنّه لو كان الواضع هو الله تعالى للزم خلق علم ضرورة بوجوده تعالى و تقدّس

خود تصوّر می کند، از کلمه خارج کند؛ و «کذلک» را اشاره به «استقلال» می داند تا اعراب مقدّر با لفظ را از آنجا که مستقلّ نمی باشد از کلمه خارج کند. همع الهوامع: ١/ ٢٤.

١. مانند: آمدی، ابن حاجب. سُبکی این مذهب را که معروف به مذهب «توقیفیّ» است به جمهور نسبت داده است.

٢. مذهب اصحاب أبوهاشم معتزلی، معروف به «بَهْشَمیّة». این مذهب به «اصطلاحیّ» معروف است.

٣. یعرب بن قحطان بن عابر، یکی از ملوک عرب در جاهلیّت اولی آنهاست. می گویند بعد از مرگ پدرش حکومت صنعاء را بدست گرفت و در عراق و بابل با آشوریان جنگید و غنائم بسیاری بدست آورد. گفته می شود او و پدرش اولین اشخاصی بودند که بعد از دخالت لغات دیگر در روش های زبان عرب، از عرب ها خواستند روش های زبان عرب را نگاه دارند. یعرب نزدیک به سی سال پس از پدرش در صنعاء از دنیا رفت. الأعلام: ٨/ ١٩٢.

٤. مذهب أبي اسحاق اسفرائینی، است. این مذهب معروف به مذهب «توزیعیّ» است.

٥. عده ای می گویند: واضع الفاظ دیگر، هم می تواند خداوند متعال و هم بشر باشد.

٦. البقرة: ٣١.

(و القول عمّ) الكلام و الكلم و الكلمة أي يطلق على كلّ واحد منها و لا يطلق على غيرها ....

حتّى يعرفه الإنسان أولاً ثمّ يعرف أنّه الواضع للألفاظ و يلزم من ذلك عدم وجوب معرفة الباري تعالى لامتناع تحصيل الحاصل فضلاً عن وجوبه، و استدلّ للثالث بلزوم الدور أو التسلسل لو كان واضع القدر المحتاج إليه هو البشر إذ يحتاج في وضعه و إعلامه للغير إلى لفظ آخر، فإن كان هو الأول لزم الدور و إلّا يلزم التسلسل[١].

اشكال خروج مركّبات تامّه توسط قيد « بالوضع »

مساله: إخراج المركّبات التّامّة عن أمثال هذا التعريف الذي لم يذكر فيه قيد الإفراد، محتاج إلى عناية زائدة كما ارتكبها بعض المحقّقين فاخرجها بأنّها دالّة بضميمة هيئتها فحينئذ يلزم عليه أن يخرج من التّعريف كثير من المفردات كاسم الفاعل و اسم المفعول، بل الفعل و كلّ ما كان لهيأته دخالة في الدلالة.

اشكال بر « و لا يطلق على غيرها »

مساله: بر قول شارح: "ولايطلق على غيرها" دو اشكال وارد شده:

اول آن كه لازم مى آيد مركّبات ناقصه كه مركّب از دو لفظ هستند قول نباشد، زيرا كه اين مركّبات ناقصه كلمه نيست چون واحد نيست، و كلام نيست چون اسناد ندارد، و كلم نيست چون سه كلمه نيست؛ و جواب از اين اشكال داده شده به اين كه مراد از «غير» آن چيزى است كه با خود كلمه و كلام و كلم و با اجزاء آنها مغاير باشد، نه اين كه فقط با خود اين سه مغاير باشد؛ و مركّبات ناقصه از قسم دوم است، يعنى فقط با خود اين سه مغاير است

---

١. التقرير و التحبير: ١ / ٦٩.

(و كلمة بها كلام قد يؤمّ) أي يقصد كثيراً في اللغة لا في الاصطلاح كقولهم في «لا إله إلّا الله» كلمة الإخلاص، و هذا من باب تسمية الشيء باسم جزئه. ثمّ شرع في علامة كلّ من الاسم و الفعل و الحرف، و بدء بعلامة الاسم لشرفه على قسيميه باستغنائه عنهما لقبوله الإسناد بطرفيه و احتياجهما إليه، فقال: (بالجرّ) و هو أولى من ذكر حرف الجرّ لتناوله الجرّ بالحرف و الإضافة، قاله في شرح الكافية. قلت: لكن سيأتي أنّ مذهبه أنّ

نه با اجزاء آنها، پس اطلاق قول بر مركّبات ناقصه صحيح است.

اشكال دوم اين است كه در سابق گفته شد[1] كه قول بر رأي و اعتقاد اطلاق مى شود، چگونه مى گويد كه قول بر غير كلمه و كلام و كلم اطلاق نمى شود؛ و جواب از اين اشكال داده شده كه مراد از قول كه در سابق گفته شد كه بر رأي و اعتقاد اطلاق مى شود قول لغوى است، و مراد از قول در اين جا كه بر غير كلمه و كلام و كلم اطلاق نمى شود قول اصطلاحى است.

مراد از « و كلمة بها كلام قد يؤمّ »

مساله: إن كان المراد من قوله: «و كلمة بها كلام قد يؤم» أنّ أهل اللغة يقصدون من الكلمة الكلام كما حمله الشارح على هذا، فلفظة «قد» للتّكثير كما قال الشارح؛ و إن كان المراد أنّ أهل الاصطلاح يستعملون الكلمة و يريدون بها الكلام فلفظة «قد» للتقليل، و الظاهر الثاني لأنّ المصنّف من أهل الاصطلاح و بيان الاصطلاح أولى بأهل الاصطلاح و جعل الشارح استعمال الكلمة في الكلام مجازاً من باب تسمية الكلّ باسم الجزء يؤيّد ما ذكرنا و ينافي ما اختاره الشّارح لأنّ مجازية الكلمة في الكلام غير مسلّمة في اللغة و إن قال به بعض.

---

١. صفحة ٤٥.

المضاف إليه مجرور بالحرف المقدّر فذكر حرف الجرّ شامل له إلّا أن يراعي مذهب غيره، فتأمّل. (و التنوين) المنقسم للتّمكين و التنكير و المقابلة و العوض، و حدّه نون تثبت لفظاً لا خطّاً، (و الندا) أي الصلاحيّة لأن ينادى (و ال) المعرفة أو ما يقوم مقامها كأم في لغة طيئ و سيأتي أنّ «ال» الموصولة تدخل على المضارع (و مسند) أي الإسناد إليه أي بكلّ من هذه الأمور (للاسم تمييز) أي انفصال عن قسيميه (حصل) لاختصاصها به

علامات كلمه ها مميّزاتند

مساله: مراد از علاماتى كه براى هر يک از اسم و فعل و حرف ذكر مى شود تعريف آنها نيست بلكه مميّزات آنهاست.

فرق تعريف و مميّزات

مساله: فرق بين تعريف و ذكر مميّزات اين است كه در تعريف لازم است اطّراد و انعكاس، يعنى واجب است كه تعريف جامع افراد و مانع اغيار باشد، به خلاف ذكر مميّزات كه فقط اطّراد لازم است، يعنى واجب است در هرجا علامت وجود داشته باشد ذوالعلامة موجود باشد لكن لازم نيست كه هرجا ذوالعلامة موجود باشد علامت وجود داشته باشد، مگر آن كه علامت از علامات شامله باشد؛ پس اشكال نشود در مميّزات اسم به مثل «كيف» و نحو آن كه هيچ يک از مميّزات مذكور در او موجود نيست.

چهار احتمال در « إلّا أن يراعى مذهب غيره »

مساله: يجوز أن يقرأ «يراعى» مجهولاً و «مذهب» بالرّفع و التنوين و «غيره» بالرفع صفة لـ «مذهب» و حينئذ الضمير راجع إلى مذهب المصنّف لا نفسه، و يجوز أيضاً أن يقرأ مجهولاً لكن بإضافة «مذهب» إلى «غيره» و حينئذ الضمير راجع إلى المصنّف لا مذهبه، و يجوز أيضاً أن يقرأ معلوماً و «مذهب» بالنصب و الإضافة و حينئذ الضمير راجع إلى المصنّف لا مذهبه، و يجوز أيضاً أن يقرأ معلوماً و «مذهب» بالنصب بدون الإضافة و إن لم يساعده رسم الخطّ و

فلا تدخل علی غیره، فقوله: «بالجرّ» متعلّق بحصل و «للاسم» متعلّق بتمییز مثال ما دخله ذلک: «بسم الله الرّحمن الرّحیم» و «زید» و «صه» بمعنی طلب سکوت ما و

یقرأ «غیره» بالنصب فحینئذ الضمیر راجع إلی مذهب المصنّف لا نفسه؛ فعلم أنّ الاحتمالات أربعة لا ثلاثة کما توهّمه بعض المحشّین.

تنوین

مساله: تنوین ده قسم است، چهار قسم آن ممیّز است که بر غیر اسم داخل نمی شود، و شش قسم دیگر بر غیر اسم أیضاً داخل می شود؛ لذا شارح گفته است: "المنقسم إلخ". ثمّ اعلم أنّ الألفاظ المستعملة في اللغة أربعة أقسام: الأول ما یثبت لفظاً و خطاً کـ «زید» و «ضرب» و «من»، و الثاني ما لا یثبت لفظاً و لا خطاً کالمستتر وجوباً، و الثالث ما یثبت خطاً لا لفظاً کالواو من «الصلاة» و «الزکاة» و نحوها، و الرابع عکس ذلک کالألف من «هذا» و «رحمن» و نحوها و التنوین من هذا القسم فلذلک قال: "حدّه نون تثبت إلخ".

مراد از ندا و تنوین

مساله: مراد از ندا که ممیّز اسم است، منادی شدن است نه ندا کردن، چون ندا کردن فعلِ متکلّم است؛ و همین است مراد شارح که تفسیر می کند ندا را به "الصلاحیّة لأن ینادی" و هم چنین است تنوین، یعنی منوّن شدن ممیّز اسم است نه تنوین دادن، چون تنوین دادن فعلِ متکلّم است.

بررسی مثال های علائم اسم

مساله: «بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحیمِ» مثال برای سه قسم از جرّ است، اول: جرّ به حرف که در «اسم» است، دوم: جرّ به اضافه که در «الله» است، سوم: جرّ به تبعیّت که در «الرحمن» و

«مسلمات» و «حينئذ» و «كلّ» و «جوارٍ» و «يا زيد» و «الرجل» و «أم سفر» و «أنا قمت» ....

«الرحيم» است، و برای جرّ تقدیری و محلی مثال ذکر نکرده؛ «زیدٌ» مثال است برای تنوین تمکّن، و «صهٍ» مثال است برای تنوین تنکیر چون فرق بین معرفه و نکرۀ اسماء افعال به تنوین است چنانچه مصنّف در باب اسماء افعال می گوید:

واحكم بتنكير الذي ينوّن واحكم بتنكير الذي ينوّن

زیرا مراد از «صهٍ» با تنوین، طلب سکوتی است که زمانش معیّن نشده، و مراد از «صه» بدون تنوین، طلب سکوت در زمان حاضر است؛ و «مسلماتٌ» مثال است از برای تنوین مقابله، زیرا که الف و تاء مرکّباً در جمع مؤنّث سالم در مقابل واو در جمع مذکّر سالم است و تنوین در جمع مؤنث سالم در مقابل نون در جمع مذکّر سالم است، و این تنوین برای تنکیر نیست زیرا تنوین تنکیر مختصّ به مبنیّات است و بر معربات داخل نمی شود، و تنوین عوض نیست چون از جمع مؤنّث چیزی حذف نشده که این تنوین عوض از او باشد؛ و «حینئذٍ» مثال برای تنوین عوض از جمله است، و «کلّ» مثال است از برای تنوین عوض از مفرد، و «جوارٍ» مثال است برای تنوین عوض از حرف واحد بنابر قولی[1] ، و «یا زیدُ» مثال است برای ندا، و«الرّجل» مثال برای لام تعریف است، و «ام سفر» مثال برای قائم مقام «ال» در لغت بعض عرب

---

۱. این قول سیبویه و جمهور است در مقابل آن قول مبرّد و زجاج است که می گویند تنوین عوض از حرکت یاء می باشد. حاشیة الصبان: ۱/ ۵۲.

و لا يقدح في ذلک وجود ما ذکر في غير الاسم نحو:

ألامُ عَلى لَوٍّ و إن کنتُ عالماً بأذنابِ لَوٍّ لم تَفُتني أوائله

و «إيّاک و اللّوّ» و ﴿يا ليتنا نردّ﴾.

است، و «أنا قمت» مثال است برای دو قسم مسند اليه که يکی مبتدا شدن است که بايد در صدر باشد و ديگری فاعل است که بايد در آخر باشد.

مسامحه در عبارت شارح

مساله: عبارت شارح که می گويد: "مثال ما دخله ذلک" خالی از مسامحه نيست، زيرا که در تنوين دخول صدق نمی کند بلکه لحوق صدق می کند و در اسناد هيچ يک از دخول و لحوق صدق نمی کند، بلکه در جميع غير از «ال» و اسناد و نداء لحوق است، فتبصرّ.

نقل کلمه ها به يکديگر

مساله: بدان هر يک از اسم و فعل و حرف نقل به ديگری می شود، مثل «شمر» و «يزيد» که فعل است نقل به اسم شده و مثل اسماء افعال بنابر قولی که اسم است نقل به فعل شده و مثل «لو» در بيت اول و «إيّاک و اللّو» که حرف بوده و نقل به اسم شده است. لکن لابدّ للنقل من علامة و علامة النقل في «لو» التنوين في الأول و لام التعريف في الثاني لأنّها من مميّزات الاسم الإطراد فيها واجب کما سبق فقول الشارح: "في غير الاسم" يعني غير الاسم بالنظر البدوي لا الثانوي.

و «تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه» لجعل «لو» في الأوّلين اسما و حذف المنادى في الثالث أي يا قوم و حذف «أن» المنسبک مع الفعل بالمصدر في الأخير أي و سماعک خير. ثمّ أخذ في علامة الفعل مقدّماً له على الحرف لشرفه عليه لكونه أحد ركني الكلام دونه، فقال: (بتا) الفاعل سواء كانت لمتكلّم أم مخاطب أم مخاطبة، نحو: (فَعَلْتَ و)

توضيح مثال « تسمع بالمعيدي »

مساله: قد يهمل «أن» المصدريّة الناصبة للمضارع فلا تعمل فيه النصب بل يبقى على رفعه كما قال المصنّف في باب إعراب الفعل:

و بعضهم أهمل «أن» حملاً على «ما» أختها حيث استحقّت عملاً

و «تسمع بالمعيدي» من هذا القبيل و لهذا صار سبباً للقدح و الاشتباه إذ لو كان «تسمع» منصوباً لعلم أنّه مؤول بالاسم أعني المصدر فلا يصير مورداً للقدح و الاشتباه.

توضيح متن شارح

مساله: قال الشارح: "لشرفه عليه" علت تقديم فعل است بر حرف و "لكونه أحد ركني الكلام" علت شرف فعل است. ضمير مستتر در «نعمت» راجع است به آنچه كه ضمير «فيها» راجع به اوست و مخصوص به مدح يعنى «الوضوء» محذوف است.

بتاء التّأنيث الساكنة، نحو: (أَتَتْ) و «من توضّأ يوم الجمعة فبها و نِعْمَتْ» و التقييد بالساكنة يخرج المتحرّكة اللّاحقة للأسماء نحو: «ضاربة» فإنّها متحرّكة بحركة الإعراب و «لا، و ربّ، و ثمّ» ....

مختار شارح در «نِعْم»

مساله: بعضی[1] گفته اند: «نعم» اسم است به دلیل دخول بای جارّه بر او، در «ما هي بنعم الولد»؛ و بعضی گفته اند: فعل است به دلیل «من توضأ يوم الجمعة فبها و نعمت» که تاء ساکنه به «نعم» ملحق شده، و چون مختار در نزد شارح قول دوم است برای تای ساکنه «نعمت» را مثال زد.

وجه مختار شارح در «نِعْم»

مساله: الوجه في اختيار الشارح الفعليّة ما هو المسلّم في محلّه «أنّ الدليلين المتعارضين إن أمكن الجمع بينهما فالجمع أولى من ترك أحدهما أو كلاهما» و هنا يمكن الجمع بالتصرّف في دليل الاسميّة، بأن يقال: إنّ مجرور «الباء» في «بنعم الولد» محذوف و التقدير «ما هي بولد مقول فيه بنعم الولد» و مثل هذا التقدير شائع في كلامهم و لا يمكن التصرّف في دليل الفعليّة إذ لم يعهد في كلامهم حذف ما لحقته التاء مع إبقائها فالتاء لاحقة بنفس «نعم» فهو فعل، لأنّ التاء من مميّزاته. تاء در « لات »

مساله: «التاء» في «لات» و «ربة» و «ثمة» متحرّكة البناء و وجهه واضح، لكن في كون تاء «لات» للتأنيث كلام، إذ هي عند بعض فعل[2] و التاء فيها لام الفعل كقوله تعالى: ﴿لا يَلِتْكُمْ

---

١. فرّاء قائل به این قول است. همع الهوامع: ٣/ ٢٣.
٢. مراد أبوذر الخُشَني است. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٣٤.

(و يا) المخاطبة نحو (افعَلي) و «هاتي» و «تعالَي» و «تفعلين» (و نون) التأكيد مشدّدة كانت أو مخفّفة نحو (أقبِلَنَّ) و «ليكونَنْ» (فعل ينجلي) أي ينكشف و به يتعلّق قوله: «بتا»..........

مِنْ أَعْمالِكُمْ شَيْئا﴾[1] و عند بعض آخر هي بدل السين[2] إذ أصلها «ليس» و عند بعض آخر هي بدل السين إذ أصلها «ليس» و عند بعض[3] «التاء» تاء المضارعة في «تحين» من «حان، يحين» على خلاف رسم الخط فقوله تعالى: ﴿لاتَ حينَ مَناص﴾[4] كان الواجب فيه أن يكتب التاء متّصلاً بـ «حين» فالفصل على خلاف القياس في رسم الخط و قال بعض[5] : إنّها «تاء المبالغة» أي مبالغة النفي.

وجه تعدّد مثال در ياء مخاطبه

مساله: تعدّد مثال براى ياء مخاطبه اثبات فعليّت «هاتي» و «تعالَي» است، چون بعضى[6] قائل به اسميّت آنها شده اند.

بررسى « هاتي » و « تعالَي »

مساله: «هاتي» فعل امر مؤنّث حاضر از باب مفاعله است، و «تعالَي» فعل امر مؤنث حاضر است از باب تفاعل.

---

١. الحجرات: ١٤.

٢. مراد ابن أبي الربيع است كه مى گويد: اصل «لات»، «ليس» بوده، يائش قلب به الف و سينش بدل به تاء شده است تا اينكه با حرف تمنّى اشتباه نشود. الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٨٥.

٣. مراد ابن طراوة و أبو عبيد القاسم بن سلام است. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٣٥.

٤. ص: ٣.

٥. شرح قطر الندى و بلّ الصدى: ١٤٧.

٦. زمخشرى اين دو را اسم فعل مى داند. شرح شذور الذّهب لابن هشام: ٢٨.

و لا يقدح في ذلک دخول النّون على الاسم في قوله: «أقائلنّ أحضروا الشّهودا» لأنّه ضرورة. (سواهما) أي سوى الاسم و الفعل (الحرف) وهو على قسمين: مشترک بين

در کتاب المصباح گفته شده: "«تَعَالَ» فعل أمر و أصله أنّ الرجل العالي كان ينادي السافل فيقول: «تعال» ثم كثر في كلامهم حتى استعمل بمعنى «هَلُمّ» مطلقاً و سواء كان موضع المدعوّ أعلى أو أسفل أو مساوياً فهو في الأصل لمعنى خاص ثمّ استعمل في معنى عامّ. و يتّصل به الضمائر باقياً على فتحه فيقال: «تعالَوا، تعالَيا، تعالَين» و ربما ضمّت اللام مع جمع المذكّر السالم و كسرت مع المؤنث و ذلک للمجانسة"[1] .

وجه تمثيل به « تفعلين »

مساله: التمثيل بـ «تفعلين» للإشارة إلى أنّ كون «الياء» علامة لا يختصّ بفعل الأمر كما يوهمه إضافة الياء إلى «افعلي» بل تكون علامة في غيره أيضاً.

دخول نون بر اسم در ضرورت شعرى

مساله: ضمير «لأنّه ضرورة» راجع است به مجموع «دخول النّون على الاسم» نه «دخول النون» فقط؛ زيرا كه «دخول النّون» مقصود شاعر بوده لكن به جهت ضرورت شعرى بر اسم داخل شده.

---

۱. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ۲ / ۴۲۷. متن موجود اختلاف بسيار مختصرى نسبت به متن اصل دارد.

الأسماء و الأفعال (كهل) و لا ينافي هذا ما سيأتي في باب الاشتغال من اختصاصه بالفعل لأنّ ذلک حيث كان في حيّزها فعل، قاله الرّضي. ....

دخول « هل » بر اسم و فعل

مساله: أورد على كون «هل» مشتركاً بين الأسماء و الأفعال بأنّه ينافي ما سيأتي في باب الاشتغال من اختصاصه بالفعل و أجيب عن ذلک بأنّ الاختصاص حيث كان في حيّزها فعل؛ و السرّ في ذلک أنّ «هل» كان في الأصل للتحقيق بمعنى «قد» و منه قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتى عَلَى الْإِنسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾[1] أي «قد أتى على الانسان إلخ» نقل ذلک عن ابن عبّاس[2] و الكسائي[3] و الفرّاء[4] [5]، و أصله كان «أهل» فترک الهمزة لكثرة استعماله معها فأقيم «هل» مقام همزة الاستفهام و أفاد معناها و «قد» من مختصّات الأفعال و كذا «هل» لأنّها بمعناه لكنّها لما كثر نيابتها عن همزة الاستفهام نسيت أصلها و اختصاصها بالفعل و إذا رأت الفعل في حيّزها تذكرت أصلها و حنت إلى الفعل الذي هو إلفها المألوف و عانقته و لا ترضى بوقوع فاصل بينهما كما في باب الاشتغال بخلاف ما إذا لم تره في حيّزها كما فيما نحن فيه فإنّها تنسى أصلها فتدخل على الاسم أيضاً. خلاصه آن كه، مشترک بودن «هل» قبل از داخل شدن بر

---

١. الإنسان: ١.

٢. عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي. ايشان مشهورتر از آن است كه بخواهيم ترجمۀ ايشان را در اينجا بنويسيم. در مكه به دنيا آمدند و ملازم رسول الله ﷺ بودند. در ركاب حضرت أمير المؤمنين عليه السلام در جنگ هاى جمل و صفين شركت كرد.ابن عبّاس در آخر عمر بينائى خود را از دست داده و ساكن طائف شد و همانجا در سال ٦٨ قمرى مطابق با ٦٨٧ ميلادى از دنيا رفتند. الأعلام: ٤/ ٩٤.

٣. ترجمۀ كسائى در صفحۀ ١٨ گذشت.

٤. ترجمۀ فرّاء در صفحۀ ١٦ گذشت.

٥. ظاهراً معناى «قد» يكى از معانى «هل» بوده و نظر ابن عباس و كسائى و فرّاء نيز همين است. ابن هشام مى گويد: "زمخشرى زياده روى كرده و گمان كرده «هل» هميشه به معناى «قد» مى آيد". مغني اللبيب: ٤٦٠.

(و) مختصّ و هو على قسمين: مختصّ بالأسماء نحو: (في و) مختصّ بالأفعال نحو: (لم). و الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مضارع و ماض و أمر. و ذكر المصنّف علاماتها مقدّماً المضارع و الماضي على الأمر للاتّفاق على إعراب الأوّل و بناء الثّاني و الاختلاف في الثّالث. و قدّم المضارع لشرفه بالإعراب، فقال: (فعل مضارع يلي لم كيشم) أي يقع بعد لم، فإنّه يقال فيه: «لم يشمّ». (و ماضي الأفعال بالتّا) الساكنة (مز) عن قسيميه و كذا بتاء الفاعل. قال في شرح الكافية: و هي علامة تخصّ الموضوع للمضيّ و لو كان مستقبل المعنى. (و سم بالنّون) المؤكّدة (فعل الأمر إن أمر فهم) ممّا يقبلها. (و الأمر) أي و مفهم الأمر بمعنى طلب إيجاد الشّيء (إن لم يک للنّون) المؤكّدة (محل فيه) فليس بفعل بل (هو اسم) الفعل (نحو: صه) بمعنى اسكُت (و حيّهل) مركّب من كلمتين بمعنى أقبل. و قابل النّون إن لم يفهم الأمر فهو فعل مضارع.

تتمّة: إذا دلّت كلمة على حدث ماض و لم تقبل التاء ک «شتّان» أو على حدث حاضر أو مستقبل و لم تقبل «لم» ک «أَوَّهْ»، فهي اسم فعل أيضاً قاله المصنّف في عمدته.

جمله است، و اختصاص بعد از داخل شدن بر جمله ایست که در او فعل باشد؛ پس منافاتی نیست بین حکم به اشتراک و حکم به اختصاص زیرا زمان این دو حکم متفاوت است.

اشکال بر کلام مصنّف

مساله: بر قول مصنّف: "الأمر إن لم يک للنون محل فيه إلخ" اشکال شده به لفظ «كلّا» که به معنای «انته» می باشد با این که اسم نیست بلکه حرف است.

باب المعرب و المبنيّ

هذا باب المعرب و المبنيّ، (و الاسم منه) أي بعضه متمكّن و هو (معرب) جار على الأصل (و) بعضه الآخر غير متمكّن و هو (مبنيّ) جار على خلاف الأصل ....

عدم انحصار اسم در معرب و مبنیّ

مساله: لما كان من أقسام الاسم ما ليس بمعرب و لا بمبنيّ، كالأعلام المحكيّة و مطلق الأسماء قبل التركيب على قول[1] أتى المصنّف بـ «من» التبعيضيّة إشارة إلى عدم انحصار الاسم في المعرب و المبنيّ.[2]

اصليّت اعراب در اسم

مساله: چون اسماء مورد معانی مختلفة می باشد، یعنی فاعلیّت و مفعولیّت و نحوهما؛ و هر یک از اینها محتاج علامت است لذا می گویند: "الرفع علامة الفاعليّة و النصب علامة المفعوليّة"[3] ؛ پس مقتضای حکمتِ وضع این است که آخر اسم به سبب دخول علامات، مختلف شود و همین اختلاف را «اعراب» می نامند؛ و چون این اختلاف بر طبق حکمت وضع

---

۱. قائل این قول ابن عصفور است، و ظاهراً مختار مصنّف بناء آنهاست. توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفيّة ابن مالك: ۱/ ۲۹۷.

۲. بسیاری از نحویین تصریح کرده اند که بین «معرب» و «مبنیّ» واسطه ای نیست، و این مطلب را به مصنّف نیز نسبت داده اند و شاهدش را این قسمت از الفیّه دانسته اند که می گوید: «و معرب الأسماء ما قد سلما». و بعضی مانند سندوبي می گویند: «همان طور که عبارت بر حصر دلالتی ندارد، بر وجود واسطه نیز دلالتی ندارد». و در جواب «من» تبعیضیّه گفته اند: «من تبعیضیّه اقتضاء تبعیض در مدخولش را دارد، و در اینجا هر یک از معرب و مبنیّ مدخول من هستند نه اینکه مجموعشان مدخول من باشد». و «من» از باب ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ۱۰۵] است. شرح الأشموني: ۱/ ۴۲. حاشية الصبان: ۱/ ۷۵. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۴۱.

۳. شرح الرضي على الكافية: ۱/ ۶۹.

و إنّما يبنى (لشبه) فيه (من الحروف) متعلّق بقوله ....

است او را «اصل» می نامند. اصل در این جا به معنای راجح است نه «ما يبتنى عليه الشيء».[١]

اقسام اختلاف آخر معرب

مساله: اختلاف آخر معرب چهار قسم است، اول: اختلاف ذات است حقيقةً مثل اسماء ستّه، دوم: اختلاف ذات است حكماً مثل تثنيه و جمع مذکّر سالم در حال نصب و جر، سوم: اختلاف صفت است حقيقةً مثل «رجل» و «زيد» در حالات ثلاث، چهارم: اختلاف صفت است حكماً مثل «مسلمات» در حال نصب و جر.

سبب بناء اسم

مساله: بدان که در بین نحویین در سبب بناء اسم اختلاف است که آیا، سبب بناء منحصر است در شباهت اسم به حرف یا سبب دیگر هم دارد. پس بعضی گفته اندكه سبب متعدّد است، از جملهٔ آنها شباهت رساندن اسم به فعل در معنی است مثل اسماء افعال[٢]؛ و از جمله آنها عدم ترکیب است[٣] یعنی اسماء قبل از ترکیب، به سبب عدم ترکیب مبنیّ هستند؛ و دیگر از اسباب بناء اجتماع سه سبب است[٤] از اسباب منع صرف مثل «حَذامِ» و «قَطامِ» و نحوهما که سبب بناء آنها اجتماع «علميّت» و «تأنيث» و «عدل» است. جماعتی[٥] علّت بناء را منحصر در شباهت حرف می دانند و سه قسم مذکور را ثابت کرده اند که بناء در آنها به سبب

---

١. شرح الرضي على الكافية: ١/ ٥٠.
٢. این قول را سیوطی به عده ای نسبت داده است. همع الهوامع: ١/ ٦٥.
٣. مانند ابن حاجب. شرح الرضي على الكافية: ١/ ٥٣.
٤. سیوطی این قول را از ابن جنّی در خصائص نسبت به بعضی، نقل کرده است. همع الهوامع: ١/ ٦٦.
٥. مانند مصنّف و شارح و ابن جنی و ... همع الهوامع: ١/ ٦٦.

(مدنٍ) أي مقرّب له......................................

شباهت به حرف است؛ در اسماء افعال گفته اند: شباهت معنوی به فعل سبب بناء نمی شود، والّا لازم می آید «سقیاً لک» که به معنای فعل[۱] است، مبنیّ باشد، على أنّ الفعل إنّما بني للشبه المعنوي بالحرف كما في «متى» و «هنا» و سيأتي الإشارة إلى ذلک في أوائل بحث المفعول المطلق. و هم چنین گفته اند: عدم ترکیب سبب بناء نمی شود چون اعراب و بناء از احکام اسم است بعد از ترکیب، و قبل از ترکیب اسم نه معرب است و نه مبنیّ، به دلیل آن که در تعریف اعراب می گویند: "الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل"[۲] و بدیهی است که قبل از ترکیب، عاملی نیست تا اعراب آورده شود و معرب شود یا آن که مبنیّ شود؛ و «حَذامِ» را گفته اند که علّت بناء آن شباهت رساندن آن در وزن به «نَزالِ» است، و مصنّف همین قول را اختیار کرده است لذا علّت بناء را در شباهت به حرف منحصر کرده، به دلیل این که «من الحروف» معمول «مدني» است و تقديم ما حقّه التأخير يفيد الحصر.

بررسی « مدني »

مساله: «مدني» اسم فاعل است از باب افعال، ثلاثی مجرّدش «دنا، يدنو»[۳] به معنای «قرب» می باشد؛ «یاء» در «مدني» یاء اطلاق است نه لام الفعل، چون که یاء لام الفعل به سبب اعلال حذف می شود مثل «قاض»، و يحتمل که یاء لام الفعل باشد بنابر قولی[٤] که در حال

---

۱. «سقیاً لک» به معنای فعل امر است. همع الهوامع: ۱/ ٦٥.

۲. در تعریف اعراب گفته شده: «الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف» یعنی: «اعراب حرکت یا حرف یا سکون یا حذفی است که به جهت بیان مقتضای عامل آورده می شود». الحدود في علم النحو: ٤٥٠.

۳. لسان العرب: ١٤/ ٢٧١.

٤. ضياء السالک إلى أوضح المسالک: ٤/ ٢٨٦.

وقف «یاء» را باقی می گذارد.

وجه بیان علّت « بناء »

مساله: كلّ شيء جرى على مقتضى أصله لا سؤال فيه و كلّ شيء لم يجر على مقتضى أصله ففيه سؤال عن عدم جريه على مقتضى أصله، و لمّا كان الاسم المبنيّ غير جار على أصله الذي هو الإعراب يجيء فيه السؤال فأشار المصنّف إلى السبب و العلّة بقوله: "لشبه من الحروف إلخ".

اسم مبنیّ بر سکون و حرکت خاصّه

مساله: دانسته شد که در اسم مبنیّ یک سوال است از علّت بناء، و این در صورتی است که مبنیّ بر سکون باشد؛ اگر مبنیّ بر حرکت باشد دو سوال دیگر أیضاً می باشد، یکی این که چرا متحرّک شد؟ چون اصل در مبنیّ سکون است و یکی این که چرا متحرّک شد به حرکت خاصّه؟ مثلاً در «کم» یک سوال است و در «حَيْثُ» و «أَمْسِ» و «أَيْنَ» در هر یک سه سوال و سه جواب است، مثلاً در «أین» سوال می شود که چرا مبنیّ شده؟ در جواب گفته می شود: چون شباهت معنوی دارد به حرف زیرا که متضمّن معنای همزهٔ استفهام است؛ پس از آن سوال می شود که چرا متحرّک شده؟ و جواب گفته می شود: به سبب التقاء ساکنین؛ پس از آن سوال می شود چرا متحرّک به فتحه شده؟ در جواب گفته می شود زیرا فتحه اخفّ حرکات است.

فعل و حرف مبنیّ بر سکون و حرکت خاصّه

مساله: در فعل و حرف اگر مبنیّ بر سکون باشد، هیچ سوالی نیست، چون اصل در آنها بناء و اصل در بناء سکون است؛ و اگر مبنیّ بر حرکت باشند فقط دو سوال است، یکی آن که چرا متحرّک شد؟ و دیگر این که چرا متحرّک به حرکت خاصّه شد؟ مثلاً در واو عطف

و احترز به عن غير المدني، و هو ما عارضه ما يقتضي الإعراب کـ «أيّ» في الاستفهام و الشّرط فإنّها أشبهت الحرف في المعنى لكن عارضه لزومها الإضافة و يكفي في بناء الاسم

سوال می شود كه چرا متحرّک شد؟ در جواب گفته می شود به جهت تعسّر يا تعذّر ابتدا به ساكن؛ پس از آن سوال می شود كه چرا فتحه شد؟ در جواب گفته می شود چون ضمّه و كسره بر واو ثقيل بودند.

شباهت « مدنى » و « غير مدنى »

مساله: شباهت حرفى در صورتى سبب بناء مى شود كه مدنى باشد، يعنى معارضى از مختصّات اسم نداشته باشد، كه در اين صورت قريب مى كند اسم را به حرف؛ و اگر غير مدنى باشد، يعنى اگر معارضه كند با او چيزى كه مقتضى اعراب است، يعنى معارضه كند با او يكى از مختصّات اسم، پس در اين صورت سبب بناء نمى شود، مثل شباهتى كه در «أيّ» استفهاميّه و «أيّ» شرطيّه هست كه معارضه كرده با شباهت در آنها، اضافه كه از مختصّات اسم است؛ لذا شباهت در آنها سبب بناء نشده و آنها معرب هستند.

حكم دو شىء شبيه

مساله: إذا شابه شيء شيئاً يعطى حكم الشمبّه به للمشبّه و لا يعكس لأنّ العكس تحصيل للحاصل؛ مثلاً إذا شابه زيد أسداً في الشجاعة فيعطي زيداً المدح بالشجاعة لا الأسد، لأنّ المدح بالشجاعة حاصل للأسد سواء شابهه زيد أو لا.

شباهت كلمات به يكديگر

مساله: إعلم أنّ كلّ واحد من الكلمات الثلاث قد يشابه الأخرى كما شابه اسم الفعل الفعل في النيابة، و كما شابه الفعل المضارع الاسم في التخصيص و التخصّص و الاشتراک، و كما شابه «إنّ» و أخواتها الفعل في العمل و المعنى، و كما شابه الاسم الحرف فيما يصير علّة للبناء كالافتقار و نحوه و كما شابه الاسم الغير المنصرف الفعل في الفرعيّة.

شبهه بالحرف من وجه واحد بخلاف منع الصّرف فلابدّ من شبهه بالفعل من وجهين

اختلاف اثر شباهت

مساله: أثر الشباهة يختلف باختلاف قوّة الشباهة و ضعفها، و باختلاف قوّة وجه الشبه في المشبّه به و ضعفها، و كذا بحسب خفاء وجه الشبه و ظهوره أو بعد المشبه عن المشبه به و قربه مع قطع النظر عن الشباهة.

نسبت « عدم انصراف » و « بناء »

مساله: عدم الانصراف نصف البناء لأنّ الأول يمنع عن شيئين و هما الجرّ و التنوين، و الثاني يمنع من أربعة أشياء و هي الإعراب الثلاثة و التنوين.

فرعيّت اسباب منع صرف

مساله: هر یک از نه سبب منع صرف فرع است، مثلاً عجميّت فرع است برای عربيّت چون که اصل این است که در لغت عرب، لفظ عربی استعمال شود نه غیر آن؛ هم چنین تانیث فرع تذکیر است چون اصل در اسماء مذکّر بودن است، و هكذا.

دو فرعیّت در فعل

مساله: همیشه در فعل دو فرعیّت موجود است، یکی این که فعل دائماً محتاج است به اسمی که فاعلش باشد، چون که از دو فعل کلام مرکّب نمی شود، لکن اسم محتاج به فعل نیست چون کلام از دو اسم مرکّب می شود؛ و دیگر این که فعل فرع اسم است در اشتقاق چون فعل از مصدر مشتق می شود که اسم است و لا عکس، على الرأي المشهور[1].

---

۱. کوفیون می گویند: مصدر مشتقّ از فعل است و فرع بر آن، و در مقابل بصریون می گویند: فعل مشتقّ از مصدر است و فرع بر آن. الانصاف في مسائل الخلاف: ۱/ ۱۹۰.

و علّله ابن الحاجب في أماليه بأنّ الشّبه الواحد بالحرف يبعّده عن الاسميّة و يقرّبه ممّا ليس بينه و بين الاسم مناسبة إلّا في الجنس الأعم و هو كونه كلمة، و شبه الاسم بالفعل و إن كان نوعاً آخر إلّا أنّه ليس في البعد عن الاسم كالحرف.

علّت احتیاج به دو شباهت در عدم انصراف

مساله: چون شباهت غیر منصرف به فعل در همین فرعیّت است و فرعیّت چندان ظاهر نیست بلکه مخفی است، به اندازه ای که اثبات شباهت که فرعیّت است در مشبّه یعنی غیر منصرف، و هم چنین در مشبّه به یعنی فعل، محتاج به دقت و امعان نظر است؛ لذا اکتفاء به یک شباهت نشده بلکه باید دو شباهت یعنی دو فرعیّت در اسم باشد تا غیر منصرف شود؛ لکن در مبنیّ شدن اسم یک شباهت به حرف کافی است به جهت قوّت وجه شبه در حرف مثلاً کسی شک نمی کند در احتیاج حرف به جمله در حین استعمال، به خلاف فرعیّت در فعل که بعضی[1] قبول ندارند و می گویند اسم فرع فعل است چنانچه در باب مفعول مطلق بیان می شود که مصنّف می گوید: "و كونه أصلاً لهذين انتخب".

توضیح تعلیل ابن حاجب

مساله: بُعد و دور بودن اسم از حرف دو مقابل بُعد اسم است از فعل، زیرا که اسم و فعل فقط در مسند الیه شدن با هم فرق دارند که اسم مسند الیه می شود و فعل مسند الیه نمی شود اما در مسند بودن فرقی ندارند، زیرا که هر دو مسند می شوند؛ و دیگر این که اسم و فعل نوع واحد هستند، چون هر دو مستقلّ هستند به خلاف حرف که نه مسند می شود و نه مسند الیه، و با اسم در نوع استقلال متّحد نیست زیرا که حرف غیر مستقلّ است، و حرف با اسم

---

۱. همان.

و فهم من حصر المصنّف علّة البناء في شبه الحرف فقط، عدم اعتبار غيره؛ و سبقه إلى ذلک أبو الفتح و غيره و إن قيل: إنّه لا سلف له في ذلک. (كالشّبه الوضعيّ) بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد أو حرفين كما هو الأصل في وضع الحرف كما (في اسمي جئتنا) و هما: «التّاء» و «نا» فإنّهما اسمان و بنيا لشبههما الحرف فيما هو الأصل

جمع نمی شود مگر در جنس اعمّ که کلمه بودن است؛ و همین است ما حصل تعلیل ابن حاجب[1] که شارح نقل کرده.

مختار مصنّف در علّت بناء

مساله: قد سبق[2] أنّهم اختلفوا في أنّ علّة بناء الاسم هل هي الشباهة بمطلق مبنيّ الأصل أعني الحرف و الفعل أم منحصرة في الشباهة بالحرف فقط. و المختار عند المصنّف الثاني كما أشار إليه الشارح بقوله: "و فهم من حصر المصنّف إلخ".

اصل در وضع حرف و اسم

مساله: الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف واحد أو حرفين، كما في علم التصريف

---

١. عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب. در سال ٥٧٠ قمری مطابق با ١١٧٤ میلادی در «أسنا» مصر بدنیا آمد. او در قاهره بزرگ شد و در دمشق ساکن گردید، پدرش حاجب «دربان سلطان» بود و به همین دلیل او به «ابن الحاجب» معروف شد. ابن حاجب در اسکندريّه سال ٦٤٦ قمری مطابق با ١٢٤٩ میلادی از دنیا رفت. دو کتاب «الكافية» و «الشافية» او از مشهورترین متون ادبیات عرب می باشند که شرح های مختلفی بر آن نوشته شده، که بهترین و مهم ترین آنها شرح رضي الدين استرآبادی ﷺ است. الأعلام: ٤/ ٢١٠.

٢. صفحهٔ ٧٤.

أن يوضع الحرف عليه، و نحو «يد» و «دم» أصله ثلاثة (و) كاشّبه (المعنويّ) بأن يكون الاسم تضمّناً معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلک المعنى حرف أم لا، فالأوّل كما

و الأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة فصاعداً [1] و ما زاد من الحروف على حرفين كـ «ليت» و «لعلّ» مثلاً فهو خارج عن أصله و كذلک ما نقص من الأسماء عن ثلاثة أحرف كـ «تاء» الفاعل و «نا» في مثل «جئتنا» فهو أيضاً خارج عن أصله، فالحرف الخارج عن أصله أشبه الاسم كما أنّ الاسم الخارج عن أصله أشبه الحرف.

شباهت اسم و حرف به یکدیگر

مساله: اسم اگر شباهت به حرف رساند بناء را به اسم می دهند، که از احکام حرف است، ولکن اگر حرف شباهت به اسم رساند اعراب را که از احکام اسم است به حرف نمی دهند، لأنّه لا يقبله إذ المعاني التي توجب الإعراب لا تعتوره كما يصرّح بذلک عن قريب؛ بلکه حکم دیگری از احکام اسم را به حرف می دهند از قبیل متصرّف فیه بودن و امثال آن، لذا در «لعلّ» و امثال آن گاهی تصرّف می شود.

و السبب في ذلک أمران: الأول أنّ وجه الشبه و هو الزيادة على حرفين ليس مختصّاً بالمشبه به أعني الاسم لأنّ الفعل أيضاً الأصل فيه ذلک بخلاف الاسم المشبّه بالحرف في الوضع، فإنّ وجه الشبه أعني الوضع على حرف أو حرفين مختصّ بالمشبه به أعني الحرف، لأنّه الأصل في الحرف فقط و لا يشاركه غيره في هذا الأصل. الثاني: أنّ الحرف لا يحتاج إلى الاعراب، لأنّه

---

۱. اصل در اینجا به معنای غالب است و در کلام صرفیین: «اصل در هر کلمه این است که سه حرف داشته باشد، به یکی کلمه آغاز شود، بر یکی کلمه توقف شود و یکی نیز بین این دو باشد» اصل به معنای ملائم با طبع است. حاشية الصبان: ۱/ ۷۸.

(في متى) فإنّها اسم و بنيت لتضمّنها معنى «إن» الشرطيّة أو همزة الاستفهام (و) الثاني كما (في هنا) فإنّها اسم و بنيت لتضمّنها معنى الإشارة الذي كان من حقّه أن يوضع له حرف لأنّه كالخطاب.

لا يعتوره المعاني المفتقرة إلى الإعراب فالمقتضي لإعراب الحرف أعني الشباهة بالاسم و إن كان موجوداً لكنّه لغو و اللغو قبيح عند العقلاء و الشرط في تأثير المقتضي انتفاء المانع.

معانی حرفيّه و اسميّه و وضع آنها

مساله: بدان كه اشاره و هم چنين بقيّهٔ معانی حرفيّه مثل: ابتدا و استعلاء و امثال آن، معانی جزئيّه خاصّه هستند و كلّی هر يک معنای اسمی است. حاصل آن كه هر يک از ابتدا و استعلاء و اشاره و نحوها بر دو قسم است: يكی كلّی و ديگری جزئی؛ و جزئی معنای حرفی است و كلّی معنای اسمی، مثلاً لفظ «ابتداء» كه مصدر باب افتعال است، برای كلّی ابتداء وضع شده كه معنای اسمی است، و لفظ «مِن» كه حرف است برای ابتداء جزئی كه معنای حرفی است وضع شده؛ هم چنين لفظ «استعلاء» كه مصدر باب استفعال است برای كلّی استعلاء كه معنای اسمی است وضع شده، و لفظ «علی» كه حرف است برای استعلاء جزئی كه معنای حرفی است وضع شده و هكذا سائر المعاني الحرفية؛ لكن از برای اشاره جزئی حرفی وضع نشده و برای اشاره كلّی لفظ «اشاره» كه مصدر باب افعال است وضع شده، اگرچه بعضی گفته اند[1] كه لام تعريف عهد كه حرف است برای اشارهٔ جزئی كه معنای حرفی است وضع شده، لكن اين قول ضعيف است اگر مراد عهد ذهنی يا خارجی باشد، زيرا اشاره ای كه محلّ نزاع است اشارهٔ حسّی است نه ذهنی؛ و اگر مراد عهد حضوری باشد اين شبهه قوی می باشد،فتأمّل. و يأتي لهذا تتمّة في أسماء الإشارة.

---

۱ . شيخ سعد الدين قائل اين مطلب است. همع الهوامع: ۱ / ٦٩. حاشية الصبان: ۱/ ۸۰.

و إنّما أعرب «ذان» و «تان» لأنّ شبه الحرف عارضه ما يقتضي الإعراب و هو التثنية التي من خصائص الأسماء. (و) كالشّبه الاستعماليّ بأن يلزم طريقة من طرائق الحروف (كنيابة) له (عن الفعل) في العمل (بلا) حصول (تأثّر) فيه بعامل كما في أسماء الأفعال فإنّها عاملة غير معمولة على الأرجح.

اعراب و بناء بعد از تثنيه و جمع

مساله: اگر مفرد قبل از لحوق علامت تثنيه، شباهت به حرف در او موجود شود و بعد از آن، علامت به او ملحق شود، تثنيه با علّت بناء معارضه مى كند و معرب مى شود، و هم چنين است جمع؛ و اگر علّت بناء و شباهت، پس از لحوق علامت موجود شود، تثنيه معارضه نمى تواند. از همين قسم دوم است تثنيه و جمع اسم «لا»ى نفى جنس و منادى اجماعاً، و تثنيهٔ اسماء اشاره و موصولات از قسم اول است و قول شارح: "و إنّما أعرب ذان و تان إلخ" اشاره به همين مطلب است، پس اشكالى نيست در اين كه تثنيه و جمع منادى و هم چنين تثنيه و جمع اسم «لا»ى نفى جنس مبنيّ شده و تثنيه و جمع موصولات و اسماء اشاره معرب شده، چون كه در اول حرف ندا و «لا»ى نفى جنس وارد بر تثنيه و جمع شده بعكس الثاني على رأي المصنّف؛ و إلى هذه القاعدة يشير نجم الأئمّه[1] في باب غير المنصرف في بحث العجمة حيث يقول: "انّ الطارئ يزيل حكم المطروء عليه"[2]، فتنبّه.

شباهت اسماء افعال

مساله: بدان كه اسماء افعال شباهت به حروف مشبّهه بالفعل در استعمال دارد، يعنى چنانچه حروف مشبّهه بالفعل به معناى فعل استعمال مى شود و عامل در لفظ آنها اثر نمى كند، هكذا اسماء افعال به معناى فعل استعمال مى شود و عامل در آنها اثر نمى كند بنابر

---

١. مراد رضي الدين استرآبادى ﷺ است كه ترجمه ايشان در صفحهٔ ٣٦ گذشت.

٢. شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٤٢.

(و كافتقار) له إلى جملة إن (أصّلا) كما في الموصولات بخلاف افتقاره إلى المفرد كما في سبحان أو افتقار غير متأصّل و هو العارض كافتقار الفاعل للفعل و النكرة لجملة الصفة، و أعرب اللذان و اللتان لما تقدّم.

قول ارجح[1].

بررسی اسم فعل

مساله: إعلم أنّ اسم الفعل اسم للفظ الفعل، لا لمعناه مثلاً «صه» اسم للفظ «اسكت» المركّب من «ا»، «س»، «ک»، «ت» لا لمعناه و إلّا يلزم أن يكون فعلاً لأنّ الاسميّة و الفعليّة و الحرفيّة منشؤها المعنى فكلّ لفظ دلّ على معنى مستقلّ مقترن بأحد الأزمنة فهو فعل فإن كان «صه» اسماً لمعنى الفعل لزم أن يكون فعلاً لأنّ معنى الفعل مقترن بأحد الأزمنة فيكون «صه» مرادفاً لـ «اسكت» فكيف يقال إنّه اسم؟!

افتقار

مساله: الافتقار على قسمين: الأوّل الافتقار إلى المفرد، و هو لا يختصّ بالحرف بل هو مشترک بين الكلم الثلاث لأنّه لايمكن استعمال كلّ واحدة منها إلّا مركّباً مع غيرها و هذا هو المراد بقولنا: «إنّ استعمال المفرد محال في لغة العرب بل في كلّ لغة» لأنّ الغرض من وضع الكلمات الثلاث الإفادة و هي متوقّفة على التركيب كما هو واضح.

---

١. قول ارجح اين است كه اسماء افعال محلّى از اعراب ندارند، اين قول اخفش است و در ايضاح نيز به جمهور نسبت داده شده. در مساله دو قول ديگر نيز هست، يكى اينكه محلّا منصوبند بنابر مفعول مطلق بودن براى فعل واجب الحذف كه قول مازنى است؛ و قول ديگر اين است كه بنابر ابتداء در محل رفع است و مرفوعش آن را از خبر بى نياز كرده است. بنابر اين دو قول مبنى است به جهت تضمّن معناى لام امر و باقى نيز طرداً للباب حمل بر آن مى شوند. حاشية الصبان: ١/ ٨١. و همع الهوامع: ١ / ٦٩.

....

الثاني الافتقار إلى الجملة، و هذا يختصّ بالحروف فقط، لأنّ كلّ واحد من الاسم و الفعل إذا ركّب مع غيره يصير كلاماً و يفيد بخلاف الحرف، لأنّه إذا ركّب مع مفرد آخر لا يصير كلاماً حتّى يفيد بل يحتاج إلى جملة يتركّب معها فالحرف دائماً محتاج إلى جملة مركّبة من غير الحرف يقع هو فيها، فإذا أشبه الاسم بالحرف في هذا الافتقار الذي هو الأصل في الحرف و كان افتقار الاسم أصليّاً أي من حين الوضع كالموصولات و الظروف الواجبة الإضافة إلى الجملة فيصير مبنيّاً فظهر من ذلک بطلان القول بأنّ علّة بناء الضمائر الافتقار إلى المرجع[1]، لأنّ المرجع فيها مفرد أو في حكم المفرد و الافتقار إلى المفرد لا يصير سبباً للبناء.

فرق بین شباهت معنوی و افتقاری

مساله: بین شباهت معنوی و شباهت افتقاری سه فرق است:

اول این که در شباهت معنوی چون معنای حرفی جزء معنای اسم است نه تمام معنی والّا لازم می آید که اسم نباشد، چنانچه قبلاً اشاره شد[2]، پس معنای اسم محتاج است به جزء داخلی خود از قبیل افتقار کل به جزء، بخلاف شباهت افتقاری که معنای اسم محتاج است به جمله ای که خارج از معنای اسم است. دوم این که مفتقر الیه در شباهت معنوی غیر مستقلّ است و در شباهت افتقاری مستقلّ است. سوم این که مفتقر الیه در شباهت معنوی ممکن است لفظی برایش وضع نشده باشد مثل اشاره، ولی در شباهت افتقاری مفتقر الیه بدون لفظ نیست.

---

۱. در شرح اشمونی این علت از کتاب التسهیل به عنوان یکی از علل چهارگانه بناء ضمائر نقل شده است. شرح الأشموني ۱ / ۸۸. حاشية الصبان ۱ / ۱۶۸.

۲. در مباحث قبل گذشت که معنی، منشا اسمیّت و فعلیّت و حرفیّت است.

تتمّة: من أنواع الشّبه، الشّبه الإهماليّ ذكره في الكافية و مثّل له في شرحها بفواتح السور فإنّها مبنيّة لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة و لا معمولة.

علّت بناء در ظروف مضاف به جمله

مساله: قال بعض المحقّقين[۱]: إنّ علة البناء في الظروف المضافة إلى الجمل هي الشبه المعنوي لا الافتقاري، لأنّها تضمّنت معنى حرف الإضافة و ذلک لأنّها و إن كانت في الظاهر مضافة إلى الجملة فإضافتها إليها كلا إضافة فشابهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه فبنيت لتضمّنها معنى حرف الإضافة كالغايات.

مراد از «أوائل السور»

مساله: المراد من «أوائل السور» الحروف المقطّعة نحو «يس» و «طه».

شباهت لفظی

مساله: بعضی[۲] گفته اند که یکی از اسباب بناء، شباهت لفظی است یعنی لفظ اسم، مثل لفظ حرف باشد مثل: «لیت یقولها المحزون» که «لیت» اسم است و مبتدا لیکن مبنیّ شده، به سبب این که لفظش مثل لفظ «لیت» ای است که از حروف مشبّهه بالفعل است؛ لیکن این قول باطل است زیرا که امثال «لیت یقولها المحزون» از باب حکایت است نه از باب بناء.

جمع دو سبب بناء

مساله: بدان که در اسم گاهی دو سبب بناء جمع می شود مثل «کم» که هم شباهت وضعی و هم شباهت معنوی دارد و مثل ضمائر و اسماء اشاره که هم شباهت معنوی دارد چون که

---

۱. اللباب في علل البناء و الإعراب: ۲/ ۷۹.

۲. مراد ابن مالک است. حاشية الصبان ۱ / ۸٤.

(و معرب الأسماء) أخّره لأنّ المبنيّ محصور بخلافه لأنّه (ما قد سلما من شبه الحرف) السابق ذكره (كأرض و سما) بضمّ السّين إحدى لغات الاسم، و البواقي: اسم بضمّ الهمزة و كسر و سم بضمّ السّين و كسرها و سِما كرِضا، و قد نظمتها في بيت و هو:

اسم بضمّ الأوّل و الكسر　　مع همزة و حذفها و القصر

تكلّم و خطاب و غيبت و اشاره از معانی حرفيه است، و هم شباهت وضعی كه در غالب آنها موجود است كه بقيّه را حمل بر غالب می كنند و هم شباهت افتقاری علی قول ضعيف؛ و لهذا تتمّة نذكرها في أول أسماء الإشارة.

سبب تاخير بيان احكام معرب

مساله: در اول باب، معرب را مقدّم كرد چون معرب اشرف است از مبنیّ، زيرا كه معرب اصل است؛ و در مقام بيان احكام معرب را مؤخّر كرد چون كه مبنیّ محصور است، چنانچه گذشت كه جميع اقسام مبنیّ فقط شش قسم است به خلاف معرب كه اقسام زيادی دارد.

اقسام معرب

مساله: معرب دو قسم است، اول: آن كه آخرش حرف علّه نباشد مثل: «ارض»، دوم: آن كه در آخرش حرف علّه باشد مثل: «سُما» بر وزن «هُدی»؛ و «نُهی» و «سُما» لغتی است در اسم.

لغات در اسم

مساله: در نزد شارح در اسم شش لغت است كه در اين بيت جمع كرده: «اسم بضمّ الأوّل

(و فعل أمر و مضيّ بنيا) الأوّل على السّكون إن كان صحيح الأخر و على حذف آخره إن كان معتلّا و الثاني على الفتح ما لم يتّصل به واو الجمع فيضمّ أو ضمير رفع متحرّك فيسكن.

و الكسر إلخ»

و در نزد بعضی هیجده لغت است که در این بیت جمع کرده:

سما سم و اسم سماة كذا سما   و زد سمة و اثلث أوائلها كلّها [1]

اصل در اعراب و بناء فعل

مساله: الأصل في الفعل البناء لعدم اعتوار المعاني المفتقر إليها عليه، فإن قلت: كثيراً ما يقع الفعل حالاً أو صفة أو مضافاً إليه و هي من المعاني المفتقرة إلى الإعراب، قلنا: في هذه الموارد ليس الفعل وحده حالاً أو صفة و نحوهما بل الجملة أي مجموع الفعل و الفاعل.

اقوال در اعراب و بناء اسماء و افعال

مساله: قيل: إنّ الأصل في الأسماء البناء و الأصل في الأفعال الإعراب، و قيل: الأصل في كليهما الإعراب[2] و الحقّ عكس الأول كما عليه المشهور.

---

۱. شاعر این بیت عبد الله بن عبد الرحمن بن علی الدنوشری است. شرح التصریح علی التوضیح: ۱/ ۴۸.

۲. کوفیون قائل به این قولند. سیوطی در همع الهوامع قول اول را به بعض متاخّرین نسبت داده است. همع الهوامع: ۱/ ۶۳.

(و أعربوا) على خلاف الأصل فعلا (مضارعاً) لشبهه بالاسم في اعتوار المعاني المختلفة عليه كما قاله في التسهيل و لكن لا مطلقاً بل ....

اقسام و احکام اسم شدن فعل

مساله: هر گاه فعل با فاعل اسم شود، مبنیّ است چون متضمّن اسناد است و اسناد معنای حرفی است؛ و اگر فعل بدون فاعل اسم شود، غیر منصرف است اگر یک سبب دیگر غیر از وزن الفعل در او باشد، پس لفظ «یزید» و «شمّر» ممکن است مبنیّ باشد و ممکن است غیر منصرف باشد و ممکن است منصرف باشد.

اعراب و بناء فعل ماضی و امر

مساله: فعل ماضی مبنیّ است اتفاقاً؛ و در امر حاضر اختلاف است، جمهور بصریین می گویند مبنیّ است، و کوفیین می گویند معرب است به لام جزم مقدّره چنانکه لام در قرائت بعضی ظاهر شده در ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾[1] و در قول شاعر:

لِتَقُم أنت یابن خیر قریش فتُقَضّی حوائجُ المسلمینا [2]

مراد از معانی معتوره بر فعل مضارع

مساله: مراد از معانی معتوره بر فعل مضارع که سبب شباهت او به اسم است، تخصیص و تخصّص و اشتراک است زیرا چنان که اسم گاهی مشترک می شود و گاهی تخصیص

۱. یونس: ۵۸.

۲. در خزانة الأدب گفته شده: شاعر و تتمّهٔ این شعر مجهول است. و شاهدش در «لتقم» است که فعل امر حاضر است و با لام آمده است. خزانة الأدب: ۹/ ۱٤.

(إن عريا من نون توكيد مباشر) فإن لم يعر منه بني لمعارضة شبهه للاسم بما يقتضي البناء و هو النّون المؤكّدة التي هي من خصائص الأفعال ....

می خورد، هم چنین فعل مضارع مشترک است بین حال و استقبال، و گاهی تخصیص می خورد بمثل «أن» مصدريّه و «ما»ی نافیه و مختصّ بأحد زمانین می شود. بعضی توهم کرده اند[1] که مراد از معانی معتوره حال و صفت و صله واقع شدن است، و این توهّم بیجاست زیرا که ماضی هم حال و صفت وصله واقع می شود؛ پس وجهی ندارد که، مضارع را معرب و ماضی را مبنیّ کنند.

بناء فعل مضارع با نون تاکید محذوف

مساله: فرقی نیست در بناء فعل مضارع بین این که نون تأکید مذکور باشد یا محذوف، مثل قول شاعر:

لا تُهِينَ الفَقيرَ عَلَّکَ أَنْ تَرْکَعَ يَوْماً و الدَّهْرُ قَدْ رَفَعَه[2]

---

۱. این قول هرچند در کتاب های دیگر ذکر شده اما قائلش را نیافتیم.

۲. شاعر این بیت «الأضبط بن قريع السعدي» است. و قبل از این بیت است:

يا قوم من عاذری من الخدعه والمسی والصّبح لا فلاح معه
فصل حبال البعيد إن وصل ال حبل وأقص القريب إنّ قطعه
واقنع من العيش ما أتاك به من قرّ عينا بعيشه نفعه
قد يجمع المال غير آكله ويأكل المال غير من جمعه
لا تهين الفقير علّك أن تخشع يوما والدّهر قد رفعه

و بناؤه على الفتح لتركيبه معه تركيب خمسة عشر نحو: «و الله لأضربنّ» و خرج بالمباشر غيره كأن حال بينه و بين الفعل ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة ....

که در أصل «لا تهينن»[١] بوده که نون اول نون لام الفعل است و نون دوم نون تاکید خفیفه که حذف شده، و دلیل بر این که در اصل مؤکّد بوده بقاء یاء عین الفعل است زیرا که اگر مؤکّد نباشد باید یاء بسبب التقاء ساکنین حذف شود.

اقوال در اعراب و بناء فعل مضارع

مساله: قال بعضهم: المضارع مبنيّ مع نون التأکید مباشراً کان أو غیر مباشر[٢]؛ و قال بعضهم: انّه معرب کذلک[٣] و هکذا القول في المضارع مع نون الاناث[٤].

علّت بناء بر فتح مضارع موکّد

مساله: علّت بناء جزء اول در «خمسة عشر» این است که آخرش که تاء است وسط کلمه شده و حرفی که در وسط کلمه باشد قبول اعراب نمی کند؛ و علّت بناء جزء دوم این است که متضمّن معنای حرف است که واو عاطفه باشد، زیرا که در اصل «خمسة و عشر» بوده. و وجه شبه بین مضارع مؤکّد و «خمسة عشر» مجموع این دو علت نیست، فقط علت اول است،

⬅در هیچ یک از نسخه هایی که بنده دیدم، «عللک» که در متن عربی مکرّرات المدرس آمده موجود نبود. «علّ» به معنای «لعلّ» است که به همین جهت در «الزاهر في معاني کلمات الناس» این بیت ذکر شده است. الشعر و الشعراء: ١/ ٣٧١ و الزاهر في معاني کلمات الناس: ٢/ ٢٩٣.

١. «لاتهنين» در متن عربی مکرّرات المدرّس غلط است.

٢. اخفش و عده ای دیگر قائل به این قولند. شرح الأشموني: ١/ ٤٦.

٣. این قول در کتاب های مختلف به عده ای نحویین نسبت داده شده است. توضیح المقاصد: ١/ ٣٠٦. شرح ابن عقیل: ١/ ٣٩. شرح الأشموني: ١/ ٤٦. همع الهوامع: ١/ ٧٤.

٤. ابن مالک در شرح التسهیل گمان کرده مخالفی در بناء فعل مضارع متّصل به نون اناث نیست اما عده ای مانند: ابن درستویه، و سهیلی و ابن طلحه قائل به اعرابش شده اند. همع الهوامع: ١/ ٧٣.

فإنّه حينئذ يكون معرباً تقديراً. (و) إن عري (من نون إناث) فإن لم يعر منها بني لما تقدّم و بناؤه علي السكون حملاً علي الماضي المتّصل بها لأنهما يستويان في أصالة السكون و عروض الحركة فيهما كما قاله في شرح الكافيه (ک «يرعن من فتن»). (و كلّ حرف مستحقّ للبنا) وجوباً لعدم إحتياجه إلي الإعراب إذ المعاني المفتقرة إليه لا تعتوره و نحو: «و ليت يقولها المحزون» على تجرّدها من معنى الحرفيّة و جذبها إلى معنى الإسميّة بدليل عدم وفائها لمقتضاها ....

زيرا جزء دوم در فعل مضارع مؤكّد كه نون تاكيد است محتاج به علّت بناء نيست، زيرا كه نون حرف است و كلّ حرف، الأصل فيه البناء فلايحتاج إلى علّة؛ اما نفس تركيب پس علّت بناء نيست زيرا كه تركيب غالباً علّت اعراب است، پس چگونه ممكن است كه در اين جا علّت بناء شود؟ پس تركيب علّت بناء بر فتح است، زيرا كه تركيب ثقيل و فتحه اخفّ حركات است.

اصل بناء و سكون در ماضى و مضارع

مساله: اصل در مضارع و ماضى بناء است (و الأصل في المبنيّ أن يسكّنا) پس هر دو مساوى هستند در اصالت سكون ، و حركت در هر دو عارضى است.

علّت بناء تمام حروف

مساله: جميع حروف مبنىّ ات، زيرا كه در حروف تصرّفى نيست و معانى مفتقرة إلى الإعراب بر آنها وارد نمى شود.

اشكال بر عبارت مصنّف و پاسخ آن

مساله: بر عبارت مصنّف اشكال وارد شده كه لازم نمى آيد از ثبوت استحقاق بناء، اين كه حروف مبنىّ باشد، كما قيل: إنّ المستحقّ محروم؛ و جواب داده شده به اين كه في المقام خصوصيّة تقتضي الملازمة بين الاستحقاق و الفعليّة، چون كه واضع حكيم است و حكمته

(و الأصل في المبنيّ) اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً (أن يسكّنا) لخفّة السّكون و ثقل المبنيّ (و منه) أي و من المبنيّ (ذو فتح و) منه (ذو كسر و) منه ذو(ضمّ) و ذلک لسبب، فذو الفتح (كأين) و «ضرب» و واو العطف فالأول حرّک لالتقاء الساكنين و كانت فتحة للخفّة و الثاني لمشابهته المضارع في وقوعه صفة و صلة و حالاً و خبراً تقول: «رجل ركب جاءني» «هذا الذي ركب» «مررت بزيد و قد ركب» «زيد ركب» كما تقول: «رجل يركب جاءني» إلخ و كانت فتحة لما تقدّم

تقتضي إعطاء كلّ ذي حقّ حقّه.

سکون اصل در مبنیّ

مساله: اصل در مبنیّ سکون است چون بناء در زبان عرب ثقیل است، زیرا که زبان عرب عادت کرده بر تغییر دادن آخر کلمه به حسب مقتضای عوامل، و به سبب این که اصل در مبنیّ عدم حرکت است، حرکت در مبنیّ محتاج به علّت است، چنانچه سابقاً ذکر شد[1]. و قول شارح: "و ذلک لسبب" اشاره به همین مطلب است.

تبیین عبارت شارح

مساله: قد سبق[2] أنّ السؤال عن العلّة في المبنيّ قد يكون واحداً و قد يكون اثنين و قد يكون ثلاثة، فتذكر قوله: «فلأوّل حرّک لالتقاء الساكنين» جواب عن السؤال الثاني، «وكانت فتحة للخفّة» جواب عن السؤال الثالث. أمّا لجواب عن السؤال الأوّل في «أين» فهو أنّه متضمّن للاستفهام، و قوله: «و الثاني لمشابهته إلخ» جواب عن أوّل السؤالين في «ضرب»، و قوله: «وكانت فتحة» جواب عن ثانيهما، أمّا السؤال عن علّة البناء فلا يجري هنا لأنّه فعل و الأصل

---

۱. صفحهٔ ۷٦.

۲. به صفحهٔ ۷٦ مراجعه شود.

و الثّالث لضرورة الابتداء بالساكن إذ لا يبتدأ بساكن إمّا تعذّراً مطلقاً كما قال الجمهور أو تعسّراً في غير الألف كما اختاره السيّد الجرجاني و شيخنا العلّامة الكافيجيّ و كانت فتحة لاستثقال الضمّة و الكسرة على الواو. ....

فيه البناء و كذلک واو العطف.

بيان «ليت يقولها المحزون»

مساله: «ليت يقولها المحزون» از باب نقل است چنان كه سابقاً بيان شد[1]، و علامت نقل اين است كه اسم و خبر ندارد.

ابتدا به ساكن

مساله: بدان كه در الف ابتدا به ساكن، اجماعاً محال است، اما در بقيّهٔ حروف هجاء اختلاف است كه آيا مثل الف محال است يا آن كه دشوار است. جمهور قائل به محاليّت و تعذّر شده اند مطلقاً يعنى چه در الف و چه در بقيّهٔ حروف؛ و سيّد مير شريف[2] و علّامه كافيجى[3]

---

١. صفحهٔ ٨٦.

٢. علي بن محمد بن علي، معروف به «الشريف الجرجاني». در سال ٧٤٠ قمرى مطابق با ١٣٤٠ ميلادى در تاكو نزديک استرآباد به دنيا آمد. در شيراز مشغول به درس شد و با ورود تيمور در سال ٧٨٩ قمرى از شيراز به سمرقند گريخت. بعد از مرگ تيمور به شيراز بازگشت و تا زمان مرگش در سال ٨١٦ قمرى مطابق با ١٤١٣ ميلادى در شيراز ماند. او بيش از ٥٠ كتاب تاليف كرد مانند: «التعريفات»، «شرح مواقف الإيجي»، «مقاليد العلوم»، «الحواشي على المطوّل». الأعلام: ٥/ ٦.

٣. محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله الكافيجي. در سال ٧٨٨ قمرى مطابق با ١٣٨٦ ميلادى متولّد شد. رومي الأصل است اما در مصر به شهرت رسيد تا اينكه رياست حنفىّ ها به او رسيد. سيوطى ١٤ سال ملازم او بود. از آنجا كه اشتغال زيادى به كتاب «الكافية» در علم نحو، داشت به «الكافيجي» شهرت يافت. تصانيف زيادى دارد كه بيشترشان رساله اند مانند: «مختصر في

و ذو الكسر نحو (أمس)..

قائل به دشوار بودن و تعسّر شده اند و در الف با جمهور موافقند؛ و چون مرحوم شیخ جواد تبتی در کتاب کفایة الصرف گفته است که اهل تبت ابتدا به ساکن می کنند و العهدة علیه لأنّ أهل البیت أدری بما في البیت، پس حق با جرجانی و کافیجی است. و قد نقل عن بعضهم القول به في لغة الفرس أیضاً في «شتر» بمعنی الإبل[۱].[۲]

اشکال بر تشبیه فعل ماضی به مضارع

مساله: در تشبیه فعل ماضی به مضارع اشکال است، زیرا که حال و صفت و خبر واقع شدن اختصاص به فعل مضارع ندارد تا او اصل و مشبّه به، و فعل ماضی فرع شود و مشبّه بلکه هردو در آنها مساوی هستند.

بررسی بناء و عدم انصراف در «أمس»

مساله: بدان که «أمس» اگر مطلق روزهای گذشته باشد، یعنی اگر مراد روز معیّن نباشد، منصرف است و اگر به معنای خصوص دیروز باشد، مبنیّ است چون متضمّن معنای «ال» حضوریّه یا عهدیّه است، زیرا که در اصل «الأمس» بوده و به سبب کثرت استعمال لام حذف شده و معنایش در او تضمین شده است. قال الرضي[۳] ﷺ : "و من الظّروف المبنیّة «أمس» عند الحجازیّین، و علّة بنائه تضمّنه للام التعریف و ذلک انّ کلّ یوم متقدّم علی یوم فهو أمسه، فکان في الأصل نکرة ثمّ لما أرید أمس یوم التکلّم، دخله لام التعریف العهدي کما هو عادة

➲علم التاریخ»، «منازل الأرواح»، «معراج الطبقات»، «حلّ الإشکال». کافیجی در سال ۸۷۹ قمری مطابق با ۱٤۷٤ قمری از دنیا رفت. الأعلام: ٦/ ۱۵۰.

۱. شرح الرضي علی الشافیة: ۲ / ۲۵۱.

۲. جهت مطالعهٔ تفاصیل بحث التقا ساکنین به کتاب همع الهوامع: ۳/ ٤٤٤ مراجعه شود.

۳. ترجمهٔ رضی ﷺ در صفحهٔ ۳٦ گذشت.

....

كلّ اسم قصد به إلى واحد من بين الجماعة السمّاة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف، ثمّ حذفت اللام و قدّرت لتبادر فهم كلّ من يسمع «أمس» مطلقاً من الإضافة، إلى أمس يوم التكلّم فصار معرفة نحو: «لقيته أمس الأحدث»[١] ... و إنّما لم يبنوا «غداً» مع قصد يوم التكلّم كما بني «أمس» تفضيلاً لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدّر وجوده، و ذلک لأنّ التعريف فرع الوجود و وجوده ذهنيّ فكذا تعريفه بخلاف «أمس» فإنّه قد حصل له وجود و إن كان منتفياً في حال التكلّم، فتعريفه يكون أقوى مع أنّه قد روي عن بعض العرب إعرابه مع صرفه كـ «غد» و ليست بمشهورة. و أمّا بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه إعرابه غير منصرف في حال الرّفع و بناؤه على الكسر كالحجازيّين في حالتي النصب و الجرّ ... فإن نكّر «أمس» كقولك: «كلّ غد يصير أمساً» و «كلّ أمس يصير أوّل من أمس» أو أضيف نحو: «مضى أمسنا» أو دخله اللام نحو: «ذهب الأمس بما فيه» أعرب اتفاقاً لزوال علّة البناء و هي تقدير اللام. و ربّما بني المقترن باللام و لعلّ ذلک لتقدي زيادة اللام. و قال سيبويه: و لا يصغّر أمس كما لا يصغّر عذاً و إن ثنّي أو جمع فالإعراب لأنّ اللام إنّما قدّرت لتبادر الذهن إلى واحد من الجنس لشهرته من بين أشباهه، فإذا ثنّي أو جمع لم يبق ذلک الواحد المعيّن فتظهر اللام لعدم شهرة المثنّى و المجموع من هذا الجنس شهرة الواحد "[٢].

---

١. به مدت زمان طلوع فجر صادق تا غروب خورشيد، در زبان عرب «اليوم» اطلاق مى شود. بنابراين اگر شخصى در ظهر كارى را انجام داد و بعد از غروب خواست از آن فعل خبر دهد، بايد بگويد: «فعلته أمس» و گفته اند بهتر است در اين حالت بگويد: «فعلته أمس الأحدث»، و «الأحدث» به معناى «الأقرب» را براى «أمس» صفت بياورد. تا نزديكى زمان فعل را در روز گذشته بفهماند. و اين خود دليلى است براى معرفه شدن «أمس» زيرا «الأحدث» كه معرفه است به عنوان صفتش آمده است.

٢. شرح الرّضي على الكافية: ٣ / ٢٢٦ – ٢٢٩.

و «جير» و إنّما كسرا على أصل التقاء السّاكنين و ذو الضمّ نحو :(حيث) و إنّما ضمّ تشبيها له بقبل و بعد و قد تفتح للخفّة و تكسر على أصل التقاء السّاكنين و يقال: «حَوْثُ» مثلّث الثاء أيضاً (و) مثال (السّاكن كم) و «اضرب» و «أجل». و قد علم ممّا مثّلت به أنّ البناء على الفتح و السكون يكون في الثّلاثة و على الكسر و الضمّ لا يكون في الفعل. نعم مثّل شارح الهادي للفعل المبنيّ على الكسر بنحو :«شِ» و المبنيّ على الضمّ بنحو :«رُدُّ» و فيه نظر، هذا.

توضيح بيان شارح در «أمس» و «جير»

مساله: «جير» حرف جواب است به معناى «نعم»، وقول شارح: "إنّما كسرا على أصل التقاء الساكنين" جواب از سوال سوم است در «أمس»، و جواب از سوال دوم است در «جير»، اما جواب از سوال دوم در «أمس» و اول در «جير»نفس التقاء ساكنين است نه اصل التقاء ساكنين و جواب سوال اول در «أمس» در مسالهٔ گذشته بيان شد.

توضيح بيان شارح در « حيث »

مساله: قوله: "إنّما ضمّ تشبيهاً له بقبل و بعد" جواب عن السؤال الثالث في «حيث»، أمّا الجواب عن السؤال الأوّل فيه فقد أشير إليه في السابق فراجع[1]، و الجواب عن السؤال الثاني فهو التقاء الساكنين كما يظهر من قول الشارح: "و قد تفتح للخفّة إلخ".

«كم»، «اضرب» و «أجل»

مساله: در «كم» فقط يک سوال و يک جواب است و در «اضرب» و «أجل» كه حرف و فعل است سوال و جوابی نيست.

---

١. به صفحهٔ ٨٦ مراجعه شود.

و اعلم أنّ الإعراب كما قال في التسهيل ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، و أنواعه أربعه: رفع و نصب و جرّ و جزم.

عدم انحصار مبنیّ در چهار قسم

مساله: بدان که مبنیّ منحصر در این چهار قسم نیست، زیرا بعض مبنیّات مبنیّ بر حرف اند مثل: تثنیه و جمع منادی و اسم «لا»ی نفی جنس؛ و بعضی مبنی به حذف آخرند مثل فعل امر حاضر معتلّ الآخر بنابر قول به بناء[1] و اگر حذف آخر را از اقسام نیابت ندانیم.

تعریف بناء

مساله: البناء في الاصطلاح ثبوت آخر الكلمة على حالة واحدة بحيث لا يختلف باختلاف العوامل بشرط أن لا يكون الثبوت للحكاية كـ «زيد قائم» علماً و لا للاتباع كثبوت الكسرة في ميم «غلامي» و لا للتخلّص من التقاء الساكنيم ككسر الباء من «اضرب» في «اضرب الرجل».

تبیین اعراب

مساله: مراد از مقتضای عامل فاعلیّت و مفعولیّت و مضاف الیه بودن و ملحقّات آنهاست، که عامل مقتضی آنهاست، و اعراب بیان مقتضای عامل را می کند لذا می گویند: "الرفع علم الفاعليّة و النصب علم المفعوليّة"[2] مثلاً در «جاء زيد» رفع در «زيد» علامت است و بیان می کند که «زيد» فاعل «جاء» است و «جاء» فاعل می خواهد.

---

۱. بخلاف اخفش و کوفیون. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۵۱.
۲. شرح الرضي على الكافية: ۱/ ۶۹.

فمنها مشترک بين الاسم و الفعل و منها ما هو مختصّ بأحدهما و قد أشار إلى ذلک بقوله: (و الرفع و النصب اجعلن إعراباً لاسم)نحو: «إنّ زيداً قائم» (و فعل) مضارع (نحو): «يقوم» و (لن أهابا). (و الاسم قد خصّص بالجرّ) في هذه العبارة قلب أي و الجرّ قد خصّص بالاسم فلا يكون إعراباً للفعل لإمتناع دخول عامله عليه ....

اقسام اعراب

مساله: بدان که اعراب بر چهار قسم است، اول: اعراب به حرکت، مثل ضمّه «زيد» در «جاء زيد»، دوم: اعراب به حروف، مثل واو «أخوک» در «جاء أخوک»، سوم: اعراب بجزم، مثل سکون در «لم يضرب»، چهارم: اعراب به حذف مثل حذف لام الفعل در «لم يرم».

مساله: اعراب يا علامت رفع است يا نصب يا جر يا جزم.

اختصاص و اشتراک اقسام اعراب

مساله: رفع و نصب بين اسم و فعل مشترک است و جر مختصّ به اسم و جزم مختصّ به فعل است.

اشکال بر مصنّف و پاسخ آن

مساله: چون قبلاً در مميّزات اسم جر ذکر شده و دانسته شد که جر مختصّ به اسم است، لذا اشکال شده که گفتهٔ مصنّف: "و الاسم قد خصّص بالجر" با گفتهٔ ديگرش قبلاً: "بالجرّ و التّنوين..." تکرار است؛ لذا جواب داده که غرض در سابق و غرض در اينجا مختلف است، چون غرض در سابق تميّز دادن اسم است از فعل و حرف اگر چه در ضمن، مختصّ

و هذا تبيين لأيّ أنواع الإعراب خاصّ بالاسم فلا يكون مع ذكره في أوّل الكتاب المقصود به بيان تعريف الاسم تكراراً (كما قد خصّص الفعل بأن ينجزما) فلا يجزم الاسم لامتناع دخول عامله عليه (فارفع بضمّ و انصبن فتحاً) أي بفتح (و جر كسراً) أي بكسر

بودن جر به اسم دانسته می شود؛ و غرض در این جا بیان این است که کدام یک از چهار قسم اعراب مختصّ به اسم است.

حاصل این که در سابق مقصود بالأصالة تميّز دادن اسم است، و اختصاص جر به حرف ضمناً دانسته می شود؛ و مقصود در این جا بالأصالة بیان مختصّ بودن جر به اسم است پس تکرار نیست؛ و مراد شارح هم همین است که می گوید: "و هذا تبيين لأيّ أنواع إلخ".

اقسام علائم اعراب

مساله: علامت اعراب بر دو قسم است، اول «علامت اصلی» و آن چهارتاست، اول: ضمّه که رفع است، دوم: فتحه که علامت نصب است، سوم: کسره که علامت جر است، چهارم: حذف حرکت که علامت جزم است. دوم «علامت فرعی» که آن را «نیابتی» می نامند، و آن یازده است اول: واو، دوم: الف، سوم: نون که این سه نائب از ضمّه می شوند، چهارم: کسره، پنجم: الف، ششم: یاء، هفتم: حذف نون که این چهار نائب از فتحه می شوند، دهم: حذف حرف علّت، یازدهم: حذف نون که این دو نائب از سکون می شوند.

موارد اعراب نیابتی

مساله: موارد اعراب نیابتی هفت است، اول: اسماء ستّه، دوم: تثنیه، سوم: جمع مذکّر سالم، چهارم: جمع مؤنّث سالم، پنجم: غیر منصرف، ششم: افعال خمسه، هفتم: فعل مضارع معتلّ الآخر.

(كذكر الله عبده يسر) مثال لما ذكر (و اجزم بتسكين) نحو: لم يضرب (و غير ما ذكر ينوب) عنه (نحو: جا أخو بني نمر). و قد شرع في تبيين مواضع النيابة بقوله: (و ارفع بواو و انصبنّ بالألف و اجرر بياء ما من الأسما أصف) أي أذكر (من ذاک) أي من الأسماء الموصوفة (ذو) و قدّمه للزومه هذا الإعراب و لكنّه إنّما يعرف به (إن صحبة أبانا) أي أظهر، و احترز بهذا القيد عن «ذو» بمعنى «الذي» و قيّده في الكافية و العمدة بكونه معرباً.

بیان موارد اعراب در سه مثال

مساله: در «ذكرُ اللهِ عبدَه يسر» سه قسم اعراب اصلی ذکر شده که ضمّه در «ذكر»، و کسره در «الله»، و فتحه در «عبد» است؛ و در «لم يضربْ» قسم چهارم از اعراب اصلی موجود است که جزم به سکون باشد. در «جاء أخو بني نمر» دو اعراب نيابتی ذکر شده زیرا واو در «أخو» نائب از ضمّه و یاء در «بني» نائب از کسره است.

تقیید «ذو» به معنای صاحب

مساله: سبب عدول از قید «معرب» بودن «ذو» که در کافیه[1] و عمده ذکر کرده به قید «صحبت» برای این است که قید کافیه نمی تواند «ذو» موصوله را خارج کند، زیرا که «ذو» موصوله را بعض از طوائف عرب «معرب» می دانند[2]. اما قید صحبت «ذو» موصوله را خارج می کند، چه این که معرب باشد و یا مبنی باشد زیرا که «ذو» موصوله به معنی «الذي» است نه صاحب.

---

١. ابن مالک در الكافية گفته: "ذو المعرب ارفعه بواو والألف...لنصبه، وجره باليا عرف". الكافية الشافية: ١/ ١٨١.

٢. شرح الرّضي على الكافية: ٣/ ٢٣.

(و) من الأسماء (الفم) و فيه لغات تثليث الفاء مع تخفيف الميم منقوصاً أو مقصوراً و مع تشديده و اتباعها الميم في الحركات كما فعل بعيني «إمرئ» و «ابنم» و إنّما يعرب بهذا الإعراب (حيث الميم منه بانا) أي ذهب بخلاف ما إذا لم يذهب منه فإنّه يعرب بالحركات عليه. (أبٌ أخٌ حمٌ كذاک) أي كما تقدّم من ذي و الفم في الإعراب بما ذكر و قيّد في التسهيل الحم و هو قريب الزوج بكونه غير مماثل قرواً و قرء و خطأ فإنّه إن ماثل ذلک أعرب بالحركات و إن أضيف و فيه أنّ الأب و الأخ قد يشدّد آخرهما.

لغات « فم »

مساله: در «فم» هفت لغت است، اول و دوم و سوم «فما» با حرکات ثلاث در فاء و قصر یعنی بعد میم الف باشد، چهارم و پنجم و ششم «فم» با حرکات ثلاث در فاء و تخفیف میم و نقص یعنی بعد از میم الف نباشد، هفتم تشدید میم لیکن فاء در حرکات تابع میم باشد مثلاً در «جاء فُمٌّ» که میم مضموم است باید فاء به متابعت میم ضمّه داده شود و در «رأیت فَماً» که میم مفتوح است باید فاء أیضاً فتحه داده شود و در «مررت بِفِمٍ» که میم مکسور است باید فاء مکسور شود، چنانچه عین الفعل «امرؤ» و «ابنم» که به معنی «ابن» است در حرکات ثلاث تابع لام الفعل است مثلاً در «جائني امرُؤٌ و ابنُمٌ» باید راء «امرؤ» و نون «ابنم» ضمّه داده شود و در «رأیت امرَءً و ابنَماً» باید راء و نون فتحه داده شود و در «مررت بامرِء و ابنِمٍ» باید مکسور شوند.

معنای « حم »

مساله: «حم» خویشاوندان زوجه است از طرف زوج مثل پدر و برادر زوج.

(و هن) كذاك و هو كناية عن أسماء الأجناس. و قيل: ما يستقبح ذكره و قيل: الفرج خاصّة. و قال في التسهيل: قد يشدّد نونه. (و النقص في هذا الأخير) و هو «هن» بأن يكون معرباً بالحركات على النون (أحسن) من الإتمام. قال علي عليه السلام: «من تعزّى بعزاء الجاهليّة فأعضّوه بهن أبيه و لا تكنوا».

معنای « هن »

مساله: «هن» کنایه از اسماء اجناس است یعنی مرادف با لفظ «شیء» می باشد یعنی به معنای «چیز» در فارسی است، مثلاً «کلّ هن زید حسن» به معنای «کل شیء زید حسن» است یعنی «هر چیز زید خوب است»؛ و بعضی گفته اند[1] که «هن» فقط کنایه از چیزهایی است که ذکر آنها قبیح است مثلاً اگر طبیب خواست از مدفوع مریض سوال کند می گوید: «کیف یخرج هنک» و هم چنین سوال از قُبُل و دُبُر؛ و بعضی گفته اند[2] کنایه است از فرج بالخصوص مطلقاً، یعنی چه از مرد و چه از زن مثل «هن» در فرمایش امام علیه السلام [3] که مراد همین معنای سوم است؛ و حاصل فرمایش امام این است که، هرکس افتخار به آباء و اجداد کند، چنانچه در زمان جاهلیّت مرسوم بوده پس به او بگویید که فلانِ پدر خود را به دهن بگیر و کنایه نگویید بلکه خود لفظ فلان را بگویید؛ و شاعر می گوید:

---

۱. مانند ابن صائغ. اللمحة في شرح الملحة: ۱/ ۱٦۷.

۲. توضیح المقاصد و المسالک: ۱/ ۳۱۷.

۳. آنچه سیوطی در کتابش به حضرت مولی الموحّدین أمیر المؤمنین علي بن أبي طالب علیه السلام نسبت داده است، هرگز نزد شیعه ثابت نیست و این حدیث نزد شیعه به سند صحیح و حتی سند ضعیف از طریق راویان شیعه نقل نشده است. و نسبت این روایت به پیامبر اکرم صلی الله علیه و آله و سلم یا یکی از اهل البیت علیهم السلام نسبتی ناروا و بدون حجّت و دلیل است. هر شخصی مانند بعض معاصرین توهّم کند این روایت صحیح است، هیچ بهره ای از اصول و قواعد مقرّره شناخت حدیث ندارد.

....

گیرم پدر تو بود فاضل — از فضل پدر تو را چه حاصل

و اشاره به همین مضمون است:

لا تقل أصلي و فصلي أبداً — إنّما أصل الفتى ما قد فعل[1]

و بعضی[2] این حدیث را به حضرت رسول ﷺ نسبت داده و گفته اند: حاصل معنی چنین است که هرکس در هنگام قتال و جدال عشیره خود را به کمک بطلبد چون که همه از یک پدر هستند چنان که در ایّام جاهلیت ندا می کردند: یا آل فلان، پس بگویید فلان پدر خود را دهن بگیر زیرا اسلام عصبیّت را باطل فرموده است.

۱. شاعر این بیت «عمر بن مظفَّر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس» معروف به «ابن الوردي»، شاعر، ادیب و مؤرخ است در سال ٦٩١ قمری مطابق با ۱۲۹۲ میلادی در سوریه به دنیا آمد و سال ۷٤۹ قمری مطابق با ۱۳٤۹ میلادی در حلب از دنیا رفت. الأعلام: ٥/ ٦٧.

۲. همان طور که گذشت این حدیث نزد شیعه نه از رسول الله ﷺ و نه از هیچ یک از اهل البیت علیهم السلام ثابت نیست. اما اهل تسنّن که هیچ حجّتی به آنها نیست این روایت را به رسول الله ﷺ نسبت داده اند: مصنّف ابن أبي شيبة: ۷/ ٤٥٥. السنن الکبری للنسائي: ۸/ ۱۳٦.

(و) النقص (في أب و تالييه) و هما أخ و حم (يندر) أي يقلّ كقوله :

بأبه اقتدى عديّ في الكرم و من يشابه أبه فما ظلم

(و قصرها) أي أب و أخ و حم بأن تكون بالألف مطلقاً (من نقصهنّ أشهر) كقوله :

إن أباها و أبا أباها قد بلغا في المجد غايتاهـــا

انواع اعراب اسماء ستّه

مساله: در اسماء ستّه سه اعراب جاری است، اول: اعراب تمام، یعنی اعراب به حروف، دوم: اعراب به نقص، سوم: اعراب به قصر. و شرائط اعراب تمام که قبلاً ذکر شده[1] این است که اسماء ستّه اضافه شوند، زیرا اگر اضافه نشدند معرب می شوند به اعراب اصلی که اعراب به حرکات است و باید این اضافه به سوی یاء متکلّم نباشد، چون اگر مضاف الیه یاء متکلّم باشد معرب می شوند به حرکات مقدّره، و شرط دیگر این است که مکبّر باشند والّا معرب اند به حرکات ظاهره، و باید آنها تثنیه و جمع نباشند والّا معرب می شوند به اعراب تثنیه و جمع.

چهار قسم مضاف الیه در مثال مصنّف

مساله: مضاف الیه در «جاء أخو أبیک ذا اعتلاء» بر چهار قسم است، اول: ظاهر مثل: «أبی» و «اعتلاء»، دوم: ضمیر مثل کاف «أبیک»، سوم: معرفه مثل «أبی» و کاف، چهارم: نکره مثل «اعتلاء».

---

۱. صفحهٔ ۱۰۰.

(و شرط ذا الإعراب) المتقدّم في الأسماء المذكورة (أن يضفن) و إلّا فتعرب بحركات ظاهرة نحو: ﴿إنّ له أبا﴾ و ﴿له أخ﴾ و ﴿بنات الأخ﴾ و أن تكون الإضافة (لا لليا) أي لا لياء المتكلّم و إلّا فتعرب بحركات مقدّرة نحو: ﴿و أخي هرون﴾ ﴿إنّي لا أَمْلِكُ إلّا نفسي و أخي﴾ و أن تكون مكبّرة و إلّا فتعرب بحركات ظاهرة و أن تكون مفردة و إلّا فتعرب في حال التثنية و الجمع إعرابهما (كجا أخو أبيک ذا اعتلا) ف «أخو» مفرد مكبّر مضاف

اشتراط اضافه

مساله: اعلم أنّ اشتراط الإضافة إنّما هو في غير «ذو» لأنّ الاشتراط فيها تحصيل للحاصل، إذ هي دائماً تضاف إلى أسماء الأجناس لأنّها وضعت ليتوصّل بها إلى توصيف بأسماء الأجناس، إذ أسماء الأجناس ليس فيها معنى اشتقاقي فلا يمكن أن يوصف بها شيء كالضمائر فحيث أردنا جعلها صفة لشيء نتوسّل بلفظة «ذو» فنضيفها إليها، ثمّ نجعلها صفة بعكس ما قلناه في الحال الموطئة فراجع[1].

وجوه در « كتب علي بن أبو طالب عليه السلام »

مساله: در بعضی از خطوطی كه منسوب به اميرالمؤمنين عليه السلام است، ديده شده كه لفظ «أبي طالب» در حالت جری به واو نوشته شده. محقّقين برای تصحيح واو وجوهی گفته اند: اول: اين كه ياء و واو در خط كوفی قريب الشكل نوشته می شود، ليكن اين جواب در صورتی صحيح است كه خط منسوب به مولا عليه السلام، كوفی باشد، دوم: اين كه واو بنابر حكايت است مثل ضمّهٔ «أيّ» در كلام خداوند متعال: ﴿**لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعَةٍ أَيُّهُمْ**

١. صفحهٔ ٢٦.

إلى أبيک و أبي مفرد مکبّر مضاف إلى الکاف و ذا مضاف إلى اعتلا و قد حوى هذا المثال کون المضاف إليه ظاهراً و مضمراً و معرفة و نکرة.

أَشَد﴾[١] که در باب موصولات ذکر خواهد شد[٢]، سوم: این که باید به یاء خوانده شود اگرچه در شکل واو نوشته شود، نظیر «صلوة» و «زکوة» که الف خوانده می شود اگرچه به واو نوشته شده، چهارم: آن که از باب استعمال لفظ است به وضع اولش چون در اول با واو وضع شده لذا تغییر نمی کند[٣].

---

١. مريم: ٦٩.

٢. صفحۀ ٢٢٩.

٣. این دست نوشته همان طور که ذکر شده، تنها منسوب به حضرت أمیر المؤمنین عليه السلام است علاوه بر اینکه اصلاً این دست نوشته از طریق شیعه نقل نشده و تنها در کتب اهل تسنّن موجود است. علّامۀ مجلسی رحمه الله از کتاب عمدة الطالب نقل می کند: "گفته شده اسم حضرت أبي طالب عليه السلام ، همان کنیه ایشان یعنی أبو طالب است. و این قول از محمّد بن ابراهیم الأعرج نقل و گمان کرده خط أمیر المؤمنین عليه السلام را دیده که در آن کتب علي بن أبو طالب عليه السلام بوده است. اما محمّد بن القاسم النسّابة و جدّ مادریم نقل کرده اند، نوشته ای که در آخر مصحف بوده است، علي بن أبي طالب عليه السلام بوده اما یاء به واو در خط کوفی مشتبه شده است". مرآة العقول: ٥/ ٢٣٤. بنابر این اصل این دست نوشته و فرعش نزد شیعه ثابت نیست. اما کوفیون به استناد همین روایت در «أبي جاد» گفته اند می توان واو را از بناء و حروف کلمه دانست و اعراب را بر دال ظاهر کرد و بگویید: «نظرت إلى أبو جاد». عمدة الکتاب لأبي نحاس: ٧٣.

(بالألف ارفع المثنّی) و هو کما یؤخذ من التسهیل الاسم الدالّ علی شیئین متّفقي اللفظ بزیادة ألف أو یاء و نون مکسورة في آخره نحو: «قال رجلان» ....

بررسی دومین موضع اعراب نیابتی

مساله: دوم از مواضع نیابت تثنیه است، در تثنیه بعضی اتفاق در لفظ را کافی می دانند چنان که از کلام شارح همین قول ظاهر است، و بعضی اتفاق لفظ و معنی را شرط می دانند[۱]، لذا مفرد اگر علم باشد، قصد تنکیرش را می کنند یعنی تاویل به «مسمّی» می برند تا نکره شود آنگاه تثنیه می بندند و پس از آن الف و لام بر تثنیه داخل می کنند عوض از تعریف زائل شده از مفرد مثلاً در تثنیه «زید»، «الزیدان» می گویند نه «زیدان» و هم چنین است حکم جمع اگر مفردش علم باشد مثل: «الزیدون».

قال نجم الأئمه[۲] رحمه الله نقلاً عن بعضهم: "إنّ العلم واقع في کلامهم کثیراً، فلو لم یثنوه و لم یجمعوه لأدّی إلی ما کرهوه من مثل: «جائني رجل و رجل و رجل» و لما علموا أنّهم إذا ثنّوه و جمعوه أدّی إلی تنکیره لأنّه لم یجعل علماً إلّا مفرداً، فقصدوا إلی تثنیته و جمعه علی وجه یراعی فیه ما یندفع ذلک، فجبروا التعریف الزائل بإلزامه اللام لزوم التعریف العلمي له فکان فیه توفیة الأمرین جمیعاً؛ الخلاص من التنکیر الشنیع لأنّه قلیل مخالف للقیاس، و حفظ العلم عن التکیر بتعریف آخر و إن کان التعریفان متغایرین لکنّه غایة المجهود. و قد جاء بعض المثنّی و المجموع غیر مجبور باللام و ذلک في أشیاء مشترکة في الأسماء لازم تصاحبها

---

۱. مانند ابن حاجب. شرح الرّضي علی الکافیة: ۳/ ۳۴۸.

۲. ترجمۀ رضی رحمه الله در صفحۀ ۳۶ گذشت.

کـ «أبانان» لجبلين متقابلين يقال لأحدهما: «أبان الريان» لكثرة الماء فيه و للآخر: «أبان العطشان» لقلّة الماء فيه لأنّ أحد الجبلين لما لم ينفرد من الآخر جاز أن يكونا كالشّيء الواحد المسمّى بالمثنّى كما يسمّى شخص بـ «زيدان» بخلاف شخصين مسمّى كلّ واحد منهما بـ «زيد» فإنّ الأغلب فيهما لما كان هو الانفكاک لم يكونا كشخص مسمّى بالمثنّى حتّى يقال لهما: «زيدان» مجرّداً عن اللام"[1] انتهى باختصار مع تغيير ما.

و ليعلم أنّ في الحكم بخروج نحو: «القمران» من المثنّى نظراً بل منعاً يظهر وجهه من مراجعة باب التغليب من المدرّس الأفضل.

شرط عدم بناء در تثنيه

مساله: يشترط في التثنية أن لايكون مفرده مبنيّاً لأنّ المبني لا يثنى و لا يجمع، و لذا قالوا إنّ «يا زيدان» و «يا زيدون» و كذا «لا رجلان» و «لارجال» ثنّي و جمع أوّلاً ثمّ أدخل عليهما حرف النداء و حرف النفي فبنيت بعد ذلک كما أشرنا إليه فيما سبق[2]، لكن يشكل ذلک في تثنية أسماء الإشارة و الموصولات على رأي المصنّف كما مضى[3].

قولى در بناء تثنيه و جمع

قال الرّضي ﵀: "و مذهب الزجاج أنّ المثنّى و المجموع مبنيان لتضمّنهما واو

١. شرح الرّضي على الكافية: ٣/ ٢٥٨.
٢. صفحهٔ ٨٣.
٣. همان.

العطف كخمسة عشر و ليس الاختلاف فيهما اعراباً عنده بل كلّ واحد صيغة مستأنفة كما قيل في اللذان و هذان، عند غيره"[1]. ثمّ ادعى الاتفاق على إعراب نحو: «مسلمات» و بهذا يظهر ما في قول الزجاج[2] [3] ببنائه فيما يأتي من الفساد؛ فتأمّل.

اطلاق تثنيه و جمع بر افعال

مساله: التثنية و الجمع من مختصّات الأسماء لا يوجدان في الفعل و الحرف، و قولنا: «يضربان تثنية و يضربون جمع» مسامحة في مسامحة إذ الجمعيّة ليست في نفس الفعل بل في فاعله و أيضاً ليست اصطلاحيّة بل لغويّة بمعنى الدلالة على الكثرة و كذلك التثنية، فتدبّر.

و الحاصل أنّ «يضربان» و «يضربون» لا يدلّان على تعدّد الفعل، إنّما التعدّد في فاعليهما و ليس كلّ ما يفهم منه التعدّد جمعاً و لا تثنية اصطلاحاً بل لهما فيه أي في الاصطلاح ألفاظ و صيغ خاصّة ليس الألف في «يضربان» و لا الواو في «يضربون» منهما، فتأمّل جدّاً فإنّه دقيق و بالتأمّل حقيق.

---

۱. شرح الرّضي على الكافية ۳/ ۳۵۱.

۲. در متن مكرّرات المدرّس «اخفش»ذكر شده بود اما در شرح الرّضي به «الزجاج» تصريح شده است. البته مقدارى از بيان رضى ﷺ حذف شده كه جهت تكميل بحث بايد به اصل كتاب رجوع كنيد.

۳. ترجمۀ زجاج در صفحۀ ۱۱ گذشت.

فخرج نحو: «زيد» و «القمران» و «كلا» و «كلتا» و «اثنان» و «اثنتان» لعدم دلالة الأوّل على شيئين، و اتفاق لفظ مدلولي الثاني و الزيادة في الباقي.

استعمال غير اصطلاحى تثنيه و جمع

مساله: قد يستعمل التثنية و كذلک الجمع بدلاً عن كثرة التلفّظ بمفرده نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾[١] حيث جعل الجمعيّة في «ارجعون» بمنزلة تكرار التلفّظ بمفرده[٢] و كذلک «لبّيک» و «سعديک»[٣] كما بيّن الأول في كتب التفسير و الثاني في باب المفعول المطلق، فراجع.

شروط تثنيه و جمع

مساله: مجموع ما اشترط في المفرد الذي يراد تثنيته أو جمعه ثمانية، و إن كان في بعضها كلام: الأوّل أن لا يكون مبنيّاً كما أشرنا إليه آنفاً[٤]؛ الثاني الإفراد فلا يثنّى و لا يجمع التثنية و الجمع السالم؛ الثالث عدم التركيب كما سيشير إليه الشارح في الجمع السالم؛ الرابع التنكير كما أشير إليه أيضاً آنفاً[٥]؛ الخامس الاتفاق في اللفظ فـ «القمران» بمعنى الشمس و القمر أو «الشمسان» بمعناهما ليسا تثنية، و كذلک «الأقمار» و «الشّموس»؛ السادس الاتفاق في المعنى كما أشرنا إليه

---

١. المؤمنون: ٩٩.

٢. شرح الرّضي على الكافية: ٣/ ٣٦٢. اعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٨٥. الكشّاف: ٣/ ٢٠٢. تفسير ابن عطيّة: ٤/ ١٥٥. زاد المسير: ٣/ ٢٧٠. التبيان في اعراب القرآن: ٢/ ٩٦٠. الدرّ المصون: ٨/ ٣٦٦. تفسير الجلالين: ٤٥٤. اعراب القرآن و بيانه: ٦/ ٥٤٥.

٣. الكتاب سيبويه: ١/ ٣٥٢. همع الهوامع: ٢/ ١٠٨.

٤. صفحهٔ ١٠٩.

٥. صفحهٔ ١٠٨.

(و) ارفع بها أيضاً (كلا) و هو اسم مفرد عند البصريّين يطلق على إثنين مذكّرين و إنّما يرفع بها (إذا بمضمر) حال كونه (مضافاً) له (وصلا) نحو: «جائني الرّجلان كلاهما» فإن لم يضف إلى مضمر بل إلى ظاهر فهو كالمقصور في تقدير إعرابه على آخره و هو الألف نحو: «جائني كلا الرجلين». و (كلتا) التي تطلق على اثنين مؤنّثين (كذاک) أي مثل كلا في رفعها بالألف إذا أُضيفت إلى مضمرنحو: «جائتني المرأتان كلتاهما» و في ....

أيضاً[1] فلا يثنّى و لا يجمع لفظ «العين» إلّا إذا كان المراد منه فردين أو أفراد من الجارية أو الباكية مثلاً؛ السابع أن لا يكتفى بتثنية غيره عن تثنيته و لذا لا يثنّى لفظة «سواء» لأنّهم اكتفوا عن تثنيته بتثنية «سيّ» فقالوا «سِيّان» بدل «سواءان»؛ الثامن أن يكون متعدّداً فلا يثنّى «كربلاء» و لا «النجف» مثلاً لعدم تعدّد معناهما الحقيقي.

و يشترط في جمع المذكّر السالم في مفرده زائداً على ما ذكر ثلاثة شروط أخر: الأول الخلوّ عن التاء؛ الثاني كونه مذكّراً؛ الثالث كونه عاقلاً؛ هذا إذا كان مفرده علماً و إن كان مفرده صفة يشترط فيه زائداً على ما ذكر ثلاثة شروط أخر: الأول أن لا يكون من باب «أفعل، فعلاء»؛ الثاني أن لايكون من باب «فعلان، فعلى»؛ الثالث أن لا يكون ممّا يستوي فيه المذكّر و المؤنّث فليكن على ذكر منک لأنّه يفيدک عن قريب.

اضافهٔ « كلا » به ضمير

مساله: بدان كه اعراب نيابتى فرع اعراب بالأصالة است، و هم چنين ضمير فرع اسم ظاهر، و معناى «كلا» كه تثنيه است، فرع لفظ «كلا»ست كه مفرد مى باشد؛ لذا در اعراب نيابتى اضافه به ضمير را شرط كرده اند، تا حفظ مناسبت شود و هر سه فرع با هم جمع شوند؛

---

١. صفحهٔ ١٠٨.

تقدير إعرابها على آخرها إن لم تضف إليه نحو: ﴿كلتا الجنّتين آتت أكلها﴾. و أمّا (اثنان و اثنتان) بالمثّلثة فهما (كابنين و ابنتين) بالموحّدة يعني كالمثنّى الحقيقيّ في ....

چنان که اگر اضافه به اسم ظاهر شد اعراب به حرکت تقدیری داده اند تا أیضاً حفظ مناسبت شود، یعنی سه اصل با هم جمع شوند یعنی اعراب به حرکت و مراعات لفظ و مراعات مضاف الیه که اسم ظاهر است و هم چنین است حکم «کلتا».

معنای « کلا » و « کلتا »

مساله: بدان که لفظ «کلا» و «کلتا» به معنای «هریک» است نه به معنای «هر دو» لذا در ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[1] ضمیر «آتت» و «أكلها» که راجع است به «کلتا» مفرد آمده است. قیل[2]: هذا إذا أضيفا إلى الظاهر و إلّا فمعناهما بالفارسي «هر دو».

وجه تشبیه «اثنان و اثنتان» به «ابنین و ابنتین»

مساله: بدان که در تشبیه مثل: «زید كالأسد» باید وجه شبه که شجاعت است در مشبّه به اصلی باشد و در مشبّه فرعی، و چون مصنّف «اثنان» و «اثنتان» را تشبیه کرده به «ابنین» و «ابنتین»، لذا نظر به این قاعده شارح می گوید که مراد مصنّف این است که «ابنین» و «ابنتین» تثنیهٔ حقیقی هستند، و «اثنان» و «اثنتان» تثنیهٔ مجازی می باشند، ولی در اعراب مثل تثنیهٔ حقیقی اند.

---

۱. الکهف: ۳۳.

۲. ظاهراً این قول اقوی و ظاهر کلمات نحویین است و «کلا» و «کلتا» در صورت اضافه به ضمیر به معنای «هر دو» می باشند مگر اینکه قرینه ای بر خلاف این معنی باشد.

الحكم (يجريان) بلا شرط سواء افردا نحو: ﴿حين الوصيّة ثنان﴾ أم ركّبا نحو: ﴿اثنتا عشرة عيناً﴾ أم أُضيفا نحو: «اثناک» و «اثنتاک» و «اثناکم» و «اثنتاکم» و کاثنتين ثِنتان في لغة بني تميم. (و تخلف الياء في جميعها) أي جميع الألفاظ المتقدّم ذكرها (الألف جرّاً و نصباً) أي في حالتيهما (بعد) إبقاء (فتح) لما قبلها (قد أُلف) و الأمثلة واضحة. فرع: إذا سمّي بمثنّي فهو على حاله قبل التسمية به. (و ارفع بواو و بيا اجرر و انصب سالم جمع عامر و مذنب و شبه ذين) أي مشبههما و هو كلّ علم لمذكّر عاقل ....

مراد از «افردا» در عبارت شارح

مساله: مراد از «افردا» عدم اضافه است.

نام گذاری به تثنیه

مساله: اگر تثنیه را اسم قرار دهند که در معنی مفرد باشد، حکم لفظی باقی می ماند، یعنی اعراب نیابتی داده می شود مثلاً اگر «زیدان» برای کسی اسم شود در حالت رفعی به الف و در حالت نصبی و جری به یاء می شود.

سومین موضع اعراب نیابتی

مساله: سوم از مواضع اعراب نیابت جمع مذکّر سالم است.

عامر و مذنب

مساله: بعضی گفته اند: «عامر» مثال مفرد جامد است، و «مذنب» مثال مفرد مشتق است[1]؛ و العهدة علیه.

---

١. شرح ابن عقیل: ١/ ٦٠.

خال من تاء التأنيث، قيل: و من التركيب، و كلّ صفة كذلک مع كونها ليست من باب أفْعَلَ فَعْلاء ک «أحمر حمراء» و لا فَعْلان فَعلى ک «سكران سكرى» و لا ممّا يستوي فيه المذكّر و المؤنّث ک «صبور و جريح» (و به) أي بالجمع المذكور (عشرونا و بابه) إلى تسعين (أُلحق) في إعرابه السّابق ....

علت جمع نبستن دو قسم از «أفعل»

مساله: «أفعل» كه مؤنّثش «فعلاء» است جمع به واو و نون نبسته اند تا فرق باشد بين اين «أفعل» كه صفت مشبهه است و بين «أفعل» تفضيل، زيرا كه «أفعل» تفضيل به واو و نون جمع بسته مى شود، و عكس نكرده اند چون «أفعل» تفضيل اكمل در وصفيّت است؛ هم چنين «أفعل» را كه مؤنثش «فعلى» باشد جمع به واو و نون نبسته اند تا فرق باشد بين او و «أفعل» كه مؤنّثش «فعلانة» است، و عكس نكرده اند چون «أفعل» كه مؤنثش «فعلانة» باشد اصل است، چون كه مؤنّثش با تاء است و تاء اصل است نسبت به الف تانيث كه در مؤنث «أفعل، فعلى» مى باشد.

و ليس بجمع للزوم إطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة لأنّ أقلّ الجمع ثلاثة و وجوب دلالة عشرين على ثلاثين لذلک و ليس به. (و) أُلحق به أيضاً جمع تصحيح لم يستوف الشّروط و هو (الأهلونا) لأنّ مفرده أهل و هو ليس علماً و لا صفة بل اسماً لخاصّة الشيء الذي ينسب إليه كأهل الرجل لامرأته و ولده و عياله و أهل الإسلام لمن يدين به و أهل القرآن لمن يقرؤه و يقوم بحقوقه و قد جاء جمعه على أهال.

توضیح عبارت «لزوم اطلاق ثلاثين» و «وجوب دلالة عشرين»

مساله: بدان که دلالت کردن جمع بر سه مفرد واجب است و الّا جمع نمی شود، لذا می گوید: اگر «عشرین» جمع می بود، واجب بود که دلالت کند بر سه عشره که ثلاثین است، لکن دلالت کردن «ثلاثین» بر سه ثلاثه که تسعة باشد واجب نیست، زیرا که ثلاثین بر بیشتر از تسعة دلالت می کند؛ لیکن اگر جمع باشد، لازم است گاهی استعمال در تسعة ممکن شود و حال آن که ممکن نیست. خلاصه آن که در جمع صعود تا سه مفرد واجب است و تنزّل تا سه مفرد در صورت دلالت بر بیشتر از سه مفرد لازم است نه واجب، لذا در «ثلاثین» تعبیر به لزوم کرد و در «عشرین» تعبیر به وجوب.

استعمال باب عشرین در قرآن کریم

مساله: جمیع باب «عشرین» و هم چنین خودش در قرآن مقدّس استعمال شده است.

تبیین عبارت شارح

مساله: لفظ «الذي» در قول شارح: "بل اسماً لخاصّة الشيء الذي ينسب إليه" صفت «خاصّة» است و ضمیر «ينسب» به «خاصّة» بر می گردد و ضمیر «إليه» راجع به «الشيء» است، و معنای عبارت چنین می شود که: «اهل اسم است از برای خاصّة شيء که آن خاصّه

و ألحق به أيضاً اسما جمع و هما (أُولو) بمعنى أصحاب و (عالمون) و قيل: هو جمع لعالم و ردَّ بأنّ العالمين دالّ على العقلاء فقط و العالم دالّ عليهم و على غيرهم إذ هو اسم لما

نسبت داده شده به آن شيء». و تذكير ضمير راجع به مؤنّث لفظى كه «خاصّة» است، قابل توجيه است.

بررسى « عالمون »

مساله: بعضى گفته اند كه «عالمون» جمع است نه ملحق به جمع، زيرا كه «عالم» اسم است براى يک صنف از اصناف خلق چه عاقل باشد و چه غير عاقل؛ و بعضى گفته اند: اسم است براى يک صنف از عقلاء كه انسان و ملائكه و جن است[1]. قال الخواجة في حاشية المطوّل في بحث الاستغراق: "إنّه من الجموع التي لا واحد له من لفظه".

و قال الشّهيد الثاني ﷺ[2]: "«العالمين» جمع «العالم»، وهو اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب

---

١. با نگاهى به كتاب هاى لغت مشخص مى شود، اكثراً «عالمون» را جمع «عالم» مى دانند. بله در تفسير اين «عالم» اختلاف شده است، ابو الحسن گفته مراد اصناف خلق اعمّ از عاقل و غير عاقل است كه ظاهر كلام جوهرى نيز هست. ابو عبيدة مى گويد: تنها اصناف عقلاء يعنى انسان و جن و ملائكه، مراد است. شرح التصريح: ١/ ٦٩.

٢. شيخ زين الدّين بن علي بن أحمد العاملي معروف به شهيد ثاني ﷺ در ١٣ شوال سال ٩١١ قمرى مطابق با ١٥٠٥ ميلادى در روستايى از روستاهاى جبل عامل لبنان به دنيا آمد. لغت و ادبيات عرب و فقه را نزد پدر بزرگوارشان فرا گرفتند و پس از وفات پدرشان در سال ٩٢٥ قمرى به ميس سفر كردند. شهيد ثانى ﷺ سفر هاى متعدّدى به كرک نوح، دمشق، مصر، مكه مكرّمه، مدينه منوّره، قسطنطنيّة و عتبات مقدّسه در عراق داشتند. ايشان بحّاث و عالم به علوم مختلف مانند: ادبيات عرب، فقه، اصول، تفسير و علوم حديث و ديگر علوم بودند حتى بر تمام مذاهب فقهى اهل تسنّن نيز مسلّط بوده و تدريس مى كردند، از ايشان بيش از بيست عنوان كتاب و رساله به دست ما رسيده است كه به راستى هر يک در باب خود از

سوى الباري تعالي فلا يكون جمعا له للزوم زيادة مدلول الجمع. و ألحق به أيضاً اسم

غلّب فيما يعلم به الصانع، وهو كلّ ما سواه من الجواهر والأعراض، فإنّها لإمكانها و افتقارها إلى مؤثّر واجب لذاته تدلّ على وجوده، و جمعه ليشمل ما تحته من الأجناس المختلفة، و غلّب العقلاء منهم، فجمعه بالياء والنّون كسائر أوصافهم. وقيل اسم وضع لذوي العلم من الملائكة والثقلين، وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع. وقيل المراد به النّاس ههنا، فإنّ كل واحد منهم عالم أصغر من حيث إنّه يشتمل على نظائر ما في العالم الأكبر من الجواهر والأعراض التي يعلم بها الصانع، كما يعلم بما أبدعه في العالم الأكبر"[١].

➲كتاب هاى مرجع مى باشد مانند: «منية المريد»، «تمهيد القواعد»، «روض الجنان»، «الروضة البهيّة»، «مسالک الأفهام» و «مسكّن الفؤاد» و ... در نهايت زمانى كه هنوز به شصت سالگى نرسيده بودند ايشان را در مكّه دستگير كرده و به قصد مركز حكومت عثمانى ها بردند. اما در سال ٩٦٥ يا ٩٦٦ قمرى مطابق با ١٥٥٨ يا ١٥٥٩ ميلادى در راه به شهادت رسيدند. سلام و رحمت و رضوان خداوند بر ايشان آن روز كه متولّد شدند، آن روز كه به شهادت رسيدند و آن روز كه دوباره زنده خواهند شد. مقدّمة الروضة البهيّة: ١/ ١٥ و الأعلام: ٣ / ٦٤.

١. الروضة البهيّة: ١ / ٣٩.

مفرد و هو (علّيونا) لأنّه كما قال في الكشّاف اسم لديوان الخير الذي دوّن فيه كلّ ما عملته الملائكة و صلحاء الثّقلين لا جمع و يجوز في هذا النّوع أن يجري مجرى حين فيما يأتي و أن تلزمه الواو و يعرب بالحركات على النُّون نحو: «و اعترتني الهموم بالماطرون» و أن تلزمه الواو و فتح النّون نحو:

و لها بالماطرون إذا أكل النّمل الذي جمعا

معنای « علّيّون »

مساله: بعضی گفته اند[1] «علّيّون» اسم برای درجات اعلای بهشت و مفردش «عِلِّي» و «عِلِّيَّه» است[2].

اقسام اعراب مفرد ملحق به جمع

مساله: در این نوع یعنی در مفردی که به شکل جمع باشد، چهار اعراب است. اول: اعراب جمع مثل: ﴿**إِنَّ كِتابَ الْأَبْرارِ لَفي عِلِّيِّينَ**﴾[3]، دوم: مثل «حين» که در سه حالت با یاء باشد و حرکات اعراب بر نون وارد شود، سوم: در هر سه حالت با واو و حرکات اعراب بر نون وارد شود، چهارم: در هر سه حالت با واو نون مفتوح باشد.

---

۱. مانند ابن هشام در شرح قطر الندى: ۵۰ و ازهری در شرح التصريح على التوضيح: ۱ / ۷۳.
۲. رضی ﷺ مفردش را «علّيّة» می داند. شرح الرّضي على الكافية: ۱ / ۹۵. و ازهری در شرح التصريح على التوضيح: ۱ / ۷۳ از غزنوی از یونس نقل می کند که مفردش «علّي» و «علّيّة» است.
۳. المطفّفين: ۱۸.

(و أرضون) بفتح الرّاء جمع أرض بسكونها (شذّ) إعرابه هذا الإعراب لأنّه جمع تكسير و مفرده مؤنّث (و) ألحق به أيضاً (السّنونا) بكسر السين ....

بررسى « أرضون »

مساله: بدان كه جمع مكسّر جمعى است كه بنا مفرد در او تغيير كرده باشد لفظاً مثل: «رجل» و «رجال» كه راء در مفرد مفتوح است و در جمع مكسور، و يا تقديراً مثل: «فلک» كه بر وزن مفرد خود آمده لكن ضمّه و سكون در مفرد مثل ضمّه و سكون «قفل» و «قرب» اصلى است و در جمع مثل ضمّه و سكون «أُسد» جمع «أسد» كه ضمّه و سكون عارضى است. لفظ «أرضون» از قسم اول است چون كه راء در مفرد ساكن است و در جمع متحرّک، و قول شارح: "بفتح الراء جمع أرض بسكونها" اشاره به همين مطلب است. «أرض» اسم جنس و مؤنّث است و شرط علميّت را فاقد است، لذا او را از ملحقّات جمع مذكّر سالم قرار داده اند.

بررسى « السِّنون »

مساله: «سِنون» جمع «سَنة» مثل «أرضون» است، يعنى جمع مكسّر است چون سين در مفرد مفتوح است و در جمع مكسور؛ و ديگر شرط خالى بودن از تاء و مذكّر بودن را فاقد است.

جمع سنة بفتحها لما ذكر في أرَضين (و بابُهُ) و هو كلّ ثلاثيّ حذفت لامه و عوّض عنها هاء التأنيث و لم يتكسّر فخرج بالحذف نحو: «تمرة» و بحذف اللّام نحو: «عدة» و بالتّعويض نحو: يد و بالهاء نحو: اسم و بالأخير نحو: شفة. (و مثل حين) في كونه معربا بالحركات على النّون مع لزوم الياء (قد يرد ذا الباب) أي باب سنين ....

بررسی « السنة »

مساله: لام الفعل محذوف در «سنة» در نزد بعضی واو است به دليل «سنوات»، و در نزد بعضی هاء است به دليل اين که جمعش به «سنهات» نيز آمده و الجمع يردّ الأشياء إلى أصولها[1].

مثال های باب « السنون »

مساله: باب «سنين» مثل «عِضة» که در اصل «عضو» يا «عضة» بوده و مثل «عِزَة» که در اصل «عزی» بوده و مثل «ثُبَة» که در اصل «ثبو» يا «ثبي» بوده.

اعراب فاء الفعل باب « السنون »

مساله: باب «سنين» اگر فاء الفعل در مفرد مفتوح باشد، در جمع مکسور می شود مثل: «سَنة» و «سِنون»؛ اگر فاء الفعل در مفرد مکسور باشد، در جمع تغيير نمی کند يعنی کسر

---

۱. صاحب مصباح المنير می گويد: "در السنة دو لغت است، يکی اينکه لام را هاء قرار بدهيم و بنابر آن کلمه را صرف کنيم که می شود: اصل سَنهة و جمعش سنهات مثل سجده و سجدات و تصغيرش سنيهة ... لغت دوم اين است که لام را واو قرار بديهم و کلمه را بر طبق آن صرف کنيم که می شود: اصل سَنوة و جمعش سنوات مثل شهوة و شهوات و تصغيرش سُنيّة". مصباح المنير: ۱/ ۲۹۲، با اندکی تصرّف در متن.

شذوذاً كقوله: «دعاني من نجد فإنّ سنينه». (و هو) أي الورود مثل حين فيما ذكر

باقی می ماند مثل: «عِضة» و «عِضين» و «عِزة» و «عِزين»؛ و اگر در مفرد فاء الفعل مضموم باشد، در جمع ضمّه و کسره جائز است مثل: «ثُبَة» و «ثبون» که در فاء الفعل جمع، ضمّ و کسر هر دو جائز است. همه این جمع ها در قرآن مقدّس با «واو و نون» آمده مگر «ثبون» که در قرآن با «الف و تاء» آمده مثل کلام خداوند: ﴿انْفِرُوا ثُباتٍ﴾[1].

اقسام جمع مکسّر

مساله: جمع مکسّر بر دو نوع است. اول: مکسّر بالمعنی الأعمّ، یعنی مطلق جمعی که بناء مفرد در او تغییر کرده باشد اگر چه با واو نون جمع باشد چنانچه گذشت[2]، دوم: مکسّر بالمعنی الأخصّ، یعنی جمعی که بناء مفرد در او تغییر کرده باشد و جمع با واو و نون نباشد، بلکه بر وزن صیغه های مخصوصی که برای جمع مکسّر ذکر کرده اند باشد که آن صیغه ها تقریباً سی و پنج صیغه است که از جملۀ آنها وزن «فِعال» است که «شفة» بر همین وزن جمع بسته شده. پس دانسته شد که مراد از «لم یتکسّر» جمع مکسّر بالمعنی الأخصّ است نه مکسّر بالمعنی الأعمّ و الّا با قول شارح: "لما ذكر في أرضين" تناقض لازم می آید، فتبصّر.

توضیح شعر « دعاني من نجد »

مساله: دلیل بر این که «سنین» در قول شاعر: «دعاني من نجد إلخ» به اعراب حین وارد شده، حذف نشدن نون است، زیرا که اگر به اعراب جمع می آمد باید نون جمع به اضافه حذف می شد. قال في المصباح: "و في لغة تثبت الياء في الأحوال كلّها و تجعل النّون حرف إعراب

---

۱. النساء: ۷۱.

۲. صفحۀ ۱۲۰.

(عند قوم) من العرب (يطّرد) أي يستعمل كثيراً (و نون مجموع و ما به التحق فافتح) لأنّ الجمع ثقيل و الفتح خفيف فتعادلا (و قلّ من بكسره نطق) قال في شرح الكافية: و هو لغة نحو: «و قد جاوزت حدَّ الأربعين». (و نون ما ثنّي و الملحق به بعكس ذاك) أي بعكس نون الجمع و الملحق به (استعملوه فانتبه) فهي مكسورة و فتحها لغة مع الياء كقوله:

على أحوذيّين استقلّت عشيّة فما هي إلّا لمحة و تغيب

تنون في التنكير و لاتحذف مع الإضافة كأنّها من أصول الكلمة و على هذه اللغة ورد قوله ﷺ: «اللهمّ اجعلها عليهم سنيناً كسنينِ يوسف»"[1].

كسر « نون » در بعضى از ملحقّات جمع

مساله: ممكن است كسر نون در بعضى از ملحقّات جمع از باب ورود مثل «حين» باشد.[2]

فتح نون تثنيه

مساله: ظاهر عبارت مصنّف اين است كه فتح نون تثنيه جائز است اگر چه تثنيه با الف باشد، چون كه قيد نكرده به اينكه با ياء باشد. و ظاهر كلام شارح اين است كه فرقى نمى كند كه الف علامت رفع باشد مثل: «جاء الزيدان» يا اين كه علامت رفع نباشد، بلكه الف بنابر لغتى باشد كه تثنيه را در هر سه حالت به الف مى خوانند مثل قول شاعر: «أعرف

---

۱. المصباح المنير: ۱ / ۲۹۲.

۲. فرّاء قائل به اين قول است. حاشية الصبان: ۱ / ۱۳۰.

و مع الألف كما هو ظاهر عبارة المصنّف و صرّح به السّيرافي كقوله : «أعْرِفُ مِنْها الأنْفَ و العَيْنانا». و جاء ضمّها كقوله:

يا أبتا أرَّقَني القِذّان فَالنّوْمُ لا تَألَفُهُ العَيْنانُ

منها الأنف و العينانا»[1] كه الف علامت رفع نيست، زيرا كه «العينان» منصوب است به سبب عطف بر «الأنف» كه مفعول «أعرف» مى باشد، لكن در بعضى از لغات در هر سه حالت به الف خوانده مى شود چنانچه خواهد آمد در باب اضافه در «لبّي».

شاهد مثال در بيت « يا أبتا ... »

مساله: در قول شاعر:

يا أَبتا أَرَّقَني القِذّانُ فالنّوم لا تأْلَفُه العينانُ[2]

---

١. اين مصراع به دو صورت نقل شده: «أعرف منها الأنف و العينانا» و «أعرف منها الجيد و العينانا». شاعر اين شعر مشخص نيست و گفته شده مردى از بني ضبة است. سرّ صناعة الاعراب: ٢/ ١٥٢. الجمل في النحو: ١٥٧. عمدة الكتاب: ٢٥١. خزانة الأدب: ٧/ ٤٥٢.

٢. شاعر اين بيت، رؤبة بن العجاج است. معناى اين بيت اين است: «اى پدر، كك ها مرا بيدار نگه داشتند، پس خواب، چشمانم با او الفت نگرفتند». و ديگر ابياتش:

قالت لنا وقولها أحزان ... ذروة والقول له بيان

يا أبتا أرقني القذان ... فالنوم لا تطعمه العينان

من وخز برغوث له أسنان ... وللبعوض فوقه دندان

خزانة الأدب: ١ / ٩٢.

(و ما بتاء و ألف) مزيدتين (قد جمعا) مؤنّثا كان مفرده أو مذكّراً و هو معرب خلافاً للأخفش (يكسر في الجرّ و في النّصب معا) نحو: ﴿خلق الله السموات﴾ و «رأيت

شاهد در نون «عينان» است که به ضمّ خوانده شده نه در «قِذّان»، زيرا «قِذّان» تثنيه نيست بلكه جمع است مثل: «غربان» و «صردان» و «غزلان».

چهارمين موضع اعراب نيابتى

مساله: چهارم از موارد نيابت، جمع مؤنّث سالم است.

تبيين « مزيدتين »

مساله: بدان كه الف و تاء در «مسلمات» مركّباً به منزلهٔ واو در «مسلمون» مى باشد، يعنى مجموع الف و تاء علامت جمع است به خلاف مثل «دعاة» و «قضاة» كه تاء تنها علامت جمع است و الف اصلى و لام الفعل است، و به خلاف «ابيات» كه تاء اصلى و لام الفعل است و الف فقط علامت جمع است؛ و قول شارح: "مزيدتين" اشاره به همين مطلب است.

دو نزاع در جمع مؤنّث سالم

مساله: در جمع مؤنّث سالم دو نزاع است، اول: در مطلق حال نصب و جرّ و رفع كه در اين نزاع مشهور مى گويند: معرب است، و اخفش[1] مى گويد: مبنىّ

١. «اخفش» به سه نفر گفته مى شود: «عبد الحميد بن عبد المجيد»، اخفش اكبر استاد سيبويه، «سعيد بن مسعدة المجاشعي»، اخفش اوسط، و «علي بن سليمان بن الفضل»، اخفش اصغر شاگرد مبرّد. اما در صورتى كه اخفش مطلقاً گفته شود، مراد اخفش اوسط است، يعنى سعيد بن مسعدة كه اهل بلخ بود، ساكن بصره شد و علوم عربى را از سيبويه آموخت. او كتاب هايى نيز تاليف كرد مانند: «تفسير معاني القرآن»، «شرح أبيات المعاني»، «الاشتقاق» و «معاني الشعر». در نهايت اخفش در سال ٢١٥ قمرى مطابق با ٨٣٠ ميلادى از دنيا رفت. الأعلام: ٣/ ١٠١. إنباه الرواة: ٢/ ١٥٨. شرح الرّضي على الكافية: ١/ ٦٧.

سرادقات و اصطبلات» كما تقول: «نظرت إلى السموات و السرادقات و اصطبلات» خلافاً للكوفيّين في تجويزهم نصبه بالفتحة و لهشام في تجويزه ذلک في المعتلّ مستدلّاً بنحو: «سمعت لغاتهم» ....

است[1]، دوم: فقط در حالت نصب نزاع است که آیا معرب است یا مبنیّ؟ کوفیین می گویند: معرب است و نصبش به فتحه می باشد مطلقاً، یعنی چه این که معتلّ باشد مثل «لغات» یا معتلّ نباشد مثل «مسلمات»؛ و هشام[2] موافق با کوفیین است[3] لکن نه مطلقاً بلکه در خصوص معتلّ مثل «لغات»، و جماعتی می گویند: مبنیّ بر کسر است مثل «حذام» و «أمس» لکن فقط در حالت نصب و یحتمل که اخفش از همین جماعت باشد[4]، یعنی فقط در حالت نصب قائل به بناء باشد نه مطلقاً. و از کلام بعضی دانسته می شود که در نزد بعضی تثنیه و جمع مطلقاً مبنیّ است چون متضمّن حرف عطف است مثل «خمسة عشر» و قد تقدّم[5].

---

١. شرح الأشموني: ١ / ٧٠.

٢. هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي. او شاگرد کسائی بود، و به فرزندان رخجیّ درس می داد و ماهی ده دینار می گرفت. روزی اسحاق بن ابراهیم بن مصعب با مأمون لعنة الله علیه، سخن می گفت که در بین کلامش اشتباه کرد، مأمون ملعون نگاهی به او کرد و بعد از آن هشام را آورد و هشام به او نحو آموخت. او کتاب «الحدود» را نوشت که با اقبال مواجه نشد. کتاب «المختصر» و کتاب «القياس» نیز تالیف اوست. ابومالک کندی گفته: هشام در سال ٢٠٩ قمری از دنیا رفته است. إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٣ / ٣٦٤.

٣. همع الهوامع: ١ / ٨٣. شرح الأشموني: ١ / ٧٠.

٤. سیوطی تصریح کرده قائل این قول در مقابل جمهور، اخفش است. همع الهوامع: ١ / ٧٤.

٥. صفحهٔ ٩١.

أمّا رفعه فعلى الأصل بالضمّ. (كذا) أي كجمع المؤنّث السالم في نصبه بالكسرة (أولات) بمعنى صاحبات نحو: ﴿و إن كنّ أولات حمل﴾ (و الذي اسما) من هذا الجمع (قد جعل كأذرعات) لموضع بالشام أصله أذرعة جمع ذراع (فيه ذا) الإعراب (أيضاً قُبِل) و بعضهم ينصبه بالكسرة و يحذف منه التنوين و بعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف ....

بناء جمع به الف و تاء

مساله: برای بناء این جمع وجهی به نظر نرسیده، مگر اینکه بگوییم: مبنیّ شده چون که متضمّن حرف عطف است مثل «خمسة عشر»، چنانچه قبلاً از بعضی نقل شد[1] که مطلق تثنیه و جمع را به همین سبب مبنیّ می دانند، لکن این سبب اختصاص به جمع مؤنّث سالم ندارد فضلاً عن حالة نصبه.

اشکال به شارح

مساله: در قول شارح: "أمّا رفعه فعلى الأصل" اشکال است، زیرا که جر این جمع أیضاً على الأصل است، فلا تغفل.

علم شدن جمع به الف و تاء

مساله: در این جمع اگر اسم شود یعنی علم قرار داده شود، سه قول است. اول: اینکه اعرابش مثل ما قبل تسمیه است، چنانچه در تثنیه أیضاً چنین بود[2]، دوم: اینکه نصب داده می شود به کسره، لکن تنوینش را حذف می کنند تا هم جمعیّت و هم سبب منع صرف که تأنیث و علمیّت است مراعات شود، زیرا که نصب به کسره به ملاحظهٔ جمع مؤنّث سالم بودن

---

۱. صفحهٔ ۱۰۹.

۲. صفحهٔ ۱۱٤.

و یروی بالأوجه الثّلاثة قوله: «تنوّرتُها من أذرعات و أهلها».

است و حذف تنوین به ملاحظهٔ دو سبب است، سوم: اینکه فقط مراعات دو سبب می شود، یعنی او را به سبب تأنیث و علمیّت اعراب غیر منصرف می دهند[1].

مراد از « الأوجه الثلاثة »

مساله: مراد از «الأوجه الثلاثة» در قول شاعر: "تنوّرتها من أذرعات"[2] سه قسم جر در «أذرعات» است. اول: کسر تاء با تنوین، دوم: کسر تاء بدون تنوین، سوم: فتح تاء بدون تنوین است.

و مراد از سه قسم، نصب به کسره با تنوین و بدون تنوین و فتح بدون تنوین نیست، به دلیل این که در این بیت عامل نصب نیست تا اوجه نصب جاری باشد.

---

۱. قول اول نظر مشهور است. همع الهوامع: ۱ / ۸٤. هم چنین رجوع شود به: الکتاب لسیبویه: ۳/ ۲۳۲. المقتضب ٤ / ۳۸.

۲. شاعر این مصراع، امرؤ القیس است. این بیت در دیوان امرؤ القیس: ۱۳٦ این چنین است:

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعَات وأهلُها بِيَثْرِبَ أَدْنى دَارِهَا نَظَرٌ عالي

(و جرّ بالفتحة ما لا ينصرف) و سيأتي في بابه (ما) دام (لم يضف أو يک بعد أل) المعرفة أو الموصولة أو الزائدة أو بعد أم (ردف) فإن كان جرّ بالكسرة نحو: «مررت بأحمدكم» ﴿و أنتم عاكفون في المساجد﴾ ﴿كالأعمى و الأصمّ﴾ و نحو: «رأيتُ الوليد بن اليزيد مباركا».

پنجمین موضع اعراب نیابتی

مساله: پنجم از موارد نیابت غیر منصرف است.

تعیین مثال های شارح

مساله: «أحمدكم» مثال اضافه است چون که «أحمد» به سبب قصد تنکیرش نکره شده، آنگاه اضافه و کسب تعریف کرده و الّا لازم می آمد که اضافه تحصیل حاصل باشد؛ «في المساجد» مثال الف و لام معرفه است، «الأعمی» و «الأصمّ» مثال «ال» موصوله است چون «أعمی» و «أصمّ» صفت مشبهه هستند و الف و لام در صفت مشبهه را بعضی موصوله می دانند[۱]، «اليزيد» مثال «ال» زائده است، و مثال «ام» را ذکر نکرده.

علّت احتیاج به دو سبب در منع صرف

مساله: قد تقدّم[۲] أنّهم لم يكتفوا في غير المنصرف بعلّة واحدة كما اكتفوا في المبنيّ بالعلّة الواحدة، لأنّ مشابهة الاسم للفعل خفيّة و ضعيفة بخلاف مشابهته للحرف فإنّها ظاهرة و قويّة.

---

۱. در بین نحویین دو قول در دخول الف و لام موصوله بر صفت مشبهه می باشد. ابن مالک گفته داخل می شود و در البسيط انکار شده و ابن هشام نیز عدم دخول را ترجیح داده است. همع الهوامع: ۱/ ۳۳۲

۲. صفحهٔ ۷۹.

و ظاهر عبارة المصنّف أنّه حينئذ باق على منع صرفه مطلقاً و به صرّح في شرح التّسهيل و ذهب السيرافي و المبرّد و جماعة إلى أنّه منصرف مطلقاً و اختار الناظم في نكته على مقدّمة ابن الحاجب أنّه إن زالت منه علّة فمنصرف و إن بقيت العلّتان فلا، و مشى عليه ابن الخبّاز و السيد ركن الدّين.

اقوال در غیر منصرف بعد از اضافه و دخول لام

مساله: در غیر منصرف بعد از اضافه یا دخول لام سه قول است.

اول: اینکه منصرف است مطلقاً[1] یعنی چه اینکه بعد از اضافه یا دخول لام، دو علّت باقی بماند یا این که هر دو یا یکی از آنها زائل شود، مثلاً در «ابراهیم» چون تاثیر عجمیّت مشروط به علمیّت است و قصد تنکیر برای اضافه و دخول لام، علمیّت را زائل می کند، و به سبب زوال علمیّت عجمه تاثیرش زائل می شود زیرا که إذا فات الشرّط فات المشروط؛ پس هر دو سبب زائل می شود. و در «أحمد»چون وزن فعل مشروط به علمیّت نیست، پس از قصد تنکیر فقط علمیّت زائل می شود یک سبب دیگر که وزن فعل است باقی می ماند. و در «أحمر» چون دو سبب وصفیّت و وزن فعل است و علمیّت دخالتی ندارد، لذا پس از قصد تنکیر دو سبب باقی می ماند و هیچ کدام زائل نمی شود.

---

۱. اشمونی کلام ابن مالک را ظاهر در این قول می داند و قول به عدم انصراف مطلقاً را به جماعتی نسبت می دهد. شرح الأشموني: ۱/ ۷۵. و سیوطی در البهجة المرضية، علاوه بر ظهور عبارت ابن مالک در این قول می گوید در شرح التسهیل به این قول تصریح کرده است. صبان در حاشیهٔ شرح الأشموني: ۱/ ۱۴۳ می گوید: "علت ظهور کلام ابن مالک بر عدم انصراف این است که ضمیر در «یضف» و ما بعدش به «ما لا ینصرف» رجوع می کند؛ بنابراین مفهوم جمله می شود: « غیر منصرف اگر اضافه شد یا الف و لام گرفت، مجرور به کسره می شود»".

خلاصه قول اول این است که، در جمیع این سه صورت غیر منصرف پس از اضافه و دخول لام، منصرف می شود، به دلیل این که اضافه و لام که از مختصّات اسم است با شباهت فعل که سبب منع است معارضه می کند و إذا تعارضا تساقطا و ردّ الاسم إلى أصله و هو الانصراف.

قول دوم: این است که غیر منصرف است مطلقاً[1]، یعنی چه این که دو سبب باقی بماند یا این که هر دو یا یکی از آنها زائل شود به بیانی که در قول اول گذشت؛ و دلیل بر غیر منصرف بودن این است که، صرف عبارت است از تنوین چنانچه بیاید در باب غیر منصرف که مصنّف می گوید:

الصرف تنوين أتي مبيّناً   معنى به يكون الاسم أمكنا

و تنوین پس از اضافه و دخول «ال» داخل بر غیر منصرف نمی شود مثل قبل الإضافة و دخول لام، لذا غیر منصرف است یعنی قبول تنوین نمی کند و کسره را قبول می کند، چون شباهت فعلی به سبب اضافه و دخول لام ضعیف شده.

۱. مبرّد، سیرافي، ابن السراج، زجاج، زجاجی، سیوطی و اشمونی قائل به این قولند. شرح الأشموني: ۱/ ۷۵ و همع الهوامع: ۱ / ۹٤.

و قول سوم: این است که اگر به سبب اضافه و دخول لام یک سبب یا هر دو سبب زائل شود مثل: «أحمد» و «إبراهیم» منصرف می شود و اگر هیچ یک زائل نشود مثل: «أحمر» غیر منصرف است[1].

مساله: ظاهر مصنّف در این کتاب، اختیار قول دوم است؛ و در کتاب التسهیل تصریح کرده به اختیار همین قول دوم و سیرافی[2] و مبرّد[3] و جماعتی قول اول را اختیار کرده اند؛ و

---

١. ابن مالک در نکته هایش بر مقدّمه ابن الحاجب، ابن الخبّاز، السیّد رکن الدین، الصبان قائل به این قولند. سیوطی در همع الهوامع این قول را مختار کثیری از متأخّرین دانسته است. همع الهوامع: ١/ ٩٤. حاشیة الصبان: ١/ ١٤٣.

٢. الحسن بن عبد الله بن المرزبان السیرافي، أبو سعید. در سال ٢٨٤ قمری مطابق با ٨٩٧ میلادی به دنیا آمد. اصلیّت او از سیراف از شهر های فارس است. در عمان فقه آموخت. سیرافی از کتاب ها نسخه برداری می کرد و از اجرت این نسخه برداری زندگیش را می گذراند. او ساکن بغداد شد و کرسی قضاوت را بدست گرفت و در سال ٣٦٨ قمری مطابق با ٩٧٩ میلادی در همان بغداد از دنیا رفت.از جمله کتاب های او: «الإقناع»، «أخبار النحویین البصریین»، «صنعة الشعر» و «شرح کتاب سیبویه» است. الأعلام: ٢ / ١٩٥.

٣. محمد بن یزید بن عبد الأکبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمُبرِّد. در سال ٢١٠ قمری مطابق با ٨٢٦ میلادی در بصره به دنیا آمد. در عصر خودش در بغداد راس عربیّت بوده است.او در سال ٢٨٦ قمری مطابق با ٨٩٩ میلادی در بغداد از دنیا رفت. از جمله کتاب های او: «الکامل»، «المذکّر و المؤنث»، «المقتضب»، و «اعراب القرآن» است. الأعلام: ٧/ ١٤٤.

مختار مصنّف در حاشیه که بر متن جامی نوشته، قول سوم است، چنان چه ابن خبّاز[1] و رکن الدین[2] هم همین قول سوم را اختیار کرده اند.

وجه ظهور کلام مصنّف در اختیار قول دوم

مساله: وجه ظهور کلام مصنّف در این کتاب در اختیار قول دوم، این است که ما حصل کلام مصنّف چنین می شود که غیر منصرف مجرور به فتحه می شود، اگر اضافه نشود و اگر بعد از «ال» نباشد؛ و اگر غیر منصرف اضافه شود یا بعد از «ال» باشد، جر به فتحه داده نمی شود، پس حاصل کلام چنین می شود که صفت غیر منصرف بودن بعد از اضافه شدن یا بعد از «ال» واقع شدن، باقی است[3].

۱. أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الخبّاز. در نحو و لغت و عروض و فرائض استاد بود. در سال ٦٣٩ قمری مطابق با ١٢٤١ میلادی در موصل از دنیا رفت. از جمله کتاب های او: «الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية» شرح الفيه ابن معطی و «توجيه اللمع» است. الأعلام: ١ / ١١٧. تاریخ الاسلام: ١٤ / ٢٨٥.

۲. حسن بن محمد بن شرفشاه الحسيني الأسترابادي، ركن الدين. در سال ٦٤٥ قمری مطابق با ١٢٤٧ میلادی به دنیا آمد. عالم موصل بود و مدرّس شافعیه و نزد تتار جایگاه بزرگی داشت. در کتاب های تراجم یکی از افتخارات او را شاگردی نصیر الدّین طوسی رحمه الله می دانند. او در سال ۷۱۵ قمری مطابق با ۱۳۱۵ میلادی در موصل از دنیا رفت. از جمله کتاب های او: «شرح مختصر ابن الحاجب»، «شرح الحاوي الصغير» و «مرآة الشفا» است. الأعلام: ٢/ ٢١٥. و أعيان العصر و أعوان النصر: ٢/ ١٩٦.

۳. به پاورقی صفحهٔ ۱۳۰ مراجعه شود.

(و اجعل لنحو يفعلان) و تفعلان (النّونا رفعا و) لتفعلين نحو: (تدعين و) ليفعلون و تفعلون نحو: (تسالونا و) اجعل (حذفها) أي حذف النّون (للجزم و النّصب) حملاً له على الجزم كما حمل على الجرّ في المثنّي و الجمع (سِمَه) أي علامة فالجزم (كلم تكوني) و النصب نحو: (لترومي مظلمه) ....

ششمین موضع اعراب نیابتی

مساله: ششم از موارد نیابت افعال خمسه است.

وجه تسمیۀ « افعال خمسه »

مساله: بدان که وجه این که این افعال را خمسه می گویند، این است که نظر نحویین به لفظ است؛ و لفظ این افعال پنج است اگر چه مصداق خارجی این افعال هفت است. اول: تثنیۀ مذکّر غائب، دوم: جمع مذکّر غائب، سوم: تثنیۀ مؤنّث غائب، چهارم: تثنیۀ مذکر مخاطب، پنجم: جمع مذکّر مخاطب، ششم: مفرد مؤنّث مخاطب، هفتم: تثنیۀ مؤنّث مخاطب.

و أمّا قوله تعالى: ﴿إلا أن يعفون﴾ فالواو لام الفعل و و النون ضمير النسوة و الفعل مبنيّ كما في يخرجن. تتمّة: إذا اتّصل بهذه النّون نون الوقاية جاز حذفها تخفيفاً و إدغامها في نون الوقاية و الفكّ و قرئ بالثّلاثة: ﴿تأمرونّي﴾ و قد تحذف النّون مع عدم النّاصب و الجازم كقوله:

أبيتُ أسري و تبيتي تدلُكي وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ و المسک الزّكي

بیان صیغهٔ « یعفون »

مساله: بدان که «یعفون» مشترک است بین جمع مؤنّث غائب و جمع مذکّر غائب. اول بر وزن «يَنْصُرْنَ» و «يَخْرُجْنَ» می باشد و واو لام الفعل است و نون ضمیر جمع مؤنّث است، و دوم بر وزن «يَنْصُرُونَ» و «يَخْرُجُونَ» می باشد که واو ضمیر جمع مذکّر است و نون عوض رفع است و واو لام الفعل به اعلال صرفی حذف شده است؛ در قول خداوند مراد قسم اول است، لذا نون حذف نشده چون که ضمیر است نه علامت رفع.

بررسی حذف نون بدون ناصب و جازم

مساله: سبب حذف شدن نون در «تَبِيتي» و «تَدْلُكي» بدون ناصب و جازم این است که ضمّه که اصل است گاهی برای تخفیف حذف می شود، چنانچه بعضی از قرّاء[1] در ﴿يَنْصُرْكُمْ﴾[2] ضمّه را حذف کرده و راء را برای تخفیف، به سکون خوانده است؛ پس باید نون که نائب ضمّه است به طریق اولی حذفش جائز باشد و الّا لازم می آید مثل معروف

---

۱. مراد قرائت أبي عمرو است. این بحث استاد مدرّس افغانی ﷺ با ذکر همین ادلّه و به صورت کامل در الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ۵ / ۱۷ آمده است.

۲. آل عمران: ۱۶۰.

(و سمّ معتلّا من الأسماء) المتمكّنة (ما) آخره ألف (كالمصطفى و) ما آخره ياء نحو: (المرتقي مكارما فالأوّل) و هو الذي كالمصطفى في كون آخره ألفا لازمة (الإعراب فيه قدّرا جميعه) على الألف لتعذّر تحريكها..........................

«صلت على الأسد و بلت عن النقد». و في بعض حواشي التصريح في باب المفعول المطلق: انّ حذف النّون من المضارع من دون ناصب و جازم لغة، و قال: و عليها جاء قوله: «أبيت أسري إلخ» و قوله ﷺ: «لا تدخلوا الجنّة حتّى تؤمنوا و لاتؤمنوا حتّى تحابوا» و غير ذلک انتهى[1].

این بود خاتمهٔ مواضع نیابت، حال شروع می شود در مواضع اعراب تقدیری.

معتلّ نحوی

مساله: هر اسم معربی که آخرش الف باشد مثل: «مصطفی»، یا آن که یاء باشد مثل: «مرتقي»، او را نحویین معتلّ می گویند، به شرط اینکه الف و هم چنین یاء لازمه کلمه باشد؛ و این قید «لزوم» برای اخراج اسماء ستّه در حال جر و نصب است، و قید «خفیفه» برای اخراج «مرضيّ» و «بغداديّ» است، و قید «تلو کسرة» برای اخراج «ظبْي» و مانند آن است، چنانچه قید «تمکّن» برای اخراج «هذا» و «متی» و نحو آن است زیرا که اینها را معتلّ نمی نامند.

اعراب اسم مقصور

مساله: در قسم اول، یعنی اسم معربی که در آخرش الف لازمه باشد که او را مقصور هم می نامند، هر سه اعراب در تقدیر است، زیرا که متحرّک شدن الف محال است اجماعاً.

---

۱. منبع مطلب یافت نشد.

(و هو الذي قد قصرا) أي سمّي مقصورا لأنّه حبس عن الحركات و القصر الحبس أو لأنّه غير ممدود. قال الرضيّ: و هو أولي لما يلزم علي الأول من إطلاقه على المضاف إلى الياء. (و الثاني) و هو الذي كالمرتقي في كون آخره ياءً خفيفة لازمة تلو كسرة (منقوص و نصبه ظهر) على الياء لخفّته (و رفعه ينوى) أي يقدّر فيها لثقل الضمّة على ....

وجه تسميهٔ «اسم مقصور»

مساله: بدان كه قصر در لغت عرب دو معنى دارد، يكى كوتاه بودن كه ضدّ طول است، و دوم محبوس بودن ضدّ آزاد بودن؛ لفظ «مقصور» در اين جا ممكن است به معناي اول باشد زيرا كه الف در «مصطفى» ممدود نيست، و ممكن است به معناى دوم باشد زيرا كه حركات اعرابيه در الف محبوس است.

مختار نجم الأئمه در وجه تسميه

مساله: جناب نجم الأئمّه[1] در وجه تسميه، معناى اول را ترجيح داده زيرا كه بنابر معناى دوم لازم مى آيد كه مضاف إلى ياء المتكلّم را نيز مقصور بناميم، و حال آن كه مقصور نمى نامند؛ لكن فرمايش رضى نا تمام است چون در علم معانى بيان ثابت شده كه در وجه تسميه اطراد لازم نيست مگر آن كه مقصور ناميدن از باب توصيف باشد زيرا كه در وجه توصيف اطراد لازم است، فراجع.

اعراب منقوص

مساله: در قسم دوم رفع و جر كه ضمّه و كسره است مقدّر مى شود و نصب كه فتحه است ظاهر مى شود، چون ضمّه و كسره بر ياء ثقيل است و فتحه ثقيل نيست.

---

۱. ترجمهٔ ايشان در صفحهٔ ۳٦ گذشت.

علي الياء (كذا أيضاً يجر) بكسرة منويّة لثقل الكسرة على الياء و لو قدّمه على المقصور كان أولى. قال في شرح الهادي: لأنّه أقرب إلى المعرب لدخول بعض الحركات عليه. فرع: ليس في الأسماء المعربة اسم آخره واو و قبلها ضمّة إلّا الأسماء الستّة حالة الرفع. (و أيُّ فعل) مضارع (آخر منه ألف) نحو: «يرضى» (أو) آخر منه (واو) نحو: «يغزو» (أو) آخر منه (ياء) نحو: «يرمي» (فمعتلّا عرف) عند النحاة (فالألف انو فيه غير الجزم) و هو الرّفع و النّصب لما تقدّم ك «زيد يخشى و لن يرضى» (و أبد) أي أظهر (نصب ما) آخره واو (كيدعوا) و ما آخره ياء نحو: (يرمي) لما تقدّم ك «لن يدعوَ» و «لن يرمي» (و الرّفع فيهما) أي فيما ك «يدعو» و «يرمي» (انو) لثقله عليهما ك «زيد يدعو و يرمي» (و احذف) حال كونك (جازماً) للأفعال المعتلّه (ثلاثهنّ) ك «لم يخش و يرم و يغز» (تقض) أي تحكم (حكماً لازما) و قد تحذف في غير الجزم حذفاً غير لازم نحو: ﴿سندع الزّبانية﴾.

وجه تسميهٔ « اسم منقوص »

مساله: هر اسمی که آخرش یاء باشد او را «منقوص» می نامند یا به جهت این که دو اعراب در او ظاهر نمی شود یا به جهت اینکه لام الفعل او گاهی حذف می شود.

بیان اشکالی بر شارح

مساله: در قول شارح: "لیس في الأسماء المعربة إلخ" اشکال شده به «کفواً»، فتأمّل.

بررسی حذف واو در « سندع الزّبانیة »

مساله: اگر کسی اشکال کند که حذف واو در ﴿سَنَدْعُ الزَّبانِيَةَ﴾[1] که در اصل «سندعو» بوده أیضاً لازم است برای رفع التقاء ساکنین؛ جواب داده می شود که مراد از حذف لازم

---

١. العلق: ١٨.

در اينجا حذفی است که به سبب تاثير عامل باشد، نه به سبب غير عامل که التقاء ساکنين است هذا إذا كان المراد من الحذف في المقامين الحذف في التلفّظ دون الخطّ؛ و يمكن أن يراد منه فيهما الحذف لفظاً و خطاً، و عليه فعدم لزوم الحذف في المقام الثاني ظاهر لأنّه حينئذ لمجرّد رسم خط المصحف و إن كان في حذفه نكتة.

قال الشارح في الاتقان، في باب رسم خط المصحف: "قال المراكشي حذفت الواو من ﴿وَ يَدْعُ الْإِنسان﴾[۱] و ﴿يَمْحُ اللهُ﴾[۲] و ﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾[۳] و ﴿سَنَدْعُ الزَّبانِيَةَ﴾[٤] للتنبيه على سرعة وقوع الفعل و سهولته على الفاعل و شدّة قبول المنفعل المتأثّر به في الوجود إلى أن قال: و أمّا في ﴿سَنَدْعُ الزَّبانِيَةَ﴾[٥] فللإشارة إلى سرعة الفعل و إجابة الزبانية و قوّة البطش"[٦] انتهى باختصار.

۱. الإسراء:۱۱.
۲. الشورى: ۲٤.
۳. القمر: ٦.
٤. العلق: ۱۸.
٥. همان.
٦. الإتقان في علوم القرآن: ٤ / ۱۷۳.

باب النكرة و المعرفة

هذا باب النّكرة و المعرفة (نكرة قابل أل) حال كونه (مؤثّراً) التعريف ك «رجل» بخلاف نحو «حسن» فإنّ «ال» الداخلة عليه لا تؤثّر فيه تعريفاً فليس نكرة ....

اصل در اسم

مساله: اصل در اسم نکره بودن آن است و تعریف فرع است، چنان چه قبلاً گفته شد[1].

اقسام تاثیر « ال » در اسم

مساله: تاثیر «ال» در اسم بر دو قسم است، اول: تاثیر لفظی که عبارت است از حذف تنوین لفظاً یا تقدیراً، دوم: تاثیر معنوی که عبارت است از تعریف. «ال» در «حسن» که علم است تاثیر معنوی نکرده چون تحصیل حاصل می شود.

اشکال بر تعریف نکره

مساله: بدان که «ال» بر «غیر» داخل نمی شود، چون متوغل در تنکیر است[2] و در موقع قابل «ال» واقع نمی شود؛ و هم چنین «ال» در اسم فاعل و اسم مفعول داخل نمی شود، بناء بر قولی که الف و لام در آنها «ال» موصوله است[3] پس تعریف مصنّف جامع افراد نیست[4].

---

۱. صفحهٔ ۷۸. اصلیّت «نکره» به عنوان یکی از علّت های تقدیم بحث نکره بر معرفه ذکر شده است. مذهب سیبویه و جمهور به خلاف کوفیون و ابن الطراوة همین است. همع الهوامع: ۱/ ۲۱۹

۲. این اشکال نسبت به باقی اسماء متوغل در ابهام نیز گفته شده است.

۳. همع الهوامع: ۱ / ۳۳۱.

٤. این اشکال و موارد دیگر در کتاب حاشية الصبان ذکر شده است. صبان به این اشکال ها پاسخ داده و در مورد اشکال های مطرح شده در این مساله، این چنین گفته: "هر یک از اسماء متوغله در ابهام و اسم فاعل و اسم مفعول، در جای قابل «ال» قرار می گیرند، مثلاً «أحد» ملازم نفی در جای «انسان» قرار می گیرد و اسم فاعل و اسم مفعول در جای «ذات ثبت لها الضرب» یا «ذات وقع عليها الضرب» مثلاً ←

(أو) ليس بقابل لـ «أل» لكنّه (واقع موقع ما قد ذكرا) أي ما يقبل أل، ك «ذِي» فإنّها لا تقبل «أل» لكنّها تقع موقع ما يقبلها و هو «صاحب»

اقسام نکره

مساله: بدان که نکره بر دو قسم است، اول: آن که خودش قابل «ال» باشد مثل: «فرس» و «دار»، دوم: آن که در جای کسی واقع شود که قابل «ال» باشد مثل «ذو» که به معنای «صاحب» است و مثل «من» و «ما» موصوفه بنا بر قولی[1].

الف و لام در « صاحب »

مساله: لفظ «صاحب» اگر چه در اصل اسم فاعل بوده و لام در او باید لام موصوله باشد، لکن جانب اسمیّت در او غلبه کرده که گویا اسم فاعل نیست و لذا لام در او لام تعریف است.

اشکالی دیگر بر تعریف نکره

مساله: اشکال شده در تعریف نکره به «صه» و سایر اسماء افعال که تنوین بر آنها داخل می شود، چون که در سابق بیان شد که اسماء افعال با تنوین نکره می شوند و حال آن که «ال» بر آنها داخل نمی شود، و در موقع قابل «ال» واقع نیست؛ و جواب داده شده که این تعریف،

قرار می گیرند". نقل با تغییری مختصر. حاشية الصبان: ۱ / ۱۵۵. «غیر» نیز می تواند در جای «شیء» قرار بگیرد؛ و تحقیق پاسخ صبان است.

۱. در متن مکرّرات المدرّس «من» و «ما» موصوله بود، که به موصوفه بدل شد. حاشیه الصبان: ۱ / ۱۵٦. در هر دو صورت در متن تامل شود.

(و غيره) أي غير ما ذكر (معرفة)، و هي مضمر (كهم و) اسم إشارة نحو: (ذي و) علم نحو: (هند و) مضاف إلى معرفة نحو: (ابني و) مُحلّى بال نحو: (الغلام و) موصول نحو: (الذي). و زاد في شرح الكافية المنادى المقصود ك «يا رجل» و اختار في التسهيل أنّ تعريفه بالإشارة إليه و المواجهة و نقله في شرحه عن نصّ سيبويه. ....

تعريف به خاصّه است و در تعريف به خاصّه انعكاس لازم نيست[۱] و بعضى ديگر جواب داده اند[۲] كه «صه» مثلاً در موقع «سكوت» واقع شده كه قابل «ال» مى باشد و قس عليه البواقي.

اشكالى ديگر بر تعريف نكره

مساله: استشكل أيضاً بالأسماء اللازمة للتنكير كالحال و التميز و اسم «لا» و مدخول «ربّ»؛ و أجيب عنها بأنّها قابلة ذاتاً و إن كانت بالنظر إلى الوصف العنواني أي الحالية و التميزيّة و أمثالها غير قابلة[۳].

ترتيب معارف

مساله: في ترتيب المعارف من حيث الأعرفيّة أقوال أحدها ما ذكره الناظم.

منادى مقصود

مساله: بدان كه «يا رجل» در دو معنى استعمال مى شود، اول: آن كه مراد رجل غير معيّن باشد مثل قول أعمى كه صداى پايى مى شنود مى گويد: «يا رجلاً خذ بيدي» كه مرادش مطلق رجل است كه بيايد دستش را بگيرد؛ دوم: آن كه مراد رجل معيّن باشد مثل اين كه به

---

۱. تعريف به خاصّه همان رسم ناقص است مانند تعريف انسان به «ضاحک» است. المنطق: ۱۰۸.
۲. شرح الأشموني: ۱ / ۸۵.
۳. حاشية الصبان: ۱ / ۱۵۵.

و زاد ابن كيسان «ما و من» الاستفهاميّتين و إبن خروف «ما» في «دققته دقّاً نعمّا».

یک نفر معیّن اشاره شود و گفته شود: «یا رجل افعل کذا»، لذا مصنّف در تسهیل اختیار کرده که تعریف «رجل» به سبب اشاره است. و قال الجامي[1]: "لم یذکره المتقدّمون لرجوعه إلی ذي اللام إذ أصل «یا رجل»، «یا أیّها الرّجل»"[2].

بررسی تعریف «من» و «ما» استفهامیّه

مساله: بعضی[3] گفته اند که تعریف «من» و «ما» استفهامیّه به سبب معرفه بودن جواب آنهاست. و این توجیه در کمال ضعف است زیرا که اولاً معرفه بودن جواب تاثیری در «من» و «ما» ندارد، ثانیاً معرفه بودن جواب، کلیت ندارد، زیرا که ممکن است در جواب نکره بیاید مثل این که در جواب «من عندک» گفته شود: «رجل من أهل بغداد» و در جواب «ما عندک» گفته شود: «کتاب في المنطق».

بررسی فاعل «نعم» و «بئس»

مساله: بعضی[4] گفته اند: «ما» متّصل به «نعم» و «بئس» معرفه است چون فاعل است و

---

١. عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدین. معروف به جامی. در سال ٨١٧ قمری مطابق با ١٤١٤ میلادی در جام از شهر های ماواء النهر به دنیا آمد. به هرات رفت و فقه را آموخت و با مشائخ صوفیه هم نشین شد.جامی در سال ٨٩٨ قمری مطابق با ١٤٩٢ میلادی در هرات از دنیا رفت. از جمله کتاب های او: «شرح فصوص الحکم»، «شرح الکافیة لابن الحاجب»، «الفوائد الضیائیة» می باشد. الأعلام: ٣/ ٢٩٦.

٢. الفوائد الضیائیة، شرح جامی به خط عبد الرحیم: ١٩١.

٣. مراد ابن کیسان است. همع الهوامع: ١ / ٢٠٠.

٤. ابن خروف. توضیح المقاصد و السالک: ٢ / ٩٢١.

(فما) كان من هذه المعارف موضوعاً (لذي غيبة) أي لغائب تقدّم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً (أو) لذي (حضور) أي لحاضر مخاطب أو متكلّم (كأنت) و «أنا» (و هو سمّ بالضّمير) و المضمر عند البصريين و الكناية و المكنّي عند الكوفيّين. و لا يرد على هذا

فاعل «نعم» و «بئس» بايد معرفه باشد. و اين قول أيضاً در كمال ضعف است، زيرا كه اولاً فاعل بودن «ما» مسلّم نيست چنانچه بيايد در باب «نعم» و «بئس» در قول ناظم:

و ما مميّز و قيل فاعل   في نحو نعم ما يقول الفاضل

و ثانياً معرفه بودن فاعل «نعم» و «بئس» كليت ندارد، فتأمّل.

بيان يكى از اقسام معارف

مساله: من أقسام المعارف فعل أريد به لفظه نحو: «ضرب فعل ماض» و كذا الاسم و الحرف نحو: «كيف اسم استفهام» و «من حرف جرّ»؛ فإنّها منقولة من معناها اللغوي و جعلت أعلاماً لألفاظها بدليل عود الضمير إليها و جعلها مبتدأ بها فهي من باب النقل كما أشير إليه في السابق.

فرق دلالت ضمائر و اسماء اشاره بر حضور

مساله: بدان كه دلالت ضمائر بر غيبت و حضور دلالت تضمّنى است مثل دلالت «أين» و «متى» بر استفهام و شرط، زيرا كه غيبت و حضور در ضمائر جزء ما وضع له است و داخل آن، و دلالت اسماء اشاره بر حضور دلالت التزامى است و خارج از ما وضع له آن ها مثل

اسم الإشارة لأنّه وضع لمشار إليه لزم منه حضوره و لا الاسم الظّاهر لأنّه وضع لأعمّ من الغيبة و الحضور. و قد عكس المصنّف المثال فجعل الثاني للأوّل و الأوّل للثاني على حدّ قوله تعالى: ﴿يوم تبيضّ وجوه و تسودّ وجوه فأمّا الذين اسودّت وجوههم﴾. ....

دلالت نار، بر حرارت. و مراد ناظم از «لذى غيبة أو حضور» دلالت تضمّنى است نه التزامى پس اسماء اشاره در قول ناظم وارد نمى شود. و إلى بعض ما ذكرنا أشار في الكفاية حيث قال: "فدعوى أنّ المستعمل فيه في مثل «هذا» أو «هو» أو «إيّاك» إنّما هو المفرد المذكّر، وتشخّصه إنّما جاء من قبل الإشارة أو التخاطب بهذه الألفاظ إليه فإنّ الإشارة أو التخاطب لا يكاد يكون إلّا إلى الشخص أو معه، غير مجازفة"[1]، فتأمّل.

فرق وضع اسم ظاهر و ضمير

مساله: اسم ظاهر مثل «زيد» وضع شده براى مسمّى قطع نظر از غيبت و حضور، بعبارة أخرى اسم ظاهر مثل «زيد» وضع شده براى معناى لا بشرط، به خلاف ضمائر كه بعضى از آنها وضع شده به شرط الغيبة، و بعضى ديگر به شرط الحضور؛ و معلوم است كه لا بشرط شيء داخل در بشرط شيء نيست.

قال الرضي ﷺ[2] في أوّل بحث الضمير: "فإنّ لفظ «زيد» و إن أطلق على المتكلّم و المخاطب و الغائب إلّا أنّه ليس موضوعاً للمتكلّم و لا للمخاطب و لا للغائب المتقدّم الذكر، بل الأسماء الظاهرة كلّها موضوعة للغيبة مطلقاً لا باعتبار تقدّم الذكر، فمن ثمّ قلت: «يا تميم كلّهم» نظراً إلى أصل المنادى قبل النداء و لهذا يقول المسمّى بزيد: «زيد ضرب» و لا يقول: «زيد ضربت» و كذا لا تقول للمسمّى بزيد: «زيد ضربتَ» لكنها ليست لغائب تقدّم ذكره، كـ «هو» و «هي»

---

١. كفاية الأصول: ١/ ٢٨.

٢. ترجمهٔ ايشان در صفحهٔ ٣٦ گذشت.

ثمّ الضمير متّصل و منفصل أشار إلى الأوّل بقوله: (و ذو اتّصال منه ما) كان غير مستقلّ بنفسه و هو الذي (لا) يصلح لأن (يبتدأ) به (و لا) يصلح لأن (يلي) أي يقع بعد (إلّا اختياراً أبداً) و يقع بعدها اضطرارا كقوله: «ألّا يجاورنا إلّاكِ ديّار» (كالياء و الكاف من نحو قولك: (ابني أكرمک و) نحو: (الياء و الها من) قولك: (سليه ما ملک). (و كلّ مضمر له البنا يجب) لشبهه بالحروف في المعنى لأنّ التكلّم و الخطاب و الغيبة من معاني الحروف، و قيل في الإفتقار، و قيل في الوضع في كثير، و قيل لاستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغه و حكاها في التسهيل إلّا الأوّل. ....

و نحوهما. و إنّما جاز «يا تميم كلّكم» لأنّ «يا» دليل الخطاب و ليس في «زيد ضرب» دليل التكلّم"[1].

مراد از استقلال و عدم استقلال در ضمائر

مساله: مراد از استقلال و عدم استقلال در ضمائر از حيث استعمال است، چنان چه در تعريف «كلمه» بيان شد. قال شارح الصمديّة: "فإن استقلّ المضمر بنفسه بأن لم يحتج إلى كلمة أخرى قبله يكون هو كالتتمّة لها بل كان كالاسم الظّاهر فهو منفصل ... و إلّا يستقلّ بنفسه بل احتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون هو كالتتمّة لها فهو متّصل"[2].

مراد از تكلّم، خطاب و غيبت

مساله: المراد من التكلّم و الخطاب و الغيبة معناها الجزئي الخاصّ لا الكلّي العام و قد سبق منّا تحقيقهما فراجع[3].

---

١. شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٠٢.
٢. الحدائق النديّة: ٢/ ٦.
٣. صفحهٔ ٨٦.

(و لفظ ما جرّ) من الضّمائر المتّصلة (كلفظ ما نصب) منها و ذلک ثلاثة ألفاظ: ياء المتكلّم و كاف الخطاب و هاء الغائب (للرفع و النصب و جرّ) بالتنوين لفظ (نا) الدّال على المتكلّم و من معه (صلح) فالجرّ (كاعرف بنا) و النصب نحو: (فإنّنا) و الرفع نحو: (نلنا المنح) و ما عدا ما ذكر مختصّ بالرفع و هو تاء الفاعل و الألف و الواو و ياء المخاطبة و نون الإناث. ....

لفظ ضمير مجرور و منصوب

مساله: لفظ ضمير مجرور و ضمير منصوب به یک شکل می باشد مثل: «بي، بنا، بهما، بها، بهما» إلخ و مثل: «أكرمني، أكرمنا، أكرمه، أكرمهما» إلخ.

اختلافی بین صرفیین و نحویین در ضمائر

مساله: بدان که در تعداد ضمائر، صرفیین از ضمیر غائب شروع می کنند و نحویین از ضمیر متکلّم، دلیل صرفیین این است که غائب اصل است و دلیل نحویین این است که متکلّم اعرف است.

ضمائر و حرکت های سه گانه

مساله: لفظ «نا» برای رفع و نصب و جر استعمال می شود چنان چه مثال زده شد. و «تاء» و «الف» و «واو» و «یاء» مخاطبه و «نون» فقط در رفع استعمال می شوند مثل: «قمت» و «قاما» و «قاموا» و «قومي» و «قمن».

(و ألف و الواو و النّون) ضمائر متّصلة كائنة (لما غاب و غيره) و المراد به المخاطب (كقاما) و قاموا و قمن (و اعلما) و اعلموا و اعلمن. ....

موضوع له « الف » « واو » « نون »

مساله: «الف» برای تثنیۀ غائب و مخاطب وضع شده، و «واو» برای جمع مذکّر غائب و مخاطب وضع شده، و «نون» برای جمع مؤنّث غائب و جمع مؤنّث مخاطب وضع شده است. مثال غائب: «قاما، قاموا، قمن»، مثال مخاطب: «اعلما، اعلموا، اعلمن».

اقسام ضمائر از جهت تصوّر

مساله: بدان که ضمائر از حیث تصوّر شش قسم است، زیرا که ضمیر یا متّصل است یا منفصل، و هر یک از این دو، یا مرفوع است و یا منصوب و یا مجرور. یک قسم از این شش قسم وجود ندارد که عبارت است از ضمیر مجرور منفصل مگر از باب تبعیّت.

تعداد ضمائر

مساله: بدان که معنای هر یک از این شش قسم ضمیر، از حیث تصوّر هیجده است، سه مذکّر غائب و سه مؤنث غائب و سه مذکّر مخاطب و سه مؤنث مخاطب و سه متکلّم مذکّر و سه متکلّم مؤنث؛ که حاصل ضرب شش در هیجده یکصد و هشت می شود، پس باید واضع یکصد و هشت ضمیر وضع کند، و حال این که عدد ضمائری که وضع شده، بعد از اسقاط ضمیر مجرور منفصل و مشترکات و ضمیر مستتر وجوباً به چهل نمی رسد. و ظاهر قول ناظم: "و لفظ ما جرّ کلفظ ما نصب" اشاره به همین مطلب است.

(و من ضمير الرّفع ما يستتر) وجوباً بخلاف ضمير النّصب و الجرّ و ذلک في مواضع: فعل الأمر (کافعل) و الفعل المضارع المبدوء بالهمزة نحو: (أوافق) و المبدوء بالنّون نحو: (نغتبط) و المبدوء بالتّاء نحو: (إذ تشکر) و زاد في التّسهيل اسم فعل الأمر ک «نزال» و أبو حيّان في الارتشاف اسم فعل المضارع ک «أوّه»، و إبن هشام في التّوضيح فعل الاستثناء ک «قاموا ما خلا زيدا و ما عدا عمروا و لا يکون خالدا» ....

بررسی موارد وجوب استتار ضمير مرفوعی

مساله: استتار ضمير در «نزال» و «أوه» با قول به اين که اسماء افعال، اسم لفظ فعل است[1] بعيد است، زيرا بنابر اين قول ضمير در معنای اين ها مستتر است که «اسکت» و «أتوجع» باشد نه در خود اينها. و هم چنين وجوب استتار در فعل استثناء و در تعّجب و أفعل التفضيل محل اشکال است، زيرا که استتار در اين ها به سبب خصوصيت ترکيب است زيرا که «خلا» مثلاً فعل ماضی است که فاعل او گاهی اسم ظاهر می شود به علاوه اين که، در أفعل التفضيل جائز دانسته اند که فاعلش اسم ظاهر باشد[2] چنانچه بيايد در باب أفعل التفضيل که ناظم می گويد:

و رفعه الظاهر نزر و متى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا

---

۱. رجوع شود صفحهٔ ۸٤.
۲. همع الهوامع: ۱ / ۲٤٥.

و أفعل التّعجب ک «ما أحسن الزيدين» و أفعل التّفضيل ک ﴿هم أحسن أثاثاً﴾ و فيما عدا هذه -و هو الماضي و الظّرف و الصّفات- يستتر جوازاً. ثمّ شرع في الثاني من قسمي الضمير و هو المنفصل فقال: (و ذو ارتفاع و انفصال أنا) و (هو و أنت و الفروع) الناشئة عن هذه الأصول (لا تشتبه) و هي نحن و هي و هما و هم و هنّ و أنت و أنتما و أنتم و أنتنّ. ....

استتار ضمير در ظرف

مساله: استتار ضمیر در ظرف در صورتی است که ظرف مستقر باشد والّا ضمیر در متعلّق ظرف مستتر است، نه در خود ظرف.

ضمیر منفصل

مساله: چون از بیان اقسام و احکام ضمیر متّصل فارغ شد، شروع کرد در قسم دوم که ضمیر منفصل است و آن بر دو قسم است؛ اول: مرفوع، دوم: منصوب. گفته شد که ضمیر مجرور و منفصل وجود ندارد.

ضمیر مرفوع منفصل

مساله: ضمیر مرفوع منفصل «أنا» و «هو» و «أنت» می باشد . و فروعی که از این سه اصل ناشی می شود باید مشتبه نشود، چون که فرع «هو» و «أنت» با خود آنها اگر چه قریب اللفظ است، چنانچه شارح مثال زده[1] لکن فرق مختصری دارد.

---

۱. همان: ٤٤.

قال أبو حيّان: و قد تستعمل هذه مجرورة كقولهم: «أنا كأنت و كهو» و «هو كأنا» و منصوبة كقولهم: «ضربتک أنت» (و ذو انتصاب في انفصال جُعلا إيّايَ و التّفريع) على هذا الأصل الذي ذكر (ليس مشكلا) مثاله: إيّانا، إيّاکَ، إيّاکِ، إيّاكما، إيّاكم، إيّاكنّ، إيّاه، إيّاها، إيّاهما، إيّاهم، إيّاهنّ. و قد تستعمل مجرورة. تنبيه: الضمير إيّا و اللواحق له عند سيبويه حروف تبيّن الحال و عند المصنّف أسماء مضاف إليها. ....

اتصال ضمير مرفوع منفصل

مساله: گاهی این ضمیر مرفوع منفصل مجرور متّصل استعمال می شود، مثل: «أنا كأنت» و مثل: «نحن كأنتم» و مثل: «أنا كهو». و گاهی منصوب منفصل استعمال می شود، مثل: «ضربتک أنت» و مثل: «ضربتكم أنتم» كه «أنت» و «أنتم» منصوب به تبعیت است؛ و در مثال جر مجرور است بالاستقلال[1].

بررسی ساختار بعضی از ضمائر

مساله: در لفظ «أنا» همزه ضمیر است[2] و نون و الف در آخرش زائده می باشد. و بعضی «أنا» را به سكون نون تلفظ كرده اند بدون الف[3]؛ و بعضی مجموع حروف ثلاثه را

---

۱. أبو محمّد یزیدی لغوی گفته:

شكوتم إلينا مجانينكم ... ونشكو إليكم مجانيننا
فلولا المعافاة كنا كهم ... ولولا البلاء لكانوا كنا

شاهد در «كهم» بوده كه ضمیر مرفوع منفصل، مجرور متصل استعمال شده. خزانة الأدب: ۱۰/ ۱۹۷

۲. بصریون قائلند، ضمیر همزه و نون است و الف زائده است زیرا در هنگام وصل ساقط می شود. شرح الأشموني: ۱/ ۹۰. همع الهوامع: ۱/ ۲۳۶.

۳. در «أنا» پنج لغت است كه در تسهیل آن ها را ذكر كرده است، اول: اثبات الف در وقف و حذفش در وصل، این لغت فصیح ترین لغاتش و لغت حجاز است؛ دوم: اثبات الف در وقف و وصل كه لغت

(و في اختيار لا يجيء) الضّمير (المنفصل إذا تأتّي أن يجيء) الضّمير (المتّصل) لما فيه من

ضمیر می دانند[۱]. در «أنت» و فروعش فقط «أن» ضمیر است ولواحق حروف است که بیان مراد می کنند مثل لواحق اسماء اشاره مثلاً، در «أنت» تاء بیان می کند که مراد مفرد مذکّر است و در «أنتما» بیان می کند که مراد تثنیهٔ مذکّر یا تثنیهٔ مؤنّث است و هکذا[۲]. و بعضی گفته اند که لواحق ضمیر است[۳] و «أن» عماد آنهاست در استقلال. و در «هي» و «هو» گفته اند که مجموع ضمیر است[٤] و بعضی گفته اند هاء تنها ضمیر است[٥] و واو و یاء حرف اشباع است.

اقسام عدم امکان اتصال ضمیر

مساله: در پنج صورت اتصال ممکن نیست، اول: صورتی که عامل از ضمیر مؤخّر باشد مثل: ﴿**إِيّاکَ نَعْبُدُ**﴾[٦]، دوم: در صورتی که عامل محذوف باشد مثل: «أيّاک والأسد» که عامل یعنی«اتّق» محذوف است، سوم: در صورتی عامل معنوی باشد مثل: ﴿**هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوی**﴾[۷] که عامل ابتدائیّت است، چهارم: در صورتی که ضمیر محصور فیه باشد مثل: «ما قام إلّا أنا»

➲ تمیم است، سوم: ابدال همزه به هاء یعنی «هنا»، چهارم: به مد بعد از همزه یعنی «آن»، پنجم: «أن» مانند:«عن» که این لغت را قطرب حکایت کرده است. شرح الأشموني: ۱/ ۹۰. همع الهوامع: ۱/ ۲۳٦.

۱. این قول مذهب کوفیین و مختار ابن مالک است. شرح الأشموني: ۱/ ۹۰.

۲. این قول مذهب بصریین است. شرح الأشموني: ۱/ ۹۱.

۳. قائل این قول ابن کیسان است. البته فرّاء نیز قائل شده به اینکه مجموع «أن» و «تاء» ضمیرند. همع الهوامع: ۱/ ۲۳۷.

٤. این مذهب بصریین است. شرح التصریح علی التوضیح:۱/ ۱۰٤

٥. کوفیون و زجاج و ابن کیسان و سیوطی تنها «هاء» را ضمیر دانسته و «واو» و «یاء» را زائد می دانند. همع الهوامع: ۱/ ۲۳۹.

٦. الفاتحة: ٥.

۷. المائدة: ۸.

الاختصار المطلوب الموضوع لأجله الضّمير فإن لم يتأتّ بأن تأخّر عنه عامله أو حذف أو كان معنويّاً أو حصر أو أسند إليه صفة جرت على غير من هي له فصل و يأتي المنفصل مع إمكان المتّصل في الضّرورة كما سيأتي.

و مثل قول خداوند: ﴿وَ قَضى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاه﴾[۱]، پنجم: در صورتی که ضمیر فاعل باشد برای صفتی که آن صفت جاری باشد بر کسی که من هو له نباشد، بلکه غیر من هو له باشد، مثل: «زید هند ضاربها هو» که ضمیر «ضارب» که «هو» است مسند الیه است یعنی فاعل است از برای «ضارب» که جاری شده بر «هند» و «هند» من هو له نیست، زیرا که ضرب از او صادر نشده بلکه از «زید» صادر شده؛ معنای من هو له و جریان بیان خواهد شد[۲][۳].

---

۱. الإسراء: ۲۳.

۲. به صفحهٔ ۱۵۵ مراجعه شود.

۳. مثال به «زید هند ضاربها هو» به این جهت است که استاد مدرّس افغانی ﷺ قول بصریین را قبول کرده است، زیرا بصریون این قسم را مطلق ذکر کرده اند اما کوفیون مقیّد به خوف اشتباه، مانند: «زید عمرو ضاربه هو» که در این صورت برای رفع اشتباه باید ضمیر منفصل باشد. و واضح است که در «زید هند ضاربها هو» در صورت عدم انفصال نیز اشتباهی رخ نمی دهد. شرح التصریح علی التوضیح: ۱۰۸/۱.

بررسی ساختار ضمیر منفصل منصوبی

مساله: سیبویه[۱] گفته است لواحق «إیّا» أیضاً مثل لواحق اسماء اشاره است و «إیّا» فقط ضمیر است[۲] در جمع[۳]؛ و بعضی گفته اند که لواحق ضمیر است و لفظ «إیّا» عماد آنهاست برای فرق بین متّصل و منفصل[٤]. و بعضی گفته اند[٥] که «إیّا» و لواحق هر دو ضمیر هستند که اول به دوم اضافه شده؛ این قول را مصنّف در این کتاب اختیار کرده[٦]. و بعضی گفته اند که «إیّا» اسم ظاهر است و لواحق ضمیر است که «إیّا» اضافه به آنها شده[۷] [۸].

---

۱. ترجمهٔ سیبویه در صفحهٔ ٤۹ گذشت.

۲. علاوه بر سیبویه فارسی نیز به این قول قائل است و صاحب البدیع این قول را به اخفش نسبت داده است. همع الهوامع: ۱/ ۲٤۳.

۳. مراد استاد مدرّس افغانی ﷫ این است که در مذهب سیبویه «إیّا» ضمیر است و در صورت جمع با لواحق نیز تنها «إیّا» ضمیر می باشد، بنابراین متن محتاج به دقت است.

٤. فرّاء قائل به این قول بوده و «إیّا» را حرف می داند. زجاج در اینکه لواحق ضمیر هستند، با او موافقت کرده است، اما می گوید: «إیّا» اسم ظاهریست که به لواحق اضافه شده و لذا آنها در موضع جر هستند. همع الهوامع: ۱/ ۲٤۳.

٥. ابو حیّان، خلیل، مازنی قائل به این قولند. همع الهوامع:۱/ ۲٤۳.

٦. همع الهوامع: ۱/ ۲٤۳. حاشیة الصبان: ۱/ ۱۷۱.

۷. در پاورقی شماره ٤ گذشت که زجاج قائل به این قول است.

۸. استاد مدرّس افغانی ﷫ دو قول دیگر را در این مساله ذکر نکرده اند: اول قول کوفیین که می گویند: مجموع «إیّا» و لواحق ضمیر هستند، و فرق این قول با مختار ابن مالک روشن است؛ دوم: قول ابن درستویه است که می گوید: «إیّا» بین ظاهر و مضمر است. همع الهوامع: ۱/ ۲٤۳

مراد از «جریان» و «من هو له»

مساله: مراد از جریان، حمل شیء بر شیء است مثل: «زیدٌ قائمٌ» که «قائم» حمل بر «زید» شده است و مثل: «زید هند ضاربها هو» که «ضارب» حمل بر «هند» شده. و مراد از «من هو له» کسی است که محمول از او صادر شده باشد. و مراد از «غیر من هو له» کسی است که محمول از او صادر نشده باشد مثلاً در مثال اول «زید»، «من هو له» است چون که قیام از او صادر شده و در مثال دوم «هند»، «غیر من هو له» است، چون که ضرب از او صادر نشده زیرا که «زید» فاعل «ضرب» و «هند» مفعول است، و معنی چنین است که «زید زننده است هند را».

موارد دیگر عدم امکان اتصال ضمیر

مساله: عدم امکان اتصال، منحصر در این پنج صورت مذکور نیست بلکه مواضع دیگری دارد مثل: «جائني إمّا أنت أو زيد»، و يوجد مواضع أخرى أيضاً تظهر بالتتبّع.

(و صل) على الأصل (أو افصل) للطول ثاني ضميرين أوّلهما أخصّ و غير مرفوع كما في (هاء سلنيه) فقل: سلنيه و سلني إيّاه (و) كذا (ما أشبهه) نحو: «الدرهم أعطيتُكه و أعطيتُک إيّاه» و (في) اتّصال و انفصال ما هو خبر لكان أو إحدى أخواتها نحو: (كنته الخلف انتمى ....

استثناء از عدم جواز انفصال ضمير

مساله: از عدم جواز انفصال در صورت امكان اتّصال دو صورت استثناء شده كه مصنّف به اول آنها اشاره كرد به قول خودش "و صل أو افصل"، و به دوم آنها اشاره كرده به قول خودش: "في كنته الخلف انتمى".

انفصال ضمير در ضرورت شعرى

مساله: گاهى ضمير منفصل مى آيد با اين كه اتّصال ممكن است لكن در ضرورت شعرى، چنانچه به زودى خواهد آمد[1] در قول شاعر: "بالباعث الوارث الأموات إلخ".

ضمير دوم از دو ضمير غير معمول نواسخ

مساله: اگر دو ضمير در يک جا جمع شود و اول آنها اخصّ يعنى اعرف از دوم باشد، هم وصل جائز است، چون اصل در ضمائر وصل است، زيرا كه گفته شد كه وضع ضمير براى اختصار است و اختصار عند البلغاء مطلوب است، و هم فصل جائز است براى اين كه اتّصال، لفظى را كه اين دو ضمير به او متّصل شده طولانى كرده، لذا ضمير دوم منفصل مى شود تا كوتاه شود، يا براى اينكه چون ضمير متصل مختصر است و مى خواهيم لفظ

١. صفحة ١٦٠.

كذاک) الهاء من (خلتنيه) و نحوه في اتّصاله و انفصاله خلاف (و اتّصالا أختار) تبعاً لجماعة منهم الرمّانيّ إذ الأصل في الضمير الاختصار و لأنّه وارد في الفصيح قال ﷺ: «إن يكنه فلن تسلّط عليه و إلّا يكنه فلا خير لک في قتله» (غيري) أي سيبويه و لم يصرّح به تأدّباً (اختار الانفصالا) لكونه في الصورتين خبراً في الأصل و لو بقي على ما كان لتعيّن انفصاله كما تقدّم. ....

طولانی شود؛ لذا ضمیر دوم را منفصل می کنیم تا کلام طولانی شود. و معلوم است که بنابر معنای اول «للطّول» مفعول له حصولی می شود، چنانچه بنابر معنای دوم تحصیلی می شود، این بود حکم ثانی دو ضمیری که معمول نواسخ نباشد.

ضمیر دوم از دو ضمیر معمول نواسخ

مساله: اگر دو ضمیر مذکور معمول نواسخ باشند مثل: «کنته» که ضمیر اول اسم «کان» و ضمیر دوم خبر «کان» می باشد، و مثل: «خلتنیه» که یائی که ضمیر اول است مفعول اول و یائی که ضمیر دوم است، مفعول دوم است؛ پس در این صورت در اتّصال و انفصال ضمیر دوم خلاف واقع شده. مصنّف به متابعت جماعتی از نحویین[۱]، به دو دلیل اتّصال را اختیار کرده اول: این که اصل در ضمیر، چنانچه گذشت[۲]، اتّصال است؛ دوم: آن که در روایت مذکور[۳] اتّصال وارد شده. و غیر مصنّف که مراد سیبویه[۴] است انفصال را اختیار کرده به جهت این که ضمیر دوم در اصل، خبر مبتدا بوده و خبر مبتدا، عاملش معنوی

۱. مانند: رمانی و ابن طراوة. توضيح المقاصد و المسالک: ۱/ ۳۷۲.
۲. صفحهٔ ۱۵۶.
۳. جامع معمر بن راشد: ۱۱/ ۳۸۹. صحیح بخاری: ۲/ ۹۳. صحیح مسلم: ٤/ ۲۲٤٤.
٤. ترجمهٔ سیبویه در صفحهٔ ٤۹ گذشت.

(و قدّم الأخصّ) و هو الأعرف على غيره (في) حال (اتّصال) الضّمائر نحو: «الدّرهم

است و گذشت[۱] که اگر عامل ضمیر معنوی باشد انفصال واجب است، لذا همان حکم را بعد از دخول نواسخ استصحاب[۲] می کنیم.

شروط اثبات قواعد لغت توسط روایات

مساله: بدان که استدلال به روایات در اثبات قواعد لفظیّه متوقّف به دو امر است، اول: آن که روایت صدورش از معصوم علیه السلام مسلّم باشد، و دوم: این که نقل به معنی نباشد یعنی الفاظ روایت عین الفاظ معصوم علیه السلام باشد. و اثبات این دو در امثال این روایت در غایت اشکال است[۳]. و قد فصّلنا الكلام في ذلک في «المدرّس الأفضل» عند الكلام في الخطبة في الشواهد.

تقدیم و تاخیر ضمائر مختلف الرّتبة

مساله: در حال اتّصال واجب است که اخصّ یعنی اعرف بر غیر اعرف مقدّم شود مثل: «الدرهم أعطيتكه» چنانچه شارح بیان کرده؛ و در حال انفصال عکس جائز است به شرطی که سبب اشتباه نشود مثل: «الدرهم أعطيتک إيّاه» که جائز است بگوییم: «الدرهم أعطيته إيّاک» زیرا قرینهٔ عقلیّه موجود است که «هاء» مفعول دوم است، یعنی مأخوذ است نه آخذ، چون که «درهم» ممکن نیست آخذ شود.

---

۱. صفحهٔ ۱۵۲.

۲. استصحاب به معنای باقی ماندن بر یقین سابق بعد از شک لاحق می باشد. فرائد الأصول: ۳/ ۹.

۳. شرط اول مبتنی بر مبنای بحث حجیّت خبر واحد، است. و شرط دوم با اصالت عدم نقل به معنی احراز می شود. ظاهراً می توان در باب اثبات قواعد لغت به روایاتی که در کتاب های شیعه نقل شده است حتی به بعضی از روایات ضعیف السند، استناد کرد. البته تفاصیلی در این بحث است که بیان آنها مناسب این مقام نیست.

أعطيتكه» بتقديم التّاء على الكاف إذ ضمير المتكلّم أخصّ من ضمير المخاطب و الكاف على الهاء إذ ضمير المخاطب أخصّ من ضمير الغائب. (و قدِّمن ما شئت) من الأخصّ أو غيره (في) حال (انفصال) الضمير عند أمن اللّبس نحو: «الدرهم أعطيتک إيّاه و أعطيته إيّاک» و لا يجوز في «زيد أعطيتک إيّاه» تقديم الغائب للّبس. (و في اتحاد الرّتبة) أي رتبة الضميرين بأن كانا لمتكلّمين أو مخاطبين أو غائبين (الزم فصلا) للثّاني (و قد يبيح

حاصل این که در این امثال قرینه موجود است که «هاء» مفعول دوم است، به خلاف «زید أعطیتک إیّاه» که عکس ممکن نیست، یعنی جائز نیست بگوییم: «زید أعطیته إیّاک» زیرا که قرینه نیست برای مفعول دوم بودن «هاء» غیر از مکان و رتبه، چون که هر یک از دو ضمیر لیاقت فاعل بودن، یعنی آخذ بودن را دارد، و فرق بین مفعولی که در معنای فاعل و آخذ است و مفعول دوم که در معنای مفعول و مأخوذ است، فقط به مکان است؛ پس اگر ضمیر دوم که «هاء» است مقدّم شود، معنی چنین می شود که مخاطب را به زید داده است و حال آن که مراد این است که زید را به مخاطب داده. حاصل این که در این مثال فقط مکان قرینه بر مفعول اول بودن و مفعول دوم بودن است، لذا باید هیچ کدام از مکان خود، مقدّم و مؤخّر نشود چون که سبب اشتباه می شود. این بود حکم دو ضمیر که رتبهٔ آنها مختلف باشد، یعنی یکی اعرف از دیگری باشد.

تقدیم و تاخیر ضمائر متّحد الرّتبة

مساله: اگر دو ضمیر در رتبه متّحد باشند مثلاً هر دو متکلّم یا هر دو مخاطب یا هر دو غائب باشند، در این صورت واجب است، ضمیر دوم منفصل شود چون در اتّصال ترجیح بلا مرجّح لازم می آید در تقدیم ما قدّم؛ لکن در دو ضمیری که غائب باشند گاهی اتّصال آمده به شرطی که بین دو ضمیر اختلاف مختصری باشد مثلاً یکی تثنیه و دیگری مفرد باشد

الغيب فيه وصلا) و لكن لا مطلقا بل مع وجود اختلاف ما بين الضّميرين كأن يكون أحدهما مثنّى و الآخر مفرداً و نحوه، نحو: «أنا لهماه قفو أكرم والد» و نحو قول الفرزدق:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير

مثل: «أنالهماه قَفْوُ أكْرَمِ والد»[1] که دو مفعول «أنال» متّصل آمده چون در بینشان اختلاف است، زیرا که ضمیر اول تثنیه و ضمیر دوم مفرد است.

توضیح شعر فرزدق

مساله: در قول فرزدق[2] منفصل آمدن «إيّاهم» با این که اتصالش ممکن بود به جهت ضرورت شعری است.

---

١. این مثال مصرع دوم این بیت است:

لوجهک في الإحسان بسط و بهجة أنالهماه قفو أكرم والد

شاعر این بیت مشخص نیست. «أنال» فعل ماضی است و فاعلش «قفو» است. ضمیر «هما» به «بسط و بهجة» رجوع می کند و ضمیر «ه» به «وجه» عائد است. همع الهوامع: ١/ ٢٥١.توضیح المقاصد و المسالک:١/ ٣٧٦.

٢. همّام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارميّ، أبو فراس، مشهور به فرزدق ﷺ. ایشان از شیعیان و شاگردان حضرت علي بن الحسين السجّاد ﷺ بوده اند. فرزدق ﷺ اهل بصره بود، شاعری بزرگ که درباره او گفته می شود اگر او نبود ثلث شعر عرب و نیمی از اخبار مردم از بین می رفت. او را به زهير بن أبي سلمى تشبیه می کنند، زهیر در عصر جاهلیّت و فرزدق در عصر اسلام. پدر و جدّ او از کریمان و اشراف بودند و هر شخصی به قبر پدر او پناه می برد، در پناه فرزدق می شد. کشّی ﷺ در رجال خود در ذیل نام او به سند خود قضیه ای را نقل می کند، خلاصه این قضیه این است: "روزی هشام بن عبد الملک که به حج رفته بود، در طواف خانه قصد استلام حجر الأسود کرد اما ازدحام جمعیت مانع او شد و نتوانست حجر را استلام کند. برایش منبری گذاشتند و او بر منبر نشست و اهل شام نیز در اطراف او، که در این هنگام حضرت امام علي بن الحسين السجّاد ﷺ وارد مسجد شدند و به طواف مشغول شدند. زمانی که به جلوی حجر رسیدند مردم همگی راه را برای ایشان باز کردند. مردی از اهل شام رو به هشام کرده و گفت: این

الضرورة اقتضت انفصال الضّمير مع إمكان اتّصاله. (و قبل يا النّفس) إذا كانت (مع الفعل) أي متّصلة به (التزم نون وقاية) سمّيت بذلک قال المصنّف: لأنّها تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلّم إذ لو قيل في «ضربني» «ضربي» لالتبس بالضَّرَب و هو العسل الأبيض الغليظ و من التباس أمر مؤنّثه بأمر مذكّره إذ لو قلت: أكرمي بدل أكرمني قاصداً مذكّراً لم يفهم المراد. و قال غيره: لأنّها تقيه من الكسر المشبه للجرّ للزوم كسر ما قبل الياء.

نون وقایه

مساله: از جمله احکام ضمیر این است که اگر ضمیر متکلّم، متّصل به فعل شود باید قبل از ضمیر متکلّم «نون وقایه» آورده شود. و در وجه تسمیۀ این نون به «وقایه» دو قول است، اول: این است که نون را «وقایه» نامیده اند چون فعل را از مشتبه شدن به اسم حفظ می کند

⊃ شخص کیست که این هیبت را در بین مردم داشته و این چنین راه حجر را بر ایشان باز کردند؟ هشام که نمی خواست مردم شام ایشان را بشناسند و مایل به حضرتش عليه السلام شوند، گفت: او را نمی شناسم! فرزدق که در آنجا بود، گفت من او را می شناسم. مرد شامی گفت: ای أبا فارس او کیست؟ فرزدق رحمه الله در پاسخش شعری بلند خواند که ابتدایش این است:

هذا الذي تعرف البطحاء و طأته ... و البيت يعرفه و الحل و الحرم
هذا ابن خير عباد الله كلّهم ... هذا التقي النقي الطاهر العلم

پس از اتمام شعر فرزدق هشام بر او غضبناک شد، و او را در عسفان بین مدینه و مکه زندانی کرد. حضرت امام علي بن الحسين السجّاد عليهما السلام برای او دوازده هزار درهم فرستاد، فرزدق که به اخلاص شعر سروده بود نپذیرفت اما چون امام عليه السلام به او امر کرد، اطاعت از امر ایشان نمود". فرزدق در سال ۱۱۰ هجری قمری مطابق با ۷۲۸ میلادی در حالی که به صد سالگی نزدیک شده بود در بادیه ای در بصره از دنیا رفت. الأعلام: ۸/ ۹۲. معجم رجال الحديث: ۱۳/ ۲۵۶.

(و ليسي) بلا نون (قد نُظم) قال الشاعر :

عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي

مثل: «ضربني» چنانچه شارح بیان کرده که «ضرب» اسم برای عسل[1] است و در المزهر برای عسل هشتاد اسم ذکر کرده[2]، و هم چنین فعل امر مذکّر را، از مشتبه شدن به امر مؤنّث حفظ می کند، چنانچه أیضاً شارح مثال زده؛ دوم: این که این نون، آخر فعل را از کسره که شبیه جر است [حفظ می کند][3]، زیرا دخول جر بر فعل ممنوع است؛ هم چنین دخول کسره که شبیه جر است بر فعل ممنوع است، نظیر فتوای فقهاء رحمهم الله در باب نکاح که می گویند زنی که شبیه به یکی از محارم انسان باشد تزویجش بر انسان مکروه است.

ليسي بدون نون وقايه

مساله: «ليسي» بدون نون وقایه در نظم به دو سبب استعمال شده، یکی این که مخالفت قواعد در اشعار گاهی چندان محظوری ندارد، و دیگر آن که فعل بودن «ليس» محل خلاف است حتی این که بعضی او را حرف می دانند و قال الرّضي [في وجه استعمال «ليسي»]: "حملاً على «غيري»"[4].

---

۱. عسل سفید غلیظ.

۲. المزهر في علوم اللغة: ۱/ ۳۲۰

۳. با توجه به متن ظاهراً [حفظ می کند]، از متن مکرّرات المدرّس ساقط شده است.

٤. شرح الرّضي على الكافية: ۲/ ٤٥٤.

و لا يجيء في غير النّظم إلّا بالنّون كغيره من الأفعال كقولهم: «عليه رجلا ليسَني» بالنّون. (**و ليتني**) **بالنّون** (**فشا**) **أي كثر و ذاع لمزيّتها على أخواتها في الشّبه بالفعل يدلّ على ذلك سماع إعمالها مع زيادة «ما» كما سيأتي و في التنزيل: ﴿يا ليتني كنت معهم﴾** (**و ليتي**) **بلا نون** (**ندرا**) **أي شذّ قال الشّاعر :**

كمنية جابر إذ قال ليتي   أصادفه و أفقد جلّ مالي

بررسى « عليه رجلاً ليسني »

مساله: «عليه» اسم فعل است به معناى «ليلزم» كه امر غائب است، و فاعل در خود «عليه» يا در مسمّى كه «ليلزم» است مستتر است، و «رجلاً» مفعول است و «ليس» فعل ناقص، اسمش در او مستتر، راجع است به «رجلاً» و ياء متكلّم خبر «ليس» و جملهٔ «ليسني» صفت «رجلاً» است.

نون وقايه در « ليت »

مساله: «ليتني» با نون وقايه استعمالش در كلام عرب زياد است و شيوع دارد، به سبب مزيّت «ليت» بر بقيّهٔ حروف مشبهة بالفعل، زيرا كه شباهت «ليت» به فعل از بقيّه اقوى است، به دليل اين كه عمل دادن «ليت» با «ما» كافه از عرب شنيده شده كه «ما» كافه نتوانسته «ليت» را از عمل باز دارد؛ و به علاوه اين كه در قرآن مقدّس، كه در نهايت فصاحت و بلاغت است، با نون وقايه آمده[1] و بدون نون وقايه استعمالش نادر است مثل قول شاعر كه «ليتي» بدون نون آمده.

---

۱. النساء:۳۷. الكهف:٤۲. مريم:۲۳. الفرقان: ۲۸. الحاقه:۲٥. النبأ:٤۰. الفجر:۲٤.

(و مع لعلّ اعكس) هذا الأمر فتجريدها من النّون كثير لأنّها أبعد من الفعل لشبهها بحروف الجرّ و في التنزيل: ﴿لعلّي أبلغ الأسباب﴾ و اتّصالها بها قليل قال الشاعر:

فقلت أعيراني القدوم لعلّني أخُطُّ بها قبراً لأبيض ماجد

(و كن مخيّرا) في إلحاق النون و عدمها (في الباقيات) «إنَّ» و «أنَّ» و «كأنَّ» و «لكنّ» نحو: «و إنّي على ليلى لزارٍ و إنَّني» و قال الفرّاء: عدم إلحاق النون هو الاختيار.

نون وقايه در « لعلّ »

مساله: استعمال «لعلّ» برعکس «ليت» مى باشد، يعنى بدون نون کثير است؛ به علاوه آن که در قرآن بدون نون آمده[١]، و با نون قليل است زيرا که شباهتش به فعل ضعيف است، زيرا که «لعلّ» در احتياج به متعلّق شباهت به حرف جر دارد، حتى اين که بعضى گفته اند: «لعلّ» حرف جر است، چنانچه در باب حروف جارّه بيايد[٢].

نون وقايه در باقى حروف مشبهة بالفعل

مساله: بقيّهٔ حروف مشبهة بالفعل جائز الوجهين است، يعنى آمدن نون وقايه و نيامدنش مساوى است اگرچه فرّاء[٣] گفته که نيامدن نون بهتر از آمدن آن است.

---

١. يوسف: ٤٦. طه: ١٠. المؤمنون: ١٠٠. القصص: ٢٩. غافر: ٣٦.

٢. عقيل «لعلّ» را حرف جر مى داند.

٣. ترجمهٔ فرّاء در صفحهٔ ١٦ گذشت.

(و اضطراراً خفّفا) نون (منّي و عنّي بعض من قد سلفا) من الشعراء فقال:

أيّها السائل عنهم و عني لست من قيس و لا قيس مني

و الاختيار فيهما إلحاق النّون كما هو الشائع الذائع على أنّ هذا البيت لا يعرف له نظير في ذلک بل و لا قائل و ما عدا هذين من حروف الجرّ لا تلحقه النّون نحو: «لي و بي» و كذا «خلا و عدا و حاشا» قال الشّاعر: «حاشاي إنّي مسلم معذور» (و) إلحاق

استناد به اقوال طوائف عرب

مساله: بدان که علمای عربيّت اعراب را به چهار طايفه تقسيم کرده اند: اول: جاهليين، و آنها کسانی هستند که قبل از بعثت حضرت رسول ﷺ بوده اند و زمان بعثت را درک نکرده اند. دوم: مخضرمين، و آنها کسانی هستند که همزمان جاهليّت و بعثت را درک کرده اند مانند غالب اصحاب آن حضرت. سوم: متقدّمين، و آنها کسانی هستند که بعد از آن بزرگوار متولّد شده اند تا آخر خلفای راشدين. چهارم: مولّدين که بعد از خلفای راشدين به دنيا آمده اند.

اختلافی در حجيّت کلام جاهليين و مخضرمين نيست. اما در اثبات قواعد در کلام متقدّمين اختلاف است، اگر چه در نزد محقّقين حجيّت است. اما مولّدين پس خلافی در عدم حجّيت کلام آنها نيست، زيرا که مولّدين به سبب کثرت اختلاط آنها با غير عرب غالب الفاظ آنها از طريقۀ صحيح لغت عرب هم از حيث ترکيب و هم از حيث استعمال، تغيير کرده،

النّون (في) لدن فيقال (لدنّي) كثير و به قرء السبّة من القرّاء السّبعة و تجريدها فيقال (لدني) بالتّخفيف (قلّ) و به قرء نافع (و) إلحاق النّون (في قدني و قطني) بمعنى حسبي كثير و (الحذف أيضاً قد يفي) قال الشّاعر: «قدني من نصر الخبيبين قدي» ....

حتی این که نجم الائمه[١] می گوید که محرّفات مولّدین عربی نیست[٢]. و از قصه زنبوریه و از قول کسائی[٣]: "هذا[٤] العرب ببابک"[٥] ظاهر می شود که مراد از خلفاء در این تقسیم جمیع خلفاء است نه خصوص خلفاء اربعه.

و از این تقسیم دانسته می شود که قول شاعر: "أیّها السائل عنهم إلخ" ، در اثبات حذف نون از «مني» و «عني» حجت نیست، زیرا که قائل شناخته نشده که از کدام یک از چهار قسم عرب است بلکه بعضی[٦] احتمال داده اند که این بیت از مجعولات بعض نحویین است به دلیل این که جمع کرده بین «مني» و «عني» با تخفیف نون وقایه، برای جواز اثبات تخفیف، چون مدّعایش بوده.

---

١. مراد رضي استرآبادی است که ترجمه اش در صفحۀ ٣٦ گذشت.

٢. تصریح به عدم عربیّت محرّفات «مولّدین» را در شرح الرّضي نیافتیم. شاید مراد مطلبی باشد که رضي در بحث فعل مضارع گفته است. شرح الرّضي على الكافية: ٤/ ١٨.

٣. ترجمۀ کسائی در صفحۀ ١٨ گذشت.

٤. آنچه از کسائی نقل شده: «هذه العرب ببابک» است.

٥. أمالي الزجاجي: ٢٤٠. الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٧٧.

٦. مراد ابن ناظم است، و ابن هشام نیز این شعر را نپذیرفته است. خزانة الأدب: ٥/ ٣٨١.

و في الحديث : «قط قط بعزّتک» يروى بسكون الطّاء و بكسرها مع ياء و دونها، و يروى قطني قطني و قط قط.

وجوه « قط قط بعزّتک »

مساله: «قط قط بعزّتک»[١] که از احادیث مجعولهٔ کفر آمیز است پنج قسم روایت شده اول: به سکون طاء در هر دو، دوم: کسر طاء در هر دو با یاء، سوم: کسر طاء در هر دو بدون یاء، چهارم: «قطني، قطني» پنجم: «قطّ، قطّ» به تشدید هر دو طاء بدون یاء.

---

١. صحيح مسلم: ٤/ ٢١٨٨. در این روایت جعلی که در صحیحین نقل کرده اند، خداوند متعال پایش!! را داخل جهنّم می گذارد. این روایت بر جسم بودن خداوند متعال دلالت دارد. و این گمراهی آشکار نتیجهٔ دور شدن از اهل البیت عصمت و طهارت عليهم السلام و جدایی از صراط المستقیم أمیر المؤمنین علي بن أبي طالب عليه السلام است.

الثاني من المعارف العلم

و هو علم شخص و علم جنس و بدأ بالأول فقال: (اسم) جنس و هو مبتدأ وُصِف بقوله: (يعيّن المسمّى) و هو فصل يخرج النكرات تعييناً (مطلقاً) فصل يخرج المقيَّد إمّا بقيد لفظيّ و هو المعرّف بالصّلة و أل و المضاف اليه، أو معنويّ و هو اسم الإشاره و المضمر ....

معنای لغوی و اصطلاحی علم

مساله: عَلَم به فتح عين و لام، در لغت بين سه معنى مشترک است، اول: جبل عظيم[1]، دوم: بيرق و پرچم[2]، سوم: علامت[3]. و در اصطلاح عبارت است از «اسم يعيّن المسمّى» که ظاهراً منقول از معنای سوم است.

علم شخص و علم جنس

مساله: علم شخص جزئی است و علم جنس کلّی. و اين تعريف يعنی: «اسم يعيّن المسمّى إلخ»، برای علم شخص است نه برای علم جنس، فتأمّل.

تبيين تعريف علم

مساله: حاصل معنای علم اين است که «علم اسمی است که معيّن می کند معنای خود را مطلقاً، بدون قيد زائدِ بر لفظ، يعنی به مجرّد وضع يا غلبه»؛ پس خارج شد از اين تعريف

---

۱. لسان العرب: ۱۲/ ٤۲۰

۲. العين: ۲/ ۱٥۳.

۳. همان.

و خبر قوله: «اسم» قوله: (علمه) أي علم المسمّی (کجعفر) لرجل (و خرنقا) لامرأة من العرب (و قَرن) بفتح القاف و الراء لقبیلة من بني مراد و منها أویس القرني، (و عدن) ....

نکره، چون معنای خود را معیّن نمی کند؛ و أیضاً خارج شد بقیّهٔ معارف، چون تعیّن معنی در آنها به سبب قید است، یا لفظی مثل: موصولات که تعیّن در آنها به سبب جملهٔ صله است یا به سبب الف و لام، و مثل: معرّف به «ال» که تعیّن به سبب «ال» است، و مثل: مضاف که تعیّن به سبب مضاف الیه است، و یا قید معنوی مثل: اسم اشاره که تعیّن به سبب اشاره است، و مثل: ضمائر که تعیّن در آنها به سبب تقدّم مرجع یا حضور مرجع است؛ و هم چنین خارج شد از تعریف، کلّی منحصر به فرد مثل: «شمس و قمر» زیرا که تعیّن در آنها به سبب وضع نیست بلکه به سبب انحصار در فرد موجود است بنابر هیئت قدیم.

توضیح مثال های مصنّف

مساله: مسمّای علم یا از ذوی العقول مذکّر است مثل: «جعفر» که منقول از نهر صغیر است، و یا از مؤنّث ذوی العقول مثل: «خِرنِق» که زنی است[1] و منقول از بچه خرگوش است، و یا آن که مسمّای [علم] مرکّب است از اشخاص متعدّده مثل: «قَرَن» که علم برای قبیله است، و یا مؤلّف از بیوت متعدّده است مثل: «عَدَن» که اسم است برای شهر معروف

---

۱. علم برای خواهر مادری طَرَفة بن العبد است. طرفة بن العبد، شاعر جاهلی از طبقه اولی است که در بحرین به دنیا آمده بود. او از ندیمان ملک زمانش عمرو بن هند شده بود. عمرو او را به همراه نامه ای به سمت المعکبر، امیر بحرین فرستاد، طرفة بن العبد نامه را به سوی امیر بحرین برد بی خبر از آن که در آن نامه حکم قتلش نوشته شده بود، زیرا عمرو بن هند شنیده بود او شعری در هجوش گفته و به این دلیل تصمیم به قتل او گرفت. طرفة بن العبد در حدود ۶۰ سال قبل از هجرت در جوانی کشته شد. الأعلام: ۳/ ۲۲۵.

لبلد بساحل بحر اليمن (و لاحق) لفرس (و شَذقَم) لجمل (و هَيلَة) لشاة (و واشق) لكلب .

و يا آن که مسمّای علم واحد از غیر ذوی العقول است مثل: «لاحِق» که علم است برای اسبی که مال معاویه بن ابی سفیان بوده، و مثل «شَذْقَم»[1] که علم است برای شتری که مال نعمان بن المنذر[2] بوده، و مثل: «هَيْله»[3] که اسم است برای گوسفندی که مال بعضی از زن های عرب بوده، و مثل: «واشِق»[4] که اسم سگ بعضی از عرب بوده.

۱. «شذقم» به ذال نیز گفته شده. حیاة الحیوان الکبری: ۱/ ۲۸.

۲. النعمان (الثالث) ابن المنذر (الرابع) ابن المنذر بن امرئ القيس اللخمي، أبو قابوس. نعمان بن المنذر از مشهورترین ملوک حیره [نزدیک کوفه، نجف اشرف] در جاهلیّت بوده. النابغة الذبياني، حسان بن ثابت و حاتم طائی او را مدح کرده اند. او شهر «النعمانيّة» را بنا نهاد. نعمان حکومت حیره را در حدود سال ۵۹۲ میلادی از پدرش به ارث برد. و کسری نعمان را بر حکومتش ابقاء کرد تا اینکه کسری (أبرويز) به دلیلی بر او خشمگین شد، او را عزل کرد و به خانقین تبعیدش کرد. نعمان در آنجا زندانی شد تا اینکه در سال ۱۵ قبل از هجرت مطابق با حدود ۶۰۸ میلادی، مرد. می گویند او را به زیر پای فیل انداخته اند و او به این وسیله کشته شده. الأعلام: ۸/ ۴۲

۳. ضرب المثل «هَيْلَ هَيْلَ خيرَ حالبَيْكِ تنطحين» نیز مرخّم از همین «هيلة» می باشد. مجمع الأمثال: ۱/ ۲۳۸.

۴. ظاهراً از همین باب است این شعر:

لمّا رأى وَاشِقٌ إِقْعَاصَ صَاحِبِهِ ولا سبيلَ إلى عَقْلٍ ولا قَوَدِ

شرح القصائد العشر: ۳۱۴.

(و اسماً أتى) العلم و هو ما ليس كنية و لا لقباً (و كنية) و هي ما صدّر بأب أو أمّ، قيل: أو إبن أو بنت من «كنيتُ» أي سترت كالكناية و العرب يقصد بها التّعظيم (و لقبا) و هو ما أشعر بمدح أو ذمّ.

فرق اسم و لقب

مساله: فرق بین اسم و لقب این است که، مراد از اسم ذات مسمّی است قطع نظر از جمیع صفات، و مراد از لقب ذات است با بعضی صفات مثل «زین العابدین».

فرق کنیه مشعر به مدح و ذمّ و لقب

مساله: بعضی گفته اند[1] فرق بین کنیه و لقب به حیثیّت است، پس مشعر بودن بعضی ازکنی بر مدح یا ذمّ مثل: «أبو الفضل» و «أبو لهب» ضرری ندارد، چون این دلالت به سبب خصوصیّت لفظ است نه به سبب وضع.

اقسام علم

مساله: علم مطلقاً، یعنی چه علم شخص باشد و چه علم جنس، بر سه قسم است؛ اول: اسم، دوم: کنیه، سوم: لقب.

اطلاقات اسم

مساله: اسم چند معنی دارد، یکی اسم در مقابل فعل و حرف، دیگر اسم در مقابل صفت، و دیگر اسم به معنای مبتدای منسوخ الابتداء، و دیگر اسم در مقابل کنیه و لقب؛ و همین معنای چهارم در این جا مراد است.

---

۱. مانند ازهری. شرح التصریح علی التوضیح: ۱/ ۱۳۲.

قال الرضيّ: و الفرق بينه و بين الكنية معنًى أنّ اللّقب يمدح الملقّب به أو يذمّ بمعنى ذلک اللفظ بخلاف الكنية فإنّه لا يعظّم المكنّى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فإنّ بعض النفوس تأنف أن تخاطَب باسمها. (و أخّرن ذا) أي اللقب (إن سواه صحبا) و المراد به الاسم كما وجد في بعض النّسخ إن سواها و صرّح به في التّسهيل و علّله في شرحه

فرق کنیه و لقب

مساله: فرق بین کنیه و لقب از حیث لفظ این است که، کنیه در اولش لفظ «أب» یا «ابن» و «ابنة» می باشد، به خلاف لقب؛ و فرق از حیث معنی این است که کنیه دلالت بر تعظیم مسمّی می کند نه از حیث معنای لفظ، بلکه به جهت ذکر کردن اسم مسمّی[1] را، چون بعضی از مردم از ذکر اسم بدشان می آید؛ ولکن لقب معنای لفظش دلالت بر مدح می کند مثل: «ضیاء الدّین»، و یا دلالت بر ذمّ می کند مثل: «عبد البطن».

بررسی اجتماع لقب با اسم و کنیه

مساله: بدان که اجتماع لقب با غیر خودش دو قسم است، اول: اجتماع لقب با اسم، دوم: اجتماع لقب با کنیه.

مراد ناظم از "و أخّرن ذا إن سواه صحبا" قسم اول است، چون در بعضی از نسخه های الفیّه «سواها» دیده شده، یعنی سوای کنیه را مصاحبت کند که اسم است. و در کتاب تسهیل ذکر کرده که، مراد صورت اول است و تعلیل کرده وجوب تأخیر لقب را از اسم در شرح تسهیل، به این که چون غالب لقب ها منقول از اسم غیر انسان است، پس اگر لقب

---

۱. ظاهراً دلالت کنیه بر تعظیم از جهت ذکر نکردن اسم است. یعنی عبارت باید این چنین می بود: «بلکه به جهت ذکر نکردن اسم مسمّی». هر چند مقصود ایشان واضح است.

بأنّ الغالب أنّ اللّقب منقول من اسم غير انسان كبطّة و قُفَّة، فلو قدّم لتوهّم السامع أنّ المراد مسمّاه الأصليّ و ذلک مأمون بتأخيره فلم يعدل عنه و شذّ تقديمه في قوله : «بأنَّ ذا الكلب عمراً خيرهم حسباً». و أمّا الكنية: فيجوز تقديمه عليها و العكس كذا قالوه لكن مقتضى التّعليل المذكور امتناع تقديمه عليها أيضاً فتأمّل.

بر اسم مقدّم شود توهّم می رود که مراد از لقب معنای اصلی لقب است [۱]، مثلاً در «رأيت بطّة زيد» بالإضافة، توهّم می شود که بطّۀ زید[۲] را دیده نه خود «زید» را، و این توهّم در صورت تاخير لقب نمی آید؛ و تقديم لقب که «ذا الكلب» است بر اسم که «عمرو» است شاذ است[۳]. اما قسم دوم یعنی اجتماع لقب با کنیه که مراد از قول شارح همین است "و أمّا الكنية فيجوز تقديمه عليها إلخ"، پس این قسم جائزالوجهین است، یعنی جائز است که لقب بر کنیه مقدّم شود و عکس هم جائز است.

بدان که علماء همین جواز وجهین را در این قسم گفته اند، لکن مقتضای تعلیل که در صورت اول ذکر شد امتناع تقديم لقب بر کنیه است أيضاً، زیرا که در صورت اول توهّم

---

۱. از این تعلیل استفاده می شود که در صورت عدم توهّم معنای اصلی، تقدّم لقب جائز است مانند کلام خداوند متعال: ﴿إِنَّمَا الْمَسيحُ عيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء:۱۷۱]. بنابراین باتوجه به این نکته مواضعی در متن مساله باید تغییر کند، و ممکن است «فتأمّل» در پایان مساله اشاره به همین نکته باشد. حاشية الصبان: ۱۸۹/۱.

۲. «البطّة» از «ب ط ط» به معنای «اردک» است.

۳. اشاره به این بیت شعر است:

بأَنَّ ذَا الكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهم حَسَباً   بِبَطْنِ شِرْيانَ يَعْوِي عِندَه الذِّيبُ

المحكم و المحيط الأعظم: ۱۰۲/۸.

نعم تقديمها على الاسم و عكسه سواء.

می شد که مراد معنای اصلی لقب باشد، در این صورت نیز همین توهّم می آید، لکن في صورة الإضافة لا الاتّباع؛ و سيأتي الوجه في ذلک عن قريب[1]، فتأمّل؛ این بود حکم در صورتی که لقب با غیر خود جمع شود.

اجتماع اسم و کنیه

مساله: اگر اسم با کنیه جمع شود جائز الوجهین است، یعنی جائز است تقدیم کنیه بر اسم و عکس آن، و هیچ یک ترجیح ندارد[2].

صورت های اجتماع اسم، لقب و کنیه

مساله: صور الاجتماع و المصاحبة أربع: الأولی أن يجتمع اللقب و الاسم، ذکرها المصنّف بقوله: "و أخّرن ذا إن سواه صحبا" على تفسير الشارح؛ الثانية أن يجتمع اللقب و الكنية، ذکرها الشارح بقوله: "و أمّا الكنية فيجوز تقديمه إلخ"؛ الثالثة أن يجتمع الكنية و الاسم، و يجوز فيه الوجهان؛ الرابعة أن يجتمع الثلاثة، و يمكن إخراج حكمها ممّا تقدّم.

مساله: ممکن است قول مصنّف: "و أخّرن ذا إن سواه صحبا" اشاره به صورت اول و دوم باشد، زیرا که محتمل است که ضمیر «سواه» راجع به خود لقب باشد و مراد از سوای لقب، اسم و کنیه باشد، نه اسم تنها، چنانچه شارح فهمیده؛ پس بنابراین از قول مصنّف: "و أخّرن ذا" جمیع صور أربع دانسته می شود.

---

۱. صفحۀ ۱۷٦.

۲. ابن الصائغ گفته: تقدیم غیر اشهر بهتر است. همع الهوامع: ۱/ ۲۸٤.

(و إن يكونا) أي الاسم و اللّقب (مفردين فأضف) الأوّل إلى الثّاني (حتماً) عند البصريّين نحو: «هذا سعيد كرز» أي مسمّاه كما سيأتي في الإضافة و أجاز الكوفيّون الإتباع و اختاره في الكافية و التّسهيل ....

صورت اول اجتماع اسم مفرد و لقب مفرد

مساله: صور الاجتماع من حيث الإفراد و التّركيب أربع: الأولى أن يكون اللقب و الاسم مفردين، فحينئذ يجب الإضافة عند البصريّين لكن لما استشكل عليه بأنّه يلزم حينئذ إضافة الشيء لما به اتّحد أو إضافة المعرفة، و كلّ واحد منهما غير جائز كما يأتي في باب الإضافة، فأشار الشارح إلى الجواب بقوله: "أي مسمّاه" و حاصل الجواب أنّ منشأ الإشكال إمّا إضافة الشيء إلى نفسه و إمّا إضافة المعرفة و كلاهما يرتفع بالتأويل إلى المسمّى بأن يراد من «سعيد» المسمّى، فهو حينئذ عامّ له أفراد كثيرة فيصير نكرة ثمّ يضاف هذا العامّ إلى الفرد المعيّن و هو أفراد كثيرة و هو «كرز»[١]، و يأتي في باب الإضافة ما يوضح ذلك إن شاء الله تعالى.

مساله: كوفيين اتّباع را أيضاً جائز مى دانند، و مصنّف همين قول كوفيين را در كافيه و تسهيل اختيار كرده است[٢].

---

١. سيوطى در همع الهوامع مى گويد: «دوم تاويل به اسم مى رود». همع الهوامع: ١/ ٢٨٤.

٢. اتّباع يا به بدل يا به عطف بيان است. ابن مالك اين قول را برگزيده زيرا اضافه در امثال اين مقام، خلاف اصل است. همع الهوامع: ١/ ٢٨٤.

و معلوم على الأوّل أنّ جواز الإضافة حيث لا مانع من ال نحو: «الحارث كرز». (و إلّا) أي و إن لم يكونا مفردين بأن كانا مركّبين ك «عبدالله زين العابدين» أو الأوّل مركّباً و الثاني مفرداً ك «عبدالله كرز» أو عكسه ك «زيد أنف النّاقة» (أتبع) الثّاني (الذي ردف) الأوّل له في إعرابه على أنّه بدل أو عطف بيان ....

معناى جواز در عبارت شارح

مساله: الجواز في قول الشارح: "و معلوم على الأوّل أنّ جواز الإضافة حيث لا مانع من «أل» نحو: «الحارث كرز»" الجواز بالمعنى الأعمّ، لأنّ عدم المانع شرط في كلا القولين، فإن وجد مانع من الإضافة كأن يكون الاسم مقترناً بـ «ال» فحينئذ لا يجوز الإضافة فضلاً عن أن يجب بل الإتّباع كما في الصور الثلاث الآتية إذ لو أضيف الأوّل إلى الثاني للزم إضافة المقرون بـ «ال» إلى الخالي عنها و هو غير جائز إلّا في الصفة المشبهة أو في مطلق الصفة كما يأتي.

اجتماع لقب با اسم در صورت اتّباع

مساله: ما سبق من وجوب تأخير اللقب من الاسم إنّما هو في صورة الإضافة لا الاتّباع كما أشرنا إليه، إذ العلّة المذكورة لوجوب التأخير لا تجري في صورة الاتباع فيجوز فيه الوجهان فلا تغفل.

سه صورت باقى اجتماع اسم مفرد و لقب مفرد

مساله: سه صورت ديگر از حيث افراد و تركيب در قول مصنّف "و إلّا أتبع الذي ردف" داخل است كما لا يخفى؛ پس از قول مصنّف: "و إن يكونا مفردين" تا «ردف» حكم هر

و يجوز القطع إلى الرّفع و النّصب بتقدير هو أو أعني إن كان مجروراً و إلى النّصب إن كان مرفوعاً و إلى الّرفع إن كان منصوباً كما ذكره في التسهيل. (و منه) أي من العلم علم (منقول) إلى العلميّة بعد استعماله في غيرها من مصدر (كفضل و) اسم عين نحو: (أسد) و صفة ک «حارث» و فعل ماض ک «شَمّر» لفرس و مضارع ک «يزيد» و أمر ک

چهار صورت دانسته می شود، چنانچه شارح استخراج کرده و مثال زده و احکام هر یک را بیان کرده است.

جواز تقديم لقب مشهور

مساله: هرگاه لقب مشهورتر از اسم باشد و اسم مشترک باشد و لقب غیر مشترک، مثل القاب و اسماء ائمه هدی سلام الله علیهم أجمعین، پس در این صورت تقدیم لقب جائز است بلا خلاف سواء أتبع أم أضيف.

شرط جواز قطع

مساله: جواز القطع مشروط بالمعلنيّة كما أشار إليه الشارح و أوضحناه فيما سبق[1].

مراد از « منه »

مساله: الكنى منقولة كلّها و كذلک الألقاب على احتمال قوي؛ فالتبعيض المفهوم من «منه» ناظر إلى الاسم فقط لا إلى اللقب و الكنية[2].

---

۱. صفحهٔ ۲۳.

۲. سیبویه همهٔ اعلام را، علم منقول می داند و در مقابل زجاج همه را علم مرتجل دانسته است. شرح التصريح على التوضيح: ۱/۱۲۸

«إصمت» لمكان (و) منه (ذو ارتجال) لم يسبق له استعمال في غير العلميّة أو سبق و جهل قولان (كسُعاد و أُدَد) و منه ما ليس بمنقول و لا مرتجل. قال في الارتشاف: و هو الذي علميّته بالغلبة.

توضیح عبارت شارح

مساله: بدان كه قول شارح: "لم يسبق له استعمال في غير العلميّة" احتمال دو معنى دارد:

اول: آن كه سالبه به انتفاء موضوع باشد، یعنی غير از معنای عَلَمی فعلی، معنای دیگری در سابق نداشته باشد مطلقاً چه علميّت و چه غير علميّت.

دوّم: سالبه به انتفاء محمول یعنی در سابق معنی داشته باشد، لكن آن معنی غير عَلَمی نباشد بلکه عَلَمی باشد.

بیان دو عبارت شارح

مساله: نسبت بين مرتجل به معنای «أو سبق و جهل» و بين احتمال اول[1] از معنای اول تباين است؛ و نسبت بين «أو سبق و جهل» و احتمال دوم از معنای اول، عموم و خصوص مطلق است لأنّ السابق المجهول لم يقيّد بالعلميّة و لا بغيرها.

نسبت بین علم مرتجل و علم منقول

مساله: نسبت بين مرتجل بنابر احتمال اول، از معنای اول و بين علم منقول تباين است، و بنابر احتمال دوم، أيضاً تباين است؛ و وجهه ظاهر من قول الشارح في المنقول: "بعد

---

۱. سالبه به انتفاء موضوع.

استعماله في غيرها" و النسبة بين المرتجل النحوي و الأصولي و معرفتها تحتاج إلى مزيد كلام ليس هنا محلّه[١].

فرق وضع بين علم منقول و مرتجل و بين علم بالغلبه

مساله: بدان كه در علم منقول و مرتجل وضع تخصيصى[٢] است، و در علم بالغلبه وضع تخصصى[٣] است، لذا علم بالغلبه نه منقول است و نه مرتجل.

توضيح مثال هاى « شمّر، يزيد، إصمت »

مساله: در سابق گفته شد[٤] كه فعل، گاهى بدون فاعل علم مى شود و گاهى با فاعل؛ و مراد شارح از «شمّر» كه علم براى اسبى است و «يزيد» و «إصمت» كه اسم بيابانى است، قسم اول است به قرينۀ قول مصنّف: "و منه جملة إلخ".

امكان علم شدن حرف

مساله: ممكن است گاهى حرف اسم قرار داده شود، مثل اين كه «لعلّ» يا «لكن» اسم كسى شود.

١. بدائع الأفكار: ٥٤. و تقريرات آية الله المجدّد الشيرازي: ١/ ٣.
٢. وضع تخصيصى در صورتى است كه دلالت الفاظ بر معانى آنها به سبب جعل و تخصيص باشد. معجم المصطلحات الأصولية: ١٧٦.
٣. وضع تخصّصى در صورتى است كه دلالت الفاظ بر معانى آنها به سبب كثرت استعمال باشد. همان
٤. صفحۀ ٨٩.

(و) منه (جملة) كانت في الأصل مبتدأ و خبراً أو فعلاً و فاعلاً فتحكى ك «زيد منطلق» و «تأبّط شرّاً».

حکایت و اقسام آن

مساله: بدان که حکایت در اصطلاح، عبارت است از تکرار لفظی که متکلّم تلفّظ کرده با عوارضات من الإعراب و نحوها أو العوارضات فقط. این حکایت چهار قسم است، اول: حکایت جمله بعد از ماده «قول»، دوم: حکایت مفرد بعد از ماده «قول» مثل قول خداوند: **﴿قالُوا سَمِعْنا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقالُ لَهُ إِبْراهيم﴾**[1] شاهد در «يقال» هست که «إبراهيم» بعد از او حکایت شده علی رأي[2]، سوم: حکایت مفرد بعد از «مَن» و «ما» که در باب حکایت بیاید، چهارم: حکایت جمله که اسم شده باشد. مراد شارح از «فتحکی» همین قسم چهارم است، که در این جمله حکایت می شود لفظ جمله با جمیع عوارضات که در کلام متکلّم اول در وقت علم شدن بوده، و باید در جمله ابداً تغییری واقع نشود، زیرا که جمله که علم می شود در او اشاره به قصه و مناسبتی است که اگر لفظ تغییر کند مقصود دانسته نمی شود مثل «إِصمِت»

---

۱. الأنبياء: ٦٠.

۲. ابو البقاء العكبرى (م ٦١٦ ق) سه وجه بلکه چهار وجه در مرفوع بودن «ابراهیم» ذکر می کند و می گوید: "اول: «ابراهیم» خبر مبتدای محذوف «هو» یا «هذا» است، و گفته شده: مبتداست و خبر حذف شده، به این صورت «ابراهیم فاعل ذالک» و جمله حکایت شده است، دوم: منای مفرد است که بناء مضمومش کرده، سوم: مفعول یقال است، زیرا معنایش این است: «در نامش ابراهیم گفته می شود» بنابر این مراد اسم است و مسمّی اراده نشده است". التبيان في اعراب القرآن: ۲/ ۹۲۱. زجاجی، زمخشری، ابن خروف و ابن مالک این آیه را مثال برای حکایت مفرد ذکر کرده اند. همع الهوامع: ۱/ ٥٦٤.

بکسر همزه و میم که علم شده برای بیابانی که در آن خوف زیادی بوده از دزد یا درندگان، و قیاس ضمّ همزه و میم است، چون فعل امر است از «صَمَت، يَصْمُتَ» از باب «نَصَر، يَنْصُر»، لکن متکلّم اول در آن بیابان از کثرت خوف به رفیق خود «إصمت» را به کسر همزه و میم گفت لذا کسرتین را به حال خود گذاشته اند و تغییر نداده اند تا دلالت کند بر این که آن بیابان به اندازه ای مخوف است که متکلّم نمی تواند لسان را از غلط حفظ کند، لذا امر مضموم العین را مکسور العين تکلّم می کند[1]. و لبيان الحكاية تتمّة تأتي في باب الموصولات في آخر بحث «أي» الموصولة [2].

بررسی علمیّت فعل بدون فاعل

مساله: «شمّر» و «یزید» و «إصمت» اگر بدون فاعل علم شود غیر منصرف است، و اگر با فاعل علم شود محکیّ می باشد نه مبنیّ، و ذلك لأنّ الإعراب و البناء من مختصّات المفردات لا الجمل مثل قول الشاعر: "نبئت أخوالي بني يزيد"[3] كه «یزید» را به رفع خوانده

---

۱. «إصمت» یا «وحش إصمت» قطعه ای از شعر راعی است که گفته:

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وبَاتَ بِهَا بوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلابِهَا أَوَدُ

خزانة الأدب: ۷/ ۳۲٤. البته امکان دارد «وحش إصمت» علم باشد زیرا در بسیاری از موارد مانند ضرب المثل ها «وحش إصمت» می گویند نه «إصمت». با این حال علم شدن «إصمت» نیز بی وجه نیست. الأمثال لابن سلام: ۳۷۷. الأمثال للهاشمي: ۲۱۰. مجمع الأمثال: ۱/ ١٢٤.

۲. صفحهٔ ۲۳۰.

۳. دو مصرع دیگر این شعر این چنین گفته شده:

نُبِّئتُ أَخوالي بَني يَزيدُ ظُلْماً عَلَينا هم فَدِيدُ

(و) منه (ما بمزج ركّبا) بأن أخذ اسمان و جعلا اسماً واحداً و نزّل ثانيهما من الأوّل بمنزلة تاء التأنيث من الكلمة (ذا) أي المُركّب تركيب مزج (إن بغير) لفظ (وَيْه تمّ) ک «بعلبک» (أعربا) إعراب ما لا ينصرف و قد يضاف و قد يبنى كخمسة عشر فإن ختم بويه بني

است از باب حکایت، زیرا که اگر در «یزید» ضمیر فاعل مستتر نمی بود باید به جر به فتحه داده شود للعلميّة و وزن الفعل؛ و اگر در هر یک از آنها قصد تنکیر شود منصرف می شود، على تفصيل تقدّم عند قول المصنّف: "و جر بالفتحة ما لا ينصرف"[1].

بررسی اعراب و بناء مرکّب مزجی

مساله: المركّب المزجي جزؤه الأوّل مبنيّ على الفتح إن لم يكن آخره «ياء» نحو: «بَعْلَبَک»، و إلّا فعلى السكون کـ «مَعْدِي كَرِب». قال الأزهري[2]: "كسر الدال من «معدي» شاذّ و القياس فتحها کـ «مرمى» و «مسعى»" انتهى[3] [4].

⬅ خزانة الأدب: ۱/ ۲۷۰. علمای بسیاری به رفع «یزید» از باب حکایت تصریح کرده اند. المحكم و المحيط الأعظم: ٦/ ٣٩٦. اوضح المسالک: ۱/ ۱۳۱. شرح الأشموني: ۳/ ۱٦٠. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۲۹.

۱. صفحهٔ ۱۲۹.

۲. خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين، معروف به وقاد. در سال ۸۳۸ قمری مطابق با ١٤٣٤ میلادی در جرجا متولّد شد. او در قاهره بزرگ شد و از نحويين مصری بود. وقاد در بازگشت از سفر حج قبل از اینکه به مصر وارد شود از دنیا رفت. از جمله کتاب های او: «المقدّمة الأزهريّة في علم العربيّة»، «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب»، «شرح الأجروميّة»، «التصريح بمضمون التوضيح» و «شرح أوضح المسالک» می باشد. الأعلام: ۲/ ۲۹۷.

۳. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۳۰.

٤. ازهری در شرح التصریح باب نداء [۲/ ۲۱۲] می گوید: "یا معدیکرب، معنایش در آنچه احمد بن یحیی گفته این است: عداه الكرب أي تجاوزه". صبان به نقل رودانی می گوید: "آنچه از کلام ازهری در معنای معدیکرب استفاده می شود این است که اسم مفعول است و اعلال مرمي شده شده پس شذوذی ⬅

لأنّه مركّب من اسم و صوت مشبه للحرف في الإهمال. و بناؤه على الكسر على أصل التقاء الساكنين و قد يعرب إعراب ما لا ينصرف.

و إنّما بني الجزء الأوّل لأنّ الجزء الثاني لمّا نزل منزلة التاء[١] انتقل عمل العامل إلى الجزء الثاني كما ينتقل عمل العامل إلى التاء في نحو: «جائتني قائمَةٌ» لأنّها بمنزلة الجزء ممّا قبلها أمّا الجزء الثاني، فإن كان غير «ويه» ففيه ثلاثة أوجه: الأوّل إعراب ما لا ينصرف للعلميّة و التركيب؛ الثاني إعراب المنصرف إن أضيف مجموع الجزئين إلى غيره[٢] فيجر بالكسرة؛ الثالث البناء تشبيهاً لها بالتركيب التضمّني كـ «خمسة عشر» لأنّه مثله في كونه مركّباً من كلمتين بلا إسناد مطلقاً فلا ينتقض بالتركيب الإضافي و إن كان الجزء الثاني لفظة «ويه» فيبنى[٣] على الكسر لما ذكره الشارح و قد يعرب إعراب ما لا ينصرف[٤] لما تقدّم آنفاً.

➲ دركسر دالش نيست، و از مفعل اخذ نشده زيرا مفعل بر خلاف معناى مذكور است" سپس صبان مى گويد: "تخفيف ياء مرمى، اسم مفعول بودن را بعيد مى كند زيرا قياس در اسم مفعولش مرميّ به تشديد مى شد". حاشية الصبان: ١/ ١٥٩.

١. جزء دوم نازل منزلهٔ «تاء» شده است در اينكه آخر ما قبلش، اگر ياء نباشد، مفتوح مى شود. همان

٢. ظاهر از عبارت هاى نحويين اين است كه صدر به عجز اضافه شود نه اينكه مجموع دو جزء به غيرش اضافه شود. حاشية الصبان: ١/ ١٩٦. همع الهوامع: ١/ ٢٨٢.

٣. سيبويه، قائل به بناء امثال سيبويه است. شرح التصريح علي التوضيح: ١/ ١٣٠.

٤. اين قول را جرمى اختيار كرده است. شرح التصريح علي التوضيح: ١/ ١٣٠.

(و شاع في الأعلام) المركّبة (ذو الإضافة كعبد شمس) و هو علم لأخي هاشم ابن عبد مناف (و أبي قحافة) و هو علم لوالد أبي بكر قيل: و إنّما أتى بمثالين ـ و إن كان المثال لا يسأل عنه كما قال السيرافيّ ـ ليعرّفک أنّ الجزء الأوّل يكون كنية و غيرها و معرباً بالحركات و الحروف و أنّ الثّاني يكون منصرفاً و غيره. (و وضعوا لبعض الأجناس) لا لكلّها (علم) بالوقف على السكون على لغة ربيعة ....

اشكال بر عبارت شارح و پاسخ به آن

مساله: في كون الجزء الأوّل من «أبي قحافة» كناية تأمّل، إذ الكناية مجموع الجزئين لا الأوّل فقط فلا بدّ من القول بالمجازيّة من باب تسمية الجزء باسم الكلّ فلا إشكال.

دو مثال مركّب اضافى

مساله: در «أبي قحافة» جزء اول كنايه و معرب به حروف است، و جزء دوم غير منصرف است، به سبب علميّت و تأنيث؛ و در «عبد شمس» جزء اول غير كنايه است و معرب به حركت، و جزء دوم منصرف است.

اقسام وقف

مساله: أقسام الوقف كما بيّن في علم التصريف و التجويد أحد عشر قسماً[1] بعضها حسن و بعضها أحسن و بعضها ضعيف. و من تلک الأقسام الوقف بالألف و هو في ثلاثة مواضع: الأوّل في المنوّن المنصوب؛ الثاني في «إذا» الناصبة للمضارع؛ الثالث في المفرد المذكّر من الأمر الحاضر المؤكّد بالنون الخفيفة كـ «اضربن»، و إليه أشار الشاعر في قوله:

---

۱. اقسام وقف: اول:اسكان مجرّد، دوم: روم، سوم:اشمام، چهارم:ابدال الف، پنجم: ابدال تاء تانيث به هاء، ششم: زياد كردن الف، هفتم: الحاق هاء سكت، هشتم: اثبات يا حذف واو و ياء، نهم: ابدال همزه، دهم: تضعيف، يازدهم: نقل حركت. شرح النِظام: ۱۷۱.

(كعلم الأشخاص لفظاً) فيأتي منه الحال و يمنع من الصّرف مع سبب آخر و من دخول

ای که در علم صرف بردی گوی اضربای بدون تثنیه گوی

إذا عرفت ذلک فاعلم أنّ قبيلة ربيعة يقفون على المنصوب المنوّن بالسكون كالمجرور و المرفوع. و قول المصنّف"و وضعوا لبعض الأجناس علم" بسكون ميم «علم» مبنيّ على تلك اللغة كما أشار إليه الشارح.

فرق علم جنس و اسم جنس

مساله: الفرق بين علم الجنس کـ «أسامة» و اسم الجنس کـ «أسد» أنّ الأوّل وضع للمعنى مقيّداً بالحضور في الذهن بخلاف الثاني فإنّه وضع للمعنى من حيث هو هو غير مقيّد بالحضور المذكور[1].

توضیح عبارت شارح « مدلوله شائع »

مساله: الحضور في الذهن لا يوجب تعيّن المعنى لأنّ المعنى حين الاستعمال أحد الأفراد لا على التعيين لا أحد الأفراد معيّناً و إلى ذلک يشير الشارح بقوله: "أي مدلوله شائع كمدلول النكرة إلخ".

---

۱. صبان در این مساله بحث مفیدی را مطرح کرده است. از آنجا که ذکر آن موجب طولانی شدن کتاب می شود تنها به ذکر آدرس کفایت می کنم. حاشية الصبان: ۱/ ۱۹۸.

الألف و اللام علیه و نعته بالنکرة و یبتدأ به (و هو عَمّ) معنى أي مدلوله شائع کمدلول النکرة لایخصّ واحداً بعینه و لذلک قال في شرح التسهیل انّه کاسم الجنس.

احکام لفظیهٔ علم جنس

مساله: بدانکه عَلَم جنس در احکام لفظیّه، مثل عَلَم شخص است، یعنی جمیع احکام معارف بر او جاری می شود، لذا ذوالحال می شود مثل: «رأیتُ أُسامةَ مقبلةً» که «مقبلة» حال است برای «أُسامة» که عَلَم جنس است، و غیر منصرف می شود اگر یک سبب دیگر هم در او باشد، مثل مثال مذکور که «أسامة» غیر منصرف است به سبب علمیّت و تأنیث، و ممنوع می شود از دخول لام تعریف مثل «أُسامة» که جائز نیست که بر او لام تعریف داخل می شود، پس جائز نیست که بگوییم «الأُسامة»، و ممنوع است که صفتش نکره بیاید پس جائز نیست بگوییم «جاءني أُسامةُ قویّةٌ»، و مبتدا واقع می شود مثل «أُسامة تعیش في الآجام»[1].

تعریف لفظی و تنکیر معنوی علم جنس

مساله: گفته شد که علم جنس در معنی عام است، یعنی مدلولش شایع است مثل نکره، پس تعریف علم جنس فقط از حیث لفظ است و از حیث معنی نکره است، نظیر تانیث در «نار» و «طلحة» که فقط از حیث لفظ است و در معنی مذکّر است.

---

۱. آجام، جمع الجمع «الأجمة» است به معنای بیشهٔ شیر یا درخت پر شاخ و برگ. مصباح المنیر: ۲/ ۶.
المنجد في اللغة: ٤.

(من ذاک) أعلام وضعت للأعيان نحو (امّ عريط) فإنّه علم (للعقرب) أي لجنسها (و هكذا ثعالة) فإنه علم (للثّعلب) أي لجنسه. (و مثله) أي مثل علم الجنس الموضوع للأعيان علم جنس موضوع للمعاني نحو (برّة) علم (للمبرّة) و سبحان علم للتسبيح و (كذا فجار) ....

معنای «عمّ» در شعر مصنّف

مساله: بعضی[۱] گفته اند که «عمّ» در قول مصنّف افعل التفضیل است و همزه برای تخفیف حذف شده، مثل: «خیر» و «شرّ» که در اصل «أخیر» و «أشرّ» بوده، و معنای بیت چنین است که عَلَم جنس از حیث استعمال اعمّ است از عَلَم شخص، زیرا عَلَم شخص فقط در فرد معیّن استعمال می شود و عَلَم جنس هم در فرد معیّن استعمال می شود مثل: «هذه أُسامة»، و هم در فرد غیر معیّن مثل: «إن رأیت أُسامة ففرّ منها» و لعمري إنّ هذا المعنی أقرب و إن کان الأوّل أشهر إذ ربّ مشهور لا أصل له.

اقسام علم جنس

مساله: علم جنس گاهی کنیه می باشد مثل: «اُم عریط»، و گاهی لقب می باشد مثل: «ثعالة»، و گاهی اسم می باشد مثل: «سبحان»، فتأمّل.

---

۱. مراد ازهری است در این بیت مصنّف: "واحده کلمة و القول عمّ، و کلمة بها کلام قد یؤمّ". شرح التصریح علی التوضیح: ۱/ ۲۰.

بالبناء علی الکسر ک «حذام» (علم للفجرة) بسکون الجیم و یسار للمیسرة .

معنای « میسرة »

مساله: «میسرة» به معنای قمار است[1]، بعضی گفته اند به معنای غنی و دارایی است[2]، در قرآن مقدّس به هر دو معنی استعمال شده[3]، اگرچه در این جا نظر به مقابله با «فَجارِ» معنای اول مناسب تر است.

---

۱. لسان العرب: ۵/ ۲۹۸.

۲. العین: ۷/ ۲۹٦. لسان العرب: ۵/ ۲۹٦.

۳. به معنای قمار در آیهٔ شریفهٔ: ﴿یَسْئَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَ الْمَیْسِرِ﴾ [البقرة:۲۱۹]. و به معنای غنی و دارایی در آیهٔ شریفهٔ: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلی مَیْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ۲۸۰].

الثالث من المعارف (اسم الإشارة)

و أخّره في التسهيل عن الموصول وضعاً مع تصريحه بأنّه قبله رتبة، و حدّه كما قال فيه ما دلّ على مسمّى و إشارة إليه.

تقدّم رتبۀ اسم اشاره بر موصول

مساله: بدان كه رتبۀ اسم اشاره از حيث تعريف بر موصول مقدّم است، زيرا معنى در اسم اشاره هم با چشم و هم با قلب ديده مى شود، به خلاف موصول كه با چشم ديده نمى شود، يعنى در وقت تكلّم معناى اسم اشاره در نزد مخاطب حاضر است و معناى موصول حاضر نيست بلكه فقط معهود است.

قال الرضى ﷺ: "اعلم أنّ أسماء الإشارة بنيت عند الأكثرين لتضمّنها معنى الحرف و هو الإشارة، لأنّها من المعاني الحرفيّة كالاستفهام فكان حقّها أن يوضع لها حرف يدلّ عليها و ذلك لأنّ عادتهم جارية في الأغلب في كلّ معنى يدخل الكلام أو الكلمة بعد صوغها أن يوضع له حرف يدلّ عليه كالاستفهام في «أ ضرب زيد؟» و «هل زيد ضارب؟» و النفي في «ما ضرب عمرو» و التمنّي و الترجي و الابتداء و الانتهاء و التنبيه و التشبيه و غيرها الموضوع لها حروف النفى نحو: ليت و لعلّ و من و إلى و ها و كاف الجر، أو يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال و الاحتياج إلى الغير كالإعراب الدالّ على المعاني المختلفة و كياء النسبة و كتغيير البنية و حدها في نحو «غرفة» و كتغيرها مع زيادة حرف كما في التصغير و بعض جموع التكسير، و قيل إنّما بنيت لأن يوضع بعضها نحو: ذا و تا و ذي و تي وضع الحروف و حملت البواقي عليها، و قيل إنّما بنيت لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لابهامها و هي إمّا الإشارة الحسّيّة أو الوصف نحو: «هذا الرجل» كاحتياج الحرف إلى غيره» انتهى باختصار[1].

---

١. شرح الرّضي على الكافية: ٢/ ٤٧١.

(بذا لمفرد مذكّر) عاقل أو غيره (أشر و بذي و ذه) بسكون الهاء و ذِهِ بالكسر و ذهي بالياء و (تي) و (تا) و ته كذه (على الأنثى اقتصر) فأشر بها إليها دون غيرها.

مشار اليه « ذا »

مساله: بدان كه مشار اليه «ذا» يا مفرد است حقيقةً مثل: «هذا زيد»، و يا مفرد است حكماً مثل: «غيري بأكثر هذا الناس ينخدع»[۱].

مشار اليه در ﴿ قال هذا ربّي ﴾

مساله: قيل في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بازِغَةً قالَ هذا رَبِّي**﴾[۲] مشيراً بـ «ذا» إلى المؤنّث:«إنّ إبراهيم عليه‌السلام من العجم و لا فرق عندهم بين المذكّر و المؤنّث في الإشارة»[۳] و قيل: « إنّه عليه‌السلام نزل الشمس منزلة المذكّر مراعياً لاعتقاد قومه مجاراةً معهم لاعتقادهم بأنّها ربّ و الربّ لا يكون مؤنّثاً»[٤] و قيل: «جاء بصيغة المذكّر مراعاً للخبر»[٥] و ها هو الأوجه[٦].

---

۱. اشاره به مصرع اول بيتى از احمد بن الحسين معروف به أبي الطيّب المتنبي:

غيري بأكثر هذا الناس ينخدع إن قاتلوا جبنوا أو حدّثوا شجعوا

الحماسة المغربية: ۱/ ۵۲۷.

۲. الأنعام: ۷۸.

۳. قائل اين قول «أبو حيّان» است. الحدائق النديّة: ۲/ ۲۹.

٤. حاشية الصبان: ۱/ ۲۰۳.

۵. اعراب القرآن و بيانه: ۳/ ۱۵٦.

٦. نحّاس مى گويد: "كسائى و اخفش گفته اند: «أي هذا الطالع ربّي» و ديگران گفته اند: «هذا الضوء ربّي» و أبو الحسن علي بن سليمان گفته: «هذا الشخص ربي»". اعراب القرآن للنحّاس: ۲/ ۱۸. واحدى (م ٤٦٨ق) گفته: "هذا نگفت زيرا لفظ الشمس مذكّر است و هم چنين به معناى ضياء و نور است پس كلام حمل بر معنى شده است". الوجيز للواحدى: ۳٦۲.

(و ذان) تثنية ذا بحذف الألف الأولى لسكونها و سكون ألف التّثنية يشار بها للمثنّى المذكّر المرتفع و (تان) تثنية تا بحذف الألف لما تقدّم يشار بها (للمثنّى) المؤنّث ....

اشكال بر عبارت مصنّف و شارح

مساله: في قول المصنّف: "للمثنّى المرتفع" حزازة إذ هما صفتان للفظ لا للمعنى مع أنّ الكلام في المعنى لا اللفظ[1] فتدبّر؛ و هكذا لفظ «المرتفع» في قول الشارح: "للمثنّى المذكّر المرتفع".

توضيح عبارت شارح « تان تثنية تا »

مساله: در قول شارح: "تثنية تا" دو فائده است، یکی این که «تان» از «تا» تثنیه بسته شده نه از بقیّهٔ صیغه های مفرد مؤنث، زیرا که اگر از بقیّه تثنیه بسته شود، یا موجب اشتباه در خود صیغه های مؤنث می شود، یا موجب اشتباه مذکّر به مؤنث؛ مثلاً اگر «تي» تثنیه بسته شود و «تان» گفته شود، دانسته نمی شود که آیا تثنیه «تا» است یا تثنیه «تی»، و اگر «ذي» مثلاً تثنیه شود، دانسته نمی شود که تثنیهٔ مذکّر است یا تثنیهٔ مؤنث. و فائدهٔ دوم اشاره کردن به این است که «تان» و «ذان» تثنیهٔ حقیقی است نه ملحق به تثنیهٔ حقیقی[2]، و این بنابر قولی است که معرب بودن مفرد را شرط ندانیم[3]. و فائدهٔ اول در تقیید «ذان» به قول شارح "تثنية

---

۱. صبان می گوید: "اشکال شده که: اگر مراد از مثنّی، لفظ که صیغهٔ تثنیه است، می باشد، اشکال می شود به اینکه تثنیه خود ذان و تان هستند و بنابر این فرض معنای کلام از بین می رود؛ و اگر از مثنّی، معنای آن یعنی اثنان مراد باشد، اشکال می شود که ارتفاع صفت معنی نیست و صفت لفظ است". حاشية الصبان: ۱/ ۲۰۳

۲. ابو علی فارسی قائل است که تثنیهٔ حقیقی نیستند، بلکه الفاظی می باشند که برای مثنّی وضع شده اند. توضيح المقاصد و المسالك: ۱/ ٤٠٧

۳. رجوع شود به صفحهٔ ۸۳ و ۱۰۹.

(المرتفع) و إنّما لم يثنّ من ألفاظ الأنثى إلّا «تا» حذراً من الالتباس (و في سواه) أي سوى المرتفع و هو المنتصب و المنخفض (ذَيْن) للمذكّر و (تَيْن) للمؤنّث (اذكر تطع) النّحاة. (و بأولى أشر لجمع مطلقا) سواء كان مذكّراً أم مؤنّثاً عاقلا أو غيره و القصر فيه لغة تميم (و المدّ) لغة الحجاز و هو (أولى) من القصر و حينئذ يبنى على الكسر لالتقاء السّاكنين.

ذا" مفقود است، چون كه مذكّر صيغهٔ متعدّد ندارد، پس تقييد براى فائدهٔ دوم است فقط؛ چنانكه قول شارح: "بحذف الألف" در هر دو موضع نيز اشاره به همين فائدهٔ دوم است، و قول شارح: "و إنّما لم يثن من ألفاظ الأُنثى إلا تا حذراً من الالتباس" توضيح فائدهٔ اول است.

اشكال بر تثنيهٔ حقيقى اسماء اشاره و پاسخ آن

مساله: المستفاد من كلام الشارح أنّ تثنية أسماء الإشارة معربة حيث صرّح بورود التثنية على علّة البناء في المفرد، لكن استشكل عليه بقوله تعالى حكاية عن فرعون و أصحابه: **﴿قالُوا إنْ هذانِ لَساحِرانِ﴾**[1]. و أجيب عنه بوجوه منها أنّ اسم «إن» ضمير الشأن لا «هذان» و«لساحران» خبر لمبتدأ محذوف، و الأصل: «إن هذان لهما ساحران»[2] فجملة «لهما ساحران» خبر لـ «هذان» و «هذان» مع خبرها خبر لـ «إن»[3]. و منها أنّ «إن» في الآية ليست مشبهة

---

۱. طه: ۲۰.

۲. ازهرى اصل آيه را در اين صورت: «إنه هذان لهما ساحران» بيان كرده است. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۴۳.

۳. اين وجه به قدماء نحويين نسبت داده شده است. البته ظاهراً استاد مدرّس افغانى ﷺ به تبع بعضى از نحويين، وجه قدماء را تكميل كرده اند، زيرا قدماء نحويين گفته اند: در اينجا ضمير شأن حذف شده و اصلش اين بوده: «إنه هذان لساحران» و «هذان لساحران» خبر «إن»، و لام بر خبر مبتدا واقع شده است. دو اشكال به قول قدماء بيان شده، اول: حذف اين ضمير تنها در شعر آمده است، دوم: دخول لام بر خبر شاذّ است. اما زجاج از اشكال دوم پاسخ داده به اينكه، لام بر خبر داخل نشده بلكه لام بر مبتداى محذوف ←

(و لدى) الإشارة إلى ذي (البعد) زماناً أو مكاناً أو ما نزّل منزلته لتعظيم أو لتحقير (انطقا) مع اسم الإشارة (بالكاف) حال كونها (حرفاً) لمجرّد الخطاب (دون لام أو معه) فقل ذاک او ذلک. و اختار ابن الحاجب أنّ ذاک و نحوه للمتوسّط ....

للفعل بل حرف تصديق بمعنى «نعم» و لا عمل لها[1]. و منها أنّ الآية جائت على لغة من يجعل التثنية بالألف مطلقاً[2]. و فيه وجوه أخر ذكرت في المطولات فليراجع[3].

کاف خطاب در اسماء اشاره

مساله: در کاف خطاب در اسماء اشاره دو فائده است، اول: بیان بُعد مشار الیه، دوم: بیان تذکیر و افراد و فروع آنها در مخاطب مثلاً در کلام خداوند که حکایت از قول زلیخا است:

➲ داخل شده است. بنابراین اصل «لهما ساحران» می باشد. بله ظاهراً زجاج این تقدیر را در وجه دوم یعنی صورتی که «إن» به معنای «أجل» باشد، گفته است. شیخ او مبرّد و قاضی اسماعیل بن اسحاق نیز جواب زجاج را پسندیده اند. البحر المحيط في التفسير: ۷/ ۳٤۹. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ۸/ ٦٦. الإتقان في علوم القرآن: ۲/ ۳۲٥. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱٤۳.

۱. این وجه را زجاج ذکر کرده است، زجاج این وجه را به قدماء نحويين نسبت داده و جهت رفع اشکال این وجه، لام را بر مبتدا داخل می کند و معنایش را «هذان لهما ساحران» می داند. معانی القرآن و اعرابه للزجاج: ۳/ ۳٦۳.

۲. بني كنانه، الف تثنيه را در تمام حالات تغییر نمی دهند. زجاج این وجه را بعد از وجه خودش، انتخاب کرده است. معانی القرآن و اعرابه للزجاج: ۳/ ۳٦٤. و گفته شده ابو زید و کسائی و اخفش و فرّاء این لغت را به بني الحارث نسبت داده اند. هم چنین به: بنی العنبر و زبید و عذرة و مراد و خَثْعَم نسبت داده شده است. ابن مالک این وجه را اختیار کرده است. الدرّ المصون: ۸/ ٦۷. الإتقان في علوم القرآن: ۲/ ۳۲٥. الهداية إلى بلوغ النهاية: ۷/ ٤٦٦۰. الحدائق الندية: ۲/ ۲۸.

۳. غرائب التفسير و عجائب التاويل: ۲/ ۷۱۹. مفاتيح الغيب: ۲۲/ ٦۸. تفسير النيسابورى: ٤/ ٥٥٦. اعراب القرآن للنحاس: ۳/ ۳۳. الإتقان في علوم القرآن: ۲/ ۳۲٥. سرّ صناعة الإعراب: ۲/ ٥۸

﴿فَذلِكُنَّ الَّذي لُمْتُنَّني فيهِ﴾[1] لفظ «کنّ» دلالت می کند که مخاطبِ زلیخا، جماعت زنها بوده اند؛ و در قول خداند: ﴿كَذلِكَ يَجْتَبيكَ رَبُّكَ﴾[2] کاف در «کذلک» دلالت می کند که مخاطب، مفرد مذکّر است، و در ﴿تِلْكُمُ الجَنَّةُ﴾[3] مثلاً لفظ «کُم» دلالت می کند که مخاطب، جمع مذکّر است.

تعداد اسماء اشاره همراه کاف خطاب

مساله: بدان که صیغهٔ اسماء اشاره پنج لفظ است، چون که جمع مذکّر و مؤنّث یک لفظ است؛ و صیغهٔ کاف خطاب أیضاً پنج لفظ است، چون که تثنیهٔ مذکّر و مؤنّث أیضاً یک لفظ است. حاصل ضرب پنج در پنج، بیست و پنج می شود مثل: «ذاک، ذاکما، ذاکم» إلی آخر الصیغ.

بررسی « أولی »

مساله: دانسته شد که «اُولی» مشترک است بین جمع مذکّر و جمع مؤنّث، و هم چنین مشترک است بین عاقل و غیر عاقل. و قول شارح "یبنی علی الکسر" جواب سوال سوم است از سه سوال در اسم مبنیّ[4].

---

۱. یوسف: ۳۲.
۲. یوسف: ٦.
۳. الأعراف: ٤۳.
٤. اشاره به مساله ای که در صفحهٔ ۷٦ گذشت.

(و اللّام إن قدّمتَ) على اسم الإشارة (ها) للّتنبيه فهي (ممتنعه) نحو: «و لا أهل هذاك الطّراف الممدَّد» و تمتنع أيضاً مع التثنية و الجمع إذا ما مُدَّ.

بررسی عدم اجتماع هاء تنبیه و لام

مساله: بعضی گفته اند سبب امتناع دخول های تنبیه در صورت تقدّم لام[1]، مشتبه شدن به جمله است، زیرا که اگر «هذالک» گفته شود احتمال می رود که «هذا» فقط اسم اشاره باشد و مبتدا و «لک» جار و مجرور متعلّق به عامل مقدّر باشد و خبر؛ لکن این اشتباه در تلفّظ است نه در کتابت، زیرا که در کتابت اگر به رسم الخط صحیح نوشته شود، در صورت جمله بودن باید بعد از ذال «هذا» الف نوشه شود و در صورت مفرد بودن بدون الف[2]، فتأمّل.

---

۱. ظاهراً «امتناع دخول لام در صورت تقدّم های تنبیه» صحیح است.

۲. أبو البقاء العکبری (م ٦١٦ ق) می گوید زیادی لام در ذلک، دو وجه دارد، وجه دومش این است که عوض از هاء تنبیه باشد و به همین دلیل هذاک گفته می شود اما هذالک گفته نمی شود، تا اینکه بین عوض و معوّض جمع نشود. اللباب في علل البناء و الاعراب: ۱/ ٤٨٧. ابن مالک می گوید به جهت کراهت طولانی شدن کلام، هذالک نمی گویند. شرح الکافیة الشافیة: ۱/ ۳۱۸. اشمونی می گوید به جهت کراهت زیادی حروف زائده، هذالک گفته نمی شود. شرح الأشموني: ۱/ ۱۲۲. سهیلی گفته، لام بر بُعد مشار الیه دلالت دارد و غالباً برای غائب و آنچه در حضور مخاطب نیست، استعمال می شود. اما هاء به جهت تنبیه مخاطب است تا اینکه نگاه کند و مخاطب تنها به چیزی نگاه می کند که در حضورش است نه چیزی که غائب می باشد، لذا هاء با لام جمع نمی شود. همع الهوامع: ۱/ ۲۹۹. قائل قولی را که استاد مدرّس افغانی ﷺ نقل کرده اند، نیافتیم.

(و بهنا أو ههنا أشر إلى داني المكان) أي قريبه (و به الكاف) المتقدّمة (صِلا في البعد) فقل هناک او ههناک (أو بثمّ) بفتح الثاء المثلّثة (فُه) أي انطق. و يقال في الوقف «ثمّة» (أو هنّا) بفتح الهاء و تشديد النون (أو بهنالک انطقن) و لا تقل ههنالک (أو هنّا) بكسر الهاء و تشديد النّون.

تنبيه: ذكر المصنّف في نكته على مقدّمة إبن الحاجب أنّ هنالک يأتي للزمان مثل: ﴿هنالک تبلو كلّ نفس ما أسلفت﴾.

اشكال بر اشاره به زمان توسط « هنالک »

مساله: يحتمل في قوله تعالى: **﴿هُنالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ ما أَسْلَفَت﴾**[1] أن يكون المراد مكان الابتلاء لا زمانه فلا شاهد فيه[2].

---

۱. يونس: ۱۰.

۲. ابو حيان و اشمونى و صبان در آيۀ **﴿هُنالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾** [الأحزاب: ۱۱] «هنالک» را اشاره به زمان دانسته اند نه مكان. حاشية الصبان: ۱/ ۲۱۱.

الرابع من المعارف (الموصول)

و هو قسمان: حرفيّ، و اسميّ. فالحرفيّ ما أوّل مع صلته بمصدر و هو «أنْ» و «أنّ» و «لو» و «ما» و «كي». و لم يذكره المصنّف هنا لأنّه لا يعدّ من المعارف و ذكره في الكافية استطراداً.

توضيح قيد «مع صلته»

مساله: خرج بقوله «مع صلته» همزة التسوية في قوله تعالى: ﴿**سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ**﴾[1] إذ المؤول فيه الجملة و حدّها لا هي معها.

تعيين مصدر در جملهٔ مؤوّله

مساله: إن كان في الجملة مشتقّ، فالمصدر المؤول به الجملة مصدر ذلک المشتقّ سواء كان ذلک المشتقّ ظاهراً أو مقدّراً، فالمؤول به في «بلغني أنّک منطلق» أو «أنّک تنطلق»، «بلغني انطلاقک» و في «بلغني أنّک في الدار»، «بلغني استقرارک في الدار». و لنعم ما قيل بالفارسيّة في ذلک:

اگر خواهی بدانی ای برادر	که چون أنّ رود تاويل مصدر
به دقّت سوی اخبارش نظر کن	پس آن گه حذف أنّ با خبر کن
زجنس آن خبر مصدر بياور	اضافه کن سوی اسمش سراسر

---

١. البقرة: ٦.

فأن توصل بالفعل المتصرّف ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ....

و إن لم يكن في الجملة مشتقّ، فالمصدر المؤول به الجملة هو الكون، فالمؤوّل في «بلغني أنّ هذا زيداً»، «بلغني كون هذا زيداً». و الوجه في ذلك أنّ إسناد شيء إلى شيء عبارة أخرى عن كونه ذلك الشيء.

مصدر عدمى

مساله: إذ كان في الجملة أداة نفي نحو: «بلغني أنّ زيداً لا يقوم» يعبّر عن تلك الأداة بعد التأويل باسم يؤدّي معناها مثلاً يقال في المثال المذكور «بلغني عدم قيام زيد» فيعبّر عن «لا» بلفظ «العدم».

دخول « أن » ناصبه بر افعال

مساله: دخول «أن» ناصبه بر مضارع اجماعى است به خلاف ماضى[1] و امر[2]؛ زيرا اين كه دو محل خلاف است، مضارع مثل: ﴿أمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾[3]، امر مثل: «كتبت إليه بأن قم»، ماضى مثل: ﴿لَوْ لا أَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنا﴾[4].

---

١. ابن طاهر «أن» داخل بر ماضى را غير از «أن» داخل بر مضارع مى داند. حاشية الصبان: ١/ ٢٥٥.

٢. أبو حيان دخول «أن» بر فعل امر را صحيح ندانسته است، و در مقابل سيبويه بر صحّت دخول «أن» بر فعل امر تصريح كرده است. همع الهوامع: ١/ ٣١٤.

٣. الزمر: ١٢.

٤. القصص: ٨٢.

و أمّا ﴿و أن ليس للإنسان إلّا ما سعى﴾ و ﴿و أن عسى أن يكون﴾ فهي مخفّفة من الثقيلة. و أنّ توصل باسمها و خبرها و إن خفّفت فكذلك لكن اسمها يحذف كما سيأتي. و لو توصل بالماضي و المضارع و أكثر وقوعها بعد ودّ و نحوه. و ما توصل بالماضي و المضارع و بجملة اسميّة بقلّة و كي توصل بالمضارع فقط.

دخول « أن » بر فعل متصرّف

مساله: چون دانسته شد كه «أن» مصدريّه بايد بر فعل متصرّف داخل شود، لذا «أن» در ﴿أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسانِ إِلاَّ ما سَعى﴾[1] و هم چنين در ﴿وَ أَنْ عَسى أَنْ يَكُونَ﴾[2] ناصبه نيست، بلكه مخفّفه از مثقّله است.

شرط مصدرى بدون « أن »

مساله: اشترط في كون «أن» مصدريّة عدم وقوعها بعد ما فيه معنى اليقين، لأنّها تخلص المضارع للاستقبال كالسين و سوف، و الاستقبال غير معلوم التحقّق فلا يناسبها اليقين بخلاف المخفّفة من المثقّلة لأنّها للتأكيد فيناسبها اليقين[3].

---

۱. النجم: ۳۹.
۲. الأعراف: ۱۸۵.
۳. شرح الرّضي: ٤/ ۳۱

و أمّا (موصول الأسماء) فذكره بالعَدّ فللمفرد المذكّر (الذي) و فيها لغات: تخفيف الياء و تشديدها و حذفها مع كسر ما قبلها و سكونه، و عدّها بعضهم من الموصولات الحرفيّة و ضعّفه في الكافية.

اشکال بر شارح

مساله: مصنّف اسماء اشاره و موصولات را تعریف نکرده، بلکه در هر دو به شمردن اکتفا کرده؛ فلا وجه لتخصیص الشارح الذکر بالعدّ بالموصولات و کذا إن کان المراد من العدّ عدّها من المعارف.

لغات « الذي »

مساله: بدان که در صورت تشدید یاء «الذي» سه قول است. اوّل: آن که یاء مکسور است، دوم: آن که یاء مضموم است، سوم: آن که متحرّک است به حرکات علی وفق مقتضی العامل فهي معربة ففیه ستّ لغت[1].

بررسی « الذي »

مساله: بعضی گفته اند[2] که «الذي» موصول حرفی است، و استدلال کرده اند به قول خداوند: ﴿ذلِكَ الذي يُبَشِّرُ الله عِبادَهُ﴾[3] و به قول خداوند: ﴿وَ خُضْتُمْ كَالَّذي خاضُوا﴾[4] به دلیل این که در آیهٔ اول عائد ندارد و در آیهٔ دوم عائد لائق ندارد. و قائلین به اسمیّت از آیهٔ

---

۱. اول: الذيِّ، دوم: الذيُّ، سوم: الذيّ معرب، چهارم: الذي، پنجم: اللذِ، ششم: اللذْ.
۲. یونس، فرّاء و ابن مالک. همع الهوامع: ۱/ ۳۲۱.
۳. الشوری: ۲۳.
٤. التوبة: ٦٩.

و للمفردة (الأنثى التي) و فيها ما في الذي من اللّغات (و اليا) التي في الذي و التي (إذا ما ثنّيا لا تثبت) بضمّ أوّله للفرق بين تثنية المعرب و تثنية المبنيّ (بل ما تليه) الياء و هو

اول جواب داده اند که عائد محذوف است، و از آيۀ دوم چهار جواب داده اند، اول: جوابى که در آيۀ اول داده شد، و گفته اند در اصل «كالخوض الذي خاضوه» بوده، دوم: اين که «الذي» در آيه «الذين» بوده و نون براى تخفيف حذف شده پس ضمير «خاضوا» لائق موصول است، سوم: آن که در اصل «كالجمع الذي خاضوا» بوده پس ضمير «خاضوا» لائق «الذي» مى باشد بناء على مصداقه أي موصوفه و هو الجمع، چهارم: اين که خود «الذي» جمع است مثل «الذين» كما يأتي عن قريب.

لغات « التي »

مساله: در «التي» همان شش لغت كه در «الذي» گفته شد موجود است.

مفرد « اللذان » و « اللتان »

مساله: بدان كه در مفرد «اللذان» و «اللتان» اختلاف است. جماعتى مى گويند[1]: مفرد آنها «اللذ» و «اللت» بدون ياء است و علامت به آنها ملحق شده؛ و بعضى مى گويند با ياء است، و چون مصنّف اين قول را اختيار كرده لذا مى گويد: ياء «الذي» و «التي» را در وقت تثنيه بستن حذف كن و بعد از ذال «الذي» و تاء «التي» علامت را بياور.

حذف ياء « الذي » و « التي » در تثنيه

مساله: حذف ياء از «الذي» و «التي» در وقت تثنيه بستن بر خلاف قياس است، زيرا كه مقتضاى قياس ابقاء ياء است مثل تثنيۀ «قاضي» كه ياء، باقى مى ماند؛ لكن ياء را در تثنيۀ

---

١. ابن مالك در شرح التسهيل اين قول را اختيار كرده است. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٥١.

الذّال و التّاء (أوله العلامة) أي علامة التثنية فتفتح الذال و التاء لأجلها. (و النّون) منهما إذا ثنّيا (إن تشدد) مع الألف و كذا مع الياء كما هو مذهب الكوفيّين و اختاره المصنّف (فلا ملامة) عليک لفعلک الجائز نحو: ﴿و اللّذانّ يأتيانها منكم﴾ ﴿ربّنا أرنا الّذينّ﴾ (و النّون من) تثنية اسمي الإشارة (ذين و تين شدّدا أيضاً) نحو: ﴿فذانّک برهانان﴾ ﴿إحدى ابنتي هاتينّ﴾ (و تعويض بذاک) التّشديد عن الياء المحذوفة في الموصول و الألف المحذوفة في اسم الإشارة (قصدا) و قد يحذف النّون من اللّذين و اللتين كقوله: «أبني كليب إنّ عمّيّ اللّذا» و قوله: «هما اللّتا لو ولدت تميم».

موصول حذف می کنند، تا فرق باشد بین تثنیۀ مفردی که معرب است و تثنیۀ مفردی که مبنیّ است[1].

مساله: این خلاف قیاس در تثنیۀ موصولات نظیر خلاف قیاس در تصغیر جمیع موصولات است، كما يجيء في باب التصغير.

تشدید نون « اللذان » و « اللتان »

مساله: بدان که تشدید از باب افراط است، چنانچه حذف از باب تفریط است؛ و خير الأمور أوسطها و هو عدم الحذف مع التخفيف.

---

۱. توضیح المقاصد: ۱/ ۴۱۹. اوضح المسالک: ۱/ ۱۴۵. ضیاء السالک: ۱/ ۱۴۸.

(جمع الذي الألي) للعاقل و غيره و ندر مجيئها لجمع المؤنّث و اجتمع الأمران في قوله:

و تبلي الألى يستلئمون على الألى   تراهنّ يوم الرّوع كالحدأ القبل

و في قوله: كغيره جمع تسامح.

و للذي أيضاً (الذين) للعاقل فقط و هو بالياء (مطلقاً) رفعاً و نصباً و جرّاً و لم يعرب في هذه الحالة مع أنّ الجمع من خصائص الأسماء لأنّ الذين كما سبق للعقلاء فقط و الذي

مراد از « الألى » در شعر « وتبلي الألى ... »

مساله: بدانكه مراد از «الألى» در قول شاعر در اول، مردان جنگی است؛ و در دوم، اسب های ایشان كه قاعدتاً باید ماده باشد، چون اسب نر غالباً چموشی می كند و ممكن است انسان را بی اختیار به سمت لشكر دشمن ببرد، و این مطلب پس از مراجعه به احوال بعضی از سلاطین واضح است.

تسامح در اطلاق جمع بر « الألى »

مساله: در سابق گفته شد[1] كه جمع لفظی است كه از لفظ خود مفرد داشته باشد؛ پس بنابراین «الألى» جمع نیست، لذا شارح می گوید: "و في قوله كغيره جمع تسامح".

علّت عدم اعراب « الذين »

مساله: در جمع بودن شرط است كه معنایش با معنای مفرد مطابق باشد و به علاوه دلالت جمع سه مقابل دلالت مفرد باشد یا بیشتر؛ و چون در «الذين» شرط مفقود است، لذا جمع بودنش نظیر لاجمع است، لذا جاری نشده است «الذين» و «الذي» بر طریقهٔ جمع های

---

۱. صفحهٔ ۱۱۷.

عامّ له و لغيره فلم يجريا على سنن الجموع المتمكّنة و قد يستعمل الذي بمعنى الجمع كقوله تعالى: ﴿كمثل الذي استوقد ناراً﴾ (و بعضهم بالواو رفعاً نطقا) فقال:

نحن الّذون صبّحوا الصّباحا يوم النّخيل غارة ملحاحا

(باللّات) و اللاتي و اللّواتي (و اللّاء) و اللّائي و اللّوائي (التي قد جُمعا و اللّاء كالذين

معرب که با علّت بناء معارضه کند، لذا «الذين» به بناء خود باقی است و معرب نشده. ولکن لا يذهب عليک أنّ في كون «الذين» جمعاً منعاً ظاهراً و ذلک لما تقدّم في «عالم» و «عالمين»[1] فتأمّل.

توضيح آيهٔ ﴿ كمثل الذي ...﴾

مساله: الدليل على كون «الذي» في الآية الشريفة[2] مستعملاً في الجمع عود ضمير «بنورهم» إليه و هو يكشف عن كونه بمعنى الجمع[3].

علّت استعمال « اللّاء » در مذكّر

مساله: نکته و سبب در قول شاعر:

فَما آباؤُنا بأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنا، اللّاءِ قد مَهَدوا الحُجورا[4]

---

١. صفحهٔ ١١٧. هم چنين: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٥٣. شرح الأشموني: ١/ ١٣١.

٢. البقرة: ١٧

٣. همع الهوامع: ١/ ٣٢٢.

٤. نام شاعر اين بيت مشخّص نيست اما گفته شده از بني سليم است. شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٥٩. توضيح المقاصد: ١/ ٤٢٧. اوضح المسالک: ١/ ١٥١. شرح التصريح: ١/ ١٥٤. همع الهوامع: ١/ ٣٢٤.

نزراً) أي قليلاً (وقعا) قال:

فما آباؤُنا بأمنّ منه علينا اللّاء قد مهدوا الحجورا

(و من) تساوي ما ذكر من الذي و التي و فروعهما أي تطلق على ما تطلق عليه بلفظ

که لفظ «اللاء» را که جمع مؤنّث است در «آباء» که مذکّر است استعمال کرده، این است که صفتی را که غالباً مختصّ به اناث است برای «آباء» ثابت کرده، که آن صفت عبارت است از مهد قرار دادن دامن های خود را برای اولاد.

توضیح « تطلق على ما تطلق عليه »

مساله: بدان هر یک از موصولات مشترکه در شش معنی استعمال می شود، و همین مراد شارح است که می گوید: "تطلق على ما تطلق عليه". ضمیر «تطلق» اول به «من» راجع است، و ضمیر «تطلق» دوم به «الذي» و فروعش، و ضمیر «عليه» به «ما» برمی گردد که مصداقش هر یک از شش معنی است.

موارد استعمال « من » در غیر عالم

مساله: بدان که «من» در اصل وضع شده برای عالم، ولکن در سه موضع در غیر عالم استعمال می شود:

واحد و هي مختصّة بالعالم و تكون لغيره إن نزّل منزلته نحو:

أ سربَ القطا هل مَن يُعير جناحه لعلّي إلى من قد هويت أطير

أو اختلط به تغليبا للأفضل نحو قوله تعالى: ﴿يسجد له من في السموات و من في

اول: در جایی که غیر عالم تنزیل شود به منزلهٔ عالم؛ مثل قول شاعر: "أَسِرْبَ القَطا هل من يُعيرُ جَناحَه"[1] که شاعر جماعت «قطا» را که غیر عالم است، به منزلهٔ عالم فرض کرده به دلیل استعمال ندا در آنها، که ندا از مختصّات ذوي العقول است، چون که مقصود از ندا توجّه و اقبال منادی می باشد به مخاطب؛ و این معنی در غیر ذوي العقول میسّر نیست[2].

دوم: در جایی که غیر عالم، با عالم، در اسناد یک حکم به همهٔ آنها از باب تغلیب افضل بر غیر افضل مخلوط شده باشد، مثل قول خداوند: **﴿يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّماواتِ وَ مَنْ فِي الْأَرْض﴾**[3] که جمیع مخلوقات در آسمان و زمین در اسناد «یسجد» به جمیع آنها چه عاقل باشند و چه غیر عاقل با هم مخلوط شده اند، لکن به اعتبار غلبه دادن عالم را بر غیر عالم، عالم اشرف است؛ لکن گاهی عکس هم می شود، یعنی غیر عالِم، بر عالم، برای غرض و نکته ای غلبه داده می شود مثل قول خداوند: **﴿يُسَبِّحُ لِلّهِ ما فِي السَّماواتِ وَ ما فِي الْأَرْضِ﴾**[4] غرض و نکته در این

---

١. در شاعر این بیت اختلاف است، عده ای می گویند: شاعرش العباس بن الأحنف است که از جمله مولدین بوده و عده ای می گویند شاعر این بیت مجنون است. و اما متن این بیت:

أَسِرْبَ الْقَطا، هلْ مَنْ يُعيرُ جَناحَهُ لَعلِّي إلى من قَد هَويتُ أَطِيرُ

اللباب في قواعد اللغة: ٧٦. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٥٥. جامع الدروس العربية: ١/ ١٣٢

٢. حاشية الصبان: ١/ ٢١٩.

٣. الحج: ١٨.

٤. التغابن: ١.

الأرض﴾ أو اقترن به في عموم فصّل بمِن نحو: ﴿و الله خلق كلّ دابّة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه و منهم من يمشي على رجلين﴾ لاقترانه بالعالم في كلّ دابّة.

غلبه دادن غير عاقل بر عاقل، بيان عظمت خداوند است، چون كه غير ذوي العقول خدا را تنزيه مى كنند و اعتراف به خدا مى كنند مثل ذوي العقول و شايد اشاره به همين معنى مى كند كه مى گويد:

هر گياهى كه از زمين رويد　　　وحده لا شريک له گويد

سوم: در جايى كه غير ذوي العقول با ذوي العقول در تحت يک لفظ عام مقترن شده و هر يک به سبب «مِن» جاره يا به سبب «مَن» موصوله –على اختلاف الآراء في لفظة «من» في هذه العبارة[1]– تفصيل داده شده باشد؛ مثل قول خداوند: ﴿وَ الله خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾ الآية[2] كه ذوي العقول و غير ذوي العقول تحت لفظ «دابّة» با هم جمع شده اند، چون كه «دابّه» به معناى مطلق متحرّک في الأرض است، چه عاقل و چه غير عاقل؛ و لا يخفى اين كه در اين آيه دو اقتران است يكى در ﴿مَنْ يَمْشي عَلى رِجْلَيْنِ﴾ كه انسان و طيور[3] با هم مقترن شده اند. و شاهد در اول است، كما أشار إليه الشارح بقوله: "لاقترانه بالعالم في كل دابّة" لا الثاني كما توهّم بعضهم لعدم التفضيل فيه و هو ظاهر.

---

۱. حاشية الصبان: ۱/ ۲۲۱.
۲. النور: ٤٥.
۳. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱٥٦

(و ما) أيضا تساوي ما ذكر من الذي و التي و فروعهما و هي صالحة لما لا يعلم و لغيره كما قال في شرح الكافية خلاف من لكنّ الأولى بها ما لا يعلم نحو: ﴿و الله خلقكم و ما تعملون﴾ و لهذا ذكر كثير أنّها مختصّة بما لا يعلم عكس مَن و ذلک وَهم و من ورودها في العالِم قوله تعالى: ﴿فإنکحوا ما طاب لكم من النّساء﴾

بررسی « ما »

مساله: بدان كه «ما» موصوله بر خلاف «مَن» می باشد يعنى اختصاص به احد صنفين ندارد، نه اين كه مختصّ به غير عالم است؛ چنان كه بعضى توهّم كرده اند[۱]، لكن اولى استعمال «ما» موصوله است در غير ذوي العقل مثل قول خداوند: **﴿وَ الله خَلَقَكُمْ وَ ما تَعْمَلُون﴾**[۲] كه مراد از «ما» افعال عباد است و افعال غير ذوي العقول است؛ و همين اولويت سببّ توهّم عكس شده است. و از جمله مواضعى كه «ما» در ذوي العقول استعمال شده، قول خداوند است: **﴿فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ﴾**[۳] إلخ؛ كه مراد از «ما» زن هاست كه ذوات العقول هستند، و إن كنّ ناقصات العقول. و يحتمل أن يراد بـ«ما» العدد ليصير معنى الآية «فانكحوا عدداً يجوز لكم» فلا شاهد فيه.

مساله: يستعمل «ما» في ذوي العقول في ثلاثة مواضع: الأوّل أن يختلط العاقل مع غيره و غلب غير العاقل لنكتة كما تقدّم في الآية الثانية في المسألة السابقة؛ الثاني أن يكون مصداقها مبهماً كما إذا رأيت شبحاً من بعيد و لا تعلم أنّه انسان أو غير فتقول: «ما أراه مقبل إلينا»؛

---

۱. اشمونى اين ادعا را می كند، اما صبان به نقل از التلويح می گويد: اينكه «ما» براى غير عاقل باشد، استعمال بعضى از ائمۀ لغت است اما اكثر آنها قائل به اشتراک «ما» هستند. حاشية الصبان: ۱/ ۲۲۲.
۲. الصافات: ۹۶.
۳. النساء: ۳.

(و أل) أيضاً (تساوي ما ذكر) من الذي و التي و فروعهما و تأتي للعالِم و غيره أي على السّواء كما يفهم من عباراتهم و فهم من كلامه أنّها موصول اسميّ و هو كذلك بدليل عود الضّمير عليها في نحو قولهم: «قد أفلح المتّقي ربَّه» و قال المازنيّ: موصول حرفي.

الثالث أن يراد بها صفات ذوي العقول نحو: ﴿فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ﴾[1] على بعض التفاسير حيث أريد من «ما» الصفات الخاصّة بهنّ من البكارة و الثيبوبة و نحوهما، فيصير حاصل معنى الآية على هذا التفسير أنّه يجوز النكاح و لا فرق في ذلك بين كونهنّ متّصفات بالبكارة و بين كونهنّ متّصفات بغيرها من الصفات المختصّة بهنّ.

بررسى « ال »

مساله: «ال» الداخلة على اسم الفاعل و اسم المفعول موصول اسميّ على الأقوى، بشرط أن لا تكون للعهد نحو: «جائني ضارب فأكرمت الضارب»[2]، و قيل[3] الداخلة على الصفة المشبهة كذلك لكنّ التحقيق خلافه، إذ لا تؤول بالفعل و ما لا يؤول بالفعل لا يصير صلة إذ الصلة لابدّ أن تكون جملة أو مؤولة بها و لذلك قيل إنّ الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بإجماع[4] لأنّها لا تؤول بالفعل إلّا بشروط تأتي في بابه عند قول المصنّف: «و متى عاقب

---

۱. النساء: ۳.

۲. اشمونى اين قول را مطلقاً به جمهور علماء نسبت داده است. و صبان در حاشيه به نقل از رضي ﵀ اين قول را به عدم عهد تخصيص زده و «ال» را در فرض عهد، حرف تعريف مى داند. شرح الأشموني: ۱/ ۱۳۹ ، حاشية الصبان: ۱/ ۲۲٦.

۳. ابن عصفور و ابن مالک در يک قول و ابن الضائع. الحدائق الندية: ۲/ ۲۰۵ .همع الهوامع: ۱/ ۳۳۲

٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ۷۱.

و ردّ بأنّه لو كان كذلک لانسبک بالمصدر و قال الأخفش: حرف تعريف.

فعلاً فكثيراً ثبتا»، و قيل «ال» مطلقاً حرف تعريف[1]، و قيل هي في الجميع موصول حرفي[2] دليل الاسميّة عود الضمير إليها في نحو: «قد أفلح المتّقي ربّه» لأنّ الضمير المستتر في «المتّقي» و الضمير المجرور راجعان إليها و الضمير لا يعود إلّا إلى الأسماء، دليل الحرفيّة أنّ العامل دائماً يعمل في ما بعدها نحو: «جاء الضارب» برفع «الضارب» فلو كانت اسماً لعمل العامل فيها نفسها لا فيما بعدها، لأنّ اهمال الاسم من الإعراب ممتنع إلّا في موارد خاصّة ليس هذا منها فهي حرف كما في «الرجل» و أجيب عن ذلک بأنّها معربة لا مهملة و لكن نقل إعرابها إلى ما بعدها لشبهها بـ «ال» الحرفيّة لفظاً و لم يقدّر فيها و وجهه نظير ما تقدّم[3] في نون الوقاية[4].

صفت صلۀ « ال »

مساله: الصفة الواقعة صلة لـ «ال» فعل في التقدير؛ مثلاً اصل «الضارب» كان «اليضرب» بالبناء للمعلوم، و أصل «المضروب» كان «اليضرب» بالبناء للمجهول، و إنّما غيّروا الفعل بالاسم كراهيّة دخول ما يشبه «ال» المعرفة المختصّة بالاسم على صريح الفعل، و قد تقدّم وجه ذلک في نون الوقاية فتذكر[5].

---

۱. قائل اين قول اخفش است. توضيح المقاصد و المسالک: ۱/ ۴۳۴.

۲. قائل اين قول مازني است. همان

۳. بحث نون وقايه در صفحۀ ۱۶۱ گذشت.

۴. جهت مطالعۀ ديگر استدلال ها مراجعه شود به: توضيح المقاصد و المسالک: ۱/ ۴۳۴. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۶۰. حاشية الصبان: ۱/ ۲۲۶. شرح الرّضي على الكافية: ۳/ ۷

۵. صفحۀ ۱۶۱.

(و هكذا) أي كمَن و ما بعدها في كونها تساوي الذي و التي و فروعهما (ذو عند طيّئ قد شهر) كما نقله الأزهريّ نحو:

فإنّ الماء ماء أبي و جدّي — و بئري ذو حفرْت و ذو طويْت

و يقال: «رأيت ذو فعل، و ذو فعلا، و ذو فعلتْ، و ذو فعلتا، و ذو فعلوا، و ذو فعلن» و بعضهم يعربها ذكره ابن جنّيّ كقوله: «فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا».(وكالتي أيضا لديهم) أي لدى بعضهم كما ذكره في شرح الكافية (ذات) مبنيّة على الضمّ نحو:

بررسی «ذو»

مساله: اکثر طایفۀ طيّئ «ذو» را مبنیّ می دانند و بعضی از آن طایفه معرب می خوانند[1].

مساله: «ذو» در نزد اکثر طایفۀ طيّئ، یک لفظ به جای شش معنی است، چنانچه ازهری[2] از آنها نقل کرده[3].

معنای «ذات»

مساله: در نزد بعض طایفۀ طيّئ «ذات» به معنای «التي» استعمال می شود، مثل: «و الكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ»[4] که «ذات» به معنای «التي» استعمال شده، و ضمیر در لفظ «به» در اصل «بها» بوده، الف برای وقف حذف شده و فتحۀ «ها» نقل به «با» شده؛ و این ضمیر

---

١. همع الهوامع: ١/ ٣٢٦.

٢. ترجمۀ ازهری در صفحۀ ١٨٢ گذشت.

٣. شرح التصریح علی التوضیح: ١/ ١٦١.

٤. «الفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به» این کلام را فرّاء از یکی از افراد این طایفه نقل کرده است. شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٧٥

«و الكرامة ذات أكرمكم الله به» و قد تعرب إعراب «مسلمات» (و موضع اللّاتي أتى) عند بعضهم (ذواتُ) مبنيّة على الضّمّ نحو: «ذواتُ ينهضن بغير سائق» و قد تعرب إعراب مسلمات.

عائد «ذات» می باشد[1].

اعراب و بناء « ذات »

مساله: لفظ «ذات» که به معنای «التي» استعمال می شود مبنیّ بر ضم است، و گاهی معرب به اعراب «مسلمات» می شود[2].

معنای « ذوات »

مساله: در نزد بعض طایفهٔ طیّئ «ذوات» به معنای «اللات» استعمال می شود، مثل قول شاعر: «ذوات یَنْهَضْنَ بغیر سائق»[3] که «ذوات» به معنای «اللات» استعمال شده، مصرع اوّل این بیت چنین است: «جَمَعتُهَا مِن أَیْنُق موارِق»؛ در ترکیب «ذوات» در این بیت دو قول است، قول اول: این است که «ذوات» نعت مقطوع است یا بدل برای «أینق»، قول دوم: این است که «ذوات» صفت است برای «أینق» لکن لا يخفى ما في هذا القول من عدم المطابقة في التعريف و عدم الاشتقاق إلّا أن يقال بأنّ «ذوات» بمعنى «صاحبات»، و كلا الوجهين غير مفيد أمّا الأوّل فلعدم الاشتقاق و أمّا الثاني فلعدم التنوين إذ لو كانت بمعنى «صاحبات» لكانت معربة فيجب تنوينها فتأمّل.

---

١. شذا العرف في فنّ الصرف: ١٥٨.

٢. همع الهوامع: ١/ ٣٢٧. حاشية الصبان: ١/ ٢٣٠.

٣. این قول به رؤبة بن العجاج نسبت داده شده.شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٦٢. بحوث و مقالات في اللغة: ٢٥٧. و در بسیاری از منابع این شعر را فرّاء بیان کرده و به شخصی نسبت نداده است. تهذيب اللغة: ١٥/ ٣٤. لسان العرب: ١٥/ ٤٦٠.

تتمة: قد تثنّى ذو و تجمع فيقال: ذوا و ذوي و ذوو و ذوي، و يقال في ذات: ذاتا و ذواتا و ذوات.

اعراب و بناء « ذوات »

مساله: «ذوات» مبنیّ بر ضمّ است و گاهی معرب به اعراب «مسلمات» می شود[1].

تثنیه و جمع « ذو » و « ذوات »

مساله: گاهی «ذو» تثنیه و جمع بسته می شود و هم چنین «ذات»، پس گفته می شود: «ذوا قاما» در حالت رفع و «ذوي قاما» در حالت نصب و جر، و «ذووا قاموا» در حالت رفع و «ذوي قاموا» در حالت نصب و جر گفته می شود؛ «ذات قامت» در هر سه حالت و «ذاتا – یا ذواتا– قامتا» أیضاً در هر سه حالت، و «ذوات قمن» أیضاً در هر سه حالت بنابر بناء «ذات» و «ذوات» و اما بناء بر اعراب فالأمر واضح.

اشتراک « ذا » بین اسم اشاره و موصول

مساله: لفظ «ذا» مشترک است بین اسم اشاره و موصوله. و قرینهٔ معینه، افراد و جمله بودن مدخول است؛ پس اگر مدخولش مفرد باشد اسم اشاره است، و اگر جمله باشد موصوله می باشد.

موصولیّت « ذا »

مساله: لفظ «ذا» اختصاص به لغت طيئ ندارد، بلکه در نزد دیگران هم موصوله استعمال می شود؛ به خلاف «ذو» که مختصّ به قبیلهٔ طيئ می باشد.

---

۱. قول اول را ابو حیان در الارتشاف و دوم را ابو جعفر بن النحاس الحلبي نقل کرده است. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۶۲.

(و مثل ما) فيما تقدّم (ذا) الواقعة (بعد ما استفهام أو من) أختها (إذا لم تلغ في الكلام) بأن تكون زائدة أو يصير المجموع للاستفهام و لم تكن للإشارة كقوله: «أ لا تسألان المرء ما ذا يحاول» ....

شروط موصوليّت « ذا »

مساله: يشترط في كون «ذا» موصولة أربعة[1] أمور: الأوّل أن لا تكون زائدة و إلّا فهي ملغاة؛ الثاني: أن لا تكون مركّبة مع «ما» أو «من» للاستفهام و إلّا فهي في حكم الملغاة إذ المجموع حينئذ يصير اسماً للاستفهام لا وحدها؛ الثالث أن لا تكون اسم إشارة و إلّا فهي تدخل حينئذ على المفرد لا على الجملة فلا يمكن جعلها موصولة؛ الرابع أن يتقدّمها «ما» أو «من» الاستفهاميتين على رأي البصريّين[2].

مثال « ذا » موصوله

مساله: الشرائط المذكورة موجودة في قول الشاعر: "ألا تسألان المرء ماذا يحاول"[3] فـ «ذا» موصولة خبر «ما» أو مبتدأ مؤخّر لـ «ما» على الاختلاف المشهور بين سيبويه[4] و غيره، فإنّ سيبويه يجوّز الإخبار بالمعرفة عن نكرة متضمّنة استفهاماً، أمّا عند غيره فغير جائز. و الصلة

---

١. سيوطى در همع الهوامع دو شرط ذكر كرده است. همع الهوامع: ١/ ٣٢٧.

٢. كوفيين «ذا» را بدون تقدّم استفهام نيز موصوله دانسته اند، مانند:

عَدَسْ مَا لعبّادٍ عليكِ إمارةٌ   نَجَوْتِ وَهَذَا تحملين طليقُ

الفرق للسجستاني: ٢٥٩. همع الهوامع: ١/ ٣٢٧.

٣. شاعر اين بيت، لبيد بن ربيعه است:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول   أنحب فيُقْضَى أُم ضلالٌ وباطلُ

شرح ابيات سيبويه: ٢/ ٥٣. مغني اللبيب: ٣٩٥. العين: ٣/ ٢٩٧. الكتاب لسيبويه: ٢/ ٤١٧.

٤. ترجمهٔ سيبويه در صفحهٔ ٤٩ گذشت.

بخلاف ما إذا ألغيت كقولك: «لماذا جئتَ؟» ....

«يحاول» و الضمير المستتر فيه راجع إلى «المرء» و العائد محذوف لأنّ الأصل «يحاوله».

بررسی « لماذا جئت »

مساله: «ذا» في قولک «لماذا جئت» ملغاة لأنّها مركّبة مع «ما» للاستفهام، و الدليل على ذلک بقاء ألف «ما» إذ لو لم تكن مركّبة معها لحذفت ألف «ما» بدخول «الباء»[1] عليها كما يجيء في باب الوقف عند قول المصنّف: "و ما في الاستفهام إن جرّت حذف" نحو قوله تعالى: ﴿**عَمَّ يَتَساءَلُونَ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ**﴾[2]. و ذلک الحذف للفرق بينها و بين «ما» الموصولة و خصّت الحذف بالاستفهاميّة لأنّ ألفها في طرف الكلمة بخلاف الموصولة لأنّ الصلة و الموصول بمنزلة كلمة واحدة فالألف فيها في الوسط و يجيء في الموضع المذكور أيضاً جواز بقاء ألف «ما» الاستفهاميّة إذا دخل عليها جارّ أو ركّبت مع «ذا» فتأمّل.

مساله: جائز است در «لماذا جئت» كه «ذا» زائده باشد و فقط «ما» استفهاميّه باشد، و عدم حذف الف «ما» در اين صورت به سبب حمل بر صورت تركيب است؛ پس «لماذا جئت» هم مثال است براى تركيب و هم مثال براى زائده شدن، لذا براى زائده مثال جدا گانه ذكر نكرده.

---

۱. «باء» در مكرّرات المدرّس ذكر شده، امّا مناسب در اين جا لام جاره است.
۲. النبأ: ۱-۲.

أو كانت للإشارة كقولك: «ماذا التّواني؟». و لم يشترط الكوفيّون تقدّم ما أو مَن مستدلّين بقوله : «و هذا تحملين طليق» و أجيب عنه بأنّ «هذا طليق» جملة اسمية و «تحملين» حال أي محمولاً. و قال الشيخ سراج الدّين البلقينيّ: يجوز أن يكون ممّا حذف فيه الموصول من غير أن يجعل «هذا» موصولاً، و التقدير: هذا الذي تحملين، على حدّ قوله:

توضيح « ماذا التواني »

مساله: دليل بر اسم اشاره بودن «ذا» در «ماذا التواني» داخل شدن «ذا» بر مفرد است چنان كه قبلاً اشاره شد[1] فتأمل.

بررسى عدم اشتراط تقدّم « من » و « ما »

مساله: كوفيين تقدّم «من» و «ما» را شرط نمى دانند و دليل آنها «هذا تحملين طليق» مى باشد كه «ذا» در «هذا» موصوله مى باشد و مبتدا، بدون تقدّم «من» و «ما»؛ «تحملين» صله «ما» و «طليق» خبر «ذا»، و از اين دليل دو جواب داده شده.

جواب اول: اين كه «تحملين» صله نيست تا لازم شود موصوله بودن «ذا»، بلكه «تحملين» حال است از براى «ذا» كه اسم اشاره و مبتداست، و «طليق» خبر اسم اشاره است؛ پس معنى چنين مى شود «هذا محمولاً طليق»[2].

---

١. صفحهٔ ١٩٠.

٢. شرح الأشموني: ١/ ١٤٦.

فو الله ما نلتم و ما نيل منكم بمعتدل وفق و لا متقارب

أي ما الذي نلتم. قال : و لم أرَ أحداً خرّجه أي و هذا تحملين طليق على هذا انتهى. و هو حسن أو متعيّن.

جواب دوم را شیخ سراج الدین[1] گفته و آن این است که: «تحملین» صله هست لکن نه برای «ذا»، بلکه برای «الذي» که محذوف است؛ و «ذا» در بیت اسم اشاره است نه موصوله. و فرق بین جواب اول و جواب دوم دو چیز است:

فرق اول: این که در جواب اول «تحملین» حال است، نه صله؛ و در جواب دوم «تحملین» صله است موافقاً للکوفیین.

فرق دوم: این است که در جواب اول در کلام موصولی نیست، نه مذکور و نه محذوف؛ و در جواب دوم در کلام موصول هست، لکن در تقدیر است مثل قول شاعر: "فوالله ما نلتم و ما نیل منکم"[2] که در کلام موصول هست لکن در تقدیر و شیخ سراج الدین گفته که:

---

١. عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعيّ، ابو حفص، سراج الدين. در سال ٧٢٤ قمری مطابق با ١٣٢٤ میلادی در بلقینۀ مصر بدنیا آمد. در قاهره علوم را فراگرفت؛ فقه را نزد ابن عدلان و التقي و السبکی، نحو را نزد ابو حیان آموخت. در سال٧٦٩ قمری قاضی شام شد اما پس از چند ماه عزل گردید. او در سال ٨٠٥ قمری مطابق با ١٤٠٣ میلادی در قاهره از دنیا رفت. از جمله کتاب های او: «التدریب»، «تصحیح المنهاج» و «محاسن الاصطلاح» است. الأعلام: ٥/ ٤٦. ذيل التقييد: ٢/ ٢٣٨. حسن المحاضرة في تاريخ مصر و القاهرة: ١/ ٣٢٩.

٢. این بیت شعر را ابن مالک در شرح الكافية الشافية به عبد الله بن رواحة نسبت داده است:

فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب

شرح الكافية الشافية: ١/ ١١٤.

"ندیده ام کسی را که «هذا تحملین طلیق» را به این تاویل، یعنی جواب دوم تاویل برده باشد"، مرادش این است که این جواب منحصر به خودش است.

مساله: خلاصه هر دو جواب این است که «ذا» موصوله نیست، بلکه اسم اشاره است. و فرق دو جواب در صله بودن «تحملین» است و حال بودنش؛ و در هر صورت قول کوفیین باطل می شود، زیرا در قول شاعر «ذا» موصوله نیست تا این که ثابت شود موصوله بودن «ذا» بدون تقدّم «من» و «ما» است.

مساله: جواب شیخ بهتر است اگر جواب اول صحیح باشد، یعنی «تحملین» حال باشد، زیرا که محتاج به جواب شیخ نمی شویم؛ و جواب شیخ متعیّن است اگر جواب اول صحیح نباشد، زیرا که برای رد کوفیین محتاج به جواب شیخ می شویم. خلاصه این که اگر صله قرار دادن «تحملین» واجب نباشد جواب اول کافی است پس محتاج به جواب شیخ نمی شویم، لذا جواب شیخ، حسن است نه متعیّن؛ و اگر صله قرار دادن «تحملین» واجب باشد پس جواب اول صحیح نیست، پس چاره نیست مگر جواب شیخ، لذا جواب شیخ متعیّن می شود.

(و كلّها) أي كلّ الموصولات (يلزم بعدها صلة على ضمير) يسمّى العائد (لائق) بالموصول مطابق له إفراداً و تذكيراً و غيرهما (مشتمله) و يجوز في ضمير من و ما مراعاة اللفظ و المعنى. (و جملة) خبريّة خالية من معنى التّعجّب معهود معناها غالباً ....

توضيح عبارت شارح « أي كلّ الموصولات »

مساله: جميع موصولات نه مشتركات فقط، بعد از آنها صله لازم است. و قول شارح: "أي كلّ الموصولات" اشاره به همين تعميم است.

صله و شرائط جملهٔ صله

مساله: صله بايد مشتمل بر ضميرى باشد كه او را «عائد» مى نامند. و بايد آن ضمير لائق موصول باشد، يعنى مطابق موصول باشد در افراد و تذكير و فروع آنها؛ لكن در «من» و «ما» و سائر موصولات مشتركه جائز است مراعات لفظ و معنى، كه اگر مراعات لفظ شود دائماً ضمير مفرد مذكر مى آيد مثل قول خداوند: ﴿**فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ**﴾[1] بناء على المراد من كلمة «ما» النساء لا الصفات أو العدد، و اگر مراعات معنى شود مطابقت واجب است مثل: «أعجبني من قامت» در مفرد مؤنّث و هكذا في التثنية و الجمع تأنيثاً و تذكيراً؛ و لذلک تتمّة تأتي بعيد هذا نقلاً عن المطوّل.

يشترط في جملة الصلة ثلاثة أمور:

الأوّل أن تكون خبريّة، لأنّ الصلة بمنزلة النعت للموصول المقصود به إيضاح المنعوت؛ و يشترط في الجملة المنعوت بها أن تكون خبريّة لأنّ الإنشاء لا وجود له خارجاً حتّى يثبت للمنعوت فيصير سبباً لإيضاحه.

---

۱. النساء: ۳.

الثاني: أن تكون معهودة للمخاطب لأنّها تجيء ليعرف المخاطب الموصول المبهم بها.

الثالث: أن تكون خالية من معنى التعجّب، و إن قلنا إنّ فعل التعجّب جملة خبريّة كما يأتي في المسألة الآتية؛ لأنّ التعجّب يقتضي إبهام السبب و لذا قالوا: "إذا ظهر السبب بطل العجب"[١] و الموصوليّة تقتضي البيان و الايضاح، فالجمع بين الموصوليّة و التعجّب جمع بين المتنافيين. و إنّما سمّي الضمير المشتمل عليه الصلة عائدا لعوده إلى الموصول، و الغالب أن يكون غائبا و قد يأتي غيره لنكتة كقوله عليه السلام : "أنا الذي سمّتني أمّي حيدرة"[٢]. و فيه كلام شرحناه في المدرّس الأفضل في بحث الالتفات.

جملة تعجّب

مساله: اختلفوا في جملة التعجّب أ خبريّة هي أم إنشائيّة؟ فذهب فريق إلى أنّها إنشائيّة، و هؤلاء

---

١. يعنى «زمانى سبب روشن شود، تعجّب از بين مى رود». اللباب في علل البناء و الإعراب: ١/ ١٩٦. شرح شذور الذهب للجوجري: ٢/ ٧٢٩. حاشية الصبان: ٣/ ٢٣.

٢. اين بيت شعر به حضرت مولى الموحّدين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام نسبت داده شده است، و شيعه و سنّى آن را نقل كرده اند. حضرت أمير المؤمنين عليه السلام اين بيت را در جنگ خيبر خواندند در همان جنگ كه شيعه و سنّى به اتّفاق نقل كرده اند، حضرت علي بن أبي طالب امام المتّقين عليه السلام همان مردى بود كه «لأعطينّ الراية رجلاً يحبّ الله و رسوله و يحبّه الله و رسوله» در شأنشان بيان شد:

أنا الذي سمّتني أمّي حيدرة ضرغام آجام و ليث قسورة

البته اين بيت به صورت هاى ديگرى نيز روايت شده، در ادامه بعضى از مصادر اين بيت، در كتب شيعه و سنّى ذكر مى شود: المسترشد في إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام : ٣٥١. الأمالي للطوسي: ٤. الخرائج و الجرائح: ١/ ٢١٨. مناقب آل أبي طالب عليهم السلام : ٣/ ١٢٩. الإحتجاج للطبرسي: ١/ ١٤١. ديوان أمير المؤمنين عليه السلام : ٢١٦. صحيح مسلم: ٣/ ١٤٣٣. مصنّف ابن أبي شيبة: ٧/ ٣٩٢. السنن الكبرى للبيهقي: ٩/ ٢٢١. فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: ٢/ ٦٠٥. مستخرج أبي عوانة: ٤/ ٣٠١.

أجمعوا على عدم وقوعها صلة. و ذهب فريق إلى خبريّتها، و هؤلاء اختلفوا في وقوعها صلة؛ فقال بعضهم بالجواز[1] و بعضهم بالعدم. و ظاهر كلام الشارح أنّه من الفريق الثاني[2] بقرينة تقييده الخبريّة بكونها خالية من معنى التعجّب فيظهر منه أنّ ما فيه معنى التعجّب من أقسام الخبريّة؛ فتدبّر فإنّه دقيق كمال الدقّة.

استثناء از معهوديت جملۀ صله

مساله: استثني من اشتراط كون جملة الصلة معهودة ما إذا كان الغرض التهويل و التفخيم، فإنّه لا يشترط حينئذ المعهوديّةنحو قوله تعالى: ﴿**فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ ما غَشِيَهُمْ**﴾[3]؛ لأنّ التهويل و التفخيم يناسبهما الإبهام كما بيّن ذلک في علم المعاني، فراجع[4].

استثناء از خبريّت جملۀ صله

مساله: استثني من اشتراط كونها خبريّة الجملة القسميّة[5]، فيصحّ وقوعها صلة مع أنّها إنشائيّة نحو: ﴿**وَ إِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَ**﴾[6]؛ لأنّ جملة «ليبطّئنّ» قسميّة صلة «من»، لأنّ اللام في «ليبطئنّ» قسميّة و اللام في «لمن» ابتدائيّة؛ ولكن ههنا كلام لا يسعه المقام[7].

۱. مراد ابن خروف است در مقابل جمهور. همع الهوامع: ۱/ ۳۳٤

۲. سيوطى در همع الهوامع قائل به جواز شده است. همع الهوامع: ۱/ ۳۳۵.

۳. طه: ۷۸.

٤. الإيضاح في علوم البلاغة: ۲/ ۱۵. الطراز لأسرار البلاغة: ۲/ ٤٤.

۵. ابن سراج صله واقع شدن جملۀ قسميّه را نيز قبول ندارد. شرح الكافية الشافية: ۱/ ۲۸۷.

٦. النساء: ۷۲.

۷. مغني اللبيب: ۱/ ۵۳۰. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱٦۹.

(أو شبهها) و هو الظرف و المجرور إذا كانا تامّين (الذي وصل) الموصول (به كمن عندي) و الذي في الدّار (الذي ابنه كفل) و يتعلّق الظرف و المجرور الواقعان صلة باستقرّ محذوفاً وجوباً. (و صفة صريحة) أي خالصة الوصفيّة كاسمي الفاعل و المفعول (صلة أل) بخلاف غير الخالصة و هي التي غلب عليها الاسميّة كالأبطح.

شبه جمله

مساله: المراد من شبه الجملة الذي يقع صلة ثلاثة أشياء: الأوّل الظرف التامّ، الثاني المجرور التامّ، الثالث الصفة الصريحة. و المراد من التامّ ما كان مستقرّاً ذا فاعل و ذا ضمير عائد إلى الموصول، إذ لو كان لغواً لم يقم مقام عامله فلم يفهم منه و المعمول بلا عامل ناقص، و لو لم يكن له فاعل كان ناقصاً أيضاً و لو منضماً إلى الموصول نحو: «زيد الذي به أو عنده» و لو لم يكن له الضمير المذكور كان ناقصاً أيضاً و لو منضمّاً إلى الموصول نحو: «جاء الذي عندک مال أو بک داء» و على الأوّل فأصل الصلة نفس المتعلّق؛ فاحفظ ذلک لأنّه يفيدک فيما بعد.

صفت صريحه

مساله: الصفة الصريحة مختصّة بـ«ال» الموصولة. و المراد بها أسماء الفاعلين و المفعولين و صيغ المبالغة بشرط أن تكون للحدوث لا للثبوت كـ«المؤمن» و «الكافر»[1]، و في الصفة المشبهة خلاف كما سبق، و اسم التفضيل لا يقع صلة إجماعاً كما سبق أيضاً و الوجه في ذلک كلّه أنّ

---

۱. اسم فاعل و اسم مفعول اگر به معنای ثبوتی باشند نه حدوثی، صفت مشبهه می باشند و «ال» داخل بر آنها معرفه می باشد. حاشية الصبان: ۱/ ۲۳۸. بسیاری در این مطلب اشتباه کردند و الفاظی را که به صیغهٔ اسم فاعل و اسم مفعول بوده، اما معنای ثبوتی داشته اند، برای اسم فاعل و اسم مفعول مثال آورده اند.

(و كونها) توصل (بمعرب الأفعال) و هو الفعل المضارع (قلّ) و منه: «ما أنت بالحكم التّرضى حكومته» و ليس بضرورة عند المصنّف قال: لأنّه متمكّن من أن يقول المُرضى

الصفة الصريحة كما تقدّم في مميّزات الفعل[١] فعل، عدل به إلى صورة الإسم فكرهوا دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل.

مساله: كلّ صفة غلب عليها الاسميّة ينسلخ عنها معنى الوصفيّة فلا تقع صفة و لا صلة و لا تعمل عمل الفعل و لا يستتر فيها ضمير.

دخول « ال » موصوله بر فعل مضارع

مساله: صله واقع شدن فعل مضارع براى «ال» قليل است، زيرا كه در سابق گفته شد[٢] كه دخول «ال» موصوله چون شبيه «ال» معرفه است، بر صريح فعل مستحسن نيست. و اين دخول «ال» موصوله بر فعل مضارع ضرورت شعرى نيست بنابر راى مصنّف[٣].

مساله: المراد من الضرورة ما يضطرّ إليه الشاعر و لا يجد مفرّا عنه[٤]. و قيل الضرورة ما جاء في الشعر دون النثر[٥]، فقول الشاعر: «الترضى» ضرورة على الثاني دون الأوّل لتمكّنه من أن يقول «المرضي» فليس مضطرّا إليه و له مفرّ من «الترضى»[٦] إلّا أن يكون في اختيار التأنيث نكتة يهتم بها المتكلّم كما نذكرها في المسألة الآتية.

---

١. ظاهراً اين مطلب در مميّزات فعل نقل نشده بلكه در صفحهٔ ٢١٠ آمده است.

٢. صفحهٔ ٢١٠

٣. مذهب مصنّف با توجه به «قلّ» مشخص مى شود؛ ابن مالك در اين مساله با عده اى از كوفيين هم عقيده است ولى بصريين اين مساله را شاذ مى دانند. توضيح المقاصد: ١/ ٤٤٦.

٤. الأزهرى اين معنى را مذهب ابن مالك مى داند. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٧٠.

٥. اين معنى به جمهور علماء نسبت داده شده است. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٧٠.

٦. ابن مالك در شرح الكافية به اختيار شاعر تصريح مى كند. شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٠٠.

و رُدّ بأنّه لو قاله لوقع في محذور أشدّ من جهة عدم تأنيث الوصف المسند إلى المؤنّث.

توضیح « لو قاله لوقع في محذور أشد »

مساله: بدان که اگر فاعل اسم ظاهر و مؤنّث غیر حقیقی باشد، در وصف و فعل تانیث واجب نیست بلکه متکلّم و شاعر مخیّر است بین تانیثِ وصف و فعل، و تذکیر وصف و فعل؛ لکن هذا الاختیار قبل الاختیار لا بعد الاختیار، یعنی متکلّم قبل از تکلّم می تواند یکی از دو وجه تانیث و تذکیر را اختیار کند و پس از این که یکی از دو وجه را اختیار کرد برای نکته و غرضی که در نظر دارد، پس از آن نمی تواند از آن وجهی که اختیار کرده به وجه دیگر عدول کند؛ چون که نقض غرض می شود، یعنی نکته ای که مقصود متکلّم بوده فوت می شود، و نقض غرض در نزد عقلاء قبیح است و همین است مراد از قول شاعر که می گوید: "لو قاله لوقع في محذور أشد إلخ".

چون که شاعر تانیث فعل را برای نکته ای اختیار کرده که در نظر داشته، لذا اگر «المرضی» بگوید یعنی از «ترضی» که مؤنّث است عدول کند به «مرضی» که مذکر است، نکته و غرضی که از تانیث در نظر داشته فوت می شود و نقض عرض می شود. و از همین قبیل است کلام امام علیه‌السلام در بعض ادعیهٔ روز عاشورا: "إنّ هذا یوم تبرّکت به بنو اُمیة"[1] که امام علیه‌السلام «تبرّکت» را مؤنّث آورده برای اشاره به نکته و غرضی که در بعض روایات درباره مدعی خلافت و لقب «امیرالمؤمنین» بدون استحقاق وارد شده، پس دانسته شد که مؤنّث آوردن در قول شاعر ضرورت است چون نمی تواند «مرضی» بگوید، چون غرض فوت می شود.

---

۱. مصباح المتهجّد: ۲/ ۷۷۵.

أمّا وصلها بالجملة الإسمية نحو: «من القوم الرّسول الله منهم» فضروره بالإتّفاق. (أيّ كما) فيما تقدّم و قد تستعمل بالتاء للمؤنّث (و أعربت) لما تقدّم في المعرب و المبنيّ (ما) دامت (لم تضف) لفظاً (و) الحال أنّ (صدر وصلها ضمير) مبتدأ (انحذف)............

توضيح « الرسول الله منهم »

مساله: «ال» در «الرسول الله» به معنای «الذي» صفت «قوم» است، و «رسول الله» مبتدا و «منهم» خبر و جمله صلۀ «ال»، و این که صلۀ «ال» جملۀ اسمیّه آمده ضرورت است به اجماع نحویین.

چهار صورت استعمال « أيّ »

مساله: در لفظ «أيّ» چهار صورت است. اول: این که اضافه شود و صدر صله مذکور باشد، مثل: «أكرم أيّهم هو فاضل»، دوم: این که اضافه نشود و صدر صله محذوف باشد، مثل: «أكرم أيّاً قائم»، سوم: این که اضافه نشود و صدر صله مذکور باشد، مثل: «أكرم أيّاً هو قائم» که در این صورت معرب است اجماعاً اگر چه در صورت دوم اشکال شده[۱]، چهارم: این که اضافه شود و صدر صله محذوف باشد مثل: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[۲] إلخ، که در این مبنیّ است مگر در نزد خلیل[۳]

---

۱. شرح الرّضي على الكافية: ۳/ ٦۱.

۲. مريم: ٦۹.

۳. الخليل بن احمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن ﷺ، عده ای نیز نام پدر ایشان را «ابراهیم» ثبت کرده و «احمد» را پدر بزرگش دانسته اند. ایشان در سال ۱۰۰ قمری مطابق با ۷۱۸ میلادی در بصره بدنیا آمدند؛ اصحاب تراجم نوشته اند، خلیل بن احمد با موهای مشکی پریشان و صورتی زرد رنگ، فقیر اما صابر در حالی که کسی او را نمی شناخت بزرگ شد. اما این کودک فقیر که علم عروض را پایه گذاری کرد، عالمی در علوم عربیّت شد که علّامه حلّي ﷺ او را افضل الناس در علم

بأن كانت مضافة و صدر صلتها مذكوراً أو غير مضافة و صدر صلتها محذوفاً أو مذكوراً

و یونس[۱].

مساله: قول شارح "بأن كانت مضافة و صدر صلتها مذكوراً" اشاره به صورت اول است، و "أو غير مضافة و صدر صلتها محذوفاً" اشاره به صورت دوم است، و "أو مذكوراً"

ادب دانسته و قولش را حجّت می داند، زجاج او را اعلم در نحو می داند و سیبویه به شاگردیش مفتخر شده است. خلیل بن احمد از شیعیان حضرت مولی الموحّدین علي بن أبي طالب عليه السلام بود؛ ابن ادریس حلّي رحمه الله در مستطرفات السرائر او را از بزرگان مجتهدین شیعه معرفی می کند. می گویند: از خلیل بن احمد سوال شد چگونه علي بن أبي طالب عليه السلام إمام الكلّ في الكلّ است؟ خلیل پاسخ داد: "احتياج الكلّ إليه و افتقاره عن الكلّ" یعني: «از آن جهت که همه به او محتاجند و او از همه بی نیاز است». شیخ صدوق رحمه الله در امالیش از ابو زید نحوی انصاری نقل می کند، که گفته: "از خلیل بن احمد العروضي سوال کردم: چرا مردم علي بن أبي طالب عليه السلام را رها کردند و حال نزدیکی او به رسول الله صلى الله عليه وآله و جایگاهش در اسلام به حدی بود که بر هیچ شخصی پوشیده نیست؟! خلیل پاسخ داد: به خدا قسم، نور علي بن أبي طالب عليه السلام بر نور مردم غلبه کرد و تنها نور او روشن بود، در هر چیزی علي بن أبي طالب عليه السلام بر آنان برتری داشت، و حال آن که مردم به هم کیشان و امثال خود، روی می آورند و میل دارند. آیا نشنیده ای:

و كلّ شكل لشكله آلف   أما ترى الفيل يألف الفيلا".

در نهایت خلیل بن احمد رحمه الله سال ۱۷۰ قمری مطابق با ۷۸٦ میلادی در بصره از دنیا رفت؛ در حالی که داشت در ابداع روشی در حساب که برای عامه آسان باشد می اندیشید، وارد مسجد شد او که سخت در فکر مساله علمیش بود ناگهان سرش به اسطوانه خورد و این سبب فوتش شد. از کتاب های او: «العین»، «معاني الحروف»، «جملة آلات العرب»، «تفسير حروف اللغة»، «العروض»، «النقط و الشكل»، «النغم». می باشد. معجم رجال الحدیث: ۷/ ۷٦. الخلاصة للحلّي: ٦۷. معاني القرآن للزجاج: ۳/ ۳٦۱. الأعلام: ۲/ ۳۱۳.

۱. یونس بن حبیب الضبي بالولاء، ابو عبد الرحمن. در سال ۹٤ قمری مطابق با ۷۱۳ میلادی بدنیا آمد. سیبویه، کسائی و فرّاء شاگردی او را کردند. کرسی تدریس او در بصره دائر بود. ابو عبیده می گوید: "چهل سال به درس او رفتم و هر روز او از حفظ درس می داد و من لوح هایم را می نوشتم". از جمله کتاب های او «معاني القرآن»، «اللغات» و «النوادر» است. الأعلام: ۸/ ۲٦۱.

فإن أضيفت و حذف صدر صلتها بنيت.

اشاره به صورت سوم است، و "فإن أُضيفت و حذف صدر صلتها" اشاره به صورت چهارم است.

استخراج چهار صورت «أيّ» از كلام مصنّف

مساله: يمكن استخراج جميع الصور الأربع من قول المصنّف "و أعربت ما لم تضف و صدر وصلها ضمير انحذف" منطوقاً و مفهوماً.

مساله: أحسن طريق لاستخراج الصور الأربع من قول المصنّف أن يجعل «ما لم تضف إلخ» قضيّة سالبة فيقال و أعربت إذا لم تكن الإضافة في وقت الحذف فيصدق هذه السالبة على الصورة الأولى بانتفاء المحمول، أي عدم «لم تكن الإضافة في وقت الحذف» و على الصورة الثانية بانتفاء الموضوع، لأنّه إضافة فيها و على الصورة الثالثة بانتفائهما معاً؛ فهذه الصور الثلاث داخلة في منطوق كلام المصنّف و الصورة الرابعة داخلة في مفهومه لأنّ مفهومه لا تعرب إذا كان الإضافة في وقت الحذف.

علّت اعراب «أيّ» در سه صورت

مساله: إنّما أعربت في الصور الثلاث لما تقدّم في أوائل المعرب و المبنيّ من قول الشارح: "و هو ما عارضه ما يقتضي الإعراب كـ أيّ في الاستفهام و الشرط" إذ هذه المعارضة موجودة في الموصولة أيضاً، فتدبّر.

قيل: لتأكيد مشابهتها الحرف من حيث افتقارها إلى ذلک المحذوف، قلت : و هذه العلّة موجودة في الحالة الثانية فيلزم عليها بناؤها فيها علي أنّ بعضهم قال به قياساً نقله الرّضيّ، و هو يردّ نفي المصنف في الكافية الخلاف في إعرابها حينئذ.

علّت بناء « أيّ » در صورت چهارم

مساله: جهت مبنیّ شدن «أيّ» در صورت چهارم با این که در این صورت أیضاً معارضه موجود است، این است که شباهت حرفی که علّت بناء است تاکید شده؛ چون در صورت چهارم افتقار إلی صدر صله دارد، و این افتقار إلی صدر صله، افتقار إلی الجملة را که علّت بناء است تاکید کرده؛ لذا اضافه که معارض است نمی تواند در این صورت معارضه کند.

بررسی « أيّ » در صورت دوم

مساله: مقصود شارح که می گوید: "قلت و هذه العلّة موجودة إلخ"، اشکالی است که بر بناء صورت چهارم، وارد می شود. خلاصه آن اشکال این است که «أيّ» در صورت دوم باید به طریق اولی مبنیّ باشد، چون افتقار إلی صدر صله در صورت دوم أیضاً تاکید می کند، افتقار إلی الجملة را با این که اضافه که معارض است در لفظ نیست. لذا باید به طریق اولی مبنیّ شود؛ لذا بعضی از نحویین در این صورت دوم قائل به این بناء شده اند، که این قول به بناء را رضی[1] نقل کرده از نحویین[2] پس اعراب صورت دوم اجماعی نیست، چون که رضی قول به اعراب صورت دوم را نقل کرده. و این نقل رضی دعوای مصنّف را که نفی خلاف کرده رد می کند، و در کافیه گفته که در اعراب صورت دوم خلافی نیست.

---

۱. ترجمهٔ رضی رحمه الله در صفحهٔ ۳٦ گذشت.

۲. شرح الرّضي علی الکافية: ۳/ ٦۱.

ثم بناؤها علي الضّم لشبهها بقبل و بعد؛ لأنّه حذف من كلّ ما يبيّنه و مثال بنائها في الحالة الرّابعة قراءة الجمهور : ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدّ﴾ [مريم: ٦٩] بالضمّ.

بناء بر ضمّ در « أيّ »

مساله: قول شارح: "ثمّ بناؤها على الضمّ إلخ" جواب از سوال سوم است که در اسم مبنیّ بر حرکت سوال می شود، چنانچه قبلاً بیان شده[1].

اقوال در اعراب و بناء « أيّ »

مساله: قبلاً گفتیم که خلیل و یونس در صورت چهارم أیضاً «أيّ» را معرب می دانند[2]، و بعضی از قراء[3] «أيّ» را در آیهٔ شریفه به نصب خوانده اند، یعنی معرب دانسته اند بر طبق نظر خلیل و یونس. فتحصّل في المسألة أقوال ثلاثة: الأوّل القول المشهور أعني بناء «أيّ» في الصورة الرابعة فقط، و القول الثاني ما نقله الرضي عن بعضهم أعني بنائها في الصورة الثانية و الرابعة، و القول الثالث إعرابها مطلقاً و هو مختار الخليل و یونس فتدبّر.

بررسی آیهٔ ﴿أيّهم أشدّ﴾ و مختار خلیل و یونس

مساله: بدان که بر خلیل و یونس[4] اشکال شده است که چرا لفظ «أيّ» در آیهٔ شریفه نصب داده نشده، زیرا که اگر «أيّ» معرب باشد باید نصب داده شود، تا مفعول «ننزعنّ» شود. خلیل و یونس هر یک از این اشکال جوابی داده، پس خلیل جواب داده که مفعول «ننزعنّ» محذوف است که «الذي» بوده با صله خودش، و «أيّ» استفهاميّه است و مبتدا، و «أشدّ» خبر

---

١. صفحهٔ ٧٦.

٢. صفحهٔ ٢٢٥.

٣. سیبویه این قرائت را به کوفیین نسبت داده است. الکتاب: ٢/ ٣٩٩.

٤. ترجمهٔ ایشان در صفحهٔ ٢٢٥ گذشت.

(و بعضهم) كالخليل و يونس (أعرب) أيّاً (مطلقاً) و إن أضيفت و حذف صدر صلتها، و قد قريء شاذّاً في الآية السابقة بالنّصب و أوّلت قراءة الضّم على الحكاية أي الذي يقال فيهم أيّهم أشدّ .

«أيّ» و جمله مقول قول محذوف است؛ و اصل آیه چنین بوده: «ثمّ لننزعنّ من كل شيعة الذي يقال فيه أيّهم أشدّ على الرحمن». و یونس جواب داده که ضمّهٔ «أيّ» از باب تعلیق است، چنانچه در افعال قلوب خواهد آمد.

و بنابر قول یونس أیضاً «أيّ» موصوله نیست، بلکه استفهاميّه است، لکن در نزد محقّقین این جواب تعسّف است، بلکه «أيّ» در آیهٔ شریفه موصوله است و مبنیّ است و محلاً منصوب است و مفعول «ننزعنّ» می باشد[1].

اطلاقات حکایت و توضیح کلام شارح

مساله: قول شارح: "و أوّلت قراءة الضمّ على الحكاية" اشاره است به جواب خلیل فقط.

إعلم أنّ للحكاية عندهم اطلاقات منها ما تقدّم في باب العلم[2]؛ و منها ما يأتي في نواصب الفعل المضارع عند قوله:

و تلو حتّى حالاً أو مؤولاً   به ارفعنّ و انصب المستقبلا

و منها حكاية الجملة إذا اوقعت مقولاً للقول و ما في معناه كما فيما نحن فيه على رأي الخليل؛ و منها ما يأتي في باب الحكاية فتدبّر.

---

۱. مغني اللبيب: ۱۰۸.

۲. صفحهٔ ۱۱۰

(و في ذا الحذف) أي حذف صدر الصّلة الذي هو العائد (أيّاً غير أيّ) من بقيّة الموصولات (يقتفي) أي يتّبع و لكن بشرط ليس في أيّ، أشار إليه بقوله : (إنْ يستطل وصل) أي يوجد طويلاً نحو : ﴿هُوَ الَّذي فِي السَّماءِ إِلهٌ وَ فِي الْأَرْضِ إِله﴾ أي الذي هو في السماء إله (و إن لم يستطل) الوصل (فالحذف) للعائد (نزر) أي قليل كقوله : "من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه" أي بما هو سفه (و أبوا) أي امتنع النّحاة من تجويز (أنْ يختزل) أي يقتطع العائد، أي يحذف (إن صلح الباقي لوصل مكمل) كأن يكون جملة أو ظرفاً أو مجروراً تامّاً لأنّه لا يعلم أ حذف شيء أم لا؟

حذف عائد در « أيّ » و بقيّهٔ موصولات

مساله: بدان که عائد در «أيّ» همين صدر صله است که در بعض صور حذف می شود. و اين حذف صدر صله که عائد است در «أيّ» مطلق است، يعنی مشروط به شرطی نيست. و بعضی گفته اند[1] که در «أيّ» شرط اول موجود است چون «أيّ» دائماً اضافه می شود يا لفظاً و يا تقديراً، پس صله اش دائماً طولانی می باشد. و إلى ذلک أشار المحشّي في بحث «ماذا» من المغني بقوله إنّما جاز حذف المبتدأ في صلة «أيّ» في السعة دون صلة غيرها لتثاقلها بالمضاف إليه إنتهى. لکن در غير «أيّ» حذف شدن عائد مطلق نيست، بلکه مشروط به دو شرط است مطلقاً؛ يعنی چه اين که عائد مرفوع، يا منصوب و يا مجرور باشد. شرط اول اين است که، صله طولانی باشد. شرط دوم اين که باقی مانده بعد از حذف عائد صلاحيّت صله شدن را نداشته باشد. و قول مصنّف "إن يستطل" اشاره به شرط اول است. و "أبوا أن يختزل إلخ" ، اشاره به شرط دوم است. و مانند: ﴿هُوَ الَّذي فِي السَّماءِ إِلهٌ وَ فِي الْأَرْضِ إِله﴾[2] باقيمانده

---

١. ابن خروف و ديگران اين مطلب را از سيبويه نقل کرده اند. حاشية الصبان: ١/ ٢٤٥.
٢. الزخرف: ٨٤.

(و الحذف عندهم كثير منجلي في عائد متّصل إن انتصب) و كان ذلک النصب (بفعل) تامّاً كان أو ناقصاً (أو وصف) غير صلة الألف و الّلام فالمنصوب بالفعل (ک«من نرجوا») أي تأمل للهبه (يهب) أي ترجوه و كقوله : «شواء و خير الخير ما كان عاجله» أي ما كانه عاجله؛ كذا قال المصنّف خلافاً لقوم، و المنصوب بالوصف ليس كالمنصوب بالفعل في الكثره كقوله: «ما الله موليک فضل فاحمدنه به» أي الّذي الله موليكه فضل ....

بعد از حذف صلاحيّت صله شدن را ندارد. و من أراد الاطلاع على الوجه في ذلک فعليه بمراجعة أوائل الباب الثالث من المغني عند قوله: "و مثال التعليق بما يشبه الفعل" [1].

شروط حذف عائد منصوب

مساله: در عائدى كه منصوب باشد، به علاوه دو شرط سابق، دو شرط ديگر أيضاً شرط شده. اول: اين كه عائد ضمير متّصل باشد، دوم: اين كه ناصب اين عائد فعل باشد يا صفت به شرطى كه صفت صلهٔ الف و لام نباشد.

شاهد مثال در « خير الخير ما كان عاجله »

مساله: در «خير الخير ما كان عاجله» شاهد در حذف خبر «كان» است كه ضمير منصوب متّصل به «كان» بوده و حذف شده، نه اين كه مستتر در «كان» باشد؛ زيرا كه ضمير منصوب قابل استتار نيست، چنانچه در باب ضمائر اشاره شد؛ پس در اصل «كانه» بوده.

شاهد در « ما الله موليک »

مساله: در «ما الله موليک» شاهد در مفعول دوم «مولي» مى باشد كه حذف شده و كاف «موليک» مفعول اول است.

---

۱ . مغني اللبيب: ۵۴۳.

فلا يجوز حذف المنفصل ک «جاء الذي إيّاه ضربت»، و لا المنصوب بغير الفعل و الوصف، كالمنصوب بالحرف ک «جاء الّذي إنّه قائم» ....

توضيح « جاء الذي إيّاه ضربت »

مساله: در «جاء الذي إيّاه ضربت» حذف جائز نيست، به جهت اين كه تقديم اين ضمير مثل تقديم در ﴿إيّاکَ نَعْبُدُ﴾[1] مى باشد كه غرض از تقديم حصر است و اگر حذف شود غرض فوت مى شود، چون كه اصل در تقدير معمول محذوف اين است كه مؤخّر تقدير گرفته شود، چنانچه در تركيب «بسم الله» اشاره شد.

ضمير عائد در ﴿ و ممّا رزقناهم ينفقون ﴾

مسأله: بدان كه در قول خداوند: ﴿وَ مِمَّا رَزَقْناهُمْ يُنْفِقُونَ﴾[2] ضمير عائد منفصل بوده و حذف شده و در تقدير هم منفصل مى باشد؛ يعنى «ينفقون إيّاه» تقدير گرفته مى شود نه «ينفقونه»، زيرا در باب ضماير گفته شد «و في اتّحاد الرتبة الزم فصلاً» و إن كان الأصل في التقدير تقدير الأصل، فتأمّل[3].

حذف عائد منصوب به حرف

مسأله: حذف عائدى كه منصوب به حرف باشد، كثرت ندارد؛ چون كه حذف اسم «إنّ» مشدّده شاذ است[4].

---

۱. الفاتحة: ۵.

۲. البقرة: ۳.

۳. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۷۴. حاشية الصبان: ۱/ ۲۴۷.

۴. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۷۴.

و لا المنصوب بصلة الألف و الّلام ک «جاء الّذي أنا الضّاربه» ذکره في التسهيل. (کذاک) يجوز (حذف ما بوصف) بمعني الحال أو الإستقبال (خفضا) بإضافته إليه (ک «أنت قاض») الواقع (بعد) فعل (أمر من قضي) إشارة إلی قوله تعالي : ﴿فَاقْضِ ما أَنْتَ قاضٍ﴾ أي قاضيه فلا يجوز الحذف من نحو : «جاءني الّذي أنا غلامه، أو مضروبه أو ضاربه أمس».

توضیح « جاء الذي أنا الضاربه »

مسأله: بدان که در «جاء الذي أنا الضاربه» که چرا ضمیر «ضاربه» حذف نشده توجیهات زیاد کرده اند که هیچ یک از آنها پابرجا نیست. و بهترین توجیه این است که بگوییم چون در این مثال دو موصول است یکی «الذي» و یکی الف و لام، و هر یک از این دو موصول محتاج به عائد است، و ضمیر مستتر در تحت «ضارب» عائد «ال» است و المستتر کالمذکور، و ضمیر مضاف الیه «ضارب» عائد «الذي» است؛ و اگر او را حذف کنیم لازم می آید ترجیح أحد الموصولین علی الآخر، أي ترجیح «ال» علی «الذي» بلا مرجّح، چون که لازم می آید که عائد «ال» ذکر شود و ذکر، دلیل بر اهمیّت است و عائد «الذي» حذف شود و حذف دلیل بر عدم اهمیّت است، و الترجیح بلا مرجّح قبیح.

حذف عائد مجرور به اضافه

مسأله: اگر عائد ضمیر مجرور به اضافه باشد، در این صورت به علاوه دو شرط سابق شرط است که مضاف وصف باشد، و آن وصف به معنی حال و استقبال باشد؛ مثل: **﴿فَاقْضِ ما أَنْتَ قاضٍ﴾**[1] که در اصل «قاضیه» بوده که به معنای زمان حال است، به قرینه «فاقض» که به معنای زمان حال است. پس در «جاء الذي أنا غلامه» حذف ضمیر «غلامه» جائز نیست،

---

۱. طه: ۷۲.

(كذا) يجوز حذف الضمير (الذي جرّ بما) أي بمثل الحرف الّذي (الموصول جرّ) لفظاً و معنىً و متعلّقاً (كمرّ بالذي مررت) به (فهو برّ) أي محسن، فإن جرّ بغير ما جرّ الموصول لفظاً ک «مررت بالذي مررت عليه» أو معنىً ک «مررت بالّذي مررت به على زيد» أو متعلّقاً ک «مررت بالذي فرحت به» لم يجز الحذف.

چون وصف نیست و هم چنین در «مضروبه أمس» و «ضاربه أمس»، چون که وصف به معنای ماضی است و وصفی که به معنای ماضی باشد نمی تواند ضمیر را محلاً نصب بدهد، چون عمل نمی کند. چنان که در باب عمل اسم فاعل خواهد آمد.

حذف عائد مجرور به حرف جر

مسأله: اگر ضمیر عائد مجرور به حرف جر باشد، به علاوه دو شرط سابق دو شرط دیگر أیضاً شرط است. اول: این که خود موصول أیضاً مجرور باشد، دوم: این که جار عائد و جار موصول متّحد باشند، لفظاً و معنیً و متعلّقاً؛ مثل: «مررت بالذي مررت» که در اصل «مررت به» بوده که جار عائد و جار «الذي» باء است و معنای هر دو باء تعدیه است و متعلّق هر دو، متعدی به حرف است.

مسأله: مراد از اتّحاد معنوی اتّحاد نوعی است نه شخصی؛ پس «باء» و «على» در مثال مذکور از حیث معنی متّحد هستند، چون هر دو برای تعدیه می باشند. و مراد از اتحاد متعلّق أیضاً نوعی است، پس در مثال مذکور و مثال بعد از او متعلّق متّحد است، چون در هر دو مثال متعدی به حرف است ولکن در مثال سوم متعلّق متّحد نیست، چون «باء» تاثیر در «مررت» کرده یعنی او را متعدی کرده به خلاف «باء» در «فرحت» که تاثیری در «فرحت» نکرده چون برای تعدیه نیست. و اعلم أنّ جواز حذف العائد المجرور مشهوري لا اتفاق فيه كما يظهر من الچلپي عند قول الخطيب: «ما لم نعلم».

الخامس من المعارف (المعرّف بأداة التعريف) أي بآلته. (أل) بجملتها هل هي (حرف تعريف أو الّلام فقط؟) فيه خلاف: فالخليل على الأوّل و رجّحه المصنّف في شرحي الكافية و التسهيل، فالهمزة همزة قطع و عاملوها معاملة الوصل في الدرج، و سيبويه و الجمهور كما قال أبو البقاء في شرح التكملة على الثاني فالهمزة اجتلبت للنّطق بالساكن و جزم المصنّف في فصل زيادة همزة الوصل بأنّ همزة أل وصل يشعر بترجيحه لهذا القول، و لسيبويه قول آخر : إنّها بجملتها حرف تعريف و الألف زائدة.

معرّف به الف و لام

مسأله: پنجم از معارف معرّف به الف و لام است.

اقوال در حرف تعريف « ال »

مساله: الأقوال في حرف التعريف أربعة أشير في الكتاب إلى ثلاثة منها:

الأوّل: أنّها بجملتها حرف تعريف فالهمزة أصلية قطعية لا زائدة وصلية و هذا مختار الخليل[1].

الثاني: أنّ اللام وحدها حرف تعريف فالهمزة للوصل لا قطعية و إنّما جيء بهمزة الوصل لضرورة الابتداء بالساكن و هذا مختار سيبويه[2].

الثالث: قول آخر لسيبويه و هو أنّ «ال» بجملتها حرف تعريف بعد الوضع لكن الألف زائدة قبل الوضع بمعنى أنّ الواضع توجّه أولاً إلى اللام فقط، و أراد وضعها للتعريف و حينئذ لم يكن معها همزة ثمّ أتى بالهمزة مقارناً للوضع لضرورة الابتداء بالساكن فصارت بجملتها

---

١. ترجمهٔ خليل بن أحمد در صفحهٔ ٢٢٥ گذشت.

٢. ترجمهٔ سيبويه در صفحهٔ ٤٩ گذشت.

(فنمط عرّفت) أي أردت تعريفه (قل فيه المنط) و هو ثوب يطرح على الهوج و الجمع «أنماط».

حرف تعريف، فلا تناقض لتغاير محلي النفي و الاثبات ولكن لايخفى أنّ الفرق بين قوليه ليس في زيادة الهمزة بل في تأثيرها في التعريف إذ هي مؤثّرة على هذا القول و غير مؤثّرة على ذلك القول نظير «أكرم» بفتح الهمزة و «أكرم» بضمّها لأنّها لا أثر لها في أصل المعنى في الأوّل بخلاف الثاني فتدبّر فإنّه دقيق.

و الرابع: أنّ حرف التعريف هي الهمزة[1] و حدها و إنّما زيدت اللام للفرق بينها و بين همزة الاستفهام و إنّما حذفت الهمزة في الدرج على هذا القول و كذا على قول الخليل مع كونها قطعاً لكثرة الاستعمال كما يأتي في باب همزة الوصل.

مسأله: چون مصنّف در بحث همزه وصل، جزم كرده به اين كه همزه در «ال» همزۀ وصل است، پس اين جزم كه مصنّف اختيار كرده مشعر به قول اول سيبويه است، و لاحتمال اختيار القول الثاني أيضاً وجه.

توضيح « عرّفت »

مساله: قد يستعمل الفعل في إرادة مصدر ذلك الفعل كقوله تعالى: **﴿إذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُم﴾**[2] إلخ، إذ المراد: «إذا أردتم القيام إلى الصلاة فاغسلوا» إلخ، إذ لا معنى للوضوء بعد القيام إلى الصلاة و مذا قوله تعالى: **﴿كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا﴾**[3] إذ المراد «أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا» إذ لا معنى لمجيء البأس بعد الاهلاک إذ البأس هو سبب

---

١. مبرّد قائل به اين قول است. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٧٩.
٢. المائدة: ٦.
٣ الأعراف: ٤.

و اعلم أنّ أل تكون لإستغراق أفراد الجنس إن حلّ محلّها كلّ على سبيل الحقيقة، و لإستغراق صفات الأفراد إنّ حلّ على سبيل المجاز، و لبيان الحقيقة إن أشير بها و بمصحوبها إلى الماهيّة من حيث هي هي، و لتعريف العهد الذّهنيّ و الحضوريّ و الذّكريّ.

الإهلاک؛ و كذلک قول المصنّف: «عرّفت»، أريد منه إرادة التعريف كما أشار إليه الشارح بقوله: "أي أردت تعريفه" إذ لا معنى لإدخال «ال» على «نمط» بعد تعريفه.

اقسام « ال »

مساله: بدان که «ال» بر سه قسم است. اول: لام جنس، دوم: لام عهد، سوم: زائده. و هر یک از این سه بر سه قسم است که مجموع نه قسم می شود.

قسم اول: استغراق افراد جنس، و این در صورتی است که در جای او لفظ «کل» حلول کند حقیقةً؛ مثل قول خداوند: ﴿إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[1] زیرا که اگر گفته شود: «إنّ كلّ فرد من الإنسان لفي خسر» صحیح است حقیقةً به قرینۀ ﴿إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ إلخ.

دوم: استغراق صفات افراد جنس، و این در جایی است که در جای او «کل» حلول کند مجازاً و مبالغةً؛ مثل «أنت الرجل فضيلة» که اگر گفته شود: «أنت كل رجل فضيلة»، صحیح است مجازاً و مبالغةً، چنانچه شاعر گفته: "آنچه خوبان همه دارند تو تنها داری".

سوم: بیان ماهیت لیسیده و قطع نظر از افراد، و این در جایی است که «کل» در جای او حلول نکند نه حقیقةً و نه مجازاً؛ مثل: «الذهب خير من الفضة»، زیرا که مراد بهتر بودن ماهیت لیسیده ذهب است از ماهیت لیسیده فضة، قطع نظر از افراد، زیرا که در افراد گاهی عکس می شود، مثل فضۀ ضریح اولیاء الله و ذهب ضریح اعداء الله.

---

۱. العصر: ۲.

(و قد تزاد لازماً) بأن كان ما دخلت عليه معرّفاً بغيرها (كاللّات) اسم صنم كان بمكّة (و الآن) اسم للوقت الحاضر، و هو مبنيّ لتضمّنه معنى أل الحضوريّة، قيل: و هذا من الغريب لكونهم جعلوه متضمّناً معنى أل الحضوريّة، و جعلوا أل الموجودة فيه زائدة و بني على الحركة لإلتقاء الساكنين و كانت فتحة ليكون بناؤه على ما يستحقّه الظّروف.

چهارم: عهد ذهنی، و این در جایی است که مدخول لام، معهود در ذهن مخاطب باشد یعنی علم به او داشته باشد؛ مثل قول خداوند: ﴿إِذْ هُما فِي الْغارِ﴾[1] که غار در نزد مسلمین که از تاریخ و هجرت حضرت رسول صلّی الله علیه و آله و سلّم اطلاع داشته اند معلوم بوده است.

پنجم: عهد حضوری، و این در جائی است که، مدخول لام در وقت تکلّم حاضر باشد؛ مثل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾[2] که مراد روز غدیر است که در همان روز این آیه نازل شده.

ششم: عهد ذکری، و این در جائی است که مدخول لام قبلاً ذکر شده باشد؛ مثل قول خداوند: ﴿كَما أَرْسَلْنا إِلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصى فِرْعَوْنُ الرَّسُول﴾[3].

هفتم: زائدۀ لازمه، و این در جائی است که مدخول به سبب دیگری معرفه باشد نه به سبب لام؛ مثل: «اللات» که معرفه بودنش به سبب علميّت است؛ و مثل: «الآن» که معرفه بودنش به سبب تضمّن «ال» حضوریه است نه به سبب این لام موجود در او، و لذا مبنیّ شده؛ و لذا گفته شده که این مطلب عجیب و غریب است، چون که لام موجود را زائده قرار می دهند و لام دیگری را در او تضمین می کنند. و قد أجیب عن ذلک بأنّه لا غرابة فيه بل هو من القريب لأنّ «الآن» موضوع لحد ما بين الزمانين و لا محالة يكون غير منقسم ثمّ استعمل في

---

۱. التوبة: ۴۰.

۲. المائدة: ۳.

۳. المزّمّل: ۱۵ و ۱۶.

(و الّذين ثمّ الّلاتي) جمع الّتي. و هذا على القول بأنّ تعريف الموصول بالصّلة، و أمّا على القول بأنّ تعريفه بالّلام إن كانت فيه و بنيّتها إن لم تكن فليست زائدة.

أجزاء قليلة من أواخر الماضي و أوائل المستقبل حاضرة عند المتكلّم مجازاً بواسطة «ال» الحضورية ثمّ أريد الإشعار بمبالغة في قلة تلك الأجزاء لئلّا يفوت العلاقة المجازية فاحيج إلى كلمة زائدة دالّة على المبالغة فوجدوا أحقّ الكلمات بذلك اللام الزائدة من حيث إن زيادتها على الكلمة لايزيدها على أصلها فلما زادوها حصل التكرار فحذفوا الحضوريّة دون الزائدة لأنّ لذلك أثراً يبقى عن الحذف دون هذا انتهى. ولكن فيه اشكال عدم معارضة «ال» و هو من مختصّات الاسم مع علّة البناء و لا مدفع له إلّا بما ذكرنا في باب المبنيّ في وجه عدم معارضة التثنية و الجمع مع علّة البناء في باب المنادى و اسم «لا» لنفي الجنس فتأمّل[1] و للرضيّ[2] في المسألة كلام لابدّ من ذكره و هذا نصّه:

"قال الزجاج: بني لتضمّنه معنى الإشارة إذ معناه «هذا الوقت» و هذا مذهبه في «أمس»؛ و فيه نظر إذ جميع الأعلام هكذا متضمّنة معنى الإشارة مع إعرابها. و قال السيرافي: لشبه الحرف بلزومها في أصل الوضع موضعاً واحداً و بقائها في في الاستعمال عليه و هو التعريف باللام و سائر الأسماء تكون في أوّل الوضع نكرة ثمّ تتعرّف ثمّ تنكر و لاتبقى على حال فلما لم يتصرّف فيه بنزع اللام شابه الحرف لأنّ الحروف لايتصرّف فيها. و قال أبو علي: بني لتضمّنه اللام كأمس، و أمّا اللام الظاهرة فزائدة إذ شرط اللام المعرّفة أن تدخل على النكرات فتعرّفها

---

١. صفحهٔ ٨٣

٢. ترجمهٔ رضی در صفحهٔ ٣٦ گذشت.

(و) تزاد زيادة غير لازمة بأن دخلت (لإضطرار كبنات الأوبر) في قول الشاعر :

و لقد جنيتک أكمؤا و عساقلا   و لقد نهيتک عن بنات الأوبر

أراد بنات أوبر و هو ضرب من الكمأة، (كذا و طبت النّفس) في قول الشاعر :

و «الآن» لم يسمع مجرّداً عنها "[1]. [2]

«و بني على الحركة» جواب از سوال دوم است «و كانت فتحة» جواب از سوال سوم است چنان كه «هو مبني لتضمنه» جواب از سوال اول است[3]، فلا تغفل.

و مثل «الذين» و «اللاتي»[4] و بقيهٔ موصولات بنابر قولی كه تعريف موصولات به سبب صله می باشد نه به سبب لام، اما بنابر قولی كه تعريف موصولات به لام است اگر لام مذكور باشد، و به تقدير لام است اگر مذكور نباشد؛ مثل: «من» و «ما» پس بنابر اين قول لام زائده نيست، بلكه برای تعريف است. و فيها قول آخر و هو أنّ تعريفها ذاتيّ نقلناه في المدرّس الأفضل في بحث الموصولات فراجع إن شئت.

هشتم: زائده به جهت ضرورت شعريه، مثل: «بنات الأوبر» در قول شاعر كه در اصل «بنات أوبر» بدون لام بوده و لام به جهت ضرورت شعريه زياد شده. تعريف «بنات أوبر» به سبب

---

۱. شرح الرّضي على الكافية: ۳/ ۲۲۹.

۲. جهت مطالعهٔ بيشتر به اين منابع رجوع كنيد: اللامات للزجاجي: ۵۰. حروف المعاني و الصفات للزجاجي: ۷۱. الإنصاف في مسائل الخلاف: ۲/ ٤۲٤. اللباب في علل البناء و الإعراب: ۲/ ۸۸. توضيح المقاصد و المسالک: ۱/ ٤٦٤. شرح الأشموني: ۱/ ۱٦۹. همع الهوامع: ۲/ ۱۸٤. حاشية الصبان: ۱/ ۲٦٤.

۳. اشاره به مطلب صفحهٔ ۷٦.

٤. ادامهٔ مثال های «ال» زائدهٔ لازمه.

رأيتک لمّا أن عرفت وجوهنا صددت و طبت النفس يا قيس عن عمرو

أراد نفساً، و قوله : (السّري) معناه الشريف تمّم به البيت. (و بعض الأعلام) المنقولة (عليه أل دخلا للمح ما) أي لأجل ملاحظة الوصف الّذي (قد كان عنه نقلا) (ک «الفضل») يسمّى به من يتفأل بأنّه يعيش و يصير ذا فضل (و الحارث) يسمّى به من يتفأل بأنّه يعيش و يحرث (و النّعمان فذكر ذا) أي أل (و حذفه) بالنسبة أي التّعريف (سيّان) .

علميّت است، چون که علم است از برای یک قسم از «کمات» که در وقت صدا کردن رعد در دامنه کوهسارها می روید و خراسانی ها آن را «سمارق» و به عربی «شحمة الأرض»[1] می نامند. و مثل لام در «النفس» چون که لام در «النفس» اثر تعریف نمی تواند چون که «نفس» تمیز است برای نسبت در «طبت» و تمیز باید نکره باشد. و لفظ «سَرِي» به معنای شریف است و جزء شعر شاعر نیست، بلکه مصنّف خواسته بیت الفیّه را به سبب لفظ «سري» تمام کند.

نهم: از اقسام «ال» لمحیه است، و این در جائی است که غرض متکلّم از داخل کردن لام بر عَلَم منقول این باشد که به مخاطب بفهماند که عَلَم قرار دادن این اسم برای منقول إلیه به امید این بوده که معنای منقول منه یا خصوصیت آن در منقول إلیه وجود بگیرد. حاصل این که متکلّم به سبب لام، اشاره می کند به معنای اصل لفظ که قبل العلمية داشته، مثل: «فضل» که در اصل مصدر و به معنای فضیلت بوده و به این اسم، نامیده می شود کسی که درباره او فال نیک زده می شود که زنده بماند و صاحب فضل بشود؛ و مثل: «حارث» که اسم فاعل و به معنای زراعت کننده ودهقان بوده و به این اسم نامیده می شود کسی که درباره او فال زده

---

١. قارچ.

(و قد يصير علماً بالغلبه مضاف) ک «**إبن عباس**» و «**إبن عمر**» و «**إبن مسعود**» **للعبادلة**
(أو مصحوب أل كالعقبه) لأيلة...

می شود که زنده بماند و زراعت کننده و دهقان بشود؛ و مثل: «نعمان» که در اصل به معنای «خون» بوده و نامیده می شود به این اسم کسی که درباره او فال نیک زده می شود که زنده بماند و تندرست باشد که سرخی خون در او پیدا شود، یعنی لاغر و ضعیف و زرد رنگ نشود. حاصل آن که خصوصیت «خون» در او وجود بگیرد که سرخ رنگ بودن است. پس دانسته شد که این «لام لمحیه» اثر تعریف ندارد، پس ذکر کردن این لام و ذکر نکردن آن نسبت به تعریف یکسان است. لکن اثر لفظی دارد، یعنی سبب حذف تنوین و عدم اضافه و عدم اجتماع با حرف نداء می شود؛ و فائده معنویش التفات دادن مخاطب است به معنای منقول منه به طریقی که آنفاً بیان شد.

مساله: لام لمحیه قیاسی نیست، بلکه سماعی است؛ لذا بر امثال «محمد» و «صالح» و «یزید» اگر علم باشند داخل نمی شود.

و للام أقسام أخر یعرف بالتأمّل.

علم بالغلبه

مساله: گاهی معرّف به لام و هم چنین مضاف الیه، علم بالغلبة می شود. این در جایی است که معرّف به لام و هم چنین مضاف قابل صدق بر کثیرین باشد، یعنی کلّی باشد لکن به سبب کثرت استعمال، علم در یک فرد شده باشد یعنی جزئی شود؛ مثل: «العقبة» که در اصل اسم بوده برای هر راهی که در کوه باشد که در فارسی او را «کتل» می نامند، و به سبب کثرت استعمال اسم شده فقط برای راه کوهی که قریب به مکه است که او را «أیلة»

و المدينة لطيبة، و الكتاب لكتاب سيبويه. ثمّ الذي صار علماً بغلبة الإضافه لا تنزع منه بنداء و لا بغيره كما قال في شرح الكافيه. (و حذف أل ذي) من الإسم الذي صار علماً بغلبتها (إن تناد أو تضف أوجب) نحو «يا أعشى» و «هذه مدينة الرسول ﷺ» (و في غيرهما) أي غير النّداء و الإضافة (قد تنحذف) أل بقلّه نحو: ....

می نامند[1]. و مثل: «المدينة» که در اصل اسم بوده برای هر شهری و به سبب کثرت استعمال اسم شده فقط برای مدینهٔ حضرت رسول ﷺ. و مثل: «الكتاب» که در اصل اسم بوده برای هر کتابی و به سبب کثرت استعمال اسم شده فقط برای کتاب سيبويه[2]. و مثل: «ابن عباس» که در اصل دلالت دارد بر هر یک از پسرهای عباس و به سبب کثرت استعمال عَلَم شده فقط برای «عبدالله بن عباس» که شاگرد مولا الميرالمؤمنين عليه السلام در علم تفسير است؛ و هم چنین «ابن عمر» و «ابن مسعود» که در اصل دلالت می کرده بر هر یک از اولاد عمر و اولاد مسعود و به سبب کثرت استعمال علم شده فقط برای عبدالله بن عمر و عبدالله بن مسعود.

ندا و اضافهٔ علم بالغلبه

مساله: هر اسمی که به سبب غلبه عَلَم شود اگر مضاف و مضاف اليه باشد اضافه از او نزع نمی شود، نه به سبب ندا و نه به سبب غیر ندا. و اگر معرّف به لام باشد و منادی شود یا آن که اضافه شود، حذف لام واجب است؛ چون حرف ندا و هم چنین اضافه با لام جمع نمی شود، زیرا لازم می آید جمع بین دو سبب تعریف؛ مثل: «يا أعشى» که در اصل «الأعشى» بوده و لام به سبب ندا حذف شده، و مثل: «هذه مدينة الرسول» که در اصل «المدينة» بوده و لام به سبب اضافه حذف شده، و در غیر نداء و اضافه لام أيضاً حذف می شود، لکن قلیل

---

۱. بر عقبهٔ منی نیز اطلاق می شود. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۸۷.
۲. ترجمهٔ سيبويه در صفحهٔ ٤۹ گذشت.

«هذا عيّوق طالعاً».

است؛ مثل: «هذا عيّوق طالعاً» که در اصل «العيوق» بوده و لام بدون نداء و اضافه حذف شده.

رضى[1] در بحث «لا» نفى جنس مى گويد: "و اعلم أنّه قد يؤوّل العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب بلا التبرئة و ينتزع منه لام التعريف إن كان فيه نحو «لا حسن» في «الحسن البصري» و كذا «لا صعق» في «الصعق» أو ممّا أضيف إليه نحو «لا امرأ قيس»"[2].

توضيح عبارت مصنّف

مساله: ضمير «غيرهما» در قول مصنّف: "و في غيرهما قد تنحذف" از قبيل: **﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى﴾**[3] مى باشد؛ چنانچه شارح اشاره كرده به قول خودش: "أي غير النداء و الاضافة"، فتبصّر حتّى من أهل البصيرة إن شاء الله تعالى.

ال در علم بالغلبه

مساله: بدان كه «ال» در علم بالغلبه در اصل «ال» عهد ذهنى بوده؛ ثمّ اعلم أنّه بقي المضاف إلى المعرفة و إنّما لم يعترض له لأنّه ذكره في ضمن مطلق المضاف بعد الحروف الجارّة لمناسبته إيّاها فذكره ها هنا مع ذلك فتأمّل.

---

۱. ترجمۀ رضى در صفحۀ ۳٦ گذشت.

۲. شرح الرّضي على الكافية: ۲/ ۱٦٥.

۳. المائدة: ۸.

باب ابتدا

هذا باب (الإبتداء)

و قدّم أحكام المبتدأ على الفاعل تبعاً لسيبويه و بعضهم يقدّم الفاعل و ذلک مبنيّ على القولين في أنّ أصل المرفوعات هل هو المبتدأ أو الفاعل؟

بررسی لفظ « مبتدأ »

مساله: لفظ «مبتدأ» اسم مفعول است از باب افتعال، و چون در رسم الخط همزۀ لام الفعل بالای الف نوشته می شود، و بعض نویسنده ها اشتباه می کنند همزه را بعد از الف می نویسند، لذا غالب طلاب با الف ممدوده می خوانند؛ و منشا این غلط مشهور همین اشتباه در رسم الخط است.

اصل مرفوعات

مساله: اختلاف است بین نحویین که آیا اصل مرفوعات مبتداست، یا آن که اصل فاعل است، یا آن که هر دو اصل هستند. سیبویه[1] می گوید اصل مبتداست[2]. جرجانی[3] می گوید اصل فاعل است[4]، و جماعتی[5] می گویند هر دو اصل هستند.

---

١. ترجمۀ سیبویه در صفحۀ ٤٩ گذشت.

٢. همع الهوامع: ١/ ٣٥٩.

٣. ترجمۀ جرجانی در صفحۀ ٩٤ گذشت.

٤. این قول به خلیل بن احمد الفراهیدی ﵀ منسوب است. همع الهوامع: ١/ ٣٥٩.

٥. این قول مختار رضی ﵀ است و آن را از اخفش و ابن السراج نیز نقل کرده است. همان

وجه الأوّل: أنّ المبتدأ مبدوّ به في الكلام، و أنّه لا يزول عن كونه مبتدأ و إن تأخّر، و الفاعل يزول فاعليّته إذا تقدّم و أنّه عامل و معمول، و الفاعل معمول ليس غيره.

ادلهٔ تقديم مبتدا

مساله: مصنّف مبتدا را بر فاعل مقدّم کرد، چون سيبويه را متابعت کرده؛ و بعض ديگر که تابع جرجانى هستند، فاعل را مقدّم مى کنند. سيبويه سه دليل بر اين مطلب اقامه کرده است:

اول: اين که مبتدا «مبدو به» در کلام است، يعنى رتبهٔ مبتدا دائماً در صدر کلام است اگر چه لفظاً مؤخّر شود.

دوم: اين که مبتدا از مبتدا بودن زائل نمى شود، اگر چه مؤخّر شود، يعنى مکان در وصف عنوانيش که مبتدا بودن است دخالتى ندارد؛ لذا در صورت تاخير وصف عنوانيش زائل نمى شود؛ لکن فاعل، فاعل بودنش زائل مى شود، اگر مقدّم شود؛ چون مکان در وصف عنوانى فاعل که فاعل بودن است اثر دارد. خلاصه آن که مبتدا وصف عنوانيش به سبب جا به جا شدن زائل نمى شود، ولکن فاعل وصف عنوانيش به سبب جا به جا شدن زائل مى شود. و سرّ اين مطلب قوّت وصف عنوانى مبتدا و ضعف وصف عنوانى فاعل است، چون مبتدا در کلام بدل ندارد اگر چه مؤخّر شود؛ ولکن فاعل اگر مقدّم شود بدل دارد چون او را مى توانيم مبتدا قرار بدهيم، چون مقتضى تبديل در فاعل موجود و در مبتدا مفقود است، فتأمّل فإنّه دقيق کمال الدّقة.

سوم: اين که مبتدا هم عامل است و هم معمول، بنابر قول به ترافع ولکن فاعل فقط معمول است و عامل نيست. و مراد عامليّت و معموليّت به سبب وصف عنوانى است، پس

و وجه الثاني: أنّ عامله لفظيّ، و هو أقوى من عامل المبتدأ المعنويّ، و أنّه إنّما رفع للفرق بينه و بين المفعول، و ليس المبتدأ كذلک، و الأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني.

اشکال نشود به مثل: «جائني ضارب زيد غداً» زيرا که عمل «ضارب» در «زيد» و «غداً» به سبب وصف عنوانی نیست، بلکه به سبب اشتقاق است، فتبصّر.

ادلهٔ تقدیم فاعل

مساله: جرجانی[1] أیضاً سه دلیل دارد، اگر چه شارح یکی را ذکر نکرده:

اول: اصل در کلام جملهٔ خبریّه است نه انشائیّه؛ و اصل در جملهٔ خبریّه فعلیّه است، و جملهٔ فعلیه بدون فاعل نمی شود. چنانچه در باب فاعل مصنّف می گوید:

و بعد فعل فاعل إن ظهر فهو و إلّا فضمير استتر

دوم: این که عامل فاعل لفظی است، چون که فعل در او عمل می کند و عامل مبتدا معنوی است؛ بنابر عدم ترافع چون که تجرّد که رافع مبتداست، معنوی است؛ و عامل لفظی از عامل معنوی اقوی می باشد.

سوم: این که فاعل رفع داده شده برای فرق بین او و مفعول، و رفع مبتدا برای فرق نیست؛ چون که خبرش أیضاً مرفوع است. و اصل در اعراب این است که برای فرق بین معانی باشد؛ پس فاعل اصل است چون اعرابش که رفع است، اصل است.

---

۱. ترجمهٔ جرجانی در صفحهٔ ۹٤ گذشت.

ثمّ المبتدأ اسم مجرّد عن العوامل اللّفظيّه غير المزيدة مخبر عنه ....

اقسام مبتدا

مساله: مبتدا بر دو قسم است. اول: مبتدای اسمی، دوم: مبتدای وصفی.

تعریف مبتدای اسمی

مساله: مبتدای اسمی، عبارت است از اسمی که مجرّد از عوامل لفظیّهٔ غیر مزیده باشد، حال کونی که آن اسم مجرّد «مخبراً عنه» باشد نه «مخبر به»؛ چون که اسمی که «مخبر به» باشد، خبر است نه مبتدا. قال ابن هشام[1] في بحث «الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها»: "الزائد، لايقدح في كون الاسم مجرّداً عن العوامل اللفظيّة"[2].

اقسام مبتدای اسمی

مساله: اسم مجرّد از عوامل لفظیّهٔ غیر مزیده که مخبر عنه باشد، یعنی مبتدا باشد بر چهار قسم است.

اول: اسم صریح، مثل: «زید قائم» که «زید» اسم صریح است.

---

۱. ترجمهٔ ابن هشام در صفحهٔ ۳۵ گذشت.

۲. در مصدر «هم چنین آنچه شبیه زائد است» نیز موجود است که در اینجا نقل نشده است. مغني اللبيب: ۷٥٤.

دوم: جمله ای که به سبب دخول ادات مصدریّه تاویل به مصدر می رود، مثل: ﴿أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[۱] که «أن تصوموا» مبتداست؛ چون که به سبب «أن» مصدریّه تاویل «صومکم» می رود. و «تسمع بالمعيديّ» که در سابق گذشت از همین قسم است.

سوم: جمله ای که تاویل به مصدر می رود لکن ادات مصدریّه بر او داخل نشده؛ مثل قول خداوند: ﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم﴾[۲] که «أنذرتهم» مبتدا است و مؤخّر به تاویل «إنذارک إيّاهم»، و «سواء» خبر است و مقدّم؛ وگفته شده[۳] تقدیم خبر بر همزهٔ استفهام جائز است، چون که استفهام حقیقی نیست. و «سواء» تثنیه آورده نشده یا به سببی که در سابق گذشت و یا این که چون در اصل مصدر بوده و مصدر اطلاق بر قلیل و کثیر می شود.

چهارم: اسمی که بمنزلهٔ مجرّد باشد، و آن عبارت است از مبتدایی که بر او عوامل مزیده داخل شده؛ مثل: «بحسبک درهم» بنابر قولی که «حسبک» مبتداست و «باء» زائده بر مبتدا داخل شده[٤]؛ و مثل: ﴿هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾[٥] بنابر قولی که «خالق» مبتداست و «من» زائده بر مبتدا داخل شده[٦].

---

۱. البقرة: ۱۸٤.
۲. البقرة: ٦.
۳. مغني اللبيب: ۱۸۹.
٤. مغني اللبيب: ۱٤۸.
٥. فاطر: ۳.
٦. مغني اللبيب: ٥۷٥.

أو وصف رافع لمكتفى به، فالاسم يعمّ الصّريح و المؤوّل، و القيد الأوّل يخرج الاسم في بابي «كان» و «إنّ» و المفعول الأوّل في باب ظنّ، و الثاني يدخل نحو «بحسبک درهم»

تعریف مبتدای وصفی

مساله: مبتدای وصفی أیضاً اسمی است که مجرّد از عوامل لفظیّهٔ غیر مزیده باشد، لکن «مخبراً عنه» نیست؛ بلکه باید وصفی باشد که «مکتفی به» خود را رفع داده باشد و وصف «مخبراً به» است نه «مخبراً عنه».

مراد از « مکتفی به»

مساله: مراد از «مکتفی به» چیزی است که صفت با او «کلام» و «لفظ مفید» و «یحسن السکوت علیه» شود، یعنی یک رکن کلام شود و رکن دیگر خود صفت.

بررسی تعریف مبتدای اسمی

مساله: اسم که جنس تعریف است مبتدایی را شامل می شود که اسم صریح باشد، که عبارت است از قسم اول و قسم چهارم علی إشکال فیه یتولّد من جعل قوله «غیر المزیدة» مدخلاً و هم چنین شامل می شود مبتدایی را که اسم مؤول باشد که عبارت است از قسم دوم و سوم که مثال هر چهار قسم در سابق گذشت[1].

قید اول یعنی «مجرّد» اسم «کان» و «إنّ» و مفعول اول «ظنّ» را خارج می کند، بلکه اسم همهٔ نواسخ را خارج می کند. و قید دوم یعنی «غیر المزیدة» داخل می کند «بحسبک» را چون «باء» غیر مزیده نیست، بلکه مزیده است، و در مبتدا تجرّد از غیر مزیده لازم است نه از مزیده؛

---

۱. صفحهٔ ۲۴۹.

على أنّ شيخنا العلّامة الكافيجي يري أنّه خبر مقدّم و أنّ المبتدأ درهم نظراً إلى المعني، و الثالث يخرج أسماء الأفعال و بقيد الوصف بكونه رافعاً لمكتفى به يخرج قائم من «أ قائم أبوه زيد».

چون مزيده كالعدم است. لكن تحقيق بر اين است كه علامۀ كافيجی[1] رای و عقيده اش بر اين است كه «بحسبک» خبر مقدّم است و «درهم» مبتدای مؤخّر، نظر به معنی؛ چون كه «درهم» ذات است و «بحسبک» در معنای صفت است به معنای «كافي» يا «مكفي» و در هر كلامی كه ذات و صفت جمع شود، مبتدا شدن ذات بهتر است، بلكه در بعض صور واجب است مثل: «هل أفضل منک زيد» چون «أفعل» تفضيل نمی تواند در اسم ظاهر عمل كند، مگر در مسالۀ «كحل» چنانچه خواهد آمد در بابش؛ و يا اين كه چون «بحسبک» به معنای «كفاک» می باشد و فعل لياقت مبتدا شدن را ندارد و كذا ما هو بمعناه، فتأمّل.

مساله: قيد سوم يعنی «مخبراً عنه»، اسماء افعال را خارج می كند؛ چون اسماء افعال مجرّد از عوامل لفظيّه هستند، لكن «مخبراً عنه» نيستند، بلكه «مخبراً به» هستند. چنانچه در باب معرب و مبنیّ گذشت[2].

بررسی تعريف مبتدای وصفی

مساله: مقيّد كردن مبتدای وصفی به اين كه رافع «مكتفی به» باشد، «قائم» را از «أ قائم أبوه زيد» خارج می كند؛ چون «أبوه»، «مكتفی به» نيست، زيرا كه لايحسن السكوت على «أ

---

۱. ترجمۀ علامۀ كافيجی در صفحۀ ۹٤ گذشت.

۲. صفحۀ ۸۳.

إذا علمت ذلک فنزّل المثال على هذا الحدّ و قل: (مبتدأ زيد و عاذر خبر) عنه (إن قلت زيد عاذر من اعتذر) لإنطباق الحدّ عليه.

قائم أبوه» فقط چون ضمیر «أبوه» محتاج به مرجع است. پس «أبوه» بدون «زید»، «مکتفی به» نیست چون که «زید» مرجع ضمیر، «أبوه» فاعل «قائم»، و «زید» مبتدای مؤخّر است.

توضیح متن شارح

مساله: چون دانستی که مبتدا یا اسمی است یا وصفی، و دانستی تعریف هر یک را، پس تنزیل بنما مثال های مصنّف را بر تعریف، و بگو مبتدا «زید» است و «عاذر» خبر است از «زید»، اگر گفتی: «زید عاذر من اعتذر».

حاصل این که بگو «زید» مبتداست، چون تعریف منطبق بر او می شود؛ زیرا «زید» مجرّد است از عوامل لفظیّهٔ غیر مزیده و مخبر عنه است. و هم چنین بگو که اول، یعنی وصف مبتدا است و ثانی فاعل است اگر وصف اسم فاعل یا صفت مشبهه یا مانند آن باشد، و ثانی نائب فاعل است اگر وصف اسم مفعول باشد که در هر دو صورت، این ثانی مبتدای وصفی را از خبر بی نیاز می کند.

حكي عن السيّد الشريف[١] أنّه قال في شرحه للمفتاح إنّ الصفة بعد النفي كلام مجازاً. و قال الرضي[٢]: "إنّ هذه الصفة في المعنى كالفعل، و لذا تمّ بفاعله كلاماً إذا كان فاعله اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً و لذا لا تصغر و لا توصف و لا تعرف و لا تثنّى و لا تجمع"[٣] انتهى ملخصاً.

---

١. ترجمهٔ میر شریف در صفحهٔ ٩٤ گذشت.

٢. ترجمهٔ رضی در صفحهٔ ٣٦ گذشت.

٣. شرح الرّضي على الكافية: ١/ ٢٢٥.

(و أوّل مبتدأ و الثّاني فاعل) أو نائب عنه (أغني) المبتدأ عن الخبر (في) كلّ وصف اعتمد

و قال الدماميني[١] في أوائل الباب الثاني من المغني: "إنّ التحقيق أنّ هذا المبتدأ لا خبر له أصلاً و لا يتصوّر أن يكون مخبراً عنه كيف و هو في نفسه مسند إلى ما بعده فهو في المعنى خبر و منشأ الغلط تسميته مبتدأ فظنّ أن كل مبتدأ مخبر عنه و ليس كذلک"[٢] انتهى.

شرط مبتدای وصفی

مساله: در مبتدای وصفی تقدّم نفی و استفهام شرط است.

مساله: در عمل وصف أيضاً، تقدّم نفی و استفهام شرط شده؛ لذا اختلاف شده که آیا تقدّم نفی و استفهام شرط عمل است یا شرط ابتدائیّت؟ اگر چه اقوی شرط عمل بودن است، چون مبتدا شدن بعد از عمل کردن در «مکتفی به» است. و الحاصل أنّه ليس الوقوع في سياق النفي و الاستفهام مسوغاً للابتدائيّة بل إنّما هو شرط للعمل أو الاكتفاء بالفاعل على أظهر القولين[٣].

---

١. محمد بن ابي بكر بن عمر بن ابي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين؛ معروف به «ابن الدماميني» در سال ٧٦٩ قمری مطابق با ١٣٦٢ میلادی در اسکندریّه به دنیا آمد در آنجا نزد البهاء ابن الدماميني و عبد الوهاب القروی شاگردی کرد، سپس به مکه رفت و در درس قاضی ابو الفضل الشوبری شرکت کرد. ابن الدمامینی پس از مکه به قاهره سفر کرد و آنجا ملازم ابن خلدون شد و در مصر به جایگاهی رسید که متصدّی اقراء نحو در الأزهر شد. او به کسب و کار نیز مشغول شد اما پس از آتش سوزی ای اموالش سوخت و از ترس طلبکاران فرار کرد. در نهایت او در سال ٨٢٠ به کراج هند رفت و در همان شهر در سال ٨٢٧ قمری مطابق با ١٤٢٤ میلادی مرد. از جمله کتاب های او «تحفة الغريب» شرح المغني، «نزول الغيث»، «الفتح الرّباني» و «عين الحياة» است. الأعلام: ٦/ ٥٦. الإعلام بمن في تاريخ الهند: ٣/ ٢٦٨.

٢. شرح الرّضي على الكافية: ١/ ٢٢٥. شرح شذور الذهب للجوجرى: ١/ ٣٥٧. حاشية الصبان: ١/ ٢٧٨.

٣. مغني اللبيب: ٦١٢.

على استفهام و رفع ظاهراً أو مضمراً بارزاً نحو: («أ سار ذان») (و قس) على هذا المثال نحو: «كيف جالس الزّيدان» و «أ مضروب العمران» و لا يجوز كونه مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً في نحو: قاعد في «ما زيد قائم و لا قاعد».

توضیح متن شارح

مساله: مبتدا شدن وصف در جایی است که وصف رفع بدهد اسم ظاهر را یا ضمیر بارز را؛ مثل: «أ سار ذان» که «سار» بعد از استفهام واقع شده و رفع داده اسم ظاهر را که «ذان» باشد. و قیاس کن بر «أ سار ذان»، «کیف جالس الزیدان» را که «جالس» اعتماد کرده بر استفهام اسمی که «کیف» باشد؛ پس دانسته شد که در استفهام فرقی نیست که حرف باشد یا اسم. و هم چنین قیاس کن بر «أ سار ذان»، «أ مضروب العمران» را که «العمران» نائب فاعل است برای وصف که اعتماد بر استفهام کرده.

وصف رافع ضمیر مستتر

مساله: دانسته شد در مبتدا شدن وصف شرط است که اسم ظاهر یا ضمیر بارز را رفع بدهد. پس اگر ضمیر مستتر را رفع بدهد، جائز نیست که وصف مبتدا شود مثل: «قاعد» در «ما زید قائم و لا قاعد»؛ زیرا ضمیر مستتر در وصف، کالعدم است، چون در تکلّم و خطاب و غیبت تغییر نمی کند. لذا جائز نیست که او را رکن کلام یا مغنی از رکن کلام قرار بدهیم؛ چنانچه در علم معانی بیان گفته اند وصفی که در او ضمیر مستر است، به منزلهٔ خالی از ضمیر است؛ فراجع باب تقدیم المسند إلیه.

(و كاستفهام) في اعتماد الوصف عليه (النّفي) نحو: «خليليّ ما وافٍ بعهدي أنتما» و «غير قائم الزّيدان» و «ما مضروب العمران».

اعتماد وصف بر نفی

مساله: نفی مثل استفهام است در شرط بودن اعتماد وصف بر او، چه آن که نفی به حرف باشد، مثل: «خليليّ ما وافٍ بعهدي أنتما»[۱] که «وافٍ» اعتماد به «ما» نافیه کرده مبتدا، و «أنتما» فاعلش، سدّ مسدّ خبر شده؛ و چه اینکه نفی به اسم باشد، مثل: «غير قائم الزيدان»[۲].

اقوال در «غیر قائم الزیدان»

مساله: بدان که در «غير قائم الزيدان» سه قول است:

اول: «غیر» مبتداست به معنای «مغایر»؛ پس «غیر» بنابر این قول وصف است و اعتماد به معنای خود کرده و اضافه شده به سوی «قائم»، و «الزیدان» فاعل «غیر» است سدّ مسدّ خبر، نه فاعل «قائم»؛ لکن در این صورت لازم می آید «قائم» بدون فاعل باشد، و این بعید است؛ توجیهات دیگری هم در مطوّلات ذکر شده.

دوم: «غیر» مبتداست به معنای «مغایر»، و «الزیدان» فاعل «قائم» است سدّ مسدّ خبر «غیر» نه «قائم»، چون «قائم» محتاج به خبر نیست زیرا مضاف الیه است؛ لکن در این صورت لازم می آید که فاعل کس دیگر سدّ مسدّ خبر مبتدا شود؛ و این هم أیضاً بعید است.

---

۱. اشاره به این بیت است:

خَليلَيَّ مَا وافٍ بعهدِيَ أنْتُما   إذَا لم تَكُونَا لى عَلَى مَن أُقاطِعُ

قائل این شعر مشخص نشده است. اللمحة في شرح الملحة: ۱/ ۲۹۹.

۲. ازهری نفی به فعل را نیز اضافه کرده است مانند: «ليس قائم الزيدان». شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۹۲.

سوم: مبتدای وصفی اگر چه «قائم» است، لکن «غیر» را مبتدا می گوییم چون مضاف با مضاف الیه کالکلمة الواحدة می باشد. در این صورت چندان اشکال نیست مگر اشکال تجرّد و جر مبتدا، و این دو اشکال در «ربّ رجل صالح لقیته» و در «لعلّ أبي المغوار منک قریب»، بنابر این که «رجل» و «أبي» مبتدا باشند أیضاً وارد است. و جواب هر دو این است که عامل در این موارد به منزلهٔ زائد است، چون «غیر قائم الزیدان» به منزلهٔ «ما قائم الزیدان» است و «رب» و «لعلّ» از حروف جری هستند که محتاج به متعلّق نیستند، پس گویا زائد هستند مثل: «بحسبک درهم» و ﴿هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾[1][2].

قال ابن هشام[3] في أول باب ثامن: "قد يعطي الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما، فأمّا الأوّل فله صور كثيرة ... إلى أن قال و الرابعة جواز «غير قائم الزيدان» لما كان في معنى «ما قائم الزيدان» و لو لا ذلک لم يجز، لأنّ المبتدأ إمّا أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر و دليل المسألة قوله:

غَيْرُ لاَهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـ ـوَ وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ"[4]

و بيّن المحشّي وجه الاستدلال بالبيت فراجع إن شئت.

---

۱. فاطر: ۳.
۲. توضیح المقاصد: ۱/ ۴۷۱. شرح ابن عقیل: ۱/ ۱۹۰. شرح التصریح: ۱/ ۱۹۳. حاشیة الصبان: ۱/ ۲۷۶.
۳. ترجمهٔ ابن هشام در صفحهٔ ۳۵ گذشت.
۴. مغني اللبیب: ۸۸۶.

(و قد) قال الأخفش و الكوفيّون : (يجوز) كون الوصف مبتدأ و له فاعل يغني عن الخبر من غير اعتماد على نفي و لا استفهام (نحو فائز) أي ناج (أولو الرّشد) بفتحتين أي أصحاب الهدي (و الثّاني) و هو ما بعد الوصف (مبتدأ) مؤخّر (و ذا الوصف) بالرفع

مساله: قيل إنّ «غير» مبتدأ لا يحتاج إلى الخبر كما قيل بذلک في اسم «لا» إذا دخل عليها الهمزة نحو: «ألا عمر ولّى مستطاع رجوعه» و سيأتي و في نحو «كلّ رجل و ضيعته» كما سيأتي أيضاً.

مبتدای وصفی بدون اعتماد بر نفی و استفهام

مساله: اخفش[1] و كوفيين گفته اند كه جائز است وصف مبتدا باشد و برايش فاعل باشد كه سدّ مسدّ خبرش شود، بدون اين كه اعتماد بر نفی يا استفهام بنمايد؛ مثل: «فائز أولو الرّشد» كه «فائز» مبتدا شده، بدون اعتماد بر نفی و استفهام و «أولو الرشد» فاعلش سدّ مسدّ خبر است[2].

سه حالت وصف و اسم بعد از او

مساله: بدان كه وصف با فاعلش بر سه قسم است:

اول: اين كه وصف و فاعلش هيچ كدام مفرد نباشد؛ يعنی هر دو تثنيه يا هر دو جمع سالم باشند كه در اين صورت واجب است فاعلِ وصف، مبتدای مؤخر باشد و وصف خبر مقدّم؛ مثل: «أقائمان الزيدان» و «أقائمون الزيدون». و قول مصنّف و شارح "والثاني و هو ما بعد الوصف" إلخ، اشاره به همين صورت است. و جائز نيست در اين صورت كه وصف مبتدا

---

۱. ترجمهٔ اخفش صفحهٔ ۱۲۵ گذشت.
۲. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۹۴.

(خبر) عنه مقدّم عليه (إن في سوى الإفراد) و هو التّثنية و الجمع السّالم (طبقاً) أي مطابقاً لما بعده (استقرّ) هذا الوصف نحو: («أ قائمان الزّيدان» و «أ قائمون الزّيدون»). و لا يجوز كون الوصف مبتدأ و ما بعده خبره؛ لأنّه إذا أسند إلى الظاهر تجرّد من علامة التّثنية و الجمع كالفعل، فإن تطابقاً في الإفراد نحو: «أ قائم زيد» جاز كون ما بعد الوصف فاعلاً سدّ مسدّ الخبر و كونه مبتدأ مؤخّراً و الوصف خبراً مقدّماً.

باشد و ما بعدش فاعل سدّ مسدّ خبر[1]، زيرا وصف هر گاه مسند به ظاهر شود، يعنى اگر ما بعدش فاعل يا نائب فاعل شود، لازم است كه مجرّد شود از علامت تثنيه و جمع، و حال اين كه در اين صورت وصف مجرّد از علامت نيست.

صورت دوم: اين است كه هر دو مفرد باشد، كه قول شارح "فإن تطابقا" اشاره به همين صورت است؛ مثل: «أ قائم زيد» پس در اين صورت جائز الوجهين است، يعنى جائز است كه وصف مبتدا باشد و ما بعدش فاعل، سدّ مسدّ خبر؛ و جائز است ما بعدِ وصف مبتداى مؤخّر باشد و وصف خبر مقدّم.

صورت سوم: اين است كه وصف مفرد باشد و ما بعدش تثنيه و جمع؛ مثل: «أ سارٍ ذان» و «كيف جالس الزيدان» كه در سابق شارح مثال زد[2] كه در اين صورت واجب است كه وصف مبتدا باشد و ما بعدش سدّ مسدّ خبر، و جائز نيست در اين صورت وصف خبر مقدّم باشد و ما بعدش مبتدا، چون لازم مى آيد خبر مشتقّ با مبتداى خود مطابقت نكند و اين باطل است.

---

۱. مگر بنابر لغت «أكلونى البراغيث». شرح الأشموني: ۱/ ۱۸۲.
۲. همان: ۸۱.

و الجمع المكسّر كالمفرد و كذا الوصف المطلق على المفرد و المثنّى و الجمع بصيغة واحدة نحو: «أ جنب الزّيدان».

بررسی جمع مکسّر وصف

مساله: اگر وصف جمع مکسّر باشد مثل: «أ قيّام الزيدون» پس در این صورت مثل مفرد است؛ یعنی مثل صورت دوم است که هر دو مفرد باشند که جائز الوجهین است. و بعضی گفته اند[1] که مثل مفردی است که ما بعدش تثنیه و جمع باشد، یعنی مثل صورت سوم است که واجب است وصف مبتدا باشد و ما بعدش فاعل سدّ مسدّ خبر. و بعضی گفته اند[2] که جمع مکسّر مثل جمع سالم است، یعنی مثل صورت اول است که واجب است وصف خبر مقدّم باشد و ما بعدش مبتدا و این قول اقوی است، اگر چه مختار در نزد شارح و بعض محقّقین قول اول است با احتمال قول دوم؛ زیرا هیئت جمع در قوۀ دلالت بر جمعیّت مثل علامت جمع است. پس اگر قیّام مبتدا باشد، باید از هیئت جمعیّت مجرّد شود، چنان که از علامت جمعیّت واجب است مجرّد شود؛ فتدبّر فإنّه لا يخلو عن دقّة.

همین اقوال جاری است در صورتی که وصف قابل اطلاق بر مفرد و تثنیه و جمع باشد مثل: «أ جنب الزيدان» و «أ جنب الزيدون» اما در «أ جنب زيد» جائز الوجهین بودن متعیّن است كما لا يخفى.

اقوال در رافع مبتدا و خبر

مساله: در رافع مبتدا دو قول و در رافع خبر چهار قول است.

---

۱. صبان این قول را به «قیل» نسبت داده و قائل را مشخص نمی کند. حاشية الصبان: ۱/ ۲۸۱.
۲. صبان این قول را اختیار کرده است. همان

(و رفعوا مبتدأ بالابتدا) و هو كونه معرّى من العوامل اللّفظيّة، و قيل: جعل الاسم أوّلاً ليخبر عنه (كذالک رفع خبر بالمبتدا) وحده و هو الصحيح الّذي نصّ عليه سيبويه لأنّه طالب له، و قيل : بالابتداء؛ لأنّه اقتضاهما فعمل فيهما و ردّ بأنّ أقوي العوامل و هو

اما دو قول در رافع مبتدا:

قول اول: این است که مبتدا را رفع داده اند به ابتدا[1]، یعنی عاری بودن و مجرّد بودن از عوامل لفظیّه؛ و بعضی گفته اند[2] ابتداء عبارت است از قرار دادن اسم را در اول کلام برای این که «مخبر عنه» شود.

قول دوم: این است که مبتدا و خبر ترافع کرده اند[3].

اما چهار قول در رافع خبر:

قول اول: این است که رفع خبر به مبتدا است فقط؛ و همین قول صحیح است که تصریح کرده به این قول سیبویه[4] به جهت این که مبتدا طالب خبر است و هر کس طالب کسی باشد، باید در مطلوب خود عمل کند.

قول دوم: این است که بعضی گفته اند[5] که رافع خبر أیضاً ابتدا است، چون ابتدا هم خبر را و هم مبتدا را طالب است، پس ابتدا در هر دو عمل کرده است؛ لکن این قول رد شده است به این که اقوای عوامل که فعل است نمی تواند دو عمل رفع بکند. پس ابتدائیّت که

---

۱. سیبویه و جمهور قائل به این قول هستند. توضیح المقاصد: ۱/ ٤۷۳. همع الهوامع: ۱/ ۳٦۳.
۲. سیوطی در همع الهوامع: ۱/ ۳٦٥.
۳. کوفیون قائل به این قولند. همع الهوامع: ۱/ ۳٦٤ .
٤. ترجمهٔ سیبویه در صفحهٔ ٤۹ گذشت.
٥. اخفش، ابن السراج و الرمانی. همع الهوامع: ۱/ ۳٦٤.

الفعل لا يعمل رفعين؛ فما ليس أقوى أولى، و قيل: بالإبتداء و المبتدأ، و قال الكوفيّون: ترافعا، أي كلّ واحد منهما رفع الآخر و له نظائر في العربيّة. (و الخبر) هو (الجزء المتمّ الفائدة) مع مبتدأ غير الوصف (كالله برّ) أي محسن لعباده (و الأيادي) أي النّعم (شاهده) له.

اقوی نیست سزاوارتر است که دو عمل رفع نکند. حاصل فعل که عامل لفظی است نمی تواند دو عمل رفع بنماید، پس ابتدائیّت که اقوی نیست سزاوارتر است که دو عمل رفع نکند، یعنی نمی تواند هم مبتدا را و هم خبر را رفع بدهد.

قول سوم: این است که رافع خبر، ابتدا و مبتدا هر دو می باشد[۱].

قول چهارم: کوفیین گفته اند که مبتدا و خبر ترافع کرده اند[۲]، یعنی مبتدا عمل رفع کرده در خبر و بالعکس، یعنی هر کدام دیگری را رفع داده و برای این مطلب در لغت عرب نظائری هست که یکی از آنها قول خداوند: ﴿**أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى**﴾[۳] می باشد که «أيّاً» در «تدعوا» جزم را عمل کرده و «تدعوا» در «أيّاً» نصب را عمل کرده.

تعریف خبر

مساله: خبر در اصطلاح آن جزئی است که متمّ فائده باشد، لکن با مبتدای اسمی نه مبتدای وصفی؛ زیرا در مبتدای وصفی متمّ فائده فاعل است، نه خبر. و گاهی خبر را در اصطلاح «معطي التكملة» می نامند[٤]؛ مثل: «الله برّ» که «برّ» صفت مشبهه و به معنای «محسن» است

---

۱. قائل این قول مبرّد است. شرح الأشموني: ۱/ ۱۸۳.
۲. الإنصاف في مسائل الخلاف: ۱/ ۳۸.
۳. الإسراء: ۱۱۰.
٤. ابن مالک در باب «الإخبار بالذي و الالف و اللام» گفته: ←

(و مفرداً يأتي) الخبر، و المراد به: ما للعوامل تسلّط على لفظه؛ فيشمل ما لا معمول له ک «هذا زيد»، و ما عمل الجرّ ک «زيد غلام عمرو» أو الرّفع ک «زيد قائم أبوه»، أو النصب ک «هذا ضارب أبوه عمرا».

و خبر است از برای «الله»، و مثل: «و الأيادي شاهدة» که «شاهدة» خبر است از برای «الأيادي»، و «أيادي» جمع «يد»[1] می باشد که عضو مخصوص است که در اینجا مجازاً به معنای «نعمت» است. و حاصل معنای دو مثال چنین می شود که، خداوند احسان کننده است به بندگان و نعمت های خداوند شاهد احسان خداوند است.

تعریف خبر مفرد و اقسامش

مساله: خبر گاهی مفرد می آید، و مراد به خبر مفرد آن خبری است که از برای عوامل تسلّط بر لفظش باشد، یعنی عامل بتواند در لفظش عمل کند از حیث این که خود لفظ، خبر باشد؛ پس «یقوم» در «زید یقوم» خبر مفرد نیست، زیرا عاملی که در لفظ «یقوم» عمل می کند مثل «أن» و «لن»، از حیث خبر بودن لفظ «یقوم» نیست؛ زیرا خبر تنها فعل نیست بلکه خبر مجموع فعل و فاعل است که «أن» و «لن» در مجموع نمی تواند عمل کند. اما «هذا» در «زید هذا» پس خبر مفرد است، اگر چه عامل نمی تواند در لفظ «هذا» عمل کند؛ زیرا عمل نکردن به سبب مانع است که شباهت حرفی باشد و الا، عامل می تواند در لفظ «هذا» عمل کند از حیث خبر بودن، چونکه خود «هذا» خبر است.

و این خبر مفرد بر چهار قسم است. اول: این که معمولی نداشته باشد، مثل: «هذا زید»، دوم: این که عمل جر کند، مثل: «زید غلام عمرو» که «غلام» خبر است و عمل جر کرده

➲ وما سواهما فوسّطه صله عائدها خلف معطي التكملة

۱. المفردات: ۸۹۰.

(و يأتي جمله) بشرط أن تكون (حاوية معنى) المبتدأ (الذي سيقت له) أي إسماً بمعناه يربطها به لاستقلال الجملة و هو إمّا ضمير موجود ک «زيد قام أبوه» أو مقدّر ک «البرّ قفيز بدرهم» أي منه، أو اسم أشير به إليه نحو: ﴿وَ لِباسُ التَّقْوى ذٰلِكَ خَيْرٌ﴾

است در «عمرو»، سوم: این که عمل رفع کند، مثل: «زید قائم أبوه» که «قائم» خبر است و عمل رفع کرده در «أبوه»، چهارم: این که عمل نصب کند به علاوه عمل رفع، مثل: «هذا ضارب أبوه عمراً» که «ضارب» خبر است، در «عمراً» عمل نصب کرده به علاوه عمل رفع در «أبوه»؛ پس خبر مفرد جمیع این چهار قسم را شامل می شود.

بررسی جمله خبر

مساله: گاهی خبر، جمله می آید، به شرط این که «حاوی» باشد، یعنی معنای مبتدا را که آورده شده در بر داشته باشد این جمله خبر برای آن مبتدا، یعنی اسمی را که به معنای مبتدا باشد که جمله خبر را به مبتدا ربط بدهد، به جهت این که جمله مستقل است، باید به سبب رابط او را مربوط به مبتدا نماییم. و این رابط یا ضمیر موجود است مثل: «زید قائم أبوه»، یا ضمیر مقدّر مثل: «البرّ قفیز بدرهم» که «منه» بعد از «قفیز» در تقدیر است، زیرا که متعارف چنین است که، هرگاه جنسی نام برده شود و بعد از آن سعری برای مقداری ذکر شود، دانسته می شود مراد از این مقداری که سعر برایش ذکر شده، مقداری از همین جنس مذکور است. و «البرّ» مبتدای اول و «فقیز» مبتدای دوم «بدرهم» متعلّق به عامل مقدّر و خبر «قفیز»، و این مبتدا و خبر، جملهٔ خبر «البرّ» که مبتدای اول است؛ و رابط این جمله «منه» مقدّر بعد از مبتدای دوم است و إنّما سوغ فیه الابتداء بالنکرة لکونه مخصوصاً بالوصف المقدّر أعني «منه»؛ و یا این که رابط، اسم اشاره ای است که به سبب او اشاره شود به سوی مبتدا، مثل: **﴿وَ لِباسُ التَّقْوى**

و يغني عن الرّابط تكرار المبتدأ بلفظه ک ﴿الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ﴾ و أو عموم في الخبر يدخل المبتدأ تحته نحو: ﴿إِنَّ الَّذينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحاتِ إِنَّا لا نُضيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلا﴾

ذٰلِكَ خَيْرٌ﴾[1] که «ذلک» رابط است و «لباس» مبتدای اول و «ذلک» مبتدای دوم و «خیر» خبر مبتدای دوم و جمله، خبر مبتدای اول که «لباس» است. هذا إذا قلنا بأنّ اسم الإشارة أعني «ذلک» مبتدأ ثانياً لا بدلاً أو عطف بيان لـ «لباس» و إلّا فلا شاهد في الآية لأنّ الخبر أعني «خير» حينئذ مفرد و گاهی بی نیاز می کند جمله را تکرار مبتدا لفظاً، مثل: **﴿الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ﴾**[2] که لفظ «الحاقّة» دوم بی نیاز کرده است جملهٔ خبر را از رابطِ «الحاقّة» اول که مبتدای اول است، و «ما» استفهاميّه مبتدای دوم و «الحاقّة» دوم خبر «ما»، جمله، خبر مبتدای اول.

و یا این که عمومی که در خبر است جملهٔ خبر را موقعی بی نیاز می کند که مبتدا داخل در آن عموم باشد، مثل: **﴿إِنَّ الَّذينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحاتِ إِنَّا لا نُضيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلا﴾**[3] که «الذين آمنوا» در تحت «من أحسن عملاً» داخل است، چون ایمان بهترین عمل های انسان است، «إنّ» حرف مشبهة بالفعل، «الذين» مبتدا و اسم «إنّ»، «آمنوا» صلهٔ «الذين». و «زيد نعم الرجل»[4] و من هذا القبيل «نعم الرجل» على قول من يجعل «نعم الرجل» خبراً عن «زيد»

١. الأعراف: ٢٦.

٢. الحاقة: ١ و ٢.

٣. الكهف: ٣٠.

٤. در مکرّرات المدرّس «زيد نعم الرجل» آمده اما در مفتاح العلوم «نعم الرجل زيد» ذكر شده است. مفتاح العلوم: ٢١٧.

(و إن تكن) الجملة (إيّاه معنى اكتفى) المبتدأ (بها عن الرابط كنطقي) أي منطوقي (الله حسبي و كفي).

و ذلک لعموم «الرجل» و شموله لـ «زید» علی ما ذکره صاحب المفتاح في بحث کون المسند جملة فراجع إن شئت[1].

تطابق جملۀ خبر و مبتدا در معنی

مساله: اگر جملۀ خبر، در معنی نفس مبتدا باشد، مبتدا به همین جملۀ خبر اکتفا می کند، مثل: «نطقي الله حسبي و کفی» که جملۀ «الله حسبي» در معنی یکی از مصادیق «نطقي» می باشد، چون «نطق» مصدر به معنای اسم مفعول است؛ «نطقي» مبتدای اول، «الله» مبتدای دوم، «حسبي» خبر مبتدای دوم، جمله، خبر مبتدای اول؛ و این جملۀ خبر، چون در معنی مصداق مبتدا می باشد، محتاج به رابط نیست. و مثل جایی که مبتدا ضمیر شأن و قصّه باشد[2]، چون که خبر عین مبتداست.

هذا هو المشهور ولکن التحقیق أنّ مثل هذا لیس من الإخبار بالجملة بل المفرد علی إرادة اللفظ[3] کما في عکسه نحو: «لا إله إلّا الله کلمة إخلاص» و «لا حول و لا قوّة إلّا بالله کنز من کنوز الجنّة» و کیف کان فمن هذا القبیل قوله تعالی: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[4] فـ «هو» مبتدأ أول و لفظ الجلالة مبتدأ ثان و «أحد» خبره و هذه الجملة خبر «هو» و هي عینه، لأنّها مفسّرة له و المفسّر عین المفسّر أي «الشأن الله أحد» هذا إن قلنا إنّ «هو» ضمیر الشأن، و إن قلنا إنّه ضمیر

---

١. همان.

٢. حاشیة الصبان: ١/ ٢٨٨.

٣. ازهری از دمامینی و مرادی، تحقیق در این مساله را نقل کرده است. شرح التصریح علی التوضیح: ١/ ٢٠٢.

٤. الإخلاص: ١.

(و) الخبر (المفرد الجامد) و المراد به كما قال في شرح الكافية ما ليس صفة تتضمّن معنى فعل و حروفه ....

راجع إلى المسؤول عنه في كلام السائل فخبره مفرد، و هو لفظ الجلالة و «أحد» بدل عنه أو خبر بعد خبر و قس عليه قوله تعالى: ﴿فَإِذا هِيَ شاخِصَةٌ أَبْصارُ الَّذينَ كَفَرُوا﴾[1] أي: «القصة شاخصة أبصار الذين كفروا».

فإن قلت ما الحكمة في جعل الربط للجملة الواقعة خبراً أعمّ من رابط جملة الصلة و الجملة الواقعة حالاً أو صفة؟ قلنا إنّه لما كان الاإخبارباالجملة أكثر من الصلة، و الوصف و الحال ناسب أن يكون رابطها أعمّ من كل لأنّ الشيء إذا كثر في الكلام ناسب أن يأتي على أنحاء مختلفة فتأمّل.

اقسام خبر

مساله: بدان كه خبر بر چهار قسم است. اول: جمله كه حكمش بيان شد، دوم: مفرد جامد، سوم: مفرد مشتقّ يا مؤول به مشتقّ، چهارم: ظرف و جار و مجرور.

اسم جامد

مساله: بدان كه اسم بر سه قسم است:

اول: اسم ذات كه دلالت بر نفس معنى مى كند، قطع نظر از جميع صفات؛ مثل: «زيد» كه دلالت بر ذات شخص معيّن مى كند، قطع نظر از اين كه عالم باشد، يا جاهل؛ و اين قسم را اسم «عين» مى نامند.

---

١. الأنبياء: ٩٧.

(فارغ) أي خال من الضمير عند البصريّين؛ لأنّ تحمّل الضمير فرع عن كون المتحمّل صالحاً لرفع ظاهر على الفاعليّة، و ذلک مقصور على الفعل أو ما هو في معناه. و ذهب الكوفيّون إلى أنّه يتحمّله...

دوم: اسم حدث که وضع شده است از برای حدث، یعنی معنای مصدر، مثل: «ضَرْب» که وضع شده برای زدن؛ و این قسم را اسم «معنی» می نامند.

سوم: اسم مشتق که وضع شده است برای کسی که به او حدث و مصدر نسبت داده می شود؛ که آن نسبت مصدر به طریق صدور از او باشد مثل: «ضارب»، یا به طریق ثبوت برای او باشد مثل: «حسن»، یا به طریق زیاد بودن او باشد بر غیر مثل: «أعلم»، یا به طریق وقوع بر او باشد مثل: «مضروب»، یا زمان حدث باشد مثل: اسم زمان، یا مکان حدث باشد مثل: اسم مکان، یا آلت حدث باشد مثل اسم آلت؛ و جمیع اقسام مشتق متضمّن است معنای فعل و حروف فعل را، و صفت هستند[۱]؛ و جامد از هیچ یک از این اقسام نیست. پس جامد آن اسمی است که صفت متضمّن معنای فعل و حرف نباشد، یعنی یکی از اقسام ذکر شده نباشد.

مساله: بدان که هر اسمی که به تاویل مشتقّ برود جامد نیست، مثل: «أيّ رجل» در «مررت برجل أيّ رجل» که به تاویل «كامل في الرجولية» می رود، و مثل: «أسد» در «زيد أسد» که به تاویل «شجاع» می رود و امثال این ها.

---

۱. تعریفی که استاد مدرّس افغانی ﷺ آورده اند، تعریف مشتقّ بالمعنى الأعمّ است؛ به عقیدهٔ اشمونی و صبان در این بحث مشتقّ بالمعنى الأخص مراد است که شامل اسم زمان و مکان و آلت نمی شود. و در مسائل آینده به این اختلاف اشاره خواهد شد. شرح الأشموني: ۱/ ۱۸۷. حاشية الصبان: ۱/ ۲۸۹.

(و إن يشتقّ) الخبر المفرد أو يؤوّل بمشتقّ ک «هذا أسد» أي شجاع (فهو ذو ضمير مستكنّ) أي مستتر فيه.

اختلاف بصريين و كوفيين در خلوّ خبر مفرد از ضمير

مساله: خبر مفرد در نزد بصريين خالى از ضمير است، زيرا تحمّل ضمير، يعنى در بر داشتن ضمير، فرع اين است كه تحمّل كنندۀ ضمير، صالح باشد براى رفع دادن اسم ظاهر را بنابر فاعليّت، يعنى تحمّل كنندۀ ضمير بتواند اسم ظاهر را بر فاعليّت رفع بدهد؛ و اين صلاحيّت و توانستن منحصر در فعل است و آنچه كه به معناى فعل است كه عبارت است از، اقسام مشتقّ يا آنچه كه به تاويل مشتق مى رود. و كوفيين گفته اند كه خبر جامد مثل خبر مشتقّ متحمّل ضمير مى شود[1].

تحمّل ضمير در اسم زمان و مكان و آلت

مساله: بعضى گفته اند كه اسم زمان و مكان و اسم آلت متحمّل ضمير نمى شوند، چون كه متضمّن معناى فعل نيستند، بلكه فقط متضمّن حروف فعل هستند[2].

اقسام خبر مشتقّ

مساله: خبر مفرد مشتقّ يا مؤول به مشتقّ بر سه قسم است:

---

۱. الانصاف في مسائل الخلاف: ۱/ ۴۸.
۲. رجوع شود به پاورقى صفحۀ ۲۶۸.

هذا إذا لم يرفع ظاهراً، فإن رفعه لم يتحمّل، و إن جرى على من هو له و إلّا فله حكم ذكره بقوله: (و أبرزنه) أي الضمير وجوباً (مطلقاً) سواء أمن اللّبس أم لم يؤمن (حيث تلى) أي وقع ذلك الوصف بعد (ما) أي مبتدأ (ليس معناه) أي معنى ذلك الوصف

اول: اين كه اسم ظاهر را رفع ندهد و جاری بر «من هو له» باشد، مثل: «زيد ضارب» كه «ضارب» اسم ظاهر را رفع نداده است، بلكه ضمير را رفع داده و جاری بر «من هو له» است؛ و معنای «من هو له» و جاری در سابق بيان شد[1].

دوم: اين كه اسم ظاهر را رفع بدهد، مثل: «زيد ضارب أبوه» كه «ضارب» رفع داده است «أبوه» را كه اسم ظاهر است.

سوم: اين كه جاری بر «من هو له» نباشد، مثل: «زيد عمرو ضاربه هو» و مثل: «زيد هند ضاربها هو» و مثل «زيد ضارب أبوه» كه در قسم دوم مثال زده شد.

شروط استتار ضمير در خبر مفرد مشتقّ

مساله: اگر خبر مفرد مشتقّ يا مؤول به مشتقّ باشد، مثل: «هذا أسد» پس اين خبر صاحب ضمير مستتر است و اين استتار در زمانی است كه رفع اسم ظاهر را ندهد، مثل قسم اول؛ پس اگر اسم ظاهر را رفع بدهد تحمّل ضمير نمی كند مثل قسم دوم؛ و أيضاً اين استتار در جايی است كه جاری باشد بر «من هو له» كه اين شرط أيضاً، در قسم اول موجود است نه در قسم دوم، چنان كه اشاره شد؛ و اگر جاری بر «من هو له» نباشد مثل قسم سوم، پس برای اين قسم حكمی است كه مصنّف ذكر كرده به قول خودش «و أبرزنه» إلخ.

---

۱. صفحهٔ ۱۵۵.

(له) أي للمبتدأ (محصّلا) بل كان محصّلاً لغيره أي كان وصفاً جارياً على غير من هو له ک «زيد عمرو ضاربه هو» و «زيد هند ضاربها هو»، و أجاز الكوفيّون الاستتار إذا أمن اللبس و اختاره المصنّف في الكافية.

تبيين عبارت شارح «و أبرزنه ...»

مساله: ضمیر را بارز بیاور نه مستتر، یعنی واجب است ابراز ضمیر مطلقاً، چه این که مأمون از اشتباه باشد، مثل مثال اول از قسم سوم، یا این که مأمون از اشتباه نباشد، مثل مثال دوم، و آن وجوب ابراز، در جایی است که، خبر مشتقّی بعد از مبتدایی که معنی خبر برای این مبتدا حاصل نشود بیاید، یعنی خبر جاری بر «من هو له» نباشد، بلکه معنی برای غیر این مبتدا حاصل شود، یعنی خبر جاری بر «غیر من هو له» باشد، که در مثال اول و دوم از قسم سوم «ضارب» جاری بر «عمرو» و «هند» شده که غیر من هو له، است؛ زیرا من هو له «زید» است، لذا ضمیر را که در تحت «ضارب» بود بارز کردیم که «هو» باشد و در آخر ذکر کردیم، چون که اگر بارز نمی کردیم نظر به قاعدهٔ «الأقرب للأقرب» سبب اشتباه می شد، چون مستتر اقرب به «عمرو» و «هند» است و ضمیر مضاف الیه «ضارب» ابعد از «زید» و «هند» است، آن وقت معنای مثال چنین می شد که عمرو و یا هند زننده است زید را؛ و حال آن که مقصود این است که زید زننده است عمرو و یا هند را. و این معنی در صورت ابراز ضمیر محقّق می شود، چون ضمیر «هو» ابعد از «زید» می شود و ضمیر مضاف الیه اقرب به «عمرو» و «هند»؛ و در مثال دوم اگرچه استتار ضمیر سبب اشتباه نمی شود، چون مذکّر بودن ضمیر مستتر قرینه می شود که ضمیر مستتر راجع به «زید» است، و هم چنین مؤنّث بودن ضمیر مضاف الیه قرینه می شود که راجع به «هند» است و معنای مقصود حاصل می شود، لکن مثال دوم را قیاس کرده اند به مثال اول و ابراز را واجب دانسته اند، اگر چه استتار سبب اشتباه نمی شود. و کوفیین استتار را اجازه داده اند، هرگاه ایمن از اشتباه باشد، مثل مثال

(و أخبروا) عن المبتدأ (بظرف) نحو: ﴿وَ الرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُم﴾ (أو بحرف جرّ) مع مجروره ک ﴿الْحَمْدُ لله﴾ حال كونهم (ناوين) أي مقدّرين، له متعلّقاً اسم فاعل أو فعلاً هو الخبر في الحقيقة، و لا يكون إلّا كائناً أو استقرّ أو ما فيه (معنى كائن أو استقر) ک «ثابت» و «وجد» و نحوهما.

دوم که به سبب تذکیر و تأنیث مرجع، ضمیرین شناخته می شوند و اشتباه نمی شوند؛ و اختیار کرده است مصنّف همین قول کوفیین را در کتاب کافیه.

تبیین عبارت شارح « و أخبروا ... »

مساله: خبر داده اند از مبتدا به ظرف مثل: **﴿وَ الرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُم﴾**[1] یا آن که خبر داده اند از مبتدا، به حرف جر با مجرورش، مثل: **﴿الْحَمْدُ لله﴾**[2] خلاصه آن که گاهی خبر مبتدا ظرف یا جار و مجرور می باشد، حال کونی که نیّت می گیرند، یعنی در تقدیر می گیرند برای آن ظرف و جار و مجرور متعلّق را که اسم فاعل یا آن که فعل باشد. و لفظ «المتعلّق» إمّا بکسر اللام أو فتحها و الأوّل لکونه عاملاً و العامل یتعلّق بمعموله و الثاني لکون الظرف معمولاً له، و کلّ معمول یتعلّق بعامله، فتدبّر فإنّه دقیق.

اقوال در تعیین خبر

مساله: در این که خبر خود ظرف و جار و مجرور است، یا متعلّق آنها سه قول است. قول اول: این است که فقط متعلّق خبر است، قول دوم: این است که متعلّق و متعلِّق مجموعاً خبر است، قول سوم: این است که فقط ظرف و جار و مجرور خبر است. شارح قول اول را اختیار کرده، لذا می گوید همین متعلّق مقدّر خبر مبتداست نه خود ظرف و جار و مجرور؛ و

---

۱. الأنفال: ٤٢.
۲. الفاتحة: ۲.

نمی باشد آن متعلّق مگر «کائن» یا «استقر» و یا آن چیزی که در او معنای «کائن» یا «استقر» باشد، مثل: «ثابت» و «وجد» و امثال آنها، خلاصه آن که متعلّق باید از افعال عموم باشد، نه از افعال خصوص.

قال الرضي: "و انتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون أنّ الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو: «زيد قائم» أو كأنه هو في: ﴿وَ أَزْواجُهُ أُمَّهاتُهُم﴾[1] ارتفع ارتفاعه و لما كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلايقال في نحو «زيد عندک» أنّ «زيداً» «عنده» خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنويّاً و هو معنى المخالفة التي اتّصف بها الخبر، و لا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلّق به الخبر.

و أمّا البصريون فقالوا: لابدّ للظرف من محذوف يتعلّق به، لفظي إذ مخالفة الشيء للشيء لاتوجب نصبه.

و قال بعض النحاة: العامل فيه المبتدأ.

و قال البصريّون: الظرف منصوب على أنّه مفعول فيه كما أنّه كذلک اتفاقاً في نحو: «جلست أمامک» و «خرجت يوم الجمعة» و الجار و المجرور منصوب المحلّ على أنّه مفعول به كما أنّه كذلک اتفاقاً في نحو: «مررت بزيد» إلّا أنّ العامل ههنا مقدّر "[2].

---

۱. الأحزاب: ٦.
۲. شرح الرّضي: ۱/ ۲٤۳.

فرع : يجب حذف هذا المتعلّق، و شذّ التّصريح به في قوله: «فأنت لدي بجبوحة الهون كائن». ثمّ إن قدّر اسم فاعل و هو إختيار المصنّف لوجوب تقديره إتّفاقا بعد أمّا و إذا المفاجأة لإمتناع إيلاهما الفعل، فهو من قبيل المفرد ....

توضيح عبارت شارح

مساله: فرق بین منویّ و مقدّر در سابق بیان شد[۱]، لذا شارح «ناوین» را تفسیر به «مقدّرین» کرد.

وجوب حذف متعلّق ظرف

مساله: واجب است حذف این متعلّق، و شاذّ است تصریح به این متعلّق در قول شاعر: "فأنت لدی بحبوبة الهون کائن"[۲] که «کائن» که متعلّق «لدی» می باشد ذکر شده.

تبیین عبارت شارح « ثمّ إن قدّر اسم فاعل ... »

مساله: دانسته شد که متعلّق مقدّر، یا اسم فاعل است و یا فعل، پس اسم فاعل اگر مقدّر گرفته شود که همین تقدیر گرفتن اسم فاعل اختیار مصنّف است، به سبب وجوب تقدیر گرفتن اسم فاعل اجماعاً بعد از «أمّا» در مثل: «أمّا في الدار فزيد»، و بعد از «إذا» فجائیه در مثل: ﴿**إذا لَهُمْ مَكْرٌ في آياتِنا**﴾[۳] چون که ممتنع است که عقب «أمّا» و «إذا» فعل بیاید، پس این خبر و متعلّق از قبیل مفرد می باشد.

---

۱. صفحهٔ ۵۹.

۲. شاعر این شعر مشخص نیست:

لَك الْعِزّ إن مَوْلَاك عزّ وَإِن يهن   فَأَنت لَدَى بحبوحة الهون كائن

مغني اللبيب: ۵۸۲. شرح ابن عقيل: ۱/ ۲۱۱. همع الهوامع: ۱/ ۳۷۵.

۳. یونس: ۲۱.

و إن قدّر فعلاً و هو إختيار ابن الحاجب لوجوب تقديره في الصّلة فواضح أنّه من قبيل الجملة، و لا يخفى أنّ إجراء الباب على سنن واحد أولى من الإلحاق بباب آخر.

خلاصه آن که اگر متعلّق ظرف و جار و مجرور، اسم فاعل باشد پس خبر در این صورت مفرد است نه جمله؛ و اگر متعلّق فعل تقدیر گرفته شود که همین تقدیر گرفتن اختیار ابن حاجب[1] است، چون که واجب است تقدیر گرفتن فعل در صله مثل: «جائني الذي في الدار» که متعلّق «في الدار» باید فعل باشد، زیرا صله موصول، باید جمله باشد؛ پس واضح است که خبر و متعلّق در این صورت از قبیل جمله می باشد نه مفرد.

خلاصه آن که مصنّف ظرف و جار و مجرور را در باب خبر، به ظرف و جار و مجرورِ بعد از «أمّا» و «إذا» ملحق کرده است، و ابن حاجب آنها را به متعلّق صله ملحق کرده است؛ ولکن مخفی نماند که جاری کردن باب ظرف و جار و مجرور که خبر مبتدا هستند بر طریق های واحد، بهتر است از الحاق به باب دیگر، یعنی برای جمیع افراد خبر یک شکل متعلّق، تقدیر گرفتن بهتر است از این که به «أمّا» و «إذا» ملحق کنیم یا آن که به باب موصولات ملحق کنیم و چون اصل در خبر افراد است لذا تقدیر گرفتن اسم فاعل بهتر است.

شرط وجوب حذف متعلّق ظرف

مساله: گفته شد که حذف متعلّق واجب است، لکن در وجوب حذف شرط است که متعلّق از افعال عموم باشد؛ اگر متعلّق از افعال خصوص باشد وقرینه در کلام باشد که بر متعلّق محذوف دلالت کند، مثل آن که کسی بگوید: «زید مسافر الیوم و عمرو غداً» و تو در جواب او بگویی: «بل عمرو الیوم و زید غداً»، که متعلّق «الیوم» و «غداً» در کلام تو «مسافر» می باشد که از افعال خصوص است و حذف شده به قرینهٔ «مسافر» که در کلام آن کس

۱. ترجمهٔ ابن حاجب در صفحهٔ ۸۰ گذشت.

مى باشد؛ پس در اين صورت جائز الوجهين است، يعنى جائز است حذف متعلّق و ذكر آن و الّا حذف جائز نيست.

قال الرضي: "و ينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة، أي ممّا لا يخلو منه فعل نحو: «كائن» و «حاصل» ليكون الظرف دالًّا عليه و لو كان خاصاً كـ «آكل» و «شارب» و «ضارب» و «ناصر» لم يجز لعدم الدليل عليه.

و قد يحذف خاص لقيام الدليل نحو: «من لک بالمهذّب» أي من يضمن. و لايجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلاً لقيام القرينة على تعيينه و سدّ الظرف مسدّه، كما يجيء في «لولا زيد لكان كذا» فلا يقال: «زيد كائن في الدار». و قال ابن جني بجوازه و لا شاهد له. أمّا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾[1] فمعناه «ساكناً غير متحرّک» و ليس بمعنى «كائناً».

و كذا حال الظرف في ثلاثة مواضع أخر: الصفة، و الصلة، و الحال، و فيما عدا المواضع الأربعة لا يتعلّق الظرف و الجار و المجرور إلّا بملفوظ موجود.

و أكثرهم على أنّ المحذوف المتعلّق به فعل، لأنّا نحتاج إلى ذلک المحذوف للتعلّق. و إنّما يتعلّق الظرف باسم الفاعل في نحو: «أنا مارّ بزيد» لمشابهته للفعل، فإذا احتجنا إلى المتعلّق به فالأصل أولى، و أيضاً للقياس على «لذي في الدار زيد» و «كلّ رجل في الدار فله درهم» و المتعلّق في الموضعين فعل لا غير؛ كما يأتي.

---

١. النمل: ٤٠.

و ذهب ابن السراج و أبو الفتح إلى أنّه اسم لكونه مفرداً و الأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً"[۱].

افعال عموم و افعال خصوص

مساله: مراد از افعال عموم افعالی است که بر مجرّد وجود که مقابل عدم است دلالت کند. و قول شاعر فارسی که می گوید:

افعال عمـــوم، نزد ارباب عقـــول   کون است و ثبوت است و وجود است و حصول

از باب مثال است نه از باب انحصار؛ پس هر فعلی که دلالت بر وجود مطلق، مقابل عدم مطلق کند از افعال عموم است، نه خصوص افعال مذکوره در شعر مذکور.

اما افعال خصوص پس عبارت است از افعالی که دلالت کند بر وجود خاص که مقابل عدم مضاف است، مثل: قائم بودن و آکل بودن و ثابت بودن در مکان مخصوص؛ و از این بیان سبب ذکر متعلّق در قول خداوند: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾[۲] دانسته می شود، چون که «مستقرّاً» از افعال خصوص است و مراد از ثبوت در مکان مخصوص است، یعنی در حضور بیننده؛ خلاصه آن که مراد از «مستقرّاً» ساکن بودن در مکان است که ضدّ متحرّک بودن است.

---

۱. شرح الرّضي على الكافية: ۱/ ۲٤٤.
۲. النمل: ٤٠.

ظرف مستقرّ و لغو

مساله: بدان که متعلّق بر چهار قسم است. اول: آن که از افعال خصوص باشد و مذکور، دوم: آن که از افعال خصوص باشد و محذوف، سوم: آن که از افعال عموم باشد و مذکور، چهارم: آن که از افعال عموم باشد و محذوف. در صورت چهارم ظرف را «مستقرّ» می نامند و در بقیه «لغو» می نامند.

مساله: ظرف مستقرّ را، مستقرّ نامیده اند، چون که فاعل متعلّق در او قرار گرفته و این است مراد کسی که می گوید: «مستقر فیه»[1]. و بعضی گفته اند[2] که متعلّق با فاعل محذوف است و ظرف را در این صورت مستقر نامیده اند نه به سبب آن که ضمیر در ظرف قرار گرفته، بلکه به سبب آن که از ظرف، متعلّقِ محذوف دانسته می شود، پس گویا متعلّق در ظرف قرار گرفته و از این بیانات وجه تسمیه ظرف لغو دانسته می شود.

قال الرضي: "ثمّ ذهب السيرافي إلى أنّ الضمير حذف مع المتعلّق، و ذهب أبو علي و من تابعه إلى أنّه انتقل إلى الظرف لأنّه يؤكد كقوله:

فإن يک جثماني بأرض سواكم   فإنّ فؤادي عندک الدهر أجمع

و يعطف عليه، كقوله:

ألا يا نخلة من ذات عرق   عليک و رحمة الله السلام

---

۱. شرح الأزهريّة: ۵۷.

۲. قائل این قول در کلام رضی ذکر می شود.

و اعلم أنّ اسم الزّمان يكون خبراً عن الحدث نحو: «القتال يوم الجمعة» لأنّ الأحداث متجدّدة، ففي الإخبار عنها به فائدة، و هي تخصيصها بزمان دون زمان. (و لا يكون اسم زمان خبرا عن) مبتدأ (جثّة) فلايقال: «زيد يوم الجمعة»؛ (و إن يفد) الإخبار به بأن كان المبتدأ عامّا و الزّمان خاصّا، أو كان اسم الذّات مثل اسم المعنى في وقوعه وقتاً دون وقت (فأخبرا) ک «نحن في شهر كذا» و «الورد في أيّار».

و ينتصب عنه الحال، كقوله تعالى: ﴿فَفِي الْجَنَّةِ خالِدِينَ فيها﴾[1]".[2]

خبر شدن اسم زمان برای مصدر

مساله: بدان که اسم زمان خبر از مصدر می شود، مثل: «القتال يوم الجمعة» چون که مصادر متجدّد می باشند، یعنی گاهی وجود می گیرند و گاهی معدوم هستند؛ پس در خبر دادن از مصادر به سبب اسم زمان فائده است، که آن فائده عبارت است از تخصیص دادن آن مصادر را به زمان دون زمان دیگر، چون که در مثال مذکور «قتال» تخصیص داده شده به روز جمعه نه به بقیّۀ ایّام هفته.

خبر شدن اسم زمان برای ذات

مساله: اسم زمان خبر از جثّه نمی باشد، پس گفته نمی شود «زيد يوم الجمعة»، چون که خبر دادن از بودن «زید» در روز جمعه فائده ندارد؛ زیرا «زید» در روزهای دیگر أیضاً هست. و اگر خبر دادن به اسم زمان از جثّه فائده داشته باشد، پس در این صورت خبر بده؛ و این فائده دادن در دو صورت است:

---

۱. هود: ۱۰۸.

۲. شرح الرّضي على الكافية: ۱/ ۲٤٦.

اول: آن که مبتدا عام باشد و خبر که زمان است خاص باشد، مثل: «نحن في شهر محرّم الحرام» زيرا زمانى که لازمۀ ذات است و معلوم است، زمان مطلق است نه زمان خاص.

دوم: آن که جثه و ذات مثل مصدر باشد در وقوع در زمانى و عدم وقوع در زمانى ديگر، مثل: «الورد في أيّار» زيرا در اين صورت فائده اش مثل فائده در «القتال يوم الجمعة» مى شود؛ لذا بعضى[1] صورت دوم را تاويل برده اند به تقدير مصدر، و گفته اند تقديرش «خروج الورد في أيّار» است.

رضى گفته: "و اعلم أنّ ظرف الزمان لا يكون خبراً عن اسم عين و لا حالاً منه و لا صفة له لعدم الفائدة إلّا في موضعين: أحئهما أن يشبه العين المعنى في حدوثها وقتاً دون وقت، نحو: «الليلة الهلال»؛ الثاني أن يعلم إضافة معنى إليه تقديراً نحو قول امرء القيس: «اليوم خمر و غداً أمر» أي «شرب خمر» و قوله:

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ   يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتُنْتِجُونَهُ

أي: «حوايته». و لو قلت: «الأرض يوم الجمعة» و «زيد يوم السبت» لم يجز لأنّه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله.

و يكون ظرف الزمان خبراً عن اسم معنى بشرط حدوثه ثمّ ينظر فإن استغرق ذلک المعنى جميع الزمان أو أكثره و كان الزمان نكرة رفع غالباً، نحو: «الصوم يوم» و «السير شهر» إذا كان السير في أكثره لأنّه باستغراقه إيّاه كأنّه هو و لا سيما مع التنكير المناسب للخبريّة.

---

۱. مانند فارسى. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۲۰۸.

و يجوز نصب هذا الزمان المنكر و جرّه بـ «في» نحو: «الصوم في يوم أو يوماً» خلافاً للكوفيين و ذلک أنّ «في» عندهم توجب التبعيض فلا يجيزون «صمت في يوم الجمعة» بل يوجبون النصب. و الأولى جوازه كما هو مذهب البصريين و لا يعلم إفادة «في» للتبعيض.

و إن كان الزمان معرفة نحو: «الصوم يوم الجمعة» لم يكن الرفع غالباً كما في الأول عند البصريين و أوجب الكوفيون النصب كما أوجبوه في المنكر للعلّة المذكورة. فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان سواء كان الزمان معرفاً أو منكراً فالأغلب نصبه أو جره بـ «في» اتفاقاً بين الفريقين، نحو: «الخروج يوماً أو في يوم» و «السير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة». و أمّا قوله تعالى: ﴿**الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومات**﴾[1] فلتأكيد أمر الحجّ و دعاء الناس إلى الاستعداد له حتّى كأنّ أفعال الحجّ مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة.

و إذا كان ظرف المكان خبراً عن اسم عين، سواء كان اسم مكان أو لا، فإن كان غير متصرّف نحو: «زيد عندک» فلا كلام في امتناع رفعه، و إن كان متصرّفاً و هو نكرة فالرفع راجح، نحو: «أنت منّي مكان قريب» و «دارک منّي يمين أو شمال» و هو باق على الظرفيّة عند البصريين و المضاف محذوف إمّا من المبتدأ أي «مكانک منّي مكان قريب» أو من الخبر أي «أنت منّي ذو مكان قريب» و مثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه و ليس بظرف كما يجيء عن قريب. و إن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو: «زيد خلفک» و «داري أمامک» و ذلک لأنّ أصل الخبر التنكير"[2].

---

۱. البقرة: ۱۹۷.
۲. شرح الرّضي على الكافية: ۱/ ۲٤۸.

(و لا يجوز الإبتدا بالنّكرة ما) دام الابتداء بها (لم يفد) لأنّه لا يخبر إلّا عن معروف؛ فإن أفاد جاز الإبتداء. و تحصل الفائدة بأمور أحدها: إن يتقدّم الخبر و هو ظرف أو مجرور مختصّ (کـ «عند زيد نمرة») و «في الدّار رجل». (و) الثّاني: أن يتقدّمها استفهام نحو:

عدم جواز ابتدا به نکره

مساله: جائز نیست ابتدا به نکره، مادامی که این ابتدا به نکرهٔ ما، فائده ندهد؛ زیرا نکره مجهول است و الإخبار عن المجهول يشبه الإخبار بما لا يجهله أحد في عدم الفائدة، و لأنّ ذكر المجهول في صدر الكلام لا يوجب إلّا حيرة و ضلاضة فيجب أن يكون في صدر الكلام معرفة أو نكرة مخصصة ليشتاق السامع إلى حكمه و لا يجب ذلک في الفاعل إذ تقديم الحكم عليه يوجب اشتياق السامع إليه كما في صورة تقدّم الخبر على المبتدأ المنكر.

چهارده مسوّغ ابتدا به نکره

مساله: بدان که تحصیل فائده در چهارده صورت است که شش صورت را مصنّف ذکر کرده و بقیّه را شارح ذکر کرده است:

اول: این است که خبر ظرف و جار و مجرور مختصّ باشد و بر مبتدا مقدّم شود. مراد از مختصّ این است که مضاف الیه ظرف و مجرور قابلیّت مبتدا شدن را داشته باشد، مثل: «زید» در «عند زيد نمرة»، و مثل: «الدار» در «في الدار رجل». و تخصیص در این صورت مثل تخصیص در نکرهٔ موصوفه است که در صورت چهارم ذکر خواهد شد، أو الوجه كون التقديم مفيداً للحصر.

دوم: این که نکره بعد از استفهام واقع شود، مثل: «هل فتى فيكم؟» یعنی «آیا جوانی، در بین شما جماعت هست؟» و سبب فائده در این صورت أيضاً مثل تخصیص در صورت چهارم است.

(هل فتي فيكم؟). و الثّالث: أن يتقدّمها نفي نحو: «إن لم تكن خليلنا (فما خلّ لنا)». (و) الرّابع: أن تكون موصوفة بوصف إمّا مذكور، نحو: («رجل من الكرام عندنا») أو مقدّر، نحو: «شرّ أهرّ ذا ناب» أي عظيم على أحد التّقديرين، و كذا إن كان فيها معنى الوصف نحو: «رجيل عندنا» أي رجل حقير عندنا، أو كانت خلفاً من موصوف ک «مؤمن خير من كافر».

سوم: این که نکره بعد از نفی واقع شود، مثل: «ما خلّ لنا»؛ و سبب فائده در این صورت عمومیّت مبتداست، چون که نکره در سیاق نفی مفید عموم است و این عمومیّت شبیه تعریف است در تعیین، زیرا نکره در این صورت شامل جمیع افراد می شود؛ پس تردیدی در معنای نکره باقی نمی ماند تا موجب حیرانی مخاطب شود، چون که مراد از مبتدا معلوم است که جمیع افراد است، چون که معنای «ما خلّ لنا» نفی هر یک از اخلّاء است، نه یک دوست و خلیلِ غیر معیّن تا آن که مخاطب در تعیین آن خلیل سر گردان شود.

چهارم: در جایی است که نکره موصوفه باشد، و این صورت چهارم بر چهارم قسم است:

اول: این که وصف مذکور باشد، مثل: «رجل من الکرام عندنا» که «من الکرام» صفت است از برای «رجل».

دوم: این که وصف مقدّر باشد، مثل: «شرّ أهرّ ذا ناب» بنابر أحد التقدیرین، یعنی بنابر این که بگوییم در اصل: «شرّ عظیم أهرّ ذا ناب» بوده که بنابر این تقدیر، شاهد و مثال می شود برای وصف مقدّر که «عظیم» است. و یمکن أن یکون تنوین التنکیر دالاً علی الوصف لأنّه یدلّ علی التعظیم في بعض الموارد و علی التحقیر في بعضها الأخری کما بیّن ذلک في علم المعاني فمآل هذا القسم إلی الثالث، فتأمّل جیّداً. و تقدیر دیگر این است که بگوییم «شرّ أهرّ ذا ناب» بمنزلهٔ «ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ» می باشد که در این تقدیر صفت در تقدیر نیست. و

منشا این دو تقدیر این است که سگ که او را «ذا ناب» هم می گویند، دو قسم نباح و فریاد می کند، یکی معتاد که او را در فارسی «پارس» می گویند، و بعضی «وق وق»، و بعضی «عو عو» می گویند، چنان که ملای رومی می گوید:

مه فشاند نور و سگ عو عو کند هر کسی بر طینت خود می تند

و دیگری غیر معتاد که در فارسی او را «زوزه» می گویند؛ و در قسم اول محتمل است که فریاد سگ به سبب آمدن دوست باشد که خیر است، و ممکن است به سبب آمدن دشمن باشد، که شرّ است، و در قسم دوم احتمال خیر نیست، چون که به تجربه ثابت شده که اگر سگ فریاد غیر معتاد کند شرّ است و به صاحبش مصیبت و مکروهی وارد می شود؛ لذا عرب بلکه عجم فریاد غیر معتاد سگ را به فال بد می گیرند و شوم می دانند. پس اگر متکلّم، این کلام را در وقت فریاد معتاد گفته است تقدیر دوم صحیح است، چون که در فریاد معتاد احتمال خیر است و متکلّم حصر در «شرّ» می کند و خیر را نفی می کند؛ و اگر متکلّم این کلام را در وقت فریاد غیر معتاد گفته، پس تقدیر اول صحیح است، زیرا فریاد غیر معتاد احتمال خیر نیست، پس باید «عظیم» تقدیر گرفته شود تا این که حصر در «شرّ عظیم» شود و شرّ حقیر نفی شود؛ پس دانسته شد که «شرّ أهرّ ذا ناب» شاهد و مثال صفت مقدّره می شود بر فرضی که در وقت فریاد غیر معتاد گفته شده باشد. و لکن الظاهر أنّ الوصف أعني «عظیم» إنّما یفهم من تنکیر «شرّ» لا أنّه مقدّر و قد تقدّم الکلام فیه[1].

سوم: از اقسام صورت چهارم جایی است که از خود لفظ مبتدا، صفت دانسته شود مثل:

---

۱. صفحهٔ ۲۸۳.

«رجیل» که از هیأت تصغیر، حقیر بودن دانسته می شود؛ پس معنای «رجیل عندنا»، «رجل حقیر عندنا» می باشد. و لا یخفی که تصغیر، گاهی دلالت بر عظیم بودن می کند، مثل فرمایش امام حسین بن علی سیّد الشهداء علیهما السلام در خطاب به علی اکبر علیه السلام : "بني علی الدنیا بعدک العفا"[1] که «بني» به معنای «ابني العظیم» می باشد بقرینة الذوق و المقام.

إذا عرفت ذلک فاعلم أنّ وجه التخصیص و الفائدة في الصورة الأولی أي تقدیم الخبر إذا کان ظرفاً أو مجروراً و کذا في الصورة الثانیة أي إذا وقع المبتدأ بعد الاستفهام إنّما هو بیناه في هذا القسم من الصورة الرابعة لأنّ معنی «رجل» في قولک:«في الدار رجل» رجل صحّ استقراره في الدار کما أنّ هیئة «رجیل» کانت دالّة علی أنّ رجلاً موصوف بکونه حقیراً أو عظیماً؛ و کذلک هیئة الکلام في «هل فتی فیکم» تدلّ علی کون فتی موصوفاً باحتمال کونه في المخاطبین فکأنّ السائل أي المستفهم قال: «هل فتی یحتمل کونه فیکم» ولکن لا یخفی أنّه یمکن جعل الاستفهام مفیداً للعموم مثل النفي، لأنّ الاستفهام لا یختصّ بفرد دون فرد و المسألة تحتاج إلی مزید کلام لا یسعه المقام لأنّ المقصود من التعلیقة تقریب المطالب إلی الأفهام لا استقصاؤها بحیث لا یبقی للمستشکل مجال الکلام، و لنشر إلی مورد واحد من المستقصیات لئلّا یستبعد بعض ناقصي الأفهام ما ادعیناه في المقام من الاطلاع التام؛ و الفضل و العون من الله الملک العلّام.

قال في حاشیة المغني في الأمر الأول من مسوّغات الابتداء بالنکرة، إنّ في قولهم «شرّ أهر ذا ناب» وجهاً آخر غیر ما بیّناه آنفاً و هذا نصّه: "صرّح ابن الحاجب و غیره بأنّ المسوّغ للابتدا بالنکرة فیه کونها في معنی الفاعل و عبارته في أمالي کافیته: و إنّما جاز أن یکون مبتدأ و هو نکرة

---

۱. الإرشاد في معرفة حجج الله علی العباد: ۲/ ۱۰۶.

(و) الخامس : أن تكون عاملة فيما بعدها نحو: («رغبة في الخير خير»).

لأنّه في معنى الفاعل و الفاعل يجوز أن يكون نكرة و إن كان في المعنى محكوماً عليه لما فيه من التخصيص فكذلک هاهنا و التخصيص في الفاعل أنّ حكمه لما كان متقدماً صار المحكوم عليه لايذكر إلّا بعد تقرر الحكم في الذهن فلما تقدّم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدّماً لكون الصفة لا فرق بينها و بين الخبر إلّا تقدّم العلم بها دونه فمن هنا جاز أن يكون الفاعل نكرة مطلقاً و لما كان هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز أن يكون نكرة"[1].

چهارم: از اقسام چهارم، جایی است که صفت جانشین مبتدا بشود مثل: «مؤمن خیر من کافر» که در اصل «عبد مؤمن» بوده؛ و لا یخفی این که ظاهر عبارت شارح این است که صفت مبتداست، و حال این که در حقیقت موصوف محذوف مبتداست و الا، لازم می آید که این صورت داخل در قسم چهارم نباشد، و این خلاف فرض است؛ زیرا مراد بیان اقسامِ قسم چهارم است، فتأمّل.

پنجم: جایی است که مبتدا نکرهٔ عامل در ما بعد خودش باشد، مثل: «رغبة في الخير خير» که «رغبة» در «في الخير» عمل کرده، چون که «في الخير» متعلّق به «رغبة» می باشد نه به عامل مقدّر. و وجه تخصیص و فائده در این صورت این است که معمول به منزلهٔ قید و وصف برای عامل است، مثلاً «ضرب» مطلق است از حیث فاعل و مفعول و هم چنین از حیث بقیّهٔ معمولات، و به سبب هر یک از معمول ها مقید می شود مثلاً اگر بگوییم «ضرب زید في الدار» در این صورت «ضرب» مقید می شود به صدور از «زید» و وقوع در «دار» و همین طور بقیّهٔ معمولات، عامل را تقیید می کنند؛ پس «في الخير» در مثال سبب تقیید «رغبة» شده،

۱. حاشية الشمني: ۲/ ۱٦۸ (چاپ سنگی)

(و) السّادس: أن تكون مضافة نحو: («عمل برّ يزين»). (و ليقس) على ما ذكر (ما لم يقل) بأن يجوز كلّما وجد فيه الإفادة؛ كأن يكون فيها معنى التّعجّب ک «ما أحسن زيداً»، أو تكون دعاءً نحو: ﴿سَلامٌ عَلى إِلْياسين﴾ و ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفين﴾ ....

چون که «رغبة» ممکن است در کار خیر باشد و ممکن است در کار شرّ باشد؛ و به سبب «في الخير» مقیّد بکار خیر می شود و این تقیید به منزلهٔ وصف است.

ششم: در جایی است که مبتدای نکره اضافه شود، مثل: «عمل برّ یزین» که «عمل» اضافه شده؛ و تخصیص و فائده در این صورت واضح است.

این بود شش صورتی که مصنّف ذکر کرده است؛ و باید قیاس شود بر این شش صورت، بقیّهٔ صوری که گفته نشده که آنها را شارح ذکر می کند، چون که جائز است ابتدا به نکره در هر جایی که فائده موجود باشد.

هفتم: این که در نکره معنای تعجّب باشد، مثل: «ما أحسن زيداً»؛ و سبب فائده و تخصیص در این صورت متضمّن بودن مبتداست معنای فعل را، به بیانی که در قسم آتی بیان می شود.

هشتم: در جایی است که نکره دعا باشد، چه آن که دعای خیر باشد مثل: ﴿سَلامٌ عَلى إِلْياسين﴾[1] یا دعای به شرّ باشد که او را در فارسی «نفرین» می گویند مثل: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفين﴾[2] که وجه تخصیص، در این قسم منسوب بودن مبتدا به متکلّم است، زیرا «سلام» نائب

---

۱. الصافات: ۱۳۰.

۲. المطفّفين: ۱.

أو شرطاً ک «من یقم أقم معه»، أو جواب سؤال ک «رجل لمن» قال: «من عندک».

«سلّمت» می باشد؛ زیرا در اصل «سلّمت سلاماً»[1] بوده، پس به معنای «سلامي» می باشد چون نائب «سلّمت» شده، چنانچه «ما أحسن زیداً» به معنای «تعجّبت» می باشد.

نهم: در جائی است که مبتدای نکره از اسماء شرط باشد، به شرطی که فعل شرط لازم باشد نه متعدی مثل: «من یقم أقم معه» که در این صورت «من» مبتداست و نکره، و در خبر «من» چهار قول است. اول: این که خبر فعل شرط است، دوم: این که خبر مجموع شرط و جزاء است، سوم: این که خبر جزاء است، چهارم: این که این مبتدا بلا خبر است چنان که در «غیر قائم الزیدان» هم گفته شد[2] که در چند موضع مبتدا، بی خبر است. و لکلّ من هذه الأقوال الأربعة وجه ذکر في المطولات، فلیراجع[3]. وجه تخصیص و فائده در این صورت مثل صورت سوم است چون که اسما شرط از ادات عموم هستند.

مساله: اگر فعل شرط در اسماء شرط متعدّی باشد، در این صورت اسم شرط مفعول مقدّم است، به شرطی که فعل شرط در ضمیر اسم شرط عمل نکرده باشد؛ مثل: **﴿أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى﴾**[4] و اگر فعل شرط در ضمیر اسم شرط عمل کرده باشد، پس در این صورت از باب اشتغال می شود و احکام باب اشتغال بر او جاری است.

دهم: در جایی است که مبتدای نکره جواب سوال باشد، مثل: «رجل» در جواب کسی که بگوید: «من عندک؟» که «رجل» مبتداست و خبرش «عندي» محذوف است به قرینهٔ «عندک»

---

۱. المصباح المنیر: ۲/ ۲۸۶.
۲. صفحهٔ ۲۵۶
۳. مغني اللبیب: ۶۰۷. شرح التصریح علی التوضیح: ۱/ ۲۱۵. المدارس النحویة: ۱۶۹.
۴. الإسراء: ۱۱۰.

أو عامّة ک «كلّ يموت»، أو تالية لإذا الفجائيّة نحو: «خرجت فإذا أسد بالباب»، أو لواو الحال كقوله: «سرينا و نجم قد أضاء فمذ بدا». و قد توجد الإفادة دون شيء ممّا ذكر

در سوال. و لم يظهر لي بعد وجه للتخصيص و الفائدة في هذه الصورة إلّا الاحتمال الأخير الذي ذكر في الصورة الأولى، إذ الخبر المحذوف لكونه معلوماً يمكن أن يقدر مقدماً على المبتدد في كلام المجيب،فتأمّل.

یازدهم: در جایی است که مبتدا نکره عام باشد، مثل: «كلّ يموت»؛ و وجه تخصیص و فائده در این صورت از بیانات گذشته ظاهر می شود. و لا يخفى این که مراد از تخصیص در صورت های ذکر شده و هم چنین در صورت های آینده، تخصیص به معنای ضدّ عموم نیست، تا اشکال شود که حکم به تخصیص و تعمیم جمع بین ضدین است؛ بلکه مراد از تخصیص کم شدن ابهام است به بیانی که در نکرهٔ بعد از نفی گفته شد[1].

دوازدهم: در جایی است که نکره بعد از «إذا» فجائیّه واقع شود، مثل: «خرجت فإذا الأسد بالباب»؛ و وجه تخصیص و فائده در این صورت تقریباً مثل وجهی است که در صورت چهاردهم بیان می شود.

سیزدهم: در جایی است که مبتدای نکره بعد از واو حال واقع شود، مثل: «سرينا و نجم قد أضاء» که «نجم» مبتدای نکره است بعد از واو حالیه واقع شده. وجه تخصیص و فائده در این صورت أيضاً تقريباً وجهی است که در صورت چهاردهم بیان می شود.

---

۱. صفحهٔ ۲۸۳.

کقوله: «شجرة سجدت» و «تمره خیر من جرادة».

چهاردهم: «شجرة سجدت» و «تمرة خیر من جرادة» می باشد که وجه تخصیص و فائده در این صورت این است که ثبوت خبر برای مبتدا بر خلاف عادت است، یعنی محال عادی است مثل اول، یا این که مطلب در ظاهر عجیب و غریب است، مثل مثال دوم؛ زیرا روایت شده که جماعتی از حجّاج در زمان خلیفهٔ دوم در حال احرام ملخ کشته بودند، لذا آمدند نزد کعب الأحبار سوال کردند از کفارهٔ کشتن ملخ، کعب در جواب آنها گفت: که در شرع مقدّس کفارهٔ هر یک از ملخ ها یک درهم است، و خلیفه چون دید که این کفاره زیاد است چون که سائلین، ملخ های زیادی کشته بودند و وسعت و توانایی دادن این مقدار کفاره را ندارند، لذا گفت: در عوض یک ملخ یک خرما کفاره بدهند چون که تمره از جراده بهتر است[1]؛ و این حکم ملخ در نزد شیعه و سنّی اتفاقی است و از جمله احکام قلیل النظیر است.

و از همین قبیل است[2] کون الأسد بالباب حین الخروج و طلوع النجم و إضائته حین السیر.

قال ابن عقیل[3] من المسوغات: "أن یقصد بها التنویع کقول الشاعر:

---

۱. این داستان به گونه ای دیگر نیز گفته شده، رجوع شود به: الآثار لأبي یوسف: ۱۰۵. مصنّف ابن أبي شیبة: ۳/ ٤۲٥. مصنّف عبد الرزّاق الصنعاني: ٤/ ٤۱۰.

۲. اشاره به صورت های دوازدهم و سیزدهم.

۳. عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي، بهاء الدین ابن عقیل. در سال ٦۹٤ قمری مطابق با ۱۲۹٤ میلادی در قاهرهٔ مصر بدنیا آمد. او از نسل عقیل بن أبي طالب برادر مولی الموحّدین أمیرالمؤمنین علي بن أبي طالب علیه السلام بود. ابو حیان می گوید در زیر این آسمان آگاه تر به نحو از ابن عقیل وجود ندارد. در وصف او می گویند: با هیبت بود اما کریم، و بسیار به شاگردانش بخشش می کرد. می گویند او در سخن گفتن مشکل داشتن به گونه ای که نمی توانست بعضی از حروف را بگوید و به جای آنها حرف دیگری را تلفظ می کرد. ابن عقیل در سال ۷٦۹ قمری مطابق با ۱۳٦۷ میلادی در قاهره از

فَأَقْبَلتُ زَحْفاً علَى الرُّكْبَتَيْنِ   فثَوْبٌ لبست وثَوْبٌ أَجُرّْ

فقوله «ثوب» مبتدأ نكرة و «لبست» خبره و كذلك «ثوب أجر»؛ و منها أن تكون معطوفة على وصف نحو: «تميمي و رجل في الدار» و منها أن تكون مبهمة كقوله:

مُرَسِّعَةٌ بينَ أرساغِهِ   بهِ عَسَمٌ يَبْتَغي أرْنَبا

فقوله «مرسّعة» نكرة وقعت مبتدأ و قد سوغ الابتداء بها ابهامها، و معنى ذلك أنّ المتكلّم قصد الابهام بهذه "[1]. انتهى بتغيير ما.

و من القسم الأوّل: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَ فَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾[2] ، فتأمّل.

فائده: قال بعض المحقّقين[3]: مدار صحّة الإخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها إلى هذه التكلّفات الركيكة الواهية الضعيفة، فعلى هذا يجوز أن يقال: «كوكب انقض الساعة» لحصول الفائدة و لايجوز أن يقال: «رجل قائم» لعدمه. و أمّا «تمرة خير من جرادة» فقال التفتازاني[4] في بحث استغراق المطوّل: "إنّه كالنكرة في سياق النفي مفيد للاستغراق فلذا جاز الابتداء بالنكرة ".

⊃ دنيا رفت. از جمله كتاب هاى او: «شرح ألفية ابن مالک» معروف به شرح ابن عقيل، «التعليق الوجيز على الكتاب العزيز» و «الجامع النفيس» است. الأعلام: ٤/ ٩٥.

١. شرح ابن عقيل: ١/ ٢١٩.

٢. الشورى: ٧.

٣. سيبويه و متقدّمين. شرح الأشموني: ١/ ١٩٢.

٤. ترجمۀ تفتازانى در صفحۀ ٨ گذشت.

(و الأصل في الأخبار أن تؤخّرا) لأنّها وصف في المعنى للمبتدآت فحقّها التأخير كالوصف

وحدت خبر و صفت و حال

مساله: بدان که خبر و صفت و حال در حقیقت شیء واحد هستند لذا می گویند: "الأخبار بعد العلم بها أوصاف و الأوصاف قبل العلم بها أخبار"[۱]. و هم گفته شده:

الحال وصف فَضلة منتصب مفهم في حال كفرداً أذهب

لکن فرق، در غرض از هر یک است؛ چون که غرض در خبر، ثبوت خبر برای مبتدا است در وقتی که مخاطب جاهل بثبوت باشد. و غرض در صفت، توضیح و تخصیص و امثال آن است، در وقتی که مخاطب عالم به ثبوت وصف برای موصوف باشد. و غرض از حال، مقیّد کردن عامل است به حال، یعنی غرض از حال این است که مثلاً: «ضرب» در «ضربت زیداً قائماً» در حال قیام متکلّم بر «زید» وارد شده اگر «قائماً» حال از فاعل باشد، و یا این که «ضرب» از متکلّم در حال قیام «زید» واقع شده است. به عبارت أخری غرض از حال، بیان هیأت فاعل یا مفعول است در وقت وجود گرفتن عامل، حاصل آن که «قائم» در «زید قائم» و «زید القائم حاضر» و «زید حضر قائما»، شیء واحد است از حیث ثبوت «قیام» برای «زید»؛ چون که در هر سه صورت کلام دلالت می کند که «قیام» برای «زید» ثابت است، فقط فرق به اعتبار غرض است، چونکه غرض در مثال اول اعلام بثبوت «قیام» است برای «زید»، و در مثال دوم توضیح «زید» است پس از علم به ثبوت «قیام» برای «زید»، و در مثال سوم تقیید «حاضر شدن» است به «قیام» یعنی غرض بیان هیئت «زید» است در وقت حاضر شدن.

---

۱. کشّاف اصطلاحات الفنون و العلوم: ۲/ ۱۰۷۲.

(و جوّزوا التّقديم) لها على المبتدآت (إذ لا ضررا) حاصل بذلک، و فهم من کلامه: أنّ الأصل في المبتدآت التّقديم (فامنعه) أي تقديم الخبر (حين يستوي الجزآن عرفاً و نکراً)

مراد از تقديم و تاخير مبتدا

مساله: تقديم و تاخير در مبتدا و خبر بر دو قسم است. اول: تقديم و تاخيری که به سبب وصف عنوانی باشد، يعنی به سبب مبتدا بودن و خبر بودن، دوم: تقديم و تاخيری که به سبب ذات باشد، مثل استفهاميّه بودن مبتدا و خبر، که وصف عنوانی در اين صورت دخالت در تقديم و تاخير ندارد. و مراد از قول مصنّف "الأصل في الأخبار أن تؤخّرا" قسم اول است و هم چنين مراد از قول شارح "و فهم من کلامه أن الأصل في المبتدآت التقديم" أيضاً قسم اول است.

مراد از « إذ لا ضررا »

مساله: بدان که ضرر بر دو قسم است:

اول: ضرر معنوی، مثل مشتبه شدن مبتدا به خبر و يا مشتبه شدن محصور به محصور فيه.

دوم: ضرر صنعتی و اصطلاحی، مثل تأخير ما يجب اصطلاحاً تقديمه أو تقديم ما يجب تأخيره کذلک.

و الظاهر أنّ المراد من الضرر في قوله «إذ لا ضررا» کلاهما و الدليل علی ذلک الأمثلة الممنوعة؛ فتأمّل.

صورت اول امتناع تقديم خبر

مساله: بدان که تقديم خبر در پنج صورت ممنوع است، زيرا در اين صور ضرر مذکور حاصل می شود.

بشرط أن یکونا (عادمي بیان) نحو: «زید صدیقک» للالتباس.

اول: جایی که مبتدا و خبر مساوی باشند در تعریف و یا در تنکیر، لکن به شرطی که قرینه در هیچ یک از مبتدا و خبر نباشند که دلالت کند بر مبتدا بودنِ مبتدا، و یا خبر بودنِ خبر؛ مثل: «زید صدیقک» که جائز نیست تقدیم خبر که «صدیقک» باشد بر مبتدا که «زید» است، چون که در هیچ کدام از مبتدا و خبر قرینه و بیانی نیست و هر دو مساوی در تعریف هستند؛ و مثل: «غلام رجل عالم أفضل من رجل جاهل» که تقدیم «أفضل» که خبر است جائز نیست بر «غلام» که مبتداست، چون که در هیچ کدام از مبتدا و خبر قرینه و بیانی نیست و هر دو مساوی در تخصیص هستند. مراد از تساوی، مساوی بودن در اصل تعریف و تنکیر مخصّص است نه تساوی در مقدار، لذا «زید» و «صدیقک» را مساوی می دانیم اگرچه، تعریف «صدیقک» بیشتر است چون مضاف إلی أعرف المعارف است علی رأي و قس علیه النکرة المخصّصة؛ پس در این صورت فقط مکان دلالت می کند بر مبتدا بودن «زید» و «غلام» و بر خبر بودن «صدیقک» و «أفضل»، چنان که در سابق گفته شد که گاهی مکان قرینه می شود[1]؛ لذا تقدیم خبر جائز نیست به سبب مشتبه شدن خبر در صورت تقدیم به مبتدا و این صورت از قسم ضرر معنوی است، لأنّ الغرض اثبات الصدیقیّة لـ «زید» لا الزیدیّة للصدیق، و تفصیل ذلک أنّه إذا عرف المخاطب زیداً بعینه و اسمه ولکن لا یعلم أنّه صدیقه و أردت أن تخبره بذلک قلت: «زید صدیقک» و لا یجوز أن تقول: «صدیقک زید» و المقصود فیما نحن فیه هو الأول فإن قدّم «صدیقک» یشتبه بالمعنی الثاني و هو خلاف المقصود.

اقوال در مبتدا و خبر معرفه بدون قرینه

مساله: بدان که در مبتدا و خبر معرفتین اگر قرینه نباشد، چهار قول است. اول: این که مقدّم

---

۱. صفحهٔ ۱۵۹.

فإن كان ثمّة قرينة جاز كقوله: «بنونا بنو أبنائنا».

مبتداست و مؤخّر خبر مطلقاً؛ یعنی چه این که هر دو جامد باشند یا یکی جامد و یکی مشتقّ، و چه این که مساوی در تعریف باشند یا متفاوت، و ظاهر کلام مصنّف و شارح همین قول است.

دوم: این که جائز است مبتدا بودن هر یک و خبر بودن دیگری، مطلقاً بالمعنی السابق.

سوم: این که اگر أحدهما مشتقّ باشد، غهو الخبر مطلقاً أي سواء تقدّم أو تأخّر و سواء كانا متساويين أو متفاوتين و إلّا فكالقول الأوّل مطلقاً أي سواء كانا جامدين أو مشتقّين كذلک.

چهارم: این که اعرف مبتدا است مطلقاً، یعنی چه این که مقدم باشد یا مؤخّر، و چه این که مشتقّ باشد یا جامد. و اگر مساوی باشند در تعریف، فالمقدّم هو المبتدأ مطلقاً أي سواء كانا مشتقين أو جامدين و لعلّ العلامة الكافجي[1] ناظر إلى هذه القاعدة حيث يرى أنّ «بحسبک» خبر مقدّم[2] إن قلنا بجريان الأقوال الأربعة في النكرتين المخصصتين أيضاً فتأمّل.

تقدیم خبر در فرض وجود قرینه

مساله: اگر در صورت تساوی قرینه باشد بر تعیین مبتدا و خبر، جائز است تقدیم خبر بر مبتدا، مثل قول شاعر: "بنونا بنو أبنائنا" که «بنونا» که خبر و مقدّم شده است بر مبتدا که «بنو أبنائنا» باشد؛ چون که ذوق و عرف قرینه است که مراد تشبیه پسر زاده است به پسر نه عکس، چون که قاعده و اصل تشبیه ناقص است به کامل لا العكس إلّا إذا كان المراد التشبيه المقلوب المذكور في علم البيان، و هو خلاف الأصل فلا يصار إليه إلّا بدليل مفقود في المقام.

---

۱. ترجمهٔ کافیجی در صفحهٔ ۹٤ گذشت.

۲. به صفحهٔ ۲۵۲ رجوع شود.

(كذا) يمتنع تقديم الخبر (إذا ما الفعل) الرّافع لضمير المبتدأ المستتر (كان) هو (الخبرا) نحو: «زيد قام» لالتباس المبتدأ بالفاعل، فإن رفع ضميراً بارزاً جاز التقديم نحو: «قاما الزّيدان»

صورت دوم امتناع تقديم خبر

صورت دوم از پنج صورتی که تقديم خبر جائز نيست، در جايی است که فعل خبر باشد، که آن فعل رفع داده باشد ضمير مستتر را، که آن ضمير به مبتدا راجع باشد. مثل: «زيد قام» که «قام» فعل است و رفع داده است ضمير مستتر را که به «زيد» راجع است. و اين «قام» که خبر «زيد» است تقديمش جائز نيست، چون که در صورت تقديم فعل بر «زيد» مبتدا مشتبه به فاعل می شود، زيرا ضمير مستتر قابل تلفّظ نيست تا مخاطب بداند که، فعل فاعل دارد؛ پس «زيد» فاعل نيست، بلکه مبتدای مؤخر است، لذا مخاطب گمان آن می کند که «زيد» فاعل است؛ بنابر اين بايد «زيد قام» گفته شود. به عبارت ديگر «زيد قام» که جمله اسميّه است در صورت تقديم «قام» بر «زيد» مشتبه به جملۀ فعليّه می شود؛ و فرق بين جملۀ اسميّه و جملۀ فعليّه از حيث معنی غير قليل است، پس غرض متکلّم که معنای جملۀ اسميّه است فوت می شود. و فوت الغرض ضرر عظيم ، پس در تقديم خبر در اين صورت أيضاً ضرر معنوی است هذا. ولكن هذه المسألة بظاهرها تنافي ما تقدّم في أوّل الباب من أنّ المبتدأ لايزول عن كونه مبتدأ و إن تأخّر، و للبيانيين في المسألة مباحث شريفة ذكرها التفتازاني في بحث تقديم المسند إليه عند قول الخطيب: "و وافقه السكاكي"[1]، فراجع إن شئت.

---

۱. مختصر المعاني: ٦٦.

و ﴿أَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذينَ ظَلَمُوا﴾؛ كذا قيل، و اعترضه والدي في حاشيته على شرح ابن الناظم بأنّ الألف تحذف لإلتقاء السّاكنين فيقع اللّبس بالفاعل. (أو قصد استعماله) أي الخبر (منحصراً) يعني محصوراً فيه ك «إنّما زيد شاعر» و «ما زيد إلّا شاعر» أي ليس

بدان كه اشكال والد شارح چنانچه تصريح كرد در صورت تثنيه بودن فعل است، زيرا در صورت جمع بودن ضمّه مانع از اشتباه مى شود اما در آية شريفة ﴿وَ أَسَرُّوا النَّجْوى﴾[1] [2] ففيه سبعة أقوال[3]: الأول ما أشار إليه الشارح و هو أن «الذين» مبتدأ مؤخّر و «أسرّوا» خبر مقدّم؛ و الثاني[4] أنّ «الذين» موضعه رفع بدل من واو «أسرّوا»؛ و الثالث أنّ موضعه رفه بإضمار فعل، أي «و يقول الذين»؛ الرابع أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي «هم الذين»؛ الخامس[5] أنّه فاعل «أسرّوا» على لغة «أكلوني البراغيث»؛ السادس أنّه في موضع نصب بإضمار «أعني»؛ السابع[6] أنّه في موضع جرّ بدل من «الناس» في ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاس﴾[7] أو نعت له.

صورت سوم امتناع تقديم خبر

سوم: در جايى است كه مقصود متكلّم انحصار مبتدا در خبر باشد، يعنى مقصود از استعمال، محصور فيه بودن خبر باشد مثل: «إنّما زيد شاعر» و «ما زيد إلّا شاعر» كه مقصود

---

۱. الأنبياء: ۳.

۲. كسائى قائل است در اين آية شريفه، تقديم و تاخيرى رخ داده است و مجازش اين بوده: «و الذين ظلموا أسرّوا النجوى». المدخل إلى علم اللغة: ۳۰۳.

۳. سرّ صناعة الإعراب: ۲/ ۲۷۳. درة الغواص في أوهام الخواص: ۱۲۸. الكتاب لسيبويه: ۲/ ۴۱. شرح التصريح على التوضيح: ۲/ ۱۹۸.

۴. قائل اين قول، «مبرد» است. المدخل إلى علم اللغة: ۳۰۲.

۵. اين قول را «اخفش» جائز دانسته است. همان

۶. اين قول را «فرّاء» جائز دانسته است. همان

۷. الأنبياء: ۱.

غيره، فلا يجوز التقديم لئلاّ يتوهّم عكس المقصود، و شذّ: «و هل إلّا عليک المعوّل» و إن لم يوهم عكس المقصود.

متكلّم انحصار «زيد» است در شاعر بودن نه عكس؛ و اگر «شاعر» كه خبر است مقدّم شود، معنى عكس مى شود، پس تقديم جائز نيست، تا اين كه توهّم نشود عكس مقصود. خلاصه آن كه معنى و مقصود از دو مثال مذكور اين است كه «زيد» منحصر در شاعر بودن است، يعنى صفت ديگرى غير از شاعر بودن ندارد؛ لكن ممكن است كه كس ديگر غير از «زيد» شاعر باشد؛ و اگر «شاعر» مقدّم شد معنى عكس مى شود، يعنى معنى چنين مى شود كه شاعر بودن منحصر در «زيد» است و كس ديگر غير از «زيد» شاعر نيست؛ لكن ممكن است «زيد» غير از شاعر بودن صفات ديگرى هم داشته باشد و اين خلاف مقصود است، چون كه مقصود معناى اول است پس ضرر در اين صورت أيضاً معنوى است.

توضيح « هل إلّا عليک المعوّل »

مساله: بدان كه واقع شدن بعد از «إلّا» علامت و قرينۀ محصور فيه بودن است؛ پس هر چيزى كه بعد از «إلّا» واقع شود محصور فيه است. لذا در «هل إلّا عليک المعوّل»[1] لفظ «إلّا» قرينه و علامت است كه «عليک» محصور فيه است، اگر چه بر مبتداى خود كه «المعوّل» است مقدّم شده، پس محصور فيه كه «عليک» است مشتبه به محصور كه «المعوّل» است نمى شود، لكن اين تقديم شاذّ است چون كه مكان و رتبۀ لفظ «إلّا» بعد از محصور و قبل از جزء اخير كلام

---

۱. شاعر اين شعر «الكميت بن زيد الأسدي رحمه‌الله» از اصحاب ثقۀ حضرت امام محمّد بن علي الباقر عليه‌السلام است. اين شعر از جمله قصائد الهاشميّات اوست. كميت اين شعر را در رثاء جناب زيد بن علي رحمه‌الله سروده است.

فيا ربّ هل إلّا بك النّصرُ يُبتغى   عليهم وهل إلّا عليك المعوّل

سرّ صناعة الإعراب: ۱/ ۱۴۹. توضيح المقاصد و المسالک: ۱/ ۴۸۳. شرح ابن عقيل: ۱/ ۲۳۵.

(أو كان) الخبر (مسنداً لذي) أي لمبتدأ فيه (لام ابتدا) نحو: «لزيد قائم» فلا يجوز التّقديم؛ لأنّ لها صدر الكلام و لو تركه لفهم مما بعده.

است نه قبل از جميع اجزاء كلام. و لفظ «هل» به معناى استفهام انكارى است كه در معناى نفى است و «معوّل» مصدر ميمى است از باب تفعيل به معناى «اعتماد» و حاصل معنى چنين است: «ليس المعوّل أي الاعتماد إلّا عليک».

صورت چهارم امتناع تقديم خبر

صورت چهارم: در جايى است كه خبر مسند باشد براى مبتدايى كه صاحب لام ابتدا باشد، مثل: «لزيد قائم» كه جائز نيست تقديم «قائم» كه خبر است بر مبتدا كه «زيد» است چون كه لام ابتداء صدارت دارد.

اقسام صدارت در مبتدا

مساله: بدان كه صدارت در مبتدا دو قسم است. اول: صدارت ذاتى، مثل: مبتدا اسم استفهام باشد. دوم: صدارت عارضى، مثل: «لزيد قائم» كه صدارت «زيد» به سبب دخول لام ابتدا است. و قول مصنّف "أو لازم الصدر" بنابر تفسير شارح شامل هر دو قسم مى شود، لذا مى گويد: "و لو تركه لفهم ممّا بعده" ولكن تفسير شارح محل تأمّل است، لأنّ المطلق عند الإطلاق ينصرف إلى الفرد الأكمل و هو القسم الأوّل؛ بعلاوه اين كه ذكر «لازم الصدر» در مقابل «ذي لام ابتداء» و لفظ «أو» قرينه قوى مى شود كه مراد از «لازم الصدر» فقط قسم اول صدارت است؛ اگر چه اين علاوه در صورت ترک جارى نيست، لكن انصراف جارى است و فيه كفاية لمن له ذوق و دراية.

(أو) كان مسنداً لمبتدأ (لازم الصّدر) بنفسه، أو بسبب (كمن لي منجداً) و «فتى من وافد». (و) إذا كان المبتدأ نكرة و الخبر ظرفاً أو مجروراً أو جملة كما قال في شرح التسهيل (نحو: «عندي درهم و لي وطر») و «قصدک غلامه رجل»؛ فأعلم أنّه (ملتزم فيه تقدّم الخبر) لأنّه المسوّغ للإبتداء بالنّكرة .

صورت پنجم امتناع تقديم خبر

مساله: قول مصنّف: "أو لازم الصّدر" صورت پنجم است، و "من لي منجداً" مثال صدارت ذاتى است؛ و "فتى مَن" مثال صدارت عارضى است، چون كه صدارت «فتى» كه مبتداست به سبب اضافه است، مثل: «لزيد» كه صدارت «زيد» به سبب لام است.

اولين صورت وجوب تقديم خبر

مساله: چون از صور منع تقديم خبر فراغ حاصل شد، شروع مى شود در صور وجوب تقديم خبر؛ و اين وجوب تقديم خبر در چهار صورت است.

اول: در جايى كه مبتدا نكره باشد و مسوّغ ابتدا به نكره فقط تقديم خبر باشد و اين خبر ظرف باشد، مثل: «عندي درهم» يا آن كه جار و مجرور باشد، مثل: «لي وطر» يا آن كه خبر جمله باشد، -چنان كه خبر جمله را در شرح تسهيل گفته- مثل: «قصدک غلامه رجل» كه «رجل» مبتداى مؤخّر است و جملهٔ «قصدک غلامه» كه فعل و فاعل است خبر مقدّم است از براى «رجل» و ضمير «غلامه» عائد جمله است كه راجع به «رجل» است. پس بدان كه در اين سه قسم، تقديم خبر واجب است چون كه غير از تقديم خبر، مسوّغ ديگرى براى ابتدا به نكره نيست؛ و لايخفى اين كه «وطر» به معناى حاجت است و معناى «لي وطر» چنين مى شود كه «براى من حاجتى هست».

(كذا) يجب تقديم الخبر (إذا عاد عليه) أي على ملابسه (مضمر ممّا) أي من مبتدأ (به عنه مبيناً يخبر) نحو: «في الدّار صاحبها» إذ لو أخّر عاد الضّمير على متأخّر لفظاً و رتبةً. تنبيه : عبارة إبن الحاجب في هذه المسألة: «أو لمتعلّقه ضمير في المبتدأ» قال المصنّف في نكته على مقدّمة ابن الحاجب: هذه عبارة غلقة على المتعلّم و لو قال: «أو كان في المبتدأ ضمير له» كفاه إنتهى.

دومين صورت وجوب تقديم خبر

دوم: هم چنین تقدیم خبر واجب است، البته زمانی است که بر خبر عود کند، یعنی بر مُلابس خبر ضمیری از مبتدا که، به سبب این مرجع ضمیر خبر داده می شود از آن مبتدا. خلاصه آن که صورت دوم در جایی است که مبتدا شامل ضمیری باشد که آن ضمیر به یکی از اجزاء و متعلّقات خبر عود کند، مثل: «في الدار صاحبها» که «صاحبها» مبتداست و مشتمل است بر ضمیری که برمی گردد، یعنی عود می کند به «دار» که از اجزاء و متعلّقات خبر است؛ پس واجب است، تقدیم خبر که «في الدار» است بر مبتدا، زیرا اگر «في الدار» مؤخّر شود عود ضمیر می شود، بر متأخّر لفظی و رتبی؛ زیرا رتبهٔ خبر متأخّر است از مبتدا، و ذلک لایجوز إلّا في مواضع معيّنة ليس هذا منها.

اشکال ابن مالک بر ابن حاجب و شارح بر مصنّف

مساله: ابن حاجب[1] در متن جامی این صورت را به این عبارت بیان کرده: «أو لمتعلّقه ضمير في المبتدأ»[2]. مصنّف در کتاب نکت خود که، حاشیه بر متن جامی است بر ابن حاجب

---

۱. ترجمهٔ ابن حاجب در صفحهٔ ۸۰ گذشت.

۲. الفوائد الضيائية، شرح جامی: ۵۵، به خط عبد الرّحيم.

و أنت ترى ما في عبارة المصنّف هنا من الغلاقة و كثرة الضّمائر المقتضية للتعقيد و عسر الفهم، و كان يمكنه أن يقول كما في الكافية :

و إن يعد لخبر ضمير　　　من مبتدأ يوجب له التّأخير

(كذا) يجب التقديم (إذا) كان الخبر (يستوجب التّصديرا) ك «الإستفهام» (كأين من علمته نصيرا).

اشکال کرده و گفته که: «أو لمتعلّقه ضمير في المبتدأ» عبارت دشواری است برای متعلّم و اگر «أو كان في المبتدأ ضمير له» می گفت كفايت می کرد.

حاصل آن که مصنّف بر عبارت ابن حاجب اشكال كرده كه اين عبارت فهميدنش برای خواننده مبتدی دشوار است، لكن شارح بر مصنّف اشكال می کند لذا می گوید: تو می بینی آنچه را که در عبارت مصنّف است از غلاقت و کثرت ضمایر که مقتضی دشواری فهمیدن است. خلاصه مقصود شارح این است که عبارت خود مصنّف مشکل تر از عبارت ابن حاجب است و ممکن بود برای مصنّف بگوید بیتی را که در کافیه گفته:

و إن يعد بخبر ضمير　　　من مبتدا يوجب له التأخير[1]

سومین صورت وجوب تقدیم خبر

صورت سوم: که واجب است تقدیم خبر زمانی است که خبر مستوجب صدارت باشد، مثل: «أين من علمته نصيراً»، و «أين» که خبر است صدارت دارد، چون متضمّن استفهام است؛ لذا واجب است که بر مبتدا که «مَن» موصوله است، مقدّم شود؛ و جملهٔ «علمته» صلهٔ «من» می باشد.

---

۱. شرح الكافية الشافية: ۱/ ۳۶۹.

(و خبر) المبتدأ (المحصور) فيه (قدّم أبداً كما لنا إلّا إتّباع أحمدا ﷺ) إذ لو أخّر و قيل: «ما اتّباع أحمد ﷺ إلّا لنا» أوهم الإنحصار في الخبر. (و حذف ما يعلم) من المبتدأ و

چهارمین صورت وجوب تقديم خبر

صورت چهارم: اين است كه خبر محصور باشد و مبتدا محصور فيه، پس اين خبر محصور را مقدّم كن بر مبتداى محصور فيه، مثل: «ما لنا إلّا اتّباع أحمد ﷺ» كه «لنا» كه خبر محصور است واجب است، مقدّم شود بر «اتّباع أحمد ﷺ» كه، مبتداى محصور فيه است، زيرا اگر خبر مؤخّر شود و گفته شود: «ما اتّباع أحمد ﷺ إلّا لنا» توهّم مى شود انحصار «اتّباع أحمد ﷺ» در «لنا»، آن وقت معنى چنين مى شود كه اتباع آن بزرگوار منحصر در ما هست، يعنى متابعت آن حضرت فقط بر ما واجب است و اين معنى صحيح نيست؛ زيرا متابعت آن حضرت بر جميع عباد الله واجب است. پس معناى صحيح اين است كه براى ما جائز نيست مگر، متابعت آن بزرگوار چون كه انبياء ديگر : شريعت شان منسوخ شده است و اين معنى در صورت تقديم «لنا» حاصل مى شود، پس تقديم «لنا» واجب است.

مساله: لما فرغ من التقديم و التأخير في الخبر شرع في بيان حذف المبتدأ و الخبر من حيث الجواز و الوجوب.

اقسام حذف

مساله: بدان كه حذف بر دو قسم است، يكى جائز و ديگرى واجب، و هر يک از اين دو قسم يا سماعى و يا قياسى است؛ و مقصود در اين جا حذف قياسى است نه سماعى.

حذف جائز

مساله: در حذف جائز، فقط وجود قرينه كافى است و محتاج به قائم مقام نيست، به خلاف حذف واجب كه هم قرينه لازم است و هم قائم مقام.

و الخبر (جائز) **فحذف الخبر** (كما تقول: «زيد» بعد) **قول السّائل** («من عندكما؟») (و في جواب) **قول السّائل** («كيف زيد؟») **احذف المبتدأ** و (قل: «**دنف**») **أي مريض** (فزيد) **المبتدأ** (استغني عنه إذ عرف).

اقسام قرینه

مساله: بدان که قرینه بر دو قسم است. اول: قرینۀ عامّه، و مراد از قرینۀ عامّه قرینه ای است که فقط بر حذف دلالت کند لکن محذوف را معیّن نکند، دوم: قرینۀ خاصّه، و مراد از قرینۀ خاصّه قرینه ای است که محذوف را معیّن کند، مثلاً در «زید» که در جواب سائل گفته می شود، قرینۀ عامّه می گوید که خبر محذوف است، چون که استعمال مفرد در لغت عرب بلکه در هیچ لغتی جائز نیست؛ لکن این قرینه، خبر را نمی تواند معیّن کند. و قرینۀ خاصّه عبارت است از «عندکما» در کلام سائل که این «عندکما» خبر «زید» را معیّن می کند که «عندنا» می باشد. و هم چنین در «دنف»[1] قرینۀ عامّه می گوید که مبتدا محذوف است، لکن مبتدا را معیّن نمی کند، لکن «زید» در کلام سائل قرینۀ خاصّه است که مبتدای «دنف» را معیّن می کند که «زید» است.

مراد از قرینۀ مشروط در حذف

مساله: مراد از قرینه که در حذف شرط است، قرینۀ خاصّه است نه قرینۀ عامّه، زیرا قرینۀ عامّه وجودش مانند عدم وجودش است چون که محذوف را نمی تواند معیّن کند.

---

۱. «الدنِف» و «الدنَف» به مریضی بسیار دشوار می گویند که انسان را به مرگ می کشاند. لسان العرب: ۹/ ۱۰۷.

(و بعد لولا) الإمتناعيّة (غالباً) أي في القسم الغالب منها، إذ هي على قسمي : قسم يمتنع فيه جوابها بمجرّد وجود المبتدأ بعدها و هو الغالب، و قسم يمتنع لنسبة الخبر إلى المبتدأ و هو قليل، فالأوّل: (حذف الخبر) منه (حتم) نحو: «لولا زيد لأتيتک» أي موجود، و الثاني: حذفه جائز إذا دلّ عليه دليل بخلاف ما إذا لم يدلّ نحو: قوله ﷺ «لولا قومک حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبه و جعلت لها بابين».

تتمّه : ک «لولا» فيما ذكر «لوما» صرّح به ابن النّحّاس.

عدم وجوب حذف در مثال های مصنّف

مساله: حذف هر یک از مبتدا و خبر که معلوم باشد یعنی قرینهٔ خاصّه داشته باشد، جائز است، مثل خبر در مثال اول و مبتدا در مثال دوم که قرینهٔ خاصّه دارد به بیانی که ذکر شد؛ پس حذف خبر در مثال اول و حذف مبتدا در مثال دوم جائز است نه واجب چون محذوف قائم مقام ندارد.

دو صورت وجوب حذف خبر

مساله: اگر محذوف قائم مقام و قرینهٔ خاصّه داشته باشد، پس حذف واجب است. و این وجود قائم مقام و قرینه در خبر چهار صورت است.

اول: در جایی که خبر بعد از «لولا» غالبیّه باشد. و مراد از «لولا» غالبیّه «لولا» یی است که خبر مبتدا بعد از او، از افعال عموم باشد؛ و بعبارة أخری «لولا» غالبیّه «لولا» یی است که جواب «لولا» ممتنع شده باشد به سبب وجود مبتدا، یعنی به سبب نسبت «کون مطلق» به مبتدا. و «لولا» غیر غالبیّه «لولا» یی است که خبر مبتدا، بعد از او افعال خصوص باشد؛ و بعبارة أخری جواب «لولا» ممتنع شده باشد نه به سبب وجود مبتدا، بلکه به سبب نسبت یکی از افعال خصوص به مبتدا. پس در قسم اول که «لولا» غالبیّه است حذف خبر مبتدا بعد از او واجب است، مثل: «لولا زید لأتیتک» که در اصل «لولا زید موجود لأتیتک» بود. پس

خبر که «موجود» بوده و از افعال عموم است حذف شده، چون که خود «لولا» غالبیّه قرینهٔ خاصّه است بر خبر محذوف، چون که «لولا» غالبیّه دلالت می کند که خبر مبتدا از افعال عموم است که «موجود» باشد؛ و جواب «لولا» قائم مقام خبر محذوف است. و در قسم دوم، یعنی «لولا» غیر غالبیّه اگر قرینهٔ خاصّه موجود باشد حذف جائز است نه واجب، و اگر قرینهٔ خاصّه موجود نباشد حذف جائز نیست؛ مثل فرمایش حضرت رسول ﷺ که به عایشه فرموده: "لولا قومک حدیثو عهد بالإسلام لهدمت الکعبة و جعلت لها بابین"[۱] که خبر مبتدا که «حدیثو عهد» است حذف نشده، چون قرینهٔ خاصّه موجود نیست. و در صورتی که در «لولا» غیر غالبیّه قرینهٔ خاصّه موجود باشد، جواب «لولا» نمی تواند قائم مقام خبر بشود، چون که جواب «لولا» با افعال خصوص مناسبتی ندارد تا بتواند قائم مقام بشود، و معلوم است که بین نائب و منوب عنه مناسبت لازم است؛ لذا در این صورت حذف واجب نیست، فتبصّر فإنّه دقیق.

---

۱ . بنده با تتبّع فراوان این روایت را به این صورت که سیوطی در «البهجة المرضیة» نقل کرده است، نه در منابع شیعه و نه در منابع اهل تسنّن نیافتم. تنها جناب أبو الحسن شعرانی ﷺ در تحقیق شرح الکافي به قلم محمّد صالح مازندرانی ﷺ این حدیث را به همین الفاظ ذکر کرده است، اما هیچ گونه مصدری برای نقلشان بیان نمی کنند. و بعید نیست این حدیث را به اعتماد آنچه در ذهنشان بوده نقل کرده باشند و لذا اشتباه رخ داده است. [شرح الکافي: ۷/ ۲۱۹] اما این روایت با الفاظی دیگر و به مضمونی نزدیک به همین روایت در کتاب های اهل تسنّن نقل شده و به عنوان یکی از روایت های معتبر نزدشان می باشد. مسند أبي داود الطیالسي: ۳/ ۱۴. أخبار مکة للأزرقي: ۱/ ۲۱۳. صحیح البخاري: ۲/ ۱۴۶. صحیح مسلم: ۲/ ۹۶۸. البته با رجوع به متن های گوناگون این حدیث، روشن می شود که در بعضی موارد در متن حدیث دست برده شده و به جهت دفاع از قوم آن زن عبارت ها تحریف شده اند؛ که در روایات این گروه از این تدلیس ها بسیار است.

(و في) المبتدأ الواقع (نصّ يمين ذا) أي حذف الخبر وجوباً (استقر) نحو: «لعمرک لأفعلنّ كذا» أي قسمي، فإن لم يكن نصّاً في اليمين لم يجب الحذف. (و) كذا يجب الحذف إذا وقع المبتدأ (بعد) (واو) قد (عيّنت مفهوم مع) و هو المصاحبة (كمثل كلّ صانع و ما صنع) أي مقترنان.

دوم: در جایی است که مبتدا نصّ در قَسَم باشد، یعنی در غیر قَسَم استعمال نشود مگر با قرینه، مثل: «لعَمرک لأفعلنّ» بفتح عین «عمرک» که خبر «قَسمي» بوده که وجوباً حذف شده؛ چون که «عَمر» بفتح عین نصّ در قَسم است و در غیر قسم استعمال نمی شود، مگر با قرینه، به عکس «عُمر» بضمّ عین؛ و قرینهٔ خاصّه در این صورت خود مبتداست و جواب قسم قائم مقام است[1].

مساله: اگر مبتدا نصّ در قسم نباشد حذف خبرش واجب نیست، بلکه جائز نیست مگر اینکه قرینهٔ خاصّه بر خبر موجود باشد.

صورت سوم وجوب حذف خبر

سوّم: بدان که عبارت نحویین در بیان صورت سوم مختلف است. بعضی می گویند: «الثالث أن يقع بعد المبتدأ واو هي نصّ في المعيّة»[2]، و بعض دیگر می گویند: «الثالثة أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هي نصّ في المعيّة»[3]، و بعضی می گویند: «و ثالثها مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة»؛ ولکن عبارت مصنّف بنابر تفسیر شارح با هیچ یک از این عبارات مناسبت ندارد، چون که ظاهر عبارت بنابر تفسیر شارح این است که صورت سوم این است

---

۱. به گمان ابن عصفور می توان، «لعمرک لأفعلنّ» را از باب حذف مبتدا به تقدیر: «لقسمي عمرک» دانست. أوضح المسالک: ۱/ ۲۲۰.
۲. شرح ابن عقیل: ۱/ ۲۵۳.
۳. أوضح المسالک: ۱/ ۲۲۰.

فإن لم يكن الواو نصّاً في المعيّة لم يجب الحذف نحو: «و كلّ امرئ و الموت يلتقيان»

که مبتدا بعد از واو واقع شود و حال آن که مبتدا که «کلّ صانع» است قبل از واو واقع شده نه بعد از واو، پس باید لفظ «بعد» را به ضمّه بخوانیم تا مبنیّ شود و معنای مضاف الیه را که ضمیر راجع إلی «المبتدأ» است در نیّت بگیریم و واو را به رفع بخوانیم تا فاعل «بعد» شود و مجموع «بعد واو» را حال قرار بدهیم از برای «المبتدأ» تا این که معنای عبارت موافق شود با عبارت اول نحویین، و ظاهراً مقصود مصنف هم همین است؛ و کسانی که «واو» را به جرّ خوانده اند و محتاج به ارتکاب تعسّفات شده اند، و توجیهات بی جا کرده اند از ترکیب خالد به اشتباه افتاده اند؛ چون که خالد «واو» را مضاف الیه «بعد» قرار داده، و این ترکیب خالد غلط است به قرینهٔ عبارت نحویین و توجیه الغلط غلط آخر[1].

پس حاصل معنای عبارت مصنّف و شارح چنین می شود که، صورت سوم در جایی است که مبتدا واقع شود، حال کونی که بعد از مبتدا «واو» باشد که این «واو» معنای «مع» را معیّن کند، مثل: «کلّ صانع و ما صنع»، «مقترنان» خبر است که وجوباً حذف شده، چون واو «مع» قرینهٔ خاصّه بر خبر است؛ لأنّ المعيّة و الاقتران رضيعا ثدي واحد و هي أيضاً قائم مقام الخبر، فتأمّل. و بعضهم[2] جعل هذا الصورة ممّا لايحتاج إلى الخبر.

مساله: اگر «واو» نصّ در معیّت نباشد، حذف خبر واجب نیست بلکه جائز نیست، مگر اینکه قرینهٔ خاصّه بر خبر موجود باشد؛ مثل: «و کلّ امرئ والموت یلتقیان»[3] که چون «واو» «و الموت» نصّ در معیّت نیست، لذا «یلتقیان» حذف نشده است.

---

۱. نسخهٔ استاد مدرّس افغانی ﷺ به این شکل بوده است، اما نسخهٔ دیگر «إذا وقع بعد المبتدأ واو» است.

۲. مراد اخفش و کوفیون هستند. شرح الأشموني: ۱/ ۲۰۹.

۳. فرزدق شاعر این شعر است: ←

(و) كذا إذا كان المبتدأ مصدراً أو مضافاً إلى مصدر و هو (قبل حال لا) يصلح أن (يكون خبراً عن) المبتدأ (الذي خبره قد أضمرا) فالمصدر (ک «ضربي العبد مسيئا») فمسيئاً حال سدّ مسدّ الخبر المحذوف وجوباً، و الأصل حاصل إذا كان أو إذ كان مسيئاً، فحذف حاصل ثمّ الظرف. (و) المضاف إلى المصدر، نحو: (أتمّ تبييني الحقّ منوطاً بالحكم)

صورت چهارم وجوب حذف خبر

صورت چهارم: زمانی است که مبتدا مصدر یا مضاف إلى المصدر باشد، و این مبتدا قبل از حالی باشد که آن حال لیاقت خبر شدن برای این مبتدا را نداشته باشد؛ مثل: «ضربي العبد مسيئاً» چون که «مسيئاً» که حال است، لیاقت ندارد که خبر «ضربي» بشود، چون که «ضرب» متّصف به «مسيء» بودن نمی شود؛ زیرا «مسيء» به معنای «بد کننده» است که صفت انسان است نه صفت «ضرب»، و اصل این مثال چنین بوده: «ضربي العبد حاصل إذا كان مسيئاً» اگر مراد زمان مستقبل باشد، یا «إذ كان مسيئاً» اگر مراد زمان ماضی باشد؛ پس خبر که «حاصل» بوده حذف شده، و «إذا كان» یا «إذ كان» که ظرف است و متعلّق به خبر است جای خبر نشسته، و بعد از آن ظرف حذف شده و «مسيئاً» که حال برای «العبد» است جای ظرف نشسته است. پس «مسيئاً» نائبِ نائب خبر است نه نائب خبر، پس در عبارت شارح که می گوید: "فمسيئاً حال سدّ مسدّ الخبر" مسامحه شده. و مثال مضاف إلى المصدر «أتمّ تبييني الحق منوطاً بالحكم» است و البيان فيه كما تقدّم. و لكن لا يخفى أنّ لفظ «كان» في المثالين تامّة لا ناقصة.

⊃ تَمَنّوا لي الموتَ الذي يَشْعَبُ الفَتى و كلّ امرئٍ و الموتُ يَلتقيان

شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۲۲۸. تاج العروس: ٤/ ۵۷۷.

فأتمّ مبتدأ مضاف إلى المصدر، و منوطاً حال سدّ مسدّ الخبر، و تقديره كما تقدّم، و خرج بتقييد الحال بعدم صلاحيّتها للخبريّه ما يصلح لها فالرّفع فيه واجب نحو: «ضربي زيداً شديد». تنبيه: يجب حذف المبتدأ في مواضع: «أحدها» إذا أخبر عنه بنعت مقطوع ک «مررت بزيد الكريم» كما ذكره في آخر النعت.

لا يقال قد تقدّم عند قوله: "و أخبروا بظرف أو بحرف جرّ" أنّ حذف المتعلّق واجب في نفسه سواء كان هناک حال لايكون خبراً أم لا، فما معنى ذكر الحذف ثانياً و تقييده بالحال المذكور؟! لأنّا نقول كان الكلام هناک في المتعلّق أعني «حاصل» و هاهنا في المتعلّق أعني الظرف فلا تكرار و لا منافاة؛ فتدبّر جيّداً فإنّه دقيق جدّاً.

مساله: اگر حال صلاحيت خبر شدن براى مبتدا را داشته باشد واجب است كه همين حال را رفع بدهيم تا خبر شود، مثل: «ضربي زيداً شديد» كه «شديد» لياقت خبر شدن براى «ضرب» را دارد چون «ضرب» متّصف به شدّت مى شود؛ لذا او را رفع داديم تا خبر شود.

چهار مورد وجوب حذف مبتدا

مساله: اعلم أنّ المصنّف لم يذكر المواضع التي يحذف المبتدأ فيها وجوباً، فذكرها الشارح تكميلاً للبحث.

مساله: بدان كه واجب است كه حذف مبتدا در چند موضع، و شارح چهار موضع را ذكر كرده است:

اول: زمانى كه خبر داده شود از مبتدا بنعت مقطوع، مثل: «مررت برجل الكريم» برفع «الكريم» كه «الكريم» در اصل صفت «رجل» بوده و مجرور، او را از صفتيّت قطع كرديم و

«الثاني» إذا أخبر عنه بمخصوص نعم ک «نعم الرّجل زيد» كما ذكره في باب نعم. «الثالث» إذا أخبر عنه بمصدر بدل من اللّفظ بفعله ک «صبر جميل» أي صبري.

خبر قرار دادیم از برای مبتدا که «هو» باشد؛ و حذف این مبتدا واجب است، با شرائطی که قبلاً در «قال محمد هو ابن مالک» بیان شده چنان که مصنّف ذکر کرده است این مساله را در باب نعت. و إنّما وجب الحذف حينئذ لأنّ المقصود من الكلام إنشاء المدح و نحوه فلو ذكر المبتدأ أوهم الإخبار و لا يختصّ الحكم بالنعت المقطوع بل يجري في سائر التوابع أيضاً، فتأمّل.

دوم: زمانی که خبر داده شود از مبتدا به مخصوص «نعم»، مثل: «نعم الرجل زيد» بنابر این که «زید» خبر مبتدای محذوف باشد نه مبتدای مؤخّر، چنان که ذکر کرده است این قسم را در باب افعال مدح و ذمّ. و وجه الوجوب في ذلک كسابقه و قيل الوجه في ذلک أنّها كالأمثال فلا يتغيّر مثلها[1] و سيأتي بيان ذلک في الباب المذكور.

سوم: زمانی که خبر داده شود از مبتدا به مصدری که آن مصدر عوض باشد از تلفّظ بفعل، یعنی مصدر نائب فعل شده باشد؛ مثل: «صبر جميل» که در اصل «صبري صبر جميل» بوده و مبتدا که «صبري» باشد حذف شده وجوباً. و سبب وجوب حذف در این قسم این است که این جملهٔ اسمیّه در اصل جملهٔ فعلیّه بوده، مثل: «سلام عليک» یعنی در اصل «صبرت» یا «أصبر صبراً جميلاً» بوده، پس از آن «صبراً» را که مصدر است قائم مقام فعل قرار دادیم و فعل را حذف کردیم تا جمع بین عوض و معوّض نشود، و پس از آن نصب «صبراً» را بدل به رفع کردیم تا جملهٔ اسمیّه شود؛ پس در حالت نصب حذف فعل واجب

---

۱. الأصول في النحو: ۱/ ۱۱۵.

«الرابع» إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو: «في ذمّتي لأفعلنّ» أي يمين ذكرهما في الكافية. (و أخبروا بإثنين) أي بخبرين (أو بأكثرا) من إثنين (عن) مبتدأ (واحد) سواء كان الإثنان في المعنى واحداً كالرّمان حلو حامض أي مزّ، أم لم يكن (كهم سراة شعرا) و نحو :

است چون جمیع بین عوض و معوّض جائز نیست، آنگاه حالت نصب را حمل بر حالت رفع کردیم و مبتدا را حذف کردیم وجوباً.

چهارم: زمانی که خبر داده شود از مبتدا بصریح قَسَم، مثل: «في ذمّتي لأفعلنّ» که «یمین» مبتدا بوده و حذف شده وجوباً؛ و این دو قِسم اخیر را مصنّف در کافیه ذکر کرده است[1].

مساله: چون مبنای این تعلیقه فقط بر توضیح عبارت کتاب است لذا صور دیگری را که حذف مبتدا در آنها واجب است ذکر نکردیم. فمن أراد الاطلاع علیها فعلیه بمراجعة المطوّلات و لذلک أیضاً لم نذکر ما في الصور الأربع المذکورة من التوجیهات و الأقوال فمن أرادها فعلیه أیضاً مراجعتها[2].

خبر های متعدّد برای یک مبتدا

مساله: خبر داده اند عرب ها به دو خبر، یا به بیشتر از دو خبر از یک مبتدا، چه آن که خبرهای متعدد در معنی یک خبر باشد؛ مثل: «الرمان حلو حامض» که این دو خبر مجموعاً به معنای «مز» است که در فارسی «میخوش» می گویند، یا این که در معنی واحد نباشند؛ مثل: «هم سراة شعرا» که «سراة» و «شعراء» هرکدام معنای جداگانه دارند و مجموعاً معنای واحد ندارند؛ لأنّ «السَّراة» جمع «السَرِيّ» بتشدید الیاء بمعنی الرجل الرفیع القدر من

---

۱. شرح الکافیة الشافیة: ۱/ ۳٦۰.
۲. شرح الکافیة الشافیة: ۱/ ۳٦۱. شرح الأشموني: ۱/ ۲۱۱. همع الهوامع: ۱/ ۳۹۱.

من یک ذا بتّ فهذا بتّي　　　مقيّظ مصيّف مشتّي

و يجوز الإخبار باثنين عن مبتدأين نحو: «زيد و عمرو كاتب و شاعر». و لمّا فرغ المصنّف من ذكر المبتدأ و ما يتعلّق به شرع في نواسخه و هي ستّة.

«السَّرو» و هو الرفعة[۱]، و هذا المعنى هو المراد في قوله تعالى: ﴿**قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا**﴾[۲] إذ المراد ولدها عيسى عليه السلام. و أمّا «الشعراء» فهو جمع «شاعر» و معناه ظاهر و لايخفى كه «شعراء» به جهت ضرورت شعرى به قصر خوانده شده. و معناى «من يک ذا بتّ فهذا بتّي» إلى آخره[۳]، چنين است كه شاعر در وصف كساء «لباس» خود مى گويد: هركس صاحب كسائى باشد، پس اين كساء من، مرا در شدّت حرارت تابستان و در بقيّهٔ ايام تابستان و در زمستان كفايت مى كند، يعنى كساء من هر كاره هست و اختصاص به زمان واحد ندارد و معلوم است كه «مقيّظ» و «مصيّف» و «مشتّي» كه سه خبر متعدد هستند در معناى واحد نيستند. و قوله عليه السلام **«فأمّا من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً على هواه، مطيعاً لأمر مولاه»**[۴] يحتمل الوجهين، فتأمّل.

دو خبر براى دو مبتدا

مساله: جائز است آوردن دو خبر از براى دو مبتدا، مثل: «زيد و عمرو كاتب و شاعر» و در

---

۱. لسان العرب: ١٤/ ٣٧٨.

۲. مريم: ٢٤.

۳. بعضى اين شعر به رؤبة بن العجاج نسبت داده اند:

مَنْ يَكُ ذَا بَتّ فَهَذَا بَتِّي　　　مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشتِّي

الانصاف في مسائل الخلاف:٢/ ٥٩٦. شرح ابن عقيل: ١/ ٢٥٧.شرح الأشموني: ١/ ٢١٣.

٤. التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري عليه السلام: ٣٠٠. وسائل الشيعة: ٢٧/ ١٣١. بحار الأنوار: ٢/ ٨٨.

این صورت در تعیین مبتدای هر یک از دو خبر باید به قاعدهٔ «الأقرب للأقرب و الأبعد للأبعد» یعنی «نزدیک برای نزدیک و دور برای دور» عمل شود اگر قرینهٔ تعیین نباشد، مانند حال متعدّد برای ذوالحال متعدّد چنان که بیاید در قول مصنّف:

و الحال قد یجیء ذا تعدّد   لمفرد فاعلم و غیر مفرد

باب نواسخ

الأوّل (كان و أخواتها).

(ترفع كان المبتدأ) حال كونه (اسماً) لها (و الخبر تنصبه) خبراً لها (ك «كان سيّداً عمر»)

مساله: لما فرغ المصنّف عن ذكر المبتدأ و الخبر و ما يتعلّق بهما من الأحكام شرع في النواسخ و هي ستة.

بررسی لغوی و اصطلاحی « نواسخ »

مساله: «النَّواسِخ» جمع «النّاسِخ» من «النَّسْخ»[1]. و هو في اللغة بمعنى: «الإزالة»[2] يقال: «نسخت الشمس الظلّ» إذ أزالته؛ و في اصطلاح هذا العلم ما يرفع حكم المبتدأ و الخبر أو أحدهما على ما يأتي[3].

ناسخ اول: افعال ناقصه

مساله: الأوّل من النواسخ «كان و أخواتها» و تسمّى أفعالاً ناقصة إذا عمل العمل الآتي.

عمل افعال ناقصه

مساله: في عمل هذه الأفعال أقوال منها أنّها لا تعمل في المرفوع و إنّما هو مرفوعاً به قبل دخولها عليه[4]؛ و منها أنّها تعمل في المرفوع لكن تشبيهاً له بالفاعل[5].

---

۱. شرح قطر الندى و بلّ الصدى: ۱۲۷
۲. العين: ٤/ ۲۰۱.
۳. شرح قطر الندى و بلّ الصدى: ۱۲۷، با اندکی تصرّف.
٤. این قول، مذهب کوفیین است. همع الهوامع: ۱/ ٤۰۸.
٥. این قول، مذهب بصریین است. همان.

و اتفقوا في عملها في الخبر ثمّ اختلفوا في نصبه[1]، فقال بعضهم: إنّ النصب علي التشبيه بالحال[2]؛ و قال بعض آخر: على أنّه بالحاليّة[3] و المختار عند المصنّف أنّها تعمل في المبتدأ اسماً لها و في الخبر خبراً لها.

شروط اسماء افعال ناقصه

مساله: بدان که شرط است در داخل شدن این افعال بر مبتدا، این که مبتدا صدارت نداشته باشد؛ پس بنابر این داخل بر اسماء شرط و امثال آن نمی شود. و هم چنین شرط است که واجب الحذف نباشد، مثل مبتدایی که خبرش نعت مقطوع باشد. و هم چنین شرط است که واجب الابتدائیّه نباشد، مثل مبتدایی که بعد از «إذا» فجائیّه واقع می شود.

لکن اشکال شده است در شرط اول به ضمیر شأن، زیرا ضمیر شأن صدارت دارد و حال این که «کان» بر او داخل می شود مثل این شعر:

إذا متُّ كَانَ النَّاس صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أَصْنَعُ[4]

۱. سیبویه خبر را از باب تشبیه به مفعول منصوب می داند. همان: ۱/ ٤۰۹.

۲. فرّاء قائل به این قول است. همان.

۳. کوفیون قائل به این قولند. همان.

٤. شاعر این بیت، العُجَیر بن عبد الله السلولي از شعراء عصر امويّين لعنهم الله است. او عاشق دختر عمویش بود و آن دختر نیز او را دوست داشت؛ عجیر او را از پدرش خواستگاری کرد و پدر پذیرفت اما در این مدت مردی از «بني عامر» که از ثروت زیادی بهره مند بود، آن دختر را خواستگاری کرد. پدر آن دختر او را در انتخاب مخیّر کرد و او خواستگار عامريّ ثروتمند را انتخاب کرد. عجیر پس از این انتخاب قصیدهٔ طولانی ای سرود که این بیت، جزئی از آن قصیدست. خزانة الأدب: ۹/ ۷۲.

(ک «کان») فيما ذكر (ظلّ) بمعنى أقام نهاراً، و (بات) بمعنى أقام ليلاً، و (أضحى) و (أصبحا) و (أمسى) بمعنى دخل في الضّحى و الصّباح و المساء.

زيرا اسم «کان» اول ضمير شأن است و جملۀ «الناس صنفان» خبر «کان» است[۱].

و جواب داده شده از اين اشکال به اين که «کان» زائده است[۲]، نه اين که ضمير شأن، اسم «کان» است و جمله خبر «کان»؛ ولكن يأتي عن قريب في قوله: "و مضمر الشأن اسماً انو" ما بظاهره ينافي ذلک[۳]، فتأمّل.

معنای « ظلّ، بات، أضحى »

مساله: «ظلّ» معناه ثبوت الخبر للاسم في النهار، و هذا هو المراد بقول الشارح «بمعنى أقام نهاراً» نحو: «ظلّ زيد حزيناً» بمعنى أنّ الحزن كان ثابتاً لزيد في جميع النهار.

و «بات» معناه ثبوت الخبر للاسم في الليل، و هذا هو المراد بقول الشارح: «بمعنى أقام ليلاً» نحو: «بات زيد باكياً» يعني: أنّ البكاء كان ثابتاً لزيد في جميع الليل.

و «أضحى» معناه ثبوت الخبر للاسم في وقت الضحى نحو: «أضحى زيد ضاحكاً» يعني: دخل زيد في الضحى و كان ضاحكاً في ذلک الوقت . و «أصبح» و «أمسى» يظهر معناهما من معنى «أضحى».

---

۱. جمهور در اينجا ضمير شأن را اسم «کان» دانسته اند. همع الهوامع: ۱/ ۴۱۰.و رجوع شود به: اسرار العربيّة: ۱۱۴. الکتاب: ۱/ ۷۱. اللمع في العربيّة لابن جني: ۳۸. شرح الأشموني: ۱/ ۲۴۱.

۲. کسائی «کان» در اين شعر را ملغای از عمل می داند و ابن الطراوة با او موافقت کرده است. همان.

۳. رجوع شود به صفحۀ ۳۴۱.

(و صار) بمعني تحوّل، و (ليس) و هي لنفي الحال، و قيل: مطلقاً، و (زال) بمعنى انفصل، و المراد بها التي مضارعها يزال لا التي مضارعها يزول أو يزيل.

معنای « صار »

و «صار» معناه انتقال الاسم من خبر إلى خبر يعني هذا الخبر الموجود لم يكن ثابتاً له نحو: «صار زيد غنيّاً» بمعنى: أنّ الغنى حصل له جديداً، يعني كان قبل ذلک فقيراً معدماً فانتقل إلى الغنى، و هذا هو المراد من قول الشارح: «تحوّل».

مساله: «التحوّل» بمعنى «التغيّر»[1]. و التغيّر على ثلاثة أقسام: الأوّل التغيّر الذاتي، نحو: «حرّقت الشجر فصار رماداً»؛ الثاني التغيّر الصفاتي، نحو: «صبغت القرطاس فصار أحمر»؛ الثالث التغيّر الحالي، نحو: «صار الخمر خلّاً». ظاهر كلام الشارح أنّ «صار» يستعمل في كلّ واحد من الأقسام الثلاثة، و ظاهر أمثلتهم هو المعنى الثاني.

معنای « زال »

و أمّا «زال» فمعناها الانتقال من مكان إلى آخر، هذا إذا كانت ناقصة و أمّا إذا كانت تامّة فمعناها «ماز» بمعنى «ميز» و قد يستعمل بمعنى «انتقل» و لهذا تتمّة تأتي بعيد هذا[2].

معنای « ليس » و بررسی آن

مساله: «ليس» لنفي الحال أي نفي الخبر عن الاسم في الزمان الحاضر أي زمان التكلّم؛ و لذلک

---

۱. لسان العرب: ۱۱/ ۱۸۷.

۲. صفحهٔ ۳۲۰.

لا يجوز أن يكون خبره فعلاً ماضياً. قيل[۱]: و كذلك بقيّة الأفعال الناقصة لايجوز أن يكون خبرها فعلاً ماضياً إلّا مع «قد» ظاهرة أو مقدّرة[۲] ففي نحو قوله تعالى: ﴿وَ لَقَدْ كانُوا عاهَدُوا اللهَ﴾[۳] و نحو: ﴿وَ إِنْ كانَ قَميصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ﴾[٤] لابدّ من تقدير «قد».

مساله: قيل[٥] «ليس» لنفي الحال إذا لم يكن في الكلام دالّ على الزمان، و إلّا ففيها على حسب ذلك الدالّ مثلاً في قوله تعالى: ﴿أَلا يَوْمَ يَأْتيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[٦] المراد النفي في الاستقبال، و في «ليس أن خلق الله» النفي في الماضي و اسم «ليس» في هذا المثال ضمير الشأن.

مساله: لا خلاف في فعليّة الأفعال الناقصة إلّا «ليس»؛ فقال بعضهم إنّها حرف بدليل أنّها جامد و أنّها لا تدلّ على الحدث بل على النفي فقط كالحرف، ولكن يرد ذلك قبولها علامات الفعل يعني تاء «أتت» و «فعلت» ؛ و قد تقدّم أنّ الفعل ينجلي بهما و يأتي وجه آخر لحرفيّتها في باب الحروف العاطفة نقلاً عن الرّضي[۷].

---

۱. مراد كوفيون مى باشند. همع الهوامع: ۱/ ٤۱۸

۲. اشتراط «قد» به اين دليل است كه معناى ماضى را به حال نزديک مى كند. و ابن مالک گفته شرط دخول «ليس» بر فعل ماضى اين است كه اسمش ضمير شأن باشد. همان.

۳. الأحزاب: ۱٥

٤. يوسف: ۲۷.

٥. أبو حيّان قائل اين سخن است. همع الهوامع: ۱/ ٤۱۸.

٦. هود: ۸.

۷. ترجمهٔ رضى در صفحهٔ ۳٦ گذشت.

و كذلک (برحا) بمعنی زال و منه البارحة لليلة الماضية و (فتيء و إنفکّ. و هذي الأربعة)

بررسی « زال »

مسألة: «زال» در صورتی که از افعال ناقصه می باشد که از باب «نَصَرَ، يَنْصُر» و «ضَرَبَ، يَضْرِب» نباشد و إلّا تامه است چنانچه به زودی بیاید.

مساله: «زال» که از باب «نَصَرَ، يَنْصُر» باشد فعل لازم است و معنایش انتقال فاعل است از مکان خودش، مثل: «زالت الشّمس عن خطّ نصف النهار» یعنی: «خورشید از خط نصف النهار منتقل شد» و مصدرش «زوال» است. و «زال» که از باب «ضَرَبَ، يَضْرِب» باشد متعدّی به یک مفعول است و به معنای تميّز پیدا کردن می آید، مثل: «زال زيد الحنطة عن الشعير» یعنی: «زید گندم را از جو جدا کرد» و مصدرش «زيل» است؛ این هر دو «زال» موجبه و اثبات می باشد، مثل بقيّهٔ افعال تامه و اگر نفی بر آنها داخل شود سالبه می شوند.

و «زال» ناقصه که از باب «مَنَعَ، يَمْنَع» می باشد معنایش قبل از دخول نفی و شبه نفی، منفصل شدن خبر از اسم است، یعنی دلالت می کند بر عدم ثبوت خبر برای اسم؛ پس معنای «زال» ناقصه قبل از دخول نفی و شبه نفی، نفی است و بعد از دخول نفی و شبه نفی، اثبات می شود و هم چنین است «برح» و «انفکّ» و «فتئ».

بررسی « زال، برح، انفکّ و فتئ »

مساله: این چهار فعل که قبل از دخول نفی و شبه آن، معنای آنها نفی است شرط عمل کردن آنها دخول نفی و شبه نفی است لفظاً مثل: ﴿وَ لا يَزالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[1] و مثل: ﴿لَنْ نَبْرَحَ

---

۱. هود: ۱۱۸.

الأخيرة شرط إعمالها أن تكون (لشبه نفي) و هو النّهي و الدّعاء (أو لنفي متبعه). (و مثل كان دام) بمعنى بقي و استمرّ لكن بشرط أن يكون (مسبوقاً بما) المصدرية الظّرفيّة (ک «أعط ما دمت مصيباً درهماً»).

عَلَيْهِ عاكِفِين﴾[1] یا تقدیراً مثل: **﴿تَاللهِ تَفْتَؤُا﴾**[2]. و حذف نفی جائز نیست قیاساً مگر در قسم، لکن به شرطی که نفی به «لا» باشد و مدخول نفی فعل مضارع باشد مثل: **﴿تَفْتَؤُا﴾** در آیهٔ شریفه.

مساله: معنای این چهار فعل بعد از دخول نفی و شبه آن استمرار خبر است برای اسم، مثلاً: «ما زال زيد مصلّياً يوم الجمعة» معنایش این است که زید در روز جمعه مستمرّاً نماز می خواند.

مساله: مثال شبه نفی، که نهی باشد: «لا تزل مجتنباً عن المعاصي» یعنی: «باید همیشه از معاصی اجتناب بنمایی» و مثال دعا: «لا زلت موفقاً على إتيان الواجبات» یعنی: «همیشه موفق باشید که واجبات را بجا بیاوری» و مثال دعایی که نفرین باشد، مثل: «لا زلت مريضاً» یعنی: «همیشه مریض باشی».

بررسی « دام »

مساله: «دام» مثل «کان» عمل می کند و از افعال ناقصه می باشد، به شرطی که بر او مقدّم شود «ما» مصدریّهٔ ظرفیّه. و معنای «دام» بعد از دخول «ما» مصدریّه تعیین وقت است برای فعلی که قبل از او ذکر می شود، که وقت آن فعل زمان ثبوت خبر «دام» هست برای اسمش؛ لذا شرط شده که باید قبل از «دام» همیشه جمله باشد، مثل: «صل خلف زيد ما دام عادلاً» که

---

۱. طه: ۹۱.

۲. یوسف: ۸۵.

و قد يستعمل بعض هذه الأفعال بمعنى بعضها، فيستعمل كان و ظلّ و أضحى و أصبح و أمسى بمعنى صار نحو: ﴿فُتِحَتِ السَّماءُ فَكانَتْ أَبْوابا﴾ و ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾.

تتمّة: ألحق بصار أفعال بمعناها، و هي: آض، و رجع، و عاد، و استحال، و قعد، و حار، و جاء، و ارتدّ، و تحوّل، و غدا، و راح ذكرها في الكافية.

«صلاة» در «خلف زيد» زمانی است که عادل بودن برای «زيد» ثابت باشد نه در غير آن زمان، و مثل: «أعط ما دمت مصيباً درهماً» كه مدت زمان دادن «درهم» زمان بودن مخاطب است مصيب نه مخطىء، «تاء» در «دمت» اسم «دام» است و «مصيباً» خبرش و «درهماً» مفعول دوم «أعط» و مفعول اول محذوف است، أي: «أعط الفقير درهماً في زمان كونک مصيباً» پس «دام» هميشه مفعول فيه است و به سبب «ما» مصدريّه تاويل مصدر می رود.

استعمال افعال ناقصه در معنای یکدیگر

مساله: گاهی بعض از افعال ناقصه به معنای بعض دیگرش استعمال می شود لكن از حيث عمل فرق نمی كند؛ پس «كان» و «ظلّ» و «أضحى» و «أصبح» و «أمسى» به معنای «صار» استعمال می شوند يعنی به معنای «تحوّل» استعمال می شوند، و معنای «تحوّل» در سابق بيان شد[1] مثل: **﴿فُتِحَتِ السَّماءُ فَكانَتْ أَبْوابا﴾**[2] أي: «فصارت أبواباً»، و مثل: **﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾**[3] أي: «صار وجهه مسودّاً».

مساله: ملحق شده است به «صار» در عمل كردن، افعالی كه در معنی مثل «صار» هستند،

---

۱. صفحهٔ ۳۱۸.

۲. النبأ: ۱۹.

۳. النحل: ۵۸.

و اعلم أنّ هذه الأفعال على أقسام: ماض له مضارع و أمر و مصدر و وصف؛ و هو: كان و صار و ما بينهما، و ماض له مضارع دون أمر و وصف دون مصدر و هو: زال و أخواته، و ماض لا مضارع له و لا أمر و لا مصدر و لا وصف و هو: ليس و دام.

یعنی به معنای «تحوّل» هستند؛ و اگر به معنای دیگری استعمال شوند، ملحق به «صار» نمی شوند در عمل کردن مثل این که «قعد» مثلاً به معنای نشستن باشد که در این صورت ملحق به «صار» نمی شود و آن افعال، افعالی است که شارح در تتمّه ذکر کرده است.

تصرّفات افعال ناقصه

مساله: بدان که افعال ناقصه بر سه قسم است، اول: آن که متصرّف است به تصرّف کامل، یعنی جمیع مشتقّات را دارد حتی مصدر علی قول[1]، و این قسم عبارت است از «کان» و «صار» و ما بینهما ممّا ذکر في النظم. دوم: آن که متصرّف است به تصرّف متوسّط، یعنی بعض مشتقّات را دارد و بعضی را ندارد، یعنی مثلاً فعل مضارع دارد و فعل امر ندارد و اسم فاعل دارد و مصدر ندارد و این قسم عبارت است از چهار فعلی که عمل آنها مشروط به نفی و شبه نفی است، زیرا نفی بر فعل امر داخل نمی شود؛ و در این چهار فعل معنای حدث یعنی مصدر نیست لذا امر و مصدر ندارد. سوم: ابداً منصرف نیست، یعنی غیر از ماضی مشتقّ دیگری ندارد، و این قسم عبارت است از «لیس»، و «دام» بنابر قولی[2].

---

۱. مراد قول ابوحیان است. شرح التصریح علی التوضیح: ۱/ ۲۳۹.

۲. عدم تصرّف «دام» مذهب بسیاری از متاخرین، فرّاء و ابن مالک است. همع الهوامع: ۱/ ۴۲۱.

(و غير ماض مثله قد عملا إن كان غير الماضي منه استعملا) نحو: ﴿لَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾، ﴿كُونُوا حِجارَةً﴾ و «كونک إيّاه»، «كائنا أخاک» و «لست زائلاً أحبّک».

عمل مشتقّات افعال ناقصه

مساله: غير ماضی از اين افعال يعنی مشتقّات ديگر اين افعال، اگر مشتقّات ديگر داشته باشد، مثل ماضی می باشد در عمل و شرائط مثل: ﴿لَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[1] كه فعل مضارع «كان» مثل «كان» عمل كرده، و مثل: ﴿كُونُوا حِجارَةً﴾[2] كه فعل امر «كان» عمل كرده، و مثل: «كونک إيّاه كائناً أخاک» كه مصدر و اسم فاعل «كان» عمل كرده، و مثل: «لست زائلاً أحبّک» كه «زائلاً» اسم فاعل «زال» عمل كرده چون شرط كه مسبوقيّت به نفی است در او موجود است.

بيان «كونک إيّاه» و «كائناً أخاک» و «لست زائلا أحبّک»

مساله: ظاهراً «كونک إيّاه» اشاره به قول شاعر است كه می گويد:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيكَ يَسِيرُ[3]

و شاعر فارسی تقريباً معنای همين بيت را اراده كرده كه می گويد:

فريدون فرخ فرشته نبود ز مشک و ز عنبر سرشته نبود
بداد و دهش كرد اين خسروی تو داد و دهش كن فريدون تويی

---

۱. مريم: ۲۰.
۲. الإسراء: ۵۰.
۳. نام شاعر اين بيت مشخص نيست. شرح الكافية الشافية: ۱/ ۳۸۷. حاشية الصبان: ۱/ ۳٤۰.

و هم آن شاعر دیگر که می گوید:

به حسن خلق توان کرد صید اهل نظر		به دام و دانه نگیرند مرغ دانا را

و ظاهراً «کائناً أخاک» اشاره به قول شاعر است که می گوید:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنا		أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنجِدَا [۱]

که شاعر فارسی تقریباً به همین بیت می کند که می گوید:

این همه مردمان که می بینی		مگسانند دور شیرینی

و «لست زائلاً أحبّک» اشاره به قول شاعر است که می گوید:

قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلا		أُحِبُّكِ حَتَى يُغْمِضَ الجَفْنَ مُغْمِضُ [۲]

که شاعر فارسی تقریباً اشاره به همین معنی می کند که می گوید:

تا دامن کفن نکشم زیر پای خاک		باور مکن که دست ز دامن بدارمت

و شاعر دیگر می گوید:

مهر تو در درونم و حبّ تو در دلم		با شیر اندرون شد و با جان بدر شد

---

۱. شاعر این بیت مشخص نیست. شرح الأشموني: ۱/ ۲۲۸. شرح التصريح: ۱/ ۲۴۰.
۲. حسین بن مطیر الأسدي شاعر این بیت است. المحکم و المحیط الأعظم: ۵/ ۴۱۶.

حکایتی از ابو علی فارسی

مساله: من الحكايات النحويّة أنّه سأل ابن جنّي[۱] أستاذه أبا علي الفارسي[۲] عن قول سيبويه[۳]: «مكون فيه»[٤] يعني عن تجويزه اسم مفعول «كان»؛ فقال أبو علي في الجواب: «ما كلّ داء يعالجه الطبيب»[٥].

۱. عثمان بن جنّي الموصلي، ابوالفتح. تاریخ دقیقی از سال تولّد او نقل نشده اما حدود سال ۳۲۷ قمری در بصره بدنیا آمد. پدرش عبد رومی سلیمان بن فهد ازدی موصلی بود. ابن جنّی به مصاحبت و شاگردی ابوعلی فارسی شهره است. نزد او الکتاب سیبویه و دیگر کتب را خوانده. ثعالبی دربارهٔ او می گوید: "هو القطب في لسان العرب وإليه انتهت الرياسة في الأدب". ابن جنّی در سال ۳۹۲ قمری مطابق با ۱۰۰۲ میلادی در بغداد از دنیا رفت. از جمله کتب او «من نسب إلى أمّه من الشعراء» و «شرح ديوان المتنبي» و «سرّ صناعة الإعراب» و «الخصائص» است. الأعلام: ٤/ ۲۰٤. يتيمة الدهر: ۱/ ۱۳۷. تاريخ العلماء النحويين للتنوخي: ۲٤.

۲. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، ابوعلي. در سال ۲۸۸ قمری مطابق با ۹۰۰ میلادی در فسای شیراز بدنیا آمد. در سال ۳۰۷ قمری به بغداد رفت. ابوعلی فارسی نزد زجاج و ابن السّراج و علي بن سليمان الأخفش شاگردی کرد. او شاگردانی همچون ابن جنّی و علی بن عیسی الربعی تربیت کرد. ابوعلی فارسی در سال ۳۷۷ قمری مطابق با ۹۸۷ میلادی در بغداد از دنیا رفت. از جمله کتاب های او «الإيضاح»، «جواهر النحو»، «العوامل» و المسائل الشيرازية» است. الأعلام: ۲/ ۱۷۹. سير أعلام النبلاء: ۱٦/ ۳۸۰.

۳. ترجمهٔ سیبویه در صفحهٔ ٤۹ گذشت.

٤. الكتاب: ۱/ ٤۰٤.

٥. حاشية الصبان: ۱/ ۳۳۹

(و في جميعها توسّط الخبر) بين الفعل و الإسم (أجز).

تقدّم خبر افعال ناقصه بر اسم آن ها

مساله: در جميع افعال ناقصه جائز است كه خبر مقدّم بر اسم شود، يعنى خبر در وسط فعل و اسم واقع شود مثل: «كان قائماً زيد». قال الرضي[١] في آخر باب الأفعال الناقصة: "قال سيبويه: تقديم الخبر إذا كان ظرفاً مستحسن و يسمّى ذلک الظرف مستقرّاً بفتح القاف و كذا كلّ ظرف عامله مقدّر لأنّ ناصبه و هو «استقرّ» مقدّر قبله فقولک: «كان في الدار زيد» أي «كان مستقرّاً في الدار زيد» فالظرف مستقرّ فيه ثمّ حذف الجار كما يقال «المحصول» للمحصول عليع و لم يستحسن تقديم الظرف اللغو، و هو ما ناصبه ظاهر، لأنّه إذن فضلة فلا يهتمّ به، نحو: «كان زيد جالساً عندک» و أمّا قوله تعالى: ﴿وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾[٢] فإنّما قدّم اللغو فيه لأنّه معقد الفائدة إذ ليس الغرض نفي «الكفء» مطلقاً بل نفي الكفء له تعالى، فقدّم اهتماماً بما هو المقصور[٣] معنى و رعاية للفواصل لفظاً"[٤].

---

١. ترجمهٔ رضى در صفحهٔ ٣٦ گذشت.

٢. الإخلاص: ٤.

٣. در متن مكرّرات المدرّس واژهٔ «المقصود» آمده و در متن شرح الرضي «المقصور»؛ ظاهراً متن شرح الرّضي صحيح بوده و معناى مقصور در مقابل معناى مطلق است.

٤. شرح الرّضي: ٤/ ٢١٠.

و خالف ابن معط لضعف عملها بسبب عدم تصرّفها في دام، و ردّ بقوله: «لا طيب للعيش ما دامت منغّصة؛ لذّاته» و بعضهم في ليس و ردّ بقوله: «و ليس سواء عالم و جهول»

ولکن ابن معطی[1] مخالف است در «دام»، یعنی گفته است که خبر «دامت» بر اسمش مقدّم نمی شود؛ و نظر ابن معطی رد شده است به قول شاعر: «مادامت منغّصةً لَذّاته»[2] چون که «منغّصة» که خبر «دامت» است بر «لذّاته» که اسم «دامت» است مقدّم شده است. و بعضی دیگر مخالفت کرده[3] در «لیس» یعنی تقدیم خبر «لیس» را بر اسم «لیس» منع کرده؛ و لکن رد شده است این بعض بقول شاعر: "و لیس سواءً عالم و جهول"[4] زیرا «سواء» خبر «لیس» می باشد و بر «عالم» که اسم «لیس» است مقدّم شده است.

---

۱. يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، ابوالحسين، زين الدين. در سال ٥٦٤ قمری مطابق با ۱۱۶۹ میلادی بدنیا آمد. نزد قاسم بن عساکر در دمشق شاگردی کرد و شاگردانی را در دمشق و مصر تربیت کرد. ابن معطی در جامع العتيق قاهره کرسی تدریس داشت. او در همان شهر از دنیا رفت. از جمله کتاب های او: «الدرة الألفية في علم العربيّة» و «العقود و القوانين» و «الفصول» است. الاعلام: ۸/ ۱۵۵. تاریخ الاسلام: ۱۳/ ۸۷۲.

۲. شاعر این بیت مشخص نیست. و تمام بیتش این است:

لاَ طيبَ لِلعَيشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً　　　لذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ والهَرَمِ

توضيح المقاصد: ۱/ ٤٩٤. شرح قطر الندى: ۱۳۱. حاشية الصبان: ۱/ ۳٤۱.

۳. ابو حیّان از حکایت ابن درستویه این اختلاف را نقل کرده است. و صاحب الارشاد تنها وجود اختلاف را در این مساله نقل کرده است. همع الهوامع: ۱/ ٤۲۹. شرح الأشموني: ۱/ ۲۳۱.

٤. شاعر این بیت السموءل بن عادياء يهودی متوفای ٦٢ سال قبل از هجرت است. واین بیت جزئی از شعر اوست:

سَلي، إن جَهِلْتِ الناسَ عَنَّا وعنهُمُ　　　فَلَيْسَ سَواءً عالمٌ وجَهولٌ

جواهر الأدب في ادبيات و انشاء لغة العرب: ۲/ ۲٦۱.

و قد يمنع من التوسّط بأن خيف اللّبس ....

مساله: نوقش في البيت الأوّل باحتمال كون اسم «دامت» ضميراً مستتراً و «منغّصة» خبرها و «لذّاته» نائب فاعل لـ «منغّصة» فلا شاهد فيه للردّ على ابن معطي. ولكن في هذه المناقشة مناقشة عدم وجه صحيح لتأنيث الضمير في «دامت» إلّا قاعدة دوران أمر الضمير بين مطابقته للمرجع أو الخبر، و انطباقها على ما نحن فيه محلّ تأمّل إذ هي تجري فيما لم يكن الضمير منسوخ الابتداء على ما قيل أو تأويل العيش بالحياة[1].

مساله: جواز تقديم خبر بر اسم در جایی است که برای تقدیم خبر مانعی نباشد.

موارد امتناع تقدیم خبر

مساله: گاهی تقدیم ممنوع می شود و آن در سه مورد است:

اول: این که تقدیم خبر بر اسم موجب اشتباه شود، و این در جایی است که اعراب اسم و خبر هر دو ظاهر نباشد و قرینه هم بر تعیین اسم و خبر نباشد، مثل: «كان صديقي عدوّي» به خلاف «كان أخاك عدوي» و به خلاف «كان عدوي أخوك» و به خلاف «كان قائماً زيد» که در جمیع اینها تقدیم خبر جائز است، زیرا اعراب موجب شناختن اسم و خبر می شود اگرچه اعراب را در اصطلاح بنا به گفتۀ جامی[2] قرینه نمی گویند، لکن کار قرینه را می کند؛ و به خلاف «يصير ابني وارثي» چون قرینه در این کلام دلالت می کند که ممکن است «ابن» متحوّل به وارث بشود و عکس ممکن نیست، پس در این مثال جائز است که «وارثي» که خبر است بر «ابني» که اسم است مقدّم شود و گفته شود «يصير وارثي ابني».

---

۱. رجوع شود به حاشیة الصبان: ۱/ ۳۴۱. شرح التصریح علی التوضیح: ۱/ ۲۴۳.
۲. ترجمۀ جامی در صفحۀ ۱۴۳ گذشت.

أو اقترن الخبر بإلّا، أو كان الخبر مضافاً إلى ضمير يعود إلى ملابس اسم كان، و قد يجب بأن كان الإسم مضافاً إلى ضمير يعود إلى ملابس الخبر؛ هذا. و تقديم الخبر على هذه الأفعال إلّا ما يذكر جائز.

دوم: در جایی که خبر بعد از «إلّا» یا معنای «إلّا» واقع شود، مثل: «ما كان زيد إلّا قائماً» و مثل: «إنّما يكون زيد قائماً» پس در هر دو مثال تقدیم خبر جائز نیست، إذ لو قدّم لانقلب الحصر كما أوضحناه في باب المبتدأ و الخبر مفصّلاً فراجع[1].

سوم: در جایی که خبر اضافه شود به ضمیری که مرجعش خود اسم یا متعلّقات آن باشد، مثل: «كان زيد ضاربه» و مثل: «كان زوج هند محبّها» که در این صورت تقدیم خبر جائز نیست، زیرا لازم می آید عود ضمیر بر متأخّر لفظی فقط. پس بنابر این داخل کردن این صورت، در ممنوع التّقديم ممنوع است؛ و لعلّه سهو من الشارح.

موارد وجوب تقدیم خبر

مساله: گاهی تقدیم خبر بر اسم واجب می شود و آن در دو مورد است. اول: در جایی که اسم اضافه شود به ضمیری که عود کند به ملابس خبر، مثل: «كان في الدار صاحبها» زیرا اگر «في الدار» مقدّم نشود لازم می آید عود ضمیر بر متأخّر لفظی و رتبی، و ذلک لا يجوز إلّا في موارد معيّنة ليس هذا منها. دوم: در جایی که اسم بعد از «إلّا» و یا معنای «إلّا» واقع شود، مثل: «ما كان قائماً إلّا زيد» و مثل: «إنّما كان قائماً زيد» و قد تقدّم وجهه فلا وجه لتكراره[2]، فتأمّل.

---

۱. صفحهٔ ۲۹۷.

۲. همان.

(و كلّ) من النّحاة (سبقه دام حظر) أي منع لأنّها لا تخلو من وقوعها صلة لـ «ما»، و «ما» لها صدر الكلام و مثلها كلّ فعل قارنه حرف مصدريّ و كذا قعد و جاء كما ذكره ابن النّحّاس. (كذاک) منعوا (سبق خبر) بالتّنوين (ما النّافيه)، سواء كانت شرطاً في عمل ذلک الفعل أم لم تكن (فجيء بها متلوّةً) أي متبوعة (لا تالية) أي تابعة، لأنّ لها صدراً، فإن كان النفي بغير ما جاز التقديم؛ صرّح به في شرح الكافية.

تقدّم خبر بر « دام »

مساله: مقدّم كردن خبر بر نفس افعال ناقصه جائز است مگر در «دام» و هر فعلی كه «ما» نافيه بر او داخل شود، چه آن كه دخول نفی شرط عمل آن باشد، مثل: «زال» و نظائرش يا آن كه شرط عملش نباشد، مثل: «كان» و مانند آن؛ چون كه «ما» مصدريّه و «ما» نافيه صدارت دارند.

تقديم خبر بر افعال ناقصه به همراه حرف مصدری

مساله: مثل «دام» می باشد هر فعلی كه حرف مصدری بر او داخل شود، مثل: «يعجبني أن تكون قائماً» فلا يجوز تقديم «قائماً» لما ذكر في «ما دام»؛ و هم چنين جائز نيست تقديم خبر بر «قعد» و «جاء» كه از ملحقّات «صار» می باشد، اگرچه حرف مصدری يا نفی بر آنها داخل نشود، إذ الاستعمال فيهما سماعي؛ پس بايد «ما» نافيه را متلوّه بخبر قرار بدهی، يعنی خبر را بعد از آن بياوری نه اين كه «ما» را تاليه قرار بدهی يعنی بعد از خبر بياوری، زيرا «ما» صدارت دارد و برای او صدر كلام است. و اگر نفی به غير «ما» نافيه باشد تقديم خبر جائز است، و مصنّف به اين جواز تقديم تصريح كرده در شرح كافيه[1] مثل: «قائماً لم يزل زيد».

---

۱. شرح الكافية الشافية: ۱/ ۳۹۸.

(و منع سبق خبر ليس اصطفي) أي أختير وفاقاً للكوفيّين و المبرّد و إبن السّرّاج و أكثر المتأخّرين، قال في شرح الكافية: قياساً على عسي؛ فإنّها مثلها في عدم التّصرّف و الإختلاف في فعليّتها و قد أجمعوا على إمتناع تقديم خبرها انتهى. و فرّق إبنه بينهما بأنّ عسى متضمّنة معنى ما له الصّدر و هو لعلّ، بخلاف ليس. قلت: ليس أيضاً متضمّنة معنى ما له صدر الكلام و هو ما النّافية.

قال الچلبي في بحث كلمة «كلّ»: "الوجه في عدم جواز التقديم على «ما» النافية اقتضاؤها صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها على الاسم و الفعل فهي بعينها بخلاف «لم» و «لن» فإنّهما لاختصاصهما بالفعل صارا كالجزء منه، فيجوز تقديم ما في حيّزهما عليهما كجواز تقديم معمول الفعل المثبت عليه و أمّا «لا» فإنّها و إن كانت في الدخول على القبيلتين كـ «ما» إلّا أنّها حرف كثر تصرّفه فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك: «ضربني بلا ذنب» و قولك: «عزمت عليک أن لا تضربني» يعمل ما بعدها فيما قبلها" انتهى

تقديم خبر بر « ليس »

مساله: اختلفوا في تقديم الخبر على «ليس»، و المختار عند الناظم منعه و لذا قال: "و منع سبق خبر ليس اصطفى" وفاقاً لمن ذكرهم الشارح. و قال الناظم في شرح الكافية: "منع تقديم خبر «ليس» عليها قياساً لـ «ليس» على «عسى» فإنّ «ليس» مثل «عسى» في الجمود و الاختلاف في فعليتها كما أشير إليه في أوّل الباب و قد أجمعوا على امتناع تقديم خبر «عسى» فكذا «ليس» "[۱].

مساله: بدان كه پسر ناظم قياس كردن «ليس» را به «عسى» باطل نموده و فرق گذاشته بين

---

۱. شرح الكافية: ۱/ ۳۹۷.

و ذهب بعضهم إلى جواز التّقديم مستدلّا بتقديم معموله في قوله تعالى: ﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم﴾ و أجيب باتّساعهم في الظرف.

«ليس» و «عسى» به اين كه «عسى» متضمّن معناى حرفى است كه براى او صدارت است كه آن حرف، عبارت است از «لعلّ» زيرا در «عسى» ترجّى است كه معناى «لعلّ» مى باشد، به خلاف «ليس» كه در «ليس» معناى حرف صدارت دار نيست؛ اين است فرقى كه ابن ناظم بين «ليس» و «عسى» ثابت كرده لكن شارح اين فرق را باطل كرده و گفته كه «ليس» أيضاً متضمّن معناى «ما»ى نافيه است كه صدارات دارد، پس فرق باطل است.

مساله: بعضى از نحويين[1] تقديم خبر «ليس» را بر «ليس» جائز دانسته اند، بدليل تقديم معمول خبر «ليس» مثل قول خداوند: **﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم﴾**[2] كه اسم «ليس» ضمير است و به «عذاب» راجع است و «مصروفاً» خبر «ليس» است و «يوم» معمول «مصروفاً» مى باشد؛ پس تقديم «يوم» دليل بر جواز تقديم «مصروفاً» است، لأنّ تقديم المعمول لايجوز إلّا إذا جاز تقديم العامل و أجيب عن هذا الدليل بأنّهم اتّسعوا في الظرف فتقديم المعمول إذ كان ظرافاً من باب الاتساع لايدلّ على جواز تقديم مطلق المعمول حتّى يدلّ على جواز تقديم العامل.

و ليعلم أنّ الاتساع في الظروف ثلاثة أقسام: الأوّل الاتساع من حيث المكان بأن يستعمل في مكانه الأصلي و غيره و المراد من الاتساع هاهنا هو هذا القسم؛ و الثاني الاتساع من حيث المعنى بأن يستعمل في المعنى الظرفي و غيره و هذا القسم هو المراد ممّا يأتي في آخر باب أفعل

---

١. قدماء بصريين و ابن برهان و زمخشرى و شلوبين و ابن عصفور قائل به اين قولند، و ابن جنّى اين قول را به مشهور نسبت داده است. همع الهوامع: ١/ ٤٢٩.

٢. هود: ٨.

تتمّة: من الخبر ما يجب تقديمه على الفعل ک «کم کان مالک» و ما يجب تأخيره عنه ک «ما کان زيد إلّا في الدّار». (و ذو تمام) من هذه الأفعال (ما برفع يکتفي) عن المنصوب، نحو: ﴿وَ إنْ کانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ﴾ أي حضر «ما شاء الله کان» أي وجد

التفضيل و الظروف المتصرّفة؛ الثالث الاتساع من حيث الآلة بأن يستعمل مع آلة الظرفيّة أي مع «في» و بدونها؛ و هذا القسم هو المراد ممّا يأتي في أوّل باب المفعول فيه نحو: «دخلت الدار» قيل: و من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[1]، فتأمّل.

موارد وجوب تقديم خبر بر افعال ناقصه

مساله: بعضی از خبرها، خبری است که تقديم آنها بر افعال ناقصه واجب است، مثل: «کم کان مالُک» برفع «مالک»، چون «کم» خبر است و مقدّم شده وجوباً به سبب صدارت، و «مالک» اسم است؛ و بعضی از خبرها، خبری است که واجب است تاخيرش مثل: «ما کان زيد إلّا في الدار» که تاخير «في الدار» واجب است به دو سبب يکی «ما»ی نافيه و يکی حصر.

اقسام افعال ناقصه از جهت نقص و تمام

مساله: هذه الأفعال على قسمين: الأوّل ما تستعمل ناقصة تارة و تامة أخرى؛ و الثاني ما لايستعمل إلّا ناقصاً.

افعال تامه

مساله: صاحب تمام يعنی تامّهٔ از اين افعال، آن فعلی است که فقط به مرفوع اکتفا کند، يعنی کلام مفيد بشود و در مفيد بودن محتاج به منصوب نباشد، مثل: ﴿وَ إنْ کانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ

---

۱. الفاتحة: ٤.

و «ظلّ اليوم» أي دام ظلّه و «بات فلان بالقوم» أي نزل بهم ليلا ﴿فَسُبْحانَ الله حينَ تُمْسُونَ وَ حينَ تُصْبِحُونَ﴾ أي حين تدخلون في المساء و الصباح، ﴿خالِدينَ فيها ما دامَتِ السَّماواتُ وَ الْأَرْض﴾ أي ما بقيت.

إلى مَيْسَرَة﴾[1] كه «كان» به معناى «حضر» مى باشد و «ذو» فاعل «كان» و معناى كلام به همين فاعل مفيد است؛ يعنى اگر مديون حاضر شود صاحب عسرت، پس بايد او را مهلت داد تا زمانى كه متمكّن و غنى شود، حاصل معنى چنين مى شود، كه «المفلس في أمان الله». و مثل: «ما شاء الله كان»[2] كه «كان» به معناى «وجد» مى باشد و ضمير مستتر در او فاعل و راجع است به «ما» موصوله و «كان» محتاج به منصوب نيست و داراى معناى مفيد و يصحّ السكوت عليه است ، يعنى آنچه خدا خواست همان مى شود. و مثل: «ظلّ اليوم» كه «ظلّ» به معناى «استمرّ» و «اليوم» فاعلش است، يعنى سايه امروز مستمر بود. و مثل: «بات فلان بالقوم» كه «بات» به معناى وارد شدن در شب است و «فلان» فاعلش يعنى فلانى در شب وارد بر قوم شد. و مثل: **﴿فَسُبْحانَ الله حينَ تُمْسُونَ وَ حينَ تُصْبِحُون﴾**[3] كه «تمسون» به معناى «تدخلون في المساء» است و «تصبحون» به معناى «تدخلون في الصباح»، و محتاج به منصوب نيستند و معناى كلام مفيد است، يعنى پاک و منزّه است خداوند در زمانى كه شما داخل صبح مى شويد و در زمانى كه داخل شب مى شويد، يعنى خداوند هميشه و در جميع اوقات منزه است از نقائص. و مثل: **﴿خالِدينَ فيها ما دامَتِ السَّماواتُ وَ الْأَرْض﴾**[4] كه «دامت» به

---

۱. البقرة: ۲۸۰.

۲. اين عبارت در روايات منقوله از اهل البيت عصمت و طهارت عليهم السلام بسيار نقل شده است. مانند: الكافي: ۲/ ۵۳۰- ۲/ ۵۷۸- ۸-۸۲.

۳. الروم: ۱۷.

۴. هود: ۱۰۷.

(و ما سواه) أي سوى المكتفي بالمرفوع (ناقص) يحتاج إلى المنصوب ....

معنای «بقیت» می باشد و «السماوات» فاعلش؛ پس دانسته شد که تامّه آن فعلی است که به مرفوع اکتفا کند و در مفید بودن محتاج به منصوب نباشد.

افعال ناقصه

مساله: غیر مکتفی به مرفوع ناقصه می باشد که محتاج به منصوب است و بدون منصوب مفید نیست و ما یصحّ السکوت علیه نمی شود.

مساله: بدان که بعض نحویین[1] در تامّه بودن و ناقصه بودن این افعال همین اکتفا به مرفوع و عدم اکتفا به مرفوع را میزان قرار داده اند، و بعض دیگر[2] دلالت بر حدث و عدم دلالت بر حدث را میزان قرار داده اند؛ یعنی هرگاه این افعال، زائد بر زمان، دلالت بر حدث یعنی مصدر بکنند، تامّه می باشند؛ و اگر فقط دلالت بر زمان بکنند ناقصه می باشند مثلاً در کلام خداوند: ﴿**كُنْ فَيَكُون**﴾[3] دلالت بر حدث یعنی مصدر دارد، لذا تامّه می باشد، و در «کان زید قائماً» دلالت بر حدث ندارد چون که «کون» از جملهٔ «زید قائم» دانسته می شود، لأنّ ثبوت شيء لشيء فرع کونهما و ثبوتهما؛ پس «کان» فقط دلالت بر زمان «کون زید قائماً» می کند. و در «أصبح زید غنیّاً»، «أصبح» دلالت بر صبح کردن نمی کند، بلکه دلالت می کند که غنای زید زمانش صبح بوده است. و الحاصلأنّ «أصبح» تدلّ علی اقتران غناء زید بوقت الصبح، و لا تدلّ علی معنی مصدريّ فهي ناقصة بخلاف ﴿**فَسُبْحانَ الله حينَ تُمْسُونَ**

---

۱. ازهری این قول را به ابن مالک نسبت داده و می گوید صاحب الموضح در این قول از ابن مالک تبعیّت کرده. شرح التصریح علی التوضیح: ۱/ ۲۴۹.

۲. سیبویه و اکثر بصریین دلالت بر حدث و زمان و عدم دلالت بر آنها را ملاک دانسته اند. همان

۳. البقرة: ۱۱۷.

و (النّقص في فتئ) و (ليس) و (زال) التي مضارعها يزال (دائما قفي) أي تبع، و أمّا زال التي مضارعها يزول فإنّها تامّة نحو: «زالت الشّمس».

وَ حينَ تُصْبِحُونَ﴾[1] فإنّ «تصبحون» يدلّ على معنى مصدريّ و هو الدخول في الصباح و قس عليها «أمسى» و «أضحى» و بقيّة الأفعال، وليكن هذا على ذكر منک لأنّه يفيدک عند قول الشارح في باب الحال: "ضابطة: جميع العوامل اللفظيّة تعمل في الحال إلّا «كان» و أخواتها، و «عسى» على الأصحّ" انتهى لأنّ «عسى» أيضاً يجري فيها هذا الكلام.

دوام نقص در « فتئ، ليس و زال »

مساله: «فتئ» و «ليس» و «زال» كه از باب «منع، يمنع» باشد، چنان كه قبلاً گفته شد[2] دائماً ناقصه استعمال مى شوند، زيرا كه اين سه فعل مصدر ندارند. بعضى از محقّقين گفته اند كه هيچ يک از اين افعال ناقصه مصدر ندارند و هر يک از آنها كه داراى مصدر است، تامّه مى باشد چنان كه در مسالۀ سابق گذشت[3].

« زال » تامّه

مساله: در سابق گفته شد[4] كه «زال» اگر از باب «نَصَر، يَنْصُر» يا از باب «ضَرَبَ، يَضْرِب» باشد تامّه است نه ناقصه.

---

۱. الروم: ۱۷.

۲. صفحۀ ۳۲۳.

۳. صفحۀ ۳۳۶.

۴. صفحۀ ۳۲۰.

(و لا يلي العامل) بالنصب، أي لا يقع بعده (معمول الخبر) سواء قدّم الخبر على الإسم أم لا، فلايقال: «كان طعامک زيد آكلا» خلافاً للكوفيين، و لا «كان طعامک آكلا زيد» خلافاً لأبي علي، فإن تقدّم الخبر على الإسم و على معموله نحو: «كان آكلا طعامک زيد» فظاهر عبارة المصنف أنه جائز؛ لأنّ معمول الخبر لم يل العامل و به صرّح

تضمين معنای افعال ناقصه

قال الرضي[1]: "و قد يجوز تضمين كثير من التامّة معنى الناقصة كما تقول «تتمّ التسعة بهذا عشرة» أي تصير عشرة تامّة و «كمل زيد عالماً» أي صار عالماً كاملاً، قال تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيًّا﴾[2] أي صار مثل بشر و نحو ذلک"[3].

صور تقديم معمول خبر و احكام آنها

مساله: مقدّم شدن معمول خبر، شش صورت است:

اول: اين كه معمول مقدّم شود بر اسم بدون تقدّم خبر بر اسم، و «كان طعامَک زيدٌ آكلاً» مثال همين قسم است.

دوم: اين كه معمول مقدّم شود بر اسم با تقدم خبر بر اسم نه بر معمول، و «كان طعامَک آكلاً زيدٌ» مثال اين قسم است.

سوم: اين كه معمول مقدّم شود بر اسم با تقدّم خبر بر معمول، و «كان آكلاً طعامَک زيد» مثال اين قسم است.

---

۱. ترجمهٔ رضی صفحهٔ ۳٦ گذشت.
۲. مريم: ۱۷.
۳. شرح الرّضي على الكافية: ٤/ ۱۸۳.

ابن شقير مدّعياً فيه الإتّفاق، و صرّح أيضاً بجواز تقديم المعمول على نفس العامل (إلّا إذا ظرفاً أتي) المعمول (أو حرف جرّ) فإنّه يجوز أن يلي العامل نحو : «كان عندک زيد

چهارم: این که معمول مقدّم شود بر عامل بدون تقدّم خبر بر اسم، مثل: «طعامَک کان زید آکلاً».

پنجم: این که معمول مقدّم شود بر عامل با تقدّم خبر بر عامل نه بر معمول، مثل: «طعامَک آکلاً کان زید».

ششم: این که معمول مقدّم شود بر عامل با تقدّم خبر بر معمول، مثل: «آکلاً طعامَک کان زید».

و قول شارح "و صرّح أيضاً بجواز تقديم المعمول على نفس العامل" اشاره به سه صورت اخیر است.

و حکم جمیع این شش صورت از «و لايلي العامل معمول الخبر» دانسته می شود، چنانکه شارح استخراج کرده که حکم صورت اول و دوم امتناع است، و وجه امتناع فصل به اجنبی می باشد چون که معمول خبر نسبت به عامل اجنبی است، اگر چه کوفیین و ابوعلی[1]، معمول خبر را اجنبی نمی دانند و این دو صورت را أيضاً جائز می دانند. و حکم چهار صورت دیگر جواز است.

استثناء از امتناع دو صورت اول

مساله: ممتنع بودن دو صورت مذکور در وقتی است که معمول خبر ظرف و جار و مجرور نباشد، و الّا این دو صورت مثل چهار صورت دیگر جائز است، مثل: «کان عندک زید

۱. ترجمهٔ ابوعلی در صفحهٔ ۳۲٦ گذشت.

مقیماً» و «کان فیک زید راغباً». (و مضمر الشّأن اسماً) للعامل (انو إن وقع) لک في کلام العرب (موهم) أي موقع في الوهم، أي في الذهن (ما استبان) لک (أنّه امتنع) و هو إیلاء العامل معمول الخبر، و هو غیر ظرف و لا مجرور کقوله:

مقیماً»، و مثل: «کان عندک مقیماً زید»، و مثل: «کان فیک زید راغباً» و «کان فیک راغباً زید»، و قس علیها أمثلة بقیّة الصور فإنّها سهلة.

هذا ما یقتضیه العبارة ولکن في تفسیر النظام النیشابوري[1] في قوله تعالی: ﴿وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾[2] قد نصّ سیبویه في کتابه علی أنّ الخبر قد یقدّم علی الاسم في باب «کان» ولکن متعلّق الخبر حینئذ لا یتقدّم علی الخبر، کیلا یلزم العدول عن الأصل بمرّتین فکیف قدّم الظرف علی الاسم و الخبر جمیعاً؟ و أجاب النحویون عنه بأنّ هذا الظرف وقع بیاناً للمحذوف کأنّه قال: «لم یکن أحد» فقیل: لمن؟ فأجیب بقوله: «له» نظیره قوله: ﴿وَ كَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾[3] انتهی[4].

---

١. الحسن بن محمد بن الحسین القمي النیسابوریّ، نظام الدین، معروف به الأعرج. اصلیّت او قمی است اما در نیشابور بزرگ شده است. او به تفسیر و اشتغال به حکمت و ریاضیات مشهور است. از جمله کتاب های او «غرائب القرآن و رغائب الفرقان» معروف به تفسیر نیشابوری که در سال ٨٢٨ قمری تالیف شده و «لبّ التأویل» و «شرح الشافیة» معروف به شرح النظام و «توضیح التذکرة النصیریّة» در علم هیئت است. نظام نیشابوری در سال ٨٥٠ قمری مطابق ١٤٤٦ میلادی از دنیا رفت. الاعلام: ٢/ ٢١٦.

٢. الاخلاص: ٤.

٣. یوسف: ٢٠.

٤. این عبارت با تصرّفی اندک از تفسیر غرائب القرآن ٦/ ٥٩٧ نیشابوری نقل شده است.

«بما كان إيّاهم عطيّة عوّدا» فاسم كان ضمير الشأن مستتر فيها، و عطيّة مبتدأ خبره عوّدا، و إيّاهم مفعول عوّدا، و الجملة خبر كان. (و قد تزاد كان) بلفظ الماضي (في حشو) أي بين أثناء الكلام، و شذّ زيادتها بلفظ المضارع نحو: «أنت تكون ماجد نبيل»

توجيه « بما كان إيّاهم عطيّة عوّدا »

مساله: بدان كه در قول شاعر "بما كان إيّاهم عطيّة عوّد"[1] توهّم شده است كه «إيّاهم» معمول خبر است كه «عود» باشد و اين معمول خبر بعد از عامل واقع شده؛ پس اين بيت صورت اول از دو صورتى است كه بايد ممتنع باشد و حال آن كه شاعر او را استعمال كرده[2]، لذا ناظم مى گويد: اين بيت بايد تاويل برده شود، به اين كه براى «كان»، كه عامل است، ضمير شأن اسم نيّت گرفته شود. و «عطيّة» مبتدا و «عوّد» خبر «عطية»، و جمله خبر «كان»؛ پس اين بيت صورت اول نيست بلكه از هيچ يک از شش صورت نيست، زيرا «إيّاهم» معمول خبر در خبر «كان» است؛ فتبصّر فإنّه دقيق لأنّه بظاهره مخالف لما تقدّم[3] في شرائط دخول هذه الأفعال على المبتدأ كما أشرنا إلى ذلک هناک، فتأمّل.

« كان » زائده

مساله: اختلفوا في «كان» الزائدة هل هي دالّة على شيء غير تأكيد الكلام لأنّ التأكيد لازم لجميع الزوائد أم لايدلّ على شيء غير التأكيد؛ فقال بعضهم: إنّها دالّة على الزمان زائداً على

---

۱. شاعر اين شعر همام بن غالب فرزدق است:

قَنَافِذُ هَداجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ　　بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

شرح الأشموني: ۱/ ۲۳۸. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۲٤۷. همع الهوامع: ۱/ ٤۳۲.

۲. كوفيون به اين شعر براى جواز دو صورت اول و دوم استناد كرده اند. شرح الأشموني: ۱/ ۲۳۷.

۳. اين مطلب در صفحهٔ ۳۱٦ گذشت.

و إطّردت زيادتها بين ما و فعل التّعجب (كما كان أصحّ علم من تقدّما) و بين الموصول و الصله ک «جاء الّذي كان أكرمته»، و الصّفة و الموصوف ک «جاءني رجل كان كريم»، و الفعل و مرفوعه نحو: «لم يوجد كان مثلک» و المبتدأ و خبره نحو: «زيد كان قائم» و شذّ بين الجارّ و المجرور نحو: «على كان المسوّمة العراب».

الدلالة على التأكيد، و قال بعضهم بالعدم[1] و اختلفوا أيضاً في أنّ زيادتها مع الاسم أو مجرّداً عن الاسم.

موارد اطّراد زيادی « کان »

مساله: گاهی «کان» زائده می شود به صیغهٔ ماضی در بین اجزاء کلام؛ و شاذ است یعنی بر خلاف قیاس نحوی است زائده شدن به صیغهٔ مضارع، مثل: «و أنت تكون ماجد نبيل» که «کان» به صیغهٔ مضارع زیاد شده در بین مبتدا و خبر.

و اطّراد دارد یعنی کثیر الاستعمال است، زیاد شدن «کان» بین «ما» التعجّبیّة و فعل تعجّب، مثل: «ما كان أصحّ علمَ من تقدّم» که «کان» بین «ما» و «أصحّ» که فعل تعجّب است زیاد شد، تا دلالت بر زمان ماضی بکند چون فعل تعجّب انشا است و نمی تواند دلالت بر زمان بکند؛ و معنای کلام چنین است: «تعجّب می کنم که چه چیز صحیح کرده است در زمان سابق علم علماء سابق را». و هم چنین مطّرد است، زیاد شدن «کان» بین صله و موصول، و بین صفت و موصوف، و بین فعل و نائب فاعلش؛ ولم يسمع من العرب زيادتها بين الفعل و فاعله و بین مبتدا و خبر از عرب شنیده نشده لکن زائده شدن «کان» در بین جار و مجرور قیاسی است.

---

۱. مشهور گفته اند «کان» بر زمان ماضی نیز دلالت دارد اما شیخ رضی ﷺ می گوید غیر از تاکید بر چیزی دلالت ندارد. حاشية الصبان: ۱/ ۳۵۲.

و غير كان لا يزاد، و شذّ زيادة أمسى و أصبح كقولهم «ما أصبح أبردها» و «ما أمسى أدفاها».

غرض از زيادی « كان »

مساله: قبلاً گفته شد که غرض از زیاد شدن «کان» به علاوه تاکید، دلالت بر زمان ماضی است.

عمل « كان » زائده

مساله: «کان» زائده عمل نمی کند، چنان که از مثال هایی که شارح ذکر کرده است، دانسته می شود، به خلاف حرف جر زائد که عمل می کند، چون «کان» زائده اختصاصش به اسماء به خلاف حرف جر زائد از بین می رود.

اختصاص زيادی به « كان »

مساله: از افعال ناقصه غیر از «کان» فعل دیگری زائد نمی شود؛ چون «کان» أمّ الباب است. و شاذّ است زائده شدن «أمسی» و « أصبح» بین «ما» تعجّبیّه و فعل تعجّب در قول عرب ها: «ما أصبح أبردها» و «ما أمسی أدفأها»[1]، لکن زائده شدن این دو فعل در این دو مثال بی معنی نیست، چون معنای «أصبح» با برودت مناسب است و معنای «أمسی» با دفء که گرم بودن است مناسب است، چون هر چیزی در طرف صبح میل به سردی می کند و در طرف شب میل به گرمی می کند.

---

۱. الأصول في النحو: ۱/۱۰٦. شرح الكافية الشافية: ۱/ ٤۱٤. اللمحة في شرح الملحة: ۲/ ۵۸۱.

(و يحذفونها) مع اسمها (و يبقون الخبر) وحده (و بعد إن و لو) الشّرطيّتين (كثيراً ذا) الحذف (اشتهر) كقوله : «المرء مجزيّ بعمله إن خيراً فخير» أي إن كان عمله خيراً و قوله: «لا يأمن الدّهر ذو بغي و لو ملكا» أي و لو كان الباغي ملكاً؛ و قلّ بعد غيرهما كقوله: «من لد شولاً فإلى إتلائها» أي من لد كانت شولاً. و حذف كان مع خبرها و إبقاء الاسم ضعيف، و عليه «إن خير فخير» بالرّفع، أي إن كان في عمله خير.

دو قسم از اقسام حذف « كان »

مساله: حذف شدن «کان» بر چهار قسم است:

اول: اینکه «کان» حذف شود با اسم، و خبر باقی بماند. این قسم بعد از «إن» و «لو» کثیر الاستعمال است و مشهور است، مثل: «إن خيراً فخير» که در اصل: «إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير» بوده، و مثل: «و لو ملكاً»[1] که در اصل: «و لو كان الباغي ملكاً» بوده. این قسم بعد از غیر «إن» و «لو» کم است، مثل: «من لد شولاً»[2] که در اصل: «من لدن كانت شولاً» بوده.

دوم: اینکه «کان» با خبر حذف شود و اسم باقی بماند. این قسم ضعیف است یعنی ثبوتش در کلام فصحاء محل بحث و مناقشه می باشد، و مبنی بر همین قسم است: «إن خير فخير» که به رفع «خیر» اول خوانده شده که در اصل: «إن كان في عمله خير» بوده.

---

۱. اشاره به این بیت است:

لاَ يَأْمَنِ الْدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكا   جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا الْسَّهْلُ وَالْجَبَلُ

توضیح المقاصد: ۱/ ۵۰۲. مغني اللبيب: ۳۵۴. شرح الأشموني: ۱/ ۲۴۷. شرح التصريح: ۱/ ۲۵۶.

۲. «مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلاَئِهَا» مانند مثل در کلام عرب استفاده می شود، اما قائلش مشخص نشده. سرّ صناعة الاعراب: ۲/ ۱۹۸. مغني اللبيب: ۵۵۱. همع الهوامع: ۱/ ۴۴۳.

(و بعد أن) المصدريّة (تعويض ما عنها) بعد حذفها (ارتكب كمثل أمّا أنت برّا فاقترب) الأصل لإن كنت برّا فحذفت الّلام للإختصار ثمّ «كان» له فانفصل الضمير و زيدت «ما» للتّعويض و أدغمت النون فيها للتّقارب و مثله: «أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر»

دو قسم از اقسام حذف «كان»

سوم: اين كه «كان» به تنهايى حذف شود، و اسم و خبر باقى بماند. اين صورت در جايى است كه «كان» بعد از «أن» مصدريّه باشد و پس از حذف «كان»، «ما» زائده عوض آن آورده شود، مثل: «أمّا أنت برّاً فاقترب» كه در اصل «لأن كنت برّاً فاقترب» بوده، و در اصل «اقترب لأن كنت برّاً» بوده، جملهٔ «لأن كنت» مقدّم شده براى اختصاص و حصر، يا براى اهتمام؛ پس از «أن» لام تعليل حذف شده براى اختصار، و سپس «كان» أيضاً براى اختصار حذف شد، و اسم «كان» كه «تاء» است ضمير متّصل بود، منفصل شد چون اتصال به محذوف ممكن نيست، چنان كه در باب ضمائر گفته شد[1]؛ و «ما» زائده بعد از «أن» ناصبه زياد شد، عوض «كان» و نون آن در ميم «ما» ادغام شد چون قريب المخرج مى باشند. و از همين قسم است «أمّا أنت ذا نفر»[2] كه در اصل «لأن كنت ذا نفر» بوده و البيان هو البيان.

---

١. صفحهٔ ١٥٢.

٢. قسمتى از شعر عباس بن مرداس است:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ　　　فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الْضَّبُعُ

شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٥٧. خزانة الأدب: ٤/ ١٣.

تتمّة: تحذف كان مع اسمها و خبرها و يعوّض عنها ما بعد إن الشرطيّة، و ذلک كقولهم «افعل هذا إمّا لا» أي إن كنت لا تفعل غيره، ذكره في شرح الكافية.

قال الجاحظ[١] في الجزء السادس من كتاب الحيوان: "إذا كانت السنة جدبة تأكل المال سمّتها العرب «الضبع» " ثمّ ذكر البيت[٢].

و قال الثعالبي[٣] في الباب الثلاثين من كتاب ثمار القلوب مثل ما قاله الجاحظ ثمّ قال: "قال ابن الأعرابى: لايريدون بـ «الضبع» السنة، و إنّما هو أنّ الناس إذا أجدبوا ضعفوا عن الانبعاث و سقطت قواهم فعاثت فيهم «الضباع» و أكلتهم"، ثمّ أنشد البيت[٤].

چهارم: اینکه «کان» حذف شود با اسم و خبر، و «ما» زائده عوض آورده شود، اما به شرطی که بعد از «إن» شرطیّه باشد؛ مثل قول عرب ها: "افعل هذا إمّا لا" که «إمّا لا» در

---

١. عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، الليثي، ابوعثمان، مشهور به الجاحظ. در سال ١٦٣ قمری مطابق با ٧٨٠ میلادی در بصره بدنیا آمد. جاحظ رئیس فرقهٔ جاحظیّه از معتزله است اما اهل تسنّن نیز او را ثقه نمی دانند. نیمی از بدن او در اواخر عمرش فلج شد، مبرّد می گوید "روزی بر او وارد شدم و حالش را پرسیدم، پاسخ داد: حال شخصی که نیمی از بدنش فلج است و نیمی از سرد چونه است؟! اگر مگسی دورش بیاید او را می آزارد، و آفتش این است که از سنم هفتاد سال نیز گذشته است". جاحظ در سال ٢٥٥ قمری مطابق با ٨٦٩ میلادی از دنیا رفت و گفته اند سبب مرگش این بوده که چندین جلد کتاب بر رویش ریخته و او را کشته است. از جمله کتاب های او «الحیوان»، «البیان و التبیین»، «سحر البیان»، «التاج» و «المحاسن و الأضداد» است. الاعلام:٥/ ٧٤. سیر أعلام النبلاء: ٩/ ٤١٣.

٢. الحيوان: ٦/ ٥٥٧.

٣. عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، ابومنصور الثعالبي. در سال ٣٥٠ قمری مطابق با ٩٦١ میلادی به دنیا آمد. ثعالبی از اهل نیشابور بود و به ادبیات و تاریخ مشغول شد و کتاب های خوبی در این علوم نوشت مانند: «يتيمة الدهر»، «فقه اللغة»، «سحر البلاغة»، «غرر أخبار ملوک الفرس» و «لطائف المعارف». ثعالبی در سال ٤٢٩ قمری مطابق با ١٠٣٨ میلادی از دنیا رفت.الاعلام: ٤/ ١٦٣.

٤. ثمار القلوب في المضاف و المنسوب: ٤٠١.

(و من مضارع لكان) ناقصة أو تامّة (منجزم) بالسكون لم يله ساكن و لا ضمير متّصل (تحذف نون) تخفيفاً نحو: ﴿وَ لَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾، ﴿وَ إِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ بخلاف غير المجزوم بالحذف و المتّصل بساكن أو ضمير (و هو حذف) بالتنوين (ما التزم) بل جائز.

اصل «إن كنت لا تفعل غيره» بوده، پس از آن مجموع «كنت لا تفعل غيره» حذف شده، فقط «إن» و «لا» باقی مانده، پس از آن «ما» زائده زیاد شد بعد از «إن» شرطیّه و قبل از «ما» زائده و نون «إن» در «ما» به جهت قرب مخرج ادغام شد؛ مصنّف این قسم چهارم را در شرح کافیه ذکر کرده است[1].

حذف نون مضارع «كان»

مساله: از فعل مضارع «کان» نون لام الفعل حذف می شود، للتخفيف أو للتشبيه بالتنوين لأنّها ساكنة مثلها لکن به پنج شرط:

اول: آن که معرب باشد نه مبنیّ.

دوم: آن که مجزوم باشد نه مرفوع یا منصوب.

سوم: آن که جزمش به سکون باشد نه به حذف نون عوض رفع.

چهارم: آن که بعد از ساکنی نباشد.

پنجم: آن که بعد از آن ضمیر منصوبی نباشد، مثل: ﴿وَ لَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[2] و مثل: ﴿وَ إِنْ تَكُ

---

۱. شرح الكافية: ۱/ ٤۲۰.
۲. مريم: ۲۰.

حَسَنَةً﴾[1] که در هر دو مثال پنج شرط جمع است؛ به خلاف «النسوة لم يكن قائمات» و «لم تكن أيّتها النسوة قائمات» زيرا اين دو صيغه مبنىّ هستند. و به خلاف «سوف يكون زيد قائماً» که مجزوم نيست. و به خلاف افعال خمسه در حال جزم، زيرا جزم آن ها به حذف نون است نه به سکون، مثل: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَراءَ يُغْنِهِمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾[2]. و به خلاف ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذينَ﴾[3] که بعد از «يكن» ساکن است که لام «الذين» باشد و به سبب دفع التقاء ساکنين نون «يكن» متحرّک شده و به سبب حرکت قوى شده، لذا حذف جائز نيست. و به خلاف «إن يكنه» که بعد از «يكن» ضمير منصوب است و الضمير يردّ الأشياء إلى أصولها المستعملة فلاينتقض بنحو: «يده» و «دمه» حيث لم يرد هما الضمير إلى أصلهما إذ أصلها غير مستعمل و سنشير إلى ذلک بعيد هذا فلا تحذف النون لأنّه خلاف ما يقتضيه الضمير.

و اين حذف در صورت اجتماع پنج شرط جائز است نه واجب. قال الرضي[4]: " و قد تحذف لام «تكن» للجزم، تشبيهاً لنونها بالواو فحذفت مع أنّه قد حذفت قبل، حركتها للجزم و ذلک لكثرة استعالها، قال تعالى: ﴿لَمْ يَكُ مُغَيِّراً نِعْمَةً﴾[5] كما حذفت كسرة «لم أبال» فقيل «لم أبل» بعد ما حذفت منه الياء لكثرة الاستعمال أيضاً "[6].

---

۱. النساء: ٤٠.
۲. النور: ۳۲.
۳. البينة: ۱.
٤. ترجمۀ رضى در صفحۀ ۳٦ گذشت.
٥. الأنفال: ٥۳.
٦. شرح الرضي: ٤/ ۲٠٩.

الثاني من النواسخ (ما و لا و لات و إن المشبّهات بليس)

اشكال بر قاعدۀ «الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها»

مساله: بر قاعدۀ «الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها» اشكال شده است به «يدک» و «دمک» که کاف ضمير است و «يد» و «دم» را به اصل شان ردّ نکرده، و الّا بايد «يديک» و «دموک» گفته شود. و أجيب عن الإشكال بأنّ المراد من الأصول، الأصول المستعملة لا مطلق الأصول، و الأصل في «يد» و «دم» غير مستعمل و لذلک لم يرد إلى الأصل لكنّه مشكل للردّ إلى الأصل في التصغير و لكن أجيب عن ذلک بأنّ الردّ ليس لأجل التصغير بل لأجل الوزن إذ أقلّ وزن التصغير يجب أن يكون على «فعيل» فتأمّل.

ناسخ دوم: حروف مشبهه به ليس

وجه شبه

مساله: قالوا وجه الشبه هنا النفي و الدخول على المبتدأ و الخبر؛ و الغرض من التشبيه الإعمال[1].

فاستشكل عليهم بأنّه قياس في اللغة و هو غير جائز، و أجيب عنه أولاً بأنّا لا نسلّم أنّه قياس بل هو استقراء[2] و ثانياً أنّه ممتنع في الدلالة لا مطلقاً و هذا قياس في الأحكام فتأمّل.

---

۱. شرح الرضي على الكافية: ۲/ ۱۸۵. حاشية الصبان: ۱/ ۳٦۳. همع الهوامع: ۱/ ٤٤۷.
۲. حاشية الصبان: ۱/ ۳٦۳.

(إعمال ليس) و هو رفع الاسم و نصب الخبر (أعملت ما) النافية عند أهل الحجاز نحو: ﴿ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ﴾ (دون) زيادة (إن) النافية، فإن وجدت فلا عمل لما نحو: «ما إن أنتم ذهب»

تبیین عبارت البهجة المرضية

مساله: از نوع عمل «لیس» که عبارت است از رفع اسم و نصب خبر، عمل داده شده است «ما» نافیه در نزد اهل حجاز؛ و قرآن هم بر طبق لغت آنها نازل شده مثل: **﴿ما هذا بَشَرا﴾**[1] و مثل: **﴿ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ﴾**[2] به کسر تاء «أمّهات».

شروط عمل « ما »

مساله: عمل کردن «ما» در نزد حجازیین مشروط به چهار شرط است:

اول: این که «إن» بعد از او زیاده نشود؛ پس اگر «إن» زائده بعد از او باشد، عملی برای «ما» نیست مثل: «ما إن أنتم ذهب»[3] که «ما» عمل نکرده به دلیل رفع «ذهب»؛ و وجه اهمال این است که عمل «ما» به سبب شباهت به «لیس» می باشد و بعد از «لیس»، «إن» زائده نمی شود.

---

۱. یوسف: ۳۱.

۲. المجادلة: ۲.

۳. این شاهد قسمتی از این بیت شعر است:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ   وَلاَ صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

شاعر این بیت مشخّص نیست. تاج العروس: ۲۳/ ۱۹۸. شرح الکافیة الشافیة: ۱/ ۴۳۱.

(مع بقا النّفي) و عدم انتقاضه بإلّا، فإن انتقض بها وجب الرفع كقوله تعالى: ﴿ما أَنْتَ إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنا﴾، (و) مع (ترتيب زكن) أي علم، و هو تقدّم الاسم على الخبر، فلو تقدّم الخبر و هو غير ظرف و لا مجرور وجب الرفع نحو: «ما قائم زيد»، و كذا إن كان ظرفاً كما هو ظاهر إطلاقه هنا و في التسهيل و العمدة و شرحهما، و صرّح به في الكافية و شرحها مخالفاً لابن عصفور.

دوم: اين كه نفى «ما» باقى بماند و با «إلّا» نقض نشود؛ پس اگر نفى بسبب «إلّا» نقض شود، رفع خبر واجب است مثل: **﴿ما أَنْتَ إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنا﴾**[1]؛ و وجه بطلان عمل در اين صورت، بطلان معناى «ليس» استچون نفى كه معناى «ليس» هست، نقض شده.

سوم: آن كه ترتيبى كه معلوم است باقى بماند؛ يعنى اسم مقدّم بر خبر باشد، پس اگر خبر بر اسم مقدّم شود و حال آنكه خبر «ما» ظرف، و جار و مجرور نباشد، رفع واجب است مثل: «ما قائم زيد»؛ و هم چنين واجب است در صورتى كه خبر مقدّم ظرف و جار و مجرور باشد، چنانچه همين است ظاهر اطلاق ناظم در اين كتاب و در تسهيل و در عمده و در شرح تسهيل و عمده، چون كه در اين پنج كتاب خبر را قيد نكرده كه غير ظرف باشد، پس مطلقاً تقديم خبر مبطل عمل «ما» مى شود، و به همين اطلاق در كتاب كافيه تصريح كرده كه به سبب اين اطلاق ابن عصفور[2] را مخالفت كرده ، چون ابن عصفور تقديم خبرى را كه ظرف يا جار و

---

۱. الشعراء: ١٥٤.

۲. علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، ابوالحسن معروف به ابن عصفور. در سال ۵۷۹ قمرى مطابق با ۱۲۰۰ ميلادى در اشبيليّه بدنيا آمد. او راس علوم عربى در اندلس بود. ابن عصفور نزد ابي الحسن الدبّاج و ابي على الشاربين شاگردى كرد. از جمله كتاب هاى او: «المقرب»، «الممتع»، «المفتاح»، «الهلال»

(و سبق) معمول خبرها على اسمها و هو غير ظرف و لا مجرور مبطل لعملها نحو: «ما طعامک زيد آكل» فإن تقدّم و هو (حرف جرّ أو ظرف كما بي أنت معنيّاً أجاز) ذلک (العلما) لأنّ الظرف و المجرور يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره.

مجرور باشد، مبطل عمل نمی داند؛ و وجه بطلان عمل «ما» در این صورت ضعف «ما» است چون عملش اصلی نیست بلکه به سبب شباهت به «لیس» می باشد.

چهارم: این که معمول خبر اگر غیر ظرف و جار و مجرور باشد، بر اسم مقدّم نشود، چون سبقت گرفتن معمولی که غیر ظرف و جار و مجرور است، مبطل عمل «ما» می باشد؛ و الوجه في بطلان العمل حينئذ الضعف كسابقه و الفصل بالأجنبي نحو: «ما طعامَک زيد آكل» که تقدیم «طعامک» که معمول خبر است موجب بطلان عمل «ما» شدهاست، چون «ما» در عمل ضعیف است و چون فصل به اجنبی شده است.

توسّع در ظروف

مساله: اگر معمول خبر مقدّم شود و حال آنکه ظرف یا جار و مجرور باشد مثل: «ما أنت بي معنيّاً» که «بي» معمول «معنيّاً» است و قدّم شده است، پس علمای نحو، در این صورت تقدیم معمول را اجازه داده اند، زیرا که در ظرف و جار و مجرور چیز هایی بخشیده شده است که در غیر ظرف و جار و مجرور بخشیده نمی شود، چنانچه در طی مسائل نحویّه گفته شده. و مراد از توسع در ظروف أیضاً همین اغتفار است. و الاغتفار و التوسع في مواضع منها الأفعال الناقصة حيث جوّزوا الفصل بالظرف و المجرور بينها و بين اسمها، نحو: «كان في الدار أو

و «شرح المتنبي» است. او در سال ٦٦٩ قمری مطابق با ۱۲۷۱ میلادی در تونس از دنیا رفت. الأعلام: ۵/ ۲۷. تاریخ الاسلام:۱۵/ ۱۷۲.

(و رفع) اسم (معطوف بلكن أو ببل من بعد) خبر (منصوب بما الزم) ذلك الرفع (حيث حلّ) نحو: «ما زيد قائماً لكن قاعد» بالرفع، خبر مبتدأ محذوف أي : لكن هو قاعد

عندك زيد جالساً» و قد تقدّم[1] عند قول الناظم: "إلّا إذا ظرفاً أتى أو حرف جر". و منها فصل فعل التعجّب من المتعجّب منه نحو: «و أحبب إلينا أن تكون المقدم» كما يجيء في باب التعجّب في قوله:

و فضله بظرف أو بحرف جرّ　　　مستعمل و الخلف في ذاك استقرّ

و منها الفصل بين الحرف الناسخ و منسوخه نحو ما نحن فيه و نحو تقديمهما خبرين على اسم «إنّ» و يجيء في باب «إنّ» عند قوله: "و راع ذا الترتيب إلّا في الذي".

و منها الفصل بين أداة الاستفهام و المستفهم إذا كان قولاً جارياً مجرى الظنّ، نحو: «أ في الدار تقول زيداً جالساً»، و قد يجيء في باب أفعال القلوب عند قول الناظم:

و كتظنّ اجعل تقول إن ولي　　　مستفهماً به و لم ينفصل

و منها الفصل بين المضارع و ناصبه، نحو: «إذن والله نرميهم» كما يجيء في باب إعراب الفعل عند قوله: "و نصبوا بإذن المستقبلا" و غير ذلك ممّا يجده المتتبّع في الكتاب و غيره.

اعراب معطوف به « لكن، بل » بعد از خبر منصوب

مساله: رفع دادن اسمى را كه عطف شود به سبب «بل» [و لكن][2] بعد از خبرى كه منصوب كه منصوب است به «ما»، وجب بدان اين رفع را در هر جا كه اين عطف باشد؛ زيرا معطوف

---

۱. صفحهٔ ۳۳۸.

۲. «لكن» در متن مكرّرات المدرّس نيامده، اما در چند سطر بعد مى فرمايد: معطوف به اين دو حرف!.

لأنّ المعطوف بهذين موجب و لا تعمل ما إلّا في المنفيّ فإن كان المعطوفاً بغيرهما نصب. (و بعد ما و ليس جرّ) حرف (الباء) الزائدة (الخبر) نحو: ﴿أَ لَيْسَ اللهُ بِعَزِيزٍ﴾ ﴿وَ ما رَبُّكَ بِغافِلٍ﴾ و لا فرق في ما بين الحجازيّة و التّميميّة كما قال في شرح الكافيه، لأنّ

به این دو حرف بعد از نفی موجب می شود و نفی نقض می شود –على رأي غير المبرّد[1] كما يجيء في باب العطف– و شرط بقاء نفی منتفی می شود مثل: «ما زيد قائماً لكن قاعد» برفع «قاعد» که «قاعد» خبر مبتدای محذوف می باشد، أي: «لكن هو قاعد» چون معطوف به این دو حرف موجب است و «ما» عمل نمی کند مگر در منفی، چنان که گذشت. و اگر عطف به غیر این دو حرف باشد معطوف نصب داده می شود، چون معطوف به غیر این دو حرف در حکم معطوف علیه است از حیث نفی و اثبات، مثل: «ما زيد عاماً و عادلاً» که «عادلاً» مثل «عالماً» منفی می باشد، پس نفی منتقض شده و باقی است لذا باید «عادلاً» نصب داده شود.

بای زائده در خبر ما و لیس

مساله: بای زائده بعد از «ما» و بعد از «لیس» خبر را جر می دهد مثل: **﴿أَ لَيْسَ اللهُ بِعَزِيزٍ﴾**[2] که «عزیز» خبر «لیس» است و به بای زائده مجرور شده است و مثل: **﴿وَ ما رَبُّكَ بِغافِلٍ﴾**[3] که «غافل» خبر «ما» است و به بای زائده جر داده شده و فرقی نیست در این حکم بین «ما»

---

۱. ترجمهٔ مبرّد در صفحهٔ ۱۳۲ گذشت.
۲. الزمر: ۳۷.
۳. الأنعام: ۱۳۲.

الباء إنّما دخلت لکون الخبر منفیّا لا لکونه منصوباً، یدلّ علی ذلک دخولها في «لم أکن بقائم» و إمتناع دخولها في نحو: «کنت قائماً». فرع: یجوز في المعطوف علی الخبر حینئذٍ الجرّ و النصب.

حجازیه که عمل کند و بین «ما» تمیمیه که عمل نکند[۱]، چنان که همین عدم فرق را مصنّف در شرح کافیه گفته است، زیرا «باء» داخل شده بر خبر، به سبب منفی بودنش نه به سبب منصوب بودنش؛ لذا بنابر هر دو لغت بای زائده بر خبر داخل می شود، چون در بین دو لغت فرقی در منفی بودن خبر نیست. و دلالت می کند بر اینکه دخول «باء» به سبب منفی بودن است نه به سبب منصوب بودن، داخل شدن «باء» در «لم أکن بقائم» چون خبر منفی است، و امتناع دخول «باء» در مثل «کنت قائماً» چون خبر منفی نیست، پس دانسته می شود که سبب دخول «باء» نفی است نه نصب.

اعراب معطوف بر خبر مجرور به باء

مساله: جائز است در معطوف بر خبر در این هنگام که خبر مجرور به «باء» شده جر معطوف، عطفاً علی لفظ الخبر و جائز است نصب معطوف عطفاً علی محلّ الخبر.

---

۱. ابوعلی فارسی و زمخشری زیادی «باء» را بعد از «ما» تمیمیّه جائز ندانسته اند، و از سیبویه و فرّاء زیاده در «ما» تمیمیّه نقل شده است و در اشعار بنی تمیم نیز استعمال شده است. توضیح المقاصد و المسالک:۱/ ۵۰۸. شرح ابن عقیل: ۱/ ۳۰۹.

(و بعد لا و) بعد (نفي کان قد يجرّ) الخبر بالباء، نحو: «لا ذو شفاعة؛ بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب» و: «لم أكن؛ بأعجلهم». قال إبن عصفور: و هو سماع فيهما.

علّت استفاده از « باء » زائده

مساله: دخول بای زائده بر خبر برای تاکید نفی است[1]، چنان که قبلاً گفته شد که غرض از جمیع زوائد -و لو فعل باشد مثل «کان» زائده- تاکید است. بعضی گفته[2] که غرض در این موارد بالخصوص دفع توهّم اثبات است، زیرا گاهی مخاطب صدر کلام را که نفی است نمی شنود، لذا «باء» در خبر زیاد می شود تا دلالت بر نفی کند، چون «باء» بر خبر مثبت داخل نمی شود.

زیادی «باء» در خبر بعد از لا و نفی کان

مساله: بعد از «لا» و بعد از نفی «کان» گاهی جر داده می شود خبر به بای زائده، مثل: «لا ذو شفاعة بمغن»[3] که «مغن» خبر «لا» است و مجرور به بای زائده شئه و مثل: «ولم أكن

---

۱. این قول مذهب کوفیین است که صبان نیز آن را صحیح دانسته است. حاشیة الصبان: ۱/ ۳٦۸.

۲. مذهب بصریین مراد است. حاشیة الصبان: ۱/ ۳٦۸.

۳. این مثال جزئی از بیت سواد بن قارب خطاب به رسول الله ﷺ است:

فَكُنْ لِي شَفِيْعا يَوْمَ لاَ ذُوْ شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلا عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

نهاية الأرب في فنون الأدب: ۱۸/ ۱٤٥

(في النّكرات أعملت كليس لا) النافية بشرط بقاء النفي و التّرتيب نحو: «تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا» و أجاز في شرح التسهيل كابن جنّي إعمالها في المعارف نحو: «لا أنا باغياً؛ سواها».

بأعجلهم»[1] كه «أعجل» خبر «كان» منفيه است و مجرور به باى زائده شده؛ و ابن عصفور[2] گفته است كه اين مجرور شدن خبر در «لا» و «كان» منفيه سماعى است نه قياسى.

عمل «لا» و شرائط آن

مساله: در نكرات فقط «لا» عمل «ليس» مى كند با شرائطى كه در «ما» ذكر شد، مگر شرط اول چون شرط اول در «لا» تحصيل حاصل است، زيرا «إن» نافيه بعد از «لا» واقع نمى شود تا محتاج به شرط عدمش باشيم و نكره بودن در اسم «لا» شرط است و هم در خبرش، مثل: «تعزّ فلا شيء على الأرض باقياً»[3] كه «شيء» و «باقياً» هر دو نكره هستند. مصنّف مثل ابن جنّى[4] اعمال «لا» را در معرفه مثل: «لا أنا باغياً»[5] كه «أنا» اسم «لا» و معرفه است، جائز دانسته است.

---

۱. اين مثال جزئى از يک بيت قصيدهٔ شنفرى است:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهم إِذْ أَجْشَعُ القَومِ أَعْجَلُ

حماسة الخالديين: ۵۳.

۲. ترجمهٔ ابن عصفور در صفحهٔ ۳۵۱ گذشت.

۳. اين مثال قسمتى از بيت شعريست كه شاعرش معيّن نشده:

تعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِما قَضَى الله وَاقِيَا

اللمحة في شرح الملحة: ۱/ ٤٨٥. الجنى الداني في حروف المعاني: ۲۹۲.

٤. ترجمهٔ ابن جنّى در صفحهٔ ۳۲٦ گذشت.

۵. اين مثال قسمتى از قصيدهٔ «النابغة الجعدي» است:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِيا سِوْاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيا

خزانة الأدب و لبّ لباب لسان العرب: ۳/ ۳۳۷.

و الغالب حذف خبرها نحو: «فأنا ابن قيس لا براح». (و قد تلي) أي تتولّى (لات) و هي: لا زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة على المشهور.

حذف خبر « لا »

مساله: غالب در استعمال حذف خبر «لا» است، مثل: «لا براح»[1] که «لي» خبر «لا» است حذف شده و بعضی حذف خبر را واجب دانسته اند.

بررسی صیغهٔ « تلي »

مساله: «تلي» در کلام ناظم فعل مضارع ثلاثی مجرّد است نه مزید، و ماضیش «ولي» می باشد و اعلالش مثل: «تعد» می باشد. و قول شارح: "أي تتولّى" اشاره به مضارع بودن «تلي» می باشد و هم چنین اشاره است به این که ماضیش «ولي» و مثال واوی است مثل «وعد» نه «تلو» که ناقص واوی است، پس دانسته شد که «تلي» فعل مضارع است نه ماضی.

بررسی ساختار « لات »

مساله: «لات» در اصل «لا» بوده و «تاء» بر او زائد شده برای تانیث کلمه بنابر مشهور[2]، اما نظر غير المشهور في «تاء» «لات» فقد أشرنا إليه في شرح قول المصنّف: "بتا فعلت و أتت و يا افعلي" فراجع.

---

۱. این مثال قسمتی از شعر سعد بن مالک بن ضبیعة است:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا فأنا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

حماسة الخالديين: ٤٩.

۲. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ۳۳۵.

(و إن) بالكسر و السكون النافية (ذا العملا) أي عمل ليس نحو: ﴿وَ لاتَ حينَ مَناصٍ﴾، «إن هو مستوليا على أحد». (و ما للات في سوى حين) و ما رادفه كالسّاعة و الأوان (عمل) لضعفها.

مساله: برای «تاء تانیث» سیزده معنی ذکرکرده اند، چنانچه بیاید در باب تانیث در ذیل قول مصنّف: «و یعرف التقدیر بالضمیر»، و هیچ یک از آن سیزده معنی تانیث کلمه نیست، فتأمّل.

عمل « لات » و « إن »

مساله: «لات» و «إن» والی و صاحب این عمل می شوند، یعنی عمل «لیس» می کنند مثل: **﴿وَ لاتَ حينَ مَناصٍ﴾**[1] که اسم «لات»، «حین» مرفوع است که حذف شده، و «حین» مذکور خبر «لات» است و منصوب؛ و مثل: «إن هو مستولیاً»[2] که هو اسم «إن» و «مستولیاً» خبر آن.

علّت عدم عمل « لات » در غیر « حین » و مرادفش

مساله: نیست از برای «لات» عمل در غیر «حین» و چیزی که مرادف «حین» باشد، مثل: «ساعة» و «أوان»، چون «لات» در عمل ضعیف است و غیر زمان قوی، و معلوم است که عامل ضعیف نمی تواند در معمول قوی عمل کند.

---

۱. ص: ۳.

۲. این مثال قمستی از شعریست که شاعرش مشخص نشده:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيا عَلَى أَحَدٍ　　　إِلاَّ عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

خزانة الأدب: ٤/ ١٦٦.

(و حذف ذي الرّفع) و هو الإسم، و إبقاء الخبر (فشا) كما تقدّم (و العكس) و هو حذف الخبر و إبقاء الاسم (قلّ) و قرئ شذوذاً ﴿وَ لاتَ حين مَناصٍ﴾ أي لهم، و لا يجوز ذكرهما معاً لضعفها.

حذف اسم « لات »

مساله: حذف اسم «لات» و باقی گذاشتن خبرش زیاد است، چنان که مثالش گذشت؛ و عکس یعنی حذف خبر و باقی گذاشتن اسم «لات» قلیل است، و خوانده شده شذوذاً ﴿وَ لاتَ حین مَناصٍ﴾[۱] به رفع «حین» که اسم «لات» شود، و خبر «لات» «لهم» است که در تقدیر است.

ذکر اسم و خبر « لات »

مساله: جائز نیست ذکر اسم و خبر «لات» معاً، بلکه باید یکی از آن ها حذف شود چنانکه در مسالهٔ سابقه بیان شد.

---

۱. ص: ۳.

ناسخ سوم: افعال مقاربه

الثالث من النواسخ (أفعال المقاربة) و في تسميتها بذلک تغليب، إذ منها ما هو للشّروع و ما هو للرّجاء. (ككان) فيما تقدّم من العمل (كاد) لمقاربة حصول الخبر (و عسي)

اختلاف در وجه نام گذاری افعال مقاربه

مساله: اعلم أنّ بعضهم[1] جعل التسمية بها من باب تسمية الكلّ باسم الجزء، و بعض آخر[2] جعلها من باب تسمية الكلّ باسم البعض. و جعلها الشارح من باب التغليب و أنكر بعض[3] كلّ هذه الثلاثة و قال: إنّ التسمية حقيقة إذ القرب داخل في مفهوم كلّ واحد من هذه الأفعال فجميعها للمقاربة.

اقسام افعال مقاربه

مساله: هذه الأفعال على ثلاثة أقسام: الأول ما هو لقرب الخبر باعتقاد المتكلّم؛ و الثاني ما هو للشروع في الخبر؛ و الثالث ما هو لرجاء الخبر عند المتكلّم.

عمل و معنای «كاد» و «عسى»

مساله: مثل «كان» می باشد در عمل كردن «كاد» كه دالّ بر قرب خبر است از برای اسم، به عقيدۀ متكلّم. اين «كاد» از باب «خاف، يخاف» می باشد مثل: ﴿يَكادُ زَيْتُها يُضيء﴾[4]. اما «كاد» كه از باب «ضَرَبَ، يَضْرِب» است، پس او به معنای مكر و دشمنی می باشد، مثل:

---

۱. مانند ابن هشام در اوضح المسالک: ۱/ ۲۹۰.

۲. مانند ابن عقيل در شرحش بر الفيه: ۱/ ۳۲۳.

۳. النيلي قائل به اين قول است. حاشية الصبان: ۱/ ۳۸۰.

٤. النور: ۳۵.

(لكن ندر) أن يجيء (غير مضارع لهذين خبر) والمراد به الاسم المفرد كما صرّح في شرح الكافية كقوله: «إنّي عسيت صائماً»، «و ما كدت آئباً» و الكثير مجيئه مضارعاً.

﴿**يَكيدُونَ كَيْداً وَ أَكيدُ كَيْداً**﴾[۱]؛ و هم چنين مثل «كان» می باشد، «عسى» كه برای اميدوار بودن متكلّم است، حصول خبر را برای اسم، و «عسى» از باب «نَصَرَ، يَنْصُر» و «ضَرَبَ، يَضْرِب» آمده.

خبر افعال مقاربه

مساله: افعال مقاربه مثل «كان» و اخواتش ناقصه می باشند، يعنی بمرفوع فقط اكتفا نمی كنند؛ لكن خبر افعال مقاربه اخصّ از افعال ناقصه می باشد، زيرا خبر بايد غالباً فعل مضارع باشد.

مساله: نادر و قليل است كه غير فعل مضارع خبر «كاد» و «عسى» واقع شود؛ و مراد به غير مضارع، اسم مفرد است، نه مطلق ما كان قابلاً للخبريّة، چنان كه ناظم به اين كه مراد از غير مضارع فقط اسم مفرد است، در شرح كافيه تصريح كرده، مثل: «عسيت صائماً»[۲] كه «صائماً» اسم مفرد است خبر «عسى» واقع شده، و مثل: «كدت آئباً»[۳] كه «آئباً» أيضاً اسم مفرد است خبر «كاد» واقع شده. و مراد از اسم، اسم مقابل فعل است، و مراد از مفرد مفرد مقابل جمله

---

۱. الطارق: ۱۵-۱٦.

۲. اين مثال قسمتی از اين بيتي است كه شاعرش مشخص نشده:

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائِماً لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسيْتُ صائِماً

خزانة الأدب: ۹/ ۳۱۷.

۳. اين مثال قسمتی از شعر تأبط شرا است:

فَأَبْتُ إلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئبا وكَمْ مِثلها فارَقْتُها وَهي تَصْفِر

خزانة الأدب: ۸/ ۳۷۵.

(و كونه بدون أن بعد عسى نزر) نحو:

عسى الكرب الّذي أمسيت فيه　　　يكون وراءه فرج قريب

و الكثير فيه اتّصاله بها نحو: ﴿عَسى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾.

است، فلا تغفل. و زياد است آمدن خبر اين «كاد» و «عسى» فعل مضارع مثل مثال هايى كه بعد از اين ذكر مى شود.

« أن » در خبر « عسى »

مساله: بدون «أن» بدون فعل مضارعى كه خبر «عسى» واقع مى شود، كم است؛ مثل:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْت فِيْهِ　　　يَكُوْنُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ[1]

كه «يكون» خبر «عسى» مى باشد و بدون «أن» آمده، شاعر فارسى مضمون اين بيت را به نظم آورده مى گويد:

صبر و ظفر هر دو دوستان قديمند　　　بر اثر صبر نوبت ظفر آيد

بگذرد اين روزگار تلخ تر از زهر　　　بار دگر روزگار چون شكر آيد

مساله: زياد است در فعل مضارع كه خبر «عسى» واقع مى شود، متّصل شدنش به «أن» مثل: ﴿عَسى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾[2] كه «يرحم» متّصل به «أن» شده؛ و الوجه في ذلک أنّ «عسى»

---

۱. شاعر اين بيت هدبة بن الخشرم است. الكتاب: ۳/ ۱۵۹. شرح ابيات سيبويه: ۲/ ۱۳۹.
۲ الإسراء: ۸.

(و) خبر (كاد الأمر فيه عكسا) فالكثير تجرّده من أن نحو: ﴿وَ ما كادُوا يَفْعَلُونَ﴾. و يقلّ اتّصاله بها نحو: «قد كاد من طول البلى أن يمصحا» (و كعسي) في كونها للتّرجّي (حرى) بالحاء المهملة (و لكن) اختصّت بأن (جعلا خبرها حتماً بأن متّصلاً) فلم تجرّد

للترجي و الترجّي يقتضي استقباليّة المترجى أي الخبر فيناسبه «أن» لأنّها تخلص المضارع للاستقبال.

مساله: استشكل اقتران المضارع بـ «أن» بأنّه يلزم منه حمل المصدر على الذات، و أجيب عنه بوجوه منها أنّه من باب «زيد عدل» فيؤول بأحد المجازات الثلاثة؛ و منها أنّه يقدر مضاف قبل الاسم مثلاً تقدير «عسى زيد أن يقوم»، «عسى أمر زيد أن يقوم»؛ و منها أنّ «أن» هنا لاتؤول بالمصدر، و إنّما جيء بها لتدلّ على تراخي حصول الخبر.

« أن » در خبر « كاد »

مساله: خبر «كاد» به عكس خبر «عسى» مى باشد، پس كثير تجرّد خبر «كاد» **است از** «أن»، مثل: **﴿وَ ما كادُوا يَفْعَلُونَ﴾**[1] که «يفعلون» بدون «أن» آمده؛ **و قليل است اتصال خبر** «كاد» به «أن» مثل: «قد كاد من طول البلى أن يمصحا»[2].

بررسى « حرى »

مساله: «حرى» هم مثل «عسى» به معناى ترجّى است، **لكن اختصاص داده شده به اين كه واجب است كه خبرش متّصل به** «أن» **شود، پس خبر** «حرى» **مجرّد از** «أن» **نمى شود نه در شعر و نه در غير شعر**، مثل «حرى زيد أن يقوم» كه «أن» وجوباً بر «يقوم» **داخل شده.**

---

۱. البقرة: ۷۱.

۲. اين مثال قسمتى از بيت شعر از رؤبة بن العجاج است و در نقل مصراع اول اين بيت اختلاف است و در اكثر مصادر به نقل همين مصرع اكتفا شده است. الكتاب: ۳/ ۱٦۰. المقتضب: ۳/ ۷۵.

عنها لا في الشعر و لا في غيره نحو: «حرى زيد أن يقوم». (و ألزموا) خبر (اخلولق أن) لكونها (مثل حرى) في الترّجّي نحو: «اخلولقت السّماء أن تمطر» (و بعد أوشک) كثير اتّصال الخبر بأن نحو:

و لو سئل النّاس التّراب لأوشكوا　　إذا قيل هاتوا أن يملّوا و يمنعوا

و (انتفاء أن) من خبرها (نزرا) نحو:

يوشک من فرّ من منيّته　　في بعض غرّاته يوافقها

بررسى « اخلولق »

واجب دانسته اند بر خبر «اخلولق»، «أن» را به سبب اين كه «اخلولق» مثل «حرى» مى باشد در دلالت بر ترجّى، مثل: «اخلولقت السماء أن تمطر» كه «أن» بر «تمطر» وجوباً داخل شده.

« أن » در خبر «أوشک»

مساله: بعد از «أوشک» زياد است متّصل شدن خبر به «أن» مثل:

وَلَوْ سُئِلَ الْنَّاسُ التّرَابَ لأَوْشَكُوا　　إذَا قِيْلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا [1]

كه «أن يملّوا» وجوباً متّصل به «أن» شده.

مساله: منفى شدن «أن» از خبر «أوشک» كم است، مثل:

---

۱. اين بيت بدون نسبت به شاعرى مشخّص نقل شده است. أوضح المسالک:۱/ ۲۳۸. شرح التصريح:۱/ ۲۸۳. همع الهوامع: ۱/ ٤٨٦.

(و مثل كاد في الأصحّ كربا) بفتح الرّاء؛ فالكثير تجرّد خبرها من أن، نحو: «كرب القلب من جواه يذوب» و اتّصاله بها قليل نحو: «و قد كربت أعناقها أن تقطّعا» و قيل: لا تتّصل به أصلاً.

يوشكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ   فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَاقِعُهَا [1]

که «يواقعها» بدون «أن» آمده است.

مساله: بعضى نسخه ها «يوافقها» را مضارع «وافق» دانسته[2] و بعضى نسخه ها مضارع «واقع» و هم چنين بعضى «يوشک» را به فتح شين دانسته اند تا مجهول باب افعال باشد، و بعضى به كسر شين دانسته اند تا معلوم آن باب شود.

بررسى « كرب »

مساله: مثل «كاد» است در قول اصحّ «كَرَب» بفتح را، پس كثيراً تجرّد خبر «كرب» است از «أن»، مثل: «كرب القلب من جواه يذوب»[3] كه «يذوب» بدون «أن» آمده؛ و متّصل شدن خبر «كرب» به «أن» كم است، مثل: «و قد كربت أعناقها أن تقطّعا»[4] كه «تقطّعا» متّصل به

---

۱. شاعر اين بيت أمية بن أبي الصلت است. الكتاب: ۳/ ۱٦۱.

۲. نسخه هايى را كه استاد مدرّس افغانى نقل كرده اند يافت نشد، و در اكثر كتاب ها نيز اين بيت اين چنين نقل شده است:

يوشِكُ مَن فرَّ من مَنيّته   في بعض غِرّاتِه يُوافِقُهَا

الكتاب: ۳/ ۱٦۱.الأصول في النحو: ۲/ ۲۰۸. المفصل في صنعة الإعراب: ۱/ ۳٦۰.شرح الكافية الشافية: ۱/ ٤٥٦.توضيح المقاصد و المسالک:۱/ ۵۱۸.

۳. اين مثال قسمتى از شعر مردى از قبيلۀ طيئ يا كلحبة اليربوعى است:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ   حِيْنَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۲۸٤.

٤. اين مثال قسمتى از شعر أبي زيد الأسلمي است:

(و ترک أن مع ذي الشّروع وجبا) لأنّه دالّ على الحال و أن للاستقبال (كأنشأ السّائق يحدو) أي يغنّي للإبل (و طفق) زيد يدعو، و يقال: طبق بالباء (كذا جعلت) أنظم (و أخذت) أتكلّم (و علق) زيد يفعل، و زاد في التسهيل «هبّ». قال في شرحه: و هو غريب ک «هبّ عمرو يصلّي».

«أن» شده، و الف «تقطّعا» الف اطلاق است نه الف تثنيه، و «تقطّع» فعل مضارع است و در اصل «تتقطّع» بوده از قبيل: ﴿ناراً تَلَظّى﴾[1].

وجوب ترک «أن» از خبر شروع

مساله: ترک «أن» از خبر فعلى كه براى شروع باشد واجب است، چون فعل ذي الشروع دلالت بر زمان حال مى كند، و «أن» براى استقبال است، فبينهما تناف مثل: «أنشأ السائق يحدو» كه «يحدو» وجوباً بدون «أن» آمده و «حدي» خواندن اشعار است به نغمهٔ مخصوصى براى سرعت سير شتر، لذا شارح مى گويد: "أي يغنّي للإبل" و مثل: «طفق زيد يدعو» و گفته مى شود «طبق» با «باء» بنقطة واحدة من تحت؛ هم چنين است «جعلت أنظم» و «أخذت أتكلّم» و «علق زيد زيد يفعل» كه همهٔ اينها براى شروع در خبر است، مثلاً «أخذت أتكلّم» يعنى شروع كردم در اينكه تكلّم بنمايم. و زياد كرده است متكلّم در كتاب تسهيل «هب» را يعنى در كتاب تسهيل گفته كه «هب» أيضاً از افعال شروع است، و در شرح تسهيل گفته «هب» غريب است يعنى يكه و تنها مى باشد و صيغهٔ ديگرى برايش نيست.

سَقَاهَا ذَوُوْ الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أنْ تُقَطَّعَا

شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٨٥.

١. الليل: ١٤.

(و استعملوا مضارعاً لأوشكا. و كاد لا غير) نحو: «يوشک من فرّ»، ﴿يَكادُ زَيْتُها﴾ (و زادوا) لأوشكا اسم الفاعل فقالوا: (موشكا) نحو: «فموشكة أرضنا أن تعود». و حكى في شرح الكافية استعمال اسم الفاعل من كاد، و الجوهريّ مضارع طفق، قال في شرح

صيغه هاى افعال ناقصه

مساله: اين افعال ملازم ماضى مى باشند ولكن استعمال كرده اند فعل مضارع «أوشک» را و فعل مضارع «كاد» را مثل: «يوشک من منيّته» كه در سابق گذشت[1] و مثل: ﴿يَكادُ زَيْتُها﴾[2] كه گذشت[3]؛ و زياد كرده اند براى «أوشک» اسم فاعل را، پس گفته اند: «موشكا» مثل: «فموشكة أرضنا أن تعود» و حكايت كرده مصنّف در شرح كافيه استعمال اسم فاعل «كاد» را مثل قول شاعر:

أَمُوْتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِي يَقِينا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ[4]

كه «كائد» اسم فاعل «كاد» است و حكايت كرده است جوهرى[5] صاحب كتاب صحاح اللغة مضارع «طفق» را كه «يطفق» مى باشد، و «طفق، يطفق» از باب «ضرب، يضرب» و

---

١. صفحهٔ ٣٦٦.

٢. النور: ٣٥.

٣. صفحهٔ ٣٦١.

٤. شاعر اين بيت كثير بن عبد الرّحمن است. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٨٨.

٥. إسماعيل بن حماد الجوهري، ابو نصر. لغوى معروف كه مشهور ترين كتابش «الصحاح» است. در كودكى به عراق رفت، و به حجاز سفر كرد و به رفت و آمد در اطراف باديه پرداخت، او به خراسان بازگشت و در نيشابور ساكن شد. جوهرى از كسانى بود كه هواى پرواز به سرش زد در همين راه جانش را از دست داد، روزى دو چوب را با طنابى به هم بست و به پشت بام رفت و فرياد كشيد: اى مردم! كارى كردم كه

التسهيل: و لم أره لغيره، و جماعة اسم فاعل كرب، و الكسائيّ مضارع جعل، و الأخفش مضارع طفق، و المصدر منه و من كاد. (بعد عسي) و (اخلولق) و (أوشک قد يرد غنى بأن يفعل عن ثان فقد) و هو الخبر نحو: «عسى أن يقوم»، فأن و الفعل في موضع رفع بعسى سدّ مسدّ الجزأين كما سدّ مسدّهما في قوله تعالى: ....

«علم، يعلم» آمده؛ مصنّف در شرح تسهيل گفته نديده ام اين حكايت مضارع «طفق» را براى غير جوهرى، يعنى كسى ديگر نگفته استكه «طفق» مضارع دارد. و حكايت كرده جماعتى اسم فاعل «كرب» را مثل قول شاعر:

أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ فَإِذَا دُعِيْتَ إِلَى الْمُكَارِمِ فَاعْجَلِ[1]

و حكايت كرده كسائى[2] اسم فاعل «جعل» را و حكايت كرده اخفش مضارع «طفق» را، پس قول ناظم «لم أره لغيره» باطل است. و هم چنين اخفش[3] مصدر «طفق» و مصدر «كاد» را حكايت كرده است.

أن و فعل بعد از « عسى، اخلولق و أوشک »

مساله: بدان كه بعد از «عسى» و «اخلولق» و «أوشک» گاهى غنى حاصل مى شود به سبب «أن» و فعل مضارع از ثانى يعنى از خبر كه مفقود است. حاصل اين كه، اين سه فعل گاهى مستغنى مى شوند به سبب «أن» و فعل مضارع از خبر؛ مثل: «عسى أن يقوم زيد» پس

➲ هيچ شخصى نكرده، اكنون پرواز خواهم كرد! مردم نيشابور كه جمع شده بودند و او را نگاه مى كردند، در سال ۳۹۳ قمرى مطابق با ۱۰۰۳ ميلادى جوهرى را در حالى مشاهده كردند كه اختراعش با شكست مواجه شد و جوهرى كشته شد. الأعلام: ۱/ ۳۱۳.

۱. شاعر اين بيت عبد قيس بن خفاف است. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۲۸۸.

۲. ترجمهٔ كسائى در صفحهٔ ۱۸ گذشت.

۳. ترجمهٔ اخفش در صفحهٔ ۱۲۵ گذشت.

﴿أَ حَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ هذا ما اختاره المصنّف من جعل هذه الأفعال ناقصة أبداً، و ذهب جماعة إلى أنّها حينئذ تامّة مكتفية بالمرفوع. (و جرّدن) من الضّمير (عسى) و اخلولق و أوشک (أو ارفع مضمراً بها إذا اسم قبلها قد ذكرا) فقل على التّجريد و هو لغة أهل الحجاز: «الزيدان عسى أن يقوما» و «الزّيدون عسى أن يقوموا»،

در این صورت «أن» و فعل مضارع در محل رفع است به «عسى» یعنی اسم «عسى» می باشد و جای اسم و خبر نشسته، چنان که «أن» و فعل مضارع جای دو مفعول نشسته است در کلام خداوند: ﴿أَ حَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾[1] که «أن يتركوا» جای دو مفعول حسب نشسته، و این ترکیب بنابر آن چیزی است که مصنّف او را اختیار کرده است که عبارت است از همیشه این افعال را ناقصه قرار دادن؛ یعنی این ترکیب بنابر رای مصنّف است چون که مصنّف این افعال را همیشه ناقصه می داند، و رفته اند جماعتی[2] به سوی این که این افعال در این صورت تامه می باشند که اکتفا به فاعل کرده اند و محتاج به خبر نیستند. و على كلا التركيبين يجري في «زيد» احتمالان: الأول أن يكون «زيد» فاعلاً لـ «يقوم»؛ و الثاني أن يكون «زيد» مبتدأ مؤخّراً و ضمير الفاعل مستتراً في «يقوم» راجعاً إلى «زيد» و «عسى أن يقوم» خبراً مقدماً لـ «زيد».

تجرّد از ضمیر و اضمار در « عسى، اخلولق و أوشک »

مساله: مجرّد بیاور از ضمیر «عسى» و «اخلولق» و «أوشک» را بنابر تامه بودن آنها، و یا بنابر ناقصه بودن آنها على القول بالسدّ لكونها ناقصة أبداً كما اختاره المصنّف فيها؛ و یا آن که رفع بده به این افعال ضمیر را بنابر ناقصه بودن، و این مجرّد آوردن از ضمیر و رفع دادن ضمیر در زمانی است که اسمی قبل از آنها ذکر شود، مثل: «زيد عسى أن يقوم» فحينئذ يجوز في «عسى»

---

۱. العنكبوت: ۲.

۲. جمهور نحويين قائل به این قولند. حاشية الصبان: ۱/ ۳۹۰.

و على الإضمار «الزّيدان عسيا أن يقوما» و «الزّيدون عسوا أن يقوموا».

أن تكون مجرّدة عن الضمير، و أن يقوم فاعلها على التمام أو اسمها سادّاً مسدّ الجزئين على القول بالنقص، و لايجوز الاستتار على التمام لكون الفاعل موجوداً في الكلام أعني «أن يقوم» و على جميع التراكيب يستتر في «يقوم» ضمير راجع إلى «زيد» و هكذا الكلام في «اخلولق» و «أوشک».

مساله: ليس قوله تعالى: ﴿عَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً﴾[1] نصّاً في هذا المسألة لاحتمال التنازع في «شيئاً»، فتأمّل.

اثر تجرّد از ضمير و اضمار

مساله: يظهر أثر التجرّد و الإضمار فيما كان الاسم المقدّم غير مفرد مذكّر، فقل على التجريد حيئنذ و هو أي التجريد لغة أهل الحجاز: «الزيدان عسى أن يقوما» و «الزيدون عسى أن يقوموا» بإفراد «عسى» في المثالين، و لو لم يكن مجرّداً لقيل: «عسيا» في المثال الأوّل و «عسوا» في المثال الثاني؛ و قل أيضاً على التجريد «هند عسى أن تقوم» بدون تاء التأنيث الساكنة في «عسى» و لو لم يكن مجرّداً عن الضمير لقيل «عست» بتاء التأنيث، و قس عليه «الهندان عسى أن تقوما» و «الهندات عسى أن يقمن» و هو واضح و كذا «أنا عسى أن دقوم» و «نحن عسى أن نقوم» و قل على الإضمار و هو لغة بني تميم «الزيدان عسيا أن يقوما» و «الزيدون عسوا أن يقوموا» و «هند عست أن تقوم» و «الهندان عستا أن تقوما» و «الهندات عسين أن يقمن» و «أنا عسيت أن أقوم» و «نحن عسينا أن نقوم».

---

١. البقرة: ٢١٦.

(و الفتح و الكسر أجز في السّين من) عسى إذا اتّصل بها تاء الضّمير أو نونه أو نا (نحو: «عسيت») «عسين» «عسينا» (و انتقا الفتح) بالقاف، أي اختياره (زكن) أي علم إمّا من تقديمه الفتح على الكسر، و إمّا من خارج لشهرته، و به قرأ القرّاء إلّا نافعاً.

اسم قبل از این افعال

مساله: لايجب في الاسم الذي ذكر قبل هذا الأفعال أن يكون مبتدأ بل يجوز أن يكون غيره نحو قوله تعالى: ﴿**لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَ لا نِساءٌ مِنْ نِساءٍ عَسى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُن**﴾[1].

فتح و کسر در سین « عسی »

مساله: فتح و کسر سین را در «عسی» جائز بدان، لکن نه مطلقاً بلکه به شرط اینکه متّصل شود به «عسی» تاء الضمیر مثل: «عسیت» بالحرکات الثلاث، یا نون ضمیر مثل: «عسین»، یا «نا» مثل: «عسینا»؛ و مختار بودن فتح دانسته شده یا از تقدّم ذکر فتح در نظم بر کسر و یا از دلیل خارجی، یعنی به سبب شهرت فتح در کلام عرب؛ و به همین فتح خوانده اند قرّاء سبعه، هر یک از این افعال را که در قرآن می باشد، مگر نافع[2] که به کسر خوانده است.

---

۱. الحجرات: ۱۱.

۲. نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني. نافع اهل اصفهان بود که به مدینه آمده و در آنجا مشهور شده بود؛ ریاست قرّاء مدینه به او رسید. او در سال ۱٦۹ قمری مطابق با ۷۸٥ میلادی در مدینه از دنیا رفت. الأعلام: ۸/ ٥.

ناسخ چهارم: إنّ و نظائرش

الرابع من النواسخ (إنّ و أخواتها)

و هي الحروف المشبّهة بالفعل في كونها رافعة و ناصبة، و في اختصاصها بالأسماء، و في دخولها على المبتدأ و الخبر، و في بنائها على الفتح، و في كونها ثلاثيّة و رباعيّة و خماسيّة كعدد الأفعال.

شباهت « إنّ و نظائرش » به فعل

و هي المشتبهة بالفعل في خمسة أشياء:

الأوّل: في كونها أي هذه الحروف رافعة و ناصبة كمطلق الأفعال في الرافعيّة فقط و كفعل المتعدّي في الرافعيّة و الناصبيّة معاً، أو كمطلق الأفعال مطلقاً إن كان المراد من الناصبيّة أعمّ من النصب على المفعول به و هو الأقرب. و الفرق بينها و بين الفعل بتقديم النصب فيها و تأخيره في الفعل لتمييزها عنه إذ لو لا هذا الفرق لتوهّم أنّها أفعال لكمال شبهتها بها.

و الثاني: في اختصاصها بالأسماء كمطلق الأفعال سواء كانت ناسخة أم لم تكن ناسخة، لأنّ الأفعال مطلقاً تحتاج إلى مرفوع سواء كان فاعلاً لها كالأفعال التامّة أو اسماً لها كالأفعال الناقصة كـ «كان» و «عسى».

و الثالث: في دخولها على المبتدأ و الخبر، كالأفعال الناسخة كـ «كان» و «عسى» و «علم».

و الرابع: في بنائها على الفتح كـ «ضربن» و «يضرب» و «اضربن»[1].

---

١. واضح است كه اين شباهت در فعل ماضى است.

(لـ «إنّ») و («أنّ») إذا كانتا للتّأكيد و التّحقيق و («ليت») للتمنّي و («لكنّ») للإستدراک و («لعلّ») للتّرجّي ....

و الخامس: في كونها ثلاثيّة و رباعيّة و خماسيّة كعدد حروف الأفعال الثلاثيّة و الرباعيّة و الخماسيّة ک« «ضرب» و «دحرج» و «استخرج».

معنى و عمل حروف مشبهه بفعل

لـ «إنَّ» المكسورة الألف المشدّدة النون و «أنّ» المفتوحة الألف المشدّدة النون إذا كانتا حرفين للتأكيد، و التحقيق لا إذا كانتا اسمين مراداً بهما لفظهما، و لا إذا كانتا فعلين، و لا إذا كانت المكسورة الهمزة حرف جواب بمعنى «نعم».

و لـ «ليت» إذا كانت للتمنّي و هو طلب حصول المحال العادي كعود الشباب أو ما يقرب منه كطلب أشياء يبعد حصولها لا إذا كانت اسماً للفظها أو مصدراً لـ «لات، يليت»[1] الوارد في القرآن مضارعه نحو: ﴿لا يَلِتْكُم﴾[2].

و «لكن» إذا كانت للاستدراک، و هو دفع توّهم نشأ من كلام سابق عليها، نحو: «زيد مجتهد» فيتوهّم من هذا الكلام أنّه عادل لأنّ مقتضى العلم و الاجتهاد، العدالة؛ فيقال: «لكنّه فاسق».

و «لعلّ» إذا كانت للترجي، و هو طلب شيء محبوب يمكن حصوله عادة، و للإشفاق و هو توقّع شيء مكروه كذلک؛ مثال الأوّل: «لعلّ الحبيب قادم» مثال الثاني: «لعلّ المال مسروق».

---

١. لسان العرب: ٢/ ٨٦.
٢. الحجرات: ١٤.

و («كأنّ») للتّشبيه (عكس ما لكان من عمل) ثابت، أي نصب الاسم و رفع الخبر (ك «إنّ زيداً عالم بأنّي كفو و لكن إبنه ذو ضغن) أي حقد.

و لـ «كأنّ» إذا كانت للتشبيه، و فيه تأكيد ليس في كاف التشبيه لأنّ زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى[1]، أو لأنّها مركّبة من «الكاف» و «أنّ» و هي للتحقيق.

لجميع هذه الحروف عكس ما لـ «كان» من عمل ثابت و هو نصب الاسم و رفع الخبر، و قد أشرنا إلى وجه تقديم النصب على الرفع فتذكر كقولك: «إنّ زيداً عالم بأنّي كفو» فـ «زيداً» منصوب اسم «إنّ» و «عالم» مرفوع خبر «إنّ» و «بأنّي كفو» متعلّق بـ «عالم» و كقولك «ولكنّ ابنه ذو ضغن»، فـ «ابنه» منصوب اسم «لكن» و «ذو» مضاف إلى «ضغن» مرفوع خبر «لكنّ»

عدم ورود حروف مشبهه بفعل بر دو جمله

مساله: این حروف بر جمله ای که حذف مبتدا در آن جمله واجب باشد داخل نمی شوند و اقسام این جمله در باب مبتدا و خبر ذکر شد[2]، و هم چنین داخل نمی شوند بر جمله ای که مبتدا در آن جمله صدارت داشته باشد، مگر ضمیر شأن چنانچه به زودی بیاید در قول مصنّف: "و إن تخفّف أنّ فاسمها استكن".

صور تقدیم خبر حروف مشبهه بفعل

مساله: بدان که جائز نیست تقدیم خبر بر این حروف مطلقاً، چه این که ظرف یا جار و مجرور باشد یا آن که غیر آن باشد؛ اما تقدیم خبر این حروف بر اسم، پس این تقدیم بر سه قسم است:

---

۱. رجوع شود به پاورقی صفحهٔ ۱۲.
۲. صفحهٔ ۳۱۰.

(و راع) وجوباً (ذا التّرتيب) و هو تقدّم الاسم على الخبر؛ لأنّها غير متصرّفة (إلّا في) الخبر (الّذي) هو ظرف أو مجرور فيجوز لک أن تقدّمه (كليت فيها) مستحياً (أو) لعلّ (هنا غير البذي) أي الذي بذي بمعنى فَحُش، و قد يجب تقديمه في نحو: «إنّ في الدّار صاحبها»

اوّل: اين كه خبر غير ظرف و جار و مجرور باشد كه در اين صورت تقديم ممتنع است، و قول مصنّف: "و راع ذا الترتيب" اشاره به همين قسم است. و الوجه فيه أنّ هذه الحروف غير متصرّفة فكما لا يتقدّم عليها كذلک لايتقدّم على اسمها حفظاً لما عليه من الترتيب.

دوم: اين كه خبر ظرف و جار و مجرور باشد، لكن مدخول لام ابتدا نباشد كه در اين صورت تقديم خبر بر اسم جائز است؛ و قول ناظم: "إلّا في الذي، كليت فيها أو هنا غير البذي" اشاره به همين قسم است كه «فيها» و «هنا» بر اسم كه «غير البذي» است مقدم شده.

سوم: اين كه خبر ظرف يا جار و مجرور باشد، لكن مدخول لام ابتدا باشد كه در اين صورت تقديم ممتنع است به سبب عدم جواز اجتماع دو حرف تاكيد.

مساله: و گاهی واجب می شود تقديم خبر بر اسم، مثل: «في الدّار صاحبها» و قد تقدّم الوجه في ذلک فتذكّر[1].

موارد وجوب فتح همزهٔ « إنّ »

مساله: همزهٔ «إنّ» را فتحه بده وجوباً برای سدّ كردن مصدر در مسدّ آن، يعنی واجب است فتح دادن همزهٔ «إنّ» در جايی كه مفرد بودن واجب باشد؛ و آن هشت مورد است كه شارح هفت مورد را ذكر كرده:

---

۱. صفحهٔ ۳۰۱.

(و همز إنّ افتح) وجوباً (لسدّ مصدره مسدّها) بأن تقع فاعلا أو نائباً عنه أو مفعولاً غير محكية أو مبتدأ أو خبراً عن اسم معنى غير قول أو مجرورة أو تابعة لشيء من ذلك.

اوّل: آن كه «إنّ» با اسم و خبرش فاعل باشد، مثل: **﴿أَ وَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنا﴾**[١].

دوم: آن كه نائب فاعل باشد، مثل: **﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِ﴾**[٢].

سوم: آن كه مفعول غير محكية بالقول باشد، مثل: **﴿وَ لا تَخافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾**[٣].

چهارم: آن كه مبتدا باشد، مثل: **﴿وَ مِنْ آياتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾**[٤].

پنجم: آن كه خبر باشد از اسم معنى، يعنى از مصدر غير قول مثل: «اعتقادي أنّك فاضل».

ششم: آن كه مجرور باشد، مثل: «عجبت من أنّك قائم».

هفتم: آن كه تابع يكى از اين مذكورات باشد، مثل: **﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَ أَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعالَمِينَ﴾**[٥].

هشتم كه شارح ذكر نكرده جايى است كه مجرور باشد به اسمى كه در او معناى ظرف نباشد، مثل: **﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾**[٦] و اگر مجرور باشد به اسمى كه در او معناى

---

١. العنكبوت: ٥١.
٢. الجنّ: ١.
٣. الأنعام: ٨١.
٤. فصلت: ٣٩.
٥. البقرة: ٤٧.
٦. الذاريات: ٢٣.

(و في سوی ذاک اکسر) وجوباً، و قد أفصح عن ذلک السّوی بقوله: (فاکسر) «أنّ» إذا وقعت (في الإبتدا) ک ﴿إِنَّا أَنْزَلْناه﴾ «إجلس حيث إنّ زيداً جالس»، «جئتک إذ إنّ زيداً أمير».

ظرف باشد واجب است کسر همزه، مثل: «اجلس حيث إنّ زيداً جالس» همان طور که خواهد آمد.

مساله: إن قلت: إنّ الثامن داخل في السادس لإطلاق قول الشارح: «أو مجروراً» و التقييد بالحرف خلاف الأصل، قلت نعم، ولكن يلزم من إدخال الثامن في السادس دخول ما ليس بداخل كما بيّناه[1]، فتدبّر فإنّه يحتاج إلى مزيد دقّة.

موارد وجوب کسر همزهٔ « إنّ »

مساله: همزه را کسره بده وجوباً در سوای این هشت صورت مذکوره لکن به شرطی که از موارد جائز الوجهین نباشد، و موارد وجوب کسره ده مورد است که شارح پنج مورد را ذکر کرده است.

اول: زمانی که «إنّ» با اسم و خبرش واقع شود در ابتدا کلام، زیرا اگر فتحه داده شود تاویل مصدر می رود و مفرد می شود و لفظ مفرد کلام مفید نمی شود، بلکه استعمال مفرد در کلام عرب جائز نیست عند المحقّقين مثل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْناه﴾[2] و مثل: «اجلس حيث إنّ زيداً جالس»، و مثل: «جئتک إذ إنّ زيداً أمير»؛ و تعدّد مثال برای تعمیم ابتدا کلام است حتّی

---

۱. مراد مجرور به اسمی است که به معنای ظرف می باشد، که در مسالهٔ قبل گذشت.

۲. یوسف: ۲، الدخان: ۳، القدر: ۱.

(و) إذا وقعت (في بدء صله) أي أوّلها نحو: ﴿ما إِنَّ مَفاتِحَه﴾ فإن لم تقع في الأوّل لم تكسر نحو: «جاءني الّذي في ظنّي أنّه فاضل» (و حيث) وقعت (إنّ ليمين مكمله) اكسرها نحو: ﴿حم وَ الْكِتابِ الْمُبينِ إِنَّا أَنْزَلْناه﴾

يشمل الابتداء الحقيقي و الحكمي إذ الواقعة بعد «حيث» و «إذا» في ابتداء الكلام حكماً، و لا يخفى عليک أنّ الوقوع في الابتداء غير وقوعها مبتدأ فلا تغفل.

دوم: ذا وقعت في بدء صلة أي أوّلها نحو: ﴿ما إِنَّ مَفاتِحَه﴾[1]، لأنّ كلّ صلة يجب أن تكون جملة كما تقدّم في الموصولات[2] إلّا صلة «ال» و لو فتحت لأولت بالمفرد، و ذلک لايجوز إلّا في صلة «ال» كما تقدّم أيضاً فإن لم تقع في الأوّل أي في أوّل الصلة لم تكسر همزتها نحو: «جائني الذي في ظنّي أنّه فاضل» بل يجب حينئذ فتحها إمّا ذأنّها مبتدأ مؤخّر أو فاعل على الاختلاف في أمثال المقام فإنّه من قبيل ﴿أَ فِي اللهِ شَك﴾[3].

الثالث: حيث وقعت «إن» ليمين مكملة، أي تقع جواباً لقسم لم يذكر فعله فإذا وقعت كذلک فاكسر همزتها كـ ﴿حم وَ الْكِتابِ الْمُبينِ إِنَّا أَنْزَلْناه﴾[4] فـ «الواو» في «و الكتاب» قسميّة و فعل القسم محذوف و جملة «إنّا أنزلناه» جواب القسم؛ أو ذكر فعله و بعده اللام نحو: «حلفت إنّ زيداً لقائم» فيجب في الصورتين كسر الهمزة لأنّ جواب القسم يجب أن يكون جملة.

---

۱. القصص: ۷٦.
۲. صفحهٔ ۲۱۹.
۳. ابراهیم: ۱۰.
٤. الدخان: ۱-۳.

(أو حكيت) هي و ما بعدها (بالقول) نحو: ﴿قالَ اللهُ إِنّي مَعَكُمْ﴾ فإن وقعت بعده و لم تحک لم تكسر (أو حلّت محلّ حال كزرته و إنّي ذو أمل) أي مؤمّلاً.

الرابع: إذا حكيت هي و ما بعدها بالقوم، أي تقع مع اسمها و خبرها مفعولاً للقول أو ما في معناه، نحو: ﴿قالَ إِنّي عَبْدُ اللهِ﴾[1] و ﴿قالَ اللهُ إِنّي مَعَكُمْ﴾[2] فحينئذ يجب كسرها، لأنّ المحكيّ بالقول و ما في معناه يجب أن يكون جملة أو ما في معناها نحو: «قال: نعم» فإن وقعت «إنّ» مع اسمها و خبر ها بعد القول، ولكن لم تحک به أي لايكون مفعولاً للقول لم تكسر نحو: «أخصّک بالقول أنّک فاضل» فحينئذ يجب فتحها لأنّها مجرورة يلام التعليل المقدّر.

الخامس: إذا حلّت محلّ حال كـ: «زرته و إنّي ذو أمل» أي «مؤمّلاً»؛ و ليس الغرض من التفسير الحكم بكون الجملة في تأويل المفرد، لأنّه نقض للغرض، و لأنّه لو كان كذلک لفسّره بالمصدر لا باسم الفاعل، بل الغرض بيان كونها حالاً و منصوباً لا معطوفاً على «زرت» لأنّ المنصوبيّة دليل على عدم العطف إذ المعطوف على الأوّل أي على المستأنفة أول أي لا محلّ له من الإعراب، فوجود الإعراب أي النصب دليل على عدم العطف و إذا ثبت الحاليّة يجب كسر همزتها و إن كان الأصل في الحال الإفراد كالخبر، لأنّها لو فتحت تؤوّل الجملة بالمصدر المعرفة على ما هو التحقيق في إضافة المصادر من كونها معنويّة، و الحال مشروطة بالتنكير فالجمع بين الفتحة، و الحالية جمع بين المتنافيين و هو غير جائز مع أنّ الواو الحالية تمنع الفتحة، لأنّها لا تدخل إلّا على الجملة و الفتحة موجبة لصيرورة الجملة مفرداً فكيف تجتمعان أي الواو و الفتحة؟.

---

۱. مريم: ۳۰

۲. المائدة: ۱۲.

(و كسروا) إن إذا وقعت (من بعد فعل) قلبيّ (علّقا باللّام) المعلّقة (كـ «أعلم إنّه لذو تقى») و كذا إذا وقعت صفة نحو: «مررت برجل إنّه فاضل» أو خبراً عن اسم ذات نحو: «زيد إنّه فاضل».

السادس: إذا وقعت من بعد فعل قلبي علّق باللام المزحلقة، كـ «علم إنّه لذو تقى» فيجب حينئذ كسرها إذ لو فتحت لتسلّط العامل على اللام و ما بعدها و ذلک غير جائز، لأنّ اللام لها صدر الكلام و ما له صدر الكلام يمنع من تسلّط ما قبلها عليها،و على ما بعدها و هذه اللام مكانها في المبتدأ زحلقت إلى الخبر كراهيّة اجتماع أداتي التأكيد في مكان واحد.

السابع: إذا وقعت صفة نحو: «مررت برجل إنّه فاضل» فحينئذ يجب كسرها، لأنّها لو فتحت يلزم توصيف النكرة بالمعرفة لما ذكر في الخامس من كونها مع الفتحة مؤوّلة بالمصدر المعرفة، و لأنّ الفتح يلزم منه حمل المصدر على الذات و لا يجوز ذلک إلّا بأحد من التأويلات الثلاثة و التأويل خلاف الأصل فلابدّ من تقييد قوله فيما يبق «أو تابعة لشيء من ذلک» بقيد يخرج هذه الصورة.

الثامن: أن تقع خبراً عن اسم ذات نحو: «زيد إنّه فاضل»، و الوجه فيه الوجه الثاني في السابع.

التاسع: ان تقع تابعاً لشيء ممّا ذكر نحو: «إنّ زيداً فاضل و إنّ عمر جاهل».

فإن وقعت (بعد إذا فجاءة أو) بعد (قسم لا لام بعده) فالحكم (بوجهين نمي) نحو: «خرجت فإذا انّک قائم»، فيجوز كسرها على أنّها واقعة موقع الجملة، و فتحها على أنّها

و العاشرة: ان تقع بعد «حيث» و نحوها ممّا يضاف إلى الجمل، فحينئذ يجب كسرها إذ فتحها يوجب إضافة أي «حيث» إلى المفرد، و ذلک لايجوز إلّا على قلّة[1]. و الشارح أدرج هذا القسم في الأوّل زعماً منه أنّ الابتداء أعمّ كما بيّناه[2] و الأحسن عدم الإدراج.

فتلک عشرة كاملة فاحفظ و اغتنم. و زاد بعضهم[3] موارد أخر منها أن تقع بعد «كلّا» نحو: ﴿كَلاَّ إِنَّ الْإِنْسانَ لَيَطْغى﴾[4]، و الواقعة بعد «حتّى» الابتدائيِة نحو: «مرض زيد حتّى إنّهم لايرجونه»، و المقرون خبرها باللام من غير تعليق فإنّه في جميع ذلک يجب الكسر؛ ولكن الحقّ أنّ ذلک كلّه من أفراد المورد الأوّل فلا تغفل.

مساله: بعد ما بيّنّا موارد وجوب الكسر نشرع في موارد جواز الوجهين؛ و على الله التوكّل و به الاعتصام.

موارد جواز دو وجه در همزۀ « إنّ »

مساله: المواضع التي يجوز فيها الوجهان أي الفتح و الكسر، تسعة و المذكورة في الكتاب خمسة:

الأوّل: إذا وقعت «انّ» بعد «إذا» الفجائيّة نحو: «خرجت فإذا انّک قائم» فيجوز كسرها بناء على أنّها واقعة موقع الجملة أضيفت إليها «إذا» الفجائيّة، و يجوز فتحها بناء على أنّها مؤوّلة

---

۱. كسائی اضافۀ «حيث» به مفرد را جائز می داند. الجنى الداني: ٤٠٧.
۲. صفحۀ ۳۷۸.
۳. ازهری اين مطلب را با عبارت «قيل» نقل كرده است. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۳۰۲.
٤. العلق: ٦.

مؤوّلة بالمصدر، و كذلک: «حلفت انّک کریم». (مع) کونها (تلو فا الجزاء) نحو: ﴿کَتَبَ رَبُّکُمْ عَلى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْکُمْ سُوءاً بِجَهالَةٍ ثُمَّ تابَ مِنْ بَعْدِهِ وَ أَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحيمٌ﴾ یجوز کسرها علی معنی فهو غفور رحیم،و فتحها علی معنی فالمغفرة حاصلة

بالمصدر و هو مبتدأ خبره «إذا» الفجائیّة و التقدیر «خرجت فإذا قیامک» أي «ففي زمان الخروج قیامک» أو «ففي مکان الخروج قیامک» هذا بناء علی اسمیّتها و أمّا علی الحرفیّة فاخبر محذوف أي «خرجت فإذا قیامک موجود».

الثاني: إذا وقعت بعد قسم لا «لام» بعده، فالحکم في همزتها بوجهین نمي، نحو: «حلفت انّک کریم» فیجوز کسرها بناء علی أنّها واقعة موقع الجملة جواباً للقسم و «حلفت» إنشاء للقسم و المقسم به محذوف، و جواب القسم یجب أن یکون جملة و یجوز الفتح بناء علی أن تکون الجملة مؤوّلة بالمصدر و مقسماً به و فعل القسم محذوف و «حلفت» إخبار عن القسم و التقدیر «حلفت بکرمک» نظیر «حلفت بحیاتک».

الثالث: کونها واقعة تلو فاء الجزاء نحو: **﴿کَتَبَ رَبُّکُمْ عَلى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْکُمْ سُوءاً بِجَهالَةٍ ثُمَّ تابَ مِنْ بَعْدِهِ وَ أَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحيمٌ﴾**[١] فیجوز کسرها جعل ما بعد الفاء جملة باقیة علی حالها ما بعد الفاء جملة باقیة علی حالها و یجوز فتحها بناء علی تأویل ما بعد الفاء بالمصدر و جعله مبتدأ لخبر محذوف أو خبراً لمبتدأ محذوف و التقدیر علی الأوّل «فهو غفور رحیم» و علی الثاني «فمغفرته و رحمته حاصلتان» أو «فالحاصل الغفران و الرحمة» لکن الثاني أولی لأنّه المعهود في الجملة الجزائیّة کما في قوله تعالی: **﴿إِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَؤُس﴾**[٢] أي: «فهو یؤس».

---

١. الأنعام: ٥٤.
٢. فصلت: ٤٩.

(و ذا) أي جواز الكسر و الفتح (يطّرد في) كلّ موضع وقعت فيه أنّ خبراً عن قول و خبرها قول و فاعل القولين واحد (نحو: «خير القول انّي أحمد») فالكسر على الإخبار بالجملة، و الفتح على تقدير: خير القول حمد الله. و كذلک يجوز الوجهان إذا وقعت في موضع التعليل نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾.

الرابع: إذا وقعت «انّ» خبراً عن مبتدأ هو قول و خبرها أي خبر «انّ» أيضاً يكون قولاً، و يكون فاعل القولين شخصاً واحداً؛ نحو: «خير القول انّي أحمد الله» فيجوز الكسر بناء على الاخبار بالجملة نظراً إلى ذات المبتدأ أي مادّة القول لا إلى وصفه العنوانيّ أعني المبتدئيّة فبهذا الاعتبار يجوز الكسر، لأنّ المحكيّ بالقول يلزم أن يكون جملة كما سبق، و إنّما لم يجب الكسر لعدم وجوب هذا الاعتبار؛ و يجوز الفتح نظراً إلى الوصف العنواني أعني المبتدئيّة فقط، و الأصل في خبر المبتدأ الإفراد. فإن قيل: هذا المثال لاينطبق على الممثل، لأنّ المبتدأ ليس فيه القول لأنّ المبتدأ لفظة «خير»؛ قلنا في الجواب: إنّ المضاف و المضاف إليه كالكلمة الواحدة خصوصاً في هذا المثال.

الخامس: إذا وقعت في موضع التعليل نحو: **﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾**[1] فيجوز الفتح بناء على أنّها تعليل نحويّ أو لغوي نظير «للتأديب» في قولنا «ضربته للتأديب» و لام العلّة مقدرة و الجملة مؤولة بالمفرد المجرور أي «لبرّه و رحمه»، و يجوز الكسر بناء على استئناف بياني جواب عن سؤال مقدّر كأنّه قيل: لم كنتم تدعونه من قبل؟ فقيل في الجواب: إنّه هو البرّ الرحيم؛ أو قيل: هل الذي كنتم تدعونه من قبل برّ رحيم؟ فقيل في جوابه ذلک. هذا تمام الخمسة المذكورة في الكتاب.

---

۱. الطور: ۲۸.

السادس: أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد يمكن العطف عليه نحو: ﴿**إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فيها وَ لا تَعْرى وَ أَنَّكَ لا تَظْمَؤُا فيها وَ لا تَضْحى**﴾[1]، الشاهد في «انّک» فيجوز الكسر على أن تكون جملة مستأنفة نحويّة و يجوز الفتح على أن تكون معطوفة على «أن لا تجوع» المؤوّل بالمصدر.

السابع: أن تقع بعد «حتّى» فإن جعل «حتّى» ابتدائيّة فالكسر و إن جعلت جارة فالفتح نحو: «مرض زيد حتّى انّهم لايرجونه» و إن جعلت عاطفة يجب الكسر على ما هو التحقيق من عدم جواز عطف المفرد على الجملة إلّا بشرائط مفقودة هنا، و لأنّ المعطوف على الأوّل أوّل و قد تقدّم نظيره فتذكر.

الثامن: أن تقع بعد «أمّا» المخفّفة الميم، نحو: «أما انّک فاضل» فالكسر على أنّ «أما» استفتاحيّة فما بعدها صدر الكلام و الفتح على أنّها مركّبة من همزة الاستفهام و «ما» الظرفيّة و صار المجموع بمعنى «في حقّ» فـ «أما» خبر مقدّم و «أن» مع اسمها و خبرها بتأويل المصدر مبتدأ مؤخّر.

التاسع: أن تقع بعد «لا جرم» نحو: ﴿**لا جَرَمَ أَنَّ اللهَ يَعْلَم**﴾[2] فالفتح على كونها فاعلاً لـ «جرم» بناء على فعليّته و الكسر على كون «لا جرم» بمنزلة اليمين و «انّ» و معموليها بمنزلة جواب القسم.

---

١. طه: ١١٨-١١٩.

٢. النحل: ٢٣.

(و بعد) إنّ (ذات الكسر تصحب الخبر) جوازاً (لام ابتداء) أخّرت إلى الخبر لأنّ القصد بها التأكيد و إنّ للتّأكيد، فكرهوا الجمع بينهما (نحو: «إنّي لوزر») أي لمعين و «إنّ زيداً لأبوه فاضل». (و لا يلي ذي الّلام ما قد نفيا) و شذّ قوله:

و اعلم إنّ تسليما و تركا   للا متشابهان و لا سواء

و اعلم أنّا ذكرنا جميع أمثلة الأقسام الثلاثة مستوفاة و أطلنا الكلام فيها، و إن كان في بعضها كلام لشدّة احتياج المبتدئين إليها، و إلى تعليلاتها و لتشحيد أذهانهم.

لام ابتدا در خبر « إنّ »

مساله: بدان كه در داخل شدن «لام» ابتداء بر خبر «إنّ» اختلافى نيست؛ حق اين «لام» اين بود كه بر اسم «إنّ» داخل شود چون صدارت دارد، لكن مؤخّر شد و بر خبر داخل شد چون اين لام براى تاكيد است و «إنّ» أيضاً براى تاكيد است، فكرهوا الجمع بينهما، مثل: «إنّي لوَزَر» و «وزر» خبر است و صفت مشبهه، به معناى «معين»؛ و مثل: «إنّ زيداً لأبوه فاضل» و شارح اين مثال را زده تا بفهماند كه فرقى نيست بين خبر مفرد و خبر جمله.

شروط دخول لام ابتدا بر خبر « إنّ »

مساله: مصنّف براى داخل شدن لام بر خبر «إنّ» دو شرط ذكر كرده:

اول: اين كه خبر منفى نباشد، چون «لام» ابتدا براى تاكيد اثبات است نه تاكيد نفى، و به جهت اين كه لازم مى آيد جمع بين دو مثل در جايى كه نفى خبر به «لم» و «لا» و «لن» و «لما» باشد و در بقيه ادات نفى طرداً للباب جائز نيست؛ و «للامتشابهان»[1] شاذّ است.

---

۱. شعر از أبي حرام بن غالب بن حارث العكلي است:

وَأَعْلَمُ إنَّ تَسْلِيما وَتَرْكا   لَلا مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ

شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۳۱۲. خزانة الأدب: ۱۰/ ۳۳۰.

(و لا) يليها (من الأفعال ما) كان ماضياً متصرّفاً عارياً من قد (كرضيا) و يليها إن كان غير ماض نحو: «إنّ زيداً ليرضى» أو ماضياً غير متصرّف نحو: «إنّ زيداً لعسى أن يقوم» (و قد يليها) الماضي المتصرّف (مع) كون (قد) قبله (كإنّ ذا لقد سما علي العدا مستحوذا) أي مستولياً.

دوم: این که خبر ماضی متصرّف عاری از «قد» نباشد، چون این ماضی شباهت به اسم ندارد و لام ابتدا از مختصّات اسم است، باید داخل شود بر اسم یا فعلی که شبیه به اسم باشد؛ لذا بر فعل مضارع و ماضی غیر متصرّف داخل می شود چون این دو، شبیه اسم می باشند مثل: «إنّ زيداً لعسى أن يقوم».

مساله: گاهی لام داخل می شود بر خبری که فعل ماضی متصرّف باشد، اگر بر ماضی «قد» داخل شده باشد، چون ماضی مقترن به «قد» شبیه مضارع مقترن به «قد» می باشد از حیث دلالت بر زمان حال، كما يأتي عن قريب و في باب الحال؛ و مضارع شبیه اسم می باشد و مشابه المشابه مشابه، پس فعل ماضی مقترن به «قد» شبیه اسم است لذا لام بر او داخل می شود مثل: «إنّ ذا لقد سما على العدا مستحوذاً».

مساله: أيضاً دخول لام بر خبر مشروط است به این که خبر بر اسم مقدّم نشود، زیرا در صورت تقدیم خبر بر اسم لازم می آید اقتران دو حرف و اقتران دو حرف و هو مکروه عندهم.

معمول خبر، مدخول لام ابتدا

مساله: داخل می شود لام ابتدا بر سه چیز دیگر غیر از خبر، یکی معمول خبر، لکن به چهار شرط:

(و تصحب) الّلام (الواسط) بين الاسم و الخبر (معمول الخبر) إذا كان الخبر صالحا لدخول الّلام نحو: «إنّ زيدا لطعامک آکل» و لا تدخل على المعمول إذا تأخّر كما أفهمه كلام المصنّف و لا على الخبر إذا دخلت على المعمول المتوسّط. (و) تصحب ضمير (الفصل) نحو: ﴿إِنَّ هذا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُ﴾.

شرط اول: آن که معمول خبر در وسط اسم و خبر واقع شود، یعنی معمول خبر بر خبر فقط مقدّم باشد، شرط دوم: آن که خبر صالح باشد از برای داخل شدن لام بر او مثل: «إنّ زيداً لطعامک قد أکل»، شرط سوم: آن که لام بر خود خبر داخل نشده باشد، شرط چهارم: آن که معمول خبر حال و تميز و مفعول مطلق و مفعول له نباشد؛ پس داخل نمی شود لام بر معمول خبر هرگاه مؤخّر باشد، چنان که از قيد «واسط» در کلام مصنّف فهميده شد، و هم چنين داخل نمی شود بر معمول اگر خبر صالح برای لام نباشد، مثل: «إنّ زيداً طعامک أکل»، و هم چنين داخل نمی شود بر معمول اگر لام بر خود عامل که خبر است، داخل شده باشد مثل: «إنّ زيداً طعامک لأکل»، و همچنين داخل نمی شود بر معمول خبر اگر معمول، مفعول له و يا بقيّهٔ مذکورات باشد مثل: «إنّ زيداً تأديباً يضرب أخاه» وقس عليه بقيّة المذکورات.

مساله: لام داخل بر خود خبر نمی شود اگر داخل بر معمول متوسط شده باشد.

ضمير فصل، مدخول لام ابتدا

مساله: الثاني ممّا تصحبه اللام غير الخبر ضمير الفصل نحو: **﴿إِنَّ هذا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُ﴾**[1].

واعلم، أنّ الوجه في جعل هذا المثال قسماً برأسه غير داخل في قول المصنّف:"و بعد ذات الکسر

---

۱. آل عمران: ٦٢.

و سمّي به لكونه فاصلاً بين الصّفة و الخبر.

تصحب الخبر، لام ابتداء نحو إنّي لوزر" لا سيّما بعد تعميم الشارح الخبر كما أشار إليه بتكرار المثال، و بينّاه نحن هناك[۱] يظهر من نقل الأقوال في ضمير الفصل بعيد هذا.

وجه تسميه ضمير فصل

مساله: ضمير فصل را به اين اسم ناميده اند چون كه فصل و مميّز می شود بين خبر بودن و تابع بودن، زيرا اگر در مثل اين آيهٔ شريفه ضمير فصل نيايد در «القصص» احتمال صفت بودن براى «هذا» مى رود چنان كه احتمال خبر بودن مى رود، و چون ضمير فصل آورده شود اين ضمير دليل مى شود كه «القصص» خبر است نه صفت؛ و بعضى[۲] اين ضمير را «عماد» ناميده اند لأنّه المعتمد في فهم المعنى كما بيّنّا.

بررسى ضمير فصل

مساله: خلاف است در ضمير فصل كه آيا حرف است يا اسم است، و بر فرض اسم بودنش خلاف است كه آيا محل از اعراب دارد يا محل از اعراب ندارد، و بر فرض محل داشتن آيا محلش مثل محل اسم قبل از او مى باشد يا محلش مثل محل اسم بعد از او مى باشد. اكثر نحويين مى گويند: حرف است به شكل ضمير لذا او را ضمير مى نامند چون به شكل ضمير است[۳]. و بعض نحويين[٤] مى گويند: اسم است ولكن محل از اعراب ندارد، و بعض ديگر[٥] مى گويند محل دارد و محلش مثل محل اسم قبل بر او مى باشد چه آن كه اسم قبل بر او مرفوع

۱. صفحهٔ ۳۸٦.
۲. كوفيون اين ضمير را «عماد» مى نامند.الانصاف في مسائل الخلاف:۲/ ۵۷۹.
۳. حاشية الصبان: ۱/ ٤۱۷.
٤. خليل بن احمد الفراهيدى ﷺ، همع الهوامع: ۱/ ۲۷۵.
۵. فرّاء، همان.

باشد، مثل «كان زيد هو القائم» یا آن که منصوب باشد، مثل مثال مذکور در کتاب. و بعض دیگر[۱] می گویند محلش مثل محل اسم بعد از او می باشد، چه آن که محل اسم بعد از او رفع باشد، مثل مثال مذکور در کتاب یا آن که محل اسم بعد از او نصب باشد كالمثال المذكور قبيل هذا أعني: «كان زيد هو القائم».

أذا عرفت ذلک، فاعلم أن الشارح لم يدرج المثال المذكور داخلاً في قول الناظم، لأن ضمير الفصل ليس محتمل المبتدئية إلا على بعض الأقوال، و هو القول بكونه اسماً له محل مثل محل الاسم قبله، لكن بشرط أن يكون الاسم قبله، و كذا الاسم بعده مرفوعين و هذا الشرط مفقود في المثال.

شروط در ضمیر فصل

مساله: يشترط فيما كونه مبتدأ في الحال، نحو: «زيد هو القائم» أو في الأصل نحو: **﴿إِنَّ هذا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَق﴾**[۲] و يشترط فيما بعده كونه خبراً في الحال كالمثال الأول أو في الأصل كالمثال الثاني؛ و يشترط في نفسه أن يكون بصيغة المرفوع و أن يكون مطابقاً لما قبله إفراداً و تذكيراً و فروعهما[۳].

فوائد ضمیر فصل

مساله: فائدة ضمير الفصل ثلاثة أشياء:

---

۱. کسائی، همان.

۲. آل عمران: ٦٢.

۳. تفصیل این مساله در همع الهوامع: ۱/ ۲۷٦.

(و) تصحب (اسماً حلّ قبله الخبر) أو معموله و هو ظرف أو مجرور نحو: ﴿إِنَّ عَلَيْنا لَلْهُدى﴾

الأوّل: لفظيّ؛ و هو الإعلام من أوّل الأمر بأنّ ما بعده خبر لا تابع، و قد تقدّم بيان هذه الفائدة[1]؛ و ليس المراد من التابع الصفة فقط كما توهّم، لأنّه قد يجيء فيما لا يحتمل الصفتيّة، نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقيب﴾[2] لأنّ الضمائر لا توصف.

والثاني: معنويّ؛ و هو التأكيد و لذا لا يجامع التأكيد فلا يقال: «زيد نفسه هو الفاضل».

والثالث: و هو أيضاً معنويّ أفادة الحصر، قال الزمخشريّ[3] في ﴿أُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُون﴾[4] "فائدة ضمير الفصل الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر صفة و تأكيد و إيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره"[5].

اسم مؤخّر، مدخول لام ابتدا

مساله: الثالث ممّا تصحبه اللام غير الخبر الاسم الذي حلّ قبله الخبر نحو: ﴿إِنَّ عَلَيْنا لَلْهُدى﴾[6] أو حلّ قبله معمول الخبر، نحو: «إنّ فيک لزيداً راغب».

---

۱. مسالهٔ قبل.

۲. المائدة:۱۱۷.

۳. محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم. در سال ٤٦٧ قمری مطابق با ۱۰۷۵ میلادی در زمخشر از قریه های خوارزم بدنیا آمد. گفته اند از آنجا که به مکه سفر کرد و زمانی در مجاورت خانهٔ خداوند به «جار الله» شهرت یافت. او به شهر های گوناگونی سفر کرد و در آخر به جرجانية از قريه های خوارزم بازگشت و در سال ۵۳۸ قمری مطابق با ١١٤٤ میلادی در همان جا از دنیا رفت. از جمله کتاب های او: «الكشّاف»، «أساس البلاغة»، «المفصل»، «مقدّمة الأدب» و «الأنموذج» است. الاعلام: ۷/ ۱۷۸.

٤. البقرة: ٥.

٥. الكشاف: ١/ ٤٦.

٦. الليل: ١٢.

و «إنّ فیک لزیدا راغب». تتمّة: لا تدخل الّلام علی غیر ما ذکر و سمع في مواضع خرجت علی زیادتها نحو: «أمّ الحلیس لعجوز شهربه»، «و لکنّني من حبّها لعمید»

لام ابتدا در غیر سه مورد

مساله: لام ابتداء بر غیر از آنچه ذکر شد داخل نمی شود، و شنیده شده از عرب داخل شدن لام در چند موضع غیر از آنچه ذکر شد که تاویل برده شده آن چند موضع بر زائده بودن لام، اول: در خبر مبتدا مثل:

أُمُّ الحُلَیْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ... تَرْضی مِنَ الشاةِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ [1]

دوم: در خبر «لکن» مثل:

یَلُومُونَني في حُبِّ لَیلی عَواذِلِي ... وَلکِنَّني مِنْ حُبِّها لَعَمِید [2]

مساله: بعضی در بیت اول تاویل دیگری گفته اند[3] و آن این است که در اصل «لهي عجوز» بوده پس لام بر مبتدا داخل شده نه بر خبر، پس از آن مبتدا حذف شده و لام منتقل به خبر شده. و در بیت دوم گفته اند که این بیت قائلش معلوم نیست و نظیرش در کلام عرب موثوق به، دیده نشده و فرد اول بیت از جعلیات بعض نحویین است[4]. و إذا کان کذلک فلا یصیر دلیلاً علی إثبات شيء من القواعد النحویّة، لأنّ مایحتج به في إثبات القواعد الجاهلین

---

۱. شاعر این بیت رؤبة است. شرح التصریح علی التوضیح: ۱/ ۲۱٦.

۲. شاعر این بیت مشخص نشده و در اکثر کتاب ها تنها مصرع دوم نقل شده و کامل آن را «ابن عقیل» نقل کرده است. شرح ابن عقیل: ۱/ ۳٦۳.

۳. ازهری در شرح التصریح علی التوضیح: ۱/ ۲۱٦. و هم چنین رجوع شود به: شمس العلوم ودواء کلام العرب من الکلوم: ۱/ ۱۲۵. الجنی الداني في حروف المعاني: ۱/ ۱۲۸.

٤. مغني اللبیب: ۳۸۵.

و قال ابن النّاظم: و أحسن ما زيدت فيه قوله:

إنّ الخلافة بعدهم لذميمة　　و خلائف ظرف لممّا أحقر

أي لتقدّم إنّ في أحد الجزأين.

والمخضرميين أو المتقدّمين على قول، و قد تقدّم في نون الوقاية في قوله «مني» و «عني» ما يفيدک هاهنا فراجع[1].

و بعضی گفته اند[2] که «لكنّني» در اصل «لكن إنّني» بوده همزه برای تخفیف حذف شد و اجتماع أربع نونات شد یک نون حذف شد و پس از آن ادغام شد، پس لام در خبر «لكنّ» داخل نشده بلکه بر خبر «إنّ» داخل شده؛ و بعضی گفته اند[3] سلّمنا که این بیت از کلام فصحاء و عرب موثوق به، باشد و لام هم لام ابتدا باشد و بر خبر «لكنّ» داخل شده اما مسلّم نیست که ممّا یقاس علیه باشد ، بلکه احتمال می رود که ضرورت باشد و یک بیت مبنی علیه قواعد نمی شود.

توضیح « لممّا أحقر »

مساله: قبلاً بیان شد[4] که لام بر خبر منفی و هم چنین بر خبری که فعل ماضی منصرف عاری از «قد» باشد داخل نمی شود، و اگر فعل ماضی مدخول «قد» باشد لام بر او داخل می شود.

---

۱. صفحهٔ: ۱٦٥.
۲. زمخشری در المفصّل في صنعة الإعراب: ۳۹۲. مغني اللبيب: ۳۰۷.
۳. أبو البقاء العكبری در اللباب في علل البناء و الاعراب:۱/ ۲۱۷
٤. صفحهٔ ۳۸٦.

(و وصل ما) الزائدة (بذي الحروف) المذكورة في أوّل الباب إلّا ليت (مبطل إعمالها) لزوال اختصاصها بالأسماء كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللهُ إِلهٌ واحِدٌ﴾. (و قد يبقّى العمل) في الجميع، حكى الأخفش «إنّما زيداً قائم» و قس عليه البواقي، هكذا قال الناظم تبعاً لإبن السرّاج

مساله: شاهد در «لمّا أحقر» است، و وجه احسن بودن تقدّم «إنّ» در فرد اول بيت است.

« ما » كافه

مساله: وصل شدن «ما» زائده که او را كافه و مهيئه مى نامند[1]، چون مهيا مى كند اين حروف را براى داخل شدن بر فعل؛ و مبطل عمل اين حروف مى شود مگر «ليت» که اين «ما» كافه نمى تواند «ليت» را كف از عمل كند. ولكن بقيه را كف از عمل مى كند به جهت زائل شدن اختصاص اين حروف به اسماء مثل: ﴿إِنَّمَا اللهُ إِلهٌ واحِدٌ﴾[2] که عمل آن به سبب «ما» كافه باطل شده لذا «الله» را نصب نداده، و مثل: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلهُكُمْ إِلهٌ واحِدٌ﴾[3] و مثل: ﴿كَأَنَّمَا يُساقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾[4] که «ما» كافه مهيا كرده «إنّ» و «كأنّ» را براى داخل شدن بر فعل و اختصاص به اسم را زائل كرده.

« ما » كافه و عمل حروف

مساله: گاهى عمل اين حروف با اينكه «ما» زائده به آنها وصل شده باقى مى ماند، و اين باقى ماندن عمل، در جميع اين حروف است نه تنها در«ليت»؛ اخفش[5] حكايت كرده از عرب

---

۱. رجوع شود به: الجنى الداني في حروف المعاني: ۳۳۵.
۲. النساء: ۱۷۱.
۳. الكهف: ۱۱۰.
٤. الأنفال: ٦.
٥. ترجمۀ اخفش در صفحۀ ۱۲۵ گذشت.

و الزّجّاج، و أمّا ليت فيجوز فيها الإعمال و الإهمال، قال في شرح التسهيل: بإجماع، و روي بالوجهين: «قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا» قال في شرح الكافية: و رفعه أقيس.

«إنّما زيداً قائم» را به نصب «زيداً» و بر این مثال بقیّهٔ حروف را قیاس کن! مثل: «لعلّما زیداً قائم» و مانند آن، ناظم این چنین گفته است چون که ابن سراج[1] را متابعت کرده است.

مساله: حاصل مطلب چنین شد که غالب در این حروف در صورت اتصال «ما» کافه بطلان عمل است و باقی مانده عمل کم است؛ این بود حکم این حروف غیر از «لیت».

مساله: اما «لیت» پس جائز است در او اهمال، یعنی ابطال؛ و جائز است در او اعمال، یعنی هر دو مساوی است. مصنّف در شرح تسهیل گفته است که این جائز الوجهین بودن اجماعی است. و بعضی گفته اند[2]: اعمال اغلب است، و بعضی گفته اند[3]: اعمال واجب است و اهمال جائز نیست، چون اختصاص «لیت» به اسماء به سبب «ما» کافه زائل نمی شود.

بررسی « لیتما هذا الحمام لنا »

مساله: به هر دو وجه یعنی اعمال و اهمال روایت شده لفظ «الحمام» در قول شاعر: «قالت ألا لیتما هذا الحمام لنا»[4]. فإنّه یروی بالنّصب علی الإعمال و بالرّفع علی الإهمال؛ والرّفع

---

۱. محمد بن السري بن سهل، أبوبكر، اهل بغداد بود. اهل تراجم گفته اند او نمی توانسته «راء» را تلفظ کند و زبانش بی اختیار «غین» را جای «راء» ادا می کرده است. ابن السراج عالم به علم موسیقی بوده و در جوانی در سال ۳۱٦ قمری مطابق با ۹۲۹ میلادی مرده است. از جمله کتاب های او: «الأصول»، « شرح کتاب سیبویه»، و «الشعر و الشعراء» است. الاعلام: ٦/ ۱۳۵.

۲. زمخشری. المفصل في صنعة الاعراب: ۳۹۰.

۳. فرّاء. همع الهوامع: ۱/ ٥۲۱.

٤. شاعر این بیت نابغه ذبیانی است: ⬅

(و جائز رفعک معطوفاً علی منصوب إنّ بعد أن تستکملا) الخبر نحو: «إنّ زيداً قائم و عمرو» بالعطف علی محلّ إسم إنّ، و قيل: علی محلّها مع اسمها، و قيل: هو مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر إنّ عليه...

أقيس. و علی کلا الرّوايتين «الحمام» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان أو نعت و هکذا الحکم في کلّ معرّف بـ «ال» بعد اسم الإشارة؛ و إذا کان المعرّف خبراً لابدّ من ضمير الفصل کما تقدّم[1].

عطف بر اسم « إنّ »

مساله: بدان که عطف بر اسم «إنّ» به نصب معطوف جائز است مطلقاً، چه قبل از استکمال خبر، مثل: «إنّ زيداً و عمراً قائمان» و چه بعد از استکمال خبر، مثل: «إنّ زيداً قائم و عمراً»؛ و هم چنين عطف بر اسم «إنّ» برفع جائز است لکن نه مطلقاً، بلکه فقط بعد از استکمال خبر، مثل: «إنّ زيداً قائم و عمرو» بالعطف علی محل اسم «إنّ» إن لم نشترط في العطف علی المحل وجود المحرز أي الطالب لذلک الإعراب الملحوظ في المعطوف عليه، و إلّا فلا يجوز العطف علی محل اسم «إنّ»، لأنّ المحرز لرفع «زيد» و هو الابتدائيّة قد نسخ بدخول «إنّ». و قيل[2] بالعطف علی محل «إنّ» مع اسمها بناء علی اشتراط المحرز إذ المنسوخ محرز الاسم لا محرزها مع الاسم، إذ الاسم حينئذ مع «إنّ»، منزلة «رجيل» في کونه دالاً علی معنی يستفاد من «إنّ»، و هو المؤکّديّة بفتح الکاف کما أنّ «رجيل» دالّ علی معنی يستفاد من ياء التصغير و هو التحقير أو التعظيم علی اختلاف الموارد. فحينئذ مجموع الدّاخل والمدخول مبتدأ مرفوع المحل، لا

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا   إِلَی حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

الجمل في النحو: ۱۲۰. الکتاب: ۲/ ۱۳۷. الأصول في النحو: ۱/ ۲۳۳.

۱. صفحهٔ ۳۸۸.

۲. جزولی. شرح الرضي علی الکافية: ٤/ ۳۵۰.

و لا يجوز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر ....

المدخول وحده حتى يلزم زوال محرزه بدخول الناسخ. و قيل[1] هو أي المعطوف بالرفع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر «إنّ» عليه.

قال الرّضي[2]: "اعلم أنّه تختلف عبارتهم في ذلک، يقول بعضهم كما قال المصنف، يعطف على اسم «إنّ» المكسورة بالرفع؛ و بعضهم يقول على موضع «إنّ» مع اسمها كما قال الجزولي. و كأنّ الأوّل نظر إلى أنّ الاسم هو الذي كان مرفوعاً قبل دخول «إنّ» و دخولها عليه كلا دخول، فبقي على كونه مرفوعاً لكن محلاً لاشتغال لفظه بالنصب، فـ«إنّ» کـ«اللام» في «لزيد» و لاشكّ أنّ المرفوع فيه هو زيد وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه، فكذا ينبغي أن يكون الأمر مع «إنّ». و من قال على موضعها مع اسمها نظر إلى أنّ اسمها لو كان وحده مرفوع المحل، لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجرّد عن العوامل عندهم و اسمها ليس بمجرّد. والجواب أنّه باعتبار الرفع مجرّد، لأنّ «إنّ» كالعدم باعتباره و إنما يعتدّ بها إذا اعتبرت النصب و يشكل عليه بأنّ «إنّ» مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأة، والمبتدأ هو الاسم المجرّد على ما ذكرنا، و هي مع اسمها ليست اسماً مّجرداً؛ فالأولى أن يقال العطف بالرّفع على اسمها وحده"[3] انتهى.

عطف به رفع قبل از استكمال خبر

مساله: جائز نيست عطف به رفع قبل از استكمال خبر، زيرا لازم می آيد عطف قبل از كامل شدن معطوف عليه اگر عطف جمله بر جمله باشد، و لازم می آيد تقدّم معطوف بر معطوف

---

۱. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۳۲۱.
۲. ترجمۀ رضی در صفحۀ ۳۶ گذشت.
۳. شرح الرّضي على الكافية: ٤/ ۳۵۰.

و أجازه الكسائيّ مطلقاً ....

عليه اگر عطف مفرد بر مفرد باشد، زيرا در اين صورت معطوف عليه ضمير مستتر در خبر است نه اسم آن چون اگر معطوف عليه اسم باشد، عطف جمله بر جمله مى شود نه عطف مفرد بر مفرد، والا لازم مى آيد عدم مطابقت خبر مشتق متحمّل لضمير المبتدأ أو توارد عاملين على معمول واحد، و هما ممنوعان مثلاً در: «إنّ زيداً و عمرو قائم» اگر عطف «عمرو» بر ضمير مستتر در «قائم» باشد لازم مى آيد تقدّم معطوف بر معطوف عليه، مع ضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون التأكيد أو فاصل ما، و اگر عطف بر محل اسم «إنّ» باشد و خبر «قائم» به صيغه مفرد باشد لازم مى آيد عدم مطابقت، و اگر «قائمان» به صيغهٔ تثنيه باشد لازم مى آيد توارد عاملين مختلفين، اللهمّ إلّا أن يقال في صورة إفراد الخبر بما قاله البيانيّون في قول الشاعر: "فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ"[1] من تقدير خبر لاسم «إنّ» أي «إنّي غريب و قيار أيضاً لغريب» لكن فيه محذور أشدّ و هو دخول اللام في خبر المبتدأ، لا في خبر «إنّ» مع أنّ الحذف من الثاني أولى و إن لم يقله البيانيّون.

مساله: كسائى[2] عطف به رفع را قبل از استكمال خبر، مطلقاً جائز دانسته است، چه آن كه اعراب اسم «إنّ» ظاهر، و چه آن كه مخفى باشد به دليل كلام خداوند: **﴿إِنَّ اللهَ وَ مَلائِكَتُهُ يُصَلُّون﴾**[3] برفع «ملائكته» و كلام خداوند: **﴿إِنَّ الَّذينَ آمَنُوا وَ الَّذينَ هادُوا وَ الصَّابِئُون﴾**[4] به

---

۱. مصرع دوم بيت ضابئ بن الحارث البرجمي است:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ   فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۳۲۲.

۲. ترجمهٔ كسائى در صفحهٔ ۱۸ گذشت.

۳. الأحزاب: ۵۶.

۴. المائدة: ۶۹.

و الفرّاء بشرط خفاء إعراب الإسم. ثمّ الأصل: العطف بالنّصب كقوله:

إنّ الرّبيع الجود و الخريفا يدا أبي العبّاس و الصّيوفا

رفع؛ ولکن مانعین آیهٔ اول را تاویل برده اند به حذف خبر «إنّ» و جعل «یصلّون» خبر «الملائکة»، و آیهٔ دوم را تاویل برده اند به حذف خبر «الصابئون» فلیسا ممّا نحن فیه و هاهنا کلام لایسعه المقام فمن أراد مزید الاطلاع فعلیه بمراجعة المطولات[1].

مساله: فرّاء[2] عطف به رفع را قبل از استکمال خبر جائز دانسته، لکن نه مطلقاً، بلکه به شرط پنهان بودن اعراب اسم «إنّ»؛ چه آن که پنهانی اعراب به سبب بناء باشد مثل آیهٔ دوم یا آن که به سبب دیگر بنابر قولی مانند: «إنّ موسی و زید ذاهبان» و مثل: «إنّ غلامي و عمرو قائمان».

اصل در عطف بر اسم « إنّ »

مساله: پس از همه این اختلافات بدان که اصل در عطف قبل از استکمال و بعد از آن نصب معطوف است مثل:

إنَّ الرَّبیع الجَوْدَ والخَریفا یَدا أَبی الْعَبَّاس والصُّیُوفا[3]

که «الخریف» قبل از استکمال و «الصیوف» بعد از استکمال عطف شده بر اسم «إنّ» که «الربیع» است به نصب.

---

۱. الجمل في النحو: ۱۵٤. اللباب في علل البناء و الاعراب: ۱/ ۲۱۳. همع الهوامع: ۳/ ۲۳۹. شرح الأشمونی: ۱/ ۳۱٤. شرح التصریح علی التوضیح: ۱/ ۳۲۲.

۲. ترجمهٔ فرّاء در صفحهٔ ۱٦ گذشت.

۳. شاعر این بیت «رؤبة بن العجّاج» است. شرح التصریح علی التوضیح: ۱/ ۳۲۰.

(و ألحقت بإنّ) المكسورة فيما ذكر (لكنّ) بإتّفاق (و أنّ) المفتوحة على الصحيح بشرط تقدّم علم عليها كقوله:

و إلّا فاعلموا أنّا و أنتم　　　بغاة ما بقينا في شقاق

مساله: يحتمل أن يكون لفظ «الربيع» بدون لام التعريف و إن كان في النسخ المتداولة من الكتاب مع اللام فتدبر[١].

ملحقات به « إنّ » در احكام عطف بر اسم آن

مساله: ملحق شده است به «إنّ» مكسوره در احكام ذكر شده قبل الاستكمال و بعده، «لكنّ» اجماعاً و «أنّ» مفتوحه بنابر قول صحيح[٢]، و وجه اختصاص الإلحاق بهما أنّهما لا يغيّران الجملة من الخبريّة إلى الإنشائيّة كـ «إنّ» المسكورة لكن يشترط في إلحاق «أنّ» المفتوحة تقدّم علم عليها كقوله:

وإلاَّ فاعْلَمُوا أنَا وأَنْتُم　　　بُغَاةٌ ما بَقيْنَا في شِقَاق[٣]

هذا مثال للعطف قبل استكمال، و يمكن جعله مثالاً لبعده أيضاً على توجيه[٤] و نحو: «ما زيد قائماً لكنّ عمراً منطلق و بكر» برفع «بكر» أو نصبه.

---

١. لفظ «الربيع» در تمام منابعى كه در دست ما بود و تتبّع كرديم با «ال» نقل شده بود.

٢. توضيح المقاصد و المسالک: ١/ ١٨٩. شرح ابن عقيل: ١/ ٣٧٧. شرح الأشمونى: ١/ ٣١٦. حاشية الصبان: ١/ ٤٢٣.

٣. شاعر اين بيت «بشر بن أبي خازم» است. الكتاب: ٢/ ١٥٦.

٤. الانصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٥٥.

أو معناه نحو: ﴿وَ أَذانٌ مِنَ اللهِ وَ رَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَ رَسُولُه﴾.

بررسی شرط الحاق « أنّ »

مساله: إنّما اشترط في إلحاق «أنّ» المفتوحة بـ «إنّ» المكسورة تقدّم العلم، لأنّها بسبب تقدّم العلم تصير في حكم المكسورة، من حيث كون الجملة بعدها غير مؤوّلة بالمفرد لاحتياج العلم إلى مفعولين، و تأويلها بعد المفتوحة -للحفظ على القوانين الكلية- و إلّا فالجملة بعدها حينئذ باقية على ما كانت عليه من كونه مشتملاً على المحكوم عليه و به؛ والدليل على ذلك وجوب كسرها إذا دخلت في خبرها اللّام إذا وقعت بعد العلم نحو: ﴿وَ اللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُه﴾[١] و قد تقدّم[٢]؛ و أمّا إذا لم يتقدّم عليها العلم فلا يجوز الإلحاق لعدم بقاء الجملة بعدها على ما كانت عليه، فالعطف على اسمها حينئذ كالعطف على بعض حروف الكلمة و ذلك غير جائز[٣].

مساله: مثل تقدّم علم است، تقدّم معناى علم مثل كلام خداوند: ﴿وَ أَذانٌ مِنَ اللهِ وَ رَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَ رَسُولُه﴾[٤] كه به معناى علم است و معناى «أذان من الله»، «إعلام من الله» است و اين آيه مثال است براى عطف بعد الاستكمال.

---

١. المنافقون: ١.
٢. صفحهٔ ٣٨١.
٣. اين مساله محتاج دقت و تحقيق بيشتر است، به شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٥١ رجوع شود.
٤. التوبة: ٣.

(من دون ليت و لعلّ و كأنّ) فلا يعطف على اسمها إلّا بالنّصب، و لا يجوز الرّفع لا قبل الخبر و لا بعده و أجازه الفرّاء بعده. (و خففّت إنّ) المكسورة (فقلّ العمل) و كثر الإلغاء لزوال اختصاصها بالأسماء، و قريء بالعمل و الإلغاء قوله تعالى: ﴿وَ إِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾.

عدم الحاق « ليت، لعلّ، لكنّ » به « إنّ »

مساله: ملحق نشده است به «إنّ» مكسوره «ليت» و «لعلّ» و «كأنّ»، چون كه اين سه معناى جمله را از خبريّه بدل به انشاء مى كنند فيلزم حينئذ من العطف على اسمها بالرفع عطف الإخبار على الإنشاء، و ذلک غير جائز عند المحققين فلا يعطف على اسمها إلّا بالنصب و لا يجوز العطف بالرفع لا قبل الخبر و لا بعده؛ و أجازه الفرّاء[1] بعده أي بعد الخبر لأنّه لايرى مانعاً في العطف المذكور[2].

بررسى « إن » مخفّفه

مساله: بدان كه «إنّ» مكسوره مخفّف مى شود و پس از آن عملش قليل مى شود، و غالباً ملغاى از عمل مى شود به جهت اين كه اختصاصش به اسماء زائل مى شود فتدخل على الجملتين، فإن دخلت على الفعلية وجب إهمالها نحو: ﴿إِنْ كانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[3] و إن دخلت على

---

١. ترجمهٔ فرّاء در صفحهٔ ١٦ گذشت.

٢. سيوطى در البهجة المرضية به صورت مطلق مى گويد: "أجاز الفرّاء بعده" اما اشمونى مى گويد: "بشرطه السابق و هو خفاء الاعراب" و خفاء اعراب را در قول فرّاء شرط مى كند. شرح الأشموني:١/ ٣١٦

٣. البقرة: ١٤٣.

(و تلزم الّلام) أي لام الإبتداء في خبرها (إذا ما تهمل) لئلّا يتوهّم كونها نافية فإن لم تهمل لم تلزم الّلام. (و ربّما استغني عنها) أي عن الّلام إذا أهملت (إن بدا) أي ظهر (ما ناطق

الاسمية جاز الوجهان أي الإعمال و الإهمال و قرئ بهما قوله تعالى: ﴿وَ إِنَّ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾[1][2].

لام در خبر « إن »

مساله: إذا أُهملت «إن» المكسورة المخفّفة يجب دخول اللّام على خبرها[3]، و اختلف في هذه اللّام هل هي لام الابتداء جاءت للفرق بين «إن» النافية، و «إن» المخّففة أم هي لام أُخرى اجتلبت للفرق[4]؟!، و كلام الشارح ظاهر بل صريح في الأوّل.

مساله: إذا لم تهمل لم تلزم اللّام لحصول الفرق بالعمل، لأنّ «إن» النافية لاتعمل النصب في الاسم.

بی نيازی از لام در خبر « إن » مهمله

مساله: و ربما استغني عن اللّام إذا أُهملت إن ظهر ما أراده الناطق من كونها مخّففة من المثقّلة، حال كون المتكلم معتمداً على هذا الظهور؛ نحو: «و إنْ مالِكٌ كَانَت كِرامَ المَعَادن»[5]

---

۱. هود: ۱۱۱.

۲. جهت مطالعۀ قرائات و اقوال رجوع شود به: الهداية إلى بلوغ النهاية: ۵/ ۳۴۷۴. مفاتيح الغيب: ۱۸/ ۴۰۵.

۳. اين لام را لام فارقه می نامند. شرح الأشموني: ۱/ ۳۱۶.

۴. سيبويه اين لام را لام ابتدا و فارسی لام ديگری ميداند، و اثر اين اختلاف در مانند: «قد علمنا ان كنت لمؤمنا» ظاهر می شود كه بنا بر اول كسر «ان» و بنابر دوم فتحش واجب است. شرح الأشموني: ۱/ ۳۱۷.

۵. شاعر اين بيت «طرماح، الحكيم بن حكيم» است:

أراده معتمداً) عليه كقوله: «و إن مالک کانت کرام المعادن» فلم يأت باللّام لأمن الإلتباس بالنّافية (و الفعل إن لم يک ناسخاً فلا تلفيه) أي لم تجده (غالباً بإن ذي) المخففّة (موصلاً) بخلاف ما إذا كان ناسخا فيوصل بها قال في شرح التسهيل: و الغالب كونه

فاستغنى الشاعر عن اللام الفارقة اعتماداً منه على سياق الكلام و ثقة منه بأنّه يفهم من الكلام إثبات كون «مالک كرام المعادن» لانفيه، لأنّ المقصود من الكلام بقرينة المقام، هو المدح والنفي يدلّ على الذمّ إذ المعنى على النفي «ليست مالک كرام المعادن» فيدلّ الكلام على أنّ قبيلة «مالک» دنيئة الأصل فالقرينة هاهنا موجودة على كونها مخفّفة، فلا تلزم اللّام فلذا لم يأت الشاعر باللّام لأمن الالتباس بالنافية والقرينة معنوية.

مدخول « إن » مخفّفه

مساله: والفعل إن لم يک ناسخاً فلم تجده غالباً بـ «إن» المخففة المكسورة الهمزة موصلاً، والوجه في ذلک يظهر ممّا يذكر في اتصال الناسخ الماضي في المسألة الآتية ولكن حينئذ دخلت اللّام على معمول الفعل.

مساله: إذا كان الفعل ناسخاً فيوصل بها؛ قال في شرح التسهيل: "والغالب كونه بلفظ الماضي" لدلالته بصيغته على الوجود والحصول و بعنوانه أي الناسخيّة على ما تقتضيه «إن» المسكورة، و هو إعمالها في الجملة فيجبر بهما مافات منها من الصيغة و الإعمال[1] نحو: ﴿وَ إِنْ

أنا ابنُ أُبَاةِ الضَّيم من آل مَالِكٍ　　　وإنْ مالِكٌ كَانَت كِرامَ المَعَادن

شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٢٧.

١ . وجوه دیگری برای کثرت دخول بر ماضی گفته شده. رجوع شود به: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٢٧. حاشية الصبان: ١/ ٤٢٧.

بلفظ الماضي نحو: ﴿وَ إِنْ كانَتْ لَكَبيرَة﴾ و قلّ وصلها بالمضارع نحو: ﴿وَ إِنْ يَكادُ الَّذينَ كَفَرُوا﴾ و كذا بغير النّاسخ نحو: «شلّت يمينک إن قتلت لمسلما». (و إن تخفّف أنّ) المفتوحة (فإسمها) ضمير الشأن (استكن) أي حذف، و لا يبطل عملها بخلاف المكسورة لأنّها أشبه بالفعل منها قاله في شرح الكافية.

كانَتْ لَكَبيرَة﴾[1]. و قلّ وصلها بالمضارع لفقدان الدلالة الأُولى نحو: ﴿وَ إِنْ يَكادُ الَّذينَ كَفَرُوا﴾[2] و كذا قلّ وصلها بغير الناسخ نحو: «شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا»[3] لفقدان الدلالة الثانية و كذا إن كان مضارعاً غير ناسخ نحو: «إن تزينک لنفسک و إن تشينک لهيه»[4] لفقدانها معاً.

بررسى « أن » مخفّفه

مساله: و إن تخفّف «أنّ» المفتوحة فاسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها و لا يبطل عملها، لأنّه أشبه بالفعل من المكسورة إذ المكسورة تشبه فعلاً واحداً، و هو الأمر نحو «جد» والمفتوحة تشبه فعلين و هما الماضي نحو: «مد» و الأمر نحو: «عض» قاله المصنّف في شرح الكافية[5]. قال الجامي[6]: "و حذف ضمير الشأن من اللفظ بإضماره لا نسياً منسياً حال كونه منصوباً ضعيف؛ أي جائز مع ضعف بخلاف ما إذا كان مرفوعاً، فإنّه لايجوز أصلاً لكونه عمدة. أمّا جوازه فلكونه على صورة الفضلات و أمّا ضعفه فلأنّه حذف ضمير مراد بلا دليل

---

۱. البقرة: ۱۴۳.

۲. القلم: ۵۱.

۳. شاعر اين بيت «عاتكة بنت زيد العدوية» است:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۳۲۷.

۴. كوفيون اين جمله را از عرب نقل كرده اند. المفصل في صنعة الإعراب: ۳۹۶.

۵. شرح الكافية الشافية: ۱/ ۴۹۵.

۶. ترجمۀ جامى در صفحۀ ۱۴۳ گذشت.

(و الخبر اجعل جملة من بعد أن) کقوله:

في فتيه کسيوف الهند قد علموا أن هالک کلّ من يحفي و ينتعل

و قد يظهر اسمها فلا يجب أن يكون الخبر جملة کقوله: «بأنک ربيع و غيث مريع»

عليه، لأنّ الخبر کلام مستقل إلّا مع «أن» المفتوحة إذا خفّفت فإنّه أي حذفه بنيّة الإضمار لازم و ذلک لأنّه قد خفّف «إنّ» و «أنّ» لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما و بعد تخفيفهما وجدوا «إن» المكسورة المخفّفة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى: ﴿وَ إِنَّ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾[1] و لم يجدوا «أن» المفتوحة عاملة في الملفوظ مع أنّ «أن» المفتوحة أقوى شبهاً بالفعل من المكسورة فهي أجدر بالعمل فإذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشأن لئلّا يزيد المكسورة عليها عملاً مع أنّها أجدر به، و لم يجّوزوا إظهار ذلک الضمير لئلّا يفوت التخفيف المطلوب هاهنا كما يدلّ عليه حذف النون، و حكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع «أن» المفتوحة إذا خفّفت"[2] انتهى باختصار غير مخلّ.

مساله: إذا كان اسمها ضمير شأن مستكن أي محذوف يجب أن يجعل خبرها جملة كقوله: «أنْ هالكٌ كلُّ منْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ»[3]؛ و قد يظهر أي لا يحذف اسمها فلا يجب حينئذ أن يكون الخبر جملة نحو: «بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ»[4].

---

١. هود: ١١١.

٢. الفوائد الضيائيّة، شرح جامی: ١٦٦ به خط عبد الرّحيم.

٣. اين مثال مصرع دوم شعری است كه سيبويه از اعشی نقل كرده است:

في فتيةٍ كسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هالكٌ كلُّ منْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

الكتاب:٢ / ١٣٧

٤. اين مثال مصرع اول شعر «جنوب» خواهر عمرو ذي الكلب است:

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمالا

(و إن يكن) الخبر (فعلاً و لم يكن دعا و لم يكن تصريفه ممتنعا فالأحسن الفصل) بينهما (بقد) نحو: ﴿وَ نَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنا﴾ (أو) حرف (نفي) نحو: ﴿أَ فَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾.

فصل بين « أن » و فعل

مساله: إن يكن جملة الخبر فعلاً و لم يكن ذلک الفعل دعاء، و لم يكن تصريفه ممتنعاً أي يكون متصرّفاً لا جامداً فالأحسن الفصل بين «أن» والفعل بما سيذكر لئلّا يلتبس بـ «أن» المصدريّة الناصبة للمضارع، وليكون الفاصل عوضاً من النون المحذوفة والفصل بأربعة أشياء:

الأوّل: «قد» نحو: **﴿وَ نَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنا﴾**[١]، والوجه في كون «قد» فاصلاً أنّها تقرب الماضي من الحال فيعلم أنّ «أن» الداخلة على الفعل ليست مصدريّة، لأنّها للاستقبال و «قد» للحال فلا يجتمعان.

الثاني: حرف النفي والمراد به «لا» و «لن» و «لم» نحو: **﴿أَ فَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾**[٢] و نحو: **﴿أَ يَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾**[٣] و نحو: **﴿أَ يَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾**[٤]، والوجه فيها أنّ «أن» المصدريّة لا يفصل بينها و بين الفعل المضارع شيء لضعفها كذا قالوا ولكن فيه نظر. قال في حاشية شرح التصريح: "إن قيل «لا» النافية لاتميّز بين المصدريّة والمخفّفة لوقوعها بعد المصدريّة فالجواب أنّ «لا» الداخلة بعد المخفّفة نافية لاغير بخلاف الواقعة بعد المصدريّة فإنّها

➲ شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٣٠.

١. المائدة: ١١٣.

٢. طه: ٨٩.

٣. البلد: ٥.

٤. همان: ٧.

(أو) حرف (تنفيس) نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُون﴾ (أو لو) نحو: ﴿أَنْ لَوْ كانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْب﴾ (و قليل ذكر لو) في كتب النّحو في الفواصل فإن كان دعاء أو غير متصرّف لم يحتج إلى

زائدة، نحو: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتاب﴾[1]" انتهى. و الأولى في الجواب أن يقال: إنّ الأكثر في الواقعة بعد المصدريّة الزيادة كما يظهر ذلک من مراجعة بحث «لا» في المغني[2].

والثالث: حرف التنفيس و هو السين، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُون﴾[3] و «سوف» كقول الشاعر:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ   أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا[4]

والوجه فيه كسابقه أو عدم جواز الجمع بين أداتي الاستقبال فيعلم من ذلک أنّ «أن» الداخلة على الفعل ليست «أن» المصدريّة بل هي مخفّفة من المثقّلة.

الرابع: «لو» نحو: ﴿أَنْ لَوْ كانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْب﴾[5]؛ و قليل ذكر «لو» في كتب النحو في الفواصل أمّا في لغة العرب فاستعمالها للفصل كثير مثل الفواصل، والوجه في ذلک أنّ «أن» المصدريّة لاتقع بعدها الجملة الشرطية.

مساله: إن كان الفعل دعاء أو غير متصرّف لم يحتج إلى الفصل، لأنّهما شبيهان بالاسم والاسم لايحتاج إلى فاصل، لأنّ «أن» المصدريّة لاتدخل على الاسم، و لا على ما كان شبيهاً

---

١. الحديد: ٢٩.
٢. مغني اللبيب: ٣١٣.
٣. المزّمّل: ٢٠.
٤. شاعر اين بيت مشخص نيست. شرح شذور الذهب لابن هشام:٣٦٦. مغني اللبيب: ٥٢٠. شرح ابن عقيل: ١/ ٣٨٧. شرح شذور الذهب للجوجري: ٢/ ٥١٣. همع الهوامع: ٢/ ٣٣١.
٥. سبأ: ١٤.

الفصل نحو: ﴿وَ الْخامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْها﴾ ﴿أَنْ عَسى أَنْ يَكُونَ﴾ ﴿وَ أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسانِ إِلاَّ ما سَعى﴾ و قد يأتي متصرّفاً بلافصل كما أشار إليه بقوله: «فالأحسن الفصل» نحو: «علموا أن يؤمّلون فجادوا». (و خفّفت كأنّ أيضاً فنوي) أي قدّر (منصوبها) و لم يبطل عملها لما ذكر في أنّ.

به، نحو: ﴿وَ الْخامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْها﴾[1] هذا دعاء للشر و نحو: ﴿أَنْ عَسى أَنْ يَكُونَ﴾[2] و ﴿وَ أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسانِ إِلاَّ ما سَعى﴾[3] مثالان للجامد و كذا لم يحتج إلى الفصل إذا كانت الجملة اسميّة نحو: ﴿وَ آخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعالَمِينَ﴾[4].

مساله: و قد يأتى الخبر فعلاً متصرّفاً بلا فصل، كما أشار إليه بقوله: «فالأحسن الفصل»، و لم يقل «فالواجب الفصل» نحو: «عَلِمُوا أَنْ يُؤَمِّلُونَ فَجَادُوا»[5]، ولكن في افتقارها إلى الفاصل في أمثال هذا تأمّل إذ بقاء النون في «يؤمّلون» يدلّ على ما يدلّ عليه الفاصل، فإتيانه يشبه تحصيل الحاصل فتأمّل.

بررسى « كأن » مخفّفه

مساله: و خفّف «كأنّ» أيضاً فنوي أي قدّر منصوبها أي اسمها، و إنّما قال «قدّر» لأنّ الحرف لايمكن أن ينوى فيه شيء؛ و هذا هو الوجه فى كلّ ما يفسّر النية بالتقدير.

---

١. النور: ٩. بنابر قرائت الأعرج و الحسن و قتادة و أبو رجاء و عيسى. تفسير ابن عطيّة: ٤/ ١٦٦.

٢. الأعراف: ١٨٥.

٣. النجم: ٣٩.

٤. يونس: ١٠.

٥. اين مثال مصرع اول از شعرى است كه قائلش مشخّص نيست:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمِّلُونَ فَجَادُوا   قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

شرح الكافية الشافية: ١/ ٥٠٠.اللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٥٥٩. شرح التصريح: ١/ ٣٣٢.

و تخالف أن في أنّ خبرها يجيء جملة كقوله تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ و مفردا، كالبيت الآتي، و في أنّه لا يجب حذف اسمها بل يجوز إظهاره كما قال: (و ثابتا أيضاً روي) في قول الشاعر: «كأن ظبيه تعطو إلى وارق السّلم». في رواية من نصب ظبية، و تعطو هو الخبر، و روي برفع ظبية على أنّه خبر كان، و هو مفرد و اسمها مستتر.

مساله: ولا يبطل عمل «كأنّ» إذا خفّفت إمّا لما ذكر في «أن» المفتوحة المخففة من كونها أشبه بالفعل أو استصحاباً للأصل كما قيل[1].

مخالفت « كأن » و « أن »

مساله: مسألة: و تخالف «كأن» المخففة «أن» المفتوحة المخففة فى شيئين:

الأوّل: انّ خبر «كأن» يجيء جملة كقوله تعالى: **﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْس﴾**[2] و يجيء مفرداً ولو كان اسمها مقدّراً كالبيت الآتي و هو قوله: «كأن ظبية» على رواية الرفع.

الثاني: انّه لا يجب حذف اسم «كأن» المخففة بل يجوز إظهاره. ولكن لا يذهب عليك أنّه لم يعلم في «أن» المفتوحة المخفّفة ما يوجب هذا الفرق فلا تغفل. اللهمّ إلّا أن يقال مراده من الإظهار هنا الإتيان بالاسم الظاهر، ولامراد منه ثمة الإتيان به ضميراً مذكوراً لا محذوفاً، كما أشرنا إليه ثمة؛ أو يقال بأنّ المراد من الجواز هنا ما لا ضرورة فيه ولا قبح، والمراد منه ثمة ما فيه ضرورة أو قبح؛ و كيف كان فاسم «كأن» المخففة ثابتاً أيضاً، روي في قول الشاعر: "كَأَنْ

---

١. در اعمال «كأن» سه قول است، قول اول: منع مطلقا كه قول كوفيين است، قول دوم: جواز مطلقاً و قول سوم: جواز مضمر و منع در بارز. همع الهوامع: ١/ ٥١٦.

٢. يونس: ٢٤.

تتمّة: لا تخفّف لعلّ، و أمّا لكنّ فإن خفّفت لم تعمل شيئاً بل هي حرف عطف و أجاز يونس و الأخفش إعمالها قياسا، و عن يونس أنّه حكاه عن العرب.

ظَبْيَة تَعْطُو إِلَى وَارَقِ السَّلَم"[1] في رواية من نصب «ظبية» بناء على كونها اسماً، و كون «تعطو» هو الخبر أو الخبر محذوف على ما قيل[2]، و روي أيضاً برفع «ظبية» بناء على أنّه خبر «كأن» المخفّفة و هو أي «ظبية» مفرد و اسم «كأن» ضمير مستتر أي محذوف.

تخفيف « لعلّ »

مساله: في قول الشارح تبعاً لابن هشام[3]: "تتمة لاتخفّف لعلّ" تأمّل بل منع، لاسيما مع ما حكاه بعض المحقّقين من معاصرينا في إيضاح العوامل من اللغات الكثيرة البالغة إلى إحدى عشرة لغة، فتأمّل.

تخفيف « لكنّ »

مساله: أمّا «لكنّ» فإن خفّفت لم تعمل شيئاً، لأنّها مع التخفيف ليست من الحروف المشبهة بالفعل، بل هي حرف عطف، إلّا أن يقال: إنّ المخفّفة غير ما وضعت مخفّفة من الأول أو لزوال

---

١. نحاس شاعر اين بيت را «باغث بن صريم» مى داند، اما سيرافى آن را «أرقم بن علباء» دانسته و صاحب المنقد «علباء بن أرقم اليشكري» آورده است:

وَيَوْما تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَة تَعْطُو إِلَى وَارَقِ السَّلَم

شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٣٣.

٢. شرح قطر الندى و بلّ الصدى: ١٥٨.

٣. ترجمهٔ ابن هشام در صفحهٔ ٣٥ گذشت.

اختصاصها بالأسماء. و أجاز يونس[1] و الأخفش[2] إعمالها قياساً و نقل عن يونس أنّه حكاه أي الإعمال عن العرب.

۱. ترجمهٔ یونس در صفحهٔ ۲۲۶ گذشت.
۲. ترجمهٔ اخفش در صفحهٔ ۱۲۵ گذشت.

ناسخ پنجم: لا نفی جنس

الخامس من النواسخ (لا الّتي لنفي الجنس).

و الأولى التعبير بـ «لا» المحمولة على إنّ كما قال المصنّف فى نكته على مقدّمة ابن الحاجب؛ لأنّ "لا" المشبّهة بليس قد تكون نافية للجنس، و قد يفرّق بين أرادة الجنس و

بررسی عنوان

مساله: بدان عنوان هر چیزی به منزلهٔ تعریف آن چیز می باشد، پس بنابر این «التي لنفي الجنس» به منزلهٔ تعریف این «لا» است؛ و حال این که این عنوان مانع اغیار نیست کما یوضحه الشارح و يقول: والأولى التعبير بـ «لا» المحمولة على «إنّ» كما قال المصنّف في نكته على مقدّمة ابن الحاجب، لأنّ «لا» المشبهة بـ «ليس» قد تكون نافية للجنس، و يفرق بين إرادة الجنس و غيره بالقرائن المعنوية أو اللفظيّة ففي نحو: «لا رجل في الدار بل رجلان» برفع «رجل» تكون «لا» مشبهة بـ «ليس» لا نافية للجنس بقرينة «بل رجلان» إذ لو كانت في المثال نافية للجنس للزم من إثبات رجلان في الدار التناقض، إذ نفي الجنس على سبيل الاستغراق يستلزم نفي الأفراد جميعاً فإثبات فردين منها مناقض له إذ الموجبة الجزئية نقيض للسالبة الكلية بخلاف ما لو لم يذكر «بل رجلان» فإنّه يفيد نفي جنس الرجل، و يصير المعنى «ليس جنس الرجل في الدار» و كذا إذا قيل «لا رجل في الدار بل امرأة» برفع «رجل» فإن «بل امرأة» قرينة على كونها نافية للجنس، لأنّ «بل» إذا وقعت بعد نفي كانت لتقرير ما قبلها على حالته فدخولها على «امرأة» مقتض لتقرير نفي جنس الرجل على حاله بخلاف ما، لو قيل «بل رجلان»، فإنّها تدّل على أنّ المقصود بالنفي نفي الوحدة، لانفي الجنس؛ هذا كلّه فيما رفع مدخول «لا» و أمّا إذا بني أو نصب فيعلم من البناء والنصب أنّها لنفي الجنس فلا يحتاج إلى

و إنّما أعملت لأنّها لمّا قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصّت بالاسم.

قرينة دالّة على أنّها لنفي الجنس، و هذا هو المراد من قول الزمخشري[١] في قوله تعالى: ﴿لا رَيْبَ فيه﴾[٢] " إنّ قراءة الفتح أي فتح مدخول «لا» يوجب استغراق النفي و قراءة الرفع يجوّزه فيحتاج إلى القرينة"[٣].

لام تبرئه

مساله: بعضى اين «لا» را «لا» تبرئه مى نامند، لأنّها لنفي الجنس فكأنّها تدلّ على البراءة من ذلک الجنس[٤].

عمل « لا » نفى جنس

مساله: إنّما أعملت في الاسم، لأنّها لما قصد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص والاستغراق اختصّت بالاسم، لأنّ الاستغراق معناه العموم، والعموم لايوجد إلّا في الاسم؛ و لذلک بعينه يستلزم وجود «من» في اسمه لفظاً أو تقديراً و هذا نظير قولهم في وجه اختصاص الإضافة بالاسم إنّ وجه اختصاصها به اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص به، إذ لوازم الإضافة المعنويّة التعريف والتخصيص و هما من خواصّ الاسم، و من لوازم الإضافة اللفظية التخفيف إمّا بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه كنوني التثنية والجمع والفعل لا يدخله

---

١. ترجمهٔ زمخشرى در صفحهٔ ٣٩١ گذشت.
٢. البقرة: ٢.
٣. الكشّاف: ١/ ٣٥، نقل معناى مصدر.
٤. شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٦٨. توضيح المقاصد: ٢/ ٧٢٦. مغني اللبيب: ٩٧. شرح الأشموني: ١/ ٥٣١. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٣٦.

و لم تعمل جرّاً لئلّا يتوهّم أنّه بـ «من» المقدّرة لظهورها في قوله:«ألا لا من سبيل إلى هند» و لا رفعاً لئلّا يتوهّم أنّه بالابتداء، فتعيّن النصب، و لذا قال : (عمل إنّ اجعل للا) حملاً لها عليها لأنّها لتوكيد النفي و تلك لتوكيد الإثبات. و لا تعمل هذا العمل إلّا (في نكرة)

التنوين ولايثنّى و لايجمع كما بيّنا سابقاً[1] و قلنا إنّ نحو: «يضربان» و «يضربون» تثنية و جمع للفاعل لا للفعل.

مساله: و لم تعمل جرّاً لئلّا يتوهّم أنّه أي الجرّ بـ «من» المقدّرة لظهورها في قوله: "أَلاَ لا مِنْ سَبِيْلٍ إِلَى هِنْد"[2] و لا رفعاً، لئلّا يتوهّم أنّه بالابتداء و هي ملغاة عن العمل فتعيّن أن تعمل النصب، و لذا قال: عمل «إنّ» و هو نصب الاسم لفظاً أو محلاً أو تقديراً و رفع الخبر كذلک حملاً لها عليها؛ و قوله: "اجعل للا في النّكرة" إمّا من باب حمل النظير على النظير و إمّا من باب حمل النقيض على النقيض و هو واضح.

اعمال در نکره

مساله: وجه إعمالها في النكرة فقط، ما ذكر في وجه إعمالها، لأنّ العموم في الجنس لايوجب في المعرفة إذ الجنسيّة والتعريف متنافيان و لذلک قالوا: إنّ علم الجنس والمعرّف بلام الجنس في معنى النكرة لأنّهما ملازمان للإبهام[3].

---

١. صفحهٔ ١١٠.

٢. اين بيت به شاعر مشخصی نسبت داده نشده است:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِه   وَقَالَ: أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيْلٍ إِلَى هِنْد

العين: ٨/ ٣٥٢.

٣. همع الهوامع: ٢/ ٢٦٩. جامع الدروس العربيّة: ١/ ١٤٢.

متّصلة بها (مفردة جاءتك أو مكرّرة) كما سيأتي فلا تعمل في معرفة و لا في نكرة منفصلة بالإجماع كما في التسهيل.

بعض شروط عمل « لا »

مساله: شرط است در عمل كردن «لا» این كه حرف جر بر او داخل نشود، زیرا اگر حرف جر بر او داخل شود، واجب است كه مدخول «لا» مجرور شود به سبب حرف جر، به جهت اقوی بودن حرف جر از «لا» مثل: «جئت بلا زاد» و «غضب زيد من لا شيء»، و در این «لا» كه مدخول حرف جر است چند قول است، یكی از آنها این است كه «لا» اسم است به معنای «غير» و اضافه شده به آنچه بعد خودش است، به دلیل دخول حرف جر بر او؛ و یكی دیگر از آن اقوال این است كه «لا» حرف است و زائده اگرچه مفید معنای می باشد كه نفی است چنان كه «كان»، زائده می شود اگرچه مفید معنی می باشد كه تعیین زمان است[1] كما سبق في بابه[2].

مساله: هم چنین شرط است در عمل كردن «لا» این كه متّصل باشد به اسم نكره، چه این كه «لا» مفرده باشد مثل: «لا رجل في الدار» یا آن كه مكرّر باشد چنان كه بیاید مثل: «لا حول و لا قوّة إلّا بالله»، پس عمل نمی كند در معرفه مطلقاً و لذلک رفع ما بعدها في قوله تعالى: **﴿لاَ الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَ لاَ اللَّيْلُ سابِقُ النَّهار﴾**[3] و قد تقدّم وجهه[4].

---

۱. كوفيون «لا» را اسم به معنای «غير» می دانند در مقابل دیگران كه قائل به قول دومند. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۳۳۸

۲. صفحهٔ ۳٤۱.

۳. يس: ٤٠.

٤. صفحهٔ ٤۱٥.

(فانصب بها مضافاً) إلى نكرة نحو: «لا صاحب برّ ممقوت» (أو مضارعه) أي مشابهه و هو الّذي ما بعده من تمامه فاعله أو مفعوله أو ظرفا متعلقاً به نحو: «لا قبيحاً فعله محبوب» (و بعد ذاک) أي الإسم، (الخبر أذكر) حال كونک (رافعه) بها كما تقدّم.

و هم چنين عمل نمی كند در نكرهٔ منفصله لضعفها ولو كان الانفصال بخبرها أو بمعمول الخبر، و ذلک لكونها محمولة على «إنّ» في العمل فبالفصل انحطتّ درجتها عنها في اُمور منها عدم الإعمال مع الانفصال، و لذلک رفع ما بعدها في قوله تعالى: **﴿لا فيها غَوْلٌ وَ لا هُمْ عَنْها يُنْزَفُونَ﴾**[1].

عمل در اسم مضاف و شبه مضاف

مساله: اسم «لا» منصوب می شود، اگر اضافه شود به نكره مثل: «لا صاحب برّ ممقوت» زيرا اگر اضافه شود به معرفه، كسب تعريف می كند. و «لا» در معرفه نمی تواند عمل كند؛ و هم چنين اسم «لا» منصوب می شود اگر شبه مضاف باشد، و هو الذي ما بعده من تمامه[2] سواء كان ما بعده مرفوعاً نحو: «لا قبيحاً فعله محبوب» أو منصوباً، نحو: «لاطالعاً جبلاً حاضر» -و فيه كلام يأتي في باب المنادى- أو مجروراً نحو: «لا أفضل من زيد موجود».

ترجمهٔ عبارت شارح

مساله: بعد از اسم منصوب خبر را ذكر كن حال كونی كه رفع دهنده هستی خبر را به «لا» چنان كه گذشت مثال رفع خبر در مثال مضاف و شبه مضاف.

---

١. الصافات: ٤٧.

٢. اسم «لا» اگر شبه مضاف باشد، مطول و ممطول نيز ناميده می شود. شرح الأشموني: ١/ ٣٣٢.

(و ركّب المفرد) معها، و المراد به هنا: ما ليس مضافاً و لا مشبهاً به (فاتحا) أي بانياً له على الفتح أو ما يقوم مقامه لتضمّنه معنى من الجنسيّة (ک «لا حول و لا قوّة»).

رفع خبر « لا »

مساله: إنّما قيّد الشارح رفع الخبر بها، بكون الاسم منصوباً كما يظهر من لفظ «ذاک» في النظم، لأنّ في رفع الخبر إذا لم يكن بعد الاسم المنصوب خلافاً فقال بعضهم في «لا رجل قائم» إنّ ارتفاع الخبر بها كان مرفوعاً بها، و أمّا في نحو: «لاصاحب برّ ممقوت» فادّعي الإجماع على أنّ ارتفاع الخبر بها لا بما كان مرفوعاً به قبل دخولها[1].

علّت بناء اسم « لا »

مساله: اختلف في علّة بناء اسم «لا» فقيل لتضمّنه معنى «من» الاستغراقيّة الجنسيّة، كما اختاره الشارح و سيأتي فيه كلام في باب حروف الجر، و قيل[2] لتركيبه مع «لا» كتركيب «خمسة عشر» و يؤيّده أنّهم إذا فصلوا اسمها عنها أعربوه و ردّه بعضهم[3] بأنّ تركيب الاسم مع الحرف قليل؛ و نحو: «لاحول و لا قوّة إلّا بالله» مثال للبناء على الفتح و نحو: «لازيدين عندک» مثال لما بني على ما يقوم مقام الفتح.

---

۱. شلوبين مى گويد: در صورت عدم تركيب خلافى نيست كه رافع خبر «لا» است، اما در صورت تركيب با اسم اختلاف شده است. مذهب اخفش اين است كه در اين صورت نيز «لا» رافعش است و در تسهيل اين قول را اصح دانسته، اما سيبويه نظر ديگرى دارد و آن اينكه در اين صورت به آن چه قبل از دخول «لا» مرفوع بوده، مرفوع است و «لا» تنها در اسم عمل مى كند. توضيح المقاصد: ۱/ ٥٤٥.

۲. اين قول سيبويه و بسيارى ديگر از نحويين است. توضيح المقاصد: ۱/ ٥٤٦. حاشية الصبان: ۲/ ۱۰

۳. ابن عصفور كه وجه اول را اختيار كرده اين جواب را گفته است. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۳٤۳.

و «لا زیدین و لا زیدین عندک» ....

بررسی « لا زیدین »

مساله: بدان در مثل «لا زیدین» دو اشکال است:

اول: این که مدخول «لا» باید نکره باشد نه معرفه، و حال آن که «زیدین» تثنیه و جمع معرفه است، دوم: این که تثنیه و جمع از مختصّات اسماء است، چرا با علت بناء معارضه نکرده؟!

و جواب هر دو اشکال اگرچه در طی مسائل سابقه بیان شده لکن مکرّراً در این جا بیان می شود، لأنّه لایخلو من دقّة و فائدة:

امّا جواب از اشکال[1] اول این است که العلم لایثنی و لا یجمع إلّا بعد التنکیر؛ و بعد أن ثني أو جمع إن أرید تعریفه أدخل علیهما لام التعریف عوضاً عن التعریف الزائل، و إلّا فلا و في المثالین فیما نحن فیه لم یدخل علیهما «ال» فهما نکرتان؛ و أمّا «یا زیدان» و «یا زیدون» فحرف النداء أداة التعریف فهما معرفتان فلاتغفل.

و اما جواب از اشکال دوم[2] این است که مختصّات اسم با علت بناء در صورتی معارضه می کند که وارد بر علت بناء باشد، چون للوارد قوّة و تسلّط علی المورود، نحو: «اللذان» و «اللتان» و «ذان» «تان» علی القول بإعرابها ولم یعرب «اللذین»، لأنّه لم یجر علی طریقة الجمع کما سبق في الموصولات[3]، و لما کان ما هو من المختصّات موجوداً في الاسم قبل عروض ما

---

۱. به این جواب در صفحهٔ ۱۰۸ اشاره شده است.
۲. به این جواب در صفحهٔ ۸۳ اشاره شده است.
۳. صفحهٔ ۲۰۳.

و يجوز في نحو: لا مسلمات، الكسر استصحاباً و الفتح؛ و هو أولى، كما قال المصنّف و التزمه إبن عصفور.

يقتضي بناءه ثمّ طرأ عليه ما يقتضي البناء، فحينئذ لايعارض علة البناء لأنّ الأمر حينئذ بالعكس لأنّ علّة البناء واردة على ما يختصّ بالاسم فلها قوّة و تسلّط على ما يختصّ بالاسم فلها قوّة و تسلّط على ما يختصّ الاسم، والمفروض في المقام أنّ الاسم كان مثنّى أو مجموعاً ثمّ دخلت عليه «لا» فتركّب معها تركّب «خمسة عشر»، فوجد سبب البناء طارئاً على ما هو من خصائص الأسماء و إلى بعض ما ذكرنا يشير الرّضي[1] في باب غيرالمنصرف حيث يقول: "لما تقرّر أنّ الطارئ يزيل حكم المطروء عليه"[2] و لكن فيه نظرظاهر إذ يلزم عليه بناء الاسم المضاف و شبهه، فتأمّل.

بررسی « لا مسلمات »

مساله: و يجوز في نحو: «لا مسلمات» البناء على الكسر بلا تنوين استصحاباً للحالة السابقة أي نيابة الكسرة عن الفتحة، و يجوز فيه البناء على الفتح مع التنوين، و هو أولى كما قال المصنّف و التزمه ابن عصفور[3]، و فيه قول ثالث و هو جواز الفتح والكسر مع التنوين و بدونه و قول رابع و هو البناء على الكسر بلا تنوين.

بررسی تكرار « لا »

مساله: بدان در «لا حول ولا قوّة إلا بالله» و امثالش كه «لا» مكرّر شده باشد شش وجه است به شرطى كه مدخول «لا» نكره و مفرد باشد چنان كه بيان خواهد شد:

---

١. ترجمهٔ رضى در صفحهٔ ٣٦ گذشت.

٢. شرح الرضي على الكافية: ١ / ١٤٢.

٣. ترجمهٔ ابن عصفور در صفحهٔ ٣٥١ گذشت.

(و الثّاني) من المتكرّر كالمثال السّابق (اجعلا مرفوعاً أو منصوباً أو مركّباً) إن ركّبت الأوّل مع لا فالرّفع نحو: «لا أمّ لي إن كان ذاک و لا أب» و ذلک على إعمال لا الثانية عمل ليس، أو زيادتها و عطف اسمها على محلّ لا الأولى مع اسمها، فإنّ موضعهما رفع على الإبتداء و النّصب نحو: «لا نسب اليوم و لا خلّة» و ذلک على جعل لا الثّانية زائدة، و عطف الاسم بعدها على محلّ الاسم قبلها، فإنّ محلّه النّصب و قال الزمخشريّ: «خلّة» في البيت نصب بفعل مقدّر، أي و لا ترى خلّة كما في قوله: «ألا رجلاً» فلا شاهد في البيت، و التّركيب نحو: «لا حول و لا قوّة» على إعمال الثانية (و إن رفعت أوّلا) و ألغيت الأولى (لا تنصبا) الثاني لعدم نصب المعطوف عليه لفظا أو محلّاً بل افتحه على إعمال لا الثانية نحو: «فلا لغو ولا تأثيم فيها» أو ارفعه على إلغائها و عطف الإسم بعدها على ما قبلها نحو: ﴿لا بَيْعٌ فيهِ وَ لا خُلَّةٌ﴾.

وجه اول: بناء اول رفع دوم، وجه دوم: بناء اول و نصب دوم، وجه سوم: بناء هر دو، و اين سه صورت در قول ناظم: "والثاني اجعلا مرفوعاً او منصوباً أو مركّباً" داخل است، وجه چهارم: رفع اول و نصب دوم، که اين صورت باطل است و در منطوق قول ناظم و شارح "و إن رفعت أوّلاً لا تنصبا الثاني" داخل است، وجه پنجم: رفع اول و بناء دوم، وجه ششم: رفع اول و رفع دوم اين دو صورت در مفهوم قول ناظم و شارح: "و إن رفعت أولاً لا تنصبا الثاني" داخل است.

و قول شارح: "فالرفع" اشاره به وجه اول است، و قول شارح: "و النصب" اشاره به وجه دوم است، و قول شارح: "و التركيب" اشاره به وجه سوم است، و قول ناظم و شارح: "و إن رفعت أولاً أي الاسم الأول، و ألغيت الأولى أي لا الأولى" اشاره به وجه چهارم است كه باطل است، و قول شارح: "بل افتحه" اشاره به وجه پنجم است، و قول شارح: "أو ارفعه" اشاره به وجه ششم است.

(و مفرداً نعتاً لمبنيّ يلي فافتح) على بنائه مع اسم لا نحو «لا رجل ظريف في الدّار» (أو انصبن) على إتباعه لمحلّ اسم لا، نحو: «لا رجل ظريفاً فيها» (أو ارفع) على إتباعه لمحلّ لا مع إسمها نحو: «لا رجل ظريف فيها» فإن تفعل ذلک (تعدل. و غير ما يلي) من نعت المبنيّ المفرد (و غير المفرد) من نعت المبنيّ (لا تبن) لزوال التّركيب بالفصل في الأوّل، و للإضافة و شبهها في الثاني (و انصبه) نحو: «لا رجل فيها ظريفا» و «لا رجل قبيحا فعله عندک» (أو الرّفع اقصد) نحو: «لا رجل فيها ظريف» و «لا رجل قبيح فعله عندک» و يجوز النّصب و الرّفع أيضاً في نعت غير المبنيّ.

و قد تقدّم في باب الحروف المشبهة بالفعل الوجه في التعبير بالعطف على محل «إنّ» مع اسمها فراجع إن شئت. و بدان اين وجوه ذکر شده در جايى است که بعد «لا» دوم نکره باشد و الّا در بعد «لا» دوم غير از رفع جايز نيست.

نعت اسم « لا »

مساله: بدان صورت هاى نعت اسم «لا» هشت صورت است، زيرا اسم «لا» يا مبنىّ است و يا غير مبنىّ، و در هر يک از اين دو صورت نعت اسم «لا» يا مفرد است يا غير مفرد، و در هر يک از اين چهار صورت نعت اسم «لا» يا «يلي» يعنى متّصل است به اسم «لا» يا غير «يلي» است يعنى منفصل از اسم «لا» است، مجموع مى شود هشت صورت.

صورت اول: نعت مفرد «يلي» يعنى متّصل به اسم «لا» مبنىّ، صورت دوم: نعت مفرد غير «يلي» يعنى منفصل از اسم «لا» مبنىّ، صورت سوم: نعت غير مفرد و «يلي» يعنى متّصل به اسم «لا» مبنىّ، صورت چهارم: نعت غير مفرد و غير «يلي» يعنى منفصل از اسم «لا» مبنىّ.

(و العطف) أي المعطوف (إن لم تتكرّر) فيه (لا احكما له بما للنّعت ذي الفصل انتما) فلا تبنه و انصبه أو ارفعه نحو: «فلا أب و ابناً مثل مروان و ابنه» و «لا رجل و امرأة في الدّار» و جاء شذوذاً البناء حكى الأخفش «لا رجل و امرأة».

و صورت اول در قول ناظم: "و مفرداً نعتاً لمبنيّ يلي" داخل است و صورت دوم در قول ناظم: "و غير ما يلي المفرد" داخل است و صورت سوم و چهارم در قول ناظم داخل است این بود چهار صورتی که اسم «لا» مبنیّ باشد. صورت پنجم: نعت مفرد و «یلي» یعنی متّصل به اسم «لا» غیر مبنیّ، صورت ششم: نعت مفرد غیر «یلي» یعنی منفصل از اسم «لا» غیر مبنیّ، صورت هفتم: نعت غیر مفرد و «یلي» یعنی متّصل به اسم «لا» غیر مبنیّ، صورت هشتم: نعت غیر مفرد و غیر «یلي» یعنی منفصل از اسم «لا» غیر مبنیّ؛ و مجموع این چهار صورت در قول شارح: "و يجوز النصب والرفع أيضاً في نعت غير المبنيّ" داخل است.

مساله: فقط در صورت اول سه وجه جائز است که عبارت است از: فتح و نصب و رفع، و در هفت صورت دیگر فقط دو وجه جائز است که عبارت از: نصب و رفع است، و فتح جائز نیست إمّا لزوال التركيب بالفصل أو للإضافة و شبهها.

بررسی عدم تکرار « لا »

مساله: قد علم فيما سبق[1] أنّه إذا تكرّرت «لا» و كان ما بعد «لا» الثانية نكرة، يجوز في ما بعد الثانية الرفع والنصب والفتح، فاعلم أنّ المعطوف إن لم تتكرّر فيه «لا»، فحكمه حينئذ حكم النعت المنفصل، فلا تبنه و انصبه أو ارفعه نحو: « لَا أَبَ وابْناً مِثْلَ مَرْوانَ وابْنِهِ»[2] الشاهد

---

۱. صفحۀ ٤٢٠.

۲. این مثال مصرع اول بیتی است از مردی از بني عبد مناة:

تتمّة: لم يذكر المصنّف حكم البدل و لا التوكيد؛ أمّا البدل: فإن كان نكرة فكالنّعت المفصول نحو: «لا أحد رجل و امرأة فيها» بنصب رجل و رفعه، و كذا عطف البيان عند من أجازه في النّكرات و إن لم يكن نكرة فالرّفع نحو: «لا أحد زيد فيها».

في «ابناً» حيث نصب بالعطف على المحل القريب لاسم «لا» و نحو: «لا رجل و لا امرأة في الدار» الشاهد في «امرأة» حيث رفع عطفاً على محل «لا» مع اسمها، و بعبارة أخرى عطفاً على المحل البعيد لاسم «لا» أعني الابتدائية. و جاء شذوذاً في المعطوف البناء؛ حكى الاخفش[1] «لا رجل و امرأةَ» بفتح «امرأة» بناء على أنّ «لا» كانت موجودة ثمّ حذفت.

بررسی بدل، عطف بیان و تاکید اسم « لا »

مساله: بدان اگر بدل معرفه باشد غیر از رفع در او جائز نیست، و قد تقدّم وجهه[2] مثل: «لا رجل زيدٌ و امرأته فيها» و و إن كان نكرة فكالنعت المفصول نحو: «لا أحدَ رجلٌ يا رجلاً و امرته فيها» بنصب «رجل» و رفعه و كذا عطف البيان، فإن كان معرفة فلا يجوز فيه غيرالرفع لما تقدّم[3] و إن كان نكرة يجوز فيه الرفع والنصب نحو: «لاشرب حليباً أو حليبٌ» بنصب حليب و رفعه عند من أجازه أي عطف البيان في النكرة كما يأتي في بابه عند قول الناظم:

فقد يكونان منكّرين كما يكونان معرّفين

⬅ لَا أَبَ وابْناً مِثْل مَرْوانَ وابْنِهِ إِذا هُوَ بالمجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرا

الجمل في النحو: ١٨٦. الكتاب: ٢/ ٢٨٥. شرح التصريح على التوضح: ١/ ٣٤٩.

١. ترجمهٔ اخفش در صفحهٔ ١٢٥ گذشت.

٢. صفحهٔ ٤١٥.

٣. همان.

و أما التّوكيد: فيجوز تركيبه مع المؤكّد، و تنوينه نحو: «لا ماء ماء باردا» قاله في شرح الكافية. قال إبن هشام: و القول بأنّ هذا توكيد خطأ، لأنّ التّوكيد اللّفظيّ لابدّ من أن يكون مثل الأوّل و هذا أخصّ منه و يجوز أن يعرب عطف بيان أو بدلا، لجواز كونهما أوضح من المتبوع. أمّا التّوكيد المعنويّ فلا يأتي هنا لإمتناع توكيد النّكرة به كما سيأتي.

و أمّا التوكيد فلا يأتي منه المعنويّ، لأنّ ألفاظ المعنويّ معارف و اسم «لا» نكرة و لا تؤكّد النكرة توكيداً معنوياً إلّا بشرط مفقود في المقام كما يجيء في بابه عند قول الناظم:

و إن يفد توكيد منكور قبل   و عن نحاة البصرة المنع شمل

و أمّا التوكيد اللفظيّ فيجوز تركيبه مع المؤكّد فيبنى على الفتح بلا تنوين و يجوز تنوينه نصباً و رفعاً نحو: «لا ماء ماء بارداً» فيجوز فيه الأوجه الثلاثة بناء على كون «الماء» الثاني توكيداً؛ ولكن قال ابن هشام[1]: "والقول بأنّ هذا أي كون «الماء» الثاني في المثال توكيداً خطأ، لأنّ التوكيد اللفظيّ لابدّ من أن يكون مثل الأوّل أي مثل المؤكّد في العموم والخصوص و هذا أي «الماء» الثاني أخصّ منه، أي من «الماء» الأول لتقيّده بقيد ليس في الأول و قد ثبت في محلّه أنّ كلّ مقيّد أخصّ من غير المقيّد" و قال ابن هشام: "إنّه يجوز أن يعرب «الماء» الثاني عطف بيان للأول أو بدلاً له لجواز كونهما أوضح و أخصّ من المتبوع" و أمّا التوكيد المعنويّ فقد تقدّم منّا أنّه لا يأتي هنا لامتناع توكيد النكرة به أي بالمعنوي كما سيأتي و قد أشرنا إلى محلّه الآتي.

---

١. ترجمۀ ابن هشام در صفحۀ ٣٥ گذشت.

(و أعط لا مع همزة استفهام) إمّا لمجرّد الإستفهام أو التّوبيخ أو التّقرير (ما تستحقّ دون الاستفهام) من العمل و الإتباع على ما تقدّم نحو: «ألا طعان ألا فرسان عادية»

بررسی « لا » مدخول همزهٔ استفهام

مساله: بدان جميع احكام ذكر شده در اسم «لا» و در توابع آن جارى است، در صورتى كه «لا» مدخول همزهٔ استفهام باشد، چه آن كه همزه براى مجرد استفهام باشد، يعنى براى استفهام حقيقى باشد كه عبارت است از طلب فهم از نفى مثل:

ألاَ اصْطِبارَ لِسَلْمَى أمْ لها جَلَدٌ إذاً أُلاقِي الذي لاقاهُ أمْثالِي [1]

و معناى بيت سوال از صبر نكردن سلمى مى باشد، يعنى «هل عدم الصبر لسلمى ثابت أم لها تجلد و تحمل و تثبت إذا متّ مثل ما يموت جميع الناس» يعنى: «آيا عدم صبر سلمى ثابت است يا زمانى مانند همهٔ مردم از دنيا رفتم برايش تحمّل است»، شاهد در اسم «لا» است كه با دخول همزه بر «لا» مبنىّ شده؛ و هم چنين است اگر همزه براى توبيخ و سرزنش بر نفى باشد مثل: «ألا توبةَ و قد شبت» فإنّ المراد من هذا الكلام التوبيخ على عدم التوبة مع حصول الشيخوخة، والشاهد في بناء «توبة» يا اين كه استفهام براى تقرير يعنى وادار كردن مخاطب بر اقرار به نفى باشد، مثل: «ألا نوم لک في الليل» إذا كان المراد حمل المخاطب على الإقرار بعدم النوم في الليل، فحاصل معنى البيت هكذا: و أعط «لا» النافية للجنس حال كونها مع الهمزة الاستفهاميّة، سواء كان للاستفهام الحقيقيّ أو التوبيخيّ أو التقريريّ، نفس الحكم الذي كانت تستحقّه بدون الهمزة من العمل و الاتباع و أحكام التوابع؛ ففي نحو: « ألا طِعانَ، ألا فرسانَ عادية» [2] يجري الوجوه الخمسة الصحيحة المذكورة في «لا حول و لا قوّة إلّا بالله».

---

۱. اين بيت از «قيس بن الملوح» است. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۳۵۳.

۲. اين مثال مصرع اول بيتى است از حسان بن ثابت: ←

قد يقصد بألا التّمنّي فلا تغيّر أيضاً عند المازنيّ و المبرّد نحو: «أ لا عمر ولّي مستطاع رجوعه» و ذهب سيبويه و الخليل إلى أنّها تعمل في الاسم خاصّة و لا خبر لها و لا يتبع اسمها إلّا على اللّفظ و لا تلغى و اختاره في شرح التسهيل، و قد يقصد بها العرض و سيأتي حكمها في فصل أمّا و لولا و لوما.

مساله: هذه الأمور المذكورة كلّها فيما كانت الهمزة و «لا» النافية باقيتين على معناهما، و أمّا إذا خرجتا عن معناهما و قصد بهما مركّبتين التمني، فلا يتغيّر حكمهما المذكور فيما سبق أيضاً عند المازنيّ[1] والمبرّد[2] نحو: «أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ»[3] فبني «عُمْر» على الفتح و إن كانت «ألا» بمعنى التمني. و ذهب سيبويه[4] والخليل[5] إلى أنها حينئذ تعمل في الاسم خاصّة، ولا خبر لها لأنّها حينئذ بمعنى الفعل أي «أتمنّى» و «أتمنّى» لا يحتاج إلى خبر.

ألا طِعانَ، ألا فرسانَ عادية　　　إلا تَجشُّؤَكم عندَ التنانيرِ

الكتاب: ٢/ ٣٠٦.

١. بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني از بنى مازن بن شيبان بن ذهل؛ اهل بصره بوده و مبرّد نزد او شاگردى كرده است، او در سال ٢٤٩ قمرى مطابق با ٨٦٣ ميلادى در بصره از دنيا رفته است. از جمله كتاب هاى او: «ما تلحن فيه العامة» و «التصريف» و «الديباج» است. الأعلام: ٢/ ٦٩. إنباه الرواة على أنباه النحاة: ١/ ٢٨١.

٢. ترجمهٔ مبرّد در صفحهٔ ١٣٢ گذشت.

٣. اين مثال مصرع اول بيتى است كه به شاعرى مشخّص نسبت داده نشده:

أَلا عُمْر ولَّى مُسْتطاعٌ رجُوعُه　　　فيَرْأب مَا أَثْأت يَدُ الغَفَلاتِ

خزانة الأدب: ٤/ ٧٠.

٤. ترجمهٔ سيبويه در صفحهٔ ٤٩ گذشت.

٥. ترجمهٔ خليل در صفحهٔ ٢٢٥ گذشت.

(و شاع) عند الحجازيّين (في ذا الباب إسقاط الخبر) أي حذفه (إذا المراد مع سقوطه

قال ابن هشام[١] في أوائل الباب الثاني: "يتعيّن في قوله «أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ» تقدير «رجوعه» مبتدأ و «مستطاع» خبره، والجملة في محلّ نصب على أنّها صفة لا في محلّ رفع على أنّها خبر، لأنّ «ألا» التي للتمني لاخبر لها عند سيبويه لا لفظاً ولا تقديراً"[٢] انتهى.

و ذهبا أيضاً إلى أنّه لايتبع اسمها إلّا على اللفظ لأنّها حينئذ بمنزلة «ليت» و قد تقدّم[٣] أنّ «ليت» لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، و لذلک بعينه ذهبا إلى أنّها لاتلغى إذا تكّررت كما أنّ «ليت» لاتلغى إذا تكّررت، و اختاره أي ما ذهبا إليه في شرح التسهيل؛ حاصل اين كه مصنّف در شرح تسهيل قول سيبويه و خليل را اختيار كرده است.

« ألا » به معناى عرض

مساله: و قد يقصد بها أي بـ «ألا» العرض و سيأتي حكمها أي «ألا» إذا قصد بها العرض في فصل «أما» و «لولا» و «لوما».

حذف خبر « لا » نزد حجازيين

مساله: و شاع أي كثر و ليس بواجب عند الحجازيين في هذا الباب أي باب «لا» النافية للجنس إسقاط الخبر أي حذفه لكن لا مطلقاً، بل إذا كان المراد مع سقوطه ظهر بأن يكون

---

١. ترجمهٔ ابن هشام در صفحهٔ ٣٥ گذشت.
٢. مغني اللبيب: ٤٩٩.
٣. صفحهٔ ٤٠٢.

ظهر) كقوله تعالى: ﴿لا ضَيْرَ﴾ و نحو: ﴿لا إلهَ إلّا الله﴾ أي موجود ....

هناک قرینة خاصّة تدلّ علی الخبر المحذوف كقوله تعالی: ﴿لا ضَيْرَ﴾[1] أي «لنا» و نحو: ﴿لا إلهَ إلّا الله﴾[2] أي «موجود».

اعراب « لا إله إلّا الله »

مساله: بدان در ترکیب کلمهٔ طیّبهٔ «لا إله إلّا الله» اقوال چندی است، فيعجبني أن أنقل فيه كلام بعض المحققين[3] بعين عبارته، لأنّه في كمال المتانة والدقّة و فيه إشارة إلى منشأ الأقوال قال رحمه الله: "«لا» فيها هي النافية للجنس و «إله» اسمها. قيل و الخبر محذوف تقديره «موجود»، و يضعّف بأنّه لاينفي إمكان إله معبود بالحق غيره تعالى لأنّ الإمكان أعمّ من الوجود؛ و قيل «ممكن» و فيه أنّه لايقتضي وجوده بالفعل؛ و قيل «مستحق للعبادة» و فيه أنه لايدلّ على نفي التعدّد مطلقاً[4]؛ و ذهب المحقّقون إلى عدم الاحتياج إلى الخبر و أنّ «إلّا الله» مبتدأ و خبره «لا إله» إذ كان الأصل: «الله إله» فلما أريد الحصر زيد «لا» و «إلّا» و معناه «الله إله و معبود بالحق لا غيره» أو أنّها نقلت شرعاً إلى نفي الإمكان والوجود عن إله سوى الله مع الدلالة على وجوده تعالى و إن لم تدلّ عليه لغة"[5] انتهى كلامه رفع في الجنان مقامه.

حذف خبر « لا » نزد بنی تمیم

مساله: و بنو تميم يوجبون حذفه أي الخبر، إذ المراد مع سقوطه ظهر بالمعنى المتقدّم، فإن لم يظهر

---

١. الشعراء: ٥٠.

٢. محمّد ﷺ: ١٩.

٣. مراد شیخ زین الدین عاملی شهید ثانی ﵀ است.

٤. نه به امکان و نه به فعل.

٥. الروضة البهيّة: ١/ ٣٧.

و بنو تميم يوجبون حذفه، فإن لم يظهر المراد لم يجز الحذف عند أحد فضلا عن أن يجب، كقوله ﷺ : «لا أحد أغير من الله عزّ وجلّ». قال في شرح الكافية: و زعم الزّمخشريّ و غيره أنّ بني تميم يحذفون خبر لا مطلقا على سبيل اللّزوم. و ليس بصحيح؛ لأنّ حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة، و العرب يجمعون على ترك التكلّم بما لا فائدة فيه.

المراد لم يجز الحذف عند أحد سواء كان تميميّاً أو حجازيّاً فضلاً عن أنّه يجب كقوله صلّى الله عليه و آله و سلم: "لا أحدَ أغير من الله عزّوجلّ"[1] فلم يحذف الخبر و هو «أغير» لعدم ظهور المراد لو حذف إذ ليست قرينة دالّة عليه لوحذف.

قال المصنّف في شرح الكافية[2]: و زعم الزمخشري و غيره أنّ بني تميم يحذفون خبر «لا» مطلقاً، أي سواء كانت قرينة في المقام يظهر المراد بها مع حذف الخبر أم لم تكن على سبيل اللزوم أي على سبيل الوجوب، و ما زعمه الزمخشري ليس بصحيح لأنّ حذف خبر لا دليل عليه أي لاقرينة عليه يظهر المراد بها بعد حذفها يلزم منه عدم الفائدة، لأنّ الخبر هو الجزء المتمّ للفائدة، والعرب مجمعون على ترک التكلّم بما لا فائدة فيه و لا وجه لاختصاص هذا الإجماع بالعرب. و أمّا كلمة «فضلاً» فقال في المصباح: "قولهم: «لايملک درهماً فضلاً عن دينار» و شبهه معناه لا يملک درهماً و لا ديناراً و عدم ملكه للدينار أولى بالانتفاء و كأنّه قال: «لايملک درهماً فكيف يملک ديناراً» و انتصابه على المصدر والتقدير: «فقد ملک درهم فقداً يفضل عن فقد

---

١. اين حديث از طريق فرقهٔ ناجيهٔ شيعه نقل شده بلكه اهل تسنّن آن را نقل كرده اند. صحيح البخاري: ٦/ ٥٧.

٢. شرح الكافية الشافية: ١/ ١٠٨. استاد متن را مطابق نقل سيوطى آورده و ما نيز همان را نقل كرديم اما در مصدر مقدارى عبارت فرق مى كند اما مقصود يكى است. البته از آنجا كه هر دو نسخهٔ موجود بنده داراى ناقصى بودند ابتدا و انتهاى متن را مشخص نكرديم.

تتمّة: و قد يحذف اسم لا للعلم به، كما ذكر في الكافية كقولهم «لا عليک» أي لا بأس عليک.

ملک دینار». قال قطب الدين الشيرازي في شرح المفتاح: اعلم أنّ «فضلاً» يستعمل في موضع يستبعد فيه الأدنب، و يراد به استحالة ما فوقه و لهذا يقع بين كلامين متغايري المعنى و أكثر استعماله أي يجيء بعد نفي و قال شيخنا أبو حيان الأندلسي نزيل مصر المحروسة أبقاه الله تعالى: و لم أظفر بنصّ على أنّ مثل هذا التركيب من كلام العرب و بسط القول في هذا المسألة، و هو قريب ممّا تقدّم"[1] انتهى كلام المصباح؛ و أيضاً رأيت في حاشية المختصر المطبوع في تركيا في مطبعة عبدالله أفندي في سنة سبعة و ثلاثمائة بعد الألف كلاماً قريباً من ذلک منسوباً إلى المصباح و ليس من المصباح و هذا نصّه: "قوله «فضلاً» مصدر منصوب بفعل مضمر أبداً، أي «فضل فضلاً» أي «بقي بقاء» و يتوسّط بين أعلى و أدنى للتنبيه بنفي الأدنى، و استبعاده على نفي الأعلى و استحالته فيقع بعد نفي صريح أو ضمنيّ كما في قولک «تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلاً عن دقائقها» و هو من قولهم «فضل الماء» إذا ذهب أكثره و بقي أقله و النفي الصريح كقولنا «فلام لاينظر إلى الفقير فضلاً عن الإعطاء»"[2] انتهى.

حذف اسم « لا »

مساله: و قد يحذف اسم «لا» للعلم به بقرينة حاليّة أو مقاليّة أو عقليّة كما ذكر في الكافية كقولهم: «لا عليک» أي «لا بأس عليک».

---

١. مصباح المنير: ٢/ ٤٧٦.

٢. اين نسخه نزد بنده موجود نبود.

ناسخ ششم: افعال قلوب

السادس من النواسخ (ظنّ و أخواتها)

و هي أفعال تدخل على المبتدأ و الخبر بعد أخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين لها. (إنصب بفعل القلب جزأي إبتدأ) أي المبتدأ و الخبر و لمّا كانت أفعال القلوب كثيرة و ليست كلّها عاملة هذا العمل، ....

وجه تسميه

مساله: این افعال را افعال قلوب می نامند چون معانی آنها در قلب وجود می گیرند.

عمل افعال قلوب

مساله: این افعال داخل بر مبتدا و خبر می شوند، بعد از این که فاعل گرفته باشند. پس نصب می دهند مبتدا و خبر را بنابر این که مبتدا مفعول اول آنها باشد و خبر مفعول دوم آنها؛ لذا مصنّف می گوید: "انصب بفعل القلب جزأي ابتدا" مراد از دو جزء ابتدا مبتدا و خبر است.

اقسام افعال قلوب

مساله: بدان افعال قلوب بر سه قسم است:

قسم اول: افعالی است که لازم است و متعدّی به حرف جر می شود، و از این قسم است: «فکر» و «تفکر» و «جبن».

قسم دوم: افعالی است که متعدّی به یک مفعول می شود، و از این قسم است: «عرف» و «فهم» و «کره».

و المفرد المضاف يعمّ بيّن ما أراده منها فقال: (أعني) بالفعل القلبيّ العامل هذا العمل (رأى) إذا كانت بمعنى علم كقوله: «رأيت الله أكبر كلّ شيء» أو بمعنى ظنّ نحو: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعيداً وَ نَراهُ قَريباً﴾.

قسم سوم: افعالی است که متعدّی به دو مفعول می شود که این باب ششم برای همین قسم منعقد شده است وهذا هو المراد من قول الشارح: "و لما كانت أفعال القلوب كثيرة و ليست كلّها عاملة هذا عمل، و المفرد المضاف يعمّ، بيّن ما أراده منها".

مراد از « المفرد المضاف » در قول شارح

مساله: المراد من «المفرد المضاف» لفظ الفعل المضاف إلى القلب؛ و الدليل على إفادة المفرد المضاف العموم أنّه إذا قيل: «جائني عالم البلد» يفهم منه عرفاً أنّ الجائي كلّ من هو عالم في البلد لا واحد من علماء البلد؛ و كذا قول الناظم: «انصب بفعل القلب» يفهم منه أنّ كل فعل قلبيّ له هذا الحكم و ليس كذلك فبين ما أراده منه فقال: «أعني بالفعل القلبي العامل هذا العمل رأي» إلخ.

معنى و عمل « رأى »

مساله: «رأى» نصب می دهد مبتدا و خبر را زمانی که به معنای «علم» باشد مثل قول شاعر: "رأيتُ اللهَ أكبرَ كُلِّ شيءٍ"[1] که «رأيت» به معنای «علمت» است، یا این که به معنای

---

۱. شاعر این بیت خداش بن زهیر است:

رأيتُ اللهَ أكبرَ كُلِّ شيءٍ محاولةً وأكثرَهم جُنُودا

النحو المصفى: ۳۱۸.

لا بمعنى أصاب الرّئة، أو من رؤية العين أو الرّأي و (خال) ماضي يخال بمعنى ظنّ نحو: «يخال الفرار يراخي الأجل» ....

«ظنّ» باشد مثل کلام خداوند: ﴿**إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعيداً وَ نَراهُ قَريباً**﴾[۱] شاهد در «یرونه» می باشد که به معنای «یظنونه» می باشد و «نراه» به معنای «نعلمه» می باشد[۲].

مساله: اگر «رأی» به معنای «أصاب الرّية»[۳] باشد متعدّی به یک مفعول می شود مثل «رأيت زيداً» یعنی: «ضربت زيداً بالسكين مثلاً، فأصاب السّكين رئته»؛ و متعدّی به یک مفعول می شود اگر به معنای دیدن به چشم باشد[٤] مثل: «رأيت زيداً» یعنی «دیدم زید را»؛ و هم چنین متعدّی به یک مفعول می شود اگر به معنای رای دادن باشد[٥] مثل: «رأی أبو حنيفة حلّ النبيذ» یعنی ابو حنیفه به حلال بودن نبیذ فتوی داده است.

معنى و عمل « خال »

مساله: از همین افعال قلوب دو مفعولی است «خال» که ماضی «يخال» باشد، یعنی از باب «مَنَعَ، يَمْنَع» باشد، و «خال» به معنای «ظنّ» است[٦] مثل: «خَالُ الفِرَارَ يُراخِي الأَجَلْ»[۷]، «الفرار» منصوب و مفعول اول «يخال» می باشد و جملۀ «يراخي الأجل» مفعول دوم است

۱. المعارج: ٦-٧.
۲. العين: ٨/ ٣١١.
۳. القاموس المحيط: ١٢٨٦.
٤. العين: ٨/ ٣٠٧.
٥. لسان العرب: ١٤/ ٢٩٣.
٦. لسان العرب: ١١/ ٢٢٦.
۷. این مثال مصرع دوم بیتی است که به شاعری مشخّص نسبت داده نشده است:
ضَعِيفُ النِّكايَةِ أعداءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُراخِي الأَجَلْ
شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٦.

أو علم نحو: «و خلتني؛ لي اسم». لا ماضي يخول بمعنى يتعهّد أو يتكبّر. (علمت) بمعنى

و يا به معنای «علم»[١] مثل: «وَ خِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ»[٢].

مساله: اگر «خال» ماضی «يخول» باشد، يعنی از باب «نَصَرَ، يَنْصُر» باشد گاهی به معنای «تعهّد»[٣] استعمال می شود و گاهی به معنای «تكبّر»[٤]، و در اين صورت از افعال مورد بحث ما نيست.

معنای « علمت »

مساله: از جملۀ اين افعال «علمت» به معنای «تيقّنت»[٥] می باشد مثل: ﴿**فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِناتٍ**﴾[٦] نه به معنای «عرفت»[٧] يا به معنای «صرت أعلم» أي: «صرت مشقوق الشفة العليا»[٨] و قيل: «السفلى»[٩]، و لفظ «أعلم» صفت مشبهه است.

---

١. لسان العرب: ١١/ ٢٢٧.

٢. اين مثال نيز قسمتی از بيت النّمر بن تَوْلَب است:

دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ وَخِلْتُنِي   لِيَ اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

التحرير و التنوير: ٢١/ ٢٦٥.

٣. لسان العرب: ١١/ ٢٢٥.

٤. همان: ١١/ ٢٢٦.

٥. مصباح المنير: ٢/ ٤٢٧.

٦. الممتحنة: ١٠.

٧. لسان العرب: ١٢/ ٤١٧.

٨. العين: ٢/ ١٥٢.

٩. معروف است به کسی که لب پايينش ترک دارد، الأفلح می گويند، مجمع البحرين: ٢/ ٤٠١. و برای فرق بين الأعلم و الأفلح داستانی است که مناسب اينجا نيست، برای مطالعۀ آن به کتاب الفرج بعد الشدة تنوخی ٣/ ٣١١ رجوع شود.

تيقّنت نحو: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنات﴾ لا بمعني عرفت، أو صرت أعلم. (وجدا) بمعنى علم نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْناهُ صابِراً﴾ لا بمعنى أصاب أو غضب أو حزن. (ظنّ) من الظّنّ بمعنى الحسبان نحو: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ أو العلم نحو : ﴿وَ ظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلاَّ

معنای « وجد »

مساله: از جملهٔ این افعال «وجد» می باشد که به معنای «علم» است[1]، مانند: **﴿إِنَّا وَجَدْناهُ صابِراً﴾**[2] نه به معنای «أصاب»[3] به معنای پیدا کردن گمشده یا به معنای «غضب»[4] یا به معنای «حزن»[5].

معنای « ظنّ »

مساله: از جملهٔ این افعال «ظنّ» می باشد که مشتقّ از «ظنّ» به معنای «گمان» باشد[6]

مثل: **﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾**[7]، «أن» مخفّفه با اسمش که ضمیر شأن است و خبرش که جملهٔ «لن یحور» است، سدّ مسدّ دو مفعول «ظنّ» شده؛ یا این که مشتقّ از «ظنّ» به معنای «علم»[8] باشد مثل: **﴿وَ ظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلاَّ إِلَيْه﴾**[9] و ترکیب این مثال مثل ترکیب سابق است.

---

۱. مفردات الفاظ القرآن: ٨٥٤.
۲. ص: ٤٤.
۳. العين: ٦/ ١٦٩.
٤. همان.
٥. همان.
٦. العين: ٨/ ١٥٢.
۷. الانشقاق: ١٤.
۸. همان.
۹. التوبة: ١١٨.

إِلَيْه﴾ لا بمعني التّهمة. (حسبت) بكسر السّين بمعنى اعتقدت نحو: ﴿وَ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلى شَيْءٍ﴾ أو علمت نحو: «حسبت التّقى و الجود خير تجارة» لا بمعنى صرت أحسب أي ذا شقرة، أي حمرة و بياض.

مساله: اگر «ظن» مشتق از «ظن» به معنای «تهمت»[1] باشد از افعال دو مفعولی نیست، بلكه فقط متعدّى به یک مفعول می شود، چنان که به زودی بیاید؛ و مراد از «تهمت» این است که کسی بدون سبب مورد ظنّ سوء قرار داد ه شود و مثالش خواهد آمد.

معنای « حسِب »

مساله: از جملهٔ این افعال «حسِبت» بکسر سین است به معنای «اعتقدت»[2] مثل: **﴿وَ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلى شَيْءٍ﴾**[3] و ترکیب این مثال مثل ترکیب دو مثال سابق است یا به معنای «علمت» مثل: «حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ»[4] نه این که به معنای «صرت أحسب»[5] باشد، یعنی گردیدم صاحب شقره یعنی «سرخ و سفید» و لفظ «أحسب» صفت مشبهه است به معنای «أشقر».

---

١. العين: ٨/ ١٥١.
٢. لسان العرب: ١/ ٣١٥.
٣. المجادلة: ١٨.
٤. ایم مثال مصرع اول بیتی از لبید بن ربیعة است:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ   رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا

شرح ابن عقيل: ٢/ ٣٤. شرح الأشموني: ١/ ٣٥٣. النحو المصفى: ٣٢٠.
٥. لسان العرب: ١/ ٣١٦.

(و زعمت) بمعنى ظننت نحو: «فإن تزعميني كنت أجهل فيكم» لا بمعنى كفلت أو سمنت أو هزلت (مع عدّ) بمعنى ظنّ نحو: «ولا تعدد المولى شريكك في الغنى» لا من العدّ بمعنى الحساب.

معنای « زعم »

مساله: از جملۀ این افعال «زعمت» به معنای «ظننت»[١] می باشد، مثل: «فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلَ فِيكُمْ»[٢] نه این که به معنای «کفیل و ضامن شدن»[٣] و یا «فربه شدن»[٤] و یا «لاغر شدن»[٥] باشد.

معنای « عدّ »

مساله: از جملۀ این افعال «عدّ» به معنای «ظنّ» می باشد مثل: «فَلا تَعْدُدِ الْمُوْلى شَريكَكَ في الغنى»[٦] نه این که مشتقّ از «عدّ» به معنای «حساب کردن»[٧] باشد.

---

١. لسان العرب: ١٢/ ٢٦٤.
٢. این مثال مصرع اول بیت أبو ذُؤَيْب الهُذَليّ است
فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلَ فِيكُمْ   فَإِنّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكَ بِالجَهْلِ
العين: ١/ ٣٦٥. البحر المحيط في التفسير: ٣/ ٦٨٣.
٣. العين: ١/ ٣٦٥. لسان العرب: ١٢/ ٢٦٥.
٤.لسان العرب: ٢٦٦
٥. همان.
٦. این مثال مصرع اول بیتی از «النعمان بن بشير الأنصاری» است:
فَلا تَعْدُدِ المُوْلى شَرِيكَكَ في الغنى   وَلكنَّما المُوْلى شَرِيكُكَ في العُدْمِ
شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٤٥. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٦٠.
٧. العين: ١/ ٧٩.

(حجى) بحاء مهملة ثمّ جيم، بمعنى اعتقد نحو: «قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة» لا بمعنى غلب في المحاجاة أو قصد أو أقام أو بخل.

معنای « حجی »

مساله: از جملهٔ این افعال «حجی» به حاء بی نقطه پس از آن جیم، به معنای «اعتقد»[1] می باشد مثل: «قَدْ كنتُ أَحْجُو أَبا عَمْروٍ أَخاً ثِقة»[2] نه این که به معنای «غلب في المحاجاة»[3] باشد، یعنی غلبه در الغاز و معمّا و ما یستر فیه المعنی کقوله:

أَلا خُذْ وَعْدَ موسی مَرَّتَیْنِ وَ ضعْ أَصْلَ الطَّبائِعِ تَحْتَ ذَیْنِ
وَ سِکَّةَ خانِ شَطْرَنْج فَخُذْها وَ أَدْرِجْ بَیْنَ ذاکَ الْمُدْرَجَیْنِ
فَهذا اسْمُ مَنْ یَهواهُ قَلْبِي وَ قَلْبُ جَمِیعِ مَنْ فِي الخافِقَیْنِ[4]

---

۱. لسان العرب: ١٤/ ١٦٧ .العين: ٣/ ٢٥٨.

۲. این مثال مصرع اول بیتی است که به أبو شنبل نسبت داده شده دربارهٔ أبو عمرو شیبانی:

قَدْ كنتُ أَحْجُو أَبا عَمْرو أَخاً ثِقَة حَتَّى أَلَمَّتْ بِنا، يَوْماً، مُلِمَّاتُ

تاج العروس: ٣٧/ ٣٩٠.

۳. العين: ٣/ ٢٥٨.

٤. این ابیات به حضرت مولی الموحدین، صاحب علم کتاب، أمیر المؤمنین علي بن أبي طالب علیه آلاف التحیّة و السلام، نسبت داده شده است «دیوان أمیر المؤمنین عليه السلام : ٤٦٠». جهت فهم این معمّا باید مقدّمات علم جفر را که مسلمان و غیر مسلمان، شیعه و سنی همگی اتفاق دارند واضعش حضرت امام المتّقین، قائد الغر المحجّلین، أمیر المؤمنین علي بن أبي طالب علیه آلاف التحیّة و الثناء است. برای حل این معما به جدول أبجد کبیر احتیاج داریم، که یکی از پرکاربردترین جداول علم جفر است، و جدول معروفی می باشد که با دقت در جدول حل این معمّا بسیار آسان است؛ این جدول به این شرح است:

(دری) بمعنی علم نحو: «دریت الوفيّ العهد» ....

که این معمّا به اسم رسول خدا محمّد ﷺ می باشد چون «وعد موسی» چهل است مطابق میم به حساب جمل و «أصل طبائع» چهار، مطابق دال و «سکة شطرنج» هشت، مطابق حاء؛ و نه این که به معنای «قصد کردن»[1] یا «اقامه کردن»[2] یا «بخل کردن»[3] باشد.

معنای « دری »

مساله: از جملهٔ این افعال «دری» به معنای «علم»[4] می باشد مثل: «دُرِيت الوَفِيَّ العَهْد»[5]، تای «دریت» مفعول اول است نائب فاعل، «الوفيّ العهد» مفعول دوم.

ا	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ی	ک	ل	م	ن
۱	۲	۳	٤	٥	٦	۷	۸	۹	۱۰	۲۰	۳۰	٤۰	٥۰
س	ع	ف	ص	ق	ر	ش	ت	ث	خ	ذ	ض	ظ	غ
٦۰	۷۰	۸۰	۹۰	۱۰۰	۲۰۰	۳۰۰	٤۰۰	٥۰۰	٦۰۰	۷۰۰	۸۰۰	۹۰۰	۱۰۰۰

۱. لسان العرب: ١٤/ ١٦٦.

۲. همان.

۳. همان.

٤. العين: ٨/ ٥٨.

٥. این مثال قسمتی از مصرع اول شعری است که به شاعری معیّن نسبت داده نشده است:

دُرِيت الوَفِيَّ العهد يا عَمْرُو، فاغتَبطْ   فإنَّ اغتِباطاً بالوَفاءِ حميدٌ

شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٤٥. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٥٩.

(و جعل اللّذ كاعتقد) نحو: ﴿وَ جَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذينَ هُمْ عِبادُ الرَّحْمنِ إناثا﴾ لا الّذي بمعنى خلق أمّا جعل الّذي بمعنى صيّر فسيأتي أنّه كذلک. (وهب) بمعنى ظنّ نحو: «فهبني أمرأ هالكا».

معنای « جعل »

مساله: از جملهٔ این افعال «جعل» به معنای «اعتقد»[۱] می باشد مثل: **﴿وَ جَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذينَ هُمْ عِبادُ الرَّحْمنِ إناثا﴾**[۲] نه این که به معنای «خلق»[۳] باشد؛ اما «جعل» که به معنای «صيّر»[٤] باشد پس به زودی می آید که این «جعل» هم چنین دو مفعولی است.

معنای « هب »

مساله: از جملهٔ این افعال «هب» به معنای فعل امر از «ظنّ، یظنّ»[٥] می باشد مثل: «فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا»[٦].

---

۱. لسان العرب: ۱۱/ ۱۱۱.

۲. الزخرف: ۱۹.

۳. مجمع البحرين: ٥/ ۳۳۸

٤. همان. لسان العرب: ۱۱/ ۱۱۰.

٥. لسان العرب: ۱/ ۸۰٤.

٦. این مثال قسمتی از مصرع دوم شعر «ابن همام السلولي» است:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ   وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا

شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۳٦۱.

و (تعلّم) بمعنی اعلم نحو: «تعلّم شفاء النّفس قهر عدوّها» لا من التّعلم.

معنای « تعلّم »

مساله: از جملهٔ این افعال «تَعَلَّم» که امر است از باب «تفعّل» به معنای امر ثلاثی مجرد می باشد، و معنای «تعلّم» در فارسی «بدان»[1] است مثل: «تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها»[2]؛ نه این که به معنای «تعلّم» یعنی «یاد گرفتن»[3] باشد.

مساله: بدان فرق بین «تعلّم» که به معنای «اِعْلَمْ» باشد و بین «تعلّم» که به معنای «یاد گرفتن» باشد این است، که مراد از اول طلب حصول علم است در زمان تکلّم، مثل: «تعلّم زیداً عادلاً» یعنی «بدان الآن که زید عادل است»، و مراد از دوم این است که به سبب اسباب و مقدّمات علم را بعد از این تحصیل نماید مثل: «تعلّم الفقه» یعنی: «علم فقه را به سبب درس خواندن و مطالعه کردن و بقیّهٔ اسباب تحصیل بنما».

حاصل آن که اول در فارسی به معنای «بدان» است و دوم به معنای «دانا بشو» است؛ این بود فرق معنوی بین «تعلّم» که از ما نحن فیه است و بین «تعلّم» که از ما نحن فیه نیست، اما فرق لفظی این است «تعلّم» از ما نحن فیه است و غیر متصرّف، و «تعلّم» که از ما نحن فیه نیست متصرّف است؛ و أیضاً «تعلّم» که از ما نحن فیه است دو مفعولی است و دیگری یک مفعولی.

---

۱. لسان العرب: ۱۲/ ٤۱۷.

۲. این مثال مصرع اول بیتی از «زیاد بن سیار» است:

تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها   فبالغْ بلُطفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ

شرح التصریح علی التوضیح: ۱/ ۳۵۹.

۳. لسان العرب: ۱۲/ ٤۱۷.

(و) الأفعال (الّتي كصيّرا) و هي صيّر و جعل لا بمعيي اعتقد أو خلق و وهب و ردّ و ترک و تخذ و اتّخذ (أيضا بها انصب مبتداً و خبراً) نحو:

افعال تصيير و تحويل

مساله: بدان افعالی که به معنای «صیّر» باشد که آنها را افعال تصییر و افعال تحویل می نامند مثل افعال قلوب عمل می کنند، یعنی مبتدا و خبر را نصب می دهند، لکن فعل قلب نیستند و این افعال تصییر هشت فعل است.

اول: «صار»، بدان در غالب کتب نحو، لفظ «صیّر» از باب تفعیل را از افعال تصییر شمرده اند نه «صار» ثلاثی مجرد را، و ظاهراً شارح اشتباهاً «صار» را ذکر کرده مثالی هم برای «صار» که عمل در دو مفعول کرده باشد در کلام عرب موثوق به دیده نشده، چنان که شارح هم از برای «صار» مثال ذکر نکرده؛ و لعلّ منشأ اشتباهه نسیانه ما قاله في أول الكتاب في «كاستقم» إذ من عادته إعطاء الحكم بالمثال، لأنّ قول الناظم «كصيّرا» بيان لأحد الأفعال التي تنصب المفعولين فالأول من هذه الأفعال «صير» لا «صار» نحو: «فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكُولْ»[1] و نحو: «صيّر زيد الطين خزفاً».

---

۱. این مثال قسمتی از مصرع دوم شعر رؤبة بن العجّاج است:

وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ　　فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

تفسير القرطبي: ۲۰/ ۱۹۹. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۳۶۷.

﴿فَجَعَلْناهُ هَباءً مَنْثُورا﴾ «وهبني الله فداک»، ﴿وَدَّ كَثيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إيمانِكُمْ كُفَّارا﴾، «تركته؛ أخا القوم»..............................

دوم: «جَعَلَ»، به شرطی که به معنای «صيّر»[۱] باشد نه به معنای «اعتقد»[۲] و یا «خلق»[۳] مثل: **﴿فَجَعَلْناهُ هَباءً مَنْثُورا﴾**[٤].

سوم: «وَهَبَ»، مثل: «وهبني الله فداک»[٥].

چهارم: «رَدَّ»، مثل: **﴿لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إيمانِكُمْ كُفَّاراً﴾**[٦].

پنجم: «تَرَكَ»، مثل: «تَرَكْتُهُ أَخا الْقَوْمِ»[٧].

---

١. لسان العرب: ١١/ ١١٠.

٢. همان: ١١/ ١١١.

٣. مجمع البحرين:٥/ ٣٣٨

٤. الفرقان: ٢٣.

٥. جمله ایست که ابن الأعرابی از بعض عرب حکایت کرده است. توضیح المقاصد و المسالک: ٥٥٨/١.

٦. البقرة: ١٠٩.

٧. این مثال قسمتی است از بیت «فرعان بن الأعرف»:

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ   أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

شرح دیوان الحماسة، تبریزی: ٢/ ١٨٤. زهر الأكم في الأمثال والحكم: ١/ ٢٤٣. در الذخائر و العبقريات: ١/ ٢٢ به «منازل بن فرعان» و در البحر المحيط: ١٠/ ١٩٢ به «قرمان بن الأعرف» نسبت داده شده است.

﴿لاَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً﴾، ﴿وَ اتَّخَذَ اللهُ إِبْراهيمَ خليلاً﴾.

ششم: «تَخِذَ»، که به معنای «أخذ» می باشد و «تاء» اصلی است[1]، مثل همزه در «أخذ» و در بحث ما به معنای «صيّر» می باشد مثل: **﴿لاَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً﴾**[2].

هفتم: «اتَّخَذَ» من «تَخِذَ» لا من «أخذ»[3] و لذلک أدغم تاء الأصل في تاء الافتعال و لولا ذلک لقيل «ايتخذ» بقلب الهمزة ياء، كما بيّن في علم الصرف مثاله: **﴿وَ اتَّخَذَ اللهُ إِبْراهيمَ خليلاً﴾**[4].

احکام اختصاصی افعال قلوب

مساله: بدان از جمله مختصّات افعال قلوب و ما يلحق بها، يکی الغاء است و ديگر تعليق، و ديگری عدم جواز حذف أحد المفعولين مع ذكر الآخر، و ديگر جواز كون فاعلها و معفولها الأوّل ضميرين متصلين بها، ذكر المصنّف الثلاثة الأولى و أمّا الرابع فقد علم من مثال «خال» به معنى «علم»[5] والوجه في ذلک أنّ تعلق أفعال القلوب في الحقيقة بالمفعول الثاني لابالمفعول الأوّل، فكأنّ الأول غير موجود لأنّک إذا قلت «ظننت زيداً قائماً» فالمظنون هو القائم لا ذات «زيد» بخلاف «ضربتني» فإنّ تعلّقه بالضميرين معاً، و لأنّ تعلّق علم الإنسان و ظنّه بصفات نفسه أكثر من تعلّقها بصفات غيره، فإذن لايحتاج إلى دخول لفظة «نفس» على الضمير الثاني

---

١. النهاية في غريب الحديث: ١/ ١٨٣.

٢. الكهف: ٧٧.

٣. لسان العرب: ٣/ ٤٧٨.

٤. النساء: ١٢٥.

٥. در صفحهٔ ٤٣٥ گذشت.

(و خصّ بالتّعليق) و هو إبطال العمل لفظا فقط لا محلاً (و الإلغاء) و هو إبطاله لفظا و محلّا...

بخلاف غيرها فيجب فيه فيقال «ضربت نفسي»؛ و نظير أفعال القلوب في هذا الحكم «فقد» و «عدم».

الغاء و تعليق

مساله: و خصّ بالتعليق و هو إبطال العمل لفظاً لا محلاً؛ فيجوز مراعاة محلّ المفعولين بأنّ يتبع بالنصب، و سنذكر الوجه في ذلک و لذلک خصّ بالإلغاء، و هو إبطال العمل لفظاً و محلاً ما من قبل «هب» من الأفعال المتقدّمة بخلاف «هب» و ما بعده أعني «تعلّم» والتي کـ«صيّر».

بررسی تعليق

مساله: وجه التعليق فيما يعلّق أنّ المعلّقات المذكورة الآتية لابدّ من أن تقع في صدر الجملة وضعاً -كما سيبيّنه الشارح- فاقتضت بقاء صورة الجملة و هذه الأفعال تقتضي تغيير صورة الجملة بنصب جزئيها فوجب مراعاة المقتضيين معاً، بأن يراعى أحدهما لفظاً والآخر محلاً فروعي المعلّقات لفظاً و هذه الأفعال محلاً و لم يعكس الأمر، لأنّ العكس غير ممكن في المعلّقات.

والتعليق منقول من قولهم «امرأة معلّقة» بفتح اللّام[1] إذا فقد زوجها فتكون كالشيء المعلّق لامع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لعدم جواز تزويجها بغير الزوج المفقود، والفعل المعلّق مثلها، لأنّه ممنوع من العمل لفظاً، و عامل محلاً و لذلک جاز العطف على معموليها بالنصب نحو:

---

١. الكليّات: ٢٥٥.

(ما من قبل هب) من الأفعال المتقدّمة بخلاف هب و ما بعده (و الأمر هب قد الزما) فلا يتصرّف (كذا) أي كهب في لزومه الأمر (تعلّم و لغير الماض) كالمضارع و نحوه (من سواهما اجعل كلّما له) أي للماضي (زكن) أي علم من نصبه مفعولين هما في الأصل مبتدأ و خبر و جواز التّعليق و الإلغاء.

«علمت لزيد قائم و بكراً قاعداً» قال الرّضي[1] في باب الموصولات: "و بعضهم يجوّز التعليق في غير أفعال القلوب"[2] ثمّ أبطله فراجع.

« هب » و « تعلّم »

مساله: «هب» و «تعلّم» هر دو فعل امر هستند و غير متصرّف كما أشير إليه سابقاً[3].

عمل مشتقات اين افعال

مساله: براى غير ماضى از اين افعال، يعنى براى مضارع و فعل امر و مشتقّات ديگر اين افعال غير از «هب» و «تعلّم» قرار بده هر حكمى را كه براى ماضى اين افعال دانسته شد كه عبارت است از نصب دو مفعول كه در اصل مبتدا و خبر بوده اند و جواز الغاء و وجوب تعليق. قيل[4] لم يسمع مضارع «درى» بمعنى الظنّ إلّا مجهولاً و على هذا يمكن «أ فتراك»[5] في دعاء كميل، فتأمّل جيّداً.

---

١. ترجمهٔ رضى در صفحهٔ ٣٦ گذشت.
٢. شرح الرّضي: ٣/ ٦٣.
٣. صفحهٔ ٤٤١ و ٤٤٢.
٤. با تتبّع در مظانّ مطلب، قائل اين قول را نيافتيم.
٥. جمال الأسبوع بكمال العمل المشروع: ٥٤٨.

(و جوّز الإلغاء) أي لا توجبه، بخلاف التّعليق فإنّه يجب بشروطه كما سيأتي (لا) إذا وقع الفعل (في الإبتدء) بل في الوسط نحو: «إنّ المحبّ علمت مصطبر» و جاء الإعمال نحو: «شجاک أظنّ ربع الظاعنينا».

فرق الغاء و تعليق

مساله: بدان بين الغاء و تعليق دو فرق است اوّل: اين كه الغاء بطلان عمل است لفظاً و محلاً، و تعليق بطلان عمل است لفظاً نه، محلاً؛ دوم: اين كه الغاء جائز است با شرائط الغاء به خلاف تعليق، زيرا تعليق واجب مى شود با شرائط چنان كه به زودى خواهد آمد[1].

موارد الغاء

مساله: الغاء را جائز بدان لكن نه در ابتداء كلام[2]، بلكه در وسط، چه اين كه در وسط دو مفعول باشد، مثل: «زيد علمت قائم» يا آن كه در وسط دو مفعول نباشد، مثل: «إنّ المُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرُ»[3] كه «علمت» در وسط اسم و خبر «إنّ» واقع شده لذا ملغى شده، و يا آن كه در وسط فعل و فاعل باشد، مثل: «ضرب أظنّ زيد»، و يا آن كه در وسط مفعول و فاعل فعل ديگر باشد مثل: «شجَاكَ أَظُنُّ رَبْعِ الظّاعِنِينا»[4] كه «أظنّ» در وسط مفعول «شجا» كه

---

١. صفحهٔ ٤٥١.

٢. در موارد الغاء و حكم موارد مختلف بين علماء اين فن اختلاف است كه در اينجا به موارد اختلاف اشاره نشده و براى مطالعهٔ اقوال مختلف به اين منابع رجوع شود: توضيح المقاصد: ١/ ٥٥٩، شرح ابن عقيل: ٢/ ١٤٧، شرح الأشموني: ١/ ٣٦٤، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٧٥، همع الهوامع: ١/ ٥٥١، حاشية الصبان: ٢/ ٣٦.

٣. اين مثال مصرع اول اين بيت است:

إنّ المُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرُ وَ لَدَيْهِ ذَنْبُ الحبِّ مُغْتَفر

همع الهوامع: ١/ ٥٥٣.

٤. اين مثال مصرع اول اين بيت است كه شاعرش مشخّص نشده:

و هما على السّواء قال ابن معط: المشهور الإعمال. أو في الأخير نحو: «هما سيّدانا

كاف است و فاعل «شجا» كه «ربع» است واقع شده، ولكن «أظنّ» عمل كرده در «ربع» و پس از عمل «أظنّ» در «ربع»، براى «شجا» ضمير مستتر در «شجا» را فاعل قرار داديم، لأنّه من أمثلة باب التنازع إن قلنا إن «شجا» فعل لا اسم مضاف بمعنى الحزن[1] أو العظم الناشب في الحلق[2] كما في قوله عليه السلام: «وَ فِي الحَلْقِ شَجا»[3]؛ و إلّا فيكون ممّا وقع الفعل بين المفعولين؛ و على هذا يكون «الربع» المفعول الأول و «شجاک» الثاني فتنازع في «ربع» العاملان أعني «شجا» و «أظنّ» فأعملنا الثاني و أضمرنا في الأول.

فتحصّل ممّا ذكرنا أنّه إذا وقع الفعل في الوسط يجوز الوجهان، أي الإلغاء و الإهمال و هما على السواء لارجحان لأحدهما على الآخر، ولكن قال ابن معط[4] المشهور الإعمال فيظهر من كلامه أنّ الإعمال أرجح لما ذكر في باب التنازع من أنّه إعمال الثاني أولى لقربه و لسلامته من الفصل بأجنبيّ في بعض الموارد و لأقوائيّة الفعل من الابتداء في نحو: «زيد أظنّ قائماً»، فتأمّل.

➲ شجَاكَ أَظُنُّ رَبْعَ الظّاعِنِينا فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العاذِلِينا

مغني اللبيب: ٥٠٦. شرح الأشموني: ١/ ٣٦٥. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٧٠.

١. لسان العرب: ١٤/ ٤٢٢.

٢. همان.

٣. نهج البلاغة: ٢٨. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ١/ ٢٨٨.

٤. ترجمۀ ابن معطى در صفحۀ ٣٢٨ گذشت.

يزعمان» و يجوز الإعمال نحو: «زيدا قائماً ظننت» لكنّ الإلغاء أحسن و أكثر. و انو ضمير الشّأن) في موهم إلغاء ما في الإبتداء نحو: «و ما إخال لدينا منک تنويل» فالتقدير: إخاله أي الشّأن، و الجملة بعده في موضع المفعول الثّاني (أو) انو (لام ابتدا) معلّقة

مساله: أيضاً الغاء را جائز بدان اگر فعل قلبی در اخير واقع شود مثل: «هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ»[1] و يجوز الإعمال أيضاً نحو: «زيداً قائماً ظننت» لكن الإلغاء أحسن و أكثر استعمالاً لأنّه لا حظّ للفعل القلبيّ في المقدّم بوجه من الوجوه مع أنّ الابتداء أسبق و أقرب إليهما.

مساله: قال بعض المحققين: "إنّ جواز الإلغاء إنّما هو فيما إذا وقع الفعل بين المبتدأ والخبر و في غيره يجب"[2]. قال الجامي: "و قد يقع الإلغاء فيها إذا توسّطت بين الفعل و مرفوعه نحو: «ضرب أحسب زيد»، و بين اسم الفاعل و معموله نحو: «لست بمكرم أحسب زيداً» و بين معمولي «إنّ» نحو: «إنّ زيداً أحسب قائم» و بين «سوف» و مصحوبها نحو: «سوف أحسب يقوم زيد»، و بين المعطوف والمعطوف عليه نحو: «جاءني زيد أحسب و عمرو» و لاشكّ أنّ إلغاءها في هذه الصور واجب"[3] انتهى.

تاويل الغاء در ابتدای كلام

مساله: قد تقدّم[4] أنّه لايجوز الإلغاء فيما وقع الفعل في ابتداء الكلام، فإن جاء في كلامهم ما يوهم إلغاء ما وقع في الابتداء فأوله و انو أي قدّر ضمير الشأن كقول: «وَمَا إخَالُ لَدَيْنَا مَنْكِ

---

١. اين مثال قسمتی از مصرع اول شعر «أبو أسيدة الدبيري» است:

هُمَا سَيِّدَانا يَزْعُمانِ، وإنما يَسُودَانِنا إنْ يَسَّرتْ غَنَماهما

شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٧٠.

٢. قائل اين قول را بعد از تتبّع نيافتيم.

٣. الفوائد الضيائية، شرح جامی: ٢٤٧ به خط عبد الرّحيم.

٤. صفحهٔ ٤٤٨.

(في) كلام (موهم) أي موقع في الوهم أي الذّهن (إلغاء ما) أي فعل (تقدّما) على المفعولين كقوله: «أنّي رأيت ملاک الشّيمة الأدب» تقديره : إنّي رأيت لملاک، فحذف الّلام و أبقي التّعليق. (و التزم التّعليق) لفعل القلب غير هب إذا وقع (قبل نفي ما) لأنّ لها الصّدر فيمتنع أن يعمل ما قبلها في ما بعدها و كذا بقيّة المعلّقات نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ ما هؤُلاءِ يَنْطِقُون﴾.(و) قبل نفي (إن) كقوله تعالى: ﴿وَ تَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ قَليلاً﴾.

تَنْويلُ»[1] فالتقدير «إخاله» أي «الشأن» فضمير الشأن المقدّر مفعوله الأول، والجملة بعده في موضع مفعوله الثاني فلا إلغاء ولا تعليق حينئذ؛ أو انو لام ابتداء معلّقة في كلام يوقع في الوهم أي الذهن إلغاء فعل تقدّم على المفعولين، كقوله: «أَنِّي رَأَيْتُ مِلاَكُ الشِّيمةِ الأدَبُ»[2] برفع «ملاک» و «الأدب» تقديره «إني رأيت لملاک الشيمة الأدب» فحذف اللام و أبقي التعليق فليس فيه إلغاء ما تقدّم على المفعولين بل تعليق.

تعليق توسط « ما و إن » نافيه

مساله: واجب است تعليق افعال قلوب غير از «هب» و «تعلّم»، قبل از «ما» نافيه زيرا براى «ما» صدارت است و ممتنع است كه عمل كند ما قبل آن در ما بعدش؛ و همچنين است بقيّهٔ معلّقات يعنى بقيه هم صدارت دارند و ممتنع است كه ما قبل آنها در ما بعدشان عمل كند،

---

١. اين مثال مصرع دوم بيتى از «كعب بن زهير» است:

أرجو وآمُلُ أن تدنو مَوَدَّتُها   وما إخَالُ لدينا منك تَنْوِيلُ

شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٧٥.

٢. اين مثال مصرع دوم شعرى از شاعرى از بني فرازة است:

كَذَلِك أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي   أَنِّي رَأَيْتُ مِلَاكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبَا

شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٧٥.

مثل: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ ما هؤُلاءِ يَنْطِقُون﴾[1] که «علمت» معلّق از عمل شده به سبب این که قبل از «ما» نافیه واقع شده، و هم چنین است اگر قبل از «إن» نافیه واقع شود مثل کلام خداوند: ﴿وَ تَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ قَليلاً﴾[2] که «تظنّون» معلّق از عمل شده به سبب این که قبل از «إن» نافیه واقع شده است.

مقتضای افعال قلوب

مساله: بدان این افعال قلوب مقتضایشان دو چیز است:

یکی: این که باید داخل بر جمله شوند، زیرا مراد از «علمت» مثلاً ادراک ذات است مع الحكم عليه بوصف من الأوصاف كالقيام مثلاً، و لذا قالوا إنّ الفرق بين العلم بمعنى اليقين و بين العلم بمعنى العرفان أنّ الأول إدراک للشيء مع الحكم عليه والثاني إدراک للشيء نفسه من غير حكم عليه، و لذلک بعينه أيضاً قالوا[3] إنّه إنّما يعطف على الجملة المعلّق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة نحو: «علمت لزيد قائم» و غير ذلک من أفعاله و لا يقال: «علمت لزيد قائم و عمراً» لأنّ مطلوب هذه الأفعال هو مضمون الجمل. و دیگر: این که باید دو جزء جمله را نصب بدهند. و به عبارة أخرى این افعال قلوب دو اقتضاء دارند. اول: معنوی که باید متعلّق به جمله بشوند یعنی دلالت بر ادراک مضمون جمله کنند؛ و دوم: لفظی که باید دو جزء جمله را نصب بدهند بنابر مفعولیّت؛ و لازمه این اقتضاء دوم این است که این افعال باید بر جملهٔ اسمیّه داخل شوند تا بتوانند دو جزء جمله را نصب بدهند. و اگر برای این اقتضاء مانعی

۱. الأنبياء: ۶۵.
۲. الإسراء: ۵۲.
۳. شرح التريح على التوضيح: ۱/ ۳۷۴.

(و) قبل نفي (لا) ک «علمت لا زيد عندک و لا عمرو» و اشترط ابن هشام في إن و لا تقدّم قسم ملفوظ به أو مقدّر (و لام ابتداء) كذا سواء كانت ظاهرة نحو: «علمت لزيد

پیدا شد، کأحد المعلّقات کما في قوله تعالی: ﴿وَ تَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[1] فيبطل هذا الاقتضاء الثاني و لازمه فتدخل هذه الأفعال على الجملة الفعلية أيضاً و ذلک لقوّة المانع بالنسبة إلى المقتضي كما ثبت في محلّه، و بذلک يجاب عن الإشكال الوارد على الآية الشريفة بأنّها ليست من باب التعليق في شئ لأنّ شرط التعليق أنّه إذا حذف المعلّق تسلّط العامل على ما بعده فينصب مفعولين نحو: «ظننت ما زيد قائم» ما بعده فلو حذفت «ما» لقلت «ظننت زيداً قائماً» والآية الكريمة لايتأتى فيها ذلک، لأنّک لو حذفت المعلّق و هو «إن» لم يتسلّط «تظنّون» على «لبثتم» إذ لا يقال «و تظنّون لبثتم» هذا هو الإشكال الوارد على الآية و نحوها و جوابه ما حقّقنا لا دعوى الإجماع و إنكار الاشتراط كما ارتكبه بعض[2] من لا خبرة له بدقائق القواعد؛ والله الموفّق.

تعليق توسط « ان، لام ابتدا، لام قسم و استفهام »

مساله: هم چنین این افعال معلّق می شوند اگر قبل از «لا» نافیه واقع شوند مثل: «علمت لا زيدٌ عندک ولا عمروٌ». ابن هشام[3] شرط کرده است در تعلیق به سبب «إن» نافیه و «لا» نافیه تقدّم قسم را بر جمله معلّق عنها العامل؛ چه آن که قسم ملفوظ به باشد مثل: «علمت والله لا زيد قائم» و یا آن که مقدّر باشد مثل مثال شارح. و هم چنین این افعال معلّق می شوند اگر واقع شوند قبل از لام ابتدا، چه آن که لام ابتدا ظاهر باشد مثل: «علمت لزيدٌ منطلقٌ» یا آن که مقدّر باشد چنان که گذشت در «أَنِّي رَأَيْتُ مِلاَكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ»[4]؛ و هم چنین است اگر

---

۱. الإسراء: ٥٢.

۲. مراد ابن عقيل است. شرح ابن عقیل: ۲/ ۵۰.

۳. ترجمۀ ابن هشام در صفحۀ ۳۵ گذشت.

٤. صفحۀ ٤٥١.

منطلق» أم مقدّرة كما مرّ (أو) لام (قسم كذا) نحو: «و لقد علمت لتأتينّ منيّتي» (و الاستفهام ذا) أي الحكم، و هو تعليقه للفعل إذا وليه (له انحتم) سواء تقدّمت أداته على المفعول الأوّل نحو «علمت أ زيد قائم أم عمرو» أم كان المفعول اسم استفهام نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى﴾ أم أضيف إلى ما فيه معنى الاستفهام نحو «علمت أبو من زيد» فإن كان الاستفهام في الثاني نحو «علمت زيدا أبو من هو» فالأرجح نصب الأوّل لأنّه غير مستفهم به و لا مضاف إليه؛ قاله في شرح الكافية.

این افعال واقع شوند قبل از لام قَسم، یعنی لامی که بر جواب قسم داخل می شود مثل: «ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتي»[1] که لام «لتأتينّ» لام جواب قسم است و جملۀ قسم محذوف و جوابش محلاً منصوب است لا لفظاً، لأنّ العامل علّق عنها باللام. و برای استفهام أيضاً همین حکم تعلیق ثابت است هرگاه بعد از فعل قلبی واقع شود و آن در سه صورت است:

صورت اول: این که ادات استفهام بر هر دو مفعول مقدّم شود، مثل: «علمت أ زيدٌ قائمٌ أم عمروٌ» و معنای کلام این است که «علمت جواب هذا الاستفهام» یعنی دانستم که کدام یک از «زید» و «عمرو» قائم است، فلا إشكال في الجمع بين العلم والاستفهام الملازم للجهل.

صورت دوم: این که أحد المفعولین استفهام باشد مثل: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى﴾[2].

صورت سوم: این که مفعول اول مضاف إلى ما فيه الاستفهام باشد، مثل: «علمت أبو من زيدٌ»؛ و هما كسابقتها إشكالاً و جواباً فلا تغفل. اما اگر استفهام در مفعول دوم باشد مثل:

---

١. این مثال مصرع اول بیتی است که به «البيد بن ربيعة» نسبت داده شده است:

ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتي   إنَّ المَنايا لا تَطيشُ سِهامُها

شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٧١.

٢. الكهف: ١٢.

تتمّة: ذكر أبو علي من جملة المعلّقات لعلّ كقوله تعالى: ﴿وَ إِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُم﴾ و ذكر بعضهم من جملتها لو، و جزم به في التسهيل كقوله:

و قد علم الأقوام لو أنّ حاتما أراد ثراء المال كان له وفر

«علمت زيداً أبو من هو»، پس در اين صورت بهتر نصب مفعول اول است، زيرا مفعول اول در اين صورت نه «مستفهم به» است و نه مضاف به «مستفهم به» و ناظم اين مطلب را در شرح كافيه گفته است[١].

تعليق توسط «لعلّ و لو»

مساله: ذكر كرده است ابوعلى[٢] از جمله معلّقات «لعلّ» را مثل كلام خداوند: **﴿وَ إِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُم﴾**[٣] كه «أدرى» به سبب «لعلّ» از عمل معلّق شده و ذكر كرده بعض نحويين[٤] از جمله معلّقات «لو» را و ناظم جزم كرده است به اين قول بعض در كتاب تسهيل مثل قول شاعر:

وَقد عَلِم الأَقْوامُ لَو أنّ حَاتِماً أَرَادَ ثَراءَ المَال كانَ لَهُ وَفْرُ[٥]

كه «علم» به سبب «لو» معلّق از عمل شده.

---

١. شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٦٣.

٢. ترجمۀ ابوعلى در صفحۀ ٣٢٦ گذشت.

٣. الأنبياء: ١١١.

٤. ابن هشام در شرح شذور الذهب: ٤٧٣، جوجرى در شرح شذور الذهب: ٢/ ٦٥٩، اشمونى در شرح الأشموني: ١/ ٣٦٩.

٥. شاعر اين بيت «حاتم بن عبد الله الطائي» است. الشعر و الشعراء: ١/ ٢٣٩.

ثم الجملة المعلّق عنها العامل في موضع نصب حتّى يجوز العطف عليها بالنّصب. (لعلم عرفان و ظنّ تهمه تعدية لواحد ملتزمه) نحو: ﴿وَ اللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهاتِكُمْ لا

عطف بر معلّق

مساله: قد تقدّم[١] أنّ الجملة المعلّق عنها العامل في موضع نصب، حتّى يجوز العطف عليها بالنصب، ولكن اختلف في المعطوف بأنّه هل يعطف عليها جملة منصوبة الجزئين نحو: «علمت أ زيدٌ قائمٌ و عمرواً جالساً» أم مفرد فيه معنى الجملة كما مثّلنا سابقاً؛ و كذلك اختلف في نفس الجملة المعلّق عنها العامل بأنّه هل كل واحد من الجزئين منصوب المحل أم كلاهما معاً و في كلا الأمرين كلام لايسعه المقام.

بعض افعال یک مفعولی

مساله: لبعض هذه الأفعال معنى آخر قريب من معناه الأول يتعدّى به إلى مفعول واحد و إلى ذلک أشار الناظم بقوله:

لعلم عرفان و ظنّ تهمه　　　تعدية لواحد ملتزمه

مانند: **﴿وَ اللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾**[٢] أي: «لا تعرفون شيئاً» و مانند: **﴿ما هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾**[٣] أي: «بمتّهم» أي ليس النبي صلى الله عليه وآله محلاً لظنّ السوء في إخباره عن

---

١. صفحهٔ ٤٤٦.

٢. النحل: ٧٨.

٣. التكوير: ٢٤. در متن قرائت متداول را آورديم، اما مثال بودن آيهٔ شريفه مطابق با قرائت ابن كثير وأبو عمرو والكسائي والحضرمي و بعضى ديگر است كه «بظنين» قرائت كرده اند. معاني القرائات، ازهرى: ٣/ ١٢٤

تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾، ﴿ما هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ أي بمتّهم. و كذلك رأى بمعنى أبصر أو أصاب الرئة أو من الرّأي و خال بمعنى تعهّد أو تكبّر، و وجد بمعنى أصاب و نحو ذلك يتعدّى لواحد. (و لرأى) بمعنى (الرؤيا) في النّوم (انم) أي انسب (ما لعلما) حال كونه (طالب مفعولين من قبل انتما) و انصب به مفعولين حملاً له عليه لتماثلهما في المعنى إذ الرؤيا في النوم إدراک بالباطن كالعلم كقوله: «أراهم رفقتي» و علّقه و ألغه بالشروط

المغيبات، أي لايحتمل في شأنه الكذب؛ و كذلک يتعدّى إلى مفعول واحد «رأي» بمعنى «أبصر» أو «أصاب الرية» و قد تقدّم معناه أو من الرأي و قد تقدّم أيضاً و كذا «خال» بمعنى «تعهّد» أو «تكبّر» و «وجد» بمعنى «أصاب» و نحو ذلک فإنّه يتعدّى لمفعول واحد[1].

فائدة

قال: الزمخشري[2] في تفسير ﴿إِيّاکَ نَعْبُدُ﴾[3] إنّ الكاف في «أرأيتک» لا محلّ لها من الإعراب[4]، و بهذا ينحلّ الإشكال الوارد على قوله عليه السلام في دعاء كميل «أفتراک معذّبي»[5] فتأمّل.

«رأى» به معناى «الرؤيا»

مساله: لرأي الرؤيا في النوم، و يسمى «الرؤيا الحلميّة» انسب ما نسب لعلم، حال كونه طالب مفعولين فانصب به مفعولين حملاً له عليه لتماثلهما في المعنى إذ الرؤيا في النوم إدراک بالباطن كـ «العلم» بمعنى اليقين كقوله: : «أَراهُمْ رُفْقَتي»[6] يعني «أرى في النوم أنهم رفقتي».

---

١. در ابتداى باب مصادر تمام معانى را ذكر كرديم.

٢. ترجمۀ زمخشرى در صفحۀ ٣٩١ گذشت.

٣. الفاتحة: ٥.

٤. الكشّاف: ١/ ١٣.

٥. «أ تراک معذّبي» در دعاى كميل وارد شده، اما «أ فتراک معذّبي» را در منابع ادعيه نيافتيم.

٦. قسمتى از مصرع اول شعر عمرو بن أحمر الباهلى از شعراء مخضرمى است: ←

المتقدّمة. (و لا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول) ....

حذف مفعول های افعال قلوب

مساله: قد ذكرنا سابقاً[١] أنّ من خصائص هذه الأفعال أنّه لايجوز حذف أحد مفعوليها و إبقاء الآخر، و كذا لا يجوز حذفهما معاً، و هذا هوالمراد بقوله: "و لا تجز هنا بلا دليل، سقوط مفعولين أو مفعول". والوجه في ذلک أنّه قد تقدّم آنفاً أنّ الغرض من قولک «علمت زيداً شارباً» ليس علملک بـ «زيد» نفسه بل الغرض كما قلنا سابقاً علمک بصفة «زيد» و هو كونه شارباً فيكون المقصود من «علمت زيداً شارباً» علمت شرب «زيد» فلو اقتصرت على «علمت» فقط أو مع أحد المفعولين ضيّعت المقصود من الكلام، و هو الإخبار عن علمک الحاصل بشرب «زيد»؛ و ذكر بعض[٢] في هذا وجهاً آخر و هو أنّ العرب تجري هذه الأفعال مجرى القسم فلابدّ من أن تقع بعدها جملة تكون بمنزلة جواب القسم، و جواب القسم لايحذف فكذا ما هو بمنزلته و لايخفى أنّ التعليل الأول أحسن و أدقّ.

أَرَاهُم رفقتي حَتَّى إِذا مَا تجافى اللَّيْل وانخزل انخزالا

الحماسة البصرية: ١/ ٢٦٣.

١. صفحهٔ ٤٤٥.

٢. انباری در اسرار العربيّة اين تعليل را نيز ذكر كرد می كند.اسرار العربيّة: ١٢٩.

و أجازه بعضهم إن وجدت فائدة كقولهم «من يسمع يخل» لا إن لم توجد كاقتصارک على «أظنّ» إذ لا يخلو الإنسان من ظنّ ما، فإن دلّ دليل فأجزه كقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ أي تزعمونهم شركائي، و قوله:

مساله: أجاز بعضهم[1] حذف المفعولين أو أحدهما إن وجدت فائدة كقولهم في المثل: «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ»[2]، أي «يخل مسموعه صادقاً»[3] لا إن لم توجد فائدة كاقتصارک على «أظنّ» إذ لايخلو الإنسان في الغالب من ظنّ ما.

هذا كلّه إذا لم توجد قرينة على المحذوف فإن دلّ دليل أي: إن وجدت قرينة على المحذوف فأجزه[4] أي الحذف كقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[5] أي «تزعمونهم شركائي» فحذف المفعولان و هما «هم» و «شركائى» بقرينة قوله تعالى: ﴿وَ ما نَرى مَعَكُمْ شُفَعاءَكُمُ الَّذينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فيكُمْ شُرَكاءُ﴾[6] ولا يجب مساواة القرينة مع ذي القرينة فلا يستشكل بدن المحذوف

---

١. ابن مالک در شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٥٣. و هم چنين اين قول را به سيبويه و محقّقين مانند ابن خروف و ابن طاهر و الشلوبين نسبت داده است. توضيح المقاصد و المسالک: ١/ ٥٦٨. البته بايد دقت كرد بين حذف اختصارى و اقتصارى خلط نشود.

٢. جمهرة الأمثال: ٢/ ٢٦٣. ابوعلى فارسى در اين مثل گفته: هر كى شنوذ منذ.

٣. اين معنى مناسب حذف اقتصارى است و كسانى كه اين مثل را مثال حذف اختصارى آورده اند معنايش را «من يسمع خبراً يحدث له ظنّ» دانسته اند مانند ازهرى در شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٧٨.

٤. اگر حذف بخاطر وجود دليل باشد، آن را اختصار مى نامند و اگر بدون دليل باشد اقتصار مى گويند. همع الهوامع: ١/ ٥٤٩. البته استاد مدرّس افغانى ﵀ در اين باره مطلبى دارند.

٥. القصص: ٦٢.

٦. الأنعام: ٩٤.

و لقد نزلت فلا تظنّي غيره منّي بمنزلة المحبّ المكرم

أي واقعا. (و كتظنّ اجعل) القول جوازا و انصب به مفعولين و لكن لا مطلقا بل إن كان مضارعا مسندا إلى المخاطب نحو: (تقول إن ولي مستفهما به) بفتح الهاء، أي أداة استفهام

في المثال المفعولان، و فيما جعل قرينة «أن» وصلتها هذا مثال لحذف المفعولين. و أمّا مثال حذف أحدهما فهو نحو قول الشاعر:

وَلَقَد نزلْتِ فَلَا تَظُنِّى غَيْرَه مِنِّى بِمَنْزِلَة المُحبِّ المُكْرَم[1]

فحذف المفعول الثاني من «تظنّي» و مفعوله الأول «غيره» والتقدير «فلا تظنّي غيره حاصلاً».

عمل « ظنّ » در « قول »

مساله: الأصل في الجملة التي بعد القول أن يحكى إعرابها فلا ينصب جزاءاها ولكن الجملة في محل النصب كما ذكرنا سابقاً[2] و يجوز أن يجري القول مجرى الظنّ فينصب الجزئين، و هذا هو المراد بقولهما «و كتظنّ اجعل القول جوازاً و انصب به مفعولين ولكن لا مطلقاً بل» بشروط أربعة:

الأوّل: أن يكون مضارعاً؛ الثاني: أن يكون المضارع مسنداً إلى تاء الخطاب نحو: «تقول»؛ الثالث: أن يلي مستفهماً به بفتح الهاء أي أداة الاستفهام؛ الرابع: أن لاينفصل القول عن أداة الاستفهام بغير ظرف أو شبهه أي الجار والمجرور أو المعمول نحو:

---

١. شاعر اين بيت «عنترة بن شداد العبسي» است. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٧٩. جمهرة أشعار العرب: ٣٤٧.

٢. رجوع شود به صفحۀ ١٨٠.

(و) إن (لم ينفصل) عنه (بغير ظرف أو كظرف) أي مجرور (أو عمل) أي معمول بمعنى مفعول نحو:

متى تقول القلص الرّواسما يحملن أمّ قاسم و قاسما

فإن انفصل عنه بغير هذه الثّلاثة وجبت الحكاية نحو: «أ أنت تقول زيد قائم». (و إن ببعض ذي) الثّلاثة (فصلت) بين الاستفهام و القول (يحتمل) و لا يضرّ في العمل نحو:

مَتى تقولُ القُلُصَ الرَّواسِمَا يُدْنِينَ أُمّ قَاسم وقَاسِمَا [1]

فعمل «تقول» في «القلص» و جملة «يُدنينَ» لأنّه جامع للشرائط المذكورة، فإن انفصل القول عن أداة الاستفهام بغير هذه الثلاثة وجبت الحكاية نحو: «أ أنت تقول زيد قائم؟» فحكي إعراب جزئي الجملة لأنّ الفصل ليس بالظرف و شبهه والمفعول بل بالمبتدأ و هو «أنت» و جملة «تقول» مع الجملة بعده المحكية بها خبره.

فصل به « ظرف، شبه ظرف و معمول »

مساله: و إن ببعض ذي الثلاثة، أي: الظرف و شبهه والمعمول فصّلت بين الاستفهام والقول يحتمل أن يعمل القول عمل الظن، ولكن بالشرائط المذكورة نحو: «أ غداً تقول زيداً منطلقاً؟» هذا مثال الفصل بالظرف، و مثال الفصل بالجار والمجرور: «أ في الدار تقول عمراً جالساً؟» و مثال الفصل بالمفعول الثاني: «أَجُهّالاً تَقول بني لُؤَيٍّ»[2] هذا مذهب جمهور العرب[3].

---

١. شاعر اين بيت «هدبة بن خشرم» است. تاج العروس: ٣٣/ ٢١٥.

٢. اين مثال مصرع اول بيتى از جناب «الكميت بن زيد الأسدي ﷺ» است:

أَجُهّالاً تَقول بني لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبيكِ أَمْ مُتجَاهلينَا

شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٨٤.

٣. جهت مطالعۀ استعمالات ، احكام و اقوال مختلف قول به كتاب همع الهوامع: ١/ ٥٦٣ رجوع شود.

«أ غدا تقول زيدا منطلقا» و «أ في الدّار تقول عمرا جالسا» و «أ جهّالا تقول بني لؤيّ» (و أجرى القول كظنّ) فينصب به المفعولان (مطلقا) بلا شرط (عند سليم نحو قل ذا مشفقا) و نحو:

**قالت و كنت رجلا فطينا 		هذا لعمر الله اسرائينا**

و «أعجبني قولک زيدا منطلقا» و «أنت قائل بشرا كريما».

عمل « قول » در لغت قبيلهٔ سليم

مساله: و أجري «القول» كـ «ظنّ» فينصب به المفعولان مطلقاً بلا شرط من الشروط المذكورة، أي سواء وجدت الشروط المذكورة أم لا عند سليم و هم قبيلة خاصة نحو: «قل ذا مشفقاً» و نحو:

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينَا 		هَذَا لَعَمْرُ الله إِسْرَائِينَا [1]

فعمل «قالت» في «هذا» و «إسرائين» مفعولين له، و جملة «و كنت رجلاً فطيناً» حاليّة أو اعتراضيّة على اختلاف فيها، و نحو: «أعجبني قولک زيداً منطلقاً» و نحو: «و أنت قائل بشراً كريماً»؛ و قد تقدّم في بحث تعريف الكلام ما يفيدک هنا، فتذكر.

---

۱. شاعر اين بيت مردى از قبيلهٔ سليم است كه نامش در كتب ثبت نشده است براى همسرش سوسمار آورد اما وقتى همسرش به اعتقاد اينكه سوسمار از امت هاى قبل مسخ شده آن را نخورد، و آن مرد اين شعر را سرود. التحرير و التنوير: ١/ ٥٤٥. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٨٥.

فصل في (أعلم و أرى) و ما جرى مجراهما؛ (إلى ثلاثة) مفاعيل (رأى و علما) المتعدّيين لمفعولين (عدّوا إذا صارا) بإدخال همزة التّعدية عليهما (أرى و أعلما) نحو: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَ لَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُم﴾ و «أعلم زيد عمرا بشرا كريما».

بررسی تعدّی

مساله: بدان اسباب تعدّی فعل پنج است:

اول: همزهٔ باب افعال، مثل: «ذهب زيد» و «أذهب زيداً».

دوم: باء، مثل: «ذهب زيد» و «ذهب بزيد».

سوم: تضعيف عين باب تفعيل، مثل: «فرح زيد» و« فرّحت زيداً».

چهارم: الف باب مفاعله، مثل: «سار زيد» و «سايرت زيداً».

پنجم: سين باب استفعال، مثل: «خرج زيد» و «استخرجت زيداً».

إذا عرفت ذلک، فاعلم أنّ الفعل إن كان لازماً فبهذه المذكورات يتعدّى إلى مفعول واحد، و إن كان متعدّياً لمفعول واحد فبها يتعدّى إلى مفعول آخر يتقدّم على المفعول الذي كان قبله كما يأتي مثاله في قول الناظم «و إن تعدّيا لواحد» إلخ و إن كان متعدياً لمفعولين فيتعدّى إلى ثالث يتقدّم على المفعولين كانا قبله كالكاف في ﴿يُرِيكَهُمُ﴾[1] و ﴿أَرَاكَهُم﴾[2] و كـ «عمر» في «أعلم زيد عمراً بشراً كريماً».

---

۱. الأنفال: ٤٣.

۲. همان.

قال الرّضي[١]: "تدخل الهمزة على فعلين من جملة الأفعال المتعدّية إلى اثنين و هما من أفعال القلوب، أعني «أعلم» و «أرى» و عند الأخفش ينقل بالهمزة باقي أفعال القلوب، فيزيد بسبب الهمزة مفعول آخر موضعه الطبيعي قبل المفعولين، لأنّ معنى الهمزة المعدّية حمل الشيء على أصل الفعل فمعنى «أعلمتک زيداً منطلقاً»، «حملتک على أن تعلم زيداً منطلقاً» فلابدّ أن يذكر أولاً المحمول ثمّ يذكر متعلّق أصل الفعل و هو المحمول عليه، لأنّ المحمول عليه معنى قائم بذلک المحمول والعادة جارية بأن يذكر الذات أولاً ثمّ اللفظ الدالّ على المعنى القائم بها كما في المبتدأ والخبر والحال و ذي الحال والوصف والموصوف و كذلک في نحو: «أحفرت زيداً النهر» أي «حملته على حفر النهر"[٢] انتهى.

فالمفعول الأول في المتعدّي إلى الثلاثة ثالث زماناً و إن كان أولاً مكاناً والثاني فيه أول زماناً، لأنّه في الأصل كان مبتدأ و إن صار بعد تعدّي الفعل إلى الثلاثة ثانياً مكاناً والثالث فيه ثان زماناً لأنّه في الأصل خبر للثاني، و إن صار بعد تعدّي الفعل إلى الثلاثة ثالثاً مكاناً فاحفظ ذلک، فإنّه يفيدک فيما سيأتي في باب النائب عن الفاعل عند قول الناظم في "في باب ظنّ و أرى المنع اشتهر".

فتحصّل ممّا ذكرنا أنّ «رأى» و «علم» المتعدّيين لمفعولين يتعدّيان إلى ثلاثة مفاعيل إذا صارا بإدخال همزة التعدية عليهما «أرى» و «أعلم» نحو: ﴿**إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنامِكَ قَلِيلاً وَ لَوْ أَراكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ**﴾[٣] فعدّي «يري» و هو مضارع «أرى» إلى ثلاثة مفاعيل أعني الكاف و «هم» و

١. ترجمهٔ رضی در صفحهٔ ٣٦ گذشت.
٢. شرح الرّضي على الكافية: ٤/ ١٤١. با تغييرات
٣. الأنفال: ٤٣.

(و ما لمفعولي علمت) و أخواته (مطلقا) من الإلغاء و التّعليق عنهما و حذفهما أو أحدهما لدليل، (للثّان و الثّالث) من مفاعيل هذا الباب (أيضا حقّقا) نحو قول بعضهم: «البركة أعلمنا الله مع الأكابر» و قوله: «و أنت أراني الله أمنع عاصم» و تقول «أعلمت زيدا»

«قليلاً» و كذلک «أرى» عدي إلى ثلاثة مفاعيل أعني الكاف و «هم» و «كثيراً» و كذا «أعلم» و هو واضح و معناى «أعلمت زيداً بشراً كريماً» چنين مى شود كه «دانا كردم زيد را كه بشر كريم است» و معناى «أراني الله زيداً عادلاً» چنين مى شود كه «در خواب خداوند به من فهماند كه زيد عادل است» فاستخرج منه معنى الآيتين.

احكام « أرى و أعلم »

مساله: هر حكمى كه براى دو مفعول «علمت» و نظائرش ثابت بود مطلقاً، كه عبارت است از الغاء و تعليق از دو مفعول، و حذف دو مفعول يا يكى از دو مفعول، جميع اين احكام براى مفعول دوم و سوم از مفاعيل ثلاثه باب «أرى» و «أعلم» أيضاً ثابت و محقّق است مثل: «البركة أعلمنا الله مع الأكابر» كه «أعلم» در وسط مفعول دوم و سوم مكانى واقع شده لذا ملغى شده، زيرا در اصل «أعلمنا الله البركة مع الأكابر» بوده، و مثل: « وَأَنْتَ أَرَانِي اللهُ أَمْنَعُ عاصِم»[1] كه «أرى» أيضاً در وسط مفعول دوم و سوم مكانى واقع شده لذا ملغى شده، زيرا در اصل «أراني الله إيّاک أمنع عاصم» بوده پس از آن «إيّاک» مقدّم شد و مبتدا قرار داده شده، لذا نصبش بدل به رفع شد.

اين دو مثال براى الغاء «أعمل» و «أرى» مى باشد اما مثال تعليق مثل: «أعلمت زيداً لعمرو

---

١. اين مثال مصرع اول از يک بيت است كه شاعرش مشخّص نيست:

وَأَنْتَ أَرَانِي اللهُ أَمْنَعُ عاصِم   وأرأفُ مُسْتكفًى وأسْمَحُ واهِب

شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٨٩

أمّا الأوّل منها فلا يجوز إلغاؤه و لا تعليق الفعل عنه، و يجوز حذفه مع ذكر المفعولين اقتصارا و كذا حذف الثّلاثة لدليل ذكره في شرح التّسهيل. و نقل أبو حيّان أنّ سيبويه ذهب إلى وجوب ذكر الثّلاثة دونه

قائم»، و مثل: «أراني الله في منامي لزيد عادل»، اما مثال حذف مفعول دوم و سوم، پس می گویی: «أعلمت زيداً» بحذف دو مفعول در جایی که قرینۀ خاصّه بر دو مفعول محذوف موجود باشد، مثل این که کسی بگوید: «هل أعلمت زيداً بشراً كريماً» و تو در جواب بگویی: «نعم، أعلمت زيداً» که سوال سائل قرینه بر دو مفعول می شود.

این بود حکم مفعول دوم و سوم از حیث الغاء و تعلیق و حذف، اما مفعول اول از سه مفعول پس جائز نیست الغاء او و نه تعلیق فعل از او، زیرا مفعول اول «أرى» و «أعلم» به منزلۀ مفعول اول باب «أعطيت» می باشد و در مفعول اول باب «أعطيت» نه الغاء جائز است و نه تعلیق، لکن حذف مفعول اول اقتصاراً جائز است، -و سيجيء المراد منه في المسألة الآتية- و هم چنین جائز است حذف هر سه مفعول لدلیل أي اختصاراً -و سيجيء المراد منه أيضاً في المسألة الآتية-، ذکر کرده ناظم این جواز حذف هر سه مفعول را در شرح تسهیل و

نقل کرده ابو حیّان[1] که سیبویه[2] رایش رفته به سوی واجب است ذکر هر سه مفعول اگر قرینه نباشد، فتأمل.

اقتصار و اختصار

مساله: بدان که «اقتصار» در اصطلاح عبارت است از این که فعل متعدّی لواحد به منزلهٔ قاصر یعنی لازم قرار داده شود، مثل: ﴿**كُلُوا وَ اشْرَبُوا**﴾[3] أي «يجوز لكم الأكل والشرب» من غير نظر إلى ما يؤكل؛ یا این که متعدّی لاثنین به منزلهٔ متعدّی لواحد قرار داده شود، مثل: «هو الواهب المائة الرتاعا»[4] من غير نظر إلى الموهوب له و مثل «زيد يعطي الفقراء» من غير نظر إلى ما يطيعه للفقراء من الطعام واللباس والدراهم والدنانير؛ و یا این که متعدّی به سه

---

١. محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حَيَّان الغرناطي الأندلسي الجياني، النِّفْزي، أثير الدين، أبوحيان. در سال ٦٥٤ قمری مطابق با ١٢٥٦ میلادی در اطراف غرناطه بدنیا امد و به مالقه سفر کرد، او تا رسیدن به قاهره به مسافرت ادامه داد، ابو حیان از افرادی بود که در زمان حیاتش کتاب هایش به شهرت رسید و کتاب هایش بر او قرائت می شدند، ابوحیان در آخر عمر بینابیش را از دست داد و در قاهره سال ٧٤٥ قمری مطابق با ١٣٤٤ میلادی از دنیا رفت. از جمله کتاب های او «البحر المحيط» در تفسیر، مجاني العصر» در علم تراجم، «طبقات نحاة الأندلس»، «المبدع»، « اللمحة البدرية في علم العربيّة» است. الأعلام: ٧/ ١٥٢.

٢. ترجمهٔ سیبویه در صفحهٔ ٤٩ گذشت.

٣. البقرة: ٦٠.

٤. با تتبّع شعر یا مثلی با این الفاظ نیافتیم هر چند الفاظ نزدیک به این مثال موجود است.رجوع شود به: الأصول في النحو: ١/ ١٤٠، الخصائص: ٢/ ٢٢٣، شرح شذور الذهب ابن هشام: ٥٢٨، شرح الأشموني: ٢/ ٢٠٥، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٧ و المقتضب: ٤/ ١٦٣، الأصول في النحو: ١/ ١٣٤، و شرح الكافية الشافية: ١/ ٦٣ و الإيضاح في علوم البلاغة: ٢/ ١٣٢، الطراز لأسرار البلاغة: ٢/ ١٣.

مفعول به منزلهٔ متعدّی به دو مفعول قرار داده شود. و قول شارح: "و يجوز حذفه مع ذكر المفعولين" اشاره به همين صورت است.

و ممکن است متعدّی لثلاث به منزلهٔ متعدّی لواحد قرار داده شود مثل: «أعلمت زيداً» و ممكن است متعدّی لثلاث به منزلهٔ لازم قرار داده شود مثل: «أعلمت»؛ و در جميع اين صور شرط است که قرينه بر محذوف نباشد و الّا «اقتصار» ناميده نمی شود، بلكه حذف با قرينه را «اختصار» می نامند، زيرا محذوف مراد است و در تقدير است و والمقدّر كالمذكور بخلاف الاقتصار، لأنّ الفعل بعد التنزيل لايحتاج إلى ما كان محتاجاً إليه بدون التنزيل.

فعلم من ذلک أنّ في إطلاق الحذف على ما لم يذكر مسامحة ظاهرة إذ الظاهر من الحذف أنّ الفعل محتاج إلى المحذوف و في التنزيل ليس كذلک، والتنزيل باب واسع له فوائد كثيرة ذكرت في علم البيان مفصّلاً، فاتضح من جميع ما ذكرنا أنّ القول بأنّ الاقتصار عبارة عن الحذف من غير دليل مسامحة في مسامحة إذ لا حذف هنا حتى يقال إنّه بلا دليل.

و لكن لايذهب عليک أنّ بين مفهوم قوله «و يجوز حذفه مع ذكر المفعولين اقتصاراً» و بين منطوق قوله «و كذا حذف الثلاثة لدليل» شبه تناقض، يدفع بأنّ المراد من الحذفه في الأول كما صرّح الحذف اقتصاراً أي تنزيل الفعل بمنزلة الفعل المتعدّي للمفعول الواحد، والمراد من الحذف في الثاني الحذف اختصاراً أي إبقاؤه على ما كان عليه من التعدية إلى الثلاثة، فتأمّل.

(و إن تعدّيا) أي رأى و علم (لواحد بلا همز) بأن كان رأى بمعنى أبصر و علم بمعنى عرف (فلإثنين به توصّلا) نحو: «أريت زيدا عمرا» و «أعلمت بشرا بكرا» و الأكثر المحفوظ في علم هذه نقلها بالتّضعيف نحو : ﴿وَ عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ كُلَّها﴾ و نقلها بالهمزة قياسا على ما اختاره في شرح التّسهيل من أنّ نقل المتعدّي لواحد بالهمزة قياس لا سماع خلافا لسيبويه.

« علم و رأى » یک مفعولی

مساله: و إن تعدّيا أي «علم» و «رأى» لواحد بلا همزة بأن كان «رأى» بمعنى «أبصر» و «علم» بمعنى «عرف» فلاثنين به أي بالهمزة توصلا فيقدّم المفعول الذي تعدّيا إليه بالهمزة نحو: «أريت زيداً عمراً» که در اصل «رأيت عَمراً» بود یعنی: «دیدم عمرو را» و پس از آن به سبب همزه «أريت زيداً عمراً» شد یعنی: «نشان دادم زید را عمر را» یعنی: «به زید گفتم که این است عمرو» و مثل: «أعلمت بشراً بكراً» که در اصل «علمت بكراً» بود یعنی: «شناختم بکر را» پس از آن به سبب همزه «أعلمت بشراً بكراً» شد یعنی: «شناساندم بشر را بکر را» یعنی: «بکر را برای بشر معرفی کردم تا این که بشر، بکر را بشناسد» ولکن بیشتر و محفوظ در کتب لغت و همچنین در استعال فصحاء در این «علم» که به معنای «عرف» است تعدیه اوست به سبب تضعیف عین الفعل، مثل: ﴿وَ عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ كُلَّها﴾[1] و متعدّی شدن این «علم» بسبب همزه از جهت قیاس است نه از جهت سماع از عرب، زیرا متعدّی شدن این «علم» به سبب همزه در کلام فصحاء شنیده نشده بنابر آنچه که اختیار کرده ناظم او را در

---

۱. البقرة: ۳۱.

(و) المفعول (الثّاني منهما) أي من مفعولي أرى و أعلم المتعدّيين لهما بالهمزة (كثاني اثني) أي مفعولي (كسا) في كونه غير الأوّل نحو «أريت زيدا الهلال» فالهلال غير زيد كما أنّ الجبّة غيره في نحو «كسوت زيدا جبّة» و في جواز حذفه نحو «أريت زيدا» كما تقول:

شرح تسهيل كه نقل متعدّی به یک مفعول به دو مفعول به سبب همزه قیاسی است نه سماعی بر خلاف سیبویه[1] چون سیبویه ادعای سماع کرده، و ادعای سیبویه ثابت نشده است.

مفعول دوم « أری و أعلم »

مساله: قد ظهر من مطاوي ما تقدّم أنّ الفعل المتعدّي على ثلاثة أقسام سواء كان المتعدّي بنفسه أو بسبب من الأسباب الخمسة المذكورة فيما سبق:

الأوّل: ما يكون متعدّياً لواحد كـ «ضرب» و «علم» بمعنى «عرف» و نحوهما.

الثاني: ما يكون متعدّياً إلى اثنين و هو على قسمين، الأول ما كان مفعوله الثاني غير الأول نحو: «أعطيت زيداً جبة» و نحو: «أعلمت» بمعنى «عرفت» و «أريت» به معنى «أبصرت» والثاني ما كان مفعوله الثاني عين الأول من حيث المصداق نحو: «علمت» بمعنى «تيقّنت» و أخواته.

الثالث: ما كان متعدّياً إلى ثلاثة مفاعيل نحو: «أعلمت» و «أريت» من «العلم» بمعنى اليقين والرؤيا في النوم.

إذا عرفت ذلک، يظهر لک أنّ المفعول الثاني من مفعولي «أرى» و «أعلم» المتعدّيين لهما بالهمزة كثاني مفعولي باب «كسا» في كونه غير الأول نحو: «أريت زيداً الهلال» يعنى نشان دادم «زيد» را هلال را فالهلال غير زيد كما أنّ الجبة غيره في نحو: «كسوت زيداً جبة» و كذلک يظهر

---

۱. ترجمهٔ سیبویه در صفحهٔ ۴۹ گذشت.

«كسوت زيدا»، و في امتناع إلغائه (فهو به في كلّ حكم) من أحكامه (ذو ائتسا) أي صاحب اقتداء، و استثني التّعليق؛ فإنّه جائز فيه و إن لم يجز في ثاني مفعولي كسا نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتى﴾.

لک أيضاً أنّ المفعول الثاني منهما كثاني مفعولي «كسا» في جواز حذفه نحو: «أريت زيداً» كما تقول «كسوت زيداً» بخلاف المفعول الثاني من «أرى» بمعنى الرؤيا في النوم و «أعلم» بمعنى اليقين.

والوجه في ذلک زائداً على ما ذكرنا فيما تقدّم أنّ المفعولين في هذين بمنزلة الاسم الواحد، لأنّ المفعول به الحقيقي مضمون المفعولين لا نفسهما فلو حذف الثاني منهما كان كحذف بعض أجزاء ما هو المفعول به إلّا أن يدلّ دليل فحينئذ يجوز حذفهما معاً أو أحدهما كما تقدّم لأنّ المحذوف لدليل كالمذكور و ذلک بخلاف باب «كسوت» فإنّه يجوز فيه الحذف و إن لم يكن دليل على المحذوف كما أوضحناه في بيان أقسام التنزيل فراجع[1].

و كذلک يظهر لک أيضاً أنّ المفعول الثاني من المتعدّيين بالهمزة كثاني مفعولي «كسا» في امتناع إلغائه كما لايجوز الإلغاء في المفعول الثاني من «كسا» فهو أي المفعول الثاني من «أرى» و «أعلم» المتعدّيين لهما بالهمزة به أي بالثاني من مفعولي «كسا» في كل حكم من أحكامه أي أحكام الثاني من مفعولي «كسا» صاحب اتساع أي صاحب اقتداء و استثني من هذه الكلية التعليق، فإنّه جائز في ثاني «أرى» و «أعلم» المتعدّيين إلى مفعولين بالهمزة و إن لم يجز في ثاني مفعولي

---

١. صفحة ٤٦٧.

(و كأرى السّابق) أوّل الباب في التّعدية إلى الثّلاثة (نبّأ) ألحقه به سيبويه و استشهد بقوله:

نبّئت زرعة و السّفاهة كاسمها يهدي إليّ غرائب الأشعار

لكنّ المشهور فيها تعديتها إلى واحد بنفسها و إلى غيره بحرف جرّ و ألحق به السّيرافيّ (أخبرا) كقوله: «و ما عليک إذا أخبرتني دنفا»

«كسا» نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتى﴾[1] حيث علّق «أرني» عن المفعول الثاني أعني جملة «كيف تحيي الموتى».

تعدّى به سه مفعول در پنج فعل

مساله: و كـ «أرى» السابق في أوّل الباب خمسة أفعال[2] لأنّها تشتمل على معنى «أعلم»:

الأول: «نبّأ» ألحقه بـ «أرى» سيبويه[3] و استشهد بقوله:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا تُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ[4]

فـ «نبّئت» ماض مجهول و «تاء» المتكلّم نائب الفاعل، و هو المفعول الأول و «زرعة» المفعول الثاني «والسفاهة كاسمها» جملة حالية، و جملة «يهدي إليّ غرائب الأشعار» في محلّ النصب المفعول الثالث، ولكن المشهور فيها أي في «نبّأ» تعدّيتها إلى واحد بنفسها و إلى غيره بحرف جرّ.

---

١. البقرة: ٢٦٠.

٢. صفحهٔ ٤٦٥.

٣. ترجمهٔ سيبويه در صفحهٔ ٤٩ گذشت.

٤. شاعر اين بيت «النابغة الذبياني» است. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٨٧.

و ألحق به أيضا (حدّث) كقوله:

أو منعتم ما تسألون فمن حدّثتموه له علينا العلاء

والثاني: ما ألحقه به السيرافي[1] و هو «أخبر» كقوله:

وَمَا عَلَيْكِ إِذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينِي [2]

فـ «أخبرت» فعل ماض مجهول للمخاطبة من باب الإفعال و «التاء» نائب الفاعل و هو المفعول الأول و «ياء» المتكلّم المفعول الثاني، و «دنفاً» المفعول الثالث.

والثالث: ما ألحقه به أيضاً السيرافي و هو «حدّث» كقوله:

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدْ دِثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ [3]

فـ «حدّثتم» فعل ماض مجهول للجمع المذكّر المخاطب و «تم» نائب الفاعل، و هو المفعول الأول، و «هاء» الغائب المفعول الثاني و «العلاء» مبتدأ مؤخّر و «له علينا» خبر مقدّم والجملة في محل النصب المفعول الثالث. و معنای بیت چنین است که شما امتناع کردید از خواهش های که از شما شده بود، پس کیست آن کسی که به شما گفته باشد که آن کس بر ما برتری داشته باشد خلاصه مقصود شاعر این است که چرا امتناع کردید از قبول خواهش هایی که ما از شما کردیم که بیایید بعد از این با هم برادری و همدردی داشته باشیم، مگر تا حال شنیده اید که کسی در زندگانی از ما بهتر باشد تا شما آرزو کنید که مثل آنها باشید، حاصل این که این آرزو بی جاست زیرا که تا حال شنیده نشده که کسی در زندگانی از ما برتری داشته باشد.

---

١. ترجمهٔ سیرافی در صفحهٔ ١٣٢ گذشت.
٢. این شعر را مردی از بني کلاب سروده است. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٨٧.
٣. شاعر این بیت «الحارث بن حلزة اليشكري» است. مجاني الأدب في حدائق العرب: ٦/ ١٩٧.

و ألحق به أبو عليّ (أنبأ) كقوله:

و أنبئت قيسا و لم أبله　　　كما زعموا خير أهل اليمن

(و كذاک خبّرا) و ألحقه بأرى السّيرافيّ أيضاً كقوله: «و خبّرت سوداء الغميم مريضة».

والرابع: ما ألحقه به أبو علي الفارسي[1] و هو «أنبأ» من باب الإفعال كقوله:

وَ أُنْبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ　　　كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ [2]

فـ «أنبئت» فعل ماض مجهول و «تاء» المتكلّم نائب الفاعل و هو المفعول الأوّل، و «قيساً» المفعول الثاني، و جملة «و لم أبله» حال و «خير أهل اليمن» المفعول الثالث.

والخامس: «خبّر» و ألحقه بـ «أرى» السيرافي أيضاً كقوله:

وَ خُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً　　　فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُها [3]

فـ «خبّرت» فعل ماض مجهول و «تاء» المتكلّم نائب الفاعل و هو المفعول الأوّل، و «سوداء» المفعول الثاني و «مريضة» المفعول الثالث.

---

١. ترجمهٔ ابوعلی فارسی در صفحهٔ ٣٢٦ گذشت.

٢. شاعر این بیت «الأعشی میمون بن قیس» است. شرح التصریح علی التوضیح: ١/ ٣٨٧.

٣. شاعر این بیت «العوام بن عقبة بن كعب بن زهیر» است. شرح التصریح علی التوضیح: ١/ ٣٨٧.

قد تمّ بعون الله تعالى و حسن توفيقه الجزء الأول من شرحنا على البهجة المرضية الذي سمّيناه «مكرّرات المدرّس» و يليه إن شاءالله تعالى الجزء الثاني مبتدأ بباب الفاعل، و قد وقع الفراغ من نقله من السواد إلى البياض ضحوة يوم الجمعة الثامن عشر من شهر صفر الخير من شهور السنة الخامسة والثمانين و ثلاثمائة بعد الألف من الهجرة على هاجرها ألف صلاة و تحيّة؛ و أنا العبد المحتاج إلى ربّه الغني محمّد علي بن مراد علي المدرّس الأفغاني.

والحمدلله أوّلاً و آخراً

فهرست مطالب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين و الصلاة و السلام على خير خلقه محمّد و آله الطيّبين الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين، من الآن إلى قيام يوم الدين

باب الفاعل

هذا باب (الفاعل) و فيه المفعول به

و هو كما قال في شرح الكافية المسند إليه فعل تامّ مقدّم فارغ باق على الصّوغ الأصليّ أو ما يقوم مقامه؛ فالمسند إليه يعمّ الفاعل و النّائب عنه و المبتدأ و المنسوخ الإبتداء. و قيد التّامّ يخرج اسم كان، و التّقديم يخرج المبتدأ، و الفراغ يخرج نحو «يقومان

(هذا باب الفاعل و فيه المفعول به)

تعريف الفاعل

للفاعل عندهم تعريفات لافائدة في ذكرها و ذكر ما فيها من النقض و الإبرام، فالأحسن أن نقتصر بذكر ما فى الكتاب: (و هو) أى الفاعل فى اللغة من أوجد الفعل، و فى الاصطلاح (كما قال فى شرح الكافية [1] المسند إليه فعل تامّ)، سواء كان لازماً كـ «عقد» أو متعدّياً كـ «ضرب» (مقدّم) على المسند إليه (فارغ) عن ضمير الفاعل (باق على الصوغ الأصلي أو) أسند إليه (ما يقوم مقامه) أى مقام فعل تامّ مقدّم فارغ باق على الصوغ الأصلي.

(فالمسند إليه) بمنزلة الجنس (يعمّ) أي يشمل أربعة أشياء أعني (الفاعل والنائب عنه والمبتدأ والمنسوخ الابتداء، و قيد «التامّ») بمنزلة الفصل الأوّل (يخرج) المنسوخ الابتداء أعني (اسم «كان») و «عسى». قال ابن هشام[2] فى أوّل المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخّر لفظاً و رتبةً: "ولا يدخل الناسخ على الفاعل"[3]. (و) قيد التقديم بمنزلة الفصل الثاني (يخرج المبتدأ)، نحو: «زيد قام» و فيهما إشكال سنذكره، (و) قيد (الفراغ) بمنزلة الفصل الثالث (يخرج) «الزيدان» فى (نحو: «يقومان الزيدان»)، لأنّ الفعل المسند إليهما و إن كان مقدّماً لكنّه

---

١. شرح الكافية الشافية : ٢ / ٥٧٦.

٢. تقدّمت ترجمة ابن هشام في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٣. مغني اللبيب: ٦٣٥.

الزّيدان» و بقاء الصّوغ الأصليّ يخرج النائب عن الفاعل، و ذكر ما يقوم مقامه يدخل فاعل اسم الفاعل و المصدر، و اسم الفعل، و الظرف و شبهه و أو فيه للتّنويع لا للتّرديد.

ليس فارغاً من الضمير و فيه أيضاً الإشكال الذي سنذكره، (و) قيد (بقاء الصوغ الأصلي) بمنزلة الفصل الرابع (يخرج النائب عن الفاعل) و هذا يحتاج إلى توضيح سنذكره، (و ذكر «ما يقوم مقامه» يدخل فاعل اسم الفاعل و المصدر و اسم الفعل والظرف و شبهه. و «أو» فيه) أي في التعريف (للتنويع لا للترديد)، فلايستشكل بأنّ الترديد في التعريف موجب للإجمال المنافي للغرض من التعريف أعني التعيين.

استشكل في دخول المبتدأ من نحو: «زيد قام» بأنّ الفعل لم يسند إلى المبتدأ بل الجملة أسندت إليه فلا يحتاج إخراجه إلى قيد التقديم، لأنّه خارج بنفسه؛ و أجيب بأنّ الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه حقيقة؛ و لايخفى ما فيه من التعسّف.

و استشكل أيضاً في دخول «الزيدان» من نحو: «يقومان الزيدان» بأنّ المراد من التقديم ما كان واجباً بسبب وصفه العنوانيّ والخبر ليس واجب التقديم بسبب وصفه العنوانيّ، أي كونه خبراً مع أنّ الفعل في «يقومان» كما قلنا ليس مسنداً إلى «الزيدان»، فلايدخل «يقومان» في التعريف حتى يحتاج إلى الاخراج.

الصيغ الأصليّة للفعل

ثم اعلم أنّهم اختلفوا في الصيغ الأصلية للفعل، فقال بعضهم: هي ثلاث: الأوّل ما كان بفتح العين، كـ «ضَرَب» والثاني ما كان بضم العين، كـ «شَرُف»، والثالث ما كان بكسر العين، كـ «عَلِم» والفاء في الجميع مفتوح.

و ذكر المصنّف للنّوعين مثالين فقال: (الفاعل الّذي كمرفوعي أتى زيد منيراً وجهه نعم الفتى) و مثّل بهذا المثال إعلاماً بأنّه لا فرق في الفعل بين المتصرّف و الجامد.

و زاد بعضهم[1] ما كان بضم الفاء و كسر العين، أي الفعل المبنيّ للمفعول، والصحيح أنّه ليس بأصل و إنّما هو مغيّر من فعل الفاعل[2]؛ و احتجّ ذلک البعض بأنّه جاءت أفعال لم ينطق لها بفاعل أصلاً كـ «زهي الرجل» و لو كان فرعاً للزم أن لايوجد إلّا حيث يوجد الأصل. و ردّ هذا الاحتجاج بأنّ العرب قد يستغني بالفرع عن الأصل، ألا ترى أنّه قد جاءت جموع لم ينطق لها بمفرد كـ «مذاكير» و نحوه و هي لاشکّ ثوان عن المفردات.

هذا ما يذكره الشارح في أوائل باب التصريف نقلناه هنا بأدنى تغيير لتوضيح قوله: «و بقاء الصوغ الأصلي يخرج النائب عن الفاعل» و للتنبيه على أنّ إخراجه على قول الأكثر لا الكل.

أمثلة الفاعل في الألفيّة

(و) قد (ذكر المصنّف للنوعين) أي لما أسند إليه الفعل و ما أسند إليه ما يقوم مقامه (مثالين فقال: الفاعل) الاسم (الذي كمرفوعي) قولک («أتى زيد منيراً وجهه نعم الفتى» و)، إنّما (مثّل بهذا المثال إعلاماً) بأمرين: الأوّل (بأنّه لافرق في الفعل بين المتصرّف) نحو: «أتى» (والجامد) نحو: «نعم»، و الثاني أنّه لا فرق في الفاعل بين أن يكون مرفوعاً لفظاً نحو: «زيد» و «وجهه»، و بين أن يكون مرفوعاً تقديراً نحو: «الفتى» و كذلک إذا كان مرفوعاً محلاً كما يصرّح بذلک بعيد هذا.

---

١. كالمبرّد و ابن الطراوة و الكوفيّين و نقل عن سيبويه و المازني. شرح التصريح: ٢ / ٦٦٣

٢. مذهب جمهور البصريّين و نقل عن سيبويه أيضاً. المصدر

و حصره الفاعل في مرفوعي ما ذكره إمّا جري على الغالب لإتيانه مجرورا بمن إذا كان نكرة بعد نفي و شبهه ك «ما جاءني من أحد» و بالباء في نحو: ﴿كفى بالله شهيداً﴾ أو إراده للأعمّ من مرفوعي اللّفظ و المحلّ.

اعراب الفاعل

(و حصره) أي حصر المصنّف (الفاعل في مرفوعي ما ذكره) في المثال (إما جري على الغالب) لا الكلية (لإتيانه مجروراً بـ «من» إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه كـ «ما جاءني من أحد» و بالباء في نحو: ﴿**كفى بالله شهيداً**﴾[1]).

قال الشيخ عبد القاهر[2] في آخر أسرار البلاغة: «إن الاسم الداخل عليه الباء في نحو: «كفى بزيد» فاعل «كفى» و محال أن تعدّي الفعل إلى الفاعل بالباء أو غير الباء ففي الفعل من الاقتضاء للفاعل ما لاحاجة معه إلى متوسط و موصل و معدّ» انتهى[3]. و سيأتي في باب حروف الجرّ فائدة الحروف الزائدة في كلام إن شاء الله.

(أو إرادة للأعمّ من مرفوعي اللفظ والمحلّ) فيكون جرياً على الكل فيدخل الأقسام كلها.

وليعلم أنّه قد جاء في بعض اللغات الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً نحو: «خَرَقَ الثوبُ المسمارَ» برفع «الثوب» و نصب «المسمار»، و نحو: «كَسَرَ الزُّجاجُ الحجرَ» برفع «الزجاج» و نصب «الحجر» لكنّه شاذّ[4] و من باب القلب، و قد يأتي كلاهما مرفوعين كقوله:

---

١. النساء: ٧٩.

٢. عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجانيّ، أبو بكر (م ٤٧١ ق) واضع أصول البلاغة. كان من أئمّة اللغة. من أهل جرجان بين طبرسات وخراسان له شعر رقيق. من كتبه «أسرار البلاغة» و «دلائل الإعجاز» و «الجمل» و «إعجاز القرآن». الأعلام: ٤ / ٤٨

٣. اسرار البلاغة: ٤٢٣.

٤. قياسي مطّرد عند ابن الطراوة. شرح التصريح: ١/ ٣٩٥.

(و) لابدّ (بعد فعل) من (فاعل) و هي أعني البعديّة مرتبته فلا يتقدّم على الفعل لأنّه كالجزء منه.

إنّ من صاد عقعقاً لمشوم   كيف من صاد عقعقان و بوم [١]

حيث رفع الفاعل و هو الضمير المستتر في «صاد» والمفعول و هو «عقعقان»، لكن في هذا المثال للتأمّل مجال لو لا «بوم».

مسألة: قد يجرّ الفاعل بإضافة المصدر إليه كما يجيء في باب إعمال المصدر [٢] عند قول الناظم:

و بعدَ جرّه الذي أُضيفَ له   كمّل بنصبٍ أو برفعٍ عملَه

مثل: ﴿**لَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ**﴾[٣].

تقدّم الفعل على الفاعل

مسألة: (و لابدّ بعد فعل من فاعل و هي أعني البعديّة رتبته، فلايتقدّم على الفعل) لوجهين:

الأوّل: (لأنّه كالجزء منه) أي من الفعل لشدّة اتصاله بالفعل كما بيّن في علم الصرف في إسكان اللام في نحو: «ضربت»[٤] فكما لايجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها كذلك لايجوز تقديم الفاعل على فعله.

والثاني: ما ذكرناه في أول بحث المبتدأ، و حاصله أنّ تقديم الفاعل على الفعل موجب للبس بينه و بين المبتدأ، لأنّک إذا قلت: «زيد قام» و كان تقديم الفاعل جائزاً لم يدر المخاطب أردت الإخبار عن «زيد» بجملة «قام» و فاعله المستتر، أم أردت إسناد «قام» خالياً عن الضمير إلى «زيد» على أنّه فاعل، و لاشکّ أنّ بين المعنيين فرقاً؛ فإنّ الجملة على الأوّل اسميّة تدلّ

---

١. بيت للطرماح بن حكيم، انظر: مغني اللبيب: ٩١٨، همع الهوامع: ٢/ ٧.

٢. الجزء الثالث، الصفحة: ١٠.

٣. البقرة: ٢٥١.

٤. انظر: شرحان على مراح الأرواح، شرح ديكنقوز: ٢٨.

(فإن ظهر) في اللّفظ نحو: «قام زيد» و «الزيدان قاما» (فهو) ذاک (و إلّا فضمير استتر) راجع إمّا لمذكور نحو: «زيد قام» و «هند قامت» أو لما دلّ عليه الفعل نحو: «و لا يشرب الخمر حين يشربها و هو مؤمن» أي و لا يشرب الشّارب، أو لما دلّ عليه الحال المشاهدة

على الثبوت المؤكّد بسبب تكرّر الإسناد كما بيّن في علم المعاني، و على الثاني فعليّة تدلّ على الحدوث؛ و هذا الفرق مما يبنى عليه أغراض و فوائد مهمّة يجب مراعاتها عند الفصحاء الذين كلامهم مدارک لإثبات القواعد اللفظيّة، فيجب دفع اللبس بالتزام تأخيره عن فعله.

و مع ذلک كلّه قال بعضهم[1] بجواز تقديم الفاعل على فعله بعد «إن» و «إذا»، فيجعلون مدخولهما فاعلاً للفعل المتأخّر في نحو: ﴿وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ﴾[2] و ﴿إِذَا السَّماءُ انْشَقَّت﴾[3].

أقسام الفاعل

(فإن ظهر) الفاعل (في اللفظ) سواء كان اسماً ظاهراً (نحو: «قام زيد»)، أم ضميراً بارزاً (و) مثاله: («الزيدان قاما»، فهو) أي الفاعل (ذاک) الظاهر.

والظاهر عندهم قسمان الظاهر بالمعنى الأخص و هو ما لم يكن ضميراً و الظاهر بالمعنى الأعم و هو ما يشاهد بالعين و يسمع؛ والمراد بالظاهر هنا هو المعنى الثاني و لذلک أتى بالمثالين فتدبّر جيّداً؛ (و إلّا) أي و إن لا يظهر الفاعل بالمعنى المتقدّم (فـ) الفاعل (ضمير استتر) في الفعل (راجع إمّا لمتقدّم مذكور) لفظاً (نحو: «زيد قام» و) نحو: («هند قامت» أو) راجع (لما دلّ عليه الفعل) الرافع للضمير المستتر على الفاعليّة (نحو: «و لا يشرب الخمر حين يشربها و هو مؤمن» أي « ولا يشرب الشارب» أو) راجع (لما دلّ عليه الحال المشاهدة) أي الحالة التي

---

١. نحاة الكوفيين، انظر حاشية الصبان: ٢ / ٦٤.

٢. التوبة: ٦.

٣. الانشقاق: ١.

نحو: ﴿كَلاَّ إِذا بَلَغَتِ التَّراقِيَ﴾ أي بلغت الرّوح. قاعدة: قالوا: لا يحذف الفاعل أصلا عند البصريّين و استثنى بعضهم صورة، و هي فاعل المصدر نحو: «سقياً» و «رعياً» و فيه نظر.

ترى و تشاهد (نحو: ﴿كَلاَّ إِذا بَلَغَتِ التَّراقِيَ﴾[1] أي «بلغت الروح»)، فحالة المحتضر التي يراها الحاضر عنده تدلّ على أنّ الضمير المستتر في «بلغت» راجع إلى الروح.

حذف الفاعل

(**قاعدة:** قالوا لايحذف الفاعل) وحده (أصلاً عند البصريين. و استثنى بعضهم صورة و هي فاعل المصدر نحو: «سقياً و رعياً» و فيه نظر) لأنّا لانسلم أنّ الفاعل هنا محذوف، لأنّ الجامد إذا أوّل بالمشتق يستتر فيه الضمير كما تقدّم في باب المبتدأ و الخبر عند قول الناظم:

.... و إن   يشتقّ فهو ذو ضمير مستكن

فالمصدر أولى باستتار الضمير فيه، لأنّه مشتقّ عند بعض و أصل له عند بعض آخر، كما سيأتي في المفعول المطلق عند قول الناظم: «و كونه أصلاً لهذين انتخب».

و قد ذكر في وجه النظر وجه آخر أيضاً و قال في حاشية المغني في باب الأمور التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها عند قول المصنّف: «و قال هشام والكسائي والسهيلي في نحو: ضربني و ضربت زيداً، إنّ الفاعل محذوف لا مضمر»[2]: إنّ شبهتهم في ذلك قول الشاعر:

و هل يرجع التسليم أو يكشف العمى   ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع

و ذلک أنّه على تقدير إعمال الثاني يجب أن يقول «يرجعن» و على تقدير إعمال الأوّل يجب أن يقول «يكشفن» و لم يقل ذلک فلزم حذف الفاعل إمّا من الأوّل أو الثاني.

---

١. القيامة: ٢٦.

٢. مغني اللبيب: ٧٩٢.

و قد استثنيت صورة أخرى و هي فاعل فعل الجماعة المؤكّد بالنّون، فإنّ الضّمير فيه يحذف و تبقى ضمّة دالّة عليه و ليس مستتراً كما سيأتي بيانه في باب نوني التّوكيد.

(و قد استثنيت) بالمبني للمفعول (صورة أخرى و هي فاعل فعل الجماعة) المذكّرين (المؤكّد بالنون) سواء كانوا غائبين نحو: «لايضربن» معلوماً و مجهولاً و نحو: «ليضربن» أيضاً معلوماً أم مخاطبين نحو «لتطلبن» مجهولاً و نحو: «اضربن» و «لاتضربن» معلوماً و مجهولاً ولا فرق في هذه الأمثلة بين الثقيلة والخفيفة، (فإن الضمير فيه) أي في جميع هذه الأمثلة (يحذف) لالتقاء الساكنين (و تبقى ضمّة دالّة عليه و ليس) الضمير (مستتراً) في الفعل (كما سيأتي بيانه في باب نوني التأكيد) و لايخفى عليك أنّ فعل المفرد المؤنث المخاطبة المؤكّد بالنون كذلك فلا وجه لعدم استثنائه.

مسألة: مجموع الصور المستثناة من القاعدة اثنتا عشرة: الأولى والثانية ما ذكره الشارح، الثالثة فاعل الفعل المكفوف بـ «ما» نحو: «طالما» و «قلما»، الرابعة فاعل «كان» الزائدة و نحوها، الخامسة فاعل المصدر غير «سقياً» و «رعياً» نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾[1] السادسة الفاعل الذي يكون حرف مد و قد اتصل به ساكن نحو: «اضربا القوم» و «اضربوا الرجل» و يمكن إدخال الصورة الثانية المستثناة في الكتاب و ما زدناه فيها، السابعة الفاعل الذي وقع مستثنى منه للاستثناء المفرغ نحو: «ما قام إلّا زيد»، الثامنة فاعل بعض أسماء الأفعال نحو: «شتّان بين زيد و عمر»، التاسعة فاعل الفعل المكرّر، العاشرة فاعل فعل التعجب نحو: «أبصر» في قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَ أَبْصِرْ﴾[2]، الحادية عشرة فاعل الفعل المجهول و اسم المفعول، و الثانية عشرة ما زدناه و زاد بعضهم صورة أخرى و هي فاعل الفعل المهمل في باب التنازع على بعض المذاهب و نسب هذا المذهب هناك إلى الكسائي[3].

---

١. البلد: ١٤.

٢. مريم: ٣٨.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ١٨.

(و جرّد الفعل) من علامة التّثنية و الجمع (إذا ما أسند لاثنين) ظاهرين (أو جمع) ظاهر (كفاز الشّهدا) أو «قام أخواک» أو «جائت الهندات» هذه هي اللّغة المشهورة.

عبارة الشارح في النسخة الموجودة عندي هكذا: «و هي فاعل الفعل الجماعة المؤكّدة بالنون» و لم يظهر لي وجه لدخول اللام على لفظ «الفعل» مع كونه مضافاً إلى لفظ «الجماعة» و كذا لم يظهر لي وجه للحوق التاء في لفظ «المؤكّدة» فعليک بالتأمل في العبارة لعلّه يظهر لک وجه صحيح لتصحيح هذه العبارة غير مسألة كسب المضاف، لأنّ شرطه غير موجود في المقام.

و أمّا المفعول فقد يستغني عنه الفعل من حيث هو فعل و إن كان الفعل المتعدّي يحتاج إليه تعقلاً و وجوداً كاحتياجه إلى الفاعل بخلاف الفاعل و هذا القدر من الفرق كاف في جواز حذفه دون الفاعل و قد يحذف الفعل والفاعل معاً جوازاً إذا وقعا بعد الحروف الجوابيّة نحو قولک: «نعم» في جواب من قال: «أ قام زيد؟» أي «نعم قام زيد».

تجريد الفعل من علامة التثنية و الجمع

(و جرّد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا ما أسند) الفعل (لاثنين) أي إلى فاعلين (ظاهرين أو جمع ظاهر كـ«فاز الشّهداء» أو «قام أخواک» أو «جاءت الهندات»، هذه هي اللغة المشهورة) و عليها جاء التنزيل كقوله تعالى: ﴿قالَ رَجُلان﴾[1] و ﴿قالَ الظّٰالِمُون﴾[2]، و علّلوا ذلک بأنّه لو لم يجرد لوجب أن يقال في الأمثلة المتقدّمة: «قالا رجلان» و «قالوا الظالمون» و «فازوا الشهداء» و «قاما أخواک» و «قمن الهندات» مثلاً، فيشتبه الفاعل بالمبتدأ المؤخّر والفعل بالخبر المقدّم، إذ يتوهّم كونه جملة و مآل هذا الاشتباه إلى اشتباه الجملة الفعليّة بالجملة الإسميّة و إلى اشتباه الإسناد المؤكّد بالإسناد غير المؤكّد؛ فيجب دفع الاشتباه بتجريد الفعل من علامة التثنية والجمع لما تقدّم في بعديّة مرتبة الفاعل عن فعله[3]، والاشتباه الثاني موجود فيما كان المسند

١. المائدة: ٢٣.

٢. الفرقان: ٨.

٣. انظر الصفحة: ٦.

(و قد) لا يجرّد بل تلحقه حروف دالّة على التّثنية و الجمع كالتّاء الدّالّة على التأنيث و (يقال: سعدا و سعدوا و) الحال أنّ (الفعل) الذي لحقته هذه العلامة (للظّاهر بعد مسند) و منه قوله: ﷺ «(يتعاقبون فيكم ملائكة باللّيل و ملائكة بالنّهار)».

شبه فعل نحو: «أ قائمان أخواك» و «أ قائمون الرجال» و «أ قائمات الهندات»، لأنّ الوصف المتحمّل للضمير قريب من الفعل المتحمّل للضمير في تكرّر الإسناد الموجب للتأكيد، فيجب تجرّده لدفع الاشتباه الثاني، لأنّ الأوّل لايتوهّم فيه.

و استشكل في المقام بأنّ الاشتبه جار في كثير من الموارد، كـ«نعم الرجل زيد» و ﴿أَ فِي اللهِ شَكٌ﴾[1] و مثل: «أ قائم زيد» و نحوها ممّا يجده المتتبّع في كلامهم، لكنّه مردود بأنّ رفع الاشتباه واجب إذا أمكن و في الأمثلة المذكورة و نحوها لايمكن كما لايخفى على المتأمّل المطّلع على القواعد مع الدقة و الإتقان.

(و قد لايجرّد) الفعل من علامة التثنية والجمع (بل تلحقه) العلامة و ليست حينئذ ضميراً بل (حروف دالّة على التثنية والجمع كالتاء الدالّة على التأنيث؛ و يقال) حينئذ («سَعِدا» و «سَعِدُوا» والحال أنّ الفعل الذي لحقته هذه العلامة، للظاهر بعد مسند. و منه قوله ﷺ : «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل و ملائكة بالنهار**»[2]) والشاهد في «يتعاقبون» حيث لحقته علامة جمع المذكّر مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر أعني «ملائكة».

قال ابن هشام[3] في حرف الواو: "الثاني عشر واو علامة المذكّرين في لغة طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكه بالنهار، وقوله:

يلومونني في اشتراء النخيل   أهلي فكلـــــــهم ألوم

---

۱. ابراهيم: ۵۲.

۲. هذا الحديث روي من طرق العامة، انظر: موطأ مالک: ۲/ ۲۳۸ و صحيح البخاري: ۱/ ۱۱۵.

۳. تقدّمت ترجمة ابن هشام في الجزء الأوّل، الصفحة: ۳۵.

و قول بعضهم : «أكلوني البراغيث»، و قول الشّاعر: «و قد أسلماه مبعد و حميم» و قوله: «ألقحنها غرّ السّحائب».

وهي عند سيبويه حرف دالّ على الجماعة كما أنّ التاء في قالت حرف دالّ على التأنيث، وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعليّة، ثمّ قيل: إنّ ما بعدها بدل منها، و قيل: مبتدأ والجملة خبر مقدّم وكذا الخلاف في نحو: «قاما أخواك وقمن نسوتك"[١] انتهى (و) منه (قول بعضهم «أكلوني البراغيث»). قال في حاشية المختصر فيه خمسة أوجه:

"أوّلها: «البراغيث» فاعل والواو زائد دالّ على أنّه فعل جمع، والثاني: «البراغيث» مبتدأ والفعل خبره مقدّم عليه، والثالث: أنّ الفاعل في «أكلوني» مستكن والواو زائدة و «البراغيث» بدل، والرابع: الواو فاعل «أكلوني» و «البراغيث» بدل من الواو بدل الكل، والخامس: الواو فاعل أيضاً و «البراغيث» عطف بيان" انتهى.

و قال ابن هشام: "وقد تستعمل [الواو] لغير العقلاء إذ نزلوا منزلتهم، قال أبو سعيد: نحو «أكلوني البراغيث» إذ وصفت بالأكل لا بالقرص. و هذا سهو منه فإنّ الأكل من صفات الحيوانات عاقلة وغير عاقلة، وقال ابن الشجري: عندي أنّ الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم"[٢] انتهى. و منه (قول الشاعر: "و قد أسلماه مُبعَد و حميم"[٣] و) منه (قوله: "ألقحنها غرّ السحائب"[٤]) والشاهد فيهما غير خفي.

وليعلم أنّه ليس إلحاق العلامة عند من يلحقها بالفعل المسند إلى الظاهر واجباً بخلاف علامة التأنيث فإنّها تجب في بعض الموارد كما سيجيء؛ والوجه في ذلك أنّ احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أولى من احتياجه إلى علامتهما، لأنّ الفاعل قد يكون بلا علامة لفظيّ كـ «زيد» إذا كان اسم امرأة و كـ «هند» فإنّه مشترك بين المذكّر والمؤنّث، فإذا ذكر الفعل بدون علامة

---

١. مغني اللبيب:٤٧٩.

٢. المصدر.

٣. البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات؛ انظر: شرح التصريح:١/ ٤٠٦.

٤. البيت من مجزوء الكامل، وهو لأبي فراس الحمداني؛ انظر: شرح شذور الذهب للجوجري: ١/ ٣٥٠.

(و يرفع الفاعل فعل أضمرا) تارة جوازاً إذا أجيب به استفهام ظاهر (كمثل زيد في جواب من قرأ) أو مقدّر نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فيها بِالْغُدُوِّ وَ الْآصال رجال﴾ ببناء يسبّح للمفعول،

التأنيث لم يعلم مؤنّث فاعله أم مذكر؛ و أمّا التثنية والجمع فلايحتمل فيهما غيرهما إذا كانا ظاهرين إلّا في صورة نادرة و هي ما إذا صارا علمين لمفرد والنادر كالمعدوم.

رافع الفاعل و تقديره

(و يرفع الفاعلَ فعلٌ أضمرا) أي قدّر (تارة جوازاً) و ذلک في مواضع ثلاثة:

الأوّل: (إذا أجيب به) أي بالفعل (استفهام ظاهر) و بعبارة أخرى إذا كان الفعل جواباً عن سؤال مذكور (كمثل «زيد» في جواب «من قرأ؟») فالتقدير «قرأ زيد». و إنّما قدّر الفعل دون الخبر و إن كان مقتضى مطابقة السؤال والجواب تقدير الخبر، لوجهين: الأوّل أنّ تقدير الخبر يوجب كثرة الحذف و تقدير الفعل يوجب قلّته والتقليل في الحذف أولى، لأن الحذف خلاف الأصل؛ والثاني أنّ السؤال و إن كان ظاهره الاسميّة لكنّه فعليّة معنى، إذ معنى «من قرأ؟»: «هل قرأ زيد أم قرأ عمرو» هكذا.

الثاني: إذا أجيب به استفهام مقدّر كما أشار إليه في قوله: (أو مقدّر) و بعبارة أخرى إذا كان الفعل جواباً عن سؤال مقدّر (نحو: **﴿يُسَبِّحُ لَهُ فيها بِالْغُدُوِّ وَ الْآصال رجال﴾**[1] ببناء «يسبّح» للمفعول) و «له» نائب عن الفاعل و «رجال» فاعل فعل محذوف و هو جواب عن سؤال مقدّر نشأ من الكلام، فكأنّه لمّا قيل: «يسبّح له فيها بالغدو و الآصال» فسئل و قيل: «من يسبّحه؟» فقيل: «رجال» بحذف فعله و هو «يسبّحه» بقرينة «يسبّح» المذكور الذي هو منشأ للسؤال المقدّر.

---

۱. النور: ۳٦ و ۳۷.

أو أجيب به نفي كقولک لمن قال لم يقم أحد: «بلى زيد». ، و تارة وجوبا إذا فسّر بما بعده كقوله سبحانه: ﴿وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ﴾.

الثالث: (أو أجيب به نفي كقولک لمن قال: «لم يقم أحد»، «بلى زيد») أي «بلى قام زيد» والكلام في تقدير الفعل في الثاني والثالث دون الخبر، هو الكلام في الأوّل مع أنّ المطابقة بين السؤال والجواب موجودة في الثالث.

(و) يرفع الفاعل فعل أضمر أي قدّر (تارة وجوباً) و ذلک (إذا) حذف الفعل ثمّ (فسّر) المحذوف (بما بعده) أي بما بعد الفاعل لرفع الإبهام الحاصل من حذف الفعل، فحينئذ يجب حذف المفسَّر -بالفتح-، إذ لو ذكر لم يبق المفسِّر بالكسر على وصفه العنوانيّ أعني المفسريّة فيصير حشواً (كقوله سبحانه: ﴿وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ﴾[1]) فحذف الفعل من «أحد» وجوباً لوجود مفسّره و هو الفعل المذكور و لايجوز أن يكون «أحد» مبتدأ، لامتناع دخول أداة الشرط على الجملة الإسميّة عند أكثر المحقّقين[2]، فإنّ لهم في نحو: ﴿وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ﴾ و نحو: ﴿إِذَا السَّماءُ انْشَقَّت﴾[3] أقوالاً ثلاثة:

الأوّل: أنّ الاسم المرفوع بعدهما فاعل للفعل المحذوف المفسّر بالمذكور و هذا هو ما اختاره الشارح.

الثاني: أنّه فاعل لنفس الفعل المتأخّر المذكور في الكلام كما أشرنا إليه فيما تقدّم.

الثالث: أنّه مبتدأ والفعل المذكور بعده خبر له.

---

١. التوبة: ٦.

٢. لأنّ أداة الشرط موضوعة لتعليق فعل بفعل، عند جمهور البصريين خلافاً للاخفش و الكوفيين. انظر: حاشية الصبان: ٢/ ٦٤ و شرح التصريح: ١/ ٣٩٦.

٣. الانشقاق:١.

(و تاء تأنيث) ساكنة (تلي) الفعل (الماضي) دلالة على تأنيث فاعله (إذا كان لأنثى) و لا تلحق المضارع لاستغنائه بتاء المضارعة، و لا الأمر لاستغنائه بالياء (كأبت هند الأذى، و إنّما تلزم) هذه التّاء (فعل مضمر) أي فعلاً مسنداً إليه سواء كان مضمر مؤنّث -حقيقيّ أو مجازيّ (متّصل) به نحو: «هند قامت» و «الشّمس طلعت» بخلاف المنفصل نحو: «هند ما قام إلّا هي»، و شذّ حذفها في المتّصل في الشعر كما سيأتي.

تاء التأنيث و احكامه

(و تاء تأنيث ساكنة تلي الفعل الماضي) أي تلحق بآخره بلافصل (دلالةً) أي للدلالة (على تأنيث فاعله إذا كان) الفعل الماضي (لأنثى و لاتلحق) التاء الفعل (المضارع لاستغنائه بتاء المضارعة) الداخلة على أوّله (ولا) تلحق التاء فعل (الأمر) المؤنّث المخاطبة (لاستغنائه) أي فعل الأمر (بالياء) الضمير؛ مثال المضارع «تقوم هند» و «هند تقوم» و مثال الأمر «قومي يا هند» و «يا هند قومي»، و أمّا مثال الفعل الماضي فهو قوله (كـ «أبت هند الأذى»). و ليعلم أنّ التاء ليست بلازمة مطلقاً كما أشار إليه بقوله: (و إنّما تلزَم) و تجب (هذه التاء) بالفعل في موضعين:

الأوّل: إذا كان ما تلحقه التاء (فعل مضمر أي فعلاً مسنداً إليه) أي إلى الضمير، (سواء كان مضمر مؤنّث حقيقيّ أو) كان مضمر مؤنّث (مجازيّ) لكن يشترط حينئذ أن يكون الإسناد إلى ضمير (متّصل به) أي بالفعل (نحو: «هند قامت» و «الشمس طلعت» بخلاف المنفصل نحو: «هند ما قام إلّا هي»)، فلايجب الإلحاق حينئذ و إن كان الضمير راجعاً إلى المؤنّث الحقيقيّ كالمثال المذكور، بل ترك الإلحاق أفضل كما يأتي عن قريب. (و شذّ حذفها) أي حذف التّاء (في) الضمير (المتّصل) بالفعل (في الشعر كما سيأتي) في قوله: «فلا مزنة» إلخ.

(أو) فعلا مسندا إلى ظاهر (مفهم ذات حر) أي صاحبة فرج، و يعبّر عن ذلك بالمؤنّث الحقيقيّ نحو «قامت هند» بخلاف المسند إلي ظاهر مؤنّث غير حقيقيّ نحو «طلعت الشّمس» فلا تلزمه. (و قد يبيح الفصل) بين الفعل و الفاعل بغير إلّا (ترک التّاء في فعل مسند إلى ظاهر مؤنّث حقيقيّ (نحو: أتى القاضي بنت الواقف) و قوله: «إنّ امرأ غرّه منكنّ واحدة» و الأجود فيه إثباتها.

والثاني: (أو) كان ما تلحقه التاء (فعلاً مسنداً إلى ظاهر) مؤنّث حقيقيّ أي (مفهم ذاتَ حِر؛ أي صاحبة فرج و) لذلک (يعبّر عن ذلک بالمؤّنث الحقيقيّ نحو: «قامت هند» بخلاف المسند إلى ظاهر مؤنّث غير حقيقي نحو: «طلعت الشمس» فلاتلزمه) أي الفعل التاء.

و اعلم أنّ كل ما كان صاحب فرج مؤنّث حقيقي والفرج مذكّر كما أنّ كل ما كان ذا خصية مذكّر والخصية مؤنّث.

و لفظ «حِر» بكسر الحاء أصله «حِرْح» فحذفت لامه، معناه المحل المخصوص المعبّر عنه بالكاف والسين كما في نصاب الصبيان[١]، والفرج أعمّ منه استعمالاً.

(و قد يبيح الفصلُ بين الفعل والفاعل بغير «إلّا» تركَ التاء في فعل مسند إلى ظاهر مؤنث حقيقيّ) سواء كان الفاصل اسماً ظاهراً (نحو: «أتى القاضيَ بنتُ الواقف») أو ضميراً (و) هوالوارد في (قوله:)

إنّ امرأ غرّه منكنّ واحدةٌ بعدي و بعدک في الدنيا لمغرور [٢]

(والأجود فيه) أي فيما كان الفصل بغير «إلّا» (إثباتها) بقرينة تفضيل الحذف في المسألة الآتية على الإثبات.

---

١. نصاب الصبيان: ٥٤.

٢. ذكر البيت في غير واحد من المصادر بلا نسبة إلى أحد الشعراء؛ انظر: الخصائص: ٢/ ٤١٦، اللمع في العربيّة: ٣٢، شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٩٦، حاشية الصبان: ٢/ ٧٤.

(و الحذف) للتّاء من فعل مسند إلى ظاهر مؤنّث حقيقيّ (مع فصل) بين الفعل و الفاعل (بإلّا فضّلا) على الإثبات (كما زكي إلّا فتاة ابن العلا) إذ الفعل في المعنى مسند إلى مذكّر؛ لأنّ تقديره: ما زكي أحد إلّا فتاة ابن العلا، و مثال الإثبات قوله:

ما برئت من ريبة و ذمّ   في حربنا إلّا بنات العمّ

(والحذف للتّاء من فعل مسند) في الظاهر (إلى ظاهر مؤنّث حقيقيّ مع فصل بين الفعل والفاعل بـ «الّا» فضّل على الإثبات كـ «ما زكا إلّا فتاة ابن العلا» إذ الفعل في المعنى) أي الحقيقة (مسند إلى مذكّر) محذوف هو المستثنى منه، (لأنّ تقديره «ما زكا أحد إلّا فتاة ابن العلا» و مثال الإثبات قوله:

ما بَرِئَتْ من ريبةٍ و ذمّ   في حربنا إلّا بناتُ العمّ)[١]

اعلم أنّهم اختلفوا في المستثنى المفرّغ إذا كان المستثنى فيه مؤنّثاً على قولين:

الأوّل: أنّ إلحاق التاء و عدمه جائزان مع أفضليّة الحذف، و هذا هو المختار عند الناظم.

والثاني: أنّ حذف التاء واجب لايجوز العدول عنه إلّا في الضرورة، لأنّ الفاعل ليس هو المذكور بعد «إلّا» بل الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف و هو مذكّر مثلاً إذا قيل: «ما جائني إلّا هند» فالتقدير: «ما جائني أحد إلّا هند،» فيجب حذف التاء لأنّ الفاعل مذكّر لا مؤنّث.

---

١. هذا البيت مذكور في كتبهم بلا نسبة إلى أحد الشعراء؛ و أجازه ابن مالك في النثر على ضعف، انظر: شرح التسهيل لابن مالک: ٢/ ١١٤.

(و الحذف) للتّاء من فعل مسند إلى ظاهر مؤنّث حقيقيّ (قد يأتي بلا فصل) حكى سيبويه عن بعضهم «قال فلانة». (و) الحذف (مع) الإسناد إلى (ضمير) المؤنّث (ذي المجاز) و هو الذي ليس له فرج (في شعر وقع) قال عامر الطّائي:

فلا مزنة ودقت ودقها و لا أرض أبقل إبقالها

(والحذف للتاء من فعل مسند إلى ظاهر مؤنّث حقيقيّ قد يأتي بلا فصل؛ حكى سيبويه[١] عن بعضهم «قال فلانة»[٢]) فحذف التاء من الفعل أعني «قال» مع كون فاعله المؤنّث الحقيقي أعني «فلانة» غير منفصل عنه؛ و وجّهه بعضهم بأنّ «فلانة» ليس مؤنثاً حقيقياً، لأنّه ليس دالاً على المرأة نفسها، لأنّ المراد به كما يظهر من كلام الرضي[٣] في بحث العلم[٤] لفظ يدلّ على المرأة كـ «هند» و «فاطمة» و نحوهما من الأسماء.

(والحذف مع الإسناد إلى ضمير المؤنّث ذي المجاز ـ و هو الذي ليس له فرج ـ في شعر وقع قال عامر الطائي[٥]:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها و لا أرض أَبْقَلَ إبقالها)

١. مضت ترجمته في الجزء الأوّل الصفحه: ٤٩.

٢. الكتاب لسيبويه: ٢/ ٣٨.

٣. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحه: ٣٦.

٤. شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٢٥٩.

٥. عامر بن جوين بن عبد رضاء بن قمران الطائي؛ شاعر فارس، من أشراف طيّئ في الجاهلية من المعمّرين. كان فاتكاً، مستهتراً، تبرأ قومه من جرائره و له حكاية مع امرئ القيس. قتله بعض بني كلب في خبر أورده البغدادي. انظر: الأعلام: ٣/ ٢٥٠.

و حمله إبن فلاح في الكافية على أنّه عائد إلى محذوف، أي و لا مكان أرض أبقل، و الضمير في إبقالها للأرض. (و التّاء مع) فعل مسند إلى (جمع سوى السّالم من مذكّر) و هو جمع التّكسير و جمع المؤنّث السّالم (كالتّاء مع) مسند إلى ظاهر مؤنّث غير حقيقيّ

الشاهد في «أبقل» حيث لم تلحقه التاء و فيه ضمير راجع إلى المؤنّث المجازي أعني «الأرض» (و) لكن (حمله ابن فلاح[1] في الكافي على أنّه) أي الضمير المستتر في «أبقل» (عائد إلى) مضاف (محذوف أي «ولا مكان أرض أبقل» والضمير في «إبقالها» للأرض) فتدبّر.

اعلم أنّ الجمع على ستّة أقسام:

الأوّل: جمع المذكّر السالم بالمعنى الأعمّ، و هو ما جمع بالواو الياء والنون مطلقاً، أي سواء تغيّر بناء مفرده أم لا.

والثاني: جمع المذكر السالم بالمعنى الأخصّ، و هو ما جمع بالواو أو الياء و النون ولم يتغيّر بناء مفرده أصلاً.

والثالث: جمع المؤنّث السالم بالمعنى الأعمّ، و هو ما بتاء و ألف قد جمع مطلقاً كالأوّل.

والرابع: جمع المؤنّث السالم بالمعنى الأخصّ، و هو ما بتاء و ألف قد جمع و كان كالثاني.

والخامس: جمع المكسّر بالمعنى الأعمّ، و هو الذي تغيّر بناء مفرده و إن كان مع الواو أو الياء والنون أو مع الألف والتاء.

والسادس: جمع المكسّر بالمعنى الأخصّ، و هو الذي تغيّر بناء مفرده و لم يكن مع ما ذكر.

(و) إذا عرفت ذلک فاعلم أنّ (التاء مع فعل مسند إلى جمع سوى السالم من مذكّر، و هو) أي السوى (جمع التكسير) بالمعنى الأخصّ بقرينة قوله: «والبنون جرى» إلخ (و جمع مؤنّث السّالم) بالمعنى الأعمّ بقرينة قوله: «هذا مقتضى إطلاقه» إلخ، فتأمّل.

---

١. منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان، أبو الخير، تقي الدين (م٦٨٠): نحويّ يمنيّ. له مؤلّفات في علوم العربيّة وغيرها، منها (الكافي) قال السيوطي: يدلّ على معرفته بأصول الفقه، و (المغني) في النحو، أربع مجلّدات في مكتبة الكاشاني بكربلاء والنسخة فريدة. انظر: الأعلام: ٧/ ٣٠٣.

نحو (إحدي اللّبن) أي لبنة، فيجوز إثباتها نحو: «قالت الرّجال» و «قامت الهندات» على تأويلهم بالجماعة و حذفها نحو: «قام الرّجال» و «قام الهندات» على تأويلهم بالجمع. هذا مقتضى إطلاقه في جمع المؤنّث و إليه ذهب أبوعلي، و في التسهيل خصّصه بما كان مفرده مذكّراً كالطلحات أو مغيّراً كبنات، أمّا غيره كالهندات فحكمه حكم ....

(فيجوز إثباتها)[1] أي التاء (نحو: «قالت الرجال») مثال لجمع المذكّر المكسّر بالمعنى الأخصّ (و) نحو: («قامت الهندات») مثال لجمع المؤنّث السالم بالمعنى الأخصّ و أمّا مثال جمع المؤنّث السالم بالمعنى الأعمّ فهو «جاءت البنات» كما يشير إليه الشارح عن قريب.

اعلم أنّ لحوق التاء في «قامت الهندات» و «جائت البنات» على طبق الأصل، فلايحتاج إلى تأويل و لذا لم يذكر الشارح له تأويلاً بخلاف «قالت الرجال»، لأنّ لحوق التاء فيه على خلاف الأصل، فقال: إنّ لحوق التاء مبنيّ (على تأويلهم) أي الرجال الذين هم مذكّرون (بالجماعة) و هي أي لفظ «الجماعة» مؤنّث لفظيّ مجازيّ فتأمّل؛ (و) يجوز (حذفها) أي التاء (نحو: «قال الرجال» و «قام الهندات») و «قام البنات» (على تأويلهم) و الأولى أن يقال: «تأويلهنّ» أي الهندات اللاتي هنّ مؤنّثات (بالجمع) و لفظ «الجمع» مذكّر فتأمّل.

و اعلم أنّ لحوق التاء في هذه الأمثلة بعكس ما قبلها و لذا عكس الشارح التأويل، فتبصّر و اغتنم.

(هذا) الذي ذكرناه من جواز الإلحاق و عدمه في مطلق جمع المؤنّث السالم و لم نقيّده بكون مفرده مذكّراً أو مغيّراً (مقتضى إطلاقه) أي الناظم (في جمع المؤنّث) حيث لم يقيّده بما ذكر (و إليه) أي الإطلاق (ذهب) أيضاً (أبوعلي[2] و) لكن في (التسهيل خصّص) الناظم جمع المؤنّث (بما كان مفرده مذكّراً كـ «الطلحات» أو مغيّراً كـ «بنات»، أمّا غيره كـ «الهندات» فحكمه حكم

---

١. لا يخفى سقط المتن، ولعلّه من نسخة الأستاذ ﷺ.

٢. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٢٦.

واحده، و لا يجوز «قام الهندات» إلّا في لغة قال فلانة. قال في شرح الكافية: و مثل جمع التّكسير ما دلّ على جمع لا واحد له من لفظه كنسوة تقول: «قال نسوة» و «قالت نسوة»، و أمّا جمع المذكر السّالم، فلا يجوز فيه اعتبار التأنيث؛ لأنّ سلامة نظمه تدلّ على التّذكير، و البنون جرى مجرى التكسير؛ لتغيّر نظم واحده كبنات.

واحده) من وجوب الإلحاق بالشرائط المذكورة سابقاً (ولايجوز «قام الهندات») بترک التاء (إلّا في لغة «قال فلانة»)، فلايجوز فيه التأويل المذكور لأنّ سلامة نظمه تدلّ على التأنيث.

(قال في شرح الكافية: و مثل جمع التكسير ما دلّ على جمع و لا واحد له من لفظه) و يسمّى بـ«اسم الجمع» (كـ«نسوة»)[1] فيجوز فيه الوجهان تقول: (قال نسوة و قالت نسوة.

أمّا جمع المذكّر السالم فلايجوز فيه اعتبار التأنيث، لأنّ سلامة نظمه تدلّ على التذكير، و البنون) و إن كان جمعاً مذكّراً سالماً بالمعنى الأعمّ إلّا أنّه (جرى مجرى التكسير لتغيّر نظم واحده كـ«بنات») لأنّ واحده «بنو» فحذف اللّام منه و زيدت عليه علامة الجمع.

الألفاظ التي تدلّ على معنى الجمع ستّة:

الأوّل: اسم الجمع نحو: «نسوة» و «قوم».

والثاني: اسم الجنس الجمعيّ نحو: «روم» و «زنج» و «كلم» على المذهب الصحيح كما تقدّم في أول الكتاب[2].

والثالث: الجمع المكسّر المذكّر نحو: «رجال» جمع «رجل» و نحو: «زيود» جمع «زيد».

والرابع: الجمع المكسّر المؤنّث نحو: «هنود» جمع «هند» و «ضوارب» جمع «ضاربة».

والخامس: جمع المذكّر السالم بالمعنى الأعمّ نحو: «الزيدون» و «المؤمنون» و «البنون».

والسادس: جمع مؤنّث السالم بالمعنى الأعمّ نحو: «الهندات» و «المؤمنات» و «البنات».

---

١. شرح الكافية: ٢/ ٥٩٨.

٢. تقدّم في الجزء الأوّل، الصفحة: ٥٧.

(و الحذف) للتّاء (في) فعل مسند إلى جنس المؤنّث الحقيقيّ نحو: «نعم الفتاة» و «بئس المرأة» (استحسنوا لأنّ قصد الجنس فيه) على سبيل المبالغة فالمدح و الذّمّ (بيّن)، و لفظ الجنس مذكّر، و يجوز التأنيث على مقتضى الظّاهر فتقول: «نعمت الفتاة» و «بئست المرأة».

والشارح قد بيّن حكم الجميع إلّا اسم الجنس الجمعّي و حكمه حكم اسم الجمع كـ«نسوة» نحو قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾[1] و يجوز أن يقال في غير القرآن: «غلب الروم».

حكم الفعل المسند إلى التثنية في إلحاق التاء و عدمه حكم الفعل المسند إلى المفرد وجوباً و جوازاً و ترجيحاً على ما بيّن في قول الناظم: «و تاء تأنيث تلي الماضي» إلى قوله: «في شعر وقع».

(والحذفَ للتاء في فعل مسند إلى جنس المؤنّث الحقيقيّ نحو: «نعم الفتاة» و «بئس المرأة» استحسنوا لأنّ قصد الجنس فيه) أي في فعل المدح أو الذمّ (على سبيل المبالغة في المدح أو الذمّ) والمبالغة إنّما هي بسبب ذكر المخصوص بالمدح أو الذمّ مرّتين، مرّة بصريح لفظه و مرّة بذكره في ضمن الجنس، مثلاً إذا قلنا: «نعم الفتاة هند» فالتقدير فيه «نعم جنس الفتاة» (بيّن) أي ظاهر (و لفظ «الجنس») المقدّر (مذكّر و يجوز التأنيث على مقتضى الظاهر) من كون الفاعل في الظاهر «الفتاة» مثلاً و هي مؤنّث (فتقول: نعمت الفتاة و بئست المرأة).

حكم الاتصال و الانفصال في الفعل و الفاعل و المفعول

للأصل عندهم إطلاقات قد يطلق و يراد به القاعدة الكليّة؛ كما يقال: الأصل في الفاعل أن يكون مرفوعاً، أي القاعدة الكليّة فيه الرفع بحيث يقال: "كل فاعل مرفوع"، فإذا وجد فاعل غير مرفوع فلابدّ فيه من التأويل أو الحكم فيه بالشذوذ أو نحوهما.

---

١. الروم: ٢.

(و الأصل في الفاعل أن يتّصلا) بفعله؛ لأنّه كالجزء منه (و الأصل في المفعول أن ينفصلا) عن فعله؛ لأنّه فضلة نحو: «ضرب زيد عمرا».

و قد يطلق و يراد به ما ينبغي أن يكون عليه الشيء؛ و حينئذ لايجب التأويل أو الحكم بالشذوذ أو الندور و نحوهما في مورد المخالفة، كما يقال: "الأصل في الواو المضمومة أن تقلب تاء كما في «تراث»" يعني أنّه ينبغي قلبها تاء، فإذا لم تقلب تاء كما في «وجوه» لايجب التأويل أو الحكم بالشذوذ أو الندور و نحوهما.

إذا عرفت ذلک فاعلم أنّ المراد من «الأصل» في النظم الآتي هو هذا المعنى لا المعنى الأوّل، إذ قد يجيء الفاعل على خلاف الأصل بل قد يجب كما سيأتي عن قريب.

(والأصل في الفاعل) أي ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه إن لم يمنع عنه مانع كلزوم الإضمار قبل الذكر و نحوه (أن يتّصل بفعله) أو بالمسند إليه إذا كان المسند إليه غير فعل نحو: «أ ضارب زيد عمراً». و إنّما كان الأصل فيه ذلک (لأنه كالجزء منه) لشدّة احتياجه إليه و حمل فاعل غير الفعل على فاعله؛ يدلّ على ذلک أي على كون الفاعل كالجزء من الفاعل إسكان اللام في «ضربت» دفعاً لتوالي أربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة و عدم إسكانه في «ضربک زيد».

و إذا وجد مانع من العمل بهذا الأصل كالإضمار قبل الذكر والحصر و نحوهما فالأصل فيه باق بحاله و لو لم يتّصل الفاعل بفعله فيعمل بسائر مقتضيات الأصل كما يجيء عن قريب عند قوله: «و شاع نحو: خاف ربه عمر»، و لذا يجوز في «ما ضرب غلامه زيد» عود الضمير إلى «زيد» لأنّه مقدّم رتبة لأنّ الأصل فيه الاتصال الملازم لتقدّمه رتبةً و لفظاً أيضاً لولا المانع.

(والأصل في المفعول أن ينفصل عن فعله لأنّه فضلة)، مثال الأصلين: («ضرب زيد عمراً»).

(و قد يجاء بخلاف الأصل) فيقدّم المفعول على الفاعل نحو: «ضرب عمرا زيد» (و قد يجي المفعول قبل الفعل» نحو: ﴿فَرِيقاً هَدى وَ فَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ﴾.

(و قد يجاء بخلاف الأصل فيقدّم المفعول على الفاعل) إمّا جوازاً (نحو: «ضرب عمراً زيد») و إمّا وجوباً كما سيأتي.

(و قد يجيء المفعول قبل الفعل) إمّا جوازاً (نحو: **﴿فَرِيقاً هَدى وَ فَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ﴾**[1]) و إمّا وجوباً و هو في ثلاثة مواضع:

الأوّل: إذا كان المفعول ممّا له الصدر نحو: **﴿أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى﴾**[2] أو مضافاً إلى ما له الصدر نحو: «غلام من ضربت».

الثاني: أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً و كان المقصود من انفصاله الحصر نحو: **﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾**[3] و قد تقدّم.

الثالث: أن يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب «أمّا» و لايوجد للفصل بينها و بين الفاء غير المفعول نحو: **﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ وَ أَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ﴾**[4]، و قد يجيء الوجه في ذلک في بحث «أمّا» في أواخر الكتاب إن شاءالله.

و قد يجب تأخير المفعول عن الفعل و ذلک في خمسة مواضع:

الأول: أن يكون المفعول «أنّ» المشبّهة بالفعل نحو: «عرفت أنّک فاضل» إلّا أن تتقدّم عليها «أمّا» نحو: «أمّا أنّک فاضل فعرفت» و ذلک لحفظ الفتحة في الهمزة و أمّا في صورة تقديم «أمّا» فلأنّ الفصل بين «أمّا» والفاء أولى بالمراعاة.

---

١. الأعراف: ٣٠.

٢. الإسراء: ١١٠.

٣. الفاتحة: ٥.

٤. الضحى: ٩ ـ ١٠.

(و أخّر المفعول) و قدّم الفاعل وجوبا (إن لبس) بينهما (حذر) كأن لم يظهر إعراب، و لا قرينة نحو: «ضرب موسى عيسى» إذ رتبة الفاعل التّقديم و لو أخّر لم يعلم، فإن كان ثمّة قرينة جاز التأخير نحو: «أكل الكمّثرى موسى» و «أضنت سعدى الحمّى».

الثاني: أن يكون مفعولاً لفعل التعجب نحو: «ما أحسن زيداً» و سيأتي وجهه في باب التعجب عند قول الناظم:

و فعل هذا الباب لن يقدما　　　معموله و وصله به الزما

الثالث: أن يكون عامله صلة لحرف مصدري نحو: «يعجبني أن تضرب زيداً» والوجه فيه أنّ الحرف المصدريّ ممّا له الصدر.

الرابع: أن يكون العامل فيه مجزوماً، فلايجوز أن يقع المفعول بين الجازم والعامل، فلايقال: «لم زيداً تضرب» و يجوز أن يقال: «زيداً لم تضرب» والوجه فيه عدم جواز انفصال الجازم عن معموله.

الخامس: أن يكون العامل فيه منصوباً بـ«لن» أو «إذن» على رأي والوجه ما ذكر في سابقه.

(و أخّر المفعول و قدّم الفاعل) يعني اعمل بالأصل (وجوباً) في ثلاثة مواضع:

الأوّل: (إن لبس بينهما حذر كأن لم يظهَر إعراب) لأحدهما (ولا قرينة) تدلّ على فاعليّة الفاعل أو مفعوليّة المفعول أو كليهما إلّا المكان (نحو: «ضرب موسى عيسى») فيجب تقديم «موسى» و هو الفاعل و اتصاله بالفعل، إذ لا إعراب و لا قرينة لواحد منهما (إذ رتبة الفاعل التقديم، و لو أخّر) «موسى» الفاعل (لم يعلم) أنّه الفاعل إذ ليس في المقال شيء يدلّ على فاعليّة الفاعل و مفعوليّة المفعول إلّا المكان و نحن نسمّي هذا بالقرينة المكانيّة (فإن كان ثمّة قرينة) أو ظهر إعراب أحدهما جاز (التأخير) أي تأخير الفاعل، سواء كان القرينة جليّة بحيث يعرف و يتميّز بها الفاعل من المفعول من دون حاجة إلى التأمل و إمعان النظر (نحو: «أكل الكمثرى موسى») إذ من المعلوم أنّ الأكل فعل موسى لا المكثرى؛ أو خفيّة تحتاج إلى تأمّل و إمعان نظر نحو: («أَضَنَتْ سُعدى الحُمّى»)، فإنّه لا يعرف كون «الحمّى» فاعلاً و «سعدى» مفعولاً إلّا بعد البحث والفحص عن معنى الإضناء في كتب اللغة فراجعها إن شئت أن

(أو أضمر الفاعل) أي جيء به ضميرا (غير منحصر) نحو: «ضربت زيدا» فإن كان منحصرا وجب تأخيره نحو: «ما ضرب زيدا إلّا أنت»، و كذا إذا كان المفعول ضميراً نحو: «ضربني زيد». (و ما بإلّا أو بإنّما انحصر) سواء كان فاعلاً أو مفعولاً (أخّر) وجوبا؛ مثال حصر الفاعل نحو: «ما ضرب عمرا إلّا زيد» و «إنّما ضرب عمرا زيد».

تعرف[1]، فإنّ المتحصّل منها أنّ الإضناء لزوم المرض للإنسان كلزوم الحمّى لـ «سعدى» فـ «الحمّى» فاعل و «سعدى» مفعول و معنى المثال: «لزم الحمّى سعدى حتى أشرفها على الموت». أمّا مثال ظهور الإعراب فنحو: «ضرب عبدي زيد» و «ضرب عمراً زيد» و «ضرب زيداً ابني».

الثاني: (أو أضمر الفاعل أي جيء به) أي بالفاعل (ضميراً غير منحصر) فيه، أي لايكون بعد «إلّا» أو معناها (نحو: «ضربت زيداً»)، فيجب تقديم الفاعل لمنافاة الاتصال اللازم للاختصار المطلوب المقصود من وضع الضمائر للانفصال، (فإن كان) الفاعل (منحصراً) فيه بأن يقع بعد «إلّا» أو معناها (وجب تأخيره) كما سيأتي عن قريب (نحو: «ما ضرب زيداً إلّا أنت») و إنّما وجب تأخير الفاعل لئلّا ينقلب الحصر المطلوب من الكلام، فإنّ المراد من قولنا: «ما ضرب زيداً إلّا أنت» انحصار مضروبيّة «زيد» في المخاطب مع جواز كون المخاطب ضارباً لغير «زيد» أيضاً، فلو تقدّم «أنت» في المثال انقلب الحصر و فات الغرض. (و كذا) يجب تأخير الفاعل (إذا كان المفعول ضميراً) متّصلاً والفاعل اسماً ظاهراً (نحو: «ضربني زيد») و يظهر وجهه ممّا تقدّم آنفاً.

الثالث: ما هو داخل في قول الناظم: (و ما بـ «إلّا» أو بـ «إنّما» انحصر)، أي إذا وقع واحد منهما بعد «إلّا» أو معناها (سواء كان فاعلاً أو مفعولاً أخّر) هذا المذكور (وجوباً) و قدّم الآخر كذلك، (مثال حصر الفاعل) أي مثال وقوع الفاعل بعد «إلّا» أو معناها (نحو: «ما ضرب عمراً إلّا زيد» و «إنّما ضرب عمراً زيد») فيجب في المثالين تأخير الفاعل و تقديم المفعول لئلّا

---

١. كتاب العين: ٧/ ٦٠.

و مثال حصر المفعول نحو: «ما ضرب زيد إلّا عمرا» و «إنّما ضرب زيد عمرا»، (و قد يسبق) المحصور سواء كان فاعلا أو مفعولا (إن قصد ظهر) بأن كان محصورا بإلّا و هذا ما ذهب إليه الكسائيّ و استشهد بقوله: «فما زاد إلّا ضعف ما بي كلامها» و قوله: «ما عاب إلّا لئيم فعل ذي كرم» و وافقه ابن الأنباريّ في تقديمه إن لم يكن فاعلا و الجمهور على المنع مطلقاً.

ينقلب الحصر و قد أوضحناه آنفاً (و مثال حصر المفعول) بالمعنى المذكور (نحو: «ما ضرب زيد إلّا عمراً» و «إنّما ضرب زيد عمراً») فيجب في هذين المثالين تأخير المفعول و تقديم الفاعل والوجه فيه هو الوجه في سابقه.

(و قد يسبق المحصور) فيه (سواء كان فاعلاً أو مفعولاً، إن قصد ظهر بأن كان محصوراً) فيه (بـ «إلّا») و تقدّم معها لا وحده بدونها (و هذا) أي سبق المحصور فيه بـ «إلّا» معها (ما ذهب إليه الكسائي[1] و استشهد بقوله: «فما زاد إلّا ضعفَ ما بي كلامُها»[2]) حيث سبق المفعول الواقع بعد «إلّا» معها و تقّدم على الفاعل أعني «كلامها» (و قوله: «ما عاب إلّا لئيمٌ فعلَ ذي كَرَم»[3]) حيث قدّم الفاعل مع «إلّا» على المفعول أعني «فعل ذي كرم» والوجه في الصورتين بقاء الحصر و عدم انقلابه لدلالة «إلّا» على أنّ الواقع بعدها هو المحصور فيه، سواء تقدّم أو تأخّر (و وافقه ابن الأنباري[4] في تقديمه إن لم يكن) المحصور فيه (فاعلاً والجمهور على المنع مطلقاً)، سواء كان فاعلاً أم مفعولاً.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل الصفحة: ١٨.

٢. البيت لمجنون بني عامر. انظر: شرح التصريح:١/ ٤١٤.

٣. هذا البيت لم ينسب إلى أحد من الشعراء.

٤. محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (م ٣٢٨) من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظا للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلثمائة ألف شاهد في القرآن. ولد في الأنبار على الفرات وتوفّي ببغداد. من كتبه الزاهر في اللغة، و شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات و إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّوجلّ و الهاآت و عجائب علوم القرآن و شرح الألفات و خلق الإنسان و الأمثال و الأضداد وأجلّ كتبه غريب الحديث، قيل إنه ٤٥٠٠٠ ورقة. انظر: الاعلام: ٦/ ٣٣٨.

أمّا المحصور بـ «إنّما» فلا يظهر قصد الحصر فيه إلّا بالتّأخير. (و شاع) أي كثر و ظهر تقديم المفعول على الفاعل إذا اتّصل به ضمير يعود على الفاعل، و لم يبال بعود الضمير على متأخّر لأنّه متقدّم في الرّتبة و ذلک (نحو: خاف ربّه عمر). (و شذّ) تقديم الفاعل إذا اتّصل به ضمير يعود على المفعول (نحو: زان نوره الشّجر) لعود الضّمير على متأخّر لفظاً و رتبةً، و ذلک لا يجوز إلّا في مواضع ستّة ليس هذا منها، و في الضّرورة نحو: «لمّا عصى قومه مصعبا» و أجازه ابن جنّي في النّثر بقلّة و تبعه المصنّف.

إنّما قلنا إنّ ظهور القصد إذا وقع أحدهما بعد لفظ «إلّا، لأنّ الواقع بعد معنى «إلّا» لايظهر منه القصد إلّا بتأخير لمحصور فيه، لأنّ المراد من معنى «إلّا» هو لفظ «إنّما» على ما بيّناه سابقاً والحصر فيها في الجزء الأخير من الكلام، فلو قدّم المحصور فيه أعني الجزء الأخير انقلب الحصر، لعدم دلالة شيء على المحصور فيه حينئذ إلّا المكان و إلى ذلک أشار بقوله: (أمّا المحصور بـ «إنّما» فلايظهر قصد الحصر فيه إلّا بالتأخير).

(و شاع أي كثر و ظهر تقديم المفعول على الفاعل) و إن كان خلاف الأصل (إذا اتصل به) أي بالمفعول (ضمير يعود على الفاعل و لم يبال بعود الضمير على متأخّر لأنّه) أي الفاعل المتأخّر (متقدّم في الرتبة)، لأنّ الأصل تقديمه و مقتضاه باق و إن تقدّم عليه المفعول كما أشرنا إليه سابقاً (و ذلک نحو: «خاف ربّه عمر») فقدّم المفعول و هو «ربّه» على الفاعل و هو «عمر» لعدم لزوم الإضمار قبل الذكر مطلقاً بل لفظاً فقط فلا محذور.

(و شذّ تقديم الفاعل) و إن كان هو الأصل (إذا اتصل به) أي بالفاعل (ضمير يعود على المفعول) المتأخّر (نحو: زانَ نَوْرُه الشّجَر) فشذّ تقديم الفاعل و هو «نوره» على المفعول المتأخّر و هو «الشجر» (لعود الضمير على متأخّر لفظاً و رتبةً و ذلک لايجوز إلّا في مواضع ستّة ليس هذا) الموضع (منها، و في الضرورة نحو: «و لمّا عصى قومه مصعباً» و أجازه ابن جنّي[1]) أي أجاز تقديم الفاعل في هذه الصورة على المفعول المتأخّر (في النثر بقلّة و تبعه المصنّف) في هذا

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٢٦.

قال: لأنّ استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه.

الجواز (قال) ابن جنّي (لأنّ استلزام الفعل) المتعدّي (للمفعول) به تعقّلاً و وجوداً لا لفظاً (يقوم مقام تقديمه) أي المفعول به فليس فيه عود الضمير على المتأخّر مطلقاً بل لفظاً فقط كالصورة الأولى، فليس المثال من باب عود الضمير على المتأخّر لفظاً و رتبةً حتى يعدّ موضعاً سابعاً، بل هو من باب عود الضمير على المتأخّر لفظاً فقط.

المواضع الستّة التي جوّزوا فيها الإضمار قبل الذكر لفظاً و رتبةً ما يتلى عليك:

الأوّل: أن يكون الضمير مرفوعاً بـ «نعم» و «بئس» و بابهما و لايفسّر إلّا بالتميز نحو: «نعم رجلاً زيد» و «بئس رجلاً عمرو» و نحو: ﴿**ساءَ مَثَلاً الْقَوْمُ**﴾[1] و نحو: ﴿**كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْواهِهِمْ**﴾[2] و نحو: «ظرف رجلاً زيد»، و عن الفراء والكسائي[3] أنّ المخصوص هو الفاعل و لا ضمير في الفعل[4] و يرده «نعم رجلاً كان زيد»، لأنّ الناسخ لايدخل على الفاعل و أنّه قد يحذف نحو: ﴿**بِئْسَ لِلظّالِمينَ بَدَلاً**﴾[5] و لكن هذا كلّه بناء على القول بأنّ المخصوص خبر مبتدأ محذوف لامبتدأ مؤخّر لما قبله، و إلّا فالضمير يعود إلى «زيد» و هو على هذا مقدّم رتبة فيخرج عمّا نحن فيه كذا قيل ولكن في المسألة إشكال بل منع يظهر وجهه مما ذكرنا في شرحنا على المطوّل في بحث وضع المضمر موضع المظهر فراجع إن شئت.

الثاني: أن يكون الضمير مرفوعاً بأوّل المتنازعين المعمل ثانيهما كـ «يحسنان و يسيء ابناك» تنازع فيه «يحسن» و «يسيء» فأعمل «يسيء» فيه و أضمر في «يحسن» الفاعل و لم يبال بالإضمار

---

١. الأعراف:١٧٧.

٢. الكهف: ٥.

٣. تقدّمت ترجمة الفرّاء في الجزء الأوّل الصفحة: ١٦ و كذا الكسائي في الصفحة: ١٨.

٤. مغني اللبيب: ٦٣٥.

٥. الكهف: ٥٠.

....

قبل الذكر للحاجة إليه ولكن هذا على مذهب غير الكوفيين والكسائي والفرّاء[١] كما يجيء في باب التنازع.

الثالث: أن يكون الضمير مبتدأ مبهماً فيفسّره خبره نحو: **﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾**[٢]، قال الزمخشري[٣] : "هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلّا بما يتلوه من بيانه. وأصله «إن الحياة إلّا حياتنا الدنيا» ثمّ وضع «هي» موضع «الحياة»، لأنّ الخبر يدلّ عليها ويبيّنها"[٤].

الرابع: ضمير الشأن والقصة نحو: **﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾**[٥] و نحو: **﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾**[٦] ولكن هذا على القول بأنّه اسم، و أمّا على القول بأنّه حرف فلا.

الخامس: إذا كان مجروراً بـ «ربّ» و حكمه حكم ضمير «نعم» و «بئس» في وجوب كون مفسّره تميزاً.

السادس: أن يكون مبدلاً منه الظاهر نحو: «ضربته زيداً» و نحو: «قاما أخواک» على قول[٧] و زاد بعضهم قسماً سابعاً و هو ما أوّله ابن جنّي[٨] إلى ما يخرجه عن عود الضمير إلى المتأخّر مطلقاً و قد أوضحناه سابقاً.

---

١. انظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٤٦.

٢. انعام: ٢٩.

٣. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٩١.

٤. الكشّاف: ٣/ ١٨٧.

٥. الإخلاص:١.

٦. الأنبياء:٩٧.

٧. قال ابن عصفور أجازه الأخفش ومنعه سيبويه. انظر: مغني اللبيب: ٦٣٩.

٨. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحه: ٣٢٦.

....

مسألة: اختلفوا في الضمير في هذه المواضع الستّة أ هي معرفة أم نكرة؟! فقال بعضهم بأنّه باق على تعريفه و اختاره الشارح في باب حروف الجرّ عند قول الناظم: «و ما رووا من نحو ربه فتى» و قال بعض آخر: إنّه نكرة لعدم شرط التعريف في هذه المواضع أعني تقدّم المرجع.

باب النائب عن الفاعل

هذا باب (النائب عن الفاعل) إذا حذف. و التّعبير به أحسن من التّعبير بمفعول ما لم يسمّ فاعله؛ لشموله للمفعول و غيره.

(هذا باب النائب عن الفاعل إذا حذف)

الغرض من حذف الفاعل

مسألة: يحذف الفاعل إما للجهل به نحو: «سرق المتاع»؛ أو لعدم الاعتناء به نحو: «قتل الخارجيّ» إذ المقصود الأهمّ أن يقتل الخارجيّ ليستريح الناس من شرّه؛ أو لغرض لفظيّ كالإيجاز نحو قوله تعالى: ﴿**بِمِثْلِ ما عُوقِبْتُمْ بِهِ**﴾[1] و كإصلاح السجع كقولهم: «من طابت سريرته حمدت سيرته» فإنّه لو قال: «حمد الناس سيرته» لاختلّ السجع؛ أو لغرض معنويّ كالإخفاء عن السامعين نحو: «قتل زيد» إذا يعرف المتكلّم القاتل و كتعظيمه فتصونه عن اللسان أو بتحقيره فتصون لسانک عنه أو لعدم العلم به أو لخوف المتكلّم عن الفاعل فيعرض عن ذكره لئلّا يناله بمكروه أو لخوف المتكلّم على الفاعل فلايذكره لئلّا يصيبه مكروه من أحد و غير ذلک ممّا تقرّر في علم المعاني.

تعريف الفاعل

قد ذكرنا سابقاً أنّ عنوان كلّ باب بمنزلة التعريف لذلک الباب و لابدّ من أن يكون جامعاً و مانعاً و لأجل ذلک يقول: (والتعبير به) أي بالنائب عن الفاعل إذا حذف (أحسن من التعبير بـ «مفعول ما لم يسمّ فاعله») لكون الأوّل جامعاً دون الثاني كما قال: (لشموله) أي الأوّل (للمفعول و غيره) ممّا ينوب عن الفاعل والثاني لايشمل إلّا المفعول كما هو صريح لفظه؛ و

---

١. النحل: ١٢٦.

و لصدق الثّاني على المنصوب في قولك: «أعطي زيد درهما» و ليس مراداً. (ينوب مفعول به) إن كان موجودا (عن فاعل فيما له) من رفع و عمديّة و امتناع تقديمه على الفعل و غير ذلک (ک «نيل خير نائل») و «زيد مضروب غلامه».

لكون الأوّل مانعاً لأنّه لايصدق إلّا على ما ينوب عن الفاعل بخلاف الثاني كما قال: (و لصدق الثاني على المنصوب في قولک: «أعطي زيد درهماً» و ليس مراداً).

إنّما جعل النائب عن الفاعل تلو الفاعل لشدّة شباهته به كما يظهر ممّا يأتي و لذا ذهب كثير منهم إلى أنّه فاعل.

المفعول به النائب عن الفاعل و أحكامه

(ينوب مفعول به إن كان موجوداً) في الكلام (عن فاعل في) جميع (ما) كان (له) أي للفاعل (من رفع) فيصير المفعول به مرفوعاً بعد ما كان منصوباً (و) من (عُمْديّة) فيصير عمدةً و ركناً للكلام بعد ما كان فضلة (و) من (امتناع تقديمه على الفعل) فيمتنع تقديمه على الفعل بعدما كان تقديمه جائزاً بل واجباً في بعض الصور كما تقدّم تفصيله (و غير ذلک) من الأحكام التي ذكرناها للفاعل كاستحقاقه للاتصال إذا كان ضميراً بخلاف ما إذا كان اسماً ظاهراً، فإنّه لايجب اتصاله. قال الرضي[1]: "ليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل أن يلي الفعل بلافصل"[2] انتهى؛ ولكن لايخفى أنّ الأصل هو الاتصال فتأمّل، و ككونه كالجزء من الفعل و عدم جواز حذفه و جواز الاستتار أو وجوبه إذا كان ضميراً و تأنيث الفعل إذا كان مؤنّثاً على التفصيل المتقدّم (كـ «نِيلَ خيرُ نائل») فناب «خير» عن الفاعل في «نال» المبنيّ للفاعل (و) نحو (زيد مضروب غلامُه) فناب «غلامه» عن الفاعل في جميع ما يستحقّه الفاعل في «الضارب».

---

١. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحه: ٣٦.

٢. شرح الرضي: ١/ ٢١٨.

(و أوّل الفعل) الّذي حذف فاعله (اضممن) سواء كان ماضيا أو مضارعا (و المتّصل بالآخر اكسر في مضيّ) فقط (كوصل) و دحرج.

و إنّما اختصّ المفعول به بالنيابة إذا كان موجوداً لشدّة شبهه بالفاعل في توقّف تعقّل الفعل عليه، فإنّ الضرب كما أنّه لايمكن تعقّله بلا ضارب كذلك لايمكن تعقّله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل، فإنّها ليست بهذه الصفة و عليه بنى ابن جنّي[1] قوله المتقدّم[2] في نحو: «زان نوره الشجر».

أوزان الفعل المجهول

(فأوّل الفعل الذي حذف فاعله) و بني للمفعول (اضممن سواء كان ماضياً أو مضارعاً) و سواء كان أوّله حرفاً أصلياً أو زائداً، و سواء كان ثلاثيّاً أو رباعيّاً؛ هذا كلّه فيما كان الفعل صحيح العين و غير مضاعف و إلّا فيجوز فيه غير الضّم أيضاً كما يأتي عن قريب. (والمتّصل بالآخر اكسِر في مضيّ فقط كـ «وُصِل» و «دُحْرِج») والسرّ في اختيار الضمّ للأوّل والكسر للمتّصل بالآخر أنّه لابدّ من تغيير في المبنيّ للفاعل، فاختاروا ضمّ الأوّل و كسر المتّصل بالآخر لقلّته في أوزان الإسم حتّى قيل: إنّه لايوجد في الأسماء إلّا منقولاً عن الفعل[3] لأنّهم خصّصوا هذا الوزن بالفعل كما يأتي في باب التصريف عند قول الناظم: "لقصدهم تخصيص فعل بفعل" و لو كسر الأوّل و ضمّ الثاني لحصل التمييز أيضاً لكن الخروج من الضمّة إلى الكسرة أسهل من العكس و لذا أهملوا العكس في الإسم أيضاً كما يأتي أيضاً في المحل المذكور.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحه: ٣٢٦.

٢. الصفحة: ٢٨.

٣. انظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٤/ ١٥٥.

(و اجعله) أي المتّصل بالآخر (من) فعل (مضارع منفتحا كينتحي المقول فيه) إذا بني لما لم يسمّ فاعله: (ينتحى) و ک «يضرب و يدحرج و يستخرج». (و) الحرف (الثّاني التّالي) أي الواقع بعد (تا المطاوعه كالأوّل اجعله) فضمّه (بلا منازعه) في ذلک، أي بلا خلاف نحو: «تعلّم العلم» و «تدحرج في الدّار» لأنّه لو لم يضمّ لالتبس بالمضارع المبنيّ للفاعل

هذا في الثلاثيّ المجرّد ثمّ حمل غيره عليه و بعضهم[1] ذكر لاختيار هذا الوزن وجهاً آخر و هو أنّ إسناد الفعل إلى المفعول خلاف ما عند العقل، لأنّ المعقول أن يسند كلّ فعل إلى فاعله، فجعل صيغته أيضاً غير معقول و من ثمة لايجيء هذه الصيغة في الإسم في كلامهم أصلاً إلّا «وعل» و «دئل».

(واجعله أي المتّصل بالآخر من فعل مضارع منفتحاً) بفتحة أصليّة في باب التفعّل والتفاعل والتفعلل، و عارضيّة في غيرها (كـ «ينتحي» [المقول فيه إذا بني لما لم يسمّ فاعله: «ينتحى»)][2] بالفتحة العارضة على الحاء (و كـ «يُضْرَب» و «يُدَحْرَج» و «يُسْتَخْرَج»)، والفتحة فيها أيضاً عارضيّة و كذلک المجهول من باب الإفعال إلّا مضارع «أوشک» من أفعال المقاربة، فإنه بفتح الشين معلوماً في لغة رديئة نقلناها في شرحنا على الصمديّة[3] و كـ «يتصرّف» و «يتضارب» و «يتدرّج» بالفتحة الأصليّة على الراء في جميعها.

و إنّما يضمّ الأوّل فقط في الماضي المجهول إذا لم يكن فيه تاء المطاوعة أو شبهها و لا ابتدء بهمزة الوصل، و إلّا فحكمه ما ذكره بقوله: (والحرف الثاني التالي أي الواقع بعد تاء المطاوعة كالأوّل اجعله، فضمّه بلا منازعة في ذلک أي بلا خلاف نحو: «تُعُلِّم العلمُ») بضمّ العين الواقع بعد التاء (و) نحو: («تُدُحْرِجَ في الدار») بضمّ الدال الواقع بعد التاء، (لأنّه لو لم يضّم لالتبس بالمضارع المبنيّ للفاعل) أي لالتبس «تعلم» الذي هو ماض مجهول من باب التفعلل

---

١. أراد أحمد بن علي بن مسعود في كتابه مراح الأرواح، الصفحة: ٦٥.

٢. إنّ ما بين [ ] لم يكن في المطبوع.

٣. الكلام المفيد: ٩٧.

و كذا يضمّ الثاني التالي ما أشبه تاء المطاوعة نحو: «تكبّر» و «تخيّر». (و ثالث) الماضي (الذي) ابتدئ (بهمز الوصل كالأوّل اجعلنّه فضمّه (كاستحلي) لئلّا يلتبس بالأمر في بعض الأحوال.

بالمضارع المعلوم من باب التفعيل و لالتبس «تدحرج» الذي هو ماض مجهول من باب التفعل بالمضارع المعلوم من باب فعلل، و كذلک «تضورب» لو لم يضمّ الضاد الواقع بعد التاء لالتبس «تضورب» الذي هو ماض مجهول من باب التفاعل بالمضارع المعلوم من باب المفاعلة، إذ لو لم يضمّ الضاد لم ينقلب الألف فيه واواً و حينئذ يصير موازناً للمضارع المعلوم من باب المفاعلة فيلتبس به (و كذا يضمّ الثاني التالي ما أشبه تاء المطاوعة نحو «تُكُبِّر» و «تُخُيِّر») لعين ما ذكر في تالي تاء المطاوعة ولا يعتنى بالحركة التي في الآخر لأنّها في معرض الزوال بالوقف و نحوه، فلايقال إنّها موجبة لرفع الالتباس.

والمطاوعة حصول الأثر و قبوله عند تعلّق الفعل المتعدّي بمفعوله نحو: «كسرت الكوز فتكسّر» أي حصل الكسر في الكوز و قبله، و شبه المطاوعة طلب شيء لايكون موجوداً في الفاعل نحو: «تكبّر» أي طلب أن يكون كبيراً حين لم يكن كبيراً و إلّا يكون طلبه تحصيلاً للحاصل و هو محال، و قريب منه التكلّف الذي هو أحد معاني باب التفاعل نحو: «تجاهل» أي أظهر الجهل من نفسه والحال أنّه منتف عنه.

(و ثالث الماضي الذي ابتدئ بهمز الوصل كالأول اجعلنّه فضمّه أيضاً (كـ «اسْتُحْلي» لئلّا يلتبس بالأمر) المؤنث من نفس الباب إذا كان ناقصاً و بالأمر المذكّر منه إذا كان صحيحاً (في بعض الأحوال) كحالة الوقف مع سقوط الهمزة في الدرج فيلتبس الماضي المجهول حينئذ بأمر المؤنّث منه إذا كان ناقصاً كـ «استحلي» و بأمر المذكّر منه إذا كان صحيحاً كـ «استخرج»، فإنّه لو يضمّ التاء منه و قلت: «فاستخرج» بفتح التاء في الماضي المجهول في الوقف و قلت أيضاً: «فاستخرج» في الأمر كذلک لالتبس الماضي المجهول بالأمر، و قس عليه باقي الأفعال المبدوّة بهمزة الوصل و هي: «افتعل» و «انفعل» و «افعل» و «افعوعل»، و لم يعتن فيها أيضاً بالحركة التي في أواخرها لما ذكر.

(و اكسر) فاء ثلاثيّ معتلّ العين لأنّ الأصل أن يضمّ أوّله و يكسر ما قبل آخره فتقول في قال و باع: قول و بيع؛ فاستثقلت الكسرة على الواو و الياء فنقلت إلى الفاء فسكنتا فقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة و سلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها و هذه اللّغة العليا.

ظاهر كلام الشارح أنّ قول الناظم:

و ثالث الذي بهمز الوصل ‌ ‌ ‌ ‌ كالأوّل اجعلنّه كاستحلي

شامل لجميع الأفعال المبدوّة بهمزة الوصل و نحن جرينا أيضاً على ذلک؛ ولكن قال بعضهم: إنّ هذا الحكم لايشمل «انفعل» و «افعل» و «افعول» و «افعلل»، لأنّها من اللوازم و بناء المفعول منها لايكاد يوجد[1] فتأمل.

و يجوز لک في الماضي المجهول المعتلّ العين فقط المنقلبة عينه ألفاً ثلاثة أوجه، بخلاف مثل «طوى» فإنّ اللام منه أيضاً حرف علّة، و بخلاف «عور» فإنّ العين منه لاتنقلب ألفاً.

الوجه الأوّل: (واكسر فاء ثلاثيّ معتلّ العين، لأنّ الأصل) في المجهول (أن تضمّ أوله و تكسر ما قبل آخره فتقول في «قال» و «باع»: «قول» و «بيع»، فاستثقلت الكسرة على الواو و الياء فنقلت إلى الفاء فسكنتا) أي الواو والياء (فقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة و سلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها) فصارا «قيل» و «بيع» (و هذه اللغة العليا)، فالإعلال في «قيل» بالنقل والقلب معاً و في «بيع» بالنقل فقط ولكن لايخفى عليک أنّ في عبارة الشارح مسامحة و إلّا يلزم عليه أن يقول: «فنقلت إلى الفاء بعد حذف حركتها» و منهم[2] من يقول: إنّ الكسرة في الفاء ليست منقولة من الواو و الياء بل الضمّة في «بيع» أبدلت كسرة لثقل الضمّة قبل الياء، فسلمت الياء، ثمّ حمل عليه «قيل» لأنّهما من واد واحد؛ و وجه ثقل الضمّة قبل الياء يأتي في باب كيفيّة تثنية المقصور والممدود و جمعهما تصحيحاً عند قول الناظم:

---

١. انظر: شرح الكافية لابن مالک: ٢/ ٦٣١.

٢. ابن الحاجب، انظر: شرح الرّضي على الكافية: ٤/ ١٣٠.

(أو اشمم فاء ثلاثيّ أعلّ عينا) بأن تشير إلى الضمّ مع التلفّظ بالكسر و لا تغيّر الياء

و منعوا إتباع نحو ذروة و زبية و شذّ كسر جروة

(و) الوجه الثاني هو ما أشار إليه بقوله: (أو اشمم فاء ثلاثيّ أعلّ عيناً) و اختلف عباراتهم في بيان حقيقة الإشمام هنا؛ فقال بعضهم حقيقة الإشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الشمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً إذ هي تابعة لحركة ما قبلها؛ و قال بعض آخر: الإشمام أن تضمّ شفتيک بعد الإسكان و تدع بينهما بعض الانفراج ليخرج النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنّک أردت بضمّهما الحركة؛ و قال بعض آخر: الإشمام هو تهيئة الشفتين للتلفظ بالضمّ من غير اللفظ به ولايدركه البصر و قال بعض آخر: الإشمام أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامّة مركبة من حركتين؛ و قال بعضهم: الإشمام الإتيان بالفاء بحركة بين الضمّ والكسر و لايظهر ذلک اللفظ. و قال بعض آخر: الإشمام ضمّ الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء[1].

و قال الشارح: الإشمام (بأن تشير إلى الضمّ مع التلفّظ بالكسر و لاتغيّر الياء) و للإشمام معنى آخر يذكر في باب الوقف عند قول الناظم: "أو أشمم الضمّة أو قف مضعفاً" و هذا الإشمام أن تشير إلى الضمّة بشفتيک من غير تصويت؛ و أظنّ أن من فسّر الإشمام فيما نحن فيه بما يطابق تفسيره في باب الوقف زعم أنّه واحد في المقامين و هذا الزعم فاسد.

---

١. المذاهب في كيفيّة الإشمام و ذكر قائلي بعض هذه المذاهب، مذكور في: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٣١، و اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٣١٦، و توضيح المقاصد: ٢/ ٦٠١، و شرحان على مراح الأرواح: ١٣٦، و شرح التصريح: ١/ ٤٣٧، و همع الهوامع: ٣/ ٣١٤.

و هذه اللّغة الوسطى و بها قرأ ابن عامر و الكسائي في ﴿قيلَ﴾ و ﴿غيضَ﴾. (و ضمّ) للفاء (جاء) عن بعض العرب مع حذف حركة العين فسلمت الواو و قلبت الياء واوا كحوكت في قوله: «حوكت على نولين إذ تحاك» و (كبوع) في قوله:

ليت و هل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت

و كيف كان اعلم أنّ الغرض من الإشمام، الإشعار بأنّ الأصل في أوائل هذه الأفعال الضمّ (و هذه اللغة الوسطى و بها قرأ ابن عامر[١] والكسائي[٢] في ﴿قيلَ﴾ و ﴿غيضَ﴾[٣]).

(و) الوجه الثالث أنّه (ضمّ للفاء جاء عن بعض العرب مع حذف حركة العين فسلمت الواو و قلبت الياء واواً، كـ «حُوكَت» في قوله: "حوكت على نولين إذ تحاك"[٤])، الشاهد في «حوكت»، لأنّه فعل ثلاثيّ معتلّ العين بني للمفعول فضمّ أوّله و سلمت الواو، إذ هو أجوف واويّ (و كـ «بوع» في قوله:

ليت و هل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بوع فاشتريت)[٥]

الشاهد في «بوع» فإنّه فعل ثلاثيّ معتلّ العين، فلمّا بني للمفعول ضمّ أوّله و حذف حركة العين و قلبت الياء واواً، و «ليت» الأوّل حرف من حروف المشبّهة بالفعل و «ليت» الثاني اسم علم للفظ «ليت» المشبّهة بالفعل كما تقدّم في أوّل الكتاب[٦]، و هو مبنيّ أو معرب غير منصرف فاعل «ينفع» و «ليت» الثالث مؤكّد للأول و يجوزأن يكون مؤكّداً للثاني إن جوّزنا

---

١. عبد الله بن عامر بن زيد، أبوعمران اليحصي الشامي (م ١١٨ق) أحد القرّاء السبعة. ولي قضاء دمشق في زمن الوليد بن عبد الملك. ولد في البلقاء في قرية «رحاب » وانتقل إلى دمشق بعد فتحها وتوفّي فيها. انظر: الأعلام: ٤/ ٩٥.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

٣. هود: ٤٤.

٤. هذا الشعر مذكور بلا نسبة إلى شاعر معين و إن نسب إلى رؤبة ولكنه لم يثبت.

٥. هذا البيت لرؤبة، انظر: شرح التصريح: ١/ ٤٣٨.

٦. الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٦.

و قوله: (فاحتمل) أي فأجيز. و خرج بقوله «أعلّ» ما كان معتلّا و لم يعلّ نحو: «عور في المكان» فحكمه حكم الصّحيح. ثمّ هذه اللّغات الثلاث إنّما تجوز مع أمن اللّبس. (و إن بشكل) من الأشكال المتقدّمة (خيف لبس يحصل بين فعل الفاعل) ....

في الحرف المنقول إلى الاسميّة الإعراب والبناء، لأنّ الثاني مضموم والثالث مفتوح، فحينئذ لا مانع من الاختلاف في حركة الآخر فيهما أي في المؤكّد والمؤكِّد بناء على إعراب الثاني و بناء الثالث، (و قوله) أي قول الناظم: (فاحتمل أي فأجيز) و معلوم أنّ هذه اللغة الدنيا الضعيفة.

(و خرج بقوله) أي المصنّف في النظم («أعلّ» ما كان معتلاً و لم يعلّ نحو: «عَوِرَ في المكان» فحكمه حكم الصحيح)، فلايجوز فيه إلّا ضمّ الأوّل و كسر المتّصل بالآخر.

والمراد من كون الكلمة معتلاً كونه مشتملاً على حرف علّة، والمراد من إعلالها إعطاؤها حكمها الذي تقتضيه بسبب حرف العلّة من حذف و قلب و نحو ذلک كما يجيء في باب الإبدال.

فالمتحصّل من جميع ما ذكر في المعتلّ العين المجهول أنّ فيه لغات ثلاثاً:

الأولى: و هي اللغة الفصحى كسر الفاء نحو: «قيل» و «بيع» أصلهما «قُوِل» و «بُيِع» نقل الكسرة من العين إلى الفاء بعد حذف حركتها، فصار «بِيْع» بكسر الباء و سكون الياء و «قِوْل» بكسر القاف و سكون الواو فسلمت الياء من «بيع» و انقلبت الواو من «قول» ياء بسكونها و انكسار ما قبلها فصار «قيل».

الثانية: و هي اللغة الوسطى الإشمام، و قد نقلنا عباراتهم في بيان حقيقته.

الثالثة: و هي اللغة الدنيا الضعيفة ضمّ الفاء بأن يقال: «قُول» بسكون الواو بعد حذف حركتها للخفة و يقال: «بُوع» بسكون الواو المنقلبة عن الياء بعد حذف حركتها لثقل الكسرة على الواو.

مسألة: (ثمّ هذه اللغات الثلاث إنّما تجوز مع أمن اللبس) و هو فيما لم يكن الفعل المبنيّ للمفعول مسنداً إلى الضمير المرفوع المتحرّک نحو: «قيل» و «بيع». (و إن بشكل من الأشكال) الثلاثة (المتقدّمة) أي ضمّ الأوّل و كسره و الإشمام (خيف لبس يحصل بين فعل الفاعل) أي

و فعل المفعول (يجتنب) ذلك الشّكل ك «خاف» فإنّه إذا أسند إلى تاء الضمير يقال: «خفت» بكسر الفاء ....

المعلوم (و فعل المفعول) أي المجهول و هو فيما كان الفعل المجهول مسنداً إلى الضمير المرفوع المتحرّك نحو: «خفت» و نحوه، فحينئذ في جريان كلّ واحد من الأشكال الثلاثة حتّى الشكل الذي خيف به لبس يحصل بين فعل الفاعل و فعل المفعول أقوال ثلاثة:

القول الأوّل: جوازها جميعاً حتّى الشكل الذي يحصل به اللبس بلا مرجوحيّة، فيجوز في «قلت» إذا كان مجهولاً ضمّ القاف و إن حصل به لبسه بـ «قلت» المعلوم لأنّه أيضاً بضمّ القاف. والوجه في ذلك أنّهم لايعتنون باللبس العارضيّ، إذ اللبس حصل بسبب الإعلال أي نقل الضمّة من العين إلى الفاء في المعلوم للدلالة على أنّ عين الفعل المحذوف واو، و الضمّة في المجهول للدلالة على أنّ الفعل مبنيّ للمفعول، فيكتفون بهذا الفرق التقديري. و كذلك يجوز «بعت» بكسر الأوّل إذا كان مجهولاً و إن حصل به لبسه بـ «بعت» المعلوم لأنّه أيضاً بكسر الأوّل، فيكتفون فيه أيضاً بالفرق التقديريّ، إذ كسر الأوّل في المعلوم للدلالة على أنّ عين الفعل المحذوف ياء، و في المجهول للدلالة على أنّ الفعل مبنيّ للمفعول؛ كما أنّهم اكتفوا في «مختار» و هو لفظ واحد لخمسة معان بذلك و في «الفلك» المشترك بين المفرد والجمع كما يجيء عند تعريف جمع التكسير.

والقول الثاني: جواز الوجوه الثلاثة حتّى الوجه الذي يحصل به اللبس لكنّه مرجوح، فالأرجح تركه و اختيار ما لايحصل به اللبس، فالراجح في «قلت» المجهول الكسر والإشمام، والضمّ مرجوح؛ والراجح في «بعت» المجهول الضمّ و الإشمام، والكسر مرجوح.

والقول الثالث: ما اختاره المصنّف و هو أنّه إن بشكل من الأشكال الثلاثة المتقدّمة خيف لبس يحصل بين الفعل المبنيّ للفاعل و الفعل المبنيّ للمفعول (يجتنب ذلك الشكل كـ «خاف»، فإنّه إذا أسند إلى تاء) أي إلى التاء التي هي (الضمير) المتحرّك المرفوع (يقال: «خفت» بكسر الفاء)

فإذا بني للمفعول فإن كسرت حصل اللّبس فيجب ضمّه فيقال: خفت، و نح:و «طلت» أي غلبت في المطاولة يجتنب فيه الضّم لئلّا يلتبس بـ «طلت» المسند إلى الفاعل من الطّول ضدّ القصر.

في المبنيّ للفاعل والكسرة منقولة من عين الفعل إلى فاء الفعل ليدلّ على بناء الكلمة أي ليدلّ على أنّ عينه مكسورة، (فإذا بني للمفعول فإن كسرت) فاؤه أيضاً (حصل اللبس) أي لبس المجهول بالمعلوم (فيجب) في المجهول (ضمّه) أي ضم الفاء (فيقال: «خُفْت») بضمّ الفاء أعني الخاء (و نحو: «طِلْت») المجهول (أي «غُلِبْتُ في المطاولة») أي كان غيري أطول منّي أي كان منّه عليّ أزيد من منّي عليه (يجتنب فيه) أي في «طلت» المكسور الفاء المجهول (الضمّ لئلا يلتبس بـ «طُلْت») المعلوم المبنيّ للفاعل أي (المسند إلى الفاعل من الطول ضدّ القصر).

اعلم أنّ «طلت» المجهول الذي فسّره الشارح بـ «غلبت في المطاولة» من باب المغالبة و هو أن يذكر الفعل الثلاثيّ المجرد بعد باب المفاعلة منه لبيان الغالب إن كان معلوماً و لبيان المغلوب إن كان مجهولاً، مثلاً إذا شاعرت زيداً و غلبت أنت في المشاعرة تقول: «شاعرت زيداً فشعرته» ـ بفتح الشين - يعني أنا صرت غالباً في المشاعرة و إن شئت تقول: «فشعر زيد» بضم الشين يعني صار مغلوباً في المشاعرة و إن غلب زيد عليک تقول: «شاعرت زيداً فشعرني» ـ بفتح الشين - يعني صار زيد غالباً في المشاعرة و إن شئت تقول: «فشعرت» ـ بضم الشين - يعني صرت مغلوباً في المشاعرة و إذا طاولت زيداً بأن بينت طولک و مننک عليه أن قلت: «أنا أعطيتک كتاباً و عباء و قباء» و هكذا، و بين هو أيضاً مننه عليک بأن قال: «أنا أعطيتک قلماً و قرطاساً و فرضاً» و هكذا فإن غلبت أنت عليه بأن ثبت ما أعطيته أزيد و أكثر ممّا أعطاه تقول: «طاولت زيداً فطلته» بضم الطاء أي غلبته في المطاولة و إن شئت تقول: «فطيل» أي صار زيد مغلوباً في المطاولة، و إن غلب هو بأن ثبت أنّ ما أعطاه هو أزيد و أكثر تقول: «طاولت زيداً فطالني» أي غلبني هو و إن شئت تقول: «طاولت زيداً فطلت» بكسر الطاء أي صرت مغلوباً في المطاولة؛ و هذا هو المقصود في قول الشارح: "و نحو «طلت» أي غلبت في المطاولة إلخ"،

(و ما لباع) أي إذا بني للمفعول من كسر الفاء و إشمامها و ضمّها (قد يرى لنحو حبّ) من الثّلاثيّ المضاعف المدغم إذا بني للمفعول، و أوجب الجمهور الضمّ، و استدلّ مجيز الكسر برواية علقمة نحو: ﴿رِدَّت إلينا﴾.

و لباب المغالبة أحكام و شروط ليس هنا محلّ ذكرها و من أراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعة شرح النظام في الصرف.

(و ما) ذكر («لباع» إذا بني للمفعول من كسر الفاء و إشمامها و ضمّها قد يرى لنحو «حبّ» من الثلاثيّ) المجرّد (المضاعف المدغم إذا بني للمفعول) فنحو «مدّ» و «ردّ» إذا بنيا للمفعول يجوز في أوّلهما الأشكال الثلاثة على رأي (و) لكن (أوجب الجمهور الضمّ)، فلايجوز عندهم الكسر و الإشمام، (و استدلّ مجيز الكسر برواية علقمة[1]) من القرّاء (نحو: ﴿رِدَّت إلينا﴾[2]) بكسر الراء والقراءة سنّة متّبعة فيجوز الكسر[3].

يجوز في تاء «اختير» و قاف «انقيد» الأشكال الثلاثة، إذ «تير» و «قيد» فيهما في الأصل يعني قبل الإعلال على وزن «فعل» بضمة فكسرة مثل «قيل» و «بيع» بلا تفاوت، و لاتجوز في خاء «استخير» و قاف «اقيم»، إذ ليس فيهما وزن «قيل» و «بيع» لسكون الخاء والقاف فيهما في الأصل، إذ أصلهما «استخير» و «اقوم» بالياء والواو المكسورتين و هذا هو المراد من قول صاحب كتاب الهداية في جامع المقدّمات في آخر فصل «فعل ما لم يسمّ فاعله» حيث يقول: "و كذلک باب «اختير» و «انقيد» دون «استخير» و «اقيم» لفقدان «فعل» فيهما"[4] و هذا هو المراد

---

١. علقمة بن قيس بن عبد الله أبو شبل النخعي (م ٦٢ ق) ولد في حياة رسول الله ﷺ ، قارئ الكوفة لازم ابن مسعود و عداده في المخضرمين، شهد صفين و توفي بالكوفة. انظر: سير أعلام النبلاء:٤/ ٥٣،الأعلام: ٤/ ٢٤٨.

٢. يوسف:٦٥.

٣. شرح الأشموني: ١/ ٤١٧.

٤. جامع المقدّمات، كتاب الهداية: ٣٣٧.

(و ما) ثبت (لفا باع) إذا بني للمفعول من جواز الثّلاثة فهو (لما العين تلي في) كلّ ثلاثيّ معتلّ العين و هو على «افتعل» أو «انفعل» نحو: («اختار» و «انقاد» و شبه).

أيضاً من قول بعض الصرفيين حيث يقول: "و كذلک «بيع» و «اختير» و «انقيدله» و «قلن» و «بعن» يعني يجوز فيهن ثلاث لغات، ولايجوز الإشمام في مثل «اقيم» لعدم ضمّ ما قبلها، و لايجوز بالواو لأنّ جواز الواو لانضمام ما قبل حرف العلّة و هو ليس بموجود"[١].

و كذلک قول بعض آخر منهم حيث يقول: "يجوز في نحو «بعت» و «قلت» الكسر و الإشمام والضمّ و باب «اختير» و «انقيد» مثله أي باب «افتعل» و «انفعل» من الأجوف مثل الثلاثيّ المجرّد الأجوف في جواز الأشكال الثلاثة، لأنّ أصلهما «اختير» و «انقود» بضمّ التاء والقاف فيهما فـ«تير» و «قود» مثل «قول» و «بيع»، فجوّز هنا أي في «اختير» و «انقيد» ما جوّز هناک أي ما جوّز في «قيل» و «بيع» من الأشكال الثلاثة، بخلاف باب «اقيم» و «استقيم» أي باب الإفعال و الاستفعال من الأجوف، إذ أصلهما «اقوم» و «استقوم» بسكون القاف فيهما، فليس فيهما وزن مثل وزن «قول» و «بيع»، فلايجري فيهما التكلّف المذكور أي الأشكال الثلاثة"[٢] انتهى كلامه بأدنى تغيير لسهولة فهم المراد.

و من جميع ما ذكرنا يتّضح لک المقصود من قول الناظم: "و ما لفا باع لما العين تلي إلخ"، على ما شرحه الشارح مع توضيح منا سيتلى عليک.

(و ما ثبت لفا «باع» إذا بني للمفعول من جواز) الأشكال (الثلاثة فهو) أي جواز الثلاثة ثابت (لما العين تلي) أي للتاء من «اختير» والقاف من «انقيد» مثلاً و ليس هذا الحكم مختصّ بـ«اختار» و «انقاد» إذا بنيا للمفعول، بل يجري (في كلّ ثلاثيّ معتلّ العين و هو على) وزن («افتعل» و «انفعل») فقوله: (نحو «اختار» و «انقاد») من باب المثال لا من باب الانحصار بدليل قوله: (و شبه) أي شبههما و هو ما كان أجوف من باب الافتعال والانفعال، كـ

---

١. مراح الأرواح ١٣٣ ـ ١٣٤.

٢. انظر: الشافية في علم التصريف: ١٠٤.

لذين (ينجلي) خبر هو محطّ حصول ما لفاء باع لما وليته العين فيما ذكر، فيجوز فيهما كسر التّاء و القاف و ضمّهما و الإشمام على العمل السّابق، و يلفظ بهمزة الوصل على حسب اللّفظ بهما. (و قابل) للنّيابة (من ظرف) ....

«اعتضاض» و «انعضاض» و «اغتاظ» و «ابتاع» و «انباع»، لا ما كان ثلاثيّاً مجرّداً كـ «باع» و «قال».

والحاصل أنّ المراد من شبه (لذين) ما كان شبيهاً لـ «اختار» و «انقاد» في كونه أجوف ثلاثيّاً مزيداً فيه من البابين المذكورين لا مطلق ما كان أجوف سواء كان ثلاثيّاً مجرّداً أم مزيداً فيه حتّى يلزم منه دخول فاء «باع» في قول الناظم «لما العين تلي» و يلزم منه قياس العامّ على الخاصّ كما فهمه بعض المحققين من المحشّين فتكلّف في تصحيح القياس ما تكلّف. و بعضهم جعل («ينجلي») صفة لـ «شبه» و جعل «ما» الثانية المجرورة باللام خبراً لـ «ما» الأولى والشارح جعل «ينجلي» خبراً لـ «ما» الأولى و جعل «ما» الثانية المجرورة باللام متعلّقاً بـ «ينجلي»، إذ لا فائدة في توصيف «شبه» بالانجلاء و عدم التقدير أولى من التقدير، إذ على قول من جعل «ينجلي» صفة لـ «شبه» و «ما» الثانية خبراً لـ «ما» الأولى لابدّ له من تقدير متعلّق لـ «ما» الثانية حتّى يصحّ خبريّته لـ «ما» الأولى و صفتيّة «ينجلي» لـ «شبه»، فاتضح من ذلك أنّ «ينجلي» (خبر) لـ «ما» الأولى و (هو محطّ حصول) فائدة (ما لفاء «باع» لما وليته العين فيما ذكر) أي الأشكال الثلاثة، (فيجوز) عند البناء للمفعول لما تليه العين في كل فعل أجوف مزيد (فيه) يكون على وزن «افتعل» أو «انفعل» نحو «اختار» و «انقاد» (كسر التاء والقاف و ضمّهما و الإشمام على العمل السابق) و كذلك شبههما (و يلفظ بهمزة الوصل على حسب اللفظ بهما) أي على حسب التلفّظ بالتاء والقاف.

القابل للنيابة عن الفاعل

(و قابل للنايبة) ثلاثة:

الأوّل (من ظرف) و هو على قسمين:

بأن كان متصرّفا مختصّا أو غير مختصّ لكن قيّد الفعل بمعمول آخر (أو من مصدر) بأن كان متصرّفا لغير التّوكيد ....

القسم الأوّل ما كان غير متصرّف، و هو على قسمين:

الأوّل: ما يلزم النصب على الظرفيّة فقط و لايخرج منه أصلاً مثل: «قط» و «عوض» و «إذا» و «مع».

الثاني: ما يلزم النصب على الظرفيّة أو الجرّ بـ«من» و لايخرج من أحدهما أبداً نحو: «عند» و «هنا» و «ثمّ» بفتح الثاء.

القسم الثاني ما يخرج عن النصب على الظرفيّة و عن الجرّ بـ«من» فيتأثّر بالعوامل المختلفة و ذلك نحو: «يوم»، و هذا القسم يسمّى متصرّفاً كما يأتي[1] في باب المفعول فيه عند قول الناظم:

و ما يرى ظرفاً و غير ظرف فذاك ذو تصرّف في العرف

و إلى هذا القسم أشار بقوله: (بأن كان متصرّفاً) والمراد بـ«المختصّ» ما خصّ بإضافة أو وصف و نحوهما، فتحصّل من قول الشارح أنّ الظرف القابل للنيابة ما كان متصرّفاً (مختصّاً أو غير مختصّ ولكن قيّد الفعل بمعمول آخر).

الثاني: ما أشار إليه بقوله («أو من مصدر») و يشترط فيه أيضاً أن يكون متصرّفاً، فبيّنه بقوله: (بأن كان متصرّفاً) بأن يخرج عن كونه مفعولاً مطلقاً فيتأثّر بالعوامل المختلفة و أن يكون مختصّاً والمراد من كونه مختصّاً أن يكون للنوع أو العدد، لأنّ كلاً منهما مقيّد بقيد كما يأتي في باب المفعول المطلق بخلاف ما كان للتأكيد، فإنّه لا قيد فيه كما يأتي أيضاً في الباب المذكور و إلى هذا أشار بقوله: («لغير التوكيد»)، والمراد من «غير المتصرّف» من المصادر ما لايستعمل إلّا مفعولاً مطلقاً و لايخرج عنه أصلاً.

---

١. الصفحة: ١٤٧.

(أو حرف جرّ) مع مجروره بأن لم يكن متعلّقا بمحذوف و لا علّة (بنيابة) من الفاعل (حري) أي جدير، نحو: «سير يوم السّبت» و «سير بزيد يوم» و «ضرب ضرب شديد»، ﴿لَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ ....

الثالث: ما أشار إليه بقوله: («أو حرف جر مع مجروره») و يشترط في قابليّته أمران: الأوّل (بأن لم يكن متعلّقاً بمحذوف و) الثاني أن (لا) يكون (علّة) أي مفيداً للعلّة كاللام و الباء و «من» و «في» إذا كانت للعلّة.

و زاد بعضهم شرطين آخرين أحدهما أن يكون المجرور معرفة حتى يصير مختصّاً كأخويه و ثانيهما أن لايكون ملازماً لطريقة واحدة كـ «مذ» و «منذ» الملازمين لجر الزمان و كحروف القسم الملازمة لجر المقسم به[1].

فهذه الثلاثة مع الشرائط المذكورة (بنيابة عن الفاعل حري، أي جدير نحو: «سِير يومُ السبت»)، مثال للظرف المتصرّف والمختصّ (و) نحو: («سِير بزيدٍ يومٌ»)، مثال للظرف المتصرّف الغير المختصّ و هو «يوم» و قد قيّد الفعل بمعمول آخر و هو «بزيد» (و «ضُرِب ضربٌ شديدٌ»)، مثال للمصدر المتصرّف المختصّ، لأنّه وصف بـ «شديد» فهو لغير التأكيد لأنّه نوعيّ (و) نحو: (﴿لَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾[2]) مثال للجار و مجروره الجامع للشرائط الأربعة المذكورة.

و اعلم أن الاحتمالات في نيابة الجار و المجرور ثلاثة:

الأوّل: أن يكون النائب هو المجرور وحده.

الثاني: أن يكون النائب هو الجار وحده و هذا باطل بالضرورة.

---

١. انظر: حاشية الصبان: ٢/ ٩٤.

٢. الأعراف: ١٤٩.

و نقل أبو حيّان في الارتشاف اتّفاق البصريّين و الكوفيّين على أنّ النائب هو المجرور، و أنّ الذي قاله المصنّف من أنّهما معا النائب، لم يقله أحد، و غير القابل لا ينوب نحو: «إذا» و «عند» و «سبحان الله» و «معاذ الله» و «ضربا» في «ضربت ضربا»، و فهم من تخصيصه النّيابة بما ذكر، أنّه لا يجوز نيابة التّمييز و لا المفعول له و لا المفعول معه

الثالث: أن يكون النائب هو الجار والمجرور معاً و هذا ما حمل الشارح كلام الناظم عليه و إن كان ظاهر كلامه الثاني، لأنّه باطل بالضرورة فكيف يمكن أن يكون مراد الناظم ذلك، (و نقل أبوحيّان[1] في) كتاب (الارتشاف اتّفاق البصريّين والكوفيّين على أنّ النائب هو المجرور) وحده (و أنّ الذي قاله المصنّف) على ما حمله الشارح (من أنّهما معاً النائب لم يقله أحد) فما قاله المصنّف خرق لإجماعهم.

(و غير القابل) من الظرف والمصدر والجار والمجرور (لاينوب نحو: «إذا» و «عند»)، مثال لغير القابل من الظرف، لأنّهما غير متصرّفين (و) نحو: («سبحان الله» و «معاذ الله»)، مثال لغير القابل من المصدر، لأنّهما أيضاً غير متصّرفين (و) نحو: («ضرباً» في «ضربت ضرباً»)، مثال للمصدر المؤكّد فهو أيضاً غير قابل.

(و فهم من تخصيصه) أي المصنّف (النيابة بما ذكر) أي بالظرف والمصدر والجار مع مجروره (أنّه لايجوز نيابة التمييز) لأنّ النائب مناب الفاعل ينبغي أن يكون مثله من ضروريات الفعل من حيث المعنى و ليس التمييز كذلك (و) لعين هذه العلّة (لا) يجوز نيابة (المفعول له)، و ذكروا له أيضاً علّة أخرى و هو أنّه لو أقيم مقام الفاعل صار مرفوعاً، فيفوت النصب المشعر بالعليّة (ولا) يجوز نيابة (المفعول معه) لأنّ الواو فيه تدلّ على المصاحبة، فلو حذفت الواو فاتت الدلالة على المصاحبة فيخرج عن كونه مفعولاً معه و إن لم تحذف فوجودها مانع من النيابة، للزوم الانفصال بين العامل و نائب الفاعل و نائب الفاعل كالفاعل يجب أن يكون

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٦٧.

و صرّح بالأوّل في التّسهيل و بالثاني في الإرتشاف و بالثالث في اللّباب. (و لا ينوب بعض هذي) الثّلاثة المتقدّمة (إن وجد في اللّفظ مفعول به) كما لا يكون فاعلا إذا وجد اسم محض. هذا مذهب سيبويه (و) ذهب الكوفيّون و الأخفش إلى أنّه (قد يرد) نيابة غير المفعول به مع وجوده كقوله تعالى:..............................

متّصلاً بالعامل ما لم يمنع مانع كما سبق مفصّلاً؛ و أما الحال فإنّها و إن كانت من ضروريّات الفعل لكن قلّة مجيئها في الكلام مانعة من نيابتها عن الفاعل الذي لابدّ لكل فعل منه.

(و صرّح) المصنّف (بالأوّل) أي بعدم جواز نيابة التمييز (في التسهيل، و) صرّح أبوحيّان[1] (بالثاني) أي بعدم جواز نيابة المفعول له (في الارتشاف، و) صرّح (بالثالث) أي بعدم جواز نيابة المفعول معه (في اللباب).

(و لاينوب بعض هذه الثلاثة المتقدّمة) أي الظرف و المصدر و الجار مع مجروره و إن كان جامعاً للشرائط (إن وجد في اللفظ مفعول به كما لايكون) هذه الثلاثة (فاعلاً إذا وجد اسم محض).

والوجه في عدم نيابة هذه الثلاثة إذا وجد في اللفظ مفعول به ما قاله أهل المعاني من أنّ إسناد الفعل المبنيّ للمفعول به إلى المفعول به حقيقة و إلى غيره لملابسة مجاز، فإسناد الفعل إلى غير المفعول به يحتاج إلى تنزيله منزلة المفعول به، فيجعل كأنهّ مفعول به لذلک الفعل المبنيّ له و ليس هذا حقيقة بخلاف إسناد الفعل المبنيّ للمفعول به إليه فهو إلى ما بني له و هو حقيقة. (هذا) أي عدم جواز نيابة هذه الثلاثة مع وجود المفعول به في الكلام (مذهب سيبويه[2] و ذهب الكوفيين و الأخفش[3] إلى أنّه قد يرد نيابة غير المفعول به مع وجوده) مطلقاً عند الكوفيين و

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٦٧.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

كقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْماً بِما كانُوا يَكْسِبُون﴾ و قول الشّاعر:

لم يعن بالعلياء إلّا سيّدا　　و لا شفى ذا الغيّ إلّا ذو هدى

و اختاره في التّسهيل. (و بإتّفاق) من جمهور النحاة (قد ينوب) عن الفاعل، المفعول الثاني (من باب كسا فيما التباسه أمن) نحو: «كسي زيدا جبّة» ....

بشرط تقدّمه على المفعول به عند الأخفش (كقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْماً بِما كانُوا يَكْسِبُون﴾[1]) فناب «بما كانوا» ـ و هو جارّ و مجرور - عن الفاعل مع وجود المفعول به أعني «قوماً»، هذا على مذهب الكوفيين دون الأخفش (و قول الشاعر:

لم يعن بالعلياء إلّا سيّداً　　ولا شفى ذا الغيّ إلّا ذو هدى)[2]

فناب «بالعلياء» عن الفاعل مع وجود المفعول به أعني «سيّداً» هذا على مذهب الجميع[3]، (واختاره) أي جواز نيابة هذه الثلاثة مع وجود المفعول به (في التسهيل).

(و باتّفاق) أي بإجماع (من جمهور النحاة قد ينوب عن الفاعل المفعول الثاني من باب «كسا») قد تقدّم المراد من باب «كسا» فنعيده مرة ثانيّة، لأنّ الإعادة ليست خالية عن الفائدة فنقول: الفعل المتعدّي بنفسه إلى مفعولين على قسمين:

الأوّل: ما ينصب مفعولين هما في الأصل مبتدأ و خبر، و هذا مختصّ بأفعال القلوب و ما يلحق بها؛ و هذا يسمّى بباب «ظنّ» و إن تعدّى إلى الثالث بالهمزة و نحوها.

الثاني: ما ينصب مفعولين ليسا في الأصل مبتدأ و خبراً، و هذا ما يسمّى بباب «كسا» نحو: «منحت الفقير درهماً».

إذا عرفت ذلک فاعلم أنّ الاتفاق في المفعول الثاني من باب «كسا» إنّما وقع (فيما التباسه أمن) بأن لايكون الثاني قابلاً للفاعليّة في المعنى (نحو: «كُسِيَ زيداً جبّةٌ»)، فناب المفعول الثاني

---

١. الجاثية: ١٤.

٢. لرؤبة؛ انظر شرح التصريح: ١/ ٤٢٩.

٣. أجاب جمهور البصريين عن البيت بأنّه ضرورة و عن القراءة بأنّها شاذّة. شرح التصريح: ١/ ٤٣٠.

بخلاف ما إذا لم يؤمن الالتباس فيجب أن ينوب الأوّل نحو: «أعطي عمرو بشرا»، و حكي عن بعضهم منع إقامة الثاني مطلقا، و عن بعض آخر المنع إن كان نكرة و الأوّل معرفة، و لعلّ المصنّف لم يعتدّ بهذا الخلاف.

أعني «جبّة» لأمن الالتباس، إذ لايمكن أن يكون الجبّة لابسة فليست قابلة للفاعليّة في المعنى، فلايلتبس المفعول الأوّل بالثاني، ففي هذا الفرض يجوز نيابة الثاني، تقدّم على الأوّل أو تأخّر، فيجوز في المثال المذكور تقدّم «جبّة» على «زيد» بأن يقال: «كسي جبة زيداً» و هو الأولى، لأنّ الأصل في الفاعل أن يتّصل فكذا نائبه و لاينتقض بما يأتي في فصل رتب المفاعيل من قول الناظم:

والأصل سبق فاعل معنى كـ «من» من «ألبسن من زاركم نسج اليمن»

لأنّه فيما بقي المفعول على مفعوليّته لا فيما صار نائباً عن الفاعل. فتحصّل ممّا ذكر أنّه يجوز نيابة الثاني في باب «كسا» لكن فيما التباسه أمن، (بخلاف ما إذا لم يؤمن الالتباس) بأن يكون الثاني مثل الأوّل قابلاً للفاعليّة في المعنى، (فيجب أن ينوب الأوّل نحو: «أعطي عمرو بشراً»)، فلايجوز نيابة «بشراً»، تقدّم أو تأخّر، لأنّ كلاً من «عمرو» و «بشراً» يصلح للآخذيّة و المأخوذيّة و لايتبيّن الآخذ من المأخوذ إلّا بالإعراب، فلو قيل: «أعطي بشر عمرواً» لتوهّم أنّ «بشر» آخذ و «عمرواً» مأخوذ و هذا خلاف المراد.

(و حكي عن بعضهم منع إقامة الثاني مطلقاً)، سواء أمن الالتباس أم لم يؤمن و سواء كانا نكرتين نحو: «أعطيت فقيراً درهماً» أو معرفتين نحو: «أعطيت بشراً زيداً» أو كان الأوّل نكرة والثاني معرفة نحو: «أعطيت رجلاً بشراً» أو العكس نحو: «أعطيت زيداً جبّة»، (و) حكي (عن بعض آخر المنع) في الصورة الأخيرة أي العكس المذكور (إن كان) الثاني (نكرة و الأوّل معرفة) كما مثّلنا[1]، (و لعلّ المصنّف لم يعتدّ بهذا الخلاف) الصادر من هذا البعض في الصورة

١. انظر: شرح التصريح: ١/ ٤٣٤.

و قد صرّح بنفيه في شرحي التّسهيل و الكافية، و حيث أجاز إقامة الثاني فالأوّل و الكافية، و حيث أجاز إقامة الثاني فالأوّل أولى لكونه فاعلا في المعنى. (في باب ظنّ و أرى) المتعدّية لثلاثة (المنع) من إقامة الثاني وجوب إقامة الأوّل (اشتهر) عن كثير من النّحاة. قال ....

الأخيرة و الأولى أيضاً، فلذا ادعي الاتفاق على نيابة الثاني في جميع الصور إلّا في نحو: «أعطيت بشراً زيداً» (و قد صرّح) المصنّف (بنفيه) أي الخلاف (في شرحي التسهيل والكافية)[1].

(و حيث جاز إقامة الثاني) مع كونه مفعولاً في المعنى (فالأوّل أولى، لكونه فاعلاً في المعنى).

واعلم أنّه إذا قلت: «علمت زيداً قائماً» فالموجود في الخارج أوّلاً هو «زيد»، ثمّ يصدر منه القيام في الزمان الثاني المتأخّر عن وجوده، ثم تخبر «بكراً» بقيامه فتقول: «أعلمت بكراً زيداً قائماً» فحينئذ يصير «زيداً» الذي كان أوّلاً زماناً ثانياً مكانيّاً و يصير «قائماً» الذي كان ثانياً زماناً ثالثاً مكاناً و يصير «بكراً» الذي هو ثالث زماناً أوّلاً مكاناً و قس عليه «أرى» في قول الناظم. فالمراد من الثاني في «أرى» الثالث المكانيّ و هو «قائماً» الذي كان ثانياً زماناً، والمراد من الأوّل في «أرى» الثاني المكانيّ و هو «زيداً»الذي كان أوّلاً زماناً، فليكن على ذكر منك ليفيدك في حلّ عبارة الكتاب.

(في باب «ظنّ» و «أرى» المتعديّة لثلاثة) و ما يلحق بهما و لو لم يكن من أفعال القلوب نحو: «جعلت زيداً فاضلاً» (المنع من إقامة) المفعول (الثاني) الذي كان في الأصل خبراً (و وجوب إقامة) المفعول (الأوّل) الذي كان في الأصل مبتدأ (اشتهر عن كثير من النحاة)، سواء ظهر القصد بأن لايلتبس الأوّل بالثاني أو لم يظهر بأن التبس و سواء كان الثاني جملة أو لا (قال

---

١. شرح الكافية الشافية: ١/ ٧٢.

الأبّدي في شرح الجزوليّة: لأنّه مبتدأ و هو أشبه بالفاعل، فإنّ مرتبته قبل الثاني لأنّ مرتبة المبتدأ قبل الخبر، و مرتبة المرفوع قبل المنصوب، ففعل ذلک للمناسبة، و خالف ابن عصفور و جماعة و تبعهم المصنّف فقال: (و لا أرى منعا) من نيابة الثّاني (إذا القصد ظهر) و لم يكن جملة و لا ظرفا؛ كما في التّسهيل كقولک في «جعل الله ليلة القدر خيرا من ألف شهر»: جعل خير من ألف شهر ليلة القدر.

الابّذي[1] في شرح الجزولية: لأنّه) أي المفعول الأوّل كان (مبتدأ و هو أشبه بالفاعل)، لأنّه مسند إليه مثله (فإنّ مرتبته) أي المفعول الأوّل (قبل) المفعول (الثاني، لأنّ مرتبة المبتدأ قبل الخبر و مرتبة المرفوع قبل المنصوب ففعل ذلک) أي نيابة المفعول الأوّل (للمناسبة و خالف ابن عصفور[2] و جماعة و تبعهم المصنّف فقال: و لا أرى منعاً من نيابة الثاني) بشرطين: الأوّل أنّه جائز (إذا القصد ظهر) بأن كان الثاني غير معرفة إذ كونه غير معرفة دليل على أنّه المفعول الثاني و إن صار نائباً (و) الثاني أن (لم يكن) المفعول الثاني (جملة و ظرفاً؛ كما في التسهيل كقولک في «جعل الله ليلة القدر خيراً من ألف شهر»، «جُعِلَ خيرٌ من ألف شهر ليلةَ القدر»). فإن لم يظهر القصد بأن التبس الثاني بالأوّل نحو: «ظننت زيداً عمراً» فلايجوز نيابة الثاني أي «عمراً» و هكذا إن كان الثاني جملة أو ظرفاً نحو: «ظننت زيداً يقوم غداً» و نحو: «ظننت زيداً في الدار» أو «عندک»، فلايجوز حينئذ أيضاً نيابة الثاني، لأنّ الفاعل و نائبه لايكونان جملة كما تقدّم[3] في باب الحروف المشبّهة بالفعل عند قول الناظم:

---

١. أحمد بن محمد البجائي الأبّذي، شهاب الدين(م ٨٤٠ق) نحوي من أهل الأندلس. تعلم في بجاية (Bougie) وهو من أهل أبذة (Ubeda) بقرب جيان. وانتقل إلى القاهرة، فدرس بالأزهر ثم بالباسطية إلى أن مات عن نحو ٦٠ عاما له شرح إيساغوجي و بيان كشف الألفاظ التي لابد للفقيه من معرفتها و الحدود النحويّة. انظر: الأعلام: ١/ ٢٢٩.

٢. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة:٣٥١.

٣. الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٧٧.

أمّا الثّالث من باب «أرى» ففي الإرتشاف: ادّعى ابن هشام الاتّفاق على منع إقامته، و ليس كذلك؛ ففي «المخترع» جوازه عن بعضهم، و كما لا يكون للفعل إلّا فاعل واحد كذلك لا ينوب عن الفاعل إلّا شيء واحد. (و ما سوى النّائب) عنه (ممّا علّقا بالرّافع) أي ....

و همزة «ان» افتح لسدّ مصدر مسدّها و في سوى ذاك اكسر

هذا كلّه في المفعول الثاني لـ «ظنّ» (أمّا الثالث) المكانيّ (من باب «أرى») الذي كان خبراً و ثانياً و صار ثالثاً بسبب زيادة مفعول آخر بالهمزة، (ففي الارتشاف ادّعى ابن هشام[1] الاتفاق على منع إقامته) ففي نحو «أريت بكراً زيداً قائماً» لايجوز نيابة «قائماً» لما ذكر في المفعول الثاني من «ظنّ» و لأنّه مسند إلى المفعول الأوّل الزمانيّ إسناداً تامّاً، فلو ناب عن الفاعل و أسند إليه الفعل لا محالة كان إسناده أيضاً تامّاً و لزم كونه مسنداً و مسنداً إليه معاً مع كون كلّ من الإسنادين تامّاً و لاينتقض بنحو: «أعجبني ضرب زيد» حيث إنّ المصدر أعني «ضرب» مسند إليه لـ «أعجبني» و مسند إلى «زيد»، لأنّ أحد الإسنادين أعني إسناد الضرب إلى «زيد» غير تامّ و لايذهب عليك أنّ هذا التعليل جار في ثاني مفعولي «ظنّ» أيضاً. هذا وجّه الاتفاق الذي ادعاه الارتشاف نقلاً عن ابن هشام (و) لكن (ليس كذلك) أي ليست المسألة اتفاقيّة، (ففي المخترع) نقل (جوازه عن بعضهم)؛ و أمّا الأوّل المكانيّ في «أرى» فلاشكّ في جواز نيابته، بل هو أولى لأنّ الجار أحق بمكان جاره و لأنّه راء و عالم.

و قد علم من المسائل السابقة أنّ للفعل تسعة معمولات غير الفاعل والمستثنى والقابل منها بعد المفعول به ثلاثة (و كما لايكون للفعل إلّا فاعل واحد كذلك لاينوب عن الفاعل إلّا شيء واحد) ممّا هو قابل للنيابة و يرفع ذلك الواحد بالنيابة و يبقى الثمانية الباقية على نصبها، سواء كان قابلاً للنيابة أم لم يكن و إلى هذا ينظر قوله: (و ما سوى النائب عنه ممّا علّق بالرافع أي

---

١. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة:٣٥.

رافع النّائب و هو الفعل و اسم المفعول و المصدر على ظاهر قول سيبويه (النّصب له محقّقا) لفظاً إن لم يكن جارّاً و مجروراً نحو: «ضرب زيد يوم الجمعة أمامک ضرباً شديداً» و محلّا إن يكنه نحو: ﴿فَإِذا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ﴾.

رافع النائب و هو الفعل) المجهول (و اسم المفعول والمصدر) من الفعل المجهول أي المصدر الذي يقدّر بحرف مصدريّ موصول بفعل لم يسمّ فاعله كما يجيء في آخر باب إعمال المصدر كقوله تعالى: ﴿وَ هُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُون﴾[1] (على ظاهر قول سيبويه[2])، فإنّ ظاهر كلامه إلحاق المصدر المجهول بالفعل المجهول في الحكم و هو كون (النصب له) أي لسوى النائب من المعمولات (محقّقاً لفظاً إن لم يكن) غير النائب (جارّاً و مجروراً نحو: «ضرب زيد يوم الجمعة أمامک ضرباً شديداً») برفع «زيد» لنيابته و نصب البقيّة، هذا إذا كان البقيّة قابلاً للنيابة و إلّا فتحّقق النصب للبقيّة بطريق أولى و وجهه ظاهر نحو: «ضرب زيد تأديباً ضرباً» (و) النصب لما سوى النائب محقّق (محلاً إن يكنه) أي إن يكن ما سوى النائب جارّاً و مجروراً (نحو: ﴿فَإِذا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ﴾[3]) برفع «نفخة»، لنيابته و نصب «في الصور» محلاً و كذا ينصب محلاً غير القابل والقابل غير النائب إن لم ينصب لفظاً نحو: «ضرب زيد هنا قبل».

---

١. الروم: ٣.

٢. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٣. الحاقة: ١٣.

باب الاشتغال

هذا باب (اشتغال العامل عن المعمول). و هو أن يتقدّم اسم و يتأخّر فعل أو شبهه قد عمل في ضميره أو سببه، لولا ذلک لعمل فيه أو في موضعه.

(هذا باب اشتغال العامل عن المعمول)

التعريف

(و) لهم في تعريفه عبارات مختلفة:

منها أنّ الاشتغال (هو أن يتقدّم اسم و يتأخّر) عنه (فعل أو شبهه قد عمل في ضميره) أي ضمير ذلک الإسم (أو) في (سببه) و هو المضاف إلى ضمير الإسم السابق.

منها: أنّه اسم بعده عامل متصرّف ناصب لضميره أو متعلّقه بواسطة أو غيرها و يكون ذلک العامل بحيث لو فرغ من ذلک المعمول و سلّط على الإسم لنصبه.

و منها: أنّه كلّ اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلّقه.

و منها: أن يتقدّم اسم و يتأخّر عنه فعل عامل في ضميره و يكون ذلک الفعل بحيث لو فرغ من ذلک المعمول و سلّط على الاسم الأوّل لنصبه.

و منها: أن يتقدّم اسم و يتأخّر عنه فعل متصرّف أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو لملابس ضميره بواسطة أو غيرها و يكون ذلک العامل بحيث لو فرغ من ذلک المعمول و سلّط على الإسم المتقدّم لنصبه.

و منها: ما في الكتاب و هو أن يتقدّم اسم و يتأخّر فعل أو شبهه قد عمل في ضميره أو سببه و (لولا ذلک لعمل فيه أو في موضعه).

إذا عرفت ذلک فاعلم أنّ الغرض من ذكر هذه العبارات أمران:

....

الأمر الأوّل: أنّه علم منها أنّ أركان الاشتغال ثلاثة: الأوّل: المشغول عنه و هو الإسم المتقدّم، الثاني: المشغول و هو العامل المتأخّر، الثالث: المشغول به و هو الضمير أو الملابس له الذي عمل الفعل فيه بنفسه أو بواسطة.

الأمر الثاني: أنّه قد علم من طيّ هذه العبارات أنّ لكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروطاً لابدّ منها.

أمّا شروط المشغول عنه فخمسة:

الأوّل: أن لايكون متعدّداً لفظاً و معنى بأن يكون واحداً نحو: «زيداً ضربته» أو متعدّداً في اللفظ دون المعنى نحو: «زيداً و عمراً ضربتهما»، لأنّ العطف جعل الإسمين بمنزلة الإسم الواحد، فإن تعدّد في اللفظ و المعنى لم يصح نحو: «زيداً درهماً أعطيته».

الثاني: أن يكون متقدّماً، فإن تأخّر نحو: «ضربته زيداً» لم يكن من باب الإشتغال، بل إن نصب «زيداً» فهو بدل من الضمير و إن رفع فهو مبتدأ خبره ما قبله.

الثالث: قبوله الإضمار، فلايصحّ الاشتغال من الحال والتميّز والمجرور بحرف يختصّ بالظاهر و سيأتي في باب حروف الجرّ[1].

الرابع: كونه مفتقراً إلى ما بعده فنحو: «جاءك زيد فأكرمه» ليس من باب الاشتغال، لكون «زيد» في المثال مكتفياً بالعامل المتقدّم عليه.

الخامس: كونه صالحاً لأن يكون مبتدأ فنحو قوله تعالى: ﴿وَ رَهْبانِيَّةً ابْتَدَعُوها﴾[2] ليس من باب الاشتغال، بل «رهبانيّة» معطوفة على ما قبلها و جملة «ابتدعوها» صفة لها.

و أمّا ما يشترط في المشغول فاثنان:

---

١. الصفحة: ٢٥٩.

٢. الحديد: ٢٧.

(إن مضمر اسم سابق فعلا) مفعول بقوله: (شغل) أي ذلک المضمر (عنه) أي عن الاسم السّابق (بنصب لفظه) أي لفظ ذلک المضمر (أو المحلّ) أي محلّه.

الأوّل: أن لايفصل بينه و بين الاسم السابق ما له الصدر و إلّا فليس من هذا الباب نحو: «زيد هل رأيته» و سيأتي عن قريب.

الثاني: كونه صالحاً للعمل فيما قبله بأن لايكون فعلاً جامداً أو صفة مشبهة و نحوهما ممّا لايعمل فيما قبله لضعفه و سيأتي أيضاً.

و أمّا الذي يجب تحقّقه في المشغول به فشيء واحد و هو أن يكون ضميراً عائداً إلى المشغول عنه نحو: «زيداً ضربته» أو «مررت به» أو اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضميره نحو: «زيداً ضربت أخاه» أو «زيداً مررت بغلامه»، كلّ ذلک يمكن استخراجه من ضمن التعاريف المذكورة.

تبيين عبارة الناظم

(إن مضمر اسم سابق فعلاً) لفظ «فعلاً» منصوب، لأنّه (مفعول بقوله «شغل») و فاعله مستتر فيه أشير إليه بقوله: (أي ذلک المضمر) للاسم السابق، فيصير حاصل المعنى أنّه إن شغل الضمير المتأخّر الراجع إلى الاسم السابق الفعل (عنه أي عن الاسم السابق بنصب لفظه أي لفظ ذلک المضمر) نحو: «زيد ضربته» (أو المحلّ أي محلّه) نحو: «زيد مررت به».

هذا بناء على ما فهمه الشارح من عود ضمير «لفظه» إلى الضمير المشغول به العامل، فالمراد من «نصب لفظه» أن يكون الضمير منصوباً بالعامل بلا واسطة حرف الجر نحو: «زيد ضربته» و من «نصب محله» أن يكون الضمير منصوباً بالعامل بواسطة حرف الجر نحو: «زيد مررت به»، فالضمير في «به» مجرور لفظاً و منصوب محلاً؛ و أمّا بناء على ما فهمه بعض آخر[1] من عود ضمير «لفظه» إلى الاسم السابق يجعل الباء في «بنصب» بمعنى «عن» كما صرّح به أي

---

١. الأشموني في شرحه على الألفيّة: ١/ ٤٢٧. و انظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦١١.

(فالسّابق) ارفعه على الابتداء أو (انصبه)، و اختلف في ناصبه فالجمهور و تبعهم المصنّف على أنّه منصوب (بفعل أضمرا حتما موافق لما قد أظهرا) لفظاً أو معنى.

بـ «عن» في بعض الشروح، فمثال نصب لفظه «زيداً ضربته» و مثال نصب المحل «هذا ضربته».

أمّا ما قاله بعض المحقّقين من أنّ المراد من «نصب لفظه» ـ بناء على ما فهمه الشارح - تصوّر لفظ المعمول بصورة موضوعة لنوع مقتضى العامل إلى آخر ما قاله، فأظنّ أنّه لايوجد له مثال صحيح، فإن وجدت له مثالاً صحيحاً داخلاً في باب الاشتغال فألحقه بهذه التعليقة ليستفيد منه الطلاب، اللهم إلّا أن يمّثل له بنحو: «زيد ما ضربت إلّا إياه» و بنحو: «الزيدان لم تضرب إلّا إيّاهم» و هو كما ترى.

اعراب الإسم السابق و عامله

و كيف كان (فالسابق ارفعه) في بعض الصور (على الابتداء أو انصبه) في صور أخرى كما يأتي، (واختلف في ناصبه، فالجمهور - و تبعهم المصنّف - على أنّه منصوب بفعل أضمر) أي قدّر (حتماً) أي وجوباً (موافق لما قد أظهر لفظاً) كما في «أ زيداً ضربته» فيقدّر «ضربت» (أو معنى) كما في «أ زيداً مررت به» فيقدّر «جاوزت» الموافق لـ «مررت» معنى لا لفظاً و يقدّر في نحو: «زيداً مررت بأخيه»، «لابست» الملازم للفعل المذكور و في نحو: «زيداً ضربت أخاه»، «أهنت» و كذلك.

و إنّما وجب حذف الناصب، لأنّ الفعل المذكور مفسّر له و لايجوز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر إلّا إذا كان المفسِّر - بالكسر - الجملة التفسيريّة التي لامحلّ لها من الإعراب أو عطف بيان أو كان بعد «أي» التفسيرية و نحوها.

و قيل بالفعل المذكور بعده. ثمّ اختلف فقيل: إنّه عامل في الضمير و في الاسم معا، و قيل: في الظّاهر و الضّمير ملغى. و اعلم أنّ هذا الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام: لازم النّصب، و لازم الرّفع، و راجح النّصب على الرّفع، و مستو فيه الأمران، و راجح الرّفع على النّصب. هكذا ذكره النحويّون و تبعهم المصنّف، فشرع في بيانها بقوله: (و النّصب) للاسم السّابق (حتم إن تلا السّابق) بالرّفع، أي وقع بعد (ما يختصّ بالفعل كإن و حيثما) نحو: «إن زيدا لقيته فأكرمه» و «حيثما عمرا تلقه فأهنه» و

(و قيل[١]:) إنّ الاسم السابق منصوب (بالفعل المذكور بعده ثم اختلف فقيل[٢]: إنّه عامل في الضمير و في الاسم) السابق (معاً و قيل[٣]:) إنّه أي الفعل المذكور عامل (في) الاسم (الظاهر) السابق (والضمير ملغى) عن المعموليّة، فلا محلّ له من الإعراب فتأمل.

اقسام الإسم السابق و احكامها

(و اعلم أنّ هذا الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام) و إن لم يكن بعضها من الباب كما يأتي: الأوّل (لازم النصب و) الثاني (لازم الرفع) و هذا هو الذي ليس من الباب (و) الثالث (راجح النصب على الرفع و) الرابع (مستو فيه الأمران و) الخامس (راجح الرفع على النصب هكذا) أي بالترتيب المذكور (ذكره النحويّون و تبعهم المصنّف) و إن كان الأحسن تأخير واجب الرفع عن الجميع لما سيأتي (فشرع) المصنّف (في بيانها) بالترتيب المذكور (بقوله: «والنصب») إلخ.

القسم الأوّل: النصب (للاسم السابق حتم) أي واجب (إن تلا) الاسم (السابق) لفظ «السابق» (بالرفع)، لأنّه فاعل «تلا» في النظم (أي وقع) الاسم السابق (بعد ما يختصّ بالفعل كـ «إن» و «حيثما») الشرطيّتان (نحو: «إن زيداً لقيته فأكرمه» و «حيثما عمراً تلقاه فأهنه»)

---

١. قاله الكسائي؛ انظر شرح التصريح: ١/ ٤٤٢.

٢. قاله الفرّاء تلميذ الكسائي؛ المصدر السابق.

٣. ذهب إليه الكسائي.

كذا إن تلا استفهاما غير الهمزة ک «أين بكرا فارقته» و «هل عمرا حدّثته» و سيأتي حكم التّالي الهمزة. (و إن تلا السّابق) أي وقع بعد (ما بالإبتدا يختصّ) كإذا الفجائيّة (فالرّفع للاسم على الابتداء (التزمه أبدا) نحو: «خرجت فإذا زيد لقيته» لأنّ إذا لا يليها إلّا مبتدأ نحو: ﴿فَإذا هِيَ بَيْضاء﴾ أو خبر نحو: ﴿إذا لَهُمْ مَكْرٌ في آياتِنا﴾ و لا يليها فعل؛ و لذا قدّر متعلّق الخبر بعدها اسما كما تقدّم، و ذكره لهذا القسم إفادة لتمام القسمة و إن كان ليس من الباب لعدم صدق ضابطة الباب عليه لما تقدّم فيه من قولنا: لولا ذلک الضّمير لعمل في الاسم السّابق و لا يصحّ هذا هنا لما تقدّم من أنّ إذا لا يليها فعل.

فيجب نصب الاسم السابق في المثالين و لايجوز رفعه على الابتدائيّة، لأنّ أداة الشرط لاتدخل على الجملة الاسميّة (و كذا إن تلا) الاسم السابق (استفهاماً غير الهمزة كـ «أين بكراً فارقته» و «هل عمراً حدّثته» و سيأتي حكم التالي للهمزة) و كذلک أداة التحضيض و أداة العرض.

القسم الثاني: (و إن تلا السابق أي وقع بعد ما بالابتداء يختصّ كـ «إذا» الفجائيّة، فالرفع للاسم) السابق (على الابتداء التزمه أبداً نحو: «خرجت فإذا زيد لقيته»، لأنّ «إذا») الفجائيّة (لايليها إلّا مبتدأ نحو: ﴿فَإذا هِيَ بَيْضاء﴾[1] أو خبر نحو: ﴿إذا لَهُمْ مَكْرٌ في آياتِنا﴾[2] و لايليها فعل و لذا قدّر متعلّق الخبر بعدها اسماً كما تقدّم) في باب المبتدأ و الخبر عند قول الناظم: «و أخبروا بظرف أو بحرف جرّ».

(و ذكره) أي المصنف (لهذا القسم) أي واجب الرفع (إفادة لتمام القسمة و إن كان ليس من الباب، لعدم صدق ضابطة الباب عليه لما تقدّم فيه) أي في التعريف (من قولنا: «لولا ذلک الضمير لعمل) الفعل المشغول بالضمير (في الاسم السابق، و لايصح هذا هنا، لما تقدّم من أنّ «إذا» لايليها فعل).

---

١. الأعراف: ١٠٨.

٢. سورة يونس (١٠) الآية (٢١).

(كذا) يجب الرّفع (إذا الفعل تلا) أي وقع بعد (ما) له صدر الكلام و هو الذي (لم يرد ما قبل) أي قبله (معمولا لما بعد وجد) كالاستفهام و ما النّافية و أدوات الشّرط نحو: «زيد هل رأيته» و «خالد ما صحبته» و «عبد الله إن أكرمته أكرمک».

قيل: كلّ من ذكر في الاشتغال و ضابطه قيد «لولا ذلک الضمير لعمل فيه»، فهو لم يجعل القسم الواجب الرفع من باب الاشتغال كالشارح و جماعة ذكرنا عباراتهم في الباب؛ و فيه نظر، إذ يمكن أن يكون القيد عند بعضهم لإخراج فعل التعّجب و أسماء الأفعال و نحوهما ممّا لايعمل فيما قبله، لضعفها كما أشرنا إليه سابقاً، لا لإخراج ما وقع بعد ما يختصّ بالبتداء أو قبل ما له صدر الكلام، لأنّ العامل حينئذ صالح للعمل في الاسم السابق ذاتاً لولا ذلک الضمير و إن منع من العمل بسبب أحد الأمرين، فالقول بأنّ القسم الواجب الرفع لايعدّ من الباب عند الكلّ لايصح عند الكلّ.

و (كذا يجب الرفع إذا الفعل تلا أي وقع بعد ما له صدر الكلام و هو الذي لم يرد ما قبل أي) ما (قبله معمولاً لما بعد وجد)، و هو عشرة أشياء:

الأوّل: (كالاستفهام) أي أداة الاستفهام نحو: «زيد هل رأيته» و «بكر أين مررت به».

(و) **الثاني:** («ما» النافية) و «لا» الناهية إذا وقعت جواباً لقسم نحو: «خالد ما صحبته» و نحو: «زيد والله لاأمر به».

(و) **الثالث:** (أدوات الشرط) نحو: «عبدالله إن أكرمته أكرمک».

الرابع: أداة التحضيض نحو: «زيد هلا ضربته» و «خالد أ لا تمر به».

الخامس: أداة العرض نحو: «زيد أ لاتكرمه» و «عمرو أ لاتجيبه».

السادس: لا الإبتداء نحو: «زيد لأنا أكرمه» و «بكر لأنا أضربه».

السابع: «كم» الخبريّة نحو: «زيد كم ضربته» و «خالد كم مررت به».

الثامن: الحرف الناسخ نحو: «زيد إنّي علمته» و «إبراهيم كأنّه يحبّ أخاه».

(و اختير نصب) للاسم السّابق إذا وقع (قبل فعل ذي طلب) كالأمر و النّهي و الدّعاء نحو: «زيدا اضربه» و «عمرا لا تهنه» و «خالدا اللّهمّ اغفر له» و «بشرا اللّهمّ لا تعذّبه»

قال الرضيّ[١] في بحث «كم»: "كلّ ما أثّر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه و نحو ذلک فحقّه صدر تلک الجملة خوفاً أن يحمل السامع تلک الجملة على معناها قبل التغيير، فإذا جاء المغيّر في آخرهاتيشوش خاطره، لأنّه يجوّز رجوع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثّراً فيها و يجوّز بقاء الجملة على حالها فيرتقب جملة أخرى يؤثر ذلک المغيّر فيها"[٢].

التاسع: الموصولات نحو: «زيد الذي أحبّه» و «هند التي تحبّها».

العاشر: الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول نحو: «زيد رجل أكرمته» و «هند امرأة يحبّها زوجها».

القسم الثالث: (و اختير نصب للاسم السابق إذا وقع قبل فعل ذي طلب، كالأمر والنهي والدعاء نحو: «زيداً اضربه» و «عمراً لاتهنه» و «خالداً اللهمّ اغفر له» و «بشراً اللهمّ لاتعذّبه»)، و علّل بعضهم اختيار النصب فيه بأنّه لو رفع الاسم السابق على الابتداء للزم كون الطلب خبراً و هو خلاف الأصل، لكونه لايحتمل الصدق والكذب لأنّه إنشاء؛ ولكن هذا غلط نشأ من اشتراک لفظ «الخبر» بين خبر المبتدأ و الخبر الذي هو مقابل الإنشاء و اعتبار احتمال الصدق والكذب في الثاني دون الأوّل نفسه، فإنّ احتمال الصدق والكذب في الأوّل إنّما هو في النسبة بينه و بين المبتدأ لا فيه نفسه، فتأمّل فإن الفرق دقيق.

و علّل بعض آخر بأنّ الأغلب كون الطلب بالفعل، فحمل الكلام على الأغلب أولى و هذا يحصل بالنصب لا بالرفع، و إنّما خصّص الطلب بما ذكر لأنّ الاستفهام و نحوه تقدّم حكمه.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. شرح الرّضي: ٣/ ١٥٧.

و احترز بقوله: فعل عن اسم الفعل نحو: «زيد دراكه» فيجب الرفع، و كذا إذا كان فعل أمر مرادا به العموم نحو: ﴿السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما﴾ قاله ابن الحاجب.

(و احترز بقوله: «فعل») ذي طلب (عن اسم الفعل نحو: «زيد دراكه») أي أدركه، (فيجب) في الاسم السابق (الرفع)، لأنّ اسم الفعل لضعفه لايعمل فيما قبله، فلايصدق عليه ضابطة الباب فهو من قسم الواجب الرفع.

(وكذا) يجب الرفع (إذا كان) الاسم السابق قبل (فعل أمر يراد به العموم نحو: ﴿السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما﴾[١]، قاله ابن الحاجب[٢]) في نظير الآية و هو قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[٣].

قال شارح كلامه[٤]: و اعلم أنّه قد سبق أنّ بعد الاسم المذكور إذا كان الفعل المشغل عنه بضميره أو متعلّقه أمراً أو نهياً فالمختار فيه النصب، فالظاهر أنّ قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[٥] داخل تحت هذه القاعدة مع أنّ القراء اتفقوا فيه على الرفع إلّا في رواية شاذّة عن بعضهم، فاضطرّ النحاة إلى أن تمحلوا لإخراجه عنها فقالوا: نحو ﴿الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[٦] الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرّد[٧]، لكون الألف واللام في «الزانية» و «الزاني» مبتدأ موصولاً ففيه معنى الشرط و اسم

---

١. المائدة: ٣٨.

٢. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

٣. النور: ٢.

٤. الظاهر أنّ مراده هو الرضي رحمه الله تعالى، و لعلّ المنقول هنا معنى عباراته؛ انظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٧٢.

٥. النور: ٢.

٦. نفس الآية.

٧. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٢.

(و) اختير نصبه أيضا إذا وقع (بعد ما إيلاؤه الفعل غلب) ....

الفاعل الذي هو صلته كالشرط، فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط، لدلالته على سببيّته للجزاء، و مثل هذه الفاء لايعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعيّن فيه الرفع، و الآية جملتان مستقلّتان عند سيبويه[1]، إذ «الزانية» مبتدأ محذوف المضاف و «الزاني» عطف عليه والخبر محذوف أي «حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد» و قوله: «فاجلدوا» جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده أيضاً للسببية أي «إن ثبت زناهما فاجلدوا»، و قيل: زائدة أو للتفسير و جزء الجملة لايعمل في جزء جملة أخرى فيمتنع التسليط، فلايدخل في الضابطة فتعيّن الرفع، انتهى كلام ابن الحاجب.

و لعلّ نظر شارح الألفيّة إلى المبرّد بقرينة قوله: «يراد به العموم»، إذ الشرط و شبهه يفيدان العموم كما بيّن في علم الأصول.

قال شارح كلام ابن الحاجب في باب المبتدأ والخبر: و قد يتضمّن المبتدأ معنى الشرط و هو سببيّة الأوّل للثاني أو للحكم به، فلايرد عليه نحو: ﴿وَ ما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾[2]، فيشبه المبتدأ الشرط في سببية الشرط للجزاء، فيصحّ دخول الفاء في خبره. انتهى محلّ الحاجة من كلامه.

فتحصّل من كلامه أنّ المانع من عمل الفعل فيما قبل الفاء إمّا نفس الفاء لشبهها بفاء الجزاء و إمّا كون ما بعدها جزء جملة أخرى، و مختار الشارح في المقام هو الأوّل بقرينة ما ذكرناه و في كلام الفاضل المحشّي في بحث المعرف بأداة التعريف عند قول المصنّف: "فنمط عرّفت قل فيه النمط" ما يفيدک هاهنا فراجع إن شئت.

(واختير نصبه أيضاً إذا وقع بعد ما إيلاؤه الفعلَ غلب) و هو خمسة:

---

١. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٢. النحل: ٥٣.

كهمزة الاستفهام، نحو: ﴿أَ بَشَراً مِنَّا واحِداً نَتَّبِعُه﴾ ما لم يفصل بينها و بينه بغير ظرف، فالمختار الرّفع، و كما و لا و إن النّافيات نحو: «ما زيدا رأيته»، قال في شرح الكافية: و حيث مجرّدة من ما نحو: «حيث زيدا تلقاه فأكرمه» لأنّها تشبه أدوات الشّرط فلا يليها في الغالب إلّا فعل. (و) اختير نصبه أيضا إذا وقع (بعد) حرف (عاطف) له (بلا فصل على معمول فعل) متصرّف (مستقرّ أوّلا) نحو: «ضربت زيدا و عمرا أكرمته» قال في

الأوّل: (كهمزة الاستفهام نحو: ﴿أَ بَشَراً مِنَّا واحِداً نَتَّبِعُه﴾[١])، فالمختار نصب «بشراً» بفعل محذوف يفسّره المذكور، لأنّ الغالب في الهمزة دخولها على الأفعال و إنّها لم يختصّ بالأفعال كبقيّة أدوات الاستفهام، لأنّها أمّ الباب و هم يتوسّعون في أمّهات الأبواب ما لايتوسّعون في غيرها و هذا الحكم في الهمزة (ما) دام (لم يفصل بينها و بينه) أي بين الاسم السابق (بغير ظرف)، سواء لم يفصل بينهما أصلاً كالآية المذكورة أو فصّل بينهما بالظرف نحو: «أ يوم الجمعة زيداً تكرمه»، لأنّ الفصل بالظرف يعدّ كلافصل، فإن فصّل بينهما بغير ظرف نحو: «أ أنت زيد تضربه» (فالمختار الرفع)، لأنّ الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل.

(و) **الثاني والثالث والرابع** (كـ «ما» و «لا» و «إن» النافيات نحو: «ما زيداً رأيته») و نحو: «لا زيداً ضربته و لا عمراً» و «إن زيداً ضربته» بمعنى «ما زيداً ضربته».

الخامس: (قال في شرح الكافية: و حيث مجرّدة من «ما» نحو: «حيث زيداً تلقاه فأكرمه»، لأنّها تشبه أدوات الشرط فلايليها في الغالب إلّا فعل[٢])، تأمل.

(واختير نصبه أيضاً إذا وقع) الاسم السابق (بعد حرف عاطف له) أي الاسم السابق (بلا فصل على معمول فعل متصرّف مستقرّ أوّلاً نحو: «ضربت زيداً و عمراً أكرمته») فالمختار نصب «عمراً».

---

١. القمر: ٢٤.

٢. شرح الكافية الشافية: ٢/ ٢٦٠.

قال في شرح الكافية: لما فيه من عطف جملة فعليّة على مثلها و تشاكل الجملتين المعطوفتين أولى من تخالفهما انتهى. و حينئذ فالعطف ليس على المعمول كما ذكره هنا، و لو قال: «تلا» بدل «على» لتخلّص منه. و خرج بقوله: «بلا فصل» ما إذا فصل بين العاطف و الإسم، فالمختار الرّفع نحو: «قام زيد و أمّا عمرو فأكرمته» و بقولي متصّرف أفعال التّعجّب و المدح و الذمّ؛ فإنّه لا تأثير للعطف عليها.

(قال في شرح الكافية: لما فيه) أي في اختيار النصب (من عطف جملة فعليّة على مثلها و تشاكل الجملتين المعطوفتين أولى من تخالفهما[1]، انتهى. و حينئذ فالعطف ليس على المعمول)، لأنّ العطف على المعمول من قبيل عطف المفرد على المفرد، و هذا من قبيل عطف الجملة على الجملة (كما ذكره هنا و لو قال: «تلا» بدل «على» لتخلّص منه) أي من الإشكال.

(و خرج بقوله: «بلافصل» ما إذا فصل بين العاطف و الاسم) السابق (فالمختار) حينئذ (الرفع نحو: «قام زيد و أمّا عمرو فأكرمته»)، فالمختار رفع «عمرو»، لكونه منفصلاً عن العاطف و إن قلت: «قام زيد و أمّا عمرو فأكرمه»، فالمختار النصب، لأنّ الاسم السابق وقع قبل فعل ذي طلب و قد تقدّم أنّ المختار فيه النصب.

(و) خرج (بقولي) أي الشارح (متصرّف) ما إذا وقع الاسم السابق بعد حرف عاطف له على معمول (أفعال التعجب) نحو: «ما أحسن زيداً و عمرو أكرمته»، فليس المختار في الاسم السابق أعنى «عمرو» النصب، بل المختار فيه الرفع، لأنّ فعل التعجب لجموده قد جرى مجرى الأسماء، فكأنّه ليس في الكلام فعل، (و) كذلك أفعال (المدح والذمّ) نحو: «نعم الرجل زيد و عمرو أكرمته» و «بئست المرأة هند و الخنساء أحبّها» (فإنّه لا تأثير للعطف عليها).

قد اضطرب كلام الشرّاح في معنى هذه العبارة فقال بعضهم: معناه أنّ العطف على هذه الأفعال متعذّر، إذ لا معنى له و لأنّ «ما» التعجبيّة لايقع بعدها إلّا «أفعل» التعجّب فتعيّن العطف على مجموع الجملة لا على هذه الأفعال وحدها، و قال بعضهم: معناه أنّ العطف على

---

١. شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٢١.

كما قال المصنّف في نكته على مقدّمة ابن الحاجب. (و إن تلا) الاسم (المعطوف فعلا متصرّفا (مخبرا به عن اسم) أوّل مبتدأ نحو: «هند أكرمتها و زيدا ضربته عندها» (فاعطفن مخيّرا) بين الرّفع على الابتداء و الخبر، و النّصب عطفا على جملة أكرمتها، و تسمّى الجملة الأولى من هذا المثال ذات وجهين؛ لأنّها اسميّة بالنّظر إلى أوّلها و فعليّة بالنظر إلى

هذه الأفعال لايؤثّر في نصب الاسم السابق، بل لابدّ من رفعه، سواء عطف على نفس هذه الأفعال أو على مجموع الجملة و قال بعض آخر: معناه أنّه لاعطف على هذه الأفعال، سواء نصبت الاسم السابق أو رفعته، بل العطف على مجموع الجملة في كلتا الصورتين و عليك بإمعان النظر حتّى تعرف المراد منها أي من الأقوال؛ و كيف كان فالمختار فيها الرفع (كما قال المصنّف في نكته على مقدّمة ابن الحاجب)، و لايخفى عليك أنّ في المثال الذي ذكر لفعل التعجّب مناقشة، لأنّه من أمثلة المسألة الآتية، كما يظهر من بعض تعليلاته.

(و إن تلا الاسم المعطوف) أي الاسم السابق الواقع بعد حرف العطف (فعلاً متصرّفاً مخبراً به عن اسم أول مبتدأ)، و بعبارة أخرى إذا وقع الاسم السابق بعد عاطف تقدّمه جملة ذات وجهين صدرها اسم و عجزها فعل (نحو: «هند أكرمتُها و زيد ضربتُه عندها») الشاهد في «زيد» حيث إنّه اسم سابق تلا حرف العطف و تقدّمه جملة «هند أكرمتها»، و هذه الجملة ذات وجهين، إذ صدرها اسم و هو «هند» و عجزها فعل و هو «أكرمتها» (فاعطفن) زيداً (مخيّراً بين الرفع على الابتداء والخبر) مراعاة لصدر الجملة المتقدّمة فيصير «زيد» مبتدأ و جملة «ضربته عندها» خبره فيعطف هذه الجملة الاسميّة على مجموع الجملة المتقدّمة التي تسمّى كبرى، لأنّ المجموع أيضاً اسميّة (و) بين (النصب) مراعاة لعجز الجملة المتقدّمة فيصير «زيداً» مفعولاً لفعل محذوف فيكون عطفاً (على جملة «أكرمتها») التي تسمّى صغرى، (و تسمّى الجملة الأولى من هذا المثال) أيضاً (ذات وجهين، لأنّها اسمّية بالنظر إلى أوّلها و فعليّة بالنظر إلى

آخرها. و هذا المثال أصحّ كما قال الأبّذي في شرح الجزوليّة من تمثيلهم ب «زيد قام و عمرو كلّمته» لبطلان العطف فيه لعدم ضمير في المعطوفة يربطها بمبتدأ المعطوف عليها؛ إذ المعطوف بالواو يشرك المعطوف عليه في معناه فيلزم أن يكون في هذا المثال خبرا عنه و لا يصحّ إلّا بالرّابطة و قد فقد انتهى.

آخرها و هذا المثال أصحّ كما قال الأبّذي[1] في شرح الجزوليّة: من تمثيلهم بـ «زيد قام و عمراً كلّمته» لبطلان العطف فيه) في صورة النصب (لعدم ضمير في المعطوفة يربطها بمبتدأ) الجملة الأولى (المعطوف عليها، إذ المعطوف بالواو يشترك المعطوف عليه في معناه) كما يأتي في أوّل باب عطف النسق (فيلزم أن يكون) المعطوف بالواو أعني جملة «عمراً كلّمته» (في هذا المثال خبراً عنه) أي عن المبتدأ في الجملة الأولى، (و لايصحّ) كون جملة «عمراً كلّمته» خبراً عن «زيد» في جملة «زيد قام» (إلّا بالرابطة و قد فقد) الرابطة في «عمراً كّلمته»، لأنّ ضمير «كلّمته» عائد إلى «عمرو» و ليس ضمير آخر فيه يعود إلى «زيد» الذي هو مبتدأ في الجملة الأولى بخلاف المثال الذي ذكره الشارح، فإّن العطف فيه في صورة النصب صحيح، لأنّ في جملة «زيد ضربته عندها» الرابطة موجودة و هو ضمير المؤنّث في «عندها»؛ (انتهى) ما قاله الابّذي في شرح الجزولية.

و إنّما قيدنا أصحيّة المثال الذي ذكره الشارح بصورة نصب الاسم السابق أعني «زيداً» في «ضربته عندها»، لأنّ صورة رفعه مستغنية عن الرابط، إذ الجملة حينئذ معطوفة على جملة «هند أكرمتها» باعتبار أوّلها، فلايحتاج المعطوفة إلى رابط و هو واضح، فالمثالان صحيحان من دون فرق بينهما في هذه الصورة.

و لما كان لقائل أن يقول: إنّ الحكم بأصحيّة مثال الشارح يستلزم الحكم بصحّة مثال النحويين للزوم اشتراك المفضل أعني مثال الشارح والمفضل عليه أعني مثال النحويين في

---

١. تقدّمت ترجمته في الصفحة: ٥٢.

و لعلّه يغتفر في التّوابع ما لا يغتفر في غيرها. (والرفع في غير الذي مرّ رجح) ....

أصل الصحة، و قد حكم الشارح ببطلان مثالهم فأجاب الشارح بقوله: (و لعلّه يغتفر في التوابع ما لايغتفر في غيرها).

و حاصل ما أجاب به الشارح أنّا حكمنا ببطلان مثالهم مع قطع النظر عن قاعدة الإغتفار في الثواني و لعلّ نظرهم في التمثيل إلى قاعدة الاغتفار، فيصحّ التمثيل والأصحيّة معاً.

والمراد من قاعدة الاغتفار أنّهم كثيراً ما يغتفرون في الثواني ما لايغتفرون في الأوائل نحو: «ربّ رجل و أخيه» فاغتفر عطف «أخيه» على «رجل» و إن كان يلزم منه دخول «ربّ» على المعرفة، لأنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه و هي مختصّة بالنكرة كما يجيء في باب حروف الجرّ[1].

هذا هو الدائر على ألسنة القوم و لكن قال في المطوّل في بحث الفصل والوصل ما حاصله أنّهم إنّما تركوا الضمير أعني «عندها»، لأنّ غرضهم تعيين جملة اسميّة خبرها جملة فعليّة و تصحيح المثال إنّما يكون باعتبار الضمير و هم إنّما اعتمدوا فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحقّقين أنّ المعطوف عليه في الوجهين هو مجموع جملة «هند أكرمتها»، لأنّها ذات وجهين فرفع «زيد» بالنظر إلى اسميّتها و نصبه بالنظر إلى فعليّتها والمعطوف عليه في الصورتين مجموع الجملة و اختلاف الإعرابين باختلاف الاعتبارين.

و بهذا يحصل المناسبة بين الجملتين المتعاطفتين، و لايخفى على المنصف لطف هذا الوجه و دقته و إن ذهل عنه أكثر القوم و خفي على كثير من الفحول و ليس هذا أول قارورة كسرت في الإسلام فكم من هفوات صدرت من بعض الأعلام و صارت مورداً للقبول عند العوام و مرّ أهل التحقيق بها مرّ الكرام و من الله التوفيق و به الاعتصام.

(والرفع في غير الذي مرّ رجح) على النصب و هو ما لايقع بعدما يختصّ بالفعل أو بالابتداء و لا بعد ما له صدر الكلام و لا قبل فعل ذي طلب و لا بعد ما إيلاؤه الفعل غلب و

---

١. الصفحة: ٢٦٠.

لعدم موجب النّصب و مرجّحه و موجب الرّفع و مستوي الأمرين، و عدم التّقدير أولى منه نحو: «زيد ضربته» و منع بعضهم النّصب و ردّ بقوله تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ (فما أبيح) لک (افعل و دع) أي اترک (ما لم يبح) لک، و تقديمه واجب النّصب، ثمّ مختاره، ثمّ جائزه على السّواء، ثمّ مرجوحه أحسن كما قال من صنع ابن الحاجب، لأنّ الباب لبيان المنصوب منه انتهى.

لا بعد عاطف على معمول فعل مستقر أولاً و لا بعد فعل مخبر به عن اسم أول و معلوم أنّ رفع الاسم السابق حينئذ أرجح من نصبه، (لعدم موجب النصب و مرجّحه و عدم موجب الرفع و مستوي الأمرين و عدم التقدير أولى منه) أي من التقدير الذي يلزم في صورة النصب، إذ يلزم عليه تقدير فعل ناصب للاسم السابق (نحو: «زيد ضربته») فرفع «زيد» في المثال أرجح من نصبه و يجوز نصبه أيضاً لكنّه مرجوح (و منع بعضهم النصب) لكلفة الإضمار (و ردّ بقوله تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[1]) حيث قرئ «جنّات» بالنصب بالكسرة مع أنّه ممّا نحن فيه.

(فما أبيح لک) من الأحكام في كل واحد من الصور الخمس (افعل و دع أي اترک ما لم يبح لک)، مثلاً لاتنصب في صورة وجوب الرفع و لا ترفع في صورة وجوب النصب و ارفع في صورة مختاريّة النصب لكن على المرجوحيّة وانصب في صورة مختاريّة الرفع كذلک وانصب وارفع في صورة جواز الوجهين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر.

(وتقديمه) أي المصنّف (واجب النصب ثمّ مختاره ثم جائزه على السواء) أي على مستوى الوجهين (ثم مرجوحه) أي مرجوح النصب (أحسن كما قال) المصنّف في بعض كتبه: (من صنع ابن الحاجب، لأنّ الباب لبيان المنصوب منه، انتهى) كلام المصنّف في بعض كتبه.

و حاصله أنّ تقديم صور النصب سواء كان واجباً أو راجحاً أو مساوياً مع الرفع ثمّ ذكر مرجوح النصب أحسن من صنع ابن الحاجب[2]، لأنّه قدّم مختار الرفع على جميع صور النصب

---

١. الرعد: ٢٣.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

و كان ينبغي أن يؤخّرا واجب الرّفع عنها لما ذكر. (و فصل) ضمير (مشغول) به عن الفعل (بحرف جرّ أو بإضافة) أي بمضاف (كوصل) فيما مضى (يجري) فيجب النّصب في نحو: «إن زيدا مررت به أو رأيت أخاه أكرمک».

مع أنّ الباب لبيان صور النصب فقط و ذكر صور الرفع من باب الملازمة أو تتميم الأقسام كما تقدّم (و كان ينبغي أن يؤخّر) المصنّف (واجب الرفع عنها) أي عن صور النصب (لما ذكر) في وجه الأحسنيّة.

و لايخفى عليک أنّ ابن الحاجب لم يذكر صورة واجب الرفع في كتابه، فلاتغتر بما قاله بعض المحقّقين من المحشين: و ما ذكره ابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿**الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ**﴾[1] و نحوها ليس من حيث إنّها من الأقسام التي تذكر في باب الاشتغال، بل من باب ردّ النقض الوارد على قاعدة مختار النصب كما صرّح به شارح كلامه و قد نقلناه بتمامه و أوضح من ذلک قول ابن الحاجب في أوّل دخوله في ردّ النقض حيث يقول: و ليس مثل: «أ زيد ذهب به» منه إلى آخر ما قاله في ردّ النقض المذكور، فراجع كلامه حتى تعرف حقيقة مرامه.

الضمير المشغول به

(و فصل ضمير مشغول به عن الفعل بحرف جرّ أو بإضافة أي بمضاف كوصل فيما مضى) أي في الأحكام الماضية (يجري) و بعبارة أخرى: لافرق في الصور الخمس السابقة بين اتصال الضمير بالفعل المشغول به نحو: «زيد ضربته» و بين انفصال الضمير من الفعل بحرف جرّ نحو: «زيد مررت به» أو بمضاف نحو: «زيد رأيت أخاه»، (فيجب النصب في نحو: «إنّ زيداً مررت به) أكرمک» (أو) «إن زيداً (رأيت أخاه أكرمک») لوقوع الاسم السابق في المثالين بعد

---

۱. النور: ۲.

و الرّفع في نحو: «خرجت فإذا زيد مرّ به عمرو أو رؤي أخوه»، و يختار النّصب في نحو: «زيدا أمرر به أو انظر أخاه» و الرفع في نحو: «زيد مررت به أو رأيت أخاه»، و يجوز الأمران على السّواء في نحو: «هند أكرمتها و زيد مررت به أو رأيت أخاه في دارها» نعم يقدّر الفعل من معنى الظاهر لا لفظه.

ما يختصّ بالفعل أعني «إن» الشرطيّة، والمثال الأوّل للفصل بحرف الجرّ والمثال الثاني للفصل بالمضاف. و هكذا الأمثلة الآتية.

(و) يجب (الرفع في نحو «خرجت فإذا زيد مرّ به عمرو» أو) «خرجت فإذا زيد (رؤي أخوه»)، لوقوع الاسم السابق بعد ما يختصّ بالابتداء.

(و يختار النصب في نحو «زيداً امرر به» أو) «زيداً (انظر أخاه»)، لوقوع الاسم السابق في المثالين قبل فعل ذي طلب.

(و) يختار (الرفع في نحو «زيد مررت به» أو) «زيد (رأيت أخاه»)، لعدم موجب النصب و مرجّحه و موجب الرفع و مستوي الأمرين و عدم التقدير أولى منه.

(و يجوز الأمران) أي النصب والرفع (على السواء في نحو «هند أكرمتها و زيد مررت به) في دارها» (أو) «هند أكرمتها و زيد (رأيت أخاه في دارها»)، لكون المثالين داخلين في قوله: «و إن تلا المعطوف فعلاً مخبراً» إلخ.

(نعم يقدّر الفعل) في صور نصب الاسم السابق وجوباً أو جوازاً (من معنى) الفعل (الظاهر لا لفظه) كل على حسب ما يقتضيه المقام و يصحّ معه معنى الكلام، ففيما كان العامل لازماً والمشغول به نفس ضمير الاسم السابق نحو: «زيد مررت به» و نحوه، يقدّر «جاوزت» إن كان العامل معلوماً و «جيز» إن كان مجهولاً و فيما كان العامل متعدّياً والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق نحو: «زيد انظر أخاه» يقدّر «لابس» و نحوه و كذا إذا كان العامل لازماً والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق نحو: «زيد مررت بغلامه» يقدر «لابست زيداً مررت بغلامه»، لأنّك لم تجاوز زيداً ولم تمر به.

(و سوّ في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل) فيما تقدّم (إن لم يک مانع حصل) نحو: «أ زيدا أنت ضاربه الآن أو غدا» بخلاف الوصف غير العامل كالّذي بمعنى الماضي.

والحاصل أنّه يجب أن تقدّر في كلّ مثال فعلاً يناسب و يصحّ معه المعنى كـ «جاوزت» و «لابست» و «أهنت» كلّ على حسب ما يقتضيه المقام و يصحّ معه المعنى المقصود من الكلام.

العامل

(و سوّ في ذا الباب وصفاً ذا عمل بالفعل فيما تقدّم) أي في الأقسام الخمسة المتقدّمة و غيرها من الأحكام المذكورة والمراد بالوصف هنا اسم الفاعل و اسم المفعول و صيغ المبالغة على رأي. مثال الأوّل «زيداً أنا ضاربه»، مثال الثاني «الجبّة أنت مكسيها»، مثال الثالث «النحو أنت الآن بحاثه»، فسوّ هذه الثلاثة في الأحكام السابقة بالفعل (إن لم يک مانع) من عمله فيما قبله (حصل) و سيأتي بيان المانع (نحو: «أ زيداً أنت ضاربه الآن أو غداً»)، فالمختار فيه النصب، لوقوع الاسم السابق بعد ما إيلاؤه الفعل غلب، فـ «زيداً» في المثال منصوب بوصف محذوف يفسّره الوصف المذكور و تقديره «أ أنت ضارب زيداً ضاربه الآن أو غداً» و هكذا اسم المفعول و صيغ المبالغة.

و فهم من كلام الناظم أنّ المساوي للفعل في الأحكام المتقدّمة لابدّ فيه من ثلاثة شروط:

الأوّل: أن يكون الوصف عاملاً بأن يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال كما مثّلنا و الشرط الثاني: أن يكون العامل وصفاً، والشرط الثالث: أن لايكون مانع من عمل الوصف فيما قبله حصل و بهذا يظهر المراد من قول الشارح: (بخلاف الوصف غير العامل كـ) الوصف (الذي) يكون (بمعنى الماضي) نحو: «أ زيد أنت ضاربه أمس»، فلايجوز نصب «زيد» بوصف مقدّر إلّا عند من يجوّز عمل الوصف بمعنى الماضي كالكسائي[1].

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

أو العامل غير الوصف كاسم الفعل أو الحاصل فيه مانع كصلة الألف و الّلام. (و علقة حاصلة بتابع) للاسم الشّاغل للفعل (كعلقة) حاصلة (بنفس الاسم الواقع) الشّاغل للفعل، فقولك : «أ زيدا ضربت عمرا و أخاه» كقولك : «أ زيدا ضربت أخاه».

(أو العامل غير الوصف كاسم الفعل) نحو: «زيد دراكه» كما مثّلنا سابقاً، فلايجوز نصب «زيد»، لعدم صدق ضابطة الباب على اسم الفعل، لأنّه لضعفه ليس بحيث لولا الضمير المشغول به لعمل في الاسم السابق.

(أو الحاصل فيه مانع كـ)الوصف الذي يكون (صلة الألف واللام) نحو: «أ زيد أنا الضاربه»، فلايختار نصب «زيد»، بل لايجوز و إن وقع بعد ما إيلاؤه الفعل غلب، لأنّ الصلة أعني «ضارب» لايعمل فيما قبل الموصول أعني الألف واللام.

و قد علم من التعاريف التي نقلناها في أول الباب أنّه لابدّ في صحّة الاشتغال من علقة بين العامل والاسم السابق والعلقة تحصل بأحد أمور ثلاثة:

الأوّل: بالضمير المتّصل بالفعل العائد إلى الاسم السابق و هذا هو الأصل و قد مضى.

الثاني: بالضمير المنفصل عن العامل إمّا بحرف جرّ أو بمضاف و قد مضى أيضاً.

الثالث: بالضمير المتّصل بتابع معمول العامل نحو: «أ زيداً ضربت عمراً و أخاه» حيث حصلت العلقة بسبب الضمير في «أخاه» الذي هو تابع «عمراً» و هذا القسم هو المراد بقول الناظم: «و علقة حاصلة» إلخ.

(و علقة حاصلة بتابع للاسم الشاغل للفعل كعلقة حاصلة بنفس الاسم الواقع) بعد الفعل و هو (الشاغل للفعل)، و بعبارة أخرى العلقة الحاصلة بالتابع كالعلقة الحاصلة بنفس معمول الفعل (فقولك: «أ زيداً ضربت عمراً و أخاه») و علقته بالضمير المتصل بالتابع (كقولك: «أ زيداً ضربت أخاه»)، فلا فرق في الصورتين في كون المختار في «زيداً» هو النصب، و إن كان العلقة في المثال الأوّل بسبب الضمير المتّصل بالتابع و في المثال الثاني بسبب الضمير المتّصل بنفس معمول الفعل.

و شرط في التّسهيل أن يكون التّابع عطفا بالواو كما مثّلناه أو نعتا ك «إنّ زيدا رأيت رجلا محبّه» و زاد في الارتشاف أن يكون عطف بيان ک «أ زيدا ضربت عمرا أخاه».

(و شرط) المصنّف (في التسهيل[1] أن يكون التابع عطفاً بالواو كما مثّلناه)، والوجه في اختصاص الحكم بالعطف بالواو ما يأتي في باب عطف النسق عند قوله: «و اخصص بها عطف الذي لايغني»، لأنّ المقام لو لم يكن من ذلک لم يصحّ، لاحتياج الباب إلى العلقة (أو نعتاً کـ «أ زيداً رأيت رجلاً محبّه») والشاهد في «محبّه» حيث إنّ العقلة به و هو نعت تابع لـ «رجلاً»، والوجه في ذلک أنّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فيحصل ما لابدّ منه في الاشتغال من العلقة.

(و زاد في الارتشاف أن يكون) التابع (عطف بيان کـ «أ زيداً ضربت عمراً أخه»)، والوجه فيه عين ما ذكر في النعت، لأنّ عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقّات في جميع الأحكام، أمّا البدل نحو: «أ هنداً تزوجت خنساء أختها» بناء على كون «أختها» بدلاً من «خنساء» فلا يجري فيه أحكام الاشتغال، لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل، فيصير التقدير «تزوّجت أختها»، فهذا المقدّر جملة مستقلّة و «أختها» من متعلّقاتها و حينئذ تبقى جملة «أ هند تزوّجت خنساء» خالية عن العائد، سواء رفعت «هند» على الابتداء أو نصبت على الاشتغال، فيبطل الكلام على البدليّة أي بدليّة «أختها»، فلابدّ من أن يجعل «أختها» عطف بيان ليصحّ الكلام و حينئذ يزيد هذه المسألة على المسألتين المستثنيين عن قاعدة «كلّ ما يجوز فيه عطف البيان يجوز فيه البدليّة»، كما يأتي في باب عطف البيان عند قول الناظم:

و صالحاً لبدليّة يرى　　　في غير نحو «يا غلام يعمرا»

و أمّا التأكيد فلايمكن فيه فرض الاشتغال، لأنّ اللفظيّ منه نحو: «أ زيداً ضربت عمراً عمراً» لا ضمير فيه أصلاً، والمعنويّ منه نحو: «أ زيداً ضربت عمراً نفسه» و إن كان فيه ضمير لكنّه عائد على المؤكّد أبداً، فيبقى الاسم السابق بلا عائد و علقة.

---

١. شرح التسهيل: ٢/ ١٤٥.

....

كذا قالوا ولكن السمألة لاتخلو عن إشكال لصحّة قولنا: «أ زيداً ضربت أخاه أخاه» فلا مانع فيه من القول بالاشتغال بأن يقال: التقدير «أ أهنت زيداً ضربت أخاه أخاه» كما بيّنا هذا التقدير في السابق مفصّلاً، فتأمّل جدّاً.

باب تعدّي الفعل و لزومه

هذا باب تعدّي الفعل و لزومه و فيه رتب المفاعيل، (علامة الفعل المعدّى) أي المجاوز إلى المفعول به (أن تصل هاء) تعود على (غير مصدر) لذلک الفعل (به نحو عمل) فإنّک تقول: «الخير عملته» فتصل به هاء تعود على غير مصدره........................

(هذا باب تعدّي الفعل و لزومه و فيه رتب المفاعيل)

اقسام الفعل

يذكر الرتب في قوله فيما يأتي:

والأصل سبق فاعل معنى كـ «من» من «ألبسن من زاركم نسج اليمن»

الأكثر على أنّ الفعل إمّا متعد أو لازم، و قال بعض[1]: إنّ هناک قسماً ثالثاً و هو ما ليس بمتعدّ و لا لازم و مثّل له بالأفعال الناقصة؛ فإنّ المنصوب بها إمّا خبر و إمّا حال، و زاد بعض آخر[2] قسماً رابعاً و مثّل له بالأفعال التي تستعمل متعدّية تارة و لازمة أخرى نحو: «مسحت رأسي» و «مسحت برأسي» و نحو: «شكرته» و «شكرت له»، لكن الحق في ذلک أنّه متعد و حرف الجر زائدة و سيأتي الإشارة إليه.

علامة الفعل المتعدّي

(علامة الفعل المعدّى أي المجاوز إلى المفعول به) شيئان:

الأوّل: (أن تصل هاء تعود على غير مصدر لذلک الفعل به) بشرط أن لاتكون الهاء في الأصل خبراً (نحو: «عمل»، فإنّک تقول: «الخير عملته» فتصل به) أي بـ «عملت» الذي هو فعل متعدّ (هاء تعود على غير مصدره) و هو «الخير» فيعرف بذلک أنّ «عملت» متعدّ.

---

١. كالوقاد في شرح التصريح: ١/ ٤٦٢، و ابن هشام في أوضح المسالک: ٢/ ١٥٦.

٢. كالمقدسيّ في دليل الطالبين: ٧٤.

و احترز بها عن هاء المصدر، فإنّها توصل بالمتعدّي نحو: «ضربته زيدا» أي الضّرب، و باللازم نحو: «قمته» أي القيام. تتمّة: و من علامته أيضاً: أن يصلح لأن يصاغ منه اسم مفعول تامّ ك «مقت» فهو ممقوت. قال في شرح الكافية: و المراد بالتّمام الإستغناء عن حرف جرّ، فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جرّ يسمّى لازما ك «غضبت على عمرو فهو مغضوب عليه».

(واحترز) المصنّف (بها) أي بهاء غير المصدر (عن هاء) عائدة إلى (المصدر، فإنّها توصل بالمتعدّي نحو: «ضربته زيداً»)، فتعود الهاء المتّصلة بـ «ضربت» إلى المصدر (أي الضرب) و نحوه قوله تعالى: ﴿**لا أُعَذِّبُهُ أَحَداً**﴾[1] كما يأتي في باب المفعول المطلق؛ و توصل الهاء العائدة إلى المصدر (باللازم) أيضاً (نحو «قمته») فتعود الهاء المتّصلة بـ «قمت» إلى المصدر (أي القيام)

و إنّما قلنا بشرط أن لاتكون الهاء في الأصل خبراً ليخرج نحو: «إن يكنه»، فإنّ الضمير البارز المتّصل و إن كان لغير المصدر لكنّه ليس علامة لكون الفعل المتّصل هو به متعدّياً؛ فتبصّر.

والثاني: ما ذكره الشارح في (تتمّة و) هو أنّه (من علامته) أي المتعدّي (أيضاً أن يصلح لأن يصاغ منه اسم مفعول تامّ كـ «مَقَتَ فهو مَمْقُوت»).

قال في شرح الكافية: "والمراد بالتمام الاستغناء عن حرف جرّ، فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جرّ سمّي لازماً"[2] كـ «غَضِبت على عمرو، فهو مغضوب عليه»).

و بعبارة أخرى المراد بالتمام أن لايحتاج بناء اسم المفعول إلى تعدّية الفعل أوّلاً بحرف جرّ، إذ لايبنى اسم المفعول من الفعل اللازم إلّا بعد تعديته بحرف جّر، إذ ليس للازم مفعول حتّى يبنى له اسم فيجب في اللازم أوّلاً أن يعدّى الفعل بحرف جرّ حتى يصير ذا مفعول ثم يبنى لمفعوله اسم، بخلاف المتعدّي، فإنّه لما كان متعدّياً بنفسه و ذا مفعول فيصحّ أن يبنى لمفعوله اسم من دون افتقار إلى حرف جرّ.

---

١. المائدة: ١١٥.

٢. شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٢٩.

....

عدم مطابقة الموصوف للفعل اللازم

و ليعلم أنّ اللازم لايطابق موصوفه مطلقاً، بل المطابق للموصوف هو الضمير المجرور العائد إلى الموصوف فتقول مثلاً: «رجل مغضوب عليه» و «رجلان مغضوب عليهما» و «رجال مغضوب عليهم» و «امرأتان مغضوب عليهما» و «نساء مغضوب عليهنّ».

والوجه في ذلک أنّ القائم مقام الفاعل أعني الجارّ والمجرور مركّباً و مجموعاً ـ من حيث هو مركّب - ليس بمؤنّث ولا مثنى ولا مجموع، فلا وجه لتأنيث العامل فيهما و تثنيته و جمعه و إنّما المطابق هو الضمير المجرور و من هذا القبيل «أنت خير منزول به» في صلاة الميّت و نحوهما، فيجب مطابقة المجرور لـ «أنت» المراد به الله لا الميّت، فما في بعض الرسائل العلميّة من أنّه إذا كان الميّت امرأة يقال: «منزول بها» غلط فاحش، بخلاف اسم المفعول من المتعدّي، فإنّه يطابق موصوفه على تفصيل يأتي في باب النعت عند قول الناظم:

و هو لدى التوحيد والتذكير أو　　　سواهما كالفعل فاقف ما قفوا

المعمولات غير المفعول به و الفعل اللازم

و يشترک الفعل المتعدّي والفعل اللازم في معمولات غير المفعول به و هي أي المعمولات المشترک فيها ثمان:

الأوّل: ما هو بمعناه، و يسمّى مصدراً و مفعولاً مطلقاً نحو: «ضربت ضرباً» و نحو: «قعدت جلوساً».

الثاني: ما هو واقع فيه من زمان أو مكان، و يسمّى ظرفاً و مفعولاً فيه نحو: «هنا ضربت زيداً يوم الجمعة» و نحو: «ها هنا صام زيد يوم الخميس».

الثالث: ما فعل فعل لتحصيله أو حصوله، و يسمّى مفعولاً له نحو: «ضربته تأديباً» و نحو: «قعدت عن الحرب جبناً».

(فانصب به مفعوله) الذي تجاوز إليه (إن لم ينب عن فاعل نحو: تدبّرت الكتب) و معلوم أنّه إن ناب عن فاعل رفع (و) فعل (لازم غير) الفعل (المعدّي) و هو الذي لا يتّصل به ضمير غير مصدر، و يقال له أيضاً: «قاصر» و «غير متعدّ» و «متعدّ بحرف جرّ».

الرابع: التميز الذي يرفع الإبهام عن نسبة الفعل نحو: ﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾[1] و نحو: «طاب زيد نفساً».

الخامس: ما يبيّن هيأة الفاعل عند صدور الفعل عنه أو المفعول عند وقوعه عليه نحو: «جاء زيد راكباً» و نحو: «لقيت هنداً ضاحكة».

السادس: المفعول معه نحو: «رأيتک و زيداً» و نحو: «جئت و زيداً».

السابع: المستثنى نحو: «جاء القوم إلّا زيداً» و نحو: «أهنت الفسّاق إلّا زيداً».

الثامن: المنصوب بنزع الخافض نحو: «دخلت الدار» و نحو: «ضربت زيداً الدار».

عمل الفعل المتعدّي

(فانصب به) أي بالفعل المتعدّي (مفعوله الذي تجاوز إليه إن لم ينب) مفعوله (عن فاعل)، سواء كان المفعول واحداً (نحو: «تدبّرت الكتب») أم اثنين نحو: «علمت زيداً قائماً» أم ثلاثة نحو: «أعلمت بكراً زيداً قائماً» (و معلوم أنّه إن ناب عن فاعل رفع) كما تقدّم مفصّلاً.

الفعل اللازم

(و فعل لازم غير الفعل المعدّي و هو الذي لايتّصل به ضمير غير مصدر) و لايصاغ منه اسم مفعول تامّ (و يقال له أيضاً قاصر و غير متعدّ و متعدّ بحرف جرّ).

قال في شرح التصريف: «الفعل إما متعدّ و هو الفعل الذي يتعدّى بنفسه من الفاعل، أي: يتجاوز إلى المفعول به كقولک: «ضربت زيداً»، فإنّ الفعل الذي هو الضرب قد جاوز من الفاعل إلى زيد ... و إنّما قيّد المفعول بقوله: «به»، لأنّ المتعدّي و غيره متساويان في نصب ما

---

١. مريم: ٤.

(و حتم لزوم أفعال السّجايا) جمع سجيّة و هي الطّبيعة (كنهم) إذا كثر أكله و ظرف و كرم و شرف ....

عدا المفعول به نحو: «اجتمع القوم والأمير في السوق يوم الجمعة اجتماعاً تأديباً لزيد» و نحو ذلک، و لايعترض بنحو: «ما ضربت زيداً» لأنّ الفعل الذي هو «ضربت» قد يتعدّى إلى المفعول به في نحو: «ضربت زيداً» و إن أريد به لفظ الفاعل والمفعول به فهذا مدفوع بلا خلاف، و يسمّى أيضاً المتعدّي واقعاً لوقوعه على المفعول به و مجاوزاً لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم؛ و إمّا غير متعدّ و هو الفعل الذي لم يتجاوز الفاعل كقوله: «حسن زيد»، فإنّ الفعل الذي هو «حسن» لم يتجاوز الفاعل الذي هو «زيد»، بل ثبت فيه و يسمّى غير المتعدّي أيضاً لازماً للزومه على الفاعل و عدم انفكاكه عنه و غير واقع لعدم وقوعه على المفعول به. و فعل واحد قد يتعدّى بنفسه فيسمّى متعدّياً وقد يتعدّى بالحرف فيسمّى لازماً و ذلک عند تساوي الاستعمالين نحو: «شكرته» و «شكرت له» و «نصحته» و «نصحت له»، والحق أنّه متعدّ واللام زائدة مطردة، لأنّ معناه مع اللام هو المعنى بدونها والتعدّي واللزوم بحسب المعنى»[1] انتهى باختصار فتأمّل.

(و حتم لزوم أفعال السجايا جمع سجيّة و هي الطبيعة) و السليقة (كـ «نَهِم» إذا كثر أكله و «ظَرُف» و «كَرُم» و «شَرُف»).

قال التفتازانيّ[2] في بحث التشبيه: "الطبيعة ملكة تصدر عنها صفات ذاتيّة و يقرب منها الخلق و هو ملكة تصدر عنها الأفعال بسهولة من غير روية، إلّا أن للاعتياد مدخلاً في الخلق دون الغريزة و تلک الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة و مقابلاتها و ما أشبه ذلک"[3]، و

---

١. جامع المقدّمات: ١/ ٢٠٩ ـ ٢١١.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٣. المطوّل: ٣١٨ ـ ٣١٩.

(و كذا) حتم لزوم ما كان على وزن (افعللّ) بتخفيف اللّام الأولى و تشديد الثّانية، كاقشعرّ و اطمأنّ (و كذا) افعنلل (المضاهي اقعنسسا) و هو احرنجم، و كذا ما ألحق بافعللّ و افعنلل كاكوهدّ و احرنبأ (و) كذا حتم لزوم (ما اقتضى نظافة) كطهر و نظف (أو دنسا) كدنس و وسخ و نجس (أو) اقتضى (عرضا) أي معنى غير لازم كمرض و برئ و فرح (أو طاوع) فاعله فاعل الفعل (المعدّى لواحد كمدّه فامتدّا) و دحرجته فتدحرج. و المطاوعة قبول المفعول فعل الفاعل فإن طاوع المعدّى لاثنين كان متعدّيا لواحد نحو: «كسوت زيدا جبّة فاكتساها».

قال المحشّي: "«الغريزة هي الصفة الخلقية للنفس أي التي خلقت عليها كأنّها غرزت فيها و كذلك الطبيعة في اللغة هي السجيّة جبل عليها الإنسان و طبع عليها" انتهى.

و قد يطلق الطبيعة على الحقيقة والماهية كالحيوان الناطق للإنسان (و كذا حتم) أيضاً (لزوم ما كان على وزن «افْعَلَلَّ» بتخفيف اللام الأولى و تشديد الثانية كـ «اقشعرّ» و «اطمأنّ» و كذا) ما كان على وزن («افْعَنْلَلَ» المضاهي «اقعنسس») يقال: «اقعنسس الجمل» إذا أبى أن ينقاد (و هو) أي المضاهي «اقعنسس» («احرنجم» و كذا ما ألحق بـ «افعللّ» و «افعنلل» كـ «اكوهدّ» و «احرنبأ» و كذا حتم لزوم ما اقتضى) معناه (نظافة) ظاهريّة أو معنويّة (كـ «طَهُر» و «نَظُف» أو دَنَساً) كذلك (كـ «دَنِس» و «وَسِخ» و «نَجِس» أو اقتضى) معناه (عرضاً أي معنى غير لازم كـ «مَرِض» و «بَرِئ» و «فَرِح» أو طاوع فاعله فاعل الفعل المعدّى لواحد كـ «مدّه فامتدّ») فـ «امتدّ» لازم (و «دحرجته فتدحرج») فـ «تدحرج» كان متعدّياً لواحد نحو: «كسوت زيداً جبّة فاكتساها»، فـ «اكتساها» متعدّ لواحد.

[(و المطاوعة قبول المفعول فعل الفاعل، فإن طاوع المعدّى لاثنين كان متعدّياً لواحد نحو: «كسوت زيداً جبّة فاكتساها»)][١].

---

١. ما بين [ ] لم يكن في المطبوع.

(و عدّ) فعلا (لازما) إلي المفعول به (بحرف جرّ) نحو: «عجبت من أنّک قادم» و «فرحت بقدومک»، و عدّه أيضا بالهمزة نحو: «أذهبت زيدا» و بالتّضعيف نحو: «فرّحته». (و إن حذف) حرف الجرّ (فالنّصب) ثابت (للمنجرّ) ثمّ هذا الحذف ليس قياساً بل (نقلاً) عن العرب يقتصر فيه على السماع کقوله: «تمرّون الدّيار» و قد يحذف و يبقى الجرّ کقوله: «أشارت کليب بالأکفّ الأصابع»

تعدية الفعل اللازم

(وعدّ فعلاً لازماً إلى المفعول به بحرف جرّ نحو: «عجبت من أنّک قادم» و «فرحت بقدومک»)، والوجه فيه أنّ حروف الجرّ وضعت لتجرّ معنى الأفعال إلى الأسماء.

(وعدّه) أي الفعل اللازم (أيضاً بالهمزة نحو: «أذهبت زيداً»)، فإنّ قولک: «ذهب زيد» کان لازماً فلمّا قلت: «أذهبت» صار متعدّياً.

(و) عدّه أيضاً (بالتضعيف) أي بتضعيف العين (نحو: «فرّحته»)، فإنّ قولک: «فرحت» بتخفيف العين کان لازماً، فلمّا قلت: «فرّحته» بالتشديد صار متعدّياً.

المنصوب بنزع الخافض

(و إن حذف حرف الجرّ) بعد ما عدّي الفعل به (فالنصب ثابت للمنجرّ) و يسمى هذا بالمنصوب بنزع الخافض و يسمّى بالحذف و الإيصال أيضاً و وجه التسمية في کلا الاسمين واضح.

(ثمّ هذا الحذف ليس قياساً، بل نقلاً عن العرب يقتصر فيه على السماع) منها (کقوله: «تمرّون الديار») حيث کان «بالديار» فحذفت الباء و بقي «الديار» منصوباً (و قد يحذف) حرف الجرّ (و يبقى الجرّ کقوله: «أشارت کليبٍ بالأکفّ الأصابع») و الشاهد في «کليب» إذ أصله «إلى کليب» فحذفت «إلى» و بقي الجرّ فيه.

(و) حذف حرف الجرّ (في أنّ و أن) المصدريّتين (يطّرد) و يقاس عليه (مع أمن لبس كعجبت أن يدوا) أي يعطوا الدّية، و «عجبت أنّک قائم» أي من أن يدوا، و من أنّک قائم. و محلّ أنّ و أن حينئذ نصب عند سيبويه و الفرّاء، و جرّ عند الخليل و الكسائيّ (قال المصنّف: و يؤيّد قول الخليل ما أنشده الأخفش:

حذف حرف الجرّ في أنّ و أن

(و حذف حرف الجرّ في «أنّ» و «أن» المصدريّتين يطّرد و يقاس عليه)، قال الرضي[١]: "و إنّما صار حذف الجارّ مع «أنّ» و «أن» كثيراً قياساً لاستطالتهما بصلتهما"[٢] انتهى.

لكن (مع أمن لبس) بأن يتعيّن الحرف المحذوف (كـ «عجبت أن يَدوا» أي يعطوا الدية، و «عجبت أنّک قائم») حيث إنّ الحرف المحذوف متعيّن، لأنّ التعجّب يتعدّى بـ «من» لاغيره (أي) التقدير في المثال الأوّل («من أن يدوا» و) في المثال الثاني (« من أنّک قائم»).

(و) اختلف في (محلّ «أنّ» و «أن» حينئذ) و هو (نصب عند سيبويه و الفراء و جرّ عند الخليل و الكسائي)، قال الرضي[٣]: "و الأوّل أولى، لضعف حرف الجرّ عن أن يعمل مضمراً و لهذا حكم بشذوذ «الله الله لأفعلن» و نحو قول رؤبة: «خير» لمن قال له: «كيف أصبحت» و قوله: «أشارت كليب بالأكفّ الأصابع"[٤] انتهى.

و يظهر أثر الخلاف في التابع كما في البيت الآتي، (قال المصنّف: و يؤيّد قول الخليل ما أنشده الأخفش[٥]:

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٣٧

٣. تقدّمت في الجزء الأوّل ترجمة سيبويه الصفحة: ٤٩، و الفرّاء الصفحة: ١٦، و الخليل الصفحة: ٢٢٥ و الكسائي الصفحة: ١٨ و الرضيّ الصفحة: ٣٦.

٤. شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٣٧

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

و ما زرت ليلى أن تكون حبيبة إليّ و لا دين بها أنا طالبه

بجرّ المعطوف على «أن تكون»، فعلم أنّها في محلّ جرّ، فإن لم يؤمن اللّبس لم يطّرد الحذف نحو: «رغبت في أنّک تقوم» إذ يحتمل أن يكون المحذوف عن و لا يلزم من عدم الإطّراد أي القياس عدم الورود فلا يشكل بقوله تعالى: ﴿وَ تَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنّ﴾ فتأمّل .

و ما زرت ليلى أن تكون حبيبة إليّ و لا دين بها أنا طالبه [1]

بجرّ المعطوف) أعني «ولا دين» (على«أن تكون»، فعلم) من جرّ المعطوف (أنّها) أي «أن تكون» (في محلّ جرّ)، لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب.

(فإن لم يؤمن اللبس) بأن لم يتعيّن الحرف المحذوف و لا مكانه (لم يطّرد الحذف نحو: «رغبت في أنّک تقوم») فلايطّرد حذف «في» (إذ) بعد الحذف (يحتمل أن يكون المحذوف «عن») إذ مادّة «رغب» قد تتعدّى بـ «في» فتكون بمعنى الميل في الشيء و قد تتعدّى بـ «عن» فتكون بمعنى الإعراض عن الشيء[2]، فلو حذف حرف الجرّ يحصل الالتباس و لايعلم المراد.

(و لايلزم من عدم الاطّراد أي القياس عدم الورود، فلايشكل بقوله تعالى: **﴿وَ تَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنّ﴾**[3]) حيث حذف حرف الجرّ من «أن تنكحوهنّ» و هو غير معيّن، إذ لايدرى هل المحذوف «في» أو «عن» (فتأمّل).

قيل: في وجه التأمّل وجوه:

منها أنّ الآية ليس من باب الالتباس بل الآية من باب الإجمال، والفرق بينهما أنّ الالتباس عبارة عن دلالة الكلام على غير المراد، و الإجمال عبارة عن خفاء المعنى المقصود بحيث لايفهمه إلّا الذكي المتوقّد و الآية الشريفة من باب الإجمال بهذا المعنى.

---

١. من قصيدة للفرزدق؛ انظر: النحو المصفى: ٦٣٨، شرح الأشموني: ١/ ٤٤٣، همع الهوامع: ٣/ ٩.

٢. انظر: تهذيب اللغة: ٨/ ١٢٣.

٣. النساء: ١٢٧.

فصل: في رتب المفاعيل و ما يتعلّق بذلک؛ (و الأصل سبق) مفعول هو (فاعل معنى) مفعولا ليس کذلک (کمن من) قولک: (ألبسن من زارکم نسج اليمن).

و منها أنّ الحذف في الآية لعلّه لقرينة رافعة للبس معلومة للمخاطبين و إن کانت مجهولة لنا.

و منها أنّ الحذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلک من يرغب فيهنّ لجمالهنّ و من يرغب عنهنّ لدمامتهنّ و فقرهنّ؛ و حاصل هذا الوجه أنّ الحذف لقصد أن يفهم الفريق الأوّل أنّ المحذوف «عن» و يفهم الفريق الثاني أنّ المحذوف «في» فينتظم أمر التزويج الموجب لبقاء سلسلة البشر.

و منها أنّ الحذف لقصد الإبهام على الرجال والنساء لقصد أن يفهم الرجال أنّ المحذوف «في» فيهيئون الصداق و بقيّة مقدّمات النکاح، و تفهم النساء أنّ المحذوف «عن» فيقلّلن الصداق ولا يطلبن مايعسر على الرجال تحصيله لينتظم أمر التزويج کذلک.

و منها أنّ الحذف في الآية لوجود القرينة المعلومة و إن اختلف العلماء في المحذوف، فالکلّ متّفقون على وجود القرينة المعيّنة للمحذوف و إنّما الاختلاف في نفسها أي القرينة لا في وجودها، و سبب الاختلاف فيها الاختلاف في سب نزول الآية.

رتب المفاعيل

(فصل في رتب المفاعيل و ما يتعلّق بذلک)

من وجوب العمل بالأصل تارة و وجوب ترکه تارة أخرى على حسب ما يفصل إلى آخر الفصل.

(و) إذا تعدّى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما غير الأوّل، بأن لايکون خبراً في الأصل و قد تقدّم في باب النائب عن الفاعل أنّه يسمى بباب «کسا» و قد يسمّى بباب «أعطيت»، فحينئذ (الأصل سبق مفعول هو فاعل معنى مفعولاً ليس کذلک) أي ليس فاعلاً من حيث المعنى (کـ «مَن») الموصولة (من قولک: «ألبسن من زارکم نسجَ اليمن»)، فـ «من» الموصولة مفعول أوّل و «نسج» مفعول ثان والأصل تقديم «من» الموصولة على «نسج اليمن»، لأنّه لابس والنسج

و من ثمّ جاز «ألبسن ثوبه زيدا» و امتنع «أسكن ربّها الدّار» ....

ملبوس، فعلى هذا لابدّ من أن يتأمّل في عقد النكاح في أنّ الفاعل في المعنى أ هو الرجل أم المرأة، فيقدّم حين إجراء العقد الفاعل في المعنى منهما على الآخر.

و قد تقدّم أنّ الأصل قد يكون بمعنى ما ينبغي أن يكون عليه الشيء والمراد منه هنا هذا المعنى، فيجوز تركه و تقديم ما ليس فاعلاً على ما هو فاعل في المعنى لكنّه خلاف الأصل لايحسن استعماله عند الفصحاء.

و إذا كان الفعل متعدّياً إلى مفعولين ثانيهما عين الأوّل، بأن يكون خبراً في الأصل و يكون الأوّل مبتدأ في الأصل و قد تقدّم أيضاً في ذلک الباب أنّ هذا يسمّى بباب «علمت» و «ظننت» فحينئذ الأصل تقديم ما كان مبتدأ في الأصل على ما كان خبراً في الأصل على حسب ما فصل في باب أفعال القلوب، و ما يكون منها متعدّياً إلى ثلاثة مفاعيل بالهمزة فالأصل فيه تقديم المفعول الذي زيد بواسطة الهمزة على المفعولين اللذين هما في الأصل مبتدأ و خبر.

و قد بيّنا لک هذا في باب أفعال القلوب مفصّلاً و نزيدک هاهنا فنقول: إنّ «علم» و «رأى» المتعدّيين إلى اثنين يتعدّيان إلى ثلاثة بالاتفاق، فيزيد لهما بسبب الهمزة مفعول آخر و هو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة كالتاء في «علمت» مثلاً و معلوم أنّ موضعه الأصلي قبل دخول الهمزة قبل المفعولين فكذا بعد دخولها.

(و من ثمّ) أي من أجل أنّ الأصل في المفعول الذي هو فاعل معنى التقدّم و السبق (جاز «ألبسن ثوبَه زيداً»)، فإنّ الضمير في «ثوبه» و إن كان عائداً على متأخّر و هو «زيد» لكنّه ليس متأخّراً لفظاً و رتبة معاً بل لفظاً فقط، لأنّه متقدّم رتبة، إذ هو فاعل معنى (و) من ثمّ (امتنع «أسكن ربّها الدار»)، لعود ضمير «ربّها» على متأخر لفظاً و رتبة، إذ «الدار» ليس فاعلاً معنى و ذلک لايجوز إلّا في مواضع معيّنة قد سبق ذكرها ليس هذا منها.

(و يلزم) هذا (الأصل لموجب عري) أي وجد، كأن خيف لبس الأوّل بالثاني نحو: «أعطيت زيدا عمرا» أو كان الثاني محصورا نحو: «ما أعطيت زيدا إلّا درهما»، أو ظاهرا، و الأوّل مضمرا نحو: «أعطيتک درهما». (و ترک ذاک الأصل حتما قد يرى) لموجب، كأن كان الأوّل محصورا نحو: «ما أعطيت الدّرهم إلّا زيدا» أو ظاهرا، و الثاني ضميرا نحو: «الدّرهم أعطيته زيدا»، أو فيه ضمير يعود على الثاني كما تقدّم.

(و يلزم) أي يجب العمل بمقتضى (هذا الأصل) أي تقديم الفاعل في المعنى أي المفعول الأوّل في باب «كسا» (لموجب عرى أي وجد) والموجب ثلاثة أشياء:

الأوّل: (كأن خيف لبس) المفعول (الأوّل بـ) المفعول (الثاني) و ذلک إذا صلح كلّ واحد من المفعولين أن يكون فاعلاً في المعنى (نحو: «أعطيت زيداً عمرواً») و قد سبق تحقيق هذا المثال في نظير المقام فلانعيده[1].

الثاني: (أو كان) المفعول (الثاني محصوراً) فيه (نحو: «ما أعطيت زيداً إلّا درهماً») و قد سبق تحقيق هذا المثال أيضاً في نظير المقام فلانعيده.

الثالث: (أو) كان المفعول الثاني اسماً (ظاهراً و) المفعول (الأوّل مضمراً) متصلاً (نحو: «أعطيتک درهماً») و هذا المثال أيضاً كسابقيه.

(و ترک ذلک الأصل) و تأخير الفاعل معنى (حتماً قد يرى لموجب) والموجب هنا أيضاً ثلاثة:

الأوّل: (كأن كان) المفعول (الأوّل محصوراً) فيه (نحو: «ما أعطيت الدرهم إلّا زيداً»).

الثاني: (أو) يكون المفعول الأوّل اسماً (ظاهراً والثاني ضميراً) متّصلاً (نحو: «الدرهم أعطيته زيداً»).

الثالث: (أو) يكون (فيه) أي في المفعول الأوّل (ضمير يعود على) المفعول (الثاني كما تقدّم) يعني «أسكن ربّها الدار»، إذ قلنا إنّ تقديم «ربّها» يوجب عود الضمير على المتأخّر لفظاً و رتبة

---

١. انظر الصفحة: ٥١.

(و حذف) مفعول (فضلة) بأن لم يكن أحد مفعولي ظنّ، لغرض إمّا لفظيّ كتناسب الفواصل و الإيجاز، و إمّا معنويّ كاحتقاره (أجز) نحو: ﴿ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَ ما قَلى﴾، ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ لَنْ تَفْعَلُوا﴾، ﴿كَتَبَ اللهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَ رُسُلي﴾، و هذا (إن لم يضر) بفتح أوّله و تخفيف الرّاء، فإن ضار أي ضرّ (كحذف ما سيق جوابا) لسّائل (أو) ما

فيجب ترک تقديمه و إن كان فاعلاً معنى و الأصل تقديمه، فيجب أن يقال: «أسكن الدار ربّها».

حذف المفعول

(و حذف مفعول فضلة بأن لم يكن أحد مفعولي) باب («ظنّ» لغرض إمّا لفظيّ كتناسب الفواصل) أي أواخر الآيات القرآنيّة (و الإيجاز) أي الاختصار؛ (و إمّا) لغرض (معنويّ كاحتقاره) أي المفعول (أجز) الحذف (نحو: ﴿ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَ ما قَلى﴾[1]) مثال لتناسب الفواصل والشاهد في «قلى» كان في الأصل «قلاک» فحذف المفعول و هو الكاف ليتناسب «قلى» مع «سجى» و «أولى»، و نحو: (﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ لَنْ تَفْعَلُوا﴾[2]) مثال للإيجاز والاختصار، إذ الأصل «تفعلوه» فحذف الضمير الذي هو المفعول في الفعلين للإيجاز والاختصار، و نحو: (﴿كَتَبَ اللهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَ رُسُلي﴾[3]) والأصل «لأغلبنّ الكافرين» فحذف المفعول أعني «الكافرين» لتحقيرهم و احتقارهم بحيث لا قابليّة و لا شأن لهم بحيث لا يناسب ذكرهم مع الله و رسله.

(و هذا) أي جواز حذف الفضلة ثابت (إن لم يضر)، لفظ «يضر» فعل مضارع و أجوف يائيّ و هو (بفتح أوّله و تخفيف الراء) بمعنى «يضرّ» المضاعف بتشديد الراء (فإن ضار أي ضرّ) حذف المفعول (كحذف ما) أي مفعول (سيق جواباً للسائل أو ما) أي مفعول (حصر أي

---

۱. الضحى: ۳.

۲. البقرة: ۲۴.

۳. المجادلة: ۲۱.

(حصر) لم يجز كقوله: زيدا لمن قال: «من ضربت» و نحو: «ما ضربت إلّا زيدا» فلو حذف من الأوّل لم يحصل جواب، و لو حذف في الثّاني لزم نفي الضّرب مطلقا، و المقصود نفيه مقيدا. (و يحذف) الفعل (النّاصبها) أي النّاصب الفضلة جوازا (إن علما) كأن كان ثمّة قرينة حالية كانت كقولك لمن تأهّب للحجّ: «مكّة» أي تريد مكّة، أو مقاليّة كزيدا لمن قال: «من ضربت؟»..

كان محصوراً فيه فحينئذ (لم يجز) الحذف (كقولك: «زيداً» لمن قال: «من ضربت» و نحو: «ما ضربت إلّا زيداً»، فلو حذف المفعول) و هو «زيداً» (في) المثال (الأوّل لم يحصل جواب) للسائل (و لو حذف) المفعول و هو أيضاً «زيداً» (في) المثال (الثاني لزم نفي الضرب مطلقاً) أي عن «زيد» و غيره (و) الحال أنّ (المقصود نفيه مقيّداً) بغير «زيد» و إثبانه لـ «زيد».

حذف ناصب المفعول

إلى هنا كان الكلام في حذف المفعول جوازاً و امتناعاً و إن كان ناصبه في بعض الصور أيضاً محذوفاً لكن لم يكن الكلام فيه و لما فرغ من الكلام في المفعول شرع في بيان حذف ناصبه جوازاً أو وجوباً فقال:

(و يحذف الفعل الناصبها أي الناصب الفضلة جوازاً إن علم) أي علم المفعول المحذوف (كأن كان ثمّة قرينة) معيّنة للفعل (حالية كانت) القرينة (كقولك لمن تأهّب) أي تهيأ (للحج: «مكّة» أي «تريد مكّة») فحذف «تريد» لدلالة القرينة الحاليّة على تعيين «تريد»، إذ حالة المخاطب و التأهّب للسفر إلى مكّة و تهيئة الزاد والراحلة و سائر ما يجب تحصيله لمن يريد السفر إلى مكّة من أخذ جواز السفر من الحكومة و أخذ بطاقة الطيّارة أو السيّارة و نحوهما ممّا يلزم شرعاً أو قانوناً أو عرفاً قرينة قطعيّة دالّة على أنّه يريد السفر إلى مكّة فتقول له: «مكّة» بحذف «تريد»، لدلالة القرينة على المحذوف (أو) كانت القرينة (مقاليّة كـ) قولك: («زيداً» لمن قال: «من ضربتَ؟») والأصل «ضربت زيداً» فحذف «ضربت» بضم التاء من قولك

(و قد يكون حذفه ملتزما) كأن فسّره ما بعد المنصوب كما في باب الإشتغال، (و قد يكون حذفه ملتزما) كأن فسّره ما بعد المنصوب كما في باب الإشتغال، أو كان نداء أو مثلاً ....

بقرينة «ضربت» بفتح التاء في قول السائل، فالقرينة مقاليّة و هذا واضح لايحتاج إلى التطويل والبيان.

(و قد يكون حذفه) أي الناصب للمفعول (ملتزماً) أي واجباً (كأن فسّره ما بعد المنصوب) و هذا في مواضع كثيرة كباب الإغراء والتحذير والنعت المقطوع المنصوب على المدح أو الذمّ أو الترحّم و سيأتي كلّ في بابه إن شاء الله تعالى، و (كما في باب الاشتغال) و قد تقدّم مفصّلاً و مشروحاً (أو كان نداء) و سيأتي أيضاً في بابه إن شاء الله تعالى، (أو) كان (مثلاً) و هو كلّ كلام استعمل أوّلاً بطريق الحقيقة ثمّ استعمل مجازاً في موارد كثيرة تشبيهاً لكلّ واحد من تلك الموارد بالمورد الأوّل الذي كان استعماله فيه بطريق الحقيقة كقولهم: «في الصيف ضيّعت اللبن»[1] بكسر تاء الخطاب، فإنّه استعمل أوّلاً في امرأة كانت زوجة رجل و كان شيخاً كبير السن لكنّه ذو مال و مواش فسألته الطلاق فطلّقها فتزوّجها رجل شابّ قويّ لكنّه كان فقيراً معدماً لامال له و لا مواشي فاشتهت يوماً لبناً فأرسلت إلى الشيخ زوجها الأول تستسقيه لبناً فقال الشيخ للرسول: قل لها «في الصيف ضيّعت اللبن» فلمّا رجع الرسول و أخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها الشابّ و قالت: «هذا و مذق [مذقه] خير» يعني هذا الشابّ الجميل القوي مع اللبن القليل الممذوق أي الممزوج بالماء خير منه و من لبنه الكثير و لنعم ما قيل في المقام بالفارسية:

زن نگردد گِرد مرد نیک بخت   گرد آن گردد که دارد ضرب سخت

و قيل أيضاً بالفارسية: «زن جوان را تیری در پهلو نشیند به که پیری».

---

١. مجمع الأمثال: ٢/ ٦٨.

ک «الكلاب على البقر» أي أرسل ....

و إنّما خصّ الشيخ الصيف، لأنّ سؤالها الطلاق كان في الصيف، هذا هو المورد الأوّل لهذا الكلام ثمّ كثر استعماله في كلّ مورد طلب رجل شيئاً ضيّعه قبل، فيقال له هذا الكلام بكسر تاء الخطاب أيضاً لكنّه مجاز، ولا يلتفت في تلك الموارد إلى التذكير و الإفراد و فروعهما بل يكسر تاء الخطاب و يؤتى بصيغة المفرد و إن كان المورد على خلاف ذلک، فيجب أن لايغيّر المثل عمّا كان أوّلاً، فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي استعمل في المورد الأوّل حقيقة بل غيره و هذا غير المعهود في الاستعمالات المجازيّة، إذ المعهود فيها استعمال نفس اللفظ الذي وضع للمعنى الحقيقيّ في غيره.

فإذا عرفت ذلک يتّضح لک وجه وجوب حذف الناصب في عدّة أمثال (کـ) قولهم: («الكلابَ على البقر»[١])، قال في تاج العروس: "و في المثل «الكراب على البقر»، لأنّها تكرب الأرض أي لاتكرب الأرض إلّا بالبقر؛ و منهم من يقول: «الكلاب على البقر» أي أوسد الكلاب على البقر الوحش؛ و قال ابن السكّيت المثل هو الأوّل"[٢] انتهى.

و قال الجوهري[٣]: "و «أوسدت الكلب» أغريته بالصيد مثل «آسدته»"[٤].

و كيف كان فـ «الكلاب» ها هنا منصوب بفعل محذوف وجوباً (أي أرسِل)، ولايجوز ذكره، لأنّ ذكره يغيّر لفظ المثل والأمثال لاتتغيّر، لأنّها تستعمل في غير معناها الحقيقي مجازاً على سبيل الاستعارة، لأنّ العلاقة فيها شباهة المعنى المجازة بالمعنى الحقيقيّ و كلّ مجاز كان العلاقة فيه الشباهة فهو استعارة و إلّا فهو مجاز مرسل، و في الاستعارة يجب أن يكون المستعار

---

١. مجمع الأمثال: ٢/ ١٤٢.
٢. تاج العروس: ٢/ ٣٧١.
٣. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦٨.
٤. الصحاح: ٢/ ٥٥٠.

أو جاريا مجراه ک ﴿انْتَهُوا خَيْراً لَكُم﴾ أي و ائتوا.

نفس اللفظ الذي استعمل في المعنى الحقيقيّ، فلو تغيّر اللفظ لما كان نفس اللفظ الذي استعمل في المعنى الحقيقيّ، فلايكون استعارة و هذا خلف.

قال بعض المحقّقين في حاشية له على كلام التفتازاني في بحث التمثيل: إنّهم مصرّحون بامتناع أدنى تغيير في التمثيل و لو بتبديل حركة بأخرى تقتضيها المضرب معلّلين بأنّها تخرج بهذا عن كونها استعارة، و يجب حذف الناصب أيضاً إذا كان جارياً مجرى المثل في كثرة الاستعمال.

و الفرق بين المثل و بين قوله: (أو جارياً مجراه) أنّ المثل حقيقة في المورد الواحد و مجاز في سائر الموارد كما بيّنا، بخلاف ما كان جارياً مجراه فإنّه حقيقة في جميع الموارد. والحاصل أنّ المثل كلام يشبه ما استعمل فيه بما وضع له و أمّا ما جرى مجراه فهو كلام مستعمل دائماً فيما وضع له كثير الدوران في الألسنة (كـ ﴿انْتَهُوا خَيْراً لَكُم﴾[1])، فـ «خيراً» منصوب بفعل محذوف وجوباً أي «و آتوا خيراً» أي «واقصدوا خيراً» ولايجوز ذكر الفعل فيه لما ذكرنا في المثل و هذا الكلام يستعمل في كلّ مقام يراد فيه نصح المخاطبين و نهيهم عمّا يريدون أن يفعلوه أو عمّا هم فاعلوه و هو مضرّ بحالهم فتقول لهم: انتهوا (أي) تقبلوا النهي (و آتوا) واقصدوا فعلاً آخر الذي يكون خيراً لكم و هذا الكلام بهذا المعنى حقيقة في جميع الموارد كما هو واضح جدّاً.

---

١. سورة النساء (٤) الآية (١٧١).

باب التنازع

هذا باب التنازع في العمل و يسمّى أيضاً باب الإعمال، و هو كما يؤخذ ممّا سيأتي أن يتوجّه عاملان ليس أحدهما مؤكّدا للآخر إلى معمول واحد متأخّر عنهما نحو: «ضربت و أكرمت زيدا» و كلّ واحد من ضربت و أكرمت يطلب زيدا بالمفعوليّة.

(هذا باب التنازع في العمل)

التعريف

(و يسمّى أيضاً باب الإعمال) لإعمال ما يهمل منهما عن العمل في المتنازع فيه في الضمير.

(و هو) أي التنازع في الصطلاح (كما يؤخذ ممّا سيأتي) من كلام الناظم (أن يتوجّه عاملان) سواء كانا فعلين أو اسمين أو مختلفين، كما سيصرّح الشارح بهذا التعميم (ليس أحدهما مؤكّداً للآخر إلى معمول واحد) يكون اسماً ظاهراً (متأخّر عنهما نحو: «ضربت و أكرمت زيداً» و كلّ واحد من «ضربت» و «أكرمت» يطلب «زيداً» بالمفعوليّة)، أمّا الحرفان فالذي يظهر من كلام الرضيّ[1] فى بحث الفرق بين «لم» و «لما» أنّه لا تنازع بينهما بل العامل في نحو: «إن لم يضرب زيد» هو السابق و إنّما قال «عاملان» تبعاً للناظم اقتصاراً على أقلّ ما يحصل به التنازع و إلّا فقد يقع التنازع بين أكثر من العاملين مثل ما في بعض الأدعيّة: «اللهمّ صلّ على محمّد و آل محمّد كما صلّيت و باركت و ترحّمت على إبراهيم و آل إبراهيم»[2].

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. ما وجدته بهذا النحو، بل المنقول في أكثر الأدعية: «اللهمّ صلّ على محمّد و آل محمّد و بارك على محمّد و آل محمّد و ارحم محمّدا و آل محمّد كما صلّيت و باركت و ترحّمت على إبراهيم و آل إبراهيم». انظر: الكافي: ٤/ ٤٠٢.

(إن عاملان) فعلان أو اسمان أو اسم وفعل (اقتضيا) أي طلبا (في اسم عمل رفعا أو نصبا

و إنّما قال: «ليس أحدهما مؤكّداً للآخر»، لأنّه لو كان كذلك لكان العمل للأوّل و كان الثاني تاكيداً له نحو: «ضرب ضرب زيد». و إنّما قال: «إلى معمول واحد»، لأنّه زعم أنّ التنازع لايقع في أكثر من معمول واحد، و هو خلاف التحقيق، فتأمّل.

و إنّما قلنا: «يكون اسماً ظاهراً» لعدم إمكان التنازع في الضمير إذا كان متّصلاً، لأنّه معمول لما يتّصل به إذ الضمير لايتّصل إلّا بعامله و هو يتّصل في المقام بالثاني فقط نحو: «زيد لقيت و أكرمته» فلابدّ من تقدير مفعول للأوّل، لأنّه لايصحّ أن يتوجّه إلى الضمير المتّصل بالثاني، و أمّا الضمير المنفصل نحو: «ما أكرمك و أعطاك إلّا أنا» فيمكن فيه التنازع لكن لايمكن قطعه بما هو معهود عندهم من إضمار الفاعل في الأوّل أو الثاني، لأنّه لو أضمر بدون «إلّا» ينقلب المعنى إلى النفي والمقصود إثباته و لو أريد إضماره مع «إلّا» لايمكن، لأنّ «إلّا» حرف والحرف لايضمر في شيء، فلابدّ من القول بقول الكسائي[1] من جواز حذف الفاعل من المهمل أو الذهاب إلى مذهب الفرّاء[2] من إعمالهما معاً في الضمير و إلّا فيبقى النزاع إلى الأبد، لأنّ الطريق المعهود عندهم و هو الإضمار في المهمل غير ممكن فتبصّر.

و إنّما قال «متأخّر عنهما» إذ المتقدّم عليهما والمتوسّط بينهما معمول للأول إذ هو يستحقّه قبل الثاني فتأمّل.

التنازع و احكامه

(إن عاملان فعلان) كالأمثلة الآتية (أو اسمان) نحو: «أنت مكرم و معط العلماء» (أو اسم و فعل) نحو: ﴿هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَه﴾[3] (اقتضيا أي طلبا في اسم عمل) بالوقف على السكون على لغة ربيعة و قد تقدّم نظيره في باب العلم (رفعاً) نحو: «ضرب و قعد زيد» (أو نصباً) نحو:

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦.

٣. الحاقة: ١٩.

أو طلب أحدهما رفعا و الآخر نصبا، و كانا (قبل فللواحد منهما العمل) بالإتّفاق، إمّا الأوّل أو الثّاني، مثال ذلک علی إعمال الأوّل: «قام و قعدا أخواک»، «رأیت و أکرمتهما أبویک» «ضربني و ضربتهما الزیدان»، «ضربت و ضربوني الزّیدین»، و مثاله علی إعمال الثّاني «قاما و قعد أخواک»، «رأیت و أکرمت أبویک»، «ضرباني و ضربت الزیدین»

«ضربت و أهنت زیداً» (أو طلب أحدهما رفعاً والآخر نصباً) نحو: «ضربني و أهنت زیداً» و نحو: «ضربت و أهانني زید» (و کانا) أي العاملان (قبل) یقتضیان فیه العمل بأن یکون الاسم المتنازع فیه متأخّراً عنهما و قد ذکرنا وجهه، (فللواحد منهما العمل بالاتفاق، إمّا الأوّل أو الثاني) فلا خلاف بین البصریین والکوفیین في أنّه یجوز إعمال کلّ واحد منهما في الاسم المتأخّر ولکن اختلف الفریقان في الأولی منهما کما یأتی.

(مثال ذلک علی إعمال الأوّل: «قام و قعدا أخواک») هذا مثال لاقتضائهما الرفع (و «رأیت و أکرمتهما أبویک») هذا مثال لاقتضائهما النصب و («ضربني و ضربتهما الزیدان») هذا مثال لاقتضاء الأوّل الرفع والثاني النصب و («ضربت و ضربوني الزیدین») هذا مثال عکس ما قبله. ففي جمیع هذه الأمثلة أعمل الأوّل في الاسم الظاهر المتأخّر و أضمر في الثاني ولا محذور، لعدم لزوم الإضمار قبل الذکر لفظاً و رتبة بل لفظاً فقط.

(و مثاله علی إعمال الثاني: «قاما و قعد أخواک») مثال لاقتضائهما الرفع فأعمل الثاني في الاسم الظاهر و أضمر في الأوّل و لم یبال بالإضمار قبل الذکر لفظاً و رتبة، لکونه عمدة و للحاجة إلیه و هذا الباب من المواضع الستّة التي جوّزوا فیها الإضمار قبل الذکر لفظاً و رتبة و وجه کونه إضماراً قبل الذکر لفظاً و رتبة أنّ الاسم الظاهر المتنازع فیه جزء الجملة الثانیة و هي معطوفة علی الجملة الأولی التي الضمیر جزؤها، و معلوم أنّ الجملة المعطوفة متأخّرة رتبة عن الجملة المعطوف علیها کتأخّرها عنها لفظاً بالحسّ والعیان.

و («رأیت و أکرمت أبویک») مثال لاقتضائهما النصب، فأعمل الثاني في الاسم الظاهر و حذف المفعول من الأوّل و لم یضمر للزوم التکرار لو ذکر والإضمار قبل الذکر لفظاً و رتبة في الفضلة لو أضمر و ذلک غیر جائز و («ضرباني و ضربت الزیدین») هذا مثال لاقتضاء الأوّل

«ضربت و ضربني الزّيدون». و هذا في غير فعل التّعجّب، أمّا هو فيتعيّن فيه إعمال الثّاني كما اشترطه المصنّف في شرح التّسهيل في جواز التّنازع فيه خلافا لمن منعه ك «ما أحسن و أعقل زيدا». (و) إعمال (الثّاني أولى) من إعمال الأوّل (عند أهل البصرة) لقربه (و اختار عكسا) و هو إعمال الأوّل لسبقه (غيرهم) أي أهل الكوفة حال كونهم (ذا أسره) أي صاحب جماعة قويّة.

الرفع والثاني النصب، فأعمل الثاني في الاسم الظاهر و أضمر في الأوّل لما ذكر في المثال الأوّل من هذا القسم و («ضربت و ضربني الزيدون») هذا مثال لاقتضاء الأوّل النصب والثاني الرفع، فأعمل الثاني في الاسم الظاهر و لم يضمر في الأوّل لما ذكر في المثال الثاني من هذا القسم.

(و هذا) أي جواز إعمال كلّ واحد منهما في الاسم الظاهر (في غير فعل التعجّب، أمّا هو فيتعيّن فيه إعمال الثاني كما اشترطه) أي إعمال الثاني (المصّنف في شرح التسهيل[1] في جواز التنازع فيه خلافاً لمن منعه) أي التنازع فيه (كـ «ما أحسن و أعقل زيداً») فأعمل الثاني في «زيداً» و لم يضمر في الأوّل لما ذكر.

أولويّة الإعمال

(و إعمال الثاني أولى من إعمال الأوّل عند أهل البصرة، لقربه) و لسلامته من الفصل بين العامل و معموله بالأجنبيّ اللازم من إعمال الأوّل و من العطف على الشيء قبل تمامه.

(واختار عكساً و هو إعمال الأوّل، لسبقه) و لسلامته من التكرار أو حذف العمدة أو الإضمار قبل الذكر لفظاً و رتبة اللازم أحدهما من إعمال الثاني (غيرهم أي أهل الكوفة حال كونهم ذا أسرة أي صاحب جماعة قويّة).

---

١. شرح التسهيل: ٢/ ١٧٧.

(و أعمل المهمل) من العمل في الاسم الظاهر (في ضمير ما تنازعاه) وجوبا إن كان ما يضمر ممّا يلزم ذكره، كالفاعل (و التزم ما التزما) من مطابقة الضمير للظّاهر في الإفراد و التّذكير و غيرهما (كيحسنان و يسيء ابناكا) فابناكا تنازع فيه يحسن و يسيء فأعمل يسيء فيه و أضمر في يحسن الفاعل، و لم يبال بالإضمار قبل الذّكر للحاجة إليه كما في «ربّه رجلا زيد». و منع جواز مثل هذا الكوفيّون، و جوّز الكسائيّ «يحسن و يسيء

اعمال المهمل و احكام التنازع

(و أعمل المهمل من العمل في الاسم الظاهر في ضمير ما تنازعاه وجوباً إن كان ما يضمر ممّا يلزم ذكره) بأن يكون عمدة (كالفاعل والتزم) في الضمير (ما التزم من مطابقة الضمير لـ) الاسم (الظاهر) المتنازع فيه (في الإفراد والتذكير و فروعهما) أي التثنية والجمع والتأنيث. مثال الباب على رأي البصريين قول الناظم: (كـ «يحسنان و يسيء ابناک» فـ «ابناک» تنازع فيه «يحسن» و «يسيء» فأعمل «يسيء» فيه) أي في «ابناک» (و أضمر في «يحسن» الفاعل) و قيل: «يحسنان» (و لم يبال بالإضمار قبل الذكر) لفظاً و رتبة لكونه عمدة و (للحابة إليه كما) لم يبال (في «رُبَّه رجلاً زيد») و «نعم رجلاً زيد» على أحد القولين.

و ليعلم أنّه استشكل في المقام بأنّه قياس مع الفارق، لأنّ جواز الإضمار في «ربّه رجل» و نحوه للتفسير بعد الإبهام ليكون أوقع في النفس ففيه فائدة كما بيّن في علم المعاني، بخلاف ما نحن فيه، فإنّه خلو عن الفائدة. و أجيب بأنّ المقصود من القياس إثبات الإمكان في مقابل الامتناع الذاتي لا المساواة من كلّ وجه، فلا إشكال.

(و منع جواز مثل هذا) المثال الذي يقتضي العاملان الرفع (الكوفيّون) هرباً من الإضمار قبل الذكر و لو كان عمدة (و جوّز الكسائي[1]) و هو من الكوفيين مثل هذا المثال لكن بشرط أن يحذف الفاعل من الأوّل و لايضمر فيه بأن يقال: («يحسن و يسيء ابناک» بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل) من دون أن يسدّ مسدّه شيء.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

ابناک» بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل. و جوّزه الفرّاء بناء على مذهبه من توجّه العاملين معا إلى الاسم الظاهر، و جوّز الفرّاء أيضا أن يؤتي بضمير الفاعل مؤخّرا نحو: «يحسن و يسيء ابناک هما» (و قد بغى و اعتديا عبداكا» فعبداكا تنازع فيه بغى و اعتدا، فأعمل فيه الأوّل و أضمر في الثّاني، و لا محذور لرجوع الضّمير إلى متقدّم في الرّتبة ....

(و جوّزه) أي مثل هذا المثال (الفرّاء[1]) و هو أيضاً من الكوفيّين و تلميذ الكسائي (بناء على مذهبه من) جواز (توجّه العاملين معاً إلى الاسم الظاهر) إذا كانا موافقين في الاقتضاء و كان العطف بالواو كأمثال المثال المذكور، لما تقدّم من أنّ المتعاطفين بالواو بمنزلة العامل الواحد.

و استشكل عليه بأنّه يلزم من ذلک اجتماع علّتين على معلول واحد؛ و أجيب عن ذلک بأنّ العوامل في الحقيقة علامات لا مؤثّرات[2]؛ و أجيب بعين هذا الجواب عن الإشكال الوارد في موجبات الوضوء والغسل.

(و جوّز الفرّاء أيضاً أن يؤتى بضمير الفاعل) منفصلاً (مؤخّراً) عن المتنازع فيه هرباً من اجتماع العاملين في معمول واحد و من الإضمار قبل الذكر و من حذف الفاعل من دون أن يسدّ مسدّه شيء (نحو: «يحسن و يسيء ابناک هما»).

(و) مثال الباب على رأي الكوفيين («قد بغى و اعتديا عبداک»، فـ «عبداک» تنازع فيه «بغى» و «اعتدى») و كلاهم يقتضيان الرفع (فأعمل فيه) أي في «عبداک» (الأوّل و أضمر في الثاني ولا محذور) فيه (لرجوع الضمير إلى متقدّم في الرتبة).

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦.

٢. انظر: حاشية الصبان: ٢/ ١٥٠.

فإن اعملت الأوّل و احتاج الثاني إلى منصوب وجب أيضا إضماره نحو: «ضربني و ضربته زيد» و ندر قوله: «بعكاظ يعشي النّاظرين إذا هم لمحوا شعاعه» (و لا تجيء مع أوّل قد أهملا) من العمل (بمضمر لغير رفع أوهلا بل حذفه) أي مضمر غير الرّفع (الزم إن يكن)

نعم فيه العطف قبل الاستكمال و هو سهل، هذا إذا احتاج الثاني إلى مرفوع، (فإن أعملت الأوّل و احتاج الثاني إلى منصوب وجب أيضاً إضماره نحو: «ضربني و ضربته زيد») في الثاني، لأنّ في حذفه تهيئة العامل للعمل و قطعه عنه و هو غير جائز.

(و ندر) حذف المنصوب عن الثاني نحو (قوله: «بعكاظ يعشي الناظرين إذا هم لمحوا شعاعه[١]») فـ «شعاعه» تنازع فيه «يعشي»، لاحتياجه إلى الفاعل و «لمحوا»، لاحتياجه إلى المفعول، فأعمل في «شعاعه» الأوّل و حذف الضمير من الثاني أعني «لمحوا» إذ الأصل أن يقال: «لمحوه»، فحذف الضمير و هو نادر.

قال في المصباح: "«عُكاظ» وزان «غُراب» سوق من أعظم أسواق الجاهليّة وراء قرن المنازل بمرحلة من عمل الطائف على طريق اليمن. و قال أبو عبيدة: هي صحراء مستويّة لا جبل بها و لا عَلَم و هي بين نجد والطائف و كان يقام فيها السوق في ذي القعدة نحواً من نصف شهر ثمّ يأتون موضعاً دونه إلى مكّة يقال له: سوق مجنّة فيقام فيه السوق إلى آخر الشهر ثمّ يأتون موضعاً قريباً منه يقال له: ذو المجاز فيقام فيه السوق إلى يوم التروية ثم يصدرون إلى منى؛ والتأنيث لغة الحجاز والتذكير لغة تميم"[٢].

(ولاتجئ مع أوّل قد أهمل من العمل بمضمر لغير رفع أوهلا) و بعبارة أخرى إذا أعملت الثاني و أهملت الأوّل فإن احتاج الأوّل إلى ضمير منصوب أو إلى ضمير مجرور فلاتجئ مع الأوّل بالمضمر المنصوب أو المجرور (بل حذفه أي مضمر غير الرفع) أي المنصوب والمجرور (الزم إن يكن) مضمر غير الرفع (فضلة).

---

١. هذا البيت لـ عاتكة بنت عبد المطلب؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٤٨٣.

٢. المصباح المنير: ٤٢٤.

فضلة بأن لم يوقع حذفه في لبس و كان (غير خبر) و غير مفعول أوّل لظنّ نحو: «ضربت و ضربني زيد» و ندر المجيء به في قوله: «إذا كنت ترضيه و يرضيک صاحب»

و اعلم أن الفضلة قسمان:

الأوّل الفضلة بالمعنى الأعمّ و هو ما لم يكن ركناً للكلام، سواء وقع حذفه في لبس أم لا؛ والثاني الفضلة بالمعنى الأخصّ و هو (بأن لم) يكن ركناً للكلام و لا (يوقع حذفه في لبس) فالجارّ والمجرور في نحو: «رغبت في الشيء» و «رغبت عن الشيء» والمثال الثالث من الأمثلة الآتية فضلة بالمعنى الأوّل الأعمّ دون المعنى الثاني الأخصّ.

و يعلم من ذلک بطريق المقابلة أنّ العمدة أيضاً قسمان:

الأوّل العمدة بالمعنى الأعمّ و هو ما أوقع حذفه في لبس أو كان ركناً للكلام؛ والثاني العمدة بالمعنى الأخصّ و هو خصوص ما كان ركناً للكلام.

فالجارّ والمجرور في «رغبت» و نحوه عمدة بالمعنى الأوّل الأعمّ دون المعنى الثاني الأخصّ والمراد من الفضلة في المقام هو الثاني من قسميها والمراد من العمدة القسم الأوّل من قسميها فتدبّر جيداً حتى تعرف المراد من بيان الشارح بأن لم يوقع حذفه أي حذف الضمير غير الرفع في لبس (و كان) الضمير (غير خبر و غير مفعول أوّل لـ) باب («ظنّ») و بالجملة لايكون ركناً للكلام (نحو: «ضربت و ضربني زيد»)، فإن أعملت الثاني في «زيد» لاتجئ مع الأوّل أعني «ضربت» الضمير، لأنّه ضمير غير رفع و فضلة، لأنّه ليس ركناً للكلام و لايوقع حذفه في لبس و لا ضرورة تلجئنا إلى الإضمار قبل الذكر مع كونه مستغنى عنه، لأنّه فضلة ولايوقع حذفه في لبس.

(و ندر المجيء به) أي بالضمير غير الرفع الفضلة (في قوله: «إذا كنت ترضيه و يرضيک صاحب[١]») حيث أعمل الفعل الثاني في «صاحب» و أضمر مع الأوّل مع كونه ضمير غير رفع و فضلة.

---

١. البيت بلا نسبة في غير واحد من الكتب.

و أضمرنه (و أخّرنه) وجوبا (إن يكن) ذلک الضّمير عمدة بأن كان (هو الخبر) لكان أو ظنّ أو المفعول الأوّل لظنّ، أو أوقع حذفه في لبس ک «كنت و كان زيد صديقا إيّاه» و «ظنّني و ظننت زيدا عالما إيّاه».

(و أضمرنه) أي جئ بمضمر غير الرفع (و أخّرنه) أي الضمير عن المتنازع فيه (وجوباً إن يكون ذلک الضمير عمدة) بالمعنى الأوّل الأعمّ و كونه عمدة بهذا المعنى يحصل بأمرين كما أو ضحناه:

الأوّل: بأن يكون ركناً للكلام (بأن كان هو الخبر لـ «كان» أو) مفعولاً ثانياً لـ («ظنّ» أو) كان (المفعول الأوّل لـ «ظنّ»).

والثاني: (أو أوقع حذفه في لبس).

مثال كونه خبراً لـ «كان» (كـ) قولک: («كنت و كان زيد صديقاً إيّاه») فالفعلان تنازعا في «صديقاً» على الخبريّة فأعملنا الثاني فيه و جئنا بالضمير مؤخّراً عن «صديقاً» خبراً للأوّل و لم نحذفه لكونه عمدة.

(و) مثال كون الضمير مفعولاً ثانياً لـ «ظنّ» («ظنّني و ظننت زيداً عالماً إيّاه») فالفعلان تنازعا في «زيداً عالماً»، لأنّ الأوّل يطلب «زيداً» فاعلاً و «عالماً» مفعولاً والثاني يطلبهما مفعولين فأعملنا الثاني في «زيداً» و «عالماً» مفعولين له و بقي الأوّل يحتاج إلى فاعل و مفعول ثان فأضمرنا الفاعل فيه مقدّماً لكونه عمدة و جئنا للأوّل بضمير منصوب مؤخّر عن المتنازع فيهما لئلّا يلزم الإضمار قبل الذكر فيما هو فضلة بأحد المعنيين و لم نحذفه لكونه عمدة بأحد المعنيين أو لعدم جواز حذف أحد مفعولي باب «ظنّ» كما تقدّم هناک[1] عند قول الناظم:

ولاتجز هنا بلا دليل   سقوط مفعولين أو مفعول

و قلنا فيه إنّ عدم الحذف لكون مضمون المفعولين المفعول الحقيقيّ، لأنّ المعلوم والمقصود في قولک: «علمت زيداً شارباً» مصدر «شارباً» مضافاً إلى «زيد» أي «علمت شرب زيد»، فلو

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٥٨.

و «ظننت منطلقة و ظنّتني منطلقا هند إيّاها» و «استعنت و استعان علي زيد به». و ذهب بعضهم في الخبر و المفعول الأوّل إلى جواز تقديمه كالفاعل، و آخر إلى جواز حذفه

اقتصرت على أحد المفعولين ضيّعت المعلوم والمقصود من الكلام و هو الإخبار عن علمك الحاصل بشرب «زيد».

(و) مثال كون الضمير مفعولاً أولاً لـ «ظنّ» («ظننت منطلقة و ظنّتني منطلقاً هند إيّاها») فتنازع الفعلان في «هند»، فالأوّل يطلبها مفعولاً أوّلاً والثاني يطلبها فاعلاً فأعملنا الثاني و جئنا للأوّل بضمير منصوب مؤخّر عن المتنازع فيها لما قلنا فيما قبله حرفاً بحرف، فلانعيده.

(و) مثال الضمير الموقع حذفه في لبس («استعنت و استعان عليّ زيد به») فتنازع الفعلان في «زيد» فالأوّل يطلبه مجروراً بالباء إذا كان هناك قرينة على أنّ مطلوبه ذلك و الثاني يطلبه فاعلاً، لأنّه استوفى معموله المجرور بـ «على»، فأعملنا الثاني و أضمرنا للأوّل ضميراً مجروراً بالباء راجعاً إلى «زيد» مؤخّراً عنه لئلّا يلزم الإضمار قبل الذكر و لم نحذفه، لأنّ حذفه موقع في اللبس، إذ لايعلم حينئذ هل «زيد» مستعان به للأوّل أو مستعان عليه له لأنّ المتبادر بقرينة «على» في الثاني أنّ زيداً مستعان عليه للأوّل، والمراد بقرينة المقام و حسب الفرض أنّه مستعان به له، فعلم من جميع ذلك أنّ الحذف في المثال موجب للالتباس بسبب «على» في الفعل الثاني لا الإجمال كما توهّمه بعض والفرق بين الإجمال والالتباس قد تقدّم[١] فلانعيده.

(و ذهب بعضهم في) ما كان الضمير (الخبر) لـ «كان» أو مفعولاً ثانياً لـ «ظنّ» (والمفعول الأوّل) لـ «ظنّ» (إلى جواز تقديمه)، لأنّه عمدة في الصور الثلاث (كالفاعل) فلم يبال بعود الضمير إلى المتأخّر لفظاً و رتبة. (و) ذهب بعض (آخر) فيها (إلى جواز حذفه) في الصور

١. الصفحة: ٨٦.

إن دلّ عليه دليل و ابن الحاجب إلى الإتيان به اسما ظاهرا و الأحسن أنّه إن وجدت قرينة حذف و إلّا أتي به اسما ظاهرا.

الثلاث (إن دلّ) دليل (عليه)، لأنّ حذف ما يعلم جائز كما تقدّم و قد صرّح بجواز الحذف في الصورتين أي الثانية والثالثة إن دلّ (دليل) عند قول الناظم المذكور آنفاً. [1]

(و) ذهب (ابن الحاجب[2]) في الصور الثلاث (إلى الإتيان به) أي بمعمول الفعل الأوّل (اسماً ظاهراً) و ليعلم أنّ عبارة متن الكافية في المسألة هكذا: "فإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الأوّل إلى أن يقول: و حذفت المفعول إن استغني عنه و إلّا أظهرت"[3] فهذه العبارة أي «و إلّا أظهرت» تشمل جميع الصور الثلاث كما هو واضح ولكنّ الشارح طبّقها على صورتين منها، لأنّه قال في شرحها: "«نحو حسبني منطلقاً و حسبت زيداً منطلقاً»، لأنّه لايجوز حذف أحد مفعولي باب «حسبت» و لايجوز إضماره لئلّا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة"[4] انتهى موضع الحاجة من كلامه. فظاهر هذا التعليل لاينطبق إلّا على صورتين، فالحقّ ما فهمه شارحنا من التعميم ولكن لايخفى عليک أنّ متن الكافية مجملة إذ لم يعلم منه أنّ الإظهار هل فيما لم يدلّ دليل و قرينة على المحذوف أو مطلقاً و إن حمل شارحنا على الثاني بدليل قوله: (والأحسن أنّه إن وجدت قرينه حذف) أي معمول الفعل الأوّل (و إلّا أتي به اسماً ظاهراً).

هذه الأحكام و الأقوال المذكورة كانت في موضع يمكن إعمال أحد الفعلين والحذف أو الإضمار في الآخر لا فيما امتنع الحذف أو الإضمار، فإنّه إذا امتنع الحذف أو الإضمار لابدّ حينئذ من الإظهار في الفعل المهمل والمانع في المقام كما يذكره الشارح كون المفسّر ـ بكسر السين - أي المتنازع فيه مثنّى مثلاً والضمير المفسَّر ـ بفتح السين ـ الراجع إليه لو جئنا به للمهمل مفرداً مع

---

١. انظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٤١، و شرح التصريح: ١/ ٤٨٧.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

٣. الكافية في علم النحو: ١٤.

٤. لعلّه أشار إلى شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٠٨.

(و) لا تضمر بل (أظهر) مفعول الفعل المهمل (إن يكن ضمير) لو أضمر (خبرا) في الأصل (لغير ما يطابق المفسّرا) بكسر السّين و هو المتنازع فيه بأن كان مثنّى و الضّمير خبرا عن مفرد (نحو: أظنّ و يظنّاني أخا زيدا و عمرا أخوين في الرّخا) فأخوين تنازع فيه أظنّ لأنّه يطلبه مفعولا ثانيا إذ مفعوله الأوّل زيدا، و يظنّاني لأنّه كما قيل يطلبه مفعولا ثانيا، فأعمل فيه الأوّل و هو أظنّ، و بقي يظنّاني يحتاج إلي مفعول الثاني، فلو أتيت به ضميرا مفردا فقلت: «أظنّ و يظنّاني إيّاه زيدا و عمرا أخوين» لكان مطابقا للياء غير

كونه عمدة فحينئذ لايمكن الحذف، لأنّه عمدة ولا الإضمار، لعدم مطابقة المفسِّر - بكسر السين ـ أعني المتنازع فيه مع المفسَّر ـ بفتح السين ـ أعني الضمير في المهمل لو جئنا به و إذا لايمكن الحذف و الإضمار فالواجب الإظهار كما قال:

(ولاتضمر) أي لاتجئ بالضمير، (بل أظهر مفعول الفعل المهمل) أعني الفعل الثاني في مثال الناظم (إن يكن ضمير لو أضمر خبراً في الأصل لغير ما) أي مبتدأ (يطابق المفسّر ـ بكسر السين - و هو) أي المفسّر ـ بالكسر - (المتنازع فيه) و ما أظهر هو «أخاً» حاصله أن يكون الضمير في الأوّل لو جئنا به خبراً في الأصل لمبتدأ غير مطابق للمتنازع فيه و هو «أخوين» في المثال (بأن كان) المتنازع فيه الذي أعملنا فيه الثاني (مثنّى والضمير) لو جئنا به (خبراً) في الأصل (عن) مبتدأ (مفرد) و هو «زيداً» في المثال و ذلك (نحو «أظنّ و يظنّاني أخاً زيداً و عمراً أخوين في الرخاء»)، محلّ الشاهد «أخاً» و «أخوين» (فـ«أخوين» تنازع فيه «أظنّ»، لأنّه يطلبه مفعولاً ثانياً، إذ مفعوله الأوّل «زيداً» و) يطلبه أي «أخوين» («يظنّاني») أيضاً (لأنّه كما قيل يطلبه مفعولاً ثانياً) و إن كان مخالفاً لمفعوله الأوّل أعني ياء المتكلم، (فأعمل فيه) أي في «أخوين» الفعل (الأوّل و هو «أظنّ») فكمل مفعولاه إذ صار مفعوله الأوّل «زيداً و عمراً» و مفعوله الثاني «أخوين» (و بقي «يظنّاني» يحتاج إلى المفعول الثاني) إذ مفعوله الأوّل ياء المتكلّم، (فلو أتيت به) أي بالمفعول الثاني المحتاج إليه «يظنّاني» (ضميراً مفرداً فقلت: «أظنّ و يظنّاني إيّاه زيداً و عمراً أخوين» لكان) الضمير المأتيّ به أعني «إيّاه» (مطابقاً للياء غير مطابق لما يعود

مطابق لما يعود عليه و هو أخوين، و لو أتيت به ضميرا مثنّى فقلت: «أظنّ و يظنّاني إيّاهما زيدا و عمرا أخوين» لطابقه و لم يطابق الياء الذي هو خبر عنه، فتعيّن الإظهار، و قد علمت أنّ المسئلة حينئذ ليست من باب التّنازع؛ لأنّ كلّا من العاملين قد عمل في ظاهر.

عليه و هو «أخوين») المفسّر - بالكسر - للضمير (و لو أتيت به) أي بالضمير (ضميراً مثنّى) ليطابق «أخوين» (فقلت: «أظنّ و يظنّاني إيّاهما زيداً و عمراً أخوين» لطابقه) أي ما يعود عليه (و) هو «أخوين» ولكن (لم يطابق الياء الذي هو) أي الضمير في الأصل (خبر عنه) و بالجملة لايمكن الإضمار للفعل الأوّل، لأنّه لو أضمر مفرداً خالف المرجع و هو «أخوين» و لو أضمر مثنّى خالف المبتدأ و هو الياء و كلّ غير جائز و كذلک الحذف، لأنّه عمدة (فتعيّن الإظهار) أي إتيان اسم و هو «أخاً» فلا ضمير و لا حذف، لوجود المانع من كلّ منهما كما أوضحنا لک.

(و قد علمت) أنّ (المسألة حينئذ ليست من باب التنازع، لأنّ) من شرائط الباب أن يكون رفع النزاع بالحذف أو الإضمار في أحد الفعلين و المسألة ليست كذلک، لأنّ (كلاً من العاملين) فيها (قد عمل في) اسم (ظاهر).

و ليعلم أنّه لابد في المسألة من فرض المتنازع فيه اسماً دالاً على مجرّد الأخوة مجرّداً عن الدلالة على الإفراد أو التثنية و إلّا فلايكون المسألة من الأوّل من الباب، لأنّ الفعل الأوّل في المثال يقتضي تثنية والثاني يقتضي مفرداً، فلايعقل أن يتوجّها إلى شيء متّصف بالإفراد بالخصوص أو التثنية كذلک و لعلّ قول الشارح: «كما قيل» إشارة إلى ذلک.

فصل: المفاعيل خمسة أحدها المفعول به، و قد سبق حكمه، الثاني المفعول المطلق، و هو كما يؤخذ ممّا سيأتي المصدر الفضلة المؤكّد لعامله أو المبيّن لنوعه أو عدده، و يسمّى مطلقا لأنّه يقع عليه اسم المفعول من غير تقييد بحرف جرّ، و لهذه العلّة قدّمه على المفعول به الزّمخشريّ و ابن الحاجب.

(فصل)

(المفاعيل) على المشهور (خمسة، أحدها المفعول به و قد سبق حكمه) في باب الفاعل.

التعريف

(الثاني المفعول المطلق و هو كما يؤخذ ممّا سيأتي) في كلام الناظم: (المصدر الفضلة) بالمعنى الأخصّ[1] و في التقييد بكونه مصدراً كلام تقدّم في جمع المؤنّث بالألف والتاء في «خلق الله السماوات» فراجع و هو ثلاثة أقسام:

الأوّل: (المؤكّد لعامله) و سيأتي بيانه عن قريب.

الثاني: (أو المبيّن لنوعه) و سيأتي بيانه أيضاً في المحلّ المذكور.

الثالث: (أو) المبيّن (لعدده) و سيأتي بيانه أيضاً فيه.

(و يسمّى) مفعولاً (مطلقاً، لأنّه يقع عليه اسم المفعول من غير تقييد بحرف جرّ) أو لفظ «مع» بخلاف سائر المفاعيل، لأنّه لايقع عليها اسم المفعول إلّا مع التقييد بحرف جرّ أو لفظ «مع» فيقال المفعول به أو فيه أو له أو معه.

(و لهذه العلة) أي لأجل أنّه يقع عليه اسم المفعول من غير تقييد بحرف جرّ (قدّمه على المفعول به الزمخشريّ و ابن الحاجب[2]). هذا الكلام يشبه رجماً بالغيب، إذ لا تصريح لابن الحاجب

---

١. انظر الصفحة: ١٠٢.

٢. تقدّمت في الجزء الأوّل ترجمة الزمخشري، الصفحة: ٣٩١ و ابن الحاجب، الصفحة: ٨٠.

و اعلم أنِ الفعل يدلّ على شيئين الحدث و الزّمان ....

في وجه تقديمه على المفعول به و لذا علّل التقديم بعض شرّاح كلامه بغير ما علّله به شارحنا و هذا نصّه:

"قدّم المفعول المطلق، لأنّه المفعول الحقيقيّ الذي أوجده فاعل الفعل المذكور و فعله و لأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً لأنّ ضاربيّة «زيد» في قولك: «ضرب زيد ضرباً» لأجل حصول هذا المصدر منه، و أمّا المفعول به نحو: «ضربت زيداً» أو المفعول فيه نحو «ضربت قدامک يوم الجمعة» فليسا ممّا فعله الفاعل المذكور و أوجده، و كذا المفعول معه و أمّا المفعول له و إن كان مفعولاً للفاعل و صادراً منه، إلّا أنّ فاعليّته ليست لقيام هذا المفعول به، إلّا ترى أنّ كون المتكلّم زائراً في قولك: «زرتک طمعاً» ليس لأجل قيام الطمع به، بل لأجل الزيارة، فبان أنّ المفعول المطلق أخصّ بالفاعل من المفعول له، فهو أحقّ بتقديم ذكره و أيضاً لا فعل إلّا و له مفعول مطلق {ذكر أو لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة}"[١]، انتهى كلامه نقلناه بطوله لفوائد يتفطّنها الألمعي و الله الموفق لفهم الدقائق.

مدلول الفعل

(و اعلم أنّ الفعل يدلّ على شيئين الحدث والزمان) هذا ما يفهم من ظاهر كلام الشارح و أمّا عند المشهور فهو يدلّ على ثلاثة معان، الأوّل: الحدث والثاني: الزمان و الثالث: النسبة إلى فاعل ما أو فاعل معيّن على ما في حاشية الجامي عند تعريف الفعل و هذا نصّه:

"اختلف في أنّ معنى الفعل النسبة إلى فاعل ما أو إلى فاعل معيّن و لاشکّ أنّها على الثاني معنى حرفيّ لايفهم ما لم ينضم إلى الفعل ذكر الفاعل و على الأوّل معنى يتعقّل بتعقّل فاعل ما إجمالاً و هو منفهم بذكر الفعل من غير ذكره، فيكون معنى مستقلاً و نظيره لفظ الابتداء، فإنّ معناه يتعقّل بتعقّل متعلّق ما إجمالاً منفهم من غيره ذكره"، انتهى.

١. شرح الرضيّ على الكافية: ١/ ٢٩٥. العبارة التي بين { } لم تكن في المصدر.

و أمّا (المصدر) فهو (اسم) يدلّ على (ما سوى الزّمان من مدلولي الفعل) و هو الحدث (كأمن من أمن).

و زاد بعضهم رابعاً و خامساً و هما تقييد الحدث والنسبة بالزمان[١] و هذا إفراط كما أنّ ما يفهم من ظاهر كلام الشارح من دلالته على اثنين تفريط، فخير الأقوال أوسطها و هو قول المشهور.

مدلول المصدر

(و أمّا المصدر فهو اسم يدلّ على ما سوى الزمان من مدلولي الفعل) بل مدلولات الفعل على ما حقّقنا (و هو) أي ما سوى الزمان الحدث و ليعلم ان كان دالّ على (الحدث) ليس مصدراً، إذ الدالّ على الحدث إن كان علماً كـ «برة» للمبرة و «سبحان» للتسبيح و «فجار» للفجرة و «يسار» للميسرة أو على زنة مصدر من مصادر الثلاثيّ و هو غير جار على الفعل نحو: «غسلاً» في «اغتسل غسلاً» و نحو: «وضوء» في «توضأ وضوء» أو كان مبدواً بميم زائدة لغير المفاعلة نحو: «المقتل» بمعنى القتل فهو اسم مصدر و إلّا فمصدر (كـ «أَمْن» من «أمن»).

قال بعض المحقّقين في حاشيته على الجامي: "و إنّما سمي المصدر مصدراً، لأنّه من «صدر» إذا رجع و هو محلّ رجوع الفعل إليه، لأخذه منه على مذهب البصريّة أو محلّ رجوعه إلى الفعل على مذهب الكوفيّة" انتهى. فما في شرح الأمثلة من تعريفه بأنّ المصدر ما يصدر عنه الفعل أو شبهه ينطبق على المذهب الأوّل لا الثاني بقرينة «عن».

و اعلم أنّ للجريان عندهم معان:

منها: ما أريد ها هنا و هو أن يكون الدالّ على الحدث مصدراً قياسياً فنحو: «غسلاً» و «وضوء» ليسا جاريين على «اغتسل» و «توضأ»، بل الجاري عليهما الاغتسال والتوضؤ.

---

١. انظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٦٣.

....

و منها: أن يقع المصدر بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له أو بياناً لنوعه أو عدده و هما بهذا المعنى جاريان على الفعل كما لايخفى.

و منها: موازنة شيء لشيء كموازنة اسم الفاعل لفعل المضارع موازنة عروضية نحو: «ناصر» و «ينصر» و «ضارب» و «يضرب»، إذ الموازنة العروضيّة عبارة عن مطابقة شيء لشيء في الحركات والسكنات و ترتيبها، سواء كانا مطابقين في شخص الحركات كـ «ضارب» و «يضرب» أم لا كـ «ناصر» و «ينصر».

و منها: جريان الخبر على المبتدأ والنعت على المنعوت والحال على ذي الحال، سواء كان إسنادها حقيقة نحو: «زيد قائم» و «زيد القائم» و «زيد قائماً» أو صورة نحو: «زيد قائم أبوه» و «زيد القائم أبوه» و «زيد قائماً أبوه» فاحفظ ذلک، فإنّه يفيدک في مسائل كثيرة.

الفرق بين المصدر و اسم المصدر

والفرق بين المصدر و اسمه زائداً على ما تقدّم أنّ مدلول المصدر معنى و مدلول اسمه لفظه كأسماء الأفعال على المذهب الأصحّ، فقولنا: «إنّ اسم المصدر دالّ على الحدث» مسامحة فتأمّل.

و زاد بعض المحقّقين فرقاً آخر و هو أنّ المصدر يدلّ على الحدث القائم بالفاعل بحيث يصحّ إسناده إليه لا أن يكون مؤثّراً فيه موجداً إيّاه، فلايرد النقض عليه بمثل: «مات موتاً» و «مرض مرضاً»[1] و اسمه يدلّ على الهيأة بسببه و إلى هذا المعنى يرجع ما يقال: إنّ المصدر موضوع لنفس ما يصدر من الأفعال كغسل الرأس والرقبة والطرفين و كغسل الوجه واليدين و مسح الرأس والرجلين و اسم المصدر موضوع للحاصل من الأفعال و هو الأمر المعنويّ الحاصل للمكلف بعدها أعني الطهارة في لسان الفقهاء.

---

۱. انظر: حاشية الصبان: ۲/ ۱۶۱.

(بمثله) أي بمصدر (أو فعل أو وصف نصب) نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزاؤُكُمْ جَزاءً مَوْفُوراً﴾، ﴿وَ كَلَّمَ اللهُ مُوسى تَكْليماً﴾، ﴿وَ الصَّافَّاتِ صَفًّا﴾ و «هو مضروب ضربا».

ناصب المفعول المطلق

و لّما كان المفعول المطلق من المنصوبات ولا بدّ له من ناصب فقال: إنّ نصبه بثلاثة أشياء:

الأوّل: (بمثله أي بمصدر)، سواء كان مثله لفظاً و معنى أو معنى فقط.

الثاني: (أو فعل) كذلك.

الثالث: (أو وصف) كذلك (نصب) المفعول المطلق.

مثال المصدر المماثل له لفظاً و معنى نحو قوله تعالى: (**﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزاؤُكُمْ جَزاءً مَوْفُوراً﴾**[١])، فنصب الجزاء الثاني بالجزاء الأوّل و هو مثله لفظاً و معنى، و مثال المماثل له معنى فقط «أعجبني قعودك جلوساً» بناء على ترادفهما و فيه كلام[٢].

مثال الفعل نحو قوله تعالى: (**﴿وَ كَلَّمَ اللهُ مُوسى تَكْليماً﴾**[٣]) و «قعدت جلوساً» و مثال الوصف نحو: قوله تعالى: (**﴿وَ الصَّافَّاتِ صَفًّا﴾**[٤]) و «الجالسات قعوداً» (و «هو مضروب ضرباً») و «هو ممرور به مجاوزة».

---

١. الإسراء: ٦٣.

٢. قال أبو هلال العسكري: "الفرق بين الجلوس والقعود: قد فرق بينهما بأنّ الجلوس هو الانتقال من سفل إلى علو . والقعود : هو الانتقال من علو إلى أسفل . فعلى الأوّل يقال لمن هو نائم : اجلس ، وعلى الثاني لمن هو قائم : اقعد" الفروق اللغويّة: ١٦٤ .

٣. النساء: ١٦٤.

٤. الصافات: ١.

(و كونه) أي المصدر (أصلا لهذين) أي للفعل و الوصف و هو مذهب أكثر البصريّين، هو الذي لأنّ كلّ فرع يتضمّن الأصل و زيادة، و الفعل و الوصف بالنّسبة إلى المصدر كذلک دونه، و ذهب بعض البصريّين إلى أنّ المصدر أصل للفعل، و الفعل أصل للوصف، و آخر إلى أنّ كلّا من المصدر و الفعل أصل برأسه.

ما هو الأصل؟

و اختلفوا في أنّ الأصل هل هو المصدر أم الفعل والوصف، فقال المصنّف: (و كونه أي المصدر أصلاً لهذين أي للفعل والوصف و هو مذهب أكثر البصريين و هو الذي انتخب أي اختير) عند الناظم والشارح و صاحب شرح الأمثلة، (لأنّ كلّ فرع يتضمّن الأصل و زيادة) كـ «زيد» و «زيدان» و «زيدون»، فإنّ التثنية والجمع فرعان للمفرد متضمّنان لما تضمّنه المفرد و زيادة أعني العلامة أو التعدّد و كـ «امرئ» و «امرأة» و «رجل» و «رجلة» و «قائم» و «قائمة»، فإن المؤنّث فرع للمذكر و متضمّن لما تضمّنه المذكّر و زيادة أعني علامة التأنيث أو الأنوثيّة فتأمّل؛ (والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلک دونه)، لأنّ كلّ واحد منهما متضمّن للمصدر أعني الحدث، و زيادة أعني الزمان و النسبة في الفعل، والنسبة فقط في الوصف مع الدلالة على فاعليّة الموصوف و نحوها.

(و ذهب بعض البصريّين[١] إلى أنّ المصدر أصل للفعل)، لاشتقاق غالب الأفعال منه (والفعل أصل للوصف)، لاشتقاق اسم الفاعل والمفعول و نحوهما منه. (و) ذهب بعض (آخر) من البصريّين[٢] (إلى أنّ كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه)، لأنّ بعض المشتقّات يشتقّ من المصدر المجرّد و بعض المشتقّات يشتقّ من الفعل كما تقدّم والفعل لا يشتقّ من المصدر، لأنّه قد جاءت أفعال بلا مصادر و لو كان المصدر أصلاً والفعل فرعاً لما وجد الفرع بدون الأصل و لا شيء آخر يشتقّ الفعل منه بإجماع القوم، فالفعل أصل برأسه.

---

١. كالفارسي؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٤٩٢.

٢. ابن طلحة؛ المصدر السابق.

و الكوفيّون إلى أنّ الفعل أصل للمصدر ....

(و) ذهب (الكوفيّون إلى أنّ الفعل أصل للمصدر) و استدلّوا بوجوه:

منها: أنّ إعلال الفعل مدار لإعلال المصدر وجوداً كـ «يعد» و «عدة» و «قام» و «قيام» و عدماً كـ «يوجل» و «وجلاً» و «قاوم» و «قواماً» فأعلّ المصدر حيث أعلّ الفعل و لم يعل حيث لم يعل فمداريته تدلّ على أصالته.

و أجيب عن ذلک بأن إعلال المصدر للمشاكلة في المعنى، إذ كلّ من الفعل والمصدر يدلّ على حدث واحد لا للمداريّة كحذف الواو والهمزة في «تعد» و «تكرم».

و منها أنّ الفعل يؤكّد بالمصدر نحو: «ضربت ضرباً» و هو بمنزلة «ضربت ضربت» و معلوم أن المؤكّد - بالفتح ـ أصل بالنسبة إلى المؤكّد - بالكسر ـ .

و أجيب عن ذلک بأنّ المؤكّديّة - بالفتح ـ لاتدلّ على أصالة الفعل في الاشتقاق، بل في العامليّة و الإعراب، بل يمكن أن يقال علاوة على ذلک: إنّ الفعل ليس مؤكّداً - بالفتح ـ للمصدر، بل المؤكّد عند التحقيق هو المصدر الموجود في ضمن الفعل، فإنّ معنى «ضربت» أوجدت ضرباً، فلمّا ذكرنا «ضرباً» آخر صار معنى «ضربت» أوجدت ضرباً ضرباً، فقولنا: «ضرباً» تأكيد للفعل مجاز من باب إسناد ما للجزء إلى الكلّ أو من باب إسناد ما للمظروف إلى الظرف فتبصّر و احفظه فإنّه يفيدک فيما سيأتي.

و منها أنّه يقال للمصدر هو مصدر لكونه مصدوراً عن الفعل كما يقال في الماء: «مشرب عذب» أي «مشروب عذب» و في الفرس «مركب فاره» أي «مركوب فاره» فاتصف المشرب بالمشروبيّة والمركب بالمركوبيّة.

و أجيب عن ذلک بأنّ المشرب والمركب ليسا بحقيقة في معنى المشروب والمركوب حتّى يكونا مرادفين للمشروب والمركوب في المعنى و الاشتقاق حتّى يلزم منه أن يكون لفظ «المصدر» أيضاً بمعنى المصدور، بل استعمال «مشرب عذب» و «مركب فاره» كاستعمال «نهر جار» استعمال مجازيّ على ما بيّن في علم المعاني.

....

و منها أنّ الفعل عامل في المصدر والعامل أصل بالنسبة إلى المعمول.

و أجيب عن ذلک بأنّه لایلزم من کونه عاملاً کونه أصلاً، فإنّ الحروف عاملة في الأسماء و لیست أصلاً لها.

و منها ما تقدّم في قول البصریین من أنّه قد جاءت أفعال لم ینطق لها بمصدر قط و لو کان المصدر أصلاً للفعل للزم أن لایوجد إلّا حیث یوجد المصدر.

و أجیب عن ذلک بوجهین:

الوجه الأوّل: ما أجابوا به عن دلیل القائل بأنّ الفعل المجهول أیضاً من الأصول کأقسام الفعل المعلوم کما یأتي في باب التصریف و قد أشرنا إلیه سابقاً[١] من أنّ العرب قد یستغني بالفرع عن الأصل، إلّا تری أنّه قد جاءت جموع لم ینطق لها بمفرد أصلاً کـ «مذاکیر» و نحوه و هي لا شکّ ثوان عن المفردات.

الوجه الثاني: أنّ المتنازع فیه الأفعال التي لها مصادر.

و منها أنّ مفهوم المصدر جزء من مفهوم الفعل کما بیّن آنفاً والکلّ أصل بالنسبة إلی الجزء.

و أجیب عن ذلک بأنّه علی عکس المقصود أدلّ، لأنّ الجزء مقدّم علی الکلّ و أصل لوجوده فیکون أصلاً لاشتقاقه.

و إنّما أطنبنا الکلام في المقام تشریحاً لأذهان المبتدئین الکرام و تکمیلاً لما یعرفونه من الأقوال.

أقسام المفعول المطلق

والمفعول المطلق ثلاثة أقسام:

---

١. الصفحة: ٤.

(توكيداً) يبين المصدر إذا ذكر مع عامله إذا ذكر مع عامله كاركع ركوعا (أو نوعا يبين) إذا وصف أو أضيف أو أضيف إليه (أو عدد كسرت سيرتين سير ذي رشد) و رجعت القهقرى.

الأوّل: أنّه (توكيداً يبين المصدر) والمراد على ما حقّقنا سابقاً [١] من أنّه يؤكّد المصدر الموجود في عامله إن لم يكن العامل مصدراً و لايؤكّد نفس العامل والوجه في ذلك أنّ الفعل دالّ على الزمان والنسبة والحدث والمصدر لايدلّ إلّا على الحدث و لابّد من الاتحاد في المؤكّد والمؤكّد حتى يفيد ما أفاده المؤكّد ـ بالفتح ـ.

و ذلك أي كون المصدر مؤكّداً (إذا ذكر مع عامله)، إذ لايجوز حذف عامله حينئذ كما يأتي عن قريب، لأنّ الحذف مشعر بعدم الأهمّيّة والتأكيد مشعر بالأهمّيّة فيتنافيان، مثال ذلك (كـ «اركع ركوعاً»).

الثاني: (أو نوعاً يبين) المصدر و ذلك في ثلاثة مواضع:

الأوّل: (إذا وصف) نحو: «ضربت ضرباً شديداً».

والثاني: (أو أضيف)، مثاله مذكور في النظم و هو «سير ذي رشد».

والثالث: (أو أضيف إليه) أي إلى المصدر شيء، ذكر الشارح مثاله و هو «رجعت القهقرى»، لأنّ «القهقرى» مفعول مطلق يبين نوع العامل والمضاف إليه محذوف أصله «رجوع القهقرى» فهو من قبيل «ضربته بعض الضرب» من جهة و مبين للنوع من جهة أخرى ولا منافاة، فلا وجه لما زعمه بعض أرباب الحواشي من أنّ هذا تتميم لمثال المصنّف للمضاف و لم يمثل للمضاف إليه إلخ، لأنّ صدر كلامه يناقض ذيله.

الثالث من أقسام المفعول المطلق: (أو) يبين المصدر (عدد) الفعل. الوقف على لفظ «عدد» في النظم بالسكون على لغة ربيعة فلاتغفل، مثال المبين للعدد (كـ «سرت سيرتين») و أمّا («سير ذي رشد» و «رجعت القهقهرى») فقد قلنا إنّهما مثالان للمبين للنوع.

---

١. الصفحة: ١١٤.

(و قد ينوب عنه ما عليه دلّ) ككلّ مضاف إليه (كجدّ كلّ الجدّ) و بعض، كما في الكافية ك «ضربته بعض الضّرب». (و) كذا مرادفه نحو: (افرح الجذل) بالمعجمة أي الفرح

و لفظ «أو» في النظم لمنع الخلوّ لا لمنع الجمع، فلا غرو أن يكون كلّ واحد من المبين للنوع والعدد مؤكّداً أيضاً، بل يمكن أن يكون مصدر واحد مؤكّداً و مبيناً للنوع و العدد جميعاً نحو: «ضربت ضربتي الأمير» فتدبّر.

النائب عن المفعول المطلق

(و قد ينوب عنه) أي عن المفعول المطلق (ما) أي شيء (عليه دلّ) و هو تسعة أشياء:

الأوّل (كـ «كلّ» مضاف إليه كـ «جدّ كلّ الجدّ») قيل: أصله «جدّ جدّاً كلّ الجدّ» و فيه نظر لوجهين: الأوّل لزوم عدم مطابقة الوصف لموصوفه، والثاني لزوم كونه من قبيل نيابة الوصف لا قسماً برأسه و كذا الكلام في الثاني والثالث بل غالب التسعة.

(و) **الثاني** («بعض») مضاف إليه (كما في الكافية كـ «ضربته بعض الضرب»)، فالأولى فيهما أن يقال: إنّ لفظ «كلّ» و «بعض» مصدران لا أنّهما نائبان عن مصدر و مصدريّتهما باعتبار المضاف إليه كما قيل ذلك في «خيرَ مقدم».

هذا إذا قيل إنّ المصدر المحذوف نكرة و إن قيل إنّه معرفة، فلايرد إلّا الوجه الثاني من النظر و يمكن حينئذ أيضاً أن يقال: مصدريّته باعتبار الموصوف المحذوف كما قيل ذلك في «خير مقدم» أيضاً.

الثالث من التسعة (و كذا مرادفه نحو: «افرح الجَذَل» بـ) الذال (المعجمة) أي (الفرح) قيل: أصله «افرح فرح الجذل» والكلام والنظر فيه كسابقيه حرفاً بحرف، فلانعيده.

و لهم في هذا القسم من المفعول المطلق أي ما كان من معنى الفعل لا من لفظه أقوال ثلاثة:

الأوّل: أنّه مفعول مطلق لنفس الفعل المذكور السابق و هذا هو الظاهر من كلام الناظم و قيل: إنّه مفعول مطلق لفعل محذوف من لفظ المصدر يدلّ عليه الفعل المذكور.

الثاني من الأقوال: أنّه مفعول له فمعنى «افرح الجذل»، «افرح للجذل».

و وصفه، و الدّال على نوع منه أو على عدده أو آلته، و ضميره أو إشارة إليه كما في الكافية نحو: «سرت أحسن السّير» و «اشتمل الصمّاء» و «رجع القهقرى»

الثالث: أنّه حال من قبيل «زيد عدل».

(و) **الرابع** من التسعة (وصفه، و) الخامس (الدالّ على نوع منه) (أو) يعني أنّ السادس هو الدالّ (على عدده أو) يعني أن السابع هو الدالّ على (آلته و) الثامن (ضميره) والتاسع هو ما أشار إليه بقوله (أو إشارة إليه كما في الكافية نحو: «سرت أحسن السير») مثال لوصفه النائب عنه (و «اشتمل الصمّاء») والمشهور أنّه الالتحاف بالإزار حال كون طرفيه تحت اليد و جمعهما على منكب واحد. و قيل: هو ان يجعل الثوب على المنكبين ثمّ يردّ ما على الأيسر على الأيمن. و قيل: هو أن يتخلّل بثوب على جميع بدنه و يضمّ طرفيه. و قيل: الصمّاء اشتمال الرداء و نحوه للابسه معكوساً. و قال بعض آخر: الحق أنّ كلامهم مشوّش في بيان معنى الشملة الصمّاء[1]. والحق معه، إذ في كيفيّة هذا الاشتمال خلاف بين اللغويين والفقهاء في بحث لباس المصلّي.

ثم إنّه اضطرب كلام النحويين في هذا المثال من حيث الممثل والحقّ أنّه مثال للوصف النائب عن الموصوف و أصله «اشتمل الشملة الصماء» فحذف الموصوف و نابت صفته منابه فهو كسابقه من حيث الممثل. (و) أمّا («رجع القهقرى») فهو مثال للدالّ على نوع منه كما أوضحناه آنفاً و إضافة الرجوع المحذوف إلى القهقهرى بيانيّة. و قيل: أصله «الرجوع القهقهري» بالتوصيف[2]، فلا إضافة ولكن يشكل على هذا تطبيقه على الممثل فلاتغفل.

---

١. انظر: فقه اللغة: ١٤٢، الغريب المصنف: ٢/ ٤٣١، تهذيب اللغة: ١١/ ٢٤٥، المحكم و المحيط الأعظم: ٨/ ٧٣.

٢. انظر: شرح التصريح: ١/ ٤٩٦.

﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمانِينَ جَلْدَةً﴾ «ضربته سوطا» ﴿لا أُعَذِّبُهُ أَحَداً﴾ «ضربت ذلک الضّرب».
و ينوب أيضا ما شاركه في مادّته، و هو ثلاثة: اسم مصدر، نحو: «اغتسل غسلا» و اسم عين نحو: ﴿وَ اللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَباتاً﴾ و مصدر لفعل آخر نحو: ....

و (﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمانِينَ جَلْدَةً﴾[1]) مثال للدالّ على عدده و هو واضح و («ضربته سوطاً») مثال للدالّ على آلته و هو أيضاً واضح و (﴿لا أُعَذِّبُهُ أَحَداً﴾[2]) مثال لضميره والأصل «لا أعذّب التعذيب الخاص أحداً غير هذا الكافر» و («ضربت ذلک الضرب») مثال للإشارة إليه.

ففي جميع هذه الأمثلة النائب عن المصدر هو المفعول المطلق لا المصدر على ما توهّمه بعض من لفظ «ينوب»، نعم مصدريّة النائب باعتبار المنوب عنه حسبما أشرنا إليه، فنصب النائب بالأصالة لا بالنيابة، نعم كونه مصدراً و مفعولاً مطلقاً بالنيابة، فاحفظ ذلک و اغتنم.

(و ينوب عنه أيضاً ما شاركه في مادّته) أي في حروفه الأصليّة (و هو) أي ما شاركه في مادّته (ثلاثة):

الأوّل (اسم مصدر نحو «اغتسل غسلاً»)، فـ «غسلاً» ناب عن «اغتسالاً» و اشتراكهما في المادّة واضح.

(و) **الثاني** (اسم عين) و هو ما دلّ على ذات (نحو: ﴿وَ اللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَباتاً﴾[3])، فـ «نباتاً» ناب عن «إنباتاً» و هما مشتركان في المادّة، و في اشتراط اشتراكه في المادة عند الكلّ نظر يظهر وجهه من المسألة الآتية في «السماوات».

---

١. النور: ٤.
٢. المائدة: ١١٥.
٣. نوح: ١٧.

﴿وَ تَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلا﴾ ....

(و) **الثالث** (مصدر لفعل آخر نحو: ﴿**وَ تَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلا**﴾[١]) مصدر «تبتل» من باب التفعيل ناب عن «تبتلاً» مصدر باب التفعل، لأنّ الفعل في الآية العامل في المصدر أمر من هذا الباب والأصل كون كلّ مفعول مطلق من باب عامله.

والظاهر أنّ «السماوات» في «خلق الله السماوات» على القول بأنّها مفعول مطلق لا مفعول به من قبيل القسم الثاني من هذه الثلاثة، لأنّها أيضاً اسم عين كـ «النبات». و استدلّ القائلون بأنّها مفعول مطلق لا مفعول به و هم من أكابر النحويين بأّن المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً كـ «ضربت زيداً» فـ «زيداً» كان موجوداً قبل الضرب و أنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق ما كان فعل الفاعل فيه هو فعل إيجاده كـ «السماوات» في «خلق الله السماوات» فإنّها لم تكن موجودة بل كان عدماً محضاً والله أوجدها و خلقها من العدم فكانت مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به.

و أجاب الجمهور بأنّ المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه و أمّا المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلايقتضي أن يكون موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، بل يقتضي أن لايكون موجوداً و إلّا لزم تحصيل الحاصل، فالتزام كون المفعول به موجوداً في مطلق الأفعال دعوى بلا دليل.

هذا فظهر من ذلک أن «نباتاً» ليس مفعولاً مطلقاً بل مفعول به فتأمّل.

قال ابن هشام[٢]: "قولهم في نحو «خلق الله السماوات» إنّ «السماوات» مفعول به، و الصواب أنّه مفعول مطلق، لأنّ المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك: «ضربت ضرباً» والمفعول به ما لايقع عليه ذلک إلّا مقيّداً بقولک کـ «ضربت زيداً» و أنت لو

١. سورة المزمل (٧٣) الآية (٨).
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

(و ما لتوكيد فوحّد أبدا) لأنّه بمنزلة تكرير الفعل، و الفعل لا يثنّى و لا يجمع (و ثنّ و اجمع غيره و أفردا).

قلت: «السماوات» مفعول كما تقول: الضرب مفعول كان صحيحاً و لو قلت: «السماوات» مفعول به كما تقول: «زيد» مفعول به لم يصح، و قد يعارض هذا بأنّه يساق لنحو «السماوات» في المثال اسم مفعول تامّ فيقال: «السماوات مخلوقة» و ذلک مختصّ بالمفعول به"[1] انتهى.

(و ما لتوكيد فوحّد أبداً)، فلايجوز تثنيته و لا جمعه، (لأنّه بمنزلة تكرير الفعل و) قد تقدّم[2] أنّه أي (الفعل لايثنّى و لايجمع) و قولهم في «يضربان» و «يصربون» تثنية و جمع مسامحة، إذ المثنّى والجمع فاعلهما لا هما نفسهما.

هذا لكن هذا التعليل في المقام عليل، لأنّ العلّة في المقام ما أسلفنا سابقاً من أنّ المصدر المؤكّد بمنزلة تكرير المصدر، لأنّه يؤكّد المصدر الموجود في الفعل و هو مجرّد عن جميع الخصوصيّات والدلالات غير الدلالة على الحدث من حيث هو هو و لذا لايثنّى و لايجمع.

(و ثنّ و اجمع غيره) أي غير ما لتأكيد (و أفردا) و هو المبين للعدد والنوع، أمّا المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته و جمعه نحو: «ضربتين» و «ضربات»، و أمّا المبين للنوع فالمشهور أنّه يثنّى و يجمع إذا اختلفت أنواعه نحو: «ضربت ضربي زيداً الشديد والضعيف».

---

١. مغني اللبيب: ٨٦٧.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ١١٠.

(و حذف عامل) المصدر (المؤكّد امتنع). قال في شرح الكافية: لأنّه يقصد به تقوية عامله و تقرير معناه، و حذفه مناف لذلک. و نقضه ابنه بمجيئه في نحو: «سقيا و رعيا». و ردّ بأنّه ليس من التأكيد في شيء، و إنّما المصدر فيه نائب مناب العامل دالّ ....

و استدلّوا لذلک بقوله تعالى: ﴿وَ تَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا﴾[1] بجعل ألفه زائدة تشبيهاً للفواصل بالقوافي و قيل[2]: إنّه لايجوز تثنيته و لا جمعه قياساً، بل يقتصر فيه على السماع و إليه أشار البهائيّ[3] بقوله: «و في النوع خلاف»[4].

حذف عامل المصدر المؤكّد

(و حذف عامل المصدر المؤكّد امتنع، قال في شرح الكافية: لأنّه يقصد به تقوية عامله و تقرير معناه و حذفه) أي العامل (مناف لذلک)[5].

و ردّ ذلک بأنّ المحذوف لدليل كالمذكور و لذلک علّله بعضهم بأنّ مقام التأكيد مقام بسط و مقام الحذف مقام إيجاز و اختصار، فالجمع بين التأكيد والحذف جمع بين أمرين متنافيين.

(و نقضه ابنه بمجيئه) أي حذف العامل (في نحو: «سقياً» و «رعياً»)، فادعى ابن المصنّف أنّ كل واحد من «سقياً» مصدر مؤكّد حذف عامله. (و ردّ) ابن المصنّف (بأنّه ليس من التأكيد في شيء و إنّما المصدر فيه) أي في نحو: «سقياً» و «رعياً» (نائب مناب العامل دالّ) هذا المصدر

---

١. الأحزاب: ١٠.

٢. قاله سيبويه. شرح التصريح: ١/ ٤٩٧.

٣. محمّد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي ، بهاء الدين (م ١٠٣١ ق) عالم من أصحابنا الإماميّة، غنيّ عن التعريف، ولد ببعلبک اشتهر في العلوم الإسلاميّة غاية الإشتهار، كان عالماً في العلوم الأدبيّة و الرياضيات و النجوم و الجفر و الرمل و الطلسمات و الشعر و التفسير و الرجال و الدراية و الأصول و الفقه، دفن في مشهد الرضا عليه السلام.

٤. جامع المقدّمات: ٤٦٢.

٥. شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٥٧.

على ما يدلّ عليه فهو عوض منه، و يدلّ على ذلک: عدم جواز الجمع بينهما و لا شيء من المؤكّدات تمتنع الجمع بينه و بين المؤكّد. (و في) **حذف عامل** (سواه لدليل) **عليه** (متّسع) **فيبقى على نصبه كقولک لمن قال أيّ سير سرت:** (سيرا سريعا) **و لمن قدم من سفره: قدوما مباركا.** (و الحذف) **للعامل** (حتم مع) **مصدر** (آت بدلا من فعله) **سماعا في نحو: حمدا، و شكرا، و قياسا في الأمر** (كندلا اللذ في قول الشاعر:

(على ما يدلّ) الفعل (عليه، فهو) أي المصدر (عوض عنه) أي عن الفعل (و يدلّ على ذلک) أي على كون هذا المصدر عوضاً عن الفعل (عدم جواز الجمع بينهما) أي بين العامل و هذا المصدر، (ولا شيء من المؤكّدات يمتنع الجمع بينه و بين المؤكّد) بل قد يجب الجمع بينهما.

(و في حذف عامل سواه) أي سوى عامل المصدر المؤكّد (لدليل) أي لقرينة (عليه متّسع) أي جائز، (فيبقى) المصدر بعد حذف عامله (على نصبه)، سواء كانت القرينة لفظيّة (كقولک لمن قال) لک سائلاً («أيّ سير سرت؟»: «سيراً سريعاً») فـ«سيراً سريعاً» مصدر نوعيّ حذف عامله لقرينة لفظيّة و هو قول السائل و أصله «سرت سيراً سريعاً» أم كانت القرينة معنويّة (و) ذلک كقولک (لمن قدم من سفره: «قدوماً مباركاً») أي «قدمت قدوماً مباركاً»، فحذف العامل و هو «قدمت» للقرينة المعنويّة و قيل: القرينة في المثال حاليّة، لدلالة حالة القادم على المحذوف فتأمّل.

وجوب حذف العامل

(والحذف للعامل حتم) أي واجب (مع مصدر آت بدلاً من فعله) فحذفه واجب (سماعاً في نحو «حمداً» و «شكراً» و) حذفه واجب (قياساً) في مواضع:

منها: (في الأمر) أي فيما كان المصدر نائباً عن فعل الأمر (كـ«ندلاً» اللذ في قول الشاعر:

على حين ألهى النّاس جلّ أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

فهو (كاندلا)، و في النّهي نحو: قياما لا قعودا، و الدّعاء نحو: سقيا و رعيا، و الإستفهام للتوبيخ نحو: «أ توانيا و قد جدّ قرناؤک المشيب»، و لا فرق فيما ذكر بين ما له فعل كما تقدّم و ما ليس له فعل نحو: «بله الأكفّ» فيقدّر فعل من معناه أي اترک.

على حين ألهى الناس جلّ أمورهم فندلاً زريق المال ندل الثعالب[1]

الشاهد في «ندلاً» الأوّل (فهو کـ «اندل»)، لأنّه نائب عنه، فيجب حذف «اندل»، لأنّه لايجوز الجمع بين العوض والمعوّض.

(و) منها: (في النهي) أي فيما كان المصدر نائباً عن فعل النهي (نحو: «قياماً لا قعوداً»)، الشاهد في «قعوداً» أمّا «قياماً» فهو نظير «ندلاً» فناب «لاقعوداً» مناب «لاتقعد»، فوجب حذفه لما ذكر فيما قبله.

(و) في (الدعاء) أي فيما كان المصدر نائباً عن فعل أريد به الدعاء، سواء كان دعاء خير (نحو: «سقياً» و «رعياً») أي سقاک الله سقياً و رعاک الله رعياً أو كان دعاء شر نحو: ﴿**فَسُحْقاً لِأَصْحابِ السَّعيرِ**﴾[2] أي سحق سحقاً.

(و) منها: (الاستفهام للتوبيخ) و هو ما كان المستفهم عنه واقعاً و كان فاعله ملوماً (نحو: «أتوانياً و قد جدّ قرناءک المشيب») أي «أتتوانی توانياً»، فالتواني واقع من المخاطب لكنّه ملوم في صدور التواني منه.

(و لا فرق فيما ذكر) من المواضع (بين ما له فعله) من لفظه فيقدّر له فعل من لفظه (كما تقدّم و ما ليس له فعل) من لفظه (نحو: «بله الأكفّ») بجر «الأكفّ»، (فيقدّر) له (فعل من معناه أي «اترک) الأكفّ» فيصير نظير «اجلس قعوداً» و إذا نصب «الأكفّ» فـ «بله» اسم فعل لا مصدر فيخرج عمّا نحن فيه.

---

١. لم ينسب إلى شاعر. انظر: الكتاب لسيبويه: ١/ ١١٦.

٢. سورة الملک (٦٧) الآية (١١).

(و ما لتفصيل) لعاقبة ما قبله (ك ﴿فَإِمَّا مَنًّا) بَعْدُ وَ إِمَّا فِداء﴾ (عامله يحذف) حتما قياسا (حيث عنّا) أي عرض، فالتقدير في الآية و الله أعلم فإمّا تمنّون منّا و إمّا تفدون فداء. (كذا) في الحكم (مكرّر) ورد نائب فعل مسند إلى اسم عين.

(و) يجب أيضاً حذف عامل المفعول المطلق في ستّة مواضع:

الموضوع الأوّل: (ما لتفصيل لعاقبة) مضمون (ما قبله) والمراد بالمضمون ما يؤوّل به الجملة، مثلاً مضمون «اضرب زيداً» ضرب زيد و يشترط في وجوب حذف العامل حينئذ ثلاثة شروط:

الأوّل: أن يكون المقصود من المفعول المطلق بيان عاقبة ما قبله و بيان الفائدة المترتّبة عليه كما في الآية، لأنّ الغرض من شدّ الوثاق إمّا المنّ أو الفداء ففصل هذا الغرض بـ «منّاً و فداء».

الثاني: أن يكون ما قبله الذي يراد تفصيل عاقبة مضمونه بالمفعول المطلق جملة لا مفرداً.

الثالث: أن يكون المفعول المطلق مدخولاً لأداة التفصيل، إذ التفصيل يحصل من أداته لا من المفعول المطلق (كـ) قوله تعالى: (**﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَ إِمَّا فِداء﴾**[1]) والشاهد في «مناً» و «فداء» فكلّ منهما (عامله يحذف حتماً قياساً حيث عنّ أي عرض)، لكونه جامعاً للشرائط الثلاثة المذكورة، (فالتقدير في الآية «والله أعلم إمّا تمنّون مناً و إمّا تفدون فداء») فحذف «تمنون» و «تفدون» وجوباً لما ذكر و قدر بعضهم «تمنوا» و «تفدوا» بدون «أن» و بحذف النون و هو لغة جاء عليها «أبيت أسري و تبيتي تدلكي» و قوله ﷺ: «لاتدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا و لاتؤمنوا حتى تحابوا»[2] و غير ذلك.

و الموضع الثاني: ما يذكره بقوله: (كذا في الحكم) مصدر (مكرّر)، يعني كذا يجب حذف عامل المصدر إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط: الأوّل أن يكون المصدر مكرّراً، و الثاني أنّه (ورد نائب فعل مسند)، والثالث أن يكون إسناد هذا الفعل (إلى) مبتدأ هو (اسم عين).

---

١. محمّد: ٤.

٢. روضة الواعظين: ٢/ ٤١٨.

نحو «زيد سيرا سيرا» أي يسير سيرا. (و) كذا (ذو حصر) بإلّا أو بإنّما (ورد نائب فعل لاسم عين استند) نحو: «ما أنت إلّا سيرا» و «إنّما أنت سيرا» فإن استند لاسم معنى، وجب الرّفع على الخبريّة في الصّورتين نحو: «أمرک سير سير» و «إنّما سيرک سير البريد». (و منه) أي من المصدر الذي حذف عامله حتما (ما يدعونه) أي يسمّونه (مؤكّدا) إمّا (لنفسه أو غيره فالمبتدا) به، أي فالأوّل و هو المؤكّد لنفسه ما وقع بعد جملة لا محتمل لها غيره نحو: (له عليّ ألف) درهم (عرفا).

و بعبارة أخرى أن يكون الفعل خبراً عن مبتدأ هو اسم عين (نحو: «زيد سيراً سيراً» أي «يسير سيراً»)، فـ «سيراً» الأوّل مكرّر ناب عن «يسير» و «يسير» خبر عن اسم عين و هو «زيد»، فوجب حذف «يسير» لعدم جواز الجمع بين العوض و المعوّض.

الموضع الثالث: ما يذكره بقوله: (و كذا) مصدر (ذو حصر بـ «إلّا» أو بـ «إنّما» ورد) أيضاً (نائب فعل) أيضاً (لاسم عين استند نحو: «ما أنت إلّا سيراً») أي «ما أنت إلّا تسير سيراً» (و) نحو: («إنّما أنت سيراً») أي «إنّما أنت تسير سيراً».

و هذا الموضع كسابقه شروطاً و بياناً إلّا أنّ الحصر في هذا الموضع يكون بمنزلة التكرار لما بيّن في علم المعاني من أنّ الحصر فيه تأكيد كالتكرار.

(فإن استند) المصدر المكرّر أو ذو الحصر (لاسم معنى وجب الرفع على الخبريّة في الصورتين) لصحّة جعل المصدر في الموضعين خبراً للمبتدأ والتقدير خلاف الأصل لايصار إليه إلّا في مقام الضرورة (نحو: «أمرک سير سير» و «إنّما سيرک سير البريد»)، فالسير الثاني في المثالين خبر عن الأوّل، فلا حذف و لا تقدير و سيجيء معنى «البريد» في باب المفعول فيه.

والموضع الرابع والخامس ما يذكره بقوله: (و منه أي من المصدر الذي حذف عامله حتماً) أي وجوباً (ما يدعونه أي ما يسمّونه) في الاصطلاح (مؤكّداً)، و هو قسمان، لأنّه (إمّا) مؤكّد (لنفسه) و هو الموضع الرابع (أو) مؤكّد لـ (غيره) و هو الموضع الخامس، (فالمبتدأ به أي فـ) القسم (الأوّل) من قسمي المؤكّد (و هو المؤكّد لنفسه ما وقع) أي مصدر وقع (بعد جملة لا محتمل لها) أي لهذه الجملة (غيره) أي غير المصدر (نحو: «له عليّ ألف درهم عرفاً») أي

و الثّاني) و هو المؤكّد لغيره ما وقع بعد جملة لها محتمل غيره (كابني أنت حقّا صرفا). قال في التسهيل: و لا يجوز تقدّم هذا المصدر على الجملة التي قبله وفاقا للزّجّاج.

اعترفت عرفاً فـ«عرفاً»، وقع بعد جملة و هي «له عليّ ألف درهم» و مضمونها الاعتراف بالدَين المذكور، لأنّ إقرار العقلاء على أنفسهم جائز و حجة عليهم، فلا محتمل لهذه الجملة غير الاعتراف، فالجملة نفس «عرفاً»، فـ«عرفاً» مؤكّد لنفسه، لأنّ الاعتراف المفهوم من الجملة و «عرفاً» متّحدان من حيث الوصف العنوانيّ أعني المنصوصيّة والاعتراف و من حيث الذات.

(والثاني و هو المؤكّد لغيره) الذي جعلناه موضعاً خامساً (ما) أي مصدر (وقع بعد جملة لها محتمل غيره) أي غير المصدر (كـ«ابني أنت حقّاً صرفاً»)، فجملة «ابني أنت» تحتمل الحقيقة بأن يكون المخاطب ابن المتكلّم حقيقة و تحتمل المجاز بأن يكون المخاطب بمنزلة ابن المتكلّم لكنّها صارت نصّاً بالمصدر، لأنّ قولك: «حقّاً» يرفع من الجملة احتمال المجازيّة و يثبت أنّها حقيقة.

و إنّما سمي المصدر حينئذ مؤكّداً لغيره، لأنّه يؤثّر في الجملة و يجعلها نصّاً في الحقيقة بعد ما كانت محتملة لها و للمجازيّة، و المؤثر في الشيء غير الشيء ضرورة؛ و بتقرير آخر إنّما سّمي مؤكّداً لغيره، لأنّ الحق المفهوم من «ابني أنت» حقّ محتمل والمصدر المؤكّد حقّ منصوص، فهما متغايران من حيث الوصف العنوانيّ أي المحتمليّة والمنصوصيّة و إن كانا متحدين ذاتاً.

(قال في التسهيل: و لايجوز تقدّم هذا المصدر)، سواء كان مؤكّداً لنفسه أو لغيره (على الجملة التي قبله وفاقاً للزجاج[1])[2]، والوجه فيه أنّ الجملة حينئذ عامل في المصدر، لكونها بمعنى العامل المحذوف فتشبه أسماء الأفعال و نحوها في الضعف، فلاتعمل فيما تقدّم عليه.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١١.

٢. ما وجدته في المصدر.

(كذاک ذو التّشبيه) الواقع (بعد جملة) مشتملة على اسم بمعناه و صاحبه. (كلي بكا بكاء ذات عضله) أي صاحبة داهية. بخلاف الواقع بعد مفرد ک «صوته صوت حمار» و الواقع بعد جملة لم تشتمل على ما ذكر ک «هذا بكاء بكاء الثّكلى».

والموضع السادس ما يذكره بقوله: (كذاک ذو التشبيه) أي مصدر يكون مشبهاً به (الواقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه) أي بمعنى المصدر (و) مشتملة على (صاحبه) أي على فاعل المصدر. والأظهر إرجاع الضمير إلى الاسم أي على صاحب الاسم في الجملة فتأمّل جيّداً.

(كـ «لي بكاءَ بكاءَ ذات عُضلة» أي صاحب داهية) تفسير «ذات» بـ «صاحب» المذكّر غريب و الشاهد في البكاء الثاني، إذ نصب بعامل محذوف وجوباً، لأنّه وقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه و هو البكاء الأوّل و مشتملة أيضاً على فاعل البكاء الثاني و هو ياء المتكلّم.

إن قلت: لم لم يعمل في الثاني الأوّل و قد تقدّم أنّ المصدر ينصب بمثله؟

قلنا: قد تقدّم و سيأتي أنّ عمل المصدر مشروط بأن يحلّ محله فعل مع «أن» و ها هنا لايحلّ محلّ المصدر الأوّل فعل لا مع «أن» و لا بدونها، لفساد المعنى بالحلول لأنّ معنى الجملة أنّ له بكاء لا أنّه يحدث البكاء، فإذا لم يمكن أن يعمل المصدر الأوّل في الثاني فلابدّ من أن يكون المصدر الثاني منصوباً بفعل محذوف وجوباً و هو «أبكي»، لدلالة الجملة على هذا الفعل (بخلاف) المصدر (الواقع بعد مفرد كـ «صوتُه صوتُ حمار» و) بخلاف المصدر (الواقع بعد جملة لم تشتمل على ما ذكر كـ «هذه بكاء بكاء الثكلى»).

ففي كلاالمثالين ليس المصدر الثاني مفعولاً مطلقاً ولا منصوباً، بل المصدر الثاني في المثال الأوّل مرفوع خبر للمصدر الأوّل و في المثال الثاني مرفوع بدل عن المصدر الأوّل الذي هو خبر عن هذه.

والوجه فيهما كونهما غير مستوفيين للشروط، لأنّ المثال الأوّل ليس فيه تقدّم الجملة والمثال الثاني ليس فيه الاشتمال على الفاعل بل على اسم بمعنى المصدر إن قلنا بتقييد «البكاء» بـ «الثكلى»، لأنّ البكاء الأوّل ليس بمعناه حينئذ فتأمّل.

تتمّة: كالمصدر في حذف عامله ما وقع موقعه نحو: «اعتصمت عائذا بک» قاله في شرح الكافية.

(**تتمّة:** كالمصدر في حذف عامله) وجوباً و جوازاً (ما وقع موقعه نحو: «اعتصمت عائذاً بک») فناب اسم الفاعل مناب المصدر أعني «عوذاً» والتقدير «عذت عوذاً»، فحذف العامل أعني «عذت» جوازاً و ناب «عائذاً» عن «عوذاً» (قاله في شرح الكافية)[1].

و فيه نظر، إذ يمكن أن يكون المثال من قبيل «قعدت جلوساً» بناء على كون الاعتصام بمعنى الاستعاذة و لو مجازاً فتأمّل.

١. شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٦٨.

المفعول له

الثالث من المفاعيل المفعول له و يسمّى «المفعول لأجله» و «من أجله». و هو كما قال ابن الحاجب: ما فعل لأجله فعل مذكور.

(الثالث من المفاعيل المفعول له)

التعريف

(و يسمّى المفعول لأجه) و تحصيليّاً إذا كان المقصود إيجاده نحو: «ضربته تأديباً»، (و) يسمّى المفعول (من أجله) و حصوليّاً إذا كان وجوده منشأ و سبباً للفعل نحو: «قعدت عن الحرب جبناً» أي «توانيت و تأخّرت عن الحرب» والمنشأ والسبب للتواني والتأخّر عن الحرب هو الجُبن أي الفزع و ضعف القلب والخوف، فـ «من» في «من أجله» نشويّة، كما قيل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَ كانَتْ مِنَ الْقانِتِينَ﴾[1] أي كانت مريم عليها السلام منشؤها القوم القانتين، لأنّها من أعقاب هارون عليه السلام أخي موسى عليه السلام. و يحتمل أن يكون «من» فيما نحن فيه للتعليل كما أنّه احتمل في الآية أن يكون للتبعيض حتى تكون الآية من باب التغليب.

هذا هو المناسب لوجه التسمية لكن قد يستعمل أحد الاسمين في مكان الآخر مسامحة فيسمّى «تأديباً» مفعولاً من أجله و «جبناً» مفعولاً لأجله، و أمّا المفعول له فيسمّى به كلاهما.

(و هو) أي المفعول له (كما قال ابن الحاجب[2] ما فعل لأجله) أي لقصد تحصيله أو بسبب وجوده و خرج بهذا القيد سائر المفاعيل الأربعة (فعل مذكور) نحو: «ضربت تأديباً» أو فعل مقدّر كما إذا قلت: «تأديباً» في جواب من قال: «لم ضربت زيداً؟».

---

١. التحريم: ١٢.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

(ينصب) حال كونه (مفعولا له المصدر إن أبان تعليلا) للفعل (كجد شكرا و دن).

اعراب المفعول له و شروطه

(ينصب حال كونه) الضمير يرجع إلى المصدر المتقدّم رتبة، لأنّه نائب الفاعل لـ «ينصب» و ذو الحال، والحال قوله: (مفعولاً له).

والحاصل أنّه ينصب (المصدر) حال كونه مفعولاً له بأربعة شروط:

الأوّل: أن يكون مصدراً و قد علم.

الثاني: (إن أبان تعليلاً للفعل كـ «جد شكراً و دِن») فـ «شكراً» مصدر يبين تعليلاً للجود و «دِن» أمر من «دان، يدين» أي «خذ الجود عادة لک و اجعله شيمتک» كذا قيل.

ولكن الأظهر أنّه بمعنى الجزاء كما هو كذلك في قولهم: «كما تدين تدان» و في قوله تعالى: **﴿مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾**[1] على أقوى التفاسير، فهو إشارة إلى قوله تعالى: **﴿هَلْ جَزاءُ الْإِحْسانِ إِلّا الْإِحْسانُ﴾**[2]، فالمراد منه «أحسن كما أحسن الله إليک»، فإن جزاء الإنعام شكر المنعم و هو واجب عقلاً و شرعاً و عرفاً و لعمري هذا هو المراد و إن غفل عنه المعتنين بشرح النظم.

ولا يخفى أنّ المراد من الإحسان، الإحسان إلى عباده كما أشير إليه في الحديث القدسي بقوله: «الفقراء عيالي»[3] والمراد من الفقير ليس خصوص المعنى المتعارف منه، بل مطلق من كان محتاجاً إلى شيء، فطالب العلم المحتاج إلى الدرس فقير يجب على من يقدر تدريسه و قس عليه بقيّة ما يحتاج إليه العباد و أنت قادر عليها و إلى هذا أشير في قوله ﷺ: «لكل شيء زكاة و زكاة الوجه الشفاعة»[4]، والكلام محتاج إلى بسط ليس هنا مقامه والعاقل يكفيه هذا المقدار من الإشارة.

---

۱. الفاتحة: ٤.

۲. الرحمن: ٦٠.

۳. جامع الأخبار للشعيري: ۸۰

٤. ما وجدته في المصادر الحديثيّة.

(و هو بما يعمل فيه) و هو الفعل (متّحد وقتا و فاعلا و إن شرط) ممّا ذكر (فقد فاجرره باللّام) و نحوها ممّا يفهم التّعليل و هو من و في نحو: «لدوا للموت و ابنوا للخراب»، «فجئت و قد نضت لنوم ثيابها»، «و إنّي لتعروني لذكراک هزّة».

والثالث والرابع من الشروط ما ذكره بقوله: (و هو بها يعمل فيه و هو الفعل متّحد وقتاً و فاعلاً) نحو: «قنعت تعفّفاً»، فـ «تعففاً» مصدر متّحد مع «قنعت» وقتاً و فاعلاً و لامغايرة بينهما إلّا بالاعتبار و مثله إذا كان زمان الفعل بعض زمان المصدر نحو: «قعدت عن الحرب جبناً»، فإنّ زمان القعود بعض زمان الخوف أو بالعكس نحو: «شهدت مجلسكم لإيقاع الصلح بينكم».

(و إن شرط مما ذكر فقد) بأن لايكون مصدراً أو لايكون مبيناً للتعليل أو لايكون متحداً مع العامل وقتاً أو فاعلاً (فاجرره باللام و نحوها ممّا يفهم التعليل و هو «من» و «في») والباء، مثال الفاقد لإبانة التعليل (نحو: «لدوا للموت وابنوا للخراب»[1])، فالموت والخراب جرّا باللام لكونهما غير مبينين للتعليل، لأنّهما ليسا غايتين للولادة والبناء.

و مثال الفاقد لاتحاد الوقت نحو: («فجئت و قد نضّت لنوم ثيابها»[2])، فالنوم جرّ باللام، لأنّه و إن كان مصدراً و علّة لنضّ الثياب أي خلعها لكنّه متأخّر عن الخلع وقتاً فليسا متحّدين وقتاً.

و مثال الفاقد لاتحاد الفاعل («و إنّي لتعروني لذكراک هزّة»[3])، فـ «ذكراک» جرّ باللام، لأنّها و إن كانت مصدراً و علّة للعرو لكنّها ليست متّحدة مع العرو فاعلاً، لأنّ فاعلها المتكلّم و فاعل العرو «هزّة».

---

١. لم ينسب إلى واحد.

٢. لامرئ القيس الكندي؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٥١٢.

٣. لأبي صخر الهذلي؛ انظر: المصدر السابق.

قال في شرح الكافية: فإن لم يكن ما قصد به التّعليل مصدرا فهو أحقّ باللّام أو ما يقوم مقامها نحو: «سري زيد للماء أو للعشب» و ﴿كُلَّما أَرادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْها مِنْ غَمٍّ﴾ «إنّ امرأة دخلت النّار في هرّة حبستها». (و ليس يمتنع) الجرّ (مع) وجود (الشروط المذكورة بل يجوز (كلزهد ذا قنع).

(قال في شرح الكافية: "فإن لم يكن ما قصد به التعليل مصدراً فهو أحقّ) أن يجرّ (باللام أو ما يقوم مقامها"[1])، لأنّه حينئذ فاقد لما هو كالعلّة الماديّة للشروط الثلاثة الأخر.

مثال الفاقد للمصدريّة المجرور باللام (نحو: «سرى زيد للماء والعُشْب»)، فجرّ «الماء» و «العشب» باللام، لأنّهما ليسا مصدرين.

(و) مثال الفاقد للمصدريّة المجرور بـ «من»، (﴿كُلَّما أَرادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْها مِنْ غَمٍّ﴾[2]) فالغمّ جرّ بـ «من»، لأنّه ليس بمصدر ولكن في كون الغمّ غير مصدر نوع خفاء، فلابدّ من تتبّع كتب اللغة. فإن قلت: لعلّ اقتران الزمان فيه مفقود، قلت: يكفي في الاقتران وجوده في بعض أجزاء الوقت أو يقال: إنّ هذا المثال داخل في قوله: «و ليس يمتنع» إلخ فتأمّل.

و مثال الفاقد للمصدريّة المجرور بـ «في» («إنّ امرأة دخلت النار في هرّة حبستها»[3])، فالهرّة جرت بـ «في»، لأنّها ليست بمصدر.

و مثال الفاقد للمصدريّة المجرور بالباء «ضربته بسوء أدبه»، فجرّ السوء بالباء، لأنّه ليس بمصدر فتأمّل.

(و ليس يمتنع الجرّ) بأحد الحروف الأربعة (مع وجود الشروط) الأربعة (المذكورة، بل يجوز) الجرّ بها (كـ «لزهد ذا قنع»)، فالزهد جرّ باللام مع وجود الشرائط فيه إذ هو مصدر مبين للتعليل و متّحد مع «قنع» وقتاً و فاعلاً.

---

١. شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٧١.

٢. حج: ٢٢.

٣. انظر الهامش في الصفحة: ٢٧٠.

ثمّ جواز ذلک على أقسام ذكرها بقوله: (و قلّ أن يصحبها) أي اللّام (المجرّد) من أل و الإضافة، و كثر نصبه، و أوجبه الجزوليّ. قال الشّلوبين شيخ المصنّف: و لا سلف له في ذلک. (و العكس) و هو كثرة صحبتها ثابت (في مصحوب أل) و قلّ نصبه (و أنشدوا) عليه قول بعضهم: (لا أقعد الجبن) أي الخوف أي لأجله (عن الهيجاء) بالمدّ و يجوز

(ثمّ جواز ذلک) الجرّ مع وجود الشرائط (على أقسام) ثلاثة (ذكرها) المصنّف (بقوله: و قلّ أن يصحبها) إلخ، و حاصله أنّ للمصدر ثلاث حالات باعتبارها يصير ثلاثة أقسام:

فالأوّل: ما قلّ أن يصحبها (أي اللام) أو غيرها من حروف التعليل و هو المصدر (المجرّد من «ال» والإضافة و كثر نصبه) نحو: «ضربت تأديباً» فقلّ جرّ «تأديباً» باللام و نحوها و كثر نصبها. (و أوجبه) أي نصب هذا المصدر (الجزولي[1] قال الشلوبين[2]) الذي هو (شيخ المصنّف) يعني أستاذه: (ولا سلف له) أي للجزولي (في ذلک) أي في وجوب نصب هذا المصدر.

(و) القسم الثاني: ما هو (العكس) من القسم الأوّل؛ (و هو) أي العكس (كثرة صحبتها) أي اللام أو سائر حروف التعليل (ثابت) في كلامهم (في) مصدر (مصحوب «ال») و هو القسم الثاني (و قلّ نصبه، وأنشدوا عليه) أي على نصب هذا المصدر و جوازه (قول بعضهم) و لم يعرف ذلک البعض: («لا أقعد الجُبن» أي الخوف أي لأجله «عن الهيجاء» بالمدّ و يجوز

---

١. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٥٠.

٢. عمر بن محمّد بن عمر بن عبد الله الأزدي، أبو علي، الشلوبيني أو الشلوبين (م ٦٤٥ ق) من كبار العلماء بالنحو واللغة، مولده ووفاته بإشبيلية. من كتبه القوانين في علم العربيّة، ومختصره التوطئة، و شرح المقدّمة الجزوليّة في النحو، كبير وصغير، و حواش على كتاب المفصّل للزمخشري و تعليق على كتاب سيبويه. والشلوبيني نسبة إلى حصن «الشلوبين» أو «شلوبينية» بجنوب الأندلس ويسمّيه الإسبان Salobrena وفي المؤرّخين من يقول إنّ لقبه «الشلوبين» بغير نسبة، ويفسّره بأنّ معنى هذه الكلمة «الأبيض الأشقر» و في اختصار القدح أنّه «ينسب إلى شلوبينة، من حصون غرناطة الساحلية» وأنّه اشتهر بحدة المزاج، وكان يسب من يمر بذكره من أئمة النحو وغيرهم. وتروى عنه حكايات في الغفلة، وكان أبوه خبازا بإشبيلية. انظر: الأعلام: ٥/ ٦٢.

القصر أي الحرب (و لو توالت زمر الأعداء) جمع زمرة، و هي الجماعة من النّاس، و فهم من كلامه استواء الأمرين في المضاف، و صرّح به في التّسهيل.

القصر) أيضاً (أي الحرب «و لو توالت زمر الأعداء») «زمر» (جمع «زمرة») كـ «غرف» و «غرفة» (و هي) أي الزمرة (الجماعة من الناس) فثبت بهذا البيت أنّ النصب جائز في هذا القسم لكنّه قليل.

و أما القسم الثالث: فهو ما أشار إليه بقوله: (و فهم من كلامه استواء الأمرين) أي مصاحبة المصدر اللام و نحوها و عدم مصاحبته لها (في) المصدر (المضاف)، إذ حكم في المصدر المجرّد من «ال» و الإضافة بقلّة مصاحبة اللام و نحوها و حكم في المصدر المصحوب لـ «ال» بالعكس و سكت عن حكم المصدر المضاف، فيفهم من ذلك استواء الأمرين في المصدر المسكوت عنه و إلّا لكان الواجب عليه أن يبيّن الحكم فيه، (و صرّح به) أي باستواء الأمرين في المصدر المضاف (في التسهيل[1]).

مثال النصب قوله تعالى: ﴿**لا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ**﴾[2]، فـ «خشية» مفعول له و هو مضاف منصوب و مثال الجرّ: ﴿**وَ إِنَّ مِنْها لَما يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ**﴾[3]، فـ «خشية» مفعول له و هو مضاف مجرور.

---

١. شرح التسهيل: ٢/ ١٩٨.

٢. الإسراء: ٣١.

٣. البقرة: ٧٤.

المفعول فيه

الرابع من المفاعيل المفعول فيه، و هو المسمّى ظرفاً أيضاً. (الظرف) في إصطلاحنا (وقت أو مكان ضمّنا في باطّراد كهنا امكث أزمنا)...................................

(الرابع من المفاعيل المفعول فيه)

التعريف

(و هو المسمّى ظرفاً أيضاً) و بعضهم يسمّيه محلاً و بعض آخر يسمّيه صفة، و لامشاحة في التسمية والاصطلاح.

(الظرف في اصطلاحنا) معاشر النحويين لا في اللغة، لأنّه فيها الوعاء[1] و هو متناهي الأقطار كالكأس والدار و ظرف المكان عندنا ليس كذلك كالخلف و الأمام (وقت أو مكان) بالأصل أو بالعارض و هو ما ناب عنهما كما يأتي في آخر الباب (ضمّن «في») الظرفيّة (باطّراد كـ«هنا امكُث أزمناً»).

قيل على قوله «ضمّن في» بأن هذا يقتضي بناء الظرف، لتضمّنه معنى الحرف كما بني اسم «لا» التي لنفي الجنس والمنادى و «أمس» لذلك.

و أجيب عن ذلك بوجهين:

الأوّل: أنّ المقتضي للبناء إنّما هو التضمّن الأصلي كما في «متى» و في «هنا»، لا العارضي كما فيما نحن فيه.

و ردّ هذا بأنّ ذلك يوجب عدم بناء اسم «لا» التي لنفي الجنس والمنادى و «أمس»؛ اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ بناءها ليس لتضمّنها معنى الحرف بل لعلّة أخرى، فتأمّل.

---

١. المحيط في اللغة: ١٠/ ٢٤.

....

والثاني: أنّ التضمّن مقتض للبناء إذا كان المتضمَّن - بالفتح - معنى الحرف دون لفظه بحيث لايكون اللفظ ملحوظاً أبداً نظير المنويّ في الأفعال التي يجب استتار الضمير فيها لا إذا كان المتضمّن معنى الحرف ملحوظاً معه اللفظ نظير المقدّر من أجزاء الكلام؛ و المتضمّن في الظرف من قبيل الثاني، و في اسم «لا» و نظائره من قبيل الأوّل و سيأتي في باب حروف الجرّ كلام من الكشّاف يفيدک فراجع[١].

و ليس بناء «هنا» من حيث إنّه مفعول فيه و متضمّن معنى «في» الظرفيّة بل من حيث إنّه متضمّن للإشارة التي هي من معاني الحروف كما تقدّم سابقاً في باب المعرب والمبني[٢].

و فهم من كلام المصنّف أنّ المفعول فيه في الاصطلاح هو ما كان بتقدير «في»، فإن ظهر فيه «في» فليس مفعولاً فيه في الاصطلاح بخلاف ابن الحاجب[٣]، لأنّه جعله أعمّ فقال: و هو ضربان مجرور و منصوب و لذا استشكل عليه شارح كلامه بما هذا نصّه: "و هذا خلاف اصطلاح القوم، فإنّهم لايطلقون المفعول فيه إلّا على المنصوب بتقدير «في» ... و أمّا المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجرّ لا مفعول فيه، و خالفهم المصنّف حيث جعل المجرور أيضاً مفعولاً فيه"[٤]، انتهى كلام الشارح.

و كذلک خالف ابن الحاجب القوم في المفعول له، لأنّه قال: "و شرط نصبه تقدير اللام، و إنّما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعّلل به و مقارناً له في الوجود"[٥]، و قال شارح كلامه: "أي شرط انتصاب المفعول به لا شرط كون الاسم مفعولاً له، فـ«السمن» و «الإكرام» في

---

١. الصفحة: ٢٨١.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٢.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

٤. شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٨٧.

٥. الكافية في علم النحو: ٢٣.

بخلاف ما لم يضمّنها نحو: «يوم الجمعة مبارک» أو تضمّنها بغير اطّراد و هو المنصوب على التّوسّع نحو: «دخلت الدّار».

قولک: «جئتک للسمن و لإکرامک الزائر» عنده مفعول له إلى أن قال: و هذا أيضاً خلاف اصطلاح القوم"[1] انتهى محلّ الحاجة من كلام الشارح.

الاطّراد هنا عبارة عن كون الظرف بحيث لايتعدّى إليه فعل، سواء كان لازماً أو متعدّياً إلّا بتقدير «في»، فـ «البيت» و «البلد» و «الدار» و نحوها لا اطّراد فيها، إذ يمكن تعدّي الفعل إليها بدون تقدير «في»، فتقول: «اشتريت البيت» و «رأيت البلد» و «دخلت الدار» بدون تقدير «في» بخلاف نحو: «أزمناً» و «هنا» و أمثالهما، فلايتعدّى إليهما فعل إلّا بتقدير «في» كمثال المصنّف و كقولنا: «نمت فوق السطح» و «صمت دهراً» و «جلست أمام الأمير».

و لايخفى أنّ هذا الفرق فيما كان في الكلام فعل أو شبهه، فقول الشارح: (بخلاف ما لم يتضمّنها نحو: «يوم الجمعة مبارک») في غير محلّه، لأنّ الكلام في الظرف الاصطلاحيّ لا اللغويّ، والظرف الاصطلاحيّ لابدّ فيه من أن يكون في الكلام فعل أو شبهه واقع فيه ليعمل فيه كما صرّح به ابن الحاجب[2] و غيره و عدم تصريح المصنّف بذلک ليس من أجل أنّه لايرى هذا شرطاً بل من أجل معلوميّته، فتدبّر.

و كذلک قول الشارح: (أو تضمّنها بغير اطّراد و هو المنصوب على التوسّع نحو: «دخلت الدار»)، إذ كون «الدار» في المثال متضمّناً «في» بغير اطّراد غير مسلّم عند الكلّ لأنّ لهم في المثال و أيضاً في نحو «سكنت الدار» أربعة أقوال[3]:

---

۱. شرح الرضي على الكافية: ۱/ ۵۱۰. المنقول هنا يتفاوت مع المصدر.

۲. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ۸۰.

۳. انظر: شرح الأشموني: ۱/ ٤٨٦.

....

الأوّل: أنّ الظرف فيه منصوب على الظرفيّة الاصطلاحيّة إلّا أنّ ذلک شاذّ لايقاس عليه، فالظرف حينئذ ضمّن «في» باطّراد، إذ ليس المراد من الاطّراد القياس، حتى يلزم عدم اطّراده لشذوذه بل المراد من الاطّراد ما أسلفناه فراجع.

الثاني: أنّ الظرف في المثال و نحوه منصوب بنزع الخافض الذي يسمّى بالحذف و الإيصال أيضاً و هذا ليس من أقسام التوسّع في الظروف كما زعمه بعض.

الثالث: أنّه منصوب على التشبيه بالمفعول، والمراد به أن يشبه الفعل اللازم بالفعل المتعدّي ثمّ ينصب به الاسم بعده كما فعلوا ذلک في الصفة المشبهة أيضاً و نصبوا الاسم بعدها بها على التشبيه بالمفعول لتشبيهها باسم الفاعل المتعدّي، و هي لاتصاغ إلّا من فعل لازم كما يأتي عند قول الناظم:

و صوغها من لازم لحاضر   كطاهر القلب جميل الظاهر

و هذا أيضاً ليس من أقسام التوسّع في الظروف كما توهّمه بعض المحقّقين من المحشّين و سننقل كلامه، بل هذا من التوسّع في العامل لا في المعمول فتدبّر جيّداً.

الرابع: أنّ الظرف في المثال و نحوه منصوب على أنّه مفعول به حقيقة، لأنّ «دخل» و «سكن» و نحوهما قد يتعدّى بنفسه و قد لايتعدّى، و قد تقدّم في باب تعدّي الفعل و لزومه ما يفيدک هنا.

فظهر لک من نقل الأقوال أنّ «الدار» في المثال إمّا متضمّن لـ «في» باطّراد كما في القول الأوّل على ما بيّنا لک من معنى الاطراد و إمّا لا تضمن أصلاً حتّى يطّرد أو لايطّرد كما في سائر الأقوال.

و ظهر لک أيضاً أنّ التوسّع في المثال ليس من أقسام التوسّع في الظروف أصلاً، كما توهّمه بعض المحقّقين من المحشّين، و هذا نصّ عبارته في باب الأفعال الناقصة: "الاتساع في الظروف ثلاثة أقسام:

(فانصبه بالواقع فيه) و هو المصدر ....

الأوّل: الاتساع من حيث المكان بأن يستعمل في مكانه الأصليّ و غيره و هو المراد بالتوسّع المجوّز للتقدّم كما فيما نحن فيه، ـ و مراده ممّا نحن فيه باب الأفعال الناقصة، لأنّه ذكر هذه العبارة هناک ـ.

الثاني: الاتساع من حيث المعنى بأن يستعمل في المعنى الظرفيّ و ما يشبهه و هو المراد بالتوسّع المجوّز لنحو: «هذا في ملكي».

الثالث: الاتساع من حيث الآلة بأن يستعمل مع آلة الظرفيّة أي «في» و بدونها و هو المراد بالتوسّع المجوز لنحو: ﴿**مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾[1] و «دخلت الدار» على كونهما مفعولاً بهما"، انتهى كلامه.

و ليس المنصوب بنزع الخافض من أقسام التوسّع في الظروف بل هو قسم برأسه لأنّ سقوط الخافض لايقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث إنّ العامل الذي كان الجارّ متعلّقاً به لمّا زال الجارّ من اللفظ ظهر أثره لزوال ما كان يمنع من ظهوره.

اعراب المفعول فيه و عامله

و إذا عرفت أنّ الظرف الاصطلاحي ما ضمّن «في» (فانصبه بالواقع فيه و هو المصدر) نحو: «عجبت من ضربک زيداً يوم الجمعة عند الأمير» و مثله الفعل نحو: «امكث هنا أزمناً» و مثله أيضاً الوصف نحو: «أنا ضارب زيداً اليوم عندک».

والذي يقع في الظرف هو نفس المصدر، مثلاً إذا قلت: «ضربت زيداً أمام الأمير» فالضرب هو الذي وقع أمام الأمير و كذلک إذا قلت: «أنا ضارب زيداً اليوم أمام الأمير» و كذلک إذا قلت: «كان ضربي زيداً أمام الأمير»، ففي كلّ واحد من هذه الأمثلة الواقع أمام الأمير هو الضرب.

---

١. الفاتحة: ٤.

و مثله الفعل و الوّصف إن (مظهرا كان) كما تقدّم (و إلّا فانوه مقدّرا) نحو: فرسخا لمن قال: كم سرت.

و هذا ممّا لا شكّ فيه و لا كلام، و إنّما الكلام في أنّ الأصل في العمل فيه هل هو المصدر، والفعل والوصف ملحقان به كما اختاره الشارح على ما يظهر من قوله: (و مثله الفعل والوصف) أو أنّ الأصل هو الفعل، والمصدر والوصف ملحقان به و هذا هو الأظهر، إذ الأصالة في الوقوع فيه لايقتضي الأصالة فى العمل، و إلّا يلزم القول بأصالة المصدر في العمل في بقيّة المعمولات أيضاً، إذ لا خصوصيّة للتعلّق بنحو الوقوع في الشيء، فلا فرق بين أقسام التعلّق من الوقوع في الشيء و على الشيء و للشيء و وقوع نفس الشيء، لأنّ جميع هذه التعلّقات لنفس المصدر. و قس عليها التعلّق في الحال والتميز الرافع لإبهام النسبة والجارّ والمجرور والظرف، فلابدّ إمّا من القول بأصالة الفعل في المقام أو أصالة المصدر في كلّ مقام.

و إن قلت: ما اختاره الشارح هو مفهوم من كلام الناظم، لأنّه قال: «فانصبه بالواقع فيه» فإنّ الدالّ على الواقع فيه مطابقة هو المصدر، إذ الفعل والوصف يدلّان عليه بالتضمّن.

قلت: نعم لكن الناظم لم يصرّح بأنّ الناصب هو الدالّ بالمطابقة على الواقع فيه، فيصحّ أن يحمل كلامه على مطلق ما يدلّ على الواقع فيه، سواء كان دالاً بالمطابقة أو غيرها، فتدبّر.

فظهر لک أنّ ناصبه مطلق ما وقع فيه (مظهراً كان كما تقدّم) في قوله: «كهنا امكث أزمناً» (و إلّا) أي و إن لم يكن الواقع فيه مظهراً (فانوه مقّدراً) جوازاً (نحو) قولك: («فرسخاً» لمن قال: «كم سرت؟») تقديره «سرت فرسخاً».

حذف العامل

و يجب حذف العامل فيه في مواضع لم يذكرها الشارح هنا، لأنّها ذكرت في أبواب متفرّقة.

(و كلّ وقت) سواء كان مبهما أو مختصّا ....

منها: إذا وقع الظرف خبراً و قد تقدّم هذا في باب المبتدأ والخبر في قوله: «و أخبروا بظرف» إلخ[١].

و منها: إذا وقع الظرف صلة، وقد تقدّم في باب الموصولات في قوله: «و جملة أو شبهها الذي وصل»[٢].

و منها: إذا وقع الظرف صفة، و قد ذكره الشارح في باب النعت في شرح قول الناظم: «فأعطيت ما أعطيته خبراً»[٣].

و منها: إذا وقع الظرف حالاً، و قد ذكره الشارح في شرح قوله: «و موضع الحال يجيء جملة»[٤].

و منها: إذا وقع الظرف مشغولاً عنه العامل، و يمكن استخراجه من أحكام باب الاشتغال نحو: «يوم الجمعة سافرت فيه» فالعامل في هذه المواضع محذوف وجوباً لئلّا يلزم الجمع بين العوض والمعوّض؛ والعامل المحذوف فيها إمّا فعل أو وصف إلّا في الصلّة، لأنّ العامل فيها فعل لا غير، لأنّ صلة غير «ال» لاتكون إلّا جملة والوصف مع معموله ليس بجملة كما أشير إليه سابقاً.

اقسام الزمان و المكان و احكامها

(و كلّ وقت سواء كان مبهماً) و هو ما لا حدّ له ينتهي به كـ «الحين» و «الساعة» اللغويّة و «الزمان» و «الوقت»، والضابط فيه أن لايقع جواباً لـ «متى» و لا لـ «كم» (أو مختصّاً) و هو ما له حدّ يبتدأ به و حدّ ينتهي إليه نحو: «اليوم» و «الأسبوع» و «الشهر» و «السنة» و «القرن» و

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٧٢.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٢.

٣. الجزء الثالث، الصفحة: ١٢٧.

٤. الصفحة: ٢٢٦.

(قابل ذاک) النّصب، و استثنى منه في نكته على مقدّمة ابن الحاجب مذ و منذ (و ما يقبله المكان إلّا) إن كان (مبهما) بأن افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمّاه..............

«الساعة» المتعارفة، والضابط فيه وقوعه جواباً لأحد السؤالين المذكورين (قابل ذاک) النصب أي النصب بتقدير «في» بالواقع فيه و لنعم ما قيل بالفارسية:

ظرف زمان مبهم و محدود وى ‏ ‏ ‏ ‏ قابل نصبند بتقدير «في»

(و استثنى) المصنّف (منه) أي من ظرف الزمان المختصّ (في نكته على مقدّمة ابن الحاجب «مذ» و «منذ») و سيجيء وجه الاستثناء في باب حروف الجرّ عند قوله: «و مذ و منذ اسمان حيث رفعا»[1] (و ما يقبله) أي النصب بالواقع فيه (المكان إلّا إن كان مبهماً)، و لهم في بيان معنى الإبهام في المكان تعبيرات[2]:

منها: أنّه ما لا وجود له منفرداً نحو: «خلف» و «قدام»، فإنّ كل واحد منهما ينقلب إلى الآخر بانقلابک في الجلوس أو القيام و ينعدمان بذهابک من ذاک المكان، بل يمكن أن يكون جهة واحدة خلفاً لک و قداماً لغيرک و يميناً لثالث و يساراً لرابع و تحتاً لخامس و فوقاً لسادس ولكن في انقلاب الأخيرين كلام يذكر في محلّه.

و منها: أنّه ما يختلف باختلاف الكائن و لعمري هذا راجع إلى ما قبله، بل هو عينه بعبارة أخرى.

و منها: أنّه ما لا أمد له معلوم نحو: «أمامک»، فإنّه اسم لقدامک إلى آخر الأرض، فإنّه يتناول جميع ما يقابل وجهک إلى انقطاع الأرض، فلايعلم في «جلس زيد أمامک» أنّه في أيّ قطعة من الأرض جلس فيكون مبهماً و يأتي بيانه بعبارة أخرى عن قريب.

و منها: ما ذكره الشارح بقوله: (بأن افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه) و بعبارة أخرى ما لاتعرف حقيقته و لاتعين بنفسه بل ما يضاف إليه، مثلاً لو قلت: «ضربت زيداً أمام» بدون

---

١. الصفحة: ٢٨٦.

٢. انظر: شرح التصريح: ١/ ٥٢٣، و شرح الأشموني: ١/ ٤٨٧ و همع الهوامع: ٢/ ١٤٩.

(نحو الجهات) الستّ و هو الفوق و تحت و خلف و أمام و يمين و يسار

القرينة على المضاف إليه لايعرف و لايعيّن المكان الذي ضربت فيه زيداً أصلاً بخلافه لو قلت: «أمام الأمير» أو كانت قرينة على أنّ المضاف إليه المحذوف هو الأمير، فإنّه يحصل معرفة ما بالمكان الذي ضربت فيه زيداً.

و الوجه في كون الزمان بقسميه قابلاً للنصب على الظرفيّة دون المكان أنّ المبهم من الزمان جزء من مدلول الفعل كما تقدّم في المفعول المطلق في قوله:

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كـ «أمن» من «أمن»[1]

فيصحّ انتصابه بالفعل و شبهه بلا واسطة كالمصدر و حمل الزمان المختصّ عليه لاشتراكهما في الزمانيّة و كذلک حمل المكان المبهم على الزمان المبهم لاشتراكهما في وصف الإبهام بخلاف المكان المختصّ، فإنّه لايمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتاً وصفة.

و قريب ممّا ذكرنا ما قيل في ذلک: إنّ الفعل يدلّ على الزمان بالتضمّن و على المكان بالالتزام، لأنّ كلّ فعل لابدّ فيه من أن يكون وقوعه في مكان والدلالة التضمنيّة أقوى من الدلالة الالتزامية، فلذلک عمل الفعل في الزمان بنوعيه المبهم والمختص و لم يعلم في المكان إلّا في المبهم منه، لكونه دالاً عليه في الجملة، بخلاف المختصّ منه، فإنّ الفعل لايدلّ عليه أصلاً إلّا إذا كان المكان المختصّ مأخوذاً من مادّته، فإنّه يعمل فيه كما سيجيء عن قريب، لأنّه يقوى لاشتراكه معه في المادّة نحو: «رميت مرمى زيد».

فتحصّل ممّا تقدّم أنّ المكان لايقبل النصب إلّا إذا كان مبهماً و لنعم ما قيل أيضاً بالفارسية:

ليک مكان آنچه معين بود چاره در او نيست به جز ذكر «في»

أو كان مختصّاً مشتقّاً من مادّة الفعل العامل فيه، أمّا المكان المبهم فـ (نحو الجهات الستّ و هو الفوق و تحت و خلف و أمام و يمين و يسار) و ما رادفها من الألفاظ كـ «قدام» و «وراء»

---

١. الصفحة: ١١٠.

و ما أشبهها كجانب و ناحية (و المقادير) كالميل و الفرسخ و البريد ....

و نحوهما و إن أضيفت. و إنّما حكم بإبهامها، لأنّ «أمام زيد» مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع الأرض بل آخر تلك الجهة فيكون مبهماً و قس عليه سائر الجهات.

و أمّا وجه كونها ستّة فأمران على ما في الميبدي عامي و خاصي.

"أما العامي فهو أنّ الإنسان يحيط به الجنبان عليهما اليدان و ظهر و بطن و رأس و قدم، فالجانب الذي هو الأقوى في الغالب يسمّى يميناً و مقابله يساراً و ما يحاذي وجهه قداماً و مقابله خلفاً و ما يلي رأسه بالطبع فوقاً و مقابله تحتاً و لمّا لم يكن عندهم سوى ما ذكرت وقفت أوهامهم على هذه الجهات الستّ، و اعتبروها في سائر الحيوانات أيضاً لكنّهم جعلوا الفوق ما يلي ظهورها بالطبع والتحت ما يقابله ثمّ عمّموا اعتبارها في سائر الأجسام و إن لم يكن لها أجزاء متمايزة على الوجه المذكور.

و أمّا الخاصي فهو أنّ الجسم يمكن أن يفرض فيه أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قوائم و لكلّ بعد منها طرفان، فلكلّ جسم جهات ست إلّا أنّ امتياز بعضها عن بعض يتوقّف على اعتبار الأجزاء المتميّزة في الجسم، فطرفا الامتداد الطولي يسمّيهما الإنسان باعتبار طول قامته حين هو قائم بالفوق و التحت، و طرفا الامتداد العرضي يسمّيهما باعتبار عرض قامته باليمين والشمال، و طرفا الامتداد العمقي يسمّيهما باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف، فالاعتبار الخاصي يشتمل على الاعتبار العامي مع زيادة هي تقاطع الأبعاد على قوائم و لا شكّ أنّ العامة غافلون عنها و إن أمكن تطبيق اعتبارهم عليها" انتهى.

(و ما أشبهها) أي الجهات الستّ (كـ «جانب» و «ناحية» والمقادير) المساحتيّة لا الوزنيّة والزمانيّة والكيليّة (كالميل والفرسخ والبريد) و هو أربعة فراسخ و الفرسخ ثلاثة أميال و الميل أربعة آلاف ذراع بذراع إنسان عادي.

(و) إلّا إن كان من (ما صيغ من الفعل) أي مادّته (كمرمي من رمي. و شرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفا لما) أي لفعل (في أصله) أي حروفه الأصليّة (معه اجتمع) كجلست مجلس زيد و رميت مرماه، فإن لم يقع كذلك كان شاذّا يسمع كقولهم: «هو عمرو مزجر الكلب»، «و عبد الله مناط الثّريّا»، «هو منّي مقعد القابلّة» ....

و قد تقدّم أنّ المكان المختصّ يقع مفعولاً فيه إن كان مشتقّاً من مادّة العامل، و إليه أشار بقوله: (و إلّا إن كان ممّا صيغ) أي اشتقّ (من الفعل أي من مادّته كـ «مرمى» من «رمى»، و شرط كون ذا مقيساً) نصبه (أن يقع ظرفاً لما أي لفعل في أصله أي الحروف الأصليّة معه اجتمع)، حاصله أن يكون ناصبه من لفظه (كـ «جلست مجلس زيد» و «رميت مرماه»، فإن لم يقع كذلك) أي لم يكن عامله من لفظه (كان) نصبه (شاذّاً يسمع كقولهم: «هو عمرو مَزْجَرَ الكلب») معناه أنّ عمراً بعيد كبعد المكان الذي يزجر إليه الكلب و يراد بهذا ذمّ عمرو.

و في كتاب ثمار القلوب: "يقال: «فلان بمزجر الكلب» و «في صفّ النعال» إذا كان بالبعد من مجلس الناس ـ ثمّ قال - و في كتاب المبهج: «الكريم في مركز القلب و اللئيم بمزجر الكلب"[1] انتهى.

(و) كقولهم: («عبدالله مناطَ الثريّا») معناه أنّ عبدالله في مكان بعيد بحيث لايقدر أحد أن يصل إليه، و هذا كناية عن كونه في نهاية الشرف والرفعة و كقولهم: («هو منّي مقعد القابلة») معناه أنّه قريب منّي كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة و هذا كناية عن كمال المحبّة والاتصال بينهما. والتقدير «استقر» أو «مستقر» في «مزجر الكلب» و في «مناط الثريّا» و في «مقعد القابلة».

---

١. ثمار القلوب: ٣٩٥.

و غير ما ذكر من الأمكنة لايقبل الظرفيّة ك «الدار» و «المسجد» و «السوق» و «الطريق». (و ما يرى ظرفا و غير ظرف) كأن يرى مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه نحو : يوم، و شهر، (فذاک ذو تصرّف في العرف و غير ذي التّصرّف الذي لزم ظرفيّة) كقطّ و عوض (أو شبهها) كالجرّ بالحرف كعند ....

قال الرضي[1]: «إنّ المكان يستعمل قياساً في تعيين القرب أو البعد؛ و ممّا استعملته العرب قولهم: «هو مني مزجر الكلب» أي مهان و «مقعد القابلة» أي قريب و كذا «مقعد الإزار» و «معقد الخائن» و «هو منّي مناط الثريا» أي بعيد ـ ثمّ قال ـ [قال بعضهم] ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو: «مقعد الإزار» فجعله ظرفاً أولى من رفعه و ما كان منها في معنى البعد كـ «مناط الثريا» فرفعه أولى"[2] انتهى.

(و غير ما ذكر من الأمكنة لايقبل الظرفيّة كـ «الدار» و «المسجد» و «السوق» و «الطريق») و يعلم الوجه فيها ممّا تقدّم.

ذو التصرّف و غير ذي التصرّف

(و ما يرى ظرفاً) اصطلاحيّاً (و غير ظرف كأن يرى مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه نحو: «يوم» و «شهر» فذاک ذو تصرّف) يسمّى (في العرف) أي في الاصطلاح. (و) ما يسمّى (غير ذي التصرّف) هو (الذي لزم ظرفيّة) اصطلاحيّة (كـ «قط») لاستغراق الماضي (و «عوض») لاستغراق المستقبل و لايستعملان إلّا بعد نفي نحو: «ما فعلته قط» و «لا أفعله عوض» و معنى الأوّل «ما فعلته منذ خلقني الله إلى الآن» و معنى الثاني «لا أفعله منذ الآن إلى آخر عمري» و هما مبنيّان لتضمّنهما معنى «من» و «إلى» و بنيت «قط» على الحركة لالتقاء الساكنين و كان ضمّة حملاً على «قبل» و «بعد»، و «عوض» يبنى على الحركات الثلاث إذا لم يكن مضافاً و إلّا فينصب بالفتحة إعراباً (أو) لزم (شبهها كالجرّ بالحرف كـ «عند» و

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥٠.

و لدى (من الكلم) بيان للذي. (و قد ينوب عن) ظرف (مكان مصدر) كان مضافا إليه الظرف فحذف و أقيم هو مقامه نحو: «جلست قرب زيد». (و ذاك في ظرف الزمان يكثر) نحو: «انتظرته صلاة العصر» و «أمهلته نحر جزورين».

«لدى»)، فإنّهما لايخرجان من الظرفيّة إلّا إذا جرّا بـ «من» الجارّة و («من الكلم» بيان لـ «الذي») و هو خبر لـ «غير ذي التصرّف».

النائب عن الظرف

(و قد ينوب) بقلّة (عن ظرف مكان مصدر كان) في الأصل (مضافاً إليه) الظرف، (فحذف) الظرف المضاف (و أقيم هو) أي المصدر المضاف إليه (مقامه) أي مقام الظرف (نحو: «جلست قربَ زيد») أصله «مكان قرب زيد»، فحذف الظرف و هو المكان و أقيم المصدر و هو القرب مقامه.

(و ذاک) أي نيابة المصدر (في ظرف الزمان يكثر نحو: «انتظرته صلاة العصر») أي وقت صلاة العصر، فحذف الوقت و هو ظرف زمان و أقيم «الصلاة» و هو مصدر مقامه (و) نحو: («أمهلته نحر جزورين») أي مدّة نحر جزورين، فحذف الظرف و [هو] «المدّة» و أقيم المصدر و هو «النحر» مقامه.

و وجه القلّة في نيابة المصدر عن ظرف المكان والكثرة في نيابة المصدر عن ظرف الزمان ما تقدّم[1] من دلالة الفعل على المكان التزاماً و على الزمان تضمّناً. قال في التصريح: "و إنّما كان ذلك كثيراً في ظروف الزمان و قليلاً في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر و بعد ظروف المكان منه، ألا ترى أنّ الزمان يشارک المصدر في دلالة الفعل عليهما، لأنّ الفعل يدلّ على المصدر بحروفه و على الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان، فإنّ دلالة الفعل عليه

---

١. الصفحة: ١٤٤.

و قد يجعل المصدر ظرفا دون تقديره، و منه «ذكاة الجنين ذكاة أمّه» و قد يقام اسم عين مضاف إليه الزّمان مقامه نحو: «لا أكلّمك هبيرة بن قيس» أي مدّة غيبته.

بالالتزام الخارجيّ، إذ كلّ فعل لا بدّ له من مكان يقع فيه فلم يقو في ذلك قوّة ظرف الزمان و لم يبلغ رتبته فكانت إقامة المصدر مقام الزمان كثيرة و مقام المكان قليلة"[١] انتهى.

(و قد يجعل المصدر ظرفاً) مجازيّاً (دون تقديره) أي الظرف (و منه «ذكاة الجنين ذكاةَ أمّه») برفع «ذكاة» الأولى على الابتدائيّة و نصب الثانية على الظرفيّة من دون تقدير ظرف محذوف.

قال في السفينة في باب الجيم بعده النون: "قوله تعالى: ﴿**أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعامِ**﴾[٢]، قال عليّ بن إبراهيم القميّ في تفسيره: الجنين في بطن أمّه إذا أوبر و أشعر فذكاته ذكاة أمّه فذلك الذي عناه الله، و في الدعائم عن الصادق عليه السلام مثله بزيادة قوله: «و إن لم يشعر و لم يوبر، فلا يؤكل» ثمّ اعلم أنّ قوله: «ذكاة الجنين ذكاه أمّه» ممّا روته الخاصة والعامة واختلفوا في تفسيره والصحيح أنّ «الذكاة» الثانية مرفوعة خبراً عن الأولى فتنحصر ذكاته في ذكاتها لوجوب انحصار المبتدأ في خبره و من نصبها كان التقدير «ذكاتها كذكاة أمّه»، فلا بدّ عنده من ذبح الجنين إذا خرج حيّاً"[٣] انتهى. ثمّ ذكر في باب النون بعده العين ما يناسب المقام فراجع إن شئت.

(و قد يقام اسم عين مضاف إليه) والمضاف (الزمان مقامه نحو: «لا أكلّمك هبيرة بن قيس») بنصب «هبيرة» (أي مدّة غيبته) أي «هبيرة»، فحذف المدّة المضافة إلى الغيبة المضافة إلى «هبيرة» و أقيم «هبيرة» مقامها أي مقام المدّة لكن بعد إقامة الغيبة مقام المدّة و حذفها أي الغيبة، فتدبّر جيّداً.

---

١. شرح التصريح: ١/ ٥١٧.

٢. المائدة: ١.

٣. سفينة البحار: ٦٨٦.

المفعول معه

الخامس من المفاعيل: المفعول معه، و أخّره عنها لاختلافهم فيه هل هو قياسيّ دون غيره، و لوصول العامل إليه بواسطة حرف دون غيره. (ينصب) اسم (تالي الواو) التّي بمعنى مع، التّالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه و حروفه حال كونه (مفعولا معه)............

(الخامس من المفاعيل المفعول معه)

وجه تأخير بيان هذا المفعول

(و أخّره عنها) أي عن بقية المفاعيل أي عن الأربعة المتقدّمة (لاختلافهم فيه هل هو قياسيّ) أم لا، بل هو سماعيّ (دون غيره) فإنّه لا خلاف في غيره من المفاعيل أنّه قياسيّ و إن اختلفوا في بعض أفرادها من حيث القياسيّة والسماعيّة كقولهم: «هو منّي مقعد القابلة» و نحوه، فقيل إنّه قياسيّ خلافاً للجمهور، لأنّه عندهم سماعيّ (و لوصول العامل إليه بواسطة حرف) ظاهر (دون غيره). فخرج بقيد «ظاهر» المفعول فيه والمفعول معه على رأي المصنّف و أمّا على رأي ابن الحاجب[1] فإخراجهما يحتاج إلى مزيد تكلّف ولا حاجة إليه.

تبيين المفعول معه

إذا عرفت ذلک فاعلم أنّه (ينصب اسم تالي الواو التي بمعنى «مع» التالية لجملة ذات فعل أو) ذات (اسم فيه معناه و حروفه حال كونه مفعولاً معه).

فخرج بقوله: «اسم» الفعل نحو «تشرب» في قوله: «لاتأكل السمک و تشرب اللبن» و إن نصبته بـ «أن» المصدريّة المقدّرة و أوّلته بالمصدر، لأنّ الاسم المؤوّل لايسمّى مفعولاً معه و إن

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

....

كانت الواو الداخلة عليه بمعنى «مع»، و مثله يظهر في «لاتكن جلداً و تظهر الجزع» كما يأتي في نواصب الفعل المضارع في قوله:

والواو كالفاء إن تفد مفهوم «مع» كـ «لاتكن جلداً و تظهر الجزع»

و يجوز في هذا الفعل الواقع بعد هذا الواو ثلاثة أوجه:

الأوّل: الجزم فتكون الواو عاطفة تفيد التشريک بين الفعلين في الإعراب و في النهي، فيكون كلّ واحد منهما منهيّاً اجتمع مع الآخر أم لا.

الثاني: النصب فيكون الواو للمعيّة فتفيد النهي عنهما مجتمعاً لا منفرداً، فيصير المعنى: «لاتأكل السمک مع شرب اللبن» و لاتخرج الواو حينئذ عن كونها عاطفة.

الثالث: الرفع فيكون الواو للاستيناف فتيفد إباحة شرب اللبن مع بقاء النهي عن أكل السمک بحاله.

و اعلم أنّ الفرق بين حالتي الجزم والنصب أنّ العطف على الأوّل من عطف الفعل على الفعل و على الثاني من عطف الاسم المؤوّل على الاسم المتصيد من الفعل السابق لئلّا يلزم عطف المصدر على الفعل[١]، فإنّه غير جائز عند المحقّقين كما يظهر بالتأمّل في قوله في آخر باب عطف النسق:

واعطف على اسم شبه فعل فعلاً و عكساً استعمل تجده سهلاً

فيصير حاصل المعنى: «لايكن منک أكل السمک و شرب اللبن» و قس عليه قولنا: «لاتكن جلداً و تظهر الجزع» حرفاً بحرف.

---

١. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٣٨٢.

....

و اعلم أنّ بعضهم قدر في حالة الرفع مبتدأ و قال التقدير: «و أنت تشرب اللبن» فتنقلب الواو حينئذ من الاستينافيّة إلى الحاليّة فتأمّل.

و خرج أيضاً بقوله: «اسم» الجملة بعد الواو نحو: «سرت والشمس طالعة»، لأنّ الجملة لاتقع مفعولاً معه إلّا عند بعض[1]، فالجملة حاليّة أو استينافيّة على الاختلاف فيها حينئذ.

و خرج بقوله: «تالي الواو» تالي لفظ «مع» نحو: «جئت مع زيد»، فإنّ «زيد» حينئذ مجرور و مضاف إليه لا مفعول معه.

و خرج بقوله: «بمعنى مع» تالي واو لاتكون بمعنى «مع» بل تكون للتشريك في الإعراب والحكم نحو: «ضربت زيداً و عمراً قبله أو بعده، أو معه» فإنّ عمراً في كلّ واحدة من الصور الثلاث حتّى في الصورة التي يراد بها المعيّة ليس مفعولاً معه، بل هو معطوف على «زيداً» والواو حينئذ عاطفة كما يجيء في باب عطف النسق في قوله:

فاعطف بواو سابقاً و لاحقاً   في الحكم أو مصاحباً موافقاً

و خرج بقوله: «التالية لجملة» التالية لمفرد نحو: «كلّ رجل و ضيعته» برفع «ضيعته» عطفاً على «كلّ»، فـ «الضيعة» ليست مفعولاً معه، لعدم تقدّم الجملة إلّا عند بعض[2].

و خرج بقوله «ذات فعل» إلى آخره نحو: «هذا لک و زيد» بناء على جواز مثل هذا كما يأتي في باب عطف النسق في قوله:

و عود خافض لدى عطف على   ضمير خفض لازماً قد جعلا
و ليس عندي لازماً إذ قد أتى   في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

---

١. أراد صدر الأفاضل، تلميذ الزمخشري؛ انظر: مغني اللبيب: ٦٠٦ و شرح التصريح: ١/ ٥٢٨.

٢. أراد الصيمري؛ انظر: شرح قطر الندى: ٢٣٢.

و مثال ذلک موجود (في نحو سيري و الطّريق مسرعه بما من الفعل و شبهه) ....

و ينبغي زيادة قيد «الفضلة» ليخرج «عمرو» من «تشارک زيد و عمرو» و ليس بمهمّ، لخروجه بقيد الحيثيّة و قرينة المقام كما قيل بذلک في غير المقام كتعريف الدلالات الثلاث و نحوه، فتأمّل.

و يشمل هذا التعريف لما كان المفعول معه غير مشارک لما قبله في الفعل (و مثال ذلک موجود في نحو: «سيري والطريقَ مسرعة») و نحو: «استوى الماء والخشبةَ»، لأنّ «الطريق» مفعول معه و لايشارک المخاطبة في السير و كذلک «الخشبه» مفعول معه و لاتشارک الماء في الارتفاع والاستواء.

و لايحتاج الكلام إلى التكلّفات التي ارتكبها بعض ظنّاً منه أنّه لايجوز أن يكون ما بعد الواو مفعولاً معه إلّا إذا كان بحيث يصحّ اشتراكه مع ما قبلها في الفعل[1].

و هذا الظن فاسد، لأنّه قد ورد عنهم ما لايصحّ فيه الاشتراک إلّا بالتأويل والتكلّف، و كلاهما خلاف الأصل والمستند نفس المثالين و ليس هذا بمصادرة كما توهّم، بل القول بالتأويل والتكلّف مصادرة بل دور، والمراد من التأويل ما يظهر من قول البيانيّين في نحو: «طريق سائر» أنّ السير مسند إلى الطريق مجازاً كما صرّح بذلک في الكشّاف في تفسير قوله تعالى: ﴿**خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِم**﴾[2] فراجع إن شئت[3].

الناصب للمفعول معه

و اختلفوا في ناصب المفعول معه فقال المصنّف: (بما من الفعل) المذكور كالمثال المذكور، و قد يكون مقدّراً كما يأتي عن قريب بيانه في «كيف أنت و قصعة من الثريد» (و شبهه) نحو: «أنا

---

١. المخالف في هذه السألة هو ابن الجنّي؛ انظر: حاشية الصبان: ٢/ ١٩٨.

٢. البقرة: ٧.

٣. الكشّاف: ١/ ٤٨.

سبق ذا النصب لا بالواو في القول الأحقّ) بالترجيح الّذي نصّ عليه سيبويه، و قال الجرجاني: بالواو.

سائر والطريق» و نحو: «حسبک و زيداً درهم» أي «کافيک و زيداً درهم» (ذا النصب) أي نصب تالي الواو (لا بالواو في القول الأحقّ بالترجيح الذي نصّ[١] عليه سيبويه[٢]).

و استدلّ لذلک بانفصال الضمير بعد الواو نحو: «جلست و إيّاک»، فلو کان النصب بالواو لوجب اتصال الضمير بها فقيل: «وک» کما يتّصل بغيرها من الحروف العاملة نحو: «إنّک» و «فيک»، فلمّا لم يقع الضمير بعد الواو إلّا منفصلاً علم أنّها غير عاملة و أنّ النصب بعدها بما سبق من الفعل و شبهه.

(و قال الجرجانيّ[٣]): إن ذاک نصب (بالواو) و استدل له بأن الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل والمقتضي للمعيّة هنا الواو لا ما سبق من الفعل و شبهه، فالعامل هو الواو[٤].

و ردّ هذا بما استدل للقول الأوّل و ردّ هذا الردّ بأنّ هذه الواو حملت على الواو العاطفة التي هي أصلها نحو: ﴿وَ لَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذينَ أُوتُوا الْکِتابَ مِنْ قَبْلِکُمْ وَ إيَّاکُم﴾[٥].

و استدلّ له أيضاً بأنّ واو المعيّة مختصّة بالإسم کما علم ذلک من التعريف و ما يختصّ بالاسم و لم يکن کالجزء منه يعمل فيه، بخلاف ما کان کالجزء منه کالألف واللام، فإنّه لايعمل.

و ردّ ذلک أوّلاً بعدم الاطّراد، فإنّ لام الابتداء و نحوها مختصّة بالاسم و لاتعمل فيه و ثانياً بأنّ الحرف المختصّ بالاسم إن يعمل يعمل الجرّ لا غيره إلّا أن يمنع مانع من عمل الجرّ

---

١. الکتاب لسيبويه: ١/ ٢٩٧.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.
٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٩٤.
٤. انظر: شرح التصريح: ١/ ٥٣١.
٥. النساء: ١٣١.

و الزّجّاج بفعل مضمر. و فهم من قوله «سبق» أنّه لا يتقدّم عليه و هو كذلک بلا خلاف

كما سبق في اسم «لا» نفي الجنس و أمّا الحروف المشبهة بالفعل و نحوها، فإنّها ليست من مختصّات الاسم بل هي من مختصّات الجملة، فتأمّل.

(و) قال (الزجّاج[١]:) إن ذاک النصب (بفعل مضمر) أعمّ من جميع الأفعال مشتقّ من الملابسة مثلاً يقدّر في «استوى الماء والخشبة»، «لابس الماء الخشبة» و في «جئت و زيداً»، «لابست زيداً»؛ و ردّ بأنّه يوجب كون المفعول معه مفعولاً به[٢].

و قال بعض آخر[٣]: إن الناصب للمفعول معه معنوي و هو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها في إسناد الحكم السابق. و ردّ ذلک بأنّ المخالفة لو كانت تقتضي ذلک لجاز النصب في نحو: «ما قام زيد بل عمرو» فتأمّل.

(و فهم من قوله: «سبق» أنّه) أي المفعول معه (لايتقدّم عليه) أي على الناصب (و هو كذلک بلا خلاف) يعتدّ به و إلّا ففي المسألة خلاف ظاهر.

و استدلّ المخالف بدليلين:

الأوّل: ما استدلّ به المجمعون على عدم التقدّم و هو أنّ المفعول معه يشبه المعطوف بالواو، لأنّ أصل واو المعيّة واو العطف والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف كما ثبت في علم المعاني و مثّل له بقول الشاعر:

ألا يا نخلة من ذات عرق عليم و رحمة الله السلام[٤]

فقدم «رحمة الله» و هو معطوف بالواو على المعطوف عليه و هو «السلام»، والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، فيجوز تقديم المفعول معه كالمعطوف بالواو.

---

١. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١١.
٢. انظر: شرح التصريح: ١/ ٥٣١.
٣. هذا قول الكوفيّين؛ انظر: أوضح المسالک: ٢/ ٢١٤.
٤. نسب إلى الأحوص؛ انظر: الخصائص: ٢/ ٣٨٨، و شرح التصريح: ١/ ٥٣٢.

(و) إن قلت: قد روي النّصب (بعد ما استفهام أو كيف) نحو: «ما أنت و زيدا» و «كيف أنت و قصعة من ثريد» فبطل ما قرّر من أنّه لابدّ أن يسبقه فعل أو شبهه. فالجواب: أنّ أكثرهم يرفعه.

الثاني: أنّه ورد عن العرب الموثوق بعربيّتهم المحتجّ بكلامهم في إثبات أمثال هذه القواعد تقديم نفس المتنازع فيه أعني المفعول معه كقول الشاعر و هو من المخضرمين:

جمعت و فحشاً غيبة و نميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي[1]

والأصل «نميمة و فحشاً» و كقول الشاعر الآخر و هو من شعراء الحماسة:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقّبه والسوأة اللّلقبا[2]

والأصل «اللقبا والسوأة».

و ردّ الأوّل بأنّه لانسلم أنّ المعطوف يجوز أن يتقدّم على المعطوف عليه، لأنّ كونه تابعاً يوجب امتناعه كما بيّن ذلك في علم المعاني، و أمّا البيت فضرورة أو مؤوّل.

و ردّ الثاني بأنّ البيتين بعد تسليم صحّة الرواية يجوز أن تكون الواو فيهما للعطف والتقديم للضرورة و إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال و بعد، فإنّ في المقام أبحاثاً شريفة فمن أراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعة كلام التفتازاني في المطوّل.

(و إن قلت: قد روي النصب بعد «ما» استفهام أو «كيف» نحو: «ما أنت و زيداً» و) نحو: («كيف أنت و قصعة من ثريد» فبطل ما قرّر من أنّه لابدّ) في النصب من (أن يسبقه فعل أو شبهه فالجواب) عن ذلك بوجهين:

الأوّل: (أنّ أكثرهم) أي العرب (يرفعه) أي «زيداً» في المثال الأوّل و نحوه و «قصعة» في المثال الثاني و نحوه على أن يكون معطوفاً على ما بعد «ما» و «كيف».

---

١. ليزيد بن الحكم الثقفيّ؛ انظر: عيون الأخبار لابن قتيبة: ٢/ ١٥.

٢. قاله بعض الفراريين؛ شرح ديوان الحماسة: ٨٠٥.

و قد (نصب) هذا (بفعل) من (كون مضمر بعض العرب) فتقديره «ما تكون و زيدا» و «كيف تكون و قصعة من ثريد». (و العطف إن يمكن بلا ضعف) فيه (أحقّ) من النّصب على المفعوليّة نحو: «كنت أنا و زيد كالأخوين» (و النّصب) على المفعوليّة (مختار) عند المصنّف (لدى ضعف) عطف (النّسق) نحو: «جئت و زيدا».

(و) **الثاني:** أنّه (قد نصب هذا بفعل) أو وصف مشتقّ (من كون مضمر بعض العرب فتقديره «ما تكون و زيداً») أو «ما كائن أنت و زيداً» (و «كيف تكون و قصعة من ثريد») أو «كيف كائن أنت و قصعة من ثريد».

أقسام الاسم بعد الواو

والاسم الواقع بعد الواو خمسة أقسام لا أربعة كما توهّمه الشارح، لأنّ قول الناظم: «أو اعتقد إضمار عامل نصب» قسم برأسه، إذ لايجوز فيه العطف ولا النصب كما سنبيّن:

القسم الأوّل: ما ذكره بقوله: (والعطف إن يمكن بلا ضعف فيه) لفظاً أي ما تقتضيه قواعد النحو ولا معنى أي ما تقتضيه صحّة المعنى و سيجيء مثال كلا الضعفين في القسم الثاني (أحقّ من النصب على المفعوليّة نحو: «كنت أنا و زيد كالأخوين») فعطف «زيد» على الضمير المتّصل المرفوع أحقّ من نصبه مفعولاً معه، لأنّ العطف ممكن للفصل بالمنفصل والتشريك في الحكم أولى، لأنّه الأصل في الواو، و كذلك: «جاء زيد و عمرو» فعطف «عمرو» أولى من نصبه، لعدم المانع من العطف لا لفظاً ولا معنى.

القسم الثاني: ما ذكره بقوله: (والنصب على المفعوليّة مختار عند المصنّف لدى ضعف عطف النسق) إمّا لفظاً (نحو: «جئت و زيداً»)، فعطف «زيداً» على الضمير ضعيف من جهة قواعد النحو، لأنّه لايحسن العطف على الضمير المرفوع المتّصل إلّا بعد توكيده بمنفصل أو فاصل ما كما سيأتي في باب عطف النسق عند قوله:

و أوجبه السّيرافيّ بناء على قاعدته: أنّ كلّ ثان كان مؤثّرا لأوّل أي مسبّبا له لا يجوز فيه إلّا النّصب، إذ قولك: «جئت و زيدا» معناه: كنت السّبب في مجيئه.

و إن على ضمير رفع متّصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل
أو فاصل ما و بلا فصل يرد في النظم فاشياً و ضعفه اعتقد

و إمّا معنى نحو: «لو تركت الناقة و فصيلها لرضعتها»، إذ لو عطف «الفصيل» على «الناقة» لصار المعنى أنّ الرضاع يوجد بمجرّد تركهما و لو في مكانين بأن تكون الناقة في مكان والفصيل في مكان آخر و هذا المعنى غير صحيح، فلا بدّ حينئذ من تصحيح الكلام بأن يقال: إنّ التقدير «لو تركت الناقة و تركت فصيلها ترضعها لرضعتها» فيقدّر «ترضعها» لتصحيح الكلام و معنى «ترضعها»: «تتمكّن من رضاعها» و لو نصب «الفصيل» على أنّه مفعول معه لصار المعنى: «لو تركت الناقة مع فصيلها في مكان واحد»، لأنّ واو المعيّة تدلّ على الاجتماع كلفظ «مع» كما يجيء في باب الإضافة.

فيصحّ الكلام و يؤدّى المقصود من دون تكلّف و تقدير كان في العطف، فالتكلّف الذي كان في العطف جعله ضعيفاً معنى فالنصب أولى و هو مختار عند المصنّف لسلامته من الضعف.

ولكن لايخفى أنّه لابدّ في صحة المعنى من اتحاد الزمان أيضاً، لأنّ تركهما في مكان واحد مع تعدّد الزمان لايستلزم أن ترضع الناقة ولدها و هو واضح.

(و أوجبه) أي النصب على المفعول معه (السيرافيّ[1] بناء على قاعدته: إنّ كل ثان كان مؤثّراً) بفتح الثاء (لأوّل أي مسبّباً) و معلولاً (له) أي للأوّل (لايجوز فيه إلّا النصب) على أنّه المفعول معه، (إذ قولك: «جئت و زيداً» معناه «كنت السبب في مجيئه) بحيث «لو لم أكن أنا لما جاء».

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٢.

(و النّصب) على المفعوليّة (إن) أمكن و (لم يجز العطف) لمانع (يجب) نحو: «ما لک و زيدا» بالنّصب، لأنّ عطفه على الكاف لا يجوز، إذ لايعطف على ضمير الجرّ إلّا بإعادة الجارّ قاله في شرح الكافية و سيأتي في باب العطف اختيار جوازه (أو اعتقد) إذا لم يمكن النّصب على المفعوليّة (إضمار عامل) ناصب له (تصب) نحو: «علفتها تبنا و ماء باردا»

القسم الثالث: ما ذكره بقوله: (والنصب على المفعوليّة إن أمكن و لم يجز العطف لمانع) لفظاً (يجب نحو: «ما لک و زيداً» بالنصب) أي نصب «زيد» على كونه المفعول معه، (لأنّ عطفه على الكاف لايجوز) في صنعة النحو، (إذ لايعطف على ضمير الجرّ إلّا بإعادة الجارّ قاله في شرح الكافية[١])، (و) لكن (سيأتي) في هذا الكتاب (في باب العطف اختيار جوازه) في قوله:

و عود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جعلا
و ليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

أو لم يجز العطف معنى و إن لم يكن في الكلام مانع لفظاً نحو: «مات زيد و طلوع الشمس»، فلا مانع صنعة من عطف «طلوع الشمس» على «زيد» و هو واضح، لكنّه لايجوز معنى، لأنّ العطف يقتضي التشريک في المعنى والطلوع لايمكن اتصافه بالموت.

القسم الرابع: ما يمتنع فيه العطف والمفعول معه و لايجوز شيء منهما و إلى هذا القسم أشار بقوله: (أو اعتقد إذا لم يمكن النصب على المفعوليّة) أيضاً أي على كونه المفعول معه (إضمار عامل ناصب) مناسب (له) ليصحّ المعنى (تصب نحو: «علفتها تبناً و ماء بارداً[٢]»)، فلايجوز في «ماء» العطف و لا كونه المفعول معه، أمّا العطف فلعدم المشاركة، لأنّ الماء لايشارک التبن في التعليف كما هو واضح عند أهله، و أمّا امتناع كونه المفعول معه فلأنّ الماء لايصاحب التبن المعلوف، لأنّ سقي الماء يقدّم على تعليف التبن أو يؤخّر و ذلک أيضاً معلوم عند أهله فيقدّر

١. شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٩٣.
٢. لم أقف على شاعره.

أي و سقيتها. تتمّة: يجب العطف إن لم يجز النصب نحو: «تشارك زيد و عمرو» لإفتقاره إلى فاعلين، فالأقسام حينئذ أربعة: راجح العطف، و واجبه، و راجح النّصب، و واجبه.

للماء ناصب محذوف معطوف على الفعل المذكور (أي «و سقيتها) ماءً بارداً»، فيصحّ المعنى من دون أن يجعل «ماء» معطوفاً على التبن أو يجعل مفعولاً معه لفساد المعنى في كلتا الصورتين، قيل: في إحداهما من حيث القواعد النحويّة و في الأخرى من حيث المعنى على حسب ما فصّلنا، فتأمّل.

القسم الخامس: ما ذكره الشارح بقوله: (**تتمّة**: يجب العطف إن لم يجز النصب نحو: «تشارم زيد و عمرو» لافتقاره) أي باب التفاعل (إلى فاعلين) بمادّته بل بهيأته كما بيّن في علم الصرف.

و يجب النصب أيضاً في نحو: «ضربت زيداً و عمراً»، لأنّ الأصل في هذا الواو كما أشرنا إليه العطف و إنّما يعدل عنه للنصّ على المصاحبة و في المثال المذكور لايمكن التنصيص بالنصب على المعيّة و المصاحبة، لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر و أولى.

(فالأقسام حينئذ) خمسة كما بيّنا لا (أربعة) كما زعم الشارح: الأوّل (راجح العطف و) الثاني (واجبه) أي واجب العطف و هو القسم الخامس الذي ذكره الشارح بقوله: «تتمّة» (و) الثالث (راجح النصب) و هو الذي ذكره المصنّف قسماً ثانياً (و) الرابع (واجبه) أي واجب النصب و هو الذي ذكره المصنّف قسماً رابعاً و لا يخفى عليك وجه ذكرها مشوّشاً، فإنّه يعرف بأدنى تأمّل.

الاستثناء

و هذه خاتمة المفاعيل، و عقّبها المصنّف بما هو مفعول في المعنى فقال: الإستثناء و هو إخراج بإلّا أو إحدى أخواتها حقيقة أو حكما من متعدّد.

التبيين

(هذه خاتمة المفاعيل) عند الجمهور (و عقّبها المصنّف بما هو مفعول في المعنى فقال: الاستثناء و هو اخراج بـ «إلّا») غير صفة (أو إحدى أخواتها حقيقة أو حكماً من متعدّد).

و إنّما قيّدنا «إلّا» بكونها «غير صفة»، لأنّ الواقع بعد «إلّا» التي للصفة ليس مستثنى و لا هي من أدوات الاستثناء نحو: ﴿**لَوْ كانَ فيهِما آلِهَةٌ إلاّ الله لَفَسَدَتا**﴾[1]، فـ «إلّا» في الآية صفة لـ «آلهة» نقل إعرابها إلى ما بعدها كما نقل إعراب «ال» الموصولة الاسميّة إلى ما بعدها في نحو: «جاءني الضارب زيداً» كما مرّ في الموصولات عند قوله: «و صفة صريحة صلة ال»[2].

و ليست «إلّا» في الآية أداة الاستثناء لتعذّر الاستثناء فيها لعدم دخول الله تعالى في «آلهة» يقيناً ليكون المستثنى متّصلاً فلم يتحقّق الدخول و هو شرط في صحّة الاستثناء المتّصل و عدم خروج الله عنها ليصير منقطعاً على أنّ وجود الاستثناء المنقطع في فصيح الكلام أوّل الكلام و لأنّه لو جعلت «إلّا» أداة الاستثناء لصار معنى الآية حينئذ «لو كان فيهما آلهة خارج عنها الله لفسدتا» و هذا المعنى لايدلّ إلّا على أنّه ليس فيهما آلهة خارج عنها الله، و بهذا لايثبت الوحدانيّة المقصودة من الآية، لأنّ هذا المعنى لاينفي احتمال أن يكون حينئذ فيهما آلهة غير خارج عنها الله بخلاف ما إذا كانت «إلّا» صفة لـ «آلهة» بمعنى «غير»، فإنّها تدلّ على أنّه ليس فيهما آلهة موصوفة بأنّها غير الله و إذا لم يكن فيهما آلهة موصوفة بأنّها غير الله يجب أن لايتعدّد الآلهة، لأنّ التعدّد يستلزم المغايرة والمعنى حينئذ ينفيها، فيثبت الوحدانيّة المقصودة من الآية.

---

١. الأنبياء: ٢٢.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٢.

....

والمحتملات في قوله حقيقة أو حكماً ثلاثة:

الأوّل: أنّ المراد منهما بيان قسمي الإخراج، فالأوّل إشارة إلى الإخراج من كلام موجب نحو: «جائني القوم إلّا زيداً»، فـ «زيداً» خارج عن «القوم» حقيقة، لأنّه لولا الاستثناء لكان داخلاً في «القوم» عند نسبة المجيء إليهم، لأنّه من جملة «القوم»؛ والثاني إشارة إلى الإخراج من كلام غير موجب نحو: «ما جائني القوم إلّا زيداً» فليس «زيداً» خارجاً عنهم إلّا حكماً، إذ ليس لـ «القوم» حينئذ مجيء حتّى يدخل «زيد» فيهم عند إسناده إليهم؛ و هذا الاحتمال هو الذي يظهر من كلام أكثرهم.

الثاني: أنّ المراد منهما بيان قسمي المستثنى، فالأوّل يكون إشارة إلى الاستثناء المتّصل نحو: «جاءني القوم إلّا زيداً» والثاني يكون إشارة إلى الاستثناء المنفصل أي المنقطع نحو: «جاءني القوم إلّا حماراً» والوجه فيهما حينئذ ظاهر و هذا هو الذي يظهر من كلام بعض المحقّقين[1].

والثالث: و هو أبعد الاحتمالات أنّ المراد بيان قسمي الاستثناء، فالأوّل يكون إشارة إلى الاستثناء التامّ نحو: «جائني القوم إلّا زيداً» والثاني يكون إشارة إلى الاستثناء المفرغ نحو: «ما جائني إلّا زيد» و هو الذي توهّمه بعض و دفعه واضح.

و في المقام **احتمال رابع** و هو أن يكون المراد منهما بيان قسمي المتعدّد، فالأوّل يكون إشارة إلى المتعدّد الحقيقيّ نحو: «جائني القوم إلّا زيداً» والثاني يكون إشارة إلى المتعدّد الحكميّ كالمصدر الذي يقع مستثنى منه للمفعول المطلق الذي وقع مستثنى نحو: ﴿**إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا**﴾[2] حيث يقدرون المستثنى منه مصدراً قابلاً للشدّة والضعف و نحوهما و يجعلون المفعول المطلق الواقع بعد «إلّا» قسماً منها دفعاً للزوم استثناء الشيء عن نفسه و قد بيّن هذا في علم المعاني و في بعض كتب النحو مفصّلاً، فعليك بمراجعتها.

---

١. لعلّه إشارة إلى الوقاد في شرح التصريح: ١/ ٥٣٧.

٢. الجاثية: ٣٢.

(ما استثنت إلّا مع تمام) و إيجاب (ينتصب) بها عند المصنّف........................

أقسام الاستثناء

والاستثناء إمّا بـ «إلّا» أو بغيرها من الأدوات، و في الصورتين إمّا تامّ أو غيرتامّ و في جميع الصور الأربع إمّا في كلام موجب أو غير موجب، و في جميع هذه الصور المستثنى إمّا متعدّد و إمّا غير متعدّد و إمّا مقدّم و إمّا مؤخّر و إمّا متّصل و إمّا منقطع، و في جميع هذه الصور «إلّا» إمّا مكرّر و إمّا غير مكرّر و إمّا ذات توكيد و إمّا غير ذات توكيد و في جميع هذه الصور إمّا يمكن استثناء كلّ مستثنى عمّا قبله و إمّا لايمكن، فيحصل من ضرب كلّ سابق في لاحقه خمسمائة و اثنا عشر قسماً بعضها صحيح و بعضها باطل و بعضها مجرّد تصوّر، مثلاً كون المستثنى بأفعال الاستثناء منقطعاً باطل، و كون المستثنى في المفرغ مقدّماً مجرد تصوّر، فعليك بمعرفة الصحيح و الباطل و ما لا وجود له إلّا تصوّراً، لأنّ المصنّف يبيّن أحكام الصحيح من هذه الأقسام فيبيّن أن بعضها منصوب و بعضها مرفوع و بعضها مجرور على تفصيل يذكر في المباحث الآتية.

الاستثناء في الكلام التامّ الموجب

(ما استثنت «إلّا» مع تمام) بأن يذكر المستثنى منه (و إيجاب) أي مع كون الكلام موجباً (ينتصب) وجوباً عند الجميع، سواء كان متّصلاً أم منقطعاً، ثمّ إنّهم اختلفوا فيما ينتصب به على أقوال ثمانية:

الأوّل: أنّه ينتصب بنفس «إلّا» و اختار المصنّف هنا هذا القول كما يظهر من قوله بعد عدّة أبيات:

و ألغ «إلّا» ذات توكيد كـ «لا   تمرر بهم إلّا الفتى إلّا العلى»

و إليه أشار الشارح بقوله: (بها عند المصنّف).

و بما قبلها عند السّيرافيّ، و بمقدّر عند الزجّاج ....

(و) الثاني: أنّه ينتصب (بما قبلها) من فعل و شبهه بواسطة «إلّا»، فيكون «إلّا» كالحروف الجارّة المعدّية للفعل اللازم، و هذا هو المراد ممّا ذكره في وجه التأخير من أنّ وصول العامل إليه بواسطة حرف و هذا القول هو المختار (عند السيرافيّ[١]).

والثالث: أنّه ينتصب بما قبلها من فعل و شبهه بلا واسطة «إلّا» و نسب هذا القول إلى ابن خروف[٢] [٣].

(و) الرابع: أنّه ينتصب (بمقدّر) تدلّ على «إلّا» و هو «أستثني» و هذا القول المختار (عند الزجّاج[٤])، هذا هو الأقوال التي ذكرها الشارح هاهنا بناء على شمول قوله: «بما قبلها» للثاني والثالث.

والخامس: أنّه ينتصب بتماميّة الكلام كما ينتصب التميز بتماميّة المميّز في نحو: «خاتم فضة» و «عشرين درهماً».

والسادس: أنّه ينتصب بـ «أن» المشبهة بالفعل المفتوحة الهمزة المحذوفة هي و خبرها، فيكون المستثنى اسماً لها، فالتقدير في «جائني القوم إلّا زيداً»: «إلّا أنّ زيداً لم يجئ» فحذف «أنّ» و «لم يجئ» و بقي «زيداً» وحده[٥].

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٢.

٢. علي بن محمّد بن علي بن محمّد الحضرمي، أبو الحسن (م ٦٠٩ ق) عالم بالعربيّة، أندلسي من أهل إشبيلية. نسبته إلى حضرموت، ولعلّ أصله منها. قال ابن الساعي: كان يتنقل في البلاد ولا يسكن إلّا في الخانات ولم يتزوج قط ولا تسرى؛ وتوفّي بأشبيلية. له كتب منها شرح كتاب سيبويه سمّاه «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب» وحمله إلى سلطان المغرب فأعطاه ألف دينار و «شرح الجمل للزجاجيّ» في مجلّد، وله ردود كثيرة على بعض معاصريه. انظر: الأعلام: ٤/ ٣٣٠.

٣. شرح التصريح: ١/ ٥٤١.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١١.

٥. حكاه السيرافيّ عن الكسائيّ؛ شرح التصريح: ١/ ٥٤١.

نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُون﴾ (و) إن وقع (بعد نفي أو) ما هو (كنفي) و هو النّهي و الإستفهام (انتخب) بفتح التّاء (إتباع ما اتّصل) للمستثنى منه في إعرابه على أنّه بدل منه بدل بعض من كلّ ....

والسابع: أنه ينتصب بعامل معنويّ و هو مخالفة ما بعد «إلّا» لما قبلها[1].

والثامن: أنّ «إلّا» مركبة من «إن» المخفّفة من المشدّدة و «لا» النافية العاطفة[2]، فإذا نصب المستثنى فالعامل «إن» المخفّفة و إذا رفع المستثنى فالعامل هو العطف والتبعيّة أو العامل في المستثنى منه على اختلاف الأقوال في عامل التوابع هل هو معنويّ أم لفظيّ (نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُون﴾[3]) فيجري في ناصب «إبليس» كلّ واحد من الأقوال الثمانية المذكورة.

و يمكن جعل الآية مثلاً للمتّصل والمنقطع و لذا لم يمثل الشارح لكلّ واحد منهما على حدة و اكتفى في التمثيل بالآية.

الاستثناء في الكلام المنفيّ أو شبهه

(و إن وقع) المستثنى بـ «إلّا» (بعد نفي أو ما هو كنفي و هو النهي والاستفهام انتخب) فعل أمر لا ماض مجهول فهو (بفتح التاء إتباع ما اتّصل للمستثنى منه).

حاصله أنّه يختار جعل المستثنى المتصل تابعاً للمستثنى (في إعرابه) لا في معناه لكن هذا إذا لم يقدّم المستثنى على المستثنى منه و إلّا فالمختار النصب كما سيأتي.

و اختلف فيه في أنّه من أي قسم من التوابع، فالشارح (على أنّه بدل منه) أي المستثنى منه (بدل بعض من كلّ) و آخرون على أنّه عطف نسق، لأنّ «إلّا» عندهم حرف عطف في باب الاستثناء خاصّة فهي عندهم كـ «لا» العاطفة من حيث العطف لفظاً لا معنى كما يجيء في باب عطف النسق في قوله:

---

١. حكي عن الكسائيّ؛ المصدر السابق.

٢. حكاه السيرافيّ عن الفرّاء؛ شرح التصريح: ١/ ٥٤٢.

٣. الحجر: ٣٠.

نحو: ﴿وَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَداءُ إِلاَّ أَنْفُسُهُم﴾ ﴿وَ لا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَك﴾ ﴿وَ مَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ﴾ و يجوز النّصب. قال المصنّف : و هو عربيّ جيّد.

و أتبعت لفظاً فحسب «بل» و «لا» «لكن» كـ «لم» يبد امرؤ «لكن» طلا

و يمكن أن يكون القائل بهذا القول من القائلين بتركيب «إلّا» كما أشرنا إليه آنفاً فتأمّل.

مثال الواقع بعد النفي (نحو) قوله تعالى: (**﴿وَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَداءُ إِلاَّ أَنْفُسُهُم﴾**[١])، فـ «أنفسهم» مستثنى متّصل تابع لـ «شهداء» لفظاً على أنّه بدل بعض من كلّ أو عطف نسق.

و مثال الواقع بعد النهي قوله تعالى: (**﴿وَ لا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَك﴾**[٢])، فـ «امرأتک» مستثنى متّصل تابع لـ «أحد» لفظاً على أنّه بدل بعض من كلّ أو عطف نسق.

و مثال الواقع بعد الاستفهام قوله تعالى: (**﴿وَ مَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ﴾**[٣])، فـ «الضالون» مستثنى متّصل تابع للضمير المستتر في «يقنط» على أنّه بدل بعض من كلّ أو عطف نسق.

(و يجوز) في هذا القسم أي المستثنى المتّصل الواقع بعد النفي و شبهه (النصب) على الاستثناء، (قال المصنّف و هو) أي النصب على الاستثناء (عربيّ جيّد) و لذا ورد في بعض القراءات نصب «أنفسهم» و «امرأتک» و «الضالّون» في الآيات المذكورة.

---

١. النور: ٦.
٢. هود: ٨١.
٣. الحجر: ٥٦.

قال ابن النّحّاس : كلّ ما جاز فيه الإتباع جاز فيه النّصب على الإستثناء و لا عكس.

(قال ابن النحّاس[١]: كلّ ما جاز فيه الإتباع جاز فيه النصب على الاستثناء و لا عكس) كليّاً أي ليس كلّ ما جاز فيه النصب على الاستثناء جاز فيه الإتباع ولكن لايخفى أنّ بطلان العكس إنّما هو فيما لم يؤوّل الكلام و إلّا فيجوز العكس أيضاً كليّاً.

قال ابن هشام[٢] في القاعدة الأولى من الباب الثامن: "قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما ـ إلى أن قال ـ العاشرة: رفع المستثنى على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قَليلا﴾[٣] لما كان معناه «لم يكونوا منه» {أي من طالوت} بدليل ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْه﴾[٤] {أي من النهر} ﴿فَلَيْسَ مِنِّي﴾[٥] و قيل: «إلّا» و ما بعدها صفة، فقيل: إنّ الضمير يوصف في هذا الباب و قيل: مرادهم بالصفة عطف البيان و هذا لايخلص من الاعتراض إن كان لازماً، لأنّ عطف البيان كالنعت، فلايتبع الضمير و قيل: «قليل» مبتدأ حذف خبره أي «لم يشربوا»"[٦] انتهى موضع الحاجة من كلامه.

والغرض من نقل هذا الكلام رفع الإشكال الوارد على الحديث المنقول عن المعصوم عليه السلام في فضل البكاء على الحسين عليه السلام، و هو: «كلّ عين باكية يوم القيامة إلّا عين بكت على

---

١. أحمد بن محمّد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس (م ٣٣٨ ق) مفسر، أديب؛ مولده ووفاته بمصر. كان من نظراء نفطويه وابن الأنباري، زار العراق واجتمع بعلمائه. وصنّف «تفسير القرآن» و «إعراب القرآن» و «تفسير أبيات سيبويه» و «ناسخ القرآن ومنسوخه» و «معاني القرآن» و «شرح المعلقات السبع». انظر: الأعلام: ١/ ٢٠٨.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٣. البقرة: ٢٤٩.

٤. نفس الآية.

٥. نفس الآية.

٦. مغني اللبيب: ٨٨٧. ما بين { } اضافة من الأستاذ رحمه الله.

....

الحسين عليه السلام»[١] برفع «عين» الواقع بعده «إلّا» في الكلام الموجب، فالحديث الشريف كالآية الشريفة إشكالاً و تأويلاً.

فالتأويل الأوّل في الحديث: «لايكون عين غير باكية و مسروراً فرحاً يوم القيامة إلّا عين بكت على الحسين عليه السلام».

والتأويل الثاني فيه: «كلّ عين باكية يوم القيامة متّصف بكونها غير باكية على الحسين عليه السلام».

هذا على كون «إلّا» صفة و أمّا على العطف فالتأويل هكذا: «كلّ عين باكية يوم القيامة والعين الباكية عبارة عن عين غير باكية على الحسين عليه السلام».

و التأويل الثالث: أنّ «عين بكت على الحسين عليه السلام» مبتدأ حذف خبره أي «لم تبک» ولكن على هذا التأويل يصير المستثنى منقطعاً والجملة منصوب المحلّ إن لم يؤوّل الكلام بالمنفيّ، و إلّا فيجوز كونها مرفوع المحلّ على لغة بني تميم كما سيأتي عن قريب.

و قس على هذا، الحديث المشهور: «الناس كلّهم هالكون إلّا العالمون»[٢] و أمثاله، قال المفتاح في جملة كلام له: "«و نشدتک بالله أو أقسمت عليک أو عزمت عليک إلّا فعلت كذا» مرادهم بما قبل «إلّا» هاهنا النفي و هو «ما أطلب منک» فجاز أن تنصب و أن تشرک المستثنى في إعراب المستثنى منه و يسمّى هذا بدلاً"[٣] انتهى.

و إذا تعذّر الإتباع على اللفظ لمانع أتّبع على المحلّ نحو: «لا إله إلّا الله» فرفع اسم الجلالة تابعاً لمحلّ اسم «لا» النافية للجنس، لأنّه في محلّ رفع بالابتداء و لم يحمل على اللفظ، لأنّ الجنسيّة لاتعمل في المعرفة و لا في الموجب.

---

١. بحار الأنوار: ٤٤/ ٢٩٣؛ و في الحديث الشريف: «كلّ عين باكية يوم القيامة إلّا عين بكت على مصاب الحسين عليه السلام».

٢. ما وجدته في المصادر المعتبرة.

٣. مفتاح العلوم: ١٠٤.

(و انصب ما انقطع) وجوبا نحو: ﴿ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاَّ اتِّباعَ الظَّنّ﴾ (و عن تميم فيه إبدال وقع) قال شاعرهم:

و اعلم أنّ في هذه الكلمة الطيّبة أقوالاً متشتّتة و وجوهاً متفرّقة لايسمع المقام لذكر جميعها، فلنقتصر على ما ذكره في شرح خطبة اللمعة الدمشقيّة و هذا نصه: "«لا» فيها هي النافية للجنس و «إله» اسمها؛ قيل: والخبر محذوف تقديره «موجود» و يضعّف بأنّه لاينفي إمكان إله معبود بالحقّ غيره تعالى، لأنّ الإمكان أعمّ من الوجود، و قيل: «ممكن» و فيه أنّه لايقتضي وجوده بالفعل، و قيل: «مستحقّ للعبادة» و فيه أنّه لايدل على نفي التعدّد مطلقاً. و ذهب المحقّقون إلى عدم الاحتياج إلى الخبر و أنّ «إلّا الله» مبتدأ و خبره «لا إله»، إذ كان الأصل «الله إله» فلما أريد الحصر زيد «لا» و «إلّا» و معناه «الله إله و معبود بالحق لا غيره؛» أو أنّها نقلت شرعاً إلى نفي الإمكان والوجود عن إله سوى الله مع الدلالة على وجوده تعالى و إن لم تدلّ عليه لغة"[1] انتهى. و هذا الأخير هو الحقّ كما بيّناه في شرح الصمديّة[2].

الاستثناء المنقطع

(وانصب ما انقطع) أي انصب المستثنى المنقطع (وجوباً) عند الحجازيّين و لايجوز عندهم الإتباع، إذ لايتصوّر فيه حينئذ إلّا بدل الغلط و هو كما قال البيانيّون لايقع في كلام المتكلّم الفصيح، لأنّ الغلط لايصدر من المتكلّم إلّا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع إنّما يصدر منه بطريق الروية والفكر، فتأمّل (نحو: ﴿ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاَّ اتِّباعَ الظَّنّ﴾[3] بنصب «اتّباع الظنّ»، لأنّ الظنّ ليس من أفراد العلم بالمعنى المتعارف فهو مستثنى منقطع فيجب نصبه.

(و عن تميم فيه إبدال وقع، قال شاعرهم:

---

١. الروضة البهيّة: ١/ ٣٧.

٢. الكلام المفيد: ١٣٦.

٣. النساء: ١٥٧.

و بلدة ليس لها أنيس إلّا اليعافير و إلّا العيس

(و غير نصب سابق) على المستثنى منه، أي إتباعه (في النّفي قد يأتي) كقول حسّان:

لأنّهم يرجون منه شفاعة إذا لم يكن إلّا النّبيّون شافع

(و لكن نصبه اختر إن ورد) كقوله:

و بلدة ليس لها أنيس إلّا اليعافير و إلّا العيس) [1]

برفع «اليعافير» و «العيس»، لأنّها غير ذوات العقول فليست من أفراد «الأنيس»، إذ المراد به ذوو العقول.

المستثنى المقدّم على المستثنى منه

هذا الحكم أي وجوب نصب المستثنى في الموجب مطلقاً و اختياره في المنفيّ و شبهه إذا كان متّصلاً و وجوبه في المنفيّ إذا كان منقطعاً و كلّ هذه الأحكام إنّما تجري فيما يكون المستثنى مؤخّراً عن المستثنى منه، و أمّا إذا قدّم المستثنى على المستثنى منه فله حكم ذكره بقوله (و غير نصب) مستثنى (سابق على المستثنى منه أي إتباعه في النفي قد يأتي) عند الحجازيّين إذا كان متّصلاً (كقول حسان[2]) و هو من الحجازيّين:

(لأنّهم يرجون منه شفاعة إذا لم يكن إلّا النبيّون شافع)

فأتبع «النبيّون» و هو مستثنى متّصل قدّم على المستثنى منه و هو «شافع» (ولكن نصبه اختر إن ورد كقوله:

---

١. قاله نزال بن غلاب أو جران العود؛ انظر: شرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٣٦.

٢. حسّان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد (م ٥٤ق) الصحابيّ، أحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهليّة والإسلام، عاش ستين سنة في الجاهليّة، ومثلها في الإسلام؛ عمي قبيل وفاته، وقد انقرض عقبه. انظر: الأعلام: ٢/ ١٧٦.

و ما لي إلّا آل أحمد شيعة　　　و ما لي إلّا مذهب الحقّ مذهب

أمّا في الإيجاب فلا يجوز غير النّصب نحو: «قام إلّا زيدا القوم» (و إن يفرّغ سابق إلّا لما بعد) أي للعمل فيه (يكن) ما بعد (كما لو إلّا عدما) فيعرب على حسب ما يقتضيه ما قبلها، و ذلک لا يقع إلّا بعد نفي أو شبهه ک : «لا تزر إلّا فتى» «لا يتبع إلّا الهدى» و «هل زکی إلّا الوّرِع؟».

و مالي إلّا آل أحمد شيعة　　　و مالي إلّا مذهب الحقّ مذهب)[1]

بنصب «آل» و «مذهب» الأوّل و هما مستثنيان مقدّمان و المختار نصبهما.

هذا حکم المستثنى المقدّم في الكلام المنفي و (أمّا) المستثنى المقدّم (في الإيجاب فلايجوز) فيه (غير النصب نحو: «قام إلّا زيداً القوم») بنصب «زيداً» وجوباً.

الاستثناء المفرّغ

(و إن يفرّغ سابق) أي إن حذف المستثنى منه من الكلام السابق على («إلّا») فحينئذ يكون «إلّا» وجوده کعدمه بالنسبة (لما بعد) «إلّا» (أي للعمل فيه) أي فيما بعد، والحاصل: إن يفرّغ سابق أي الكلام بأن يحذف منه المستثنى منه فحينئذ (يكن) حکم (ما بعد) «إلّا» (كما لو «إلّا» عدما، فيعرب) ما بعد «إلّا» أي المستثنى (على حسب ما يقتضيه ما قبلها) فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعاً رفع ما بعدها و إن كان يطلب منصوباً نصب.

(و ذلک) أي المستثنى المفرّغ (لايقع إلّا بعد نفي أو شبهه) و وجهه ما قاله علماء المعاني من أنّک لو قلت: «ضربت إلّا زيداً» لكان المعنى: «إنّک ضربت جميع الناس إلّا زيداً» و ذلک مستحيل (کـ «لاتزر إلّا فتى»)، فـ «فتى» منصوب على حسب اقتضاء ما قبل «إلّا» إذ «لاتزر» يطلب منصوباً بالمفعوليّة و نحو: («لاتتّبع إلّا الهدى»)، فرفع «الهدى» لأنّ ما قبل «إلّا» فعل مجهول يطلب نائب الفاعل (و) نحو: («هل زکی إلّا الوَرِع») فرفع «الورع» لأنّ ما قبل «إلّا» فعل معلوم يقتضي فاعلاً.

---

١. هذا البيت لشاعر أهل البيت عليهم السلام الكميت بن زيد الأسديّ رحمه الله. انظر: معجم ديوان الأدب: ١/ ٢٨٠.

(و ألغ إلّا ذات توكيد) و هي التي تلاها اسم مماثل لما قبلها، أو تلت عاطفا فاجعلها كالمعدومة (كلا تمرر بهم إلّا الفتى إلّا العلى) ....

فإن قلت: قد جاء المستثنى المفرّغ في الإيجاب نحو قوله تعالى: ﴿وَ إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾[1] و قوله تعالى: ﴿وَ يَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾[2] فكيف قول الشارح: «و ذلک لايقع إلّا بعد نفي أو شبهه»؟

قلت: قد أوّلوا الآيتين و أمثالهما بالنفي، فقالوا في الآية الأولى: إنّ المعنى «و إنّها ليست سهلة إلّا على الخاشعين» و في الثانية: إنّ المعنى «لايريد الله إلّا أن يتمّ نوره»، فصحّ قول الشارح و لا غبار عليه.

و إلى توجيه الآية يشير بعضهم حيث يقول: يجوز وقوع الاستثناء المفرّغ في الإيجاب بشرطين: الأوّل أن يكون ما بعد «إلّا» فضلة والثاني: أن تحصل فائدة نحو: «قرأت إلّا يوم الجمعة» أي «أوقعت القراءة كلّ يوم إلّا يوم الجمعة»، لظهور أنّه لايريد المتكلّم جميع أيام الدنيا بل أيام الأسبوع أو الشهر أو نحو ذلک، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز.

تكرار «إلّا»

(و ألغ «إلّا» ذات توكيد) أي مكّرر (و هي التي تلاها اسم مماثل لما قبلها) معنى بحيث يمكن جعله عطف بيان لما قبلها (أو تلت) «إلّا» (عاطفاً) بحيث يمكن عطف ما بعدها على ما قبلها و إذا كانت على أحد الوجهين (فاجعلها كالمعدومة) ثمّ اجعل ما بعد «إلّا» الثانية في الصورة الأولى عطف بيان أو بدلاً لما بعد «إلّا» الأولى و اجعل ما بعد «إلّا» الثانية في الصورة الثانية عطف نسق على ما بعد «إلّا» الأولى.

مثال الصورة الأولى (كـ «لاتمرر بهم إلّا الفتى إلّا العلى») و الأصل «إلّا الفتى العلى»، فـ «العلى» عطف بيان لـ «الفتى» أو بدل له، لأنّ «إلّا» الثانية لم تحدث معنى جديداً لم يكن قبل

---

١. البقرة: ٤٥.

٢. التوبة: ٣٢.

و كقوله :

ما لک من شيخک إلّا عمله　　　إلّا رسيمه و إلّا رمله

(و إن تكرّر) إلّا (لا لتوكيد فمع تفريغ) من المستثنى منه بأن حذف (التّأثير بالعامل) الواقع قبل إلّا (دع في واحد ممّا بإلّا استثني) مقدّما كان أو لا (و ليس ……………

دخولها، لأنّ ما بعدها تابع لما قبلها في الإعراب والخروج و «الفتى» و «العلى» اسمان لشخص واحد أو لفظان مترادفان ولو بالالتزام، لأنّ الفتوّة و علوّ الهمّة متلازمتان غالباً ولا عمل لـ «إلّا» الثانية، بل هي ملغاة عن العمل و «العلى» معمول لما يعمل في التابع على اختلاف الأقوال.

(و) مثال الصورة الثانية (كقوله:

مالک من شيخک إلّا عمله　　　إلّا رسيمه و إلّا رَمَله)[1]

فـ «رسيمه» من قسم الصورة الأولى فهو عطف بيان أو بدل لـ «عمله» و «رمله» معطوف على «رسيمه» و «إلّا» فيهما مكرّرة ملغاة، لأنّها لم تخرج شيئاً و لم تحدث معنى جديداً، لأنّ ما بعدها تابع لما قبلها في الإعراب والخروج.

(و إن تكرّر «إلّا» لا لتوكيد) بل لإحداث معنى جديد لم يكن قبل دخولها بأن تخرج ما بعد ها مثل ما تخرج ما قبلها. حاصله أن يكون كلّ واحدة من المكرّرتين أو المكرّرات لإخراج شيء على حدة كالمثال الآتيّ لا أن يكون المخرج بكلّ واحدة منها عين المخرج بالأخرى أو معطوفاً على المخرج بالأخرى كالصورتين المتقدّمتين (فمع تفريغ من المستثنى منه بأن حذف التأثير) أي العمل (بالعامل الواقع قبل «إلّا» دع في واحد مّما بـ «إلّا» استثني)، سواء كان مقتضى العامل في ذلک الواحد النصب أم الرفع و سواء (مقدّماً كان) ذلک على بقيّة المستثنيات (أو لا) بأن كان مؤخّراً عنها أو في أثنائها (و ليس) تأثير العامل في الواحد من

---

١. بلا نسبة في الكتب.

عن نصب سواه مغني) نحو: «ما قام إلّا زيد إلّا عمرا إلا بكرا» (و دون تفريغ مع التّقدّم) لجميع المستثنيات على المستثنى منه (نصب الجميع احكم به و التزم) و لا تدع العامل يؤثّر في شيء منها نحو: «قام إلّا زيدا إلّا عمرا إلّا خالدا القوم».

المستثنيات (عن نصب سواه) أي سوى ذاك الواحد أي بقيّة المستثنيات (مغني) و ذلک لأنّ العامل لايعمل من جهة واحدة في أزيد من معمول واحد كما بيّناه في شرحنا على الصمديّة في باب التوابع[١].

و اعلم أنّا جرينا في شرح هذه الجملة على تركيب «خالد» لا على تركيب بعض المحقّقين من المحشّين، لأنّ تركيبه بعيد عن الصواب إلّا مسألة لغة ربيعة في الوقف على السكون في لفظ «مغني».

مثال تأثير العامل في الواحد إذا كان مقتضاه الرفع (نحو: «ما قام إلّا زيد إلّا عمراً إلّا بكراً») فتركنا العامل أن يؤثّر في «زيد» و هو مقدّم على بقية المستثنيات و مقتضى العامل الرفع و إن شئت اترک العامل أن يؤثّر في الثاني أو الثالث و هكذا.

و مثال تأثير العامل في الواحد إذا كان مقتضاه النصب نحو: «ما ضربت إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا بكراً» فاترک العامل أن يؤثّر في واحد من المستثنيات النصب و أنت بالخيار في أن تجعل ذاک الواحد الأوّل أو الثاني أو الثالث و يعرف ذاک الواحد بالقرينة إن احتجنا إلى معرفته، هذا كلّه إذا كان الاستثناء مفرّغاً.

(و دون تفريغ مع التقدّم لجميع المستثنيات على المستثنى منه نصب الجميع احكم به) أي بـ «إلّا» لا بالعامل (والتزم و لاتدع العامل يؤثّر في شيء منها نحو: «قام إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا خالداً القوم»)، فنصب جميع المستثنيات المتقدّمة على المستثنى منه أعني «القوم».

١. الكلام المفيد: ١٩١.

(و انصب لتأخير) لجميع المستثنيات عن المستثنى منه كلّها في غير ما ذكر في قوله: (و جيء بواحد منها) معربا (كما لو كان) وحده (دون زائد) عليه فانصبه و ارفعه حيث يقتضي ذلک على ما تقدّم. (كلم يفوا إلّا امرؤ إلّا علي) برفع الأوّل و نصب الثّاني و «قاموا إلّا زيدا إلّا عمرا إلّا خالدا» بنصب الجميع إذ لو لم يكن إلّا الأوّل لوجب نصبه.

(وانصب لتأخير المستثنيات عن المستثنى منه) انصب (كلّها غير ما ذكر في قوله: «و جئ بواحد منها» معرباً كما لو كان وحده دون زائد عليه فانصبه) أي ذلک الواحد مطلقاً، سواء كان متّصلاً أو منقطعاً حيث يقتضى ذلک أي إذا كان الكلام موجباً على ما تقدّم في أول الباب من قول الناظم: «ما استثنت «إلّا» مع تمام ينتصب»[1] و حينئذ ينتصب بقيّة المستثنيات أيضاً (و ارفعه حيث يقتضي ذلک) أي إذا كان الكلام غير موجب والمستثنى متّصلاً (على ما تقدّم[2]) من قوله: "و بعد نفي أو كنفي انتخب،إتباع ما اتّصل و انصب ما انقطع" (كـ«لم يفوا إلّا امرؤ إلّا علي» برفع) المستثنى (الأوّل) و هو «امرؤ» على أنّه بدل من ضمير الجمع أعني الواو في «يفوا» و أصله «يفون» حذفت نونه بدخول «لم» (و نصب) المستثنى (الثاني) على لغة ربيعة و يجوز العكس أيضاً بأن ترفع الثاني و تنصب الأوّل.

هذا إذا كان الكلام غير موجب، (و) أمّا إذا كان الكلام موجباً فنحو قوله: («قاموا إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا خالداً» بنصب الجميع، إذ لو لم يكن إلّا) المستثنى (الأوّل لوجب نصبه).

حاصل الكلام في المقام أنّ التكرار لايوجب الفرق في الحكم من حيث الإعراب، فحكم المستثنى مع التكرار مثل حكمه مع عدم التكرار.

---

١. انظر: الصفحة: ١٦٣.

٢. انظر: الصفحة: ١٦٥.

(و حكمها) أي ما بعد المستثنى الأوّل من المستثنيات إذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض (في القصد حكم) المستثنى (الأوّل) فإن كان خارجا بأن كان الأوّل استثناء من موجب فما بعده كذلک، و إن كان داخلاً بأن كان استثناء من غير موجب فما بعده كذلک، فإن أمكن استثناء بعضها من بعض نحو: «له عندي أربعون إلّا عشرين إلّا عشرة إلّا خمسة إلّا اثنين» استثني كلّ واحد ممّا قبله ....

(و حكمها أي ما بعد المستثنى الأوّل من المستثنيات إذا لم يكن استثناء بعضها من بعض في القصد) أي في الإخراج و الإدخال (حكم المستثنى الأوّل) فيثبت لها ما يثبت للمستثنى الأوّل.

(فإن كان) المستثنى الأوّل (خارجاً بأن كان الأوّل استثناء من موجب فما بعده كذلک) يكون خارجاً، ففي قولک: «قام القوم إلّا زيداً عمراً إلّا بكراً» الجميع مخرجون، لأنّ الأوّل مخرج.

(و إن كان) المستثنى الأوّل (داخلاً بأن كان استثناء من غير موجب فما بعده كذلک) يكون داخلاً ففي قولک: «ما قام أحد إلّا زيد إلّا عمر إلّا بكر» الجميع داخلون، لأنّ الأوّل داخل.

هذا كلّه إذا لم يمكن استثناء بعض من بعض أي استثناء كلّ لاحق من سابقه كالمثالين المذكورين، إذ لا يمكن استثناء «بكر» من «عمرو» ولا استثناء «عمر» من «زيد».

(فإن أمكن استثناء بعضها من بعض) بأن يكون المستثنيات المكرّرة من الأعداد و يكون كلّ عدد لاحق أقلّ من سابقه ليمكن إخراج كلّ لاحق عن سابقه (نحو) قول المديون حين الإقرار بالدين: («له عندي أربعون إلّا عشرين إلّا عشرة إلّا خمسة إلّا اثنين»)، فللاستثناء حينئذ طرق مذكورة في المطوّلات ذكر الشارح اثنين منها:

الأوّل: أنّه (استثني كلّ واحد) من الأعداد (ممّا قبله)، ففي المثال المذكور يستثنى «عشرين» من «أربعين» فيبقى من «أربعين» عشرون، ثمّ يستثنى من العشرين الخارج من الأربعين عشرة و نضمّ هذه العشرة إلى العشرين الباقي من الأربعين فيصير الباقي ثلاثين، ثمّ يستثنى من هذه العشرة التي ضممناه إلى العشرين خمسة فيصير الباقي خمسة و عشرين، ثمّ يستثنى من هذه

أو أسقط الأوتار و ضمّ الباقي بعد الإسقاط الأشفاع، فالمجتمع هو الباقي بعد الإستثناء قاله في شرح الكافية. (و استثن مجرورا بغير) لإضافته له حال كونه (معربا بما لمستثنى بإلّا نسبا) من وجوب نصب ....

الخمسة الخارجة من العشرة اثنين و نضمّه إلى الخمسة والعشرين الباقي فيصير الباقي سبعة و عشرين.

الثاني: ما ذكره بقوله: (أو أسقط الأوتار) أي المستثنى الأوّل والثالث و هما «عشرين» و «خمسة» فيصير الباقي من «أربعين» بعد إسقاطهما خمسة عشر (و) حينئذ (ضمّ إلى) هذا (الباقي بعد الإسقاط الأشفاع) أي الثاني والرابع و هما «عشرة» و «اثنين»، (فالمجتمع) من خمسة عشر و عشرة و اثنين يصير سبعة و عشرين و (هو الباقي) من «أربعين» (بعد الاستثناء قاله) أي الطريق الثاني (في شرح الكافية)[1].

باقي أدوات الإستثناء

إلى هنا كان الكلام في أقسام المستثنى بـ «إلّا» و أمّا المباحث الآتية فالكلام فيها إنّما يكون في المستثنى بغير «إلّا» من أدوات الاستثناء.

الاستثناء بـ «غير»

(واستثن مجروراً بـ «غير»)، حاصله أنّه إذا كان الاستثناء بـ «غير» فالمستثنى مجرور (لإضافته) أي «غير» (له) أي إلى المستثنى (حال كونه) أي نفس «غير» (معرباً بما لمستثنى بـ «إلّا» نسب)، يعني حكم نفس «غير» من حيث الإعراب حكم مستثنى بـ «إلّا» (من وجوب نصب) إذا كان الكلام تامّاً موجباً نحو: «جائني القوم غير زيد» بنصب «غير» وجوباً كما تقول: «جائني القوم إلّا زيداً». و كذلك يجب النصب إذا كان الكلام غير موجب والمستثنى منقطعاً

---

١. شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧١٣.

و اختياره و إتباع على ما تقدّم ....

نحو: «ما جائني القوم غير حمار» بنصب «غير» وجوباً كما نصب «اتباع الظنّ» وجوباً في قوله تعالى: ﴿**ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِ**﴾[1]. و عن تميم في «غير» حينئذ إبدال وقع فتقول على لغة تميم: «ما جائني القوم غير زيد» برفع «غير» كما رفع شاعرهم «اليعافير» و «العيس» في البيت المذكور[2].

(و) من (اختياره) أي النصب على الاستثناء (و إتباع) على البدل إذا كان المستثنى متّصلاً سابقاً على المستثنى منه و كان الكلام غير موجب نحو: «ما قام غير زيد القوم» برفع «غير» على البدل كما رفع «النبيّون» في قول حسّان على البدل[3] ولكن نصب «غير» اختر إن ورد كما اختير نصب «آل أحمد» و «مذهب الحق»[4] في قول حسّان و إن كان المستثنى مؤخّراً نحو: «ما قام القوم غير زيد»، فانتخب إتباع «غير» على البدل كما قيل لک: انتخب إتباع «أنفسهم» و «امرأتک» و «الضالون» في الآيات الثلاث المذكورة[5] و يجوز النصب أيضاً و هو عربي جيّد و هكذا قس «غير» على المستثنى بـ «إلّا» في المستثنى المفرّغ و فيما إذا كرر «غير» لتأكيد أو غير تأكيد مع التفريغ و دون تفريغ مقدّماً كان «غير» أو غير مقدّم (على) حسب (ما تقدّم) من الأحكام و الأقسام.

والأصل في استعمال «غير» أن يوصف بها والموصوف بها إمّا نكرة محضة نحو: «جائني رجل غير زيد»، فـ «غير» وصف «رجل» ولا أثر لإضافتها إلى المعرفة، لأنّها لاتتعرّف بالإضافة، أو الموصوف بها ما هو معرفة لفظاً و نكرة معنى نحو: ﴿**صِراطَ الَّذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ**

---

١. النساء: ١٥٧.

٢. انظر الصفحة: ١٧٠.

٣. انظر الصفحة: ١٧٠.

٤. انظر الصفحة: ١٧١.

٥. انظر الصفحة: ١٦٦.

و لكونها موضوعة في الأصل لإفادة المغايرة، شاركت إلّا في الإخراج الذي معناه المغايرة، و لم تكن متضمّنة معناها فلهذا لم تبن. (و لسوى) بكسر السّين مقصورا و ممدودا و (سوى) بضمّها مقصورا و (سواء) بفتحها ممدودا (اجعلا على) القول (الأصحّ ما لغير جعلا) من استثناء و إعراب بما نسب للمستثنى بإلّا ....

عَلَيْهِمْ﴾[1]، فـ «غير المغضوب» صفة «الذين أنعمت»، لأنّ الموصول الذي صلته غير معهودة نكرة معنى والمنعم عليهم في الآية كذلك، لأنّهم جنس مبهم غير معلوم بعينه.

و قيل[2]: «غير» تتعرّف بالإضافة إذا أضيفت إلى أحد الضدين لا ثالث لهما، فعليه قوله «غير» بدل عن «الذين» لا صفة.

(و لكونها موضوعة في الأصل لإفادة المغايرة) خرجت في باب الاستثناء عن الصفتيّة (فشاركت «إلّا» في الإخراج) والاستثناء (الذي معناه المغايرة) كما قد تخرج «إلّا» عن الاستثناء و تستعمل صفة و قد أشرنا إليه سابقاً في باب الضمائر فليراجع (ولم تكن) «غير» (متضمّنة معناها) أي «إلّا» (فلذا لم تبن) إلّا في بعض الصور كما يأتي في باب الإضافة.

و قيل: هي متضمّنة معنى «إلّا» و لم تبن لعروض التضمّن مع لزومها الإضافة.

الاستثناء بـ «سوى»

(و لـ «سوى») و فيها أربع لغات: الأولى (بكسر السين مقصوراً و) الثانية «سواء» بكسر السين (ممدوداً و) الثالثة («سوى» بضمّها) أي بضمّ السين (مقصوراً و) الرابعة («سواء» بفتحها) أي بفتح السين (ممدوداً، اجعل على القول الأصحّ) من كونها ظرفاً متصرّفاً (ما) أي أحكاماً (لـ «غير» جعل من استثناء و إعراب بها نسب لمستثنى بـ «إلّا»)، فـ «سوى» بلغاتها

---

١. الفاتحة: ٧.

٢. هذا مذهب السيرافي؛ انشر: شرح التصريح: ١/ ٥٥٦ و قاله ابن مالك في شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩١٦.

و مقابل الأصحّ قول سيبويه: إنّها لا تستعمل إلّا ظرفا و لا تخرج عنه إلّا في الضّرورة، و ردّه المصنّف بورودها مجرورة بمن في قوله ﷺ : «دعوت ربّي أن لا يسلّط على أمّتي عدوّا من سوى أنفسهم» و فاعلا في قوله:

و لم يبق سوى العدوا ... ن دناهم كما دانوا

و مبتدأ في قوله: «فسواك بائعها و أنت المشتري»

و اسما لليس في قوله:

أ أترك ليلى ليس بيني و بينها ... سوى ليلة إنّي إذا لصبور

الأربع كـ «غير» في وجوب جرّ المستثنى بها و في إعرابها إعراب المستثنى بـ «إلّا» حسبما فصّلناه لك فيما تقدّم فلانعيده.

(و مقابل الأصحّ قول سيبويه[1]): إنّ «سوى» بلغاتها الأربع غير متصرّفة و (إنّها لاتستعمل إلّا ظرفاً ولاتخرج عنه) أي عن كونه ظرفاً (إلّا في الضرورة[2] و ردّ المصنّف بورودها مجرورة بـ «من» في قوله ﷺ : "دعوت ربّي أن لايسلّط على أمّتي عدوّاً من سوى أنفسهم"[3]) و فيه نظر ظاهر (و فاعلاً في قوله:

و لم يبق سوى العدوا ... ن دنّاهم كما دانوا[4]

و مبتدأ في قوله: «فسواك بائعها و أنت المشتري»[5] و اسماً لـ «ليس» في قوله:

أ أترك ليلى ليس بيني و بينها ... سوى ليلة إنّي إذاً لصبور)[6]

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٢. انظر: شرح التصريح: ١/ ٥٥٩.

٣. ما وجدته بهذا اللفظ في الكتب الروائيّة؛ نعم منقول مع تغيير ما في كتب العامّة و من طرقهم، انظر: صحيح مسلم: ٤/ ٢٢١٥.

٤. لشهل بن سنان؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٥٦٠.

٥. قاله ابن المولى ليزيد بن حاتم؛ انظر: شرح ديوان الحماسة: ١٢٣٥.

٦. البيت للمجنون، انظر قصته في مصارع العشّاق: ٢/ ٩٩.

و قال الرمّانيّ: إنّها تستعمل ظرفا غالبا و كغير قليلا، و اختاره ابن هشام. (و استثن ناصبا) للمستثنى (بليس) على أنّه خبرها و اسمها مستتر كقوله ﷺ: «ما أنهر الدّم و ذكر اسم الله عليه فكلوا منه ليس السنّ و الظفر».

و في جميع ذلك نظر لكونها ضرورة، (و قال الرمّانيّ[1]: إنّها تستعمل ظرفاً غالباً) أي تستعمل مفعولاً فيه غالباً (و كـ «غير») يعني أداة للاستثناء (قليلاً و اختاره ابن هشام[2]).

الاستثناء بـ «ليس»

(و استثن ناصباً للمستثنى بـ «ليس» على أنّه) أي المستثنى (خبرها و اسمها) ضمير (مستتر) فيها وجوباً على قول تقدّم في باب الضمائر و اختلف في مرجع هذا الضمير على ثلاثة أقوال:

الأوّل: أنّه راجع إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور كـ «الجائي» في مثل: «جائني القوم ليس زيداً» فتقديره «ليس الجائي زيداً».

والثاني: أنّه راجع إلى «بعض» المفهوم من المستثنى منه (كقوله ﷺ: "ما أنهر الدّم و ذكر اسم الله عليه فكلوا منه ليس السنّ والظفر"[3])، فالضمير المستتر في «ليس» راجع إلى «بعض» المفهوم من لفظة «من» في «منه»، فتأمّل.

والثالث: أنّه راجع إلى مصدر الفعل المذكور، ففي «جائني القوم ليس زيداً» التقدير: «ليس قيام القوم قيام زيد»، فالمستثنى على هذا هو القيام المضاف إلى «زيد»، فحذف المضاف و أقيم «زيداً» مقامه.

---

١. علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرمّانيّ (م٣٨٤ ق) باحث معتزليّ مفسر، من كبار النحاة. أصله من سامراء، ومولده ووفاته ببغداد. له نحو مئة مصنّف، منها «الأسماء والصفات» و «صنفة الاستدلال في الاعتزال» سبعة مجلّدات، «شرح أصول ابن السراج» و «شرح سيبويه» و «معاني الحروف» رسالة صغيرة، لعلّها المسماة «منازل الحروف». انظر: الأعلام: ٤/ ٣١٧.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٣. رويت من طرق العامّة؛ انظر: مصنف عبد الرزّاق: ٤/ ٤٦٥.

(و) كذا (خلا) نحو: «قام القوم خلا زيدا». (و) المستثنى (بعدا و بيكون) الكائن (بعد لا) كذا أيضا نحو: «قام القوم لا يكون زيدا» و اسمها كليس.

و في هذا التقدير تكلّف مستغنى عنه و لذا لم يذكر هذا القول أكثر النحويين و اكتفوا بالقولين الأوّلين، و كذلك القول في الضمائر المستترة في الأفعال الآتية حرفاً بحرف.

و جميع أفعال الاستثناء لاتستعمل إلّا فى المتّصل؛ و كلّ واحد منها في محلّ النصب على الحاليّة فقط إلّا «خلا» و «عدا» إذا دخل عليهما «ما» المصدريّة، فيجوز فيهما حينئذ النصب على الظرفيّة أيضاً بتقدير مضاف نحو: «جائني القوم ما خلا زيداً و ما عدا عمراً»، فالتقدير فيهما على الظرفيّة «وقت خلو بعضهم و عدو بعضم أو وقت خلو الجائي و عدو الجائي زيداً» أو «وقت خلو مجيئهم» أو «عدو مجيئهم مجيء زيد» على التوجيه السابق في القول الثالث.

و جميع هذه الأفعال لاتستعمل في الاستثناء إلّا مفرداً أي لاتثنى و لاتجمع، لأنّها قائمة مقام «إلّا» و هي غير متصّرفة و لذا لايدخل عليها «قد» مع كونها حالاً لتكون أشبه بـ «إلّا»، إذ هي لاتدخل عليها «قد»، لأنّها من مختصّات الأفعال.

الاستثناء بـ «خلا»

(و) كذا استثن ناصباً بـ («خلا») على المفعول به (نحو: «قام القوم خلا زيداً») و قد مضى حكم الضمير المستتر فيها و بيان محلّها فلانعيده و هي أي «خلا» كان في الأصل لازماً يتعدّى بـ «من» و قد يتضمّن معنى «جاوز» أو يحذف «من» فيتعدّى بنفسه والتزموا التضمّن أو الحذف و الإيصال ليكون ما بعدها كما بعد «إلّا» التي هي أمّ الباب.

الاستثناء بـ «عدا» و «لايكون»

(و) المستثنى (بـ «عدا» و بـ «يكون» الكائن بعد «لا») النافية (كذا أيضاً) فينصب ما بعد «عدا» على أنّه المفعول به و قد مرّ مثاله و ينصب بعد «لايكون» على الخبريّة (نحو: «قاموا لايكون زيداً» و اسمها) ضمير مستتر فيه و هي (كـ «ليس») في جميع الأحكام.

(و اجرر بسابقي يكون) و هما خلا و عدا (إن ترد) نحو: «خلا الله لا أرجو سواک» «عدا الشّمطاء و الطّفل الصّغير» (و) إن وقعا (بعد ما انصب) بهما حتما لأنّهما فعلان إذ ما الدّاخلة عليهما مصدريّة، و هي لا تدخل إلّا على الجملة الفعليّة كقوله: «ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل»، «يملّ النّدامى ما عداني فإنّني».

(و اجرر) المستثنى (بسابقي «يكون» و هما «خلا» و «عدا» إن ترد) و هما حينئذ حرفا جرّ كما سيصرح به الناظم (نحو: «خلا الله لا أرجو سواک»[1]) و نحو («عدا الشمطاء والطفل الصغير»[2]).

«ما خلا» و «ما عدا»

(و إن وقعا) أي «خلا» و «عدا» (بعد «ما» فانصب بهما حتماً، لأنّهما) حينئذ (فعلان، إذ «ما» الداخلة عليهما مصدريّة و هي) أي «ما» المصدريّة (لاتدخل إلّا على الجملة الفعليّة) و لكن هذا بظاهره ينافي ما سبق في أوّل الموصولات من قوله: "إنّها تدخل على الجملة الاسميّة بقلّة"[3]. و كيف كان فهما حينئذ يؤوّلان بالمصدر و إن جعلا حالاً، فالمصدر بمعنى اسم الفاعل لئلّا يلزم حمل المصدر على الذات (كقوله: «ألا كّل شيء ما خلا الله باطل[4]») و نحو: («تملّ الندامى ما عداني و فإنّني[5]»).

١. لم أقف على قائله.
٢. لم أقف على قائله.
٣. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٩٩.
٤. للبيد بن ربيعة؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٢١.
٥. بلا نسبة في الكتب.

(و انجرار) بهما حينئذ (قد يرد) حكاه الأخفش و الجرميّ و الرّبعيّ على أنّ ما زائدة. (و حيث جرّا فهما حرفان) للجرّ (كما هما إن نصبا) المستثنى (فعلان) استتر فاعلهما وجوبا كما سبق.

(و انجرار) المستثنى (بهما) أي بـ «خلا» و «عدا» (حينئذ) أي حين إذ دخل عليهما «ما» (قد يرد، حكاه) أي ورود انجرار المستثنى بهما (الأخفش[1] والجَرْميّ[2] والربعيّ[3]) بناء (على أنّ «ما») حينئذ (زائدة) لا مصدريّة.

(و حيث جرّا) أي «خلا» و «عدا» (فهما حرفان للجرّ) و اختلف في محلّهما حينئذ فقيل: محلّهما نصب عن تمام الكلام كالتميز الرافع لإبهام النسبة[4]. و قيل: محلّهما نصب على المفعول به كسائر الحروف الجارّة المتعلّقة بالفعل أو شبهه كـ «مررت بزيد» و «أنا مارّ بزيد» و نحوهما[5].

(كما هما إن نصبا المستثنى) فهما حينئذ (فعلان استتر فاعلهما وجوباً كما سبق) في باب الضمائر.

---

١. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

٢. صالح بن إسحاق، الجرميّ بالولاء، أبو عمر (م ٢٢٥ ق) عالم بالنّحو واللغة، من أهل البصرة، سكن بغداد. له كتاب في «السير» و «كتاب الأبنية» و «غريب سيبويه» وكتاب في «العروض». انظر: الأعلام: ٣/ ١٨٩.

٣. علي بن عيسى بن الفرج بن صالح، أبو الحسن الرَبَعيّ (م ٤٢٠ ق) عالم بالعربيّة، أصله من شيراز اشتهر وتوفّي ببغداد. له تصانيف في النحو، منها كتاب «البديع» قال الأنباري: حسن جدّاً، و «شرح مختصر الجرميّ» و «شرح الإيضاح لأبي علي الفارسيّ» و «التنبيه على خطأ ابن جنّي في فسر شعر المتنبي». انظر: الأعلام: ٣١٨/٤

٤. لم أقف على قائله و في شرح التصريح: ١/ ٥٦٤: «حكاه المرادي في باب التمييز عن قوم».

٥. قاله الجرجانيّ؛ المصدر السابق.

(و كخلا) في نصب المستثنى بها و جرّه و غير ذلك ممّا سبق (حاشا) عند المبرّد و المازنيّ و المصنّف و عند سيبويه أنّها لا تكون إلّا حرف جرّ، و ردّ بقوله:

حاشا قريشا فإنّ الله فضّلهم على البريّة بالإسلام و الدّين

(و) لكنّها (لا تصحب ما) و أمّا الحدیث: «أسامة أحبّ النّاس إليّ، ما حاشا فاطمة» فليست حاشا هذه الأداة بل فعل ماض بمعنى استثنى، و ما الدّاخلة عليه نافية لا مصدريّة، و هو من كلام الرّاوي،........................

الاستثناء بـ «حاشا»

(و كـ «خلا» في نصب المستثنى بها و جرّه) أي المستثنى (و غير ذلك ممّا سبق) من كون الجملة حالاً أو ظرفاً و استتار الضمير فيه وجوباً («حاشا» عند المبرّد والمازنيّ والمصنّف و) أمّا (عند سيبويه[١]) فحكمها ما ذكره بقوله: (إنّها لاتكون إلّا حرف جرّ[٢]) متعلّق بما قبلها و يكون ما بعدها مفعولاً به بالواسطة ولاينصب مدخولها لفظاً.

(و ردّ) ما ادعاه سيبويه (بقوله:

حاشا قريشاً فإن الله فضّلهم على البريّة بالإسلام والدين[٣]

ولكنّها) تفارق «خلا» بأنّها (لاتصحب «ما»؛ و أمّا الحديث: «أسامة أحبّ الناس إليّ ما حاشا فاطمة ؑ»[٤] فليست «حاشا» هذه) التي في الحديث (الأداة) للاستثناء، (بل) التي في الحديث (فعل ماض بمعنى «استثنى») بكسر الهمزة و فتح التاء والنون (و «ما» الداخلة عليه نافية لا مصدريّة و هو) أي مجموع «ما حاشا فاطمة» ليس جزء للحديث بل هو (من كلام الراوي و

---

١. تقدّمت في الجزء الأوّل، ترجمة المبرّد الصفحة: ١٣٢ و ترجمة المازنيّ الصفحة: ٤٢٧ و ترجمة سيبويه الصفحة: ٤٩.

٢. الكتاب لسيبويه:٢/ ٣٤٩.

٣. هذا البيت للفرزدق ؒ. انظر: شرح الأشموني: ١/ ٥٢٦.

٤. هذا الحديث من الروايات المروية من طرق العامّة فقط و ليس بحجّة عندنا بوجه و إن كان صحيح الإسناد عندهم. انظر: مسند أحمد: ٥/ ١٩٤.

في رواية «ما حاشا فاطمة و لا غيرها» ....

في رواية) أخرى زاد الراوي بعد قوله: («ما حاشا فاطمة») بقوله: («ولا غيرها»)، فيصير مقصود الراوي أنّ أسامة أحبّ الناس إلى رسول الله ﷺ حتّى من فاطمة عليها السلام و غيرها من كبراء الأئمّة، فهذه الزيادة من الراوي تدلّ على كون أسامة أحبّ إلى النبي ﷺ حتّى من الخلفاء الراشدين و من أهل بيته أجمعين، فهذه الدلالة بما فيها من التعميم هتك لحرمة من لايجوز هتكه عند أحد من المسلمين، فهي شاهد على صدق الرواية و صدورها عن النبي ﷺ و كون الراوي موثوقاً به و ليس هذا أوّل قارورة كسرت في الإسلام.

الفرق بين «حاشا» إذا كانت فعل الاستثناء و بينها إذا لم تكن فعل استثناء كالحديث أنّ الأولى تكتب بالألف، والثانية الأولى فيها أن تكتب بالياء قال في شرح النظام: "إنّهم كتبوا كلّ ألف رابعة فصاعداً في اسم أو فعل ياء كـ«المغزى» و «أغزى» و «اصطفى» و «المصطفى» تنبيهاً على انقلابها ياء في «مغزيان» و «أغزيت» أو دلالة على الإمالة؛ إلّا فيما قبلها ياء، فإنّها تكتب ألفاً و إن كان بالصفات المذكورة نحو: «المحيا» و «أحيا» كراهة لاجتماع اليائين، إلّا في نحو: «يحيى» علماً و «ريّى» علماً و شبههما، فإنّها تكتب بالياء فرقاً بين العلم و غيره، والعلم بالياء أولى لكونه أقلّ فيحتمل فيه الثقل. و أمّا الألف الثالثة فإن كانت منقلبة عن ياء نحو: «فتى» كتبت ياء و إلّا فالألف نحو: «عصا»؛ و منهم من يكتب الباب كلّه ـ ثالثة كانت أو فوقها منقلبة عن الياء كانت أو غيرها - بالألف لأنّه القياس و قد كتبت «الصلوة» و «الزكوة» بالواو دلالة على التفخيم كما مرّ ـ إلى أن قال ـ : و أمّا الحروف فلم يكتب منها بالياء غير «بلى» و ذلک لمجيء الإمالة فيه و «إلى» و «على» لقولهم «إليک» و «عليک» و «حتّى» لكونه بمعنى «إلى»"[1].

و بينهما أيضاً فرق من وجوه أخرى:

---

١. شرح النظام: ٣٨٩ـ ٣٩١؛ نقلنا العبارة من المصدر.

(و قيل) في حاشا في لغة (حاش) و في أخري (حشا فاحفظهما).

منها: أنّ الاستثنائيّة دائماً تكون من كلام صاحب الكلام السابق عليها بخلاف غير الاستثنائيّة، فإنّها قد لاتكون كذلك كالحديث و ما زاده الراوي.

و منها: ما تقدّم من أنّ الاستثنائيّة قد تكون حرفاً بخلاف غير الاستثنائيّة، فإنّها أبداً تكون فعلاً.

و منها: ما تقدّم أيضاً من أنّ الأولى دائماً مفردة بخلاف الثانية، فإنّها قد تثنى و تجمع.

و منها: ما تقدّم أيضاً من أنّ استتار الضمير في الأولى واجب عند بعض بخلاف الثانية.

و منها: أنّ الأولى دائماً لها محلّ من الإعراب بخلاف الثانية.

و لفظ «حاشا» إذا كان فعلاً فهو من باب المفاعلة ولكن ليس فيها معنى المفاعلة. (و قيل في «حاشا» في لغة: «حاشَ» و في لغة أخرى: «حشا» فاحفظهما).

باب الحال

هذا باب الحال، (الحال) عندنا (وصف) جنس شامل أيضاً للخبر و النعت..............

(هذا باب الحال)

التعريف و التبيين

و هي مأخوذة من «حال الشيء يحول» إذا انقلب و إنّما سمّيت به، لأنّها لاتخلو عن انقلاب غالباً كما سيجيء.

(الحال) في اللغة ما عليه الإنسان من خير أو شرّ و صحّة و مرض و أمثالها و يقال: «حال» و «حالة» فيذكر لفظه و يؤنّث و هي مؤنّث معنى و يجوز إجراء حكم التذكير عليه[1].

و عند الصرفيّين عبارة عن الزمان الحاضر و هو مركّب من أجزاء بعضها آخر الماضي و بعضها أوائل المستقبل، و أمّا الماضي والمستقبل فلا تركيب فيهما ولا اختلاط لأجزائهما ليحول الحال بينهما.

و الحاكم في كون الزمان حالاً هو العرف، فتعيين مقداره موكول إليه بحسب الأفعال التي تقع فيه، فليس له مقدار مخصوص يقال: «زيد يأكل الآن» فزمان الأكل ربع ساعة و يقال: «زيد يحجّ الآن» و زمانه ثلاثة أيّام و يقال: «زيد يكتب الآن» فزمانه بمقدار ما يكتب.

والحاصل أنّ أزمنة الأفعال التي يقال فيها «الآن» مختلفة بالضرورة، فليكن هذا عندك لعلّه يفيدك في أواسط الباب.

والحال (عندنا) معاشر النحويين (وصف) أي ما دلّ على معنى حدثيّ عارض على الذات، سواء كان وصفاً صريحاً نحو: «راكباً» أو مؤوّلاً به كالجملة والظرف والجارّ والمجرور والجوامد التي تقع حالاً كما سيأتي ذكرها مفصّلاً. و هو (جنس) للمعرّف (شامل أيضاً للخبر والنعت،

---

١. انظر: المحيط في اللغة: ٣/ ٢١١، و مفردات ألفاظ القرآن: ٢٦٧، لسان العرب: ١١/ ١٨٨.

(فضلة) أي ليست أحد جزأي الكلام، فصل مخرج للخبر (منتصب مفهم في حال) كذا، أي مبين لحال صاحبه، أي الهيئة التي هو عليها، فصل مخرج النّعت و التّمييز في نحو: «لله درّه فارسا».

فضلة أي ليست أحد جزئي الكلام) لا ما يستغني الكلام عنه، و بعبارة أخرى الفضلة هنا بالمعنى الأعمّ لا بالمعنى الأخصّ و قد بيّنا الفرق بينهما سابقاً فلانعيده[1]، فيشمل الفضلة الحال التي يتوقّف عليه المقصود من الكلام و لايستغنى عنها نحو: ﴿**لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَ أَنْتُمْ سُكارى**﴾[2]، فـ «أنتم سكارى» فضلة و إن توقّف عليها صحّة معنى الكلام، إذ المقصود من الآية النهي عن قرب الصلاة حال كونهم سكارى لا مطلقاً. و هو أي فضلة (فصل مخرج للخبر) في نحو: «زيد قائم»، فإنّ «قائم» و إن كان وصفاً ولكنّه ليس بفضلة، بل أحد جزئي الكلام.

(منتصب مفهم في حال كذا أي مبيّن لحال صاحبه أي الهيئة التي هو) أي الصاحب (عليها) أي على تلك الهيئة. قال في المصباح: "الهيأة الحالة الظاهرة"[3] والمفهوم من كلام التفتازانيّ[4] أنّها أعمّ.

و قوله «منتصب» (فصل) ثان (مخرج) النعت المرفوع والمجرور كـ «جاء رجل راكب». و قوله: «مفهم في حال كذا» فصل ثالث مخرج (النعت) المنصوب نحو: «عالماً» في «أكرمت رجلاً عالماً»، لأنّ ذكره للمدح و نحوه و إن حصل بيان الهيئة به ضمناً كما سنوضّح ذلك (و) مخرج (التمييز) أيضاً نحو: «فارساً» (في نحو) قولهم: («لله درّه فارساً»)، لأنّ ذكره لبيان الفعل الذي صدر من «زيد» و صار سبباً للتعجّب منه أي الفروسيّة حتى قيل لإظهار التعجب منه هذا الكلام و إن حصل بيان الهيئة به.

---

١. انظر: الصفحة: ١٠٢.

٢. النساء: ٤٣.

٣. المصباح المنير: ٦٤٥.

٤. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

(كفردا أذهب) أي في حال تفرّدي، و لا يرد على هذا الحدّ نحو: «مررت برجل راكب» لأنّه مفهم في حال ركوبه لأنّ إفهامه ضمنا.

و مثال الصادق عليه التعريف هو «فرداً» في قوله: (كـ «فرداً» أي متفرّداً (أذهب»)، فـ «فرداً» وصف مؤوّل فضلة منتصب مفهم في حال، يعني يفهم أنّ المتكلّم يكون حين الذهاب متفرّداً و إلى هذا المعنى يشير الشارح بقوله: (أي «في حال تفرّديّ»).

(و لايرد على هذا الحدّ) النعت بأن يقال في تقريب الورود: إنّ الحدّ غير مانع لدخول «راكب» في (نحو: «مررت برجل راكب») و ذلك (لأنّه) أي «راكب» في المثال (مفهم) أنّ مرور المتكلّم بالرجل (في حال ركوبه).

ولكنّ الإيراد غير وارد، (لأنّ إفهامه) أي «راكب» في المثال (ضمناً) لا أصالة، لأنّ المقصود أصالة من «راكب» في المثال، تقييد الرجل و تخصيصه و ليس المقصود منه كونه مفهماً أنّ المرور به كان في حال ركوبه، فهو ليس مفهماً في حال كذا بطريق القصد والأصالة بل بطريق اللزوم والتعبية و إنّما يقال للشيء: «مفهم» إذا كان دالاً بالقصد أصالة.

و اعلم أنّ المورد لهذا الإيراد هو ابن الناظم، و إنّما أورد على الحدّ بالنعت المجرور، لأنّ وروده عليه مع أنّ له مخرجاً في التعريف و هو «منتصب»، مستلزم لوروده على النعت المنصوب بطريق أولى، لأنّه لا مخرج له فيه من دون عكس.

و اعلم أنّ ابن الناظم أشار في شرحه إلى اعتراضين أشرنا إلى الأوّل منهما و جوابه بما عرفت. و أمّا الثاني فحاصله على ما فهمه المحشّي المحقّق أنّ إدخال النصب أي «منتصب» في التعريف إمّا مستلزم لدخول الحكم أي «منتصب» و هو ليس من أجزاء التعريف، في التعريف و هو غير جائز لأنّ الحكم ما يحمل على المعرّف بعد معرفته بالتعريف، و هذا الاستلزام إنّما هو في صورة بقاء النصب على الحكميّة؛ و إمّا مستلزم للدور على فرض عدم بقاء النصب على حكميّته و جعله من أجزاء التعريف، لأنّ النصب حينئذ من حيث كونه في الواقع حكماً للحال متوقّف على التعريف و متأخّر عنه كتأخّر المعلول عن علّته و من حيث إنّه جعل جزء

....

للتعريف يكون التعريف متوقّفاً على النصب و متأخّراً عنه تأخّر الكلّ عن جزئه و هو تأخّر طبعيّ، فيلزم أن يكون النصب متوقّفاً و متوقّفاً عليه في آن واحد؛ و بعبارة أخرى يلزم كون النصب متأخّراً عن نفسه من حيث إنّه حكم و متقدّماً على نفسه من حيث إنّه جزء للتعريف، غاية الأمر تأخّره يكون بالمعلوليّة و تقدّمه بالطبع و هذا دور صريح.

إذا عرفت محصول كلام هذا القائل المحقّق فنحن ننقل كلام ابن الناظم لعلّ الناظر إليه يوافق هذا القائل أو يخالفه، و هذا نصّ كلام ابن الناظم في مقام الاعتراض الثاني على ما زعمه هذا المحقّق: "و قوله «الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال» أي في حال كذا فيه منع إدخال الحكم في الحدّ بقوله: «منتصب» أنّه حدّ غير مانع، لأنّه يشمل النعت ألاترى أنّ قولك: «مررت برجل راكب» في معنى «برجل في حال ركوبه» كما أنّ قولك: «جاء زيد ضاحكاً» في معنى «جاء زيد في حال ضحكه»، فلأجل ذلك عدلت من هذه العبارة إلى قولي المذكور «فضلة» لبيان هيئة ما هو له و حقّ الحال النصب، لأنّها فضلة والنصب إعراب الفضلات"[١] انتهى كلامه في مقام ما ظنّه هذا المحقّق الاعتراض الثاني و أوضحه بما ذكرنا نحن محصوله.

و ليعلم أنّ في بعض النسخ بدل قوله: «منع إدخال الحكم»، «مع إدخال الحكم» بدون النون و هذا أقرب.

إذا عرفت كلّ ذلك فاعلم أنّه ليس في كلام ابن الناظم ما يدلّ على الاعتراض الثاني بشقّيه، بل إنّما يدلّ على إدخال ما ليس من أجزاء التعريف في التعريف، والشارح أيضاً ليس نظره في دفع الدور إلى عبارة ابن الناظم.

نعم في التعريف دور لكن لم يتعرّض له ابن الناظم، و معرفة الدور فيه يتوقّف على نقل الدور على نظير المسألة، والمراد من نظير المسألة تعريف المعرب حيث عرّفه الجمهور بما فيه

---

١. شرح ابن الناظم: ١٢٤.

و الغرض من تعريف الحال معرفة ما يقع عليه بعد معرفة استعمال العرب له منصوبا، لا معرفته ليحكم له بالنّصب، ....

دور. و عدل عن تعريفهم ابن الحاجب و عرّفه بقوله: "فالمعرب المركّب الذي لم يشبه مبنيّ الأصل"[١] و بيّن الشارح وجه العدول بلزوم الدور في تعريفهم قوله: "و إنّما عدل المصنّف عمّا هو المشهور عند الجمهور من أنّ المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل، لأنّ الغرض من تدوين علم النحو أن يعرف به أحوال أواخر الكلم في التركيب من لم يتتبّع لغة العرب و لم يعرف أحكامها بالسماع منهم، فإنّ العارف بأحكامها كذلك مستغن عن النحو، فلا فائدة له معتدّ بها في معرفة اصطلاحاتهم، فالمقصود من معرفة المعرب مثلاً أن يعرف أنّه ممّا يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفاً فيطابق كلامهم، فمعرفته متقدّمة على معرفة أنّه ممّا يختلف آخره، فلو كان معرفته المتقدّمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف و تعريفه به وجب أن يعرف أوّلاً بأنّه ممّا يختلف آخره ليعرف أنّه ممّا يختلف آخره، فيلزم تقدّم الشيء على نفسه، فينبغي أن يعرّف أوّلاً بغير ما عرّفه به الجمهور و يجعل ما عرّفوه به من جملة أحكامه كما فعله المصنّف"[٢] انتهى كلام الشارح الجاميّ[٣].

والشارح دفع الدور بقوله: (والغرض من تعريف الحال معرفة ما) أي أحكام (يقع عليه بعد معرفة استعمال العرب له منصوباً لا معرفته ليحكم له بالنصب) و بعبارة أخرى الغرض من تعريف الحال معرفة أحكام يتوقّف بيانه على معرفة الحال، والنصب ليس من هذا القبيل من الأحكام، لأنّه لايتوقّف على تعريف الحال و معرفته بداهة إمكان معرفة النصب باستعمال

---

١. الكافية في علم النحو: ١١.

٢.الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ١٣ الطبعة الحجريّة.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٤٣.

فلا يلزم الدّور على إدخال الحكم بالنّصب في تعريفه قاله والدي أخذا من كلام صاحب المتوسّط في نظير المسألة. (و كونه منتقلا مشتقّا) أي وصفا غير ثابت هو الذي (يغلب) وجوده في كلامهم (لكن ليس) ذلک (مستحقّا) فيأتي لازما بأن كان مؤكّدا نحو: ﴿يَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ أو دلّ عامله على تجدّد ذات صاحبه نحو: «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها».

العرب، (فلايلزم الدور على إدخال الحكم بالنصب في تعريفه قاله والدي) أي والد الشارح (آخذاً من كلام صاحب «المتوسّط» في نظير المسألة) و هو تعريف المعرب على ما بيّنا.

قد بيّنا في أوائل التعليقة عند قوله: «مصلّياً على النبيّ المصطفى» أنّ أقسام الحال سبعة و بيّنا توضيح كلّ واحد منها فلانعيده[1].

الحال المنتقلة و الثابتة

(و كونه منتقلاً مشتقّاً أي وصفاً غير ثابت) بأن لايكون ملازماً لذي الحال (هو الذي يغلب وجوده في كلامهم) أي العرب نحو: «جاء زيد راكباً» فـ «راكباً» حال منتقل مشتقّ (لكن ليس ذلک) الانتقال (مستحقّاً) بفتح الحاء، (فيأتي) الحال وصفاً (لازماً) لذي الحال في أربعة مواضع قياساً:

الأوّل: (بأن كان مؤكّداً) لعاملها (نحو: ﴿يَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾[2])، لأنّ البعث من لوازمه الحياة.

الثاني: (أو دلّ عامله على تجدّد ذات صاحبه) و حدوثه (نحو: «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها»)، فـ «يديها» ذو الحال بدل من «الزرافة» و «أطول» حال لازم لهما والعامل أعني «خلق» يدلّ على تجدّدهما و حدوثهما، لأنّ الخلقة دالّة على حدوث المخلوق و تجدّده.

---

١. انظر: الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٦.

٢. مريم: ٣٣.

أو غير ذلک ممّا هو مقصور على السّماع نحو: ﴿قائِماً بِالْقِسْطِ﴾ (و) يأتي جامدا لكن (يكثر الجمود في سعر) بالسّين المهملة (و في مبدي تأوّل) بالمشتقّ (بلا تكّلف) بأن يدلّ على مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب فالسّعر (كبعه مدّا بكذا) أي مسعّرا

الثالث: أن تكون مؤكّدة لصاحبها نحو: ﴿**لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَميعا**﴾[١]، فـ «جميعاً» حال لازمة لصاحبها و هو «من»، لأنّ لفظة «من» من ألفاظ العموم كما بيّن في علم الأصول.

الرابع: أن تكون مؤكّدة لمضمون جملة قبلها نحو: «زيد أبوک عطوفاً»، فإنّ العطف من لوازم الأبوّة.

(أو) يأتي لازماً في (غير ذلک ممّا هو مقصور على السماع) منهم (نحو: ﴿**قائِماً بِالْقِسْطِ**﴾[٢])، فـ «قائماً بالقسط» حال لازمة لصاحبها و هو «الله» في قوله تعالى: ﴿**شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلاَّ هُوَ وَ الْمَلائِكَةُ وَ أُولُوا الْعِلْمِ قائِماً بِالْقِسْطِ**﴾[٣].

الحال الجامدة

(و يأتي) الحال (جامداً) في عشرة مواضع (لكن يكثر الجمود) في أربعة منها و يقلّ في سّتة منها.

أما الأربعة التي يكثر الجمود فيها فأوّلها (في سعر بـ) كسر (السين المهملة) أي في تعيين قيمة شيء يراد بيعه، و ثانيها و ثالثها و رابعها داخل في قوله: (و في مبدي تأوّل بالمشتقّ بلا تكلّف بأن يدلّ على مفاعلة) هذا هو الثاني من الأربعة؛ (أو) يدلّ على (تشبيه) بأن يكون المقصود من الكلام تشبيه صاحبها بها هذا هو الثالث منها؛ (أو) يدلّ على (ترتيب) و هو الرابع.

(فـ) مثال (السعر كـ «بعه مدّاً بكذا» أي) بع الخبز مثلاً (مسعّراً) كلّ مدّ بدرهم، فـ «المدّ» حال جامدة لا تكلّف في تأويله بالمشتقّ أعني «مسعّراً».

---

١. يونس: ٩٩.

٢. آل عمران: ١٨.

٣. نفس الآية.

و الدّالّ على المفاعلة نحو: (يدا بيد) أي مقبوضا، (و) الدالّ على التّشبيه نحو: (كرّ زيد أسدا، أي كأسد) في الشّجاعة، و الدالّ على التّرتيب نحو: «تعلّم الحساب بابا بابا»

(و) مثال (الدالّ على المفاعلة نحو:) «بعه (يداً بيد» أي مقبوضاً) كلّ واحد من الثمن والمثمن أي «متقابضين»، حاصله أن يكون الثمن و المثمن كلاهما نقدين و يقال بالفارسي المتعارف: «دست به دست» و أهل العراق يقولون: «كاش».

هكذا بيّنه بعضهم و الأولى أن يقال: إنّ «يداً» حال من الفاعل أعني الضمير المستتر في «بع» و عن الضمير البارز المتّصل به والباء في «بيد» للمصاحبة والمعيّة واليد الأوّل كان في الأصل مبتدأ والثاني خبراً عنه، ثمّ نصب الأوّل على الحاليّة ليدلّ على المقصود من الكلام أعني التقابض كما عكس في «سلام عليک»، فعدل عن النصب إلى الرفع لغرض الثبوت والاستمرار و «بيد» متعلّق بما يتعلّق به «بثياب السفر» في قولک: «دخلت عليه بثياب السفر».

هذا، ولكن قال بعض المحقّقين: إنّ الحال مجموع اليدين لا الأوّل فقط، إذ الدالّ على المفاعلة هو المجموع لا الأوّل فقط فتدبّر.

(و) مثال (الدالّ على التشبيه نحو: «كرّ زيد أسداً» أي) كائناً (كأسد في الشجاعة)، و أوّله بعضهم بـ «شجاعاً» فأوّل أسداً بـ «كائناً» أو «شجاعاً» بلا تكلّف.

قيل: هذا على حذف مضاف والتقدير: «مثل أسد» و إليه يشير قوله: «أي كأسد» أي «مثل أسد» و هذا التقدير أرجح، لأنّه أصرح في الدلالة على التشبيه، لأنّها إذا أوّلت بالمشتقّ خفي فيها الدلالة على التشبيه.

(و) مثال (الدالّ على الترتيب نحو: «تعلّم الحساب باباً باباً») أي «مرتّباً» بأن يتعلّم المخاطب أوّلاً الجمع ثمّ التفريق ثمّ الضرب ثمّ التقسيم و هكذا، فـ «باباً» الأوّل أوّل بـ «مرتّباً» بلا تكلّف. و اختلف في نصب «باباً» الثاني، فقيل: إنّه منصوب بالأوّل، لأنّه وقع في موقع

و «ادخلوا رجلا رجلا» و يقلّ إذا كان غير مؤوّل بالمشتقّ، بأن كان موصوفا نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيًّا﴾ أو دالّا على عدد نحو: ﴿فَتَمَّ ميقاتُ رَبِّهِ أَرْبَعينَ لَيْلَةً﴾.

«مرتّباً»، فجاز أن يعمل[1] و قيل: منصوب بما نصب به الأوّل، لأنّ مجموعهما هو الحال[2] نظير «حلو حامض» كما تقدّم[3] في باب المبتدأ والخبر عند قوله:

و أخبروا باثنين أو بأكثرا عن واحد كـ «هم سراة شعرا»

و قيل: بالعطف على الأوّل بحذف الفاء العاطفة أو «ثمّ»[4] والتقدير: «باباً فباباً أو ثمّ باباً» (و) كذا نحو: («ادخلوا رجلاً رجلاً»).

و أمّا الستة التي يقلّ الجمود فيها فهي داخلة في قوله: (و يقلّ إذا كان غير مؤوّل بالمشتقّ) و بعضهم يؤوّلها أيضاً بالمشتقّ لكن مع تكلّف:

الأوّل: (بأن كان) الحال (موصوفاً) بصفة (نحو: **﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيًّا﴾**[5]) و يسمّى هذه الحال «موطئة» بكسر الطاء و قد تقدّم وجه التسمية عند بيان أقسام الحال في أوائل الكتاب فراجع[6].

الثاني: (أو) كان الحال (دالاً على عدد) ذي الحال (نحو: **﴿فَتَمَّ ميقاتُ رَبِّهِ أَرْبَعينَ لَيْلَةً﴾**[7])، فـ «أربعين» حال من الفاعل و هو «ميقات» و «ليلاً» تميز لـ «أربعين».

---

۱. قاله الفارسيّ؛ انظر: همع الهوامع: ۲/ ۲۹٦.

۲. قاله أبو حيّان؛ المصدر السابق: ۲/ ۲۹۷.

۳. انظر: الجزء الأوّل، الصفحة: ۳۱۲.

٤. ذهب إليه السيوطي في همع الهوامع: ۲/ ۲۹۷، و نقل أقوالاً أخر.

٥. مريم: ۱۷.

٦. انظر: الجزء الأوّل، الصفحة: ۳۱۲.

۷. الأعراف: ۱٤۲.

أو تفضيلا نحو: «هذا بسرا أطيب منه رطبا»، أو كان نوعا لصاحبه نحو: «هذا مالک ذهبا»، أو فرعا له نحو: «هذا حديدک خاتما»، أو أصلا نحو: «هذا خاتمک حديدا».

هذا بناء على كون «تمّ، يتمّ» من الأفعال التامّة لا الناقصة و أمّا بناء على كونها من الأفعال الناقصة كما احتمله الجاميّ[1] في أول باب الموصولات فللمناقشة في المثال مجال، و احتمل بعضهم كون «أربعين» مفعولاً به باحتمال أن «تمّ» بمعنى «بلغ».

الثالث: (أو) يكون (تفضيلاً) أي يكون الحال دالاً على وصف المفضّل من حيث هو مفضّل و على وصف المفضّل عليه من حيث هو مفضّل عليه و يكون صاحبهما واحداً، والحاصل أن يكون شيء واحد مفضّلاً و مفضّلاً عليه باعتبار حالين (نحو: «هذا بسراً) ـ بضمّ الباء أو بفتحها ـ و هو التمر و قد بقي فيه حموضة (أطيب منه رطباً») و هو ما فيه حلاوة صرفة، فـ «بسراً» حال من الضمير المستتر في «أطيب» تقدّم عليه مع ضعفه في العمل، لأنّه إذا تعلّق بشيء واحد كـ «التمر» في المثال حالان باعتبارين مختلفين كالبسريّة والرطبيّة مثلاً يلزم أن يلي كلّ منهما متعلّقة والبسريّة تعلّقت بالمشار إليه و هو التمر من حيث إنّه مفضّل، لأنّ الضمير المستتر في «أطيب» و إن كان هو المفّضل لكنّه لمّا لم يظهر كان كالعدم و «رطباً» حال من الضمير المجرور بـ «من» المفضّل عليه، و حاصل معنى المثال أنّ هذا التمر حال كونه بسراً أطيب من نفسه حال كونه رطباً.

الرابع: (أو كان) الحال (نوعاً لصاحبه نحو: «هذا مالک ذهباً»)، فـ «ذهباً» حال من «مالک» و هو نوع منه.

الخامس: (أو) كان الحال (فرعاً له) أي لصاحبه (نحو: «هذا حديدک خاتماً»)، فـ «خاتماً» حال من «حديدک» و فرع له.

السادس: (أو) كان الحال (أصلاً) له (نحو: «هذا خاتمک حديداً»)، فـ «حديداً» حال من «خاتمک» و أصل له، فتلک عشرة كاملة يأتي الحال فيها جامداً.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٤٣.

(و الحال) شرطه أن يكون نكرة خلافاً ليونس و البغداديّين مطلقاً و الكوفيّين فيما تضمّن معنى الشّرط و (إن) أتاک حال قد (عرّف لفظا فاعتقد تنکیره معنی کوحدک اجتهد) أي منفردا.

شرط الحال

(والحال شرطه) عند الأكثر (أن تكون نكرة)، لأنّ النكرة أصل والغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها و هو يحصل بالنكرة فالتعريف فيها شيء زائد على الغرض و لأنّ الغالب كونها مشتقّة و صاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلّا يتوهّم كونها نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً أو غير ظاهر الإعراب و حمل غيرهما عليهما طرداً للباب (خلافاً ليونس[١] والبغداديين)، فإنّهم لم يشترطوا فيها التنكير و جوّزوا تعريفها من دون أن يؤوّل بالنكرة (مطلقاً)، سواء تضمّنت معنى الشرط و سيجيء مثاله أم لا كـ «وحدک اجتهد» (و) خلافاً لجماعة من (الكوفيّين)، فإنّهم جّوزوا كون الحال معرفة لكن لا مطلقاً بل (فيما تضمّن) الحال (معنى الشرط) نحو: «زيد الراكب أحسن منه الماشي»، فـ «الراكب» و «الماشي» حالان نظير «بسراً» و «رطباً» فيما سبق و صحّ تعريفهما لتضمّنهما معنى الشرط، إذ المعنى «زيد إن كان راكباً أحسن من نفسه إن كان ماشياً»؛ و إن لم تكن الحال متضمّناً معنى الشرط لم يصحّ تعريفها، فلايقال: «جاء زيد الراكب» على الحاليّة، إذ ليس المعنى «جاء زيد إن ركب» كما هو واضح.

(و إن أتاک حال قد عرّف لفظاً) بأن تكون لفظه لفظ أحد المعارف فأوّله أي (فاعتقد تنكيره معنى) على رأي الأكثر، لأنّها ليست معرفة عندهم و إنّما هي على صورة المعرفة (کـ «وحدک اجتهد»)، فـ «وحدک» حال من ضمير المخاطب المستتر في «اجتهد» و هو في صورة المعرفة بالإضافة إلى الضمير لكنّه مؤوّل بالنكرة (أي «منفرداً»).

---

١. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٦.

و «جاؤوا الجمّاء الغفير» أي جميعا، و «جائت الخيل بداد» ....

هذا ولكن قال في المصباح: "«جاء زيد وحده» و «مررت برجل وحده». قال ابن السراج: مذهب سيبويه أنّه معرفة أقيم مقام مصدر يقوم مقام الحال، و بنو تميم يعربونه بإعراب الاسم الأوّل و زعم يونس أنّ «وحده» بمنزلة «عنده»"[١] انتهى. و قال بعض المحققين: إنّ التأويل غير محتاج إليه، لأن «وحداً» مما لايتعرف بالإضافة كـ «غير» و «مثل»، انتهى.

أقول: إن صحّ ذلک و سلّمناه فلابدّ من تأويل آخر، لأنّه مصدر والمصدر الواقع حالاً واجب التأويل كما يأتي في «بغتة زيد طلع» (و) كـ (جاؤوا الجمّاء الغفير)، فـ «الجمّاء» حال من الواو في «جاؤوا» و هو بصورة المعرّف بـ «ال» لكنّه نكرة معنى، لأنّه مؤوّل بالنكرة (أي «جميعاً») و «الجمّاء» بالألف الممدودة بمعنى الكثير و منه قوله تعالى: ﴿وَ تُحِبُّونَ الْمالَ حُبًّا جَمًّا﴾[٢] أي «حبّاً كثيراً» و «الغفير» من الغفر بمعنى الستر والتغطية و هو «فعيل» بمعنى «فاعل» و كان القياس تأنيث «الغفير» أو تذكير «الجمّاء» تحصيلاً للمطابقة بين الصفة والموصوف إلّا أنّهم أنّثوا الموصوف على معنى «الجماعة» دون الوصف حملاً للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول و هو يستوي فيه المذكّر والمؤنّث كما يأتي[٣] في آخر باب أبنية أسماء الفاعلين عند قوله:

و ناب نقلاً عنه ذو فعيل نحو «فتاة أو فتى كحيل»

لكن بشرط أن يتّبع موصوفه كما في المثال كما يجيء في آخر باب التأنيث عند قوله:

و من فعيل كقتيل إن تبع موصوفة غالباً التاء تمتنع

و معنى المثال «جاؤوا حال كونهم كثيراً ساتراً بكثرتهم وجه الأرض» (و) نحو: («جائت الخيل بداد») بفتح أوله وكسر الدال بلا تنوين كما في المنجد[٤]، لأنّه مبنيّ لأنّه اسم فعل و أسماء

---

١. المصباح المنير: ٦٥٠.

٢. الفجر: ٢٠.

٣. انظر: الجزء الثالث، الصفحة: ٥٢.

٤. المنجد: ٢٨.

أي متبدّدة. (و مصدر منكّر حالا يقع) سماعاً مطلقاً عند سيبويه (بكثرة كبغتة زيد طلع) أي مباغتا.

الأفعال كلّها مبنيّة، و معرفة لأنّها أعلام لمعانيها عند المحقّقين، و قد يستعمل بمعنى «المبدّد» أي «المتفرّق» كما في المثال، فتعريف «بداد» بالعلميّة لا بحرف التعريف كما توهّمه بعض فصحّح المثال بزعمه بإدخال «ال» عليه و لم يدر أنّه إفساد لا تصحيح، فـ «بداد» في المثال لابدّ فيه عند الأكثر من أن يؤوّل بنكرة (أي «مبدّدة»).

كون المصدر حالاً

اعلم أنّ الخبر والصفة والحال مشتركة في جميع الأحكام إلّا في قليل منها و كان الأصل في كلّ منها أن لايكون مصدراً، لأنّه لايتّحد مع شيء من المبتدأ والموصوف و ذي الحال، لامتناع اتّحاد الحدث والذات لكنّهم لما أجازوا كون المصدر نعتاً كما يأتي في باب النعت[1] عند قوله:

و نعتوا بمصدر كثيراً فالتزموا الإفراد والتذكيرا

و كذلك أجازوا كون المصدر خبراً في نحو: «زيد عدل» و في «إنّما هي إقبال و إدبار»، فأجازوا أيضاً أن يكون المصدر حالاً ولكن لابدّ في كلّ من الصور الثلاث من أحد التأويلات والمجازات المعلومة أي المجاز في الكلمة والمجاز في الحذف والمجاز في الإسناد.

و إلى ما ذكرنا أشار الناظم بقوله: (و مصدر منكّر حالاً يقع سماعاً مطلقاً عند سيبويه[2])، فسيبويه يحكم بوجوب الاقتصار في المسألة على ما سمع من العرب ولايجيز القياس عليه، فالإطلاق في مقابل التقييدات الأربع الآتية، فعند الجميع يقع المصدر حالاً (بكثرة كـ «بغتة زيد طلع»)، فـ «بغتة» مصدر نكرة وقع حالاً و لابدّ فيه من أن يؤوّل بالمجاز بالكلمة (أي «مباغتاً») إن لوحظ خصوصيّة المعنى و هي المفاجأة التي هي من باب المفاعلة و إلّا فيؤوّل بـ «باغتاً»

---

١. انظر: الجزء الثالث: ١٢٩.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

و قياسا عند المبرّد على ما كان نوعا من الفعل ك «جئت ركضا» فيقيس عليه جئت سرعة و رجلة، و عند المصنّف و ابنه بعد «أمّا» نحو «أمّا علما فعالم».

اسم فاعل الثلاثيّ، لأنّ «البغت» بمعنى «الفجأة» أو يؤوّل بـ «ذي بغتة» أو يؤوّل بالمجاز بالإسناد مبالغة.

(و) يقع المصدر المنكّر حالاً (قياساً عند المبرّد[1] على ما كان نوعاً من الفعل كـ «جئت ركضاً») المستعمل في كلام العرب المسموع منهم، (فيقيس) المبرّد (عليه) أي على المثال المذكور المسموع منهم («جئت سرعة» و) «جئت (رجلة»)، لأنّ «سرعة» و «رجلة» كـ «ركضاً» نوع من الفعل و هو «جئت».

ولكن استشكل بعضهم في الأمثلة المذكورة في الشرح و كذا في المثال المذكور في النظم بأنّ المصدر فيها لم لايكون مفعولاً مطلقاً كالمصدر في «اشتمل الصمّاء» و «رجع القهقهرى»، لأنّه مثله في كونه نوعاً من الفعل.

و قال بعضهم: إنّ المصدر في الأمثلة المذكورة عند المبرّد مفعول مطلق و لذلک يقيس، فهذا يؤيّد الإشكال على أنّ النزاع بين المبرّد و سيبويه حينئذ يصير لفظيّاً والعجب من الشارح كيف لم يتنبّه لذلک فجعل النزاع معنويّاً[2]، فتأمّل.

(و) مصدر منكّر حالاً يقع قياساً (عند المصنّف و ابنه) لكن لا مطلقاً بل بعد ثلاثة أشياء:

الأوّل: (بعد «أمّا») الذي كـ «مهما» (نحو: «أمّا علماً فعالم») فالمصنّف و ابنه يقيسان على هذا الكلام المسموع من العرب كلّ كلام وقع المصدر فيه بعد «أمّا» و إن لم يسمع من العرب نحو: «أمّا قياماً فقائم» و نحو: «أمّا عدالة فعادل» إلى غير ذلک من الأمثلة غير المسموعة من العرب، فيقاس جميعها على المثال المذكور المسموع من العرب.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٢.

٢. انظر: شرح التصريح: ١/ ٥٨١.

و بعد خبر شبّه به مبتدأ ک «زيد زهير شعرا»، أو قرن بأل الدالّة على الكمال نحو: «أنت الرّجل علما». (و لم ينكّر غالبا ذو الحال إن لم يتأخّر ....

والمقصود من هذا المصدر الواقع بعد «أمّا» أن تثبت للموصوف المذكور عندك هذا المصدر و تنفي غيره من الصفات، مثلاً إذا وصف عندك رجل بأنّه عالم و عادل و كيّس و هكذا فتقول في جواب الواصف: «أمّا علماً فعالم» فتريد بهذا الكلام إثبات العلم للرجل و نفي غيره من الصفات المذكورة له. و حاصله إنكار جميع الصفات إلّا صفة العلم فالتقدير: «مهما يكن من شيء فالمذكور عالم لايتّصف بغير العلم من الصفات المذكورة».

هذا ولكن في الكلام كلام لايسعه المقام، لأنّ التطويل مخلّ بالمرام، إذ المقصود من التعليقة إيضاح المسائل بمقدار يتحمّله فهم المبتدئين لا استقصاء ما قيل أو يمكن أن يقال في المقام.

والثاني: (بعد خبر شبّه به مبتدأ) هذا الخبر (كـ «زيد زهير شعراً»)، فـ «زهير» خبر شبّه به مبتدؤه و هو «زيد» والمعنى: «زيد كزهير في الشعر»، حذف الكاف لما بيّن في علم البيان من أنّ حذف أداة التشبيه موجب لكون التشبيه أبلغ و «شعراً» مصدر باق على معناه لا بمعنى الكلام الموزون و هو حال عن المبتدأ أو عن الخبر على قول، و قيل تميز رافع لإبهام التشبيه، فالمصنّف و ابنه يقيسان كلّ مصدر وقع حالاً بعد خبر شبّه به مبتدؤه و لم يسمع من العرب بما سمع منهم.

والثالث: (أو قرن هو) أي الخبر الواقع بعده المصدر الواقع حالاً (بـ «ال») المعرفة (الدالّة على الكمال)، و هي التي تكون لاستغراق صفات أفراد الجنس بأن حلّ محلّها لفظة «كلّ» على سبيل المجاز كما تقدّم ذكرها في أوائل باب أداة التعريف (نحو: «أنت الرجل علماً») أي «أنت كلّ الرجال علماً»، فـ «علماً» مصدر منكّر حال من «الرجل» أو «أنت» على رأي، و حاصل معنى الكلام «أنت رجل كامل علماً».

ذو الحال و احكامه

(و) اعلم أنّا قد ذكرنا آنفاً أنّه لا فرق بين الخبر والنعت والحال في الأحكام إلّا نادراً، فكما لايجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد فكذلك (لم ينكر غالباً ذو الحال إن لم) تفد بأن لم (يتأخّر)

أو) لم (يخصّص أو) لم (يبن أي) يظهر واقعا (من بعد نفي أو) من بعد (مضاهيه) و هو النّهي و الإستفهام و ينكّر أي يجوز تنكيره إن تأخّر كقوله: «لميّة موحشا طلل» أو خصّص بوصف نحو: ﴿وَ لَمَّا جاءَهُمْ كِتابٌ مِنْ عِنْدِ الله مُصَدِّق﴾ في قراءة بعضهم.

ذوالحال النكرة عن حالها (أو لم يخصّص) ذوالحال النكرة بوصف و نحوه (أو لم يبن أي) لم (يظهر) ذوالحال (واقعاً من بعد نفي أو من بعد مضاهيه و هو النهي والاستفهام).

و قوله: «غالباً» قيد للنفي في قوله: «لم ينكر» فيصير حاصل المعنى أنّ عدم تنكير ذي الحال أي تعريفه غالب على تنكيره المحتاج إلى المخصّصات الآتية؛ و بعبارة أخرى ذوالحال المعرفة أكثر من ذي الحال النكرة المخصّصة أمّا ذوالحال النكرة غير المخصّصة فلايوجد في الكلام أصلاً إلّا إذا وقع بعد واو الحال كما تقدّم في باب المبتدأ فتأمّل.

(و ينكّر أي يجوز تنكيره) أي ذي الحال في مواضع يقيد مع كونه نكرة، لكونها فيها مخصّصة كالمبتدأ و سيأتي منّا بيان ذلك.

منها: (إن تأخر) ذوالحال عن الحال (كقوله:

لميّة موحشاً طلل يلوح كأنّه خلل[١])

فـ «موحشاً» حال من «طلل» قدّم عليه لتسويغ كون ذي الحال نكرة، و قيل المسوّغ في أمثال المقام تقديم الخبر[٢]، و أمّا تقديم الحال فلئلّا يلتبس الحال بالصفة حال كون ذي الحال منصوباً و حمل المرفوع والمجرور عليه فعليه في البيت مسوّغ واحد و على الأوّل مسوغان.

و منها: (أو خصّص) ذو الحال (بوصف نحو: **﴿وَ لَمَّا جاءَهُمْ كِتابٌ مِنْ عِنْدِ الله مُصَدِّق﴾**[٣] في قراءة بعضهم) بنصب «مصدّقاً»، فـ «مصدّقاً» حال من «كتاب» لتخصيصه بالوصف و

---

١. لكثير عزة؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٥٨٤.

٢. انظر: شرح التصريح: ١/ ٥٨٥.

٣. البقرة: ٨٩.

أو إضافة نحو: ﴿في أَرْبَعَةِ أَيّامٍ سَواءً لِلسّائِلين﴾، أو وقع بعد نفي نحو : ﴿وَ ما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إلاّ وَ لَها كِتابٌ مَعْلُوم﴾ أو بعد نهي (كلا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا)، أو استفهام نحو: «يا صاح هل حمّ عيش باقيا فترى».

هوالجارّ والمجرور، لأنّ الجملة والجارّ والمجرور والظرف إذا وقعت بعد نكرة صفة للنكرة إن لم تكن ركناً للكلام و إلّا فخبر.

و منها: (أو) خصّص بـ (إضافة) ذي الحال إلى نكرة (نحو: **﴿في أَرْبَعَةِ أَيّامٍ سَواءً لِلسّائِلين﴾**[1])، فـ «سواء» حال من «أربعة»، لاختصاصها بالإضافة إلى «أيّام».

و منها: (أو وقع بعد نفي نحو: **﴿وَ ما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إلاّ وَ لَها كِتابٌ مَعْلُوم﴾**[2])، فجملة «و لها كتاب معلوم» حال من «قرية»، لأنّها وقع بعد نفي؛ و قال في المطوّل: قال الزمخشري إنّ «و لها كتاب معلوم» نعت لـ «قرية» دخل عليها الواو تشبيهاً بالحال في كونه حكماً لصاحبه كقول بعض آخر في «فلمّا أصبح الشر و أمسى و هو عريان»: إنّ «هو عريان» خبر دخل عليها الواو لذلک.

و منها: (أو) وقع (بعد نهي كـ «لايبغ امرؤ على امرئ مستسهلاً»)، فـ «مستسهلاً» حال من «امرؤ» الأوّل لكونه واقعاً بعد نهي.

و منها: (أو) وقع بعد (استفهام نحو: «يا صاح هل حمّ عيش باقياً فترى»[3]).

تنبيه نبيه:

في توقّف كون الفاعل النكرة ذا حال إلى مخصّص تأمّل بل منع و إن كانت المسالة ممّا يظهر منهم الإجماع عليها، لأنّ للفاعل مخصّصاً دائمياً لاينفک عنه أبداً. و الوجه في ذلک يظهر ممّا ذكروا في وجه صحّة الابتداء بالنكرة في قولهم: «شرّ أهرّ ذا ناب» من أنّه صحّ الابتداء بـ «شرّ»

---

۱. فصلت: ۱۰.

۲. الحجر: ٤.

۳. لم أقف على اسم شاعره.

و قد نكّر نادرا من غير وجود شيء ممّا ذكر ....

مع كونه نكرة لتخصّصه بما يتخصّص به الفاعل لشبهه أي «شرّ» به أي بالفاعل، إذ يستعمل قولهم: «شرّ أهرّ ذا ناب» في موضع «ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ» و ما يتخصّص به الفاعل قبل ذكره هو صحّة كونه محكوماً عليه بما أسند إليه، فإنّک إذا قلت: «قام» علم منه أنّ ما يذكر بعد أمر يصحّ أن يحكم عليه بالقيام، فإذا قلت: «رجل» فهو في قوّة رجل موصوف بصحّة الحكم عليه بالقيام و مثله الكلام في نائب الفاعل.

هذه عين عبارتهم بأدنى تغيير توضيحاً لمرامهم، فإن تنظر بعين الإنصاف و تعمل بما قال وليّ ذي الجلال عليّ عليه آلاف التحيّة من الملك المتعال: «لاتنظر إلى من قال وانظر إلى ما قال»[1] تجد أنّ ما ادعيناه من المنع حقّ لا مدفع له أبداً و إن كانوا قد دفعوا الإشكال فيما كان ذو الحال مفعولاً بأنّ التخصيص بالحكم إنّما يكفي فيما تقدّم لزوماً كالفاعل لا فيما كان التقدّم غير لازم كالمفعول و في الفاعل بجواز تعدّد المخصّص، لكنّه كما ترى والله الموفّق و هو الهادي إلى سواء السبيل.

اعلم أنّ هذه المخصّصات التي سوّغ بها كون ذي الحال نكرة هي بعينها المخصّصات التي سوّغ بها الابتداء بالنكرة. والوجه في المقامين أنّه إذا تخصّصت النكرة بواحد من هذه المخصّصات يقلّ اشتراكها فتقرب من المعرفة من وجه فيصحّ الحكم عليها بالخبر أو الحال والنكرة إذا لم تخصّص مجهول من كلّ وجه و الحكم على المجهول من كلّ وجه غير مفيد والعرب بل كلّ الأقوام عقلاؤهم مجمعون على ترک التكلّم بما ليس بمفيد.

ثمّ اعلم أنّه قد تقدّم في باب المبتدأ والخبر أنّه قد توجد الإفادة دون شيء ممّا ذكر من المخصّصات هناک فكذلک هاهنا. و إلى ذلک أشار الشارح بقوله: (و قد نكّر) ذوالحال (نادراً من غير وجود شيء ممّا ذكر) من المخصّصات فليس مراده أنّه يجوز كون ذي الحال نكرة من دون فائدة، بل مراده أنّه قد يتحقّق كون ذي الحال نكرة مفيداً من دون شيء ممّا ذكر من

---

١. عيون الحكم و المواعظ: ٥١٨.

و منه «صلى رسول الله ﷺ جالسا و صلّى وراءه قوم قياما». (و سبق حال ما بحرف جرّ قد أبوا) كسبقها ما جرّ بإضافة إليه.

المخصّصات. و لعمرک بين المعنيين بون بعيد، فإن أدركت الفرق فاشكر ربّک، لأنّک موفّق و سعيد و لئن شكرت فالنعمة عليک تزيد.

(و منه) أي من النكرة غير المخصّصة النادر المفيد («صلّى رسول الله ﷺ جالساً و صلّى وراءه قوم قياماً»[۱])، فـ«قياماً» حال من «قوم» و هو نكرة غير مخصّصة مفيد.

هذا ولكن قال الأزهري[۲]: "و ذهب بعضهم إلى عدم الاستدلال بالحديث، لاحتمال كونه مرويّاً بالمعنى"[۳] انتهى.

والوجه في كون النهي والاستفهام مضاهيين للنفي أنّ الجملة في كلّ واحد منهما غير مثبتة كالمنفيّة؛ و بعبارة أخرى الجملة الاستفهاميّة تستعمل فيما كان الجملة غير معلوم الوجود والثبوت، و غير معلوم الوجود والثبوت في حكم غير الموجود والمنفيّ، والجملة المنهيّة مطلوب تركه و عدم وجوده و ما هو مطلوب تركه و عدم وجوده في حكم غير الموجود والمنفيّ.

(و سبق حال ما) أي الذي أي صاحب حال (بحرف جرّ قد أبوا) أي منعوا، حاصله أنّ النحويّين منعوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجرّ (كسبقها) أي الحال (ما) أي الذي أي ذا حال (جرّ بإضافة) شيء (إليه) والغرض من تشبيه ذي الحال المجرور بحرف الجرّ بذي الحال المجرور بالإضافة بيان كون المجرور بالإضافة أصلاً في المنع والمجرور بحرف الجرّ فرع فيه و قد تقدّم نظيره[٤] في بيان أقسام الإعراب بالنيابة في قوله:

كلتا كذاک اثنان و اثنتان ‏ ‏ ‏ ‏ كابنين و ابنتين يجريان

---

۱. حديث روي من طرق العامّة؛ انظر: موطأ مالک: ۱۳۵.
۲. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ۱۸۲.
۳. شرح التصريح: ۱/ ۵۸۸.
٤. الجزء الأوّل، الصفحة: ۱۱۲.

....

بيان ذلک أنّ ذا الحال إن كان مجروراً بالإضافة لايتقدّم الحال عليه إجماعاً، فلايصحّ «جائني راكباً غلام زيد»، لأنّ الحال في المعنى خبر و تابع لذي الحال والمضاف إليه لايتقدّم على المضاف إجماعاً فكذلک تابع المضاف إليه لايتقدّم على المضاف إجماعاً.

و علّله بعضهم بوجه آخر و هذا نصّه: "لايجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلّا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ولا قبله، لأنّ نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فكما لايتقدّم ما يتعلّق بالصلة على الموصول كذلک لايتقدّم ما يتعلّق بالمضاف إليه على المضاف"[1] انتهى.

و أمّا ذو الحال المجرور بحرف الجرّ نحو: «مررت راكبة بهند» ففي تقديم حاله عليه خلاف، فالأكثر على المنع و استدلّوا للمنع بوجوه:

منها: قاعدة حمل محلّ الخلاف على محلّ الوفاق، فيحمل المجرور بالحرف الذي هو محلّ الخلاف على المجرور بالإضافة و هو محلّ الوفاق كما تقدّم آنفاً و قد تقدّم نظيره في باب الابتداء عند قوله: «ناوين معنى كائن أو استقر»[2].

و منها: أنّه كثر الحال عن ذي الحال المجرور و لم يسمع في كلام أحد من الفصحاء تقديمه، فلو جاز تقديمها عندهم يسمع منهم و ما ادعي سماعه منهم مؤوّل أو مردود بما سيذكر.

و منها: ضعف العامل أعني الظرف والجارّ والمجرور، فالجارّ والمجرور أعني «بهند» في «مررت راكبة بهند» عامل ضعيف، فلايجوز تقدّم الحال أعني «راكبة» عليه.

و نقل بعضهم تعليلاً أدقّ و هذا نصّه: "و علّلوا منع ذلک بأنّ تعلّق العامل بالحال ثان لتعلّقه بصاحبه، فحقّه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة أن يتعدّى بتلک الواسطة لكن منع من ذلک أنّ

---

١. اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٣٨٤.

٢. انظر الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٧٢.

(و لا أمنعه) وفاقا للفارسيّ و ابن كيسان و برهان (فقد ورد) في الفصيح، كقوله تعالى: ﴿وَ ما أَرْسَلْناكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاس﴾ و قول الشّاعر: «فمطلبها كهلا عليه شديد».

الفعل لايتعدّى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير"[١] انتهى.

والمصنّف و جماعة على عدم المنع أي على الجواز كما صرّح على ذلك بقوله: (و لا أمنعه وفاقاً للفارسيّ[٢] و ابن كيسان[٣] و برهان[٤]).

و استند المصنّف على الجواز بورود التقديم في كلام الله تعالى و في كلام الفصحاء و إليه أشار بقوله: (فقد ورد في الفصيح) من الكلام (كقوله تعالى: **﴿وَ ما أَرْسَلْناكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاس﴾**[٥])، فـ «كافّة» عنده و عند موافقيه حال من ذي الحال المجرور و هو «الناس» و تقدّم عليه (و) نحو (قول الشاعر: «فمطلبها كهلاً عليه شديد[٦]»)، فـ «كهلاً» حال من الضمير المجرور في «عليه» تقدّم عليه.

---

١. شرح الأشموني: ٢/ ١٥.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦٦.

٣. محمّد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان (م ٢٩٩ ق) عالم بالعربيّة، نحوا ولغة، من أهل بغداد، أخذ عن المبرّد وثعلب. من كتبه «تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها»، «المهذّب» في النحو، «غلط أدب الكاتب» و «غريب الحديث» و «معاني القرآن» و «المختار في علل النحو». الأعلام: ٥/ ٣٠٨.

٤. عبد الواحد بن علي، ابن بَرْهان الأسدي العكبريّ، أبو القاسم (م ٤٥٦ ق) عالم بالأدب والنسب، من أهل بغداد. قال ابن ماكولا: ذهب بموته علم العربيّة من بغداد. كان أوّل أمره منجّما ثمّ صار نحويّا. وكان حنبليا فتحوّل حنفيا ومال إلى إرجاء المعتزلة؛ عاش نيفا وثمانين سنة. من كتبه «الاختيار» في الفقه، و «أصول اللغة» و «اللمع» في النحو. الأعلام: ٤/ ١٧٦.

٥. سبأ: ٢٨.

٦. للمعلوط الأسدي؛ انظر: الذخائر و العبقريّات: ١/ ٧١.

و أوّل ذلک المانعون بأنّ كافّة حال من الكاف في أرسلناک و الهاء للمبالغة، أي و ما أرسلناک إلا كافّا للنّاس، و بأنّ كهلا حال من الفاعل المحذوف من المصدر، أي فمطلبه إيّاها كهلا عليه شديد، و سبقها المرفوع و المنصوب جائز خلافاً للكوفيّين و سبقها المحصور واجب ک «ما جاء راكبا إلّا زيد»، و سبقها و هي محصورة ممتنع.

(و أوّل ذلک) الوارد في الفصيح (المانعون) من التقديم (بأنّ «كافّة») في الآية (حال من الكاف في «أرسلناک») لا من «الناس» (والهاء) أي التاء في «كافّة» ليست للفرق بين صفة المذكّر و صفة المؤنّث حتى يستدلّ بها على كون «كافّة» حالاً للناس بل التاء في «كافّة» (للمبالغة) و هي تاء تدلّ على كثرة ما يفهم من مدخولها فمعنى «كافّة» كثير الكفّ (أي «و ما أرسلناک إلّا كافّاً للناس» و بأنّ «كهلاً» حال من الفاعل المحذوف من المصدر) على القول بجواز حذف الفاعل من المصدر كما تقدّم في باب الفاعل عند قوله: «قالوا لايحذف الفاعل» إلخ (أي «فمطلبه إيّاها كهلاً عليه شديد»)، فـ «كهلاً» حال عن الضمير المذكّر في «مطلبه» المحذوف الذي أبرزه الشارح.

هذا حكم تقديم الحال على ذي الحال المجرور (و) أمّا (سبقها) و تقديمها على ذي الحال (المرفوع والمنصوب) فهو (جائز خلافاً للكوفيين) والمثال واضح.

(و سبقها) ذا الحال (المحصور) فيه (واجب کـ «ما جاء راكباً إلّا زيد»)، و قد تقدّم[1] الوجه فيه في نظائره غير مرة فلانعيده. (و سبقها و هي) أي الحال (محصورة) فيه (ممتنع) نحو: «ما جاء زيد إلّا راكباً»، و قد تقدّم البيان في نظائره أيضاً غير مرة فلانعيده.

و اعلم أنّ النزاع في تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجرّ إنّما هو فيما كان حرف الجرّ غير زائد، فإن كان زائداً فلا نزاع في جواز تقديم الحال على ذي الحال حينئذ كذا قيل[2]، فيصحّ على هذا أن تقول: «ما جاء من أحد راكباً» و أن تقول: «ما جاء راكباً من أحد» فتأمّل.

١. الصفحة: ٢٧.

٢. انظر: شرح التصريح: ١/ ٥٩١.

....

حكي أنّ ذمياً ناظر عالماً مسلماً في عموم رسالة النبي ﷺ، فاستدلّ العالم المسلم بالآية، فقال الذميّ و هو من أهل الخبرة ببعض العلوم: إنّ الاستدلال بالآية في المورد موقوف على جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور بالحرف و هو غير مسلم و مختلف فيه، فاستدلّ العالم بقوله ﷺ «بعثت إلى الأحمر و الأسود»[١]، فقال الذميّ: إنّه غير قطعيّ الصدور لعدم تواتره، فلايفيد العلم والمورد ممّا يتوقف إثباته على ما يفيد العلم، فلم ير العالم جواباً للذميّ.

و قال بعض أهل الحقّ: إنّ الجواب عن اعتراض الذمّي على الحديث أنّه و إن كان آحاداً في نفسه فهو متواتر معنى، لأنّه نقل عنه ﷺ من الأحاديث الدالّة على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترک منه حدّ التواتر و أفاد القطع بنسبة معناه إليه و إن كانت تفاصيله آحاداً كجود حاتم و شجاعة علي عليه الصّلاة والسّلام و إذا حصل القطع بنسبة معناه إليه ﷺ حصل القطع بحقيقته، لأنّ الرسول ﷺ معصوم و كلّ ما هو خبر المعصوم حقّ.

و الجواب عن اعتراضه على الآية هو الاستدلال على صحّة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجرّ.

و قال بعض آخر من أهل التحقيق والتدقيق:

"و اعلم أنّ عموم رسالته ﷺ للناس كافّة ثابت في مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لا شبهة فيه، منها: قوله تعالى: ﴿قُلْ يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعا﴾[٢] فمن العجب نقل بعضهم أنّه ناظر ذمياً في ذلک فاستدلّ عليه بقوله تعالى: ﴿وَ ما أَرْسَلْناكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاس﴾[٣] فقال: هذا لايثبت إلّا بناء على تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف و أنّا لا أقول به، فاستدلّ

---

١. مصنّف ابن أبي شيبة: ٦/ ٣٠٣.

٢. الأعراف: ١٥٨.

٣. سبأ: ٢٨.

(و لا تجز حالا من المضاف له) خلافا للفارسيّ (إلّا إذا اقتضى المضاف عمله) أي العمل في الحال...

عليه بالحديث فقال: هذا غير قطعيّ لعدم تواتره، فلم ير العالم المسلم جواباً و هذا ليس من القصور" انتهى.

و أنا نقلت هذا لأن يستعدّ طلاب العلوم الدينيّة لرد شبهات أعداء الإسلام في أصول الدين و فروعه، لأنّه كثرت في زماننا هذا حتّى من الذين يقولون نحن من المسلمين و هم في الحقيقة من أعدائهم و أعداء الدين.

و للحكاية نظير يذكر في بعض الكتب الأصوليّة في باب الاستصحاب، فمن أراد الاطلاع عليه فعليه بالمراجعة إليه[١] ليعرفه و يتعلّم الردّ عليه حتّى لايفحم عند المناظرة كما أفحم أوّل من ناظر فيه.

الحال و عاملها

و يشترط في الحال أن يكون العامل فيها و في صاحبها واحداً تحقيقاً أو حكماً و هذا الاشتراط إنّما هو عند الجمهور و خالفهم في ذلك الفارسيّ[٢] و جماعة.

والمصنّف اختار مذهب الجمهور و لأجل ذلك يقول الناظم: (و لا تجز حالاً من المضاف له، خلافاً للفارسيّ) لأنّ المضاف إليه معمول للمضاف أو حرف الجرّ أو الإضافة و شيء من ذلك لايعمل في الحال، فلايحصل اتّحاد عامل الحال و صاحبها؛ (إلّا إذا اقتضى المضاف عمله أي العمل في الحال) أيضاً أي كما أنّه يعمل في المضاف إليه يعمل في الحال أيضاً فيحصل الاتّحاد

---

١. كفاية الأصول: ٢/ ٢٥٨.

٢. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦٦.

كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ (أو كان) المضاف (جزء ما له أضيفا) كقوله تعالى: ﴿وَ نَزَعْنا ما في صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْواناً﴾ (أو مثل جزئه فلا تحيفا) كقوله ....

(كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ [1])، فـ «جميعاً» حال من «كم» والعامل فيه و في «جميعاً»، «مرجع» فعامل الحال و صاحبها واحد حقيقة.

(أو كان المضاف جزء ما له أضيف) فإنّ العامل في المضاف حينئذ كأنّه عامل في المضاف إليه لشدّة اتّصال الجزء أعني المضاف بالكلّ أعني المضاف إليه، فيصير عامل الحال و صاحبها متّحداً حكماً (كقوله تعالى: ﴿وَ نَزَعْنا ما في صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْواناً﴾ [2])، فـ «إخواناً» حال من «هم» المضاف إليه «صدور» و «الصدور» جزء من المضاف إليه، فالعامل في «الصدور» و هو «استقرّ» كأنّه عامل في «هم» لشدّة اتصال الجزء بالكلّ، مضافاً إلى صحّة الاستغناء بالكلّ عن الجزء كما يأتي [3] في باب الإضافة عند قوله:

و ربّما أكسب ثان أوّلاً تأنيثاً إن كان لحذف موهلاً

فيصحّ في الآية أن يقال لو لم تكن من القرآن: «و نزعنا ما فيهم من غلّ إخواناً» من باب إيقاع الواقع على الجزء على نفس الكلّ مجازاً كما بيّن في علم البيان و كذا عكسه نحو آية الوضوء، فتأمّل.

(أو) كان المضاف (مثل جزئه) في أن يكون بين المضاف والمضاف إليه شدّة الاتّصال و في صحّة الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه كما يأتي أيضاً عند قوله المذكور، (فلاتحيفا كقوله

---

١. يونس: ٤.

٢. الحجر: ٤٧.

٣. الصفحة: ٣١٢.

تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْراهيمَ حَنيفاً﴾ و الصّورتان الأخيرتان قال أبوحيّان: لم يسبق المصنّف إلى ذكرهما أحد انتهى. قلت: قد نقلهما المصنّف في فتاواه عن الأخفش، و قد تبعه عليهما جماعة.

تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْراهيمَ حَنيفاً﴾[1]) فـ «حنيفاً» حال من المضاف إليه أعني «إبراهيم» والعامل في «ملّة» و هو «اتبع» كأنّه عامل في «إبراهيم» لشدّة اتّصال ملّة كلّ نبيّ به معنى أي بنظر العقل، إذ يصحّ الاستغناء عن الملّة بأن يقال في الآية لو لم تكن من القرآن: «أن اتبع إبراهيم» من باب إيقاع ما وقع على اللازم على الملزوم مجازاً و بالعكس نحو: ﴿وَ لا تُطيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾[2] و نحو: ﴿أَطيعُوا اللهَ وَ أَطيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُم﴾[3] فتأمّل.

و إن شئت فقل في الصورتين الأخيرتين: لشّدة اتصال الجزء بكلّه أو بما نزلته بمنزلة صار المضاف صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال.

(والصورتان الأخيرتان) أي ما كان المضاف جزء للمضاف إليه أو مثل جزئه (قال أبوحيّان، لم يسبق المصنّف إلى ذكرهما) والحكم بجوازهما (أحد، انتهى) قول أبي حيّان، (قلت: قد نقلهما) والحكم بجوازهما (المصنّف في فتاويه عن الأخفش[4] و قد تبعه) أي الأخفش (عليهما) أي على جوازهما (جماعة) قبل المصنّف، فكيف يقول أبو حيّان: لم يسبق المصنّف إلى ذكرهما والقول بجوازهما أحد؛ فهذا القول من أبي حيّان يدلّ على عدم تتبّعه لكلام القوم.

و اعلم: أنّه قد علم ممّا اشترط في الصورتين الأخيرتين و ممّا علّلا به أنّه لايجوز أن يقال: «ضربت غلام هند جالسة» أو «مررت بغلام ليلى ضاحكة»، لعدم الشرط والعلّة فيهما فتدبّر.

---

١. النحل: ١٢٣.

٢. الشعراء: ١٥١.

٣. النساء: ٥٩.

٤. تقدّمت في الجزء الأوّل ترجمة أبي حيّان، الصفحة: ٤٦٧ و ترجمة الأخفش، الصفحة: ١٢٥.

(و الحال إن تنصب بفعل صرّفا أو صفة أشبهت المصرّفا فجائز) خلافا للكوفيّين (تقديمه) على ناصبه ما لم يعارضه معارض من كون عامله صلة لـ «أل» أو لحرف مصدريّ أو مقرونا بلام القسم أو الإبتداء، أو كونه جملة معها الواو (كمسرعا ذا راحل، و مخلصا زيد دعا)، فإن كان ناصبه غير فعل كاسم الفعل أو المصدر ....

(والحال إن تنصب بفعل صرّف) أي فعل متصرّف (أو صفة أشبهت) الفعل (المصرّفا) كاسم الفاعل و اسم المفعول والصفة المشبهة (فجائز خلافاً للكوفيّين)، فإنّهم لايجوّزون (تقدّمه) أي الحال (على ناصبه ما لم يعارضه) أي التقديم (معارض مانع من التقديم، والمعارض المانع من التقدّم خمسة أشياء:

الأوّل: (من كون عامله صلة لـ «ال») الموصولة نحو: «أنت الشارب قائماً»، فلايجوز تقديم «قائماً» على «الشارب»، لأنّه لايجوز تقديم معمول الصلة على الموصول.

والثاني: (أو) كون عامله صلة (لحرف مصدريّ) نحو: «يجوز للمريض أن يصلّي قاعداً»، فلايجوز تقدّم «قاعداً» على «أن يصلّي»، لأنّ الموصولات الحرفيّة كالموصولات الاسميّة في عدم جواز تقديم معمول صلتها عليها.

والثالث: (أو) كون عامله (مقروناً بلام القسم) نحو: «والله لأذهبنّ ماشياً»، فلايجوز تقديم «ماشياً» على «لأذهبنّ»، لأنّ اللام لها الصدر.

والرابع: (أو) كون عامله مقروناً بلام (الابتداء) نحو: «إنّي لأحبّ زيداً صادقاً»، فلايجوز تقديم «صادقاً» على «لأحب» لما تقدّم فيما قبله.

والخامس: (أو كونه) أي الحال (جملة معها الواو) الحاليّة نحو: «جاء زيد و هو ناو رحلة»، فلايجوز تقديم الجملة الحاليّة على «جاء» لمكان الواو، لأنّ أصلها العطف فحقّها التأخير.

مثال صفة أشبهت الفعل المتصرّف ولا معارض للتقديم (كـ «مسرعاً ذا راحل»)، فجاز تقديم الحال و هو «مسرعاً» على ناصبه و هو «راحل». (و) مثال فعل متصرّف («مخلصاً زيد دعا»)، فجاز تقديم الحال أعني «مخلصاً» على ناصبه أعني «دعا»، لأنّه فعل متصرّف (فإن كان ناصبه غير فعل كاسم الفعل) نحو: «نزال ضيفاً» (أو المصدر) نحو: «أعجبني ضربک زيداً قائماً»

أو فعلا غير متصرّف كفعل التّعجّب، أو صفة كذلک كأفعل التّفضيل في بعض أحواله لم يجز تقديمه عليه. ضابطة: جميع العوامل اللّفظيّة تعمل في الحال إلّا كان و أخواتها و عسى على الأصحّ.

(أو) كان ناصبه (فعلاً غير متصرّف كفعل التعجّب) نحو: «ما أحسن زيداً مصلّياً» (أو) كان ناصبه (صفة كذلک) أي غير متصرّف (كـ «أفعل» التفضيل في بعض أحواله) أي في حال لايثنّى و لايجمع و لايؤنّث و سيأتي بيانه[1] في باب «أفعل» التفضيل عند قوله:

و إن لمنكور يضف أو جرّدا　　　ألزم تذكيراً و أن يوحّدا

ففي هذه الصور الأربع (لم يجز تقديمه) أي تقديم الحال (عليه) أي على ناصبه، أمّا في الصورة الأولى أعني «نزال ضيفاً» فلأنّ أسماء الأفعال لضعفها لايتقدّم عليها المعمول، و أمّا في الصورة الثانية فلأنّ المصدر مقدّر بـ «أن» والفعل و «أن» المصدريّة موصول و قد تقدّم أنّ معمول الصلة لايتقدّم على الموصول، لكونه كتقدّم جزء من الشيء المترتّب الأجزاء عليه إلّا إذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه كقوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ**﴾[2] و كقوله تعالى: ﴿**وَ لا تَأْخُذْكُمْ بِهِما رَأْفَةٌ**﴾[3]، و أمّا الصورة الثالثة فلأنّ الجامد لايتصرّف في معموله بأن يتقدّم عليه لضعفه في العمل، و أمّا الصورة الرابعة فلما ذكر في الصورة الثالثة و سيأتي جواز تقديم الحال في الصورة الرابعة لعلّة مفقودة في المقام.

(**ضابطة:** جميع العوامل اللفظيّة تعمل في الحال إلّا «كان» و أخواتها و «عسى» على الأصحّ) و بيان ذلک يتوقّف على بيان أمور:

---

١. الجزء الثالث، الصفحة: ١٠٤.

٢. الصافات: ١٠٢.

٣. النور: ٢.

....

الأوّل: أنّ الأفعال الناقصة وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها ففي «كان زيد قائماً» فائدة «كان» تقرير «زيد» على صفة القيام في الزمان الماضيّ و في «صار زيد غنيّاً» فائدة «صار» تقرير «زيد» على صفة الغناء الحاصل بعد الفقر.

والثاني: أفعال المقاربة من جملة الأفعال الناقصة، لأنّها أيضاً وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها على سبيل المقارنة أو الحصول أو الشروع، و إنّما أفردوها عن باب «كان» للزوم كون خبرها فعلاً مضارعاً غالباً، و أمّا الأفعال التامّة فإنّها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي نفس مصدرها، فإنّ «ضرب» في «ضرب زيد» يقرّر لـ «زيد» الضرب، بخلاف الأفعال الناقصة، فإنّها لايثبت مصدرها لاسمها بل يثبت معناها لخبرها لأنّ معنى «صار زيد غنيّاً» ـ كما أشرنا إليه ـ أنّ «زيداً» متّصف بالغنى المتّصف بالصيرورة أي الحصول بعد أن لم يكن في الماضيّ و هذا معنى قولهم: «إنّ الأفعال الناقصة لإعطاء الخبر حكم معناها»[1] و هذا أيضاً معنى قول البيانيّين: إنّ المقيّد في نحو «كان زيد منطلقاً» هو «منطلقاً» لا «كان».

فتحصّل من جميع ما تقدّم أنّ الأفعال الناقصة ما أوتيت في الكلام لإثبات مصدرها لاسمها بل أوتيت لإثبات حكم معناها من المضيّ والصيرورة والقرب والشروع و نحوها لخبرها، بخلاف الأفعال التامّة، فإنّها أوتيت في الكلام لإثبات مصدرها لفاعلها.

و من هنا وقع بينهم خلافان: الأوّل أنّ الأفعال الناقصة هل تدلّ على الحدث أم لا؟ والثاني أنّ اسمها هل هو فاعل معنى أو لا؟ فقال بعضهم في حاشية الجاميّ في الخلاف الأوّل: و ممّا ينبغي أن يحفظ أنّ لفظ «الكون» في أيّ موضع كان يكون مصدراً لـ «كان» التامّة لاالناقصة والمنصوب بعده يكون حالاً لا خبراً، فأمّا الناقصة فلامصدر لها.

و قال بعض آخر فيه أيضاً: إنّما سمّيت ناقصة لنقصات مدلولها عن مدلول التامّة بالحدث الداخل في التامة.

---

١. انظر: الكافية: ٤٨.

....

و قال بعض آخر: اختلفوا في مصادر الأفعال الناقصة فرجّح القائل باستعمالها فيما عدا «كان» و فيه تساويا فالقائل به فيه تمسّک بدخول «أن» المصدريّة عليه. و ردّ بأنّها تؤوّل الخبر، فإنّه مناط الحكم و هو قيد له فتقدير «أعجبني أن كان زيد ضاحكاً» على الأوّل كونه ضاحكاً و على الثاني ضحكه و يقوي الثاني قول المفّسرين في قوله تعالى: ﴿**بِما كانُوا يَعْمَلُون**﴾[١] بعملهم لا بكونهم عاملين.

و قال بعضهم في الخلاف الثاني في حاشية المطوّل: إطلاق الفاعل على اسم «كان» إمّا على سبيل التشبيه أو تفسير الفاعل بما أسند إليه الفعل المعلوم أو شبهه.

وقال بعض آخر معلّقاً على قول ابن الحاجب: «الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل»[٢] بقوله: هذا إنّما يكون صحيحاً لو كان اسم «كان» فاعلاً و ظاهر أنّه ليس كذلک، فالأولى أن يقال في تعريفها: إنّها أفعال وضعت لتقرير انتساب ثبوت الخبر للمبتدأ على صفة مخصوصة.

و قال بعض آخر: الأفعال الناقصة وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها و سمّيت ناقصة، لأنّها لاتتمّ بمرفوعها، بل تحتاج إلى المنصوب و ذلک لأنّ تمام الكلام بأجزائه و أجزاء الكلام أسماؤها و أخبارها و هي نفسها قيود لأخبارها، فإنّه إذ قيل: «كان زيد قائماً» و «صار زيد غنياً» فالمعنى «زيد قائم في الزمان الماضي» و «زيد متّصف بالغنى بعد الفقر» و ما قال بعضهم: معنى «كان زيد قائماً» «زيد متصف بالقيام المتصف بالكون أي بالحصول في الزمان الماضي» ليس بشيء، لأنّه خلاف المتبادر و لأنّ الكون بمعنى الحصول مصدر «كان» التامّة لا الناقصة مع أنّه يقتضي أن يكون «كان» جزء من الكلام و «قائماً» حالاً لا خبراً.

و قال بعض آخر في حاشية التصريح: "إنّ المبتدأ لايجيء منه الحال لأنّه لايقال له فاعل معنى، و قال معلّقاً على قول المصنّف: «و لايكون الحال لغير الفاعل والمفعول» و هل من الغير اسم

---

١. سورة الأنعام (٦) الآية (١٠٨).

٢. الكافية: ٤٧.

....

«كان» فيردّ على الحصر في مجيئها من الفاعل والمفعول، لأنّه غيرهما أو يقال: هو فاعل معنى؟ هذا مبنيّ على الخلاف في دلالتها على الحدث و عدمه. و ذكر المصنّف أي ابن هشام هذا البحث فقال: قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنْ كانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ الله خالِصَةً﴾[1] الآية «خالصة» حال من «الدار».

و اعترض بأنّ الوجه أنّها حال من ضمير الخبر، لأنّ اسم «كان» لايقع منه الحال، لأنّ الأفعال الناقصة لم يؤت بها لنسبة حدث محقّق إلى فاعلها حتّى يقتضي متعلّقات، يعني فـ«كان زيد قائماً» لايراد به أنّ «زيداً» ثبت، بل أنّ القيام المنسوب إليه ثبت لاغير و ذلك لأنّ الثبوت حاصل لـ«زيد» و إن لم تذكر «كان» و لهذا توهّم كثير أنّها لاتدّل على الحدث بل وضعها للدلالة على مجرّد الزمان، فلهذا لم تعمل إلّا في الاسم والخبر.

و في المفتاح ما يشعر بهذا، قال: الخبر نفس المسند لاتقييد للمسند، قيل: و دليل أنّ اسم «كان» فاعل أنّ ابن حاجب والزمخشريّ لم يذكرا اسم «كان» في المرفوعات و ذكرا خبرها في المنصوبات.

و قال ابن جنّي في الدمشقيّات: يدلّ على نصب «كان» و أخواتها الأحوال، «فكونوا أنتم و بني أبيكم» مكان البيت، و قال ابن الشجريّ من منع من إعمال «كان» في الحال فغير مأخوذ بقوله، لأنّها فضلة منكورة، فرائحة الفعل تعمل فيها فما ظنّك بفعل متصرّف يرفع و ينصب و ليست أسوأ حالاً من حرف التنبيه و اسم الإشارة" انتهى كلام المحشّي.

فتحصّل من جميع ما نقلناه أنّ كلّ من يقول بأنّ اسم «كان» و أخواتها فاعل معنى و أنّها تدلّ على الحدث يعني أنّ لها مصدراً، فهو يجوز أن تعمل في الحال؛ و كلّ من يقول: إنّ اسمها ليس فاعلاً معنى فهو لايجوز إعمالها في الحال و المختار عند الشارح هذا القول الأخير.

---

١. البقرة: ٩٤.

....

و إلى بعض ما ذكرنا يشير بعض المترجمين حيث يقول بالفارسية: "همه عوامل لفظيه در حال عمل مى كنند مگر «كان» و اخوات آن و «عسى» كه بنابر قول اصحّ در حال عمل نمى كند، چون افعال ناقصه فقط براى ربط مى باشند و دلالت ندارند بر حدث و اما «عسى» به سبب اختلاف نحّات در فعليّت آن، و اما بنابر قول غير اصحّ عمل مى كند مانند: «عسى أن يجيء أخوك راكباً» و «كان زيد أميراً أخاك»".

هذا ولكن التعليل الذي أورده في «عسى» ما رأيته في كلام أحد ممّن اطلعت على كلامه في المسألة مع أنّ في كون «عسى» في المثال الذي ذكره ناقصة تأمّلاً كما لايخفى.

نعم رأيت في كلام بعض المحشّين ما هذا نصّه: "جميع الأفعال الجامدة تعمل في الحال إلّا «عسى» و «ليس»، فإنّهما لايعملان فيه" ولكن ليس في كلامه العلّة المذكورة و رأيت أيضاً في بعض الحواشي غير المعتبرة أنّ وجه عدم عمل «كان» و أخواتها في الحال أنّ خبر «كان» صفة، فإن وقع بعدها الحال التبس الحال بالصفة و «عسى» و أخواتها لم تعمل في الحال، لأنّها منسلخة عن الزمان، انتهى.

قال التفتازانيّ[1]: ذكر كثير من النحاة أنّه إذا أريد إبقاء معنى الماضي مع أنّ جعل الشرط لفظ «كان» نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَه﴾[2] و ﴿إِنْ كانَ قَميصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُل﴾[3] و ذلك لقوّة دلالة «كان» على المضيّ لتمحّضه له، لأنّ الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر، فلايستفاد منه إلّا الزمان الماضي" انتهى محلّ الحاجة من كلامه.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة:٨.

٢. المائدة: ١١٦.

٣. يوسف: ٢٦.

(و عامل ضمّن معنى الفعل لا حروفه مؤخّرا لن يعملا) لضعفه (كتلك و ليت و كأنّ) و لعلّ و هاء التّنبيه و الظروف المتضمّنة معنى الاستقرار.

و قال بعض أرباب الحواشي: "لايحذف خبر «كان»، لأنّه عوض أو كالعوض عن مصدرها و من ثمّ لايجتمعان، والقول بحذف خبرها في نحو «إن خير فخير» ضعيف و من ثمّ قيل بحرفيّتها و مثل «كان» بقيّة أخواتها" انتهى.

إذا عرفت ذلک فاعلم أنّ العامل المعنويّ قد يطلق و يراد به عامل ليس من مقولة اللفظ أصلاً كالابتدائيّة في المبتدأ والتجرّد في الفعل المضارع والتابعية في التابع على قول والإضافة أيضاً على قول، و قد يطلق و يراد به ما ليس فعلاً و لا شبهه ولكن يعمل بسبب تضمّنه معنى من معاني الأفعال و هذا القسم يمكن أن يكون عاملاً لفظيّاً بالنسبة إلى الإطلاق الأوّل للمعنويّ كما هو واضح و إلى هذا القسم يشير الناظم بقوله:

(و عامل ضمّن معنى الفعل لا حروفه مؤخّراً لن يعملا)

حاصله أنّه لايجوز تقديم الحال على هذا القسم من العامل (لضعفه کـ «تلک») في نحو «تلک هند ضاحكة» أي «أشير إلى هند ضاحكة»، فلايجوز تقديم «ضاحكة» على تلک، لأنّها ضعيف في العمل و إن كان بمعنى «أشير»، و («ليت») نحو: «ليت زيداً راكباً رفيقک» أي «تمنّيت زيداً راكباً رفيقک»، فلايجوز تقديم «راكباً» على «ليت» لما ذكر، (و «كأنّ») نحو: «كأنّ زيداً راكباً أمير»، فلايجوز تقدّم «راكباً» على «كأنّ» بمعنى «شبهت»، (و «لعلّ») نحو: «لعلّ زيداً سالماً راجع»، فلايجوز تقديم «سالماً» على «لعلّ» و إن كان بمعنى «ترجيت»، (و «ها» التنبيه) نحو: «ها هو زيد قائماً»، فلايجوز تقدّم «قائماً» على «ها» و إن كان بمعنى «أنبّه» (و) کـ «الظروف المتضمّنة معنى الاستقرار) بأن كان ظرفاً مستقرّاً ناوين له معنى «كائن» أو «استقرّ» نحو: «زيد في الدار قائماً»، فلايجوز تقديم «قائماً» على مجموع الكلام أعني على «زيد في الدار»، كما سيصرح بذلک بعيد هذا.

(و ندر) عندنا توسّط الحال بين صاحبه و عامله إذا كان ظرفا أو مجرورا مخبرا به، و أجازه الأخفش بكثرة (نحو سعيد مستقرّا في هجر)، و منع بعضهم هذه الصّورة كما منع تقديمها عليهما بلإجماع.

و لا فرق في ذلک بين تقدّم الظرف على المبتدأ نحو: «في الدار زيد قائماً» و بين تأخره كما مثّلنا أوّلاً و ذلک لضعف الظرف في العمل.

هذا إذا تقدّم الحال على مجموع الجملة و أمّا إذا تقدّم على الظرف فقط لا على المجموع فله حكم آخر ذكره بقوله: (و ندر عندنا) يعني يجوز قليلاً (توسّط الحال بين) مبتدأ يعود إليه (صاحبه و) بين (عامله إذا كان) عامله (ظرفاً أو مجروراً مخبراً به و أجازه الأخفش[1] بكثرة نحو: «سعيد مستقرّاً في هجر»)، فقدّم الحال و هو مسقرّاً على عامله و هو «في هجر»، لأنّ الحال توسّط بين المبتدأ و هو في الحقيقة صاحب الحال و بين عامله.

و اعلم أنّ الاستقرار قد يراد به مجرّد الحصول والوجود، فهو حينئذ من أفعال العموم، و قد يراد به الثبوت في المكان و عدم قبول التحوّل والانتقال منه فهو حينئذ من أفعال الخصوص، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَه﴾[2] و قد تقدّم والحال في المثال أعني «مستقرّاً» من هذا القبيل، والاستقرار المحذوف المتعلّق للظرف من قبيل الأوّل، ففي المثال استقراران أحدهما و هو المذكور حال و الثاني و هو المحذوف متعلّق الظرف، و في الآية أيضاً استقراران أحدهما و هو المذكور مفعول ثان لـ «رآه» والثاني و هو المحذوف متعلّق الظرف.

(و منع بعضهم هذه الصورة) أي صورة توسّط الحال بين صاحبه و عامله (كما منع تقديمها عليهما) أي على المبتدأ والخبر أي على مجموع الجملة (بالإجماع). قد علم ممّا ذكره الناظم والشارح أنّ «لكنّ» و «إنّ» و «أنّ» من حروف المشبّهة بالفعل لاتعمل في الحال أصلاً و قد صرّح به بعضهم.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

٢. سورة النمل (٢٧) الآية (٤٠).

(و) تقديم الحال على عامله إذا كان أفعل مفضّلا به كون في حال على كون في حال (نحو زيد مفردا أنفع من عمرو معانا) و «هذا بسرا أطيب منه رطبا» (مستجار لن يهن) أي لن يضعف. (و الحال قد يجيء ذا تعدّد لمفرد فاعلم) كالخبر...........................

و قد تقدّم أنّ «أفعل» التفضيل لضعفه، لايجوز تقديم الحال عليه (و) لكن استثني منه (تقديم الحال على عامله إذا كان «أفعل» مفضّلاً به كون في حال على كون في حال) و هو على قسمين:

الأوّل: أن يكون الحالان لصاحبين مختلفين ذاتاً (نحو: «زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً»)، فـ«مفرداً» حال من الضمير المستتر في «أفعل» التفضيل أعني «أنفع» والضمير راجع إلى «زيد» و «معاناً» حال من «عمرو» والعامل في الحالين «أفعل» التفضيل و قد الحال الأفضل على «أفعل» التفضيل و إن كان ضعيفاً خوفاً من التباس صاحبيهما المختلفين ذاتاً.

(و) الثاني: أن يكون الحالان لصاحبين متحدين ذاتاً مختلفين اعتباراً نحو: («هذا بسراً أطيب منه رطباً»)، و قد تقدّم[1] توضيح هذا المقال فلانعيده، فالتقديم في الصورتين (مستجاز لن يهن أي لن يضعف) و إن كان العامل ضعيفاً، لأنّه روعي فيه جهتين، لأنّه لما انحطّ درجته عن اسم الفاعل والصفة المشبهة لكن له مزيّة على الجامد، لأنّ فيه معنى الفعل و حروفه، فمن جهة الانحطاط امتنع تقديم الحال عليه و من جهة المزيّة جاز التقديم إذا توسّط بين الحالين.

تعدّد الحال

(و الحال قد يجيء ذا تعدّد لـ)صاحب (مفرد) أي واحد (فاعلم كالخبر) كما سبق[2] عند قوله:

و أخبروا باثنين أو بأكثرا   عن واحد كـ«هم سراة شعرا»

---

١. الصفحة: ١٩٧.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ٣١٢.

سواء كان الجميع في المعنى واحدا ك «اشتريت الرّمان حلوا حامضا») أولم يكن ك «جاء زيد عاذرا ذا مين» (و غير مفرد) نحو «لقيت زيدا مصعدا منحدرا» ثمّ إن ظهر المعنى ردّ كلّ واحد إلى ما يليق به، و إلّا جعل الأوّل للثّاني و الثاني للأوّل.

(سواء كان الجميع في المعنى واحداً كـ «اشتريت الرمان حلواً حامضاً»)، فإنّ مجموعهما بمعنى «مز» و قد تقدّم عند قوله المذكور، (أو لم يكن) الجميع في المعنى واحداً (كـ «جاء زيد عاذراً ذا مين»)، فالحالان في هذا المقال ليسا بمعنى واحد، بل لا جامع بينهما، إذ الأوّل منها بمعنى من يدّعي عذراً و الثاني بمعنى الكاذب، إذ «المين» في اللغة بمعنى الكذب[١].

و قد يجيء الحال ذا تعدّد (و) ذو الحال (غير مفرد نحو: «لقيت زيداً مصعداً منحدراً»)، فأحد الحالين للتاء والآخر لـ «زيد». (ثمّ إن ظهر المعنى) بقرينة كأن يكون أحد الحالين مفرداً والآخر مثنى أو جمعاً و كذلك صاحبهما، أو أحدهما مؤنّثاً والآخر مذكّراً و كذلك صاحباهما و أمثال ذلك من القرائن (ردّ كل واحد من الحالين إلى ما يليق به) بدلالة القرينة نحو: «لقيت الزيدين ضاحكين متبسّماً» و «لقيت الهندات ضاحكات متعجّباً» و «أكلت الرمان مريضاً حامضاً». (و إلّا) يظهر المعنى بأن لم يكن قرينة (جعل) الحال (الأوّل لـ) ذي الحال (الثاني و) الحال (الثاني لـ) ذي الحال (الأوّل) تقليلاً للفصل.

و في كون هذا القسم من موارد تعدد الحال نظر بل منع، لأنّ لكل ذي حال حالاً واحداً فأين التعدّد، اللهمّ إلّا أن يقال: المراد مطلق التعدّد و لو باعتبار العدد.

---

١. كتاب العين: ٨/ ٣٨٨.

(و عامل الحال) و كذا صاحبها (بما قد أكّدا في نحو: ﴿وَ لا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدين﴾) و ﴿وَ أَرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولا﴾ ﴿لآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَميعا﴾ (و إن تؤكّد) أي الحال (جملة) معقودة من اسمين معرفتين جامدين لبيان يقين.............

الحال المؤكّدة

(و عامل الحال و كذا صاحبها بها قد أكّدا) والمؤكّدة لعاملها إمّا توافقه معنى فقط كما (في نحو: ﴿وَ لا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدين﴾[1] أو توافقه معنى و لفظاً نحو: (﴿وَ أَرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولا﴾[2]) والمؤكّدة لصاحبها نحو: (﴿لآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَميعا﴾[3] (الشاهد في «جميعاً» حيث أكّد به «من» الموصولة التي هي من ألفاظ العموم كما بيّن في الأصول و يحتمل أن يكون عمومها بواسطة توصيفها بالظرف كما قيل بذلك في ﴿وَ ما مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْض﴾[4].

و أمّا القول بأنّ العموم فيه حاصل بتوكيده بالكلّ ففيه ما لايخفى، إذ يلزم على ذلك أن لايكون «كلّ» تأكيداً، إذ يجب في التأكيد أن يستفاد معناه بدون ذكره، فلابدّ في المقام أن يستفاد معنى الكلّيّة والعموم قبل ذكر «كلّ» فتصحيح العموم بالكلّ موجب لإلغاء مؤكّديّة الكلّ و هذا ليس إلّا دفع الفاسد بالأفسد، فتأمّل جيداً.

(و إن تؤكّد الحال جملة) و يشترط فيها أي في الجملة المؤكّدة بها أن تكون (معقودة) أي مركّبة (من اسمين) لايصلحان للعمل فيها و إلّا لكان واحد منهما عاملاً فيها فيخرج عمّا نحن فيه.

و عدم الصلاحيّة يقتضي أن يكون الاسمان (معرفتين جامدين) حتّى لايبقى فيهما أثر من آثار الفعل الموجب للعمل و تأكيد الجملة حينئذ يكون (لبيان يقين) نحو: «زيد أخوك معلوماً»

---

١. البقرة: ٦٠.

٢. النساء: ٧٩.

٣. يونس: ٩٩.

٤. الأنعام: ٣٨.

أو فخر أو تعظيم أو نحو ذلك (فمضمر عاملها) نحو: «أنا إبن دارة معروفا بها نسبي» أي أحقّه معروفاً، و قيل: عاملها المبتدأ، و قيل: الخبر الواقع في الجملة.

(أو) لبيان (فخر) نحو: «أبي زيد رئيساً» (أو) لبيان (تعظيم) نحو: «أبوک زيد مجتهداً» (أو نحو ذلک) كأن يكون التأكيد لبيان التحقير نحو: «زيد أخوک فاسقاً» و نحو ذلک من الأغراض المناسبة لمقام التأكيد؛ (فمضمر) أي محذوف في جميع الصور المذكورة (عاملها) و العامل المحذوف يقدّر مناسباً للغرض ففي نحو: «زيد أخوک فاسقاً» يقدّر «أحقّره» بضمّ الهمزة و فتح الحاء و تشديد القاف، و في نحو: «أبي زيد رئيساً» يقدّر «أفتخر» بصيغة المتكلّم، و في نحو: «أبوک زيد مجتهداً»، «أعظّمه»، و في (نحو) قول الشاعر: («أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي»[١]) يقدّر ما قال الشارح (أي «أحقّه معروفاً»).

قال بعض المحشّين: الأكثرون على أنّ «دارة» اسم الشاعر، و قيل هو لقب جدّه والمعنى أنا ابن هذه المرأة و نسبي معروف بها و ليس فيها ما يوجب العار عليّ أو الطعن في الشرف.

(و قيل[٢]: عاملها) أي الحال المؤكّدة للجملة (المبتدأ) الواقع في الجملة لتأويله بـ «أنبّه».

(و قيل[٣]:) عاملها (الخبر الواقع في الجملة) لتأويله بـ «المسمّى».

و يظهر لک من هذين القولين مع تقييد الجملة بالقيود المذكورة أنّ باب التأويل بالمشتقّ باب واسع بحيث لايمكن سدّه.

---

١. لسالم بن دارة؛ انظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٥٧.

٢. قاله ابن خروف؛ انظر: همع الهوامع: ٢/ ٣١٨.

٣. قاله الزجاج؛ المصدر السابق.

(و لفظها يؤخّر) وجوبا لعدم جواز تقدم المؤكّد على المؤكّد. (و موضع الحال يجيء جملة) خالية من دليل الاستقبال (كجاء زيد و هو ناو رحلة) و يجيء موضعه ظرف أو مجرور متعلّق بمحذوف وجوبا نحو: «رأيت الهلال بين السّحاب»........................

(و لفظها) أي الحال (يؤخّر) عن الجملة (وجوباً، لعدم جواز تقدّم المؤكّد على المؤكّد). (و موضع الحال يجيء جملة) كما يجيء موضع الخبر والنعت جملة و إن كان الأصل في كلّ واحد منها الإفراد.

و يشترط في الجملة الحاليّة أن تكون (خالية من دليل الاستقبال)، لأنّ الغرض من تقييد العامل بالحال الدلالة على أنّ وقوع العامل في وقت وقوع الحال و ذلك ينافي الاستقبال.

قال الأزهريّ[1]: "لأنّ الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال و ذلك ينافي الاستقبال. و اعترض بأنّ الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلاً من الأزمنة الثلاثة على السواء ولايناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلّا في إطلاق لفظ الحال على كلّ منهما اشتراكاً لفظيّاً و ذلك لايقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال. و أجيب بأنّ الأفعال إذا وقعت قيوداً لما له اختصاص بأحد الأزمنة فهم منها استقباليّتها و حاليّتها و ماضويّتها بالنظر إلى ذلك المقيّد لا بالنظر إلى زمن التكلّم كما في معانيها الحقيقيّة و حينئذ يظهر صحّة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال، إذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر إلى عاملها"[2] انتهى.

و فيه وجه آخر أدقّ يأتي عن قريب، (كـ «جاء زيد و هو ناو رحلة» و يجيء أيضاً موضعه ظرف أو) جارّ و (مجرور متعلّق) كلّ واحد منهما (بمحذوف وجوباً) كـ «هما» إذا وقعا خبراً أو نعتاً (نحو: «رأيت الهلال بين السحاب»)، فـ «بين السحاب» ظرف و هو حال عن «الهلال»

---

١. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨٢.

٢. شرح التصريح: ١/ ٦٠٩ ـ ٦١٠.

﴿فَخَرَجَ عَلى قَوْمِهِ في زينَتِه﴾.

متعلّق بمعنى «كائن» أو «استقرّ» محذوف وجوباً، و نحو قوله تعالى: (﴿فَخَرَجَ عَلى قَوْمِهِ في زينَتِه﴾[1])، فـ «في زينته» جارّ و مجرور حال عن الضمير المستتر في «خرج» العائد إلى «قارون» متعلّق بمحذوف كذلك.

الجملة الحالية

و قد تقدّم[2] أنّه لا فرق بين الحال والنعت والخبر إلّا بالاعتبار، ففي كلّ من قولك: «زيد قائم» و «جائني زيد القائم» و «جائني زيد قائماً» تثبت القيام لـ «زيد» إلّا أنّ المقصود من ثبوته في الأوّل الإخبار بثبوته لـ «زيد»، و في الثاني بيان أنّ هيأته حين صدور المجيء عنه كانت القيام، و في الثالث توضيحه أو مدحه أو نحوهما بسبب إثبات القيام له.

و إذ كان الأمر كذلك فالجملة إذا وقعت حالاً تحتاج إلى رابط يربطها بصاحبها كما أنّها إذا وقعت نعتاً أو خبراً كذلك، لأنّ الجملة من حيث هي جملة مستقلّة بالإفادة؛ والرابط في الجملة إذا وقعت حالاً الضمير والواو منفرداً أو مجتمعاً على تفصيل ذكره الناظم والشارح و نحن نوضح كلامهما فيما يتلى عليك.

ولكنّ الأصل في الرابط هنا الضمير كما قال في المطوّل بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت، و معنى أصالته أنّه الكثير الراجح في الاستعمال لا الأصل في الوضع، فلايعدل عن الضمير إلى الواو ما لم تمسّ حاجة إلى زيادة ارتباط و إلّا فالواو أشدّ في الربط لأنّها موضوعة له فالحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام أحوج إلى الربط، فقد تصدر الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط أعني العطف أي الواو إيذاناً من أوّل الأمر بأنّ الجملة لم تبق على استقلالها، بخلاف الحال المفردة، فإنّها لم تكن مستقلّة و بخلاف الخبر، فإنّه

---

١. القصص: ٧٩.

٢. الصفحة: ٢٠٠.

(و) جملة الحال سواء كانت مؤكّدة أم لا، إذا جيء بها (ذات بدء بمضارع) خال من قد (ثبت) أو نفي بلا، أو ما، أو بماض تال إلّا، أو متلوّا بأو (حوت ضميرا) رابطا ظاهرا أو مقدّرا (و من الواو خلت) نحو: ﴿وَ لا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ ﴿ما لَكُمْ لا تَناصَرُونَ﴾ ....

جزء كلام و بخلاف النعت، فإنّه لتبعيّتها للمنعوت و كونه للدلالة على معنى فيه صار كأنّه من تمامه، فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقع صلة، فإنّ الموصول لايتمّ جزء للكلام بدونها.

فظهر وجه احتياج الجملة الحالية إلى الربط و أنّه قد يكون بالواو و قد يكون بالضمير و قد يكون بهما و لكلّ مقام يأتي تفصيله.

(و جملة الحال سواء كانت مؤكّدة أم لا إذا جيء بها ذات بدء بمضارع) يعني إذا كانت جملة الحال مصدّرة بمضارع (خال من) لفظة («قد») و كان ذلك المضارع (ثبت) أي غير منفيّ (أو نفي) ذلك المضارع (لـ «لا») النافية (أو «ما») النافية (أو) كانت الجملة ذات بدء (بماض تال «إلّا») أي ماض واقع بعد «إلّا» الاستثنائيّة (أو) كانت الجملة ذات بدء بماض (متلوّ بـ «أو») أي ماض وقع قبل لفظة «أو» (حوت) هذه الجمل الخمس (ضميراً رابطاً ظاهراً) أي بارزاً (أو مقدّراً) أي مستتراً (و من الواو) الحالية (خلت نحو: (﴿وَ لا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[1])، فجملة «تستكثر» حال من الضمير المستتر في «لاتمنن» و ذات بدء بمضارع ثبت و حاوية ضميراً رابطاً راجعاً إلى المستتر المذكور و خالية عن الواو لمشابهة المضارع لفظاً و معنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو الحالية إذا وقع حالاً؛ و نحو: (﴿ما لَكُمْ لا تَناصَرُونَ﴾[2])، فجملة «لا تناصرون» ذات بدء بمضارع نفي بـ «لا» النافية حال من «كم» حوت ضميراً و هو الواو و من الواو الحالية خلت.

---

۱. المدثر: ٦.

۲. الصافات: ۲۵.

«عهدتک ما تصبو و فيک شبيبة» ﴿إلاّ كانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُن﴾........................

و علّل[١] خلوها عن الواو بأنّ المضارع المنفيّ بـ «لا» بمنزلة اسم الفاعل الذي أضيف إليه كلمة «غير»، فذلک جرى مجراه في الاستغناء عن الواو، فمعنى «لا تناصرون»، «غير متناصرين» فكما لايقال: «ما لكم و غير متناصرين» لايقال أيضاً: «ما لكم و لاتناصرون».

و قال ابن الناظم: ترک الواو في هذه الجملة أكثريّ لا دائميّ[٢] و نحو: («عهدتک ما تصبو و فيک شبيبة»[٣])، فجملة «تصبو» ذات بدء بمضارع منفيّ بـ «ما» النافية حال من الكاف في «عهدتک» حوت ضميراً و من الواو خلت. و علّل ذلک بما علّل به ما قبله، فـ «ما تصبو» بمعنى «غير صاب»، فكما لايقال: «عهدتک و غير صاب» لايقال أيضاً: «عهدتک و ما تصبو». قال ابن النظام[٤] هنا بمثل ما قال هناک، و نحو: ﴿وَ ما يَأْتيهِمْ مِنْ رَسُولٍ (إلاّ كانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُن﴾[٥])، فجملة «كانوا يستهزئون» ذات بدء بماض تال «إلّا»، و «كانوا» مع اسمها و خبرها حال عن «هم» في «يأتيهم» حوت ضميراً و هو الواو و من الواو الحالية خلت.

و ما في بعض الحواشي من أنّ جملة «يستهزئون» حال، غير سديد بل غلط إن لم يكن سهواً من الكاتب.

و وجه الخلو من الواو هنا أيضاً ما تقدّم، إذ مفهوم ﴿إلاّ كانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُن﴾[٦] غير كائنين به مستهزئين، فكما لايقال: «ما يأتيهم من رسول و غير كائنين مستهزئين» لايقال: «و إلّا كانوا به يستهزئون»، و أوّله بعضهم بـ «إلّا كائنين به يستهزئون»، لأنّ «إلّا» غالباً يدخل على الاسم.

---

١. انظر: شرح التصريح: ١/ ٦١٣.

٢. شرح ابن الناظم: ١٣٤.

٣. بلا نسبة في الكتب.

٤. هكذا في المطبوعة.

٥. سورة الحجر (١٥) الآية (١١).

٦. نفس الآية.

«لاضربنّه ذهب أو مكث.» (و) إن أتى من كلام العرف جملة مبدوّة بما ذكر و هي (ذات واو) فلا تجره على ظاهره بل (بعدها) أي بعد الواو (إنو مبتدأ له المضارع) المذكور (إجعلنّ مسندا) خبرا ....

هذا، ولكن صرّح بعضهم بجواز الواو و تركها، قال في المغني في بحث الجملة الحالية: "قولك: «ما تكلّم فلان إلّا قال خيراً» كما تقول: «ما تكلّم إلّا قائلاً خيراً» و هو استثناء مفرّغ من أحوال عامّة محذوفة"[١] انتهى.

و من هذا القبيل ما في بعض الأدعية: «إلّا أن تقضي حاجتي» و «إلّا أن تصلّي على محمّد و آل محمّد ﷺ »[٢] و هذه كلّها من أقسام الحال المقدّرة و نحو: («لأضربنّه ذهب أو مكث»)، الشاهد في الأوّل والثاني تابع له، لأنّ الأوّل ماض متلوّ بـ «أو» و حال من الهاء في «لأضربنّه» حاو ضميراً خال من الواو.

و علّل الخلو بأنّ الجملة بمنزلة فعل الشرط و «لأضربنّه» بمنزلة جزاء الشرط، إذ حاصل معنى الكلام: «إن ذهب أضربه و إن مكث أيضاً أضربه»، يعني «أضربه على كلا التقديرين» و فعل الشرط لايقترن بالواو فكذلک ما هو بمنزلته.

(و إن أتى من كلام العرب جملة مبدوة بها ذكر) من الأفعال الخمسة (و هي ذات واو فلاتجره على ظاهره) ليكون دليلاً لمن خالف (بل بعدها أي بعد الواو) الداخلة على الجمل الفعليّة الخمس (انو مبتدأ له المضارع المذكور) والماضي المذكور (اجعلنّ مسنداً خبراً) للمبتدأ المنويّ، لتصير الجملة التي ظاهرها الفعليّة جملة اسميّة، أو احمل الكلام على الضرورة، أو اجعل الواو

---

١. مغني اللبيب: ٥٣٧.

٢. ما وجدتها في المصادر الحديثيّة.

نحو:

فلمّا خشيت أظافيرهم نجوت و أرهنهم مالكا

أي و أنا أرهنهم مالكا.

عاطفة، أو اجعل دخول الواو شاذّاً، فإنّه قيل بكلّ ذلک في المقام كما ذكر في المطوّلات[١] فيبطل كلام المخالف و تمسّكه به (نحو:

فلما خشيت أظافيرهم نجوت و أرهنهم مالكاً[٢]

أي: «و أنا أرهنهم مالكاً»)، فجملة «أرهنهم» ليست فعليّة ذات بدء بمضارع ثبت حتى يصير دليلاً للمخالف المجوّز للواو، بل جملة اسميّة ذات بدء بالمبتدأ و هو «أنا» المنويّ بعد الواو والجملة الاسميّة تدخل عليها الواو كما سيأتي عن قريب.

و قيل: الواو عاطفة لا حالية و قيل: دخولها ضرورة و قيل: شاذّ و بعضهم يؤوّل المضارع بالماضي[٣] و قد سبق أنّ باب التأويل واسع بحيث لايسدّه شيء، فبواحد من هذه التأويلات يؤوّل ما أتى في كلام العرب من الجمل الخمس مع الواو الحالية.

قال في المطوّل: "و أمّا ما جاء من نحو قول بعض العرب: «قمت و أصک وجهه» و قوله «فلمّا خشيت أظافيرهم نجوت و أرهنهم مالكاً» فقيل على حذف المبتدأ، أي «و أنا أصک» و «و أنا أرهنهم»، و قيل الأوّل شاذ والثاني ضرورة، و قال عبد القاهر: هي أي الواو فيهما للعطف عدل عن لفظ الماضي حكاية للحال الماضية و معناها أن يفرض أنّ ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبّر عنه بلفظ المضارع كقوله:

و لقد أمرّ على اللئيم يسبّني فمضيت ثمة و قلت لايعنيني

---

١. انظر: شرح التصريح: ١/ ٦١٣.

٢. البيت لعبد الله بن همّام السلولي؛ انظر: مجمع الأمثال: ٢/ ٣٤٢.

٣. انظر: شرح التصريح: ١/ ٦١٣.

و ذات بدء بمضارع مقرون بقد تلزمها الواو نحو: ﴿لِمَ تُؤْذُونَني وَ قَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّ رَسُولُ اللهِ﴾ قاله في التّسهيل. (و جملة الحال سوى ما قدّما) و هي الجملة الإسميّة مثبتة أو منفية، و الفعليّة المصدّرة بمضارع منفيّ بلم أو بماض مثبت أو منفيّ بشرط أن تكون غير مؤكّدة تأتي (بواو) فقط نحو: «جاء زيد و عمرو قائم»،..

بمعنى «مررت»"[١].

(و) جملة (ذات بدء بمضارع مقرون بـ «قد» تلزمها الواو) والضمير معاً و لايكفي أحدهما (نحو) قوله تعالى: (﴿لِمَ تُؤْذُونَني وَ قَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّ رَسُولُ اللهِ﴾[٢] قاله في التسهيل)، فجملة «و قد تعلمون» حال عن ضمير المخاطبين و رابطها الواو والضمير معاً.

و بعضهم جعل الآية أيضاً من قسم المنويّ بعد الواو مبتدأ، أي «و أنتم تعلمون»[٣] و إنّي كلّما تتبّعت كلامهم لم أعثر على تعليل للزوم الرابطين في المضارع المقرون بـ «قد» و لعلّ العلّة فيه السماع.

(و جملة الحال سوى ما قدّما) من الجمل الخمس و ذات بدء بمضارع مقرون بـ «قد» (و هي) أي السوى أيضاً خمس جمل:

الأولى: (الجملة الاسميّة) إذا كانت (مثبتة).

الثانية: (أو) الجملة إذا كانت (منفية).

الثالثة: (و) الجملة (الفعليّة المصدّرة بمضارع منفيّ بـ «لم») أو «لا» دون «لن».

الرابعة: (أو) الجملة الفعليّة المصدّرة (بماض مثبت).

الخامسة: (أو) الجملة الفعليّة المصدّرة بماض (منفيّ بشرط أن تكون غير مؤكّدة) قد (تأتي) هذه الجمل الخمس (بواو فقط نحو: «جاء زيد و عمرو قائم») مثال للأولى، و نحو: «جاء زيد

---

١. المطوّل: ١٧٥ ـ ١٧٦.

٢. الصف: ٥.

٣. حاشية الصبان: ٢/ ٢٨١.

«جاء زيد و لم تطلع الشّمس»، «جاء زيد و قد طلعت الشّمس»، «جاء زيد و ما طلعت الشمس».

و ما عمرو قائم» أو «قائماً» مثال للثانية، و نحو: («جاء زيد و لم تطلع الشمس») مثال للثالثة، و نحو: («جاء زيد و قد طلعت الشمس») مثال للرابعة، و نحو: («جاء زيد و ما طلعت الشمس») مثال للخامسة.

اعلم أنّه استشكل في هذه الأمثلة و نحوها بأنّ الحال لابدّ فيه من أن يكون وصفاً مبيّناً لهيئة الفاعل أو المفعول أو كليهما فكيف ذلک في هذه الأمثلة مع أنّ قيام «عمرو» و عدمه و كذا طلوع الشمس و عدمه ليس وصفاً مبيّناً لهيئة «زيد».

و أجيب عن ذلک بأنّها مؤوّلة بـ «موافقاً لقيام عمرو» و «لطلوع الشمس» و لعدمهما؛ لكن في صحّة التأويل مع وجود الواو تأمّل يظهر وجهه ممّا تقدّم في الجمل التي خلت من الواو فراجع.

والوجه في تقييد المضارع المنفيّ بأن يكون منفيّاً بـ «لم» أو «لا» دون «لن» ما ذكره بعض المحقّقين في هذا المقام و هذا نصّه: "والمراد بالمنفيّ هاهنا المنفيّ بـ «ما» أو «لا» دون «لن»، لأنّها حرف الاستقبال، و يشترط في الجملة الواقعة حالاً خلوّها من حرف الاستقبال كالسين و «لن» و نحوهما و ذلک لأنّ هذا الحال والتي تقابل الاستقبال و إن تباينا حقيقة، لأنّ لفظ «يركب» في قولنا: «يجيء زيد غداً يركب» حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال، لأنّه ليس في زمان التكلّم لكنّهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة"[1] انتهى.

و قد تقدّم[2] نظيره فيما سبق في وجه تسمية نون الوقاية عند قول الناظم:

و قبل يا النفس مع الفعل التزم   نون وقاية و «ليسي» قد نظم

---

١. المطوّل: ٢٧٦.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦١.

و شرط جملة الحال المصدّرة بالماضي المثبت المتصرّف المجرّد من الضّمير أن يقترن بقد ظاهرة أو مقدّرة لتقرّبه من الحال ....

(و شرط جملة الحال المصدّرة بالماضي المثبت المتصرّف المجرّد من الضمير أن يقترن بـ «قد» ظاهرة أو مقدّرة لتقرّبه من) زمان (الحال).

قال ابن الحاجب[١] و شارح كلامه: "و لابدّ في الماضي المثبت لا المنفيّ من دخول لفظة «قد» المقربة زمان الماضي إلى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالاً ليدلّ بها على قرب زمانه إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال أو وقوعه عليه تجوّزاً"[٢] انتهى.

و قال ابن هشام[٣]: "المعنى الثاني لـ «قد» تقريب الماضي من الحال تقول: «قام زيد» فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإن قلت: «قد قام» اختصّ بالقريب، و ابتني على إفادتها ذلك أحكام ـ إلى أن قال ـ الثاني وجوب دخولها، عند البصريين إلّا الأخفش، على الماضي الواقع حالاً إمّا ظاهرة نحو: **﴿وَ ما لَنا أَلاَّ نُقاتِلَ في سَبيلِ الله وَ قَدْ أُخْرِجْنا مِنْ دِيارِنا وَ أَبْنائِنا﴾**[٤] أو مقدّرة نحو: **﴿هذِهِ بِضاعَتُنا رُدَّتْ إِلَيْنا﴾**[٥] و نحو: **﴿أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾**[٦] و خالفهم الكوفيون و الأخفش فقالوا: لايحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالاً بدون «قد» والأصل عدم التقدير لاسيّما فيما كثر استعماله"[٧] انتهى.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.
٢. انظر: الكافية: ٢٤.
٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.
٤. البقرة: ٢٤٦.
٥. يوسف: ٦٥.
٦. النساء: ٩٠.
٧. مغني اللبيب: ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

و استشكله السعيد، و تبعه شيخنا العلاّمة الكافيجي، بأنّ الحال الذي هو قيد على حسب عامله فإن كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا، فكذلک، فلا معنى لاشتراط تقريبه من الحال بقد. قال: فما ذكروه غلط نشأ من اشتراک لفظ الحال بين الزّمان الحاضر و هو ما يقابل الماضي، و بين ما يبيّن الهيئة المذكورة انتهى.

و قال الخطيب: "اشترط في الماضي المثبت أن يكون مع «قد» ظاهرة أو مقدّرة، لأنّ «قد» تقرب الماضي من الحال"[1] انتهى.

(و استشكله) أي الشرط جماعة منهم (السعيد و تبعه شخينا العلّامة الكافيجي[2] بأنّ الحال الذي هو قيد) من قيود الكلام كسائر القيود والمعمولات يكون زمانه (على حسب عامله، فإن كان) زمان العامل (ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً فكذلک) زمان الحال، (فلا معنى لاشتراط تقريبه من الحال بـ «قد»، قال: فما ذكروه) من الاشتراط (غلط نشأ من اشتراک لفظ الحال بين الزمان الحاضر و هو ما يقابل الماضي و بين ما يبيّن الهيئة المذكورة) في أوّل الباب (انتهى). و منهم الشريف في بعض الحواشيّ، فإنّه قال ما هذا نصّه: "الماضي يدلّ على الانقضاء قبل زمان التكلّم والحال الذي يبيّن الهيئة قيد لعامله، فإن كان العامل ماضياً كان الحال أيضاً ماضياً بحسب المعنى و إن كان حالاً كان حالاً و إن كان مستقبلاً كان مستقبلاً، فما ذكروه غلط نشأ من اشتراک لفظ الحال بين الزمان الحاضر و هو الذي يقابل الماضي و بين ما يبيّن الهيئة المذكورة" انتهى.

و منهم التفتازانيّ[3] فإنّه قال ما هذا نصّه: "و يرد هاهنا الإشكال المذكور و هو أنّ المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلّم و إذا كان العامل و الحال ماضيين يجوز أن يكونا متقاربين كما إذا كانا مضارعين و أيضاً لفظ «قد» إنّما يقرّب

---

١. المطوّل: ٢٧٧.

٢. تقدّمت ترجمة الكافيجي في الجزء الأوّل، الصفحة: ٩٤؛ و أمّا سعيد فلم أقف عليه حتّي في همع الهوامع، مع أنّ في بعض النسخ «السعد» و لعلّه التفتازانيّ و في بعضها «السيّد».

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

....

الماضي إلى الحال المقابل للاستقبال و هو زمان المتكلّم فربما يكون «قد» سبباً لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا: «جاء زيد في السنة الماضية و قد ركب فرسه» و لو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلّم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو إذا كان العامل مستقبلاً كقولنا: «سيجيء الأمير تقاد الجنائب بين يديه» لعدم المقارنة للقطع بأنّ المضارع هاهنا ليس بمعنى الحال"[1].

و اعلم أنّ الأقوى في النظر الدقيق هو الاشتراط على ما وجه التفتازانيّ و هذا نصه: "إنّ حالية الماضي و إن كانت بالنظر إلى عامله و لفظة «قد» إنّما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظة الماضي والحالية لتنافي الماضي و الحال في الجملة فأتوا بلفظة «قد» لظاهر الحالية، و قالوا: «جاء زيد في السنة الماضية و قد ركب» كما مرّ في اشتراط خلوّ الجملة الحالية عن حرف الاستقبال، فظهر أنّ تصدير الماضي المثبت بلفظة «قد» لمجرّد استحسان لفظيّ و كثيراً ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلّم بالماضي الواقع قبله بمدّة طويلة لكن تصديره بلفظة «قد» يكسر سورة الاستبعاد كقول أبي العلاء:

بني من الغربان ليس على شرع ... يخبرنا أن الشعوب إلى صدع
أصدقه في مرية و قد امترت ... صحابة موسى بعد آياته التسع"[2]

والشاهد فيه تقييد «أصدقه» الذي زمانه زمان التكلّم بقوله: «و قد امترت» مع أنّه وقع قبله بزمان طويل لكن تصديره بـ «قد» لكسر سورة الاستبعاد هذا، ولكن قال بعضهم: لو اطرد الاستعمال و لم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالاً بدون «قد» لأمكن إبداء المناسبة لكن وقوعه

---

۱. انظر: المطوّل: ۲۷۷ مع التغيير.
۲. المطوّل: ۲۷۷ ـ ۲۷۸.

و قد اختار أبو حيّان تبعا لجماعة، عدم الاشتراط كما لو وجد الضّمير. (أو) تأتي (بمضمر) فقط نحو: ﴿وَ قُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ ....

بدون ذكر «قد» كثير في الكلام، فأيّ حاجة إلى التقدير و قد تقدّم فيما سبق ما يفيدک هنا فراجع.

(و قد اختار أبوحيّان[1] تبعاً لجماعة عدم الاشتراط، كما لو وجد الضمير) قال الجاميّ[2]: "و إنّما لم يشترط ذلک في المنفيّ لاستمرار النفي بلا قاطع، فيشمل زمان الفعل و قال أيضاً: و هذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرّد، فإنّهما لايجوّزان حذف «قد» فسيبويه يؤوّل قوله تعالى ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾[3] بـ «قوماً حصرت صدورهم»، فتكون جملة «حصرت» صفة موصوف محذوف و هو الحال والمبرّد يجعله جملة دعائيّة"[4] انتهى.

(أو تأتي) الجمل الخمس (بمضمر فقط) و لم يمثّل الشارح للجملة الاسميّة المنفية لعدم عثوره على مثال له في كلامهم، و قد مثّل له بعض بقوله: «جاء زيد أبوه ليس بقائم» و إذا كان كذلک فالأولى أن يمثّل بنحو: «جاء زيد ما أبوه قائماً أو قائم» فتأمّل؛ أمّا (نحو: ﴿وَ قُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[5]) فهو مثال للجملة الاسميّة إذا كانت مثبتة، فجملة ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[6] جملة اسميّة مثبتة حال من الواو في «اهبطوا» والرابط فيها الضمير فقط و هو «كم».

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة:٤٦٧.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٤٣.

٣. النساء: ٩٠.

٤. الفوائد الضيائيّة (شرح جاميّ): ١٠٢.

٥. البقرة: ٣٦.

٦. نفس الآية.

﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللهِ وَ فَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ ﴿أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾ «جاء زيد ما قام أبوه» (أو بهما) نحو: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَ هُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْت﴾

هذا، ولكن ليس في القرآن آية بهذا النحو المسطور، و أمّا نحو: (﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللهِ وَ فَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾[1]) فهو مثال للجملة الفعليّة المصدّرة بمضارع منفيّ بـ «لم»، فجملة «لم يمسسهم» جملة فعليّة مصدرة بمضارع منفي بـ «لم» وقعت حالاً من الواو في «انقلبوا» والرابط فيها الضمير فقط و هو «هم»، و أمّا نحو: (﴿أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾[2]) فهو مثال للجملة الفعليّة المصدّرة بماض مثبت، فجملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾[3] جملة فعليّة مصدّرة بماض مثبت حال من الواو في «جاؤوكم» والرابط فيها ضمير فقط و هو «هم»، و أمّا نحو: («جاء زيد ما قام أبوه») فهو مثال للجملة الفعليّة المصدّرة بماض منفيّ غير مؤكّدة والتطبيق سهل.

(أو) تأتي الجمل الخمس (بهما) أي بالضمير والواو معاً و هنا أيضاً لم يمثّل الشارح للجملة الاسميّة المنفية فمثالها ما تقدّم آنفاً بأدنى تغيير. و أمّا (نحو: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَ هُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْت﴾[4]) فهو مثال للجملة الاسميّة المثبتة والرابط فيها «الواو» و الضمير أعني «و هم»، و إنّما جعل الرابط في الجملة الاسميّة الواو والضمير معاً لقوّة الاسميّة في الاستقلال، لأنّ الاسميّة تأبى عن وقوعها حالاً، لأنّها لدلالتها على الثبوت والدوام خرجت عمّا هو الأصل في الحال من الانتقال و عدم التقرّر، فصارت قويّة الاستقلال فناسب أن يكون الرابط فيها في غاية القوّة، فلذلك جعل فيه رابطان، و أمّا الجمل الثلاث الآتية فإنّما جعلت كذلك أي جعل

---

١. آل عمران: ١٧٤.

٢. النساء: ٩٠.

٣. نفس الآية.

٤. البقرة: ٢٤٣.

﴿وَ الَّذينَ يَرْمُونَ أَزْواجَهُمْ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَداءُ إِلاَّ أَنْفُسُهُم﴾، ﴿أَ فَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَ قَدْ كانَ فَريقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللهِ﴾، «جاء زيد و ما قام أبوه». (و الحال قد يحذف ما فيها عمل) جوازا لدليل حاليّ كقولک للمسافر: «راشدا مهديّا»، ....

لها رابطتان، لأنّها تشبه الجمل الاسميّة من حيث إنّ الجزء الأوّل فيها ليس بفعل و أمّا الاكتفاء بالضمير وحده فلأنّها فعليّة حقيقة.

و أمّا نحو: (**﴿وَ الَّذينَ يَرْمُونَ أَزْواجَهُمْ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَداءُ إِلاَّ أَنْفُسُهُم﴾**[1] فهو مثال للجملة الفعليّة المصدّرة بالمضارع المنفيّ بـ «لم» أعني «و لم يكن»، والرابط فيها الواو و ضمير «لهم».

و أمّا نحو: (**﴿أَ فَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَ قَدْ كانَ فَريقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللهِ﴾**[2]) فهو مثال للجملة الفعليّة المصدّرة بماض مثبت أعني «و قد كان» والرابط فيه الواو و ضمير «منهم».

و أمّا نحو: («جاء زيد و ما قام أبوه») فهو مثال للجملة الفعليّة المصدّرة بماض منفيّ غير مؤكّدة أعني «و ما قام» والرابط فيه الواو و ضمير «أبوه».

حذف العامل

(والحال قد يحذف ما فيها عمل)، سواء كان العامل فعلاً أو شبهه، حقيقة كالأمثلة المذكورة أو مؤوّلاً نحو: «الهلال والله بيّناً» أي «هذا الهلال والله بيّناً» فحذف «هذا» العامل في «بيّناً» و هو مؤوّل بـ «أشير»، (جوازاً لدليل حاليّ كقولک للمسافر) أي الآخذ في السفر أو المتهيئ له: («راشداً مهديّاً») أي «سر راشداً مهديّاً» بعضهم يقدّر «تسافر» أو «سافر»، و لكلّ وجه ذوقيّ والقرينة للفعل المحذوف حالة المخاطب أي شروعه و تهيّؤه للسفر والسير، و «مهديّاً» إمّا صفة لـ «راشد» أو حال ثان للضمير المستتر في الفعل المحذوف والحالان مترادفان أو متداخلان و

---

١. النور: ٦.

٢. البقرة: ٧٥.

أو مقاليّ نحو: ﴿بَلى قادِرين﴾ (و بعض ما يحذف) ممّا يعمل في الحال وجب فيه ذلك حتّي أنّ (ذكر حظل) أي منع منه كعامل الؤكّدة للجملة، و النّائبة مناب الخبر كما سبق. و المذكورة للتّوبيخ نحو: «أقاعدا و قد قام النّاس»..........

على الثاني يخرج الثاني عمّا نحن فيه، لأنّ العامل فيه و هو الأوّل مذكور، (أو) لدليل (مقاليّ) أي لفظيّ (نحو) قوله تعالى: ﴿أَ يَحْسَبُ الْإِنْسانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ (بَلى قادِرين﴾[1]) أي «بلى نجمعها قادرين»، فحذف «نجمعها» لدليل لفظيّ و هو «نجمع» في الآية.

(و بعض ما يحذف ممّا يعمل في الحال وجب فيه ذلك) أي الحذف (حتّى أنّ) ذكره أي ما حذف (حظل أي منع منه) أي منع من ذكره (كعامل) الحال (المؤكّدة للجملة) أي لمضمونها لبيان يقين أو فخر أو تعظيم أو نحو ذلك.

والوجه في وجوب الحذف كون الجملة بمنزلة العوض عن العامل و إلّا فكيف يحذف العامل مع كون الحذف و التأكيد متنافيين نحو: «أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي» و قد سبق قريباً[2]. هذا إذا كانت الحال مؤكّدة لمضمون الجملة، و أمّا إذا كانت مؤكّدة لعاملها أو صاحبها فحينئذ لايجب حذف العامل و قد تقدّم[3].

(و) كعامل الحال (النائبة مناب الخبر) نحو: «قائماً» في «ضربي زيداً قائماً» و نحوه (كما سبق) بيانه في باب المبتدأ (و) كعامل الحال (المذكورة) بعد الهمزة التي (للتوبيخ نحو: «أ قاعداً و قد قام الناس»)، و قد تقدّم[4] نظير هذا المثال في باب المفعول المطلق عند قوله:

والحذف حتم مع آت بدلاً   من فعله كندلاً اللذ اندلا

---

١. القيامة: ٣ـ ٤.
٢. الصفحة: ٢٢٥.
٣. الصفحة: ٢٢٤.
٤. الصفحة: ١٢٤.

أو بيان زيادة أو نقض بتدريج ک «تصدّق بدينار فصاعدا»، «و اشتره بدينار فسافلا». و هو قياس و ک «هنيئا لک» و هو سماع. تتمّة: الأصل في حال أن تكون جائزة الحذف

لكن الفرق بينهما واضح جليّ، إذ هناک بعد الهمزة مصدر بخلافه هاهنا، (أو) كعامل الحال المذكورة (لبيان زيادة أو نقص بتدريج) أي زيادة مع تدريج أو نقص مع تدريج بأن لايكون الزيادة أو النقص دفعة واحدة، مثال الزيادة بتدريج (كـ «تصدّق بدينار فصاعداً») و «تصدّق» إمّا أمر من باب التفعّل أو ماض منه و على كلا التقديرين المراد منه عدم الطفرة من دينار واحد إلى عشرة دنانير مثلاً بل من الواحد إلى اثنين و منهما إلى ثلاث و هكذا.

(و) مثال النقص بتدريج («اشتره) أو اشتريت (بدينار فسافلاً») والبيان فيه هو البيان في الزيادة.

والتقدير في الأوّل «فاذهب أو فذهب بالمتصدّق به صاعداً» والعامل المحذوف «اذهب» أو «ذهب»، والتقدير في الثاني «فاذهب أو فذهبت في انحطاط المشترى به سافلاً».

(و هو) أي ما ذكر (قياس) أي قياسيّ، (و كـ «هنيئاً لک» و هو سماع) أي سماعيّ و هو صفة مشبهة من باب «علم، يعلم» أو من باب «شرف، يشرف» و قيل: إنّه مصدر.

و في تقدير عامله المحذوف احتمالان، الأوّل أن يكون التقدير: «ثبت لک الخير هنيئاً» و الثاني أن يكون التقدير: «هنأک ذلک هنيئاً» و يحتمل قويّاً أن يكون المقدّر ما يناسب المقام كما يأتي قريباً، و قيل: إنّه قياسي، والوجه في وجوب الحذف في الجميع ما تقدّم.

و قد علم من مطاوي ما ذكر أنّ صاحب الحال أيضاً قد يحذف إمّا جوازاً و إمّا وجوباً فلاتغفل.

حذف الحال

هنا (تتمّة) يذكر فيها أحكام لم يذكرها المصنّف.

(الأصل في الحال) نفسها بسبب كونها فضلة (أن تكون جائزة الحذف و) لكن (قد يعرض لها ما يمنع منه) أي من الحذف و ذلک أربعة مواضع:

و قد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جوابا نحو: «راكبا» لمن قال: «كيف جئت؟» أو مقصودا حصرها نحو: «لم أعده إلّا خرصا»، أو نائبة عن الخبر نحو: «ضربي زيدا قائما» أو منهيّا عنها نحو: ﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَ أَنْتُمْ سُكارى﴾.

الأوّل: (ككونها جواباً) لسؤال (نحو: «راكباً» لمن قال: «كيف جئت») أي «جئت راكباً»، فحذف العامل أعني «جئت» بقرينة السؤال، فلو حذف «راكباً» أيضاً لم يبق للجواب شيء.

الثاني: (أو) ككونها (مقصوداً حصرها) أي يكون الحال مقصوراً فيه (نحو: «لم أعده إلّا خرصاً»)، فلا يجوز حذف «إلّا خرصاً»، إذ يلزم من حذفه نفي العدّ مطلقاً، و هو خلاف المقصود، إذ المقصود نفيه مقيّداً، و إن شئت فقل: إنّ المقصود إثبات العدّ مقيّداً بالخرص و نفيه مقيّداً بعدم الخرص.

و اعلم أنّه اختلف المحشّون في لفظ «الخرص» فقال بعضهم: إنّه بالحاء المهملة والضاد المعجمة بمعنى «المشرف على الهلاک» أو «من لا خير عنده» أو «لايرجى خيره و لايخاف شرّه». و قال بعض آخر: إنّه بمعنى التخمين، فلفظه حينئذ بالخاء المعجمة والصاد المهملة.

و أنا أقول: إن كان الفعل في المثال مأخوذاً من العدّ بمعنى الظنّ كقوله:

فلاتعدد المولى شريكك في الغنى ... ولكنما المولى شريكک في العدم[1]

فالظاهر أنّ الحق هو الأوّل، و إن كان مأخوذاً من العدّ بمعنى الحساب فالظاهر أنّ الحقّ هو الثاني، و قد تقدّم كلا المعنيين في باب أفعال القلوب.

الثالث: (أو) ككونها (نائبة عن الخبر نحو: «ضربي زيداً قائماً»)، إذ يلزم من حذفه حذف النائب والمنوب عنه، و هو غير جائز.

الرابع: (أو) ككونها (منهيّاً عنها نحو: ﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَ أَنْتُمْ سُكارى﴾[2]). والوجه في ذلک ما تقدّم في نحو: «لم أعده إلّا خرصاً».

---

١. البيت للنعمان بن بشير؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٣٦٠، خزانة الأدب: ٣/ ٥٧.
٢. النساء: ٤٣.

....

والسرّ في ذلک ما ذکر في علم المعاني من أنّ النفي إذا دخل على کلام فيه تقييد بوجه ما، يتوجّه النفي إلى ذلک التقييد و کذا الإثبات و جملة الأمر فإنّه ما من کلام فيه أمر زائد على مجرّد إثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه إلّا و هو الغرض الخاصّ والمقصود من الکلام، و هذا ممّا لا شکّ فيه و لعل قولهم[1]:

و حذف فضلة أجز ما لم يضر ... کحذف ما صيغ جواباً أو حصر

إشارة إلى ذلک فتأمّل.

---

١. مضت شرحه في الصفحة: ٩٠.

باب التمييز

هذا باب (التمييز) و هو والمميّز والتبيين والمبيّن والتفسير والمفسّر) كلّها (بمعنى) واحد، (اسم بمعنى «من» مبيّن) لابهام اسم أو نسبة (نكرة ينصب تمييزاً)، فخرج بالقيد الأوّل الحال، و بالثانى اسم لا و نحو: «استغفر الله ذنبا»

(هذا باب التمييز)

التعريف

(و هو والمميّز والتبيين والمبيّن والتفسير والمفسّر) كلّها (بمعنى) واحد، و هو في اللغة التفريق بين شيئين متشابهين بحيث يعرف كلّ واحد منهما[1]، و في الاصطلاح (اسم بمعنى «من» مبيّن لابهام اسم أو نسبة نكرة ينصب) ذلک الاسم حال كونه (تمييزاً، فخرج بالقيد الأوّل) أعني «بمعنى من» (الحال)، لأنّه بمعنى «في»، لأنّ معنى «جاء زيد راكباً»، «جاء في حال الركوب».

(و) خرج (بـ) القيد (الثاني) أعني «مبيّن» (اسم «لا») التي لنفي الجنس، فإنّه و إن كان بمعنى «من» لكنّه لايفيد البيان، بل يفيد الاستغراق في الجنس.

(و) كذا خرج بالقيد الثاني (نحو: «أستغفرالله ذنباً»)، فإنّ «ذنباً» و إن كان بمعنى «من ذنب» لكن لفظة «من» فيه للابتداء أو للتعدية والنصب فيه من باب المنصوب بنزع الخافض، و قيل: إنّ «ذنباً» ليس بمعنى «من» أصلاً، بل هو مفعول به لـ «أستغفرالله»، لأنّ السين أحد المعدّيات و قد تقدّم.

---

١. مفردات ألفاظ القرآن: ٧٨٣، شمس العلوم: ٩/ ٦٤٢٨، المصباح المنير: ٥٨٧.

و قد ياتى التمييز غير مبيّن فيعدّ مؤكّدا نحو: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ الله اثْنا عَشَرَ شَهْراً﴾ و قد يأتي بلفظ المعرفة نحو: « و طبت النفس يا قيس عن عمرو» فيعتقد تنكيره معنى و نصبه (بما قد فسّره) فى تفسير الاسم.

(و قد يأتي التمييز غير مبيّن) إذا كان البيان حاصلاً بدونه (فيعدّ مؤكّداً نحو: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ الله اثْنا عَشَرَ شَهْراً﴾[1])، فـ «شهراً» غير مبيّن، لأنّ «اثنا عشر» مبيّن بما قبله، فلايحتاج إلى مبين آخر، فيكون «شهراً» مؤكّداً للبيان الحاصل بما قبله.

(و قد يأتي) التمييز (بلفظ المعرفة) و هو في المعنى نكرة (نحو) «النفس» في قوله: («و طبت النفس يا قيس عن عمرو[2]»)، فاللام في «النفس» زائدة لاتفيد تعريفاً، فـ «النفس» معناه «نفساً» كما تقدّم في باب المعرّف بأداة التعريف و إذا كان كذلك (فيعتقد تنكيره معنى).

العامل في التمييز

(و نصبه) أي التمييز فيما إذا كان منصوباً لا مطلقاً، لأنّه قد يكون مجروراً كما يأتي عن قريب (بما قد فسّره) و هذا (في تفسير الاسم) و إنّما عمل الاسم المبهم في التمييز، لأنّه إذا تمّ الاسم بأحد المتمّمات أعني التنوين و نوني التثنية والجمع و الإضافة شابه الفعل إذا تمّ بالفاعل فيشبه التميّز الآتي بعد الاسم المفعول الآتي بعد تمام الفعل فينصبه ذلك الاسم التامّ قبله لشباهته بالفعل التامّ بالفاعل.

و أمّا الاسم التام بلام التعريف فلاينصب التميّز، والوجه في ذلك أنّ غيرها من المتمّمات لّما كانت في آخر الاسم شابه الفاعل، لأنّه بعد الفعل بخلافها، فإنّها تدخل على أوّل الاسم فلا شباهة بينها و بين الفاعل حتّى يشبه الاسم التامّ بها بالفعل التامّ بالفاعل فينصب التميّز تشبيهاً له بالمفعول بعد الفعل.

---

١. التوبة: ٣٦.

٢. لرشيد اليشكري؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٦١٦.

و بالمسند من فعل أو شبهه في تفسير النسبة هذا.

(و) نصبه (بالمسند من فعل أو شبهه في تفسير النسبة) و قيل: نصبه بمجموع الجملة قبله لا بالمسند فيها وحده[١].

هذا هو الحكم في التميّز الرافع لإبهام النسبة لا ما يفهم من ظاهر كلام الناظم من أنّ نصب (هذا) القسم من التميّز أيضاً بما قد فسّره كما تكلّف لذلك بعض[٢] و قال: إنّ التميّز لما رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنّه رفع الإبهام عن الفعل فدخل الفعل بهذا الاعتبار في قول الناظم بما قد فسّره.

الإبهام في الإسم

و الإبهام في الاسم قسمان:

الأوّل: ما كان عارضياً، كالإبهام في الأسماء المشتركة نحو: «عين» و «جون» و نحوهما، فإنّه وضعت أوّلاً لمعنى واحد معيّن، ثمّ وضعت لمعنى آخر، فالمعنى معيّن في كلّ وضع والإبهام إنّما نشأ من تعدّد الوضع.

و مثلها المبهمات كأسماء الإشارة و نحوها، فإنّ «هذا» مثلاً إمّا موضوع لمفهوم كليّ بشرط استعماله في جزئيات ذلك المفهوم بناء على عموم الوضع والموضوع له فيها، و إمّا موضوع لكلّ واحد من الجزئيات بناء على عموم الوضع و خصوص الموضوع له فيها، فلا إبهام في المفهوم الكلّي ولا في واحد واحد من جزئيّاته، بل الإبهام نشأ من تعدّد المستعمل فيه على الأوّل و من تعدّد الموضوع له على الثاني و على كلا التقديرين يكون الإبهام فيه عارضياً.

والثاني: الإبهام الأصليّ، و هو الذي يكون في الموضوع له من أوّل الأمر أي من حين الوضع و هذا هو المقصود في المقام، فتنبّه.

---

١. اختاره ابن عصفور و نسبه إلى المحقّقين؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٦١٨.

٢. أراد المرادي؛ انظر: المصدر السابق.

و الاسم المبهم الذي يفسّره التمييز أربعه أشياء العدد ك: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾ و لا يجوز جرّ تمييزه، و المقدار و هو المساحة (ك «شبر ارضا» و) كيل نحو: (قفيز برا، و) وزن نحو: (منوين عسلا و تمرا)، و ما يشبه المقدار نحو: ﴿ مِثْقالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَه﴾ ....

(والاسم المبهم) بالوضع من أوّل الأمر (الذي) هو المقصود في المقام و (يفسّره التميّز أربعة أشياء):

الأوّل: (العدد كـ ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾[1] و لايجوز جرّ تميّزه) إلّا في بعض أقسامه و سيأتي تفصيله في باب أسماء العدد.

(و) الثاني: (المقدار) غير العدد (و هو) ما يقدر به الشيء و يبيّن قدره و يعين من المقائيس المشهورة الموضوعة عند كلّ طائفة و هو ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما هو (مساحة) يعرف به كمّيّة ما في الجسم أو سطحه من الشبر والذرع و نحوهما (كـ) قولك: «عندي (شبر أرضاً» و) الثاني: ما هو (كيل) و هو وعاء معيّن في اصطلاح من اصطلح عليه (نحو: «قفيز برّاً» و) الثالث من أقسام المقدار: ما هو (وزن) معيّن يعيّن مقدار ثقل الأشياء لا مساحتها (نحو): «اشتريت (منوين عسلاً و تمراً») و «منوان» مفرده «منان» بالألف، و فيه لغة أخرى بتشديد النون بدون الألف و هو الأشهر و تثنيته «منّا» بتشديد النون.

(و) الثالث من أقسام الاسم المبهم بالوضع: (ما يشابه المقدار) ممّا أجري مجراه في تعيين مقدار الشيء به (نحو): ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ (مِثْقالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَه﴾[2]) فـ «مثقال ذرّة» اسم مبهم من حيث الذات فسّره التميّز أعني «خيراً».

---

١. سورة يوسف (١٢) الآية (٤).

٢. الزلزلة: ٧.

و فرع التمييز نحو: خاتم حديدا. (و بعد ذي) الثلاثة المذكورة في البيت (و شبهها) كالذي ذكرته بعد (اجرره إذا أضفتها) بعامل المضاف إليه (كمدّ حنطة غذا) و لا تحتقر ظلامة و لو شبر أرض و يجوز أيضا جرّه بمن كما سيذكره و رفعه على البدل.

(و) الرابع: (فرع التميّز نحو: «خاتم حديداً») فالخاتم اسم مبهم من حيث الذات و فرع للحديد من حيث إنّه مصوغ منه فيكون الحديد أصلاً له و تميّزاً رفع إبهامه الذاتيّ ولكن ما هنا ينافي ما سبق[1] في باب الحال من أنّ «حديداً» حال له إلّا أن يوجّه بما وجّه به قوله: «بالجرّ» في أوائل الكتاب[2] من قوله: «إلّا أن يراعي مذهب غيره»، لأنّ فيه قولاً بالحالية.

إعراب التمييز و مواضعه

(و) التميّز الواقع (بعد ذي الثلاثة المذكورة في البيت) و هي المساحة والكيل والوزن (و نحو كالذي ذكرته بعد) الثلاثة المذكورة في البيت و هو ما يشابه المقدار و فرع التميّز لا الذي ذكره قبل الثلاثة أعني العدد، فإنّه ـ كما قال ـ لا يجوز جرّ تمييزه إلّا فيما ذكرنا (اجرره) أي التميّز الواقع بعد المذكورات (إذا أضفتها) أي المذكورات إلى التميّز الواقع بعدها (بعامل المضاف إليه) و عامل المضاف إليه إمّا المضاف أو حرف الجرّ المقدّر أو الإضافة على اختلاف الأقوال فيه (كـ «مدّ حنطةٍ غذا») فـ «الحنطة» مجرورة بعامل المضاف إليه (و) نحو: («لاتحقر ظلامة و لو شبر أرض») فـ «الأرض» مجرور بعامل المضاف إليه.

(و يجوز أيضاً جرّه) أي التميّز الواقع بعد المذكورات (بـ «من») التبعيضيّة أو البيانيّة على قول (كما سيذكره) عن قريب (و) يجوز (رفعه) أي التميّز المذكور (على البدل) عن المذكورات إذا كانت المذكورات مرفوعة و أمّا إذا كانت منصوبة أو مجرورة فلايجوز البدليّة في التميّز للبس فتأمّل.

---

١. الصفحة: ١٩٧.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ٦٣.

(و النصب) للتمييز الواقع (بعد ما) أي مبهم (أضيف) إلى غيره (وجبا إن كان) المميّز لا يغني عن المضاف إليه (مثل ملء الأرض ذهبا) فإن أغنى نحو: هو أشجع الناس رجلا جاز الجرّ فتقول هو أشجع رجل.

فتحصّل ممّا تقدّم أنّه في التميّز الواقع بعد المذكورات يجوز النصب والجرّ والرفع لكن بشرط أن لايكون المذكورات مضافة إلى غير التميّز و إلّا فله حكم آخر ذكره بقوله: (والنصب للتمييز الواقع بعد ما أي) اسم (مبهم أضيف إلى غيره) أي غير التميّز (وجب إن كان المميّز) بفتح الياء (لايغنى عن المضاف إليه) الذي هو غير التميّز (مثل: ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً﴾[1]) فيجب نصب «ذهباً»، لأنّ المميز أعني «ملؤ» أضيف إلى غير التميّز، و لايغنى «ملؤ» عن الأرض، لأنّ في «ملؤ» إبهامين أحدهما مقداريّ و الآخر ذاتيّ، والرافع للإبهام الذاتيّ هو التميّز والرافع للإبهام المقداريّ هو «الأرض»، فلايغنى «الملؤ» عن «الأرض» لأنّ المقصود من الكلام في الآية و هو المبالغة لايحصل إلّا بأن يبيّن أنّ الذهب و لو كان بمقدار يملأ الأرض غير مفيد في النجاة عن عذاب الله.

(فإن أغني) المميّز بفتح الياء عن المضاف إليه بأن لايختلّ بحذفه المقصود من الكلام (نحو: «هو أشجع الناس رجلاً») فحينئذ (جاز الجرّ) أي جاز جرّ التميّز بإضافة المميّز إليه بعد حذف المضاف إليه أعني «الناس»، إذ لايختلّ المقصود بحذفه، (فتقول: «هو أشجع رجل»)، لأنّه يعلم أنّ المعنى أنّه أشجع الناس و لو لم يذكر «الناس»، لأنّه ثبت في علم الأخلاق أنّ الشجاعة تختصّ بالعقلاء ولاتوجد في غيرهم بخلاف الجرأة، فإنّها أعمّ و في كلام التفتازانيّ[2] في بحث وجه الشبه أيضاً إشارة إلى ذلك.

---

١. آل عمران: ٩١.

٢. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

و التمييز الفاعل في المعنى انصبن بأفعلا الكائن مفضّلا كانت أعلى منزلا إذ معناه أنت علا منزلك بخلاف غيره فيجب جرّه كزيد أكمل فقيه.

(والتمييز) الذي كان هو (الفاعل في المعنى) فجعل تمييزاً بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير مستتر في «أفعل» (انصبن) وجوباً (بـ «أفعل» الكائن مفضّلاً) لا الكائن صفة مشبهة (كـ «أنت أعلى منزلاً»، إذ معناه «أنت علا منزلک») فكان «منزلاً» فاعلاً ثمّ جعل تمييزاً بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير مستتر في «أعلى» و حذف كاف الخطاب، لعدم إمكان اتّصاله بالضمير المستتر في «أعلى».

هذا حكم التمييز إذا كان فاعلاً في المعنى من أنّه يجب نصبه (بخلاف غيره) أي بخلاف غير الفاعل في المعنى، والضابط في التميّز غير الفاعل في المعنى أن يكون «أفعل» التفضيل فرداً من أفراد التميّز (فيجب جرّه) أي التميّز (به) أي بـ «أفعل» بإضافته إليه (كـ «زيد أكمل فقيه»)، فـ «فقيه») تميّز غير فاعل في المعنى، لأنّ «أكمل» و هو «زيد» فرد من أفراد الفقيه الكلّيّ الذي هو التميّز، فـ «زيد» هو الفاعل في المعنى لـ «أكمل» لا الفقيه، والفقيه لايغنى عنه لأنّ الأكمليّة تحصل بأمور، منها كون الإنسان فقيهاً، فحذفه يختلّ به المقصود، إذ بعد حذفه لايعلم أنّ إسناد الأكمليّة إلى «زيد» بماذا، فيجب جرّ «فقيه» بـ «أكمل».

و قال بعض المحقّقين في حاشيته على شرح ابن عقيل: "ضابط ما ليس بفاعل في المعنى أن يكون «أفعل» التفضيل بعضاً من جنس التمييز و يعرف ذلك بصحّة حذف أفعل التفضيل، و وضع لفظ «بعض» موضعه، فنحو: «زيد أفضل رجل» تجد أفعل التفضيل و هو «أفضل» باعتبار الفرد الذي يتحقّق فيه واحداً من جنس الرجل، و كذلك نحو: «هند أفضل امرأة» تجد أفعل التفضيل بعض الجنس، و يمكن أن يحذف «أفعل» التفضيل في المثالين و تضع مكانه لفظ «بعض» فتقول: «زيد بعض جنس الرجل» أي «بعض الرجال» و «هند بعض جنس المرأة» أي «بعض النساء»"[1] انتهى.

---

١. شرح ابن عقيل، مع حواشي محيي الدين عبد الحميد: ٢/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

(و بعد كلّ ما اقتضى تعجّبا) سواء كان بصيغة ما أفعله أو أفعل به أم لا (ميّز) ناصبا (كاكرم بأبي بكر أبا) و «لله درّه فارسا».

(و بعد كلّ ما اقتضى تعجّباً سواء كان بصيغة) جعل له في النحو باب نحو: («ما أفعله» أو «أفعل به») كما سيأتي[1] (أم لا) بل كان ممّا يفيد التعجّب و لم يجعل له باب، (ميّز) بعد الجميع حال كونك (ناصباً) للتميّز بالاسم المبهم إن كان التميّز له، و بالمسند من فعل و شبهه إن كان التميّز رافعاً لإبهام النسبة (كـ «أكرم بأبي بكر أباً»)، فـ «أباً» رافع لإبهام نسبة الإكرام إلى أبي بكر فهو منصوب بالمسند و هو «أكرم» و معنى مجموع الكلام إظهار التعجّب من كون أبي بكر أباً كريماً و نعم الأب.

(و) نحو: («لله درّه فارساً») فـ «فارساً» رافع لإبهام اسم مبهم و هو الضمير المضاف إليه «الدرّ» بناء على كون هذا الضمير مبهماً كالضمير في «ربّه رجلاً» و «يا له من رجل» و يكون «فارساً» تميّزاً عنه.

و يحتمل أن يكون «فارساً» من تميّز النسبة بناء على أن يكون الضمير راجعاً إلى شخص معيّن و الإبهام يكون في نسبة «الدرّ» إليه.

و «الدرّ» في اللغة اللبن[2]، و في هذا المثال كناية عن الفعل الممدوح المتعجّب منه، و إنّما نسب الفعل الصادر منه إلى الله تعالى قصداً إلى إظهار التعجّب منه، لأنّ الله تعالى أعطى الممدوح القدرة على هذا الفعل المتعجّب منه، فالله تعالى منشئ العجائب و لا حول ولا قوة إلّا بالله.

و حاصل معنى الكلام إظهار التعجّب من كون الممدوح فارساً ماهراً حاذقاً في ركوب الخيل و من عادتهم أنّهم إذا تعجّبوا من شيء ينسبونه إلى الله تعالى و هكذا عادة بعض طوائف العجم.

---

١. الجزء الثالث، الصفحة: ٧٤.

٢. العين: ٨/ ٦.

و «حسبك بزيد رجلا» و «كفى به عالما» و «يا جارتا ما أنت جاره» (و اجرر بمن) أي التبعيضيّة (إن شئت) كلّ تمييز (غير) أشياء ....

(و) نحو: («حسبک بزيد رجلاً») فـ «رجلاً» تميّز رافع لإبهام نسبة الكفاية إلى «زيد» و حاصل معنى الكلام إظهار التعجّب من كون «زيد» رجلاً تامّ الرجوليّة بحيث إنّه يكفي المخاطب في الأمور التي يحتاج فيها إلى رجل كامل.

(و) نحو: («كفى به عالماً») والبيان فيه هو البيان في سابقه مع فرق ما ظاهر فلانعيده (و) نحو قول الأعشى[١]:

بانت لتحزننا عفّارة (يا جارتا ما أنت جارة)

فإنّ «بانت» بمعنى «بعدت» و «فارقت»، و «لتحزننا» معناه «لتدخل الحزن إلى قلوبنا» و «عفّارة» اسم امرأة و «يا» حرف نداء و «جارتا» منادى مضاف إلى ياء المتكلّم المنقلبة ألفاً، «ما» اسم استفهام للتعجّب و مبتدأ خبره «أنت» بكسر التاء و «جارة» تميّز يبيّن ما وقع عليه التعجّب و هو الجوار، والشاهد في «جارة» حيث نصب لأنّه وقع بعد ما يقتضي التعجّب أعني «ما أنت» و هو رافع لإبهام النسبة بين المبتدأ والخبر و قيل: إنّ «جارة» حال من «أنت»[٢].

(واجرر بـ «من» التبعيضيّة) و قيل: البيانية و قيل: الزائدة (إن شئت كلّ تميّز غير) أربعة (أشياء):

١. ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير (م ٧ ق) من شعراء الطبقة الأولى في الجاهليّة، وأحد أصحاب المعلّقات. كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس، غزير الشعر، يسلك فيه كلّ مسلك، وليس أحد ممّن عرف قبله أكثر شعراً منه، وكان يغنّي بشعره، فسمّي «صنّاجة العرب». قال البغدادي: كان يفد على الملوك ولا سيما ملوك فارس، ولذلك كثرت الألفاظ الفارسيّة في شعره. عاش عمرا طويلا، ولقب بالأعشى لضعف بصره. وعمي في أواخر عمره، مولده ووفاته في قرية (منفوحة) باليمامة قرب مدينة الرياض وفيها داره، وبها قبره. جمع بعض شعره في ديوان سمّي «الصبح المنير في شعر أبي بصير» وترجم المستشرق الألماني جاير Geyer بعض شعره إلى الألمانية. الأعلام: ٧/ ٣٤١.

٢. انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٣٣٥.

التمييز (ذي العدد) أي المفسّر له كما تقدّم (و) التمييز (الفاعل) في (المعنى) إن كان محوّلا عن الفاعل صناعة (كطب نفسا تفد) أو عن مضاف نحو: زيد اكثر مالا ....

الأوّل: (التميّز) الذي يجيء لرفع الإبهام من (ذي العدد أي) التميّز (المفسّر له كما تقدّم) أنّه لايجوز جرّ تميّزه.

(و) الثاني: (التميّز) الذي يكون هو (الفاعل في المعنى إن كان محوّلاً عن الفاعل صناعة كـ «طب نفساً تفد»)، فـ «نفساً» يكون في المعنى فاعلاً لـ «طب»، إذ المقصود من الكلام أمر المخاطب بأن تطيب نفسه حتّى يفدى له النفوس و الأموال لا هو نفسه، لأنّ الطيب قائم بالنفس لا بالجسم، لأنّه من الصفات النفسانيّة كالحلم والكرم لا من الصفات الجسمانيّة كالبياض والسواد، فكأنّه كان الكلام في الأصل «لتطب نفسک حتّى تفدى» فالنفس كانت فاعلاً ثمّ حوّل عن الفاعليّة إلى التميّزيّة.

و اعلم أنّ لفظ «تفد» في النظم فعل مضارع مجهول مجزوم من «فدى، يفدي» و أصله بسكون الفاء و فتح الدالّ ثمّ نقلت فتحة الدال إلى الفاء للوقف على رأي الكوفيين كما يجيء في باب الوقف في قوله:

و نقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصريّ و كوف نقلا

و يحتمل أن يكون فعلاً معلوماً أو مجهولاً من «أفاد، يفيد»، فلا نقل حينئذ و معنى المثال حينئذ واضح.

والثالث: (أو) كان التميّز محوّلاً (عن مضاف نحو: «زيد أكثر مالاً»)، فـ «مالاً» محوّل عن مضاف إذ أصله «مال زيد أكثر» فحوّل المضاف و جعل تميّزاً و أقيم المضاف إليه مقامه و ارتفع على الابتدائيّة.

و المحوّل عن المفعول نحو: غرست الأرض شجرا. (و عامل التمييز قدّم مطلقاً) عليه اسما كان أو فعلاً جامداً أو متصرّفاً.

(و) الرابع: التميز (المحوّل عن المفعول نحو: «غرست الأرض شجراً») فـ «شجراً» محوّل عن المفعول، إذ أصله «غرست الشجر في الأرض» فحوّل «الشجر» عن المفعوليّة إلى التميزيّة و حذف «في» ثمّ نصبت «الأرض» على الحذف و الإيصال أعني بنزع الخافض، فهذه الأشياء المذكورة لايجوز جرّها بـ «من»، فلايقال: «طب من نفس» و لا «زيد أكثر من مال» و لا «غرست الأرض من شجر».

تقدّم عامل التمييز

(و عامل التمييز قدّم مطلقاً عليه)، فلايجوز تقديمه على العامل مطلقاً أي سواء (اسماً كان) العامل (أو فعلاً جامداً أو متصرّفاً)، فلايقال مثلاً: «عندي عسلاً منوان»، لأنّ العامل حينئذ اسم جامد مشابه للفعل مشابهة ضعيفة فهو ضعيف في العمل، فلايقوى أن يعمل فيما تقدّم عليه، و لايقال أيضاً: «نفساً طاب زيد»، لكون التمييز في المعني فاعلاً في المعنى للفعل كما تقدّم[1] والفاعل لايتقدّم على الفعل، لأنّ رتبة الفاعل بعد الفعل كما تقدّم في باب الفاعل[2]:

و بعد فعل فاعل فإن ظهر فهو و إلّا فضمير استتر

و هكذا يؤوّل بالفاعل إذا كان التمييز مفعولاً نحو: «غرست الأرض شجراً» فيقال فيه: «انغرس الشجر في الأرض» فتأمّل.

---

١. أوّل الباب.

٢. الصفحة: ٦.

(و الفعل ذو التصريف نزرا سبقا) بضمّ أوّله بالتمييز كقوله: «و ما كان نفسا بالفراق تطيب» و قوله: «أنفسا تطيب بنيل المنى» و قاس ذلك الكسائي و المبرّد و المازنيّ و اختاره المصنّف في شرح العمدة.

(و) لكنّ (الفعل ذو التصريف) إذا كان عاملاً فحينئذ العامل (نزراً) أي قليلاً (سبق بضمّ أوله) أي السين (بالتمييز كقوله: «و ما كاد نفساً بالفراق تطيب»[1]) فقدّم التمييز أعني «نفساً» على الفعل العامل أعني «تطيب» و هو قليل (و) نحو (قوله: «أ نفساً تطيب بنيل المنى»[2]).

(و قاس ذلک) أي التقديم على الفعل العامل (الكسائيّ والمبرّد والمازنيّ[3])، فعندهم ليس التقديم قليلاً (و اختاره المصنّف في شرح العمدة).

هذا حكم الفعل المتصرّف و أمّا الفعل الجامد فلايجوز فيه التقديم إجماعاً لما ذكر في الاسم الجامد.

---

١. للمخبل السعدي، وقيل: هو لاعشى همدان، وقيل: هو لقيس بن الملوح العامري؛ انظر: حاشية شرح ابن عقيل لمحمّد محي الدين: ٢/ ٢٩٣.

٢. لرجل من بني طيئ؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٢٨.

٣. تقدّمت في الجزء الأوّل ترجمة الكسائيّ، الصفحة: ١٨، و المبرّد، الصفحة: ١٣٢، و المازنيّ، الصفحة: ٤٢٧.

حروف الجرّ

هذا باب (حروف الجر)، (هاك) أي خذ (حروف الجرّ و هي) عشرون (من) و (إلى) و (حتّى) و (خلا) و (حاشا) و (عدا) ....

(هذا باب حروف الجرّ)

التبيين

و إنّما سمّيت بهذا الاسم، لأنّها تجرّ معاني الأفعال إلى مدخولها، و قيل: لأنّها تعمل إعراب الجرّ كما سمّي بعض الحروف حروف النصب[1]؛ و بعضهم يسمّيها حروف النصب، لأنّها تجعل مدخولها مفعولاً بالواسطة، و بعضهم[2] يسمّونها حروف الإضافة، لأنّها تضيف الفعل إلى الاسم أي تربط بينهما و هذا يرجع إلى الوجه الأوّل، و حاصله إيصال معنى الفعل إلى مجروره، فيجعله مفعولاً به للفعل فيصير منصوب المحلّ، فلذا جاز العطف على ﴿بِرُؤُسِكُم﴾[3] بنصب ﴿أَرْجُلَكُم﴾[4]، و تسمّى أيضاً حروف الصفات، لأنّها تحدث صفة في الاسم من ظرفيّة و ابتدائيّة و عليّة و نحوها.

حروف الجرّ

(هاك) «ها» اسم فعل (أي خذ حروف الجرّ و هي عشرون) حرفاً («من» و «إلى» و «حتّى») و لايخفى لطف الابتداء بـ «من» و ذكر «إلى» بعده و تعقيبهما بـ «حتّى»، لأنّه أيضاً لانتهاء الغاية (و «خلا» و «حاشا» و «عدا») و قد تقدّم شطر من الكلام فيها في باب الاستثناء

---

١. حاشية الصبان: ٢/ ٢٠٢.

٢. تسمّيها الكوفيّون حروف الإضافة و حروف الصفات؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٣٠.

٣. المائدة: ٦.

٤. نفس الآية.

و (في) و (عن) و (على) و (مذ) و (منذ) و (ربّ) و (اللام) و (كي) و قلّ من ذكرها.
و لا تجرّ إلّا «ما» الاستفهاميّة و «أن» و «ما» و صلتهما.

(و «في» و «عن» و «مذ» و «منذ» و «ربّ» و «اللام» و «كي» و قلّ من ذكرها) أي «كي» في تعداد حروف الجرّ.

كَيْ

(ولاتجرّ) «كي» (إلّا) في ثلاثة مواضع:

الأوّل: فيما دخل على («ما» الاستفهاميّة) نحو: «كيمه» بمعنى «لمه»، فـ «ما» استفهاميّة مجرورة بـ «كي» حذفت ألفها وجوباً و جيء للوقف بهاء السكت كما يأتي في باب الوقف في قوله:

و «ما» في الاستفهام إن جرّت حذف   ألفها و أولها الهاء إن تقف

و قد أشرنا إليه سابقاً أيضاً.

والموضع الثاني (و) الثالث: فيما دخل على («أن» و «ما») المصدريّتين (و صلتهما) نحو: «جئت كي أن أزورك» و نحو: «جئت كيما أزورك».

اعلم أنّ «كي» لها استعمالات ثلاثة:

الأوّل: أن يكون قبلها لام الجرّ و هي حينئذ حرف مصدريّة نحو: ﴿**لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلى ما فاتَكُم**﴾[1].

الثاني: أن يكون بعدها «أن» المصدريّة و هي حينئذ حرف جرّ، نحو المثال الأوّل و كذا إن كان بعدها «ما» المصدريّة نحو المثال الثاني.

---

١. الحديد: ٢٣.

و (واو و تا و الكاف و البا و لعلّ) و قلّ من ذكر هذه أيضاً و لا يجرّ بها إلّا عقيل

الثالث: أن تكون غير مسبوقة باللام و لا سابقة لـ «أن» و «ما» المصدريّتين نحو: «جئت كي أزورك» و حينئذ يحتمل أن تكون حرف جرّ فنصب الفعل بعدها بـ «أن» المقدّرة بعدها و يحتمل أن تكون حرف مصدريّة ناصبة للفعل بعدها فقبلها لام التعليل مقدّرة.

واو، تاء، الكاف، الباء، لعلّ

(و واو) القسم و (تاء) القسم (والكاف والباء و لعلّ و قلّ من ذكر هذه أيضاً) في تعداد حرف الجرّ (ولا تجرّ بها إلّا) قبيلة (عقيل) بالتصغير قال شاعرهم:

فقلت ادع أخرى و ارفع الصوت جهرة لعلّ أبي المغوار منك قريب[1]

و قد تقدّم[2] في باب الحروف المشبهة بالفعل أنّ في «لعلّ» إحدى عشرة لغة: الأولى والثانية «لعلّ» بفتح اللام الأولى و تشديد الثانية مع الكسر والفتح، والثالثة والرابعة «عل» بحذف اللام الأولى و تشديد الثانية مع الكسر والفتح والجرّ بها عند عقيل إنّما هو إذا كانت بإحدى هذه اللغات دون غيرها، والخامسة «لعنّ» بفتح اللام و بالعين و تشديد النون، والسادسة «لغنّ» بفتح اللام و بالغين المعجمة و تشديد النون، والسابعة «رعنّ» بفتح الراء المهملة و بالعين المهملة و تشديد النون، والثامنة «رغنّ» بالضبط السابق والغين المعجمة، التاسعة «لعلّة» باللام والعين المهملة و تشديد اللام الثانية و بالتاء، العاشرة «لأنّ» بفتح اللام والهمزة والنون المشدّدة، و الحادية عشرة «أنّ» بفتح الهمزة والنون المشدّدة.

والحروف الجارة الزائدة لاتحتاج إلى متعلّق نحو: «بحسبك درهم» و كذا «لعلّ» لأنّها شبيهة بالحروف الزائد و إن كان لها معنى خاصّ من الترجّي والإشفاق فما بعدها مبتدأ في صورة المجرور.

---

١. البيت لكعب بن سعد الغنويّ؛ انظر: جمهرة أشعار العرب: ٥٥٨.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ٤١١.

(و متى) و قلّ من ذكرها أيضاً و لا يجرّ بها إلّا هذيل و زاد في الكافية «لولا» إذا وليها ضمير و هو مشهور عن سيبويه. (بالظاهر اخصص منذ) و (مذ و حتّى و الكاف و الواو و ربّ و التّا) فلا تجرّ بها ضميرا.

متى، لولا

(و «متى» و قلّ من ذكرها أيضاً) في تعداد حروف الجرّ (ولاتجرّ بها إلّا) قبيلة (هذيل) بالتصغير أيضاً و هي بمعنى «من» نحو قولهم: «أخرجها متى كمّه» أي «من كمّه».

(و زاد) المصنّف (في الكافية «لولا» إذا وليها ضمير) نحو: «**لو لاک لما خلقت الأفلاک**»[١] (و هو) أي كونها حرف جرّ (مشهور عن سيبويه[٢])، أمّا غيره فقال بعضهم: الضمير بعدها مبتدأ، و قال بعض آخر: لم تستعمل «لولا» فى كلام العرب داخلة على الضمير المتّصل و هو بظاهره كلام فارغ لورودها كذلک كثيراً في كلامهم، فالظاهر أنّ مراده من عدم الاستعمال عدم الشيوع، لأنّه مع وروده في كلام العرب الموثوق بعربيّتهم ليس شائعاً شيوع وقوع الاسم الظاهر بعدها[٣].

الحروف المختصّة بالاسم الظاهر

و قد علم ممّا تقدّم ما يختصّ به «كي» و «متى» و «لعلّ» و «لولا» على القول بأنّها حروف جرّ و أمّا السبعة عشر الباقية فعشرة منها مشترک بين الاسم الظاهر والمضمر و سبعة منها مختصّة بالاسم الظاهر و هي ما ذكره بقوله: (بالظاهر اخصص «مذ» و «منذ» و «حتّى» و«الكاف»و «الواو» و «ربّ» و «التاء» فلاتجرّ) أنت (بها) أي بهذه السبعة (ضميراً).

و هذه السبعة على قسمين:

---

١. بحارالأنوار: ١٦/ ٤٠٦.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٣. انظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٨٥ ـ ٧٨٨.

(و اخصص بمذ و منذ وقتا) غير مستقبل نحو: «ما رأيته مذ يومنا أو منذ يوم الجمعة» و اخصص (بربّ منكّرا) لفظا و معنى أو معنى فقط كما قال في شرح الكافية نحو «ربّ رجل و أخيه».

الأوّل: ما لا يختصّ بظاهر معيّن و هو ثلاثة منها و هي «حتّى» و «الكاف» و «الواو».

والثاني: ما يختصّ بظاهر معيّن و هو على ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما ذكره بقوله: (و اخصص بـ «مذ» و «منذ» وقتاً) أي ما دلّ على زمان (غير مستقبل) سواء كان زماناً حاضراً (نحو: «ما رأيته مذ يومنا» أو) كان زماناً ماضياً نحو: «ما رأيته (منذ يوم الجمعة) السابقة» و سيجيء معناهما حينئذ عن قريب؛ فإن دخلتا على غير الزمان نحو: «ما رأيته منذ بني المدرسة» أو «منذ خلق الله زيداً»، فحينئذ اسم الزمان مقدّر أي «منذ زمان بني المدرسة» و «منذ زمان خلق الله زيداً».

والثاني: ما ذكره بقوله: (و اخصص بـ «ربّ» منكّراً لفظاً و معنى أو معنى فقط كما قال في شرح الكافية[1])، مثال الصورتين (نحو: «ربّ رجل و أخيه») فـ «رجل» نكرة لفظاً و معنى و «أخيه» نكرة معنى و معرفة لفظاً على قول يأتي.

و يحذف الفعل الذي عدّي بـ «ربّ» كثيراً نحو: «ربّ عصى كسرته» أصله «كسرت ربّ عصى كسرته»، إذ المثال من باب الاشتغال.

و قال بعضهم كما في المطوّل الفعل المحذوف «ثبت» و أو «تحقّق» و محلّ مجرورها في نحو «ربّ رجل صالح عندي» رفع على الابتداء، و في نحو: «ربّ رجل صالح لقيت» نصب على المفعوليّة بالفعل المذكور، و في نحو: «ربّ رجل صالح لقيته» يجري عليه حكم باب الاشتغال، فإن قدّر فعل فمحلّه نصب و إلّا فمحلّه رفع كما تقدّم في باب الاشتغال[2].

---

١. شرح الكافية: ٢/ ٧٩١.

٢. الصفحة: ٥٩.

(و التاء) جارّة (لله و ربّ) مضافا إلى الكعبة أو الياء نحو: تالله و تربّ الكعبه و تربّي، و سمع أيضا تالرحمن؛ (و ما رووا من) **ادخال ربّ على الضمير** (نحو ربّه فتى نزر) **من وجهين ادخالها على غير الظاهر و على معرفة** ....

و تختصّ «ربّ» بوجوب تصديرها، لأنّه لإنشاء التكثير أو التقليل كما أنّ «كم» الخبريّة لها صدر الكلام، لكونها لإنشاء التكثير، لأنّ كلّ ما ينشئ في الكلام معنى يجب تصديره؛ و معناها التكثير غالباً والتقليل نادراً و لذا وجب تنكير مجرورها، لأنّهما لايكونان في المعرفة لتعيّنها دائماً، فإن كان قليلاً لايكثر و إن كان كثيراً لايقل. و يشترط في مدخولها التوصيف لتأكيد التقليل الذي هو مدلول «ربّ»، فإنّه إذا وصف صار أقلّ، فتأمّل.

و في الضمير العائد إلى مدخولها خلاف، فقيل: إنّه نكرة كالمرجع و قيل: إنّه معرفة.

والثالث: ما ذكره بقوله (والتاء) للقسم حال كونها (جارّة لله) أي للفظه (و) لفظ («ربّ») حال كون لفظ «ربّ» (مضافاً إلى الكعبة أو) إلى (الياء نحو: **﴿تَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُم﴾**[1] (و) نحو: («تربّ الكعبة» و) نحو: («تربّي» و سمع أيضاً «تالرحمن») و حكي أيضاً «تحياتك» بفتح الحاء والياء أي «بعمرك».

(و ما رووا) من كلام العرب (من إدخال «ربّ» على الضمير نحو: «ربّه فتى») فهو (نزر) أي قليل أي نادر (من وجهين): الوجه الأوّل (إدخالها على غير) الاسم (الظاهر) و قد قلنا: إنّه مختصّ بالاسم الظاهر، (و) الوجه الثاني إدخالها (على) اسم (معرفة) و قد قلنا: إنّه مختص باسم نكرة.

و اختلف في هذا الضمير الذي دخل عليه «ربّ» و سبب الخلاف عدم تقدّم المرجع فقيل: إنّه نكرة[2]، و قيل: معرفة[3] لكن تعريفه أنقص من بقية الضمائر، لأنّ التفسير فيه يحصل بالتمييز

---

١. الأنبياء: ٥٧.

٢. اختاره الزمخشري و ابن عصفور؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٣٦.

٣. اختاره الفارسيّ و كثيرون؛ انظر المصدر السابق.

(كذا) نزر إدخال الكاف على الضمير كقوله: «و إن يك إنسا ما (كها) الإنس يفعل» (و نحوه) ممّا (أتى) كقوله: «كه و لا كهنّ إلّا حاظلا» و كذا إدخال حتّى عليه نحو:

فلا و الله لا يلفي أناس فتى حتّاك يا ابن أبي زياد

بعد ذكره مبهماً، فقبل مجيء التميز فيه إبهام النكرات، فهو كالمضاف الذي يكتسب التعريف عمّا بعده أعني المضاف إليه و لذا قالوا: إنّه راجع إلى التمييز و جعلوه من المواضع التي يعود الضمير فيها إلى المتأخّر لفظاً و رتبة.

و هذا الضمير مفرد مذكّر دائماً و إن كان التميّز مثنّى أو جمعاً أو مؤنّثاً نحو: «ربّه رجلاً أو رجلين أو رجالاً أو امرأة أو امرأتين أو نساء».

و قيل[1]: يجب المطابقة فيقال: «ربّه رجلاً» و «ربّهما رجلين» و «ربّهم رجالاً» و «ربّها امرأة» و «ربّهما امرأتين» و «ربّهن نساء».

(كذا) أي مثل «ربّ» (نزر إدخال «الكاف» على الضمير كقوله:)

لئن كان من جنّ لأبرح طارقاً (و إن يک إنساً ما كها الإنس يفعل[2])

الشاهد في «كها» حيث دخل الكاف على الضمير و هو نزر أي نادر (و نحوه ممّا أتى) في كلامهم إدخال الكاف على الضمير (كقوله:)

فلاترى بعلاً ولا حلائلاً (كهو ولا كهن إلّا حاظلاً) [3]

(و كذا) نزر (إدخال «حتّى» عليه) أي على الضمير (نحو) قوله:

فلا والله لايلفـــى أناس فتى (حتّاک يا ابن أبي زياد) [4]

الشاهد في «حتّاک» حيث دخلت «حتّى» الجارّة على الضمير و هو نادر.

---

١. قاله ابن الأنباريّ؛ انظر: شرح الكافية: ٢/ ٧٩٤.

٢. للشنفريّ الأزديّ؛ انظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٤٧.

٣. لرؤبة بن العجاج؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٣٤.

٤. البيت بلانسبة في الكتب.

فصل: في معاني كلّ واحد من حروف الجرّ؛ (بعّض و بيّن) الجنس (و ابتدئ في الأمكن)ة بالاتفاق (بمن) نحو: ﴿لَنْ تنالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّون﴾ ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثان﴾ ﴿سُبْحانَ ....

معاني حروف الجرّ

(فصل: في معاني) كلّ واحد من (حروف الجرّ)

الإبتداء و معاني «من»

(بعّض و بيّن الجنس) أي أحدث الدلالة على البعضيّة والبيان في الجنس، قال في شرح النظام في ضمن معاني باب التفعيل: "«فسقته» أي نسبته إلى الفسق، لأنك لمّا نسبته إلى ذلك فكأنّك أحدثت فيه شيئاً كان مجهولاً و غير متقرّر"[١] انتهى.

و علامة «من» التبعيضيّة جواز الاستغناء عنها بقيام لفظ «البعض» مقامها، و علامة «من» البيانيّة صحّة قيام الموصول مقامها.

(و ابتدئ في الأمكنة بالاتفاق) من النحويّين في استعمالها للابتداء المكانيّ (بـ «مِن»)، مثال التبعيض (نحو) قوله تعالى: (﴿لَنْ تَنالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّون﴾[٢]) أي «بعض ما تحبّون» و لذلک قرأ ابن مسعود[٣] «بعض ما تحبّون» بصريح لفظ «البعض»[٤] و مثال التبيين (﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثان﴾[٥]) أي «الذي هو الأوثان»، و مثال الابتداء المكانيّ المتفق عليه (﴿سُبْحانَ

١. شرح النظام: ٥٤.

٢. آل عمران: ٩٢.

٣. عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن (م ٣٢ ق) مشهور و غني عن التعريف، كان من الصحابة و من أشهر تلامذة مولانا أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه آلاف التحيّة و الثناء.

٤. الكشّاف: ١/ ٣٨٥.

٥. الحج: ٣٠.

الَّذي أَسْرى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ﴾ (و قد تأتي لبدء الأزمنة) كقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ و نفاه البصريّون إلّا الأخفش و مذهبه هو الصحيح لصحّة السماع بذلك. (و زيد) أي «من» عندنا (في نفي و شبهه) و هو النهي والاستفهام (فجر نكرة ك «ما لباغ من مفر») ﴿هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾ و زيد عند الأخفش في الإيجاب فجرّ النكرة ....

الَّذي أَسْرى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾[1] فـ «من» في الآية تدلّ على أنّ المكان الذي ابتدئ منه إسراء النبى ﷺ هو المسجد الحرام.

(و قد تأتي) «من» (لبدء الأزمنة) أي للابتداء الزمانيّ عند الكوفيين[2] (كقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[3] و نفاه البصريّون إلّا الأخفش[4] و مذهبه هو الصحيح لصحّة السماع بذلک) أعني الآية المذكورة، لأنّ «من» فيها للابتداء الزمانيّ، و قد يكون للابتداء في غير الزمان والمكان نحو: «من العبد الذليل إلى المولى الجليل» فتأمّل.

(و زيد أي «من» عندنا في نفي و شبهه و هو النهي والاستفهام) لا في غيرها (فجر) حين كونها زائدة اسماً (نكرة) فقط (كـ «ما لباغ من مفر») مثال للنفي، (و) نحو: (﴿هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾[5]) مثال لشبه النفي؛ (و زيد عند الأخفش في الإيجاب) أيضاً (فجرّ) حينئذ (النكرة

---

١. الإسراء: ١.

٢. توضيح المقاصد: ٢/ ٧٤٩.

٣. التوبة: ١٠٨.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

٥. الفاطر: ٣.

والمعرفة نحو: «قد كان من مطر» «و يكثر فيه من حنين الأباعر»

والمعرفة)، مثال النكرة (نحو: «قد كان من مطر»)[١] و «المطر» بمعنى الغيث[٢] لا علم شخص، و مثال المعرفة نحو: («و يكثر فيه من حنين الأباعر»[٣]) والشاهد واضح.

و أوّلها المانعون بأنّها للتبعيض أو التبيين أي «قد كان بعض مطر» أو «شيء من مطر» أو هو وارد على الحكاية كأنّ قائلاً قال: هل كان من مطر؟ فأجاب بأنّه قد كان من مطر، فالمراد من كونه في نفي أو شبهه كونه فيه في الحال أو في الأصل.

اعلم أنّ زيادة حروف الجرّ معناها تأكيد الكلام، لأنّ زيادتها بمنزلة إعادة الكلام ثانية تأكيداً للمقصود من الكلام.

قال محشي المطوّل عند قول الخطيب «استغني عن مؤكّدات الحكم»: "اصطلح النحاة على تسمية حروف معدودة مقرّرة فيما بينهم مثل: «أن» و «إن» و «الباء» في ﴿**كَفى بِاللهِ شَهيدا**﴾[٤] و نظائرها بحروف الصلة، لإفادتها تأكيد الاتصال الثابت و بحروف الزيادة، لأنّها تزاد في الكلام.

فإن قلت: يجب أن لايكون زائدة إذا أفادت فائدة معنويّة أعني التوكيد، قلت: إنّما سمّيت زائدة، لأنّها لا تغيّر أصل المعنى بل لايزيد بسببها إلّا تأكيد المعنى الثابت و تقويته، فكأنّها لم تفد شيئاً و لما لم يلزم الاطراد في وجه التسمية لم يتّجه اعتراض الفاضل الرضيّ بأنّه يلزمهم أن يعدوا على هذا «إن» ولام الابتداء و ألفاظ التوكيد اسماً كانت أم لا، زوائد" انتهى.

---

١. و أجاز بعضهم زيادة «من» بشرط تنكير مجرورها فقط نحو: «قد كان من مطر»، وأجازها الأخفش والكسائيّ وهشام بلا شرط، و وافقهم الناظم في التسهيل، وعلّله في شرحه بثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً. انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٤٠.

٢. تهذيب اللغة: ١٣/ ٢٣١.

٣. لم أقف على قائله.

٤. النساء: ٧٩.

(للانتهاء «حتّى») نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ ....

و أمّا قوله: «لم يلزم الاطّراد في وجه التسمية» فهو إشارة إلى ما قاله التفتازاني[١] في البيان عند قول الخطيب: «والمجاز مفرد و مركب» من أنّ اعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية إنسان له حمرة بـ «أحمر» و وصفه بـ «أحمر»، فإنّ اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى و بيان أنّه أولى بذلك من غيره و في الوصف لصحّة إطلاقه، و لهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لايصح وصفه بـ «أحمر» حقيقة و يصحّ تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحّة تسميتهما بهما بل لأولويّة ذلك و ترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الأسماء، فلايصحّ في اعتبار تناسب التسمية أن ينقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمّى بالمجاز"[٢] انتهى. والمشار إليه هذه الفقرة الأخيرة فتأمّل جيّداً.

الإنتهاء

(للانتهاء «حتّى») سواء كان الانتهاء زمانياً (نحو: ﴿سَلامٌ هِيَ (حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[٣]) أو مكانيّاً كقوله:

سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت   لهم فلا زال عنها الخير مجذوداً[٤]

أو لا زمانيّاً و لا مكانيّاً نحو:

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٢. المطوّل: ٣٥٣.

٣. القدر: ٥.

٤. لم أقف على قائله.

(و لام) نحو: ﴿سُقْناهُ لِبَلَدٍ مَيِّت﴾ (و «إلى») نحو: («سرت البارحة إلى آخر الليل») (و «من» و باء يفهمان بدلاً) نحو: ﴿أَ رَضيتُمْ بِالْحَياةِ الدُّنْيا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ «فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا».

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها [1]

(و) للانتهاء أيضاً (لام نحو: ﴿سُقْناهُ لِبَلَدٍ مَيِّت﴾[2]) أي «إلى بلد ميّت» و نحو: ﴿كُلٌّ يَجْري لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾[3].

(و) للانتهاء أيضاً («إلى») سواء كان زمانيّاً (نحو: «سرت البارحة إلى آخر الليل») أو مكانيّاً نحو: «خرجت إلى المدرسة» أو غيرهما نحو: «قلبي إليک»، فإنّ «القلب» منته إلى المخاطب باعتبار الشوق والميل.

(و «من» و باء يفهمان بدلاً) و سيجيء معنى البدليّة[4] (نحو: ﴿أَ رَضيتُمْ بِالْحَياةِ الدُّنْيا مِنَ الْآخِرَةِ﴾[5] أي «بدل الآخرة» و نحو: («فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا»[6]) أي «بدلهم».

---

١. لأبي مروان النحويّ في قصّة المتلمس حين حرب من عمرو بن هند لما أراد قتله؛ انظر: شرح التصريح: ٢/ ١٦٦.

٢. الأعراف: ٥٧.

٣. الرعد: ٢.

٤. الصفحة: ٢٧٢.

٥. التوبة: ٣٨.

٦. لقريط بن أنيف العنبري؛ انظر: خزانة الأدب: ٧/ ٤٤١.

(و اللام للملک) نحو: ﴿لِلهِ ما فِي السَّماواتِ وَ ما فِي الْأَرْضِ﴾ (و شبهه) و هو الاختصاص نحو: «السَّرج للدّابّة» (و في تعدية أيضاً و تعليل قفي)، نحو: ﴿فَهَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ «و إنّي لتعروني لذكراک هزّة» و زيد للتوكيد نحو: «و لا للما بهم أبداً دواء» و تأتي للتقوية و هو معنى بين التعدية والزيادة نحو: ﴿إنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُون﴾ ....

معاني اللام

(و اللام للملک نحو: ﴿لِلهِ ما فِي السَّماواتِ وَ ما فِي الْأَرْضِ﴾ [1] و شبهه) أي شبه الملک (و هو الاختصاص) و معناه حصر ما قبل اللام في المجرور (نحو: «السَّرج للدّابّة») أو عكسه نحو: «يوم الجمعة».

(و) اللام (في تعدية أيضاً و تعليل قفي)، أمّا التعدية فهو (نحو: ﴿فَهَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [2])، و أمّا التعليل فنحو: («و إنّي لتعروني لذكراک هزّة» [3]) الشاهد في «لذكراک» و قد تقدّم في باب المفعول له [4].

(و زيد) اللام و زيادتها (للتوكيد) كما قلنا آنفاً (نحو: «و لا للما بهم أبداً دواء» [5]) والأصل «لما» بلام واحدة.

(و تأتي) اللام (للتقوية و هو معنى بين التعدية والزيادة) والغرض منها تقوية عامل متعدّ بنفسه قد ضعف عن العمل، إمّا بسبب التأخّر (نحو: ﴿إنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُون﴾ [6]) فـ «تعبرون»

---

١. البقرة: ٢٨٤.

٢. مريم: ٥.

٣. لأبي صخر الهذلي؛ انظر: المطرب من أشعار أهل المغرب: ٥٨.

٤. الصفحة: ١٣٢.

٥. لمسلم بن معبد الوالبي؛ انظر: خزانة الأدب: ٢/ ٣١٠.

٦. يوسف: ٤٣.

﴿فَعَّالٌ لِما يُريد﴾ قال في شرح الكافية: و لايفعل ذلک بمتعدّ إلى اثنين، لعدم إمكان زيادتها فيهما، لأنّه لم يعهد و في أحدهما لعدم المرجّح. (والظرفيّة) حقيقة أو مجازاً (استبن ببا و «في») نحو: ﴿وَ إِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحين﴾ ﴿وَ ما كُنْتَ بِجانِبِ الْغَرْبِي﴾

ضعف عن العمل بالتأخّر فجيء باللام في «للرؤيا» تقوية لها، و إمّا بسبب كونه فرعاً كصيغ المشتقّات عن الفعل نحو: ﴿مُصَدِّقاً لِما مَعَكُمْ﴾[1] أو فرعاً لفرع كصيغ المبالغة فإنّها فرع اسم الفاعل نحو: (﴿فَعَّالٌ لِما يُريد﴾[2]، قال) المصنّف (في شرح الكافية: "و لايفعل ذلک) التقوية (بمتعدّ إلى اثنين، لعدم إمكان زيادتها فيهما، لأنّه لم يعهد) في كلام العرب زيادة لام التقوية في كلا المعمولين (و) لعدم إمكان زيادتها (في أحدهما لعدم المرجّح)"[3].

الظرفيّة

(والظرفيّة) و هو حلول شيء في غيره (حقيقة) بأن يكون الظرف و المظروف كلاهما محسوسين مشاهدين (أو مجازاً) بأن يكون أحدهما أو كلاهما غير محسوسين مشاهدين (استبن ببا و «في») سواء كان الظرفيّة زمانيّة أو مكانيّة.

مثال الباء للظرفيّة الحقيقيّة الزمانيّة (نحو: ﴿وَ إِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحين﴾[4])، الشاهد في «بالليل» فالباء تدلّ على أنّ مرور المخاطبين عليهم يقع في الصبح و في الليل، فتأمّل.

و مثال الظرفيّة الحقيقيّة المكانيّة نحو: (﴿وَ ما كُنْتَ بِجانِبِ الْغَرْبِي﴾[5])، الشاهد في «بجانب»، فالباء تدلّ على أنّ كون النبيّ ﷺ ما وقع في جانب الغربيّ، و لو وقع لوقع فيه.

---

١. البقرة: ٤١.

٢. البروج: ١٦.

٣. شرح الكافية: ٢/ ٨٠٣ـ ٨٠٤؛ نقل هنا معنى كلامه.

٤. الصافات: ١٣٧.

٥. القصص: ٤٤.

﴿الم غُلِبَتِ الرُّومُ في أَدْنَى الْأَرْضِ﴾ ﴿لَقَدْ كانَ في يُوسُفَ وَ إِخْوَتِهِ آياتٌ﴾ (و قد يبيّنان السببا) نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذينَ هادُوا حَرَّمْنا﴾ و «دخلت امرأة النار في هرّة حبستها»

و مثال الظرفيّة المجازيّة نحو: **﴿وَ لَقَدْ أَنْذَرَهُمْ بَطْشَتَنا فَتَمارَوْا بِالنُّذُرِ﴾**[1] أي «في النذر» و نحو: **﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾**[2] أي «في أيّكم» على رأي[3] و نحو: «لا خير بخير بعده النار» أي «في خير بعده النار».

و مثال «في» للظرفيّة الحقيقيّة المكانيّة نحو: (**﴿الم غُلِبَتِ الرُّومُ في أَدْنَى الْأَرْضِ﴾**[4]) أي «أقرب مكان من الأرض».

و مثال «في» للظرفيّة الحقيقيّة الزمانيّة نحو: **﴿وَ هُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ في بِضْعِ سِنينَ﴾**[5] والبضع من ثلاثة إلى عشرة[6].

مثال «في» للظرفيّة المجازيّة نحو: (**﴿لَقَدْ كانَ في يُوسُفَ وَ إِخْوَتِهِ آياتٌ﴾**[7]) أي «في قصّتهم».

السببيّة

(و قد يبيّنان) الباء و «في» (السببا نحو: **﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذينَ هادُوا حَرَّمْنا﴾**[8]) أي «بسبب ظلم» (و) نحو قوله ﷺ : (**«دخلت امرأة النار في هرّة حبستها) فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها**

---

۱. القمر: ۳٦.

۲. القلم: ٦.

۳. على رأي الأخفش؛ انظر: شرح التصريح: ۱/ ۱۹۰.

٤. الروم: ۱ ـ ۳.

٥. الروم: ۳ ـ ٤.

٦. جمهرة اللغة: ۱/ ۳٥۲.

۷. يوسف: ۷.

۸. النساء: ۱٦۰.

....

تأكل من خشاش الارض»[1] قيل: خشاش الأرض هوامها و حشراتها، و في رواية في الحديث: «حشيش الأرض» و في رواية أخرى: «حشيشة الأرض» كلاهما بحاء مهملة بمعنى يابس النبات و هو وهم[2]، قاله ابن الأثير[3] انتهى.

قال: في المصباح: "«خشاش الأرض» وزان «كلام» و كسر الأوّل لغة، دوابّها؛ الواحدة «خشاشة» و هي الحشرة والهامّة"[4] انتهى. قال في المسامرة في شرح المسايرة في ذيل الحديث: "و «خشاش الأرض» بتثليث الخاء المعجمة و بشينين معجمتين هو حشرات الأرض والعصافير و نحوها"[5].

و قد تقدّم هذا الحديث في باب المفعول معه[6] لكن الظاهر من المحشّي أنّها بالحاء المهملة و هو سهو، فتأمّل.

---

١. ما وجدته بعينه في كتب الحديثيّة، ولكنّه نقل عن النبيّ ﷺ هكذا: «عذّبت امرأة في هرّة حبستها حتّى ماتت جوعا فدخلت فيها النار» و عن الإمام جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام هكذا: «إنّ امرأة عذّبت في هرّة ربطتها حتّى ماتت عطشا»؛ و الأوّل من طرق العامّة و الثاني من طرقنا، و نقل بغير هذه الألفاظ أيضاً؛ انظر: صحيح البخاري: ٣/ ١١٢، وسائل الشيعة: ١١/ ٥٥٤.

٢. النهاية في غريب الحديث و الأثر: ٢/ ٣٣.

٣. المبارك بن محمّد بن محمّد الشيباني الجزري، أبو السعادات، مجد الدين (م ٦٠٦ ق) المحدّث اللغويّ الأصوليّ. أصيب بالنقرس فبطلت حركة يديه ورجليه، ولازمه هذا المرض إلى أن توفّي في إحدى قرى الموصل، قيل: إنّ تصانيفه كلّها ألّفها في زمن مرضه، إملاء على طلبته و هم يعينونه بالنسخ والمراجعة. من كتبه «النهاية في غريب الحديث» و «الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف» في التفسير و «المرصع في الآباء والأمّهات والبنات» و غيرها. انظر: الأعلام: ٥/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

٤. المصباح المنير: ١٦٩.

٥. المسامرة في شرح المسايرة: ١٨٣.

٦. الصفحة: ١٣٣.

(بالباء استعن) نحو: «بسم الله الرّحمن الرّحيم» (و عدّ) نحو: ﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِم﴾ و لايجمع بينها و بين الهمزة، (و عوّض) والتعويض غير البدل ....

معاني «الباء»

(بالباء استعن) و هي الداخلة على آلة الفعل (**نحو: «بسم الله الرّحمن الرّحيم»**) لأنّ الفعل الصادر من الإنسان لايتّأتى على الوجه الأكمل إلّا مع الاستعانة بالاسم الشريف.

و قد تقدّم منّا في أوّل الكتاب: «أو كون الباء في المثال للاستعانة مرجوح»[1] فراجع إن شئت.

(و) بالباء (عد) الفعل إلى المفعول، والتعدية بالباء معناها تصيير الفاعل مفعولاً (نحو: **﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِم﴾**[2]) إذ كان معناه قبل دخول الباء «ذهب نورهم» برفع «نور» و بعد دخوله صار معناه «أذهب الله نورهم» بنصب «نور»؛ و التعدية بهذا المعنى أي تصيير الفاعل مفعولاً مختصّة بالباء، و أمّا التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم المجرور فمشترك بين جميع حروف الجرّ التي ليست بزائدة و لا في حكم الزائدة، فتأمّل. (و) لكون هذه الباء معاقبة للهمزة (لايجمع بينها و بين الهمزة) في التعدية.

(و عوّض) بالباء (والتعويض غير البدل) لأنّ الباء في التعويض تدخل على أحد شيئين قد استقرّ كلّ واحد منهما مكان الآخر، فيعتبر في استقرار كلّ واحد منهما في مكان الآخر زوال الآخر من مكانه؛ و هذه الخصوصية غير معتبرة في باء البدليّة، لأنّ كلّ واحد من المبدّلين مستقرّ في مكانه الأصليّ كما يظهر من الأمثلة التي ذكروها للقسمين لكن باء البدليّة تدلّ على أنّ لمدخولها المستقرّ في مكانه بدلاً مستقرّاً أيضاً في مكان نفسه.

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ٦.

٢. البقرة: ١٧.

نحو: «بعت هذابهذا». و (ألصق) نحو: «وصلت هذا بهذا». (و مثل «مع» و «من») التبعيضيّة (و «عن» بها انطق) نحو: ﴿نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ ....

و الحاصل أنّ الوصف العنوانيّ في التعويض أعني البعضية في كلّ واحد من العوضين متوقّف على زوال كلّ واحد منهما من مكانه الأصليّ في عالم المعنى، بخلاف الوصف العنوانيّ في البدليّة، فإنّه لايتوقّف على زوال المبدّلين كلّ عن مكانه.

و أنت إذا حقّقت ما ذكرنا تعرف أنّ استشهاد بعض المحقّقين من المحشّين بقولهم: «إنّ الجمع في المبدّلين جائز دون المعوّضين» ليس في محلّه، إذ الكلام في الفرق بين العوض و البدل اللغويين و ما استشهد به من كلام القوم إنّما هو في الفرق بين الاصطلاحين.

هذا و تسمّى الباء العوضية «باء المقابلة» أيضاً، لأنّها تفيد وقوع مدخولها في مقابلة شيء آخر، سواء كان مدخولها من النقود أعني الدينار والدرهم و أمثالهما التي يسمّيها الفقهاء «ثمناً» نحو: «بعت الدار بعشرة آلاف درهم» أو كان من غير النقود الذي يسمّيها الفقهاء «عروضاً» (نحو: «بعت هذا) الكتاب (بهذا) القلم».

(و) بالباء (ألصق) والإلصاق حقيقيّ كـ «أمسكت بزيد» إذا قبضت على شيء ممّا يحسبه من جسمه أو ثوبه أو نحوهما، و مجازيّ نحو: «مررت بزيد» أي «ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد»؛ و (نحو: «وصلت هذا بهذا») يحتمل الوجهين، فلا تغفل.

(و مثل «مع») الدالّ على المصاحبة (و) مثل («من» التبعيضيّة و) مثل («عن») الدالّ على المجاوزة (بها انطق)؛ مثال كونها مثل «مع» في الدلالة على المصاحبة (نحو: ﴿نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾[١]) أي «ننزّهک و ننفي عنک الصفات السلبيّة التي لا تليق بک كالتركيب والجسميّة و نحوهما مع إثبات الصفات الثبوتيّة التي تليق بجنابک كالعلم والقدرة و نحوهما»، فحاصل المعنى: «ننزّهک عن النقائص مصاحباً الثناء عليک» أي نفعل كليهما لا التنزيه فقط.

١. البقرة: ٣٠.

﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللهِ﴾ ﴿سَأَلَ سائِلٌ بِعَذابٍ واقِعٍ﴾ («على» للاستعلاء) حسّاً نحو: ﴿عَلَيْها وَ عَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُون﴾ أو ....

و مثال كونها مثل «من» التبعيضيّة (﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللهِ﴾[1]) أي «منها» أي «بعضها» و على هذا المعنى حمل الشافعيّ[2] ـ أحد الأئمة الأربعة ـ الباء في ﴿وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِكُم﴾[3] و قال بكفاية مسح بعض الرأس موافقاً للشيعة لمّا قام عنده من الأدلّة عليه[4].

و مثال كونها مثل «عن» (﴿سَأَلَ سائِلٌ بِعَذابٍ واقِعٍ﴾[5]) أي «عن عذاب واقع» و في مجيء الباء بمعنى «عن» في غير السؤال خلاف[6].

معاني «على»

(«على» للاستعلاء) أي للدلالة على علوّ شيء على مجرورها (حسّاً) و حقيقة (نحو: ﴿عَلَيْها وَ عَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُون﴾[7] أو) على ما يقرب من مجرورها نحو: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النّارِ

---

١. الإنسان: ٦.

٢. محمّد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع الهاشمي القرشي (م ٢٠٤ ق) أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، و إليه نسبة الشافعيّة كافة. ولد في غزة بفلسطين و حمل منها إلى مكّة وهو ابن سنتين و زار بغداد مرّتين و قصد مصر سنة ١٩٩ فتوفّي بها، وقبره معروف في القاهرة. من كتبه «الأم» في الفقه و «المسند» في الحديث. انظر: الأعلام: ٦/ ٢٦.

٣. المائدة: ٦.

٤. انظر: مسالک الأفهام: ١/ ٤٤. شرح التصريح: ١/ ٦٤٧.

٥. المعارج: ١.

٦. مضافاً إلى أنّ البصريين منعوه مطلقاً و تأوّلوا ما ورد من ذلک. انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٤٧.

٧. المؤمنون: ٢٢.

معنى نحو: «تكبّر زيد على عمرو» (و معنى «في») نحو: ﴿وَ اتَّبَعُوا ما تَتْلُوا الشَّياطينُ عَلى مُلْكِ سُلَيْمان﴾ (و) معنى («عن») نحو: «إذا رضيت عليّ بنو قشير».

هُدى﴾[1] أو للدلالة على علوّ شيء على مجرورها (معنى) أي مجازاً (نحو: «تكبّر زيد على عمرو») و نحو: «على زيد دين».

و إذا أدخلت على الضمير قلبت الألف ياء، و وجهه أنّ من الضمائر «الهاء» فلو بقيت الألف و قيل: «علاه» لالتبس بالفعل كذا في المصباح المنير[2] و سيأتي في باب الإضافة وجه القلب في «لدى» و «إلى» أيضاً[3].

(و) «على» للدلالة على (معنى «في») الظرفيّة (نحو: **﴿وَ اتَّبَعُوا ما تَتْلُوا الشَّياطينُ عَلى مُلْكِ سُلَيْمان﴾**[4]) أي في «زمن ملك سليمان عليه السلام».

(و) «على» للدلالة على (معنى «عن») المجاوزة (نحو:)

لعمر الله أعجبني رضاها (إذا رضيت عليّ بنو قشير)[5]

أي «رضيت عنّي».

---

١. طه: ١٠.

٢. المصباح المنير: ٤٢٨.

٣. الصفحة: ٣٢٠.

٤. البقرة: ١٠٢.

٥. لقحيف العامري؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٥٠. و ما وجدته في المصادر إلّا هكذا:

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

(بـ «عن» تجاوزاً عنى من قد فطن) نحو: «رميت السهم عن القوس» (و قد يجيء موضع بعد) نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَق﴾.

معاني «عن»

و (بـ «عن» تجاوزاً عنى من) كان (قد فطن) و عرف معاني الألفاظ المستعملة في لغة العرب و خصوصيّاتها المعتبرة في تلك المعاني. و المجاوزة خروج شيء عن شيء سواء كانا جرمين أي جسمين (نحو: «رميت السهم عن القوس») أم لا نحو: «أخذ زيد العلم عن عمرو».

(و قد يجيء) عن (موضع بعد) فيكون اسماً (نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَق﴾[١] أي حالة بهد حالة، قيل: المراد من الحالتين شدائد الموت والبعث والحساب و قيل: المراد الحالات الحاصلة للإنسان من النطفة إلى البرزخ و قيل: المراد الدنيا والآخرة و قيل: المعنى «لتركبنّ هذه الأحوال أمّة بعد أمّة» و الله العالم.

و قد يجيء حينئذ بمعنى «جانب» قال في المغني: "الثالث: أن تكون اسماً بمعنى «جانب» و ذلك متعيّن في ثلاثة مواضع أحدها أن تدخل عليها «من» و هو كثير كقوله:

فلقد أراني للرماح دريئة   من عن يميني مرّة و أمامي

و يحتمله عندي ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَ مِنْ خَلْفِهِمْ وَ عَنْ أَيْمَانِهِمْ﴾[٢] فتقدّر معطوفة على مجرور «من» لا على «من و مجرورها»"[٣].

قال المحشّي: "كما هو ظاهر كلام جماعة قال الزمخشري: فإن قلت: كيف قيل: ﴿مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ﴾[٤] بحرف الابتداء و ﴿عَنْ أَيْمَانِهِمْ وَ عَنْ شَمَائِلِهِم﴾[٥] بحرف المجاوزة؟ قلت: المفعول فيه

---

١. الانشقاق: ١٩.
٢. الأعراف: ١٧.
٣. مغني اللبيب: ١٩٩.
٤. الأعراف: ١٧
٥. نفس الآية.

(و) موضع («على») نحو: «لاه ابن عمّک لا أفضلت في حسب عنّي»

عدّي عليه الفعل نحو تعدّيه إلى المفعول به، فكما اختلفت حروف التعدية في ذلک اختلفت في هذا و كانت لغة فيؤخذ و لا يقاس و إنّما يفتش عن صحة موقعها فقط، فلمّا سمعناهم يقولون: «جلس عن يمينه» و «على يمينه» و «على شماله» و «عن شماله» قلنا: معنى «على يمينه» أنّه تمكّن من جهة اليمين، فيتمكّن المستعلي من المستعلى عليه، و معنى «عن يمينه» أنّه جلس متجافياً عن صاحب اليمين منحرفاً عن يمينه غير ملاصق له، ثمّ كثر حتّى استعمل في المتجافي و غيره، و نحوه من المفعول به قولهم: «رميت عن القوس» و «على القوس» «من القوس»، لأنّ السهم يبعد عنها و يستعليها إذا وضع على كبدها للرمي و مبتدأ الرمي منها و لذلک قالوا: «جاء بين يديه و خلفه»، لأنّهما ظرفان للفعل و «من بين يديه» و «من خلفه»، لأنّ الفعل يقع في بعض الجهتين كما تقول: «جئت من الليل» تريد بعض الليل"[1] انتهى.

و قد يجي التصريح باسميّة «عن» و أنّها حينئذ بمعنى «جانب»، (و) قد يجيء «عن» (موضع «على» نحو) قول الشاعر:

(لاه ابن عمّک لا أفضلت في حسب عنّي) ولا أنت ديّاني فتخزوني[2]

قوله: «لاه» أصله «للّه» حذف لام الجرّ المتعلّق بمحذوف ثمّ حذف أداة التعريف من «الله» و بقي عمل لام الجرّ فيه فصار «لاه»، و «أفضلت» بمعنى «زدت» و «الديّان» بمعنى القاهر المالک للأمور و «تخزوني» بمعنى «تسومني الذلّ والهوان»[3].

و حاصل المعنى: لله درّ ابن عمّک المراد منه نفس الشاعر ما زدت عليّ في الحسب فابن عمّک شبيهک في رفعة الأصل والشرف فلا مزيّة لک عليه و لا فضل لک فتفتخر به عليه و لا أنت مالک أمره والمدير لشؤونه فتقهره و تذلّه.

---

١. انظر: الكشّاف: ٢/ ٩٣.

٢. لذي الإصبع العدواني؛ انظر: حماسة الخالديين: ٨٢.

٣. انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٥٣.

(كما «على» موضع «عن» قد جعل) كما تقدّم و هذا تصريح بأنّ لكل حرف معنى مختصّاً به و استعماله في غيره على وجه النيابة.

والشاهد في قوله: «عنّي»، فإنّ «عن» فيه بمعنى «على»، لأنّ «فضل» بمعنى «زاد في الفضل» يتعدّى بـ «على» فثبت أنّ «عن» يجيء موضع «على» (كما) ثبت أنّ («على» موضع «عن» قد جعل كما تقدّم[1]) في قول الشاعر: «إذا رضيت عليّ بنو قشير»، لأنّ «رضي» يتعدّى بـ «عن».

بحث حول النيابة في الحروف و التضمين

(و هذا) أي حكم المصنّف بأنّ كلاً من «عن» و «على» يستعمل في موضع الآخر (تصريح بأنّ لكل حرف معنى مختصّاً به و استعماله في غيره على وجه النيابة).

و هذا هو المختار عند الكوفيّين حيث قالوا بنيابة حرف عن حرف آخر، و أمّا البصريّون فلا يجوز عندهم نيابة بعض الحروف عن بعض و ما أوهم ذلك يؤوّلونه تأويلاً يقبله اللفظ بحيث يصحّ معه المعنى كما أوّلوا قوله تعالى: ﴿وَ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[2] بأنّ «في» ليست بمعنى «على» ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال والمستقرّ في الشيء[3]، و كما قالوا بالتضمين في قوله: «إذا رضيت عنّي بنو قشير» فقالوا: إن «رضيت» ضمّن معنى «عطف» و «مال»؛ و قد يحملون الكلام على الشذوذ، قال في المغني في بحث «التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها»: "«الثالث عشر: قولهم: ينوب بعض حروف الجرّ عن بعض، و هذا أيضاً مما يتداولونه و يستدلّون به و تصحيحه بإدخال «قد» على قولهم «ينوب»، و حينئذ فيتعذّر استدلالهم به، إذ كلّ موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أنّ هذا ممّا وقعت فيه

---

۱. الصفحة: ۲۷۵.

۲. طه: ۷۱.

۳. مغني اللبيب: ۱۵۱.

....

النيابة؛ و لو صحّ قولهم لجاز أن يقال: «مررت في زيد» و «دخلت من عمرو» و «كتبت إلى القلم» على أنّ البصريين و من تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أنّ الحرف باق على معناه، لأنّ العامل ضمّن معنى عامل يتعدّى بذلك الحرف، لأنّ التجوّز في الفعل أسهل منه في الحرف"[١] انتهى.

والتضمين هو أن يقصد بالفعل معناه الحقيقيّ مع معنى فعل آخر يناسبه، ثمّ يذكر بعد المتضمّن ـ بالكسر ـ الحرف الذي يتعدّى به المتضمّن ـ بالفتح ـ قرينة له ثمّ يشتقّ من أحدهما حالاً لفاعل الآخر عند بيان المعنى ؛و فائدته أن يدلّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين نظير أسماء الشرط والاستفهام حيث يدلّ كلّ واحد منها على معنى كلمتين، و هو كثير في القرآن و في كلام الفصحاء نحو قوله تعالى: **﴿وَ لا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلى أَمْوالِكُم﴾**[٢] أي «لاتضمّوا أموالهم إلى أموالكم آكلين» فضمّن «تأكلوا» معنى «تضمّوا» فعدّي «تأكلوا» بـ «إلى»، و نحو: **﴿وَ اللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِح﴾**[٣] أي «يعلم مميّزاً المفسد من المصلح» فعدّي «يعلم» بـ «من»، و أمّا في كلام الفصحاء فلايحتاج إلى الذكر، و لذا نقل عن ابن جنّي[٤] أنه قال: لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلّدات[٥].

هذا و لكنّه يتوقّف على القول بجواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقيّ والمجازيّ معاً بحيث يكون كلّ واحد منهما مناطاً للإثبات والنفي و متعلّقاً للحكم و هو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنييه.

---

١. مغني اللبيب: ٨٦١.

٢. النساء: ٢.

٣. البقرة: ٢٢٠.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٢٦.

٥. رياض السالكين: ١/ ٦٢.

....

و المسألة مذكورة في غير هذا الفنّ و لذلک استشكل على التضمين أنّ الفعل المذكور إن كان مستعملاً في معناه الحقيقي فقط فلا دلالة له على الفعل الآخر، و إن كان مستعملاً في معنى الفعل الآخر فلا دلالة له على معناه الحقيقيّ، و إن كان مستعملاً فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز.

فأجيب عنه بأنّ الفعل مستعمل في معناه الحقيقيّ فقط مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة فقولنا: «أحمد إليک زيداً» معناه «أحمده منهياً إليک حمده» و قد يعكس فيستعمل الفعل المذكور في معنى الفعل الآخر فقط مع حذف حال مأخوذ من الفعل المذكور كما قيل في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[1] إنّ معناه «يعترفون بالغيب مؤمنين به».

هذا و نحن ننقل نبذاً من العبارات التي بيّن فيها التضمين لعلّه يستفاد منها أزيد ممّا ذكرنا:

منها: "أنّ التضمين هو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى الاسمين فتعديه تعديته في بعض المواضع كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللهِ إلاَّ الْحَقَ﴾[2] فيضمن «حقيق» معنى «حريص» ليفيد أنّه {محقوق بقول الحقّ و} حريص عليه، و يضمن {فعل} معنى فعل فتعديه تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر: «قد قتل الله زياداً عنّي» ضمن «قتل» معنى «صرف»، لإفادة أنه صرفه حكماً بالقتل دون ما عداه من الأسباب، فأفاد معنى القتل والصرف جميعاً"[3] انتهى. و فيه تصريح بأنّ التضمين يجري في الأسماء أيضاً.

و منها: أنّ التضمين هو أن يستعمل اللفظ في معناه الحقيقيّ و يراد المعنى الآخر بلفظ محذوف يدلّ عليه ما هو من متعلّقاته، فتارة يجعل المذكور أصلاً في الكلام والمحذوف قيداً فيه على

---

۱. البقرة: ۳.

۲. الأعراف: ۱۰۵.

۳. إعراب القرآن و بيانه: ۳/ ۳۰۷. ما كان بين { } أضافه الأستاذ رحمه الله.

....

أنّه حال كما في قوله تعالى: ﴿وَ لِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلى ما هَداكُم﴾[1] كأنّه قال: «و لتكبروا الله حامدين على ماهداكم»، و تارة يعكس فيجعل المحذوف أصلاً والمذكور مفعولاً كقولك: «أحمد إليک فلاناً» كأنّک قلت: «أنهي إليک حمده» أو حالاً أي «حال كوني حامداً له»[2].

و منها: "أنّه استعمال اللفظ في معناه الأصليّ فيكون هو المقصود أصالة لكن قصد بتبعيّته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلک اللفظ و يقدر له لفظ آخر، فلايكون من الكناية ولا الإضمار بل من الحقيقة التي قصد منها معنى آخر يناسبها و يتبعها في الإرادة"[3] انتهى، و حينئذ يكون واضحاً بلا تكلّف، و هذا مبنيّ على أنّ اللفظ يمكن أن يدلّ على معنى و لايكون حقيقة فيه و لا مجازاً و لا كناية، كما قال به بعضهم.

و في الكشّاف في سورة الشعراء ما نصّه: "فإن قلت: كيف دخل حرف الجرّ على «من» المتضمّنة لمعنى الاستفهام الذي له صدرالكلام؟ ألا ترى إلى قولک: «أ على زيد مررت؟» و لاتقول: «على أ زيد مررت؟»؛ قلت: ليس معنى التضمين الدلالة على معنيين معاً، معنى الاسم و معنى الحرف معاً، و إنّما معناه أنّ الأصل «أ من» فحذف حرف الاستفهام و استمرّ الاستعمال على حذفه كما حذف من «هل» والأصل «أ هل» فإذا أدخلت حرف الجرّ على «من» فقدّر الهمزة قبل حرف الجرّ في ضميرک كأنّک تقول: «أ على من تنزل الشياطين؟» كقولک: «أ على زيد مررت؟»"[4] انتهى.

و استشكله بعضهم بنحو «من أين جئت؟» و قوله تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَه﴾[5] و «عم» و «بم» و «حتام».

---

١. البقرة: ١٨٥.
٢. قاله الچلپي في حاشية المطوّل؛ انظر: كشاف اصطلاحات العلوم و الفنون: ١/ ٤٦٩.
٣. نقله أبوالبقاء عن بعض؛ الكليّات: ٢٦٦. المنقول هنا يتفاوت يسيراً.
٤. الكشّاف: ٣/ ٣٤٢ـ ٣٤٣، و المنقول هنا يتفاوت يسيراً.
٥. عبس: ١٨.

(شبّه بكاف) نحو: «زيد كالأسد» (و بها التعليل قد يعنى) نحو: ﴿وَ اذْكُرُوهُ كَما هَداكُم﴾
(و زائداً لتوكيد ورد) نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

و يمكن الجواب عنه بأن يقال: لا اعتبار بتقدير حرف الجرّ؛ و قولهم: «له صدر الكلام» معناه تقدّمه على ركن الكلام كما في الجاميّ أو أحد المفاعين كقولك: «أين زيد» و «أ زيداً ضربت» قيل: و يمكن أن تكون الهمزة التي تضمّنها كلمات الاستفهام مقدّرة قبل حروف الجرّ فيما نقص عليه، فتأمّل.

و منها: أنّه إرادة المعنيين من لفظ واحد على وجه يكون كلّ منهما بعض المراد و به يفارق الكناية، فإنّ أحد المعنيين فيها تمام المراد والآخر وسيلة إليه لايكون مقصوداً أصالة[1].

هذا نبذ من عبارات القوم و قد بقي منها كثير يجده المتتبّع الخبير و إنّما أطنبنا الكلام في التضمين حرصاً على تفهيم الطالبين، والله الموفّق والمعين.

معاني «الكاف»

(شبّه بكاف نحو: «زيد كالأسد» و بها التعليل قد يعنى نحو: **﴿وَ اذْكُرُوهُ كَما هَداكُم﴾**[2]) فالكاف تعليليّة و «ما» مصدريّة أي «لهدايته إيّاكم».

(و زائداً لتوكيد ورد) الكاف (نحو) قوله تعالى: (**﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾**[3]) أي ليس مثله شيء، قال بعضهم[4]: "كذا قدّره الأكثرون، إذ لو لم يقدّروه كذلک صار المعنى «ليس مثل مثله شيء»، فيلزم المحال و هو إثبات المثل، و إنّما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل، لأنّ زيادة الحرف

---

١. قاله ابن كمال باشا؛ انظر: النحو الوافي: ٢/ ٥٣٥.

٢. البقرة: ١٩٨.

٣. الشورى: ١١.

٤. نقل الأستاذ المدرّس ﷺ هذا القول من ابن هشام في المغني، و إن قال في وسط كلامه، «قال في المغني» و لعلّه من الأغلاط المطبعيّة.

....

بمنزلة إعادة الجملة ثانياً قاله ابن جنّي. و قيل: الكاف هنا غير زائدة ثمّ اختلفوا فقيل: الزائد «مثل» كما زيدت في ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ ما آمَنْتُمْ بِهِ﴾[1] قالوا: و إنّما زيدت هنا أي في «ليس كمثله» لتفصل الكاف من الضمير.

قال في المغني: و القول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت ... و قيل: الكاف و «مثل» لا زائد منهما ثمّ اختلف فقيل «مثل» بمعنى [الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكّد بمثل كما] عكس ذلک من قال: «فصيّروا مثل كعصف مأكول»"[2] انتهى. و يأتي هذا المثال عن قريب .

و قال التفتازاني[3]: "و الأحسن أن لاتجعل الكاف زائدة و يكون من باب الكناية، و فيه وجهان:

أحدهما: أنّه نفي لشيء بنفي لازمه، لأنّ نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال: «ليس لأخي زيد أخ» فأخو «زيد» ملزوم والأخ لازمه، لأنّه لابدّ لأخي زيد من أخ هو «زيد» فنفي هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أي «ليس لزيد أخ»، إذ لو كان له أخ لكان لذلک الأخ أخ هو «زيد»، فكذا نفي أن يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى، إذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله، إذ التقدير أنّه موجود.

والثاني: ما ذكره صاحب الكشاف، و هو أنّهم قد قالوا: «مثلک لايبخل» فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصداً إلى المبالغة، لأنّهم إذا نفوه عمّا يماثله و عمّن يكون على أخصّ أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون: «قد أيفعت لداته و بلغت أترابه»

---

١. البقرة: ١٣٧.

٢. مغني اللبيب: ٢٣٨. و المنقول هنا يتفاوت يسيراً مع المصدر؛ و أضفت الذي بين [ ] من المصدر لتصحيح العبارة.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

(و استعمل) الكاف (اسماً) مبتدأ نحو: «أبدا كالفراء فوق ذراها» و فاعلاً نحو: ....

يريدون إيفاعه و بلوغه، فحينئذ لافرق بين قوله: «ليس كالله شيء» و قوله: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[١] إلّا ما تعطيه الكناية من فائدتها و هما عبارتان متعقّبتان على معنى واحد، و هو نفي المماثلة عن ذاته، و نحوه قوله تعالى: ﴿**بَلْ يَداهُ مَبْسُوطَتانِ**﴾[٢] فإنّ معناه «بل هو جواد» من غير تصوّر يد و لا بسط لها، لأنّها وقعت عبارة عن الجود ولايقصدون شيئاً آخر، حتّى إنّهم استعملوها فيمن لا يد له و كذلك يستعملون هذا فيمن له مثل و من لا مثل له"[٣] انتهى كلامه. و الله تعالى أعلم بمرامه من كلامه.

و قال بعض المدقّقين: إنّ الكاف ليست بزائدة بل «المِثْل» بسكون الثاء بمعنى «المَثَل» بفتح الثاء، مثل «الشبه» بسكون الباء و «الشبه» بفتحها، فـ «مِثْل» في هذه الآية بمعنى «مَثَل» في قوله تعالى: ﴿**وَ لَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلى**﴾[٤] فالمعنى «ليس مِثْل مَثَله شيء»[٥]. و هذا معنى دقيق في كمال الدقّة و إن غفل عنه كثير من المهرة.

(و استعمل الكاف اسماً) و حينئذ قد يكون (مبتدأ نحو: «أبدا كالفراء فوق ذراها»[٦]) فالكاف في «كالفراء» اسم مبتدأ بمعنى «المثل» مضاف إلى الفراء خبره «فوق ذراها».

(و) قد يكون (فاعلاً نحو) قول الشاعر:

---

١. الشورى: ١١.

٢. المائدة: ٦٤.

٣. المطوّل: ٤٠٦؛ مع تغيير يسير.

٤. الروم: ٢٧.

٥. نقل عن بعض، في إعراب القرآن و بيانه: ٩/ ١٦.

٦. لم ينسب إلى شاعر معيّن.

« أتنتهون و لن ينهى ذوي شطط كالطعن» و مجروراً باسم نحو: «فصيّروا مثل كعصف مأكول» و بحرف نحو: «بكا للّقوة الشغواء جلت فلم».

(أتنتهون و لن ينهى ذوي شطط كالطعن) يذهب فيه الزيت و الفتل [1]

فالكاف في «كالطعن» فاعل لـ «ينهى» أي «لن ينهى ذوي شطط مثل الطعن» و «الشطط» الظلم والجور والهمزة للاستفهام الإنكاريّ و حاصل المعنى «أ تنتهون أيّها الظلمة والجائرون والحال أنّه لاينهى ولايمنع صاحب الجور والظلم شيء مثل الطعن بالرمح و أمثاله الطعن الذي ينفذ في البدن بحيث يدخل فيه دهن الزيت والفتيلة حين التداويّ»، والحاصل أنّ الظالم والجائر لايكفّ عن ظلمه و جوره إلّا بالشدّة عليه والقيام على وجهه و لدفعه.

(و) قد يكون (مجروراً بـ) إضافة (اسم) إليه (نحو) قول الشاعر:

و لعبت طير بهم أبابيل (فصيّروا مثل كعصف مأكول) [2]

فالكاف في «كعصف» اسم مجرور بإضافة المثل إليه فتأمّل.

(و) قد يكون مجروراً (بحرف) جرّ (نحو) قول الشاعر:

(بكا للّقوة الشغواء جلت فلم) أكن لأولع إلّا بالكميّ المقنّع [3]

فالكاف في «بكا للّقوة» اسم مجرور بالباء.

---

١. للأعشى؛ انظر: ضرائر الشعر: ٣٠١.

٢. لرؤبة؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٣٦٧.

٣. لم ينسب إلى شاعر معيّن.

(و كذا «عن» و «على») يستعملان اسمين (و من أجل ذا) الاستعمال (عليهما «من» دخل) في قوله: «من عن يمين الحُبَيّا» و قوله: «غدت من عليه». (و «مذ» و «منذ» اسمان حيث رفعا) نحو: «ما رأيته مذ يومان» و هما حينئذ في الماضيّ بمعنى أوّل المدّة و في غيره بمعنى جميع المدّة؛ والصحيح أنّهما حينئذ مبتدآن ما بعدهما خبر.

اسميّة «عن» و «على»

(و كذا «عن» و «على» يستعملان اسمين): الأوّل بمعنى «جانب» و «ناحية» والثاني بمعنى «فوق» (و من أجل ذا) أي من أجل استعمالهما اسمين (عليهما «من») الجارّة (دخل في قوله: «من عن يمين الحُبَيّا»[١]) أي «من جانب الحبيّا» (و قوله: «غدت من عليه»[٢]) أي «من فوقه».

«مذ» و «منذ»

(و «مذ» و «منذ» اسمان حيث رفعا) ما بعدهما على بعض الأقوال أو رفع ما بعدهما بغيرهما على تفصيل يذكره الشارح (نحو: «ما رأيته مذ يومان»)، و نحو: «ما رأيته مذ يومنا» (و هما حينئذ في) الزمان (الماضيّ) كالمثال الأوّل (بمعنى أوّل المدّة و في غيره) أي غير الماضيّ كالمثال الثاني (بمعنى جميع المدّة؛ والصحيح أنّهما حينئذ) أي حين إذ كانا اسمين (مبتدآن) و إن كانا نكرتين و (ما بعدهما خبر) لهما، و مسوّغ الابتداء بالنكرة على هذا وقوعهما بعد النفي صورة كما سوّغ لذلك زيادة الباء في «بقادر» في قوله تعالى: ﴿أَ وَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذي خَلَقَ السَّماواتِ وَ الْأَرْضَ وَ لَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقادِرٍ﴾[٣] و قال بعضهم بتعريفهما كما قيل بتعريف «أجمع» و أخواته و على كلا القولين التزم تقديمهما إجراء لاسميّتهما مجرى حرفيّتهما و كذلك في سائر الأقوال الآتية.

---

١. للقطاميّ؛ انظر: ضرائر الشعر: ٣٠٦.

٢. لمزاحم العقيلي؛ انظر: الحيوان: ٤/ ٤٦٥.

٣. الأحقاف: ٣٣.

و قيل بالعكس، و قيل: ظرفان و ما بعدهما فاعل لـ «كان» تامّة محذوفة. (أو أوليا الفعل) أو الجملة الاسميّة (كـ «جئت مذ دعا») «و ما زلت أبغي المال مذ أنا يافع»

(و قيل بالعكس) أي بأنّهما ظرفان خبران مقدّمان و ما بعدهما مبتدآن[1] و وجهه أنّ الاسم الواقع بعدهما قد يكون معرفة نحو المثال الثاني، فقيل بذلك لئلّا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة و حمل عليه غيره طرداً للباب.

(و قيل:) إنّهما (ظرفان) منصوبان على كونهما المفعول فيه (و ما بعدهما فاعل لـ «كان» تامّة محذوفة) والتقدير «مذ كان يومان» مثلاً[2].

و قيل: إنّهما ظرفان و ما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف، و التقدير «ما رأيته من الزمان الذي هو يومان» و هذا القول مبنيّ على أنّ «منذ» مركّبة من «من» الجارّة و «ذو» الطائية أو منها و من «إذ» وضمّت الميم اتباعاً و «مذ» مخفّفة من «منذ» والجملة صلة على الأوّل و مضاف إليه على الثاني و ضمّ الذال على الثاني لالتقاء الساكنين بعد حذف الهمزة للتركيب[3].

و قيل: التقدير على التركيب «منذ مضى يومان» فما بعدهما فاعل لفعل تامّ غير «كان»[4] فعلم أنّ «مذ» و «منذ» اسمان حيث رفعا حسب ما فصّل (أو) حيث (أوليا الفعل أو الجملة الاسميّة) مثال الفعل (كـ «جئت مذ دعا»)، فـ «مذ» اسم منصوب المحلّ على الظرفيّة والعامل «جئت» و مثال الجملة الاسميّة نحو قول الشاعر:

(و ما زلت أبغي المال مذ أنا يافع) وليداً و كهلاً حين شبت و أمردا[5]

---

١. مذهب الأخفش وأبي إسحاق الزجّاج وأبي القاسم الزجاجي؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٦١.

٢. مذهب جمهور الكوفيين و اختاره ابن مالك و ابن مضاء والسهيلي؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٦٢.

٣. قول لبعض الكوفيين؛ المصدر السابق.

٤. قول آخر لبعض الكوفيين؛ المصدر السابق.

٥. لأعشى؛ انظر: نهاية الأرب: ١٨/ ٦٩.

(و إن تجرّا في مضيّ فك «من») الابتدائيّة (هما و في الحضور) إذا جرّا (معنى «في») أي الظرفيّة (استبن) بهما (و بعد «من» و «عن» و باء زيد «ما»فلم يعق) أي لم يكفّ (عن عمل قد علم) و هو الجرّ نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئاتِهِم﴾

فدخل «مذ» على الجملة الاسميّة و «اليافع» من بلغ من العمر عشرين سنة[1] و «الوليد» الصبيّ[2] و «الكهل» من تجاوز ثلاثين سنة[3] و قيل: من تجاوز الأربعين إلى الخمسين[4] و قيل: إلى الستين[5] و «الأمرد» من ليس في وجهه شعر [6] و لم يجاوز حد الإنبات و إلّا فكوسج.

(و إن تجرّا في) زمان (مضيّ فكـ «من» الابتدائيّة) وحدها (هما) و قيل: كـ «من» و «إلى» معاً، فمعنى «ما رأيته مذ يومين»: «ما رأيته من ابتداء هذه المدّة إلى انتهائها» بخلاف ما إذا كان بمعنى «من» وحدها، فإنّ معنى المثال حينئذ «ما رأيته من ابتداء هذه المدّة إلى زمان التكلّم» (و في) زمان (الحضور إذا جرّا معنى «في» أي الظرفيّة استبن بهما)، فمعنى «ما رأيته مذ يومنا»: «ما رأيته في يومنا».

«ما» بعد الحروف الجارّة

(و بعد «من» و «عن» و باء زيد «ما») الكافّة لغير هذه الثلاث و أمّا هذه الثلاث (فلم يعق أي لم يكفّ عن عمل قد علم و هو الجرّ)، مثال «ما» الكافّة بعد «من» (نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئاتِهِم﴾[7])

---

١. الإفصاح: ١/ ١١.
٢. العين: ٨/ ٧١.
٣. الصحاح: ٥/ ١٨١٣.
٤. كتاب الماء: ٣/ ١١٣١، المحكم و المحيط الأعظم: ٤/ ١٤٢.
٥. كتاب الماء: ٣/ ١١٣١.
٦. لسان العرب: ٣/ ٤٠١.
٧. نوح: ٢٥.

﴿عَمَّا قَلِيل﴾ ﴿فَبِما نَقْضِهِم﴾ قال في شرح الكافية و قد تحدث مع الباء تقليلاً و هي لغة هذيل. (و زيد بعد «ربّ» و «الكاف» فكفّ) عن العمل و أدخلتهما على الجم نحو: «ربّما أوفيت في علم» ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ «ربّما الجامل المؤبّل فيهم» ....

فلم يكفّ «من» عن عمل الجرّ في «خطيئات» و مثالها بعد «عن» (﴿عَمَّا قَلِيل﴾[1]) و مثالهما بعد الباء (﴿فَبِما نَقْضِهِم﴾[2])، و قد تقدّم سابقاً أنّ فائدة الحروف الزائدة التأكيد[3] ولكن (قال) المصنّف (في شرح الكافية و قد تحدث) زيادة «ما» الكافّة (مع الباء تقليلاً) في مجرور الباء (و هي) أي إحداث التقليل مع الباء (لغة هذيل)[4].

(و زيد) «ما» الكافة (بعد «ربّ» و «الكاف» فكفّ) الحرفين (عن العمل)، فيزيل اختصاصهما بالمفرد المجرور (و أدخلتهما على الجمل)، سواء كانت فعليّة فعلها ماض (نحو: «ربّما أوفيت في علم»[5]) أو فعليّة فعلها مضارع نحو قوله تعالى: (﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[6]) في كون مدخول «ربّ» هو «يودّ» أو كون مدخولها محذوفاً كلام طويل ذكر في المطوّل في أواخر بحث «لو» فراجعه، إذ فيه فوائد كثيرة[7] أو كانت جملة اسميّة نحو: («ربّما الجامل المؤبّل فيهم»[8]) هذه الأمثلة لزيادة «ما» الكافّة بعد «ربّ».

---

١. المؤمنون: ٤٠.
٢. النساء: ١٥٥.
٣. الصفحة: ٢٦٥.
٤. شرح الكافية الشافية: ٢/ ٨١٧.
٥. لجذيمة الأبرش؛ انظر: شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٢٥٠.
٦. الحجر: ٢.
٧. المطوّل: ١٧٢.
٨. لأبي داود الإيادي؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٦٧.

«كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه» (و قد يليهما) «ما» (و جرّ لم يكف) نحو: «ماويّ يا ربّما غارةٍ»، «كما الناسِ مجروم عليه و جارم». (و حذفت «ربّ» و جرّت) مضمرة (بعد «بل») و هو قليل نحو: «بل بلدٍ ملؤ الآكام قتمه».

و أمّا مثال «ما» الكافّة الزائدة بعد «الكاف» فلم يمثل له الشارح و كذا غيره إلّا بالجملة الاسميّة نحو: («كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه»[1]) و لعلّه لعدم عثورهم على مثال للفعليّة في كلامهم.

نعم جعل بعضهم قوله تعالى حكاية عن بني إسرائيل: ﴿اجْعَلْ لَنا إِلهاً كَما لَهُمْ آلِهَةٌ﴾[2] ممّا نحن فيه، فيمكن حينئذ أن يقال: إنّ «لهم» متعلّق بالفعل حتّى يصير من قبيل الجملة الفعليّة[3] فتأمّل.

(و قد يليهما) أي «ربّ» و «الكاف» («ما» و جرّ) هما (لم يكف نحو: «ماويّ يا ربّما غارةٍ»[4]) بجرّ «غارة» بـ«ربّ» فلم تكفها «ما» الكافّة الزائدة عن العمل و نحو: («كما الناسِ مجروم عليه و جارم»[5]) بجرّ «الناس» بالكاف فلم تكفها «ما» الكافّة الزائدة عن العمل.

«ربّ»

(و حذفت «ربّ» و جرّت مضمرة) أي مقدّرة (بعد «بل» و هو) أي جرّ «ربّ» حال كونها مقدّرة بعد «بل» (قليل نحو: «بل بلدٍ ملؤ الآكام قتمه»[6]) فجرّ «بلد» بـ«ربّ» مقدّرة بعد «بل»

---

۱. لنهشل بن حري؛ المصدر السابق.
۲. الأعراف: ۱۳۸.
۳. انظر: مغني اللبيب: ٤۰۸.
٤. لضمرة بن ضمرة؛ انظر: أمالي ابن الشجري: ۲/ ٤۱۳.
٥. لعمرو بن البراقة النهمي؛ شرح التصريح: ۱/ ٦٦٦.
٦. لرؤبة بن العجّاج؛ توضيح المقاصد: ۲/ ۷۷٤.

(و) بعد («الفاء») و هو قليل أيضاً نحو: «فمثلِک حبلی قد طرقت و مرضع» (و بعد الواو شاع ذا العمل) حتّی قال بعضهم: إنّ الجرّ بالواو و نفسها نحو: «و ليل کموج البحر» و ربّما جرّت محذوفة دون حرف نحو: «رسم دار وقفت في طلله» (و قد يجرّبسوی «ربّ» لدی حذف) له و هو سماع کقول بعضهم و قد قيل له: «کيف أصبحت؟» «خيرٍ و الحمد لله» أي «علی خير» (و بعضه يری مطّرداً) يقاس عليه نحو: «بکم درهمٍ اشتريت» أي «بکم من درهم» ....

(و بعد «الفاء» و هو قليل أيضاً نحو: «فمثلِک حبلی قد طرقت و مرضع»[1]) فجرّ «مثلک» بـ «ربّ» مقدّرة بعد الفاء.

(و بعد الواو شاع ذا العمل) أي عمل «ربّ» مقدّرة (حتّی قال بعضهم: إنّ الجرّ بالواو و نفسها) و ليس «ربّ» مقدّرة بعدها (نحو: «و ليل کموج البحر) أرخی سدوله»[2] فجرّ «ليل» بـ «ربّ» مقدّرة بعد الواو علی المشهور و بالواو نفسها علی قول البعض[3].

(و ربّما جرّت) «ربّ» حال کونها (محذوفة) من (دون) أن يکون هنا (حرف) من الحروف الثلاثة أعني «بل» و «الفاء» و «الواو» (نحو: «رسم دار وقفت في طلله»[4]) فجرّ «رسم» بـ «ربّ» مقدّرة من غير أن تکون مسبوقة بأحد الحروف الثلاثة المذکورة.

(و قد يجرّ) الاسم (بسوی «ربّ» لدی حذف له و) لکن هذا ليس قياسيّاً مثل: «ربّ» بل (هو سماع کقول بعضهم و قد قيل له: «کيف أصبحت؟») فقال في الجواب: («خيرٍ و الحمد لله» أي «علی خير» و بعضه) أي الجرّ بسوی «ربّ» (يری مطّرداً) يعني (يقاس عليه نحو: «بکم درهمٍ اشتريت» أي «بکم من درهم»)، فـ «درهم» مجرور بـ «من» مقدّرة علی قول و قيل: إنّه مجرور

---

١. لامرؤ القيس الکندي؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٦٩.

٢. امرؤ القيس؛ المصدر السابق.

٣. انظر: شرح الکافية: ٢/ ٨٢١.

٤. لجميل بن معمر؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٧٠.

و «مررت برجل صالح إلّا صالح فطالح» حكاه يونس أي «إن لا أمرّ بصالح فقد مررت بطالح».

بإضافة «كم» إليه[١] (و) نحو: («مررت برجل صالح إلّا صالح فطالح») بجرّ «صالح» و «طالح» بالباء المقدّرة فيهما، (حكاه) أي هذا الكلام (يونس[٢] أي «إن لا أمرّ بصالح فقد مررت بطالح») و قال بعضهم: إنّ تقديره «إن لا أكن مررت بصالح فبطالح» ليتلاءم صدر الكلام مع ذيله في كونهما فعلاً ماضياً[٣].

والسماعيّة ما سمع من العرب و ليس له عند النحويين قاعدة كليّة يعرف بها نظائره حتّى يقاس عليه النظائر، والقياسيّة ما سمع من العرب و له عندهم قاعدة كليّة يعرف بها نظائره فيقاس عليه نظائره. و ممّا يرى حذفه مطّرداً ما سبق[٤] من قوله: "والحذف مع «أنّ» و «أن» يطرد".

و منه أيضاً قوله تعالى: ﴿**وَ الْقَمَرَ قَدَّرْناهُ مَنازِلَ**﴾[٥] أي «قدّرنا له» و قوله: ﴿**وَ يَبْغُونَها عِوَجاً**﴾[٦] أي «يبغون لها» و قوله تعالى: ﴿**إِنَّما ذلِكُمُ الشَّيْطانُ يُخَوِّفُ أَوْلِياءَهُ**﴾[٧] أي «يخوّفكم بأوليائه» و قد يقال في القسم: «الله لأفعلنّ» بجرّ «الله» بدون الواو.

---

١. قاله الزجاج؛ انظر: شرح الأشموني: ٢/ ١١٣.
٢. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٦.
٣. انظر: همع الهوامع: ١/ ٤٤٢.
٤. الصفحة: ٨٥.
٥. يس: ٣٩.
٦. الأعراف: ٤٥.
٧. آل عمران: ١٧٥.

....

تتمّة

و ممّا يناسب ذكره تتمّة لأحكام الحروف الجارّة أنّه يستثنى من قولنا: «لابدّ لحرف الجرّ من متعلّق» ستّة أمور:

أحدها: الحرف الزائد كالباء في ﴿**كَفى بِاللهِ شَهيداً**﴾[١] و «من» في ﴿**هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللهِ**﴾[٢]، لأنّ الحرف الزائد كما أشرنا سابقاً[٣] دخل في الكلام للتأكيد والتقوية لا لإيصال العامل إلى مجروره و ارتباطه به.

الثاني: «لعلّ»، لأنّها كما أشرنا إليه سابقاً بمنزلة الحرف الزائد و جيء بها لإفادة معنى الترجّي و الإشفاق لا لإيصال عامل إلى مجرورها، لأنّ مجرورها مبتدأ و قد سبق ذلك في قوله: «لعلّ أبي المغوار منك قريب»[٤].

الثالث: «لولا» على القول بأنّها جارّة، فإنّها بمنزلة «لعلّ» في كون ما بعدها مبتدأ.

الرابع: «ربّ» في نحو: «ربّ رجل صالح لقيته أو لقيت»، لأنّ مجرورها مفعول في الثاني و مبتدأ في الأوّل أو مفعول نظير: «زيد ضربته» و قد أشرنا إليه سابقاً[٥]. و يقدّر الناصب بعد المجرور لا قبل الجارّ، لأنّ «ربّ» لها الصدر من بين حروف الجرّ و إنّما دخلت في الكلام لإفادة التكثير أو التقليل لا لإيصال عامل إلى مجرورها.

الخامس: الكاف إذا كان للتشبيه، لأنّه إن قدّر له متعلّق من أفعال العموم فالكاف لاتدلّ عليه بخلاف نحو «في الدار»، و إن قدّر المتعلّق له «يشبه» و نحوه فهو متعدّ بنفسه.

---

١. النساء: ٧٩.

٢. الفاطر: ٣.

٣. الصفحة: ٢٦٥.

٤. الصفحة: ٢٥٨.

٥. الصفحة: ٢٦٠.

....

السادس: حروف الاستثناء أعني «خلا» و «عدا» و «حاشا»، لأنّ معناها ضد الإيصال، فإنّها لتنحية معنى العامل عن مجرورها.

باب الإضافة

هذا باب الإضافة، (نونا تلي الإعراب) أي حروفه (أو تنوينا) ملفوظا به أو مقدّرا (ممّا تضيف إحذف) لأنّ الإضافة تؤذن بالاتّصال و التّنوين و خلفه و هو النّون يؤذنان بالانفصال (ك«طور سينا») و دراهمک ....

(هذا باب الإضافة)

التبيين

الإضافة في اللغة الإمالة من الميل إلى الشيء[1] و قد تكون بمعنى الإسناد كإسناد الظهر إلى الحائط و نحوه[2]؛ و في الاصطلاح نسبة ناقصة بين اسمين أو ما في حكمهما توجب لثانيهما الجرّ والتخفيف أيضاً في بعض الصور.

حذف النون و التنوين

(نوناً تلي الإعراب أي حروفه) و هي الألف أو الياء في التثنية و ملحقاتها والواو أو الياء في جمع المذكّر السالم و ملحقاته، و قد تقدّم في أول الكتاب (أو تنويناً) تلي حركة الإعراب، سواء كان التنوين (ملفوظاً به) قبل الإضافة كتنوين «فرس» و «دار» و «غلام» (أو مقدّراً) غير ملفوظ به نحو: «دراهم» و «دنيا» (ممّا تضيف) أي من المضاف (احدف، لأنّ الإضافة تؤذن بالاتّصال) و لذا قيل: إنّهما في حكم الكلمة الواحدة[3] (والتنوين و خلفه و هو النون يؤذنان بالانفصال) و كون الاسم تامّاً كما سبق في باب التميز[4] (كـ «طور سينا») فـ «طور» مضاف إلى «سيناء» حذف منه التنوين و قصر «سينا» للضرورة (و) نحو: («دراهمک») مثال للتنوين المقدّر

---

١. المصباح المنير: ٣٦٦.

٢. لسان اللسان: ٢/ ٧٦.

٣. شرح المفصّل لابن يعيش: ٣/ ١٧٥.

٤. الصفحة: ٢٤٥.

و «**غلاما زيد**».

(و) حذف نوني المثنّى والجمع و ملحقاتها نحو: («غلاما زيد») و «اثناه» و «غلامي زيد» و «اثنيه» و «ضاربو زيد» و «عشروه» و «ضاربي زيد» و «عشريه». **استشكل بعضهم في تقدير التنوين في** نحو: «دراهم»، لأنّه لايمكن فيه تقدير شيء من التنوينات حتّى يقال فيه إنّ التنوين المقدّر حذف بالإضافة.

و قد يحذف نونا التثنية والجمع لشبه الإضافة نحو: «لا غلامي لزيد» و لتقصير صلة «ال» الموصولة نحو: «الضاربا زيداً» بنصب «زيداً» و «الضاربو زيداً» أيضاً بنصبه، وللام الساكنة نحو: ﴿**لَذائِقُوا الْعَذاب**﴾[1] على قراءة نصب «العذاب»[2] و للضرورة نحو قوله: «هما خطّتا إمّا إسار و منّة»[3] على قول من يرفع «إسار» و أمّا على الجرّ فحذف نون «خطتا» للإضافة و سيجيء في آخر الباب[4].

و يحذف التنوين لغير الإضافة في مواضع:

منها: إذا بني الاسم نحو: «لا رجل في الدار» و «يا زيد».

و منها: إذا كان غير منصرف نحو: «أحمد» و «مساجد».

و منها: إذا دخل على الاسم حرف التعريف.

و منها: إذا وصف الاسم بـ «ابن» بين العلمين؛ و لغير ذلك يذكر في مواضع متفرّقة و في كلّ واحد من تلك المواضع تفصيل يذكر في محلّه والغرض هنا التنبيه، والتفصيل موكول إلى محلّه.

---

١. الصافات: ٣٨.

٢. الكشّاف: ٤/ ٤١.

٣. لتأبط شرا؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٧٣٤.

٤. الصفحة: ٣٦٧.

(والثاني) و هو المضاف إليه اجرر وجوباً بالحرف المقدّر عند المصنّف ....

حذف حرف التعريف

و يحذف من المضاف حرف التعريف وجوباً إن كان فيه قبل الإضافة كما تقدّم[١] في باب المعرّف بأداة التعريف عند قوله:

و حذف «ال» ذي إن تناد أو تضف　　　أوجب و في غيرهما قد ينحذف

إلّا إذا كانت الإضافة لفظيّة كما يجيء عن قريب[٢] في قوله: «و وصل ال بذي المضاف مغتفر».

و قيل بحذف «ال» في غير الإضافة في «سلام عليكم» بغير تنوين «سلام» فحذف التنوين على إضمار «ال»[٣] و كذا قيل[٤] في نحو: «ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا» إنّه على نيّة «ال» في «خير» لوجوب مطابقة الصفة والموصوف.

اعراب المضاف إليه و عامله

(والثاني و هو المضاف إليه اجرر وجوباً) و اختلف في الجارّ على أربعة أقوال:

الأوّل: أنّه (بالحرف المقدّر) و هذا هو المختار (عند المصنّف) بقرينة قوله: «وانو» «من» أو في» إلخ.

و استدلّ لذلک بأنّ حرف الجرّ عامل بالاتفاق، و عمل المضاف أو الإضافة فيه خلاف، فالقول بأنّ العامل ما هو المتفق عليه أولى بل واجب.

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٤٤.

٢. الصفحة: ٣٠٨.

٣. انظر: مغني اللبيب: ٨٤٥.

٤. قاله الخليل؛ امصدر السابق.

و بالمضاف عند سيبويه، و بالإضافة عند الأخفش. (و انو من) إن كان المضاف بعض المضاف إليه، و صحّ إطلاق اسمه عليه ....

(و) **الثاني:** أنّه (بالمضاف) و هذا هو المختار (عند سيبويه[1])، لاتصال الضمير به في نحو: «غلامه» و «دارک» و «عصاي» و نحوها و الضمير لايتّصل إلّا بعامله و لأنّ المضاف إليه بمنزلة التنوين للمضاف و الفصل بين المنوّن والتنوين بشيء و لو تقديراً بديهيّ البطلان.

(و) الثالث: أنّه (بالإضافة) و هذا هو المختار (عند الأخفش[2]) و هي من قبيل التبعيّة العاملة في التابع، فإنّ الإضافة كالتبعيّة أمر معنويّ.

والرابع و قائله غير معلوم: أنّه بالمضاف والحرف المقدّر معاً، أمّا الحرف فلأنّه الأصل في عمل الجرّ، و أمّا المضاف فلأنّ لفظ حرف الجرّ ساقط دائماً والمضاف نائبه.

والأولى هو الثاني و إن كان المشهور هو الأوّل والأخيران ضعيفان للزوم توارد عاملين على معمول واحد على الأخير، و ذلک لايجوز إلّا عند الفرّاء[3][4] و عدم ثبوت المقيس عليه في الثالث عند الجمهور.

تقدير «من»، «في» و «اللام»

(وانو) على رأي المصنّف («من») البيانيّة (إن كان المضاف بعض المضاف إليه) بأن يكون المضاف إليه أصلاً له و يكون النسبة بينهما عموماً من وجه (و) يكون بحيث (صحّ إطلاق اسمه) أي المضاف إليه (عليه) أي على المضاف و على غيره و كذلک صحّ إطلاق اسم المضاف

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.
٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦.
٤. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٢٢١.

كذا قال في شرح الكافية تبعا لإبن السرّاج، مخرجا بالقيد الأخير نحو: «يد زيد» ممثّلا بنحو «خاتم فضّة» و «ثوب قطن» (أو) انو (في إذا لم يصلح إلّا ذاک) نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَ النَّهار﴾.

على المضاف إليه و غيره أي يصحّ جعل المضاف إليه خبراً عن المضاف و عن غيره و كذلک المضاف.

(كذا قال) المصنّف (في شرح الكافية[1] تبعاً لابن السرّاج[2]) حال كونه (مخرجاً بالقيد الأخير) أعني صحّة الإطلاق بالمعنى المذكور (نحو: «يد زيد»)، فإنّ اليد و إن كانت بعضاً من «زيد» لكن لايصحّ جعل «زيد» خبراً عنها بأن يقال: «هذه اليد زيد»؛ (ممثّلاً بنحو: «خاتم فضّة» و «ثوب قطن»)، فإنّه يصحّ إطلاق «فضّة» و «قطن» على «الخاتم» و «الثوب» و على غيرهما بأن يقال: «هذا الخاتم فضّة» و «هذه القلادة فضّة» و «هذا الثوب قطن» و «هذه العمامة قطن» و كذلک يصحّ أن يقال: «هذه الفضّة خاتم» و «هذه الفضّة قلادة» و «هذا القطن ثوب» و «هذا القطن عمامة».

(أو انو «في» إذا لم يصلح إلّا ذاک) أي إلّا «في» و هو فيما كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، سواء كان ظرف زمان (نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَ النَّهار﴾[3]) أو ظرف مكان نحو: «صلاة المسجد».

هذا و لكن قال الرضيّ[4]: "و لايلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولک: «طور سيناء» و «يوم الأحد» بمعنى اللام و لايصحّ إظهار اللام في مثله فالأولى إذن أن نقول نحو «ضرب اليوم» و «قتيل كربلاء» بمعنى

---

١. شرح الكافية: ٢/ ٩٠٩.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٩٥.
٣. سبأ: ٣٣.
٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

(و اللام خذا) ناويا لها (لما سوى ذينک) نحو: «غلام زيد».

اللام كما قاله باقي النّحاة، و لانقول إنّ إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى «في»، فإنّ أدنى ملابسة و اختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام، كقول أحد حاملة الخشبة لصاحبه: «خذ طرفک» و نحو: «کوکب الخرقاء» لـ «سهيل» و هي التي يقال لها إضافة لأدنى ملابسة؛ فنقول: كلّ ما لم يكن المضاف إليه جنس المضاف من الإضافة المحضة فهو بمعنى اللام و كلّ إضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير «من» و لا ثالث لهما"[۱] انتهى.

(و اللام خذا) ناوياً لها (لما سوى ذينک) اللذين نوي في أحدهما «من» و في الآخر «في»، سواء كان المضاف مبايناً للمضاف إليه (نحو: «غلام زيد») أو كان ظرفاً للمضاف إليه نحو: «مسجد صلاة الجمعة» و «منبر الوعظ»، أو جزء للمضاف إليه كـ «يد زيد»، أو ملكاً له نحو: «ثوب زيد و فرسه»، أو كملكه نحو: «جلّ الفرس» أو أن يتحقّق بينهما قرابة كـ «ابن زيد و أخيه» و «عمّ بكر و خاله» و «سيّد عبده».

والوجه في تكثير الأمثلة أنّ اللام المقدّرة هنا قد تكون بمعنى الملک، و قد تكون بمعنى الاختصاص و قد تكون بمعنى الاستحقاق فعليک بتعيين كلّ واحدة في كلّ واحد من الأمثلة.

و اعلم أنّ ظاهر كلام المصنّف حيث أخّر تقسيم الإضافة إلى المعنويّة واللفظيّة أنّ الإضافة مطلقاً بتقدير حرف الجرّ، سواء كانت معنويّة أو لفظيّة، و لذا تكلّف بعضهم في إضافة الصفة إلى مفعولها نحو: «ضارب زيد» فقال: إنّها بتقدير اللام تقوية للعمل أي «ضارب لزيد» و في إضافتها إلى فاعلها مثل: «زيد الحسن الوجه» قال: إنّها بتقدير «من» البيانيّة، فذكر «الوجه» فيه بمنزلة التميّز، فإنّ في إسناد «الحسن» إلى «زيد» إبهاماً، فإنّه لايفهم منه أنّ أيّ شيء من «زيد» حسن، فذكر «الوجه» فكأنّه قيل: «من حيث الوجه».

لايقال: فعلى هذا توجب الإضافة اللفظيّة أيضاً تخصيصاً، فكيف يقولون: إنّ الإضافة اللفظيّة لاتفيد إلّا تخفيفاً في اللفظ.

---

۱. شرح الرضي على الكافية: ۲/ ۲۰۷ ـ ۲۰۸. مع تغيير يسير لايخلّ بالمقصود.

(و اخصص أوّلاً) بالثاني إن كان نكرة ک «غلام رجل» ....

فإنّه يقال: إنّ هذا التخصيص كان موجوداً قبل الإضافة، فليست ممّا أفادته الإضافة اللفظيّة؛ فعلم من ذلک أنّ كلّ إضافة امتنعت أن تكون بمعنى «من» أو «في» فهي بمعنى اللام.

و ذهب الأكثر إلى أنّ الإضافة قسمان بمعنى اللام و بمعنى «من» و لا ثالث لهما و ما أوهم معنى «في» فهو على معنى اللام مجازاً[1].

و ذهب بعضهم[2] إلى أنّ الإضافة لاتكون إلّا بمعنى اللام على كل حال، فقال: إنّ «ثوب خزّ» بمعنى «ثوب مستحق للخزّ» بما هو أصله.

و قال أبوحيّان[3]: إنّ الإضافة ليست على تقدير حرف ممّا ذكر و لا على نيّته[4]. و لايلزم في الإضافة التي بمعنى اللام أن يصحّ التصريح بها بل يكفي إفادة معنى اللام، فنحو قولک: «يوم الجمعة» و «علم الفقه» و «شجر الرمان» و «عند زيد» بمعنى اللام و لايصحّ إظهارها فيها و قد مرّ بعض الكلام في ذلک فتذكر.

نتائج الإضافة

(و اخصص أوّلاً بالثاني إن كان) الثاني (نكرة کـ «غلام رجل») و إنّما أفادت الإضافة إلى النكرة تخصيصاً، لأنّ التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراک و لا شکّ أنّ «الغلام» قبل إضافته إلى «رجل» مشترک بين كونه غلام رجل و غلام امرأة، فبإضافته إلى الرجل قلّت شركته و بقي شركته بالنسبة إلى أفراد الرجال فقط.

---

١. انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٧٦.

٢. هو ابو الحسن بن الضائع؛ المصدر السابق.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٦٧.

٤. شرح التصريح: ١/ ٦٧٦.

(أو أعطه التعريف بالذي تلا) إن كان معرفة ك «غلام زيد».

(أو أعطه التعريف بالذي تلا) أي بسبب المضاف إليه (إن كان معرفة كـ «غلام زيد») لكن هذا بالنسبة إلى أصل وضع الإضافة، لأنّ الهيئة التركيبيّة في الإضافة موضوعة لأن تستعمل فيما كان المضاف معيّناً معهوداً بين المتكلّم والمخاطب.

و بهذا يظهر الفرق بين إضافة «غلام» إلى «زيد» و عدم إضافته إليه نحو: «غلام لزيد»، إذ الأوّل يستعمل فيما كان المراد من الغلام غلاماً معهوداً من غلمانه، والثاني فيما كان المراد منه أحد غلمانه غير معيّن، فإذا استعمل في حال الإضافة في غلام غير معيّن من غلمانه فهو خارج عن أصله كخروج لام التعريف في بعض الموارد عن أصله فيستعمل في غير معيّن كقوله: «و لقد أمرّ على اللئيم يسبّني»[1] كما يأتي في باب النعت[2] في قوله:

و نعتوا بجملة منكّرا فأعطيت ما أعطيته خبرا

والحكم بتعريف المضاف إنّما هو فيما لم يكن المضاف لفظ «مثل» و «غير» و ما في معناها كـ «نظير» و «شبه» و «مغاير» و نحوها، فإنّ إضافتها لاتفيد تعريفاً و إن كان المضاف إليه معرفة لتوغّلها في الإبهام، لأنّ مثل «زيد» مثلاً، لاينحصر في شخص واحد بل كلّ من كان ذا صفة مثل صفته فهو مثله إلّا إذا كان للمضاف إليه مثل معيّن اشتهر بكونه مماثلاً للمضاف إليه في صفة معيّنة من صفاته كالمدرّسيّة والمرجعيّة للتقليد و نحوهما، و كذلک «غير زيد» ليس منحصراً في شخص معيّن إلّا أن يكون لـ «زيد» مغاير معيّن اشتهر بمغايريته لـ «زيد» بأن يكون «زيد» مؤمناً ورعاً و في مقابله رجل آخر يعارضه و يعاديه و هو فاسق فاجر معروف بفسقه و بكونه معادياً لـ «زيد».

---

١. لرجل من بني سلول؛ انظر: الكتاب: ٣/ ٢٤.

٢. الجزء الثالث، الصفحة: ١٢٧.

....

و ما ذكرنا هو المراد بقولهم: إنّ «مثل» و «غير» لايتعرّفان بالإضافة إلّا إذا أضيفا إلى أحد مثلين أو ضدّين لا ثالث لهما[١] و بهذا ينحلّ الإشكال عن قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٢] بناء على كونه صفة لـ «الذين»، لأنّ «غير» أضيف إلى «المغضوب عليهم» و هو و «المنعم عليهم» متضادّان لا ثالث لهما.

و قيل في نحو: «ربّ رجل و أخيه» و نحو: «كم ناقة و فصيلها»، إنّ «أخ» و «فصيل» لم يتعرّفا بإضافتهما إلى الضمير، لأنّ العامل في المعطوف و هو العامل في المعطوف عليه و «ربّ» و «كم» لايعملان في المعرفة، فلابّد أن يقال بتنكيرهما كما قيل بتنكير «وحده» في نحو «جاء زيد وحده» كما مرّ في باب الحال[٣]، لأنّ الحال لايكون معرفة[٤].

و في تنكيرهما وجه آخر أدقّ و أتقن ذكره الجاميّ[٥] في بحث العطف و هذا نصّه: "و أمّا نحو «ربّ شاة و سخلتها» فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين أي «ربّ شاة و سخلة لها» أو محمول على نكارة الضمير كـ «ربّه رجلاً» على الشذوذ أي «ربّ شاة و سخلة شاة»"[٦] انتهى.

و قال في الحاشية على قوله «أو محمولة على نكارة الضمير»، يعني "أنّ الضمير راجع إلى «شاة» لا إلى «الشاة» المذكورة بعينها فهو بمنزلة «سخلة شاة» لا بمنزلة «هذه الشاة»"[٧] انتهى.

---

١. انظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٢٦.

٢. الفاتحة: ٧.

٣. الصفحة: ١٩٩.

٤. انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٧٨.

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة:١٤٣.

٦. الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ١٤٨.

٧. المصدر السابق، حاشية نعمة الله.

(و إن يشابه المضاف يفعل) أي المضارع في كونه مرادا به الحال و الإستقبال حال كونه (وصفا) كاسمي الفاعل و المفعول و الصّفة المشبهة (فعن تنكيره لا يعزل) سواء أضيف إلى معرفة أو نكرة، و لذلک وصف به النّكرة ک ﴿هَدْياً بالِغَ الْكَعْبَة﴾.

قال الرضيّ[1]: "إنّ الضمائر الراجعة إلى النكرة إذا لم تكن تلك النكرة مختصّة بحكم و صفة كانت نكرات" انتهى.

و اعترض عليه بأنّ الضمير إنما يكون نكرة إذا لم يكن له مرجع كضمير «ربّه رجلاً».

هذا إذا اشترطنا كما يأتي في باب عطف النسق[2] في العطف صحّة حلول كلّ من المتعاطفين محلّ الآخر و إلّا فلا مانع من القول بتعريف «أخ» و «فصيل» في المثالين، و كذلک إن قلنا ـ كما يأتي[3] في باب عطف البيان ـ بأنّه يغتفر في الثواني ما لايغتفر في الأوائل و سيجيء للمسألة توضيح أزيد في البابين إن شاء الله تعالى.

(و إن يشابه المضاف «يفعل» أي المضارع في كونه) أي المضارع (مراداً به الحال أو الاستقبال حال كونه) أي المضاف (وصفاً كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) و أمّا «أفعل» التفضيل فقيل: إنّ إضافته معنويّة و هوالمختار عند الشارح، فلذا لم يذكره و كذلک المصدر فإنّ فيه أيضاً خلافاً (فعن تنكيره لايعزل)، لأنّ إضافة الوصف كما سيجيء لفظيّة لاتفيد إلّا التخفيف في اللفظ (سواء أضيف إلى معرفة) نحو: «ضارب زيد الآن أو غداً» (أو) أضيف إلى (نكرة) نحو: «ضارب رجل الآن أو غداً» (و لذلک وصف به النكرة کـ ﴿هَدْياً بالِغَ

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. الجزء الثالث، الصفحة: ٢٠٥.

٣. الجزء الثالث، الصفحة: ٢٠٧.

و نصب على الحال ک ﴿ثانِيَ عِطْفِه﴾ و دخل عليه ربّ (كربّ راجينا عظيم الأمل مروّع القلب قليل الحيل). (و ذي الإضافة) و هي إضافة الوصف إلى معموله ....

الْكَعْبَة﴾[1]) فـ «هدياً» اسم نكرة منصوب على الحال و «بالغ الكعبة» صفة لها و لاتوصف النكرة بالمعرفة.

(و) لذلک أيضاً (نصب) هذا المضاف (على الحال كـ ﴿ثانِيَ عِطْفِه﴾[2]) فـ «ثاني» حال من الضمير المستتر في «يجادل» في قوله تعالى: ﴿وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُجادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْم﴾[3] والحال واجب التنكير، و التأويل خلاف الأصل، فـ «ثاني» نكرة من دون تأويل.

و لذلک أيضاً صحّ «الضاربا زيد» و «الضاربو زيد» و لا يجمع على الاسم تعريفان لكن ينتقض ذلک بنحو «أيّهم»، لأنّ «أيّ» إضافته معنويّة مع أنّه موصول، و لذا قال بعضهم: لايمتنع اجتماع تعريفين إذا اختلفا[4] فتأمّل.

(و) لذلک أيضاً (دخل عليه) أي على هذا المضاف («ربّ كـ «ربّ راجينا») و كـ «ربّ (عظيم الأمل»)و كـ «ربّ (مروّع القلب») و كـ «ربّ (قليل الحيل»).

الإضافة اللفظيّة

(و ذي الإضافة و هي إضافة الوصف إلى معموله) أي إلى فاعله أو مفعوله قبل الإضافة والمراد من المفعول المفعول به، فالإضافة إلى سائر المفاعيل ليست لفظيّة بل معنويّة فنحو «مصارع مصر» و «علماء النجف» و «شرفاء كربلاء» و نحوها ممّا أضيف إلى ظرف المكان إضافته معنويّة و كذلک نحو «هذا مضروب زيد»، لأنّ المضاف إليه ليس معمولاً للمضاف،

---

١. المائدة:٩٥.

٢. الحج: ٩.

٣.الحج: ٣.

٤. شرح المفصّل لابن يعيش: ١/ ٣٤٣.

(اسمها لفظيّة) لأنّها أفادت تخفيف اللّفظ بحذف التّنوين و النّون........

و من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿مالِكِ يَوْمِ الدِّين﴾[١] و لذلك وقع صفة للمعرفة أعني اسم الجلالة، و أمّا قوله تعالى: ﴿رَبِّ الْعالَمين﴾[٢] فلأنّه ليس بمعنى الحال أو الاستقبال فقط بل بمعنى جميع الأزمنة و قيل بذلك في ﴿مالِكِ يَوْمِ الدِّين﴾ أيضاً[٣] أو لأنّه ليس مضافاً إلى المعمول، لأنّه صفة مشبهة لايعمل في المفعول به حتّى يقال: إن «العالمين» معمول له و فاعله مستتر فيه و يحتمل في كلتا الآيتين الماضويّة لتحقّق الوقوع.

فهذه الإضافة (اسمها) في الاصطلاح («لفظيّة»، لأنّها أفادت تخفيف اللفظ) فقط (بحذف التنوين) الملفوظ في «ضارب زيد» و نحوه أو المقدّر في «ضوارب زيد» و نحوه فتأمّل، (و) بحذف (النون) في «ضاربا زيد» و «ضاربو زيد» و نحوهما.

و قد تفيد هذه الإضافة رفع القبح في نحو: «مررت بالرجل الحسن الوجه» بجرّ «الوجه»، فإنّه لو لم يضف «الحسن» إلى «الوجه» و رفع «الوجه» على الفاعليّة للزم خلوّ الصفة عن الضمير العائد إلى الموصوف و هو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة[٤]، ففي الإضافة تخلص عن هذا القبح، لأنّ الصفة لاتضاف إلى فاعلها إلّا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير يستتر فيها فيصير فيها ضمير يعود إلى الموصوف و يرتفع القبح، و كذلك يرتفع بها قبح نصب «الوجه» على التشبه بالمفعول به، لأنّ إجراء الوصف اللازم مجرى الوصف المتعدّي قبيح عند بعضهم[٥].

---

١. الفاتحة: ٤.

٢. الفاتحة: ٢.

٣. انظر: مغني اللبيب: ٦٦٤ ـ ٦٦٥.

٤. الجزء الثالث، الصفحة: ٦٧.

٥. أوضح المسالك: ٣/ ٧٨.

(و تلک) و هي التي تفيد التّعريف أو التّخصيص اسمها (محضة) أي خالصة (و معنويّة) أيضا لأنّها أفادّت أمراً معنوياً.

و تسمّى هذه الإضافة اللفظيّة «مجازيّة» و «منفصلة» و «غير محضة» أيضاً، لأنّها في تقدير الانفصال، لأنّ نحو «ضارب زيد» في تقدير «ضارب هو زيداً»، فالضمير المستتر في الصفة فاصل بيّنها مجرورها.

قيل: إنّ هذه الإضافة أيضاً تفيد التخصيص مثل المعنويّة، لأنّک إذا قلت: «هذا ضارب امرأة» فقد خصصت المضاف بالمضاف إليه و قلّلت الاشتراک فيه کـ«الغلام» في «غلام امرأة».

و ردّ بأن هذه الاختصاص كان موجوداً قبل الإضافة، لأنّ المضاف إليه كان معمولاً للصفة قبل الإضافة، فالتخصيص بالمعمول كان حاصلاً فلم تحدث الإضافة تخصيصاً، بخلاف الإضافة في «غلام رجل»، فإنّها تحدث تخصيصاً في الغلام، فإنّه لم يكن فيه تخصيص قبل الإضافة و هو واضح[١].

الإضافة المعنويّة

(و تلک و هي التي تفيد التعريف أو التخصيص اسمها) في الاصطلاح («محضة» أي «خالصة») من تقدير الانفصال، لأنّه مزج الكلمتان مزجاً اكتسب به الأولى عن الثانية أمراً معنوياً (و) لذلک تسمّى («معنويّة» أيضاً، لأنّها أفادت أمراً معنويّاً») زائداً على التخفيف في

١. انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٨١.

(و وصل أل بذا المضاف) إضافة لفظيّة (مغتفر إن وصلت) أل (بالثّاني) أي بالمضاف إليه (كالجعد الشّعر ....

اللفظ، و أمّا إضافة المصدر فيظهر ممّا ذكره ابن هشام[1] في الباب الخامس في الجهة السادسة نقلاً عن أبي البقاء[2] أنّها أيضاً معنويّة، فراجع إن شئت[3].

قد تقدّم[4] أنّه يجب حذف «ال» عن المضاف إذا كانت الإضافة معنويّة، لأنّ كلّ واحدة منهما أي الإضافة و «ال» دالّة على تماميّة الكلمة كالتنوين فلا يجمع بينهما، و لأنّ المعرّف باللام لو أضيف معها إلى النكرة لكان طلباً للأدنى و هو التخصيص مع وجود الأعلى و هو التعريف، و لو أضيف إلى المعرفة معها لكان تحصيلاً للحاصل، فتضيح الإضافة، لأنّه لاتفيد تعريفاً ولا تخصيصاً.

و أمّا إذا كانت الإضافة لفظيّة فحينئذ يجوز دخول «ال» على المضاف و هذا هو المراد بقوله: (و وصل «ال» بذا المضاف إضافة لفظيّة مغتفر) في خمسة مواضع، لإفادتها التخفيف المقصود من الإضافة اللفظيّة:

الأوّل: (إن وصلت «ال» بالثاني أي بالمضاف إليه كـ «الجعد الشعر») فاغتفر وصل «ال» بالمضاف و هو «الجعد» لوصلها بالمضاف إليه و هو «الشعر».

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٢. عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ البغدادي، أبو البقاء، محبّ الدين(م ٦١٦ ق) عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب. أصله من عكبرا بليدة على دجلة ومولده ووفاته ببغداد. أصيب في صباه بالجدري، فعمي. وكانت طريقته في التأليف أن يطلب ما صنّف من الكتب في الموضوع، فيقرأها عليه بعض تلاميذه، ثمّ يملي من آرائه وتمحيصه وما علق في ذهنه. من كتبه «شرح ديوان المتنبي» و «اللباب في علل البناء والإعراب» و «شرح اللمع لابن جنّي» و «التبيان في إعراب القرآن» و يسمّى «إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراآت في جميع القرآن» و غيرها. انظر: الأعلام: ٤/ ٨٠.

٣. مغني اللبيب: ٧٤٤.

٤. الصفحة: ٢٩٧.

أو وصلت (بالذي له أضيف الثّاني ك «زيد الضارب رأس الجاني») أو بما يعود إليه إن كان ضميرا كما في التسهيل ك «مررت بالضارب الرجل ....

و علّل الجواز في هذه الصورة بأنّ التخفيف المقصود من الإضافة اللفظيّة قد حصل بحذف الضمير، لأنّ الأصل في «الجعد الشعر»، «الجعد شعره أو شعر منه»، فلما أضيفت الصفة حذف الضمير المجرور بالإضافة أو بالحروف و قرن المضاف إليه بـ «ال» عوضاً عن الضمير على الأوّل أو من التنوين على الثاني، فدخل «ال» على المضاف بعد حصول التخفيف المذكور، لأنّه لا حاجة بعده إلى تخفيف آخر حتّى يحذف «ال» للتخفيف.

و علّله بعض آخر بما تقدّم[1] من أنّ الإضافة موجبة لرفع القبح في الصفة المشبهة، ثمّ حمل اسم الفاعل نحو «الضارب الرجل» عليها[2].

الثاني: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما وصل به «ال» و هذا هو المراد بقوله: (أو وصلت «ال» بـ) المضاف إليه (الذي له أضيف الثاني كـ «زيد الضارب رأس الجاني») فاغتفر وصل «ال» بـ «الضارب»، لأنّها وصلت بـ «الجاني» الذي إليه أضيف الثاني أعني «رأس».

و علّل هذه الصورة بأنّها قريبة من الصورة الأولى، لأنّ «ال» إذا وصلت بالمضاف إليه الثاني أعني «الجاني» كانت قريبة من وصلها بالمضاف إليه الأوّل أعني «رأس»، لأنّ المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة[3].

و يعلم من ذلك أنّه يمتنع وصل «ال» بالمضاف إذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد، فلايجوز «الضارب ابن أخت القوم» بل يجب أن يقال: «ضارب ابن أخت القوم» فتأمّل.

الثالث: و فيه خلاف و هو ما ذكره بقوله: (أو) وصلت «ال» (بما يعود إليه) الثاني (إن كان) الثاني أي المضاف إليه (ضميراً كما) قال بجواز ذلك (في التسهيل كـ «مررت بالضارب الرجل

---

١. الصفحة: ٣٠٦.

٢. قاله يس؛ حاشية الصبان: ٢/ ٣٦٨.

٣. المصدر السابق.

والشاتمه» و منع المبرّد هذه، و جوّز الفرّاء إضافة ما فيه أل إلى المعارف كلّها ك «الضاربک» و «الضّارب زيد»، بخلاف «الضّارب رجل . و قد استعمله الإمام الشّافعيّ في خطبة رسالته فقال: «الجاعلنا من خير أمّة أخرجت للنّاس».

والشاتمه») فاغتفر وصل «ال» بـ «شاتم» لأنّه أضيف إلى ضمير يعود إلى ما وصل به «ال» أعني «الرجل».

(و منع المبرّد هذه الصورة) و علّل جواز هده الصورة على رأي الجمهور بأنّ الضمير العائد إلى ما فيه «ال» بمنزلته، و منع التنزيل المبرّد (و جوز الفرّاء[1] إضافة ما فيه «ال» إلى المعارف كلّها) تنزيلاً لبقيّة المعارف منزلة المعرّف بـ «ال» (كـ «الضاربک» و «الضارب زيد» بخلاف «الضارب رجل»)، لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة لكونها على خلاف المعهود من الإضافة، إذ المعهود إضافة النكرة إلى المعرفة.

(و قد استعمله) أي الإضافة إلى المعرفة غير المعرّف بـ «ال» (الإمام الشافعيّ[2] في خطبة رسالته فقال: «الجاعلنا من خير أمّة أخرجت للناس») فأضاف «الجاعل» إلى ضمير المتكلّم، فيدلّ استعماله على صحّة ما جوّزه الفرّاء إن قلنا بأنّه من العرب الموثوق بعربيّتهم الذين يستشهد بكلامهم في إثبات القواعد.

و فيه تأمّل، لما حكاه ابن هشام[3] في المغني عن القاضي أبي يوسف و هذا نصّه: "كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل:

فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن   و إن تخرقي يا هند فالخرق أشأم
فأنت طلاق والطلاق عزيمة   ثلاث، و من يخرق أعق و أظلم

---

۱. تقدّمت في الجزء الأوّل ترجمة المبرّد، الصفحة: ۱۳۲ و ترجمة الفرّاء، الصفحة: ۱٦.
۲. تقدّمت ترجمته في الصفحة: ۲۷٤.
۳. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ۳٥.

(و كونها) أي أل (في الوصف) فقط (كاف إن وقع مثنّى) نحو: «مررت بالضاربي زيد» و «الضّاربي رجل» (أو) وقع (جمعا سبيله) أي سبيل المثنّى (اتّبع) بأن كان جمع سلامة نحو: «مررت بالضّاربي زيد» و «الضّاربي رجل».

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع «ثلاث» و إذا نصبها؟ قال أبو يوسف فقلت: هذه مسألة نحويّة فقهيّة و لا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي! فأتيت الكسائيّ و هو في فراشه فسألته، فقال: إن رفع «ثلاثاً» طلقت واحدة، لأنّه قال: أنت طلاق ثمّ أخبر أنّ الطلاق التامّ ثلاث؛ و إن نصبها طلقت ثلاثاً، لأنّ معناها «أنت طلاق ثلاثاً» و ما بينهما جملة معترضة، فكتبت بذلك إلى الرشيد، فأرسل إليّ بجوائز، فوجّهت بها إلى الكسائيّ"[1] انتهى. فيعلم من هذه الحكاية أنّ الإمامة شيء والعلم بالقواعد اللغويّة شيء آخر، و لاتلازم بينهما فتأمّل.

والرابع: ما ذكره بقوله: (و كونها أي «ال» في الوصف) أي في المضاف (فقط كاف إن وقع) الوصف المضاف (مثنّى نحو: «مررت بالضاربَيْ زيد» و «الضاربَيْ رجل»).

والخامس: ما ذكره بقوله: (أو وقع) الوصف المضاف (جمعاً سبيله أي سبيل المثنّى اتّبع بأن كان جمع سلامة نحو: «مررت بالضاربي زيد» و «الضاربي رجل»).

و علّل هاتان الصورتان بأنّ النون فيهما لم تحذف للإضافة بل لطول الصلة كما قيل بذلك في ﴿**المُقيمِي الصَّلاة**﴾[2] على قراءة النصب[3]، فلذلك لم يشترط في المضاف إليه شيء ممّا اشترط في الصور السابقة[4].

و لا يخفي أنّ هذا التعليل عليل لوجهين:

الأوّل: أنّ حذف النون في غير الإضافة لطول الصلة لايقتضي أن يكون الحذف في الإضافة أيضاً لذلك.

---

١. مغني اللبيب: ٧٦.

٢. الحج: ٣٥.

٣. الكشّاف: ٣/ ١٧٥.

٤. شرح التصريح: ١/ ٦٨٥.

(و ربّما أكسب ثان أوّلا تأنيثا) و تذكيرا (إن كان) الأوّل (لحذف موهلا) أي أهلا نحو: «كما شرقت صدر القناة من الدّم» فأكسب القناة المؤنّث الصّدر المذكّر التّأنيث لما أضيف إليه و نحو:

رؤية الفكر ما يؤول له الـ أمر معين على اجتناب التّواني

والثاني: أنّ الجمع بين «ال» و الإضافة حاصل حال الإضافة و لا دخل لحذف النون للإضافة أو لطول الصلة في جواز ذلک.

فالأولى أن يعلّل هاتان الصورتان بما علّل به الصورة الأولى بأن يقال: إنّ التخفيف المقصود من هذه الإضافة قد حصل، فلاحاجة إلى تخفيف آخر من حذف التنوين أو اللام، فلا مانع من دخول «ال» على المضاف في الصورتين.

مسألة: حكم الجمع المكسّر و جمع المؤنّث حكم المفرد فيما ذكر في الصور الثلاث المتقدّمة. و قد أشرنا أنّ المثنّى لا مكسّر له فهو صحيح و سالم دائماً.

ما اكتسب المضاف من المضاف إليه

(و ربّما أكسب ثان) أي المضاف إليه (أوّلاً) أي المضاف، و بعبارة أخرى قد يكتسب المضاف من المضاف إليه أموراً و هي عشر:

الأوّل والثاني: ما ذكره بقوله: (تأنيثاً و تذكيراً إن كان الأوّل) أي المضاف (لحذف موهَلاً أي أهلاً) بأن لايختلّ المعنى بحذفه (نحو: «كما شرقت صدر القناة من الدم»[1] فأكسب «القناة» المؤنّث «الصدر» المذكّر التأنيث لما أضيف) «الصدر» (إليه) أي لإضافة «الصدر» إلى «القناة»، و لذا جيء بالفعل المسند إلى «الصدر» مؤنّثاً لكسب «الصدر» المذكّر التأنيث من «القناة» المؤنّث، (و نحو:

رؤية الفكر ما يؤول له الـ فكر معين على اجتناب التّواني[2]

---

١. لأعشى؛ انظر: الكتاب: ١/ ٥٢.

٢. لم أقف على قائله.

فأكسب الفكر المذكّر رؤية المؤنّث التّذكير لما أضيف إليه، و خرج بقوله: «إن كان لحذف موهلا» ما ليس أهلا له بأن يختلّ الكلام لو حذف، فلا يكسبه ما ذكر ك «قام غلام هند» و «قامت إمرأة زيد».

فأكسب «الفكر» المذكّر «الرؤية» المؤنّث التذكير لما أضيف) «الرؤية» المؤنّث (إليه) أي إلى «الفكر» المذكّر، و لذا جيء بالخبر المشتقّ لـ «رؤية» المؤنّث مذكّراً، و لولا الكسب لكان الواجب تأنيث الخبر، لوجوب مطابقة الضمير المستتر في الخبر للمبتدأ.

(و خرج بقوله: «إن كان لحذف موهلاً» ما) أي مضاف (ليس أهلاً له) أي للحذف (بأن يختلّ) معنى (الكلام لو حذف) المضاف، (فلايكسبه) أي فلايكسب الثاني أي المضاف إليه الأوّل أي المضاف (ما ذكر) أي التأنيث والتذكير (كـ «قام غلام هند»)، فلايكسب «هند» «الغلام» التأنيث، لأنّ «الغلام» ليس أهلاً للحذف، لأنّ المعنى يختلّ بحذفه، إذ المقصود من الكلام إثبات القيام لـ «الغلام» لا لـ «هند» و هو واضح، (و) نحو: («قامت امرأة زيد») فلايكسب «زيد» «الإمرأة» التذكير، لأنّ «الإمرأة» ليس أهلاً للحذف إذ المقصود من الكلام إثبات القيام لـ «امرأة زيد» لا لـ «زيد» نفسه.

و أمّا المثالان المتقدّمان فعلاقة الجزء والكل و علاقة الملازمة المجوّزتان للتجوّز صحّحتهما، إذ يصحّ أن يقال: «شرقت القناة» من باب الإسناد ما للجزء إلى الكلّ، و كذلك يصحّ أن يقال: «الفكر فيما يؤول له الأمر معين» من باب إسناد ما للازم إلى الملزوم.

الثالث: التخصيص و قد مرّ في هذا الباب.

الرابع: التعريف و قد مرّ أيضاً في هذا الباب.

الخامس: إزالة القبح و قد مرّ أيضاً في هذا الباب.

السادس: التخفيف كذلك.

....

السابع: الظرفيّة نحو قوله تعالى: ﴿**تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ**﴾[١] فاكتسب «كلّ» الظرفيّة من «حين».

الثامن: المصدريّة نحو: «جدّ كلّ الجدّ» و قد مرّ في باب المفعول المطلق[٢].

التاسع: وجوب التصدّر و قد مرّ في باب المبتدأ والخبر.

العاشر: الإعراب نحو: «هذه خمسة عشر زيد» بناء على إعراب الجزء الثاني حينئذ و قد أشير إليه سابقاً في باب العلم[٣] عند قوله:

و جملة و ما بمزج ركبا ذا إن بغير «ويه» تمّ أعربا

و استشكل في ذلك بأنّ «خمسة عشر» و نحوه عند من يضيفه معرب مطلقاً، سواء أضيف إلى معرب أو مبنيّ تقول: «هذه خمسة عشرك» بضمّ الراء على أنّها حركة إعراب مع أنّ المضاف إليه مبنيّ.

الحادي عشر: البناء و سيجيء عن قريب في هذا الباب في قوله:

وابن أو اعرب ما كـ «إذ» قد أجريا واختر بنا متلوّ فعل بنيا

و زاد في حاشية المختصر نقلاً عن الرضيّ[٤] كسب المضاف من المضاف إليه الجمعيّة في قول الشاعر: «حزن إلى اللحم»[٥].

---

١. إبراهيم: ٢٥.

٢. الصفحة: ١١٧.

٣. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨٢.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٥. للوليد بن عبيد المعروف بالبحتري؛ انظر: بغية الإيضاح: ١/ ٢٠١.

(و لا يضاف اسم لما به اتّحد معنى) فلا يضاف اسم لمرادفه، و لا موصوف إلى صفته، و لا صفة إلى موصوفها، لأنّ المضاف يتعرّف بالمضاف إليه أو يتخصّص، و الشّيء لا يتعرّف و لا يتخصّص إلّا بغيره (و أوّل موهما) ذلک (إذا ورد) نح:و «هذا سعيد كرز» أي مسمّى هذا اللّقب...

عدم الإضافة

(و لايضاف اسم لما اتّحد به معنى) أي مصداقاً و إن اختلفا مفهوماً، (فلايضاف اسم لمرادفه) كـ «ليث» و «أسد»، فلايقال: «ليث أسد» بالإضافة. (و لا) يضاف أيضاً (موصوف إلى صفته)، فلايقال: «رجل كريم» بالإضافة. (و لا) يضاف أيضاً صفة إلى موصوفها)، فلايقال: «كريم رجل» بالإضافة؛ (لأنّ المضاف يتعرّف بالمضاف إليه أو يتخصّص، والشيء لايتعرّف و لايتخصّص إلّا بغيره) و بعبارة أخرى لا فائدة في الإضافة المذكورة مثلاً إذا قيل: «رأيت ليث أسد» بالإضافة لا يفيد إلّا ما يفيده «رأيت ليثاً» بدون ذكر «الأسد» و إضافة «الليث» إليه، فيكون ذكر «الأسد» و إضافة «الليث» إليه لغواً لا فائدة فيه.

هذا في النكرة و أمّا في المعرفة فلأنّ الإضافة فيها من قبيل تحصيل الحاصل و ذلک محال و باطل عند كلّ عاقل.

(و أوّل موهماً ذلک إذا ورد نحو «هذا سعيد كرز») حيث أضيف أحد المترادفين إلى الآخر، فيؤوّل «سعيد» بـ «المسمّى» أي من له اسم فيصير عاماً و نكرة، لأنّ المسمّى يصدق على كلّ واحد من الرجال، لكون كلّ واحد منهم مسمّى باسم و لقب ثمّ يضاف إلى «كرز» الذي هو لقب خاص و علم لرجل معيّن، فيتعرّف المضاف النكرة بالمضاف إليه المعرفة، و هذا مراده بقوله: (أي مسمّى هذا اللقب)، فيصير حاصل معنى قولنا: «هذا سعيد كرز» أنّ هذا الرجل المشار إليه مسمّى و ملقّب بهذا اللقب كما يقال مثلاً: فلان ملقّب بـ «صدر الشريعة» أو يقال:

و «مسجد الجامع» أي مسجد اليوم الجامع أو المكان الجامع، و «جرد قطيفة» أي شيء جرد من قطيفة.

فلان مسمّى بـ «ركن الدين»، و «كرز» له معنيان أحدهما مشعر بالذمّ و هو اللئيم[١]، و ثانيهما مشعر بالمدح و هو الحاذق بالأمور المجرّب لها[٢].

(و) أوّل أيضاً نحو: («مسجد الجامع») حيث أضيف في الظاهر الموصوف إلى الصفة فيؤوّل هذا بأن يقدّر بين المتضايفين لفظ «اليوم» أو لفظ «المكان» حتّى يكون «المسجد» مضافاً لهذا المقدّر لا إلى «الجامع» و يكون «الجامع» صفة لهذا المقدّر لـ «المسجد»، فلايكون «الجامع» مضافاً إليه لـ «المسجد» ولا صفة له حتّى يلزم إضافة الموصوف إلى صفته، و هذا مراده بقوله: (أي «مسجد اليوم الجامع» أو «المكان الجامع»).

و) أوّل أيضاً نحو: («جرد قطيفة») حيث أضيف في الظاهر الصفة إلى موصوفها، فيؤوّل هذا بأن يفرض أنّ «جرداً» لم يكن صفة لـ «القطيفة»، بل كان صفة لشيء محذوف يكون صالحاً لأن يكون «قطيفة» و غيرها كـ «الخاتم» الذي يكون صالحاً لأن يكون فضّة و غيرها، فأضافوه إلى «قطيفة» إضافة بيانيّة بتقدير «من» ليبين جنسها كما أضافوا «خاتم» إلى «فضّة» كذلك فليس إضافة «جرد» إلى «قطيفة» من حيث إنّه صفة لها بل من حيث إنّه اسم مبهم أضيف إليها ليبين و يخصّص بها و هذا مراده بقوله: (أي «شيء جرد من قطيفة») و للبيانيين فيه تأويل آخر أشار إليه التفتازانيّ[٣] في بحث تقديم المسند إليه[٤].

---

١. العين: ٥/ ٣١٩.

٢. المحيط في اللغة: ٦/ ١٩٧.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٤. المطوّل: ١١٧.

و اعلم أنّ الغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة و الإفراد و بعض الأسماء ممتنع إضافته كالمضمرات. (و بعض الأسماء يضاف أبدا) إلى المفرد لفظاً و معنى كقصارى و حمادى و لدى و بيد و سوى و عند و ذي و فروعه و أولي.

الأسماء الجائزة الإضافة

(و اعلم أنّ الغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد) كـ «ثوب» و «غلام» و «فرس» و نحوها.

أسماء ممتنع عن الإضافة

(و بعض الأسماء ممتنع إضافته كالمضمرات) و أسماء الإشارة والموصولات و أسماء الاستفهام والشرط غير «أيّ» في الثلاثة الأخيرة.

و إنّما لم تصف هذه المذكورات لملازمة المضمرات و أسماء الإشارة و الموصولات للتعريف و لشباهة عامة المذكورات بالحروف والحرف لايضاف، و إنّما أضيفت «أيّ» لضعف الشبه فيها بما عارضه من افتقارها إلى مفرد مضاف إليه كما تقدّم في باب المعرب والمبنيّ فتأمّل، و أمّا ما نقل في أوائل الكتاب في باب الضمائر من إضافة بعض الضمائر عند بعض فلايعتدّ به في المقام.

أسماء ملازمة للإضافة

(و بعض الأسماء يضاف إلى المفرد) المقابل للجملة (أبداً لفظاً و معنى) فلايجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ (كـ «قصارى» و «حمادى») بمعنى «الغاية» (و «لدى») بمعنى «عند» (و «بيد») بمعنى «غير» (و «سوى» و «عند» و «ذي») بمعنى «صاحب» (و فروعه و «أولي») بمعنى «أصحاب» و «كلا» و «كلتا» و «أولات» بمعنى «صاحبات» و أمثلتها واضحة.

(و بعض ذا) الذي ذكر أنّه يلزم الإضافة (قد) يلزمها معنى فقط و (يأتي لفظا مفردا) عنها ككلّ و بعض و أيّ نحو : ﴿وَ إِنَّ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾، ﴿فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْض﴾، ﴿أَيًّا ما تَدْعُوا﴾. (و بعض ما يضاف حتما امتنع إيلاؤه اسما ظاهرا) فلا يليه إلّا ضمير (حيث وقع كوحد) نحو: ﴿إذا دُعِيَ الله وَحْدَه﴾، «و كنت إذ كنت إلهي وحدكا» «و الذّئب أخشاه إن مررت..

(و بعض ذا الذي ذكر أنّه يلزم الإضافة، قد يلزمها) أي الإضافة (معنى فقط و يأتي لفظاً مفرداً) عن الإضافة أي مقطوعاً (عنها كـ «كلّ» و «بعض» و «أيّ») فالتنوين فيها عوض عن المضاف إليه كما تقدّم[1] في أوائل الكتاب عند قوله:

بالجر والتنوين والندا و «ال» و مسند للاسم تمييز حصل

(نحو: ﴿وَ إِنَّ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾[2]) أي «و إنّ كل واحد» و نحو: (﴿فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْض﴾[3]) أي «على بعضهم» و نحو: (﴿أَيًّا ما تَدْعُوا﴾[4]) أي «أيّ اسم».

(و بعض ما يضاف حتماً) أي بعض ما يجب إضافته (امتنع إيلاؤه اسماً ظاهراً، فلايليه إلّا ضمير) أي لايضاف إلّا إلى ضمير (حيث وقع) أي كلّما استعمل (كـ «وحد») فإنّه لايستعمل إلّا مضافاً إلى ضمير، سواء كان ضميراً غائباً (نحو: ﴿إذا دُعِيَ الله وَحْدَه﴾[5]) أو ضميراً مخاطباً نحو: (و «كنت إذ كنت إلهي وحدكا»[6])، أو ضميراً متكلّماً نحو: («والذئب أخشاه إن مررت

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ٦٣.

٢. هود: ١١١.

٣. البقرة: ٢٥٣.

٤. الإسراء: ١١٠.

٥. الغافر: ١٢.

٦. لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي؛ انظر: الكتاب: ٢/ ٢١٠.

به، وحدي». و (لبّي) و يختصّ بضمير غير الغائب نحو: «لبّيک» أي إجابة بعد إجابة، و هي عند سيبويه مثنّى للتّكثير، ....

به وحدي»[١])، و لفظ «وحد» مصدر قيل: لا فعل له كما أنّ «العمومة» و «الخؤولة» و «الأبوّة» مصادر لا أفعال لها، و قيل: له فعل إذ يقال: «حد، يحد، وحداً»[٢].

(و) نحو: («لبّي» و يختصّ بضمير غير الغائب) أي المخاطب (نحو: «لبّيک» أي «إجابة بعد إجابة») أي «أجيب بالسرعة» أي «أنا مقيم في طاعتک و إجابتک» (و هي عند سيبويه[٣] مثنّى) شكلاً لكن استعمل (للتكثير) نظير «ارجعوني» في قوله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾[٤] فإنّه جمع شكلاً استعمل للتكثير في اللفظ كأنّه قيل: «ارجعني ارجعني» مكرّراً و نظير «كرّتين» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[٥] أي «كرّة بعد أخرى كثيرة متكرّرة».

والحاصل أنّ المراد من شكل التثنية الدلالة على تكرار اللفظ و تكثيره و ليس المراد خصوص الاثنين بل المعنى «أقيم على طاعتک و إجابتک كثيراً متتالياً متكرّراً» و أصله «ألبّ لک إلبابين» حذف فعله وجوباً سماعاً ثم أضيف إلى «الكاف» بعد حذف الزوائد و استغني عن «اللام» بالإضافة.

و قيل: هو ثلاثي فلا زوائد فيه حتى تحذف فأصله «لببت لک لبين» ففعل به ما ذكر إلّا حذف الزوائد[٦].

---

١. للربيع بن ضبع الفزاريّ؛ انظر: الكتاب: ١/ ٨٩.
٢. حاشية الصبان: ٢/ ٣٧٨.
٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.
٤. المؤمنون: ٩٩.
٥. الملک: ٤.
٦. حاشية الصبان: ٢/ ٣٧٨.

و عند يونس مفرد أصله لبى بوزن فعلى قلبت ألفه ياء في الإضافة كانقلاب ألف لدى و على و إلى، و ردّ بأنّه لو كان مفردا جاريا مجرى ما ذكر لم تنقلب ألفه إلّا مع المضمر، كلدى، و قد وجد قلبها مع الظاهر في البيت الآتي.

(و عند يونس[١] مفرد أصله «لبى» بوزن «فعلى» قلبت ألفه ياء في الإضافة) إلى الكاف (كانقلاب) ألف («لدى» و «على» و «إلى») بالإضافة نحو: «لديک» و «عليک» و «إليک».

(و ردّ) يونس (بأنّه لو كان مفرداً جارياً مجرى ما ذكر لم تنقلب ألفه ياء إلّا مع المضمر كـ «لدى») و «على» و «إلى» (و قد وجد قلبها) ياء (مع) الاسم (الظاهر في البيت الآتي).

والقلب في «على» و أخويه علّل بوجوه منها ما في المصباح قال: "«و إلى» حرف من حروف المعاني تكون لانتهاء الغاية ـ إلى أن قال ـ و إذا دخلت على المضمر قلبت الألف ياء، وجه ذلک أنّ من الضمائر ضمير الغائب، فلو بقيت الألف و قيل: «ذهب زيد إلاه» لالتبس بلفظ «إله» الذي هو اسم و قد يكرهون الالتباس اللفظيّ فيفرّون منه كما يكرهون الالتباس الخطي ثمّ قلبت مع باقي الضمائر حتّى يجري الباب على سنن واحد و حكى ابن السرّاج عن سيبويه أنّهم قلبوا «إليک» و «لديک» و «عليک» ليفرقوا بين الظاهر والمضمر، لأنّ المضمر لايستعمل بنفسه بل يحتاج إلى ما يتوصّل به فتقلب الألف ياء ليتّصل بها الضمير و بنو الحارث بن كعب و خثعم بل و كنانة لايقلبون الألف تسوية بين الظاهر والمضمر و كذلک في كلّ ياء ساكنة مفتوح ما قبلها يقلبونها ألفاً فيقولون: «إلاک» و «علاک» و «لداي الزيدان» و «أصبت عيناه»"[٢]. و قال في حرف العين: "و إذا دخلت يعني «على» على الضمير قلبت الألف ياء و جهه أنّ من الضمائر الهاء، فلو بقيت الألف و قيل: «علاه» لالتبس بالفعل"[٣] انتهى.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٦.

٢. المصباح المنير: ٢٠ ـ ٢١. مع تفاوت يسير

٣. المصباح المنير: ٤٢٨.

(و دوالي) كلبّي نحو: «دواليک» أي تداولا بعد تداول و (سعدي) نحو: «سعديک» أي سعدا بعد سعد. (و شذّ إيلاء يدي للبّي) في قول الشاعر: «فلبّي فلبّي يدي مسور» و كذا إيلاؤه ضمير غائب في قوله: «لقلت لبّيه لمن يدعوني» قاله في شرح التّسهيل.

(و) نحو: («دوالي») هو (کـ«لبّي») في المعنى و في الأحكام المذكورة (نحو: «دواليک» أي «تداولاً بعد تداول») أي «تداولاً كثيراً متكرّراً» أي «نأخذ طاعتک أخذاً بعد أخذ» أي «نطيعک كثيراً مكرراً».

(و) نحو: («سعدي» نحو: «سعديک» أي «سعداً بعد سعد»)، و قيل: معناه «إسعاداً منک يا ربّ بعد إسعاد» أي «إعانة منک يا ربّ بعد إعانة» أي «أطلب منک الإعانة على القيام بطاعتک».

و لايستعمل «سعديک» إلّا تابعاً لـ «لبّيک» و لكن يجوز استعمال «لبّيک» بدون «سعديک».

و جميع هذه المصادر مفعول مطلق يقدّر فعلها من لفظها إلّا «لبّيک»، فإنّه لا فعل له فيقدّر له فعل من معناه، و قولنا: أصله «ألبّ لک إلبابين» أو «لبّيت لبّين» بيان لحاصل المعنى بمعنى أنّه لو كان له فعل لكان «ألبّ» أو «لبّيت» نظير قولنا في الأمر لحاضر: إنّ الضمير المستتر فيه «أنت» بمعنى أنّه لو تلفّظ به لكان «أنت» لا أنّ الضمير المستتر فيه هو نفس «أنت» و قد تقدّم ذلک في أوّل الكتاب.

(و شذّ إيلاء «يدي» لـ «لبّي») أي شذّ إضافة «لبّي» إلى الاسم الظاهر أعني «يدي» (في قول الشاعر: «فلبّي فلبّي يدي مسور»[1] و كذا) شذّ (إيلاؤه ضمير غائب في قوله: «لقلت لبّيه لمن يدعوني»[2] قاله في شرح التسهيل[3]).

---

١. لأعرابيّ من بني أسد؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٩٧.

٢. بلا نسبة.

٣. شرح التسهيل: ٢/ ١٨٦.

(و ألزموا إضافة إلى الجمل) اسميّة كانت أو فعليّة (حيث و إذ) نحو: «جلست حيث جلس زيد» و «حيث زيد جالس»، ﴿وَ اذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً﴾، ﴿إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ و شذّ إضافة حيث إلى المفرد في قوله: «أ ما ترى حيث سهيل طالعا» (و إن ينوّن) إذ و يكسر ذالها لالتقاء السّاكنين ....

و ممّا يجب إضافته إلى المفرد، الاسم المصاحب للّقب عند البصريّين إذا كانا مفردين كما تقدّم في باب العلم.

(و ألزموا إضافة إلى الجمل اسميّة كانت) الجملة (أو فعليّة «حيث» و «إذ» نحو: «جلست حيث جلس زيد») فأضيف «حيث» إلى الجملة الفعليّة (و نحو): «جلست (حيث زيد جالس») فأضيف «حيث» إلى الجملة الاسميّة و نحو: (﴿وَ اذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً﴾[1]) و نحو: (﴿إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾[2]) فأضيف «إذ» إلى الجملة الاسميّة و لايضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلّا «حيث».

(و شذّ إضافة «حيث» إلى المفرد في قوله: «أما ترى حيث سهيل طالعاً»[3]) بجرّ «سهيل» و روي رفعه على أنّه مبتدأ حذف خبره أي «سهيل موجود» والأشهر بناء «حيث» على التقديرين.

(و إن ينوّن «إذ») بأن يقطع عن الإضافة (و يكسر ذالها) حين القطع عن الإضافة (لالتقاء الساكنين) أي الذال والتنوين، فكسر الذال لدفع التقاء الساكنين أو رفعه، لأنّ الأصل فيما يحرك لالتقاء الساكنين هو الكسر.

---

١. الأعراف: ٨٦.

٢. الأنفال: ٢٦.

٣. بلا نسبة.

(يحتمل) أي يجوز (إفراد إذ) عن الإضافة و جعل التّنوين عوضا عمّا تضاف إليه نحو: ﴿وَ أَنْتُمْ حينَئِذٍ تَنْظُرُون﴾.

و علّل ذلک بأنّ الجزم في الأفعال عوض عن الجرّ في الأسماء، فلما ثبت بينهما التعارض و احتيج في التقاء الساكنين إلى تعويض عن أحد السكونين كان الكسر بذلک أولى، فإن خولف ذلک فلعارض كوجوب الضمّ في ميم الجمع في نحو «عليكم اليوم» مراعاة لأصلها، إذ أصل هذه الميم الضمّة كما بيّن في علم الصرف، و كاختيار الضمّ في الهاء من ﴿عَلَيْهُ اللهَ﴾[1] محافظة على التفخيم في اسم الجلالة، لأنّ اللام من الاسم الكريم ترقق بعد الكسرة و تفخم بعد غيرها كما بيّن في علم التجويد والصرف[2].

(يحتمل أي يجوز إفراد «إذ») أي قطعها (عن الإضافة) لفظاً (و جعل التنوين عوضاً عمّا تضاف) «إذ» (إليه نحو: ﴿وَ أَنْتُمْ حينَئِذٍ تَنْظُرُون﴾[3]) أي «حين إذ كان كذا» فـ «إذا» باقية على بنائها، لأنّ التنوين ليس للتمكّن بل عوض عن المضاف إليه.

و قد تقدّم في أوّل الكتاب[4] أنّ «حيث» و جميع الأسماء اللازمة الإضافة إلى الجمل مبنيّة إمّا لافتقارها إلى الجملة المضاف إليها و إمّا لتضمّنها معنى حرف الإضافة، لأنّها و إن كانت في الظاهر مضافة إلى الجملة لكنّها في الحقيقة مضافة إلى المصدر الذي تضمّنته الجملة، فإضافتها إلى الجملة، كلا إضافة، فشابهت الغايات المقطوعة عن الإضافة لفظاً، فتضمّنت معنى حرف الإضافة مثلها.

و قد يوجد في بعضها علّة أخرى للبناء كالشباهة الوضعيّة والتناسب و نحوهما فلاتغفل و سيجيء لهذا زيادة توضيح في بيان وجه بناء «قبل» و «بعد».

---

١. الفتح: ١٠.

٢. انظر: شرح النظام: ١٥٩.

٣. الواقعة: ٨٤.

٤. الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٦.

(و ما كإذ معنى) أي في المعنى، و هو كلّ اسم زمان مبهم ماض (كإذ أضف) إلى الجملتين (جوازا نحو: «حين جاء نبذ») و «جئتک حين الحجّاج أمير». (و ابن) على الفتح (أو إعرب ما كإذ قد أجريا) أمّا الأوّل فبالحمل عليها، و أمّا الثّاني فعلى الأصل (و) لكن (اختر بنا متلوّ) أي واقع قبل (فعل بنيا) ماض أو مضارع مقرون بإحدى النّونين ....

(و ما كـ «إذ») معنى أي في المعنى و هو كّل اسم زمان مبهم ماض) غير واجب الإضافة (كـ «إذ» أضف إلى الجملتين) الاسميّة والفعليّة (جوازاً) لا وجوباً (نحو: «حين جاء نبذ») فأضيف «حين» إلى الجملة الفعليّة (و) نحو: («جئتک حين الحجّاج أمير») فأضيف «حين» إلى الجملة الاسميّة.

هذا إذا كان المراد من «حين» و نحوه الزمان الماضيّ و إلّا فيكون مشبهاً لـ «إذا»، فلايضاف إلّا إلى الجملة الفعليّة كما يأتي عن قريب.

(و ابن على الفتح أو أعرب ما كـ «إذ» قد أجري، أمّا الأوّل) أي البناء (فبالحمل عليها) أي على «إذ» و حاصله حمل المشبّه على المشبّه به، (و أمّا الثاني) أي الإعراب (فعلى الأصل)، لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب و لا تأثير للشباهة بغير مبنيّ الأصل في البناء، فتأمّل.

(و لكن اختر بناء متلوّ أي واقع قبل فعل بني)، لما تقدّم من أنّ المضاف قد يكتسب البناء من المضاف إليه؛ و قيل: إنّ البناء للتناسب[1]؛ و قيل: لشباهة اسم الزمان حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التالية له مفتقرة إلى جملة أخرى، لأنّ «قمت» الأوّل في قولك: «حين قمت قمت» لايتمّ إلّا بالثاني و قبل دخول «حين» كان تامّاً[2]؛ و قيل: للاعتداد بالفتقار العارضيّ لتنزيله منزلة الأصليّ، سواء كان المضاف إليه فعل (ماض أو مضارع مقرون بإحدى النونين) أي نون التأكيد و نون الإناث.

---

١. هذا قول البصريين؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٧٠٥، شرح الأشموني: ٢/ ١٤٨.

٢. هذا قول ابن مالک؛ شرح التصريح: ١/ ٧٠٥.

نحو: «على حين ألهى النّاس جلّ أمورهم» (و) الواقع (قبل فعل معرب أو) قبل (مبتدأ أعرب) وجوبا عند البصريّين نحو: ﴿هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ ....

و في هذا التعميم مع اشتراط الماضويّة في مشبّه «إذ» نظر بل منع، و التأويل خلاف الأصل فتأمّل.

مثال الواقع قبل الفعل الماضيّ (نحو: «على حين ألهى الناس جلّ أمورهم»[١]) فبني «حين» على الفتح، لوقوعه قبل فعل ماض و هو «ألهى».

و أمّا مثال الواقع قبل المضارع المقرون بإحدى النونين فكقوله:

لأجتذبن منهنّ قلبي تحلّما   على حين يستصبين كلّ حليم[٢]

فإنّه يروى بكسر «حين» على الإعراب و فتحه على البناء و هو الأرجح، لكونه مضافاً إلى مبنيّ و هو «يستصبين»، فإنّه مضارع مبنيّ على السكون، لاتصاله بنون الإناث و ماضيه «استصبيت فلاناً» إذا أعددته صبياً أي «جعلته في عداد الصبيان»[٣].

(والواقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ أعرب وجوباً عند البصريين)، لعدم المقتضي للبناء حينئذ من الافتقار الأصليّ والتناسب مع أنّ الأصل في الأسماء الإعراب (نحو: **﴿هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾**[٤]) برفع «يوم» بالضمّة الإعرابيّة لما ذكر.

---

١. بلا نسبة.

٢. بلا نسبة.

٣. شرح التصريح: ١/٧٠٦.

٤. المائدة: ١١٩.

و جوّز الكوفيّون بناءه، و اختاره المصنّف فقال: (و من بنى فلن يفنّدا) كقراءة نافع ﴿هذا يَوْم يَنْفَعُ﴾ (و ألزموا) إذا إضافة إلى جمل الأفعال) فقط (كهن إذا اعتلا) أي تواضع إذا تعاظم و تكبّر، و أجاز الأخفش و الكوفيّون وقوع المتبدأ بعدها و لم يسمع،

(و جوّز الكوفيّون بنائه و اختاره المصنّف فقال: «من بنى فلن يفنّد» كقراءة نافع[1] ﴿**هذا يَوْم يَنْفَعُ**﴾ **الصَّادِقِينَ**﴾[2]) بالفتحة البنائيّة[3].

قيل: عود الضمير من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها نادر[4] و علّل ذلك بما تقدّم آنفاً[5] من أنّ اسم الزمان المضاف إلى الجملة إنّما هو مضاف في التقدير إلى المصدر المؤوّل به الجملة، فكما لايعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف لايعود ضمير من الجملة المذكورة إلى اسم الزمان المضاف إليها[6]، فإن سمع عد ذلک نادراً و لعلّ من النادر ما ورد في بعض الأدعيّة في الوضوء، فتأمّل.

(و ألزموا «إذا» إضافة إلى جمل الأفعال فقط كـ «هن إذا اعتلى» أي «تواضع إذا تعاظم و تكبّر») فأضيف «إذا» إلى الجملة الاسميّة بعدها، لأنّهم لايرون اختصاص أداة الشرط بالدخول على الجملة الفعليّة أعني «اعتلى» (و أجاز الأخفش[7] والكوفيون وقوع المبتدأ) والخبر (بعدها) أي أجازوا وقوع الجملة الفعليّة بعدها، لأنّهم لايرون اختصاص أداة الشرط بالدخول على الجملة الفعليّة، بل يجيزون دخولها على الاسمية أيضاً فقول الشارح: (و لم

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٧٢.
٢. نفس الآية.
٣. شرح التصريح: ١/ ٧٠٦.
٤. انظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٥٣.
٥. الصفحة: ٣٢٣.
٦. انظر: حاشية الصبان: ٢/ ٣٨٥.
٧. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

يسمع، و نحو: ﴿إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ﴾، من باب ﴿وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ﴾

يسمع، و نحو ﴿إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ﴾[1] من باب ﴿وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ﴾[2]) مصادرة واضحة، لأنّ شرط المقيس عليه أن يكون مسلّماً عند الطرفين و ليس هاهنا كذلك.

والمصادرة على أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون الدليل عين المدّعى.

والثاني: أن يكون المدّعى جزء الدليل.

والثالث: أن يكون المدّعى موقوفاً عليه صحّة الدليل.

والرابع: أن يكون موقوفاً عليه صحّة جزء الدليل.

والكلّ باطل لاشتماله على الدور الباطل و دليل الشارح من القسم الأوّل.

و للمصادرة معنى آخر قريب ممّا ذكرنا يذكرونه في تقسيم المبادي في المنطق بأنّ المبادي التصديقيّة إمّا مقدّمات بيّنة بنفسها أي بديهيّة، أو مقدّمات مأخوذة أي نظريّة؛ فالأولى تسمّى «علوماً متعارفة» والثانية إن أذعن بها المتعلّم بحسن الظنّ بالمعلّم سمّيت «أصولاً موضوعة» و إن أخذها مع استنكار سمّيت «مصادرة».

و من هنا يعلم أنّ مقدمة واحدة يجوز أن تكون أصلاً موضوعاً بالنسبة إلى شخص و مصادرة بالنسبة إلى آخر.

و قال بعضهم: إنّه لا خلاف بين الكوفيين و غيرهم في جواز وقوع المبتدأ بعد «إذا» و إنّما الخلاف بينهما في خبره، فالكوفيون يجوّزون أن يكون اسماً و غيرهم لا يجوّزونه بل يوجبون كونه فعلاً فيجوز في نحو: ﴿إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ﴾[3] عند الطرفين كون «السماء» مبتدأ و «انشقّت»

---

١. الانشقاق: ١.

٢. التوبة: ٦.

٣. الانشقاق: ١.

و نحو: «إذا باهليّ تحته حنظليّة» على إضمار كان، كما أضمرت هي و ضمير الشّأن في قوله: «إليّ فهلّا نفس ليلى شفيعها». فرع: مشبه إذا من أسماء الزّمان المستقبل كإذا لا يضاف إلّا إلى الجملة الفعلية قاله في شرح الكافية نقلا عن سيبويه و استحسنه قال: لولا أنّ من المسموع ما جاء بخلافه ....

خبره و في نحو: «أجيئك إذا زيد قائم» لايجوز كون «زيد» مبتدأ إلّا عند الأخفش[١] و الكوفيين[٢].

(و) استدلّ الكوفيّون بما جاء في كلام العرب من (نحو «إذا باهليّ تحته حنظليّة»[٣]) حيث وقع بعد «إذا» مبتدأ ليس خبرها فعلاً.

و أجيب عن ذلك بأنّه (على إضمار «كان» كما أضمرت هي) أي «كان» (و ضمير الشأن) اسمها (في قوله: «إليّ فهلّا نفس ليلى شفيعها[٤]») فقدّر بعد «هلّا»، «كان» مع كون ضمير الشأن اسمها و جعل جملة «نفس ليلى شفيعها» خبراً لها، لأنّ «هلّا» حرف تحضيض مختصّ بالأفعال كما يأتي في فصل «أمّا» في قوله:

و بها التحضيض مز و «هلّا» إلّا «ألا» و أولينها الفعلا

(**فرع:** مشبه «إذا» من أسماء الزمان المستقبل كـ «إذا» لايضاف إلّا إلى الجملة الفعليّة قاله في شرح الكافية نقلاً عن سيبويه[٥] و استحسنه) المصنّف (و قال) بعد ما نقله عن سيبويه: إنّه (لولا أنّ من المسموع) من كلام العرب (ما جاء بخلافه) لكان كلام سيبويه حقّاً و لكن جاء

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.
٢. قاله السيرافيّ؛ شرح البن عقيل: ٣/ ٦١.
٣. للفرزدق ﷺ؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٧٠١.
٤. قاله قيس بن الملوح أو الصمة القشيري أو ابن الدمينة؛ انظر: المصدر السابق: ١/ ٧٠٢.
٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بارِزُون﴾ انتهى. و أجاب ولده عنها بأنّها ممّا نزّل فيه المستقبل لتحقّق وقوعه منزلة الماضي، و حينئذ فاسم الزّمان فيه ليس بمعنى إذا، بل بمعنى إذ، و هي تضاف إلى الجملتين. قال ابن هشام: و لم أر من صرّح بأنّ مشبه إذا كمشبه إذ، يبنى و يعرب بالتّفصيل السّابق، و قياسه عليه ظاهر.

في كلام من هو خالق الفصحاء ما هو بخلاف ما نقل عن سيبويه (كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بارِزُون﴾[1] فإنّ «يوم» فيها مشبه «إذا»، لأنّ المراد به يوم القيامة و هو مستقبل (انتهى) كلام المصنّف في شرح الكافية[2].

(و أجاب ولده) أي ابن الناظم ناصراً لسيبويه رادّاً لأبيه (عنها) أي عن الآية (بأنّها ممّا نزل فيه المستقبل، لتحقّق وقوعه منزلة الماضي و حينئذ فاسم الزمان يعنى «يوم» (فيه) أي في قوله تعالى (ليس بمعنى «إذا» بل بمعنى «إذ» و هي) أي «إذ» (تضاف إلى الجملتين) و كذا مشبهها فكلام الناظم باطل و قول سيبويه حقّ[3].

إلى هنا كان الكلام في مشبه «إذا» من حيث الجملة التي يضاف هو إليها و أمّا الكلام في مشبه «إذا» من حيث إعرابه و بنائه فاعلم أنّه (قال ابن هشام[4]: و لم أر من صرّح بأن مشبه «إذا» كمشبه «إذ» يبنى) إذا وقع قبل فعل مبنيّ (و يعرب) إذا وقع قبل فعل معرب (بالتفصيل) الذي ذكر في (السابق و) الحال أنّ (قياسه) أي مشبه «إذا» (عليه) أي على مشبه «إذ» (ظاهر)، فمقتضى القياس جريان التفصيل المذكور في مشبه «إذا» أيضاً.

---

١. الغافر: ١٦.

٢. شرح الكافية: ٢/ ٩٤٤ـ ٩٤٥.

٣. انظر: شرح ابن الناظم: ١٥٢.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

و منه ﴿هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِين﴾ لأنّ المراد به المستقبل انتهى. قلت: قد تقدّم نقلا عنهم، الإستدلال به على مشبه إذ؛ لأنّه ممّا نزّل فيه المستقبل لتحقّق وقوعه منزلة الماضي لا سيّما في أوّله قال بلفظ الماضي. (لمفهم اثنين) لفظا و معنى، أو معنى فقط (معرّف بلا تفرّق) بعطف (أضيف كلتا و كلا) نحو: «جاءني كلا الرّجلين». « و كلا ذلک وجه و قبل»

(و منه) أي من مشبه «إذا» قوله تعالى: (﴿هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِين﴾[1] لأنّ المراد به) أي بـ«اليوم» الزمان (المستقبل) أعني يوم القيامة، (انتهى) كلام ابن هشام.

(قلت:) إنّ ما ادعاه ابن هشام من كون «يوم» في الآية مشبه «إذا» باطل، بأنّه (قد تقدّم) آنفاً (نقلاً عنهم الاستدلال به) أي بـ«اليوم» في الآية (على مشبه «إذ» أي لأنّه ممّا نزل فيه المستقبل لتحقّق وقوعه منزلة الماضي لاسيّما في أوّله) أي في أوّل الآية ذكر («قال» بلفظ الماضيّ) و هو قرينة واضحة للتنزيل ليحصل التناسب بين أجزاء الآية و رعاية التناسب ممّا هو كالواجب في فصاحة الكلام و بلاغته كما ثبت في محلّه.

(لمفهم اثنين لفظاً و معنى) بأن يكون موضوعاً لاثنين و دالاً عليهما صريحاً (أو معنى فقط) بأن لايكون موضوعاً لاثنين و لا دالاً عليهما إلّا بنحو من التأويل والعناية (معرّف بلا تفرّق بعطف أضيف «كلتا» و «كلا»)؛ مثال ما دلّ على اثنين صريحاً (نحو: «جائني كلا الرجلين») و كذلک نحو: «كلاهما» (و) مثال ما دلّ على اثنين بالتأويل نحو قوله:

إنّ للخير و للشرّ مدى (و كلا ذلک وجه و قبل)[2]

فلفظ «ذلک» مفرد لكنّه مثنّى معنى، لأنّه مشار به إلى اثنين و هما الخير والشرّ بتأويلهما بما ذكر أي كلاً من الخير والشر.

---

١. المائدة: ١١٩.

٢. لعبد الله بن الزبعرى؛ انظر: قصة الأدب في الحجاز: ٥٤٥.

و لا يضافان لمفرد و لا لمنكّر خلافا للكوفيّين، و لا لمفرّق، و شذّ: «كلا أخي و خليلي واجدي عضدا» (و لا تضف لمفرد معرّف أيّا) بل أضفها إلى مثنّى أو مجموع مطلقا أو مفرد منكّر. (و إن كرّرتها فأضف) إلى المفرد المعرّف نحو: «أيّي و أيّک فارس الأحزاب» (أو) إن (تنو الأجزاء) فأضفها إليه نحو: «أيّ زيد حسن» أي أيّ أجزائه.

(ولايضافان لمفرد) غير مؤوّل لمفهم اثنين (و لا لمنكّر) و لو كان مفهم اثنين صريحاً (خلافاً للكوفيين و لا لمفرّق) بالعطف (و شذّ «كلا أخي و خليلي واجدي عضداً»[1]) حيث أضيف «كلا» إلى مفهم اثنين مفرّق بالعطف.

(و لاتضف لمفرد معرّف «أيّاً») مطلقاً، سواء كان استفهاميّة أو غيرها (بل أضفها إلى مثنّى أو مجموع مطلقاً)، سواء كان كلّ من المثنّى والجمع معرفة أو نكرة (أو مفرد منكّر و إن كرّرتها) أي الاستفهاميّة (فأضف إلى المفرد المعرّف نحو: «أيّي و أيّک فارس الأحزاب»[2]) فأضيفت «أيّ» الاستفهاميّة إلى المفرد المعرّف، لأنّها تكرّرت (أو إن تنو الأجزاء) أي تقدّر بعد «أيّ» لفظ «أجزاء» حتّى يكون «أيّ» مضافاً إلى هذا المقدّر (فأضفها إليه) أي إلى المفرّد المعرّف في الظاهر و إلّا ففي الحقيقة مضاف إلى الجمع، و هذا الحكم مختصّ بغير «أيّ» الصفتيّة، (نحو: «أيّ زيد حسن» أي «أيّ أجزائه) حسن أ وجهه أم رأسه أم عنقه و هكذا».

و حاصل الكلام في المقام أنّ المضاف إليه ستّة أقسام، لأنّه إمّا معرفة أو نكرة و كلّ واحد منهما إمّا مفرد أو تثنية أو جمع، و «أيّ» أربعة أقسام الاستفهاميّة و قد مضى حكمها من أنّها تضاف إلى خمسة من الأقسام السّتة و لاتضاف إلى واحد منها و هو المفرد المعرّف إلّا إذا تكرّر «أيّ» أو ينوى «أجزاء» المضاف إليه المفرد المعرّف و قد بيّن أيضاً أنّ غير الاستفهاميّة أيضاً لاتضاف إلى المفرد المعرّف.

---

١. بلا نسبة.

٢. بلا نسبة.

(و اخصصن بالمعرفة) مع اشتراط ما سبق (موصولة أيّا) فلا تضفها إلي نكرة خلافاً لابن عصفور نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدّ﴾ (و بالعكس) أيّ (الصّفة) و الحال فلا يضافان إلّا إلى نكرة ک «مررت بفارس أيّ فارس» و «بزيد أيّ فارس». (و إن تكن شرطا أو إستفهاما فمطلقا) أي سواء أضيفت إلى معرفة أو نكرة (كمّل بها الكلاما)............................

و أمّا حكم غير الاستفهاميّة بالنسبة إلى المضاف إليه غير المفرد المعرّف فقد ذكره المصنّف بقوله (و اخصصن بالمعرفة مع اشتراط ما سبق) من أنّ «أيّ» مطلقاً لا تضاف إلى المفرد المعرّف (موصولة «أيّاً» فلاتضفها) أي الموصولة (إلى نكرة)، سواء كان مفرداً أو مثنّى أو جمعاً (خلافاً لابن عصفور[1])، فإنّه يجوز إضافة الموصولة إلى النكرة أيضاً، أمّا عند غيره فلاتضاف إلّا إلى المثنّى والجمع المعرفتين، مثال الجمع المعرفة (نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدّ﴾[2]) و في كونها في الآية موصولة كلام مضى في باب الموصولات[3] و مثال المثنّى المعرفة «أكرم أيّهما أعلم»، فتأمّل.

والسرّ فى عدم إضافة الموصولة إلى النكرة أنّها معرفة و إضافة المعرفة إلى النكرة غير معقول معنى، فلاتضاف لفظاً.

(و بالعكس «أيّ» الصفة والحال) أي إذا كان «أيّ» صفة أو حالاً (فلايضافان) حينئذ (إلّا إلى النكرة كـ «مررت بفارس أيّ فارس»)، هذا مثال للصفة و إنّما أضيف إلى النكرة، لأنّ نعت النكرة يجب أن يكون مثله ليحصل المطابقة (و) مثال الحال «مررت (بزيد أيّ فارس») و إنما أضيف «أيّ» إلى نكرة، لوجوب كون الحال نكرة و معنى «أيّ فارس» في الصورتين «كامل في الفروسيّة» و بالجملة «أيّ» معرب في الصورتين.

(و إن يكن) «أيّ» (شرطاً أو استفهاماً فمطلقاً أي سواء أضيف إلى) مثنّى أو جمع (معرفة) دون مفرد معرفة لما ذكر (أو نكرة) مفرداً كان أو تثنية أو جمعاً (كمّل بها الكلام). والحاصل أنّ

---

۱. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ۳۵۱.

۲. مريم: ٦۹.

۳. الجزء الأوّل، الصفحة: ۲۲۹.

نحو: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾. فرع: إذا أضيفت أيّ إلى مثنّى معرفة أفرد ضميرها، أو إلى نكرة طوبق.

«أيّ» الشرطية تضاف إلى جميع الأقسام الستّة إلّا المفرد المعرّف و كذا الاستفهاميّة كما ذكره الشارح في أوّل البحث في «أيّ».

مثال الشرطية المضافة إلى مثنّى معرفة (نحو: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ) فَلا عُدْوانَ﴾[1] و مثال المضافة إلى جمع معرفة «أيّ الرجال يأتيني فله درهم» و مثال المضافة إلى نكرة مفرد «أيّ رجل جائني فله درهم» و مثال التثنية «أيّ رجلين أكرماني فلهما درهم» و مثال الجمع «أيّ رجال جاؤوني فلهم درهم».

هذا في الشرطيّة و أمّا الاستفهاميّة فمثال المضافة إلى المفرد النكرة نحو: (﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾[2]) و مثال المضافة إلى المثنّى المنكّر «أيّ رجلين جاءا» و مثال المضافة إلى الجمع المنكّر «أيّ رجال جاؤوا» و مثال المضافة إلى المثنّى المعرفة «أيّ الرجلين عادل» و مثال المضافة إلى الجمع المعرفة (﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِها﴾[3]) و «أيّ الرجال مهذّب».

(**فرع**: إذا أضيف «أيّ» إلى مثنّى معرفة) و كذا الجمع المعرفة (أفرد ضميرها) كما مثّلناه مفصّلاً، (أو) أضيف (إلى نكرة طوبق) كما مثّلناه أيضاً مفصّلاً.

والوجه في ذلك أنّ المراد من «أيّ» في صور الإضافة إلى المعرفة واحد من أفراد المضاف إليه لا جميع الأفراد كما هو كذلک في «كلا» و «كلتا» إذا أضيفا إلى الاسم الظاهر نحو: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها﴾[4] فإنّ المراد واحدة من الجنّتين على البدل بمعنى أنّ هذه آتت و تلك أتت فحصل أكل من هذه و أكل من أخرى بخلاف صور الإضافة إلى النكرة، فإنّ المراد منه حينئذ

---

١. القصص: ٢٨.

٢. الأعراف: ١٨٥.

٣. النمل: ٣٨.

٤. الكهف: ٣٣.

(و ألزموا إضافة لدن) و هو ظرف لأوّل غاية زمان أو مكان مبنيّ إلّا في لغة قيس (فجرّ) و إفرادها ....

مجموع المضاف إليه كما هو كذلك في «كلا» و «كلتا» إذا أضيفا إلى الضمير نحو: «الزيدان كلاهما عادلان».

و بعبارة أوضح إذا قلت: «كلا الرجلين أعطاني درهماً» معناه أنّ «كل واحد منهما أعطاک درهماً» فحصل درهمان، و إذا قلت: «زيد و عمرو كلاهما أعطياني درهماً» معناه أنّه «حصل لک درهم واحد».

و قس عليه «أيّ» فإنّه إذا أضيف إلى معرفة معناه التعميم في مادّة المضاف إليه و إذا أضيف إلى نكرة المراد التعميم في هيئة المضاف إليه و قد مرّ في أوائل التعليقة إشارة إلى ذلك فراجع.

(و ألزموا إضافة «لدن» و هو ظرف لأوّل غاية) أي مسافة (زمان) نحو: «انتظرته لدن صباح يوم الجمعة» (أو مكان) نحو: ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ﴾[1] و هو (مبنيّ)، لتضمّنه معنى «من» الابتدائيّة، و لذا قد تظهر «من» كالمثال الثاني و كاسم «لا» التي لنفي الجنس، فإنّه قد تظهر معه «من» الجنسيّة كما تقدّم في بابه و قال الأزهريّ[2]: "علّة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد و هو الظرفيّة و عدم التصرّف"[3] انتهى.

و يؤيّده ما في المصباح و هذا نصه: "«لدى» اسم جامد لا حظّ له في التعريف والاشتقاق، فأشبه الحرف"[4] و بناءه في كلّ لغة (إلّا في لغة قيس، فجر) المضاف إليه (و إفرادها) أي قطعها

---

١. هود: ١.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨٢.

٣. شرح التصريح: ١/ ٧١٢.

٤. المصباح المنير: ٥٥٢.

(و نصب غدوة بها) على التّمييز أو التّشبيه بالمفعول به، أو إضمار كان و اسمها الوارد (عنهم ندر).

عن الإضافة (و نصب «غدوة» بها) حين القطع عن الإضافة (على التميّز أو التشبه بالمفعول به أو إضمار «كان» و اسمها) على أن يكون نصب «غدوة» على الخبريّة، هذا النصب مع الاحتمالات الثلاثة (الوارد عنهم ندر) والمراد بـ «ما ورد عنهم» قول الشاعر:

فما زال مهري مزجر الكلب فيهم   لدن غدوة حتى دنت لغروب [1]

فروي «غدوة» في هذا البيت الوارد عن شاعرهم بالنصب، فنصبها إمّا على التميّز بناء على تشبيه نون «لدن» التنوين، لأنّها تتغيّر و تحذف كالتنوين كما يأتي[2] في بيان لغاتها فشابه «لدن» الاسم المبهم بالتنوين فنصب «غدوة» على التميّز أو على التشبيه بالمفعول به، لأنّ نون «لدن» تثبت تارة و تحذف أخرى فشابهت «لدن» اسم الفاعل، فإنّه قد يضاف فيحذف منه التنوين و قد لايضاف فيثبت تنوينه، بل قال بعضهم[3]: إنّ نون «لدن» زائدة كالتنوين في اسم الفاعل فنصب «غدوة» على التشبيه بالمفعول به في «ضارب زيداً» أو على إضمار «كان» و اسمها والتقدير «لدن كان الوقت غدوة» و قد مرّ نظيره في باب الأفعال الناقصة[4] عند قوله:

و يحذفونها و يبقون الخبر   و بعد «إن» و «لو» كثيراً ذا اشتهر

و هو قوله: «من لد شولاً فإلى إتلائها»[5] أي «من لدن كانت شولاً».

و على هذا فنصب «غدوة» ليس بـ «لدن»، بل بـ «كان» المقدّرة، ففي قول الناظم مسامحة فلاتغفل.

و ليعلم أنّ في «لدن» عشر لغات:

---

١. لأبي سفيان بن حرب؛ انظر: الحيوان: ١/ ٢٠٩.
٢. الصفحة: ٣٣٥.
٣. قاله أبو علي؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٧١٣.
٤. الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٤٤.
٥. للعين المنقري؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٢٥٦.

و كذا رفعها على إضمار كان كما حكاه الكوفيّون، و يعطف على غدوة المنصوبة بالجرّ لأنّه محلّها، و جوّز الأخفش النّصب. قال المصنّف: و هو بعيد عن القياس.

الأولى والثانية والثالثة: بالحركات الثلاث في الدال مع فتح اللام و سكون النون.

الرابعة: بفتح اللام و سكون الدال و كسر النون.

الخامسة: بالضبط المذكور و ضمّ الدال.

السادسة: بفتح اللام و سكون الدال و فتح النون.

السابعة والثامنة: «لد» و «لد» بفتح اللام فيهما و ضمّ الدال في الأولى و سكونها في الثانية.

والتاسعة: «لد» بضمّ اللام و سكون الدال.

والعاشرة: «لت» بفتح اللام و إبدال الدال تاء، فتلك عشرة كاملة.

و من هنا يصحّ دعوى بعضهم من أنّ بناء «لدن» لمشابهتها الحرف في بعض لغاتها، فحمل الباقي على ذلك البعض.

(و كذا) ندر (رفعها) أي رفع «غدوة» (على إضمار «كان») تامّة و رفعها على الفاعليّة (كما حكاه) أي الرفع (الكوفيون) و قيل[1]: رفعها على التشبيه بالفاعل أي تشبيه «غدوة» بـ «زيد» في «قائم زيد».

(و يعطف على «غدوة» المنصوبة بالجرّ، لأنّه) أي الجرّ (محلّها)، و لأنّ القياس يقتضي جرّها، و لأنّ النصب فيها نادر. (و جوّز الأخفش[2] النصب، قال المصنّف: و هو) أي نصب المعطوف (بعيد عن القياس).

و ليلعم أيضاً أنّ «لدن» اسم لمكان الحضور و زمانه كـ «عند» و تفترق عن «عند» في سبعة أمور:

---

١. قاله ابن جنّي؛ شرح التصريح: ١/ ٧١٤.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

....

الأوّل: أنّها ملازمة لمبدأ الغايات أي المسافات الزمانيّة والمكانيّة كما أشرنا إليه[١] و «عند» غير ملازمة لذلك و من ثمّ يتعاقبان على شيء واحد فيصحّ أن يقال: «جئت من عند زيد» كما يصحّ أن يقال: «من لدن زيد» و قد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿**آتَيْناهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنا وَ عَلَّمْناهُ مِنْ لَدُنّا عِلْماً**﴾[٢] و لو جيء بـ «عند» فيهما أو بـ «لدن» لصحّ ذلك و لكن ترك دفعاً للتكرار و إنّما حسن تكرار «لدى» في ﴿**وَ ما كُنْتَ لَدَيْهِم**﴾[٣] لتباعد ما بينهما.

هذا إذا كان المراد معنى الابتداء و إلّا فلايجوز إلّا إتيان «عند»، فيجوز «جلست عند زيد» و لايجوز «جلست لدن زيد»، لعدم معنى الابتداء هنا.

الثاني: أنّ الغالب في «لدن» استعمالها مجرورة بـ «من» و نصبها قليل، حتّى أنّها لم تأت في التنزيل منصوبة و جرّ «عند» بـ «من» غير غالب.

الثالث: أنّها مبنيّة إلّا في لغة قيس و قد تقدّم[٤].

الرابع: أنّها قد تضاف إلى الجملة نحو: «لدن شبّ حتى شاب سود الذّوائب»[٥].

الخامس: جواز قطعها عن الإضافة كما في صورة نصب «غدوة» و رفعها و قد تقدّم.

السادس: أنّها لاتستعمل إلّا فضلة.

والسابع: أنّ «لدن» تستعمل فيما هو ظاهر، فلايقال: «لدن زيد مال» إلّا إذا كان المال ظاهراً و «عند» يستعمل في الظاهر و الغائب تقول: «عند زيد مال» سواء كان المال حاضراً أو غائباً.

---

١. الصفحة: ٣٣٤.

٢. الكهف: ٦٥.

٣. آل عمران: ٤٤.

٤. الصفحة: ٣٣٤.

٥. للقطامي؛ شرح التصريح: ١/ ٧١٢.

(و مع) اسم لمكان الإجتماع أو وقته، معرب إلّا في لغة ربيعة فيقولون (مع) بتسكين العين (فيها) بناء و هو (قليل)، و قال سيبويه: ضرورة، و منه: «فريشي منكم و هواي معكم» (و نقل) في هذه الحالة (فتح و كسر) لعينها (لسكون يتّصل) بها مستند الأوّل الخفّة، و الثّاني الأصل في التقاء السّاكنين. تتمّة: لا تنفکّ مع، عن الإضافة إلّا حالا بمعنى جميع كقوله:

(و) ممّا يلزم إضافته لفظة («مع») و هو (اسم لمكان الاجتماع و لهذا تقع خبراً عن الذوات نحو: ﴿وَ اللهُ مَعَكُمْ﴾[1] (أو وقته) أي وقت الاجتماع نحو: «جئتک مع العصر». و هو (معرب)، لأنّه ثلاثيّ الوضع كـ «أب» و «أخ» و «يد» و «دم» حذفت لامها لالتقاء الساكنين مع التنوين، و أمّا مع الإضافة فللتخفيف أو لقيام المضاف إليه مقامها؛ و قيل: إنّها ثنائي الوضع و أعربت لمعارضة الإضافة (إلّا في لغة ربيعة فيقولون: «مع» بتسكين العين فيها بناء و هو) أي سكونه بناء (قليل) الاستعمال. (و قال سيبويه[2]: ضرورة و منه) أي من استعمال السكون («فريشي منكم و هواي معكم»[3] و نقل في هذه الحالة) أي في حالة بنائها على السكون (فتح و كسر لعينها لسكون يتّصل بها) ففي نحو «جئتک مع العصر» يجوز فتح العين و كسرها.

(مستند الأوّل) أي الفتح (الخفّة و) مستند (الثاني الأصل في التقاء الساكنين) و قيل: الفتح لاستصحاب الأصل، لأنّ العين في الأصل كانت مفتوحة و قيل: لاتباع العين الميم[4].

هنا (**تتمّة:** لاتنفک «مع» عن الإضافة إلّا) إذا وقعت (حالاً)، فتكون حينئذ (بمعنى «جميع») و الأحسن أن يقول: بمعنى «جميعاً» (كقوله:

---

١. محمّد: ٣٥.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٣. للراعي كما قال الشاطبي أو لجرير كما قال العيني؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٧١٥.

٤. شرح التصريح: ١/ ٧١٥.

بكت عيني اليسرى فلمّا زجرتها عن الجهل بعد الحلم اسبلتا معا

(و اضمم بناء) وفاقا للمبرّد (غيرا إن عدمت ما له أضيف) حال كونک (ناويا) معنى (ما عدما) قال في شرح الكافية: لزوال المعارض للشّبه المقتضي للبناء و هو عدم الاستقلال بالمفهوميّة. قلت: و هي نظيرة أيّ، فيأتي في هذه ما قلته فيها ....

بكت عيني اليسرى فلمّا زجرتها عن الجهل بعد الحلم أسبلتا معاً[١]

فـ«معاً» حال عن ضمير «أسبلتا» أي «أسبلتا جميعاً» و تستعمل «معاً» للجماعة كما تستعمل للاثنين نحو:

و أفنى رجالي فبادوا معاً فأصبح قلبي بهم مستفزاً[٢]

(واضمم بناء وفاقاً للمبرّد[٣] «غيراً» إن عدمت ما له أضيف حال كونک ناوياً معنى ما عدم، قال في شرح الكافية[٤]): إنّما بني «غير» في هذه الحالة (لزوال) الإضافة (المعارض للشبه بالحرف (المقتضي للبناء و هو) أي الشبه المقتضي للبناء (عدم الاستقلال بالمفهوميّة) لشدّة الإبهام فيه بحيث لايتعرّف بالإضافة كما تقدّم في بابها؛ و قيل: الشبه هو شبهها بالغايات في الإبهام والقطع عن الإضافة و نية المضاف إليه[٥].

(قلت: و هي نظيرة «أيّ» فيأتي في هذه) أي في «غير» (ما قلته فيها) أي في «أيّ» و قد تقدّم في باب الموصولات[٦] عند قوله:

---

١. للصمّة القشيري؛ الحماسة المغربيّة: ٢/ ٩٣٧.

٢. للخنساء؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٧١٦.

٣. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٢.

٤. شرح الكافية: ٢/ ٩٦٣.

٥. انظر: شرح الأشموني: ٢/ ١٦٥.

٦. الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٥.

و هو وجود هذه العلّة فيها إذا لم ينو المضاف إليه مع قولهم بإعرابها حينئذ، فالأحسن ما ذهب إليه الأخفش من كونها معربة في هذه الحالة أيضا كما أجمعوا على أنّ فتحها في هذه الحالة مطلقا، و ضمّها مع التّنوين الذي هو قليل حركتا إعراب ....

«أيّ» كما و أعربت ما لم تضف　　　و صدر وصلها ضمير انحذف

(و هو) أي ماقلته فيها (وجود هذه العلّة) أي الشبه مع زوال المعارض (فيها إذا لم ينو المضاف إليه مع قولهم بإعرابها) أي «غير» (حينئذ) أي حين إذ لم ينو المضاف إليه كما سيأتي[1] التصريح بإعرابها من الشارح حيث يقيد قول الناظم:

و أعربوا نصباً إذا ما نكرا　　　قبلاً و ما من بعده قد ذكرا

بقوله: «و قبله»، (فالأحسن ما ذهب إليه الأخفش[2] من كونها معربة في هذه الحالة أيضاً) كحالاتها الثلاث الأخرى و هي ما إذا لم ينو المضاف إليه أصلاً الذي استشكل به الشارح، و ما إذا نوي المضاف دون لفظه و ما إذا ذكر المضاف إليه (كما أجمعوا على أنّ فتحها في هذه الحالة) التي قيل ببنائها على الضمّة بدون التنوين (مطلقاً)، سواء كان الفتح مع التنوين أو بدونه (و ضمّها مع التنوين الذي هو قليل حركتا إعراب).

و الحاصل أنّ غيره في هذه الحالة أي حالة حذف المضاف إليه و نيّة معناه إمّا مضمومة أو مفتوحة، و في كلّ من الصورتين إمّا مع التنوين أو بدونه و هم قد أجمعوا على أنّها في ثلاث صور منها معربة و هي ما إذا كانت مفتوحة مع التنوين، و إذا كانت مفتوحة بلا تنوين، و إذا كانت مضمومة مع التنوين فبقيت صورة واحدة و هي ما إذا كانت مضمومة بلا تنوين، فالأحسن أن يقولوا بإعرابها في هذه الصورة أيضاً لما استشكله الشارح حتّى تصير في جميع صور هذه الحالة معربة كحالاتها الثلاث الأخرى.

---

١. الصفحة: ٣٥١.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

و شرط ابن هشام لجواز حذف ما يضاف إليه أن يقع بعد ليس نحو: «قبضت عشرة ليس غير» أي ليس المقبوض غير ذلک، أو ليس غير ذلک مقبوضا. و ذكر ابن السّرّاج في الأصول، و غيره: وقوعها بعد لا ثمّ بناؤها على الحركة لأنّ لها أصلا في التّمكّن و لولاه لم يفارقها البناء و كانت ضمّة لئلّا يلتبس الإعراب بالبناء قاله في شرح التّسهيل.

(و شرط ابن هشام[١] لجواز حذف ما يضاف إليه أن يقع بعد «ليس» نحو: «قبضت عشرة ليس غير»)، فيحتمل أن تكون منصوباً خبراً لـ «ليس» و اسمها مستتر فيها (أي «ليس المقبوض غير ذلک») و يحتمل أن يكون اسماً لـ «ليس» و خبرها محذوف بقرنية «قبضت» (أو «ليس غير ذلک مقبوضاً») و لكن هذا الاحتمال مناف لما تقدّم في باب الاستثناء[٢] و غيره من أنّ أفعال الاستثناء اسمها يجب أن يكون ضميراً مستتراً فيها فتأمل.

(و ذكر ابن السرّاج[٣] في) كتاب (الأصول و غيره وقوعها بعد «لا») نحو: «قبضت عشرة لا غير» بالبناء على الضمّ.

(ثم بناؤها سواء وقعت بعد «ليس» أو لا (على الحركة، لأنّ لها أصلاً في التمكّن و لولاه) أي لو لم يكن لها أصل في التمكّن (لم يفارقها البناء) والحال أنّها معربة في أكثر الحالات كما تقدّم آنفاً، (و كانت) الحركة في حالة البناء (ضمّة، لئلا يلتبس) حالة (الإعراب بـ) حالة (البناء)، لأنّها في حالة الإعراب إمّا مضمومة مع التنوين فالتنوين فارق و إمّا مفتوحة مع التنوين فالتنوين أيضاً فارق و إمّا مفتوحة بلا تنوين أو مكسورة كذلک، فإن بنيت على الفتح أو الكسر تلتبس حركة البناء بحركة الإعراب (قاله في شرح التسهيل[٤]).

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٢. الصفحة: ١٨١.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٩٥.

٤. شرح التسهيل: ٣/ ٢٤٣.

و خرج بقوله: «إن عدمت» إلخ ما إذا لم يعدم المضاف إليه و ما إذا عدم و لم ينو، فإنّها حينئذ معربة، و سيأتي تصريحه بهذه الحالة، و كذا إذا نوي لفظه دون معناه كما قاله في شرح الكافية. و أخرجه تقييدي المنويّ بالمعنى.

(و خرج بقوله) أي الناظم (:«إن عدمت» إلخ) صورتان من الصور الثلاث الباقية:

الأولى: (ما إذا لم يعدم المضاف إليه) نحو قوله تعالى: **﴿لا يَسْتَوِي الْقاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَر﴾**[1].

(و) الثانية: (ما إذا عدم) المضاف إليه (و لم ينو) بأن صار نسياً منسيّاً (فإنّها حينئذ معربة) نحو: «قبضت عشرة ليس غيراً أو غير» بالتنوين و لكن سيأتي أنّ ابن هشام[2] قال: ما أظنّ نصبها موجوداً، (و سيأتي تصريحه بهذه الحالة[3]) في قوله: «و أعربوا نصباً» إلخ مع زيادة قول الشارح: «و قبله».

و أمّا الصورة الثالثة من الصور الثلاث الباقية فقد بيّن إخراجه بقوله: (و كذا إذا نوي لفظه دون معناه) أي نوي لفظه عندما نوي معناه أي نوي اللفظ والمعنى معاً، فإنّها حينئذ معربة (كما قاله في شرح الكافية[4] و أخرجه) أي غير ما إذا نوي اللفظ والمعنى معاً (تقييدي المنويّ) المفهوم من «ناوياً» (بالمعنى)، لأنّ الشارح قال بعد «ناوياً» في النظم: «معنى».

---

١. النساء: ٩٥.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٣. الصفحة: ٣٥١.

٤. شرح الكافية: ٢/ ٩٦٣.

(قبل كغير) في جميع ما تقدّم، فيبنى على الضمّ إذا حذف ما يضاف إليه و نوي معناه نحو: ﴿لله الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدُ﴾..

(«قبل» كـ «غير» في جميع ما تقدّم) من البناء في بعض الحالات و الإعراب في أخرى و غيرهما (فيبنى على الضمّ إذا حذف ما يضاف إليه و نوي معناه نحو: ﴿لله الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدُ﴾[١]).

و تسمّى هذه الظروف «غايات»، لأنّ غاية الكلام و آخره كانت ما أضيف إليه فلما حذف المضاف إليه صرن غايات ينتهي بها الكلام.

و عبّر بعضهم بدل الكلام بالكلمة فقال: "و إذا بنيت الظروف تسمّى «غايات»، لأنّ الأصل فيها أن تكون مضافة و غاية الكلمة المضافة و نهايتها آخر المضاف إليه، لأنّه تتمّته، إذ به تعريفه، فإذا حذف المضاف إليه و تضمّنه المضاف صار آخر المضاف غايته"[٢] انتهى.

و إنّما هذه التسمية فيما لم يعوّض عن المضاف إليه التنوين و أمّا إذا عوض عنه التنوين كـ «كلّ» و «بعض» و «إذا» فالغاية حينئذ هو المضاف إليه المحذوف، لأنّه لوجود عوضه كالمذكور أو الغاية نفس العوض أعني التنوين.

و اختلفت أيضاً عباراتهم في بيان علّة بناء هذه الظروف فقال بعضهم: و إنّما بنيت لتضمّنها معنى حرف الإضافة و شبهها بالحروف في الاحتياج إلى المضاف إليه من دون معارض للشبه من ظهور الإضافة التي هي من خواصّ الأسماء. و قال بعض آخر: إنّما بنيت لافتقارها إلى المضاف إليه معنى. و قال بعض آخر: إنّما بنيت لمشابهتها الحرف باحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف.

و قال بعض آخر في بيان علّة البناء: إنّ الفرق بين هذه الظروف مضافة و بينها مقطوعة عن الإضافة منوّناً مع احتياجها إلى المضاف إليه في الصورتين أنّها مذكورة بتمامها في الصورة

---

١. الروم: ٤.

٢. قاله الدمامينيّ؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٧٢٠.

دون ما إذا لم يحذف نحو: «جئت قبل العصر» ....

الأولى فأعربت و بعضها مذكور في الصورة الثانية فبنيت، لأنّ بعض الاسم لاتستحقّ الإعراب.

لايقال: هذا لايصدق عليه ضابط الشبه الافتقاريّ المتقدّم في باب المعرب والمبني و هو أن يكون افتقاراً متأصّلاً إلى الجملة، لأنّا نقول: ذلک ضابط للبناء الواجب اللازم للكلمة و بناء هذه الظروف ليس كذلک.

قيل: إنّما تبنى هذه الظروف فيما تبنى إذا كان المضاف إليه معرفة و إلّا فتعرب كسائر الحالات، فإن قلت: الاحتياج إلى المضاف إليه حاصل لها مع وجود المضاف إليه فهلّا بنيت معه كالأسماء الموصولة مع وجود ما تفتقر إليه أعني صلتها، قلت: لأنّ ظهور الإضافة التي هي من خواصّ الأسماء يرجّح جانب الإعراب و أمّا «حيث» و «إذ» و نحوهما فإنّها و إن كانت مضافة إلى الجملة بعدها إلّا أنّ إضافتها كلا إضافة، إذ الإضافة كما قلنا فيما تقدّم[1] في الحقيقة إلى مصادر تلک الجمل.

و إنّما بنيت هذه الظروف على الحركة للفرق بين البناء الأصليّ والعارضيّ، و جعل الحركة الضمّ لما ذكر سابقاً أعني عدم الالتباس و لجبران المضاف إليه المحذوف، لأنّها لحقتها الوهن بحذفه فبنيت على أقوى الحركات.

و يعرب «قبل» في ثلاثة مواضع:

الأوّل: ما ذكره بقوله: (دون ما إذا لم يحذف) أي إذا ذكر المضاف إليه (نحو: «جئت قبل العصر»)، فـ «قبل» حينئذ معرب منصوب بالفتحة على الظرفيّة.

---

١. الصفحة: ٣٢٣

أو حذف و لم ينو نحو: «فساغ لي الشّراب و كنت قبلا» أو نوي لفظه نحو: «و من قبل نادي كلّ مولى قرابة» و الأحسن فيها أيضاً و فيما بعدها ما اختاره الأخفش من الإعراب مطلقا، و مثلها أيضا (بعد) فتبنى و تعرب على التّفصيل المتقدّم كالآية السّابقة.........

والثاني: ما ذكره بقوله: (أو حذف و لم ينو) أي جعل المضاف إليه نسياً منسيّاً (نحو: «فساغ لي الشراب و كنت قبلاً»[1]) فأعرب «قبلاً»، لأنّه حينئذ غير متضمّن لمعنى حرف الإضافة الموجب للبناء فكان من جملة الأسماء العارية عن الإضافة فأعرب مثلها و نون لزوال المانع منه أعني الإضافة.

والثالث: ما ذكره بقوله: (أو نوي لفظه) أي مع معناه فيعرب حينئذ بلا تنوين، لوجود المانع منه أعني الإضافة (نحو: «و من قبل نادى كل مولى قرابة»[2] و الأحسن فيها أيضاً و فيما بعدها) يعني «حسب» و «أول» و «دون» والجهات و «عل» (ما اختاره الأخفش[3] من الإعراب مطلقاً) حتّى فيما إذا نوي معنى المضاف إليه من دون لفظه، و وجه الأحسنيّة ما استشكله في «أيّ» و قد تقدّم[4].

(و مثلها) أي مثل «غير» (أيضاً «بعد») في جميع الأحكام المتقدّمة (فتبنى و تعرب على التفصيل المتقدّم) فالبناء (كالآية السابقة) يعني ﴿لله الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدُ﴾[5] بضمّ «قبل» و «بعد» بغير تنوين و هما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى المصدر المنويّ معناه دون لفظه أي «من قبل الغلب و من بعده».

---

١. لعبد الله بن يعرب؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٧١٩.

٢. بلا نسبة.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

٤. الصفحة: ٣٤٠.

٥. الروم: ٤.

و نحو «جئت بعد العصر» و قرئ ﴿لله الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَ مِنْ بَعْدِ﴾. و كذا («حسب»)

هذا إذا قدّر المضاف إليه معرفة و إلّا فهما نكرتان مخصّصتان و قيل[١]: إذا كان المضاف إليه المقدّر نكرة فهما معربتان و وجهه غير ظاهر.

(و) مثال الإعراب في حال الإضافة (نحو: «جئت بعد العصر») و مثال حذف المضاف إليه و جعله نسياً منسياً و إعرابهما قراءة بعضهم الآية السابقة بالجرّ والتنوين[٢] (و) مثال تقدير المضاف إليه لفظاً و معنى و إعرابها هو أنّه (قرئ ﴿لله الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَ مِنْ بَعْدِ﴾[٣]) بالجرّ من غير تنوين على نيّة المضاف إليه لفظاً و معنى أي «من قبل الغلب و من بعده».

و قد يستعملان في المكان نحو: «دار زيد قبل دار عمرو و بعد دار خالد».

(و كذا «حسب») تبنى و تعرب على التفصيل المتقدّم و إن لم تكن من الظروف، لأنّها بمعنى «كاف» أو «مكف» و إنّما أجري مجرى الظروف لشبهها بها في كثرة الاستعمال و عدم تعرّفها بالإضافة، بل يحصل لها التخصيص بها و إن أضيفت إلى معرفة حملاً على ما هي بمعناه و لذا تقع صفة للنكرة كـ«مررت برجل حسبک من رجل» أي «كاف لک عن غيره» و حالاً للمعرفة نحو: «هذا زيد حسبک من رجل» و «من رجل» في الصورتين تميّز أي «كافياً لک عن غيره».

و قد تستعمل استعمال الجوامد من دون اعتبار موصوف لها، فلاتكون بمعنى «الكافي» أو «المكفي» فتقع مبتدأ نحو: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾[٤] و نحو: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ﴾[٥] و قد يجرّ بالحرف نحو: «بحسبک درهم».

---

١. قاله الحوفيّ؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٧٢٠.
٢. المصدر السابق.
٣. الروم: ٤.
٤. المجادلة: ٨.
٥. الأنفال: ٦٢.

نحو: «قبضت عشرة فحسب» أي فحسبي ذلک، و «هذا حسبک من رجل» و (أوّل) كما حكاه الفارسيّ من قولهم: «ابدأ بذا من أوّل» بالضّم على نيّة معنى المضاف إليه، و الجرّ على نيّة لفظه، و الفتح على ترک نيّته، و منع صرفه للوزن و الوصف.

و بهذه الأمثلة يرد على من زعم أنّها اسم فعل بمعنى «يكفي»، فإنّ العوامل لا تدخل على أسماء الأفعال كما تقدّم[1] في باب المعرب والمبنيّ عند قوله:

و كنيابة عن الفعل بلا   تأثّر و كافتقار أصلا

سواء كانت العوامل لفظيّة أو معنويّة و قد يحدث فيها مع أحد المعنيين المذكور معنى «لا غير» (نحو: «قبضت عشرة فحسب») أي «لاغير» و «حسب» حينئذ مبتدأ والفاء فيها للزينة كالفاء في «فقط» و هو مثال لحالة البناء (أي «فحسبي ذلک» و «هذا حسبک من رجل») مثال لصورة الإضافة و الإعراب و أمّا صورة حذف المضاف إليه و جعله نسياً منسيّاً نحو: «رأيت زيداً حسباً» فأعربت «حسباً» و نصبها على الحاليّة كما سيأتي عن قريب.

(و «أوّل») كذلک أيضاً لها حالات أربع، فتبنى و تعرب على التفصيل المتقدّم (كما حكاه الفارسيّ[2] من قولهم: «ابدأ بذا من أوّل»)، فحكاه الفارسي على ثلاثة وجوه:

الأوّل: (بالضمّ) بلا تنوين (على نيّة معنى المضاف إليه) من دون لفظه أي من أوّل الأمر.

(و) الثاني: بـ(الجرّ) مع التنوين (على نيّة لفظه) أي لفظ المضاف إليه مع معناه.

(و) الثالث: بـ(الفتح) من دون تنوين (على ترک نيّته) أى المضاف إليه و جعله نسياً منسيّاً (و) على (منع صرفه للوزن والوصف).

فتحصل من حكاية الفارسيّ أنّ «أوّل» قد ينصرف و قد لاينصرف. قال الرضيّ[3]: "و إنّما تظهر وصفيّة «أوّل» بسبب تأويله و هو «أسبق» فصار مثل: «مررت برجل أسد» أي «جريء»

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٣

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦٦.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

....

فلا جرم لم يعتبر وصفيّته إلّا مع ذكر الموصوف قبله ظاهراً نحو: «يوماً أوّل» أو ذكر «من» التفضيليّة بعده ظاهرة، إذ هي دليل على أنّ «أفعل» ليس اسماً صريحاً كـ «أفكل»، فإن خلا منهما معاً و لم يكن مع اللام والإضافة دخل فيه التنوين مع الجرّ لخفاء وصفيّته كما مرّ يقال: «تركت له أوّلاً و آخراً» و يجوز حذف المضاف إليه من «أوّل» و بناؤه على الضمّ إذا كان مؤوّلاً بظرف زمان"[١] انتهى موضع الحاجة من كلامه أعلى الله في الجنان مقامه.

و مراده من «كما مرّ» ما ذكره بقوله: "لما لم يكن لفظ «أوّل» مشتقّاً من شيء يستعمل على القول الصحيح، يعني أنّه «أفعل» من «وول» لا ممّا استعمل منه اسم كـ «أحنك» خفي فيه معنى الوصفيّة، إذ هي إنّما ظهر باعتبار المشتقّ منه كـ «أعلم» أي ذو علم أكثر من علم غيره و «أحنك» أي ذو حنك أشدّ من حنك غيره"[٢] انتهى.

و بقوله يوجّه ما ورد في بعض الزيارات المأثورة: «و ابدأ به أوّلاً»[٣] و قال بعض المحقّقين له ثلاث استعمالات:

الأوّل: أن يكون صفة بمعنى «أسبق» فيكون «أفعل» التفضيل و يفرق بـ «من» نحو قوله تعالى: ﴿وَ أَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٤] و هذا نظير «الله اكبر» و بالألف و اللام و يثنّى و يجمع و يؤنّث تقول: «الأوّلان» و «الأوّلون» و «الأوائل» و «الأُولى» و «الأُوليان» و «الأُوليات» و «الأوّل» و له حكم تختصّ به دون «أفعل» التفضيل و هو أنّه إذا أضيف جاز حذف المضاف إليه و بني على الضمّ حملاً على «قبل» و «بعد».

الثاني: أن يدخله معنى الظرفيّة والصفة فيه باقية على حالها و لهذا منع من الصرف.

---

١. شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٦١. مع اختلاف في النقل.
٢. المصدر السابق.
٣. زيارة سيّد الشهداء أبي عبد الله الحسين عليه السلام في يوم عاشوراء؛ انظر: مصباح المتهجّد: ٢/ ٧٧٦.
٤. الأعراف: ١٤٣.

(و دون و الجهات) الستّ (أيضا) ....

الثالث: أن يجرّد عن الوصفيّة، فيجري مجرى الأسماء فيوصف و ينصرف، لأنّه لم يبق فيه إلّا الوزن كـ «أفكل» للرعدة و حينئذ مؤنّثه «أوّلة».

و قال بعض آخر: اعلم أنّ «أوّل» يصحّ أن يعتبر واقعاً على زمان مقدّر بمعنى «في» فيكون بمعنى «قبل» فينصب على الظرفيّة معرّفاً أو منكّراً منوّناً كـ «جئت أوّل الناس أو أوّلاً أزمنة مجئ الناس» أو يضمّ كـ «جئتک أوّل» و يصحّ أن يعتبر صفة لموصوف به من زمان أو غيره فيمنع من الصرف فيجرّ بالفتحة و ينصب على الحال، أو غيره و معناه «متقدّماً» كـ «جئتک أوّل أو أوّلاً» أي «متقدّمهم» أو «متقدّماً» و «رأيت أوّل» أي «شخصاً متقدّماً» فـ «أوّل» بهذا المعنى أوليّته باعتبار عامله أو غيره، انتهى.

فظهر من جميع ما نقلناه أنّ «أوّل» قد لاينصرف و قد ينصرف و ينوّن كما في بعض الأدعية المأثورة.

(و «دون») كذلک أيضاً فتنبى و تعرب على التفضيل المتقدّم و هو ظرف مكان اسم لأدنى مكان باعتبار مكان المضاف إليه نحو: «جلست دون زيد» أي «أقرب مكان من مكان جلوس زيد».

و قد يستعمل «دون» في الرتب المتفاوته كـ «زيد دون عمرو في الرئاسة مثلاً أو في الفضل مثلاً» أو نحوهما و قد يستعمل في مطلق التجاوز عن شيء إلى آخر نحو: «فعلت بزيد الإكرام دون الإهانة» و نحو: «أعطيت زيداً دون بكر».

(والجهات الستّ أيضاً) كذلک تبنى و تعرب على التفصيل المتقدّم و هي «فوق» و «تحت» و «أمام» و «قدام» و «وراء» و «خلف» و «أسفل».

نحو: «و لم يكن لقاؤک إلّا من وراء وراء» و حكى الكسائيّ «أ فوق تنام أم أسفل» بالنّصب أي أ فوق هذا (و عل) بمعنى فوق نحو: «و أتيت فوق بني كليب من عل» «كجلمود صخر حطّه السّيل من عل».

قال الرضيّ[١]: "و لايقاس عليها ما هو بمعناها نحو: «يمين» و «شمال»"[٢] فعدّ بعضهم «يمين» و «شمال»[٣] ممّا نحن فيه غير صحيح، لأنّ كلام الرضيّ هو المرضيّ، لأنّه نجم أئمة هذه الصناعة، فمثال البناء (نحو:

[إذا أنا لم أومن عليک] و ما لم يكن   لقاؤک إلّا من وراء وراء)[٤]

بالبناء على الضمّ (و حكى الكسائيّ[٥] «أ فوق تنام أم أسفل» بالنصب) في كلا الظرفين على نيّة المضاف إليه لفظاً و معنى (أي «أ فوق هذا) تنام أم أسفل هذا».

(و «عل» بمعنى «الفوق») تبنى بالضمّ إذا كانت معرفة بأن أريد بها علوّ شيء معيّن و حذف ذاک الشيء و نوي معناه دون لفظه (نحو: «و أتيت فوق بني كليب من عل»[٦]) أي «من علوّهم» و كذا إذا كانت نكرة بأن أريد بها شيء مجهول نحو: («كجلمود صخر حطّه السيل من عل»[٧]) أي «حطه السيل من شيء عال». و قال بعضهم في هذه الصورة: إنّها معربة[٨] و لذا قال: إنّها في البيت الثاني بكسر اللام.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.
٢. شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٦٧.
٣. شرح التصريح: ١/ ٧٢٠.
٤. لعتي بن مالك؛ لسان العرب: ١٥/ ٣٩٠.
٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.
٦. للفرزدق ﷺ؛ شرح التصريح: ١/ ٧٢٥.
٧. لامرؤ القيس؛ المصدر السابق.
٨. انظر: المصدر السابق، مغني اللبيب: ٢٠٥.

و فهم من ذكر المصنّف لها جواز إضافتها لفظا، و به صرّح الجوهريّ و خالفه ابن أبي الرّبيع. (و أعربوا نصبا) و جرّا كما تقدّم، و رفعا (إذا ما نكّرا) أي قطع عن الإضافة لفظا و نيّة (قبلا و ما من بعده) و قبله (قد ذكرا) و شمل ذلک «عل» ....

(و فهم من ذكر المصنّف لها جواز إضافتها لفظاً و به) أي بجواز إضافتها لفظاً (صرّح الجوهريّ[1]) في كتاب صحاح اللغة قال فيه: "يقال: «أتيته من عل الدار» بكسر اللام «أي» «من عال»"[2] (و خالفه) أي خالف الجوهريّ (ابن أبي الربيع[3]) فقال: إنّها لاتستعمل مضافة.

و «عل» في الأصل «علي» أو «علو» حذف لامها نحو: «يد» و «دم». قال الرضيّ[4]: "إذا بنيت «عل» على الضمّ حذف اللام أي الياء نسياً منسيّاً، إذ لو قلت «عَلْيُ» استثقلت الضمّة على الياء و لو حذفتها و قلت «عَلِي» لم يتبيّن كونها مبنيّة على الضمّ كأخواتها و أمّا نحو «يا قاضي» فاطراد الضمّ في المنادى المعرفة المفرد يرشد إليه"[5] انتهى.

و قال بعض آخر: إنّ أصلها «علو» حذفت الواو اعتباطاً و أجري الإعراب والبناء على عينها التي هي اللام.

(و أعربوا نصباً و جرّاً كما تقدّم و رفعاً إذا ما نكّر أي قطع عن الإضافة لفظاً و نيّة «قبلاً» و ما من بعده) إلى «عل» (و) ما (قبله) يعني «لدن» و «مع» و «غير» (قد ذكر و شمل ذلک) أي شمل هذا («عل») فيلزم على هذا جواز إعرابها نصباً و جراً.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦٨.

٢. الصحاح: ٦/ ٢٤٣٥.

٣. عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع الإشبيلي (م ٦٨٨ ق) من أهل إشبيلية بالأندلس انتقل لما استولى عليها الفرنج إلى سبتة (Ceuta) من كتبه «شرح كتاب سيبويه» و «شرح الجمل» و «الإفصاح في شرح الإيضاح» و «الملخص» و «القوانين النحوية» كلّها في النحو. الأعلام: ٤/ ١٩١.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٥. شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٦٩ ـ ١٧٠.

و به صرّح بعضهم لكن قال ابن هشام: ما أظنّ نصبها موجودا. ثمّ هو على الظّرفيّة في قبل و ما بعده إلّا حسب فعلى الحاليّة، و ذكر المصنّف أنّ أسماء الجهات ما عدا فوق و تحت تتصرّف تصرّفا متوسّطا، و أنّ دون تتصرّف تصرّفا نادرا. (و ما يلي المضاف) أي المضاف إليه (يأتي خلفا عنه) أي عن المضاف في (الإعراب) و التّذكير و التّأنيث و غيرها (إذا ما حذفا) نحو : ﴿وَ جاءَ رَبُّكَ﴾ أي أمر ربّک ....

(و به) أي بشمول هذا الحكم «عل» (صرّح بعضهم) فقال بجواز نصبها و جرّها، (لكن قال ابن هشام[1]: ما أظنّ نصبها موجوداً) و كذا قال في جواز إضافتها.

(ثمّ هو) أي النصب (على الظرفيّة في «قبل» و ما بعده إلّا «حسب» فعلى الحاليّة و) لكن (ذكر المصنّف أنّ أسماء الجهات) الستّ (ما عدا «فوق» و «تحت» تتصرّف تصرّفاً متوسّطاً) فعلى هذا يمكن أن يكون نصبها على غير الظرفيّة (و أنّ «دون» تتصرّف تصرّفاً نادراً) فهي أيضاً يمكن أن تنصب على غير الظرفيّة.

نيابة المضاف إليه عن المضاف

(و ما يلي المضاف) أي ما يقع بعد المضاف (أي المضاف إليه يأتي خلفاً عنه أي عن المضاف في الإعراب) فيعرب المضاف إليه بإعراب المضاف (و) في (التذكير) فيجري على المضاف إليه المؤنّث أحكام المذكّر (و) في (التأنيث) فيجري على المضاف إليه المذكّر أحكام المؤنّث (و غيرها) أي في الإفراد والتثنية والجمع و ذي العقليّة والتنكير و غير ذلک من الأمور التي يحكم عليها العقل والذوق السليم.

و هذه الخلافة (إذا ما حذف) المضاف (نحو: ﴿وَ جاءَ رَبُّكَ﴾[2]) مثال لخلافة المضاف إليه عن المضاف في الرفع، لأنّ المضاف المحذوف كان فاعلاً (أي «أمر ربّک») أو «عذاب ربّک»

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٢. الفجر: ٢٢.

﴿وَ تَجْعَلُونَ رِزْقَكُم﴾ أي بدل شكر رزقكم.

يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفّق بالرّحيق السّلسل

أي ماء بردى و هو نهر بدمشق. «و المسک من أردائها نافحة» أي رائحته،

أو «رسول ربّک» والتقدير الأخير أحسن، لأنّ الداعي إلى تقدير المضاف أنّ نسبة المجيء إلى الله تعالى مستحيلة، لأنّه من عوارض الأجسام و هو منزّه عن ذلک و الأمر والعذاب من المعاني لايتّصفان بالمجيء إلّا مجازاً. و نحو: (﴿وَ تَجْعَلُونَ رِزْقَكُم﴾[1]) مثال لخلافة المضاف إليه عن المضاف في النصب، لأنّ المضاف المحذوف كان معفولاً لـ «تجعلون» و في هذا المثال مضافان حذف كلّ واحد منهما تدريجاً (أي «بدل شکر رزقکم») فحذف «البدل» و خلف عنه «الشکر» في النصب ثمّ حذف «الشکر» و خلف عنه «رزقکم».

أمّا خلافة المضاف إليه عن المضاف في الجرّ فغير معقول، لکونها تحصيلاً للحاصل؛ و نحو:

(يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفّق بالرحيل السلسل)[2]

مثال لخلافة المضاف إليه المؤنّث عن المضاف المذكّر في التذكير، إذ «بردى» مؤنّث عاد عليه الضمير المذكّر المستتر في «يصفّق» (أي «ماء بردى» و هو) أي «بردى» (نهر بدمشق) و ألفه للتأنيث.

و نحو: («والمسک من أراداتها نافحة»[3]) مثال خلافة المضاف إليه المذكّر عن المضاف المؤنّث في التأنيث، إذ «المسک» مذكّر عاد عليه ضمير المؤنّث المستتر في «نافحة» (أي «رائحة المسک»).

---

١. الواقعة: ٨٢.

٢. لحسّان بن ثابت؛ انظر: الشعر و الشعراء: ١/ ٢٩٦.

٣. بلا نسبة.

«إنّ هذين حرام على ذكور أمّتي» أي إستعمالهما، ﴿تِلْكَ الْقُرى أَهْلَكْناهُم﴾ أي أهلها «تفرّقوا أيادي سبا» أي مثلها.

و نحو: («إنّ هذين حرام على ذكور أمّتي»[1]) مثال لخلافة المضاف إليه التثنية عن المضاف المفرد في الإفراد و لذا عاد إلى «هذين» الضمير المفرد المستتر في «حرام» (أي) «إنّ (استعمالهما) ـ أي الذهب والحرير ـ حرام على ذكور أمّتي». (و) نحو: (﴿**تِلْكَ الْقُرى أَهْلَكْناهُم**﴾[2]) يمكن أن يجعل مثالاً لخلافة المضاف إليه غير العاقل عن المضاف العاقل في ذي العقليّة بدليل عود ضمير جمع المذكّر المختصّ بذوي العقول إلى «تلک القرى» و هي من غير ذوي العقول و ذلک لخلافتها عن «الأهل» و هم من ذوي العقول. و يمكن أن يكون مثالاً لخلافة المضاف إليه المفرد عن المضاف الجمع في الجمعيّة بدليل عود ضمير الجمع إلى «تلک» و هو مفرد و يمكن فيه اعتبارات أخرى ظاهرة لا حاجة إلى بيانها (أي «أهلها») التقدير «أهل تلک القرى» فالمضاف إليه الذي خلف عن المضاف هو «تلک».

و نحو: («تفرّقوا أيادي سبا») مثال لخلافة المضاف إليه المعرفة عن المضاف النكرة و هو «مثل» في التنكير، لأنّه لايتعرّف بالإضافة فوقع «أيادي سبا» و هو معرفة حالاً للضمير في «تفرّقوا» لخلافته عن «مثل» (أي «مثلها») أي «مثل أيادي سبا».

و قد ذكرنا هذا التوجيه في شرحنا على الصمديّة في باب «لا» التي لنفي الجنس في قولهم، «قضية لا أبا حسن لها» فراجع حتى يتضح لک المرام في المقام[3].

ولايعقل خلافة المضاف إليه المعرفة عن المضاف النكرة في التنكير، إذ لايعقل كون المضاف نكرة مع المضاف إليه المعرفة إلّا في الإضافة اللفظيّة والكلام ليس فيها.

---

١. مصنّف ابن أبي شيبة: ٥/ ١٥٢

٢. الكهف: ٥٩.

٣. الكلام المفيد: ٩١.

....

و يشترط في هذه الخلافة أن لايكون المضاف إليه جملة و إلّا يمتنع حذف المضاف حينئذ، لأنّ المضاف إليه لايقبل الإعراب و لا سائر ما فيه الخلافة، فتأمّل.

والمضاف المحذوف قد يجعل نسياً منسيّاً بحيث لايراعى في الكلام و لايلتفت إليه أبداً بأن لايعود إليه ضمير ولايجري عليه حكم من أحكامه كقوله تعالى: ﴿وَ سْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾[1] فإنّه جعل «الأهل» المحذوف مطروحاً غير ملتفت إليه أصلاً لا بعود الضمير إليه و لا بحكم آخر من أحكامه، اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ السؤال المذكور في الآية من أحكامه، لأنّه من أحكام ذوي العقول لا غيرهم.

و قد لايجعل المضاف المحذوف نسياً منسيّاً بل يلتفت إليه في الكلام و يعتبر فيه حكم من أحكامه نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُماتٍ في بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشاهُ مَوْجٌ﴾[2] أي «كذي ظلمات» بالإفراد فحذف المضاف والتفت إليه فذكر الضمير في «يغشاه» و لوكان مطروحاً لقال: «يغشاها».

و اجتمع الأمران في قوله تعالى: ﴿وَ كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُون﴾[3] والتقدير و «كم من أهل قرية» و لم يلتفت إلى «أهل» أوّلاً فقال: «أهلكناها»، ثمّ التفت إليه ثانياً فأعاد ضمير الجمع إلى «أهل» و قال: «أو هم قائلون».

و هاهنا نكتة لابدّ من التنبيه عليها و هي أنّ هذه الخلافة يطلق عليها المجاز، قال في المطوّل: "اعلم أنّ الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصليّ كذلک توصف به أيضاً، لنقلها عن إعرابها الأصليّ إلى غيره، و ظاهر عبارة المفتاح أنّ الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الإعراب و هذا ظاهر في الحذف كالنصب في «القرية» والرفع في «ربّک»، لأنّه قد نقل عن محلّه أعني المضاف و أمّا في المجاز بالزيادة فلايتحقّق ذلک الانتقال فيه. و قد صرّح بأنّ الجرّ في

---

١. يوسف: ٨٢.

٢. النور: ٤٠

٣. الأعراف: ٤.

....

«ليس كمثله» مجاز والمقصود في فنّ البيان هو المجاز بالمعنى الأوّل لكنّه ـ أي الخطيب ـ حاول التنبيه على الثاني اقتداء بالسلف و اجتذاباً بضبع السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال ـ أي الخطيب ـ : و قد يطلق المجاز على كلمة تغيّر حكم إعرابها، و الظاهر أنّ إضافة الحكم إلى الإعراب للبيان و به يشعر لفظ المفتاح أي تغير إعرابها من نوع إلى آخر بحذف لفظ أو زيادة لفظ، فالأوّل كقوله تعالى: ﴿وَ جاءَ رَبُّكَ﴾[1] ﴿وَ سْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾[2] والثاني مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[3] أي «جاء أمر ربّک» لاستحالة مجيء الربّ، و «اسأل أهل القرية» للقطع بأنّ المقصود سؤال أهل القرية و إن كان الله قادراً على إنطاق الجدران أيضاً. قال الشيخ عبد القاهر: إنّ الحكم بالحذف هاهنا لأمر يرجع إلى غرض المتكلّم حتّى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز أن يكون كلام رجل مرّ بقرية قد خربت و باد أهلها فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً و مذكّراً أو لنفسه متّعظاً و معتبراً: «اسأل القرية عن أهلها و قل لها ما صنعوا» كما يقال: «سل الأرض من شقّ أنهارك و غرس أشجارك و جنى أثمارک» فالحكم الأصليّ لـ «ربّک» و «القرية» هو الجرّ و قد تغيّر في الأولى إلى الرفع و في الثانية إلى النصب بسبب حذف المضاف ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[4] فالحكم الأصليّ لـ «مثله» هو النصب، لأنّه خبر «ليس» و قد تغيّر إلى الجرّ بسبب زيادة الكاف، ـ إلى أن قال ـ و قال صاحب المفتاح: و رأيي في هذ النوع أن يعدّ ملحقاً بالمجاز و مشبّهاً به لاشتراكهما في التعدّي عن الأصل إلى غير الأصل لا أن يعدّ مجازاً"[5].

---

١. الفجر: ٢٢.

٢. يوسف: ٨٢.

٣. الشورى: ١١.

٤. الشورى: ١١.

٥. المطوّل: ٤٠٥ ـ ٤٠٧. مع تغيير يسير.

(و ربّما جرّوا) المضاف إليه (الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدّما) و هو المضاف (لكن) لا مطلقا بل (بشرط أن يكون ما حذف مماثلا) في اللّفظ و المعني (لما عليه قد عطف) أو مقابلا له. فالأوّل نحو:

أ كلّ إمرئ تحسبين امرأ و نار توقّد باللّيل نارا

و قال فيه أيضاً: "قال الشيخ في دلائل الإعجاز: لم ترد أي الخنساء بالإقبال و الإدبار في قولها في وصف الناقة: «إنّما هي إقبال و إدبار» غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة، و إنّما المجاز في أن جعلتها لكثرة ما تقبل و تدبر كأنّها تجسمت من الإقبال والإدبار و ليس أيضاً على حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه و إن كانوا يذكرونه منه، إذ لو قلنا أريد إنّما هي ذات إقبال و إدبار أفسدنا الشعر على أنفسنا و خرجنا إلى شيء مغسول و كلام عاميّ مرزول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة للمعاني. و معنى تقدير المضاف فيه أنّه لو كان الكلام قد جيء على ظاهره و لم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقّه أن يجاء بلفظ الذات لا أنّه مراد"[1] انتهى ما في المطوّل و هو شامل لنكات دقيقة مفيدة لأهل التحقيق والدقّة و الله الموّفق و هو المستعان.

(و ربّما جرّوا المضاف إليه الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدّم و هو المضاف لكن لا مطلقاً بل بشرط) أحد أمرين:

الأوّل: (أن يكون ما حذف) أي المضاف المحذوف (مماثلاً في اللفظ و المعنى لما) أي لمضاف مذكور (عليه قد عطف) هذا المضاف المحذوف.

الثاني: (أو) يكون المضاف المحذوف (مقابلاً له) أي لما عليه قد عطف.

فالأوّل نحو:

(أكلّ امرئ تحسبين امرأ و نار توقّد بالليل ناراً [2])

---

١. المطوّل: ٥٦، مع تغيير يسير.

٢. لأبي داود؛ انظر: الكتاب لسيبويه: ١/ ٦٦.

و الثاني: كقراءة بعضهم ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيا وَ اللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةِ﴾ أي باقي الآخرة كذا قدّره ابن أبي الرّبيع. (و يحذف الثّاني فيبقي الأوّل) ....

فأبقي «نار» على جرّه مع أنّه مضاف إليه «كلّ» محذوفة معطوفة على مماثله و هو «كلّ» المذكورة أي «و كلّ نار» و إنّما جعل «نار» مجروراً لـ «كلّ» محذوفة و لم يجعل مجروراً بالعطف على «امرئ» الأوّل لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين، لأنّ «امرئ» الأوّل معمول لـ «كلّ» و «امرئ» الثاني معمول لـ «تحسبين» على أنّه مفعوله الثاني، و مفعوله الأوّل «كلّ امرئ»، قدّم عليه لدخول الهمزة عليه، فلو عطف «نار» الأوّل المجرور على «امرئ» الأوّل و عطف «نار» الثاني على «امرئ» الثاني لزم أن يعطف بحرف واحد شيئان على معمولي عاملين مختلفين، و ذلک لايجوز، لأنّ حرف العطف نائب عن العامل و عامل واحد لايعمل جرّاً و نصباً و لايقوى أن ينوب عن عاملين.

(والثاني كقراءة بعضهم: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيا وَ اللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةِ﴾[1]) بجرّ «الآخرة»[2] على حذف مضاف مقابل للمضاف المذكور (أي «باقي الآخرة») و مقابلة «الباقي» و «العرض» الزائل معلومة لاتحتاج إلى البيان (كذا قدّره ابن أبي الربيع[3]).

حذف المضاف إليه

(و يحذف الثاني) أي المضاف إليه (فيبقى الأوّل) أي المضاف على حالة من ثلاث حالات:

---

١. الأنفال: ٦٧.

٢. الكشّاف: ٢/ ٢٣٧.

٣. مضت ترجمته في الصفحة: ٣٥١.

بلا تنوين (كحاله إذا به يتّصل بشرط عطف) على هذا المضاف (و إضافة) لهذا المعطوف (إلى مثل الذي له أضفت الأوّلا) كقولهم: «قطع الله يد و رجل من قالها» أي يد من قالها، و رجل من قالها.

الأولى: أن يبقى على ما كان يستحقّه من إعراب و تنوين أو بناء نحو: ﴿مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدُ﴾[١] و أخواتها من الظروف المقطوعة عن الإضافة و قد تقدّم مفصّلاً[٢].

الثانية: أن يبقى على إعرابه وينوّن عوضاً عن المضاف إليه المحذوف نحو: ﴿وَ كُلاًّ ضَرَبْنا لَهُ الْأَمْثالَ﴾[٣] و نحو: ﴿فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ﴾[٤] و قد تقدّم أيضاً[٥].

والثالثة: و هو المقصود هاهنا أن يبقى (بلا تنوين كحاله إذا به يتّصل) أي يعرب بلا تنوين كما كان كذلک عند ذكر المضاف إليه لكن لا مطلقاً بل (بشرط عطف على هذا المضاف) الذي يبقى (و إضافة لهذا المعطوف على هذا المضاف) الباقي (إلى مثل الذي له أضفت الأوّلا كقولهم: «قطع الله يد و رجل من قالها») فحذف ما أضيف إليه «يد» و هو «من قالها» و عطف «رجل» على «يد» و أضيف «رجل» إلى مماثل ما أضيف إليه «يد» و هو «من قالها» (أي «يد من قالها و رجل من قالها»).

و هذه المسألة شبيهة بباب التنازع و لذا قال بعضهم: إنّ المحذوف من الثاني لا من الأوّل[٦] و بعضهم كالشارح قال: إنّ المحذوف من الأوّل لا الثاني.

---

١. الروم: ٤.
٢. الصفحة: ٣٤٣.
٣. الفرقان: ٣٩.
٤. البقرة: ٢٥٣.
٥. الصفحة: ٣١٨.
٦. شرح الأشموني: ٢/ ١٧٩.

و قد يأتي ذلک من غير عطف كما حكى الكسائيّ من قولهم: «أ فوق تنام أم أسفل».
(فصل مضاف) بالنّصب، مفعول أجز.

و قال بعضهم[١]: إنّ الاسمين مضافان إلى «من قالها»، فلا حذف في الكلام لا من الأوّل و لا من الثاني و هذا نظير ما سيأتي[٢] في فصل أحكام توابع المنادى في قوله:

في نحو «سعد سعد الأوس» ينتصب   ثان و ضمّ و افتح أوّلاً تصب

فيجري جميع الأقوال في الإضافة هناک هاهنا فراجع.

(و قد يأتي ذلک) أي بقاء المضاف إليه (من غير عطف) على المضاف (كما حكى الكسائيّ[٣] من قولهم: «أ فوق تنام أم أسفل»)، و قد تقدّم آنفاً[٤] أنّ الشاهد في كلا الظرفين.

الفصل بين المضاف و المضاف إليه

(فصل مضاف) لفظ «فصل» (بالنصب مفعول) مقدّم، عامله («أجز») في آخر البيت (شبه فعل صفة) و موصوفه («مضاف») الذي أضيف إليه لفظ «فصل» و المراد من «شبه فعل» ما يكون فيه معنى الفعل (أي مصدر و اسم فاعل، ما نصب ذلک المضاف عن المضاف إليه) متعلّق بـ «فصل» و «ما» في «ما نصب» (فاعل «فصل»، «مفعولاً» تمييز) للنسبة في «نصب» (أو ظرفاً) أيضاً تميّز لا حالان كما زعم خالد (أجز).

---

١. قاله الفرّاء؛ المصدر السابق.
٢. الجزء الثالث، الصفحة: ٢٦٣.
٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.
٤. الصفحة: ٣٥٠.

المعنى: أجز أن يفصل الذي نصبه المضاف على المفعوليّة أو الظّرفيّة بينه و بين المضاف إليه كقراءة إبن عامر ﴿قَتْلَ أَوْلادهمْ شرَكاؤهم﴾، و قول بعضهم: «ترک یوما نفسک و هواها سعي في رداها» و قوله تعالى: ﴿فَلا تَحْسَبَنَّ الله مُخْلِفَ وَعْده رُسُله﴾.

و حاصل (المعنى) أنّه (أجز أن يفصل) المعمول (الذي نصبه المضاف على المفعوليّة أو الظرفيّة بينه) أي بين المضاف (و بين المضاف إليه) والمضاف مصدر أو اسم فاعل و ذكر الشارح للمسألة خمسة أمثلة:

الأوّل: أن يكون المضاف المفصول عن المضاف إليه مصدراً والفاصل مفعولاً للمضاف (كقراءة ابن عامر[١]: ﴿قَتْلَ أَوْلادهمْ شرَكاؤهم﴾[٢] بنصب «أولاد» و جرّ «شركاء»[٣] فانفصل المضاف و هو «قتل» عن المضاف إليه و هو «شركاء» والفاصل «أولاد» و هو مفعول لـ «قتل» و إضافة «قتل» إلى «شركاء» من إضافة المصدر إلى الفاعل.

(و) الثاني أن يكون المضاف المفصول عن المضاف إليه أيضاً مصدراً ولكن المعمول ظرف نحو: (قول بعضهم: «ترک یوماً نفسک و هواها سعي في رداها») بجرّ «نفسک» بإضافة «ترک» إليه فـ «ترک» مصدر مضاف و «نفسک» مضاف إليه و الفاصل بينهما «يوماً» و هو ظرف للمضاف.

(و) الثالث: أن يكون المضاف اسم فاعل والمضاف إليه مفعولاً للمضاف نحو: (قوله تعالى: ﴿فَلا تَحْسَبَنَّ الله مُخْلِفَ وَعْده رُسُله﴾[٤]) بنصب «وعده» و جرّ «رسله»، فانفصل المتضايفين بـ «وعده» و هو مفعول ثان لـ «مخلف» و المفعول الأوّل «رسله» المضاف إليه.

---

١. مضت ترجمته في الصفحة: ٣٩.

٢. الأنعام: ١٣٧.

٣. الكشّاف: ٢/ ٧٠.

٤. إبراهيم: ٤٧.

و قوله ﷺ : «هل أنتم تاركو لي صاحبي» و قال الشّاعر: «كناحت يوما صخرة بعسيل» (و لم يعب فصل يمين)، حكى الكسائيّ «هذا غلام و الله زيد» (و اضطرارا وجدا) الفصل (بأجنبيّ) من المضاف كقوله:

والرابع: كالثالث إلّا أنّ الفاصل شبه ظرف معمول للمضاف (و) هو (قوله ﷺ : «هل أنتم تاركو لي صاحبي»[١]) فـ «تاركو» اسم فاعل مضاف إلى «صاحب» و هو مفعول «تاركو» والفاصل شبه ظرف معمول للمضاف و هو «لي».

والخامس: كالثالث والرابع إلّا أنّ الفاصل ظرف معمول للمضاف (و) هو (قول الشاعر: «كناحت يوماً صخرة بعسيل»[٢]) بجرّ «صخرة» فالفاصل بين المتضايفين «يوماً» و هو ظرف معمول للمضاف.

(و لم يعب فصل يمين) بين المتضايفين، سواء كان المضاف شبه فعل أم لا (حكى الكسائيّ[٣] «هذا غلام والله زيد») بجرّ «زيد» بإضافة «غلام» إليه و فصل بينهما بالقسم و ذلک، لأنّه لكثرة دوره في الكلام لايعدّ فصلاً.

والفصل بجميع ما تقدّم من الفواصل يكون جائزاً في السعة بلا ضرورة شعريّة داعية إلى الفصل. (و اضطراراً وجد الفصل بأجنبيّ من المضاف) المراد من «الأجنبيّ» في المقام ما كان معمولاً لغير المضاف لا الأجنبيّ بالمعنى الذي يذكر في بيان الفرق بين الصفة المشبهة و اسم الفاعل، فإنّه لا معنى له في هذا المقام صرّح بذلک ابن هشام[٤] و غيره، فلايصحّ قول الشارح في مقام الاستشهاد (كقوله:

---

١. صحيح البخاري: ٥/ ٥. حديث من أكاذيب العامّة.

٢. بلا نسبة.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

ما إن وجدنا للهوى من طبّ   ولا عدمنا قهر وجد صبّ

ما إن وجدنا للهوى من طبّ   ولا عدمنا قهر وجد صبّ) [١]

إذ «الوجد» الفاصل بين المتضايفين في البيت فاعل للمضاف أعني «القهر» كما صرّح به أيضاً ابن هشام و غيره.

و لاتغتر بما قاله بعض المحقّقين من المحشّين من أنّ «الوجد» فاعل للمضاف إليه أعني «الصبّ» ثمّ استشكل على نفسه بلزوم تقديم الفاعل على عامله، فأجاب عن ذلك بأنّه جائز في الضرورة، فإنّ كلّ ذلك كلام فارغ سيّما القول بجواز تقديم الفاعل في الضرورة، لأنّ تقديم الفاعل ممتنع مطلقاً كما تقدّم في باب الفاعل عند قول الناظم:

و بعد فعل فاعل فإن ظهر   فهو و إلّا فضمير استتر

حيث قال الشارح: "و هي أعني البعدية مرتبته، فلايتقدّم الفعل، لأنّه كالجزء منه"[٢] انتهى.

و قرّره المحقّق المحشّي بقوله: "أي تلك البعدية بحسب الرتبة لا بحسب اللفظ فقط و ذلك لأنّه معمول و مرتبة المعمول هو التأخّر عن العامل" قال التفتازانيّ[٣]: "تقديم الفاعل حال كونه فاعلاً ممتنع بالاتفاق"[٤].

والحاصل أنّ جعل قول الشاعر، «ما إن وجدنا» إلخ مثالاً للفصل بالأجنبيّ خطأ صدر من الشارح و قلّده في ذلك من دون تحقيق المحقّق المحشّي فظنّه من أمثلة الفصل بالأجنبيّ ثمّ بنى والشجرة تنبئ عن الثمرة، فالتحقيق أنّ هذا البيت ليس من أمثلة الفصل بالأجنبيّ بل هو قسم برأسه وقع الفصل فيه بفاعل المضاف.

---

١. بلا نسبة.

٢. الصفحة: ٦.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٤. المطوّل: ١١٧.

و قوله:

أنجب أيّام والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلا

و قوله: «تسقي امتياحا ندى المسواک ريقتها»

و وجه عدم جواز هذا القسم أعني الفصل بالفاعل إلّا في الضرورة أنّ ما يقع به الفصل في السعة يشترط فيه أن يكون فضلة حتى يمكن تنزيل وجوده كالعدم، لأنّ المضاف إليه منزّل من المضاف منزلة جزئه، لأنّه واقع موقع تنوينه فكما لايفصل بين أجزاء الاسم لايفصل بينه و بين ما نزّل منزلة الجزء منه و في البيت أعني «ما إن وجدنا» إلخ هذا الشرط مفقود، لأنّ «الوجد» فاعل لـ «القهر»، فلذا لايجوز إلّا في الضرورة و حاصل المعنى: و «لا عدمنا فهو وجد صبّ و إنّ الوجد غالب على الصبّ دائماً» و «الصبّ» العاشق[1].

إذا عرفت ذلک فاعلم أنّ الأجنبيّ أي ما كان معمولاً لغير المضاف و إن كان عاملهما واحداً على ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما كان فاعلاً (و) هو نحو: (قوله:

أنجب أيّام والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلا)[2]

فـ «أنجب» فعل ماض و «والداه» فاعله و «به» متعلّق بـ «أنجب» و «أيّام» ظرف زمان متعلّق بـ «أنجب» و هو مضاف و «إذ» مضاف إليه و «والده» فاصل بين المضاف والمضاف إليه و هو أجنبيّ عن المضاف، لأنّ الفاصل والمضاف كليهما معمولان لـ «أنجب» أي «أنجب والداه به أيّام إذ نجلاه».

الثاني: ما كان مفعولاً (و) هو نحو (قوله: «تسقي امتياحاً ندى المسواک ريقتها»[3]) فـ «تسقي» مضارع «سقى» متعدّ لاثنين و فاعله مستتر فيه يرجع إلى المحبوبة و «ندى» مفعوله

١. العين: ٧/ ٩٠.

٢. للأعشى؛ انظر: أوضح المسالک: ٣/ ١٥٧.

٣. لجرى؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٧٣٥.

و قوله: «كما خطّ الكتاب بكفّ يوما يهوديّ» (أو بنعت) نحو: «من إبن أبي شيخ الأباطح طالب»

الأوّل و هو مضاف و «ريقتها» مضاف إليه و «المسواک» مفعوله الثاني، فصل به بين المتضايفين أي «تسقي ندى ريقتها المسواک» و «المسواک» أجنبيّ عن «ندى» ليس معمولاً له و إن كان عاملهما واحداً و هو «تسقي» و في كون «ندى» المفعول الأوّل مع كون «تسقي» من باب «أعطيت» تأمّل، فتأمّل.

والثالث: ما كان ظرفاً (و) هو (قوله:

كما خطّ الكتاب بكفّ يوماً يهوديّ) يقارب أو يزيل [1]

فأضيف «الكفّ» إلى «يهوديّ» و فصل بينهما بالظرف أعني «يوماً» و هو أجنبيّ عن المضاف، لأنّه ليس معمولاً له، لأنّه متعلّق بـ«خطّ» و إنّما خصّ «اليهوديّ»، لأنّهم كانوا أهل الخطّ والكتابة في زمان الشاعر، و «يزيل» بمعنى «يفصل» يشبه الشاعر ما بقي متناثراً من آثار الديار هنا و هناک بكتابة اليهوديّ حيث يجعل بعضها قريباً متّصلاً و بعضها بعيداً منفصلاً.

(أو بنعت) عطف على «بأجنبيّ» (نحو: «من ابن أبي شيخ الأباطح طالب»[2]) ففصل بين المتضايفين أعني «أبي» و «طالب» بنعت المضاف و هو «شيخ الأباطح» أي «من ابن أبي طالب شيخ الأباطح».

هذا، ولكن لايذهب عليک أنّ المثال غير مطابق للممثّل، لأنّ «شيخ الأباطح» ليس نعتاً للمضاف فقط بل هو نعت لمجموع المتضايفين، لأنّ المنعوت كنية و هو من قسم العلم لايدلّ أحد جزئيه على شيء، نعم نعته تابع لجزئه الأوّل في الأحكام و هذا ليس مناقشة بل بيان لكون المثال غلطاً محضاً فليطلب للممثّل مثال آخر و لعلّه لهذا الإشكال لم يقيّد الشارح النعت في النظم بكونه نعتاً للمضاف، فتأمّل.

---

١. لأبي حية النميري؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٧٣٦.
٢. قاله معاوية بن أبي سفيان لعنة الله عليهما؛ المصدر السابق: ١/ ٧٣٧.

(أو ندا) مثّل له في شرح الكافية بقوله:

كأنّ برذون أبا عصام زيد حمار دقّ باللجام

و يمكن أن يكون على لغة إجراء أب بالألف على كلّ حال و زيد بدل منه أو عطف بيان قاله إبن هشام.

(فائدة) قال في حاشية التصريح: "«أبو طالب» كنية، لأنّ اسمه عليه السلام «عبد مناف» و قيل: اسمه كنيته قاله النووي في تهذيب الأسماء واللغات في ترجمة الإمام علي عليه السلام" انتهى. و قال بعض أهل الأنساب: اسمه عليه السلام عمران.[١]

(أو نداء) أيضاً عطف على «بأجنبيّ» و (مثّل) المصنّف (له في شرح الكافية[٢] بقوله:

كأنّ برذون أبا عصام زيد حمار دقّ باللّجام) [٣]

فأضيف «برذون» إلى «زيد» و فصل بينهما بالمنادى أعني «أبا عصام» أي «كأنّ برذون زيد حمار يا أبا عصام».

(و يحتمل أن يكون) «أبا عصام» هو المضاف إليه لـ«برذون» (على لغة إجراء «أب» بالألف على كلّ حال) كما تقدّم[٤] في باب أقسام الإعراب بالنيابة في قوله: «و قصرها من نقصهنّ أشهر» (و) الحال أنّ («زيد» بدل منه) أي من «أبا عصام» (أو عطف بيان) له (قاله) أي هذا الاحتمال (ابن هشام[٥]).

---

١. انظر: مرآة العقول: ٥/ ٢٣٥.

٢. شرح الكافية: ٢/ ٩٩٣.

٣. بلا نسبة.

٤. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٠٥.

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

تتمّة: من الفواصل إمّا، قاله في الكافية و الفصل بها مغتفر كقوله:

هما خطّتا إمّا إسار و منّة   و إمّا دم و الموت بالحرّ أجدر

فصل: في المضاف إلى ياء المتكلّم، الصّحيح أنّه معرب ....

(**تتمّة:** من الفواصل) بين المتضافين لفظة («إمّا» قاله في الكافية[1] والفصل بها مغتفر) يجوز في السعة (كقوله:

هما خطّتا إمّا إسار و منّة   و إمّا دم والقتل بالحرّ أجدر) [2]

فأضيف «خطّتا» إلى «إسار» و فصل بينهما.

هذا ولكن قال في المغني في الباب الخامس: إنّ نوني التثنية والجمع يحذفان للضرورة فمثّل بهذا البيت ثمّ قال: "فيمن رواه برفع «إسار» و «منّة» و أمّا من خفض فبالإضافة و فصل بين المتضايفين بـ «إمّا» فلم ينفک البيت عن ضرورة"[3] انتهى.

المضاف إلى ياء المتكلّم

(فصل في) أحكام (المضاف إلى ياء المتكلّم)

إنّما عقد المصنّف الفصل للاسم المضاف إلى ياء المتكلّم غير الأسماء الستّة، أمّا الأسماء الستّة المضافة إلى ياء المتكلّم فلها أحكام خاصّة يشير إليها الشارح إجمالاً في آخر الباب تتميماً للبحث و تكميلاً للفائدة.

و في المضاف إلى ياء المتكلّم خلاف و (الصحيح أنّه معرب) في الحالات الثلاث، فإنّه لمّا اشتغل آخره بالكسرة لمناسبة الياء قبل دخول العامل امتنع دخول حركة أخرى عليه، سواء

---

١. شرح الكافية: ٢/ ٩٩٤.

٢. لتأبط شرا؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٧٣٤.

٣. مغني اللبيب: ٨٤٣.

خلافا لابن الخشّاب و الجرجانيّ في قولهما، إنّه مبنيّ لإضافته إلى غير متمكّن لإعراب المضاف إلى الكاف و الهاء، و المثنّى المضاف إلى الياء. و لبعضهم في قوله: إنّه ليس بمبنيّ لعدم الشّبه و لا معرب لعدم تغيّر حركته. (آخر ما أضيف لليا اكسر إذا لم يک معتلّا) أو جاريا مجراه ....

توافقت الاولى أم تخالفت (خلافاً لابن الخشّاب[1] والجرجانيّ[2] في قولهما: إنّه مبنيّ لإضافته إلى غير متمكّن).

و إنّما خالفهما القوم لعدم اطّراد قولهما في كلّ غير متمكّن (لإعراب) الاسم (المضاف إلى الكاف والهاء) مع أنّهما أيضاً ضميران غير متمكّنين (و) لعدم اطّراد قولهما في كلّ مضاف إلى الياء لإعراب (المثنّى) والجمع (المضاف إلى الياء).

(و) خلافاً (لبعضهم في قوله[3]: إنّه ليس بمبنيّ لعدم الشبه) الموجب للبناء (و لا معرب لعدم تغيّر حركته) أي حركة آخره باختلاف العوامل و قد قالوا: إنّ المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل.

(آخر ما أضيف لليا اكسر) بمناسبة الياء (إذا لم يک معتلاً) أي إذا لم يكن منقوصاً ولا مقصوراً، (أو جارياً مجراه) أي المعتلّ، يعني لم يكن تثنية ولا جمع سلامة فإنّهما في المقام في حكم المعتلّ كما سيأتي عن قريب[4].

---

١. عبد الله بن أحمد، ابن الخَشّاب، أبو محمّد (م ٥٦٧ ق) من أهل بغداد مولدا ووفاة، كان عارفا بعلوم الدين، مطّلعاً على شئ من الفلسفة والحساب والهندسة، ومستهترا في حياته، متبذلا في عيشه وملبسه، كثير المزاح، و يتعمم بالعمامة حتى تسود وتتقطع. وقف كتبه على أهل العلم قبيل وفاته. من تصانيفه «شرح مقدمة الوزيد ابن هبيرة» في النحو أربع مجلدات و «المرتجل في شرح الجمل للزجاجي». انظر: الأعلام: ٤/ ٦٧.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٩٤.

٣. قاله ابن جنّي؛ انظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٨٣٤.

٤. الصفحة: ٣٧٠.

كصاحبي و غلامي و ظبيي و دلوي، و لک حينئذ في الياء الفتح و السّكون ....

فما ليس معتلاً أو جارياً مجراه إمّا صحيح و هو عند النحاة ما ليس في آخره فقط حرف علّة، لأنّهم يبحثون عن آخر الكلمة بخلاف الصحيح عند الصرفيين، فإنّه عندهم ما ليس أوّله و لا وسطه ولا آخره حرف علّة، لأنّهم يبحثون عن مجموع بناء الكلمة صحّة و اعتلالاً، و إمّا جار مجرى الصحيح و هو ما كان في آخره ياء أو واو ما قبلهما ساكن.

و إنّما كان هذا جارياً مجرى الصحيح، لأنّ حرف العلّة بعد السكون لايثقل عليها الحركة، لأنّ الحركة بعد السكون كالحركة بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان و كما لايثقل الحركة على حرف العلّة بعد السكوت في ابتداء الكلام نحو «وعد» و «يسر» فكذلک لايثقل الحركة عليه بعد السكون، فالمضاف الصحيح (كـ «صاحبي» و «غلامي» و) المضاف الجاري مجرى الصحيح نحو: («ظبيي» و «دلوي») فاكسر آخر كلّ واحد منهما. (و لک حينئذ في الياء) خمسة أوجه:

الأوّل والثاني: (الفتح والسكون) و قد اختلف في أنّ أيهما الأصل فقيل: الأصل فيه السكون، لأنّه مبنيّ والأصل في كلّ مبنيّ السكون كما تقدّم[1] في باب المعرب والمبنيّ في قوله:

و كلّ حرف مستحقّ للبنا والأصل في المبنيّ أن يسكّنا

و قيل: الأصل فيه الفتح، إذ الأصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لضرورة الابتداء بالساكن حقيقة كواو العطف أو حكماً كما فيما نحن فيه، فإنّ الياء لاستثقالها بالمضاف و تركيبها معه في حكم الابتداء و قد تقدّم بعض ذلک أيضاً في الباب المذكور في قوله:

و منه ذو فتح و ذو كسر و ضمّ «كأين» «أمس» «حيث» والساكن «كم»

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ٩٢.

و حذفها لدلالة الكسر عليها نحو: «خليليّ أملك منّي» و فتح ما وليته، فتقلب ألفا نحو: «ثمّ آوي إلى أمّا» و حذف الألف و إبقاء الفتح نحو:

و لست بمدرک ما فات منّي بلهف و لا بليت و لا لو أنّي

فإن يک معتلّا (كرام و قذي أو يک) مثنّى أو مجموعا جمع سلامة (كابنين و زيدين فذي

(و) الثالث: (حذفها) أي حذف الياء (لدلالة الكسر عليها) أي على الياء المحذوفة (نحو) قول الشاعر: («خليل أملک منّي»[1]) بكسر اللام في «خليل» والأصل «خليلي» فحذف الياء و أبقي كسر ما قبلها للدلالة عليها.

والرابع: حذف الياء (و فتح ما وليته) أي فتح آخر المضاف الذي وقع الياء متّصلاً به أي بالآخر (فتقلب) الياء (ألفاً نحو): «جاء غلاما» و «رأيت غلاما» و «مررت بغلاما» و نحو: («ثم آوي إلى أمّا»[2]) أي «إلى أمّي».

(و) الخامس: (حذف الألف) المنقلبة عن الياء (و إبقاء الفتح) للدلالة على الألف المحذوفة (نحو:

و لست بمدرک ما فات منّي بـ «لهف» و لا بـ «ليت» و لا «لو أنّي») [3]

بفتح فاء «لهف» و تاء «ليت» والأصل «لهفي» و «ليتي».

و قد ظهر من الأمثلة المذكورة أنّ هذه الوجوه الخمسة في المضاف إلى ياء المتكلّم لاتختصّ بباب النداء و إن قال به بعضهم.

هذا كلّه صحيحاً أو جارياً مجراه، (فإن يک) ما يضاف إلى الياء (معتلاً)، سواء كان منقوصاً (كـ «رام») أو مقصوراً (و) هو نحو: («قذا» أو يک) جارياً مجرى المعتلّ بأن يكون (مثنّى أو مجموعاً جمع سلامة) فالتثنية (كـ «ابنين» و) الجمع نحو: («زيدين» فذي) المذكورات أي المعتلّ

---

١. لم أقف على قائله.

٢. لنقيع بن جرموز العبشمي؛ المؤتلف و المختلف: ٢٥٧.

٣. بلا نسبة.

جميعها الياء) المضاف إليها (بعد) بالضّمّ (فتحها) و سكون الياء التي في آخر المضاف (احتذي) ثمّ في ذلك تفصيل (و) ذلك أنّه (تدغم الياء) الّتي في آخر المضاف (فيه) أي في الياء المضاف إليه نحو: «جاءني قاضيّ» و «رأيت قاضيّ و غلاميّ و زيديّ» و «مررت بقاضيّ و غلاميّ و زيديّ» (و الواو) تدغم فيه أيضا بعد قلبها ياءً ....

و ما يجري مجراه (جميعها الياء المضاف إليها بعد بالضمّ) أي بعد المضاف (فتحها) أي فتح ياء المتكلّم (و سكون الياء التي في آخر المضاف احتذي).

حاصله أنّ فتح ياء المتكلّم و سكون الياء التي في آخر المضاف اتبع و انتخب، أمّا فتح ياء المتكلّم فلدفع التقاء الساكنين والفتحة أخفّ الحركات، و أمّا سكون الياء التي في آخر المضاف فللإدغام كما يذكر فيما بعد «ثمّ».

و لذا قال: (ثمّ في ذلک تفصيل و ذلک) التفصيل (أنّه تدغم الياء التي في آخر المضاف فيه أي في الياء مضاف إليه)، سواء كان المضاف مرفوعاً (نحو: «جائني قاضيّ») أمّا التثنية والجمع في حالة الرفع فليس في آخرهما ياء فلذا لم يذكر لهما مثالاً للرفع أو كان المضاف منصوباً (و) هو نحو: («رأيت قاضيّ» و) نحو: «رأيت (غلاميّ» في) تثنية المنصوب (و) نحو: «رأيت (زيديّ») في جمع المنصوب، أو كان المضاف مجروراً (و) هو نحو: («مررت بقاضيّ و غلاميّ») في تثنية المجرور (و «زيديّ») في جمع المجرور (و) إن كان في آخر المضاف (الواو) فهي (تدغم فيه) أي في ياء المتكلّم (أيضاً بعد قلبها) أي الواو (ياء).

و اعلم أنّه ليس في المقام اسم مضاف إلى الياء إلّا جمع المذكّر السالم والأسماء الستّة في حالة الرفع لما تقدّم[1] في مواضع النيابة عند قوله:

والثاني منقوص و نصبه ظهر   و رفعه ينوى كذا أيضاً يجر

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٧.

نحو: «أودى بنيّ» (و إن ما قبل واو ضمّ فاكسره يهن) و إن فتح سابقه فأبقه نحو: «هؤلاء مصطفيّ». (و ألفا سلّم) نحو محياي و عصاي و غلاماي و سلامة الألف التي في المثنّى في لغة الجميع.

من أنّه ليس في الأسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمّ إلّا الأسماء الستّة في حالة الرفع و لذا لم يمثّل الشارح في المقام إلّا بجمع المذكّر السالم (نحو: «أودى بنيّ»[1]) فـ «أودى» معناه «هلک» و «بنيّ» فاعله و هو جمع «ابن» مضاف إلى ياء المتكلّم أصله «بنوي» اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء ثمّ أدغمت الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتكلّم لاجتماع المثلين ثمّ كسر ما قبل الياء كما قال المصنّف: (و إن ما قبل واو) الجمع (ضمّ فاكسره يهن).

ظاهر هذا الكلام أنّ قلب الضمّة بالكسرة مؤخّر عن قلب الواو ياء، لأنّ قلب الحركة معلول لقلب الواو والمعلول مؤخّر عن العلّة.

وقال بعضهم: إنّه مقدّم على قلب الواو ياء، لأنّ قلب الحركة أضعف من قلب الحرف، فلايحسن الإقدام على قلب الأقوى قبل قلب الأضعف.

(و إن فتح سابقه) أي سابق الواو (فأبقه) أي فأبق الفتح بحاله و لاتقلبه كسرة ليدلّ الفتح على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين (نحو: «هؤلاء مصطفيّ») جمع اسم المفعول أصله «مصطفاوي» حذفت الألف لالتقاء الساكنين ثمّ فعل ما ذكر.

(و) إن كان آخر المضاف إلى ياء المتكلّم (ألفاً) فأبقه أي (سلم) الألف (نحو: «محياي» و «عصاي» و «غلاماي» و سلامة الألف التي في المثنّى) في حالة الإضافة إلى ياء المتكلّم (في لغة الجميع) حتّى في لغة هذيل.

---

١. لأبي ذؤيب؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٧٤٠.

(و) في التي (في المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن) نحو: «سبقوا هويّ». خاتمة: المستعمل في إضافة أب و أخ و حم و هن إلى الياء أبي و أخي و حمي و هني، و أجاز المبرّد أبيّ بردّ اللام، و في فم فيّ و قلّ فمي، و أجاز الفرّاء في ....

(و) لكنّ الألف (التي في) المفرد (المقصور) فروي (عن) قبيلة (هذيل) أنّ (انقلابها) أي الألف (ياء حسن نحو) قول شاعرهم و هو أبو ذؤيب الهُذَليّ[1]: («سبقوا هويّ»)، بفتح الهاء والواو و تشديد الياء أصله «هواي»، فقلب الشاعر الألف ياء و أدغمها في ياء المتكلّم.

(**خاتمة:**) يذكرها الشارح تتميماً للبحث و تكميلاً للفائدة.

و اعلم (المستعمل في إضافة «أب» و «أخ» و «حم» و «هن» إلى الياء «أبي» و «أخي» و «حمي» و «هني») بلا ردّ لام الفعل المحذوف لجعله نسياً منسيّاً نظير «يدي» و «دمي».

(و أجاز المبرّد[2] «أبيّ» بردّ اللام) و تمسّك في ذلك بقول الشاعر:

قدر أحلّك ذا المجاز و قد أرى   و أبيّ ما لک ذو المجاز بدار[3]

و أجاب عن ذلک بعضهم بأنّ ذلک خلاف القياس و استعمال الفصحاء مع أنّه يحتمل أن يكون المقسم به و الواو للقسم أي أبيّ جمع فأصله أبين، أضيف إلى الياء ففعل به ما فعل فيما تقدّم في الجمع المذكّر، و المستعمل (في «فم» فيّ)بحذف الميم و ردّ اللام و القلب و الادغام، (و قلّ) استعمال (فمي) بإبقاء الميم المعوّض عن اللام عند قطعه عن الإضافة، (و أجاز الفرّاء[4] في

---

١. خويلد بن خالد بن محرّث، أبو ذؤيب، من بني هذيل بن مدركة، من مضر (م نحو ٢٧ ق) شاعر فحل، مخضرم، أدرك الجاهليّة والإسلام و سكن المدينة ، مات بمصر و قيل مات بإفريقية. أشهر شعره عينية رثى بها خمسة أبناء له أصيبوا بالطاعون في عام واحد، قال البغدادي: هو أشعر هذيل من غير مدافعة. الأعلام: ٢/ ٣٢٥_٣٢٦.

٢. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٢.

٣. للمؤرج السلمي؛ انظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٢/ ٢١٣.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦.

ذي ذيّ، و صحّحوا أنّها لا تضاف إلى مضمير أصلاً.

«ذي») أن يضاف إلى ياء المتكلّم، فيقال فيه: («ذيّ») بالتشديد، بإدغام «يائه» في «ياء» المتكلّم، (و) هذا من الفرّاء عجيب لأنّهم (صحّحوا) أي حكموا (بصحّة أنّها لا تضاف إلى مضمر أصلاً) لأنّه وضع وصلة و وسيلة للتوصيف باسم الجنس، و الضمير ليس باسم الجنس، مثلاً إذا أرادوا أن يصفوا رجلاً بالعلم أو الذهب، لم يتأت لهم أن يقولوا «جائني رجل علم أو ذهب» فجاؤوا بـ «ذو» و أضافوه إلى الجنس فقالوا: «ذو علم و ذو ذهب» و قد أضيف إلى الضمير على سبيل الشذوذ كقوله:

أهنأ المعروف ما لم يبتذل فيه الوجوه   إنّما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه[1]

و الله تعالى أعلم بحقائق الأشياء.

و قد تمّ و الحمد لله، ما أردنا ايراده في هذا الجزء من التعليقة و كان الفراغ منه عصر يوم الجمعة الثاني و العشرين من شهر الربيع الثاني من شهور السنة الخامسة و الثمانين و ثلاثمائة بعد الألف من الهجرة على هاجرها آلاف الصلاة و التحيّة؛ و قد كان الشروع فيه يوم الجمعة الثامن عشر من شهر صفر الخير من السنة المذكورة. و أنا العبد المحتاج إلى ربّه الغنيّ محمّد علي بن مراد علي؛ و يتلوه الجزء الثالث إن شاء الله تعالى.

و الحمد لله أوّلاً و آخراً و الصلوة و السلام على محمّد و آله الطاهرين و اللعن الدائم على أعدائهم أجمعين.

---

١. لم أقف على قائله. ولكن نقل بيتين؛ انظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٢٨، همع الهوامع: ٢/ ٥١٥، شرح ديوان الحماسة: ١٢٦٢.

فهرس المواضيع